

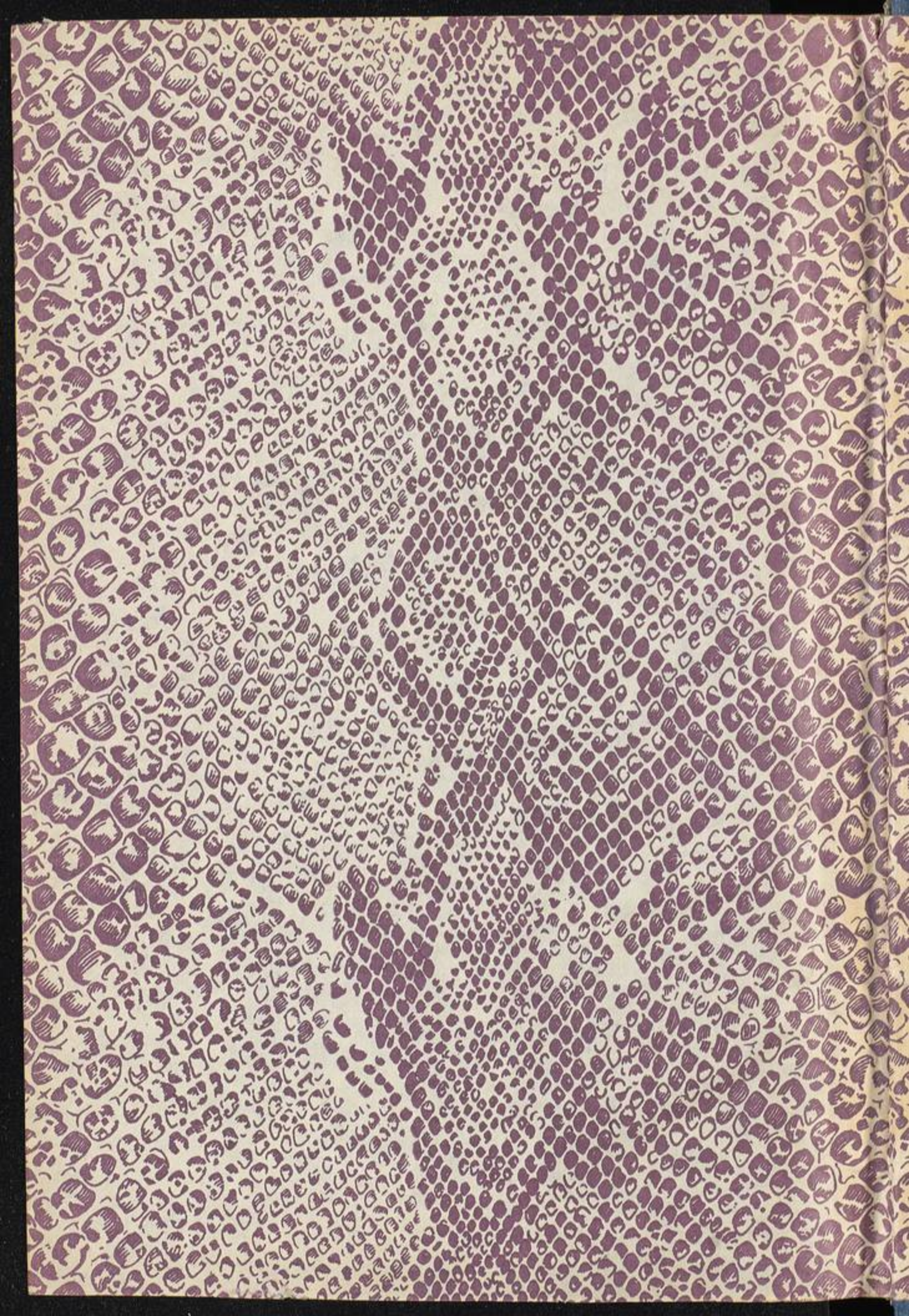
COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES

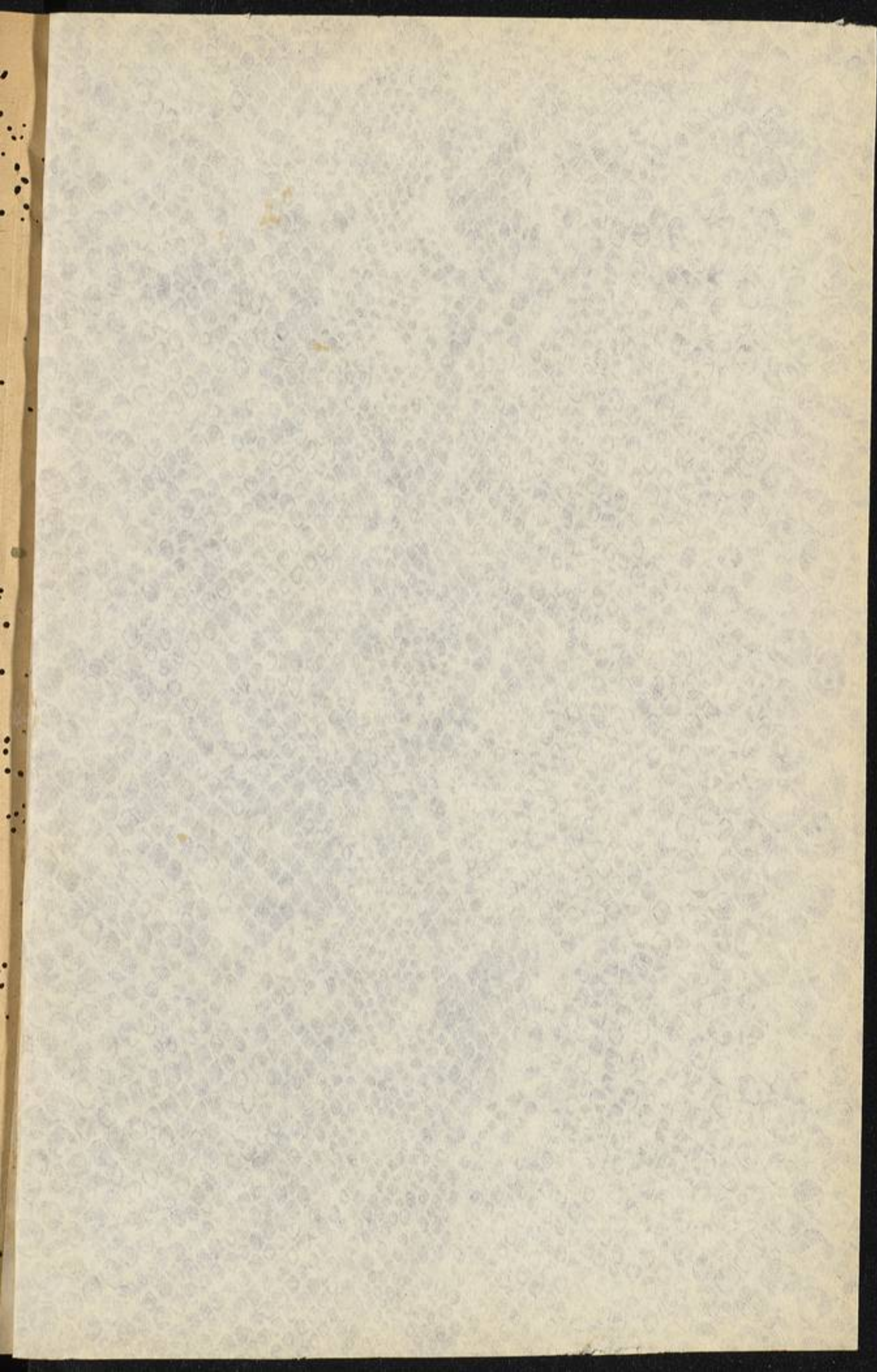


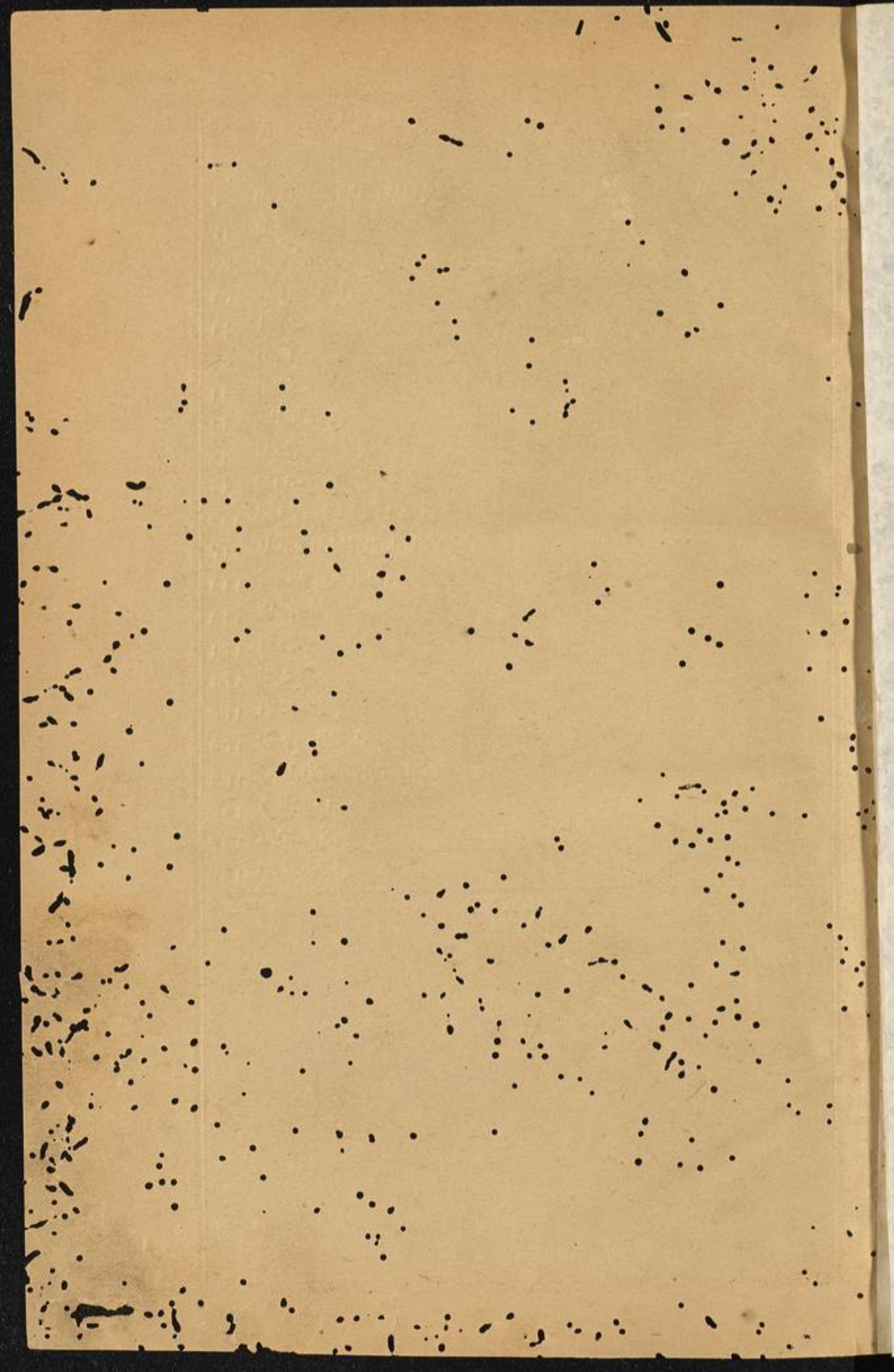
0036744573

THE LIBRARIES
COLUMBIA UNIVERSITY









جميعه

| | |
|--------------------------------|-----|
| الصفة المشبهة باسم الفاعل | ٢ |
| التعجب | ١٣ |
| نعم وبئس وما جرى مجراها | ٢٠ |
| أفعال التفضيل | ٣١ |
| النعته | ٤١ |
| التوكيد | ٥٣ |
| العطف | ٦١ |
| عطف النسق | ٦٤ |
| البدل | ٩٠ |
| النداء | ٩٧ |
| فصل تابع ذى الضم المضاف | ١٠٧ |
| المنادى المضاف الى ياء المتكلم | ٢١٣ |
| أسماء لازمت النداء | ١١٦ |
| الاستغاثة | ١١٨ |
| الندبة | ١٢١ |
| الترخيم | ١٢٤ |
| الاختصاص | ١٣٣ |
| التصدير والاعراء | ١٣٥ |
| أسماء الأفعال والاصوات | ١٣٩ |
| فون التوكيد | ١٥٣ |
| مالا ينصرف | ١٦٢ |
| اعراب الفعل | ١٩٧ |

٨٩٣.٧٤
I h 575

v. 34

(تمت)

الجزء الثالث من حاشية العلامة الصبان
على شرح العلامة الأشعري على
ألفية الامام ابن مالك في
التحريف نفعا لله
والمسلمين
آمين

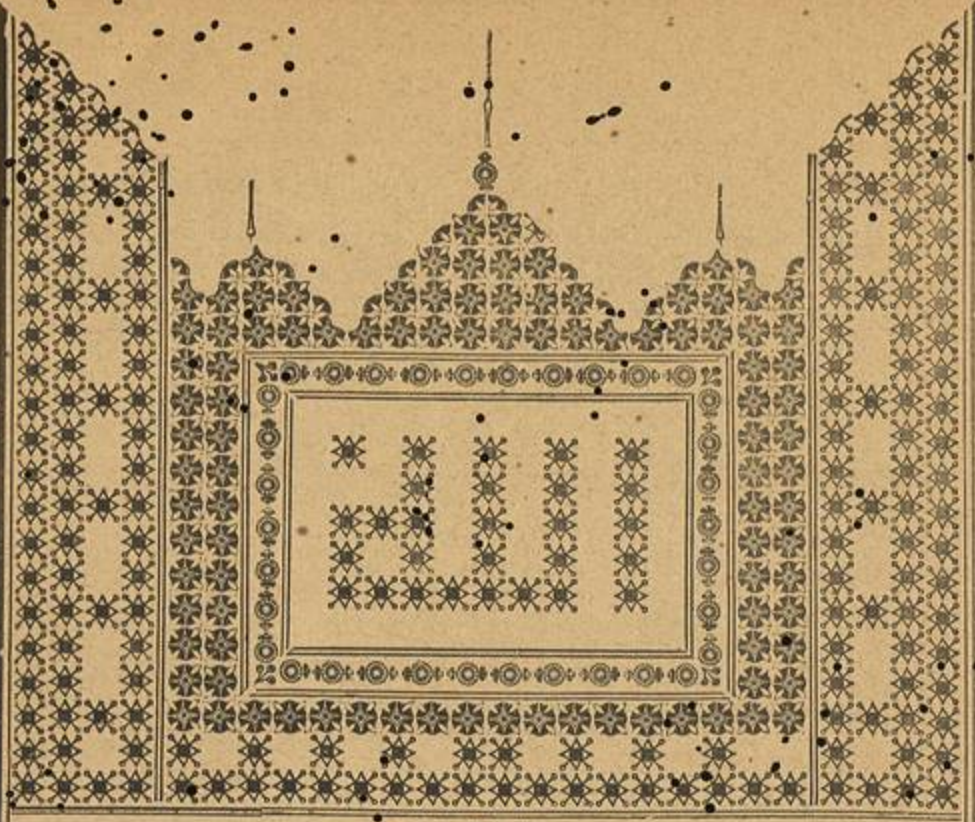
وبهامشه بعض تقريرات للعالم العلامة الشيخ أحمد الرفاعي المياكي حفظه الله

الطبعة الاولى

بالمطبعة الخيرية المنشأة بحوش عطى بجمالية

(مصر الخيرية سنة ١٣٠٥)

هجريه



بسم الله الرحمن الرحيم

الصفة المشبهة باسم الفاعل

أى المتعدى لو احدى كما يعلم مما يأتى (قوله صفة استحسن الخ) تعريف بالخاصة فهو رسم وأورد عليه صوراً متناع الجرا لا تبنى في قوله ولا تجر بها الخ وصوره فقه فان الصفة المشبهة في جميع هذه الصور لا يستحسن جر الفاعل بها وأجيب بأن المراد استحسان الجر بنوعها وان لم يكن بشخصها وأجيب أيضاً عن الثاني بأن المراد بالاستحسان خلاف الاستقباح ولا أستقباح في المضعف وان قول بل بالحسن بناء على أن المراد بالحسن خلاف القبيح والضعيف وأما قسم القبيح فلا جرمه ولو سلم فقد علم جوابه اه سم وقوله ولو سلم أى أن من القبيح ما هو جر في التوضيح أن كاتب الاب بالجر قبيح وهو مبنى على جواز الاضافة في المثال كما يأتى (قوله معنى) أى في المعنى أو من جهة المعنى لا اللفظ لما يأتى في الشرح (قوله المشبهة اسم الفاعل) ينهض اسم على المفعولية وجره بالاضافة (قوله عن اسم الفاعل) اعترض بأن المقصود بالتعريف تمييز الصفة المشبهة عما عداها من اسم الفاعل وغيره كما هو شأن سائر التعاريف وأجيب بأن تخصيصه بالذكورية شديدة اشتباهها بالاشتراكهما في كثير من الصيغ والاحوال (قوله وقصد ثبوت معناه) فان لم يقصد بالالزام الثبوت بل الحدوث فليس صفة مشبهة تتم (قوله صار منها) قال بسم ظاهره انه حينئذ يستحسن جفاعله ويرد عليه أن صاحب القومض صرح بقبح الاضافة في قولك زيد كاتب الاب والمخلص من ذلك ان يراد بالاستحسان مطلق الجواز والصحة اه وعندى في الايراد والجواب نظر بل كلاهما سهو وعمما فرض الشارح الكلام فيه وهو اسم فاعل اللازم لان كتب متعدى وبفرض عدم هذا الفرض فأتى تقدم من أن المراد استحسان الجر بنوعها يخلص من ذلك أيضاً فتبعه (قوله وان كان متعدياً) أى لو احدى ما سبق من أف للمتعدى لا كترت مع اضافته الى الفاعل اجاماً (قوله ان الجمهور على منع ذلك فيه) أى وان قصد بثبوته ومن القليل من أجاز بشرط قصد الثبوت وأمن اللبس بالاضافة الى

الصفة المشبهة باسم
الفاعل
(صفة استحسن جفاعله
معنى المشبهة اسم
الفاعل) أى تميز الصفة
المشبهة عن اسم الفاعل
بلسان جفاعله
بإضافتها اليه فان اسم
المفعول لا يحسن فيه ذلك
لانه ان كان لازماً وقصد
ثبوت معناه ضاراً منها
وانطلق عليه اسمها وان
كان متعدياً فقد سبق أن
الجمهور على منع ذلك فيه
فلا استحسان تبيين
الاول انما قصد الفاعل
بالمعنى

(قوله وأجيب) أو يقال
انه على مذنب الاقلام
من المناطقة ولا مردان
الوهم لا يشتمل اسم المفعول
اذل كان صفة مشبهة
من اي مرفوعه فاعل
على ما به أو تسامح في قوله
فاعل بان أراد به ما يشتمل
الثاني

المفعول كالمصنف ومنهم من أجاز بشرط قصد الثبوت وحذف المفعول اقتصارا وعلى الجواز فهو
أيضا من المصنفة المشبهة على ما ذكره شيخنا في بعض وفيه أنه لا يلزم من التجوز الاستحسان
وحيث لا يدخل في تعريف الصفة إلا إذا قالوا بالاستحسان اللهم إلا أن يراد بالاستحسان مطبق
الجواز والاستحسان في الجملة واسم الفاعل يستحسن حرفا له في الجملة أي في بعض الصور وذلك
إذا كان لازما (قوله لأنه لا يتصلف الخ) قضية هذا التوجيه أن التقييد لبيان الواقع سم (قوله
يدل على حدث) أي معنى متعلق بالغير (قوله وإنما توث) أي بالباء أي غالباً وقوله وتجمع أي جمع
سلامة لمذكر أي غالباً وإنما قلنا ذلك لأنه لا يقال في نحو أبيض يبيض ولا أبيضون يولان في نحو
غضبان غضبانون كما يقال غنار يغرارون مع عمل أفعال فعلا، وفعلان فعلي عمل سائر الصفات
المشبهة (قوله وعاب الشارح التعريف الخ) يعني أنه غاب لزوم الدور وتقريره أن العلم بالصفة
المشبهة متوقف على استحسان اضافتها إلى الفاعل واستحسان اضافتها إلى الفاعل متوقف على
العلم بكونها صفة مشبهة فناء الدور ودفعه بشارح بما حاصله منع توقف الاستحسان على العلم بل إنما
يتوقف على النظر في معناها الثابت فاعلمنا بحيث لو حول اسنادها عنه إلى ضمير الموصوف لا يكون
فيه لبس ولا قبح قصص حيث لا إضافة (قوله ما يصح لغير تفضيل الخ) قال يس نقل عن ابن هشام
فيه نظر لاقتضائه أن نحو زيد حسن صفة مشبهة والتعاطف لا يسمونها مشبهة إلا إذا خفضت أو نصبت
وهذا وارد على حد الناظم أيضا اه وفيه نظر لعدمهم من أحوال الصفة المشبهة ونحوها مع مولها
نحو زيد حسن وجهه وهذا يقتضي تسميتها صفة مشبهة في هذه الحالة (قوله من فعل لازم) أي من
مصدره والتقييد باللزوم مبني على مذهب الجمهور ومن منع إجراء اسم فاعل المتعدى لو اختلف عند
قصد ثبوته مجرى جميع الوجه كما مر (قوله دون أفادة معنى الحدوث) أفاد شيخنا السيد عن التسهيل
وشيرجه للدمايني أنه إذا قصد حدوث الصفة المشبهة في الماضي أو الاستقبال حوت إلى فاعل
فتقول في عقيب وشريف وحسن عاف وشارف وحسن أمس أو غدا اه والظاهر أن الأمر
مكذلك إذا قصد حدوثها في الحال كما يدل عليه إطلاق قول المصريح مانصه إذا أردت ثبوت الوصف
قلت حسن ولا تقول حسن وإذا أردت حدوثه قلت حسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره اه
ثم راجعت الدمايني نحو آيته صرح بما استظهرته (قوله أو أن قوله الخ) بكسر الهمزة لأنه معطوف على
مقول القول وانحوض بان الإعراب على الأول كذلك فلا يخلص بمجرد من الأشكال وأجاب
البعض بان مرادهم أن كلام الناظم من حيث الأخبار والحكم لا التعريف قال ولا ينافيه قوله بعد ذلك
عطف عليه لتباعد التعريف لأنه بالنسبة إلى الأول لا إلى الثاني (قوله وقوله ووصوغها الخ) المتبادر من
عبارة أن هذا من تسمية الجواب الثاني والظاهر أنه لا يتوقف عليه وأن العطف أولى فقط وأن
الاستئناف جازم (قوله من لازم) أي من مصدر فعل لازم أصالة أو عروضا كما في رحيم ورحيم وعليم
فإنها لازمة بالتعريف أو النقل إلى فعل بالضم أفاده سم فقوله الشارح وأما رحيم وعليم ونحوهما
فقصور على التبعيض لا يتم إلا إذا أريد اللزوم أصالة فقط (قوله بخلافه) أي اسم الفاعل (قوله
الدائم) فيه إشارة إلى أن المراد بالحاضر في عبارة المصنف الدائم لا الحال فقط لأن الصفة المشبهة
للدوام فلا يعترض على المصنف بأنه ترك قيد الدوام أو يقال هو مأخوذ من قوله كطاهو القلب يجعله
قيد بقوله لحاضر والمراد بالدوام الثبوت في الأزمنة الثلاثة قال يس نقل عن غيره ودلالة الصفة
المشبهة على الدوام عقلية لأوضاعها لأنها المالم تدل على التحديد ثبوت لها للدوام بمقتضى العقل إذ
الأصل في كل ثابت دمايه اه وهو واقفه قول الدمايني نقل عن الرضي كأن الصفة المشبهة ليست
موضوعة للحدوث ليست موضوعة للثبوت في جميع الأزمنة فليس معنى حسن في الوضع الأذر
حسن سواء كان في بعض الأزمنة أو جميعها ولا دليل في اللفظ على أحدهما قبلين لكن لما أطلق ذلك

لأنه لا تصاف الصفة
اليه إلا بعد تحويل
الاسناد عنه إلى ضمير
الموصوف فلم يتق فاعلا إلا
من جهة المعنى * الثاني
وجه الشبه بينها وبين
اسم الفاعل أنها تدل على
حدث ومن قام به وإنما
توث وتثنى وتجمع ولذلك
جئت عليه في العمل وعاب
الشارح التعريف المذكور
بأن استحسان الإضافة
إلى الفاعل لا يصلح
لتعريفها وتمييزها عما
عداها إلا العلم به متوقف
على العلم بكونها صفة
مشبهة وعرفها بقوله
ما يصح لغير تفضيل من
فعل لازم لغرض نسبة
الحدث إلى الموصوف به
دون أفادة معنى الحدوث
وقد يقال إن العليم
باستحسان الإضافة متوقف
على المعنى لا على العلم
بكونها صفة مشبهة فلا
دور أو أن قوله المشبهة
اسم الفاعل مقيد بقوله
صفة استحسان إلى آخره
نحو وقوله (وصوغها من
لازم لحاضر) إلى آخره
عطف عليه لتباعد التعريف
أي ونما تبيينه بمقتضى
المشبهة أيضا عن اسم
الفاعل إنما انصاغ قديما
الامن فعل لازم كطاهر
من طاهر وجعل من جعل
وحسن من حسن ولما
رحيم وعليم ونحوهما
فقصور على السماع بخلافه

فانه يصاغ من اللازم كقائم ومن المتعدى كضارب وأما لا تكون إلا الله معني الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل

ولم يكن بهض الازمنة أولى من بعض كان اللفظ ظاهرا في الاضاف بالجنس في جميع الازمنة الا ان
تقوم قرينه على تخصيصه ببعضها نحو كان زيد مغنا فصح أو سيصير حسنا أو هو الا ان فقط
حين نظهروه في الاستمرار ليس وضعيا اهـ ومنه يؤخذ حذف قول الشارح وانها لا تكون
الالام في الخ على حالة الاطلاق هذا وعبارة الشارح في شرح قول الناظم وعمل اسم فاعل المعدي
الخ تقتضي انها وضعية فقدر (قوله بخلافه) أي اسم الفاعل فانه يكون للماضى المنقطع وللحال
وللمستقبل كهذا ضرب أمس أو الا ان أو غدا وقوله كما عرفت أي في باب اعمال اسم الفاعل عند
قول المصنف ان كان عن مضيه معزول (قوله وهو الغالب) وأما قول بعضهم لا تكون الا غير جارية
فبني على أن المراد بالجر بيان افادة التجدد والحديث كذا في شرح الجامع لكن الذي في الهمع أن
الزنجشري وابن الحاجب منعما وازنتها المضارع وان نحو ضامر الكشح ومظمن القلب ومعتدل
القامة أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعملت معاملة المصنف المشبهة لا انها صفات مشبهة (قوله
في المبنيه من الثلاثي) خرج المبنيه من غيره فلها الازمة الجري على المضارع كافي التسهيل (قوله
كسكن الوجه الخ) راجع لقوله وقد لا تكون فهو تمثيل لغير الجارية على المضارع أو لقوله في المبنيه
من الثلاثي فهو تمثيل لها (قوله وأسود الشعر) التمثيل به غير صحيح لان فعله سود يسود كعلم يعلم
فأسود جار على المضارع وأما سود الخاسي فالوصف منه مسود لا أسود حتى يصح تصحيح البعض
التمثيل بانه تمثيل لغير الجارية على مضارعها أي وان كانت مبنيه من غير الثلاثي مع أنه يرده مامر
قريبان عن التسهيل ونقله هو أيضا وأقره فلا تمكن من الغافلين (قوله وعمل اسم فاعل المعدي لها
الخ) قال ابن هشام المراد بالعمل عمل النصب على طريقه المفعول به وأما عمل الرفع أو عمل نصب
آخر فلا يتوقف على ذلك بل كذا أن اسم المفاعل هكذا قال في النهاية الصغرى المشبهة تنصب
المصدر والحال والتميز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه والمشبه بالمفعول به وذكر
في موضع آخر انها لا تعمل في المفعول المطلق اهـ يس والمتجه الاول (قوله ثابت لها) أي صورة
فلا يرد أن منصوب اسم الفاعل مفعول به حقيقة ومنصوب الصفة المشبهة شبيه بالمفعول به (قوله
على الحد) أي كأنه على الحد فهو حال من ضمير عمل المنتقل الى الظرف بعد حذف الاستقرار سم
(قوله من وجوب الاعتماد على ما ذكر) ولو قرنت بأل بناء على الاصح من فاعل المصنف المشبهة
حرف تعريف وترك اشتراط الحال أو الاستقبال لانه لا يتجه فيها مع كونها للدوام المتضمن للحال
والاستقبال وبقى من الشروط أن لا تصغر فلوصفت لم تعمل ذكره شيخنا وأن لا توصف (قوله لان
ذلك من ضرورة وضعها) أي فهو لا يفارقها وانما بعد شرط ما قد يفارق (قوله أيجوز الخ) أي لان
قوله على الحد الذي قد حد يمكن تأويله بان مراد في الجملة بخلاف عبارته في الكافية (قوله وسبقت
ما تعمل فيه) أي حتى الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريقه المفعول به لانه الذي تفارق
فيه الصفة اسم الفاعل أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان فيهما لان المرفوع فاعل والمجرور مضاف
اليه والفاعل والمضاف اليه لا يتقدمان قاله يس (قوله بخلاف اسم الفاعل) أي فانه يتقدم
منصوبه قال في الأرتشاف الا اذا كان بأل لم يجزوا باضافة أو حرف جر غير زائد نحو هذا غلام قاتل
زيد ومررت بضارب زيد فان جر بحرف جر زائد نحو ليس زيد بضارب عمر جاز التقديم فتقول ليس
زيد عمر بضارب ومنع ذلك المبرد قاله يس (قوله ومن ثم الخ) مراده كما تنادى به عبارته ببيان شئ
يترتب على مخالف الصفة واسم الفاعل فيما ذكر أي ومن أجل هذا المخالف صح النصب في نحو زيدا
أنا ضارب به لعمه عمل ضارب المذكور في زيد الوترغ من الضمير لخواز تقدم منصوب اسم الفاعل
عليه واذا صح عمله في فرد الوترغ له صح أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أن ما يعمل بفسر العامل
وامتنع في نحو وجه الابن زيد حسنه لعدم صحة عمل حسن في وجه لو ترغ من الضمير لعدم جواز

بمخلافه كما عرف وانها
لا تلزم الجري على المضارع
بخلافه بل قد تكون
جارية عليه (كظاهر
المقلب) وضامر البطن
ومستقيم الحال ومعتدل
القامة وقد لا تكون وهو
الغالب في المبنيه من
الثلاثي كسكن الوجه
و (جبل اظاهر) وسبط
الوظام وأسود الشعر
(وعمل اسم فاعل المعدي هـ)
لواحد لها) أي ثابت لها
(على الحد الذي قد حد)
له في باب من وجوب الاعتماد
على ما ذكر (بنيه)
ليس كونها بمعنى الحال
شروط في عملها لان ذلك من
ضرورة وضعها لكونها
ووضعها للدلالة على الثبوت
والثبوت من ضرورته الحال
فعبارة هنا وجود من قوله
في الكافية والاعتماد
واقضاء الحال شرطان
في تصحيح ذا الاعمال اهـ
(وسبقت ما تعمل فيه
بجانب)
لانه عمل أيضا ومن ثم صح
النصب في نحو زيدا أنا
ضارب وامتنع في نحو وجه
الابن زيد حسنه

تقدم منصوب الصفة عليها واذا لم يصح عمله في وجهه لو تفرغ له لم يصح أن يفسر عامله المحذوف
لعمدة أنهما لا يعملان لا يفسر عاملا وليس مراد الشارح بيان تقدم منصوب اسم الفاعل دون
الصفة كما توجهت البعض فقال كان الأولى حذف الضمير المتصل بالوصف ليكون أوضح في الدلالة
(قوله وكونه ذاتي سببية واجب) أي وكون ما تعمل فيه بحق الشبه باسم الفاعل فلا يرد أحسن الوردان
وأما قبح العمرة لان عملها في هذين بما فيها من معنى الفعل وبقي مما يتالفان فيه أنه يعمل محذوفا
ولهذا أجازوا أن يضارب زيد وعمرا بضم زيد ونصب عمرا وباضراب فعل أو وصف منون وأما العطف
على محل المحفوض فمتنع عند من اشترط وجود المجرز ومنعوا برت برجل حسن الوجه والفعل
بخفض الوجه ونصب الفعل وأنه لا تقبح إضافته إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو مرت برجل
قاتل أبيه ويقبح مرت برجل حسن وجهه وأنه يفضل منه في قوعه ومنصوبه كزيد ضارب في الدار
أبو عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه رفعت أو نصبت وأنه يجوز اتباع معموله
بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة لأن معمولها لما كان سببيا مريبطاً بمقدم أشبه الضمير
وهو لا ينعت فكذلك ما أشبهه قاله الزجاج ومتأخر والمغاربة ورد عليهم بما في الحديث في صفة الدجال
أعور عينه البني وأجيب بأن البني خبر المحذوف أو مفعول المحذوف وأنه يجوز اتباع مجروره على
المحل عند من لا يشترط وجود المجرز ويحتمل أن يكون منه وجاعل الليل سكا والشمس ولا يجوز هو
حسن الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن خلافا للفرقاء وأنه إذا حلت هو ومعموله بال فنصب
المعمول أكثر نحو جاء الضارب الرجل وإذا حلت الصفة ومعمولها بال في غير المعمول أكثر نحو جاء
الحسن الوجه كذا في المغنى والدماميني عليه (قوله في معمولها) أي المنصوب كما عرفت فوجهه والوجه
في معالي الشارح منصوبان (قوله أي متصلا) أي هو أو مكمله كاصلة والوصف ليكون شاملا لأنواع
السببية الالائية وان لم يشغل المعمول الذي هو ضمير بارز متصل كأي من التسهيل (قوله ولا يجب
ذلك في معمول اسم الفاعل) نحو زيد ضارب عمرا (قوله ما عملها فيه بحق الشبه) أي وهو المنصوب
على طريق المفعول به كما تقدم لا المرفوع ولا المنصوب على وجه آخر (قوله ونحوه) أي من
الفضلات التي ينصبها القاصرون والمتعدى كالحال والتمييز تصريح (قوله من معنى الفعل) هو
الحدث (قوله ضمير بارز متصلا) أي ليس منفصلا مستقلا بنفسه أعم من أن يتصل بالصفة نحو
زيد حسن الوجه جليله أو يفصل عنها بضمير آخر نحو قرش خير الناس ذرية وكرامهم وهافان
قلت كما أن معمول لاصفة يكون ضمير بارزا يكون ضميرا مستترا نحو زيد حسن في الوجه الداعي إلى
تخصيص الضمير بالبلور قلت وجهه أن المقصود ذكر ما يعمل فيه الصفة من حيث هي صفة
مشبهة وعملها في المستكن من حيث هي صفة لا بقيد كونها مشبهة أه دما ميني (قوله طلقه)
هذا هو محل التعاهد لانه أعمل طلق في الهواء وأما أنت فمستندة ونحو حسن الوجه طلقه خبران
مقدمان أما جعل البعض أنت فاعل الوصف فلا يتمشى على الصحيح من اشتراط اعتماد المبتدأ
المكتفي بمرفوعه عن الخبر في نفي الاستفهام وأما جعل الغني الشاهد في عمل طلق في أنت فرد بأن
المعمول الواجب كونه سببيا مع عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريق المفعول
به كما مر وأنت ليس كذلك بخلاف الهواء لان ما أضيفت إليه الصفة أصله بعد تحويل اسنادها عنه
النصب كما مر في أعمال اسم الفاعل وبأن أنت منفصل لا متصل وطلق الوجه ضد عبوسه والسلم
بالكسر ويفتح الصلح والعكاح من الكلوح وهو التكسر في عبوسه والمكفهر من أكفهر الرجل
إذا عبس فهو نا كند وقوله في السلم حال من أنت أو من الضمير المستتر في الوصف (قوله يتنوع
السببي) يظهر لي أخذها من الشواهد الالائية أن مراده بالسببي المنصوب السابق حقيقة أو حكما
بان كان مرفوعا صالحا للنصب تشبيها بالمفعول به كافي الشاهد الثاني أو مجرورا صالحا لذلك كافي

(وكونه ذاتي سببية واجب)
أي ويجب في معمولها أن
يكون سببيا أي متصلا
بضمير الموصوف لفظا ونحو
حسن وجهه أو معنى نحو
حسن الوجه أي منه
وقيل أل خلف عن المضاف
اليه ولا يجب ذلك في
معمول اسم الفاعل كما
عرفت في تنبيهات الأول
قول الشارح ان جواز
زيد بك فوج مبطل لعدم
قوله ان المعمول لا يكون
الاسببيا مؤخر امر دود
لان المراد بالمعمول ما عملها
فيه بحق الشبه وعملها في
الطرف ونحوه انما هو مطا
فيها من معنى الفعل
الثاني ذكر في التسهيل
ان معمول الصفة المشبهة
يكون ضمير بارزا متصلا
كقوله حسن الوجه
طلقة أنت في المسألة وفي
الحرب كالحم المكفهر فعم
ان مراده بالسببي ما محذو
الاجنبي فانها لا يعمل في
الثالث يتنوع السببي
الي اثني عشر نوعا فيكون
موصولا كقوله

خصورها

وثيرات ما التفت عليه

المازر

وموصوفا يشبهه كقوله

ازورامر آجا نوال آعه

لمن أمه مستكفيا أزمة

الدهر

والشاهد في جا نوال

ومضافا الى احدهما

كقوله

فجتها قبل الاخير منزلة

والطبيي كل ما التاثر به

اللازر

وتحوي ايت رجلا دقيقا

سنان رخ يطعن به ومغرونا

بال نحو حسن الوجوه

ومجود نحو حسن وجه

ومضافا الى اعدوهم نحو

حسن وجه الاب وحسن

وجه اب ومضافا الى ضمير

الموصوف نحو حسن وجهه

ومضافا الى مضاف الى

ضميره نحو حسن وجه ابيه

ومضافا الى ضمير مضاف

الى مضاف الى ضمير

الموصوف نحو مرت

بامر آه حسن وجه جاريتها

جميلة آتفه ذكره في التسهيل

ومضافا الى ضمير معمول

صهبة اخرى فتومرت

برجل حسن الوجه جميل

خالها ذكره في شرح

التسهيل وجعل منه قوله

سبتي القناة البيضاء

المتجرد الشيطانية كشحه

ومخلت ان اسبي وفارفع

بها) اي بالصفة المشبهة

(وا نصب بوجر

الاول والثالث فاعرفه (قوله اسييلات ابدان) أي طويات ابدان والوثيرات جمع وثيرة بفتح
 الواو وكسر المثناة وهي السمعة كافي القاموس أي سمينات الورداف والاعجاز فهي المراد بها
 التفت عليه الما - زر وقول العيني أي وطيات الورداف والاعجاز لا يناسب المقام وإنما كان
 ما التفت الخ سبيلا لان الاصل الما زرهن أو ما زرهن بالضمير العائد الى الموصوف وعاندا
 الموصول الضمير المحرور بعلى وبحث في الاستشهاد بالبيت بأنه يحتمل أن تكون ما موصوفة بمعنى
 متى فيكون من النوع الثاني (قوله يشبهه) أي الموصول في كون صفته جملة كصلة الموصول (قوله
 جا) أي كثيرا ونوال أي عطاء فاعله وجملة أعدده صفة نوال والضمير البارز فيها نوال والمستتر
 لامر أولم يبرز لا من اللبس و أمه بمعنى قصده ومستكفيا حال من فاعل أم والأزمة بفتح الهمزة
 وسكون الزاي الشدة وما في العيني مما يخالف ما قلنا غير ظاهر (قوله فجتها) أي الناقصة من تحت
 البعير أوجه عوجا ومعاجا أي عطف رأسه بالزمان قبل الاخير أي جهتهم منزلة تيسير التامت
 بفوقية بعد اللام ثم مثله أي اختلطت والتفت والازر بضمين جمع ازار وهذا كناية عن عفتن
 وضمير الموصوف محذوف أي الازرهن أو آل خلف عنه نظير ما تقدم وقد يبحث في الشاهد باحتمال
 أن ما منكبة موصوفة لاموصولة (قوله الى ضمير مضاف) باضافة ضمير الى مضاف أي ضمير عاندا الى
 مضاف الخ (قوله جملة آتفه) بجر جملة صفة ثانية لامرأة ورفع آتفه فاعلا لجملة وانصبه على
 التشبيه بالمفعول به وجره باضافة جملة البسه وضمير الموصوف مذكور ضمنا لان المعنى جملة آتفه
 وجه جاريتها فعلم ما في كلام البعض وغيره (قوله ومضافا الى ضمير معمول صفة اخرى) فيعه أن
 المثال الذي قبله كذلك فهلا كتنى به الا أن يخص هذا بكون معمول الصفة الاخرى غير مضاف
 (قوله البضه) بفتح الموحدة وتشديد الضماد المججمة رقيقة الجملة المتلغية والمتجرد بكسر الراء
 البدن اذا تجرد عن ثيابه وقول العيني بفتح الراء غير ظاهر وضمير كشحه للمتجرد والكشع ما بين
 الخياصرة والضام الخلف (قوله فارفع بها) اعلم أن الصفة المشبهة الرافعة سببي المنعوت ان صلحت
 للمذكور والمؤنث لفظا ومعنى بان لا يكون وزنها أو معناها محتصا باحدهما جاز تبعيتها للمثله في
 التساوي كبر والتأنيث فتومرت برجل حسن وجهه وبامر آه حسنة عينها ولما يتخالفها فيهما نحو
 مررت برجل حنة عينه وبامر آه حسن وجهها الانتقاء القبح اللفظي والمعنوي والابان اختصت
 باحدهم الفظا ومعنى كما كرور انتقاء أو لفظا فقط كما لي أي كبير الالفة وعجوا أي كبيرة العجزية أو
 معنى فقط تخصي وحائض لم تتبع الابعاء بلها على الصحيح فلا تقول مررت بامرأة آكرابنها ولا
 برجل رتقاء بنته وقس لوجوه القبح في اللفظ والمعنى أو في أحدهما وأعجاز الاخفش تبعيتها في
 الاقسام الثلاثة لما يتخالفها أيضا هذا المخلص ما في التسهيل وشرحه للدما ميني (قوله وانصب بوجر)
 أي ما حذف معموله دلالة الاتقوال وانما جاز في النصب والجر اسناد الصفة المشبهة الى ضمير
 صاحبها مع كونها مسندة في المعنى الى سببيه لكون تلك الصفة في اللفظ جارية على صاحبها خبرا
 له أو حالا أو نعتا وفي المعنى دالة على صفة له في ذاته سواء كانت هي الصفة لذلك كقوله كافي زيد حسن
 الوجه فانه متصلها بالحسن لحسن وجهه أو كانت غيرهما نحو زيد بيض اللحية أي شيخ وكثير
 الاخوان أي متقوهم فيحسن حينئذ أن تجعل صفة سببيه كصفة نفسه فيستتر ضميره في صفة
 سببيه نحو زيد حسن وجهها كما استتر في صفة نفسه نحو زيد حسن فيخرج السببي عن ظاهر اللفظ اعلم
 الى النصب أو الجر لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم يترك مر فوعا على أن يكون بدلها من الضمير لئلا يلبس
 بالفاعل فان لم تجز في اللفظ على صاحب السبب نحو زيد وجهه حسن أو جرت عليه لكنهما تبدل على
 صفة في ذاته نحو زيد آجر نوره لم يجز استنار ضمير ذي السبب فيها فلا يقال زيد أسود فرس غلام الاخ
 وزيد آجر النور لانه لا معنى لذلك الا أنه صاحب سبب متصل بالوصف المذكور ولم تبدل صفة

سببه على صفة في ذاته فكيف يضر في صفة سببه صفة نفسه فان قيل أليس الصفة في نحو زيد
أحد ثوره تدل على صفة في ذاته وهي كونه صاحب فوفلنا كونه صاحبه مفهوم من كون النور سببها
لزيد لا من صفة العيب قاله الرضي وصرح بمثله فيما أجوى مجرى الصفة المشبهة من اسمي الفاعل
والمفعول باللازمين ومنه أخذ السعد قوله في حاشية الكشف عند قوله تعالى بديع السموات
والارض أن الصفة المشبهة لا تضلف لمرفوعها الا عند صحة تحملها للضمير صاحبها (قوله مع آل)
حال من الضمير المحرور ومحبوب تنازعه الثلاثة فاعمل الاخير وأضمر فيما قبله وحذف الضمير لكونه
فضلة وهو اشارة الى أحد أنواع السببي الاثني عشر المتقدمة ودخل تحت قوله وما اتصل بها مضافا
ثمانية وهي ما عدا هذا وما عدا الموصول والموصوف والمجرد سواء كما حسن وجهه والحسن وجهه فان
هذه الثلاثة دخلت تحت قوله أو مجرد أي من آل والاضافة (قوله ولا تجريرها الخ) استثناء لصور
الامتناع (قوله سما) بتثنية السين وهو منصوب بفخمة مقدرة على أنه كفتى وظاهره على أنه
كيد (قوله ومن اضافة لتاليها) أي لتالي آل وهو بواسطة الاضافة للضمير فيشمل الاضافة للضمير تاليها
كإني سم (قوله وما لم يتخل) أي من آل والاضافة لتاليها فهو بالجواز أي جواز الجر وسما أي علم
وذلك ثلاث صور تضم الى صور الرفع والنصب مع تعريف الصفة بال أو تنكيرها وصور الجر مع
تنكير الصفة فيحصل ثلاث وستون صورة مفهومة من قوله فارفع بها الى قوله ومن اضافة لتاليها
وأما قوله وما لم يتخل الخ فتأ كيد لما قبله لعلمه منه (قوله الرفع على الفاعلية) قد يتبعين كإني مررت
بامرأة حسن الوجه لان الصفة لو تحملت للضمير لوجب تأنيث الوصف بالتاء وقد يتبعين عدمه كإني
مررت بامرأة حسنة الوجه لان الوجه لو كان فاعلا لوجب تذكير الوصف وقد يجوز الامر ان كإني
مخو مررت برجل حسن الوجه (قوله أو على الأبدال من ضمير الصفة) أي ابدال البعض من كلي
يعني حيث أمكن الأبدال لا مطلقا فلا يرد عليه ما حكى من قولهم مررت بامرأة حسن الوجه ومررت
بامرأة قويم الانف لو جرد المانع من الأبدال فيما ذكر وهو عدم تأنيث الوصف مع وجوبه عند
تحمل الوصف للضمير فان قيل على القول بان العامل في البذل مقدر يلزم عمل الصفة المشبهة
محدوفة وهو ممنوع اوجب بأنه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع قاله سم (قوله على التشبيه
بالمفعول به) أي مفعول باسم الفاعل لشيء الصفة به فيما تقدم وخصوا التشبيه بالمفعول به دون
غيره من المفاعيل لأنه الذي يشبهه بالفاعل بخلاف بقية المفاعيل وكما سمي هذا مشبها بالمفعول به
يسمى المنصوب على التوسع بخلاف الجار مشبها بالمفعول به أفاده شارح الجامع (قوله وعلى التمييز)
كان الاولى وعليه أو على التمييز ان كان نكرة لجواز الوجهين فيه حينئذ (قوله بالاضافة) أي بسببها
لما مر (قوله أو معرفة) أي لا اقترانها بال (قوله في أحوال السببي المذكورة) أي الاثني عشر (قوله
فذلك اثنتان وسبعون صورة) صوابه اثنتان على ما سياتي في العبد ويضم اليها ثلاث صور سيد كرها
الشارح قبيل الخاتمة الاولى ان يكون مفعول الصفة ضمير المحرور باسرها الصفة المجردة من آل
مكررت برجل حسن الوجه جملة الثانية ان تفصل الصفة عن الضمير وهي مجردة من آل نحو قرش
نجيب الناس ذرية وكرامه وهما الثالثة ان تتصل به وليكن تكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه
الجميلة فصارت الصور ثمانية وسبعين والصفة لها مفردة أو مثناة أو مجموعة جمع سلامة أو تنكير
مذكرة أو مؤنثة فإذا ضربت الثماني في خمس وسبعين صارت ثمانمائة والصفة أيضا مامر فوعة
أو منصوبة أو محرورة فانه ضربت الثلاث في ثمانمائة صارت ألفا ثمانمائة ومفعول الصفة إما
مفرد أو مثنى أو مجموع جمع ملامة أو تنكير مذكر أو مؤنث فإذا ضربت الثماني في الاف وثمانمائة
صارت أربعة عشر ألفا وأربعمائة تسقط منها مائة وأربعة وأربعون من صور المفعول الضمير
لانه وان انقسم الى ضمير افراد وتثنية وجمع لا يكون مجموعا جمع سلامة ولا جمع تنكير فالباقي أربعة

مع آل ودون آل محسوب
آل وما اتصل بها أي
بالصفة المشبهة (مضافا
او مجردا ولا تجريرها
مع آل سما) أي اسما
(مع آل خلاه) ومن اضافة
لتاليها وما لم يتخل فهو
بالجواز وسما أي المفعول
هذه الصفة ثلاث حالات
الرفع على الفاعلية قال
الغاري أو على الأبدال
من ضمير مستتر في الصفة
والنصب على التشبيه
بالمفعول به ان كان معرفة
وعلى التمييز ان كان نكرة
والخفض بالاضافة
والصفة مع كل من الثلاثة
امانكرة أو معرفة وهذه
الستة في أحوال السببي
المذكورة في التثنية الثالث
فذلك اثنتان وسبعون صورة
الممتنع منها
قول المحشي من ضمير
الصفة كذا في نسخ
الحواشي وطعن عبارة
الشرح من ضمير متبوع في
الصفة اه

تسع صور وهي الحسن
وجه الحسن وجه اب
الحسن وجهه الحسن وجه
آبه الحسن ماتحت نقابه
الحسن كل ماتحت نقابه
الحسن نوال اعده الحسن
سنان رخ يطعن به الحسن
وجه جاريتها الجميلة آنفه
وليس منه الحسن الوحنة
الجميل خالها بجزخالها
لاضافته الى ضمير ما فيه
آل وهو الوجه نعم هو
ضعيف لان المبرد يمنعه كما
عرفت في باب الاضافة
وما سوى ذلك بخائر كما
أشار اليه بقوله ومالم يحل
فهو بالجواز وسما أي علم
لكنيه ينقسم الى ثلاثة
أقسام قبيح وضعيف
وحسن فالقبيح رفع الصفة
مجردة كانت أو مع آل
المجرد من الضمير والمضاف
الى الجرد منه وذلك ثمان
صور هي الحسن وجه
الحسن وجه اب حسن وجه
حسن وجه الحسن وجه الاب
حسن الوجه حسن وجه
الاب والاربع الاولى أقبح
من الثانية لما يرى من
أن آل خلف من الضمير
وإنما تجاوز ذلك على قبحه
لقيام السببية في المعنى
مقام وجودها في اللفظ
لان معنى حسن وجه
حسن وجه له يومنه
وهليل الجواز قوله
بمهمة منيت شهم قلب
منجذ لا ذى كهام ينبو

عشر القوامتان وستة وخسون بعضها جائز وبعضها ممنوع فيخرج منها الممتنع على ما تقدم أفاده في
التصريح (قوله ما لزمت منه الخ) سيباق قبيل الملتصقة أن محل الامتناع في الاضافة المقررة ما
المشاة والمجموعة على حد المثنى فيجوز اضافة مع تعريفها بال الى الخالي وتقدم في باب الاضافة
أيضا (قوله وذلك تسع صور) لانها بقية الاثنى عشر بعد اخراج ما فيه آل والمضاف لتاليها أو
لضمير تاليها (قوله وهي الحسن وجه الخ) وجه الامتناع في الاولين أن الواجب في الاضافة
المعنوية اضافة النكرة الى المعرفة فلم يجوز وفي الاضافة اللفظية التي هي فرعها أن تكون على
عكس أصلها نقله سم عن الصقوي ومراده بالواجب الواجب الاضائي أي بالنسبة الى اضافة
المعرفة الى النكرة فلا ينافي ما مر أن من المعنوية اضافة النكرة الى النكرة للتخصيص وهذا أولى
مما أول به البعض ثم قال سم ووجهه في البقية عدم الفائدة والاضافة اللفظية إنما تجوز اذا آفادت
تخفيفا أو رفع قبح كما تقدم ولا تخفيف فيما ذكر لسقوط التنوين بال ولا رفع قبح لوجود الضمير مع
المعمول (قوله الحسن وجهه) ينبغي أن محل امتناعه اذا كان الموصوف فيه وفي الامثلة الثلاثة
بعده غير محلي بال كزيد والافلا امتناع لان الصفة حينئذ مضافة لمضاف لضمير ما فيه آل وكذا
في المثال الاخير فحل امتناعه اذا كان الموصوف نحو هند لا نحو المرأة قاله سم (قوله وليس منه)
أي من الممتنع (قوله كما أشار اليه بقوله ومالم يحل الخ) لوجه ال اشارة بقوله فارفع ما الى قوله
ومن اضافة لتاليها المكان أحسن لعلم قوله ومالم يحل الخ من الكلام قبله فهو تأكيد كالم ولا اختصاص
قوله ومالم يحل الخ بالجر كما تقدم وقوله وما سوى ذلك عام في الجر والنصب والرفع بقربته مقابلته
لقوله الممتنع منها ما لزمت منه الخ الواقع هو وقوله وما سوى ذلك الخ تفصيلا لقوله فتلك اثنان
ومسبوعون صورة الا أن يدفع الثاني بل المراد كما أشار اليه بقوله ومالم يحل الخ مع قوله فارفع ما الخ
(قوله ولكنه ينقسم) استدراك على قوله وما سوى ذلك بخائر دفع به توهم تساوي الصور في الجواز
(قوله فالقبيح رفع الصفة الخ) أي لما فيه من خلوا الصفة من ضمير يعود على الموصوف (قوله وذلك
ثمان صور) لان الجرد من الضمير معمولا كان أو مضافا اليه المعمول اما محلي بال أو لا فهذه أربع
صور تضرب في صورتها الصفة ثمان (قوله لما يرى) أي في الاربعة الثانية وقوله من أن آل
خلف عن الضمير أي كما هو مذهب النكوفي (قوله لقيام السببية في المعنى) يعلم منه أن القبح بانتفاء
السببية في اللفظ (قوله ودليل الجواز) أي من السماع (قوله بمهمة) بفتح الموحدة الفارس
الذي لا يدري من أين يؤتى لشدة باسه وبأوه متعلقة بمنيت بضم الميم وكسر النون مخففة أي ابتليت
شهم بفتح الشين المعجمة قوي القلب ذكية قلب فاعل شهم منجذب بضم الميم وفتح النون وكسر الجيم
مشددة آخره ذال معجمة أي مجرب للمؤثر لا ذى كهام أي لاصحاب سيف كهام بفتح الكاف أي
كليل ينبو أي يبعده عن الاصابة (قوله والضعيف نصب الصفة المنكرة المعروف مطلقا) أي لما
فيه من اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى كذا في التصريح قال سم وهتضاه ان الصفة
المعرفة كذلك إلا أن يفرق بان في المعرفة اعتماد على آل وان كانت معرفة على الاصح نظر الى
القول بانها موصولة ففيها قوة العمل بخلاف المنكرة لكن ينافي هذا أقرب الموضح في باب الاضافة
ذلك مع تعريف الصفة والمعمول اه وقد اترض الشارح في شرح التوضيح على الموضح بأنه كان
الاولى له التمثيل بحسن الوجه قال سم ولما كان الاجراء المذكور دون خلوا الصفة من ضمير يعود
على الموصوف في القبح بل هذا القسم صحيحا والذي قبله قبيحا اه وقد أسلفنا في باب الاضافة
أن بعض ما عبروا عنه هنا بالضعف عبروا عنه هناك بالقبح تساهلا فلا ينافي ما هنا جعلهم هناك
الاجراء المذكور قبيحا وقوله مطلقا أي سواء كان تعريفها بال أو بالاضافة ودخل تحت ما ذكره
ثمان صور هي الباقية بعد أن تسقط من أنواع السببية المنكرة الموصوفة والمضاف اليها والمجرد

وهو نظير حسن وجه والمجوز لهذه الصورة مجوز لنظائر هذا لافرق والضعيف نصب الصفة المنكرة المعارف مطلقا والمضاف

وجرها اياها سوي المعرف بال والمضاف الى المعرف بها وجر المقرونة بال المضاف الى (ق) ضمير المقرون بها وذلك خمس عشرة صورة

هي حسن الوجه حسن
وجه الاب حسن وجهه
حسن وجه ابيه حسن
ما تحت نقابه حسن كل ما
تحت نقابه حسن وجه جاريتها
جميلة آنفه حسن الوجهة
جميل خالها وحسن وجهه
حسن وجه ابيه حسن
ما تحت نقابه حسن كل
ما تحت نقابه حسن وجه
جاريتها جميلة آنفه حسن
الوجهة جميل خالها والحسين
الوجهة الجميل خالها ويدل
للبجواز في الجول والياني
قوله وتأخذ بعده بذياب
عيشه آجب الظهور ليس له
سنام في رواية نصب
الظهور وفي بقية المنصوبات
قوله
أنعمتني من نعمتها
كوم الذي وادقة ثمرة ثما
اذلا فرق وقع المحرورات
سوى الاخير قوله
أقامت على ربيعها جارا واصفا
كيتبا الاعلى جـ و تـ
مصطلها
والجر عند سيبويه في هذا
النوع من الضرورات
ومنعه المبرد مطلقا لانه
يشبه اضباقة الشئ الى
نفسه ولأجازه الكوفيون
وقع السبعة وهو العوض ففي
حديث أم زرع صـ
وماعها وفي حديثه الدجالي
أعور عينه النبي وفي صفة
النبي صلى الله عليه وسلم
شئ أصابعه ويدل للإيجاز
قوله سبني الفتاة البضة
البيت في رواية جر كشجه

والمضاف اليه (قوله وجرها اياها) قيل وجه الضعيف ما فيه من شبه اضافة الشئ الى نفسه كما
سبذ كره الشارح وقيل وجهه أن فيه زيادة ضمير غير محتاج اليه ولهذا استثنى المعرف
بالمضاف الى المعرف بها لانه لاز زيادة فيهما وهذا التوجيه أولى لانه عليه يظهر وجه استثناء
الصورتين المتذكورتين لا يقال يرد على الوجهين أنهما موجودان في الصفة المعروفة كالمبتكرة
فهذا قولوا بضعف الجر مع الصفة المعروفة بال أيضا دون الامتناع لانا نقول لما وجد معها
في الصفة المعروفة شئ آخر يقتضى امتناع الجر بها من معناها فانه يقع بمقتضى البعض بذلك على
التوجيه الاول فتأمل ودخل تحت هذا است صور هي بقية الثمان المتقدمة بعد الصورتين اللتين
استثناهما (قوله وجر المقرونة الخ) وجه ضعفه ما تقدم من أن المجرى عنه (قوله وذلك) أى الضعيف
أو المذكور من النصب والجرين (قوله وحسن وجهه) أعاد الواو هنا وفي قوله والحسن الوجهة الخ
دون غيرهما إشارة في المحل الاول الى أن ما بعدها أمثلة النوع الثاني وفي المحل الثاني الى أن
ما بعدها مثال النوع الثالث (قوله في الاول والثاني) أى نصب الصفة المنكرة المعرف بال ونصبها
المضاف الى المعرف بها (قوله وتأخذ بعده الخ) روى تأخذ بالجزم عطف على جواب الشرط والرفع
استثناء فالنصب بان مضمرة كما سبذ كره الشارح في شرح قول المصنف والفعل معنى بعد الجزم الخ
والضمير في بعده للممدوح وهو النعمان بن الحرث الأصغر وذئاب الشئ بكسر الهمزة والفتح عقيب
والاجب المقطوع والسنام بالفتح ما ارتفع من ظهر البعير والمعنى نعمت بك بعده بطرف عيش قليل
الخير بمنزلة البعير المهول الذي ذهب سنامه لشدة هزاله أى نبت في بعده في شدة وسوء حال وفي آجب
لمحرفه لعيش وجره بالكسرة ان أضيف الى ما بعده والافعال مفعلة نيابة عن الكسرة لانه ممنوع
من الصرف للوصفية ووزن الفعل والرفع خبر المحذوف والنصب حالا وروى الظهور بالرفع على
القاعلية والجر على الاضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به وانما كان هذا دليل للثاني أيضا
لان المضاف للمعنى بال بمنزلة اذلا فرق (قوله أنعمتني) أى أصفها والضمير للنوع وأنى الخ لتعليل لما
قبله والنعات جمع ناعت أى واصف وكوم منصوب على المدح يضم الكاف جمع كوما بكسر وجره
وهي عظيمة السنام والذي جمع ذروة بتثنية الهمزة والفتح واللام والسينام
ووادقة صفة الكوم ومن وذقت السرة اذ ادنت من الارض لقرط السهم والشاهد فيه لانه صفة
مشبهة على وزن فاعل فاضيب سراتها بالكسرة وهو مضاف الى ضمير الموصوف (قوله اذلا فرق) علة
لمحذوف أى وانما كان دليل للجواز في بقية المنصوبات مع أنه ليس فيه الا نوع من تلك البقية لانه
لا فرق (قوله أقامت على ربيعها) على بمعنى في والضمير للذمتين في ما لبيت قبله تنبيه منه بكسر
اللام وهي ما تبقى من آثار الدار وجره تاصف فاعل أقامت وأرادهم بالخروج من موضع عليهم القدر بجواب
المصفا أى الجبل وكيتبا الاعلى صفة جارتا أى شديد تاجرة الاعلى أى الاعلىين فالجمع مستعمل في
الاثنين جونتما مصطلها صفة ثانية أى مشوقة تاموضع الاصل باله بالنار وهو الاسفل والشاهد
فيه حيث جرت جونتما وهو صفة مشبهة المضاف الى ضمير الموصوف ومثله بقية المحرورات سوى
الاخير اذلا فرق (قوله في هذا النوع) أى المحرورات سوى الاخير (قوله مطلقا) أى في الضرورة
والسعة (قوله يشبه اضافة الشئ الى نفسه) أى لان الوصف عين مر فوقع في المعنى وانما قال يشبهه
لان لم يضاف اليه الا بعد تحويله لاسناد عنه كاهم (قوله صفرو شاحها) بكسر الصاد المهملة والمعنى
أنها ضامرة البطن فكانت وشاحها خال والشاح شئ مرصع بالجواهر تجعله المرأة من نساء المهول
بين عاقها وكنهها وفي رواية صفردانها (قوله أعور عينه النبي) هذه رواية وفي رواية أخرى
أعور عينه اليسرى وكنها صححة وقال ابن عبد البر رواية النبي أضح أسنادا ولا يظهر الجمع
بينهما (قوله شئ أصابعه) بفتح الشين المعجمة وسكون المثناة أى غليظها (قوله فما كان فيه ضمير

وأما الحسن فهو ما عد اذلك رجلته أو بعون صورة وهي تنقسم الى حسن وأحسن فيما كان فيه ضمير

واحد) كالحسن وجهه بالرفع أحسن مما فيه ضميران كالحسن وجهه بالنصب فان فيه مع الهاء
 ضمير مستترا هو فاعل الحسن ووجه الاحتمية السلامة من زيادة ضمير غير محتاج اليه (قوله
 لذلك) أي للمذكور من صور الصفة المشبهة (قوله وأحكامه) أي من امتناع وأقبحية وفتح
 وضعف وحسن وأحسنية (قوله بإشارة هندية) أي فوق حكم ذلك البعض وفوق الدليل كالإشارة
 بصورة الثمانية التي فوق قوله بهجة الخ وفوق أقبح الذي هو حكم رفع حسن وجهه وحسن وجه أب
 إلى أن قوله بهجة الخ شاهلرفعهما ولو وضع أيضا هذه الإشارة فوق قبج الذي هو حكم رفع حسن
 الوجه وحسن وجه الأب وفوق قبج الذي هو حكم رفع الحسن الوجه والحسن وجه الأب وفوق أقبح
 الذي هو حكم رفع الحسن وجه الحسن وجه أب لكان أحسن لأن فيه تنبيه على أن قوله بهجة الخ
 شاهد الرفع في الصور الثمانية كما مر في الشرح وكان الموافق لما مر في الشرح أيضا أن يشير إلى
 شاهد بقبية صور النصب الضعيفة وهو قوله أنعتها الخ وإلى شاهد صور الجر الضعيفة سوى أخيرها
 وهو قوله أقامت على ربيعها الخ واعلم أن الشارح أشار على ما في كثير من النسخ الصحيحة
 عشر إشارات إلى عشرة شواهد كل شاهد لحكم صورتين إلا الشاهد في الإشارة السابعة فلحكم
 صورة واحدة لعدم ذكره صورة تناسبها لكن النسخ مختلفة في الرقوم المشار إليها • الإشارة الأولى
 فوق أحسن حكم جر حسن وجهه أب إلى شاهد جرهما وهو قوله لاحق بطن بقري مهن
 لا تخطل الرجوع ولا قرؤنه • ولم أر من تكلم على هذا البيت ونحن نسلك عليه بما تيسر فنقول
 معنى لاحق بطن ضاحي بطن قال في القاموس لحق كسبح ضمير وهو صفة لقرس فيما يظهر في
 الشاهد وقوله بقري فتح القاف كفتى أي ظهر والباء بمعنى مع وقوله لا تخطل الرجوع بفتح الجاء
 المعجمة وكسر الطاء وفتح الراء وسكون الجيم أي لا مضطرب الخط ومتلوية وهو صفة أخرى للقرس
 الممدوح والقرؤن بالقاف والراء كصبور الدابة التي تعرق سريرا أو تقع حوافر رجله موقعا يديه
 ولاحق ان كان بالجر فلا اشكال وان كان بالرفع احتجج إلى قراءة مهن بالرفع على أنه نعت مقطوع
 لقري ليمتق الشطران في الحركة وفي نسخ الاستشهاد أيضا بقوله • ولا سي زى إذا ما لبسوا •
 إلى حاجة يوت مخبسة بزلا الشاهد في سي زى والزي بكسر الزاى الههية وقوله إلى حاجة أي لاجل
 حاجة ومخبسة منصوب بتلبس وابقص الميم وفتح الخاء المعجمة وتشديد التعتية ممفوقة وسين مهملة
 أي مذلة صفة في الأصل لبزلا فلما قدم عليه أعرب حالا والبرل بضم الموحدة وسكون الزاى جمع
 بازل وهو البعير الذي انشق نابه ذكرا كان أو أنثى • الإشارة الثانية فوق ضعيف حكم نصب حسن
 الوجه حسن وجه الأب إلى شاهد نصبهما وهو قوله أحب الظهر الخ على • وإية نصب الظهر وقد
 تقدم هذا هو الموافق لما مر في الشرح من الاقتصار على جعله دليل نصبهما وأما جعله شاهد الهما
 في الأحوال الثلاثة كما فعل البعض تبع لما يأتي في آخر طريقه معرفة الحدود وتوجد في عدة نسخ
 من رسم صورة ستة فوق أحسن حكم جر حسن الوجه حسن وجه الأب وصورة خمسة فوق ضعيف
 حكم نصبهما وصورة أربعة فوق قبج حكم رفعهما ورسم الصور الثلاثة فوق أحب الظهر الخ
 تنبيه على أنه شاهد في حكم جواز أخوالهما الثلاثة فلا يوافق صنيع المشايخ سابقا الإشارة الثالثة
 فوق أحسن حكم نصب حسن وجهها حسن وجه أب إلى شاهد نصبهما وهو قوله

واحد أحسن مما فيه
 ضميران وهو وضعف
 لذلك جدولا تعرف منه
 أمثله وأحكامه على
 التفصيل المذكور
 بسورة مشير إلى ما لبعضها
 من دليل بإشارة هندية
 وان كان غير الأمرت إلى
 كثرة

هيفاء مقبلة بجزء مدبرة • مخوطة جدلت شنباء أنبايا

أي هي هيفاء أي ضامرة كافي العيني ومقبلة حال من الضهير في هيفاء وقول العيني ذوالحال محذوف
 أي إذا كانت مقبلة وكان تامه تكلف لاجحة اليه والجزء كبيرة الجزر ومدبرة حال من الضهير في
 بجزء مخوطة أي مؤشورة بالخط بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وهو ما يشبه به وجدلت بضم الجيم
 وكسر الال المهملة مبنية للمجهول من قولهم جار به مجدولة الخلق أي حسنته والشاهد في شنباء

أنيابا من الشنب وهو رقبة الأسنان وصفها * الإشارة الرابعة فوق أقبح حكم رفع حسن وجه حسن
وجه أنبالي شاهدر فعهما وهو قوله ببهمة الخ وقد تقدم * الإشارة الخامسة فوق أحسن حكم رفع
حسن وجهه حسن وجه أبيه الى شاهدر فعهما وهو قوله * تعيرنا أناقيل عدادنا *
فقلت لها ان المكرام قليل * الإشارة السادسة فوق أحسن حكم رفع حسن نوال أعده حسن سنان
رحم بطن به الى شاهدر فعهما وهو قوله أزور امر الخ وقد تقدم * الإشارة السابعة فوق ضعيف
حكم جر الحسن الوجهة الجميل خالها الى شاهدر وهو قوله سبتني الضجاة الخ وقد تقدم * الإشارة
الثامنة فوق أحسن حكم نصب الحسن الوجه الحسن وجه الاب الى شاهدر نصيبها وهو قوله
بما قومي شعلبة بن سعد * ولا فزارة الشعر الرقابا وثعلبة وفزارة قبيلتان والشعر بضم الشين
المجبة وسكون العين المهملة جمع أشعر وهو كثير الشعر وفي نسخ الاستشهاد أيضا بقوله
* لقد علم الايقاظ أخفية الكرى * والشاهد في نصب أخفية بالايقاظ على التشبيه بالمفعول به
والايقاظ جمع يقط أي متيقظ والأخفية بفتح ميمه فضاء فخصية جمع خفي وأراد بها الخجان العيون
والكبرى النوم * الإشارة التاسعة فوق أحسن حكم نصب الحسن وجهها الحسن وجه أب الى شاهدر
نصيبها وهو * الحزن بابا والعقور كلبا * والحزن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي ضد السهل وهو
ذم لشخص بأن بابه مغلق دون الاضياف وكتبه عقور * الإشارة العاشرة فوق أحسن حكم رفع الحسن
ما تحت نقابه الحسن كل ما تحت نقابه الى شاهدر فعهما وهو * فاقصد ريبك لعزير من قصدة ويرد عليه
أن من يحتمل غير الرفع إلا أن يقال الظاهر حمل الكلام على الأولى حيث لا مانع منه فاعرف ذلك
فقد أهمل أرباب الحواشي ضبط اشارات الجدول وشرح شواهد فوقع فيه ضبط كثير (قوله
بكاف عربية) أي بضرورة لا معلقة والنسخ مختلفة في مواضع هذه الكافي اختلافا لا وثوق مع
(قوله جامع في ذلك) أي في الملائل بين كل متناسبين أي قسمين متناسبين كحسن الوجه وحسن وجه
الاب ولا يرد عليه افراده الحسن الوجهة الجميل خالها بالاشارة الى دليل يخصه لان افراده بذلك
لعدم ذكره قسميا يناسبه كما مر فتدبر (قوله طريقة معرفة الخ) الظاهر أن هذا ليس من كلام
الشارح بل لبعض الطلبة وأن الشارح رسم الجدول عقب قوله وهو هذا و برشحه علم وجود هذه
الزيادة في بعض النسخ وقوله في آخرها وقوله جامع الخ (قوله ما يلبس) أي بحيث تكون تحت
أبيات المصنفة المنسكبة (قوله ثم ترفع بصرك الى أبيات المصنفة المنسكبة) أي لتكون جارية على عادة
انقراء في الورق من الأيمن إلى الأيسر (قوله في رأس أبيات النوعين) أي أبيات كل من
النوعين المصنفة المنسكبة والصفة المعرفة بالوالف المحمول في رأس أبيات مجموعها بيوت عشرة
لا خمسة (قوله باثني عشر مرعا) هذا على ما في نسخ في أخوي قليل المربعات المقابلة للبحر والنصب
والمربع في النوعين بحسب اجتماع بعض صور كل من الثلاثة في حكم كاجتماع حسن الوجه وحسن
وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه أبيه في أحسنية البحر فوضع الحكم الأربعة بيتا واحدا و كاجتماع
الأوليين في ضعف المنصب وفي فتح الرفع فوضع الحكمها بيتا واحدا وقس على ذلك وهو وضع حسن
أيضا وأحسن منه ثم يليها بحسب الاجتماع في الشاهد ان كان في الحكم ان لم يكن والمربع سطح
أحاط به أربع خطوط ولذلك سمى مربعاً ويحتمل أن تعميته بذلك لاحتوائه على زوايا أربع قائمة
ان استقامت الخطوط الأربعة لتساوي الزوايا جاعداً والزوايا المتساوية قوائم وعلى زوايا أربع
بعضها ومفرد واحد وبعضها وهو ما كبر من فرج ان لم يستقم جميعها وقول البعض لاحتوائه على
زوايا أربع منفرجة ان استقامت الخطوط خطأ فأحسن كما لا يخفى على من له أدنى الماسم من
الهندسة (قوله بالآخرين) أي البيتين الأخيرين المكتوب في أحدهما لفظ السبي وفي الآخر
لفظ الصفة والضمير في منها يرجع الى قوله خمس بيوت (قوله حكم المعمول السبي) أي حكم جره
وقوله الذي في مرعانه صفة للمعمول السبي والضمير يرجع اليه (قوله فيا قابله منها) الضمير في

بكاف عربية جامع في ذلك بين كل متناسبين
بإشارة واحدة وهو هذا
طريقة معرفة هذا
الجدول أن تضع الورقة
التي هو مرسوم فيها بين
يديك بحيث تكون أبيات
الصفة المعرفة بأل ما يلبس
ثم ترفع بصرك الى أبيات
الصفة المنسكبة فإذا
فرغت منها تنظر الى
أبيات الصفة المعرفة بأل
وقد جعل في رأس أبيات
النوعين خمس بيوت
مكتوب في أول بيت منها
البحر وفي الثاني النصب
وفي الثالث الرفع وفي الرابع
السبي وفي الخامس العدة
ووصل كل بيت من هذه
الآبيات بأثنى عشر
مرعاً بالمربعات الموصولة
بالآخرين منها الصفة
ومعمولها السبي المنقسم
الى اثني عشر قسمًا كما
تقدم والمربعات الموصولة
بيت لبحر ومعمول فيها
حكم المعمول السبي الذي
في مرعانه كما ذكرنا في
بيت النصب وبيت الرفع
فيما قبله منها تمتع فهو
ممتنع وما قبله حسن فهو
حسن وهكذا

ثم ما يحرس هذه الاحكام اشارة هندية (١٢) فانظر في الشواهد المكتوبة حول الجدول فما وجدت عليه تلك الاشارة فهو

شاهد ذلك الحكم وقوله جامعاً بين كل متناسبين الخ أي كما جمع بين حسن الوجه وحسن وجهه الاب بصورة سنة في الجر وخمسة في النصب وأربعة في الرفع (١) لاحق بن بقرى لا حطل الرجح ولا قرؤن (٢) أحب الظهور ليس له سنام (٣) هيفاء مقبولة بحذاء مدرسة مضمومة جدلت شنداء لينايا (٤) بهمة منيت شهم قلب (٥) نصيرنا أنا قليل عداينا خقلت لها ابن الكرام قليل (٦) أزور رما أجا نوال أعده (٧) سبتى الفتاة البضة المتجرد اللطيفة كشمه (٨) فاقوى شعلته بن سعة ولا يفزاره الشعر الرقابا (٩) الحزن بابا العقود كلبا (١٠) فاقصم ي زيد العزيز من قصده (قد عرضت في جداولنا بدل الستة واحدا وبدل الخمسة اثنين وجعلنا موضع الاربعة فوق قبج خاليا وجعلنا الاربعة

منها الاحكام السببية أي احكام اعرابه المطلوب والجار والمجرور حال من ممنوع والمعنى أن السببية الذي قابله من احكام اعراب السببية المطلوب من جر أو نصب أو رفع ممنوع فهو ممنوع الخ (قوله ثم ما يحرس الخ) أي به مع علمه من قوله مشير الخ توطئة لما بعده وقوله هذه الاحكام أي بعضها وقوله بصورة سنة في الجر وخمسة في النصب وأربعة في الرفع) هذا على ما في عدة نسخ وهو لا يناسب ما مر في الشرح كما تقدم

| الصفة | السببي | الرفع | النصب | الجر | الصفة | السببي | الرفع | النصب | الجر |
|-------|--------|-------|-------|------|-------|-----------|-------|-------|------|
| زيد | الوجه | | | | حسن | الوجه | | | |
| الحسن | وجه | | | | حسن | وجه | | | |
| زيد | الاب | | | | محسن | وجهها | | | |
| الحسن | وجهها | | | | حسن | وجه | | | |
| زيد | وجه | | | | حسن | وجهه | | | |
| الحسن | اب | | | | حسن | وجهه | | | |
| زيد | وجه | | | | حسن | وجهه | | | |
| الحسن | اب | | | | حسن | أبيه | | | |
| زيد | وجهه | | | | حسن | ما يأت | | | |
| الحسن | وجه | | | | حسن | كل ما يأت | | | |
| زيد | وجهه | | | | حسن | نوال | | | |
| الحسن | اب | | | | حسن | أعده | | | |
| زيد | وجهه | | | | حسن | سنا رخ | | | |
| الحسن | وجه | | | | حسن | بطنه | | | |
| زيد | وجهه | | | | حسن | وجهه | | | |
| الحسن | اب | | | | حسن | حارها خيل | | | |
| زيد | وجهه | | | | حسن | الوجهه | | | |
| الحسن | اب | | | | حسن | خيل | | | |
| زيد | وجهه | | | | حسن | خالها | | | |
| الحسن | اب | | | | حسن | خالها | | | |

قوى أفتح الذي كان عليه صورة ثمانية في بعض النسخ وذلك لموافقة تعداد الاشارات في المحشى اه معصه (قوله)

تبيين الاول تقدم ان معمول الصفة يكون ضميرا وعملها فيه جر بالاضافة ان (١٣) باسمه وحلت من ال نحو مررت برجل

حسن الوجه جميله ونصب
ان فصلت أو قرنت بال
فالاول نحوهم أحسنه
وجوها وأنضرهموها
والثاني نحو الحسن الوجه
الجميله الثاني انما تأتي
مسائل امتناع الاضافة
مع الصفة المفردة كما رأيت
فان كانت الصفة مثناة أو
مجموعة على حد المثنى جازت
لضافتها مطلقا كما سبق في
باب الاضافة اهـ خاتمه
قال في الكفاية وضمن
الجامد مثنى الموصوف
واسمعتعمل استعماله
بضعف كانت غر بال
الاهاب وكذا فراشة
العلم فراع المأخذ ان من
تضمين الجامد معني المشتق
واعطائه حكم الصفة
المشبهة قوله فراشة
العلم فرعون العذاب وان
تطلب نداء فكأن دونه
كأب وقوله فلولا ان
والمهر المفعل لا يست
وأنت غر بال الاهاب
ضمن فراشة العلم معني
طائش وفرعون معني الميم
وغر بال معني منع
فجررت بحر اها في الاضافة
الى ما هو فاعل في المعنى
ولورفع بها أو نصب جاز
والله أعلم

(قوله وعملها فيه جر بالاضافة ان باسمه وحلت من ال) جوزني التسهيل وفاقا للكسائي مع المباشرة
والمثلون ال أن تعمل الصفة في الضمير النصب على التشبيه بالمفعول به فعلى هذا الجواب لا لازم
كما قاله الدماميني قال ويظهر الفرق بين قصد الاضافة وعدم قصد اها في مثل مررت برجل أحر الوجه
طأصفوه بكسر الراء عند قصد الاضافة وفتحها عند عدم قصد اها (قوله وأنضرهموها) من النضرة
وهي الوضوء والبهجة وفيه أنما ذكر صبغة تفضيل لصفة مشبهة فكان ينبغي أن يقول كغيره
قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها (قوله الجميلة) كون الضمير في محل نصب مذهب سيبويه
ومذهب الفراء أنه في محل جر قاله السيوطي أي لانه يجوز اضافة الصفة المحلاة بال الى كل معرفة
(قوله مطلقا) أي سواء كانت الصفة بال أو لا وسواء كان المضاف اليه خاليا من ال ومن الاضافة
لتاليها والضمير تاليها أو لا وذلك للحصول فائدة الاضافة من التخفيف بحذف النون (قوله فراشة
العلم) بفتح الفاء (قوله أي من تضمين الجامد الخ) بيان لقوله كانت غر بال الخ (قوله واعطائه حكم
الصفة المشبهة) أي من رفع السببي ونصبه بجره وجعله أبو حيان سماعيا (قوله والمهر المفعل) بفتح
الفاء والدال المهمة المشددة أي القوى الجري لا بت أي رجعت وأنت غر بال الاهاب أي مثقب
الجلد من وقع الاسنة

التعجب

اعلم أنه لا تعجب من صفاته تعالى قياسا فلا يقال ما أعلم الله لانها لا تقبل الزيادة وشد قول العرب
ما أعظم الله وما أقدره وما أحسنه نقله الشيخ يحيى عن ابن عقيل والمسيوطي عن أبي حيان ثم قال
السيوطي واختار وفاقا للسبكي وجماعة كابن السراج وابن الانباري والصعري جوازه ومعنى
ما أعظم الله أنه تعالى في غاية العظمة وان عظمتها مما تحار فيه العقول والنقص والثناء عليه بذلك
اه باختصار وسببنا عن الرضى ما يؤيد الجواز ثم رأيت ابن حجر الهيتمي بعد ما نقل في كتابه
الاعلام افتاء السبكي بالجواز سابق كلام ابن الانباري ومخلصه اعترض الكوفيون على البصريين
في قولهم ان ما فعله فعل بأنه يلزمهم ان يكون معنى ما أعظم الله شيء أعظمه والله تعالى عظيم لا يجعل
جمله فأجابوا بأن معنى ما أعظم الله شيء وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيما والشيء امامن
يعظمه من عباده أو ما يدل على عظيتمه من مصنوعاته أو ذاته تعالى أي أنه أعظم لذاته لا لشيء جعله
عظيما ويسئل هو انما هو بأنه في غاية العظمة اه ثم ذكر ابن حجر أنه على القول الاول بأوجهه
الثلاثة باقى على تحقيقه من التعجب وعلى الثاني مجاز في الاخبار اه ويكتفى في وجود شرط قبول
الزيادة هنا أن يطلق العلم ومطلق القدرة ومطلق العظمة مشلا ما يقبل الزيادة وان لم يقبلها
خصوص علمه تعالى وقدرته وعظيتمه فتأمل ولا يجوز على الله تعالى لانه انما يكون عند خفاء السبب
وهو تعالى لا يحق عليه خافية وأما التعجب الوارث في القرآن من جهته تعالى فعلى لسان خلقه نحو فإ
أصبرهم على النار فإده الدماميني وغيره (قوله تعجبا) أي لأجل التعجب أو متعجبا أو في وقت التعجب
(قوله أي يدل على التعجب الخ) لم يجعل المبتدئ جميع ذلك حتى يكون نفسه يراله فكان المظهر أي
يتعجب بصيغتين موبهات في كتب النحاة وقد يتعجب بغيرهما نحو كيف تكفرون الخ (قوله وهو
استعظام) وعرفه الدماميني انه انفعال يحدث في النفس عند الشعور بامر يتعجب سببه ومن ثم قيل
إذا ظهر السبب بطل التعجب (قوله فعل فاعله) يعني صفة موصوف وان لم يكن له فيه اختيار فدخل
نحو ما أحسن زيد فاندفع اعتراض البعض كغيره (قوله ظاهر المزية) أي بسبب زيادة فيه حتى سببها
فلا يتعجب ما لا زيادة فيه ولا ما ظهر سببه (قوله نحو كيف تكفرون بالله) أي أتعجب من كفركم
بالله فاستعملت كيف في التعجب مجازا عما وضعت له من الاستفهام عن الاحوال وكذا استعمال
سبحان الله والله دره فارس والله أنت وما أنت جارة في التعجب فانه مجاز عن الاخبار بالترهه ويكون دره
منسوبة والله ويكون مخاطب منسوبة بالله وعن الاستفهام عن جوارها ان كانت ما استفهامية وعن

التعجب
(بافعل انطق بعد متعجبا)
أو حتى بفاعل قبل مجرور
بأ أي يدل على التعجب
وهو استعظام فعل فاعل

ظاهر المزية بالفاظ كثيرة نحو كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم

سبحان الله المؤمن لا ينسج
 لله دره فارسا لله أنت
 يا جارتا بما أنت جاره وقوله
 واه السلي ثم واهوا واهاه
 والمبوب له في كتب العربية
 صبغتان ما أفعله وأفعل
 به لا طرادهما فيه فاما
 الصيغة الاولى فما فيها اسم
 اجماعا لان في أفعل ضميرا
 يعود عليها واجعوا على
 أيها مبتدأ لانها مجردة
 للاسناد اليها ثم اختلفوا
 فيما هو يبيد ويبيد نكرة
 تامة بمعنى شيء وانبتدئ
 بها تضمنها معنى التهج
 وما بعدها خبر فوضعه رفع
 وقال الفراء وابن درستويه
 هي استفهامية ونقله في
 في شرح التسهيل عن
 الكوفيين وقال الاحفش
 هي معرفة ناقصة بمعنى
 الذي وما بعدها متصلة فلا
 موضع لها أو نكرة ناقصة
 وما بعدها صفة فجعل رفع
 وعلى هذين الخبرين حذف
 وجوبا أي شيء عظيم
 واختلفوا في أفعل فقال
 البصريون والكسائي
 فعل للزوم مع يا المتكلم
 نون الوقاية نحو ما أفقرني
 الى رحمة الله ففحتمه بناء
 كالفتحة في زيد ضرب عمرا
 وما بعده مفعول به وقال
 بقية الكوفيين اسم مجيء
 مفعول في قوله
 يا ماعيل غزلا ناشد لنا
 ففتحة اعراب كالفتحة في
 زيد عندك

في جوارها ان كانت نافية أي ليست جارة بل أعظم منها (قوله سبحان الله الخ) قال البعض انظر هل
 المتعجب منه مضمون الجملة بعده أو حال المخاطب اه والاظهر انه حال المخاطب المتوهم فحاشية
 المؤمن اذ عدم نجاسته غير خفي السبب ثم رأيت في شروح البخاري التصريح به (قوله لله أنت) أي
 في جميع الكلمات كإيدل عليه حذف جهة التعجب فهو أبلغ من نحو لله درك فانسا (قوله يا جارتا
 أنت جاره) شطربيت من محذو الكامل المرفل بخاره بالوقف على هاء التانيث وان كان منصوبا على
 التمييز أو الحال ان كانت ما استغفها مية أو الخبرية ان كانت نافية سجاز بقوم فوعان كانت نافية
 نهيمة وجارتا منصوب لانه مضاف الى الالف المنقلبة عن ياء المتكلم (قوله واهها) اسم فعل بمعنى
 أعجب (قوله لا طرادهما) أي كثيرة استغفها مية لوضعها له بخلاف ما مر كذا قالوا وأورد عليه
 البعض أنه غير ظاهر في واهها ولك رده بان وضع واهها للفظ الفعل الدال على التعجب لا للتعجب بناء
 على الرفع من أن مسميات أسماء الأفعال ألقاظ الأفعال (قوله ضمير يعود عليها) أي والضمير
 لا يعود الى الأسماء (قوله على أنها مبتدأ) أي واجب التقدّم لانه في كلام جرى مجرى المثل
 فلزم طريقه واحدة دما ميني (قوله نكرة تامة) أي غير موصوفة بالجملة بعدها وذلك لان التعجب
 انما يكون فيما خفي سببه فيناسبه التنكير (قوله تضمنها معنى التعجب) أي المناسب له قصد الإيهام
 لاقتضاء التعجب خفاء السبب والايهام يناسب الخفاء والمراد بتضمنها معنى التعجب أن لها دخلا في
 افادته فلا ينفى أن الموضوع للتعجب الجملة بتمامها وقيل المسوغ تقدير التخصيص والمعنى شيء عظيم
 (قوله وما بعدها خبر) لكن ليس المقصود بالتركيب في هذه الحالة الاخبار بل إنشاء التعجب وكذا
 يقال فيما يأتي قال الرضي معنى ما أحسن زيدا في الاصل شيء من الاشياء جعل زيدا حسنا ثم نقل الى
 إنشاء التعجب وانجى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب من شيء يستحيل كونه يجعل جاعل نحو
 ما أقدرا لله وما أعلمه (قوله هي استفهامية) أي مشوبة بتهجيب كاذ كره المصنف في شرح التسهيل
 وقال الدماميني استفهامية أي في الاصل ثم نقلت الى انشاء التعجب قال وهذا القول أقوى من جهة
 المعنى لان شأن المجهول كسبب الحسن أن يستفهم عنه وقد استفاد من الاستفهام معنى التعجب
 نحو ما لا أرى الهداه اه وما بعدها هو الخبر (قوله عن الكوفيين) قال في التصريح وهو موافق
 لقولهم باسمية أفعل بفتح العين فان الاستفهام المشوب بالتهجيب لا يليه الا الإيذاء نحو ما أحجاب
 اليمين (قوله هي معرفة ناقصة) لاحتمالها في افهام المراد الى الصلة (قوله أي شيء عظيم) ليس ذكر
 شيء ضروريا (قوله للزوم مع ياء المتكلم نون الوقاية) قال الدماميني نقلا عن المصنف لا يرد على ذلك
 عليك يورويدي لانه يقال عليك بع ورويدي فلا يلزمان نون الوقاية بخلاف ما أفقرني اه قال البعض
 وقد يقال هو ظاهر في الثاني لا الاصل لان عليك يورويدي ومعنى الزمى وعليك بي بمعنى استمسك بي كاذ كروه
 فهو تركيب آخر اه ولك دفعه بأن مراد المحبب أن عليك له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون
 بخلاف فعل التعجب فانه ليس له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون مع أن المعروف أن عليك
 مطلقا بمعنى الزم الا انه قد يضمن معنى استمسك فيتمدى بالياء (قوله وما بعده مفعول به) لهذا المفعول
 أحكام خالف فيها أصل المفاعيل منها أنه لا يتحذف لا بدليل ولا يتقدم على عامله ولا يحال بينهما الا
 باظرف على الصحيح ولا يكون الامعرفة أو نكرة مختصة كما سبب كذا شارح هذا الحكم والمصنف
 البقية (قوله لمجيئه مصغرا) اجاب البصريون بانه شاذ (قوله شذن) من شذن الطيب بالشتين المجبة
 والهال المهمله أي قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه ولنا صفة ثانية لغزلا نواتم البيت
 من هؤوليا تكن الضال والسهرة والضال بضاد مبهمة فألف فلام مخففة شجر السدر البري الواحدة
 ضالة والسهرة بفتح السين المهمله له وضم الميم شجر الطلح بجاء مهملة كافي كتب اللغة لا بالعين كما حرفة
 البعض الواحدة سهرة ويجمع أيضا على سمرات (قوله ففتحة اعراب) نقل عن بعض الكوفيين أن

فحتم بناءه لتضمنه التعجب الذي هو معنى حقه لك يؤدى بالحرف ويد بان المؤدى للمعنى التعجب
الجملة بتمامها لا اقبل وحينئذ فقول الشارح بقية الكوفيين اى غالب بقتيمهم (قوله وذلك) اى كون
فحتمه فحتمه اعراب مع كونه خبرا (قوله تقتضى عندهم نصبه) فاعمال النصب عندهم المخالفة (قوله
واحسن انما هو الخ) بيان للمخالفة هنا وفيه تنبيه على ان مخالفة الخبر للمبتدا كونه ليس وصفا
للمبتدا في المعنى كما في زيد عندك وما احسن زيد او مقتضاه النصب عندهم في نحو زيد افضل ابا
وقدرها في التصريح بان يكون الخبر بحيث لا يحمل على المبتدا لا حقيقة ولا حكايا قوله وصف زيد
لا ضمير ما فيه اشارة الى ان معنى احسن عندهم فائق في الحسن لا ضمير زيد احسنا كما هو على مذهب
البصريين اذ التصيير صفة لضمير ما لا زيد فتأمل (قوله مشبه بالمفعول به) لوقوعه بعد ما يشبه الفعل
في الصورة (قوله على فعلية افعال) اى فيها الفصل للربط وانما اجمعوا على فعلية افعال لان صيغته
لا تكون الا للفعل وانما صيغته فنادر قاله المبرج (قوله لفظه لفظ الامر) على هذا هو مثنى على
السكون او حذف حرف العلة كالامر نظر الضرورة او على قحة مقدره منع من ظهورها مجيئه على
صورة الامر نظر للمعنى (قوله ومعناه الخبر) اى في الاصل والافعال بتمامها نقلت الى انشاء
التعجب او مراده بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الانشاء غير الطلب (قوله وهو في الاصل ماض الخ)
فاصل احسن زيد احسن زيد اى صار ذا احسن فهو منته للصيرورة (قوله ثم غيرت الصيغة) اى عند
نقلها الى انشاء التعجب ليوافق اللفظ في التغيير تغيير المعنى من الاخبار الى الانشاء وهذا ما ظهر لى
(قوله انما تحذف مع ان وان) الذى في التدرج نقلنا عن الموضوع في الخواتم اى انها انما تحذف مع ان
المخففة وان حذفها مع ان المشددة ممنوع لعدم السماع ثم قال فهذا حكم اختصت به ان عن ان
ونظيره عسى ان يقوم زيد فلا يقال عسى انه يقوم (قوله والباء للتعدي) اى فوضع مجرورها نصب
على المفعول به قال المصنف ولو اضطر شاعر الى حذفها مع غير ان بعد افعال لزمه ان يرفع على قول
البصريين وان نصب على قول الفراء وبهذا ظهرت عمدة الخلاف اه دما ميني هذا وفي الهمع
ان الهمزة على قول الفراء ومن وافقه للنقل كهي في ما افعال والباء زائدة وكذلك اهل الدماميني
الهمزة على هذا القول للتعدي والباء زائدة ثم قال ويحتمل ان تكون الهمزة عليه للصيرورة والباء
للتعدي لانه لا زائدة ويصل اكرم زيد اكرم زيد اى صار ذا كرم ثم غير الماضى بالامر وجى بالباء
المعدية التى تصير الفاعل مفعولا وقيل اكرم زيد فصار المعنى اجعل زيد اصارا اذا كرم اه ملخصا
وبه يعلم تقصير الشارح وصرح كلام الدماميني ان المراد بالتعدي التعدي الخاصة التى تعاقب فيها
الباء الهمزة ومقيدى قول المعنى فالباء معدية مثلها في امر زيد ان المراد بالتعدي التعدي العامة
وان الباء للاتصاق (قوله الضمير للحسن) اى المفهوم من احسن والتقدير احسن يا حسن زيد اى
دم به والزمه اه تصریح ولذلك لزم الضمير صورة واحدة وردة انه يقال احسن زيد يا حسن واذ
لا يخاطب شيئا في حالة واحدة اه دما ميني (قوله للمخاطب) فعنى احسن زيد اجعل يا مخاطب
زيد احسنا اى صفة بالحسن كيف شئت اه دما ميني (قوله وانما التزم الخ) جواب سؤال وارد على
من قال الضمير للمخاطب (قوله لما عرفت) اى من فعله مفعول به او مشبه بالمفعول به (قوله كما اوفى
الخ) تمثيل لقوله بأفعلى انطق الخ على اللفظ والنشر الموزن (قوله لتحصل به الفائدة) اى المطالبة
وهى التعجب من حال شخص مخصوص بخلاف نحو ضربت رجلا فان المقصود الاخبار بوقوع
الضرب على شخص ما (قوله وحذف ما منه) اى من حاله والسبب والتا فى استج زائدتان او
للاصيرورة وشرطى التصريح بالحذف المتعجب منه منصوبا كان او مجرورا ولا وجه لاقصا البعض
في نقل هذا الشرط عن التصريح على الجرور ان يكون ضمير اقال البعض فلا يجوز الحذف في نحو
احسن زيد لعدم الدليل عند الحذف ولا في نحو زيد احسن زيد لان الاظهار في موضع الضمير في نحو
فلا يجوز ما احسن رجلا ولا احسن برجل انتهى (وحذف ما منه بحيث استنج) منصوبا كان او مجرورا (ان كان عند الحذف

مشبه بالمفعول به واما
الصيغة الثانية فاجعوا
على فعلية افعال ثم اختلفوا
فقال البصريون لفظه لفظ
الامر ومعناه الخبر وهو
في الاصل ماض على صيغة
افعل بمعنى صار ذا كذا
كأن عند البعير اذا صار ذا
غدة ثم غيرت الصيغة
ففتح اسناد صيغة الامر
الى الاسم الظاهر
فزيدت الباء في الفاعل
ليصير على صورة المفعول
به كامر زيد وذلك
الغمت لمخالفها في نحو كفى
بالله شهيدا فيجوز تركها
كقوله كفى الشيب
والاسامم للمرأة ناظيا
وانما تحذف مع ان وان
كقوله واحبب ليها ان
تكون المقدماء لا اهراد
حذف الجار موهما كما
عرف وقال الفراء والفراج
والزحشرى وابنا كيسان
وخروف لفظه ومعناه
الامر وفيه ضمير والباء
للتعدي ثم قال ابن كيسان
الضمير للحسن وقال غيره
للمخاطب وانما المقصود
اقراده لانه كلام جرى
بجرى المثل (قوله او افعال
الصيغة) اى حتمها
عرفت (كما اوفى خليليا
واصدق بهما) تنبيه
شرط المنصوب بعد افعال
والجرور بعد افعال ان
يكون مختصا لتحصل به
الفائدة كما ارشد اليه في قوله

معناه يضح) أى يضح فالاول كقوله جزى الله عنا والجزاء بفضله * ربيعة خير ما أعف وأكرما أى ملامعهم وأكرمهم
والثاني وشروطه أن يكون أفعال معطوفا (١٦) على آخر مدكور معه بمثل ذلك المحذوف ذكره في شرح الكافية نحو ما سمع

بهم وأبصر أى بهم وأما
قوله فذلك ان يلقى المنية
يلقها جيداً وان يستغن يوماً
فأجـدره أى به فشاذ
تنبية عما جاز حذف
المجرور بعد أفعال مع كونه
فاعلالان لزومه للجر
كسائر صورة الفضلة فجاز
فيه ما يجوز فيها وذهب قوم
منهم الفارسي الى أنه لم
يحذف وأنه استترى الفعل
حين حذف الباء ورد
وجهين أحدهما لزوم
أرازه حينئذ في التنبية
ولجمع والاخر أن من
الضمائر ما لا يقبل
الاهتزاز كما من أكرم بنا
(وفي كلام الفـعلمين)
المذكورين (قد ما لزمها
منع تصرف بحكم حتماً)
ليكون مجيئه على طريقة
واحدة أدل على ما راد به
فقالوا في الماضي كتبارك
وعسى والثاني في الأمر
كعلم بمعنى اعلم وقيل ان
علا وجودها تضممها معنى
الطرف الذى كان حقه
أن يوضع للتعبير فلم يوضع
(وصغها من ذى ثلاث
ضرفه قابل فضل ثم غير
ذى انتفاء وغير ذى وصف
بضاهى أشملا وغير سالك
سبيل فملا) أى لا يبنى هذان
الفعالان الا مما استكمل
تكميلية شروطه الاول
أن يكون فعلا فلا يبنيان

ذلك لتسكتة تفوت بالحذف اه وعلى قياص ذلك لا يجوز الحذف في نحو ما أحسن زيداً وزيد
ما أحسن زيداً لا يقال المتجه أخذاً من التعليل جواز الحذف في نحو ما أحسن زيداً وأحسن زيداً
كان ثم دليل كالوقيل ذلك في مقام الشاء على زيد لا نأمنع كون المحذوف في ذلك اسما ظاهراً وتحكم
بأنه ضمير يرجع الى المتنى عليه في المقام فتفظن (قوله معناه يضح) أوزد عليه سم أنه قد يفيد أنه لا يبنى
مطلق الفهم بل لابد من الوضوح الذى هو قدر زائد على مجرد الفهم مع أن الظاهر الذى يدل عليه
كلام التوضيح الاكتفاء بمطلق الفهم وفي تعبيره بقداشارة الى الجواب يجعل الوضوح على الانفهام
(قوله فشاذ) الاوجه عندى أنه ليس بشاذ وأنه لا يشترط هذا الشرط بل المدار على وجود دليل
المحذوف (قوله لان زومه للجرالخ) ولما لم يلزم الفاعل في نحو كنى زيداً الجرامتع حذفه وان كان في
حكم الفضلة بالنسبة للتأنيث اذ لا يقال كفت بهند (قوله لزوم ارازه حينئذ) أى حين استترى الفعل
وأجيب بأن عدم ارازه لاحاقه بضمير أفعال في نحو ما أحسن زيداً فكالم يجمع الضمير في أحسن لم يجمع
في أحسن به يجمع اتفاق الفعلين في المعنى اولسكونه في تركيب جري مجرى المثل الذى لا يغير (قوله كما
من أكرمنا) قد يقال لا مانع من أن يلتزم الفارسي امتناع الاستتار في نحو هذا ويخص الاستتار
بغيره مما يصح استتاره فأفاده سم (قوله وفي كلا الفعلين) متعلق بلزم وكذا قد ما لانه نصب على
الظرفية أى في الزمن القديم وكذا بحكم والباء في بحكم سببية وأراد بالحكم كون المحي على طريقة
واحدة أدل على المراد فقوله ليكون الخ يدل اوبيان من قوله بحكم حتماً أو تضممها معنى التعب كما
قوله سم (قوله يمنع تصرف) اعلم أن عدم تصرف الفعل اما بخروجه عن طريقة الافعال من الدلالة
على الحدوث والزمان كنعم وبس أو بالاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان دل على ما ذكر كيدع
ويذرفانه استغنى عن ماضيه بما مضى ترك وعدم تصرف فعل التعب لكلا الأمرين (قوله ليكون
مجيئه) أى كلا الفعلين وأفراد الضمير نظر اللفظ كلاً (قوله أدل على ما راد به) أى من التعب وانما
كان مجيئه على طريقة واحدة أدل لان التصرف فيه ونقله من حالة الى حالة ربما يشعر بال المعنى
الاول (قوله من ذى ثلاث) أى من مصدر فعل ذى ثلاث (قوله صرفاً) أى تصرفاً تاماً لانه المتبادر
عند الاطلاق فخرج ما لا تصرف له أصلاً كنعم وبس وعسى وليس وماله تصرف ناقص كبيع ويذر
(قوله قابل فضل) أى زيادة وقوله تم أى يكتفى برفوعه (قوله بضاهى أشملا) أى في الوزن وكون
مؤنثه على فعلا (قوله أى لا يبنى الخ) فخذ الحصر من قيد الاحتراز أعني قوله من ذى ثلاث الخ
(قوله أن يكون فعلا) أخذه من كونها لاوصاف للمذكورة لموصوف مقدر وهو الفعل لان مجموعها
لا يكون الا لله (قوله فلا يبنيان من الخلف) بكسر الخيم ارجل الخافى (قوله فلا يقال ما أحلفه) أى
لبنائه من غير فعل لكن في القاموس حلف كفرح حلفاً وجلا فمما ثبت له فعلاً حينئذ يبنى من فعله ما
أحلفه (قوله ما أذرعها) بالذال المحجمة ما عين المهملة (قوله ذراع) كسحاب وقد بكسر كذا
في القاموس (قوله فم ادعى ابن القطاع الخ) استدراك على ما قبله المقضى أنه لم يشع له فعل وفي
بعض النسخ ابن القطان بالنون والاول هو الظاهر لانه الذى من أمه اللغزة (قوله فلا يبنيان من
ذرح الخ) أى لما يلزم عليه من حذف بعض الاصول في الرابح المجرود وحذف الزيادة بالدلة على
معنى مقصود في غير كالمشرك والمطروعة والطلب في ضارب وانطلق واستخرج قاله المصريح (قوله
الافعل) استثناء من مفهوم قوله أن يكون ثلاثياً فكأنه قال فلا يبنيان من غيره الا أفعال أو من
معطوف محذوف والتقدير من ذرح وضارب واستخرج ونحوها الا أفعال (قوله فقيل يجوز مطلقاً)

من الخلف والحرف فلا يقال ما أحلفه وما أجزه وشد ما أذرعها أى ما أحلف يدها في الغزل بنوه من قولهم امرأ ذراع هذا
نعم ادعى ابن القطاع أنه سمع ذرعت المرأة خفت يدها في الغزل وعلى هذا يكون الشدو من حيث البناء من فعل المفعول الثاني
أنه يكون ثلاثياً فلا يبنيان من ذرح وضارب واستخرج الا أفعال فقيل يجوز مطلقاً وقبله مطلقاً وقيل يجوز ان كانت المهمة

لغير النقل نحو ما ظلم هذا الليل وما أفر هذا المكان وشذ على هذين القولين ما أعطاه للدرهم وما أواه للمعروف وعلى الثلاثة ما اتقاه وما أهلاه للقربة لأنهم ما من اتقى وامتلات وما أخصره لأنه من اختصر وفيه شذوذ آخر سيأتي الثالث أن يكون متصرفا فلا يعينان من نعم ونفس وشذ ما أعساه وأعس به وهو الرابع أن يكون معناه (١٧) قابلا للتفاضل فلا يعينان من فتي ومات

هذا رأى سيديوه واختاره المصنف في التسهيل وشرحه (قوله لغير النقل) أي لغير نقل الفعل من المأثور إلى التعدي أو من التعدي لواحد إلى التعدي لاثنتين أو من التعدي لاثنتين إلى التعدي لثلاثة بأن وضع الفعل على الهمزة (قوله نحو ما ظلم هذا الليل) فإن فعل التعجب المذكور وان كانت همزته للنقل والتعديه كما سبذ كرهه الشارح في الخاتمة مبنى من أفعل الذي همزته لغير النقل وكذا يقال في المثال الثاني (قوله وشذ على هذين القولين الخ) أما الشذوذ على أول القولين فظاهر وأما على ثانيهما فلأن الهمزة في المثالين للنقل من التعدي لواحد إلى التعدي لاثنتين فإن الأصل عطا زيد الدرهم أي تناوله أو ولي المعروف أي تناوله (قوله وما أهلاه للقربة) كذا في نسخ وفي نسخ وما أهلاه للقربة وكلاهما فاسد أما الأول فن وجهين الأول أن فعل التعجب لا ينصب لفظا إلا مفعولا واحدا والثاني أن ما أهلاه موصوغ من ملاء الثلاثي لأن أملا الخاسمى والذي سيصرح به الشارح أنه من أملا الخاسمى وأما الثاني فن الوجه الثاني فدعوى البعض ظهور ما أهلاه للقربة غفلة عن كلام الشارح والذي يحظ الشارح ما أهلاه للقربة وهى الصواب (قوله لأنهما من اتقى وامتلات) ليجأخذوهما من تقي بمعنى خاف وملاء بمعنى أملا فلا يكونان شاذين لندورهما أفاده في التصريح (قوله وشذ ما أعساه وأعس به) تبع في ذلك المصنف حيث قال في شرح التسهيل وشذ ما أعساه وأعس به بمعنى ما أحقه وأحقق به فبنوه من فعل غير متصرف به وغلطه الدماميني بأن الفعل الجامد عسى التى هى من أفعال الرجاء وليس قولهم ما أعساه وأعس به من عسى المذكورة كما ينادى عليه قوله بمعنى ما أحقه وأحقق به (قوله أى يكون تاما) أى لأنه لو قيل ما أكون زيدا قائما لم نصب الفعل لثبتيين ولا يجوز حذف قائما لمتنازع حذف خبر كان ولا جرحه باللام لا متنازع خبر الخبر باللام أفاده الشاطبي قال في التصريح وحكى ابن السراج والزجاج عن النكوفيين ما أكون زيدا قائما بناء على أصلهم من إن المنصوب بعد كان حال (قوله فلا يعينان من منى) أى لا يتباسه بالثبت (قوله نحو ما هاج بالدواء) مضارعه يعج واعرض بأنه قد جاء في الاثبات كافي فوادر القالى ويجاب بأن ذلك نادر وما عاج يعوج بمعنى مال يميل فيستعمل في الاثبات (قوله أن لا يكون اسم فاعله على أفعل) أى لمنعهم بناء أفعل التفضيل منه لأنه لو بنى منه أفعل التفضيل لا تيسر بالوصف وفعل التعجب كأفعل التفضيل في أمور كثيرة فبنوا بناءه منه كما بنوا بناء أفعل التفضيل منه كذا عطل في شرح التسهيل (قوله أن لا يكون مبنيا لله مفعول) أى دفعا للبس المبني من فعل المفعول المبني من فعل الفاعل (قوله من وجهين) هما كونه من غير ثلاثي وكونه من المبني للمفعول (قوله عنيت بجاحتك) كذا في نسخ باسمقاط ما وهى الصواب وفى أخرى ما عنيت بزيادة ما وهى خطأ كما لا يخفى (قوله فيجيز ما أعناه الخ) أى لا من اللبس (قوله ان أمن اللبس) أى بأن كان الفعل ملازما للبناء للمجهول أو غير ملازم وقامت قرينه على أنه مبنى من فعل المفعول فهو أعم من مذهب البعض المتقدم وقصر البعض أمن اللبس على كون الفعل ملازما للبناء للمجهول فيكون مستورا بالمذهب بعضهم لا دليل عليه ولاداعى إليه (قوله لم يذكره هنا) أى وأشار إليه في التسهيل كنبه عليه الشارح بقوله قال في التسهيل الخ ولم يذكره هنا لان الخارج به ألفاظ قليلة جدا (قوله سكر الخ) أى فالسموع ما أكثر سكره لاما أسكره وكذا ما بعده (قوله وقع الخ) اعترضه الشاطبي وأقره البعض بأن منع بناء فعل التعجب من القيام والقعود والجأوس لفقده شرط قبول الفضل وعندى فيه نظرا لأنها تقبل الفضل من حيث

الخامس أن يكون تاما
فلا يعينان من نحو كلن
وظل وبات وصار وكاد وأما
قولهم ما أصبح أبرد هاما
أسمى ادفاها فان التعجب
فيه داخل على أبرد وادفا
وأصبح وأسمى زائدتان
السادس أن يكون مشبها
فلا يعينان من منى سواء
كان ملازما للمبنى نحوها
عاج بالدواء أى ما انتفع به
ثم غير ملازم كما قام
السابع أن لا يكون اسم
فاعله على أفعل فعلا فلا
يعينان من عرج وشهل
وخضر الزرع الثامن
أن لا يكون مشبها للمفعول
فلا يعينان من نحو ضرب
وشذ ما أخصره من وجهين
وبعضهم يستثنى ما كان
ملازما لصيغة فعل نحو
عنيت بجاحتك رزقني علينا
فيجيز ما أعناه بجاحتك بما
أرهاب علينا قال في التسهيل
وقيد يعينان من فعل
المفعول ان أمن اللبس
تنبهان الخ الأول بقى
شروط تاسع لم يذكره هنا
وهو أن لا يستغنى عنه
بالمصوغ من غيره نحو قال
من القائلة فانهم لا يقولون
ما أقيه استغناء بما أكثر
قائلته قال في التسهيل
وقد يعنى في التعجب فعلى

(٣ - صبان ثالث)

عن فعل مستوف للشروط كما يعنى في غيره أى نحو ترك فإنه أغنى عن ودع وعندى شرحه من ذلك سكر
وقعد وجلس ضدى قام وقال من القائلة وزاد غيره قام وغضب ونام ومن ذكر السبعة ابن عصفور وعده نام فيها غير صحيح لأن
سيديوه حكى ما أقومه الثاني عد بعضهم من الشروط أن يكون على فعل بالضم أصلا أو نحو بلا

أى بقدر رده الى ذلك

لانه فعل غريرة فيصير
 لازما ثم تحقه همزة
 النقل وبعضهم أن يكون
 واقعا وبعضهم أن يكون
 دائما والصحيح عدم اشتراط
 ذلك (وأشدد وأشد أو
 شبههما بخلاف ما بعض
 الشروط عدما) من الافعال
 (ومصدر) الفـعل
 (العدم) بعض الشروط
 صريحا كان أو مؤولا
 (هد) أى بعد ما فعل
 (يتصب) و بعد أفعال
 (مؤولة) فتقول في
 التجب من الزائد على
 ثلاثة وما الوصف منه على
 أقبل نحو ما أشد أو أعظم
 دمجته أو انطلقه أو
 جرته أو أشدد أو أعظم
 بها وكذا المنسقي والمبني
 للمة يقول الا أن مصدرها
 يكون مؤولا لا صريحا
 نحو ما أكثر أن لا يقوم
 نحو ما أعظم ما ضرب وأشدد
 بها وأما الفـعل الناقص
 فان قلناه مصدره من
 للنوع الاول والاين الثاني
 فتقول ما أشد كونه جيلا أو
 ملا كثيرا كان محسنا أو
 أشدد أو أكثر بذلك ولما
 الجامد ولذا لا يتفاوت
 معناه فلا يتجيب منهما
 بالته (وبالتدوير الحكم لغير
 ما ذكره ولا تقس على الذى
 منه أثر) أى حق ما جاء عن
 ايقوب من فعلى التجب
 مبنيا مما لم يستكمل
 الشموط أن يحفظ ولا
 يقاس عليه لتدوره من ذلك قولهم ما أنصروه من اختصروه وهو خاسى مبنى للمفعول وقولهم

طول زمنها (قوله أى بقدر رده الى ذلك) بيان للتحويل (قوله لانه فعل غريرة فيصير لازما) المتبادر
 منه ان الغرض من هذا التحويل غير رده لازما وقضيته عدم التحويل اذا كان فعل بالفتح أو بالكسرة
 لازما وهو خلاف اطلاق هذا القول مع انه يرد عليه أيضا أن التحويل لا يتعين طريقا لصيرورة
 الفعل لازما لخصوله بتزيله ونزلة اللازم بقطع النظر عن مفعوله فاعرفه (قوله واقعا) أى غير
 مستقبل (قوله والصحيح عدم اشتراط ذلك) أى المذكور من كونه على فعل أصلا أو نحو بلا وكونه
 واقعا وكونه دائما أما الاول فلما لم يرد على فعل بالفتح وفعل بالكسرة يشترط أن يكون الفعل بالضم فى قبول
 همزة النقل فتقدير ردها عند بناء فعل التجب منهما الى فعل لاحاجة اليه ولان من الافعال أنواعا
 رفضت العرب وعها على فعل بالضم وهى المضاعف والمعتل العين والمعتل اللام فاذا تجبت من
 شئ منها لم تقدر رد الصيغة الى فعل للرفض المذكور قال الدماميني ولصاحب المذهب الاول أن
 يقول لو كانت الهمزة للنقل من غير رد الى فعل بالضم للزم فى مثل ما علم زيد انقص مفعول لانه
 كان يتعدى الى مفعولين و بعد التجب يتعدى الى مفعول واحد ولك أن تقول المفعول الثانى
 مقدر مجرور بالباء على القاعدة الالائية قبيل الخاتمة أى ما علم زيد ابكذا أو أن ما علم زيد امصوغ
 من علم المنزل فزلة اللازم فتفطن وأما الثانى فلجواز ما أحسن ما يكون هذا الطفل وليس بواقع وأما
 الثالث فلجواز ما أشد لمع البرق وليس بدائم (قوله وأشدد وأشد الخ) المتبادر منه أن أشدد وأشد
 مصوغان من فعل مستكمل للشروط لان القصد من الايمان بنحو أشدد وأشد التخلص من صوغ
 فعل التجب من فعل لم يستكمل الشروط مع أن أشدد وأشد مصوغان من غير ثلاثى وهو أشدد
 الخامس على انظاره اذ لا يعلم ورود أشد الى بائع فملا الا فيما قال صاحب النجاشي والقاموس أشد
 للرجل اذ كانت معه دابة شديدة والصوغ من هذا فى أشد استخرجا بعيد ثم رايه بخط بعض الفضلاء
 مانصه قوله وأشدد وأشد الخ فعملهما المصوغان منه شدد ثلاثيا كاذكرة الناظم فى شرح العمدة
 وبهذا يندفع اعتراض ابن عاشر بأنهما من غير ثلاثى مجرد فلم يستكمل الشروط فى أنفسهما فكيف
 يتوصل بهما الى غيرهما اه (قوله أو شبههما) أى ككثروا وكبروا أعظم (قوله يخلف ما بعض الشروط
 عدما) أى يخلف فعلى التجب المأخوذ من هذا كقول فى التصريح ولا يتجيب التوصل بأشد ونحوه
 بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط نحو ما أشد ضرب زيد لعمرو وماه ولا يرد هذا
 على الناظم لان مراده يخلف وجوبا (قوله نحو ما أكثر أن لا يقوم) اعترضه سم فقال هلاجاز
 المصدر الصريح مضافا اليه العدم أو الانتفاء واعترضه زكريا فقال لا يخفى أن المقصود التجب
 من عدم قيامه مثلا فى الزمن المعاضى فكيف يقال ذلك وأن الاستقبال قال سم وقد يجاب بأن
 الصيغة صارت لا نشاء وانسلخ عنها معنى الزمان وفيه أن هذا فى صيغة فعل التجب والاعتراض
 بغيرها ونظير انه يصح أن يتجيب عن عدم قيامه فى المستقبل ومن عدم قيامه فى الماضى وأنه يقال
 فى الثانى ما أكثر أن لا يقوم لان مع لم ليست للاستقبال فتأمل (قوله فان قلناه) مصدر) أى بناء على
 أن الفعل الناقص يدل على الحدوث وقوله والا أى بناء على أنه لا يدل عليه والواجب الاول كما مر فى
 محله (قوله فلا يتجيب منهما) قال البعض يقع مالا فعلى له والظاهر انه لا يتجيب منه أيضا لانه
 لا مصدر له حتى يوتى به بعد أشد منصوبا او مجرورا اه والمتجه عندى انه يتجيب منه بزيادة ياء
 المصدرية او ماقى معناها فيقال ما أشد جاريته او ما أشد كونه حمارا فاحفظه (قوله وبالتدوير الخ)
 اعترض بأنه لا حاجة اليه بعد تقريره الشروط ولئن سلم الاحتياج الى قوله وبالتدوير الخ فهو يعنى عن
 قوله ولا تقس الخ اذ معلوم أن النادر لا يقاس عليه والجواب أنه أتى بالشطر الاول اشارة الى أن
 الشروط سمع نادرا لتخلفه بالدفع فوهم أنهم يتخلف ثم لما كان النادر قد يطلق على القليل الذى يقاس
 عليه فتكون تلك الشروط شروطا للكثرة قال ولا تقس الخ ذكره الشاطبى (قوله أثر) أى نقل (قوله

ما أوجهه وما أوجهه وما أوجهه وهي من فعل فهو أفعال كأنهم حملوها على ما أجهله وقولهم ما أعساه وأعس به وقولهم أثن به أي أحقق به بنوه من قولهم هو حق بكذا أي حقيق به ولا فعل له وقالوا ما أجهه وما أولعه من جن وولع وهما مبنيان للمفعول وغير ذلك (وفعل هذا الباب لن يقدم ما معه وله) عليه (ووصل به الزما وفصله) منه (نظرف أو بحرف جر) متعلقين بفعل التعجب (مستعمل والخلف في ذلك استعمر) فلا تقول ما زيدا أحسن ولا يزيد أحسن وإن قيل ان يزيد مفعول به وكذلك لا تقول ما أحسن يا عبد الله زيدا ولما أحسن لولا لا يجله يزيد واختلاف في الفصل بالظرف والمجرور المتعلقين بالفعل والصحيح الجواز كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أفتح به أن يكذب وقوله خيلني ما أحرقى بذي اللب أن يرى صبورا ولكن (١٩) لا سبيل إلى الصبر وقوله وأحرذا

حالت بان تحولا فان كان
 انظرف والمجرور غير
 متعلقين بفعل التعجب
 امتنع الفصل بهما قال في
 شرح التسهيل لا خلاف
 فلا يجوز ما أحسن بعروف
 أمرا ولا ما أحسن عندى
 جالسا ولا أحسن في الدار
 عندك بجائس (تفسير)
 الأول قال في شرح الكافية
 لا اختلاف في منع تقديم
 المتعجب منه على فعل
 التعجب ولا في منع الفصل
 بينهما بغير ظرف وجار
 ومجرور وتبعه الشارح في
 نفي أصل الخلاف عن غير
 الظرف والمجرور قال
 كالحال والمنادى يمكن
 قد أجاز الجسرى من
 الضمير بين وهشام بن
 الكوفيين المفصل بالحال
 نحو ما أحسن مجردة ههنا
 وقد ورد في الكلام الضمير
 ما يدل على جواز الفصل
 بالهنداء وبذلك كقول علي
 كم الله وجهه أعز
 على أبا القظان أن أراك

ما أوجه) في القاموس الهوج مخرجة طول في حق وطيش وتسرع ولها وجاء الناقه المسرعة كأن
 بها هوجا وفيه أيضا حق ككرم حقا بالضم وبضمتين وحاقه والخمق واستحقق فهو أحق قليل العقل
 وفيه أيضا الأرعن الأهوج في منطقته والأحق المسترخى وقد مر من مثله رعونة ورعنا مخرجة ذك
 صاحب ضياء الحلوم الأهوج في فعل بفتح العين يفعل بكسر هاء فعله وعلى ما تقدم يتعدى النطق بقول
 المؤلف وهي من فعل فهو أفعال اه عبد القادر على ابن الناظم (قوله كأنهم حملوها على ما أجهله) أي
 لمناسبتها له في المعنى وهو بيان للاسقوع في الجملة (قوله أثن به) قال جماعة مثله ما أخذره بكذا ورد
 بان ابن القطاع ذكر لاجدر فعلا فقال يقال جدر جدره صار جدر أي حقيقا (قوله لن يقدم ما معه وله
 عليه) أي لعدم تصرفه (قوله أو بحرف جر) أو ما نعه خلوق فحوزا الجمع فيحوز الفصل بجموع الظرف
 والجار والمجرور وهذا ما يقتضيه القياس على ما سبق في غير موضع وان خالفه كلام الدماميني الذي
 اقتصر عليه شيخنا والبعض (قوله فلا تقول ما زيدا أحسن) ولا زيدا ما أحسن كما فهمه بلأولى (قوله
 وإن قيل ان يزيد مفعول به) أي كما هو رأي الفراء ومن وافقه (قوله واختلفوا في الفصل بالظرف
 الخ) محل الخلاف ما إذا لم يكن في المفعول ضمير يعود على المجرور والاتين الفصل نقله السيوطي
 عن أبي حيان وهما لم يعم ما في غالب أمثلة الشارح لمحل الخلاف من المؤاخذه قاله بهم (قوله وأحر الخ)
 صدره أقيم بدار الحرب مادام حربها والشاهد في ذلك حالت فانه ظرف لآخر فصل بينه وبين مفعوله
 (قوله ولا أحسن في الدار عندك) كذا في نسخ وهو يدل على ما قلنا من جواز الفصل بجموع الظرف
 والجار والمجرور وفي نسخ ولا أحسن في الدار أو عندك (قوله عن غير الظرف والمجرور) أي عن
 الفصل بغير الظرف والمجرور (قوله كقول علي الخ) أي في حق عمار بن ياسر حين رآه مقولا وهو
 نثر لا نظم وقوله بجمل لا أي عز ميا على الجدة بالفتح وهي الأرض (قوله لمنعهم أن يكون له) أي لفعل
 التعجب مصدر له يكون لا نشاء التعجب فأشبهه ما لا مصدر له كنعم وبئس اه دماميني (قوله فما
 مصدر به الخ) أي هو هي ولم دخولها في محل نصب مفعول فعل التعجب وأجاز بعضهم جعل ما لهما
 موصولا وكان ناقصا نصب زيد على أنه خبرها وضعفه في المعنى (قوله فان قصد الاستقبال شيء
 يكون) هذا مبني على الصحيح المتقدم من عدم اشتراط كونه واقعا (قوله ما تعلق بفعل التعجب) أي
 ما عمل فيه فعل التعجب وقوله من غير ما ذكر أراد بما ذكر مما تعجب من وصفه منصوبا أو مجرورا
 ويحتمل أنه أراد به الظرف والمجرور المفصولين عما بين الفعل ومفعوله المتعجب من وصفه ولا مانع
 من إرادتهما معا (قوله بالي ان كان فعلا) وانما يكون ذلك بعد مفهم حب أو بغض اه دماميني
 (قوله ان كانا من متعد غيره) أي بنفسه بدليل ما بعد (قوله نحو ما أضرب زيد العمرو) مثله ما أحب

صبر بما جمل لا قال في شرح التسهيل وهذا من صحيح للفصل بالنداء وأجاز الجسرى الفصل بالمصدر نحو ما أحسن ما أحسن ما زيدا ومنعه
 الجمهور منهم أن يكون له مصدر وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا ومحموها نحو ما أحسن لولا لا يجله زيدا ولا حجة له على ذلك
 الثاني قد سبق في باب كان أنهما اترا كثيرا بين ما وفعل التعجب نحو ما كان أحسن زيد أو منه قوله ما كان أسع من أجابك أخذ
 بهذا لا يجتنبها هو وعنادا ونظيره في الكثرة وقوع ما كان بعد فعل التعجب نحو ما أحسن ما كان زيد فقام مصدرية وكان تأمة
 رافعة ما بعدها بالفاعلية فان قصد الاستقبال شيء ويكون الثالث مجر ما تعاقب بفعل التعجب من غير ما ذكر بالي ان كان فاعلا نحو
 ما أحب زيد إلى عمرو والاقبال ان كانا من مفهم علما أو جهلا نحو ما عرف زيد ابعمرو وما أجهل خالد ابكر وباللام ان كانا من
 متعد غيرهما أضرب زيد العمرو وان كانا من متعد بحرف فيما كان يتعدى به نحو ما أغضبني علي زيد ويقال في التعجب

طير فجع بل نعم اسما للخير ومضافها الطير وفصح على الحكاية لفظها قبل عروض الاسميه قاله بعضهم وهو اولى مما ذكره شيخنا والبعض والمثلية في حذف الصفة والموصوف واقامة المعمول مقامهما هكذا قال شيخنا والبعض وفيه انه لا حاجة في بنام صاحبه الى تقدير الصفة والاصل بل بدل مقول فيه نام صاحبه بل المحتاج اليه تقدير الموصوف فقط للحجة جعل نام صاحبه نفس الصفة فلا تكن اسير التقليد (قوله لزومه ما في أحد الاستعمالاتين فلا ينافي أن لهما الاستعمال الآخر فلهذا فيه الانشاء قال الدماميني وانما كانا الانشاء المدح أو الذم لانك اذا قلت نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمر وفاقا نشئ المدح أو الذم وتحدته بهذا اللفظ وليس المدح أو الذم موجودا خارجا في أحد الأزمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل الموجود خارجا جوده الشخص أو رداءه والقصد به هذا الكلام مدحه أو ذمه بالجودة أو الرداءه فقول الاعرابي لمن بشره بمولودة وقال نعم الولدهى والله ما هى بنعم الولد ليس تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه وانما هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها خارجا ليست بحاصلة فهو تكذيب لما تضمنه الانشاء من الاخبار بحصول الجودة فالتكذيب والتصديق انما يتسلطان على ما تضمنه ذلك الانشاء من الخبر لا عليه نفسه وكذا الانشاء التعجبي والانشاء الذي في كم الخبرية وفي رب هذا معنى كلام ابن الحاجب قال الرضى وفيه نظر اذ هذا الذي قرره بطرد في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو فلا ريب في كونه خيرا ولا يمكن ان تكذب في التفضيل ويقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بأفضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم هو خير بالاشن ولا يمكن ان تكذب من حيث الاخبار لانك اوجدته بهذا اللفظ قطعاً بل من حيث القيام فكذا قوله والله ما هى بنعم الولديان لكون النعمية أى الجودة المحكوم وثبوتها خارجا ليست ثابتة وكذا في التعجب وفي كم ورب اه ببعض اختصار (قوله على سبيل المبالغة) أى لعوم المدح والذم فيهما وعدم تخصيصهما بمحصلة معينة عند الاطلاق وعدم التقييد بمخصص نحو نعم الرجل زيد بخلاف نعم زيد عالما وكان الاولى ان يقول ويفيد ان ذلك على سبيل المبالغة اذ لا دخل لقوله على سبيل المبالغة في تعليل عدم التصرف كما علم (قوله وأصلها مفاعل) أى بفتح الفاء وكسر العين وقوله وقديران كذلك الخ يفيدان الواجهة الاربعه فيهما اذا استعمل الانشاء المدح والذم وبعضهم خصها بجحالة تصير فيهما أو فتحها كقافي الدماميني الكسر فالسكون ثم كسر الفاء والعين ثم الفتح فالسكون ثم الفتح فالتكسر (قوله وكسرهما) الوجه اسقاطه لعلمه من قوله وأصلها مفاعل لرجوع الضمير الى نعم وبئس بكسر فسكون (قوله حلقيه) أى مخرجهما الخ وقوله من فعل أى موازن فعل بفتح فسكون والمراد لفظه فيجوز صرفه بتأويل اللفظ ومنع صرفه بتأويل الكلمة (قوله وقد يقال في بئس بئس) أى بموحدة مفتوحة فتحته ساء كنهه متبدلة من الهمزة على غير قياس كذا في ألهمع ثم ان كان الابدال في حال الكسر فهو بتمامه أو بعلم الفتح فهو غير قياسي (قوله رافعان) أعربه الفارضى خبر مبتدأ محذوف أى وهما رافعان وهو اولى من اعراب نعمت فعلان لما يانزم عليه من الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو المبتدأ كما قاله الشيخ خالده (قوله على القاعليه) أى على القول بقلبيتها وأما على القول باسميتها فما فقد أسلافنا (قوله مقارنى آل) أى المعرفة لانها المنصرف اليها اللفظ عند الاطلاق فلا يدخل لفظ الجلالة والذي (قوله غير مكذب) حال من الفاعل والمخصوص بالمدح زهير في تمام البيت (قوله وانما لم ينسبه على هذا الثالث) يمكن دخوله في كلامه بأن يراد بها قارئها ولو بواسطة (قوله هو الغائب) لا ياتم مع قوله وانصح الخ فكان الاولى ان يقول بدله هو الراجح أو نحوه ووجد في بعض النسخ الضرب من أول التنبيه الى الواو من قوله وأجاز وهو مناسب (قوله ونعم شباها) كذا يحظ الشارح وفي بعض النسخ شهاها بالهاء بدل الموحدة الاولى (قوله

لزمه ما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وأصلها مفاعل وقديران كذلك أو بسكون العين وفتح الفاء وكسرهما أو بكسرهما وكذلك كل ذى عين حلقيه من فعل فعلا كان كشهد أو أيهما كفتخذ وقد يقال في بئس بئس (رافعان اسمين) على القاعليه (مقارنى آل) نحو نعم المعبود وبئس الشراب (أو مضافين لما قارئها كنعم عقيب الكرم) ولنعم دار المتقين وبئس مشوى المتكبرين أو مضافين لمضاق لما قارئها كقوله فنعم ابن أخت القوم غير مكذب وانما لم ينسبه على هذا الثالث لكونه بمنزلة الثاني وقد نسه عليه في التسهيل في تذييلات الملال أول اشتراط كون الظاهر معرفاً بالأن مضافاً الى المعرف بها ثم الى المضاف الى المعرف بها هو الغائب ويجاز بعضهم أن يكون مضافاً الى ضمير ما فيه كقوله فنعم أخو الهيجا ونعم شباها

والصحيح أنه لا يقاس عليه لقلته وأجاز الفراء أن يكون مضافا إلى نكرة كقوله فنعم صاحب قوم لاسلاح لهم * وصاحب الركب
عثمان ابن عفان ونقل اجازته عن الكوفيين وابن السراج وخصه عامة الناس بالضرورة وزعم صاحب البسيط أنه لم يرد نكرة
غير مضافة وليس كذلك بل ورد لكنه أقل من المضاف نحو نعم غلام أنت ونعم تيم وقد جاء ما ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف إلى
علم كقول بعض العبادلة بنس عبد الله أنا (٢٣) • إن كان كذا وقوله عليه الصلاة والسلام نعم عبد الله هذا وكقوله

بنس قوم الله قوم طر قوا
فقرروا جارهم لحما وح
وكان الذي سهل ذلك كونه
مضافا في اللفظ إلى مافيه
أل وان لم تكن معرفة
وأجاز المبرد والفارسي
اسناد نعم وبنس إلى الذي
نحو نعم الذي آمن زيد كما
يسندان إلى مافيه أل
الجنسية ومنع ذلك
الكوفيون من جملة من
البصرى وهو القياس
لان كل ما كان فاعلا فنعم
و بنس وكان فيه أل كان
مفعولا للضمير المستتر
فيها اذ انزع منه والذي
ليس كذلك قال في شرح
التسهيل ولا ينبغي أن يمنع
لان الذي سهل بمنزلة
الفاعل ولذلك اطرد
الوصف به * الثاني ذهب
الأكثرون إلى أن أل في
فاعل نعم وبنس جنسية ثم
اختلفوا فقيل حقيقة فاذا
قلت نعم الرجل زيد فالجنس
كله ممدوح وزيد مندرج
تحت الجنس لانه فرد من
أفرادة وهو لا في تقريره
قولان * أحدهما أنه لما
كان الغرض لبيان نفسه في
أخبار الممدوح للممدوح
جعل الممدوح للجنس الذي

والصحيح الخ) وفرق بين هذا وبين ما أجازوه في باب الاضافة من نحو
* الواهب المائة الهجان وعندها • بأن عيدها تابع لما فيه أل وقد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في
المتبوع كذا قال البعض ولا ينبغي أنه لا ينفع في نحو * الود أنت المستحقة صفوه • فالاولى أن يقال
باب نعم وبنس لعدم تصرفهما أتصيق من باب الاضافة (قوله فنعم صاحب قوم الخ) كان الذي سهل
ذلك عند الجمهور وعطف المضاف إلى المحلى بأل عليه وعثمان هو المخصوص بالممدوح (قوله ما ظاهره)
أى تركيب ظاهره وانما قال ما ظاهره لا مكان أو يله يجعل الفاعل ضمير أمسترا حذف تفسيره بناء
على جواز حذف التمييز في مثل ذلك والعلم بمخصوص بالممدوح أو الذم وما به بدل أو عطف بيان (قوله
طر قوله) من المطروق وهو الايمان بل لا فقر وأجارهم أى فاطمه واضيفهم لحما وح بفتح الواو وكسر
الحاء المهملة أى دبت عليه الوحرة بفتحات وهى نوع من الوزغ ووقف بالسكون على لغة ربيعة
(قوله وان لم تكن معرفة) أى لانها زائدة لازمة وتعريفه بالعلمية (قوله كما يسندان الخ) أى يجامع
ارادة الجنس في كل (قوله كان مفسرا) أى تمييزا (قوله والذي ليس كذلك) أى لانه لا تنزع منه أل
حتى يصلح مفعولا مفسرا للضمير (قوله قال في شرح التسهيل الخ) باقى عبارة شرح التسهيل على مافى
الجمع ومقتضى النظر الصحيح أنه لا يجوز مطلقا ولا يمنع مطلقا بل اذا قصد به الجنس جاز واذا قصد
به العهد منع اه وهو ما ينبغي على أن أل في نعم الرجل جنبته لا عهدية (قوله ولا ينبغي أن يمنع) أى
والسكينة السابقة غير مسلمة (قوله لا اله الا الذى) أى مع صلته جعل بمنزلة الفاعل أى بمنزلة اسم الفاعل
المحلى بال واسم الفاعل المحلى بأل يقع فاعلا نعم وبنس فكذا ما هو بمنزلة والمراد بكونه بمنزلة أنه
مؤول به (قوله جنسية) أى للجنس فى ضمن جميع الافراد حقيقة أو مجازا كما يدل عليه تقريره
الاتى وأل الجنسية بهذا المعنى هى الاستغرافية حقيقة أو مجازا وبها عبر بعضهم (قوله فقيل
حقيقته) أى انه أريد بمدحها جميع أفراد الجنس قصدا أو تبع للممدوح كما يدل عليه ما بعده وقوله
فالجنس كله ممدوح أى قصدا أو تبعاً وقوله وزيد مندرج تحت الجنس أى نعم عليه كما ينص على
الخاص بعد العام واعتراض بأن العموم يؤدى إلى التناقض فى نحو نعم الرجل زيد وبنس الرجل عمرو
وأجيب بأن الشئ قد يمدح ويذم من جهتين مختلفتين ولا تناقض عند اختلاف الجهة (قوله فى تقريره)
أى تقرير كونها للجنس حقيقة وقوله لانه أى الحال والثان (قوله جعل الممدوح للجنس) أى قصدا
لجميع أفرادها ممدوحه قصدا على هذا القول (قوله حتى لا يتوهم) أى فلا يتوهم كونه أى الممدوح
طار ناعلى المخصوص وأن جنسه لا يستحق الممدوح لانه حتى تفريعه (قوله عدو الممدوح الخ) أى
أى ممدوحه متجاوزا المخصوص إلى الجنس لا قصدا بل تبعاً للمخصوص مبالغته فى مدحه (قوله وقيل
مجازا) أى جنسية مجازا أو وجهه أن المراد بمدحها الفرد المعين مدحى أنه جميع الجنس لانه ما تفرقت
فى غيره من الكالات فالممدوح لذلك الفرد لا لغيره من الجنس لا قصدا ولا تبعاً (قوله فقيل المعهود
ذهنى) أى حقيقة معينة فى الذهن باعتبار وجودها فى ضمن فرد مبهم كما هو شأن مدخول لام العهد
الذهنى ثم فسر ذلك الفرد المبهم بزيد مثلا (قوله ولا معهودا تقدم) أى فى الذكر صريحاً أو كناية أو فى
العلم كما هو شأن مدخول لام العهد الخارجى (قوله تفخيما للامر) أى مدح ذلك الفرد لان التفسير

هو منهم اذا ابلغ فى اثبات الشئ جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طار ناعلى المخصوص * والثانى أنه لما قصدوا
المبالغة عدوا الممدوح إلى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غير مدح زيد فكانه قيل ممدوح جنسه لاجله وقيل مجازا فاذا قلت نعم الرجل زيد
جعلت زيدا جميع الجنس مبالغة ولم تقصد غير مدح زيد وذهب قوم إلى أنها عهدية ثم اختلفوا فقيل المعهود ذهنى كما اذا قيل اشتر
العلم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم وأراد بذلك أن يقع ايهام ثم باتى بالتفسير بعده تفخيما للامر

وقيل المعهود هو الشخص الممدوح فاذا قلت زيد نعم الرجل فكانت قلت زيد نعم (٢٣) هو واستدل هؤلاء بثبوت وجهه ولو كان

عبارة عن الجنس لم يسع فيه ذلك وقد اوجب عن ذلك على القول بانها للاستغراق بان المعنى ان هذا المخصوص يفضل افراد هذا الجنس اذا ميزوا رجلين رجلين او رجالا رجالا وعلى القول بانها للجنس مجازا بان كل واحد من الشخصين كأنه على حسنة جنس فاجتمع جنس ثانيا * الثالث لا يجوز اتباع فاعل نعم وبئس بتوكيد معنوي قال في شرح التسهيل باتفاق وأما التوكيد اللفظي فلا يمتنع وأما النعت فذمعه الجمهور وأجازه أبو الفتح في قوله لعمري وما عرمتي على بهين * لبعض الفتى المدعوب بالليل حاتم * قال في شرح التسهيل وأما النعت فلا ينبغي أن يمنع على الإطلاق بل يمتنع اذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد وأما اذا أراد بالنعت ما أريد بالمتنوع وعلى هذا يمتنع قول الشاعر نعم الفتى المبرى أنت اذا هم وحمل أبو علي وابن السراج مثل هذا على السلب وأما النعت والوجه لهما اه وأما البدل والعطف فظاهر سكونه

بعد الإتمام أمكن في ذهن الخاطب وأوقع في نفسه (قوله وقيل المعهود هو الشخص الممدوح) أي فتكون ال للعهد الخارجي (قوله فكانت قلت زيد نعم هو) أي فيكون الرجل من وضع الظاهر موضع التعريف وال للعهد الخارجي الذي ذكرى وهذا ظاهر اذا قدم المخصوص كافي مثال الشارح فاذا أنكر كافي نعم الرجل زيد فالظاهر ان الأمر كذلك على القول بان المخصوص مبتدأ خبره الجملة قبله لتقدم المرجع في الرتبة وان تأخر لفظا بخلافه على انه قول بانه مبتدأ حذف خبره أو خبر مبتدأ محذوف فعليه ما لا يظهر في مقام الاضمار بل ولا تكون ال للعهد الذي ذكرى حيث اشترط تقدمه كمدخولها كما هو قضية كلامهم وانظر ال حينئذ لاى أقسام العهد الخارجي (قوله واستدل هؤلاء) أي القائلون بان ال للعهد مطلقا ذهنيا وأخارجيا كما يرشد اليه تعليقه (قوله لم يسع فيه ذلك) أي لان الجنس شئ واحد وان أريد في ضمن جميع افراده كما هو مراد القائل بانها للجنس كما مر (قوله للاستغراق) أي للجنس في ضمن جميع الافراد حقيقة بتقريره السابقين (قوله ان هذا المخصوص) أي المثني أو المجموع يفضل أي يفوق افراد هذا الجنس أي جنس فاعل نعم المثني أو المجموع وأخذ الفضل من كونه المخصوص بالمدح (قوله اذا ميزوا) أي فصلوا وقسموا رجلين رجلين أو رجالا رجالا أي حالة كونهم أي أولئك الافراد رجلين رجلين في المثني أو رجالا رجالا في المجموع وحاصله أن القائل فهم الرجلان أو الرجال ثنى أو جمع أولا ثم عرف بالجنسية فهي جنس الاثنين في ضمن جميع افرادها التي هي منيات وبنات الجمع التي في ضمن جميع افرادها التي هي جموع وأما قول البعض وما ذكره لا يظهر الا على القول بان افراد المثني والجمع منيات وجموع وأما على القول بان افرادهما أحاد فلا اه فغفلة لان محل الخلاف اذا لم تكن ال في المثني للجنس الاثنين وفي المجموع للجنس الجمع والا كانت افراد المثني منيات وأفراد المجموع جموعا بخلاف اللقطم بوجوب صدق المفهوم على افراده ومفهوم الاثنين والجمع لا يصدق على الواحد فلا يكون فردا لهم ما قص بنواجذك على هذا التحقيق (قوله بتوكيد معنوي) أي فلا يقال نعم الرجل كلهم أو أنفسهم زيد ولا كاه أو نفسه زيد لان الاول مناف للفظ والثاني مناف للمعنى ولا يقاس الاول على قولهم الدينار الصفر والدرهم البيض لشذوذهما وأيضا ليس المقام مقام تحقيق الا حاطة بالجنس فلا يشذ منه أحد حتى يوثق بكل ولا رفع احتمال ارادة جنس آخر مما ليس للجنس المذكور حتى يوثق بالنفس كذا قال الامام ينعى قال سم وهو لا يتأتى في المثني والجمع اه قال في الهمع قال في وجوبه ومن يرى أن ال عهد به شخصية لا يبعد أن يجيز نعم الرجل نفسه زيد (قوله فلا يمتنع) لان إعادة اللفظ خشية نحو سهو السامع عنه لا محذور فيه (قوله فذمعه الجمهور) أي لانه ان أفرد خولف المعنى وان جمع خولف اللفظ قاله الامام ينعى وقال الفارسي لان النعت يخصه ويقال شيئا فيه في المقصود معناه وهو الجنس في ضمن جميع الافراد حقيقة أو مجازا كما هو المشهور فيه (قوله لذلك القصد) أي قصد الجنس على الوجه المتقدم (قوله وأما اذا أتول) أي الفاعل بالجمع لا كمال الفضائل أي بان أريد الاستغراق مجازا ومثل ذلك ما اذا أريد الجنس حقيقة ولم يقصد بالنعت التخصيص بل الكشوف والايضاح كما يستفيد من مفهوم قوله سابقا اذا قصد به التخصيص ومثله أيضا ما اذا أريد العهد (قوله لا مكان ان يراد بالنعت الخ) بان يراد بالنعت الجامع فكلاهما جنس هذا النعت (قوله المبرى) يضم الميم وتشديد الاء نسبة الى مرة أحد أجداده وتتمام البيت * حضر والذى الجرات نار الموقد * والجرات جمع حجرة بفتحين وهي شدة الشتاء (قوله الاما تبا ثمره نعم) أي ما يصلح لبنا ثمرتها وهو المعروف بال والمضاف الى المعسرف بها ولو بواسطه وقد حزم بالجواز هذا القصد السيوطى قال البعض تبعنا شيخنا وقد يقال الذي ينبغي الجواز مطلقا ويعتبر في التابع ما لا يعتد في المتبوع اه وأنت اذا تذكرت ما أسلفناه عن بعض المحققين من أن اغتفارهم في التابع ما لا يعتد في المتبوع ليس أصلا مطردا في كل موضع ولذلك

في شرح التسهيل عنهما جوازهما وينبغي أن لا يجوز منهما إلا ما تابعا نعم (ورفعين) أيضا على الفاعلية

(مضمر) مبهما (بفسره) ميز كنم قوما معشره) وقوله نعم امرأهم لم تعرنا بئس الا وكان لموتاع بها وزرا وقوله لنعم مونا المولى اذا حذرت بأساء ذى البنى واستيلاء ذى الاحن وقوله نعم امرأين حاتم وكعب كلاهما غيب وشبهه عضف ونحوه وبئس للظالمين بدلا وقوله تقول عرسى وهى لى فى عومره (٢٤) بئس امرأة وانى بئس المرء فى كل من نعم وبئس ضمير هو الفاعل ولهذا الضمير

يقولون قد يغتفر الخ هان علينا هذا البعث (قوله مضمر مبهما) تقدم ان هذا من المواضع السبعة التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا وتبسة قال الفارضى ونذر جرحه بالبناء أى المزانية نحو نعم موم قوما (قوله بفسره ميز) فاذا قلت زيد نعم رجلا لم يعد الضمير على زيد بل على رجلا دما ميمى (قوله ميز) يجوز وصف هذا المميز نحو نعم رجلا صالحا زيدا وكذا فصله خلافا لابن أبى الربيع نحو بئس للظالمين بدلا مع (قوله كنم قوما معشره) ينبى اذا حرمنا على أن معشره مبتدأ خبره الجملة قبله أن يكون الرابط عموم الضمير للمبتدأ على أن المراد بالضمير الجنس أو إعادة المبتدأ بجمعناه على أن المراد به الشخص فعلم ما فى كلام البعض ببعالم من الخفاء وانقصور (قوله نعم امرأهم) بفتح الهاء وكسر الراء ليعر مضارع عرابعرو بمعنى عوض والوزن المجلد (قوله لنعم مونا) أى ملجأ وقوله حذرت بالبناء للمجهول أى خيفت والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع احنه بكسر الهمزة وسكون الحاء وهى الحقد (قوله كلاهما غيب وسيف عضب) أى قاطع وفيه لف ونشر مرتب (قوله تقول عرسى الخ) عرس الرجل بالكسر امرأته لى بمعنى معى والعومرة الضنب واختلاط الاصوات (قوله أنه لا يبرز) بل هو واجب الاستتار فى الاحوال كلها كما أرشدنا الى ذلك تمثيلا ونذرا برارزه مجرورا بالباء كما مر عن القاضى (قوله أنه لا يتبع) أى شئ من التوابع لقوة شبهه بالحرف بتوقف انفهامه لفظا ومعنى على التمييز بعده بخلاف الضمير الفاعل على ما قبله قاله بس (قوله نعم هم) الشاهد فى هم فانه توكيد للضمير المستتر وأما أنهم فالمخصوص (قوله لحقته تاء التانيث) أى لحقت فعله وجوباً بقريته مقابلته بالقول الثالث (قوله لا تلحق) أى يمتنع ذلك بقريته مقابلته بالقول الثالث (قوله ويؤيد الاول) أى القول بوجوب الوقوع واعترض بان التمييز غير مذكور كما هو محل الخلاف ولأن أن تقول المقدر كالمذكور وبانه اغماؤا بد الاول بالنسبة الى الثانى لا الثالث (قوله يراد به الشخص) أى المعهود خارجا وقوله الى أن الضمير كذلك أى يراد به الشخص بان يجعل راجعا الى التمييز المراد به الشخص (قوله فذهب أكثرهم الى أن المضمر كذلك) أى يراد به الجنس فى ضمن جميع الافراد بان يجعل راجعا الى التمييز المراد به الجنس لكونه على نية الالفة بجملة اذ لا يصل نعم الرجل فاندفع الاعتراض بأن مرجع الضمير التمييز وهو منكرة فى سياق الاثبات فلا يعبر عن الضمير بمرجعه فنأين العموم وسكت عن الضمير على القول بان الظاهر يراد به المعهود الذهني وفى بس على المختصر أنه كالظاهر حينئذ أيضا (قوله وذهب بعضهم الى أن المضمر للشخص) هذا قابل قوله فذهب أكثرهم فضمير بعضهم راجع الى القائلين بان الظاهر يراد به الجنس وهذا يعرف ما فى كلام البعض من اللطال (قوله على التفسير) أى مع التفسير (قوله لا يكون فى كلام العرب الا شخصا) قد منع بان الضمير كفسره شخصاً وغيره فتدبر (قوله ولمفسر هذا الضمير) خرج مفسر الظاهر فلا يعتبر فيه جميع هذه الشروط اذ يجوز تأخيره عن الخصوص كقوله بئس القول بظلمة فخرى (قوله أن يكون قابلا لال) أى أو حالا محل ما يقبله فلا يرد فنعما هو على القول بان ما يميز لانها وان لم تقبل ال حالة المحل ما يقبلها أفاده زكريا (قوله وأفعل التفضيل) لعل مراده المضاف والمقرون عن لان غيرهما يقبل ال فيجوز نعم أحسن زيد (قوله منكرة عامة) أى متكررة الافراد كما يفسده كلامه خلا يرد ان المنكرة فى سياق الاثبات لا نعم وتقدم جواب آخر (قوله فلو قلت نعم شمساً شمس هذا اليوم

الاول أنه لا يبرز فى تشبيهه ولا جمع استغناء بتثنية تمييزه وجمعه وأجاز ذلك قوم من الكوفيين وحكاه الكسائى عن العرب ومنه قول بعضهم مرتت بقوم نعم واقوما وهذا نادر الثانى أنه لا يتبع وأما نحو نعم هم قوما أنتم فشاذ الثالث أنه اذا فسره بمؤنثه لقطته تاء التانيث نحو نعمت امرأة هند هكذا مثله فى شرح التسهيل وقال ابن أبى الربيع لا تلحق وانما يقال نعم امرأة هند استغناء بتانيث المفسر ونص خطاب على جواز الامرين ويؤيد الاول قوله فيها ونعمت الرابع ذهب القائلون بان فاعل نعم الظاهر يراد به الشخص الى أن المضمر كذلك وأما القائلون بان الظاهر يراد به الجنس فذهب أكثرهم الى أن المضمر كذلك وذلك وذهب بعضهم الى أن المضمر للشخص قال لان المضمر على التفسير لا يكون فى كلام العرب الا شخصا ولمفسر هذا الضمير شروط الاول أن

يكون مؤخر اعني فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس الثاني أن يتقدم على الخصوص فلا يجوز تأخيره عنه عند جميع الجاز البصريين وأما قولهم نعم زيد رجلا فنادر الثالث أن يكون مطابقا للمخصوص فى الافراد وصدية والتذكير وصدية الرابع أن يكون قابلا لال فلا يفسر بمثل وغيره أى وأفعل التفضيل لانه خلف من فاعل مقرون بالفاشترط صلاحيته لها الخامس أن يكون منكرة عامة فلو قلت نعم شمساً هذه الشمس لم يجوز لان الشمس مفرد فى الوجود فلو قلت نعم شمساً شمس هذا اليوم

لجاز ذكره ابن عصفور وفيه نظره السادس لزوم ذكره كإص عليه سيويه وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه وإن فهم المعنى ونص بعض المغاربة على حذفه ونعمت وقال في التسهيل لازم غالباً استظهاراً على نحو فيها ونعمت ومن أجاز حذفه ابن عصفور بتبيينه بما ذكر من أن فاعل نعم يكون ضميراً مستتراً فيهما مذهب الجمهور وذهب (٢٥) الكسائي إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبه فاعل نعم والنكرة عنده مفعولة على الحال ويجوز عنده أن تتأخر فيقال نعم زيد رجلاً وذهب الفراء إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي إلا أنه جعل النكرة المنصوبه تمييزاً منقولاً والأصل في قولك نعم زيداً نعم الرجل زيد ثم نقل الفعل إلى الاسم الممدوح فقيل نعم الرجل زيد ويقع عنده تأخيره لأنه وقع موقع الرجل المرفوع وأفاده والصحح ما ذهب إليه الجمهور لوجهين أحدهما قولهم نعم رجلاً أنت وبئس رجلاً هو فلو كان فاعلاً لارتبط بالفعل الثاني قولهم نعم رجلاً كان زيداً فاعلاً في النسخ (وجمع تمييزاً وفاعل ظهوره فيه خلافه عنهم) أي عن الفحاشة (قد اشتهر) فاجاز المبرد وابن السراج والفارسي والناظم وولده وهو الصحيح لو رويده نظماً وتوليفاً النظم قوله نعم الفتاة فتاة هند لو لم تلت رد التبعة نطقاً وأبياً وقوله والتعليقون بئس الفعل خلفهم

لجاء أي لا يخلو ما عبرت تعدد الشمس بتعدد الأيام كان شمسي كلاً من نكرة عامة لكل شمس يوم (قوله وفيه نظراً) وجه النظر بان علة المنع موجودة في هذه الصورة أيضاً وهو مدفوع باعتبار التعدد بتعدد الأيام وبهذا يستغنى عما اطال به البعض (قوله وصحح بعضهم الخ) تقوية لما قبله (قوله وإن فهم المعنى) أي كما في الحديث وقوله استظهاراً يعني إجماعاً أو قوله فيها ونعمت أي فبالظريقة المحمديتة من الوضوء أخذ ونعمت طريقتة الوضوء وهذا هو الصواب وقول البعض في تقرير الحديث ونعمت بالظريقة الوضوء غير مناسب لما نحن فيه بل غير صحيح لأنه يلزم عليه حذف الفاعل فتنبه (قوله وذهب الكسائي الخ) الظاهر أنه على مذهب الكسائي والفراء أغنى الفاعل عن المخصوص كما سيأتي نظيره في شرح قول المصنف وما يميز وقيل فاعل الخ (قوله ويجوز عنده أن تتأخر) أي لأن الأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها (قوله منقولاً) أي محمولاً عن الفاعل كما يدل عليه ما بعده وقوله ثم نقل الفعل أي حول استناده عنه إلى الاسم الممدوح ونصب تمييزاً (قوله لوجهين) زيد ثالث وهو قولهم اخوتك نعم رجلاً والفاعل لا يتقدم وفيه نظراً لأن أقره البعض وغيره لأن الكسائي والفراء من الكوفيين وهم يجوزون تقديم الفاعل فلا ينفص هذا الوجه عليهما (قوله لا تصل بالفعل) أي بارزاً في المثال الأول ومستتر فيه في المثال الثاني فاطلاق البعض استتاره ليس في محله (قوله قولهم نعم رجلاً كان زيداً) قد يناقش ما عمل زيادة كان إلا أن يقال الأصل عدم الزيادة (قوله فاعلاً في النسخ) أي والتاسخ لا يدخل على الفاعل بل على المبتدأ (قوله نطقاً أي بنطق بدل أو بأبواء) (قوله والتعليقون) نسبة إلى تغليب بفتح الفوقية وسكون الغين المجهمة وكسر اللام لكن اللام في المنسوب مفتوحة لاستئصال كسرتين مع إبقاء النسبة وقد تكسر نقله شيخ الإسلام عن الجوهري والتعليقون قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الأخطل وأراد بالفعل الأب والزيادة بفتح الزاي وتشديد اللام المرأة اللاصقة الحجر الحليفة الآلية والمنطبق صيغة مبالغفة من النطق يستوى فيها المذكر والمؤنث ومعناه البليغ لكن المراد به هنا المرأة التي تتأخر بربما تعظم به عجزها قاله العين وغيره وعبارة القاموس المنطبق البليغ والمرأة المتأخرة بحجتها تعظم عجزها اه وكان الثاني مأخوذاً من النطاق وهو شقة تلبسها المرأة وتشدد وسطها فترسل الأعلى على الأسفل إلى الأرض والأسفل ينجر في الأرض (قوله ومن الترماحكي) في بعض النسخ اسقاط ما وليس بصواب (قوله وقد جاء التمييز الخ) جواب عما يقال التمييز رفع الأبهام ولا إبهام مع الفاعل الظاهر (قوله وتأولاً معاً) أي يجعل فتاة وخلاً وزاداً وقتيلاً أحوالاً موكدة أو زاداً مفعولاً به ليزود أول البيت (قوله أن أفاد معنى زانداً) أي بنفسه كالمثال الثاني أو يتابعه كالمثال الأول والثالث (قوله كقوله فنعم المرء الخ) مثال لما أفاد معني زانداً وهو كونها ميباً فكان الأولى للشارح أن يؤخر قوله والأفلا عن الأمثلة ونهاى نسبة إلى تمامه بكسر الفوقية وهي مأزلة عن مجده من بلاد الجاز في النسبة إليها الكسر مع تشديد الياء والفتح مع تخفيفها كهيان كما يند ذلك في باب التمييز (قوله من متفت) قال سم قد يقال هو بهذا المعنى ليس مما نحن فيه بل هو مبين للفاعل اه وتعقبه البعض فقال هذا يقتضى المبانيه في كل ما أفاد معنى زانداً كما لا يخفى ولا يخفى ما فيه اه وهو فاسد لأنه لا يأتي فيما أفاد معنى زانداً

(٤ - صان ثالث) وقوله فنعم الزاد زاداً أي لا زاداً ومن الترماحكي مع كلامهم نعم القليل قليلاً أصح من بكر وتغليب وقد جاء التمييز حيث لا إبهام يرفعه لجرد التوكيد كقوله ولقد علمت بان دين محمد من خير أديان البرية ديناً ومنعه سيئويه والسيرافي مطلقاً وأولاً ما سمع وقيل ان أفاد معنى زانداً جازوا الأفلا كقوله فنعم المرء من رجل تهاى وقوله وقائلة نعم الفتى أنت من فتى أي من متفت أي كريم وفي الأثر نعم المرء من رجل لم يطأنا فراشاً ولم يفش لنا

كنا من ذلك ما نانا وصحة ابن عصفور (وما) في موضع نصب (مميز وقيل فاعل) فهي في موضع رفع وقيل انها المخصوص وقيل كافة (في نحو نعم ما يقول الفاضل) بئسما اشتروا به انفسهم فاما القائلون بانها في موضع نصب على التمييز فالحق على ثلاثة اقوال الاول انها انكارة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الافنفس والزجاجي والفارسي في احد قوليه والزنجشيري وكثير من المتأخرين والثاني انها انكارة (٢٦) غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف أي شيء والثالث انها تمييز والمخصوص موصوف ما أخرى

بتابعه فاعرفه (قوله كنفيا) أي ستر (قوله وما يميز الخ) أو رده عليه بناء على القولين الأخيرين من اقوال كون ما تميزا أن ما ساوية للضمير في الابهام فكيف تكون مميزة له وأجيب بان المراد منها شيء له عظمة أو حقايرة أو نحوها مما يجب المقام فتكون أخص منه مع أن التمييز قد يكون للتأكد والفاعل على أنها ميمز الضمير المبتر في نعم وبئس وسكت عن من وهي مثل ما لا أنها لا تكون معرفة تامة بل هي اما موصولة أو انكارة تامة أو موصوفة كقوله • ونعم من هو في سر وعلان • وتقدم الكلام على ذلك في الموصول (قوله في نحو نعم ما يقول الفاضل) أي من كل تركيب وقع فيه بعد نعم أو بئس ما جملته فعلية (قوله أنها تمييز) فيه أنه مشترك بين الاقوال الثلاثة فكان الظاهر أن يقول والثالث كالشأنى إلا أن المخصوص ما أخرى اه (قوله لما الموصولة المحذوفة) أظهر في محل الاضمار لا يوضح (قوله والفعل صفة لمخصوص محذوف) أو رده عليه وعلى ثاني اقوال كون ما تمييز الزوم حذف الموصوف بالجملته مع أنه ليس بعض اسم متقدم مجرور عن أوفى وسبأني أنه ضرورة (قوله والتقدير نعم الشيء شيء فعلت) بوصف المخصوص بجملته فعلت تخصص عن الفاعل المراد به الجنس فقد وجد شرط كون المخصوص أخص من الفاعل لا أعم ولا مساويا كافي الهمع ليكنه لا يأتي على القبول بأن اللفظ الخارجى مساواة المخصوص للفاعل على هذا القول ولكن لا ضرر حينئذ لان اشتراط ما ذكرنا هو على القول بأن اللفظ للجنس فيما يظهر فتأمل (قوله أنها مصدرية) فيه أن الفاعل على هذا المجموع ما فعلت لا ما فقط مع أن الكلام في اقوال القائلين بان الفاعل ما ولد دفعه بان معنى قول الشارح سابقا وأما القائلون بانها الفاعل أي ما فقط أو مع ما بعدها واقتصر البعض على ايراد الاعتراض مدعيان أن الفاعل على هذا القول هو المصدر المنبسط وفيه ما علم من تقريرنا (قوله ولا حذف) فيكون هذا المؤول سده مسد الفاعل والمخصوص (قوله وان كان لا يحسن الخ) أي لعدم وجود شرط فاعل نعم (قوله فقالوا انها موصولة) أي والفعل صلته (قوله وأما القائلون بانها كافة) بهذا صارت الاقوال تفصيلا في ما المذكورة بجملته فعالية عشرة (قوله كفت نعم) لان نعم وبئس لعدم تصرفهما أشبهما الطرف فجاز أن يكفيا على كفاية الحرف عما نحو ربما (قوله في ما اذا اولها الخ) قد يقال هذا مندرج في كلام المصنف بأن يزداد نحو نعم ما يقول الفاضل كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم متلوه بشئ اسما كان أو جملة فعلية فان قيلها اسم ولا غيره نحو دقته فنانعما فقبل ما معرفة تامة فاعل وقيل بكونه تامة تمييزا والفاعل مسد مترو عليه نسما فالمخصوص محذوف ويمكن دخول هذا أيضا في كلام المصنف بأن يراد بنحو المثال كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم مطابقا (قوله وهي الفاعل) أي والاسم المرفوع بعدها هو المخصوص وسكت عنه لعلمه مما قبله والتقدير في الآية فقيم الشيء هي أي الصداقات أي ابدانها لان الكلام فيه حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانفصل واو نفع (قوله وابن السراج والفارسي) نقل في التسهيل عنها أنها موصولة والتقدير فقيم التي هي مفعولة لكم أي الفعلة التي فعلتموها من ابدان الصداقات فلها ما قولار في المسئلة ومن هذا يعلم أن الاقوال أربعة لا ثلاثة (قوله أن ما مركبة مع الفعل) أي

الموصولة المحذوفة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ونقل عن الكسائي وأما القائلون بانها الفاعل فاختاره واعلى خمسة اقوال • الاول انها اسم معرفة تام أي غير مفتقر الى صلة والفعل صفة لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشيء شيء فعلت وقيل به قوم منهم ابن خروف ونقله في التسهيل عن سيديويه والكسائي • والثاني انها موصولة والفعل صلته والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي • والثالث انها موصولة والفعل صلته وهي فاعل يكتفي بها وبصلتها عن المخصوص ونقله في شرح التسهيل عن الفراء والكسائي • والرابع انها مصدرية ولا حذف والمقدر نعم فعلك وان كان لا يحسن في الكلام نعم فعلك حتى يقال نعم الفعل فذلك كما تقول أظن أن نفوسها تقول أظن قيامها • والخامس انها انكارة موصوفة في موضع رفع والمخصوص محذوف وأما

القائلون بانها المخصوص فقالوا انها موصولة والفاعل مستتر وما أخرى محذوفة هي التمييز والاعل نعم ما صنعت كتركيب جملته تقدير نعم شئ الذي صنعته هذا قول الفراء وأما القائلون بانها كافة فقالوا انها كفت نعم كما كفت قل وطال فتصير تدخل على الجملة الفعلية تنبيهات الاول في ما اذا اولها اسم نحو نعم ما هي ثلاثة اقوال • أحدها أنها انكارة تامة في موضع نصب على التمييز اول الفاعل ضمير المرفوع بعدها والمخصوص • وثانيها انها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهر مذهب سيديويه ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو قول الفراء • وثالثها ان ما مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الاعراب

والمرفوع بعده هو الفاعل وقال به قوم وأجازه الفراء الثاني الظاهر أنه إنما أراد الأول من الثلاثة والأول من الخمسة لاقتصاره عليهم ما في شرح الكافية. الثالث ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذي (٢٧) بدأ به وهو أن ما يميز وكذا عبارته في

كأنه يجب مع ذإ على القول به كإسباني (قوله والمرفوع بعده هو الفاعل) سكت عن المخصوص فيجتمه أنه محذوف أو أغنى عنه الفاعل على قياس ما سبق (قوله من الثلاثة) أي أقوال التمييز وقوله من الخمسة أي أقوال الفاعلية (قوله وذهب في التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل) هذا عين الأول من الخمسة فلوقال إلى أول الخمسة لكان أخصر وقوله ونقله عن سيويوه والكسائي مكرر مع قوله سابقا ونقله في التسهيل عن سيويوه والكسائي (قوله ويذكر المخصوص) هو المخصوص بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بس وسمى مخصوصا لأنه ذكر جنسه ثم خص شخصه بس (قوله بعد) أي وجوبا على ظاهر عبارته هنا وفي الكافية وغالبا على ما ذكره في التسهيل وجرى عليه في التوضيح وهو المتجه الذي ينبغي أن تحمّل عليه عبارته هنا وفي الكافية - لا بما قرره من حمل الظاهر على الصريح (قوله حيثئذ) أي حين إذ ذكر بعد (قوله والجملة قبله خبر) والرابط عموم الفاعل أو إعادة المبتدأ بعناه كإسباني (قوله أو نحو بواسمها) والتقدير الممدوح زيد وقوله أو مبتدأ الخ والتقدير زيد الممدوح (قوله والأول هو الصحيح) أي سلامته من التقدير وبما أورد على قول الأبدال وقول البعض لسلامته من مخالفة الأصل يرد عليه أن تقديم الخبر على المبتدأ خلاف الأصل أيضا قال الدماميني ورجح ابن الحاجب في شرح المفصل الوجه الثاني بأنه ليس فيه مما هو خلاف الأصل إلا حذف المبتدأ وهو كثير شائع وأما الوجه الأول فإن فيه تقديم الخبر الذي هو جملة على المبتدأ ونحوها الخبر المذكور من عائد إلى المبتدأ ووقع الظاهر ووقع المضمرة وبأن الإبهام والتفسير على الوجه الثاني تحققي وعلى الأول تقديري اه (قوله قال ابن الباذش) هذا تأييد لقوله ومذهب سيويوه يقول المبتدأ أي خبره الجملة قبله بقريته أن الكلام في القول الأول وأن قول ابن الباذش تأييد لكون القول الأول مذهب سيويوه فقوله البعض أو محذوف الخبر وجوبا غير ملائم للسياق (قوله وهو غير صحيح) من هذا يتبع أن يجعل قوله مبتدأ شاملا له لئلا يكون غير صحيح عنده ولذلك زاده الشارح بعد ولم يجعله من مصدر ككلام المصنف (قوله بشئ يسد مسده) أي كحال وجواب قسم وغير ذلك مما تقدم في باب المبتدأ وهناك يستعمل المحل بشئ يسد مسد الخبر (قوله بدل من الفاعل) قال البعض أي بدل استعمال لأنه خاص والرجل عام كإسباني الجمع اه وهو إنما يظهر على جعل ال جنسية لا عهد به أو لا كان بدل كل من كل (قوله وليس البدل بالزيم) قال يس قد يقال لا مانع من كونه لازما لكونه مقصودا أو كونه تابعا لا يمدح في الزوم كإسباني محجور رب (قوله ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم) أي قد لا يصلح فلا ينافي أنه قد يصلح محذوف عن الرجل غلام الأمير قال يس وأفسره شيخنا والبعض يمكن أن يقال قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع قال في الارتشاف قد يجوز في الاسم إذا وقع بدلا مما لا يجوز فيه إذا توفى العامل فأنهم حملوا أنك أنت قائم على البدل وإن كان لا يجوز أن أنت اه والتعبير بعد بفتح الجواب (قوله وان يقدم مشعربه) أي لفظ مشعر بمعنى المخصوص أي ذإل عليه سواء صلح لأن يكون المخصوص نفسه لو أخر كما في مثال المتن أو لا نحو أنا وجدناه صابرا هذا هو المنعيب لصنيع الشارح وقوله كفي أي عن ذكر المخصوص ولم يكن مخصوصا وإن صلح لكونه مخصوصا لو أخره فاظهار عبارته الذي جراه الشارح وسيأتي فيها وجه آخر (قوله فالعلم مبتدأ أو لا واحدا) المقصود في الخلاف المتقدم الذي في المخصوص المؤخر بعنوان كونه مخصوصا مؤخر فلا ينافي جواز نصبه على المفعولية المحذوف أي الزم العلم ورفعته خبرا محذوف جواز أي الممدوح العلم أو مبتدأ خبره محذوف جواز أي العلم ممدوح ففهم أن ما أسلفناه من كون مثال المصنف من تقديم ما يصلح لأن يكون مخصوصا أو أخر يس على جميع الأوجه في

الكافية وذهب في التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل ونقله عن سيويوه والكسائي (ويذكر المخصوص) بالمدح أو الذم (بعد) أي بعد فاعل نعم وبس نحو نعم الرجل أبو بكر وبس الرجل أبو لهب وفي أعرابه حيثئذ ثلاثة أوجه أن يكون (مبتدأ) والجملة قبله خبر (أو) يكون (خبر اسم) مبتدأ محذوف (ليس يبدأ أبدا) أو مبتدأ خبره محذوف وجوبا أو الأول هو الصحيح ومذهب سيويوه قال ابن الباذش لا يحيز سيويوه أن يكون المحقق بالمدح أو الذم إلا مبتدأ وأجاز الثاني جماعة منهم السمرقاني وأبو علي والصميري وذكر في شرح التسهيل أن سيويوه أجازه وأجاز الثالث قوم منهم ابن عصفور وقال في شروح التسهيل وهو غير صحيح لأن هذا الحذف لازم ولم نجد خبرا يلزم حذفه إلا ومحل مشغول بشئ يسد مسده ومذهب ابن كيسان أنه أن المخصوص بدل من الفاعل وقد بأنه لازم وليس البدل بالزيم ولا يصلح لمباشرة نعم (وان يقدم مشعربه) أي بالمخصوص (كسفي) من ذكره (كالعلم نعم المقسفي

والمقتنى) فالعلم مبتدأ أو لا واحدا والجملة بعده خبره ويجوز دخول الناسخ عليه نحو أنا وجدناه صابرا نعم العبد وقوله ان ابن عبد الله نعم أخو الندى وابن العشير وقوله

الكافية أنه لا يجوز تقديم
المخصوص وان المتقدم
ليس هو المخصوص بل
مشعوبه وهو خلاف ما
صرح به في التسهيل * الثاني
حق المخصوص أمر أن
يكون مختصا وأن يصلح
للاخبار به عن الفاعل
موصوفا بالمدح بعد نعم وبالذم
بعد بئس فان بئسه أول
نحو بئس مثل القوم الذين
كذبوا أي مثل الذين كذبوا
اه (واجعل كبئس) معنى
وجعلك (سأتم) تقول سأب
الرجل أبو جهل وسأعطب
النار أبو لهب وفي التنزيل
وسأت مرتقا وسأ ما
يحكمون (واجعل فعلا)
بضم العين من ذى ثلاثة
كنتم (وجعلك) أي
مطلقا يقال أسجلت الشيء
إذا أمكنت من الانتفاع
به مطلقا أي يكون له
مالها ممن عدم التصرف
بإفادته الممدوح أو الذم
واقترضا فاعلى كفاها لهما
فيكون ظاهرا مصاحبا
لأول أو مضافا إلى مصاحبها
أو ضميرا مفسرا بتميز
وسواء في ذلك ما هو على
فعل أصالة نحو ظرف
الرجل زيد ونجت غلام
القوم عمرو وما حول إليه
نحو ضرب رجل زيد وفهم
رجلا خالد ^{في تنبيهات}
الأول من هذا الخلق ساء
فإن أصله سوا بالفتح نحو
إلى فعل بالضم فصار قاصرا

العلم وكلام البعض في هذه القولة والتي قبلها لا يخلو عن شيء كما يعلم من تقريرنا وكان الأحسن تأخير
قوله والجملة بعده خبره عن قوله قولوا واحدا ليرجع اليهما (قوله عند تعذير حاجته) بعين مهملة فتعال
مهملة كما يحظ الشارح أي تعذرها أمارس فيها أي أتجمل في قضائها (قوله توهم عبارته) أي حيث قال
ويذكر المخصوص بعد ثم قال وان يقدم مشعوبه كفي ثم مثل بمثال يصلح المقدم فيه لأن يكون
مخصوصا إذا أنكر وانما قال توهم لاحتمال أن المراد بقوله ويذكر المخصوص بعد أي غالباً وبقوله
وان يقدم مشعوبه كفي وان يقدم لفظ مشعوبه بمعنى المخصوص كفي عن ذكر المخصوص مؤخرام
كون المقدم مخصوصا ان يصلح لان يكون مخصوصا إذا أنكر وغير مخصوص ان لم يصلح وقد جرى على
هذا التفصيل صاحب التوضيح وظاهر عبارته هنا وفي الكافية أن المقدم بشعوبه بالمخصوص لان نفسه
مطابقا كما وظاهر التسهيل أن المتقدم بنفس المخصوص مطلقا قاله شيخنا (قوله وهو خلاف
ما صرح به في التسهيل) أي من أن المخصوص قديد كقول نعم وبئس (قوله أن يكون مختصا) أي
بأن يقع معرفة أو نكرة موصوفة أو مضافة لان شرطه أن يكون أخص من الفاعل كما مر مع ما فيه
فتنبه (قوله للاخبار به عن الفاعل) ومفسر الفاعل كالفاعل في تناول ما ذكر من الضابط نحو نعم
رجل زيد وبئس رجلا عمرو سم (قوله موصوفا) حال من قوله الفاعل وذلك كقولك في نعم الرجل
زيد الرجل الممدوح زيد وفي بئس الولد العاق أباه الولد المذموم العاق أباه وقول البعض حال من فاعل
يصلح سم وكما يدل عليه بقية كلامه واعلم أنه إذا كان المخصوص مؤنثا جازئد كبير الفعل وتأنيثه
وان كان الفاعل مذكرا تقول نعم الثواب الجنة ونعمت والتذكير أجود كذا في التسهيل ومترجه
للدما ميني (قوله فان بئسه) أي في المعنى أول أي بتقدير مضاعف في الثاني كما يؤخذ من التمرح (قوله
معنى وحكا) أي في أصل المعنى وهو الذم فلا يرد أن تنفيد مع ذلك معنى التعجب وفي الأحكام التابعة
لبئس قبل المناسب حذف المعنى لان مماثلتها في المعنى لا تحتاج إلى جعل ورد بان المراد بالمعنى
انشاء الذم العام وهو بالجعل لامعناها الأصلية قبل الجعل (قوله وسأت مرتقا) أي مكانا أي نار
مرتقا ليوجد شرط التمييز من كونه عين المميز (قوله واجعل فعلا) يدخل فيه كما قاله سم حب
مع غيرني أفبئس له جميع ما ثبت لنعم من الأحكام ومنه الجمع بين الظاهر والتمييز على القول بجوازه
وهو الصحيح والاسناد إلى الضمير وغيره (قوله من ذى ثلاثة) أي حالة كقولك فعل كذا من فعل ذى
ثلاثة أحرف وليس المراد محولا من ذى ثلاثة حتى يرد اعتراض ابن هشلم بأن عبارة المصنف
ظاهرة في المحول عن فعل بالفتح أو الكسر (قوله كنتم) أي كبا نعم فيدخل بنفس فهو من حذف
المضاف أو من باب الاكتفاء سم (قوله مسجلا) اما صفة مفعول مطلق لا جعل أي جعله مطلقا
أي في جميع الأحكام وعلى هذا جعل الشارح وهو أقرب وأما حال من فعل أي حاله كونه مطلقا عن
عن التقييد بضم العين أصالة وما في كلام البعض مما يخالف ذلك غير ظاهر (قوله من عدم التصرف
الخ) ومن إجراء الخلاف في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في ما في نحو ساء ما يحكمه ونميز أو
فاعل وجواز كون المخصوص مبتدأ أو خبرا وأنه يكفي عن ذكره تقدم ما يشعوبه كريا (قوله وإفادته
المدح أو الذم) أي إفادته انشائها كما مر وما يفيد فعل غير ساء من مدح أو ذم ليس عاما كما استعرفه
فقول البعض وإفادته المدح أو الذم أي العام فاسد وقوله صرح بعد ذلك بما قلنا فتنبه وقوله واقترضا
فاعل أي ومخصوص (قوله أو مضافا إلى مصاحبها) أي ولو بواسطة فدخل المضاف إلى المضاف
إلى مصاحبها (قوله ما هو على فعل أصالة) قد يقال ان التحول جار فيما ذكره تقدير كما قالوه في نحو
فأعرجهم فان تكون حركته غير حركته الأصلية اه دون شري وقد يدفع بأن الأصل عدم التقدير
(قوله وما حول إليه) ثم ان كان معتل العين بقي قلبها أنفا نحو قال الرجل زيد وباع الرجل زيد أو اللام
ظهرت الواو وقلبت الياء وأوا نحو غزور ورمو وقيل يقر على حاله فيقال غزاور رمى همع (قوله ثم ضمن)

عما ذكرنا وانما أفرد بالذ كرتقاء التحويل فيه الثاني انما يصاغ فعل من الثلاثي لقصده المدح أو الذم بشرط أن يكون صالحا للتعجب منه معناه نص على ذلك ابن عصفور وحكاة عن الاخفش (٢٩) * الثالث يجوز في فاعل فعل المدح كور الجر بالباء

أي بعد تحويله وصيغورته قاصرا بمعنى ناس أي انشاء الذم العام فكان الاولى أن يقول فصار جامدا ويختلف قوله قاصرا فرارا من التكرار ودفعه بان إعادة قاصرا لدفع توهم تعديده بعد التضمين رديان معا لا يتوهم مع التحويل إلى فعل بالضم لانها لازمة للزوم (قوله بما ذكرنا) أي من كونه كبس في أحكامه (قوله لبقاء التحويل فيه) أي بسبب الاعلال وأورد عليه أنه يقتضي ذكر نحو زان وشان لوجود العلة المدح كورة فالاولى أن يقال انما أفرد لانه للذم العام فهو وتثنيه بنس بخلاف نحو جهل فان الذم فيه خاص والكثر استعماله بخلاف غيره قاله اللماميني (قوله صالحا للتعجب) بان يستوفى شروطه المارة (قوله يجوز في فاعل فعل الخ) يؤخذ من هذا أن قوله سابقا واقتضاء فاعل كفاء لهما الخ ليس على سبيل الوجوب بل الاولية ثم رأيت شيئا السيد كتب على قوله واقتضاء فاعل كفاء لهما ما انصه هذا الابناني ما بعد لان ما بعد على الصحيح وهذا على غيره مجازاة لظاهر النظم اه ويؤخذ أيضا كقوله سم من تعبيره بالجواز كغيره جواز فاعل فعل المدح كور مفردا مذ كراد انما كفاء على نعم نحو كرم رجل زيد أو رجلين الزيدان أو رجلا الزيدون وكلامه في غير ساوا وان كانت على وزن فعل لانها لازمة لاحكام بنس لانفارقها كما استظهره اللماميني قال وهذا ان تحقق كان وجها آخر لا فرادسا بالذ ك (قوله حب بالزور الخ) أصل حب حبب نقلت حر كذا الباء إلى الخاء بعد سلب حركتها وأدغم والزور بالفتح الزاير يستوي فيه المفرد وغيره وصفة كل شيء جانب واللهام بكسر اللام جمع لمه بكسرها أيضا الشعر المجاوز شحمه الاذن فاذا بلغ المنكب سمي جسمه بضم الجيم واذ انم يبلغ شحمه الاذن سمي وفرة (قوله نظر الماقيمه من معنى التعجب) راجع لكل من الثلاثة قبله فجاز الجر بالباء جلا على أحسن زيد وجاز الاستغناء عن أن جلا على ما أحسن زيد أو جاز فصار على وفق ما قبله جلا على قولك الزيدان ما أكرمهم والزيدون ما أكرمهم (قوله وذ كر ابن عصفور الخ) في كلام السيوطي ان الذي شذ في هذه الثلاثة بعض العرب لاجمعهم وأن منهم من يحولها وحينئذ يكون التمثيل بعلم الرجل صحيفا عرفه (قوله في المعنى) أي انشاء المدح العام أي وفي الفعلية على الاصح والمضى والتقبل إلى الانشاء والجود وتفارقها في أنها لا يجوز في لفظها الا هيئة واحدة وفي جواز دخول لإعليها ويحول يا عليها من غير شذوذ بخلاف نعم وان احتج إلى التأويل في الملمين اه يس (قوله حب من جبهنا) أشار به إلى ان في عبارة المصنف مسامحة لان المماثل لنعم حب فقط لا حبسا وانما ارتكبتها انكالا على وضوح الحال بقوله الفاعل ذا واما قول البعض تبعا لثبنا انما ارتكبتها اشارة إلى ان مماثلتها نعم اذا اتصلت بذات فبرده انما تمثل نعم في نحو حب رجلا زيد مما قصد به انشاء المدح والتعجب وان لم تتصل ذ بحب كإمبر فتسدر (قوله وقر يب من النفس) مقاده استفادة القرب من حب لاستلزام الجمع له وهذا الابناني استفادته من ذا أيضا حتى يعارض ما سبقه من شرح التسهيل (قوله على المحذور) أي حضور معناه لكونه محجوبا (قوله الفاعل ذا) هو كفاء على نعم لا يجوز اتباعه فالتأويل وقع بعده اسم فهو مخصوص لا تابع لاسم الاشارة سم (قوله وزيد مبتدا) أي لانه المحذور كإعمت والرابط ذا أو الوجهوم ان أريد به الجنس سم (قوله هذا) أي ما ذكر من ان حب فعل وهذا فاعلها وزيد مبتدا أخبره حبذا (قوله وأخطأ عليه) عداه بعلى لتضمينه معنى كذب هكذا قال البعض وفيه من اساءة الادب مع ابن عصفور ما لا يخفى فالذي ينبغي لثبته ضمنه معنى جار مثلا وقول من زعم هو ابن عصفور كما سبأ في الشرح (قوله فصار الجميع فعلا) ضعف بأنه يلزم عاينه تغليب اضعف الجزأين وبان تركيب فعل من فعل واسم لا نظيره (قوله فصار الجميع اسما) أي بمنزلة قولك المحبوب اه دماميني وضعف بان حبذا لو كان اسما لوجب تكرار لان

والاستغناء عن آل واضماره على وفق ما قبله نحو حب بالزور الذي لا يرى منه الاصفحة أو لتمام وفهـ م زيد والزيدون كرموا رجالا نظرا لما فيه من معنى التعجب الرابع مثل في شرح النكافية وشرح التسهيل وتبعه ولده في شرحه بعلم الرجل وذ كر ابن عصفور أن العرب شذبت في ثلاثة ألقاظ فلم تحولها إلى فعل بل استعملتها استعمال نعم ونس من غير تحويل وهي علم وجهل وسمع اقبي (ومثل نعم) في المعنى حب من (جسدا) ويريد عليها بأنها تشبه عربان المدح وحب محبوب وقر يب من النفس قال في شرح التسهيل والصحيح أن حب فيعشل يقصده المحبة والمدح وجعل فاعله ذا يدل على الحضور في القلب وقد أشار إلى ذلك بقوله (الفعل ذا) أي فاعل حب هو لفظ ذا على التقار وظاهر مذهب سيبويه قال ابن جروف بعد أن تمثلي محبذا زيد حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدا وخبره حبذا هذا قول سيبويه وأخطأ عليه من زعم غير ذلك نبيه في قوله الفاعل ذا تعريضي بالرد على القائلين بتركيب

حب مع ذاولهم فيه مذهب ان قيل غلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل وقيل غلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدا وما بعده خبر وهو مذهب المبرد وابن السراج ووافقهما ابن عصفور ونسبه إلى سيبويه

وأجاز بعضهم كون حيداً خبراً مقديماً (وان رد ذماً فقل لا حيداً) زيد فهو بمعنى بنس ومنه قوله . الأحياء أهل الملاغ - يرأه
 . إذا ذكرت في فلا حيداً هيا . (وأول ذالمخصوص) أي اجعل المخصوص بالمدح أو الذم تابعاً لذي لا يتفهم لهم بحالي قال في شرح
 التسهيل أغفل كثير من النحويين التنبية على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب قال ابن باشا ذو سبب ذلك توهم كون
 المراد من زيد حيداً زيد حيداً هذا قال (٣٠) في شرح التسهيل وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله بل المنع من

أهملت لا نحو لا حيداً زيد ولا عمرو وعمل لا في معرفة ان عملت عمل ان أو ليس وبق وجه آخر وهو
 كون حب فعلاً والاسم الظاهر فاعله وذامه لغة (قوله وأجاز بعضهم) أي بعض القائلين بأن حيداً
 اسم (قوله فقل لا حيداً) أو هو عليه أن حيداً على الصحيح فعل جامد ولا يماند على فعل متصرف
 وأجيب بأن الجود نشأ بعد دخول لافه لم تدخل الاعلى فعل متصرف . بأن النفي صار غير
 مقصود بل المقصود بلا حيداً الثابت الذم وبالتالي يجب عن الاعتراض على الأول بان لا إذا دخلت
 على فعل متصرف غير دعائي وجب تكرارها ونحو أيضاً عنه بأنه لما نقل الى الانشاء أشبه الفعل
 الدعائي (قوله وأول ذالمخصوص) ذامه فعل ثان مقدم والمخصوص مفعول أول مؤخر أي اجعل
 المخصوص والياء ذاماً في اعراب الشيخ خالد من عكس ذلك غير ظاهر (قوله لا يتقدم بحال) أي
 لا على ذال على حب (قوله وسبب ذلك) أي امتناع التقديم (قوله توهم كون المراد الخ) أي فيكون
 في حب ضمير هو الفاعل عائد على زيد وذامه مفعول فيكون مدلول اسم الإشارة غير زيد مع أنه ليس بمراد
 (قوله وتوهم هذا بعيد) وأيضاً هو موجود مع التأخير أيضاً وان كان أقوى مع التقديم قيل وإنما
 كان هذا لتوهم بعيد الاستمرار التركيب في غير هذا المعنى وفيه أن التركيب المشتهر بحيداً زيد لا زيد
 حيداً (قوله أيا كان) أي باسم شرط نصب بشرطه وهو كان على حد أيا ما بدعوا وجعله لا تعدل
 بذاجواب الشرط على حذف فاء الجزاء وقوله فهو الخ تعليل للنهي عن العدول وعمل مع أن
 التعليل ليس من وظائف المنون إشارة الى رد توجيه ابن كيسان الا في الشرح وهو جواب
 الشرط وجعله لا تعدل بذام معترضة والباء في هذا المعنى باهما وعليه جرى الشارح حيث قال عن
 الافراد والتذكير أو بمعنى عن أي لا تعدل عن لفظ ذال الى غيره وضمير فهو يرجع الى ذابته تقدير مضاف
 أي تركيبه أي التركيب المشتمل عليه (قوله يضاهي المثالا) أي في كثرة الاستعمال وقوله
 والامثال لا تغير أي فكذلك ما شابهها (قوله لانه إشارة الخ) وقال الفارسي لان المراد منه الجنس
 همع (قوله الى مذكر محذوف) أي مضاف الى المخصوص (قوله ورد) أي هذا التوجيه بأنه
 دعوى بلاينة اي دليل لعدم ظهور هذا المقدر في شيء من كلام العرب فالصحيح ما مر من انه انما لم
 يختلف لشبهه بالامثال (قوله واما على القول بالتركيب فلا) أي لان المجموع مع فعل او اسم مبتدأ
 وذال ليس إشارة الى شيء حتى يعتبر فيه المطابقة نعم يرد ان المطابقة واجبة بين المبتدأ والخبر وهما حيداً
 والزيدان مثلاً ولم توجد فيحتاج الي الاعتذار عن عدم المطابقة بينهما على القول بتركيب حيداً
 وجعل المجموع اسما يانه مرعاة لمعنى كل من الزيدين مثلاً فأميل (قوله خبر مبتدأ واجب الحذف) أي
 أو مبتدأ محذوف الخبر وجوباً على قياس ما تقدم وذهب بعض الى أنه بدل وبعض آخر الى أنه عطف
 بيان ووردهما أنه يلزم عليهما وجوب ذكر التابع ويرد له بدل أنه لا يحل فتحق الاول ويرد البيان
 وروده نكرة اه دما مبني وفي رد البلي ما تقدم (قوله لولا الحياء) جواب لولا محذوف أي لولا
 الحياء يمنعني لذكركم وقوله منعت أي أعطيت الهوى أي هوأي ما ليس بالمتقارب أي القريب
 أي ما لا يطمع فيه (قوله او غير بالبا) أي على قلة بخلاف فاعل نعم فان جره بالباء متمنع وفاعل فعل فان
 جره بالباء كثير والقاء زائدة لا عاطفة حتى يستشكل بدخول عاطف على عاطف (قوله نحو حيداً زيد

أجل اجراء حيداً مجرى
 المثل ويجب في ذان يكون
 بلفظ الافراد والتذكير
 (أيا كان) المخصوص أي
 أي شيء كان مسد كرا أو
 مؤثماً مفرداً أو مثنى أو
 مجموعاً (لا تعدل بدا)
 عن الافراد والتذكير
 (فهو يضاهي المثالا)
 والامثال لا يتغير فتقول
 حيداً زيد وحيداً الزيدان
 وحيداً الزيدون وحيداً هندا
 حيداً الهندان وحيداً
 الهندات ولا يجوز حب
 ذان الزيدان ولا حب أ ولاء
 الزيدون ولا حب ذى هند
 ولا حب تان الهندان ولا
 حب أولاء الهندات قال ابن
 كيسان انما يختلف هذا
 لانه إشارة ابد الى مذكر
 محذوف والتقدير في حيداً
 حيداً حيداً مع هند وكذا
 باقي الامثلة ورد بأنه
 دعوى بلاينة (تنبيهات)
 الاول انما يحتاج الى
 الاعتذار عن عدم المطابقة
 على قول من جعل ذال فاعلاً
 واما على القول بالتركيب
 فلا الثاني لم يرد كرهنا
 اعراب المخصوص بعد
 حيداً وأجاز في التسهيل
 أن يكون مبتدأ والجملة

تقبله خبره وان يكون خبر مبتدأ واجب الحذف وانما لم يرد كذلك هنا كتحققاً بتقديم الوجهين في
 مخصوص نعم هذا على القول بأن ذال فاعل واما على القول بالتركيب فقد تقدم اعرابه . الثالث يحذف المخصوص في هذا الباب للعلم
 به كافي باب نعم قوله . الأحياء لولا الحياء ورعباً . منعت الهوى ما ليس بالمتقارب . أي الأحياء ذكر هذه النساء لولا الحياء وسأذكر
 ما يفرق فيه مخصوص حيداً مخصوص نعم آخر اه (وما سوى ذال رفع بحب او غير بالبا) نحو حيداً زيد

رجلا وحب به رجلا (ودون ذا انضمام الحاء) من حب بالنقل من حركة العين (كثرت) (٣١) وينشد بالوجهين قوله وحب به ممتولة

حين نقل. أمامع ذافيجب
فتح الحاء. تنبيهان الأول
قال في شرح الكافية
وهذا التعويل مطرد في
كل فعل مقصوده المدح
وقال في التسهيل وكذا في
كل فعل حلقى الفاء مرادا
به مدح أو تعجب. الثاني
قوله كثيرا لا يدل على أنه
أكثر من الفتح قال الشارح
وأكثر ما تجيء حب مع
غير ذامضومة الحاء وقد
لا تضم حائرها. بقوله في هذا
رأوب دينا. بقوله في هذا
يفارق مخصوص حبذا
مخصوص نعم من أوجه
الأول أن مخصوص حبذا
لا يتقدم بخلاف مخصوص
نعم وقد سبق بيانه. الثاني
أنه لا تعمل فيه النواسخ
بخلاف مخصوص نعم. الثالث
أن اعرابه خبر متبعا
محدوف أسهل منه في باب
نعم لا ضعفه هناك. أما
من دخول نواسخ الابتداء
عليه وهي لا تدخل عليه
هنا قاله في شرح التسهيل.
الرابع أنه يجوز في
التمييز قبله وبعده نحو حبنا
رجلا زيد وحبنا زيد رجلا.
قال في شرح التسهيل
وكلاهما سهل في باب
واستعماله كثير إلا أن
تقديم التمييز أولى وأكثر
وذلك بخلاف مخصوص
نعم فإن تأخير التمييز عنه

رجلا. قال البعض تبعا لسم هذا صريح في أن فاعل حب يكون علم الحوليس كذلك بل يجب أن
يكون اسم جفرت مجيء بال أو مضافا إلى المحلى بها أو ضمير متعديا أو لفظ ما ومن كصرح به
الطائفة كفاعل نعم اه وما نقله عن تصريح الشاطبي وان تبادل من عموم قول المصنف واجعل
فعلا من ذى ثلاثة كنهم مسجلا مخالف لقول الشارح سابقا يجوز في فاعل فعل المذكور الجربا بالاء
والاستغناء عن ال واضماره على وفق ما قبله ثم مثل للاستغناء عن ال بنحو فهم زيد ثم قال نظرا لما فيه
من معنى التعجب اه فتمثيل الشارح بنحو حب زيد رجلا موافق لما سلفه سابقا (قوله ودون
ذا) حال من محدوف العلم به أي انضمام الحاء من حب حالة كونه دون ذا كثرة وقوله بالنقل أي
بشيء متعلق بانضمام وقوله من حركة العين المناسب حذف حركة وهو هذا صريح في أن أصل حب
حب بضم العين أي صار حبيبا وبه صرح غيره أيضا (قوله وحب به الخ) صدره
فقلت اقتلواها عنكم بمزاجها الضهير للخمر ومزاجها الماء وقتلها به اضعاف حدثها ولهذا علباه بن
وه مقتولة أي ممزوجة منصوبة على الحال أو التمييز (قوله فيجب فتح الحاء) أي ان جعلنا كالكلمة
الواحدة كفي التوضيح قال المصنف فان جعلنا باقيتين على أصلهما جاز الوجهان (قوله وهذا التحويل)
أي نقل حركة العين إلى الفاء (قوله في كل فعل مقصوده المدح) ظاهره سواء كان حلقى الفاء كحسن
أولا كضرب وبه صرح في الارتشاف وان نظرا إلى كلامه في التسهيل في حلقى الفاء (قوله
مدح أو تعجب) لا معنى لتخصيص المصنف المدح بالذ كراساواة الذم له في الحكم ثم الضواب أن
لولا ككتفي بقوله تعجب عن ذ كرم المدح والذم لأنه نص فيما مضى على أن فعل الجارى مجرى نعم
وبسبب مضمين معنى التعجب وانما ترك المصنف النص على جواز التسكين من غير نقل لأن هذا الحكم
ثابت لفعل بضم العين مطلقا بضم تعجبا أو لم يتضمنه بل فعلا كان أو اسما داما ميني (قوله لا يدل على
أنه أكثر من الفتح) قال سم قديقال بل يدل لأن المراد أكثر بالنسبة إلى الفتح فيفيد أنه أكثر منه
(قوله فبذا رأوب دينا) من كلامه صلى الله عليه وسلم حين نزل في الخندق والشاهد في حب
ذينا (قوله وقد سبق بيانه) أي يكون المصنف صرح بتقديمه في التسهيل وان كانت عبارته هنا وفي
الكافية توهم منع تقديم مخصوص نعم (قوله أنه لا تعمل فيه النواسخ) بخلاف مخصوص نعم فانها
تعمل فيه نحو نعم رجلا كان زيد (قوله نشأ من دخول نواسخ الابتداء) أي لا تأتى لا تدخل الأعلى
المبتدأ (قوله يجوز في كذا الخ) مثل التمييزا محال كفي التسهيل نحو حبذا مبدولا والمسال وحبذا
المسال مبدولا إذا قصد الحال دون التمييز (قوله الا ان تقديم التمييز أولى) أي لا كثيرته فقوله
وأكثر عطفه على محلى معاول ولعدم الفصل بين التمييز وبينه ومن هنا يعلم أن المراد بالياء المخصوص
لذا يقع بعده وإن لم يتصل به فالمقصود نفي تعلقه على حبذا لا في الفصل بينه وبين ذوا الفرق بين
هذا وباب نعم أن التمييز أوج للتمييز من الإشارة لفعل تأيلا للتمييز ذكره سم وقوله نادرا أي شغف
أفعل التفضيل

نادر كما سبق والله أعلم
وهو اسم لدخول علامات الاسماء عليه وهو يمنع من الصرف للزوم
أفعل التفضيل

ينصرف عن صيغة أفعال
 الا أن الهمزة حذف في
 الاكثر من خير وشر لكثرة
 الاستعمال وقد يعامل
 معاملة ما في ذلك حب
 كقوله • وحب شيء الى
 الانسان ما منعا • وقد
 يستعمل خير وشر على
 الاصل كقراءة بعضهم
 من الكذاب الاشر ونحو
 بلال خير الناس وابن
 الاخير (صغ من) • كل
 (مصوغ منه للتعجب)
 اسما موازيا (أفعل
 التفضيل) قياسا مطردا
 نحو هو اضر وأعبل
 وأفضل كما يقال ما اضر به
 وأعله وأفضله (رأب)
 هجا (الذابي) هناك لكونه
 لم يستعمل كمثل الشروط
 المذكورة ثمة وشذ بناؤه
 من وصف لا فعل له كهو
 ألقى به أي ألقى • وأصل
 من شظاظ هكذا قال
 الناظم وابن السراج
 لم يكن حكيم ابن المطاع
 اصص بالفتح اذا استبرومنه
 • اللص بثلاث الملام وحكي
 غيره لاصصه اذا أخذه
 بضمه ومعازاد على ثلاثة
 كهلنا الكلام أخصر من
 غيره وفي أفعل المذاهب
 الثلاثة ومع هو أعظم
 فلدراهم وألاهم للمعروف
 وهذا المكان أقفر من
 غيره ومن فعل للمفعول
 كهو أزهي من ديلك وأشغل
 من ذات النخسين وأعنى
 بجحيت وفيه ما تقدم عن
 التسهيل في فعل التعجب (ومابه الى يوجب وصل لما نبع) من أشد وما جرى مجراه

(ينصرف) أي لفظا وتقديرا وقوله الا أن الهمزة الخ أي خيرا وشرافا عن صيغة أفعل لفظا
 لا تقديرا فقول البعض أي لفظا وتقديرا فيه ما فيه (قوله حذف في الاكثر من خير وشر) أي في
 التفضيل أما في التعجب فالغالب ما أخيره وما أشده ونادر ما أخيره وما أشده وما منسى (قوله لكثرة
 الاستعمال) أي فهما شاذان قياسا الاستعمالا وفيهما شذوذ من جهة أخرى وهي • كونهما لأفعل
 لهما (قوله في ذلك) أي في حذف الهمزة لاني كثرة الاستعمال كما يؤخذ من تعبيره بقدر (قوله من
 الكذاب الاشر) أي بفتح المشين وتشديد الراء (قوله ونحو بلال خير الناس وابن الاخير) شطر بيت
 من الرجز بدليل قول الفارسي بنجر قول الشاعر بلال الخ • بلال يمنع الصرف للضرورة (قوله من كل
 مصوغ منه) أخذ الكلية من مقام البيان لان التكررة لانها في سياق الاثبات لا تدل على العموم
 ومنه نائب فاعل مصوغ (قوله نحو هو اضر) عدد الامثلة اشارة الى أنه لا فرق في المصوغ منه بين
 مفتوح العين ومكسورهما ومضمومهما (قوله لكثرة الخ) علة لاب أو أبي وقوله ثمة أنسب بالثاني
 خلافا للبعض (قوله وأصل من شظاظ) بكسر العين المعجمة وظاء من مجتهدين اسم رجل من ضبة كان
 لصاز كريا (قوله ومما زاد) أي وشذ بناؤه مما زاد (قوله كهذا الكلام أخصر من غيره) أي لصوغه
 من اختصار وفيه شذوذ من جهة أخرى وهي صوغه من المبني للمجهول (قوله وفي أفعل) أي وفي بناء
 أفعل التفضيل من أفعل المذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب الجواز مطلقا والمنع مطلقا والجواز
 ان كانت الهمزة غير النقل والمنع ان كانت للنقل (قوله وسمع الخ) المثالان الاولان شاذان على
 القول بالمنع مطلقا وعلى القول بالتفصيل قياسيان على القول بالجواز مطلقا المثال الثالث شاذ على
 القول بالمنع مطلقا قياسا على القول بالجواز مطلقا المثال الثالث شاذ على
 ابن دريد بناء فعلة للفاعل ولا شذوذ عليه انه تصريح الا أن يقال المتبادر هو غ ازهي من المبني
 للمفعول لكثرة ندد والمبني للفاعل كما تقدم نظير ذلك في التعجب عن التصريح قال زكريا وخض
 الديك بالذ كرو لانه ينظر الى حسن ألوانه ويحب بنفسه (قوله وأشغل من ذات النخسين) انما كان
 مصوغا من المبني للمفعول لان المراد أنها أكثر مشغولية لا أنها أكثر شغلا لغيرها وان كان يصاغ
 من المبني للفاعل اذا ناسب المقام ومن محي • فعلة مبني للفاعل شغلنا أموالنا وأهلونا فاذ كره
 ابن الناظم من أن شغل مما لزم البناء للمفعول غير مسلم والنخسين تشبيهة شحى بكسب النون وسكون
 الحاء المهملة زق السم وذات النخسين امرأة من نبي الله بن ثعلبة كانت تبغى السمن في الجاهلية فأتى
 خوات بن جبير الانصاري قبل اسلامه فساومها فخلت نحيما فقال لها أمسكية حتى أظن الى غيره ثم
 حل الاخر وقال لها أمسكية فلما شغل يديها جاورها حتى قضى منها ما أراد وهرى ثم أسلم وشهد بدرا
 رضى الله تعالى عنه (قوله وأعنى بجحيتك) سمع فيه عنى كرضى بالبناء للفاعل ولا شذوذ عليه الا أن
 يقال مامر (قوله وفيه ما تقدم عن التسهيل) أي من أنه قد بينى فعلا للتعجب من فعل المفعول ان
 أمن اللبس وعليه فيبنى منه أفعل التفضيل لئلا يفسد (قوله ومابه الخ) يستثنى من ذلك فاقد
 الصوغ للفاعل وفاقد الاثبات فان أشد يأتي هناك ولا يأتي ههنا الا بالمتوكل بالمصنوع معرفة والتميز
 واجب التذكير كما نبع عليه الموضع والظاهر أنه لا استثناء عنه من يجرز تعريف التمييز من
 الكوفيين على أنه كما قال سم يتأتى التوصل فنحو أشد الى التفضيل من المبني للمفعول الذي لا يلبس
 فيه بالمبني للفاعل لعمدة الاثبات بالمصدر الصريح حينئذ على أنه مصدر المبني للمفعول وان كان
 بصورة مصدر المبني للفاعل ومن فاقد الاثبات اذا أضيف العدم أو الابتداء الى المصدر الصريح كما
 مر في التعجب واعلم أن في قول المصنف ومابه الخ تقديم نائب الفاعل على الفعل وهو جائز في
 الضرورة كتقديم الفاعل بل اولى كما أسلفناه في باب الفاعل بل لا يبعد عندي جواز تقديم نائب
 الفاعل اختيارا اذا كان ظرفا ومحجورا العدم علة منع التقديم وهي التباس الجملة الفعلية بالاسمية

كما قدمناه في باب نائب الفاعل ومثل ذلك يقال في نحو قوله في باب التصغير وما به لمنتهى الجمع وصل الخ فكن على بصيرة (قوله به الى التفضيل صل) قال الله مائني ههنا بحث وهو أن أفعال التفضيل يقتضى اشتراك المفضل والمفضل عليه في أصل الحدث ومن زيادة المفضل عليه فيه فيلزم في كل صورة تفصل فيها بأشداً أن تكون الشدة موجودة في الطرفين وزائدة في طرف المفضل وهذا قد يتخلف باعتبار القصد فان قد قصده اشتراك زيد وعمرو في الاستخراج مثل الا في شدته وأن استخراج زيد شديد بالنسبة الى استخراج عمرو ولا أشد فكيف يتأتى التوصل في مثل ذلك بأشدمع دلالة على خلاف المقصود اه (قوله لكن أشد الخ) دفع بالاستدراك توهم تساوى المنصوبين بعد أشد هنا وفي التعجب وان لم توهمه عبارة المصنف (قوله وينصب هنا الخ) أخذه من قول المصنف في باب التمييز والفاعل المعنى انصبنا بفاعلا الخ وهذا ينسب ما يقال الاحالة على باب التعجب توهم جواز نصب المصدر هنا وحده بالباء وان نصبه على المفعول به وكلاهما غير صحيح قاله الشاطبي (قوله وأجمع موتا) فيه ان هذا المثال ليس مما نحن فيه لان المقصود الاخبار بالزيادة في الضميمة لاني الموت فهو على الاصل (قوله صل ابدأ) أي ان أبي على أصله من افادة الزيادة على معين فان عرى عنها لم يجب وصله من لفظ اول تقدير كما استعرفه (قوله تقديرا) أي بأن تحذف مع مجرورها للعلم به فلو لم يعلم لم يجز الحذف وقديز كرمع العلم نحو قول ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة قاله اللدمايني (قوله فيمتنع وصلهما بمن) أي التي الكلام فيها وهي الجارة للمفضول وبوجه الامتناع أن الوصل في الجرد لهما واجب ليعلم المفضول وهو مع الاضافة مذكور صريحاً ومفعول آل في حكم المعد كور لان آل اشارة الى معين تقدم ذكره لفظاً وأحكاماً وتعيينه يشعر بالمفضول فعلى هذا لا تكون آل في أفعال التسهيل الا للعهد للإيهام عن ذكر المفضول أفادة شارح المصنف (قوله يختلف في معنى من هذه) أي على ثلاثة أقوال قول الجرد وقول سيبويه وقول المصنف في شرح التسهيل (قوله لا ابتداء الغاية) أي المسافة في ارتفاع نحو خير منه أو انحطاط نحو شر منه (قوله واليه ذهب سيبويه) الضمير يرجع الى انها لا ابتداء الغاية لا بقيد كونه فقط كما يقول المبرد بدليل ما بعد (قوله معنى التبعض) يؤخذ من قول سيبويه في هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يتم أن المراد بالتبعض كون مجرورها بعضاً لا التبعض المتقدم في حروف الجر وحينئذ لا ينهض الوجه الاول من وجهي ابطال التبعض الا تبين (قوله الي انها بمعنى للجائزة) أي مجاوزة الفاضل المفضول بمعنى زيادته عليه في الوصف والمراد أنها تفيد نالغ مع بقاء التركيب فسقط الاعتراض بأنها لو كانت للمجاززة لصح أن تقع موقفاً عن على أن صحة وقوع المرادف موقفاً من ادفعه اذ لم يمنع مانع وهذا مانع مانع وهو الاستعمال لان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من وهذا الجواب الثاني ذكره المصنف والشمي وهو أولى لان التزام كون المفضل للمجاززة جملة الترتيب مع كونه قابلاً للمنع يؤدي الى عدم حسن تقابل الاقوال الثلاثة فالاولى أن المفضل لها من وبقية التركيب قرينه على ارادة المجاوزة من من فتدبر (قوله كون المجرور مفعولاً عاماً) أي انه قد يكون عاماً (قوله من كل عظيم) أوضح منه في العموم من كل شئ (قوله وبظاهر ما ذهب اليه المبرد) أي من كونها لا ابتداء الغاية فقط وبوجه ظهوره أن من لا تحمل على غير الا ابتداء الا اذا منع منه مانع لانه أشهره عانيها وهنا لا مانع منه فلا حاجة الى استخراجها (قوله ليس بالازم) أي في جميع مواقع استعمال من الا ابتداء (قوله لان الانتهاء قد يترك الخ) منه يعلم أن المراد بكون المجرور وهو المفضل عليه أنه الذي قصد بيان التفضيل عليه والاف المفضل عليه في الواقع قد يكون أكثر من ذلك وكذا يقال في معنى كون المضاف اليه هو المفضل عليه أفاده سم (قوله ويكون ذلك) أي ترك الاخبار بالانتهاء سواء كان تركه لعدم علمه أو لعدم قصد الاخبار به فقول البعض ان قوله ويكون ذلك الخ راجع للثاني فقط كما هو الظاهر غير

الفعل المتوصل اليه تمييزاً فتقول زيد أشد استخراجاً من عمرو وأقوى مياضاً وأجمع موتاً (وأفعال التفضيل صل ابدأ تقديراً) او لفظاً بمن ان جرداً) من آل والاضافة جارة للمفضول وقد اجتمع في أنا أكثر منك مالاً وأعز نفراً أي منك أما المضاف والمقرون بال فيمتنع وصلهما عن (تنبيهات) الاول اختلاف في معنى من هذه فذهب المبرد ومن وافقه الى أنها لا ابتداء الغاية واليه ذهب سيبويه لكن أشار الى أنها تفيد مع ذلك معنى التبعض فقيل في هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يتم ذهب في شرح التسهيل الى انها بمعنى المجاوزة وكان القائل زيد أفضل من عمرو وقال جاوز زيد عمراً في المفضل قال بلو كان الابتداء مقصوداً الجاز أن يقع بعدها الى قال ويطلب كونها للتبعض أمران أحدهما عدم صلاحية بعض موضعها والاخر كون المجرور بها علماً فتو الله أعظم من كل عظيم والظاهر كما قاله المرادي ما ذهب اليه المبرد ومردبه الناظم ليس بالازم لان الانتهاء قد يترك الاجزاء به لكونه لا يعلم أو لكونه لا يقصد الاختيار به

(٥ - صبان ثالث) ويكون ذلك أبلغ في التفضيل اذ لا يقف السامع على محل الانتهاء الثاني أكثر ما يتخلف من ومجرورهما إذا

أوصفه كقوله

تروحى أجدران تقبلي
غدا يجنبي بارد ظليل
أي تروحي وأتى مكانا أجدر
من غيره بأن تقبلي فيه
الثالث قوله صلته يقتضى

أنه لا يفصل بين أفعال وبين
من وليس على اطلاقه بل
يجوز انفصال بينهما

بعمول أفعال وقد فصل
بينهما بالو وما اتصل بها

كقوله

ونقول أطيّب لو بدلت لنا

من ماء هوهيه على حجر

ولا يجوز بغير ذلك الرابع

إذا بنى أفعال التفضيل

مما يتعدى عن جاز الجمع

بينه وبين من الداخلة

على المفضول مقدمة أو

مؤخرة نحو زيد أقرب من

عمرو من كل خير وأقرب

من كل خير من عمرو

لأنها مس قبل تقدم ان

المضاعف والمقرون بال

يتمتع اقترانها بمن المذكورة

فأما قوله نحن بهرس الودى

أعلمنا منابر كرض الجياد في

السدف وقوله

واسم بال أكثر منهم حصي

فؤولان (وان المنكور

يضفم أفعال التفضيل

ظاهر (قوله كالأية) هي قوله تعالى أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا ويجل التثنية من الآية قوله تعالى
وأعز نفرا (قوله أي تروحي وأتى مكانا الخ) هذا التقدير انما يناسب ما قاله بعضهم من أن الخطاب
للناقة وتروحي بمعنى سيرى في الرواح أي العشي ولا يناسب ما قاله آخر وصوبه العيني من أن الخطاب
لصغار الخيل وتروحي من تروح التبت إذا طال وأجدر على تقدير وخذي مكانا أجدر وقوله بل
تقبلي فيه أي تمكثي فيه وقت الظهيرة وعلى أن الخطاب لصغار الخيل تكون القبولة كناية عن
غوها وزهرتها كفي العيني بجني بارد ظليل أي في مكان بارد ذي ظل (قوله وليس على اطلاقه) أي
بل في مفهومه تفصيل فلا يعترض (قوله بعمول أفعال) كقوله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من
أنفسهم (قوله بالو وما اتصل بها) مثل ذلك الفصل بالنداء ومن صرح بجواز الهمزة الميمية والسيوطي
(قوله لو بدلت لنا) لوللتنى أو شرطية حذف جواها أي لا حسنت الينا مثلا والموهبة نكرة يستتبع
فيها المياء ليبرد وقوله على خرصفة ماء أي حاصل على حجر (قوله ولا يجوز بغير ذلك) برعليه النداء
لما عرفت (قوله وأقرب من كل خير من عمرو) لا يقال هذا من صور الفصل بعمول أفعال في كلامه
تكرارا لانا نقول ذكره هنا ليس من حيث الفصل بل من حيث تقديم من المعديّة على من الجارة
للمفضول فلا يتكرر (قوله بمن المذكورة) أي الداخلة على المفضل عليه أما غير هاذ فلا يتبع الجمع
بينها وبين آل أو الاضافة كقوله

فهم الأقربون من كل خير * وهم الابدون من كل ذم

وكقولك زيد أقرب الناس مني (قوله الودى) بفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد الياء جمع
ودية وهي الخلة الصغيرة والجياد جمع جواد وهو الذرأة لانشي من الخيل والسدف بفتح السين
والدال المهملة والفاء الصبح (قوله واسم) بناء الخطاب كقوله العيني وهو صيغ تمييز أي عدد أو تمام
البيت * وانما العزة للكثرة أي للفائقين الأكثر من كثره بالتخفيف إذا غلبه في الكثرة فتقول
البعض تبع للعجبي أي الكثير فيه مساهلة (قوله فؤولان) مما أول به الاول الغاء المضاف اليه أو
جعل منامته لقا بحدوف بدل من أعلمنا أي أعلم منا ومنع ابن جني الاضافة وجعل نامر فوعامو كدل
للضمير في أعلم نابعن نحن ومما أول به الثاني جعل آل زائدة أو جعل منهم متعلقا بحدوف (قوله أكرم
تذ كبر أو أن يوحد) لان الجرد أشبه بأفعال في التعجب وهو لا يتصل به ملامحة تشبيه ولا جمع ولا
تأنيث والمضاف للمتكلمة بمنزلة المجرى في التنكير (قوله زيد أفضل رجل) أصله زيد أفضل من كل رجل
لخذف من كل اختصار أو أضيف أفعال الى رجل وجاز كونه مفردا مع كون أفعال يعض ما يضاف اليه
فلا صل أن يكون جمعا لفهم المعنى وعدم التباس المراد ووجب تنكيره لاف القواعد أن كل مفرد
وقع موقع الجمع لا يكون الا نكرة فان جئت بال جمع وان جئت أدخلت آل فان عطفت
على المضاف الى نكرة مضافا الى ضميرها قلت هذا أفضل رجل وأعقله وهذه أكرم امرأة وأعقله
بتذكير الضمير وافراده في المفرد وضمديه والمذكر وضمديه على القوم كما نكث قلت من أول الكلام
فان أضفت أفعال الى معرفة ثبتت وجمعت وأنت وهو القياس وأجاز شيبويه الأفعال على ما كان بقوله

ومبه أحسن الثقلين جيادا * وسالفه وأحسنه قد آلا

أي أحسن من ذكره شيعنا عن بس وأقره هو والبعض وظاهره وجوب تذكير الضمير وافراده
في نحو هذه أكرم امرأة وأعقله وهذا أكرم رجلين وأعقله وهكذا الوجه عندى جواز المطابقة
ان لم تكن واجبة أو أولى فتعمل (قوله ومن ثم) أي من أجل لزوم المجرى التذكير والافراد قيل في
آخر جمع أخرى مؤنث آخراته معدول عن آخر الذي هو المستحق لان يستعمل لأنه على وزن أفعال
التفضيل ويعناه في الاصل لان معناه الاصل أشد آخر وان صار بمعنى مغاير (قوله وفي قول ابن

رجلين وأفضل من بكر والزيدون أفضل رجال وأفضل من خالد والهندان أفضل امرأتين وأفضل من دعد والهندات هاتئ
أفضل نسوة وأفضل من دعد ولا تجوز المطابقة ومن ثم قيل في آخراته معدول عن آخر وفي قول ابن

هائي كان صغرى وكبرى من فقاقتها انه لمن **تنبية** يجب في هذا النوع مطابقة المضاف اليه الموصوف كما رأيت وأما ولا تكونوا أول كافر به فتقديره أول فريق كافر به (رأى أول طبق) لما قبله (٣٥) من مبتدأ أو موصوف نحو زيد

هائي هو أبو فواس الحسن بن هائي (قوله من فقاقتها) هي لفظا خات التي تعلو الماء أو الخمر قال يعنى والمحفوظ في البيت من فواقها بالواو (قوله انه لمن) أى حيث أنت صغرى وكبرى والواجب التذكير وسبغى تصحيفه في كلام الشارح (قوله يجب في هذا النوع) قال البعض أورد عليه قوله تعالى ثم ردناه أسفل سافلين اه. أقول في البيضاوى وحاشيته للشيخ زاده ما ملخصه ان أسفل اما صفة أمكنة محذوفة أى الى أمكنة أسفل سافلين وهى النار أو أزمته محذوفة أى الى أزمته أسفل سافلين وهى أزدل الحجر أو حال أى ردناه أى صرفناه عن أحسن الصور حال كونه أسفل سافلين وهم أصحاب النار وعلى الوجه الثانى يكون الاستثناء بعد منقطعاً وعلى الاول والاخير متصلين والمستثنى منه الضهير المنصوب في قوله ثم ردناه لانه فى معنى الجمع لرجوعه الى الانسان المراد منه الجنس اه أى والجمع بالياء والنون على الاولين لتغليب العاقل اذا علمت ذلك علمت أن الإيراد مدفوع وان الاقتصار عليه تصور ونقصير على أن المنقول عن الشاطبي أنه ذكر أن محمل وجوب مطابقة المضاف اليه للموصوف اذا كان المضاف اليه جامداً أما اذا كان مشتقاً كما فى الآية فلا والله أعلم ويجب أيضاً كونه من جنسه فلا يقال زيد افضل امرأه لان أفعال بعض ما يضاف اليه (قوله الموصوف) أراد به هنا ما يشمل الموصوف معنى فقط كالمبتدأ وهو أعم من الموصوف في قوله بعد من مبتدأ أو موصوف (قوله فتقديره أول فريق كافر به) أى وفريق جمع فى المعنى فصلت المطابقة باعتبار المعنى وأفرد كافر باعتبار افراد فريق فى اللفظ (قوله طبق) أى مطابق لان اقتراجه بأل أضعف شبهه بأفعل فى التعجب (قوله والزيدون الافضلون) أى أو الافضل ولورأه كإفعل فى نظيره فكان أحسن (قوله ذو وجهين) فالمطابقة لمشابهته المحلى بل فى الخلو عن لفظ من وعدم المطابقة لمشابهته المجرد لنية معنى من (قوله هذا اذا نويت الخ) ظاهر صنيعة أن قصد التفضيل على المضاف اليه وحده تارة وعلى كل ما سواه تارة أخرى وعدم قصد التفضيل رأساتارة أخرى يختص بالمضاف الى معرفة والذي سينقله الشارح فى التنبية الآتى عن المصنف فى شرح التسهيل صريح فى أن المجرد يدون من قد يعرى عن معنى التفضيل رأسا وأن فيه حينئذ وجهين لزوم الافراد والتذكير وهو المشهور والمطابقة ولا يبعد أن يقاس على ذلك ما اذا عرى المضاف الى الشكره عن معنى التفضيل أو قصد به التفضيل على المضاف اليه وغيره نحو الأشج والناقص أعدلا بنى مروان ونحو محمد بنى على الله عليه وسلم أفضل قرشى (٢) قدبر (قوله معنى من) أى المعنى الحاصل معها لان التفضيل ليس نفس معناها وانما هو مستفاد من أفعال كما علم مما قلده الشارح (قوله ومنه) أى من القول الجارى على المطابقة قوله تعالى وكذلك جعلنا الخ قال البعض فأ كابر مفعول أول جعلنا مضاف الى مجرميها وفى كل قرية المفعول الثانى اه ولا يخفى ما يلزم عاينهم ضعف المعنى والاولى عندى على الأضافة تفسير الجعل بالتمكين كما فى البيضاوى ويحتمل أن فى كل قرية ظرف لغو متعلق بجعلنا أو كابر مفعول ثان ومجرميها مفعول ثان وفى كل قرية الثانى ومجرميها بدل وعلى هذين الوجهين جعلنا بمعنى صيرنا ولا اضافة ولا يرد ما سبذ كره الشارح من أنه يلزم عليه المطابقة فى المجرد وهى متمنعة لان الأضافة منوية أى كابر هاقتأمل (قوله ومنه) أى من القول الجارى على عدم المطابقة قوله تعالى ولتجدنهم أحصر الناس على حياة فأحصر مفعول ثان لتجد ولوطابق لقال أحصرى (قوله وههنا) أى عدم المطابقة (قوله فان قدر) أى ابن السراج دفعنا لما يقال كيف يوجب عدم المطابقة وقد وردت فى أكبر مجرميها (قوله المطابقة فى المجرد) أى وهى متمنعة كما مر فى النظم فان قال الأضافة منوية كما مر وقع فيما فر منه (قوله وقد اجتمع الاستعجالان فى قوله الخ)

الافضل وهذا الفضلى
والزيدان الافضلان
والزيدون الافضلون
والهندان الفضليان
والهندات الفضليات او
الفضل وكذلك مررت بزيد
الافضل وهذا الفضلى الى
آخره ولا يؤتى معه من كما
سبق وما لغيره ماضيف
ذو وجهين (منقولين عن
ذى معرفة) هما المطابقة
وعدمها (هذا اذا نويت)
بفعل (معنى من) أى
التفضيل على ماضيف
اليه وحده فتقول على
المطابقة الزيدان افضل
القوم والزيدون افضل
القوم وافضل القوم
وهنا فضلى النساء
والهندان فضليا النساء
والهندات فضل النساء
وفضليات النساء ومنه
وكذلك جعلنا فى كل قرية
أكابر مجرميها وعلى علم
المطابقة الزيدان افضل
القوم والزيدون افضل
القوم وههنا الى آخره
ومنه لتجدنهم أحصر
الناس وههنا هو الغالب
وابن العراج يوجهه فان
قدراً كابر منه عولا ثانيا
ومجرميها مفعول أول لزمه
المطابقة فى المجرد وقد اجتمع
الاستعجالان فى قوله صلى
الله عليه وسلم الا خير
بأحبكم الى وأقربكم منى

منازل يوم القيامة أحسنكم أخلاقاً (وان لم تنو) بأفعل معنى من بان لم تدبره المقاضلة أصلاً
٢ قوله افضل قرشى كسذا بالاصل والموافق لما ياتى فى الشرح افضل قرشى اه

أي حيث أفر د أحب وأقرب وجمع أحسن وجعل الرخصمى أحسن من قسم ما قصد فيها زيادة
 المطابقة فلذا جمع بخلاف أحب وأقرب فانهما من قسم ما قصد فيه التفضيل على المضاف إليه وحده
 فلذا أفر د وقوله أحاسنكم أخلاقا استئناف بياني (قوله أو تنويها) بالنصب عطف على لم تنويها
 بعض النسخ أو تنويها بخذف الياء ولا وجه له (قوله فهو طبق ما به قرن) من مبتدأ أو موصوف تشبيها
 بالمحلى بال في الظن من لفظ من ومعناها (قوله وجها واحدا) لا يقال هذا بانه ما سبقه الشارح عن
 شرح التسهيل من أن المشهور في أفعال العاري عن معنى التفضيل التزام الافراد والتذكير لما
 يستعرفه من أن ما في شرح التسهيل في المجرى من آل والاضافة دون من (قوله كقولهم الخ) فيه مع
 ما قبله لف ونشر مرتب (قوله الناقص والاشجع أعدل لابن مروان) أي عاد لا هم لانه لم يشار كهما أحد
 من بني مروان في العدل والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان سمى بذلك لتقصه
 أرزاق الجنود والاشجع عمر بن عبد العزيز بن مروان سمى بذلك لشجته أصابته بضرب الدابة (قوله
 من بين قريش) أي حال كونه من بينهم لم ي من وسطهم وخيارهم (قوله للمجرد التخصيص) أي
 تخصيص الموصوف بأنه من القوم الفلاني مثلا لاليان المفضل عليه سم (قوله الى ما) أي مضاف
 اليه ليس هو أي فعل بعضه أي المضاف اليه الواقع عليه ما وجرى ان الصفة على غير ما هي له أبرز
 الضمير (قوله الابعض ما أضيف اليه) أي مشمول لما أضيف اليه بحسب المعنى الوضعي وان كان
 غير مشمول له بحسب المراد منه في المقام اذ المراد من المضاف اليه غير الموصوف بما يشار كهما في
 المعنى الوضعي فلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه قاله سم وفي كلام الدماميني أن الحصر الذي ذكره
 الشارح مذهب البصر بين دون الكوفيين (قوله فلذلك) أي ليكون المنوى فيه معنى من لا يكون
 الابعض ما أضيف اليه وما لم ينوفيه معنى من لعدم نية المقابلة أصلا أو بغيرها لا على المضاف اليه
 وحده بل على كل ما سواه لا يجب فيه ذلك (قوله ان قصد الاحسن من بينهم أو قصد احسنهم) لان
 أفعال على هذين الوجهين ليس على معنى من فلا يجب كونه بعض ما أضيف اليه وقوله ويمتنع ان قصد
 احسن منهم) أي ليكون المنوى فيه معنى من يجب أن يكون بعض ما أضيف اليه وأفعال هنا ليس
 بعض ما أضيف اليه والالزم اضافة الشيء الى نفسه في أخوته فلو قيل يوسف أحسن الاخوة صح
 لتحقيق الشرط لان يوسف أحد الاخوة (قوله يرد أفعال التفضيل الخ) أعادة مع ثلثه مما قدمه توطئة
 لذكر الخلاف فيه وذكر أمثلة غير ما تقدم وصحارة التسهيل واستعماله أي استعمال أفعال
 التفضيل عاريا من الاضافة والاف واللام دون من مجرد عن معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل
 نحو هو أعلم بكم أي عالم أو صفة مشبهة نحو وهو أعلم أي هين مطرد عند أبي العباس المبرد
 لكثرة الوارد منه والاصح قصره على السماع ولزومه الافراد والتسديد كبر فيما ورد كذلك أكثر من
 المطابقة اه مع ايضاح من الدماميني ومنها يؤخذ أن محل الخلاف وجواز المطابقة وتركها هو
 المجرى من آل والاضافة فلا ينافي ما مر وحيد كذا كان المناسبات للشارح ترك التمثيل بقوله فشر كما الخ
 لانه مضاف وأن محل وروده كذلك اذ لم يقترن بمن فالمقترن بمن لا يصح تجريد معنى التفضيل
 أصلا لاقسامه ولا سماه اعلان من هذه هي الجملة للمفضل قاله الدماميني ولا يرد عليه قولهم في
 التهمك أنت أعلم من الحمار ولا قولهم العسل أحلى من الخيل لحصول المشاورة التقديرية وصرح
 في التسهيل بأن محل عدم تجرد أفعال المقترن عن غير التهمك وأن المفضل عليه في التهمك يرد
 بعون مشاركة المفضل تحقيقا وتقديرنا نحو أنت أعلم من الحمار والوجه ما قدمناه من تقدير
 المشاركة في التهمك أيضا وقال الدماميني أيضا وهما تنبيهان الأول قال في الكشاف من وجيز
 كلامهم الصيف أحر من الشتاء أي الصيف أبلغ في حره من الشتاء في برده هذا نصه وعلى هذا يؤول
 قولهم العسل أحلى من الخيل ونحوه وتجوز بهذا الموضوع أن يقال لأفعال أربع حالات احدها وهي

أو تنويها لا على المضاف
 اليه وحده بل عليه وعلى
 كل ما سواه (فهو طبق ما به
 قرن) وجها واحدا كقولهم
 الناقص والاشجع أعدل
 بني مروان أي عاد لا هم
 ونحو محمد صلى الله عليه
 وسلم أفضل قريش أي
 أفضل الناس من بين
 قريش وضافة هذين
 النوعين تجوز التخصيص
 ولذلك جازت اضافة أفعال
 فيها الى ما ليس هو بعضه
 بخلاف المنوى فيه معنى
 من فإنه لا يكون الابعض
 ما أضيف اليه فلذلك يجوز
 يوسف أحسن اخوته ان
 قصد الاحسن من بينهم أو
 قصد احسنهم ويمتنع ان
 قصد احسن منهم (تنبيه)
 يرد أفعال التفضيل عاريا
 عن معنى التفضيل

(قوله أي مشبولا) ربما
 يشق أن أحسن اخوته لانا
 نقول الاخوة فلما كان ليس
 شاملا (قوله أعاده) فيه
 نظر ظاهر (قوله
 والالوجه) أي لطرده
 بالباب (قوله المشاركة)
 المتبادر في مدلول أفعال
 فيكون ما يأتي وجها آخر

الحالة الإصلية أن يدل على ثلاثة أمور أحدها تصافى من هوله بالحدث الذي اشتق منه وهذا
الأمر كان وصفاً والثاني مشاركة معكوبه في تلك الصفة والثالث تقييد موصوفه على معكوبه فيها
ويكفي من هذين الأمرين فارق غيره من الصفات الحالة الثانية أن يخلف عنه ما ممتاز به عن الصفات
ويجوز له معنى الوصفي الحالة الثالثة أن تبقى عليه أموره الثلاثة ولكن يخلف عنه قيد الأمر الثاني
ويخلفه قيد آخر وذلك أن الأمر الثاني وهو الاشتراك كان مقيداً بتلك الصفة فصار مقيداً بالزيادة ألا
زبي أن المعنى في المثال أن للعسل خلابة وأن تلك الخلابة زائدة وأن زيادتها أكثر من زيادة حموضة
الخل الحالة الرابعة أن يخلف عنه الأمر الثاني وقيد الأمر الثالث وهو كون الزيادة على معكوبه
فتكون دلالاته على الاتصاف بالحدث وزيادة مطلقة كما في يوسف أحسن أخوته اه وقد تمنع
دعواه خلع الأمر الثاني عنه في الحالة الرابعة ثم قال التنبيه الثاني من كلامهم المشهور زيد أعقل
من أن يكذب وظاهره مشكل إذ قضيته تفضيل زيد في العقل على الكذب ولا معنى له وقد وجهه في
المعنى بتوجيهين أحدهما أن يكون الكلام على تاويل أن والفعل بالمصدر وتأويل المصدر
بالوصف كما قيل في قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى أن التقدير ما كان افتراء بمعنى ما كان
مفترى وفي قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا ان التقدير يعودون للقول بمعنى يعودون للمعقول فيمن لفظ
الظهار كما هو الموافق لقول جمهور العلماء ان العود الموجب للكفارة هو العود إلى المسراة لا إلى الود إلى
القول نفسه كما يقوله أهل الظاهر لكن يضاف هذا الوجه أن التفضيل على الناقص لإفضل فيه
الثاني أن أفعال ضمن معنى أفعال المثال زيد أبعده الناس من الكذب لمفعله على غيره فن هذه
ليست الحارة للمفضول بل متعلقة بأفعال تتضمنه معنى أبعده والمفضول متروك أبداً في مثل ذلك
لأنه بعد التعميم وهذا المعنى وإن أقره فيه أيضاً نظير من جهة أن الفعل الذي يستلزم هو ما بعده في
المثال بالمصدر مستدلى ضمير المفضل فينبغي عند السبغ أن يضاف المصدر إلى هذا الضمير كما تقول
في أعجبني ما صنعت المعنى أعجبني صنعتك وذأ فعل ذلك في المثال صار معناه زيد أبعده الناس من كذبه
فيلزم مشاركة الناس له في البعد من كذب نفسه وزيادته عليهم في ذلك البعد وهذا عن مظان التوجيه
بمعزل وقال الرضي ليس المقصود في نحو قولهم أنا أكبر من الشعر وأنت أعظم من أن تقول كذا
تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعد ههنا عن الشعر والقول وأفعال
التفضيل يقيد بعد القياتل من المفضول فن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثله في قولك أنا أبعده
منه نعلقت بأفعل التفضيل بمعنى متباعد بالتفضيل اه باختصار وحاصل كلام الرضي أن أفعال
التفضيل فيما ذكره مستعمل في بعض مدلوله دون بعض ويرد عليه أيضاً أن فيه نسبة نحو قول كذا
والكذب إلى المخاطب وقد يدفع هذا وتظهير الدمايني في الثاني أن نسبة ذلك إليه لتوهمه فيه
لأنه ليس به فافهم (قوله نحو ربكم أعلم بكم الخ) إنما أول في هذين الموضوعين بما ذكرناه لا لمشاركته الله
سبحانه وتعالى في علمه ولا لتفاوت المقدورات بالنسبة إلى قدرته اه دمايني (قوله وان مدت الأيدي
الخ) الشاهد في بعثهم وأنجبت فانهم بمعنى الجمل لا في أشجع لأنه كاعور وأجهر كما يؤخذ من قول
العيني الأشجع الحر يص على الأكل لكن قول القاموس الأشجع محرقة أشد الحرص وقد جشم كفرح
فهو جشم صريح في ان الوصف منه جشم يفتح فكسر فيكون أشجع أفعال تفضيل (قوله سمك السماء)
أي زفتها فهو متعدد ومصدره سمك ويستعمل لازماً بمعنى ارتفع ومصدره سمك والمراد بالبيت
الكعبة وسبأ في وجه آخر والدائم جمع دمايه بالكسروهي الاسطوانة (قوله فشر كما الخ) قبله
• أتبعوه ولست له بكف • قاله حسان يخاطب به من هجا النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وعجبي
ابن الأنباري الخ) إشارة إلى قول ثالث ان أفعال التفضيل لا يجرد عن معنى التفضيل لاسماعا ولا
قياسا (قوله وتأولوا ما استدل به) أمار بكم أعلم بكم فلا مانع من جعله للتفضيل باعتبار بعض الوجوه

نحو ربكم أعلم بكم وهو
أهون عليه وقوله وان
مدت الأيدي إلى الزاد
لم أكن • بأعجلهم إذ أشجع
القوم أعجل • وقوله ان
الذي سمك السماء بنى لنا
بينادعائه أعز وأطول
وقوله • فشر كما الحبر كما
الفداء • وقاسه المبرد
قال في التسهيل والاصح
قصره على السماع وحكي
ابن الأنباري عن عبيد
عبيد القول بورود أفعال
التفضيل مؤقلاً بما لا
لا تفضيل فيه قال ولم
يسلم له النحوون هذا
الاختيار وقال لا يخاطب
أفعال التفضيل من
التفضيل وتأولوا ما استدل
به قال في شرح التسهيل
والذي سمع منه فالمشهور
فيه التزام الأفراد ولتعدد كبير
وقد يجمع إذا كان ما هو
له جمعاً كقوله

(قوله ويرمي) لا يورق له لما
قاله في الفرق بين المصدر
الصريح وان والفعل من
أن الأول يقيد المحصول
بالفعل دون الثاني على أنه
لا يلزم من كون الشيء في
قوة شيء أن يعطى حكمه
من كل وجه

أن يؤث فيكون قول ابن
هاني • كأن صغرى وكبرى
من فقاقتها صحبا اه
(وان تكن بتلومن) الجارة
(مستفهما • فلهما) أي
لمن ويجرورهما المستفهم به
(كن أبدا مقاما) على
أفعل التفضيل لاعلى جملة
الكلام كما فعل المصنف
اذ يلزم على تمثيله الفصل
بين العامل ومعموله بجانب
ولا قائل به (كمثل من
أنت خير) ومن أهم أنت
أفعل ومن كم دراهم
أكثر ومن غلام أهم أنت
أفضل لان الاستفهام له
الصدر (ولدى • اخبار)
أي وعند علم الاستفهام
(التقديم جزا واجدا) كقوله
فقال لها أهلا وسهلا وزودت
جنى النخل بل ما زودت منه
• أطيب • وقوله
ولا يغيب فيها غير أن سر يعها
• قطوف وأن لاشي منهن
• كسبل • وقوله
إذا سارت أسماء يوما
• طعينة • فاسماء من تلك
• الطعينة أملح • (ورفعه
• قطب • هو تر) أي أفعل
للتفضيل يرفع الضمير المستتر
في كل لفظ ولا يرفع أسماء
ظاهر أو لا ضمير بارزا إلا
• قليلا حتى سيبويه عروت
• رجل أكرم منه أبوه
• وذلك لانه ضعيف الشبه
• بما هم الفاعل من قبل أنه
• في حال تجريره لا يؤث
ولا يؤث ولا يجمع وهذا اذا
لم يعاقب فعلا أي لم يحسن أن يقع موقعه فعل بمعناه (ومثي • عاقب فعلا فكثيرا) رفعه الظاهر (ثبتا) وذلك اذا سبقه في المساواة

أي اعلم بكم من غيره العالم ببعض أحوالكم فالشاركة في مطلق علم وأما هو آهرون عليه فيجعل
التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على الشاهد أو باعتبار إعادة
الحوادث لانفس الامر وأما بما جملهم وأنجبل فلما مانع من جعلهما للتفضيل وأما عز وأطول فقال
السعد المراد بالبيت بيت الحمد والشرف وقوله أعز وأطول أي من دعائم كل بيت وعلى هذا هما
للتفضيل وأما فشر كالحير كما الفداء فشر وخير فيه ليسا أفعل تفضيل بل اسمان كالسهل والصعب
لانهم يردان كذلك هذا المظهر فجعل البعض تأويل ما استدل به بجعل التفضيل فيه باعتبار
الاعتقاد لانفس الامر انما يصح في بعض ما استدل به لاني كله فتدبر (قوله اذا غاب) أي عدم
وأسود العين اسم جبل ومعنى البيت أنتم لثام أيد الان هذا الجبل لا يغيب (قوله وان تكن بتلومن
الخ) بقى ماذا كان الاستفهام بالهمزة وتوجه أن يقال ان أريد الاستفهام عن المفضل عليه وجب
التقديم فتقول أمن زيد أنت أفضل فقد ذكر في عم المعاني أن المسؤل عنه بالهمزة هو ما يليها فيجب
التقديم ليكون المسؤل عنه قد وليها وان أريد الاستفهام عن المفضل وجب التأخير فتقول أنت
أفضل من زيد ليلها المسؤل عنه وفاء بالقاعدة المذكورة سم (قوله لاعلى جملة الكلام الخ)
وانما فعل الشارح مثل ما فعله المصنف مجازا لمثال المصنف لا يقال اذا لم يقدم على الجملة خرج
الاستفهام عن الصدارة لانا نقول صدارته الواجبة له انما هي بالنسبة لما عمل فيه فقط وهو
أفعل (قوله الفصل بين العامل ومعموله بجانب) لان المبتدأ ليس من معمولات الخبر وقد يقال
المختار جواز تقدم معموه في الخبر الفعلي على المبتدأ والخبر في السعة اذا كان ظرفا أو جارا ويجرورا
فيمكن ما فعله المصنف مثله الا أن يفرق بقوة الخبر الفعلي بخلاف الخبر الذي هو أفعل تفضيل
فتأمل (قوله التقديم جزا واجدا) وفي التوضيح أنه ضرورة عند الجمهور (قوله أهلا وسهلا) أي أنتم
أهلا ومكانا سهلا وقوله جنى النخل أي شبيهه بدليل ما بعده والاستشهاد بالبيت مبنى على أن منعه
متعلق بأطيب قال زكريا ويجوز تعلقه بزودت وحينئذ لا شاهد فيه (قوله ولا يغيب فيها) أي في
النساء المذكورة فيما قبله وقوله غير أن الخ من تأكيد المدح بما يشبه الذم والقطوف بفتح القاف
وفي آخره فاء المتقارب الخطأ (قوله طعينة) هي في الاصل الهودج كانت فيه امرأة أولم تكن ثم سميت
المرأة مادامت في الهودج طعينة وأملح من الملاحه وهي الحسن (قوله ترفعة الظاهر) المراد به
المصرح به فيمثل الضمير البارز المنفصل ولهذا أدرجه الشارح في هين نفسه من كلام المصنف وان
أفرده فيه بالذكر (قوله يرفع الضمير المستتر) أي لأن العمل فيه ضعيف لا يظهر أثره لفظا فلا يحتاج
الى قوة العامل سم (قوله الا قليلا) أي شاذ (قوله لانه ضعيف الشبه باهم الفاعل) أي مع عدم
ما يجبر الضعيف من صحة وقوع فعل بمعناه موقعه فلا يرتفع الضعف موجود حتى في مسألة السكر
(قوله في حال تجريره) مثلها حال اضافته الى نكرة وخص حالة التجريد بالذكر لانها الاصل فيه كما
سبأني يعني فلما ضعف بعدم قبول التامات في بعض أحواله انعطبت رتبته في جمعها فلم يعمل في
الاسم الظاهر الا بالشروط الآتية (قوله لا يؤث الخ) جهلنا فارق الصفة المشبهة فانها تؤث وتثنى
وتجمع فلها عملت في الظاهر كثير وانتم يكن لها فعل بمعناها وهو الثبوت (قوله اذا لم يعاقب فعلا)
جاري فيه النماظم والافال احسن اسناد المعاقبة الى الفعل كما يشير اليه قول الشارح أي لم يحسن الخ
فعلم أن قوله أي لم يحسن الخ تفسير باللازم فتفظن (قوله اذا سبقه في الخ) زاد غيره قيدا وهو أن
يكون أفعل صفة لاسم جنس ليكون معتمدا عليه ولم يكف النبي كما في اسم الفاعل لانه لم يبق وقوته
ولهذا لا ينصب المفعول به بخلاف اسم الفاعل وانما اشترط سبق النبي ليكون أفعل التفضيل بمعنى
الفعل فيعمل عمله وذلك لان النبي اذا دخل على أفعل توجه الى قيده وهو الزيادة فيز يلهافيتي أصل
حسن كحل عين رجل مقيسا الى حسن كحل عين زيد اما بان يساويه أو يكون دونه ومقام المدح بأبي

المساولة فيرجع المعنى الى أن حسن التكامل في عين رجل دون حسنه في عين زيد أفاده الجاهلي
وأورد عليه أنه لو كان زوال الزيادة بالنفي مجوز العمل اسم التفضيل في ظاهر الجاز العمل في نحو
ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه وأجيب بالفرق بينه وبين مثال التكامل بان اسم التفضيل في مثال
العكس مخالف الأصل وهو تغير المفضل والمفضل عليه ذاتا لاتحادهما فيه ذاتا لفصل في معناه
التفضيلي ضعف يقتضي أنه اذا زال بالنفي لم يبق لافعل قوة اقتضاء حكمه وهو امتناع عمله في
الظاهر بخلاف نحو ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه فإنه لا ضعف في معناه التفضيلي لاختلاف
المفضل والمفضل عليه ذاتا لقوة اقتضاء حكمه وقيل انما اشترط تقدم النفي ليقوى طلب
الموصوف الصفة المقترني ذلك لقوتها في العمل وذلك لان طلب الكثرة للمخصص في الاثبات دون
طلبه في النفي لانه في الاثبات زيادة الفائدة وفي النفي لصون الكلام عن كونه كذا بانك اذا قلت
ما رأيت رجلاً كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص الرجل بما يمكن أنه لم يحصل لمن رأيت من
الرجال بخلاف رأيت رجلاً في هذا أيضاً ما تقدم ايرادا وجوابا (قوله وكان مر فوعه أجنيا) أي
غير ملابس لضمير الموصوف بخلاف نحو ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه فالمراد نفي كونه سببياً لهذا
المعنى فلا ينافي اشتراط ابن الحاجب كونه سببياً بمعنى أن للموصوف به تعلقاً كما في المثال قوله سم
واعترض البعض على الشارح بأن هذا القيد مستغنى عنه بقوله مفضلاً على نفسه باعتبارين لما
علمت من أن المفضل والمفضل عليه في نحو ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه تحتلفان بالذات فوجه أن
الاعتراض باغناء المتأخر عن المتقدم غير ناهض (قوله مفضلاً على نفسه باعتبارين) كان ينبغي
أن يقول باعتبار آخر لان التفضيل أي الزيادة انما هو باعتبار واحد لا باعتبارين كما لا يخفى الا أن
يجعل قيمة اكتفاء والأصل ومفضولاً فعنى المثال أن التكامل باعتبار كونه في عين زيد أحسن من
نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال وخرج به نحو ما رأيت رجلاً أحسن من كل عينه من كل عين
زيد لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا لانه اعتبر فيه فردان من افراد الكمال وأوقع التفاضل
بينهما بخلاف المثال المشهور فإنه اعتبر فيه ماهية الكمال مقيدة بقيدة تارة ومقيدة باستتارة أخرى
وله لظاهر الذي يرمز اليه صنيع الشارح أن هذه الشروط شروط العمل فعمل التفضيل مطلقاً في الظاهر
لا يعمل أفعل من فقطب كما بينه لبعض فانظره (قوله في عينه) حال من الكمال مقلم عليه أو ظرف
لنحو متعلق باحسن وفي عين زيد حال من الضمير المجرور عن (قوله فانه يجوز أن يقال الخ) لتعليل المحذوف
أي وانما كان هذا المثال مما يعاقب فيه أفعل الفعل لانه يجوز الخ (قوله لان أفعل التفضيل الخ)
علة لقول المصنف ومعي عاقب فعلاً فكثيراً اثباتاً (قوله لانه ليس له فعل بمعناه) أي في الزيادة لعمل عمله
ولا يرد عليه أن أفعال الغلبة بمعناه نحو كثرني فكثرت أي غلبته في الكثرة وزدت عليه فيها لعدم اطراد
الغلبة في كل مادة كما قاله سم نعم يرد عليه أنه الصفة المشبهة ليس لها فعل بمعناها في الثبوت مع عملها في
الظاهر وأن أفعل التفضيل المجرود عن معنى التفضيل بمعنى الفعل اعدم دلالاته على الزيادة مع أنه
لا يعمل في الظاهر على ما يقتضيه إطلاقهم وتعليقهم بما قدمه الشارح في قوله وذلك لانه ضعيف الشبه
الخ فلا يتم المطلوب بمجرد هذا التعليل بل مع ضميمة التعليل في الذي قدمه الشارح فتنبه (قوله يصح
أن يفسح الخ) أي بمعونة المقام (قوله لوجب كونه مبتدأ) أي خبر اعنه باسم التفضيل (قوله فيلزم
الفصل) أي ولو تقديره كما في ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكمال فان تقديره ما رأيت عيناً كعين
زيد أحسن فيها الكمال منه في غير ما فلو لم يجعل الكمال فاعلاً بل جعل مبتدأ لزم الفصل بأجنبي تقديره
فلا يقال لزوم الفصل بأجنبي غير مطلقاً بل في نحو هذا المثال أفاده سم والأجنبي هنا المبتدأ
والمراد بالأجنبي هنا ما ليس من معمولات ذلك العامل لا ما لعلق له به بوجه ما ولم يجعل الكمال
مبتدأ مؤخر عن من فلا يلزم الفصل بأجنبي بأن يقال ما رأيت رجلاً أحسن في عينه منه في عين

وكان مر فوعه أجنيا
مفضلاً على نفسه باعتبارين
نحو ما رأيت رجلاً أحسن
في عينه الكمال منه في
عين زيد فانه يجوز أن
يقال ما رأيت رجلاً أحسن
في عينه الكمال كسنة
في عين زيد لان أفعل
التفضيل انما قصر عن
رفع الظاهر لانه ليس له
فعل بمعناه وفي هذا المثال
يصح أن يقع موقوفاً على
معناه كما رأيت وأيضاً
فالولم يجعل المرفوع فاعلاً
لوجب كونه مبتدأ فيلزم
الفصل بين أفعل ومن
بأجنبي والأصل ان يقع
هذا الظاهر بين ضميرين
أولهما للموصوف وثانيهما
للاظهار كما رأيت وقد يحذف
الضمير الثاني ويدخل من
إمام على الاسم الظاهر أو
على محله أو على ذي المحل
فتقول

(قوله وأورد الأراد
وجوابه في الجاهلي أيضاً
وهو في الحقيقة على قوله
وكان الخ وحاصل الجواب
ان قوله وكان الخ لا بد منه
لان كسار صولته الأصلية
فيرفع الظاهر حينئذ
فليتماً مثل فانه من حران
الأقدام

من كحل عين زيد أو من عين زيد أو من زيد فحذف مضافا أو مضافين وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشئ نحو ما رأيت له من زيد أحسن
فيها الكحل وقالوا ما أحد أحسن به (٤٠) الجليل من زيد والاصل ما أحد أحسن به الجليل من حسن الجليل زيد ثم

أضيف الجليل الى زيد
بلا بيبته اياه ثم حذف
المضاف الاول ثم الثاني
ومثله قوله عليه الصلاة
والسلام ما من أيام أحب
الى الله فيها الصوم من أيام
العشر والاصل من محبة
الصوم في أيام العشر ثم
من محبة صوم أيام العشر
ثم من صوم أيام العشر ثم
من أيام العشر وقيل
للتناظم (يمكن ترى في
الناص من رفيق أولى به
الفضل من الصديق)
والاصل من ولاية الفضل
بالصديق ففعل به ما ذكر
تذييلات الأول انما
امتنع نحو رأيت رجلا
لحسن في عينه الكحل
منه في عين زيد ونحو
ما رأيت رجلا أحسن منه
أبوه وان كان الفعل فيها
يصح وقوع الفعل موقعه
لان المعبر في إطار دفع
أفعل التفضيل الظاهر
جواز أن يقع موقعه الفعل
الذي بني منه مفيدا فأنته
وهو في هذين المثالين ليس
كذلك ألا ترى أنك لو قلت
رأيت رجلا لا يحسن في
عينه الكحل كحسه في
عين زيد أو يحسن في
عينه الكحل كحاله في
عين زيد بمعنى يفوقه في
الحسن فانت الولاية على

زيد الكحل فرار من التزام مخالفة الاصل وهو تقديم مرجع الضمير عليه بالضمير وروفا ولا مقدمات على
الوصف بأن يقال ما رأيت رجلا الكحل أحسن في عينه منه في عين زيد فرار من التزام تقديم غير
الاهم وهو الوصف بالضرورة والتزام مخالفة الاصل وهو النعت بالمفرد بالضرورة (قوله فنقول
من كحل عين زيد) قد يقال اذا قيل ذلك لم يكن المرفوع مفضلا على نفسه بل على غيره بالذات أما على
أن ال في الكحل عوض عن ضمير الرجل فالتعابير بالذات ظاهرا وأما على أنها للجنس فلا ان المسامية
الكلمية مغايرة بالذات لفردهما الجزئي الا أن يختار الثاني ويقال لما كلف الفرد من صدر جاتحت
المسامية الكلمية كان كأنها نفعه والتعابير اعتباري فافهم (قوله فنحنف مضافا) أي اذا دخلت من
على المحل وهو العين أو مضافين أي اذا دخلت من على ذى المحل وهو زيد (قوله وقد لا يؤتى بعد
المرفوع بشئ) أي اختصارا وذلك اذا تقدم محمل المفضل على أفعل كما في مثال الشارح وكذا اذا
تقدم صاحب محل المفضل على أفعل فيما يظهر كما في ما رأيت كزيد أحسن في عينه الكحل فاختصار
البعض على الاول قصور ورواى بصريه على الظاهر والسكاف اسمية وأحسن حال من مجرور والسكاف
على ما قاله البعض ويلزم عليه محي والحال من المضاف اليه بدون شرطه أو كعين وأحسن صفتان
لعيان محذوفة ويصح غير ذلك (قوله وقالوا الخ) أي فأدخلوا من في اللفظ على غير المفضل عليه وهو
ملا بسه كما بينه الشارح فهو كقولك ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من عين زيد لكن
مدخول من في هذا التركيب محل المفضل عليه حقيقة وفي ما أحد أحسن به الجليل من زيد ملابس
المفضل عليه لا محله حقيقة ولهذا ذكره الشارح هنا ولم يكتب بقوله سابقا وقد يحذف الضمير الثاني
الح فافهم (قوله من حسن الجليل زيد) كان عليه اسقاط حسن لان المقابلة بين الجليل ونفسه
باعتبارين لا يقال الداعي الى ذكره تعلق زيد به لا نأقول على حذفه يكون زيد حال من مجرور ومن
كافي نظاره ولا حاجة الى ما نقله شيخنا والبعض عن اللقائي وأقراءه من التكلف ومثل ذلك يقال في
الحديث ومثال الناظم الآتي (قوله ما من أيام أحب الخ) أفعل التفضيل فيه مصوغ من فتل
المفعول وفيه شذوذ من هذه الجهة الاعلى قول من يجعل الصوغ منه ميسا عند أمن اللبس وكذا
من جهته صوغه من زائد على الثلاثي ان كان من أحب الر باعى فان كان من حب الثلاثي فلا شذوذ
فيه الا من الجهة الاولى وبهذا يعلم ما في كلام البعض من المواخذة (قوله ما يولى) فيه شذوذ من جهة
أنه لا فعل له لانه بمعنى أحق ولم يستعمل من هذه المادة فعل بهذا المعنى لان الفعل المستعمل منها
ولى بمعنى يولى أو تبع وبهذا يعلم حسن قوله ومضى عاقب فعلا ولم يقل فعله ولا الفعل للما يخرج مثل
هذا أفاده شيخنا نقلا عن بس قتل البعض وينازعه قول الشارح الآتي لان المعبر في إطار الخ اه
أي حيث قيد الفعل بالذي بني منه أفعل ويندفع بأن القيد مبني على الغالب فتدبر (قوله انما امتنع
نحو الخ) المانع في المثال الاول عدم سبق الغنى وفي الثاني عدم كون المرفوع اجنبيا (قوله مفيدا
فأنته) أي فائدة أفعل من الدلالة على التفضيل وعلى الغريزة كما يؤخذ مما بعده (قوله ألا ترى أنك
لو قلت الخ) هذا متعلق بالمثال الاول وقوله وكذا القول الخ متعلق بالمثال الثاني (قوله كحاله) مفعول
يحسن لتضمنه معنى يفوق (قوله وعلى الغريزة في الثاني) لان يحسن فيه مضارع حسنه اذا فاقه في
الحسن فهو متعد وأفعال الغرائز لازمة (قوله حيث تفوت الدلالة على التفضيل) أورد عليه سم أن
المثال المشهور يصدق لغة بصورتين نقص كحل عين الرجل عن حسن كحل عين زيد وتساويهما
والمراد بحسب المقام الاولى لا الثانية كما تقدم ومثله ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه لصدقه بنقص

التفضيل في الاول وعلى الغريزة في الثاني وكذا القول في ما رأيت رجلا يحسن أبوه كحسه اذا أتيت في موضع أحسن حسن
بمضارع حسن حيث تفوت الدلالة على التفضيل أو قلت ما رأيت رجلا يحسنه أبوه فأنت موضع أحسن بمضارع حسنه اذا فاقه في
الحسن حيث تغير الفعل الذي بني منه أحسن ففانت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل ولورده ان توقع الفعل موقع

احسن على غير هذين الوجهين لم تستطع . الثاني قال في شرح التسهيل لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل الابد
 نفي ولا يأن باستعماله بعد نهي اوله استفهام فيه معنى النفي كقوله لا يكن غيرك احب اليه الخير منه اليك وهل في الناس رجل احق
 به الحمد منه بمحسن لا يمتنع . الثالث قال في شرح الكافية اجمعوا على انه لا ينصب (٤١) المفعول به فان وجد ما يؤولهم

حقيق الاب ومساواته واذا عبر بالفعل فيه ما صدق التركيب لغة بالاولى وكذا بزيادة حسن كحل عين
 الرجل وحسن الاب على بعدو المقام بعين الاولى فالتركيبان مستويان في المعنى سواء عبر فيهما
 بأفعل أو بالفعل فالحكم بقوات الدلالة على التفضيل في أحدهما دون الآخر تحكم (قوله على غير
 هذين الوجهين) يعنى به ما كونه مضارع حسن اللازم وكونه مضارع حسنه أى فاقه في الحسن
 (قوله منه) أى الحمد وقوله بمحسن حال من مجرور من أى حالة كونه ملائماً لمن ذكر (قوله اجمعوا
 الخ) يتأنيه قوله بعد و اجاز بمضمون الخ الآن يقال لم يعد المصنف بمخالفة هذا المميز فحكى الاجماع
 أو يقال الاجماع في غير المتجرد عن معنى التفضيل كما يؤخذ من تعميل المميز وكفى في شرح الدماميني
 على المعنى فتدبر (قوله لا ينصب المفعول به) أى بل يصل اليه بواسطة اللام نحو هو أوعى للعلم فان
 كان مما يتعدى لاثنتين نصب الاخر بفعل مقدر نحو أوكسى للفقراء الثياب أى يكسوهم الثياب
 قاله الدماميني قال المصريح وكذا لا ينصب المفعول معه والمفعول المطلق والتمييز الا اذا كان فاعلا في
 المعنى نحو زيد احسن الناس وجهاً ويجوز نصبه للباقي وقال بعضهم غلط من قال ان أفعل التفضيل
 لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى هو اهدى سبيلاً وليس تميزاً لانه ليس فاعلاً
 في المعنى (قوله فثبت هنا مفعول به لا مفعول فيه) اعترضه أبو حيان بأنه ضرب من التصريف وحيث
 لا تصريف وفي المراد مسمى على التسهيل لم يتجى حيث فاعلاً ولا مفعولاً به ولا مبتدأ اه وفي التسهيل
 أف تصريفها نادر قال الدماميني ولو قيل ان المراد يعلم الفضل الذى هو في محل الرسالة لم يعد وفيه
 ابقاء حيث على ما ههنا من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما آتاكم رسوله لانه يعلم
 ما فيهم من الذكاء والظاهرة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك قال الشنبل هو بعيد لما
 فيه من حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته بالادليل (قوله القوانسا) جمع قونس وهو
 أعلى البيضة وعظم ناتئ بين اذنى الفرس كفى القاموس (قوله تجرد عن معنى التفضيل) رد بأنه
 وان أولها لا تفضيل فيه لا يلزم كون تعديه كتعديه وخصوصيات الالفاظ لا تنكر وواجب
 الدماميني بأن أصل المثنويين معنى ان يتوافقا حكماً (قوله وجلة القول) أى مجمله أى مجموعه فهو
 من الاجمال بمعنى اجمع ضد التفريق لا من الاجمال ضد التفضيل والبيان (قوله دال على حب
 أو بغض) أى على معناه فيشمل ما كان من مادة الكراهة مثلاً (قوله وهو احب الى الله من غيره)
 أى يحب الله المؤمن أكثر من محبته للكافر قال البعض وظاهراً انه حينئذ مجرد عن معنى التفضيل
 اذ لا يحب الله تعالى الكافر أصلاً اه وفيه أنه ينافيه ما اشتهر وقدمه هو أيضاً من ان المقرون بمن
 لا تجرد عن معنى التفضيل فالذى ينبغي عنده أن غير مجرد عن ذلك بل فيه معنى التفضيل باعتبار
 محبة الله تعالى للكافر من حيث كونه مخلوقاً له مثلاً فامل (قوله وأحيد عن الخلق) بفتح الخاء المجرمة
 أى أميل عن الزنا (قوله وقد سبق بعض ذلك في باب) فيه أنه ذكر جميع هذا التفضيل في أفعل
 التجب في باب لا بعضه فقط والله سبحانه وتعالى أعلم

جواز ذلك جعل نصبه
 بفعل مقدر بفسره أفعل
 نحو الله أعلم حيث يجعل
 رسالته فثبت هنا مفعول
 به لا مفعول فيه وهو في
 موضع نصب بفعل
 مقدر يدل عليه أعلم
 ومنه قوله وأضرب منا
 بالسيف القوانسا
 واجاز بعضهم ان يكون
 أفعل هو العاقل لتجرده
 عن معنى التفضيل اه
 في تعديته أفعل
 التفضيل بحروف الجر
 قال في شرح الكافية
 وجلة القول في ذلك ان
 أفعل التفضيل انما كان
 من متعدد بنفسه
 دال على حب أو بغض
 عدى باللام الى ما هو
 مفعول في المعنى وبالي الى
 ما هو فاعل في المعنى نحو
 المؤمن احب الله من نفسه
 وهو احب الى الله من غيره
 وان كان من متعدد بنفسه
 دال على علم عدى بالباء نحو
 زيد أعرف بي وانا أدوى
 به وان كان من متعدد
 بنفسه غير ما تقدم عدى
 باللام نحو هو أطيب للشار
 وأنفع للجار وان كان من
 متعدد بحرف جر عدى به
 لا بغيره نحو هو أزهدي في
 الدنيا وأمرع الى الخير

(٦ - صبان ثالث) وأبعد من الاسم وأحرص على الحمد وأجدر بالحلم وأعيد عن الخنى وافعل التجب من هذا الاستعمال
 ما لفعل التفضيل نحو ما احب المؤمن لله وما احبه الى الله وما أعرفه بنفسه وقطعه للعوائق وأغضه لظرفه وأزهده في الدنيا
 فأمرعه الى الخير وأحرصه عليه وأجدره به اه وقد سبق بعض ذلك في باب والله تعالى أعلم

لمقام بالذات كالعلم والسواد (قوله في الاعراب) يرد عليه نحو قام قام زيد ولا وعطف النسق اذ الم
 يكن للمعطوف عليه اعراب كالجمله المستأنفة والجواب ان المراد في الاعراب وجود او عدمه
 فيدخل ما ذكره ويرد ايضا يا زيد الفاضل ويا سعيد كز بضم الفاضل وكرز اتباعا لضمه زيد وسعيد
 فان تبعه الفاضل وكرز زيد وسعيد في الضم ليست تبعه في الاعراب والجواب ان المراد الاعراب
 وما يشبهه من حركة عارضة لغير الاعراب مع انها تابعان لزيد وسعيد في اعراب غير ظاهري بل هو محلي
 في المتبوع وتقدير في التتابع منع من ظهوره حركة الاتباع فعلم ان ضمة التابع ليست ضمة اعراب
 لعدم الرفع ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه هـ هذا هو التحقيق ثم المراد الاعراب لفظا او تقديرا او محلا
 فيدخل نحو ضرب ضرب غير تابع لجر ورفعه مقدر ونحو رحم الله سيدي الذي كان ماهرا
 في العربية قسيبويه والذي متوافقان في الاعراب محلا **قائده** الجوار يختص بالجر وبالاعت
 قليلا والتوكيد نادرا على ما في التسهيل والمغنى وقال الناظم في العمدة يجوز في العطف لكن بالواو
 ناصته وجعل منه وأرجلكم في قراءه الجروضعفه في المغنى بان العاطف يمنع التجاور وعلى منع
 عطف الجوار يكون جر الارجل للعطف على الرأس لا التمسح بل لينبه بعطفها على المسوح على
 طلب الاقتصاد في غسلها الذي هو مظنة الاسراف لكونها من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل
 بصب الماء عليها وحي بالغاية دفعا لتوهم انها تسمى لان المسح لم تضرب له غاية في الشرع كذا
 في الكشف ويلزم عابه اما استعمال المسح في حقيقته بالنسبة الى الرأس وفي مجازه وهو الغسل
 الشبيه بالمسح في قلة الماء بالنسبة الى الارجل وصاحب الكشف من عنده اما جعل العطف من
 عطف الجمل بتقدير واما سحوا بأرجلكم فكون الارجل معطوفة على الرأس على هذا باعتبار ضرورة
 اللفظ وفي هذا حذف الجوار بقاء عمله وهو ضعيف الا ان يقال قوة الدلالة عليه بسبق مثله تدفع
 الضعف قال شيخنا السيد قال بعضهم الجز بالجوار مقيس عندسيبويه سمع عند القراء اه وفي
 الدماميني ان ابن جنى أنكره وجعل ضرب صفة ضرب بتقدير مضاف أي ضرب حجره وأن حركة الجوار
 حركة مناسبة لا حركة اعرابية وأن الحركة الاعرابية مقدره بحسب ما يقتضيه عامل المتبوع
 وعلمه المغنى أنكر ابن جنى الجر على الجوار وجعل ضرب صفة لضرب والاصل ضرب حجره ثم أتبع
 المضاف اليه عن المضاف فارفع واستتر ويلزمه استتار الضمير مع جر ان الضميمة على غير ما هي له وهو
 لا يجوز عند البصر بين وان آمن اللبس (قوله وعطف) أي بيان ونسب (قوله الحاصل) أي في هذه
 التركيب والمتجدد أي في تركيب آخر (قوله غير خبر) حال من ضمير المشاركة (قوله نخرج بالحاصل
 والمتجدد) أي مجموعهما ولو قال نخرج بقولنا والمتجدد لكان أحسن لانه المخرج خبر المبتدأ وقوله
 خبر المبتدأ أي غير الثاني من اظهر المتعدد كما يدل عليه ما بعده (قوله حامض الخ) مقتضاه ان حامض
 خبر بعد خبر وهو الموافق لما سبق ان نحو الرمان حاوا حامض مما تعدد فيه الخبر لفظا ولا ينافيه
 قول بعضهم انه خبر لانه ناظر الى المعنى (قوله من التوكيد) أي اللفظي اما المعنوي فمختص
 بالاسماء كالنعت وعطف البيان ولذلك كانت الاسماء اصلا في ذلك (قوله لكونها الاصل في ذلك)
 فيكون تفعيها على الفاعل في عبارته اللهم امل للحصر (قوله أي منع تقديم التابع الخ) مثل
 التابع معموله فلا يجوز هذا اطعم امل رجل ما كل قال البعض لان معمول لا يحل الا حيث يحل عامله
 اه وهو منقوض بنحو زيد الم اضرب وجوز النكوفون تقديم معمول ورافقهم الزمخشري في قوله
 فعلى وقل لهم في أنفسهم قولنا بلاغا فيخل في أنفسهم متعلقا بلاغا **قائده** يجوز الفصل بين التابع
 والمتبوع بغير اجنبي محض كعمول الوصف نحو ذلك حشر علينا يسير ومعمول الموصوف نحو
 يعجبني ضربك زيد السيد وعامله نحو زيد اضربت انقائم ومفسر عامله نحو ان امرؤ هلك ليس له
 ولد ومعمول عاملي الموصوف نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب والمبتدأ الذي خبره فيه

(يتبع في الاعراب الاسماء)
 الاول نعت وتوكيد
 وعطف وبدل) وتسمى
 لاجل ذلك التوابع فالتابع
 هو المشارك لما قبله في
 اعرابه الحاصل والمتجدد
 غير خبر نخرج بالحاصل
 والمتجدد خبر المبتدأ
 والمفعول الثاني وحال
 المنصوب وبغير خبر حامض
 من قولك هذا حاوا حامض
 تنبيهات في الاول سيأتي
 ان التوكيد والبدل
 وعطف النسق يتبع غير
 الاسم وانما خص الاسماء
 بالذات لكونها الاصل في
 ذلك الثاني في قوله الاول
 اشارة الى منع تقديم
 التابع على متبوعه واجاز
 صاحب البديع تقديم
 الضميمة على الموصوف
 (قوله رد) أي بناء على
 ان قوله الاسماء لا مفهوم
 له واو اذ هذا على تعريف
 التابع احسن (قوله لم
 تضرب) لعله باعتبار
 مذهبه اول الاصل في تكون
 الغاية قرينة على المعداد
 (قوله اما استعمال الخ)
 وعبارته لا يمكن حملها
 على عموم المجاز وان
 أمكن في الآية تأمل

اذا كان لاثنين أو جماعة وقد تقدم أحد الموصوفين فتقول قام زيد العاقلان وعمرو ومنه قوله ولست مفر للرجال ظلامه. أجمع ذلك على الاكرومان وخاليا. وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تدكر في موضعها الثالث اختلاف في العامل في التابع فذهب الجمهور الى أن العامل فيه هو العامل في المتبوع واختاره الناظم وهو ظاهر مذهب سيبويه. الرابع لم يتعرض هنا لبيان رتبة التابع قال في التسهيل ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعته ثم يعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق أي فيقال جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد الخامس قدم في التسهيل باب التوكيد على باب النعت وكذا فعل ابن السراج وأبو عسلى والزنجشمرى وهو حسن لأن التوكيد بمعنى الاول والنعت على خلاف معناه لأنه يتضمن حقيقة الاول وحالاً من أحواله والتوكيد يتضمن حقيقة الاول فقط وقدم في الكافية النعت كها هنا وكذا فعل أبو الفتح والزجاجي والحزولي نظراً لما سبق في التنبية الرابع (فالنعت) في عرف النحاة (تابع)

الموصوف نحو تأتي الله سمك فاطر السموات والارض والخبر نحو زيد قائم العاقل والقسم نحو زيد والله العاقل قائم وجواب القسم نحو بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب والاعتراض نحو وان له قسم لو تعلمون عظيم والاستثناء نحو ما جاء في أحد الأزيد الأخير مثل ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد ولا يجوز ويخصين بما أتتهن كاهن وبين المعطوف والمعطوف عليه وامسحوا برؤسكم فوصل به بين الأيدي والارجل على قراءة نصب الارجل وبين البدل والمبدل منه قم الليل الا قليلا نصفه بخلاف الاجنبى بالكافية من التابع والمتبوع فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل أبيض وكذا لا يجوز فصل نعت المبهم ونحوه مما لا يستغنى عن الصفة من معنونه فلا يقال ضربت هذا زيدا الرجل ولا الشعرى طلعت العيون وكذا في الهمع واعتراض الأخير باستغناء الشعرى في قوله تعالى وأنه هورب عليه من نصفه وما ذكره من أن نصفه بدل من الليل هو أحد أوجه ذكرها البيضاوي وغيره والاستثناء كالربع والاكثر منه كالنصف ومنها أن الاستثناء من الليل ونصفه بدل من قبله فيكون التخيير بين الأقل منه وبين النصف والزائد عليه كالثلاثين والناقص عنه كالثلاث واعتراضه الشهاب القراني بأنه يقتضى تسمية النصف قليلا وهي غير معروفة في استعمال اللغة واختار أن نصفه بدل من الليل الا قليلا وأن المراد بالليل الليالي بناء على استغراقية آل وبالقليل منها ليلي الاعذار كالمريض والسفر فأبدل نصفه من الليالي التي لا عذر فيها والمعنى قم الليالي التي لا عذر فيها نصفها أي نصف كل منها لكن ذكر التخيير المضاف اليه نصف لكون الليل مفردا مذكرا في اللفظ وأن المراد بالقليل في قوله أو انقص منه قليلا أو زد عليه أي قليلا هو لئلا يس غير صلى الله عليه وسلم بين قيام نصف الليل وثلثه وثلثيه (قوله اذا كان) أي الصفة والتذكير باعتبار المذكر أو الالتهاف وفي بعض النسخ اذا كانت وهي ظاهرة (قوله ظلامه) قال البعض منصوب بنزع الخافض أي بظلامه اه ولا حاجة اليه بل الظاهر أنه معول به حقيقة أي ولست مبقيا ظلامه لاحد بل أزيلها قال العيني وتبعه غيره كشيخنا والبعض وذلك إشارة الى المذكر من الظلامه اه والاحسن ارجاع الإشارة الى اقرار الظلامه المفهوم من مقر أو فتح باب المتكلم جائزا اختيارا لاجتماع قول العيني حركة الياء للضرورة غير صحيح (قوله بشروط تدكر في موضعها) أي عند قوله وحذف متبوع الخ (قوله اختلاف في العامل في التابع) أي غير البدل يقرب منه قوله فذهب الخ لان مذهب الجمهور في البدل كما في الهمع أن عامله محذوف بدليل ظهوره جواز الهمع الظاهر ووجوب الهمع الضمير نحو مررت بزيد فاعادة عامل الجرفي نحو وجابه وهذا يعلم من كلام الاستقاضي من التمثيل وزيف الدماميني الدليل بجعل الجار والمجرور الثاني بدلا من الجار والمجرور الاول والعامل ما قبل الجار الاول وهو غير معاد وأمام مذهب غيرهم فهو أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه (قوله فذهب الجمهور) وقيل العامل في النعت والبيان والتوكيد التبعية وقيل على مقدر وفي النسق لم يرد قيل حرف العطف نيابة كذا في الدماميني والهمع قال الدماميني فائدة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فيه هو الاول اه ويظهر أن الأمر كذلك على القول بأن العامل التبعية تأمل (قوله ثم يعطف البيان) أي ثم يبدأ به بدأ عرفيا أي بالنعته لما بعده وكذا يقال فيما بعده الا قوله ثم بالنسق فلا يتأتى فيه البدء العربي فيقدر له عامل يناسبه أي ثم يوتى بالنسق ولك تقدره في الكل (قوله لان التوكيد بمعنى الاول) أي فهو كالجزم من النعت لدلالة النعت على الاول وزيادة الجزم مقدم على الكل وكون التوكيد بمعنى الاول ظاهر في التوكيد اللفظي وفي المعنوي بالنفس والعين وأما بكلى وأجمع فبضمه نظرا لزيدته لافادة الشمول فتأمل (قوله وحالاً من أحواله) هذا في النعت الحقيقي واقتصر عليه لكونه الاصل (قوله نظر المسابح الخ) أي من كونه يبدأ به عند اجتماع التوابع

متم ماسبق) أي مكمل المتبوع (بوجه) أي بوجه المتبوع أي علامته (أو من مابه اعتلق) فالتابع جنس يشمل جميع التوابع المذكورة وتم ماسبق مخرج للبدل والنسق وبوجه أو من مابه اعتلق مخرج لعطف البيان والتوكيد لا مخرج لالتفات النعت في تمام ماسبق لان الثلاثة تكمل دلالاته وترفع اشتراكه واحتماله الا ان النعت يوصل الى ذلك بدلالة على معنى في المنعوت أو في متعلقه والتوكيد والبيان ليسا (٤٤) كذلك المراد بالتم المقيد بما يطلبه المتبوع بحسب المقام من توضيح نحو جاءني

زيد التاجر أو التاجر أبوه
 أو تخصيص نحو جاءني
 رجل تاجر أو تاجر أبوه أو
 تعميم نحو يرزق الله عباده
 الطائعين والعاصين
 الساعية أقدامهم
 والساكنة أجسامهم أو
 مدح نحو الحمد لله رب
 العالمين الجزيل عطاؤه
 أو ذم نحو أو عوذ بالله من
 الشيطان الرجيم ربنا
 أنوحنا من هذه القرية
 انظالم أهلها أو ترجم نحو
 اللهم أناعبدك المسكين
 المنكسر قلبه أو توكيد
 نحو امسى العابر المنقضى
 أمده لا يعود أو ابهام نحو
 صدقت بصدقه كثيرة أو
 قليلة نافع ثوابها أو شائع
 اجناسها أو تفصيل نحو
 مزيت برجلين عربي وعجمي
 كريم أبواهما الشيم أحدهما
 ويسمى الاول من هذه
 الامثلة نعتا حقيقيا والثاني
 تبيينا (ولي عطف) النعت
 مطلقا (في التعريف
 والتتمكينا) أي الذي (لما
 تالي) وهو المنعوت (كأمر
 بقوم كرم) ويقوم كرم
 آباؤهم والقوم الكرم
 وبالنقوم الكرم أي قومهم
 تنبيهات في الاول ما ذكره

(قوله متم ماسبق) أي المقصود منه أصالة انعام متبوعه أي ايضاحه أو تخصيصه كإسباني فلا يرد
 النعت لغير الايضاح والتخصيص كالمدرح والذم والتأكيدي لان هذا أمر عارض ومنه النعت الكاشف
 اذا خوطب به العالم بحقيقة المنعوت وسيدفع الشارح الايراد بوجه آخر ويبحث في التعريف بأنه غير
 مانع لشموله لقولهم يا هذا انما الهجة مع أنه عطف بيان عند سيبويه كإسباني والمراد ماسبق ولو تقديرا
 يشمل المنعوت المحذوف (قوله بوجه) الباء سببية والوجه يطلق بمعنى العلامة ويجرى على هذا
 الشارح وعليه يقدر مضاف أي بافهام وسمه ويطلق بالمعنى المصطلح وهو الوجه بالسمه وهي
 العلامة ولا تقدير على هذا ومعنى العبارة تابع بكمل المتبوعه بسبب دلالاته على معنى في متبوعه
 أو في سببي متبوعه والمراد الدلالة التضمينية فلا يرد قوله من قولنا نفعني زيد علمه لان دلالة لفظ علم
 على المعنى الذي في زيد مطابقة لالتضمينية (قوله مخرج للبدل والنسق) لانهم جازا لتمام متبوعهما
 لا بايضاح ولا تخصيص أي لم يقصد بهما ذلك أصالة فلا ينافي عروض الايضاح للبدل بل ولعطف
 النسق في بعض الصور (قوله أو في متعلقه) بكسر اللام أي ما تعلق به وهو السببي (قوله ليسا كذلك)
 لان البيان عين الاول وهو كذا التوكيد اللفظي والمعنوي بالنفس والعين وأما بكل وأجمع ففيه
 ما تقدم (قوله من توضيح) المراد به رفع الاشتراك اللفظي في المعارف وبالتخصيص تقليل الاشتراك
 المعنوي في النكرات فالنعت في الاول جار مجرى بيان الجملة وفي الثاني جار مجرى تقييد المطلق
 أفاده في التصريح (قوله أو تعميم) مجي والنعت للتعميم وما بعده مجاز لان أصل وضعه للتوضيح
 أو التخصيص كذا في التصريح (قوله الرجيم) أي الراجم للناس بالوسوسة أو المرحوم بالشهب
 أو اللعنه وكون هذا النعت للذم لا ينافيه كونه تأكيديا للمفهوم من لفظ الشيطان (قوله أو ابهام)
 ينبغي أن يزداد أو شك ويمثل له بمثال الإبهام اذا لم يعرف المتكلم حقيقة الأمر وكان شاكنا عليه
 الدماميني ثم نقل عن ابن الجبار أن النعت يجي بالأعلام المخاطب بان المتكلم عالم بحال المنعوت
 كقولك جاء قاضي بلدك الكريم الفقيه اذا كان المخاطب يعلم القاضي بذلك ولم تقصد بمجرد المدح
 بل قد قصدت اعلام مخاطبك بانك عالم بحال الموصوف وعن بعضهم أنه قد يكون النعت لأفاده رفعة
 معناه نحو يحكمها النبيون الذين أسلموا أجرى هذا الوصف على النبيين لأفاده عظم قدر الاسلام
 (قوله في التعريف والتنكير) في بمعنى من البيانية لما الاولي وقول شيخنا بل في لما التلاسه هو والواو
 بمعنى اولان الثابت للمتمم أو أحدهم وقوله لا أصله أو صفة جرت على غير ما هي له ولم يبرز جريا على
 المذهب الكوفي (قوله بالمعرفة) متعلق بنعت (قوله وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة) أي
 مطلقا بقربنة مقابله بما بعده (قوله ساورتني) أي واثبعتني بمعنى وثبت على فالمفاعة على غير بابها
 ضئيلة بفتح الصاد المعجمة وكسر الهجزة وهي الحجة الدقيقة التي أتى عليها سبوتون كثيرة فقل لها
 واشتد سمها والرقت ضم الرام وسكون القاف آخره شين معجمة جمع رقتيا وهي الحجة التي لها نقط
 سود وبيض ومن تبعضية وقول البعض للبيان غير ظاهر وناق بالتؤيد والقاف أي بالغ في الإهلاك
 وفيه الشاهد حيث وصف به السم وهو معرفة لأنه لا يوصف به غير السم ولا يرد قولهم دم نافع لانه
 بمعنى طرى (قوله مؤول) أي يجعل التابع بدلا فالاوليان أي الاحقان بالشهادة لقراءتهما

من وجوب التعجبه في التعريف والتنكير هو مذهب الجمهور وأجاز الاخفش نعت النكرة افا خصصت بالمعرفة ومعرفة
 تجعل الاوليان معرفة لا تحران في قوله تعالى قاتلوا من الذين استحق عليهم الاوليان وأجاز بعضهم وصف
 المعرفة بالنكرة وأجاز ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف كقوله آبيت كافي ساورتني ضئيلة من الرقت
 في آياتهم السم نافع والصحيح مذهب الجمهور وما أوهم خلاف ذلك مؤول الثاني استثنى الشارح من المعارف

المعروف بلام الجنس قال فإنه لقرب مساقفته من النكرة يجوز نعتها بالنكرة المخصوصة ولذلك سمع النحويين يقولون في قوله
ولقد أمر على اللثيم بسبني فاعف ثم أقول لا يعنيني ان بسبني صفة لاجال (٤٥) لان المعنى ولقد أمر على لثيم من اللثام ومنه

قوله تعالى وآية لهم الليل
نسلخ منه النهار وقولهم
ما ينبغي للرجل مثلك او
خير منك ان يفعل كذا
الثالث لا يمنع النعت
في النكرات بالاختصاص نحو
رجل فصيح وغلام يافع واما
في المعارف فلا يكون النعت
اخص عند البصريين بل
مساويا او اعم وقال
الشلوبين والقراء ينعت
الاعم بالاخص قال المصنف
وهو الصحيح وقال بعض
المؤخرين توصف كل معرفة
بكل معرفة كما توصف كل
نكرة بكل نكرة اه (وهو
لدى التوحيد والتذكية
او سواها) وهو التثنية
والجمع والتأنيث كالفعل
فاقف ما قفوا) أي مجبى
النعت في مطابقة المنعوت
وعدمها مجرى الفعل
الواقع موقعه فان كان
جاريا على الذي هو له رفع
ضمير المنعوت وطابقه في
الافراد والتثنية والجمع
والتذكية والتأنيث نقول
مررت برجلين حسنين
وامرأتهم حسنة كما نقول
مررت برجلين حسينا
وامرأة حسنتان كان
جاريا على ما هو لشيء من
سببها فان لم يقع السبب
فهو كالجاري على ما هو له في
مطابقته للمنعوت لانه

ومعروفهما بدل من آخران ونافع بدل من الدم ويصح جعل الاوليان خبرا محذوف أي هما الاوليان
او خبر آخران لتخصيصه بالصفة أو مبتدأ خبره آخران أو بدلا من الضمير في يقرمان وجعل نافع خبرا
ثانيا للسم (قوله المعروف بلام الجنس) أي لام الحقيقة في ضمن فرد غير معين وتسميها أهل المعاني
لام العهد الذهني لهدا الحقيقة في الذهن (قوله لقرب مساقفته من النكرة) أي لعدم تعيين شيء من
الافراد فيها (قوله بالنكرة المخصوصة) أي باضافة أو عمل كما يؤخذ من التمثيل بقولهم ما ينبغي
للرجل الخ وقول البعض أي بوصف أو اضافة كما يؤخذ من الامثلة شهوة وشهوة توهم ان مثل صفة
نحير وهو باطل بل هو ظرف لغو متعلق بخير والمراد النكرة المخصوصة وما في حكمها وهو الجملة كما
يؤخذ من التمثيل بالبيت والآية وقد يستفاد من تغييره بالجواز ان الاحسن النعت بالمعرفة نظرا
للفظ وهو كذلك (قوله لاجال) جوز جماعة الخالية نظر الصورة التعريف ومارد به من أنه ليس
المعنى أنه يعرفه في حال السب بل المراد أن ذلك دأبه يرتد بالانسان أنه ليس المعنى ما ذكر بل المراد
أن ذلك دأبه لم لا يجوز أن يكون المعنى ما ذكر وتبين سلم فجعل الجمال لازمة يفيد أن ذلك دأبه (قوله
وآية لهم الليل) أي حقيقة الليل في ضمن فرد تامن اللباني فلا ينافيه أن الواقع سلخ النهار من أفراد
الليل فلا اعتراض (قوله بالاخص) أي الاقل شيوعا (قوله يافع) بالتحية ثم الفاء أي مراهق (قوله
فلا يكون النعت اخص) أي أعرف كما في سم فنجوز بالرجل أخيرا التابع بدل لانعت لئلا يفضل
التابع على المتبوع وقد أسلفنا رده في باب النكرة والمعرفة (قوله أو اعم) أي أقل تعريفا (قوله
ينعت الاعم بالاخص) قال البعض أي فقط والاساوي ما بعده اه وترجم شيخنا وفيه نظر اذ يعد
بكل البعد أن القراء والشلوبين يوجبان وصف الاعم بالاخص مع منع غيرهما اياه ولا يجوز ان
الوصف بالاعم أو المساوي مع ايجاب غيرهما اياه أو ضروري كون ما بعده مساويا له فيكون سوفه
لتأنيده ثم رأيت ما يؤيد ما قلته بخط بعض الافاضل (قوله توصف كل معرفة بكل معرفة) أي الاسم
الاشارة فانه لا يوصف الا بدنى ال اجماعا وانما وصفوه باسم الجنس المعروف بالليان حقيقة الذات
المشار اليها اذ دلالة الاسم الاشارة على حقيقة أو الحق به الموصول لانه مع صلته بمعنى ذى اللام
ولان الموصول الذي يقع صفة ذولا م وان كانت زائدة وكما يجوز في تابع اسم الاشارة كونه معتاما
حيث دلالة على معنى في مشبوعه يجوز كونه عطف بيان من حيث ايضا حله والاو لمبني على
ما عليه جمع محققون أنه لا يشترط كون النعت مشتقا ومؤولا به والثاني مبني على أنه لا يشترط في
البيان أن يكون أعرف من المبين وهو الصحيح (قوله لدى التوحيد الخ) أي عند ملاحظة التوحيد
الخ (قوله الواقع موقعه) أي الذي يقع في محل النعت على خلاف الاصل (قوله وطابقه في
الافراد الخ) أورد عليه نحو نطفة أمشاج وورمة أعشار وثوب أخلاق وأجيب بان النطفة لما كانت
مركبة من أشياء كل من أمشاج والبرم من أعشاره قطعا والثوب من قطعها والثوب من قطع كل منها خلق كان كل من
الثلاثة مجموع اجزا بخاز وصفه بالجمع وقيل لفعال في مثل ذلك واحد لاجمع كل في الدماميني (قوله
على ما هو الخ) أي على منعوتها هو أي النعت أي معناه ثابت لشيء من سببه أي هو سببه أو بعض
أفراد سببه (قوله كان) أي النعت بحسبه أي العديج وقوله في التذكية والتأنيث أي وأما في
الافراد وضد به فسيأتى في التثنية الاول والثالث وقوله كما هو في الفعل أي كحال هو أي الحال في
الفعل اذا وقع نعتا مثلا (قوله يجوز في الوصف الخ) أي على اللغة الفصحى فظهر وجه اقتضاره على
الافراد والتكسیر وذلك لان التصحيح انما يجوز على لغة أكلوني البراغيث وسيصرح به في

مثله في رفعه ضمير المنعوت نحو مررت بامرأة حسنة الوجه أو حسنة وجهها ورجلها كرمي الاب أو كرمي ابن اباو رجال حسان الوجه
أو حسان وجوها وان رفع السبب كان بحسبه في التذكية والتأنيث كما هو في الفعل فيقال مررت برجال حسنة وجوههم وبامرأة
حسن وجهها كما يقال حسنت وجوههم وحسن وجهها في تنبيهات الاول يجوز في الوصف المستند الى السبب

المجموع الافراد والتكسير فيقال مررت برجل كريم آباؤه وكرام آباؤه . الثاني قد يعامل الوصف الرفع ضمير المنعوت معاملة الرفع السببي اذا كان معناه له فيقال مررت (٤٦) برجل حسنة العين كما يقال حسنت عينه حتى ذلك الفراء وهو ضعيف ونهب كثير منهم

الجرى الى منعه . الثالث أفهم قوله كالفعل جواز يثنية الوصف الرفع للسببي وجعه الجمع المذكر السالم على لغة أكلوني البراغيث فيقال مررت برجل كريمين آباؤه وجاء في رجل حسنون علمانه . الرابع ما ذكره من مطابقه النعت للمنعوت مشروط بان لا يمنع منها مانع كافي صبور وجرى وافعل من اه (واعت بمشتق) والمراد به ما دل على حدث وصاحبه وذلك اسم الفاعل كصاحب وقائم واسم المفعول كضروب ومهان والصفة المشبهة (كصعب وذرب) وافعل التفضيل كاقوى وأكرم ولا رد اسم الزمان والمكان والإلته لانها ليست مشتقة بالمعنى المذكور وهو اصطلاح (وشبهه) أى شبه المشتق والمراد به ما أقسم مقام المشتق فى المعنى من الجوامد (كذا) وفروعه من أسماء الاشارة غير المكانية (وذى) بمعنى صاحب والموصولة وفروعهما (والمتنسب) نقول مررت بزيد هذا وفى المال وذوقام والقريشى فعناها الحاضر وصاحب المال والقائم والمفتسوب الى قريش

التثنية الثالث ولم يتبته البعض لهذا التحقيق فقال ما قال واختلف فى الافصح من الافراد والتكسير فالتكسير أفصح عند سيديويه والمبرد قال فى المعنى وهو الاصح وعكس الشاويين وطائفة وفضيل آخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع فالتكسير أفصح وان كان لمفرد أو مثنى فالافرد أفصح كذاتى التصريح قال الدماميني وانما لم يضعف نحو مررت برجل كرام آباؤه مع ضعف كرمين آباؤه لان اسم الفاعل المشابه للفعل اذا كسر يخرج عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر بخلافه اذا صح اه ووجه أفصحبه التكسير اذا تبسبج المشاكلة (قوله المجموع) فان كان السببي مثنى تعين الافراد على اللغة الفصحى (فائدة) يجوز مررت برجل قائم آباؤه لاقاعدين وان لزم استنار الضمير فى قاعدتين مع جريان الصفة على غير من هى له لانه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل ويمتنع قائمتين لاقاعد آباؤه على اعمال الثاني للزوم فاذا كرى فى الاوائل أفاده فى المعنى (قوله قد يعامل الخ) فيه اشارة الى أنه قليل والتكثير المطابقة كما مر (قوله اذا كان معناه) أى الوصف له أى للسببي (قوله أفهم قوله كالفعل الخ) وأفهم أيضا جواز نحو برجل قائم اليوم أمه للفصل ونحو يا مراه حسن نعمتها لمجاز بماتة ثابت وبه صرح بعضهم سم (قوله بان لا يمنع منها مانع) ككون الوصف يستوى فيه المذكر والمفرد وأضدادهما وكونه أفعال تفضيل مجرد أو مضافا المنكور (قوله وانعت بمشتق الخ) المتبادر منه أنه يشترط فى النعت كونه مشتقا أو مؤولا به وهو رأى الاكثرين وذهب جمع محققون كابن الحاجب الى عدم الاشتراط وأن الضابط دلالة على معنى فى متبوعه كالرجل الهال على الرجولية قاله الدماميني (قوله وذلك اسم الفاعل) أراد به ما يشبه أمثلة المبالغة (قوله ومهان) كان عليه أن يأتى بالمزيد فى اسم الفاعل كما أتى به فى اسم المفعول وأن يأتى بالذوق فى اسم المفعول كما أتى به فى اسم الفاعل ويمكن أن يحذف فى كلامه احتسابا (قوله وذرب) بالذال المجهه الحاد من كل شئ وبالمهمله المعتاد للاشياء الخبير بها (قوله ليست مشتقة بالمعنى المذكور) لانها لا تدل على صاحب الحدث أى فاعله أو مفعوله بل هى مشتقة بالمعنى الاعم وهو ما أخذ من المصدر للدلالة على شئ منسوب للمصدر ففتح مثلا مأخوذ من الفتح للدلالة على آلة منسوبة للفتح ومرمى ماخوذ من الرمي للدلالة على مكان أو زمان منسوب للرمي (قوله وهو) أى المشتق بالمعنى المذكور اصطلاح أى لهم فى مثل هذا المقام ولا يرد كونها مشتقة باصطلاح آخر (قوله فى المعنى) أى من جهة دلالة على معناه (قوله غير المكانية) أما هى كمررت برجل هنا وهناك أو ثم فتعلقه بمعدوف صفة لرجل فهى ظروف لاصفات بل الصيغ متعلقاتها (قوله والموصولة) انما يكون مقول الناظم وذى شاملا للموصولة على لغة اعرابها أما على لغة البناء فلا لانها بالواو ولزوما على هذه اللغة لا بالياء ومثلها فى الوصف بها سائر الموصولات المبدوءة بهمزة الوصل بخلاف نحو من وما (قوله وذى المال) هل يجوز أن يقال برجل ذى مال أبوه على أن ذى رافع للذب نقل ابن جنى عن الاكثرين المنع وعلاوه بثلاثة أوجه ذكرها شيخنا فراجع (قوله وذوقام) كذاتى نسخ بالواو على لغة بنيان وذوقام الموصولة لكنه لا يناسب ما جرى عليه الشارح من شمول ذى فى كلام المصنف للموصولة لان شموله للموصولة انما يجزى على لغة الاعراب لانها فى كلامه بالياء وفى نسخ وذى قام بالياء وهى المناسبة للشمول المذكور (قوله شرط فى المنعوت الخ) فيه شرط آخر وهو أن يكون مذكورا ان لم يكن بعض اسم مقدم مجرور وعن توفى كالمسياتى اه تصریح وأما ان ابن جلا فصرحة (قوله أن يكون منكرا) أى لتأول الجملة بالنكرة فتحوج برجل قام أبوه أو أبوه قائم من كل وصف جملة المجهول فيها انصاف المستند اليه بالمعنى فى أو يل جاء برجل قائم أبوه ونحو جاء برجل أبوه القائم أو أبوه زيد من كل وصف

(واعتوا بجملة) بثلاثة شروط شرط فى المنعوت وهو أن يكون (منكرا) اما نفظا ومعنى نحو وانقوا يوما ترجعون فيه بجملة الى الله أو معنى لافظا وهو المعروف بالجنسية كقوله ولقد أمر على التميم بسبى . وشرطان فى الجملة أحدهما أن تكون مشتقة

على ضمير بظها بالموصوف كما تقدم أو مقدر كقوله تعالى واتقوا يوما (٤٧) لا تجزى نفس عن نفس شيئا أى لا تجزى

فيه أو بدل منه كقوله كان
حفيف النبل من فوق
عجسها • عواذب نحل
أخطأ الغار مطنف أئى
أخطأ غارها فابدل من
الضمير والى هذا الشرط
الإشارة بقوله (فاعطيت
ماء أعطيته خيرا) والثانى
أن تكون خبرية أى محمولة
للسيدق والكذب واليه
الإشارة بقوله (وامنع
هنا أيقاع ذات الطلب)
فلا يجوز مررت برجل
أضربه أولاً ثمه ولا يبدل
بعنك فاصدا انشاء اليبع
(وان أنت) الجملة الطلبية
فى كلامهم (فالقول أضمر
نصب) كقوله • جاؤا بخلق
هل رأيت الذئب عطف أى
جاؤا بلبن مخلوط بالماء وقول
فيه عند رؤيته هذا
الكلام • تنبيهان
الأول ذكر فى البسمة
أن الوصف بالجملة الفعلية
أقوى منه بالجملة الاسمية
• الثانى فهم من قوله
فاعطيت ماء عطيته خيرا
أنها لا تقترن بالواو بخلاف
الحالية فلذلك لم يقل ما
أعطيتهم محالا (وتعسوا
مصدر كثير) وكان حقه
أن لا ينعق به لجموده
وليكنهم فلو أذلك قصدا
للمبالغة أو توسعا بخلاف
مضاف (فالتزموا الأفراد
والسد كثيرا) تنبيه على
ذلك فقالوا برجل عدل

بجملة مجهول فيها اتحادا بينهما فى تأويل جاء برجل كأن ذات آية ذات القائم أو ذات زيد كذاتى
الدامية عن ابن الجاهب والرضى لالتكون الجملة نكرات وإين جرى على أنسنتهم ووجهه بعضهم
على هذه الرضى ثم قال والحق أن الجملة ليست معرفة ولا نكرة لان التعريف والتشكيك من عوارض
مدلول الاسم والجملة من حيث هى جملة ليست اسميا وانما جازت النكرة بهادون المعرفة لتأويلها
بالنكرة كما مر (قوله على ضمير بظها بالموصوف) اقتصر على الضمير لان الرابطة هنا لا يكون الا
الضمير بخلاف الخبر والفرق أن المنعوت لا يستلزم النعت صناعة فضعف طلبه له فاحتج لدليل قوى
يدل على ارتباط الجملة به وأنها نعت له بخلاف المبتدأ فإنه يستلزم الخبر فقوى طلبه له فكتفى بأى دليل
يدل على ارتباط الجملة به وإنما أخبر عنه أفاده سم رأيت يحفظ بعض الفضلاء أن الصحیح عدم
تقييد الرابطة هنا أيضا بالضمير (قوله أى لا تجزى فيه) وهل حذف الجار والمجرور معا أو الجار وحده
فانصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف مبنو باقولا ن الأول عن سيدويه والثانى عن الاخفش
تصريح (قوله أو بدل منه) معطوف على ضمير (قوله كان حفيف النبل) بالخاء المهملة أى دوى
ذهب السهام ومن فوق حال من النبل وضمير يحسها اللقوس والحس بثلث العين المهملة تخيم فدين
مهملة مقبض القوس والعواذب بين مهملة وبعدها الف زى جمع عازبة من عزبت الأجل اذا بعدت
فى المرعى ومظن بضم الميم وكسر النون فاعل أخطأ والمظن الذى به أو المظن كجبل وهو رأس
الجبل وأعلامه وكان المعنى أخطأ غارها مظنها أى العالى من هارأس الجبل الذى هو أى ذلك المظن
كذليلها الذى تتبعه فى السدير وقيد بقوله أخطأ الخ لان النحل اذا ناه من محله عظم دويه (قوله
فاعطيت ماء عطيته خيرا) أى من أصل الربط وان كان فى النعت بالضمير فقط وفى الخبر به وبغيره
على ما تقدم (قوله أن تكون خبرية) أى لان النعت يوضح المنعوت أو يخصه والجملة لا تصلح لذلك
الاذا كان مضمونها معلوما لاسمع قبل ومضمون الجملة الانشائية غير معلوم قبل (قوله وامنع هنا)
أى لافى الخبر على المختار وكان النعت الحالى فى المفهوم تفصيل (قوله جاؤا بخلق) قبله حتى اذا جن
الظلام واختلطه وصف به قوما أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه فى العشب
يشبه لون الذئب فى قلة البياض والمذنب يفتح الميم وسكون الذال المحجمة مصدر مذقت اللبن اذا
خلطته بالماء والمراد به هنا المذوق (قوله أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى) أى لا يشتمها على الفعل
المناسب للوصف فى الإيتيقاق وأما الاسمية فقد تخلوعن المشتق بالكسبية نحو جاء رجل أبوه زيد
هكذا يبنى تقريراً فتوحيه ونقل شيخنا عن الدمامية أن الماضى أكثر من المضارع (قوله لا تقترن
بالواو) خلافا للزمخشرى كفى الدمامية (قوله تنبيه على ذلك) أى ما ذكره من قصد المبالغة والتوسع
ولأن المصدر من حيث هو مصدر لا يبنى ولا يجمع ولا يؤنث وانما كان منبها على قصد المبالغة لان
معنى قصد المبالغة جعل الموصوف بنفس المعنى مجاز الكثرة وقوعه منه والمعنى شئ واحد مذكر
وعلى حذف المضاف لأن المصدر يكون كذلك أى مفرد امد كذا المصدر بالضمير نحو هذ ذات
عدل والزيدان هو عدل وهكذا (قوله وهو عند الكوفيين الخ) قد خالف كل من الفريقين مذهبه
فى باب الحال فى إيتيه ركضا فقل البصريون ان ركضا بمعنى راكضا والكوفيون انه على تقدير
مضاف وقد يقال ان كذا كرى كل من الموضعين ما هو بعض الجار عنده (قوله على التأويل
بالمشتق) أى الذى بمعنى الفاعل كثيرا كفى عدل وزور وجمعى المفعول قليلا كفى رضا قاله الدمامية
فائدة • قيل من النعت بالمصدر على التأويل باسم المفعول أو تقدير المضاف قولهم مررت برجل
ما شدت من رجل لان ما مصدرية ومثله قوله تعالى فى أى صورة ماشاء ركبت وارتضى فى المعنى أن
ما شرطية حذف جوابها أى فهو كذلك وجموع الجملتين نعت وأن ما فى الآية ممازاة فالتعت جملة

ورضا وزور ورامة عدل ورضا وزور ورجلان عدل ورضا وزور وكذا فى الجمع أى هو نفس العدل أو ذو عدل وهو عند الكوفيين
على التأويل بالمشتق أى عادل ومرضى وزائر • تنبيهان • الأول وقوع المصدر نعتا وان كان كثيرا

شاه وحدها بتقددير الابط أي شاءها وفي معقلقة بركبتك أو باستقرار محذوف حال من مقوله أو
 بعدك أي وضعك في صورة أي صورة شاه واما شرطية فالنعت مجموع الجملة من موال الابط محذوف أي
 ماشاء تركبتك ركبتك عليه وفي متعلقة بعدك لا بركبتك لان الجواب لا يعمل فيما قبل أداة التخييل
 (قوله لا بطرد) أي بل يقتصر على ما سمع منه والمالم يستفد من هذا التنبيه ان المسومع منه غير ميمي
 أتى بالتنبيه الثاني لافادة ذلك ولي في المقام بحث وهو أنهم كيف حكموا بعدم الاطراد مع أن وقوع
 المصدر نعتا وأحالا اما على الملبتغة أو على المجاز بالخطف ان قدرا المضائق أو على المجاز المرسل الذي
 علاقته التعاقب ان أول المصدر زايهم الفاعل أو اسم المفعول وكل مع الثلاثة مطرد كما صرح به علماء
 المعاني اللهم الا ان يدعي اختلاف مذهبي النحاة وأهل المعاني أو ان المطرد عند أهل المعاني وقوع
 المصدر على أحد الاوجه الثلاثة اذا كان غير نعت أو حال كأن يكون خبرا نحو زيد عدل فتدبر
 (قوله ونعت غير واحد) بالرفع مبتدأ ولا يجوز نصبه لانه ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملا
 والمراد بغير الواحد ما دل على متعددا مثنى أو جمعا أو اسم جمع أو اسم جنس أو اسمين متعاطفين أو
 أسماء متعاطفة كذا فسر الدماميني وأورد عليه أن نحو زيد وعمر وإذا اختلف نعته لا يجب فيه
 التفريق بالعطف بل يجوز فيه ذكر كل نعت بجانب منعوته نحو جاء زيد العاقل وعمر الكريم وما
 أوجب به من أن المراد بالتفريق ما يشمل ايباء كل نعت منعوته برده قوله فعاطفا لأن يقال عاطفاني
 الجملة وأيضاً على ما فسر به الدماميني برده على قوله لانها اختلف نحو أعطيت زيدا أباه مما اتفق فيه
 المنعوتان اعرابا بالاعراب العطف فانه يمنع جمعها في وصف واحد بل يفرد كل بوصف أو يجمعان
 في نعت مقطوع لان التابع في حكم للمتبوع فلا يكون اسم واحد مفعولاً أو لاواتيانص على ذلك
 الرضى فقول المصنف لا اذا اختلف أي فلا يفرد بل يجمع محله مالم يمنع أفاده سم وفي هذا الايراد
 نظر لان المنعوت في هذه الصورة ليس من غير الواحد بنفسه سير الدماميني لعدم العطف فاعرفه ولو
 أريد بغير الواحد المثنى والمجموع لم يرد شي من ذلك فتأمل (قوله اذا اختلف) أي لفظا ومعنى كالعاقل
 والكريم أو معنى لالفظا كالضارب من الضرب بالعصا مثلاً والضارب من الضرب في الارض أي
 السير فيها أو لفظا المعنى كالذهب والمنطلق (قوله فعاطفا فرقه) أي ففريق النعت حال كونك عاطفا
 بالواو فقط اجماعاً اذا لوقيل مررت برجلين صالح فطالخ أو ثم طالخ لانه يستفاد ترتيب في المرور بل في
 حصول الوصفين للرجلين والترتيب في هذا غير مراد أفاده الدماميني وأمعن من الحاسب الادغام
 أن تأتي بحرفين ساكنين فيجوز في هذا ما اذا كان المنعوت واحد فانه يجوز العطف بغير
 الواو وحكى سيويو به مررت برجل راكب فذا هب ورجل راكب ثم ذاهب فانه ذكر باي لان قصد
 الترتيب في حصول الوصفين للرجل سائغ (قوله كرهين) أي بالتنبيه ولا يجوز كرم وكريم بالتفريق
 نعم يجوز مررت بانسانين صالح وصالحه اذ لم يتفقا الا بالتعليب فالنعت مختلف في الحقيقة بخاز
 تفرقه نظر ذلك لانه يرجع نظر اللاتحاد في التعقيب (قوله ويستثنى من الاول) يعترض بانه لا استثناء
 لان نعت اسم الاشارة لا يكون مختلفاً أصلاً فهو خارج بقوله اذا اختلف (قوله فلا يجوز تفريق نعته)
 أي لو جوب مطابقتها لفظاً قال الدماميني انخص نعت اسم الاشارة بغير منها هذا ومنها واجب
 كونه ذال ومنها الامتناع فصله من موصوفة فلا يجوز مررت بهذا في الدائر الفاضل وان جاز مررت
 بالرجل في الدار الكريمة ومنها امتناع قطعه واما كونه جنسالا وصفا فيقال باللازم (قوله فلا يقال
 مررت بهذين الطويل والقصير) أي على النعتية بقرينة ما أتى (قوله قبل بـ درج الخ) أي لان
 المراد بغير الواحد كما مر ما دل على متعدي والنظر الذي ذكره الشارح مبني على أن المراد به المثنى
 والمجموع فقط وقدمي خلافه عن الدماميني وعليه فالنظر غير وارد (قوله والاختيار في مررت برجلين
 كريم وبخيل القطع) قال شيخنا انظره مع ما سبى أتى من وجوب اتباع النكرة بنعت اه ولا وجه

لا بطرد كما لا بطرد وقوعه
 خالا وان كان أكثر من
 وقوعه نعتا الثاني أطلق
 المصدر وهو مقيد بان لا
 يكون في أوله مسيم زائدة
 كزارومسرفانه لا ينعت
 به لا بطراد ولا بغيره
 (ونعت غير واحد اذا
 اختلف فعاطفا فرقه لا اذا
 اختلف) مثال المختلف
 مررت برجلين كريم وبخيل
 وهما المؤلف مررت
 برجلين كريمين أو بخيلين
 ويستثنى من الاول اسم
 الاشارة فلا يجوز تفريق
 نعته فلا يقال مررت بهذين
 الطويل والقصير نص على
 ذلك سيويو به وغيره
 كالز يادى والزجاج والمبرد
 قلب الز يادى وقد يجوز ذلك
 على البديل أو عطف
 البيان
 تنبيهات الاول قبل
 يندرج في غير الواحد ما هو
 مفرد لفظا مجموع معنى
 كقوله فوافيناهم منا
 يجمع كما سدد الغاب
 مررتان وشيد وفيه نظر
 الثاني قال في الارتفاق
 والاختيار في مررت برجلين
 كريم وبخيل القطع
 الثالث قال في التسهيل
 يقبل التذكير والعقل

عند الشمول وجوبا وعند التفصيل اختيارا (واعت معولى) عاملين (وحيدى معنى) (٤٩) * وعمل أتبع بغير استثناء أى أتبع

مطلقا نحو جاء زيد وأتى
عمر والعاقلان وهذا زيد
وذلك خالد الكريمان
ورأيت زيدا وأبصرت عمرا
الظرفين وخصص بعضهم
جواز الاتباع بكون
المتبوعين فاعلى فعلين أو
خبري مبتدأين فان اختلفت
العاملان فى المعنى والعمل
أوفى أحدهما واجب القطع
بالرفع على اضممار مبتدأ أو
بالنصب على اضممار فعل
نحو جاء زيد ورأيت عمرا
لمفاضلان أو افاضلين
ونحو جاء زيد ومضى بكر
الكريمان أو الكريمان
ونحو هذا مؤلم زيد وموجع
عمرا الظرفين أو
الظرفين وفين ولا يجوز
الاتباع فى ذلك لأن العمل
الواحد لا يمكن نسبة
عاملين من شأن كل
واحد منهما أن يستعمل
نائبه **ان** الأول إذا كان
عامل المعمولين واحدا
ففيه ثلاث صور الأولى
ان يتحد العمل والنسبة
نحو قام زيد وعمرو والعاقلان
وهذه يجوز فيها الاتباع
والقطع فى أماكنه من غير
اشكال **الثانية** أن
يختلف العمل وتختلف
نسبة العمل إلى المعمولين
من جهة المعنى نحو ضرب
زيد عمرا والكريمان
ويجب فى هذه القطع قطعا
(الثالثة) أن يختلف
العمل ويتحد النسبة من

التوقف لأن ما أتى فيما إذا اتحد المنعوت وتعدد نعتهم (قوله عند الشمول) أى جمع النعوت فى لفظ
واحد نحو مرت رجل وامرأة صالحين ورجل وامرأتين صالحين ورجل وأفراس سابقين ويمتنع
صحة اثنين وصالحات سابقات والتغليب بالعقل خاص بجمع المذكر (قوله وعند التفصيل اختيارا)
مراده بالتفصيل التفریق قال الدمامى يقول على التغليب مرت بعبيد وأفراس سابقين وسابقين
وعلى عدمه سابقين وسابقات أى أو سابقات وسابقين والظاهر أن مثله فى جواز التغليب وعدمه
ما إذا أوليت كل منعوت نعتهم (قوله وحيدى معنى وعمل) أى مختصين فيهما سواء اتحد اللفظ أم لا
فالاول نحو جاء زيد وجاء عمرو والعاقلان وكثانى أمثلة الشارح والثالث كبقية أمثله فعلم ما فى كلام
البعض من المؤاخذه واشترط بعضهم ثالثا وهو اتفاق المنعوتين تعريفا أو تنكيرافلا يجوز جاء رجل
وجاء زيد العاقلان ولا عاقلان لما يلزم من نعت الشكرة بالمعرفة والعكس ورابع وهو أن لا يكون
أحد المنعوتين اسم إشارة فلا يجوز جاء هذا ورجل زيد العاقلان لعدم جواز الفصل بين المبهم ونعته فان
آخر اسم الإشارة كجاء زيد وجاء هذا العاقلان جاز عند المصنف وزاد الشاطبي شرطا خامسا وهو أن
لا يكون أحد المنعوتين فى جملة خبرية والآخر فى جملة انشائية فلا يجوز نحو جاء زيد من عمرو والعاقلان
وفيه أن العاملين فى المثال مختلفان معنى فاتحادهما معنى عن الشرط الخاطى من منع نحو هذا
المثال وقول البعض الا أن يقال فى المثال مانعان لا ينهض وجه الزيادة الشرط الخامس ثم منعه
الشاطبي الاتباع فى هذا المثال بوجه جواز القطع بل وجوبه فى الرضى منعه أيضا وعليه أنه لا يجوز
ان يتخط من تعلم من لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة فالذى ينبغى أن يمثل بنحو بعث زيد الجلبة وبعث
الغوب الجديدين مقصودا بأحدى الجملة الخبرية الاخرى الانشاء ونحو قام زيد وهل قام عمرو
العاقلان (قوله أى أتبع مطلقا) أى سواء كان المتبوعان مرفوعين فعلين أو خبري مبتدأين أو
منصوبين وقد مثل الشارح لذلك أو مخفوضين كسقت النفع الى خالد وسبق لزيد الكاتبين وكررت
زيد وعمرو والكاتبين قال فى الهمع قال أبو حيان ومقتضى مذهب سيبويه أنه لا يجوز الاتباع لما انجز
من جهتين كالخرف والاضافة نحو مرت زيد وهذا غلام بكر الفاضلين والخرقين المختلفين لفظا ومعنى
نحو مرت زيد ودخلت الى عمرو والظرفين أو معنى فقط نحو مرت زيد واستعنت بعمر والفاضلين
والاضافتين المختلفتين معنى نحو هذه دار زيد وهذا أخو عمرو والفاضلين (قوله ورأيت زيدا) أى
أبصرته ليتحد مع ما بعده معنى (قوله وخصص بعضهم الخ) هذا هو الذى أشار الناظم الى رده بقوله
بغير استثناء (قوله وجب القطع) قال سم فيه تأمل فانه يجوز افراد كل بوصفه بجنسه اه وقد يقال مراده
بوجوب القطع امتناع الاتباع حالة جمع النعتين لا مطلقا (قوله على اضممار فعل) أى كإمدح وأذم
وأعنى وأذكر قال الدمامى قال المصنف فى شرح عمدته اذا كان المنعوت متعينيا لم يقدر أعنى بل
أذكر اه ولبحث فيه مجال فتأمل (قوله أن يستقل) أى بنفرد عن الاتباع بالمعنى أو العمل
لاختلافهما معنى أو عملا لاجتلاف المتحدثين معنى وعملا فانهما بالاتحاد هما ينزلة العامل الواحد
فلا يلزم عمل عاملين فى معمول وأبصد (قوله والنسبة) أى نسبة العامل اليهما بأن تكون على جهة
الفاعلية أو المفعولية مثلا (قوله يجوز فيها الاتباع والقطع) ويجوز أيضا افراد كل بوصفه كجاء
زيد الظرف وعمرو والظرف كقوله الرضى قال الاسقاطى وهل يجوز تفریق النعتين مع تأخيرهما
فى الشاطبي ما يفيد المنع اه ومقتضى القياس على ما أتى عن الرضى فى الصورة الثانية الاثنية
فى كلام الشارح الجواز الاثنى يفرق بين هذه والصورة الثانية بان فى الصورة الثانية ما يرد كل نعت
لى منعوتها اذا أخر النعت فيها وافرقت وهو اختلاف اعراب النعت بخلاف هذه الصورة لعدم ذلك فيها
وقد يقال لا ضرر فيه اذا لى ترتب عليه اختلاف المعنى فتأمل (قوله فى أماكنه) أى القطع وهى
المواضع التى يتعين فيها المنعوت بدون النعت (قوله ويجب فى هذه القطع قطعا) المراد بوجوب القطع

الاتباع والنص من الفراء أنه إذا أتبع غلب المرفوع فتقول خاصم زيد عمر الكريمان ونص ابن سعدان على جواز اتباع أي شئت لأن كلامهما متخصص ومخاصم (٥٠) والصحيح مذهب البصرين قيل بدليل أنه لا يجوز ضرب زيد بهذا العاقلة

رفع العاقلة نتهاله عند ذلك
ذكر الناظم في باب أبيه
لمفعول من شرح التسهيل
أن الاسمين من نحو ضارب
زيد عمر ليس أحدهما
أولى من الآخر بالرفع ولا
بالنصب قال ولو أتبع
منصوبهما بمرفوع أو
مرفوعهما بمنصوب لجاز
ومنه قول الرازي
قد سالم الحيات منه القدا
الافعوان والشجاع الشجعنا
فنصب الافعوان وهو
بدلنا من الحيات وهو
مرفوع لفظا لأن كل شئين
تسا لهما فهما فاعلان
مفعولان وهذا التوجيه
أسهل من أن يكون
التفريع وقد سالم الحيات
منه المقدم وسالم القدم
الافعوان الثاني قوله
أتبع يوهوم وجوب الاتباع
وليس كذلك لأن القطع
في ذلك منصوب على
مجاوزه (وأي نعوت أكثر
وقد تلت) أي تبعت ممنوعا
(مفتقرا لذكرهم) بأن
كان لا يعرف إلا بذكر
جميعها (أتبع) كلها
لتنزيلها منه حيث أنه منزلة
الشئ الواحد وذلك
كقولك مررت بزيد التاجر
الفقيه الكاتب لذا كان
هذا الموصوف يشارك في
اسمه ثلاثة أحدهم تاجر
كاتب والآخر تاجر فقيه

امتناع الاتباع مع جمع النعتين والافيجوز أفراد كل نعت كافي الرضى وفيه أيضا أنه يجوز تأخير
النعتين مع أفرادهما فتقول ضرب زيد عمر الظريف الظريف لكن على أن الأول للثاني والثاني
للاول لأن اللازم عليه فصل أحدهما من منوعته وهو خير من فصلهما معا كما سبق مما في ذلك في الحال
أه ولا يخفى أن غاية ما يفيد هذا التعليل الأولوية دون الوجوب فإن كان مراد الأولوية فذلك
والامتناع مع أنه قد يقال فصل أحدهما بمنزلة فصلهما لأن فصل أحدهما بكلمتين وفصل كل منهما
بكلمة فتأمل (قوله قيل بدليل أنه لا يجوز الخ) وجه التبريض أن هذا الدليل لا يبطل مذهب
الخصم لجواز أن يقال المحوز لا يمتنع المعنى في الاتباع التغليب ولا تغليب هنا أيضا عدم جواز
ضارب الخ غير مجمع عليه فلا يبطل هذا الدليل مذهب الخصم وقد أشار الشارح إلى هذا بالاستدراك
على الدليل بقوله لكن الخ (قوله قد سالم) من المسألة وهي المصاحفة والافعوان بضم المهملة
والعين المهملة ذكر الحيات والائى أفعى والشجاع الحية وكذا الشجع وميم زائدة والشاهد في
في الافعوان فإنه تابع للحيات لكن نصب نظرا إلى كونه مفعولا معنى (قوله أسهل) أي سلامته
من كثرة المخذف (قوله وسالمت انما الخ) أي فيكون الافعوان مفعول فعل حذف العلم به من
التعبير بالمسألة التي هي مقابلة من الجانبين (قوله يوهوم وجوب الاتباع) قال سم وأقره شيخنا
والبعض قد يقال لا عبرة بهذا الإيهام مع ذكر مسائل القطع فيما سبقت أه وفيه ان المصنف إنما
ذكر القطع مع تعدد النعوت وكلامه الآن غير مفروض في التعدد فلا يندفع الإيهام هنا بكلامه
الائى (قوله وان نعوت أكثر) مراده بالكثرة ما قابل الوحدة فيشمل النعتين وإطلاقه شامل
للجمل لكن سبقت أي الواجب في النعوت الكثرة اتباع نعت واحد (قوله مفتقرا لذكرهم) قال
سم هل بشكل ما أفاده هذا من أن النعت قد يفتقر إليه وقد يستغنى عنه على ما أفاده التعريف
من أنه ابداهم للمنعوت وذلك يتضمن الافتقار إليه ابدان ما يتم بغيره يفتقر إليه فليتم أه
ويظهر أنه لا اشكال لأن المراد باعتمام المنعوت ان شأنه والمقصود الاصلى منه الاتعام فلا يضر
عروض عدم ذلك فتأمل (قوله أتبعت كلها) أي وجوباً وأورد عليهم ان القطع لا يزيد على ترك النعت
بالكلية وهو جائز واجيب بان قطعه بعد الذكر يفوت الغرض من ذكره فبينهم لانتفاء بخلاف الترك
وقد يقال الغرض من الذكر كالتوضيح والتخصيص حاصل عند القطع لأن تلك النعوت المقطوعة في
المعنى متعلقة بالمنعوت والتركيب يفهم ذلك فالأولى في الجواب ان يقال لما كان القطع مشعرا
بالاستعناء منعه عند الحاجة تماثله من التنافي إذا الغرض الاحتياج وهو يدل على عدم الاحتياج
(قوله واقطع الجميع الخ) لم يتعرض للقطع عند عدم تعدد النعت والصحيح جواز خلافه فاللزاج
المشترط في جواز القطع تعدد النعت واعلم أنه النعت إذا قطع خرج عن كون نعتا كما ذكره ابن
هشام (قوله واقطع البعض وأتبع البعض) قد يشمله كلام المصنف بان يراد واقطع الجميع أو
البعض لأن حذف المعمول يؤذن بالعموم فإله سم (قوله لا يبعدن قومي الخ) دعاهم فهو ما خرج مخرج
النهي ويبعد مضارع بعد من باب فرح أي لا يمكن والعداء بضم العين جمع عاد والإزر بضمين جمع
أزر ومعاقدها مواضع عقدها وكفى بالطبعين معاقدا الأزر عن طهارتهم عن الفاحشة (قوله فيجوز
رفع النازين الخ) سكت عن النعت الأول وهو الموصول لحفاء اعرابه فيبسط ان أتبع الجميع وكذا
من أتبع البعض وقطعت البعض بناء على الصحيح من ان القطع في البعض والاتباع في البعض
مشروط بتقدم المتبوع كما يدكره الشارح ويقطع ان قطعت الجميع (قوله على ما ذكرنا) راجع

والآخر فقيه كاتب (واقطع) الجميع (أو أتبع) الجميع أو اقطع البعض وأتبع البعض (ان يكن) المنعوت (معيناه بدونها) لرفع
كلها كافي قول خرنق لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبون معاقدا الأزر فيجوز
رفع النازين والطيبين على الاتباع لقومي أو على القطع باضمارهم ونصبهم ما باضمار أمسح أو اذ كر ورفع الأول ونصب الثاني

على ما ذكرنا وعكسه على القطع فيهما (أو بعضها أقطع معنا) أي إذا كان المنعوت مفتقرا إلى بعض النعوت دون بعض وجب اتباع المفتقر إليه وجاز فيها سواء القطع والاتباع هكذا في شرح الكافية (تذييلات) (٥١) الأول إذا قطع بعض النعوت دون

رفع الأول ونصب الثاني أي على الاتباع أو أقطع بانه هـم في الرفع وعلى القطع باضمار أم دح أو
أذ كرفي النصب (وقوله على القطع فيهما) أي في الرفع والنصب ولم يقل على ما ذكرنا كما سبقه
لا فيهما ذكره فيما قبله الرفع على الاتباع وهو لا يأتي في هذا بناء على الصحيح من امتناع الاتباع بعد
القطع (قوله أو بعضها أقطع معنا). مقتضى حمل الشارح أن بعضها بالجر عطف على الضمير في
لذكره في أو في بدونها بناء على مذهب المصنف من جواز العطف على ضمير الحذف بغير إعادة الحذف
أو على دونها ومفعول أقطع محذوف أي وان يمكن المنعوت مفتقرا إلى بعضها أو معينا بدون
بعضها أو معينا ببعضها فأقطع مذهبنا على الأول والآخر أقطع مذهبنا دون ما سواه على الثاني وعلى
هذا يكون المتن مشتملا على مسألتين مسألة استغناء المنعوت عن جميع النعوت ومسألة استغناء
عن بعضها واقتفاره إلى بعضها الآخر وجعل الشيخ خالد بعضها بالنصب مفعولا مقدمالا قطع على أن
تقدير البيت وأقطع جميع النعوت أو أتبع جميعها أو أقطع بعضها أو أتبع بعضها ان يكن المنعوت معينا
بدونها وعلى هذا فالمسألة الثانية مسكوت عنها في النظم مفهومة بالمقابلة (قوله قدم المتبع) هذا
هو الراجح كما يشير إليه تقديمه (قوله وفيه) أي في العكس المستفاد من عكس (قوله ولو فرق الخ) وجهه
أنه في حالة الاستغناء عن الجميع يكون الاتباع كالاتباع بخلاف حالة الافتقار (قوله إذا كان المنعوت
نكرة الخ) هل يجري هذا في المعرف بالجنسية نظر إلى أنه في المعنى نكرة وفيه نظر سم (قوله تعين
في الأول الخ) فلو كان نعت النكرة واحدا فتجوز جاء رجل كريم لم تجز قطعه إلا في الشعر كما في الهمع
ورأيت بخط بعض الفضلاء أن منع قطعه هو المشهور وأن سيوبه يجوز (قوله وجاز في الباقي القطع)
أي ولم يتعين مسمى النكرة إلا بالجميع لان المقصود من نعتها التخصيص وقد صل بتبعية الأول
(قوله ويأوى) الضمير للصائد يغيب في صيده الوحش عن نسائه ثم يأتي اليهن فيجدهن في أسوأ حال
وعطل بضم العين وتشديد الطاء جمع عاطلة (١) وهي المرأة التي خداجيدها من القلائد وشعثا
منصوب بفعل محذوف على الاختصاص أي وأخص شعثا للبين أن هذا الضرب من النساء أسوأ
حالا من الضرب الأول الذي هو العطل وهو جمع شعثا وهي المغبرة الرأس أي التي لم تسرح شعر
رأسها ولم تدهنه ولم تقسطنه والمراد ضيع جمع مرضع والياء للإشباع أو جمع مرضع فالياء قياسية
والسعالى جمع شعلة بكسر السين كما في القماموس وهي أخبث العيلان (قوله والمتنزم) أي الذي
الترتمت العرب النعت بشعور الشعرى العبور والمراد أنه إذا وقع بعدها وصف كان نعنا لأنه يلزم
بعدها نعت فلا يرد قوله تعالى وأنه هورب الشعرى نقله شيخنا السيد عن الدماميني وهو أحسن مما قاله
البعض وسميت العبور لعبورها الحجر (قوله ان يظهر) أفعال للتبعية كما عليه حمل الشارح لان أو
تدويعية وهي كالواو كما في بحرمة فعلم ما في كلام البعض وانما المتنم حذف العاملي ليكون حذفه
المتنزم أمانة على قصد إنشاء المدح أو الترحم (قوله ونحو وما أمر الخ) كان عليه أن يزيد ونحو
اللهم الطف بعد ذلك لهلكين بالرفع والنصب لاسيما، التثنية وقوله بالنصب أتبع الجملة (قوله أما إذا
كان للتوضيح أو للتخصيص) أي أو للتعميم أو الإيهام أو التفصيل كما يدل عليه قوله الموضع وان كان
لغير ذلك أي لغير المدح والترحم جاز ذكره أي العامل (قوله فإنه يجوز اظهارهما) أي لعدم
قصد إنشاء حينئذ (قوله فتقول مررت بزيد التاجر) مثال للنعت الموضع (قوله وأعنى التاجر)
قال البعض أي ان كان المنعوت غير متعين والافراد ذكره ونقله شيخنا عن الدماميني وفيه نظر
لان مقتضاه جواز القطع مع عدم تعين المنعوت مع ان يحمل القطع اذا تعين المنعوت بدون النعت
ومن صرح به هذا البعض عند قول الشارح سابقا وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع في أما كنه فتدبر

بعض قدم المتبع على المقطوع ولا يعكس وفيه خلاف قال ابن أبي الربيع الصحيح المنع وقال صاحب البسيط الصحيح الجواز ولو فرق بين الحالة الثانية وهي الاستغناء عن الجميع فيجوز والحالة الثالثة وهي الافتقار إلى البعض دون البعض فلا يجوز لكان مذهبا الثاني إذا كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوتها الأتباع وجزا في الباقي القطع كقوله ويأوى إلى نسوة عظمى وشعثا مراضيع مثل السعالى الثلث يستثنى من إطلاقه النعت المؤكدة نحو الهيب اثنتين والمتنزم نحو الشعرى العبور والجارى على مشاربه نحو هذا العالم فلا يجوز القطع في هذته (وارفع أو انصب ان قطعت) النعت عن التبعية (مضمره مبتدأ أو انصب ان يظهر) أي لا يجوز اظهارها وهذا إذا كان للنعت مجرد مدح أو ذم أو ترحم نحو الحمد لله الحميد بدالرفع باضمار هو ونحو واخر أنه جملة الخطب بالنصب باضمار آدم أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص فإنه يجوز اظهارها فتقول مررت

زيد التاجر بالوجه الثلاثة ولك من تقول هو التاجر وأعنى التاجر (وما من المنعوت (١) قوله جمع عاطلة الصواب عاطل بلاتاء كافي الصحاح والقاموس

صالحا لمباشرة العامل نحو
أن عمل سابقات أى دروسا
سابقات أو كون المنعوت
بعض اسم مخفوض عن أو
فى كقولهم مناظن ومنا
أقام أى منا فربق ظن
ومنا فربق أقام وكقوله
لوقلت ما فى قوه هالم تيم
يفضلها فى حسب وميسم
أصله لوقلت ما فى قومها
أحد يفضلها لم تأثم حذف
الموصوف وهو أحد وكسر
حرف المضارعة من تأثم
وإيدل الهمزة بيا، وقدم
بجواب لولوا فصلا بين الخبر
المقدم وهو الجار والمجرور
ولمبتدأ المؤخر وهو أحد
المحذوف فان لم يصلح ولم
يكن المنعوت بعض ما قبله
من مجرور عن أو فى امتنع
ذلك أى إقامة الجملة
وشبهها مقامه الأفى
الضرورة كقوله لكم
قبصة من بين أترى وأقترى
وقوله ترى بكفى كان من
أرمى البشر وقوله
كانك من جمال بنى أقيش
يقعقع بين رجله بشن
والثانى كقوله تعالى يأخذ
كل سنيعة فيصبلها أى كل
عصبة صالحة وقوله
فلم أعط شيأ ولم أمتع أى
شيأ أظأن وقوله
ورب أسيلة الخدين بكر
مهمزة لها فرع وجيد
أى فرع فاحم ويجد طويل
(تبيينات) الأول قد بلى
النعت لا أو ما فيجب
تكررها

(قوله ومامن المنعوت والنعت الخ) يشمل حذفها مع انحور لا يموت فيها ولا يحيى أى حياة نافية إذا لا
واسطة بين مطلق الحياة والموت (قوله علم بمعلم يعلم منهما لا يجوز حذفه إلا عند قصد الإيهام على
السامع نحو رأيت طويلا أى شيأ طويلا نقله شيخنا عن الهمامى (قوله صالحا لمباشرة العامل) أى
بأن يكون مفردا ان كان منعوتة فاعلا أو مفعولا مثلا وجلة مشتملة على الرباط ان كان المنعوت ضميرا
مثلا نحو أنت يضرب زيد بالياء التحتية أى أنت رجل يضرب عازدا (قوله أى دروعا) بدليل وأمثاله
الجديد (قوله ظن) أى سافر (قوله لوقلت الخ) فيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير كما أشار إليه الشارح
بقوله أصله الخ ومتعلق بيم محذوف أى فى مقابلتك والحسب ما يعده لأنسان من مفاخر آباءه والميسم
بكسر الميم وقع السهين المهملة الجمال وأصله موسم قلبت الواو ياء لوقوعها اثر كسرة كيزان (قوله
وكسر حرف المضارعة) أى على غير لغة الخازين نصرح (قوله والمبتدأ المؤخر) قال الشيخ خالد انما
قدم مؤخر الان النكرة الخبر عن باظره مختص بحج تقديم خبرها عليها ووجه وجوب تقديم الخبر
دفع توهم كونه صفة للنكرة لما قالوه من أن النكرة أحوج الى الصفة منها الى الخبر فاندفع اعتراض
سم وأقره شيخنا والبعض بما حاصله أن النفى يكفى مستوعلا لا بسدء بالنكرة (قوله الا فى الضرورة)
أى والا فى قليل من الأثر كما فى قوله تعالى ولقد جاءك من نبي المرسلين أى بناء على أن من لا تراه فى
الإيجاب ولا داخله على معرفة قاله فى التصريح ولا يلزم حذف الفاعل فى غير المواضع المستثناة لان
حذفه الممنوع اذ لم يقم شئ مقامه فى اللفظ ونعته هنا قائم مقامه فى اللفظ وان لم يصلح للفاعلية
بنفسه قاله سم (قوله لكم قبصة الخ) الخطاب لى أى قبصة لهم والقبضة بكسر القاف وسكون
الموحدة وبالصاد المهملة العدد الكثير من الناس والشاهد فى قوله من بين أترى أى من أترى أى
كثرت له واقترى أى افتقر حذف النكرة الموصوفة وأقام الصفة مقلها بدون الشرط المقدم
للضرورة (قوله ترى) بالياء الفرعية لرجوع ضميره الى مؤنث وهى التكبية فى قوله قبل

• مالك عندى غير سهم وجر • وغير كبداء شديدة الوتر

والكبداء بفتح الكاف وسكون الموحدة بعدها ال مهملة القوس الواسعة المقبض قاله الهمامى
والشهي وغيرهما وقوله بكفى كان أى بكفى رجل كان (قوله كانك من جمال الخ) أى كانك من
جمال وأقيش بضم الهمزة وفتح القاف وسكون التحتية آخره شين منجبه ويقعقع بالبناء لاء فعول أى
يصوت نعت ثان للمنعوت المحذوف واليه يرجع الضمير فى رجله وهو الخوج فتقدير المنعوت والشن
بفتح الشين المجمة وتشديد النون القرية اليابسة وهو أشد لنفور الابل ورجله يشبه سرعة الغضب
وشدة النفور والبيت يشهد لاقامة الجملة وإقامة شبهها (قوله والثانى) أى حذف النعت (قوله أى كل
سفينه صالحة) بدليل أنه قرئ كذلك وأن تعبيرها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ
اه مغنى (قوله فع أعط شيأ ولم أمتع) ببناء الفعلين للمجهول وصدرة • وقد كنت فى الحرب ذاتدرا •
بضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء آخره همزة أى عجمية وقوة قال العيني والشاهد فى شيأ
اذ أصله شيأ طأ ثلاث الحذف الصفة ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله ولم أمتع ويعقبه الى ذلك صاحب
المغنى وناقشه الهمامى بان عدم الإعطاء لا يناقض عدم المنع فتقدير الصفة التحرى الصدق قال
الشهني وقد يقال هو وان لم يناقضه عقلا يناقضه عرفا ولا يظهر فى تمثيل نعت النعت لرفع التناقض
قوله تعالى ومازيمهم من آية الالهى أكبر من أختها أى السابقة ووجه التناقض المدفوع بتقدير
السابقة أن أفعل التفضيل يقتضى زيادة المفضل على المفضل عليه فلا يصح الزيدان كل منهما
أفضل من الآخر لاقضائه اثبات الزيادة لكل ونفيها عنه وقوله تعالى ومازيمهم من آية الالهى
أكبر من أختها شاعرا لجميع الآيات الرئيسية لهم فيلزم أن يكون كل منها أكبر من غيرها فيكون
أكبر وغير أكبر فافهم (قوله لها فرع وجيد) الفرع الشعر التام والجد العنق (قوله أى فرع فاحم)

أى

أى أسود ووجد طويل لذليل على هذا الحذف أن البيت للمدح وهو لا يحصل باثبات الفرع
والجيد مطلقين بل باثباته موصوفين بصفتين محبوبتين (قوله مقررونين بالواو) أى فى المرة الثانية
كما هو ظاهر (قوله عطف بعض النعوت الخ) أى بجميع معروف العطف الأم وحتى كما صوبه
الموضع فى الحواشى والاحسن فى الجمل العطف وفى المفردات تركه كما قاله أبو حيان (قوله المختلفة
المعاني) أما من تقدمت فلا تلبس بالزم عطف الشئ على نفسه وقال فى الهمع وإنما يحسن العطف عند
تباعد المعانى نحو هو الأول والآخر وانظر الباطن بخلاف ما ذاق انقاربت نحو هو الله الخ الخ
البارئ المصور (قوله مبدل لا منه المنعوت) قال البعض أى ان كان المنعوت معرفة أما اذا كان
نكرة فينصب نعتة المتقدمة عليه حالاً نحو لمية موحش طال اهـ. وانت خبير بأن هذا ليس على
اطلاقه فان من المنعوت النكرة ما هو كالمنعوت المعرفة فى اعراب نعتة بحسب العوامل واعرابه
هو بدلا أو عطف بيان نحو مرت بقائم رجل بقصدت بلد كريم رجل ثم رأيت فى الدماميني
ما يؤيده حيث ذكر أن نصب نعت النكرة المتقدمة عليها حالاً لا واجب على الاصح وأقول
نصبه حالاً اذا قبل الحالية يخرج النعت فى نحو جاء فى رجل أحرر ونحوه من الصفات الثابتة واذا لم
يتمنع مانع من نصبه حالاً يخرج الوصف فى نحو المثالين المتقدمين (قوله أنزلناه مبارك) قال ابن
عصفور الاحسن جعل مبارك خبراً ثانياً (قوله معصوب آل خاصة) شامل للموصول ذى آل كالذى
والتي وان كانت آل فيسه زائدة وإنما خصوا نعتهم بمعصوب آل لانه منهم وأبهامه لا يرفع بمثله لانه
أيضاً مبهم ولا بالمضاف الى معرفه لان تعريفه مكنتب من المضاف اليه فهو كالعارية كذا
على ما ورد عليه الموصول غير ذى آل كمن وما فلما ذالم نعت به اسم الاشارة (قوله كالمضمر) أما
انه لا ينعت فلان ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليه ما
ضمير الغائب وحمل على الوصف الموضع الوصف المنداح أو الزام أو غيرهما طرد اللباب وأورد عليه
الشنوائى أن اسم الله تعالى أعرف المعارف فهو غنى عن الايضاح ومع ذلك ينعت للمدح وأجيب
بانه نعت نظراً لاصله وهو الاله الذى هو اسم جنس أو الحاقه بالاعم الاغلب اذا الاصل فى الاسم
الظاهر أن ينعت وأما أنه لا ينعت به فلانه ليس فى الضمير معنى الوصفية لانه لا يدل الاعلى الذات
لأعلى قيام معنى بها كذا قالوا ويرد على تعليل عدم النعت به ما اذا كان الضمير يرجع الى مشتق
لدلالته حينئذ على قيام معنى بذات لما قالوه من أن الضمير كرجعه دلالة الهمم الا أن يقال طردوا
الباب فتأمل قال فى الهمع والضمير فى أنه لا ينعت ولا ينعت به أسماء الشرط والاستفهام وكم
الظهير وما التجميعية والإلآن وقبل وبعد (قوله وغيره بوجه بدل) أى بناء على أن البدل لا يشترط
فيه الجود (قوله كالعلم) انما نعت لازالة الاشتراك المقتضى ولم ينعت به لانه ليس بمشتق ولا فى حكمه
اذهو موضوع لجرى الذات نعم العلم المشتهر من أسماء بصفة كحتم مصحح أن يؤول بوصف وينعت به
فائدة يجوز نعت النعت عند سبويه ومنه يازيد الطويل ذو الجمة ومنعه جماعة منهم ابن جني
قاله فى الارتشاف فائدة ثانية النعت بعد المراب الاضغى للمضاف لانه المنصود بالحكم وإنما
جى بالمضاف اليه لغرض التخصص فلا يكون له الا بدليل مما يمكن المضاف لفظ كل فالنعت
للمضاف اليه لانه لان المضاف انما جى به لقبه لتعظيمه ولذلك ضعف قوله

النعوت المختلفة المعانى
على بعض نحو مرت برید
العالم والشجاع والكريم
الثالث اذا صلح النعت
لمباشرة العامل جاز تقدمه
مبدل لانه المنعوت نحو
الى صراط العزيز الحميد الله
الرابع اذا نعت بمفرد
وظرف وجمله قدم المفرد
وأنت الجملة غالباً نحو وقال
رجل مؤمن من آل فرعون
يكتم ايمانه وقد تقدم الجملة
نحو وهذا كتاب أنزلناه
مبارك فسوف يأتي الله
بقوم الاية اهـ خاتمة
من الاسماء ما ينعت وينعت
به كاسم الاشارة نحو
مرت برید هذا وهم
العالم ونعتهم معصوب آل
خاصة فان كان جملتها
مخضاً نحو بهذا الرجل
فهو عطف بيان على الاصح
ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به
كالمضمر مطلقاً خاتمة
للكسائى فى نعت ذى الغيبة
تسكاً كما سمع من نحو صلى
الله عليه الرؤف الرحيم
وغیره يجعله بدلا ومنها
ما ينعت ولا ينعت به
كالعلم ومنها ما ينعت به
ولا ينعت كإى نحو مرت
بقارس أى قارس ولا يقال
جاء فى إى قارس والله أعلم

التوكيد
هو فى الاصل مصدر
ويسمى به التابع المخصوص
ويقال أكذنا كيدا وكذا
توكيداهو بالواو كثر

أفاده فى المعنى
(قوله ويسمى به الخ) الانه بجمعا ولتقل أن يقول ثم سمي به الخ (قوله وهو بالواو أكثر) وهو
الاصل والله مزة بدل (قوله الرفع احتمال الخ) اما أن يكون المراد بالرفع الابداع واما أن يراد
بالاحتمال الاحتمال القوى فوافق كلامه قول ابن هشام الظاهر انه بعد اداة المجاز ولا يرفعها
وهو على نوعين لفظى وسيأتى ومعنوى وهو التابع الرفع احتمال غير الظاهر وله أنفاظ أشار اليها بقوله

(بالنفس أو بالعين الاسم كداه مع ضمير طابق المؤكدا) أي في الأفراد والتذكير وفروعهما فتقول جا زيد نفسه أو عينه أو نفسه عينه فتجمع بينهما والمراد حقيقته وتقول جات هذ نفسيها أو عينها وهكذا ويجوز جرهما بباء زائدة فتقول جا زيد بنفسه وهند بعينها (واجعهما) أي النفس (٥٤) والعين (بأفعل ان تبعها ما ليس واحدا تكن متبعا) فتقول قام الويدان أو

الهندان أنفسهما أو
أعيتهما - ما وقام الزيدون
أنفسهم أو أعيتهم
والهندات أنفسهن أو
أعيتهن ولا يجوز أن يؤكدا
بهما مجموعين على نفوس
وعيون ولا على أعيان
فعبارة هنا أحسن من
قوله في التسهيل جمع قلة
فان عينها تجمع جمع قلة
على أعيان ولا يؤكدا به
بضمه في ما فهمه كلامه
من منتهى محسني النفس
والعين مؤكدا بما غير
الواحد وهو المشق والمجموع
غير مجموعين على أفعل
هو كذلك في المجموع وأما
المثنى فقال الشارح بعد
ذكرة أن الجمع فيه هو
المختار ويجوز فيه أيضا
الأفراد والتثنية قال أبو
حيان وهوهم في ذلك اذ لم
يقبل أحد من العويين
به وفيما قاله أبو حيان نظر
فقد قال ابن اياز في شرح
الفصول ولو قلت نفساهما
لجاز فصوح بجواز التثنية
وقد صرح النحاة بأن كل
مثنى في المعنى مضاف إلى
متنونه يجوز فيه الجمع
والأفراد والتثنية والمختار
المجمع نحو فقد صغت
قالبكما وترجع الأفرام
على التثنية عند الناظم

بالكلية لان رفعها بالكلية بنا في الأتيان بالفاظ متعددة ولو صار بالاول نصب لم يؤكدا ثانيا وما
اقتصم الشارح على رفع الاحتمال المذكور لان رفع نوههم السهو والغلط انما يكون بالتأخير
اللفظي كما نقله سم عن السعد والسيد وخرج بقوله الواقع الخ ما عدا التوكيد حتى البدل فانه
وان رفع الاحتمال في نحو مريت بقومك كبيرهم وصغيرهم أولهم وآخرهم الا أن ذلك عارض نشأ
من خصوص المادة قاله شيخنا (قوله بالنفس أو بالعين) أي بهاتين المادتين بقطع النظر عن
أفرادهما وغيره وليس المراد بالنفس أو بالعين مفردين حتى يفيد من النفس أو العين بيقين على
أفرادهما وان أكدهما مشني أو مجموع مع أنه ليس كذلك كما يصرح بقوله واجعهما الخ فاندفع
ما أطلل به البعض عن البهوتي واعلم أن في البيت سا جالا بينه البيت بعده على أنه يمكن بقطع النظر
عن قول الشارح أي في الأفراد والتذكير وفروعهما ما أن يحمل الاسم في النظم على المفرد ولا
يضيع على هذا قوله مع ضمير طابق المؤكدا وان زعمه البعض لان المراد بالمطابقة على هذا
المطابقة في التذكير والتأنيث فقط فاعرفه وأوفى النظم لمنع الخلو (قوله فتجمع بينهما) أي بلا
عطف كما سيأتي والظاهر أن تقديم النفس على العين لازم وقيل حسن كذا في المرادى (قوله بباء
زائدة) ويحمل المجرور زاعراب المتبوع (قوله واجعهما) الامر مستعمل في الوجوب بالنسبة إلى
الجمع وفي الاطوية بالنسبة للمثنى (قوله بأفعل) أي جماعا لا بسلا الفعل أو على أفعل (قوله ولا على
أعيان) لوقال ولا بالعين مجموعا على أعيان لكان مستقيما (قوله ولا يؤكدا) أي على المختار والافني
الداميني عن شرح العلامة للمصنف والمفصل للزخشمري والكفاية لابن الجوزي والوكيد
بأعيان (قوله وقد صرح النحاة الخ) لما لم يكن كلام ابن اياز رادا على أبي حيان بالنظر إلى الأفراد أتى
بهذا الرد الثاني لانه يرد عليه بالنظر إلى الأفراد والتثنية ولا يبي حيان أن يقول ما صرح به النحاة
لا يظهر الرد به لان النفس والعين لم يضافا إلى المتضمن بل إلى ما هو بعينها لان المراد بهما الذات
(قوله إلى متضمنه) بصيغة اسم الفاعل أي ما شتمل على المضاف (قوله والمختار الجمع) أما على
التثنية فلان المتضامنين كالشي الواحد فكروا الجمع بين تثنيتهما وأصل على الأفراد فلان الاثنيتين
جمع في المعنى (قوله حمامة الخ) تمامه سقاك من الغر الغواذي مطبوها والغر جمع غراء
وهي البيضاء وهو صفة لمحذوف أي من السحب الغرائخ والغواذي جميع غادية وهي السحابة
المطرية صباحا والمظير بفتح الميم كالمطر (قوله ومههين الخ) المهمة المكان القفر والقذف بفتح
القاف والذال المهجة آخره فأل يعيد والمرت بفتح الميم ويسكون الراء آخره فوقية المكان الذي لا نبات
فيه وظهورها مما مبدأ ومثل خبر والجملة صفة ثالثة قاله العيني والمراد بظهورها ما ارتفع منها أو قوله
مثل ظهور الترسين أي في الصلاة (قوله وكلا إذ كرا الخ) اعلم أن كلا وشبهها في أفادة شمول كل فردان
كانت داخلية في خبر النبي بان آخره عن أداته لفظا نحو ما كل ما يقني المرءة وكما وما جاء كل القوم
وما جاء القوم كاهن ولم أخذ كل الدراهم ولم أخذ الدراهم كلها أو رتبة نحو كل الدراهم لم أخذ الدراهم
كها لم أخذ توجه النبي إلى الشمول خاصة وأفاد سلب العموم والابان قدمت على أداته لفظا ورتبة
توجه النبي إلى كل فرد وأفاد عموم السلب كقوله عليه الصلاة والسلام كل ذلك لم يكن وكان في النبي
قال التفازاني والحق أن الشق الاول أكثرى لا كلى بدليل والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب
كل كفار أثيم ولا تطع كل حلاف مهين (قوله يصح وقوع بعضها موقعا) أي في نسبة الحكم إليه سواء

وعند غيره بالعكس وكلاهما مسموع كقوله حمامة بطن الوادين ترعى وكقوله ومههين قذفين مرتين كان
مظهرها مما مثل ظهور الترسين اه (وكلا إذ كرا في) التوكيد المسوق لقصد (الشمول) والاحاطة بأبعض المتبوع (وكلا)
(كلتا) و (جميعا) فلا يؤكدا من الاماله أجزاء يصح وقوع بعضها موقعا لرفع احتمال

تقدير بعض مضاف الى متبوعه من نحو جاء الجيش كله أو جميعه والقبيلة كلها أو جميعها والرجال كلهم أو جميعهم والهندات كلهن أو جميعهن والزيدان كلاهما والهندان كلتاها الجواز أن يكون الاصل جاء بعض الجيش أو القبيلة أو الرجال أو الهندات أو أحد الزيدين أو إحدى الهندين ولا يجوز جاء في زيد كله ولا جميعه وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما ولا الهندان كلتاها الامتناع التقدير المذكور وأشار بقوله (بالضمير موصلا) الى أنه لا بد من اتصال ضمير المتبوع (٥٥) بهذه الالفاظ ليحصل الربط بين

التابع ومتبوعه كما رأيت ولا يجوز حذف الضمير استغناء بنية الاضافة خلافا للفرأه والنخشري ولا حجة في خلق الحكم مافي الارض جميعا ولا قراءة بعضهم انا كلا فيهما على ان المعنى جميعه وكلنا بل جميعا حال وكلا بدل من اسم ان أو خلق من الضمير المرفوع في فيها وذلك في التسهيل انه قد يستغنى عن الاضافة الى الضمير بالاضافة الى مثل الظاهر المؤكد بكل وجعل منه قول كثيره يا أشبه الناس كل الناس بالهـ (و استعملوا أيضا كمثل) في الدلالة على الشمول اسماء موازنا (فاعله من عم في التوكيد) فقالوا جاء الجيش فامته والقبيلة عامتها والزيدون عامتهم والهندات عامتهن وعيد هذا اللفظ (مثل النافله) أي الزائد على ما ذكره النحويون في هذا الباب فان أكثرهم أغفله لكن ذكره هيبويه وهو ممن أجلهم فلا يكون حينئذ نافله على ما ذكره فاعله

كان على وجهه رادة البعض من لفظ الكل مجازا مر سلا أو اسنادا للبعض الى الكل مجازا عقليا أو تقدير المضاف فقوله لرفع احتمال تقدير بعض الخ فيه قصور وعلله انما اقتصر عليه لانه اقرب الاحتمالات الثلاثة فاذا اندفع هو اندفع أخواه بالاولى ودخل في قول الشارح الامالة أجزاء الخ نحو زيد كله حسن وعين البقرة الومشسية كلها سواد لان المؤكد وان كان غير متعد له أجزاء بصح وقوع بعضها موقعه (قوله تقدير بعض) أي أو مافي معناه كاحد واحد يبدل قوله بعد أو أحد الزيدين الخ (قوله والزيدان كلاهما الخ) فائدة لا يتصدق كيد متعاطفين مالم يتعدا عملهما بمعنى فلا يقال مات زيد وعاش عمرو وكلاهما فان التجدد بمعنى جاز وان اختلف اللفظ اجزم به الناظم تبعاً للاخفش نحو انطلق زيد وذهب عمرو وكلاهما قال أبو حيان ويحتاج ذلك الى سماع سيوطي سم (قوله الجواز ان يكون الاصل الخ) فيه مافي التعليل الاول ولو قال الجواز ان يكون المعنى الخ لوفى بالاحتمالات الثلاثة (قوله وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما الخ) هذا مذهب الاخفش والفرأه وهشام وأبي علي وذهب الجمهور الى الجواز كقوله الدماميني ووافق الناظم في تسهيله الجمهور (قوله لامتناع التقدير المذكور) أي فلا فائدة في التأكيدي نثذ (قوله بالضمير موصلا) حال من الالفاظ المتقدمة بتأويلها بالمذكور وبالضمير متعلق به (قوله ولا يجوز حذف الضمير) والكلام مقروض فيما اذا جرت على المؤكد فلا يرد نحو وكل في فلان يسبحون (قوله على أن المعنى الخ) راجع للمعنى بالميم (قوله بل جميعا حال) بمعنى مجتمعا ان قيل الجمالية تقتضي وقوع الخلق على مافي الارض حالة الاجتماع وليس كذلك اوجب بان خلق بمعنى قدر خلق ذلك في علمه (قوله وكلا بدل من اسم ان) وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائزا اذا افاد الاحاطة بنحو قمت ثلاثكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير (قوله أو حال من الضمير الخ) قال في المعنى فيه ضعفتان تقدمه على عامله الظرفي وتذكير كل بقطعه عن الاضافة لفظية ومعنى لان الحال واجبة التذكير (قوله بالاضافة الى مثل الظاهر) أي لحصول الربط به كما تقدم في الموصول (قوله وجعل منه الخ) جعل أبو حيان كل الناس نعتا أي الكامنين في الحسن وللفضل جمع (قوله واستعملوا أيضا) أي كما استعملوا غير عامه وقوله من عم أي مشتقان من مصدره وقوله في التوكيد متعلق باستعماله أو يعني عنه قوله كمثل (قوله فاعله من عم) لم يقل عامه مع أنه أخصر لان فيه اجتماع ساكنين وهو لا يجوز في النظم (قوله مثل النافله) حال من فاعله وقول الشارح وعيد هذا اللفظ مثل النافله حل معنى ولم يجعله زائدا بل مثل لزانة نظر الكون البعض قد ذكره وحينئذ لا يرد الاستدراك الذي ذكره الشارح لانه لم يجعله نافله بل مثلها أفاده سم (قوله ويعقوب لفظه) حال من يعقوب أي حالة كونه نافله على ما طلبه ابراهيم من ولده صالح وهو اسحق حيث قال رب هب لي من الصالحين فوهب له اسحق وعقوب (قوله بمعنى أكثرهم) أي فتكون بدل بعض من كل (قوله المذكورات) دفع به ما يوهبه تعبير المصنف بالظاهر في موضع الضمير من مغارة الالفاظ المذكورة في البيت الثاني للالفاظ المذكورة في البيت الاول (قوله بالنسبة لما سبق) أي من وقوع المذكورات بعد كل أما بالنسبة لنفسه فكثير (قوله ولا يجوز ان

انما أراد ان التاء فيه مثلها في النافله أي تصلح مع المؤنث والمذكر فتقول اشتمت بعد عامته كقوله تعالى ويعقوب نافله (تسوية) خالف في عامة المبرد وقال انما هي بمعنى أكثرهم (وبعد كل أكدوا بجمعاء جمعها) فقالوا جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها أجمع والزيدون كلهم أجمعون والهندات كلهن أجمع (ودون كل قد يحى أجمع جمعاء أجمعون ثم جمع) المذكورات ونحو لا غرو فيهم أجمعين لموعدهم أجمعين وهو قبل بالنسبة لما سبق وقد يتبع أجمع واخوانه بأجمع وكتبتهم وكتبتهم وكتبتهم

أكتع واخوانه بأبضع وبصعاء وبصعين وبصع فيقال جاء الجيش كاه أجمع أكتع أبضع والقبيلة كلها اجعاء كتعاه بصعاه والقوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون والهندات كلهن جمع كتع بصع وزاد الكوفيون بعد أبضع واخوانه أتبع وتعاوا وبتعين وتبع قال الشارح ولا يجوز ان يتعدى هذا الترتيب وقد قول بعضهم أجمع أبضع وأشد منه قول الا تخرج جمع تبع ورعاً كذبا كتع واكتعين غير مسبوقة بجمع وأجمعين (٥٦) ومنه قول الرازي باليتى كنت صيداً مرضعاً تحملى الذئباً جولا

أكتعاه اذا بكيت قبلتى
أربعا اذا طلعت الدهر
أبكي أجمعاه وفي هذا الرجز
أمور افرادا كتع عن
أجمع وتوكيد السكره
المحدودة والتوكيد بأجمع
غير مسبوقة بكل والفصل
بين المؤكدة والمؤكدة
ومثله في التنزيل ولا يجوز
ورضين بما أتيتن كلهن
الاول زعم
الفراء ان أجمعين يفيد
اتحاد الوقت والصحيح أنها
كامل في افادة العموم
مطلقا بدليل قوله تعالى
لا غرهم أجمعين الثاني
اذا تكررت ألفاظ
التوكيد فهي للمتبوع
وهي الثاني تأكيديا
للتأكيدي الثالث لا يجوز
في ألفاظ التوكيد القطع
الى الرفع ولا الى النصب
الرابع لا يجوز عطف
بعضها على بعض فلا يقال
قام زيد نفسه وعينه ولا
جاء القوم كلهم وأجمعون
وأجاز بعضهم وهو قول
ابن الطراوة والظلمس
قال في التمهيد وأجرى في
التوكيد مجرى كل ما افاد
معناه من الضرع والزرع

يتعدى هذا الترتيب) أى بتقديم وتأخير أو تحذف بعض ما فى الاثنا قال الفارضى قدمت كل على
الجمع لعراقها وكونها أنص في الاحاطة وولها أجمع لانه صريح في الجمعية لا اشتقاقه من الجمع
ووليه أكتع لا تحطاطه عنقه في الدلالة على الجمع لانه من كتع الجدل اذا انقبض فيه معنى الجمع
ووليه أبضع من تبضع العرق اذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع وأخر أتبع لانه أبعد من أبضع لانه
طويل العنق أو شديد المفاصل لم يكن لا يتخلو من دلالة على اجتماع ما ببعض تلخيص واذا اجتمع
النفس والعين وكل قدما على كل ولم يتعرضوا لما اذا اجتمع كل وعامة وانظاهرت تقديم كل على عامة (قوله
وأشد منه الخ) أى لان فى الاول حذف واسطة واحدة وهى أكتع وفى الثانى حذف واسطتين وهما
كتع وبضع (قوله بأكتع وأكتعين) لم يستشهد لثانى وقد استشهد له فى الجمع (قوله افرادا أكتع
عن أجمع) أى وهو قيل (قوله وتوكيد السكره المحدودة) أى الموضوعه لمدة لها ابتداء وانتهاء
أى وهو ممنوع عند البصريين كما سياتى (قوله والتوكيد بأجمع الخ) أى وهو قليل بالنسبة للتأكيدي
بها مسبوقة بكل (قوله والفصل الخ) أى وهو خلاف الاصل (قوله افادة العموم مطلقا) أى لا بقيد
اتحاد الوقت (قوله لا يجوز فى ألفاظ الخ) أى على المختار لمنافاة القطع مقصود التوكيد (قوله فلا يقال
الخ) علوه باتحاد معنى النفس والعين واتحاد معنى كل وأجمع وهذا يقتضى جواز خروج القوم
أنفسهم وكلهم لعدم الاتحاد ولم أر من ذكره بل اطلاقهم بخالفه فافهم (قوله الضرع) بفتح الضاد
المجته والزرع ماى جميعا وكذا يقال فيما بعده (قوله وضرب زيد الخ) أى اذا أريد باليد
والرجل وباليد والظهر الجملة أما اذا أريد العضوان فقط فبديل بعض (قوله معارف) ومن ثم لم
تنصب حال على الاصح كفى السبوطى أى مع اضافتها فلا ينافى ما قدمه الشارح فى خلق لكم ما فى
الارض جميعا انا كذا فيها (قوله بنية الاضافة) قيل هذا ينافى ما قدمه من امتناع حذف الضهير
استغناء بنية الاضافة والحق أنه لا منافاة لان ما تقدم فى غير أجمع وتوابعه كانه عليه سم قال فى
المغنى يجب تجريد نحو أجمع المؤكدة من ضمير المؤكدة وما قولهم جازيا أجمعهم فهو وبضم الميم
لا يفتحها فهو جمع لجميع كالفلس وفلس أى بجماعاتهم اه لكن ثقل الوضى والبرماوى فى شرح
أفنيه الاصول فتح الميم أيضا (قوله بالعلمية) أى الجنسية وعليه فهمى ممنوعة من الصرف للعلمية
ووزن الفعل الاجمع وتوابعه فللعلمية والعدل وعلى الاول يكون منه من الصوف للوصفية ووزن
الفعل الاجمع وتوابعه فللوصفية والعدل كما نقل البعض وظاهره أن جمعا وتوابعه كاجمع
وتوابعه ويبطله أنه ليست بوزن الفعل ولو جعل مانع صرفه ألف التانيث المحدودة لم يبعد بل يتعين
ثم الذى قاله الدمامنى أن منع الصرف على الاول لشبهه العلمية ووزن الفعل بوجه الشبه كون كل
من منوى الاضافة والعلم معرفة بغير معرف لفظى (قوله علق على معنى الاحاطة) أى وضع على
معنى هو الاحاطة ولا يخفى أن جعل مدلوله الاحاطة يورث اختلال الكلام اذ يكون حينئذ معنى جاء
القوم أجمع جاء القوم الاحاطة فلعل فى العبارة حذف مضاف أى ذى الاحاطة على أن الاحاطة
مصدر المبني للصفة وللفهم (قوله وفاقا للكوفيين والاختص) فلا يشترط عندهم تطابق التوكيد

والسهل والجبل واليد والرجلى والبطن والظهر يشير الى قولهم مطرنا المضرع والزرع ومطرنا • • • والمؤكدة
السهل والجبل وضربت زيدا اليد والرجل وضربت بالبطن والظهر • السادس ألفاظ التوكيد معارف أماما أضيف الى الضهير
فظاهر وأما أجمع وتوابعه فى تعريفه قولان أحدهما أنه بنية الاضافة ونسب لسيبويه والآخر بالعلمية علق على معنى الاحاطة
(وان يفد توكيد من كور) بواسطة كونه محدودا وكون التوكيد من ألفاظ الاحاطة (قبل) وفاقا للكوفيين والاختص تقول
اعتبرت شهرى كاه ومنه قوله • باليت عدة حول كاه

والمؤكدة تعريفات كثيرة (قوله رجب) هو كصفران أريد به معين فغير منصرف للعلمية والعدل
 عن المحلى بالوالا فيصرف نقله الدنوسرى عن السعد وغيره ونقل شيخنا عن شرح المواهب لشيخه
 الزرقانى أن رجب من أسماء الشهور معروف وان أريد به معين كما فى المصباح (قوله الذلقاء) بالذال
 المعجمة ثم الغاء لم اسم امرأة (قوله قدصرت) بتشديد الراء أى صوتت البكرة أى بكرة البئر كما
 العيني وشرح الإسلام ذكر ياقظير البعض اهابا لتناقضه فيه نظروهى بسكون الكاف وجوز بعضهم
 قضاها (قوله ولا يجوز صمت زمان الخ) أى باجتماع الفريقين لان التبركة فى الاول غير محدودة
 والتوكيد فى الثانى ليس من الفاظ الاحاطة وفى نسخ فلا يجوز بالفاء وهى أولى (قوله واغن بكتنا الخ)
 قال فى النكت ظاهرا أن ما عدا ذلك من كل وعامة وجميع يستعمل فى المثنى والمجموع لان كلامه
 فيما تقدم عام خصوصا أنه ذكر فى التسهيل جواز الاستغناء بكل عن كلا وكلتا ورده أبو حيان وقال
 انه يحتاج الى نقل وسماع من العرب (قوله فى مثنى) أى فيما دل على اثنين وان لم يسم فى الاصطلاح
 مثنى ليدخل نحو جازيد وعمر وكلاهما وهند وعدها ككتاهما (قوله عن تثنية وزن الخ) قدر تثنية لان
 نفس وزن فعلا لا يصلح للمثنى حتى يستغنى فيه عنه بغيره (قوله فلا يجوز جاء الزيدان أجمعا
 ولا الهندان جمعان) لو قال فلا يجوز جاء الجيشان أجمعا ولا القبيلمان جمعان وان لمكان أولى لان
 ما مشل به لا يجوز وان قلنا يجوز تثنية أجمع وجمعاء لانه لا يؤكدا بجمع وجمعاء الامفرد ذوا بعض
 ومفردة ذات أبعاض فيفرض جواز تثنيتهما انما يؤكدهما مثنى واحده مفرد ذوا بعض ومفردة
 ذات أبعاض الا أن يدعى الفرق بين حالتى التثنية والجمع وفيه ما فيه (قوله وأجاز ذلك الكوفيون
 الخ) وهل يجزى خلافه فى نواحي أجمع وجمعاء وهو أكتع وكتعا الخ فى كلام بعضهم ما يشعر بجزيانه
 والقياس يقتضيه نقله شيخنا (قوله تمت) بفتح الميم وتشديد الفوقية أى يغتصب أو بمعنى يتوسل
 بالقرابة وعليه يحتاج الى تجريد تمت عن كونه بالقرابة لئلا يكرر قوله بقربى (قوله وقال ابن عصفور هو
 من تذكير المؤنث الخ) يحتمل أن هذا قول آخر مخالف لما قاله فى التسهيل فيكون المراد أن الشاعر
 احتاج الى التذكير بتأويل الزيدتين بالشخصين فارتكبه فكان آيانه بكلامه ما فى محله فليس المحل
 حينئذ لكلامي ما فاقط حتى يكون الايمان بكلامه من باب الاستغناء بكلامه عن كليهما ويحتمل أنه
 تأييد وايضا لما قاله فى التسهيل بين به وجه الاستغناء (قوله وان تؤكدا ضمير المتصل الخ) قال
 الفارضى وانما وجب ذلك لوقوع اللبس فى بعض المواضع كالقولت هند ذهبت نفسها وسعدى خرجت
 عينها اذ يحتمل أنه يكون نفسها ذهبت وعينها خرجت فاذا قيل ذهبت هى نفسها لم يكن لبس ولم
 يفرقوا بين هذين المثالين وغيرهما طرد الباب اه وايضا انما وجب ذلك لان المرفوع المتصل بمنزلة
 الجزء فكله هو أن يؤكده أو لا يستقل من غير حذنه فأكدوه أو لا يستقل من جنسه وبمعناه وهو
 الضمير المنفصل المرفوع ليكون تعهد التأكيد بالمتصل من غير جنسه وهو النفس والعين اللذان
 هما من الاسماء الظاهرة أما اذا كان المؤكدا سمي ظاهرا أو ضمير رفع منقصة لا أو ضمير نصب
 مطلقا فلا يشترط هذا الشرط ليقدر العلة المقتضية له اذ الظاهر مستقل والمنفصل ليس كالتصل
 لاستقلاله بنفسه والمنصوب ليس كالمرفوع فى شدة الاتصال (قوله بالنفس والعين) انما اختص
 هذا الحكم بهما لقوة اتصالهما فانهم ما يستعملان فى غير التوكيد كثيرا نحو علمت ما فى نفسك وعين
 زيد خسفة بخلاف بقية الالفاظ فلم يكن لها من قوة الاستقلال بالنفس والعين فلم يكرهوا توكيد
 المرفوع المتصل بها (قوله فمخوفم أنت نفسك الخ) ونحو قنا نحن أنفسنا ونحو قاموا هم أنفسهم
 (قوله فممتنع الضمير) لان الظاهر لا يؤكدا بالضمير لكونه دون المضمرة يعاقفلا يكون تكمله له
 (قوله ما اقتضاه كلامه هنا الخ) وجه اقتضائه الوجوب أن التقدير فوكيد به هذا المنفصل والمصدر

المفيد وغير المفيد ولا يجوز
 صمت زمانا كاه ولا شهرا
 نفسه) واغن بكتنا فى مثنى
 وكلا عن تثنية (وزن
 فعلا ووزن فعلا) كما
 استغنى بتثنية تسمى عن
 تثنية سواء فلا يجوز جاء
 الزيدان أجمعا ولا
 الهندان جمعان وأجاز
 ذلك الكوفيون والاختص
 قياسا بمعرفين بعدم السماع
 بتثنيهما الا فى الاول المشهور
 أن كلا للمذكر وكنا
 للمؤنث قال فى التسهيل
 وقد يستغنى بكلامه عن
 كليهما أشار بذلك الى قوله
 عمت بقرب الزيدتين
 كليهما
 وقال ابن عصفور وهو من
 تذكير المؤنث كما على
 المعنى للضرورة كانه قال
 بقربى الشخصين الثانى
 ذكر فى التسهيل أيضا انه
 قد يستغنى عن كليهما وكليهما
 بكلامه فيقال على هذا
 الزيدان كليهما والهندان
 كليهما وان تؤكدا الضمير
 المتصل مستترا كان أو
 بارزا (بالنفس والعين
 فبعد الضمير المنفصل)
 حتما (عنيت) المتصل
 (ذا الرفع) نحو قوم أنت
 نفسك أو عينك وقوموا
 أنتم أنفسكم أو أعينكم فلا
 يجوز قوم نفسك ولا قوموا
 أعينكم بخلافى قام الزيدون
 أنفسهم فممتنع الضمير

تقتضى عدم الوجوب اه (واكدوا (٥٨) بما سواهما) أى بما سوى النفس والعين (والقيد) المذكور (الن باتهما) فقالوا

قوموا كلكم وجازا كلهم
من غير فصل بالضمير
المتفصل ولو قلت قوموا
أنتم كلكم وجازاهم كلهم
لكان حسنا (وما من
التوكيد لفظي بحى مكررا)
ما مبتدأ موصول ولفظي
خير مبتدأ محذوف هو
العائد والمبتدأ مع خبره
صلة ما وجاز حذف صدر
الصلة وهو العائد للطول
بالجار والمجرور وهو متعلق
بإستقرار على أنه حال من
الضمير المستتر في الخبر
هو في تأويل المشتق
ومكرر حال من فاعل
يحيى المستتر جملة يحيى
خبر الموصول أى النوع
الثاني من نوعي التوكيد
وهو التوكيد اللفظي هو
أعادة اللفظ أو تقويته
بموافقه معنى كذا عرفه
في التسهيل فالاول يكون
في الاسم والفعل والحرف
والمركب غير الجملة والجملة
نحو جاء زيد زيدون نكاحها
باطل باطل باطل وقوله
فاياك ياك المرء فانه
الى المرء عا ولا شرجالب
ونحو قام زيد ونحو نعم
نعم وكقول
فخام حتام العناء المطول
والجملة (كقولك ادرجى
ادرجى) وقوله
لك الله لك الله
والثاني كقوله
أنت بالخير حقيق قن

الواقع خبرا بمعنى الامر فيكأنه قال فأكد به المتفصل والامر للوجوب وإنما قدرنا كل ككودي
فتوكيده لافأ كده ككافعل المشاطبي لان حذف المبتدأ هو المعهود في جواب الشرط نحو وان مسه
الشر فبؤس قنوط (قوله تقتضى عدم الوجوب) أى عدم وجوب الفصل بالضمير المتفصل فيكفى
الفصل بغير الضمير فاشترط مطلق الفصل وعلى هذا اقتصر السيوطى حيث قال لا يشترط في
الفصل كونه ضميرا اه بل في الفارضى ما نصه يجوز على ضعف جازا أعينهم وقاموا أنفسهم
وجعل منه بعضهم القراءة بإشادة عليكم أنفسكم بالرفع على أنه توكيد للضمير المستتر في عليكم وقال
ابن هشام الصواب ان أنفسكم مبتدأ على حذف مضاف وعليكم خبره أى عليكم شأن أنفسكم اه
(قوله يحيى) حذف لامه للضرورة أو على لغة قاله الشاطبي (قوله مكررا) أى الى ثلاث مرات
فقط لان اتفاق الادباء على أنه لم يقع في لسان العرب أزيد منها كما نقله الدمامينى عن العزبن عبد
السلام قال وأما تكريرويل يومئذ لم يكن في سورة المرسلات فليس بتأكيد بل كل آية قيل فيها
ذلك فالمراد المكثرون بما ذكر قيل هذا النقول فلم يتعدد على معنى واحد وكذا فبأى الأوب كما
تكذبان في سورة الرحمن اه (قوله وهو) أى الجار والمجرور متعلق بالخ (قوله اذ هو) أى الخبر
وهو لفظي وهذا تعليل لاستتار الضمير فيه (قوله هو إعادة اللفظ) قال السيوطى ولا يضر نوع
اختلاف نحو قول الكافرين أمهاتهم (قوله أو تقويته بموافقته) يوهم أن إعادة لفظه لا تقويه فيها
وليس كذلك مع أن التقوية فائدة التوكيد فلا يند كرفي حده إلا أن يقال هو رسم ولو قال أؤذ كر
موافقه معنى فكان أولى واعلم أن كلام المتن صادق بالصورتين لان قوله مكرر أى لفظا ومعنى
أومعنى فقط (قوله بموافقته) ظاهر في ارادة المرادف ويرد عليه نحو عطشان نظشان فانه توكيد
لفظي مع أنه ليس بالمرادف اذ لا يفرد والمرادف يفرد قاله الدمامينى ولك أن تقول ان نحو عطشان
مرادف وعدم افراده عارض في الاستعمال فلا يمنع المرادفة فاعرفه (قوله يكون في الاسم) استثنى
من ذلك الأهم المحذرا اذ كالعامل فانه لا يجوز أن يكرر توكيد الثلاثي مع العوض والمعروض منه
لماسيأتى من أنهم جعلوا التكرار تابعا عن الفعل وعندى أنه يجوز تكراره توكيدا ولا يلزم
الاجتماع المذكور لان جعلهم التكرار عوضا عن الفعل في حالة حذف الفعل لاحالة ذكره فاعرفه
فانه متين (قوله ونكاحها باطل باطل باطل) أى من قوله صلى الله عليه وسلم إيمان امرأة نكحت
نفسها بغير ولي فنكاحها الخ (قوله المرء) هو الجدال ودعاء بتشهد العين مثال مبالغة (قوله ونحو
نعم نعم) بفتح النون والعين وسكون الميم (قوله العناء) بفتح العين المهملة والميم التعب (قوله لك الله
لك الله) شطريبت من الهزج (قوله والثاني) أى تقويه اللفظ بموافقته معنى ويكون أيضا في الاسم
والفعل والحرف والجملة كما في التصريح وان أوهم صنيع الشارح خلافه (قوله وقلن الخ) الضمير
للنساء وعلى الفردوس حال من الضمير والفردوس البستان وأول مشرب مبيد أخبره محذوف أى
لنا وان للشرط وجوابه محذوف لتقدم دليله أو بالفتح مصلغية بتقدير لام التعليل أى لان كانت الخ
والدعائر بالعين المهملة ثم المثناة جمع دعشور كعصفور وهو الحوض والضمير فيه للفردوس كذا قال
العيني وقضية قول الشهي المعنى أول مشرب نشر به يكون على الفردوس أن على الفردوس خبر
مقدم وأول مشرب مبتدأ مؤخر (قوله همى) بفتح الصاد المهملة وتشديد الميم أمر من صهم من باب
علم أصله اصهمى بوزن اعلمى نقلت فتحة الميم الاولى الى الصاد وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها
وأدخمت الميم في الميم والخطاب للاذن وصمام أصله اسم فعل وهو توكيد لفظي وقال كثير الخطاب
للهاهية وصمام منادى حذف منه حرف النداء ذكر العيني القولين ويؤيد هذا القول قول
القاموس بعد اذ ذكر أن صمام كقطام اسم للهاهية مانصه وصمى صمام أى زبدي ياداهية

وقوله وقلن على الفردوس أول مشرب • أجل جيران كانت أبحت دعائره وقوله وصمى لما فعلت وصمام
يهود صمام • ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل بـ نبيه • الاكثر في التوكيد اللفظي أن يكون في الجمل وكثيرا ما يقترب

وصمام بهمام تصاموا في السموت اه لكن الاستشهاد بالببيت مبني على القول الاول كما لا يخفى
وعما قررناه يعلم مافي كلام البعض من الخلل والله الموفق (قوله يعاطف) أي وهو ثم خاصة كافي
التصريح وجعل الرضى الفاء كتم ويؤيده أولى لك فأولى والمراد يعاطف صورة لان بين الجملةين تمام
الاقصال فلا تعطف الثانية على الاولى حقيقة كما صرح به علماء المعاني ولان الحرف لو كان عاطفا
حقيقيا كانت تبعية ما بعده لما قبله بالعطف لا التأكيد (قوله ونحو أولى لك فأولى) قال في التوضيح
الاية قال صاحب التصريح أي ثم أولى لك فأولى فأرشد بقوله الاية إلى أن المؤكد ما بعده ثم
والشارح مثل باولى لك فأولى ولم يزد فجعل المؤكد الجملة المقرنة بالفاء على ما قاله الرضى من أن الفاء
كتم وكل صحيح خلا فالمن اعترض على الشارح لان أولى الثانية مبتدأ محذوف خبره أى لك أو أولى فعل
فيه ضمير مستتر على ما أتى وعلى كل في ذلك تأكيد كما في جملة قوله ثم أولى لك فأولى تأكيد
للجملةين قال الشارح على التوضيح ومعنى أولى لك التهديد والوعيد وهو من الولى وهو القرب ومأصله
أولاه الله ما يكرهه واللام مزيدة كافي ردف لكم أو أولى له الهلاك وقيل أفعل من الويل بعد القلب
وقيل أفعل من آل يؤل بمعنى عقبه النار اه (قوله الامع اللفظ الذي به وصل) سواء كان اسما
أو فعلا أو حرفا (قوله وعجبت منك منك) وزيد مرت به به فلا فرق بين ضمير المتكلم والمحاطب والغائب
(قوله كنتم وكبلى) نعم حرف تصديق للضمير واعلام للمستخبر ووعد للطالب ويعنى نعم خير وأجمل
واى كافي المعنى وأما بلى فلا تقع باطراد الا بعد النفي مجردا نحو زعم الذين كفروا أن لنى بيعثوا
قل بلى هم مقر وناباستفهام حقيقى كأن يقال أليس زيد بقائم فتقول بلى أوتو بئى نحو أم
يجيبون أنا لانسع سرهم ونحوهم بلى أو تقررى نحو الست بر بكم قالوا بلى أجروا النفي مع التقرير
مجرى النفي المجرى في رده بمعنى رعي اللفظه وحده هذاهو الا كثيرا ويجوز عند من اللبس أن يجاب
بنعم رعي المعنى الهـ مرة والنفي الذي هو ايجاب الأثرى أنه لا يجوز بعده دخول أحد ولا الاستثناء
المفرغ فلا يقال أليس أحد في الدار ولا أليس في الدار الا زيد ولهذا نازع جماعة كالتسهيل فيما حكى
عن ابن عباس في الاية أنهم لو قالوا نعم لكفر وانعم لو اجيب الست بر بكم بنعم لم يكف في الاقرار
لاحتماله غير المراد ولهذا لا يدخل في الاسلام بلاه الا الله برفع اللاحتماله نفي الوحدة كذا في المعنى
وانما كان التقرير مع النفي ايجابا لان الهـ مرة للنفي ونفي النفي ايجاب ولان غرض المتكلم تقرير
المخاطب بالايجاب وجعل المعام أن قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه لا وتمتنع بلى لعدم النفي ومقام
زيد تصديقه نعم وتكذيبه بلى وتمتنع لا لان النفي الاثبات للنفي والنفي واقام زيد كقيام زيد فان أثبت
القيام قلت نعم وان نفيته قلت لا وتمتنع بلى وألم يقم زيد كان يقم زيد فان أثبت القيام قلت بلى
وتمتنع لا وان نفيته قلت نعم لكن ان كان الاستفهام تقريرا وأمن اللبس جازك أن تثبت بنعم
كما مر فعلم أن بلى لا تأتي الا بعد نفي وأن لا تأتي الا بعد ايجاب وأن نعم تأتي بعد ما قاله في المعنى
(قوله لكونها) أى الحروف غير حروف الجواب (قوله ويعادو) أى ما اتصل بالمؤكد بفتح الكاف
وكذا الضمير ان في قوله أو ضميره ان كان ظاهرا (قوله وهو الاولى) لانه الاصل وأما الاول فن وضع
الظاهر موضع المضمهر قيل من الثاني في رجه الله هم فيها خالدون في الثانية تو كيد للاولى وأعيد
مع الثانية ضمير رجه ولعله مبني على أن هم مبدئون وخالدون خبره وفي رجه الله متعلق بخالدون أما
على أن في وجه الله خبره سابقه وهم فيها خالدون جملة مستأنفة فليست الاية تتماخن فيه قال في
المعنى ولا يكون الجار والمجرور تو كيد للجار والمجرور لان الضمير لا يؤكده الظاهر لان الظاهر
أقوى ولا يكون المجرور زبدلان المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر
لكن ذكر في محل آخر أن النحويين أجازوا ابدال المضمهر من المظهر (قوله ولا بد من الفصل بين
الحرفين) هذا يقوم مقام إعادة ما اتصل به وعبارة السيوطى أو حرف غير جزائى لم يعد اختيارا

بعاطف نحو كلا سيعلمون
الاية ونحو وأولى لك
فأولى ونحو ما أدراك ما
يوم الدين الاية ويأتى
بدونه نحو قوله عليه
الصلوة والسلام والله
لا غزون قريش ثلاث
مرات ويجب الترتل عند
اهام التعدد نحو ضربت
زيدا ضربت زيدا ولو قيل
ثم ضربت زيدا التوهم ان
الضرب تكرر من ذلك مرتين
ترأخت احدهما مع
الآخرى والغرض انه لم يقع
منك الامر مرة واحدة اه
(ولا تعطف ضمير متصل
الامع اللفظ الذي به
وصل) فتقول قلت
وعجبت منك منك لان
اعادته مجردا فتخرج عنه عن
الاتصال كذا الحروف
غير ما تخصصلا به جوب
كنتم وكبلى) وأجل
وجبرواى ولا لكونها
كالجزء من محبوبها فيعاد
مع المؤكد ما اتصل
بالمؤكد ان كان مضمرا
نحو أبعدهم انكم اذا متم
وكنتم ترابا عظيما انكم
مخبرجون ويعاد هو أو
ضميره ان كان ظاهرا نحو
ان زيدا ان زيدا فاضل
أو ان زيدا انه فاضل وهو
لاولى ولا بد من الفصل
بين الحرفين كما رأيت وشبهه
اتصالهما كقوله

ان ان الكريم يحلم مالم • يرين من اجاره قد ضيما واسهل منه قوله حتى تراها وكا ان وكان • اعناقها مشدات بقرن وقوله
• ليت شعري هل ثم هل آتينهم • وقوله • لا يذنبك الا منى ناسيا • ما من حمام احد معك صبا للقهل في الغولين بالعاطف
وفي الثالث بالوقف واشد منه قوله (٦٠) فلا والله لا يلقي لماني • ولا للماهم ابدادوا • لكون الحرف المؤكد وهو اللام

• وضوعا على حرف واحد
• واسهل من هذا قوله
• فأصعبن لا يسأنه عن
• بماه • لان المؤكد على
• حرفين واختلاف اللفظين
• أما الحروف الجوابية
• فيجوز أن تؤكد باعادة
• اللفظ من غير اتصالها
• بشئ لانها الصفة الاستغناء
• بها عن ذكر المحاب به هي
• كالاستقلال بالالة على
• معناه فتقول نعم نعم وبلي
• بلي وللاومنه قوله
• لا لا أوج بحب بنه انها •

الامع ما دخل عليه أو فصولا (قوله يحلم) يضم اللام في المضارع وكذا الماضي (قوله حتى تراها)
• أي المطى والقرن جبل يقرب به البعير ان (قوله ناسيا) أي اقتداءه من قبله من الصابرين
• (قوله للفصل في الاولين بالعاطف) قال شيخنا والبعض فيه نظير بالنسبة لاول الاولين أعنى قوله
• وكان وكان فان مجموع وكلمة الثانية تا كيد لمجموع وكان الاولى قالوا ومن جملة المؤكد فلم يفصل
• بين المؤكد والمؤكد بالعاطف • اه • ولا يخفى أن ما ذكره غير متعين لجواز أن يكون المؤكد كان
• فقط والواو عاطفة فاصلة بينه وبينه تو كيد • كما درج عليه الشارح لكن يرد على ه • لذا أن العاطف
• الذي يفصل به هو ثم وكذا الفاء على قول الرضى لا الواو الا أن يجعل التقييم بينهما والفاء للفصل
• بالعاطف قياسا وهذا سماع فتدبر (قوله واشد منه) أي من قوله ان ان الكريم الخ (قوله لا ياني)
• أي لا يوجد (قوله واسهل من هذا) أي من قوله ولا للماهم الخ (قوله لان المؤكد) بفتح الكاف
• على حرفين أي فبعد عن قوله للماهم وقرب نوع قرب لقوله ان ان الكريم وصح تو كيد عن بال •
• لان البناء بمعنى عن يقال سألت به وسألت عنه ومن الاول فاسأل به خبير فهو تو كيد بالمرادف (قوله
• فيجوز أن تؤكد) الانسب بقوله من غير اتصالها بشئ كسر كاف تو كيد فتدبر (قوله بنه) بفتح
• الموحدة وتسكون المثلثة بعد هاتون اسم محبوبته (قوله أكد به كل ضمير اتصل) لكن على وجه
• استعارته في تو كيد ضمير النصب والجر والتوكيد في الكل لفظي بالمرادف وسكت المصنف عن
• تو كيد المنفصل المرفوع أو المنصوب بمنفصل مرفوع وينبغي أن لا يتوقف في جواز الاول
• ويقتضى منع الثاني أنه لا يجوز اياك أنت أكرمت وما أكرمت الا اياك أنت وفي المغنى ان أنت من
• نحو انك أنت السميع العليم يصح كونه فصلا أو تو كيد أو مبتدأ أو الاول أرجح فالثاني (قوله والمرفوع
• تا كيد باجماع) أي يجوز أن يكون تو كيد باجماع كما يجوز أن يكون بدلا فالاجماع انما هو على
• جواز التوكيد (قوله لا يحذف المؤكد) أي لان الغرض من التوكيد التقوية والحذف ينافي به
• وتقدم ما فيه (قوله وقدره الخ) ويجوز نصب أنفسهم بقدر أي عنهم ما أنفسهم ما (قوله باما) أما
• الفصل بغيرها فتأب كقوله تعالى ولا يحزنن ويرضين بما آتيتن كما هن • (قوله اما أجمعين واما
• بعضهم) محط التمثيل قوله اما أجمعين لانه التوكيد المنفصل بينه وبين المؤكد باما لقوله واما
• بعضهم ولا يلزم من عطفه على أجمعين أن يكون تا كيدا بديل لم يحذف القوم كلهم بل بعضهم أو
• ولا بعضهم حتى يرد أنه ليس من ألقاظ التوكيد فسقط ما نقله البعض عن الاماميني وأقره من
• الاشكال (قوله وهو على حاله في التوكيد) أي من افادة التقوية ورفع الاحتمال واحترز بذلك عن
• نحو طابت نفس زيد ونفقات عين عمرو فان المراد بالنفس الروح وبالعين الباصرة فليساعلى حالهما
• في التوكيد ويزد عليه نحو جاء في نفس زيد وعين عمر هو أي ذاقتم ما في التنزيل بكتب بكم على نفسه
• الرحمة أي ذاته (قوله مطلقا) أي مع الابتداء وغيره (قوله جميعهم وعامتهم) بالواو بمعنى أولانه
• لا يجمع بين لفظي تو كيد بطف لئلا يعم (قوله مع الابتداء بكثرة) لان الابتداء عامل معنوي فلا يبعد
• معنوله وهو المبتدأ من التأكيدي ولو لفظ التوكيد العامل في هذه الحالة باعتبار أن الابتداء
• سابق في التقدير على لفظ التوكيد الواقع مبتدأ لان رتبة العامل التقديم على المعمول (قوله فالاول)
• هي ولي لفظ التوكيد وهو مبتدأ العامل (قوله نحو القوم كلهم قائم) القوم مبتدأ أول وكلهم مبتدأ

أخذت على موافقا وعودا
(وقدم الرفع الذي قد
انفصل • كذب كل ضمير
اتصل) مخوفم أنت ورأيتك
أنت ومررت باني أنت
وزيد جاء هو ورأيتي أنا
• بليسه • اذا أتعت
المتصل المنصوب بمنفصل
منصوب نحو ورأيتي اياك
مذهب النصر بين انه
بدل ومذهب الكوفيين
• أنه تو كيد قال المصنف
• وقولهم عندي أصح لان
• نسبة المنصوب بالمنفصل
• من المنصوب المتصل
• كونه المرفوع المتفصل
• من المرفوع المتصل في نحو
• فعلت أنت والامر فرفع
• تا كيد باجماع
• بخاتمة في مسائل متفرقة

• الاول لا يحذف المؤكد • ويقام المؤكد مقامه على الاصح وأجاز الخليل نحو مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهم • ثان
• وقدره هما صاحبى أنفسهم الثانية لا يفصل بين المؤكد والمؤكد باما على الاصح وأجاز انفراد مررت بالقوم اما أجمعين واما
• بعضهم الثالثة لا يلى العامل شئ من ألقاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد الاجمعي واما قوله طلقا فتقول القوم قام جميعهم وعامتهم
• ورأيت جميعهم وعامتهم ومررت بجميعهم وعامتهم والا كلا وكلا مع الابتداء بكثرة ومع غيره بقلة فالاول نحو القوم كلهم قائم

ثان وقام خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبرا الاول والمثال يكفي فيه الاحتمال فلا يقال بحتمل ان كلهم
 تا كيد للقوم لا مبتدأ (قوله عبيد) أي يضطرب والضمير فيه وفي عليه وبعده الماء البئر وفي نسخ عنها
 فيكون راجعا الى البئر وقوله في صدر أي يذهب عنه كلها أي كل من الجماعة أصحاب اللاو وهو ناهل
 آخر بيان (قوله لا كنا) أي جملا على الكثير لانه اذا جعل اسم كان ضمير الشأن كان كنا مبتدأ مخبرا
 عنه بقوله على طاعة الرحمن والجملة خبر كان واذا جعل كل اسم المكان كان استعما الالهة على ما ثبت
 لها بقوله (قوله يلزم تابعية كل) أي ولا يجوز قطعها وان كانت كل التي بمعنى كامل نعتا والنعت يجوز
 قطعه وكان وجه ذلك أن أصلها التوكيد وهو لا يقطع (قوله بمعنى كامل) فيه أنها لو كانت بمعنى كامل
 لمكان بمعنى قولنا جاء الرجل كل الرجل جاء الرجل كامل وفيه تهاوت ويدفع بحمل المضاف اليه
 على الاستغراق (قوله الى مثل متبوعه) أي لفظا ومعنى كذا قالوا ومقتضى القياس على الاكتفاء
 في أي الوصفية والحالية بالاضافة الى مثل الموصوف معنى فقط أن يكون هنا كذلك الا أنه يفرق
 فقدر وقوله مطلقا أي سواء تبع معرفة أو نكرة كما يشهد اليه تمثيله (قوله اعتبار المعنى) أي معنى كل
 ومعناها بحسب ما تضاف اليه فيجب مطابقة الخبر للنكرة المضاف اليها كل (قوله في خبر كل) قيد بالخبر
 لان ما فيه الضمير وليس خبرا ان كان من جملة كل لزم اعتبار المعنى وان كان من جملة أخرى لم يلزم
 اعتبار المعنى ومن هنا يعلم توجيه عدم المطابقة في قوله تعالى وعلى كل ضامر يأتيين يجعل يأتيين
 استثناء لاصفة وكذا من كل شيطان ماردا لا يسمعون مع أن جعل لا يسمعون صفة أو حالا فاستدعى
 أيضا افلا معنى للعظم من شياطين لا يسمعون وأوجب ابن هشام الجمع في الكل للمجموع نحو أعطاني كل
 رجل فاغنىني اذا كان حصول الغنى من المجموع لا من كل واحد أفاده الدماميني وجمع الامر من قوله
 تعالى موفيت كل نفس ما عملت وهو أعلم بما يفعلون فأفرد أو لا وجمع تانيا للدلالة على نفس على متعدد في
 مفهوم الخبر تفصيل (قوله فرحون) فيه الشاهد لانه الخبر (قوله ولا يلزم مضافا الى معرفة) بل يجوز
 رعاية لفظ كل في الافراد والتذكير ومعناها هذا ما درج عليه المصنف في تسهيله وذهب ابن هشام
 إلى أنه يجب في خبره رعاية لفظها اذا أضيفت الى معرفة نحو وكلهم آتية كل أولئك كان عنه مسؤولا
 هذا كله اذا ذكر المضاف اليه فان حذف والذي صوبه ابن هشام أنه ان كان المقدر مفردا نكرة
 وجب الافراد كما لو صرح به وان كان جمعا معرفة فواجب الجمع وان كانت المعرفة لو صرح به لم يجب
 الجمع تذيلا على حال المحذوف فيه افا لا اول نحو قول كل يعمل على شاكته أي كل أحد والثاني نحو وكل
 كانوا ظالمين أي كلهم اه دماميني باختصار

والرحلان كلاهما ما قام
 والمرأتان كلتا هما ما قامتا
 والثاني كقوله • عيدا اذا
 والت عليه دلاؤهم •
 فيصدر عنه كلاهما وهو ناهل
 • وقولهم كليهما وعمر أي
 أعطاني كليهما واما قوله
 فلما تبينا الهدى كان كنا •
 على طاعة الرحمن والحق
 والتقى •

فاسم كان ضمير الشأن
 لا كنا • الرابعة يلزم
 تابعية كل بمعنى كامل
 وضافته الى مثل متبوعه
 مطلقا فعن التوكيد نحو
 رأيت الرجل كل الرجل
 وأكلت شاة كل شاة
 • الخامسة يلزم اعتبار المعنى
 في خبر كل • ضيفا الى نكرة
 نحو كل نفس ذاتة الموت
 كل حزب بما لديهم فرحون
 ولا يلزم مضافا الى معرفة
 فتقول كلهم ذاهب
 وذاهبون والله أعلم •

العطف

(العطف اما ذويان أو
 نسق والغرض الاثن بيان
 ماسبق) وهو عطف البيان
 (فذا البيان تابع شبه
 الصفة • حقيقة القصد به
 منكشفه) فتابع جنس
 يشمل جميع التوابع وشبه
 الصفة يخرج اعطف
 النسق والبذل والتوكيد
 وحقيقة القصد الى آخره
 لاخراج النعت أي انه
 فارق النعت من حيث انه
 يكشف المتبوع بنفسه
 لا بمعنى في المتبوع ولا في
 سببيه (فأولئك من وفاء الاول) وهو المتبوع (مامن وفاء الاول)

العطف

هو لغة الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه وسمي هذا التابع عطف البيان لان المتكلم يرجع الى
 الاول فأوضحه به (قوله شبه الصفة) أي في الايضاح والتخصيص وغديره افتقدا للمدح على ماني
 الكشف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا على جهة التوضيح وللتأكيده على
 ما ذهب اليه بعضهم في انصر نصير نصير الكعب في الهمع عن المصنف أن الاولى جعله توكيدا لفظيا
 قال لان حق عطف البيان أن يكون للاول به زيادة بيان ومجرد تكرير اللفظ لا يحصل به ذلك (قوله
 حقيقة القصد الخ) أي الأصل فيه ذلك فلا يراد عطف البيان الذي للمدح ونحوه (قوله لاخراج
 النعت) لمعترضه شيخنا بان النعت كافي التصريح يخرج بقوله شبه الصفة لان شبه الشيء غيره وعلى
 هذا يكون قوله حقيقة الخ لبيان الفرق بين النعت وعطف البيان لا لاخراج (قوله من حيث انه
 يكشف الخ) وكذا يفارقه من حيث انه لا يكون الاجامدا والنعت لا يكون الا مشتقا أو مؤقلا به
 على مامر (قوله فأولئك الخ) تفريع على قوله شبه الصفة وفي نفسه من عبارته شيء لانه ان جعل قوله
 أولا من وفاء الاول بيان لما قدم عليه استغنى عن قوله تانيا من وفاء الاول وان جعل قوله تانيا

سببيه (فأولئك من وفاء الاول) وهو المتبوع (مامن وفاء الاول)

النعته (ولي) وذلك أربعة من عشرة أوجه الأعراب الثلاثة والأفراد والتذكير والتثنية وفروعهن وأما قول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات بينات فخالف (٦٣) لاجماعهم وقوله وقول الجرجاني يشترط كونه موضع من متبوعه فخالف

لقول سيديويه في يه هذا اذا
الجمه ان ذا الجمه عطف
بيان مع ان الاشارة اوضح
من المضائق الى ذى الاداة
واذا كان له مع متبوعه
ما لانت مع منعونه (فقد
يكونان منكرين • كما
يكونان معرفين) لان
النكرة تقبل التخصيص
بالخامد كما تقبل المعرفة
التوضيح به فتولست ثوبا
جبه هذا مذهب الكوفيين
والقياسي وابن جني
والزمخشري وابن عصفور
وجوزوان يكون منه أو
كفارة طعام مساكين
فيمنون كفاوة ونحو من
ما صدق وذهب غيره ولا
الى المتع وأوجبوا فيما
سبق البدلية ويخصون
عطف البيان بالمعارف
قال ابن عصفور واليه
ذهب أكثر النحويين وزعم
الاندلسيون أنه مذهب
البصريين قال الناظم ولم
أجد هذا النقل من غير
جهته وقال الشارح
ليس قول من منع بشئ
وقيل يختص عطف البيان
بالعلم اسماء أو كنية أو لقباً
(وصالح البدلية يرى • في
غير) ما يمنع فيه اعطائه
محل الاول كما في (نحو يا غلام
• بعمر) وقوله • أما أخوينا
عبد شمس ونوفلاً • ونحو
بشر تابع البكري) في قوله

بما نالما استغنى عن قوله أو لا فعلى كل حال في كلامه تكرر (قوله النعت) لى الحقيقي لانه يجب في
البيان أن يكون كالمبين في الافراد والتذكير وفروعهما كالنعت الحقيقي بخلاف النعت التثني
كأمر (قوله فخالف لاجماعهم) أى على وجوب مطابقتها للبيان والمبين تعريفاً وتذكيراً وافراداً
وغيره وتذكيراً وغيره ومقام مخالف لايات من وجوه ثلاثة كما لا يخفى وسننقل عن الرضى تجوز
تخالفهما ولا يجوز أن يكون بدلتهم بان المبدل منه اذا تعدد كان البدل غير وافي بالعدة
تعين القطع نخرج عن البدلية فالوجه أنه مبتدأ حذف خبره أى منها مقام إبراهيم (قوله أوضع من
متبوعه) أى أعرف وانما أوجبنا رخصية البيان من المبين ولم يوجب أحد أو رخصية النعت من
المنعوت لان قصد الايضاح من عطف البيان أقوى من قصده من النعت لان البيان يوضح المبين
بيان حقيقة فهو كالتعريف بخلاف النعت (قوله تدالجمه) بضم الجيم الشعر الواصل الى المنكسب
(قوله ان ذا الجمه عطف بيان) لم يجعله نعتاً لعمامة ان نعت اسم الاشارة لا يكون الا محلى بال (قوله
واذا كان له الخ) أشار به الى أن قوله فقد يكون الخ مفرع على قوله فأولنه الخ لاعلى قوله شبيه
الصفة حتى رد اعتراض ابن هشام بأن الواجب الواو لتعطف هذه المسئلة على ما قبلها المفرع على
قوله شبيه الصفة فتأمل (قوله فقد يكون الخ) أتى به مع علمه مما قبله رداعلى المخالف (قوله فيما
سبق) أى من المثال والأيتين وقوله البدلية أى بدل كل من كل (قوله ويخصون عطف البيان
بالمعارف) احتجوا بأن البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ورد بان بعض
النكرات أخص من بعض والاخص يبين الاعم (قوله وصالح البدلية يرى) أشار بتعبيره بالصلاحيه
الى ما صرح به في التسهيل من أن عطف البيان أولى من البدل في غير المشتقات لان الاصل في
المتبوع أن لا يكون في نية الطرح وأن لا يكون التابع كأنه من جملة أخرى ومال الدماميني الى اولوية
الابدال معللاً بما لا ينهض فانظره في حاشية شيخنا وبقى قسم لا يؤخذ من كلامه وهو تعين الابدال
نحو يا عبد الله كرر بالضم فالاقسام ثلاثة تعين الابدال وتعين البيان ورجحنا أحدهما وهو البيان
عند غير الدماميني والابدال عنده وأما نسألهما فمختلف وجعل البعض الاقسام أربعة لعله باعتبار
القولين في رجحان أحدهما وفيه من التساهل ما لا يخفى ثم جواز الأمرين على مقصدين فان قصدت
بالحكم الاول وجعلت الثاني بياناً له فهو عطف بيان وان قصدت بالحكم الثاني وجعلت الاول كالتوطئة
له فهو بدل (قوله بعمر) بضم الميم وفتحها علم منقول من المضارع منصوب عطف بيان على محل غلام
(قوله عبد شمس ونوفلاً) فيجتمع كون عبد شمس بدلًا من أخوينا لادانته بل لعدم صحة ذلك في المعطوف
(قوله ونحو بشر تابع البكري) أى من كل تركيب عطف فيه اسم حال من ال على معرف بها مضاف
اليه وصف محلى بها (قوله عليه الطير) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة حال من البكري وترقبه حال
من المستتر في عليه وقول البعض • بع العين عليه متعلق بوقوعا يلزم عليه تقديم معمول معمول
الخبر الفعلي على المبتدأ والذي رجحنا جواز تقديم معمول الخبر الفعلي لا تقديم معمول معمول معمول
وقوعا مفعول له حذف متعلقه أى ترقبه لأجل وقوعها عليه (قوله وليسى أن يبدل بالمرضى) راجع
للصورة الثانية كما يشير اليه تعليل الشارح وصرح به مع علمه مما قبله رداعلى الفراء المحوز للابدال
(قوله لا متناع أنا الضارب زيد) لما صرح من قوله ووصل ال بد المضاف الخ (قوله يتعنين أيضا
العطف الخ) يعنى أن فى كلام الناظم قصورا لانه لم يستوف الصور التي لا يصلح فيها البيان للبدلية
(قوله في نحو هندا الخ) أى من كل تركيب أو رثت فيه البدلية الاختلال لكون البدل على تقدير

أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر عطف بيان من البكري عامل
(وليس أن يبدل) منه (بالمرضى) لا متناع أنا الضارب زيد نعم الفراء يجيزه فيجوز الابدال بنفسه • بتعنين أيضا العطف ويجمع
الابدال في نحو هندا ضربت زيدا أناها وزيد جاء الرجل أخوه لان البدل في التقدير

عامل آخر وان صح خلوه محل المبدل منه ومن صور تعين البيان لامتناع حلول الثاني محل الاول نحو يا ايها الرجل غلام زيد وكلا أخو زيد وعمر وعندي ويا زيد الحارث ويا زيد هذا اذ يلزم على البدئية اتباع أي في النداء بغير ذي آل واصله كالا الى اثنين بتفريق وادخال يا على ذي آل واسم الإشارة بدون وصف واستثناء هذه الصور وصورتى المتن مبنى على أن البدل لا بد أن يصلح لحلوله محل الاول وتظهر في ذلك ابن هشام مع حزمه في المعنى بأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وقد جوزوا في انك أنت زيد كون أنت تو كيدا او كونه بدل لامع أنه لا يجوز ان أنت وفي المستوفى أولى ما يقال في نعم الرجل زيد أن زيد بدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز نعم زيد وذكرا الدماميني من صور تختلف ذلك فتنت هذا حسن لها واكلت الارغفة جزء منها (قوله من جملة أخرى) أي بناء على الصحيح أن البدل على نية تكرار العامل (قوله يفارق عطف البيان البدل) قال الرضى أنا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل ما أرى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيويه وساق كلام سيويه ثم قال قالوا ان الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب أنا اننا نسلم أن المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود به اذ هو الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد لك من فائدة صوت الكلام الفصحى عن اللغو وهي في بدل الكل كون الاول أشهر والثاني مشتق على حصة نحو زيد رجل صالح أو العكس نحو رجل صالح زيد والعالم زيد أو مجرد الاجام ثم التقيد بنحو رجل زيد وفي بدل البعض وبدل الاشتمال الاخير فادعاء كون الاول غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوب اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح أن ينسب اليه لاجله ادعوى خلاف ما ظاهرها كان من بدل الكل لا يصحح الاول به عطف البيان وأما فرقه بان البدل على تكرير العامل فان سلم فيما يكرر العامل فيه ظاهر الميسلم في غيره وان سلم فلنا أن ندعيه فيما سموه عطف البيان وفرقه فيهم يجوز تخالف البدل والمبدل منه تعريفا وتكثيرا بخلاف البيان والمبين لتامنه بتجوير التخالف في البيان والمبين أيضا اه باختصار (قوله في ثمان مسائل) زيد ثلاث أخرى كون المتبوع في البدل في نية الطرح قيل غالباً وقال الزمخشري في المفصل مرادهم بكون البدل في نية طرح الاولى أنه مستقل بنفسه لامتصه لتبوعه كالتأكيدي والصفة والبيان لا اهدار الاول الا ترى أنك لو اهدرت الاول في نحو زيد رايت غلامه رجلا صالحا لم يستقم كلاما اه بخلافه في البيان وكون حذفه في البدل جائزا عند بعضهم وخرج عليه المصنف كالا خفش قوله تعالى ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب فجعل الكذب بدل من الضمير المحذوف أي تصفه بخلافه في البيان وكون البدل يجوز قطعه كما سيأتي بخلاف البيان الاعلى قول (قوله نظير التعت في المشتق) أي فكما أن الضمير لا ينعى ولا ينعى به كذلك لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه (قوله بيان للهاء) ومنع هو كونه بدلا من الهاء لان المبدل منه في نية الطرح فيبقى الموصول بالاعا ندورده في المعنى بأنه لا أثر لتقديم عدم العائد مع وجوده حسبما قال في قولنا اعطاء منوى الطرح حكم المطروح لزم اعطاء منوى التأخير حكم المؤخر فكان يمتنع ضرب زيد اغلامه ويرد ذلك قوله تعالى واذا تبلى ابراهيم وبه والاجماع اه ويجوز كونه بيانا لما أمرتني به أو بدلا منه بتأويل قلت بأمرت اذ القول الحقيقي لا يعمل في العبادة وأن على الجميع مصدرية وجوز الزمخشري كونهما مفسومة بتأويل قلت بأمرت واشتغنته في المعنى قال وعلى هذا فشرطهم في المفسرة أن لا يكون في الجملة قبلها حرف القول أي باقيا على حقيقته واستشكل كونها مفسرة بأن الله لا يقول ربي وربكم وأجيب باحتمال أن يكون مقول الله الذي أمر بقوله عيسى اعبدا الله وما بعد من مقول عيسى

من جملة أخرى فيضوت
الربط من الاولى بخلاف
العطف بخاتمه يفارق
عطف البيان البدل في
ثمان مسائل . الاولى
ان العطف لا يكون مضرا
ولا تابعا لمضرا لانه في
الجوامد نظير التعت في
المشتق وأما قول الزمخشري
ان أن اعبدا والله بيان
اللهاء في الأما أمرتني به

(قوله دعوى الخ) ان سلم
ان الثاني في البدل مقصود
أيضا لفرق حينئذ على
وقولهم دون متبوعه أي
ليس مقصودا بالذات وان
منع اتجاه عدم الجلاء لكنه
خلاف اجاعهم وان جعل
الاثنين مقصودين في
العطف والبدل منع على
ان هذا سوء ظن بالأئمة
(قوله لتامنه) قدح في
الاصطلاح

وقت خطابه قومه على حدا ناقشنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله وان يكون مقول الله اعبدا
 الله بل ورهبهم فعبر عيسى حين خاطبهم عن نفسه بالتكلم وعنههم بالخطاب (قوله فردود) أي بما
 تقدم من كونه نظير النعت في المشتق فيجعل بدلا أو خبر مبتدأ محذوف وانتصر الدماميني للزنجشيري
 ورجح جواز كونه عطف بيان قال ولا يلزم من كون شيء نظير آخر أن يعطى سائر أحكامه إلا ترى أن
 المنادى المفرد المعين بمنزلة ضمير الخطاب ولذلك بنى والضمير مطلقا لا ينعت على المشهور ومع ذلك
 لا يمنع نعت المنادى عند الجهور اه مع أن الكسائي يجيز نعت الضمير (قوله أنه لا يكون جملة)
 بشكل عليه ما ذكره أهل المعاني في الفصل والوصل من أن جملة قال يا آدم عطف بيان على فوسوس
 اليه الشيطان وكما بشكل على هذا بشكل على قوله أنه لا يكون تابعاً لجملة (قوله بشرطه الذي ستعرفه
 في موضعه) هو كون الثاني معه زيادة بيان كما في قراءة يعقوب وترى كل أمة جائسه كل أمة تدعى الى
 كتابها بنصب كل الثانية فإنه قد اتصل به إذ كرسب الجثو (قوله هكذا قال الناظم وابنه) أي تبعا
 لابن الطراوة واحتجوا بان الشيء لا يبين بنفسه (قوله وفيه نظر) وجهه أن كلاما من البدل وعطف
 البيان مبين لمتبوعه وان كان التبيين في البدل غير مقصود بالذات وبجملة لكونه على تقدير الامل
 وفي عطف البيان مقصود بالذات وبمفرد وحيد فلا مانع من كون عطف البيان بلفظ المتبوع اذا
 كان معه زيادة كالبدل (قوله ما ينبغي على هاتين) فينبغي على السابعة امتناع بدلية نحو يعمر
 وبشرقي يا غلام يعمر وأما ابن التارك البكري بشرو على الثامنة امتناع بدلية نحو أئمانا وأخوه
 في هند ضربت زيداً فخطأها وزيد جاء الرجل أخوه وهذا يعرف ما في كلام البعض من القصور

عطف النسق

تقدم معنى العطف وأما النسق فقال الفاكهي اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام
 أنسقه عطف بعضه على بعض والمصدر بالتسكين اه والمعنى على هذا العطف الواقع في الكلام
 المعطوف بعضه على بعض وفي القارضي أن النسق بالتحريك مصدر وقيل النسق بمعنى الطريقة
 والاضافة لادنى ملاسة أي عطف اللفظ الذي سجي به على نسق الاول وطريقته وهو ثلاثة أقسام
 • أحدها العطف على اللفظ وهو الاصل وشرطه امكان توجه العامل فلا يجوز في ما جاء في من امره أم
 ولا زيد جر زيدا لان من الزائدة لا تعمل في معرفة الثاني العطف على المحل وشرطه امكان ظهور المحل
 في الفصيح فلا يجوز مرت زيد وعمر بالانصب خلافا لابن جني وكون المحل بجني الاصله فلا يجوز هذا
 ضارب زيد أو أخيه خلافا للبعداديين ووجود المحرز أي العامل الطالب للمحل على خلاف فيه تقدم
 بيانه فلا يجوز ان زيدا وعمر قائمان برفع عمرو وقد يمنع العطف على اللفظ وعلى المحل معا نحو ما زيد
 قائما لكن أو بل فاعلان في لعطف على اللفظ اعمال ما في الموجب وفي العطف على المحل اعتبار

فردوده الثانية أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره كما مر • الثالثة أنه لا يكون جملة بخلاف البدل فإنه يجوز فيه ذلك كما سيأتي • الرابعة أنه لا يكون تابعاً لجملة بخلاف البدل • الخامسة أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفاعل بخلاف البدل • السادسة أنه لا يكون بلفظ الاول بخلاف البدل فإنه يجوز فيه ذلك بشرطه الذي ستعرفه في موضعه هكذا قال الناظم وابنه وفيه نظر • السابعة أنه ليس في نية احلاله محل الاول بخلاف البدل • الثامنة أنه ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل وقد مر قريباً ما ينبغي على هاتين وسيأتي بيان ما يختص بالبدل في باب ان شاء الله تعالى والله أعلم

عطف النسق

الابتداء مع زواله بدخول التامخ فلم يوجد المحرز والصواب الرفع على الضمير مبتدأ الثالث العطف على التوهيم وشرطه صحة دخول العامل المتوهم وأما كثرة دخوله فشرطه اللبس ولهذا حسن است قائماً ولا قاعد بالجر ولم يحسن ما كنت قائماً ولا قاعد بالجر والفرق بين القسمين الأخيرين أن العامل في العطف على المحل موجود دون أثره في العطف على التوهيم ففقد دون أثره (قوله تال بحرف متبوع عطف النسق) قال شيخنا أي معطوف النسق تال مع حرف متبوع اه فإشارتي أمور ثلاثة لا تخال (قوله بحرف) ولو تقدير الان حذف العاطف جائز عند المصنف نظاماً ونحوه وان لم يكن المقام مقام سرد الأعداد على ما أفاده الهوتي (قوله متبوع) أي موضوع للتابع وهو بشرط الثاني مع الاول في عامه غزى (قوله يخرج ما عدا عطف النسق منها) أي وما عدا عطف البيان المسبوق بأى التفسيرية تدعى كلامه بعد وما عدا التوكيد المسبوق بالعاطف نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون لان هذا أيضاً يخرج بقوله متبوع أي محصل للتابع نعم ان جعلت الباء في قوله بحرف

(قال بحرف متبوع عطف النسق) فتال أي تابع جنس يشمل جميع التوابع وبحرف يخرج ما عدا عطف النسق منها ومتبوع يخرج نحو مرت بعضه نفر أي أسد فان أسدا تابع بحرف وليس معطوفاً عطف نسق

البيان لان أي ليست بحرف متبوع على الصحيح بل حرف تفسير وخلص التعريف للعطف بالحروف الاتي ذكرها (كالخصص
بودوناء من صدق) فثنا، تابع لودبا لودوا وهي حرف متبوع (فالعطف مطلقا وواو) و(ثم) و(فا) و(حتى) و(أم) و(أو) فهذه
السته تشترك بين المتابع والمتبوع لفظا ومعنى وهذا معنى قوله مطلقا (كفيك ٦٥) صدق و(وفا) وهذا ظاهرا في الاربعة

الاول وأما أم وأو فقال
المصنف أكثر النحويين
على أنهم ما شركا في اللفظ
لا في المعنى والصحيح أنهما
يشركا لفظا ومعنى مالم
يقضيا اضرا بالان القائل
أزيد في الدار أم عمرو عالم
بان الذي في الدار أحد
المسكوكين وغير عالم
بتعيينه فالذي بعد أم مساو
للذي قبلها في الصلاحية
لثبوت الاستقرار في الدار
وانقضاءه وحصول المساواة
انما هو بام وكذلك أو
مشركا لما قبلها وما بعدها
فيما يجازيها الا حله من شك
أو غيره اما اذا اقتضيا
اضرابا فانهما يشركان
في اللفظ فقط وانما يثبت
عليه لانه قليل (وأتبع
لفظا حسب) أي فقط بهمة
حروف العطف وهي (ول
ولا) و(لكن) و(م
امر ولكن طلا) وقام زيد
لا عمرو وما جازي بل عمرو
والطلا الولد من ذوات
الظلف (تنبيه) يختلف
في ثلاثة أحرف مما ذكره
هنا وهي حتى وأم ولكن
أما حتى فذهب الفكوكيين
أنها ليست بحرف عطف
وانما يعربون ما بعدها
باضمار وأما أم فدكر
النحاس فيها خلافاً لأن أبا

سببية يخرج جميع ذلك بقوله بحرف لان تبعية البيان المسيبوق باي التفسيرية والتوكيد المسبوق
بالعطف ليست بسبب الحرف لثبوت التبعية لهما مع حذف أي والعطف لكن الشارح لم يجر على
هذا الوجه (قوله بل بيان) أي عطف بيان وليس لنا عطف بيان بعد حرف الا هذا (قوله ليست
بحرف متبوع) لجهة حذفها لفظا وتعديرا والعطف ليس كذلك ورده الدماميني بان العطف قد
يحذف لفظا وتعديرا اذ اصح الكلام بدونه كما في الاخبار المتعاطفة والصفات المتعاطفة وكما
في أشكو اليديشي وحرفي اذ يصح حذف الواو فيصير الثاني توكيدا (قوله على الصحيح) وقال
الكوفيون انها عاطفة (قوله بل حرف تفسير) وقد ترددت اذمة بين المبتدأ والخبر تأكيذا للاتحاد
وزيادة في البيان كما قاله السيد الجرجاني مثال ذلك قول صاحب المغني وقالوا التقدير في قوله تعالى أن
يتقى بوجهه سوء العذاب يوم القيامة أي كمن ينعم في الجنة اه فراد أي بين المبتدأ وهو التقدير ومعنى
المقدر والخبر وهو كمن ينعم في الجنة وتكلف الدماميني جعلها تفسيرا به يجعل خبر التقدير محذوفا
تقديره ثابت وهذا يدل على أن ثم مقدر افسره بقوله أي كمن ينعم في الجنة فاحرص على هذه الفائدة
تنفعك في مواطن عديدة (قوله مطلقا) حال من الضمير في الخبر أي استقر حاله كونه مطلقا عن
التقييد باللفظ وفيه تقديم الحال على عاملها الظرفي وهو جائز عند الاخفش والمصنف ويجوز كونه
حالا من العطف على مذهب سيبويه (قوله لفظا ومعنى) الحاصل أن حروف العطف المذكورة
تسعة وهي ثلاثة أقسام ما يشترك في اللفظ فقط دائما وهي ثلاثة بل ولكن ولا لا اختلاف المتعاطفين
فيها بالاثبات والنفي اذ ما قبل بل ولكن منفي وما بعدهما مثبت ولا بالعكس وما يشترك لفظا ومعنى
دائما وهو أربعة الواو والفاء وثم وحتى وما يشترك لفظا فقط تارة ولفظا ومعنى تارة أخرى وهو أم وأو
فان قلت الواو في عطف الجوار تشترك لفظا فقط قلت هي مشتركة في المعنى أيضا قطعا لان العطف
في مثل وأرجلكم بالخفض انما هو على الوجوه ولكنك ناسبت في الحركة بينه وبين ما قبله والاعراب
مقدر لا اشتغال المحل بحركة المناسبة أفاده ابن هشام (قوله كفيك صدق و(وفا) لاجابة اليه بعد قوله
كالخصص الخ (قوله والصحيح أنهم ما يشركا الخ) الخلاف لفظي لان القائل بعدم تشريكهما في المعنى
أراد بالمعنى معنى المعامل لان الاستقرار في الدار مثلا انما هو ثابت لاحد المتعاطفين لا بعينه فقط
لا لهما معا والقائل بتشريكهما في المعنى أراد بالمعنى ما يفيد أم من احتمال كل من متعاطفيها الثبوت
استقراره في الدار وانما يفيد عنه صلاحية كل منهما له أفاده الشاطبي (قوله مالم يقتضيا اضرابا)
أي فانها حينئذ يشركان في اللفظ فقط كما سيأتي (قوله لانه قليل) أي ولان اطلاقه مقيد بما يأتي
في كلامه فلا اعتراض (قوله والطلا) أي بفتح الطاء مقصورا واما اطلاقه بالكسر مجردا فان الجروا اما
المضموم فمدوده الدم ومعه صوره الاعناق اذ اصولها جمع طلبة أو طلاة كذا في القاموس (قوله
الولد من ذوات الظلف) وقيل ولد بشر الوحش فقط (قوله مما ذكره هنا) قيد به لوقوع الخلاف
في أحرف غير هذه الثلاثة لم يذكرها هنا وهي اما بالكسر و(أ) و(أ) و(أ) وكيف وهلا وليس (قوله
ليست بحرف عطف) أي بل حرف ابتداء (قوله وانما يعربون ما بعدها باضمار) أي باضمار عامل في
تحوجا القوم حتى أبولوا ورأيتهم م حتى أبالك وقررت م م حتى أبيلك يضمرون جاء ورأيت والباء
ويجعلون حتى ابتدائية (قوله فالمعنى أعمرو قائم) أي فيكون ما بعدها في مثل هذا التركيب مبتدأ
محذوف الخبر وفي النصب وبالجر يقيد المناسب (قوله فذهب أكثر النحويين الخ) فرض في المعنى

(٩ - صبان ثالث) عبيدة ذهب الى أنها بمعنى الهزيمة فاذا قلت أفانم زيد أم عمرو فالمعنى أم عمرو قائم قصير على مذهبه
استفهامية وأما لكن فذهب أكثر النحويين الى أنها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال أحدها أنها لا تكون عاطفة
الا اذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين والثاني أنها عاطفة

لانها قالا انها عاطفة ولما
مثلا للعطف بها مثله
بالواو والثالث ان العطف
بها وانت مخير في الايمان
بالواو وهو مذهب ابن
كيسان وذهب يونس الى
انها حرف استدرال
وليست بعاطفة والواو قبلها
عاطفة لما بعدها على
ما قبلها عطف مفرد على
مفرد ووافق الناظم هنا
الاكثرين ووافق في
التسهيل يونس فقال فيه
وليس متساها لكن وفاقا
ليونس اه (فاعطف واو
لاحقا وسابقا في الحكم
او مصاحبا موافقا فالاول
نحو ولقد ارسلنا نوحا
وابراهيم والثاني نحو
كذلك نحوحي اليك والى الذي
من قبلك والثالث نحو
فانجيناه واصحاب السفينة
وهذا معنى قولهم الواو
لمطلق الجمع وذهب بعض
المكوفيين الى انها ترتب
وحكي عن قطرب وتعلب
والربيعي وبذلك يعلم ان
ما ذكره السيرافي
والسهيلي من اجماع
النحاة بضميرهم وكوفهم
على ان الواو لا ترتب غير
صحيح ^{في} تنبيهه قال في
التسهيل وتفرد الواو
بكون متبوعا في الحكم
نحو اللامعية بريحان
وللتاخر بكثرة وللتقدم بقلة
(واخصص بها) اي بالواو
(عطف الذي لا يفتى

الخلاف فيما اذا وليها مفرد قال فان وليها كلام فهي حرف ابتداء مجردة فاذا اشتدراك وليست
عاطفة ويجوز ان تستعمل بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها نحو قول زهير ابن ابي ربيعة الخ
وزعم ابن ابي الربيع انها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيويه اه والواو
على قول ابن ابي الربيع زائدة وعلى الاول عاطفة جملة فيما يظهر (قوله ولا تستعمل الابلواو اي
لا تستعمل عاطفة لا مطلقا بل ليل قوله

ان ابن ورقان لا تخشى بوارده * لكن وقائمه في الحرب تنتظر

والواو على هذا القول زائدة لازمة وعلى القول الذي بعده زائدة غير لازمة (قوله وذهب يونس)
مقابل قوله فذهب اكثر النحويين الى انها من حروف العطف (قوله عطف مفرد على مفرد) ففي نحو
ما كان محمدا لا يجهل رسول معطوفا بالواو على ابا عطف مفرد على مفرد لا منصوبا وكان المحذوفه
والعطف من عطف الجمل وسبأ في الشرح رد هذا القول بان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان
بالايجاب والسلب وسبأ في رد هذا الرد (قوله ووافق في التسهيل يونس) اي في مجرد ان لكن غير
عاطفة لكن اختلافا فقال يونس الواو عاطفة لمفرد على مفرد كما عرفت وقال المصنف جملة حذف
بعضها (قوله فاعطف واو) وترد الاستدلال بنحو لتبين لكم ونه في الارحام (قوله لمطلق الجمع) هو
بمعنى قول بعضهم للجمع المطلق فذ كالمطلق ليس للتقييد بالاطلاق بل ليان الاطلاق فلا فرق بين
العبارتين فاندفع الاعتراض على العبارة الثانية بانها غير سديدة لتقييد الجمع فيها بقيد الاطلاق مع
ان الواو للجمع بلا قيد قال الشواني ومنشأ توهم الفرق بينهما الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء
مع الغفلة عن ان ذلك اصطلاح شرعي وما نحن فيه اصطلاح لغوي اه والمراد بالجمع الاجتماع في
الحصول في عطف الجمل التي لا محل لها من الاعراب وفي نسبة العامل الي المتعاطفين ان المتعاطفات
في غير ذلك لا الاجتماع في زمان او مكان فان قلت لولم يؤت بالواو في نحو قام زيد وقعد عمر وكان حصول
مضمون الجمليتين معلوما فافادة الواو في عطف الجمل التي لا محل لها قلت قال الدماميني فاندتها في ذلك
النص على حصول المضمونين معا دلولا لاهلها كان حصولها ما ظاهره فقط لا احتمال كون الحاصل الثاني
فقط بان يكون الاول غلطا والثاني اضربا عنه اه باختصار وكونها للجمع مطلقا احد قولين والثاني
انها للجمع في المفردات فقط والاول اوجه (قوله وحكي عن قطرب الخ) على نقله ابن هشام عن الفراء
والرضي عن الكسائي وابن درستويه مع (قوله قال في التسهيل الخ) حاصله انها ازان كانت موضوعة
لمطلق الجمع الصادق بالامور الثلاثة لكن استعملها في الامور الصادق بها مطلق الجمع متفارت
فاستعملها في المعية اكثر وفي تقدم ما قبلها كثير وفي تأخره قليل فتكون محندا مجرد عن القران
للمعية بارحمة ولتقدم ما قبلها بريحان ولتاخره بمرحوميه فكلام التسهيل كما في التصريح بتحقيق
للوابع لا قول ثلاث (قوله واخصص بها الخ) قال الدماميني رد عليه ان ام المتصلة تشاركها في ذلك
نحو سوا على آقت ام قعدت فانها عاطفة على ما لا يفتى اه ^{فيل} في التصريح اجيب عنه بان هذا كلام
منظور فيه الى حاله الاصلية اذا الاصل سوا على القيام والنعوذ والعاطف بطريق الاصلية انما هو
الواو قاله الموضح في الحواشي اه واعلم ان الواو تختص باحد وعشرين حكما ذكر الناظم منها ثلاثة
عطف ما لا يفتى متبوعه وعطف السابق على اللاحق وعطف عامل حذف وبق معناه ذلك كرهذا في
قوله آخر الباب وهي انفردت بعطف عامل مرال قد بق معناه الرابع عطف سببي على اجنبي في
الاشتغال ونحوه يجوز يدا ضربت عمرا واخاه وزيد مرت بقومك وقومه * الخامس عطف الشيء
على مرادفه ونحو شرعة ومنها جاء السادس فصاها من معطوفها بنظر لوعديله نحو ومن خلفهم
سدا * السابع جواز تقدمها مع معطوفها في الضرورة نحو * جعلت وخشا غيبية ونخبة * وقيل
لا تختص الواو بذلك بل الفا ونحوه واولا كذلك * الثامن جواز العطف على الجوار في الجر خاصة

نحو أوجدهم في قراءة من جر • التاسع جواز حذفها من اللبس كقوله كيف أصبحت كيف
 أمسيت • العاشرة بلاؤها إذا عطف مفردا بعد نهي نحو ولا الهدى ولا القلائد أو نفي نحو فلا رفث
 ولا فحش أو مؤول بنفي نحو ولا الضالين • الحادية عشر بلاؤها أمام مسبوقة بمثلهما غالباً إذا عطف
 مفرداً نحو أما العذاب وأما الساعة • الثانية عشر عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها نحو
 مررت برجلين كريم وبجيسل • الثالثة عشر عطف العقد على النيف إذا وقع أدفعه كاحد وعشرين
 فإن تأخر وقوع العقد جاز أن تقول قبضت ثلاثة عشرين أو ثم عشرين • الرابعة عشر عطف ما حقه
 التثنية أو الجمع نحو محمد • ومحمد في يوم واحد • الخامسة عشر عطف العام على الخاص نحو واغفر لي
 ولوالدي وللمؤمنين أما عطف الخاص على العام لمزية في الخاص فيستأجر كها فيه حتى نحو واذا أخذنا
 من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح الآية ومات الناس حتى الانبياء ومثل العام والخاص البكل
 والجزء • السادسة عشر العطف التلقيني من المخاطب نحو قال ومن كفره • السابعة عشر اقترانها بـ لكن
 نحو ولكن رسول الله • الثامن عشر والتاسع عشر العطف في التحذير والاعراض نحو ناقة الله وسقياها
 ونحو المروءة والنجدة • العشرون عطف أي على مثلها نحو • أي وأبى فارس الأحزاب • الحادية
 والعشرون صحة حكاية العلم بن مع اتباعه بعلم آخر معطوف عليه بها نحو من زيداً وعمراً فانهم
 شرطوا في حكاية العلم بن أن لا يتبع إلا إذا كان التابع ابناً متصلاً بعلم أو علمياً معطوفاً بالواو وهذا في
 التصريح من خصائص الواو عطف ما تضمنه الأول لمزية في المعطوف نحو حافظوا على الصلوات
 والصلوة الوسطى وفيه أن هذا عطف الخاص على العام ويشار كها فيه حتى كذا ذكره بعد وعد أيضاً
 من خصائصها امتناع الحكاية بن إذا اقترنت بما فلا يقال ومن زيداً بالانصب حكاية بن قال رأيت
 زيداً وفيه أنهم أطلقوا العاطف الذي اقترانه بن بمنع الحكاية ولم يقيسوه بالواو هذه لمخص ما في
 حاشية شيخنا رحمه يعلم ما في كلام البعض من الخلل في غير موضع لكن ما تقدم من اختصاصها
 بعطف السابق على اللاحق يرد عليه أن حتى تشاركها في ذلك على الصحيح نحو مات كل أب لي حتى آدم
 كما سيأتي وما تقدم من اختصاصها بعطف عامل حذف وبقي معه وله يرد عليه ما سيأتي أن الفاء
 تشاؤكها في ذلك نحو اشترت بته بدرهم فصاعداً وما تقدم من اختصاصها بجواز حذفها خلاف ما في
 التسهيل من أن أو كلاً أو في ذلك بل مال الدماميني إلى أن الفاء أيضاً كالواو في ذلك كما سيأتي وقولنا
 فيما تقدم إذا عطف مفرد بعد نهي الخ قال في المعنى ولم تقصد المعجزة فلا يجوز ما اختصم زيد ولا
 عمرو لانه للمعجزة وأما ما يتسوى الاعشى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا انظر ولا الحرور وما
 يتسوى الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زواً فلا من اللبس اه وانما اقروا
 الواو بلا في نحو ما قام زيد ولا عمرو ولا تضرب زيد ولا عمر الا فائدة نبي المقام عنهما مجتمعين ومفترقين
 والنهي عن ضربهما كذلك وقد توهم تقييد النفي أو النهي بحال الاجتماع وقولنا ما حقه التثنية
 أو الجمع أي ما الاصل فيه التثنية لو اجمع فلا ينافي معنى التسهيل من أن العطف ما منع قصد
 الكثير أو فصل بين المعاطفين ظاهراً أو مقدر مثلاً الاخير قول الجاهل يوم مات محمد ابنه وحمد أخوه
 محمد ومحمد في يوم واحد أي محمد ابني ومحمد أخبي (قوله بين زيد وعمرو) ويقال بين زيد وبين عمرو
 بزيادة بين الثانية للتأكيده قاله ابن بري وغيره وبه يرتفع الحريري لذلك دفوسري (قوله ولا يجوز
 فيها غير الواو) وانما انفردت الواو بذلك لترجح معنى المصاحبة فيها (قوله بين الدخول وخومل)
 الدخول بفتح الدال وخومل موضعان (قوله بين أما كن الخ) أي فهو على حذف مضاف وقدره
 بعضهم بين أهل الدخول والخ ويحتمل أن المراد بالدخول وخومل أجزاءهما (قوله والفاء للترتيب)
 أي المعنوي وقد تكون للترتيب الذكري وأكثر ما يكون في عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألتوا
 موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة والذي انخط عليه كلامهم في الآيات البيئات أنه ليس

بين زيد وعمرو ولا يجوز
 فيها غير الواو وأما قوله
 بين الدخول وخومل
 فالتقدير بين أما كن
 الدخول فاما كن حومل
 فهو بمثابة اختصم الزيدون
 فالعمرون (والفاء للترتيب)

(قوله فلا ينافي) فيه أنه سبق
 في بحث المثني أن الفهميل
 مطلقاً مانع من التثنية على
 أن المنافاة ممكنة في قوله
 عطف ما الخ ولك دفعها
 بان المراد حقه بالنسبة لغير
 الواو تدبر

المواد من الترتيب الذي كرى مجرد ترتيب الشئيين مثلاً في الذكر لان هذا القدر لازم للذ كرمع اسقاط
الفاء أيضاً بل ترتيب مراتب المذكور في الذ كرى أي بيان أن المذكور أوله بقية أن يتقدم في الذ كر
لتقدم رتبته على رتبة المتأخر قال ولعل معنى التعقيب حيث يذيان أن رتبة المتأخر قريبة من رتبة
المتقدم غير مترخية عنها كثيراً فليتم ا ه وقد تكون في غير ذلك كقوله تعالى ادخلوا ابواب
جهنم خالدين فيها فبئس مشوى المتكبرين وقوله تعالى وأورثنا الارض نبيوآمن الجنة حيث نشاء فبئس
أجر العالمين فان ذكرهما شئياً أو مدحه يحسن بعد جرى ذكره وأما الفاء من فأخرجها من قوله
تعالى فأزله الشيطان عنها فأخرجها مما كانا فيه فللترتيب المعنوي ان يرجع ضمير عنها الى
الشجرة أي أوقفها في الزلزلة بسبب الشجرة ولذا كرى ان يرجع الى الجنة أي أذهبها عنها ويرد على
هذا أن الذي كانا فيه هو الجنة فأين التفصيل إلا ان يراد فأخرجها مما كانا فيه من النعيم والكرامة
فيكون تفصيلاً بعد الاجمال قاله الماميني (قوله بالاقصال) أي معه وهو في كل شئ بحسبه يقال تزوج
فلان فولده اذ لم يكن بينهما الامدة الحمل وان طالت (قوله أي بلامهلة) بضم الميم أي تأخر كذا في
المصباح وغيره (قوله نحو أماته فاقبره) لا يقال الاقبار مسبب عن الامانة فالقوله للتسبب في هذه
الآية أيضاً وصنيع الشارح يوهوم خلافه لا نأقول المراد بالتسبب أن يكون المعطوف مسبباً عن
المعطوف عليه بالذات لا بواسطة عادة والآية من الثاني لا الاول (قوله ان كان المعطوف جملة) أي
أوصفه نحو لا يكون من شجر من زقوم فما لؤد منها البطون الآية وقد تجيء في ذلك لجرّد
الترتيب من غير سببية نحو فراغ الى أهله فجاء بهجلاً مهن فقر به اليهم ونحو فال اجرات زحراف التاليات
ذ كر اوفى المعنى وشبرح الماميني عليه أن الفاء مع الصفة أربعة أحوال أن تدل على ترتيب معلنيها
في الوجود أو في غيره كالشرف والجنسة أو على ترتيب موصوفاتها في الوجود أو في غيره نحو زيد الصابح
فالغائم فالآية أي الذي أثار على القوم صبا حافة ثم فآب أي رجوع وجالس الازهد فالأورع
وولد زيد الشاعر فالكتاب ورحم الله الحلقة من فالمة صرين ا ه بتلخيص وايضاح (قوله وأما نحو
أهلكها الخ) يراد على الترتيب لان محيى البأس قبل الاهلاك وغسل الاعضاء الاربعة
قبل الوضوء كذا قال شيخنا ولا يظهر الثاني اذا كان المراد غسل جملة الاعضاء لان غسل جملتها
نفس الوضوء لا قبله ولا بعده وانما يظهر اذا كان المراد غسل كل منها على انفراده لانه الذي
قبل الوضوء أي في الجملة والافغسل الرجلين تمامهما ليس قبل الوضوء فنظن (قوله فالمعنى
أردنا الخ) أو يقال الفاء في الآية والحديث للترتيب الذي كرى ا ه تصرح أي لان ما بعد الفاء تفصيل
للمعمل قبلها (قوله وأما نحو فجعله الخ) يراد على التعقيب لان جعله غشاء لا يتصل باخراجه
(قوله فالتقدير رفضت مدة الخ) أي فالمعطوف عليه محذوف قيل هذا لا يدفع الاعتراض لان معنى
المدة لا يعقب الاخراج وأجيب بأنه يكفي أن أول أجزاء الماضي يعقب الاخراج وان لم يحصل
بتمامه الا في زمن طويل ذكره الرضى والسعدو جعلامنه فتصنع الارض مخضرة قال في المعنى وقيل
الفاء في هذه الآية يعي آية فتصنع الارض مخضرة للسبية لا للعطف وفاء السببية لا تستلزم التعقيب
بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة ا ه قال الماميني الحق أن
الاصل في الفاء السببية استلزام التعقيب وأن عدمه في بعض المواضع كالمثال لعدم استكمال السبب
اذ السبب اتمام لعنول الجنة في المثال مجموع الاسلام واستمرار حكمه لكن اطلاق السبب على جزئه
مجازاً اها باختصار (قوله أو ان الفاء نابت عن ثم) أو يقال التعقيب في كل شئ بحسبه قال في المهم قبل
تردا الفاء للاستئناف نحو لم تسأل الرب القواء فينطق ا أي فهو ينطق اذ لو كانت مجرد العطف جزم
ما بعدها أول السببية نصب ونحو ان يقول له كن فيكون بالرفع قال ابن هشام والتحقين أنما في مثل
ذلك عاطفة وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده (قوله و ثم) ويقال فهم وعت وعت قاله في

باتصال اي بلامهلة وهو
المعبر عنه بالتعقيب نحو
اماته فاقبره وكثيرا ما
تقتضى أيضا التسبب ان
كان المعطوف جملة نحو
فوكزه موسى فقتضى عليه
واما نحو اهلكها فجاءها
بأسنا ونحو توضع فغسل
وجهه ويديه الحديث
فالمعنى لودنا اهلها كما
وأما الوضوء وأما نحو
فعله غشاء أي جافا عشيما
أحوى أي أسودا فالتقدير
نقضت مدة فجعله غشاء أو
أن الفاء نابت عن ثم كما
جاء عكسه وسيأتي (و ثم)
للترتيب بالاقصال أي جملة
وتراخ نحو فاقبره ثم اذا شاء
أشهره وقد توضع موضع
اقفاء كقوله
كهاز الرديني تحت الهجاج
جرى في الانا يسب ثم اضطرب

(قوله الاربعة) فيه نظر
(قوله ماذا كان الخ) فيه
أنه يمنع قوله ومصح الخ
تدبره (قوله وأجيب) يرجع
لقولهم التعقيب الخ (قوله
الحق) بل الحق بخلافه
لاخراج مثاله

الفسهل (قوله كقوله كهز الخ) فان الهزمتي جرى في آنايب الريح عقبه الاضطراب ولم يتراخ
 عنه قاله في المغني واعتوضه قريبه فقال اظاهر انه ليس كذلك بل الاضطراب والجرى في زمن
 واحد فتكون ثم بمعنى الواو وجوابه ان الترتيب يحصل في لحظات لطيفة والريديني صفة للريح نسبة
 الى امرأة اسمها ريديني كانت تقوم الرماح والمجاج الغبار والانايب جمع أنبوبة وهي ما بين كل
 عقدتين كذا في التصريح والاعتراض أقوى من الجواب وهزم صدره بمعنى اهتزاز كما في العيني
 مضاف الى فاعله والمشباهه عزاز فرس كانت تحت المدوح (قوله وما نحو الخ) وجه اليراد في
 الآية الاولى ان خلق حواء قبل خلق الذرية وفي الثانية ان اتياء موسى الكتاب قبل توصية هذه
 الامة بالمشار اليه وفي البيت واضح دما بيني (قوله هو الذي خلقكم الخ) التلاوة هو الذي خلقكم
 من نفس واحدة وجعل الخ أو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل الخ والثاني هو الموافق ليكون
 الكلام في ثم فكان عليه حذف هو الذي وأود بالنفس الواحدة آدم وزوجها حواء (قوله وقيل غير
 ذلك) فاقبل في الآية الاولى ان العطف على محذوف أي من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها
 زوجها أو على واحدة لتأويلها بالفعل أي من نفس توحدت أي انفردت ثم جعل الخ أو ان الذرية
 أخرجت من ظهر آدم كما ذكرتم خلقت حواء وهذه الاجوبة أنفع من جواب الشارح لانها تصحح
 الترتيب والمهمل وجوابه يصحح الترتيب فقط اذ لا تراخي بين الاخبار بين نعم جوابه أعم ليدصح أن
 يجاب به عن الآية الثانية والبيت كما فعله كذا في المغني قال الدماميني ووجه الترتيب الاختباري في
 البيت ان سيادة الابن نفسه أخص به من سيادة أبيه وكذا سيادة الاب بالنسبة الى سيادة الجد
 (قوله وأجاب ابن عصفور عن البيت الخ) حاصل جوابه ان السيادة لما سمرت من الابن الى الاب
 ومن الاب الى الجد كانت سيادة الابن متقدمة رتبة ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد ففي البيت
 للترتيب الرتبي لا الخارجي ولا ينافيه قوله قبل ذلك على رواية من قاله ثم قد ساد قبل ذلك جده
 لا يمكن أن يجعل ساد في قوله ثم قد ساد قبل ذلك جده مستعملا في السيادة الرتبية والخارجية
 ويكون الايمان يتم نظر الى السيادة الرتبية وقوله قبل ذلك نظر الى السيادة الخارجية لان سيادة
 الجد الخارجية قبل سيادة الابن وسيادة الاب الخارجية وهذا التدقيق يندفع الاعتراض بأن
 هذا الجواب انما يظهر على روايته بعد ذلك لا على روايته قبل ذلك وأجاب من عنده بأن اسم الإشارة
 راجع الى وقت التسليم ولا يخفى أن جوابنا أدق فأعرفه (قوله آناه السودد) قال في القاموس
 السود والسودد والسودد بالهمز كقذف السيادة اه والسين مضمومة في الاولين أيضا كما
 ضبطت به في النسخ الصحيحة من القاموس كمنسخة اعلامه أي العراجمي ويصرح بضم السين في
 المثنائية والثالثة قول الصحاح الدال في سودد زائدة للاحاق بناءه ببناء جندب وبرقع اه لان أول
 جندب وبرقع مضموم وثالث جندب مفتوح كاللغة الثانية وثالث برقع مضموم كاللغة الثالثة (قوله
 ان ثم تقع زائدة) وتقع الفاء أيضا زائدة كالفاء المثنائية في قوله فاذا هلكت فعند ذلك فاجزى
 والفاء في قوله فعلى فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به عند من جعل كفروا به جواب لما الاولى والثانية
 تأكيد والفاء زائدة وكذا الفوا عند الاخفش كفي الدماميني وعزاه في الهمع للكوفيين أيضا ومثل
 بابية حتى اذا جازها وقتت ابوابها وقال لهم خزنتها وآية فلما أسلمنا ونه للجبين ونادينا فاحدى
 الواوين فيهما زائدة وغير الاخفش والكوفيين جعلوا الجواب محذوفوا الواو جالية بتقدير قد والمعنى
 في الآية الاولى جازها لفتح ابوابها كراما لهم عن أن يقفوا حتى تفتح (قوله بما رحبت) أي مع
 سعتهما وضافت عليهم أنفسهم أي من فرط الوحشة والغم وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه أي وعلموا
 أن لا ملجأ من سخط الله الا الى استغفاره (قوله اذا أصبحت الخ) الهوى بالقصر العشق واردة
 النفس وكان الثاني هو المراد في البيت يقول أصبح مریدا الثي وأمسى تاركه يقال عدا فلان هذا

وأما نحو هو الذي خلقكم
 من نفس واحدة ثم جعل
 منها زوجها ذلكم وصاكم
 به لعلكم تتقون ثم آتينا
 موسى الكتاب تماما وقوله
 ان من ساد ثم ساد أبوه
 ثم قد ساد قبل ذلك جده
 فقيسهل ثم فيه لترتيب
 الاخبار لا لترتيب الحكم
 وأنه يقال بلغني ما صنعت
 اليوم ثم ما صنعت أمس
 أعجب أي ثم أخبرني أن
 الذي صنعته أمس أعجب
 وقيل ان تم بمعنى الولو
 وقيل غير ذلك وأجاب ابن
 عصفور عن البيت بأن
 المراد أن الجد آناه السودد
 من قبل الاب والأب من
 قبل الابن في قوله
 الاخفش والكوفيين أن
 ثم تقع زائدة فلا تكون
 عاطفة اليه وحلوا على
 ذلك قوله تعالى حتى اذا
 ضاقت عليهم الارض بما
 رحبت وضاقت عليهم
 أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ
 من الله الا اليه ثم تاب
 عليهم ليتوبوا جعلوا تاب
 عليهم هو الجواب و
 زائدة وقول زهير
 ارا في اذا أصبحت أصبحت
 ذاهوى
 فثم اذا أصبحت أصبحت عاينا
 وخرجت الآية

الامر اذا تجاوزه وتركه اه دما ميني قال الشنخي وهذا يدل على ان عاديا بالعين المهمة وهو مقصود
 في بعض نسخ المعنى وفي غيره بالمعجزة وقد انشدا بن مالك هذا البيت في شرح الكافية
 ارا في اذا ما بت على هوى • فتم اذا أصبحت أصبحت غاديا
 قال ابن القطاع غدا الى كذا أصبح اليه اه كلام الشنخي وكما انشده ابن مالك انشده الشنخي في وقال
 كذا رواه أبي بكر ثم قال يقول ان لي حاجة لا تنقض أبدا اه (قوله على تقدير الجواب) أي فرج
 الله عنهم أو لجؤوا الى الله ثم باب الخ فتم عاطفة على هذا المحذوف وتوبة الله تعالى على عبده تكون
 بمعنى توفيقه للتوبة كما في ثم تاب الله عليهم ليمتروا ويعني قبول توبته قال الشنخي وقيل اذا بعد حتى قد
 تجرد عن الشرط وتبقى لمجرد الوقت فلا تحتاج الى جواب بل تكون غاية للفعل قبلها أي خلفوا الى
 هذا الوقت ثم تاب عليهم (قوله على زيادة الفاء) لانه عهد يزادها لم يعهد زيادة ثم وترد ثم
 للاستئناف كما في قوله تعالى ألم يروا كيف يبداء الله الخلق ثم يعيده فجعله ثم يعيده مستأنفا لانه
 اعادة الخلق لم تقع فيقرروا برؤيته أو يؤيد كونها مستأنفة قوله تعالى عقب ذلك قل سيروا في الارض
 فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الاخرة كذا في المعنى (قوله واخصص بفاء الخ) وفي
 التسهيل أنها مفرد أيضا بعطف مفصل على مجمل متعدين معنى نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان
 ابني من أهلي والترتيب في مثله ذكرى لا معنوى للاتحاد المتعاطفين معنى (قوله وعكسه) بالنصب
 عطفًا على عطف في كلام الناظم (قوله في غضب هوزيد) يحتمل أن هو فاعل يغضب فنسكته الإبراز
 دفع توهم كون زيد فاعلا لا يغضب فيختل التركيب لعدم الضمير حيثند في كل من الجملتين لا كون
 الفعل جرى على غير من هوله كما قيل لانه ممنوع بل هو جار على من هوله ويحتمل أن الفاعل ضمير
 مستتر في غضب وهو تو كيدله وهذا ظاهر كلام الدنو شري وما قبله ظاهر كلام التصريح ويحتمل
 أنه ضمير منفصل مبتدأ خبره زيد والجملة خبر الموصول ويحتمل أنه ضمير فصل لا محل له من الاعراب
 فالاقصا على الأول تقصير وفاعل يغضب على الاخيرين ضمير مستتر فيه يعود على الذي (قوله فكان
 الاولى الخ) لو عبر بالواو لكان أولى لوجهين • الاول أن أولوية التعبير بعبارة تشمل مسئلتى الصفة
 والخبر لا تنفرد على جريان الحكم في عكس صورة المنى أيضا فلا يظهر التفرع بالنسبة اليهما
 • الثاني أن ما قبل فاء التفرع علة لما بعدها فلا يحسن التعليل بعد شمول مسئلتى كل من الصلة
 والصفة والخبر فقامل (قوله يحسر الماء) بجاء وسين مهملتين من بابي ضرب يقتل كما في المصباح أي
 يرتفع وينزاح وقوله يحمر يضم الجسيم وكسرها أي يكثر (قوله ويشمل أيضا الخ) الضمير يرجع الى
 اختصاص الفاء ويشمل بالرفع على الاستئناف وليس الضمير راجعا الى أن يقول كما في التسهيل ويشمل
 بالنصب عطفًا على مدخول اللام في قوله سابقا ليشمل الخ لعدم شمول ذلك القول مسئلتى الحال كما
 قال ولم يذكره أي في التسهيل اللهم الا أن يراد بالصفة ما يشمل بالحال لانها صفة في المعنى ويراد بقوله
 ولم يذكره أي نصا وفيه ما لا يخفى من التكاف وبما قورناه اندفع تطير شيخنا (قوله أن يكون المعطوف
 بعضا من المعطوف عليه) بان يكون جزأ منه أو فردا أو نوعا وقوله أو كبعضه أي في مدة الاتصال
 (قوله فعلى تاويل ألقى ما يشغله) أي تاويل ألقى المحيضة والزاد ألقى ما يشغله ونعله بعض ما يشغله
 فالمعطوف بعض تاويل لا قدروري نعله بالوجه الثلاثة كما سيد كرهه الشارح (قوله والثاني أن يكون
 غاية الخ) والتصفيق كما في المطول أن المعبر في حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى
 أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعد ما قبله بلا بسة للأجزاء
 الاخر نحو مات كل أبلى حتى آدم أو في أثناءها نحو مات الناس حتى الانبياء أو في زمان واحد نحو جاء في
 القوم حتى زيد اذا جاؤك معا وزيد أضعفهم أو أقواهم (قوله زيادة أو نقص) أي معنويين كمالى

استقر أنه الصلة) نحو
 اللذان يقومان في غضب
 زيد أخواله وعكسه نحو
 الذي يقوم أخواله في غضب
 هوزيد فكان الاولى أن
 يقول كما في التسهيل
 وتنفرد الفاء بتسوية
 الاكتفاء بضمير واحد فما
 تضمن جملة من صلة أو
 صفة أو خبر لي شمل مسئلتى
 الصلة المذكورين
 والصفة نحو مرت بامرأة
 تضحك فيبكي زيد و بامرأة
 تضحك زيد فيبكي والخبر
 نحو زيد يقوم فتعده هند
 وزيد تعده هند فيقوم
 ومن هذا قوله
 وانسان عيني يحسر الماء
 تارة
 فيبدي و لارات يحمر فيغرق
 ويشمل أيضا مسئلتى الحال
 ولم يذكره كره نحو جاء زيد
 يضحك فيبكي هند وجاء زيد
 يبكي هند فيضحك فهذه
 ثمان مسائل يختص العطف
 فيها بالفاء دون غيرها وذلك
 لما فيها من معنى السببية
 (بعضها بحيث اعطف على
 كل ولا • يكون الاغاية
 الذي لا) أي للعطف بحيث
 شرطان الاول أن يكون
 المعطوف في بعضا من
 المعطوف عليه أو كبعضه
 كما قاله في التسهيل نحو
 آكات السمكة حتى مرأسها
 وأعجبني الجارية حتى
 حذيتها ولا يجوز حتى ولدها

وأما قوله ألقى الصحيفة كي يحفر رحله • والزاد حتى نعله ألقاها فعلى تاويل ألقى ما يشغله حتى نعله • والثاني الشارح
 أن يكون غاية في زيادة أو نقص نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الجراح حتى المشاة وقد اجتمع في قوله

المعطوف ظاهرا لا مضمرا
كما هو شرط في مجرورها
إذا كانت جارة فلا يجوز
قام الناس حتى أنا ذكره
ابن هشام الخضر اوى قال
في المعنى ولم أقف عليه لغيره
وثانيهما أن يكون مفردا
لا جملة وهذا يؤخذ من
كلامه لأنه لا بد أن يكون
جزأ ماقبلها أو بكزه منه
كما تقدم ولا يتأتى ذلك إلا
في المفردات هذا هو الصحيح
وزعم ابن السبيدي قول
أمرئ القيس سرى بهم
حتى تكلم مطيهم • وحتى
الجياد ما يقدرن بارسان
فحين رفع تكلم أن جملة تكلم
مطيهم معطوفة بجتى على
سرى بهم • التثني حتى
بالنسبة إلى الترتيب كالواو
خلافا لمن زعم أنها الترتيب
كالرخصتى قال الشاعر
رجلى حتى الأقدمون تملأوا
• على كل أمر يورث الحمد
والحمد
• الثالث إذ لعطف بجتى
على مجرور قال ابن صفور
• الاحسن إعادة الجارة مع
الفرق بين العاطفة والجارة
وقال ابن الخطيب يلزم إعادة
لفرقة ويسده النظم بان
لا يتبعين كون المعطف نحو
اعتمكت في الشهر حتى
في آخره فان تعين العطف
لم يلزم إعادة نحو عجت
من القوم حتى بينهم وقوله
جود عيناك فاض في الخلق
حتى • بأس دان بالاساءة

الشارح أو حسيين نحو فلان يجب الاعداد الكثيرة حتى الالوف ونحو المؤمن يجرى بالחסنات حتى
مثقال الذرة (قوله حتى الحكمة) جمع كى على غير قياس وهو كفى القاموس الشجاع أو لباس السلاح
(قوله بقى شرطان آخران) زاد في التصريح نقلا عن الموضح شرطا آخر وهو أن يكون ما بعدهما سرى بك
في إمامه فلا يجوز صحت الايام حتى يوم الفطر (قوله أن يكون المعطوف ظاهرا لا مضمرا) قال
الخطيب لان معطوفها بعض ماقبلها أو كعضه ولو دخلت على ضمير غيبة لكان ظاهرا في أنه عين الاول
لا بعضه فيلزم عطف الشئ على نفسه ثم حل ضمير المتكلم والمخاطب على ضمير الغائب اه وما ذكره
في ضمير الغيبة ليس على اطلاقه فانما لو قلت زيد ضربت انقوم حتى آياه لم يكن معطوفها عين ماقبلها مع
أن صورة كون معطوفها عين ماقبلها خارجة بالشرط الاول لان ما كان عينها ليس بعاطف الخلق عدم
اشتراط كون مجرورها ظاهرا لا مضمرا (قوله الخضر اوى) نسبة إلى الجزيرة الخضراء ببلد من بلاد
الاندلس دماميني (قوله مفردا) لوقال اسم السكان أحسن لان المفرد يشمل الفعل مع أنها لا تعطفه
(قوله أن يكون جزأ) أراد بالجزء البعض ليشمل الجزئي ولو عربر بالبعض لكان أروض وأوفق بعبارة
الناظم (قوله ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات) اعترضه الدماميني بأنه لو قيل فعلت مع زيد ما أقدرا عليه
حتى خدمته بنفسى كان المعطوف بها بعض ما أنه جملة وصرح النحاة وأهل المعاني بان الجملة تبدل
ما قبلها بدل بعض من كل نحو أمسد كم بما تعلمون أمسد كم بانعام وبنسب وأقره الشئى وأجاب عنه
البعض بان البعضية في المثال اغما تظهر بالنسبة إلى المعنى التصني وكلام القائل بالنسبة إلى المعنى
المطابق بقى لا بعضية فيه ويرد بان زمن خدمته بنفسه بعض زمن فعل ما يقدر عليه كما أن الخدمة
بعض فعل ذلك وحينئذ فالمعنى المطابق بعض وأما النسبة فليست جزء مفهوم الفعل على الراجح ولئن
سلم أنها جزؤه فبعضيتها باعتبار بعضية أحد طرفيها وهو الخدمة المنسوبة فتدبو (قوله تكلم) أى
تتعب والمطى اسم جنس جمى مطية وهى الدابة والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد والارسان جمع
رسن بالتحريك وهو الخيل أى وحتى صارت الخيل لا تقاد بمقادها بل تدير بنفسها وهو كناية عن
شدة تعبهما قاله الدماميني (قوله فحين رفع تكلم) والمعنى حتى كالت ولكن جاء ضارعا على حكاية الحال
الماضية وأما من نصب فهى الجارة ولا بد على النصب من تقدير زمان مضاف إلى كلال مطيهم بجتى
والذى يظهر لى أن تقديره المضاف غير ضرورى فتدبر الواو على النصب عاطفة لمخزوف على
سرى بهم تقديره وسرى بهم حتى الجياد الخ فلا يرد أنه لا يستقيم عطف حتى الابتدائية وجملة
على حتى الجارة ومجرورها هذا قاله الدماميني (قوله معطوفة بجتى) والصحيح أنها ابتدائية في الموضوعين
(قوله بالنسبة إلى الترتيب) أى إلى عدمه بدليل ما بعده والمراد الترتيب الخارجى فلا يتأتى أنها
للترتيب الذهبى كما زعم بيانه (قوله تملأوا) أى اجتمعوا (قوله وقيدته الناظم) أى قيد اللزوم قال فى
المعنى وهو حسن (قوله بان لا يتبعين الخ) الضابط أنه متى صح حلول فى محلها كانت محتملة للامرين
والا تعين للعطف (قوله نحو عجت من القوم الخ) اغما يصح العطف فى المثال والبيت لعدم صلاحية
اللى فى موضع حتى ولو كان ما بعدهما ليس آخر ولا متصلا بالآخر هذا حاصل ما فى المعنى وشرحه كما قاله
شيخنا وناقش الدماميني فى التعليق الاول بأنه دعوى بلاد ليشمل أى مانع من كون العجب فى المثال
انتهى إلى البنين وفيض الجود فى البيت انتهى إلى البأس وقديقال المانع عدم مناسبة ذلك مقام
التعجب والميدح ثم البعضية التى هى شرط فى العاطفة ظاهرة فى البيت وكذا فى المثال ان جعلنا
الاضافة فى بينهم على معنى من التبعية وعليه يحتمل قول المعنى انهم بعض القوم فان جعلت معنى
اللام اقتضت عدم دخول بينهم فيهم فانهم (قوله بأس) البأس من أصابه البؤس أى الشدة وقوله
دان بالاساءة دينا بكسر الدال أى ندين بالاساءة تدينا أى جعل الاساءة دينا لتكررها منه كثيرا
(قوله فالجرا حسن) لقسلة العطف بجتى حتى أنكروه الكوفيون كما مر (قوله الا فى باب ضربت القوم

ديناه الرابع حيث جاز الجرو والعطف فالجرا حسن الا فى باب ضربت القوم

حتى زيد اضربه فالنصب
 أحسن على تقدير كونها
 عاطفة وضربه تو كيد
 أو ابتدائية وضربه
 تفسير وقدرى هو ما قوله
 حتى نعله ألقاها وبالرفع
 أيضا على أن حتى
 ابتدائية ونعله مبتدأ
 وألقاها خبره اه (وأم
 بها عطف أثرهمز التوسوية)
 وهي الهمزة الداخلة
 على جملة في محل المصدر
 وتكون هي والمعطوفة
 عليها فليست هي وهو الأكثر
 نحو هو اه عليهم أنذرهم
 الآية واسميته كقوله
 ولست أبالي به فقدى
 ما ككاه

أموتى ناه أم هو الائن واقع
 ومختلفين

قوله حتى يرد) فيه أن
 الإرادة متجهة لانها مقبلة
 ليس في قوة قضاها اذا الفاعل
 اسم جمع تأمل (قوله قال
 الشئني) حقه التأخير عن
 الاعتراض والجواب
 الاتيين راعى لم أن
 كلام المغنى مبني على
 ابقاء الكلام على ظاهره
 وحينئذ فاعترض
 بالدماميني غير متجهة ورد
 الشئني صحيح لا يرد عليه
 بالتوجيه الأني

(الخ) أراد بيباه أن يقع بعد الاسم التالي حتى فعل مشتغل بنصب ضميره كفي المغنى فاق اشتغل برفعه
 نحو قام القوم حتى زيد قام امتنع النصب وجاز للرفع والجر (قوله حتى زيد الخ) أي اذا كان زيد آخر
 القوم ليوجد شرط جواز الجر (قوله فالنصب أحسن الخ) علته في المغنى بان الفعل لا يكون مؤكدا
 بعد حتى الجارة نقله شيخنا السيد وهو يفيد تعيين النصب فيجاء الف ما يقتضيه كلام الشارح من جواز
 الجر فتأمل وقال شيخنا انظر لم كان غير الجري في هذا الباب أحسن اه وقد توجه الاحتمال بان
 في النصب مشاكلة الضمير لرجعه في الاعراب (قوله وضربه تو كيد) أي لضرب زيد الذي
 تضمنه قوله وضرب القوم لدخول زيد في القوم لا لضرب القوم حتى يرد أن الضمير ليس راجعا
 للقوم حتى يكون ضربه تا كيد الضمير ب القوم بل زيد (قوله بها) أي الجر والنصب وعليهما
 فالقاهتا تو كيدا اذا جعلت حتى في النصب ابتدائية وألقاها تفسير (قوله وأم بها عطف أثرهمز
 التسوية) أي بعدها ولا يجوز العطف باوقياسا فنقول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا خطأ كقوله هم
 يجب أقل الامر من كذا أو كذا الان الصواب فيه ولو اوقاله في المغنى ثم ذكر ان قول صاحب الصحاح
 تقول سواء على قمت أو وقعت سهو وأن قراءة ابن محيصة سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم من
 الشذوذ بمكان اه ونقل الدماميني عن السيرافي أن سواء اذا دخلت بعدها همزة التسوية لزم العطف
 بام واذا وقع بعدها فعلان بغير الهمزة جاز العطف باوقال الدماميني وهذا نص صريح يقضي بحصة
 كلام المحقق اه وبحصة ما في الصحاح وقراءة ابن محيصة اه قال الشئني ما في المغنى هو مقتضى
 القياس أن لا فرق بين همزة التسوية والتسوية بلا همزة اه وكان من فرق رأى التسوية مع الهمزة
 أقوى ونقل الدماميني أيضا عن سيديويه جواز العطف بعدما أدري وليت شعري مع الهمزة بام وبأو
 ثم قال والجواب من أراد المصنف يعني ابن هشام كلام الفقهاء والصحاح وقراءة ابن محيصة في العطف
 بعد همزة التسوية والفرض أن الهمزة في شئ من ذلك وكأنه توهم أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء
 فتقدر ان لم يذ كر وتوصل بذلك الى الرد اه ويوافق ما في المغنى ما سيذكره الشارح عند قوله وربما
 حذف الهمزة الخ ثم ذكر الدماميني في قول المغنى كقولهم يجب أقل الامر من الخ أنه يدفع الخطأ في
 قولهم المذكور بجعل من بيانية لأقل قال الدماميني فان قلت فما وجه العطف بأو والتسوية تأباه
 لانها تقتضى شئين فصاعدا وأولاحد الشئين أو الاشياء قلت وجهها السيرافي بان الكلام محمول
 على معنى المجازة قال فاذا قلت سواء على قمت أو وقعت فتقدر ان قمت أو وقعت فهما على سواء
 وعليه فلا يكون سواء خبرا مقدما ولا مبتدأ مكافئ فليس التقدير قياما أو وقوعا سواء على او
 سواء على قياما أو وقوعا بل سواء خبر مبتدأ محذوف أي الامر ان سواء وهذه الجملة دالة على
 جواب الشرط المقدر وشرح الرضوي بمثل ذلك اه وانما قال بمثل ذلك لان فرض كلام الرضوي في أم
 وقد أضافه مع زيادة في الاستعانة ثم قال في المغنى فان كان العطف باو بعد همزة الاستفهام جاز وكان
 الجواب بنعم أو لا لانه اذا قيل أزيد عندك أو عمر وفالمعنى أحدهما عندك وان أجيب بالتعيين
 صح لانه جواب ورفادة اه وما مر من أن ابن محيصة يقرأ بأوستياني في الشارح عند قول المصنف
 وربما حذف الهمزة الخ أنه يقرأ بام فخره واعلم أن الظاهر أن التسوية في قولنا سواء على قمت أم
 فعدت مدلوله لسواء لا للهزة وفي قولنا ما أبالي أي قمت أم فعدت مستفادة من ما قاله لان الهمزة
 فتسميتها همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل على التسوية وانظر ما مسدلول الهمزة حقيقة ولعلها
 لتأكيد التعميم بقدر (قوله على جملة في محل المصدر) المناسب أن يقول على جملة هي معها في
 محل المصدر كذا في يس وفيه نظر وهذا من مواضع تأويل الجملة بالمصدر بلا سابق بناء على قول
 الجمهور ان ما بعد الهمزة مبتدأ مؤخر ومنها الجملة المضاف اليها الظرف نحو هذا يوم ينفع الصادقين
 صدقهم ومنها تسجع بالمعبدى خير من أن تراه بناء على عدم تقدير أن قاله في المغنى (قوله ولست أبالي)

أى أكثرت فهو متمعد بنفسه وقبلى لان معناه لا أفكر فيه زد راء به فالجمله بعده فى محل نصب
والفعل معلق أفاده الدمامينى وقد يتعدى أبلى بالباء والوجهان صحیحان كقوله اشنوا فى نقلان
النورى وقوله أموتى معناه أى بعيد (قوله نحو سوا عليكم تدعو وتوهم) أى الاصنام أى ونحو سوا
على أزيد قائم أم تعد فتم التمثيل (قوله فقیل لا يجوز الخ) يرد عليه أنه مع ذكر الاسميه بعدها فى قوله
تعالى سوا عليكم أدعوهم أم أنتم صامتون وفى قول الشاعر واست أبلى الخ كقدم ذلك فلا
يصح قوله فهذا لا يقوله العرب ولا قوله وأجازة الاخفش قياسا على الفعلية المقتضى عدم السماع
وفى نسخ اسقاط قوله واذا عدلت بين الجمالتين الخ وهو أولى (قوله معنیه) أى مع أم كما أشار اليه
الشارح فقد حقق الدمامينى أن آياساده مسد الهمزة وأم جيعا لا الهمزة فقط (قوله وتقع) أى أم
المسبوقة بهمزة التعمين (قوله بين مفردين غالبا) ومن غير الغالب أن تقع بين مفرد وجمله كقوله
تعالى وان أدرى أقرب ما توعدون أم يجعل له ربي أمدا وبين جملتين كما سيذكره الشارح (قوله
ويتوسط بينهما الخ) مما لا يستل عنه فى الاوّل المسند لان السؤال عن المسند اليه وفى الثانى
بالعكس وبيان ذلك أن شرط الهمزة المعاملة لام أن يليها أحد الامر من المطلوب تعيين أحدهما
ويلى أم المعادل الا تحريفهم السامع من أول الامر ما طلب تعيينه تقول اذا استفهمت عن
تعيين المبتدأ دون الخبر أزيد قائم أم عمرو وان شئت أخرت قائم لانه غير مسؤل عنه واذا استفهمت
عن تعيين الخبر دون المبتدأ قائم زيد أم قاعد وان شئت أخرت زيد لانه غير مسؤل عنه وقس على
هذا نقله الدمامينى عن ابن الحاجب وابن هشام وغيرهما ثم ساق عن سيبويه كلامه الذى هو كقوله
نص فى أن ايلاء المسؤل عنه الهمزة أولى لا واجب كقوله الجماعة (قوله أنتم أشد خلقا) هذا
الاستفهام توبيخى لا حقيقى ولا ينافيه قول الشارح بعد لان الاستفهام معها على حقيقته لانه
باعتبار الغالب أو أراد بالاستفهام الحقيقى ما يطلب جوابا وان كان توبيخيا أو انكاريا يقرينة
المقابلة نقله البعض عن البهوتى وهو صريح فى أن الاستفهام الانكارى والتوبيخى يطلب جوابا
وقد يمنع لان الاول بمعنى لم يقع أولا يقع والثانى بمعنى ما كان ينبغي أولا ينبغي ولا يستدعى شىء من
ذلك جوابا ولو قيل أراد بالاستفهام الحقيقى ما ليس خبرا مجردا عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير
ونحوها السكان أسلم ثم دعوى أن الاستفهام فى الآية توبيخى يردها أن تالى همزة التوبيخ واقع
أو يقع وقاء له ما يؤم نحو انه يدون ما تصوتون صرح به فى المعنى وهذا منتف فى الآية فالظاهر أنه
تقريرى فتامل قال الدمامينى ووجه كونها فى الآية بين مفردين مع أن المتقدم عليهم فى الصورة جملة
أن السماء معطوفة على أنتم وأشد خلقا خبر مؤخر عن المتعاطفين بقدر اه وكلايه فى هذا
قول زهير وما أدرى ولست أخال أدرى • أقوم آل حصن أم نساء

نحو سوا عليكم
أدعوهم الآية واذا
عدلت بين جملتين فى
التسوية فقیل لا يجوز
أن يذكر بعدها الا الفعلية
ولا يجوز سوا على أزيد
قائم أم عمرو منطوق فهذا
لا يقوله العرب وأجازة
الاخفش قياسا على
الفعلية وقد عدلت بين
مفرد وجمله فى قوله سوا
عليك التفرام بت ليله
بأهل القباب من عمير بن
عامر (أو بعد) همزة عن
لفظ أى معنیه) وهى
الهمزة التى يطلب بها
وبام التعمين وتقع بين
مفردين غالبا ويتوسط
بينهما ما لا يستل عنه نحو
أنتم أشد خلقا أم السماء
بناها أو يتأخر عنهما نحو
وان أدرى أقرب أم بعيد
ما توعدون وبين فعليتين
كقوله
فقلت أهى سرت أم عادنى
حلم

(قوله بين مفرد وجمله)
فيه ان اسم الفاعل مع
مرفوعه جملة كما سبق

اذا ارجح) تعديل لقوله بين فعليتين وقوله بفعل محذوف أى يفسر سمرت وانما كان هبذا ارجح
 لانه الذى يدل عليه وقوع الفعل بعد أم المعطوفة للهزمة وقال فى التصريح لان الاستفهام بالفعل
 أولى من حيث ان الاستفهام عما يشد فيه وهو الاحوال لانها متجددة وأما عن الذوات فقليل اه
 ومن ثم رجع النصب فى أزيد اضربته (قوله لعمر ك ما أدري الخ) أى ما أدري أى النسب فهو
 الصحيح وان كنت داريا بغير ذلك وشعيت بالمثلثة آخره وصحفه من رواه بالموحدة كما فى شرح شواهد
 المغنى للسبوطى ومنقرض بطة الدمامينى والشعنى بكسر الميم وفتح القاف وبالراء قال وهو أى البيت
 هجوا شعيت أى لهذا الخى بأنهم لم يستقروا على أب واحد وضبطه فى التصريح بكسر الميم والقاف
 ويكتب ابن سهرم وابن منقر بالالف لانه خبر لانت ولهذه العلة كان حق شعيت التنوين (قوله
 غذفت الهزمة والتنوين منهما) أى للضرورة وقيل حذف الهزمة جازا اختيارا ونقل الدمامينى أن
 المختار اطراد حذفها اختيارا قبل أم المتصلة لكثرة نظما ونثرا ومنع الصرف لارادة القبيلة
 ولا يافها الوصف بان بلوا زراعية التأنيث والتذكير باعتبارين أفاده الدمامينى وهذا وكان على
 الشارح أن يزيد ومختلفين نحو أنتم تخلقونه أم نحن الخالقون بناء على ارجح من فاعلية أنتم
 محذوف على ما مر فى أمى سرت وقد يعارضها هنا تناسب المتعاطفين فستوى الاسمية وانفعليه كما
 قاله الدمامينى (قوله متصلة) قال فى الهمع ويؤخر المنفى فيها بنوعها فلا يجوز سواء على أم يحيى زيد
 أم جاء ولا أم يقيم أم قام (قوله لا يستغنى باحدهما عن الآخر) أما فى الحال الاول فلان المقصود
 الاخبار بالتسوية وهى لا تصحق الا بينهما وأما فى الثانى فلان المقصود بطلب تعيين أحد الامرين فلا
 بد من ذكرهما وقيل انما سميت بذلك لانها اتصلت بالهزمة حتى صار تافى افادة المقصود بمثابة كلمة
 واحدة لانها جميعا بمعنى أى ورجح هذا على الاول بان الاتصال عليه راجع الى أم نفسها وعلى
 الاول راجع الى متعاطفها وعورض بان الثانى انما يأتى فى أم المسبوقه بهمزة الاستفهام لا المسبوقه
 بهمزة التسوية فيترجح الاول لشموله النوعين وعليه اقتصر فى المغنى أفاده فى التصريح (قوله فى
 افادة التسوية) أى فى جملة افادة التسوية أى فى الجملة التى تنفيذ التسوية ومعنى معادتها اللهمزة فى
 هذه الجملة أنه يلها تعديل ما يلى الهزمة فاندفع بتقرير عبارته على هذا الوجه ما توهمه من أن كلاً
 من الهزمة وأم له دخل فى افادة التسوية فتدبر (قوله فى النوع الاول) أى أم بعد هزمة التسوية
 وقوله فى النوع الثانى أى أم بعد هزمة الاستفهام بقريته قوله أن الواقعة بعد هزمة التسوية الخ
 (قوله ليس على الاستفهام) أى بل على الاخبار بالتسوية لانسلاخها عن الاستفهام فهى مجاز
 بالاستعارة قال ابن يعيش وانما جاز استعارته للتسوية للاشتراك فى معنى التسوية اذ الامر ان
 اللذان تسأل عن تعيين أحدهما مستويان عندك فى عدم التعيين اه وكما استعار الهزمة للتسوية
 تستعار للانكار والباطالى فيكون ما بعد ما غير واقع ومدعيه كاذبا نحو أفعينا بالخلق الاول ومنه أليس
 الله بكاف عبده وألم ننسرك لث صدرك لانها أباطت ما بعد ما عن التنى فصارت الجملة خبرية مثبتة
 بمعنى الله كاف عبده وشرحنالك صدرك لانسانية ولهذا اصح عطف وضعنا على ألم ننسرك ومن جعلها
 فى مالتقرير أراد التقرير بما بعد التنى ويظهر أن الهزمة فى ألم ننسرك على هذا ليست من المعطوف
 عليه وانما مسطرة على ما بعد العاطف أيضا وللانكار بالتو يبنى فيكون ما بعد ما أفعلا أو يقع وفاعله
 ما لو ما نحو كذبتم بايتى ولم تحيطوا بها علما أو تعبدون ما تنسبون وللتهمكم نحو أولئك المنكر كذا أن
 نترك ما بعد آية ونا وعلته يجب كقولك أخلص زيد الاسير متعجبا وللإسبةطاء نحو ألم بأن للذين آمنوا
 أن تحشع قلوبهم والجامع بين الاستفهام والمعانى المسد كورة استتزام كل مطلق الانتفاء فان
 الاستفهام عن شئ يستلزم انتفاء عمله والانكار الباطلى يستلزم انتفاء وقوع الشئ المنكر
 والتوبيخى يستلزم انتفاء لياقته والتهمك يستلزم انتفاء تعظيم المتهم كبه والتعجب يستلزم انتفاء علم

اذا ارجح ان هى فاعل
 بفعل محذوف واسميتين
 كقوله
 لعمر ك ما أدري وان
 كنت داريا شعيت ابن
 سهرم أم شعيت ابن منقر
 الاصل أشعيت غذفت
 الهزمة والتنوين منهما
 تنبيهان الاول نسبي
 أم فى هذين الحالين متصلة
 لان ما قبلها وما بعدها
 لا يستغنى باحدهما عن
 الاخر وتسمى أيضا معادلة
 لمعادتها اللهمزة فى افادة
 التسوية فى النوع الاول
 والاستفهام فى النوع
 الثانى ويسترق النوعان
 مع أربعة أوجه أولها
 وثانيها ان الواقعة بعد
 هزمة التسوية لا تستحق
 جوابا لان المعنى مع ما ليس
 على الاستفهام

سبب الشيء المتعجب منه ولهذا يقولون اذا ظهر السبب بطل التعجب والاستبطاء يستلزم انتفاء
المبادرة وللامر نحو اوليتم أي اسلموا وللهديد كقولك لمن يبسي اليك وهو يعلم أنك أدبت فلانا على
اساءة يا ليت وأنت تعلم علمه بذلك ألم أؤدب فلانا على اساءة نالي وللتقرير بمعنى طلب اقرار المخاطب
بما يعرفه من نفي أو اثبات ولا يشترط أن يلي الهمزة كما صرح به غير واحد كالتفتازاني نحو وأنت
قلت للناس ونحو أليس الله بكاف عبده على احتمال وانما لم يورد بعد الهمزة في الآية من نفس المقرر
به دفعا لتهمة تلقين المستكلم للمخاطب الجواب المقرر به والجامع بين الاستفهام والمعاني الثلاثة
مطلق الطلب فان الاستفهام طلب فهم المسؤول عنه والامر طلب ايقاع المأمور به والتهديد يستلزم
طلب ترك الشيء المهلوك عليه والتقرير السابق طلب الاقرار وللتقرير بمعنى التثبيت والتعقيق نحو
أضربت زيد أي أنك ضربته اليته قاله السعد والجامع ترتب ثبوت الحكم أما في هذا التقرير
فظاهر وأما في الاستفهام فلانه يرتب عليه الجواب المترتب عليه الثبوت فعمل أن للتقرير بمعنى
لكن استعماله في الثاني قليل بالنسبة للاول كما أشار عليه في شرح التلخيص ولغير ذلك وهل تشارك
الهمزة في الانكار الا بطلي نحو هل من خالق غير الله والتقرير بنحو هل ثوب الكفار هل في ذلك قسم
لذي حجر والامر نحو هل أنت منتهون هذا هو الصحيح على ما يؤخذ من حاشية السيوطي على المعنى
لكن في المعنى في بحث هل أنها تختص عن الهمزة بأن يراد بها النفي ولهذا اجاز هل قام الازيد دون
أقام الازيد ولا ترد الهمزة في نحو أفاصفاكم ربكم بالبنين من حيث ان الواقع انتفاء الاصفاء لانها
للا انكار على مدعى الاصفاء ويلزم منه النفي لأن النفي ابتداء وقد يكون الانكار توحيها بمعنى
ما كان ينبغي فعل كذا فيقتضى وقوع الفعل فتلخص أن الانكار على ثلاثة أوجه انكار على مدعى
وقوع الشيء ويلزمه النفي وانكار على من أوقع الشيء ويختص بالهمزة وانكار وقوع الشيء وهذا
معنى النفي ويختص به هل عن الهمزة اه باختصار وربما استعير لهذه المعاني غير الهمزة وهل من
أسماء الاستفهام كالنفي والتعجب في كيف تكفرون بالله والاباطل في ومن يغفر الذنوب الا الله
والتقرير وما تلك بيمنك يا موسى قرده يقول هي عصاى نقله السيوطي عن أبي البقاء وما ذكرته
من توجيه الاستعارة في المعاني المذكورة هو ما ظهر لي فاعرفه وفي شرح المعنى للدما ميني أن استفهام
العارف المتجاهل حقيقة يتحسب الادعاء (قوله وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب الخ)
يعنى أن جملة سواء على أقتب أم قعدت وجملة استأبلى أمات زيد أم عاش ونحوهما يقبل التصديق
والتكذيب لانه خبر بخلاف جملة أزيد قائم أم عمرو وجملة الاستفهام في قولنا ما أدري أم عمرى طويل
أم قصير أما مجموع ما أدري أم عمرى طويل أم قصير فقابل للتصديق والتكذيب لانه خبر فافهم هذا
التحقيق (قوله وليست تلك) أي الواقعة بعد همزة الاستفهام كذلك أي كالأقعة بعد همزة التسوية
في الامرين وقوله لأن الاستفهام الخ تعليل للنفي في الامرين (قوله لان الاستفهام معها على
حقيقته) أي غالباً أو أراد بكونه على حقيقته أنه ليس اخباراً مجرداً عن طلب الفهم وعن التوبيخ
والتقرير ونحوه فلا يرد أن الزمخشري جوز في قوله تعالى في سورة الانعام أم كنتم شهداء كون أم
متصلة مقسداً قبلها معاد لها أي تدعون على الانبياء اليهودية أم الخ والهمزة فيه للانكار
التوبيخي وفي قوله تعالى قل اتخذتم عند الله عهدا كون أم متصلة والهمزة فيه للتقرير ونقلها
في المعنى ولم يتعقب واحد منهما أفاده الشئى لكن الاظهر كون الهمزة في الآية الأولى أيضاً
تقريرية فتأمل (قوله الابن جلتين) أي غالباً فلان في مقدمه من أنها عادت بين مفرد وجملة كما في
قول الشاعر سواء عليكم النفر أم بت ليلة (قوله قد بان لك) أي من الضابط السابق والاستشهاد
بقوله واستأبلى الخ (قوله وما أدري الخ) أنت تخبر بأن الذي تبين مما أقدمه أن الواقعة بعد
ما أدري ليست همزة تسوية بل همزة استفهام حيث مثل الهمزة الاستفهام بقوله تعالى وان أدري

وان الكلام معها قابل
للتصديق والتكذيب
لانه خبر وليست تلك كذلك
لان الاستفهام معها على
حقيقته والثالث والرابع
أن أم الواقعة بعد همزة
التسوية لا تقع الابن
جلتين ولا تكون الجلتان
معها الا في تأويل المفردين
الثاني قد بان لك ان همزة
التسوية لا يابى ان
تكون واقعة بعد لفظه
سواء بل كما تقع بعد هاتين
بعد ما أبلى وما أدري وليست
شعري ونحوهن (وربما

أقرب أم بعيد ما قد عدون وبقول الشاعر لعمر ك ما أدري الخ أي لا أدري جواب هذا الاستفهام وهذا هو الأقرب عندي ومثل ما أدري ليت شعري ولا يحضرني ونحو ذلك ثم رأيت الدماميني على المغنى استظهر ما قلته مؤيداً له بقصر الرضى همزة التسوية على الواقعة بعد قولهم سواء وقولهم ما أبالي وأدرفاته متعقباً بذلك ما في المغنى من التعميم الذي جرى عليه الشارح ورأيت بعضهم مال إلى أنها للاستفهام بعد ما أبالي أيضاً كما يفيد ما مر عن الدماميني من كونه قلبياً معلقاً عن العمل في الجملة بعده والمعنى لا أفكر في جواب هذا الاستفهام فتأمل (قوله حذف الهمزة المذكورة) أي الشاملة للنوعين المتقديين بقرب نسبه تمثيلاً بالثانين الآتين قال الفارسي وندر حذف أم ومعطوفها كقوله

دعاني إليها القلب اني لامره • سمع فما أدري أرشد طلابها

التقدير أرشد أم غي وإذا استفهم بغير الهمزة عطف بأو نحو هل تحس منهم من أحد أو تسمع لهم ركز أو قد تكون هل بمعنى الهمزة في عطف بأم بعدها كحديث هل تزوجت بكر أم ثيباً وتكون أم بمعنى الهمزة نحو وأم ضربت زيداً التقدير أضربت زيداً اه وقوله التقدير أرشد أم غي بحث فيه في المغنى يجوز جعل الهمزة لطلب التصديق فلا يقدر لها معادل حينئذ (قوله وبانقطاع الخ) ظاهره أنها عاطفة قال شيخنا وفي الرضى خلافه اه وعليه يكون ذكرها هنا استطراداً للتعظيم أقسام أم ثم رأيت في الدماميني ما يفيد أن في كون أم المنقطعة عاطفة ثلاثه أقوال فابن جنى والمغاربة يقولون ليست للعطف أصل إلا في مفرد ولا جملة وابن مالك للعطف في المفرد قليلاً سمع من كلامهم أن هناك لا بلا أم شاء وفي الجمل كثير أوجاعاً للعطف في الجمل فقط ونأ ولو أجمع بتقدير ناصب أي أم أرى شاء (قوله وبمعنى بل) العطف من عطف أحد المتلازمين على الآخر (قوله وقت) الضمير فيه وفي قيدت وقلت راجع إلى أم في قوله وأمها اعطف الخ والمراد بها ثم لفظها كما أن المراد بها هنا فذلك فليس في الكلام استخدام ولا شبهة وان زعمه شيخنا (قوله ان تلك ما قيدت به قلت) صادق بصور أن لا تسبق بأداة استفهام أصلاً بل تكون مسبوقاً بالخبر المحض نحو ألم تنزل الكتاب لا ريب فيه هر رب العالمين أم يقولون افتراء وأن تسبق بأداة استفهام غير الهمزة نحو هل يستوى الاعشى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور وأن تسبق بهمزة لغير حقيقة الاستفهام المطلوب به التعميم وغير التسوية كالانكار أي التي نحو ألهم أرجل عيشون بها أم لهم أيد إلاية والتقارير أي التثبيت أي جعل الشيء ثابتاً نحو أن في قلوبهم مرض أم ارتابوا إلاية كذا في الدماميني عن الناظم وأبي حيان وقد ينافي ما مر عن الهوتى والشعبي ولو قيل ان التقرير يفتى أعني المطلوب به اقرار المخاطب كالحقيقي لا اشتراكهما في طاب الجواب لكان وجهاً فتدبر (قوله ولا يفارحها حينئذ) أي حين إذ قلت مما قيدت به وقيل ترد للاستفهام المجرد نحو أم تريدون أن تسألوا رسولكم (قوله أي بل أي شاء) كما أنه في حال بعده عنها جزم بانها بل فلما قرب منها رآها صغيرة فأضرب مستفهما عن كونها شاء وكأم فيه أم في نحو أعندك زيد أم عندك عمرو وقد نص سيدي به عني لأن أم فيه منقطعة ظن أو لا كون زيد عنده فاستفهم عنه ثم ظن كون عمرو عنده فأنضرب عن الأول واستفهم عن كون عمرو عنده (قوله لا تدخل على المفرد) لأنها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل الأعلى جملة (فائدة) تدخل همزة الاستفهام على الواو والفاء ونحو كقوله تعالى أولم ينظروا فلم يسيروا أتت إذا ما وقع فالجهوران الهمزة قدمت من تأخير وان هذه الجملة ونحوها معطوفة بالواو والفاء ونحو وان الهمزة كانت بعده هذه الحرف فقدمت على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التصدير والزخمشري ان الهمزة في محلها الأصلي والعطف على جملة مقدره بين الهمزة والعاطف والتقدير أمكثوا فلم يسيروا ونحو ذلك وحكي عنه موافقة الجهور وفي دعوى الزخمشري حذف الجملة وفي

حذفت الهمزة المذكورة (ان) كان خفا المعنى بحذفها (يمكن) كقراءة ابن محيصة سواء عليهم - أنذرتم - وكما مر من قوله شعيب ابن مسلم أم شعيب ابن منقر وهو في الشعر كثير ومال في شرح الكافية الخ كونه مطرداً (وبانقطاع) ومعنى بل وقت (أي تأتي أم منقطعة بمعنى بل (ان) تلك ما قيدت به) وهو أن تكون مسبوقه بأحدى الهمزتين لفظاً وتقديراً (قلت) ولا يفارحها حينئذ معنى الأضراب وكثيراً ما تقتضي مع ذلك استفهاماً أما حقيقة نحو أنها لا بل أم شاء أي بل أي شاء وإنما قدرنا بعدها مبتدأ محذوفاً ليكونها الإندخل على المفرد أو انكارياً

دعوى الجهور تقدم بعض المعطوف على العاطف فلا ضي (قوله نحو أم له البنات) اذ لو قدرت
 للاضراب المخص لكان الكلام اخبارا بنسبة البنات اليه تعالى والله تعالى منزه عن ذلك (قوله وقد
 لا تقتضيه) هذا مذهب الكوفيين ومذهب البصرين أنها أبدأ بمعنى بل والهزة جميعا نقله في
 المعنى عن ابن إسحري قال والذي يظهر قول الكوفيين لانه يلزم البصر بين دعوى التأكيدي في نحو
 أم هل تستوي الظلمات والنور أم ماذا كنتم تعملون أم من هذا الذي هو جندكم قال الدماميني
 والتحقيق ان أهل البلدين متفقون على أن أم تجي ، للاضراب المحرر وانما الخلاف في تسميتها
 حينئذ منقطعة فالكوفيون يسمونها منقطعة والبصريون يقولون لا متصلة ولا منقطعة فهو أمر
 لفظي (قوله أم يقولون افتراه) انما لم تقتض الاستفهام هنا وفي البيت لعدم احتياج المقام اليه
 لكن جعل الدماميني معنى الآية بل يقولون على الإنكار التوبيخي (قوله في المتصلة والمنقطعة)
 في فائدة في جواب الاستفهام مع المتصلة بالتعيين وقد يجاب بلا مقصود ابني وقوع كل من الشئيين
 أو الاشياء تخاطبه للسائل في اعتقاده وقوع أحدهما الشئيين أو الاشياء كافي قصة ذي البدين وهل
 يجاب بنعم مقصودا ان اثبات كل من الشئيين أو الاشياء تخاطبه للسائل في اعتقاده ثبوت واحد
 فقط لم أر من ذكره لكنه مقتضى القياس وجواب الاستفهام مع المنقطعة بلا أو نعم واذ انوات
 استفهامات بأم المنقطعة فالجواب لا خيرها للاضراب اليه عما قبله فاعرف ذلك (قوله ان التقدير
 أفلا تبصرون أناخير) أي على أن جملة أناخير مستأنفة وأما على الاول فجملة أناخير منه معطوفة
 على ما قبلها ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الاصل أم تبصرون فاقبمت الاسميه مقام
 الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء قاله في المعنى وأورد
 عليه أن السبب لا اعتقاده كونهم بصراء قولهم أنت خير كما تقرر والمذكور هنا للخير الذي هو
 مقوله لا مقولهم وأجيب بان الاصل أم تقولون أنت خير فحذف القول وحكى المقول بالمعنى ثم يصح
 أن يكون في الآية اقامة المسبب مقام السبب لان اعتقادهم خيريته مسبب عندهم عن كونهم
 بصراء ثم ظاهر كلام المعنى أن أم في الآية متصلة وبه صرح الزنجشيري في الكشف والذي نص
 عليه سيويه أنها منقطعة فإنه قال ما حاصله أنه اذا كان ما بعد أم نقيض ما قبلها فهي منقطعة ونحو
 أزيد عندك أم لا وذلك لأن السائل لو اقتصر على قوله أزيد عندك لاقتضى استفهامه هذا أن
 يجاب بنعم أو لا فقوله أم لا مقتضى عنه في تميم الاستفهام الاول وانما يذكره ليدل على أنه عرض له
 ظن نفي أنه عنده فاستفهم عنه كما كان قد عرض له ظن ثبوت أنه عنده فاستفهم عنه وكذا في الآية
 لو اقتصر على قوله أفلا تبصرون لا استدعي أن يقال له تبصرون لا تبصرون فكان في غيبه عن ذكر ما
 بعده ولكنه أفاد بقوله أم أناخير أنه عرض له ظن لبصارهم بعد ما ظن أولاعده (قوله ابن جوية)
 بالهزة اسم أم الشاعر وهو في الاصل تصغير جوية وهي حجرة تضرب الى سواد (قوله بأو) تنازعه
 الافعال الثلاثة قبله كما أن قوله بها تنازعه الفعلين وللمصدر قبله (قوله والاباحة) قال الشمني ليس
 المراد بها الشرعية لان الكلام في معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة بحسب
 العقل أو بحسب العرف في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا (قوله بعد الطلب) أي صيغته وان لم يكن
 هناك طلب كافي الاباحة وبعض صور التخيير فقول البعض اذ لا طلب في الاباحة والتخيير فيه تساهل
 (قوله أو مقدرا) نحو ففدية من صيام أو صدقة أو نسك أي يفعل أي الثلاثة قاله الشارح على
 التوضيح (قوله وما سواهما بعد الخبر) صرح الشاطبي بأن الذي يختص بالخبر الشك والابهام وأما
 الباقي فيستعمل في الموضوعين وكلام المعنى يشعر به نقله شيخنا (قوله امتناع الجمع في التخيير) فان قامت
 قدم مثل العلماء بآتي الكفارة والقدية للتخيير مع امكان الجمع قلت يمتنع الجمع بين الاطعام والكسوة
 والتخير والآتي كل منهن كفارة وبين الصيام والصدقة والنسك الآتي كل منهن فدية بل تقع

نحو أم له البنات أي بل أنه
 البنات وقد لا تقتضيه
 التمه نحو أم هل تستوي
 الظلمات والنور أي بل
 هل تستوي اذ لا يدخل
 استفهام على استفهام ونحو
 لا ريب فيه من رب العالمين
 أم يقولون افتراه وقوله
 فليت سلمني في المنام
 ضميمي
 هنالك أم في جنه أم جهنم
 وسميت منقطعة لوقوعها
 بين جملة من مستقلتين
 في تبيينه في حصر أم في
 المتصلة والمنقطعة هو
 مذهب الجهور وذهب
 بعضهم الى أنها تكون
 زائدة وقال في قوله تعالى
 أفلا تبصرون أم أناخير
 ان التقدير أفلا تبصرون
 أناخير والزائدة ظاهرة في
 قول ساعدة بن جوية
 ياليت شعري ولا يخفى
 من الهرم
 أم هل على للعيش بعد
 الشيب من ندم
 (خير) و (أج) و (قسم)
 بأروأهم واشبكاف)
 فالتخيير والاباحة يكونان
 بعد الطلب مافوظا أو
 مقدرا وما سواهما مفيد
 الخ فالتخيير نحو تزوج
 زينب وأختها والاباحة
 فتجالس العلماء أو الزهاد
 والفرق بينهما امتناع
 الجمع في التخيير وجواز
 في الاباحة

والتقسيم نحو الكلمة
اسم أو فعل أو حرف
والإبهام نحو أنها أمرنا
ليلا أو نهارا وجعل منه
نحو وانا أو اياكم على هدى
أو في ضلال مبين والشك
نحو لئن انا وما أو بعض يوم
(واضرب بها أياضاً)
أى نسب إلى العرب في قول
الكوفيين وأبي علي وابن
برهان وابن جني مطلقاً
تمسك بقوله

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية
لولا رجائيل قد قتلنا
أولادى
وقراءة أبي السهمال أو كلما
عاهدوا عهداً بسكون
الواو ونسبه ابن عصفور
لسبويه لكن بشرطين
تقدم نفي أو نهي وعادة
العمل مثل نحو ما قام زيد
أو ما قام عمرو ولا يقم زيد
لولا يقم عمرو ويؤيده
أما قال في ولا تطع منهم أتماً
أو كفوراً ولو قلت أو لا تطع
كفوراً انقلب المعنى يعنى
انه يصير اضرباً عن النهي
الأول ونها عن الثاني فقط
(وربما عاقبت) أو (الواو)
أى جاءت بمعناها (إذا لم
يلف ذواته تطبق لللبس
منه) أى إذا أمن اللبس
كقوله
قوم إذا سمعوا الصريح
وأيتهم
ما بين مجرم مهرة أو سافح
وقوله
فقط طهارة اللحم ما بين
منضج
ضئيف شواء أو قدر مجمل

واحدة منهن كفارة أو فدية والباقي قرينة مستقلة خارجة عن ذلك اهـ معنى وآية الكفارة فكفارته
اطعام عشرة مساكين الخ وآية الفدية ففدية من صيام أو صدقة أو نساء (قوله والتقسيم) أى
تقسيم الكل إلى جزئياته أو النكل إلى أجزائه قال شيخنا وعبر عنه في التسهيل بالنتفريق المجرى
من الشك والإبهام والتخيير وبعضهم عبر عنه بالتفصيل بالمهمل اهـ وبه يعرف ما في كلام البعض
(قوله والإبهام) أى على السامع (قوله وجعل منه نحو وانا أو اياكم الخ) قال في المعنى الشاهد في الأولى
ووجهه الشئ بان اعتبار الإبهام في أحدهما يغنى عن اعتباره في الثانية والأولى أولى بالاعتبار
لسبقها وفيه نظر إذ لا مانع من اعتباره فيهما وإن كان اعتباره في الأولى كما ذكره في الدماميني في
الأولى والثانية والمعنى وإن أحدهما لفرق بين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه
في ضلال مبين أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله تعالى وعبده فهو على هدى
وإن من عبد غيره فهو في ضلال مبين توطئنا لنفس المخاطب ليكون أقبل لما يليق إليه وقال بعضهم
الشاهد في الثانية لأن الشرط تقدم كلام خبرى وهو انما يتحقق بقوله لعلى هدى لأن ما قبله ليس
كلاماً وقد يقال إن لعلى هدى أو في ضلال مبين خبر عن الأول وحذف خبر الثاني أو بالعكس إذ
لا يتعين كونه خبراً عن هـ أو ان صلح لذلك لأنه جار ومجرور وعلى كل وجد الشرط مع أنه قد يمنع اشتراطه
وانما خوف بين الحرفين الداخلين على الحق والباطل لأن صاحب الحق كأنه مستعمل على جواد يركض
به حيث شاء وصاحب الباطل كأنه منغمس في بحر لا يدرى أين يتوجه ويماطه سرى أن الآية وإن
كانت للإبهام ظاهراً إلا أنها ترمز إلى التعيين لاقتضاء التناسب صرف ما بعد أو الثانية لما بعد
أو الأولى وصرف ما قبلها لما قبلها ولاقتضاء الترتيب أيضاً ذلك فاعرفه (قوله والشك) الفرق بينه
وبين الإبهام لأن المتكلم عالم بالحكم في الإبهام دون الشك غزى (قوله واضرب بها أياضاً) قيل
إنها حينئذ غير عاطفة كأم الاضربية على رأى الجمهور وقد نقل بعضهم ذلك عن الرضى والشعد
كما في يس وقيل عاطفة وإن كان بعدها جملة إذ العطف يكون في المفردات والجملة كما يقول بذلك
بعضهم في أم الاضربية وهذا ظاهر كلام المصنف (قوله مطلقاً) أى سواء تقدمه نفي أو نهي أو لا
وسواء أعيد العامل أولاً (قوله كانوا) أى العيال المذكورون في البيت قبله وقوله أو زادوا
يحتسمل أن أو بمعنى الواو وكذا في قراءة أبي السهمال وهو بسين مفتوحة وميم مشددة ولام آخره
(قوله بسكون الواو) المعنى وما يكفر بتلك الآيات البينات الا الذين فسدها بل نقضوا عهد الله
مرارا كثيرة (قوله ونسبه) أى مجيئه أو للاضرب بقطع النظر عن الاطلاق السابق بقربته قوله
لكن بشرطين (قوله وعادة العاملى) يعنى مع حرف النفي أو حرف النهي سمي (قوله ويؤيده) أى
يؤيد نقل ابن عصفور عن سبويه أن أو تأتي للاضرب بشرطين (قوله أو سافح) أى قابض ناصية
فوسه من سفعت ناصيته قبضتها وأجذبها قال الدماميني طوائف أن يقول لم لا يجوز أن يكون المراد
بين فريق مجرم أو فريق سافح إذ كل واحد من القسمين ذو مدد له واستيعاب لان الظاهر أن قصد
الشاعر أنهم حين سماع صريح المستغيب محصورون بين قسمين لا يخرجون عنهما إلا أنهم ثابت
لهم إحدى البيئتين (قوله فقط طهارة اللحم الخ) الطهارة جمع طاه وهو الطباخ وصفيف شواء
مفعول منضج وهو ما فرق وصف على الجمز وهو شواء الاعراب وقدير معطوف على منضج بتقدير
مضاف أى وطباخ قدير أى مطبوخ في القدر ومجمل صفة قدير وقول العيني قدير معطوف على شواء
غير ظاهر وإن أقره شيخنا كما لا يخفى (قوله ان بها أكتل الخ) ضميرها اللدض المذكورة قبل
وأكتل بفوقية مفتوحة ورزما برا، مكسورة فزاي اسمارجلين وخوير بن تميمه خوير تصغير
خارب وهو اللص كما قاله الدماميني والشئني وفي شرح شواهد المعنى للسيوطى أنه لص الأبل حال
من ضمير ينقفان فتمت على عاملها أو من المستمكن فيهما وقول البعض حال مما قبله لا يقضى على

وقول الرازي انها أكتل أو رزما • خوير بين ينقفان الهاما وقوله وقالوا لئن اتانا لآبنا منهما مذهب

مذهب الجهور المانعين مجيء الحال من المبتدأ في الحال أو الاصل وينفقان بضم القاف من
التقف وهو كسر الرأس كما قاله الدماميني والشمخي والسيوطي فيحتاج الكلام الى التجريد والهام
اسم جنس مجيء لهامة وهي الرأس فقول البعض والهام الرأس فيه تساهل وانما كانت أو في البيت
بمعنى الواو لقوله خوير بين بالثنية ولو كانت على بابها الاحد الشينين يقال خوير بابا بالافراد (قوله
اشرعت) بالبناء للمجهول أي صويت نحو العذو وكفى بذلك عن الطعن وبالسلاسل عن الاسر
(قوله وجعل منه وأرسلناه الخ) فصله للاختلاف فيه فقال بعض الكوفيين والبصر بين بمعنى الواو
والفراء بمعنى بل فتكون للاضراب عن الاخبار بانهم مائة ألف بناء على حزر الرأى مع علمه تعالى
بزيادتهم الى الاخبار عن تحقيقه وبعض البصريين للاجهام وقيل للشك مصر وقال الرأى كذا في المعنى
بزيادة قال البعض ويزيدون صفة موصوف محذوف معطوف على ما قبله أي أو جماعة يزيدون اه
وفيه أن الموصوف بالجملة المحذوف ليس بعض اسم مجرور عن أو في ويمكن جعل العطف من باب
العطف على المعنى أي الى جماعة يبلغون مائة ألف أو يزيدون فتأمل (قوله مطلقا) أي سواء كانت
أول الاباحة أو لا (قوله وذ كر في التسهيل أن أو تعاقب الواو) أي تجيء بمعنى الواو فتكون للجمع
وقوله في الاباحة أي في صورة الاباحة أي في الصورة التي يظن أن أو فيها الاباحة أي لاهد الشينين
مع جواز الجمع بينهما وان لم تكن أو في حالة كونها بمعنى الواو الاباحة لانها حينئذ للجمع أو التي
للاباحة لاحد الشينين مع جواز الجمع بينهما كما سيذكره الشارح عن ابن هشام وقوله كثير أي
لانه يكثر اذ زيادة الجمع في نحو جالس الحسن أو ابن سيرين هذا هو الذي أفهمه في هذه العبارة وبه
يندفع اعتراضات نشأت من عدم فهم العبارة كفهنا الاعتراض الاول ما ذكره البعض وأقره أن
صاحب التسهيل لم يذكر الكثرة الا في معاقبة أو الواو في الاباحة وهذا المبرده المصنف هنا لذكره
اياها فيما تقدم بقوله أبح والذي أراد هنا وجعله قليلا لانها والقسمان الاخيران الموصوفان في
التسهيل أيضا بالقلية • الثاني ما ذكره شيخنا وأقره أن الاباحة معنى أو أصالة فلا ضرورة الى جعلها
في صور الاباحة بمعنى الواو ووجه اندفاع هذين أنهما مبنيان على أن أو في حال معاقبتها الواو في
الاباحة لاحد الشينين مع جواز الجمع بينهما وليس كذلك بل للجمع كما علمت • الثالث ما ذكره أيضا
البعض وأقره أن قوله كثير أي أنهم أن أو في الاباحة قد لا تعاقب الواو وليس كذلك فكان الاولى أن
يقول تعاقب الواو في الاباحة لزوما وقد نهى عنها في غيرهما ووجه اندفاع هذا الاعتراض أن المراد كما
علمت أن الصورة التي يجب أن أو فيها الاباحة قد تعاقب فيها أو الواو بان تكون للجمع وقد لا تعاقب
بان تكون للاباحة في الواقع أيضا فقول المعترض وليس كذلك ممنوع وكذا قوله لزوما هذا هو
تحقيق المقام وعليك السلام (قوله نحو ومن يكسب خطيئة أو انما) جعل بعضهم الخطيئة على الذنب
الذي بين العبد وربه والاثم على مظالم العباد (قوله وقد تخرج الى معنى بل والواو) أي مجازا (قوله
وأما بقية المعاني الخ) يذكروه في المعنى قال ومن يحببهم ذكروا من معاني صيغة افعال التخيير
والاباحة ومثله نحو أخذ من مالي درهم أو دينار أو جالس الحسن أو ابن سيرين ثم ذكروا أن أو
تفيد ما ومثله بالمثاليين المذمومين اه وأجيب بان كلامنا من الصيغة أو يدل على ما ذكر
لخيث مثل بالمثاليين للصيغة قطع النظر فيها عن أو حيث مثلهما لا وقطع النظر فيما عن الصيغة
وقال التفتازاني في تلويحه ان التخيير والاباحة قد يضافان الى صيغة الامر وقد يضافان الى كلمة
أو والتحقيق أن كلمة أو لاحد الامرين أو الامور وأن جواز الجمع وامتناعه انما هو بحسب موقع
الكلام ودلالة القرائن (قوله فستفاد من غيرها) أي معها وذلك لانها تفيد أحد الشينين
وغيرها يفيد امتناع الجمع اذا كانت للتخيير وجوازه اذا كانت للاباحة وهكذا أو قوله من غيرها
أي من القرائن (قوله ومن ذكرك ذلك الناظم الخ) قال البعض انظر نسبة هذا للناظم مع
الاباحة

صدور رماح أشرعت أو
سلاسل
وجعل منه وأرسلناه الى
مائة ألف أو يزيدون أي
ويزيدون هذا مذهب
الاخفش والجرمي وجماعة
من الكوفيين (تنبيهات)
الاول أفهم قوله ويرمي ان
ذلك قليل مطلقا وذ كر في
التسهيل ان أو تعاقب
الواو في الاباحة كثير أو في
عطف المصاحب والمؤ كد
قليلا فالاباحة كما تقدم
والمصاحب نحو قوله عليه
الصلاة والسلام فانما عبدك
نبي أو صديق أو شهيد
والمؤ كد نحو ومن يكسب
خطيئة أو انما • الثاني
التحقيق ان أو موضوعة
لاحد الشينين أو الاشياء
وهو الذي يقوله المتقدمون
وقد تخرج الى معنى بل
والواو وأما بقية المعاني
فستفاد من غيرها
الثالث زعم قوم أن الواو
تستعمل بمعنى أو في ثلاثة
مواضع • أحدها في
التقسيم كقولك الكرامة
اسم وفعل وحرف وقوله
• كالناس مجزوم عليه
• وجارم • ومن ذكرك ذلك
الناظم في التحفة وشرح
الكافية قال في المعنى
والصواب أنها في ذلك
على معناها الاصلى اذ
الانواع مجتمعة في الدخول
تحت الجنس • ثانيها

قاله الزمخشري وزعم أنه يقال جالس الحسن وابن سيرين أي أحدهما وأنه لهذا قيل تلك عشرة كاملة بعدد كثر ثلاثة وسبعة لثلاث
يتوهم افادة الاباحة قال في المعنى أيضا والمعروف من كلام النحويين أن هذا أمر بجباله كل منهما أو جملوا ذلك فرقا بين العطف
بالواو والعطف باو، ثالثها التغيير قاله بعضهم في قوله قالوا أتباختلها الصبر والبكاء فقلت البكاء أشق إذا الغليل أي أو البكاء
لا يجمع بين الصبر والبكاء يحتمل أن يكون الأصل من الصبر والبكاء أي أحدهما ثم حذف من كافي قوله تعالى واختار موسى قومه
ويؤيده أن أبا علي الفارسي رواه عن أبيه (ومثل (٨٠) أدنى القصد ما الثانية في نحو) تزوج (أماذي وأما الثانية) ويؤيده في

أما زيد وأما عمرو
تصريحه بأن الواو في التقسيم أجود من أو فإنه يدل على أنها فيه ليست بمعنى أو اه وقد يقال ان
له في المسئلة قولين واعلم أن لكل من الواو أو في التقسيم وجه الاجتماع الاقسام في الدخول تحت
المقسم وعدم اجتماعها في ذات واحدة خارجا وان كانت الواو فيه أكثر (قوله قاله الزمخشري)
وافقه الناظم وابن هشام في حواشيه على التسهيل راجعا عما ذكره في المعنى كما قاله الدماميني وسبقهم
الى ذلك السيراني في شرح الكتاب (قوله أي أحدهما) أي مع جواز الجمع بينهما أو الترتيب لكل كما هو
مقتضى الاباحة (قوله لا يتوهم اعادة الاباحة) ويحتمل أن ذلك لا يتوهم اعادة التغيير (قوله
ان هذا أمر) أي اذن (قوله قالوا أتباختل الخ) من الطويل ودخله التلم وهو حذف فاعولان ويروى
وقالوا ولا تلم فيه حينئذ وقوله أتباختل أي بعدت والغليل حرارة العطش لكن المراد هنا مطلق
الحرارة يشعل حرارة العشق (قوله رواه ابن) أي بدل لها (قوله اما) ذهب سيديويه الى أنها مركبة من
ان وما يذهب غيره الى أنها بسيطة وهو انظر لان الاصل البساطة وقوله الثانية احتراز عن الاولى
فانه لا خلاف في أنها غير قاطفة لا اعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد واما عمرو ولكن لا مانع
من نسبة المعاني للاولى أيضا لتلازمهما غالبا والنائية البعيدة (قوله ظاهر كلامه) أي حيث أطلق
القصد فشمل جميع المعاني المقصودة (قوله والعذر له) أي في الاطلاق وعدم التقييد بما عدا
المذكورين (قوله ظاهره أيضا) أي حيث أطلق القصد فشمل العطف اذ هو مما يقصد (قوله مثل
أو في العطف والمعنى) ولعل الواو على هذا القول زائدة لازمة كما قيل في قوله في لكن كما هو
والعاطف لا يدخل على العاطف أي فالعاطف انما هو الواو والداخل على اما (قوله واما قوله الخ)
ايراد على قوله وما (قوله شالت نعمتها) كناية عن موتها لان النعامة باطن القدم ومن مات ارتفعت
رجلاه وانتمكس رأسه فظهرت نعمته (قوله وكذا ففخ هو زتها وابدال ميمها الخ) أي شاذان أيضا
على سبيل الاجتماع والاففخ هو زتم اللغة تعبية وقيسية وأسدية فتمزج فضمير ميمها يرجع الى
المفتوحة الهمزة كافي البيت لا ميم امام مطلقا وان ثبت الابدال مع الكسب أيضا كافي الدماميني عن
المصنف (قوله أي المعنى) فيه اشارة الى أن القصد بمعنى المقصود وجعل القصد على المعنى مبنى
على أن المراد بالقصد مقصود جميعهم ومقصود جميعهم المعنى لاختلافهم في العطف (قوله وقد
نقل ابن عصفور اتفاق النحويين الخ) أي وان كان هذا النقل غير مسلم لما مر في الشرح (قوله
لمصاحبتهن الها) أي لبعضها وهو الواو (قوله مقتضى كلامه) أي حيث قال الثانية في نحو الخ وهذا
أولى مما ذكره البعض (قوله لا بد من تكرارها) أي اما لا بغير كونها الثانية (قوله غنى بن سمي) بن
غنى من غشت الشاة غشمان باب ضرب أي ضعف ويقال في الكلام الغش والغش والغش أي الردي
والجيد ولعل المعنى فأعرف بك الردي، والجيد مدني لتبينه على الردي، وابدال على عنه والجيد
واعانت على عليه ويوجد في بعض النسخ بين البيتين
فلو أن على مجرد جملنا جري الدميان بالخبر اليقين

الاول ظاهر
انها تأتي للمعاني
السبعة المذكورة في أو
وليس كذلك فانها لا تأتي
بمعنى الواو ولا بمعنى بل
والعذر له ان ورود أو
لهذين المعنيين قليل
ومختلف فيه فالاحالة
انما هي على المعاني
المتفق عليها ولم يذكر
الاباحة في التسهيل لتكثرت
بمقتضى القيام جائزة
الثاني ظاهره أيضا أنها
مثل أو في العطف والمعنى
وهو مما ذهب اليه أكثر
النحويين وقال أبو علي
وابنا كيسان وبرهان هي
مثلها في المعنى فقط ووافقهم
الناظم وهو الصحيح
ويؤيده قولهم انما جماعة
للواو وما والعاطف
لا يدخل على العاطف
وأمّا قوله يا ليتما مناشات
نعمتها أي الى جنة أيما
الي نار فشاذا وكذلك ففخ
هو زتها وابدال ميمها
الاولى باو وففخ هو زتم اللغة
تعميم وبها روي البيت
المذكور وقد يقال ان قوله

في القصد اشارة الى ذلك أي أنها مثلها في القصد أي المعنى لا مطلقا سيما أنه لم يعد لها في الحروف أول السبب وقد روى
نقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أنها ليست قاطفة وانما أو ردها في حروف العطف لمصاحبتهن لها الثالث مقتضى كلامه
انه لا بد من تكرارها وذلك غالب الا لازم فقد يستغنى عن الثانية بذكر ما يغني عنها نحو ما ان تتكلم بخير والافاسكت وقراءة أبي
وانا أو اياكم لا ما على هدى أو في ضلال مبهين وقوله فاما ان تكون أخي بصدق فأعرف منك غنى من سمي بن سمي والافاطر حني
والتحذني عدو المحققين وتتميني

وقد يستغنى عن الاولى باثانية كقوله تلم يدار قد تقدم عهدها واما باموات المخبياها اى اما بدار والنقراء فيس هذا فيجبر
زيد يقوم واما بقدر كما يجيز اذ يقبده الرابع ليس من اقسام اما التي في قوله فاما (٨١) ترين من البشر احدا بل هذه

وروى مؤخر اعرفها وهو المتجه قال شيخنا وهو ساقط من خط المؤلف ثم قال وان شئده ابن دريد مع
بيته غير هذين لعمر ك انى و ابار باح على طول التجاور منذ حين
ليبغضنى و ابغضه و اياها يرانى دونه و اراه دونى
فلو اتنا على حجر الخريد انهم ما شدة العداوة لا يحتاط دماؤهم افلو ذبحا على حجر لا فترق الدميان اه
ثم رأيت فى الفارضى فى باب النهب ان العرب تقول ان دم المتباغضين لا يجتمع اه (قوله وقد
يستغنى عن الاولى) اى لفظا لا تقدير اذ ما ينى فقوله كما يجوز اذ يقبده تشبيهه فى مطلق الجواز اذ
لا يحتاج الى تقدير مع اوبخلاف اما ثم ذكر الدماينى ان ظاهرا كلام بعضهم ان النقراء يجيز
الاستغناء عن اما الاولى لفظا و تقدير اوجراها مجرى او (قوله تلم) الضمير يرجع الى النفس
المذكورة فى البيت قبله من ألم اذا نزل وفى بعض النسخ تماض بالبناء للمجهول من هاض العظم اذا
كسره بعد جبره و عهد الدار ما عهد فيها (قوله وقد سبق ما فى هذا الثانى) اى من الخلاف فى شرح
قوله و اتبعت لفظا بحسب الخ (قوله وهى الخ) شروع فى محترزات الشروط فكان الاولى التعبير
بالفاء (قوله ولا يجوز لكن عمرو) اى على ان عمرو معطوف كفى التوضيح اما على انه مبتدأ خبره
محدوف فيجوز (قوله او تلتها جملة) اى اوسقت بنى لكن تلتها جملة فلا ينافى ان المبسوقة بايجاب
لا يتلوها الا الجملة (قوله ورقاء) اسم رجل بواديه جمع بادرة وهى الجملة تصرح (قوله اى ولم يكن كان
رسول الله الخ) حاصله ان لكن حرف استدراك لا عاطفة والواو هى العاطفة لجملة حذف بعضها على
جملة وهذا مذهب المصنف وتقدم فى الشرح بقية الاقوال وقد يستشكل العطف بان قضية كون
لكن حرف ابتداء استئناف الجملة بعدها لا عطفها بالواو ويوجب بان المراد بكونها حرف ابتداء انها
غير عاطفة للجملة فلا ينافى عطفها بغيرها افاده سم (قوله لان متعاطفى الواو المفردين الخ) بخلاف
الجملة فى فيجوز تخالفه ما فى ذلك نحو قام زيد ولم يقم عمرو وقد يقال محل عدم اختلاف متعاطفى الواو
ايجابا وسلبا اذ لم يحجبها ما يقتضى الاختلاف كما فى (قوله اى للعطف بال الخ) فيه مسامحة فان
الشرط الاول لا يفيد كلام المصنف (قوله شرطان) بقى شرط ثالث وهو ان لا تقترن بعاطف فاذا
قيل جاء فى زيد لا بل عمرو فاعطف بل ولا رد لما قبلها و ايدست عاطفة و اذا قلت ما جاء فى زيد ولا عمرو
فالعاطف الواو ولا تا كيد للبنى وفى هذا المثال مانع آخر من العطف وهو تقدم النفى وقد اجتمعا فى ولا
الضامين معنى (قوله بغير ادمعطوفها) اى ولو تاور بالافيجوز قلت زيد قائم لازيد قائم اذ اذ من قول
الهمع ولا يعطف بها جملة لا محل لها فى الاصح (قوله وان لا يصدق احد متعاطفها على الاخر) قال
البعض هو ظاهر فيما اذا كان المتناول والاعم الثانى لا الاول اه و لك ان تقول جواز جاء فى رجل
لازيدا اذا جعلت لا بمعنى غير صفة لرجل لا اذا كانت عاطفة كما هو فرض الكلام وقد علل الفارضى
وغيره عدم جواز جاء فى زيد لا لرجل وعكسه بان الرجل يصدق بزيد فيلزم التناقض لا يقال المراد
بالرجل غير زيد بقرينة العطف المقضى للمغايرة فلا تناقض لا ناقول المعاصرة التى يقتضيهما العطف
صادقة بالمغايرة الجزئية كالمغايرة التى بين العام والخاص والمطلق والمقيد فالتناقض غير منتف بحسب
مدلول اللفظ وكالمثلين المذكورين فى الامتناع قام فزيد لا الناس وقام الناس لا زيد نعم قال التقي
السبكي كما حكاه عنه و لده فى شرح التلخيص يحظر لى جواز قام الناس لا زيد ان اريد اخراج زيد من
الناس على وجه الاستثناء لكن لم أر احدا من النحاة عدلا من حروف الاستثناء فاعترف ذلك (قوله
وقال الزجاجى وان لا يكون الخ) علل بان العامل يقدر بعد العاطف ولا يصح ان يقال لاجاء عمرو والا
على الدعا و ردا به لو توقف صحة العطف على تقدير العامل بعد العاطف لا يمنع بعين زيد قائما ولا قاعدا

(١١ - صبان ثالث) لا ابن عمى قال السهلى وان لا يصدق احد متعاطفها على الاخر فلا يجوز جاء فى زيد لا لرجل وعكسه ويجوز
جاء فى رجل لا امرأه وقال الزجاجى وان لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز جاء فى زيد لا عمرو وهو برده قوله

ان الشرطية وما الزائدة
(واول لكن نفيا او نفيا)
نحو وما قام زيد لكن عمرو
ولا تضرب زيد لكن عمرا
تنبية بشرط ان يكون
عاطفة مع ذلك ان يكون
معطوفا مفعولا وان
لا تقترن بالواو كما مثل وقد
سبق ما فى هذا الثانى وهى
حرف ابتداء ان سبقت
بايجاب نحو قام زيد لكن
عمرو ولم يقم ولا يجوز لكن
عمرو خلافا للكونيين او
تلتها جملة كقوله
ان ابن رقاء لا تخشى
بواديه لكن رقاء فى
الحرب تنظير او تلت واوا
نحو ولكن رسول الله اى
ولكن كان رسول الله
وليس المنصوب معطوفا
بالواو لان متعاطفى الواو
المفردين لا يختلفان
بالايجاب والسلب و لاه
نداء او امر او اثباتا تالا
لامبتداء خبره تالوندا
وما بعده مفعول بتلا فى
الاضمير هو فاعله يرجع الى
لا والتمقدير لا تالنداء او
امر او اثباتا اى للعطف
بلاشيطان احدهما الخراد
معطوفا والثانى ان
تسببى بأمر او اثبات
اتفاقا نحو اضرب زيد لا
عمرا وجاء فى زيد لا عمرو
او ابتداء خلافا لابن
سعدان نحو يا ابن اخى

الثاني اجاز الفسراء
العطف بها على اسم لعل كما
يعطف بها على اسم ان
فيقول لعل زيد الاعمر اقامت
* الثالث فائدة العطف
بها قصر الحكم على ما
قبلها اما قصر افسراد
كقولك زيد كاتب لاشاعر
ردا على من يعتقد انه
كاتب وشاعر واما قصر
قلب كقولك زيد عالم لا
جاهل رداه على من يعتقد
انه جاهل * الرابع انه قد
يحذف المعطوف عليه
بالاشعراء طيبنا لا تنظم
اي تعدل لا تنظم (وبل
كلكن) في تقرير حكم ما
قبلها وجعل ضده لما بعدها
(بعده معنوها) اي
معنوي لكن وهما النفي
والنهي (كلمة اكن في
مربع بل بيها) المربع منزل
الربيع والتهيه الارض
التي لا يمتد بها وتحو لا
تضرب زيدا بل عمرا
(واتصل بها لغتان حكم
الاول) فيصير كالمسكوت
عنه (في الخبر المثبت
والامر الجلي) كقام زيد
بل عمرو وليقوم زيد بل عمرو
واجبا والمبرد وعبد الوارث
ذلك مع الغني والنهي
فتكون ناقلة المعناهما الى
ما بعدها وعلى ذلك فيصح
ما زيد قائما بل قاعدا وبل
قاعد ويختلف المعنى قال
الناظم وما جوزه
مختلف لاستعمال العرب

ذكرة البعض ثم رأيت في المعنى أي يمنع لامن تقدير ليس بعد الواو (قوله كان دثارا الخ) دثار
بكسر الدال المهملة ورفع المشددة اسم راع واللبن النوق ذات اللبن وجعلت ذهب وتنفو في بفتح
الفوقية وضم النون وفتح القاء جبل عال والقواعل بالقاف ثم العين المهملة الجبال الصغيرة وكنت
بذلك عن عدم عود هذه اللبون (قوله الدعاء) نحو رحم الله أبابكر لا أباهل وقوله والتخصيض نحو
هلا تضرب زيد الاعمر اقال ذلك أبو حيان وخالفه الرضى فقال لا تجي ولا بعد الاستفهام والعرض
والتنبي والتخصيض ونحو ذلك ولا بعد النهي ولا يعطف بها الاسم ولا الماضي فلا يقال قام زيد لا قعد
لانها موضوعه لعطف المقربات وانما جاز على قلة عطفها المضارع لمضارعه الاسم ولا يجوز تكريرها
كسائر حروف العطف لا يقال قام زيد لا عمرو ولا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر بل لو صدرت ذلك
أدخلت الواو في المكرور وكانت هي العاطفة ولانها كيد لكنه قال في الكلام على بل قيل لا تجي وبل
بعد التخصيض والتنبي والترجي والعرض والاولى أن يجوز استعمالها بعد ما يفيد معنى الامر والنهي
كالتخصيض والعرض اه وانظرا أن المعرض كالتخصيض عند أبي حيان ثم القلب الى جواز
مجي ولا بعد الاستفهام أميل نحو اقام زيد لا عمرو (قوله اما قصر افراد الخ) لم يذ كر قصر التعيين مع
أنها تكون له نحو زيد كاتب لاشاعر لانه ترد في أي الوصفين ثابت لزيد مع علمه بثبوت أحدهما
لا على التعيين (قوله كقولك زيد كاتب لاشاعر) في تمثله لقصر الافراد بما ذكره وقصر القلب
بقولك زيد عالم لاجاهل إشارة الى ما قالوه من اشتراط امكان اجتماع الوصفين في قصر الافراد دون
قصر القاب (قوله قد يحذف المعطوف عليه بلا الخ) قال شيخنا كان الاولى تأخيرها الى قول الناظم
وحذف متبوعها هنا استبح (قوله وبل كلكن) اعترض بأنه احالة على مجهول لانه لم يذ كر اولا
معنى لكن واجب بها وجه الشبه الذي ذكره الشارح مشهور في لكن فالاحالة على مشهور بين
انحاة (قوله في تقرير الخ) أي تبيته في ذهن السامع والحاصل أنهم مع النفي والنهي تفسد أمرين
تأكيدي وهو تقرير ما قبلها وتأسيس وهو اثبات نقيضه لما بعدها ومع الخبر المثبت والامر أمرين
تأسيسين ازالة الحكم عما قبلها بحيث صار كالمسكوت عنه وجعله لما بعدها قال الشيخني قال الرضى
وظاهر كلام الاندلسي وهو الظاهر أنها بعد النفي والنهي أيضا تصير الحكم الاول كالمسكوت عنه
اه وفي كون هذا هو الظاهر نظر وقد عد في المعنى من الامور التي اشتهرت بين المعربين
والصواب خلافها قولهم بل حرف اضراب قال وصوابه حرف اشتد بال واضراب فانها بعد النفي
والنهي بمنزلة لكن سواء اه (قوله للثان) حذف ياؤه للضرورة (قوله فيصير) بالانصب بان مضرة في
جواب الامر وقوله كالمسكوت عنه أي أصالة وان صار مسكوتا عنه لعرض الاضراب فصح
الايان باسكاف ومعنى كقولك قام زيد بل عمرو كالمسكوت عنه صيرورته كأنه
لم يثبت له قيام ولم ينف عنه (قوله والامر الجلي) أي الظاهر واحتزبه عن العرض والتخصيض
كفي الغري ومخلافه عن الرضى (قوله ذلك) أي النقل (قوله وعلى ذلك) أي الجواز المذكور
وقوله بل قاعدا أي بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا أو ورد على المبرد وعبد الوارث أنه يلزمهما
أن لا تعمل مائى قائما شيه لأن شرط عملها لتمام النفي في المعمول وقد انتقل عنه وأجيب بان
انتقاضه بعدم مضى العمل لا يضربا على انصب بعد فاء السببية أو اوله لعمه الواقعين بعد النفي
المنتقض بعدهما نحو

وما أصاحب من قوم فاذا كرههم * الا يزيدهم حبالا الى هم
(قوله وبل قاعد) أي على أن قاعدا خبر مبتدأ محذوف أي بل هو قاعد (قوله ويختلف المعنى) لان
النصب يقتضى انتفاء القعود والرفع يقتضى ثبوته (قوله ومنع الكوفيون الخ) نورك على النظم
بأنه يوهم كثرة العطف ببل في الخبر المثبت والامر الجلي لانه ذكره مع العطف بها بعد النفي والنهي

وشبهه ومنهم ذلك مع سبعة روايتهم دليل على قلته ولا بد لكونها عاطفة من افراد معطوفها كما رأيت فان تلاها جلة كانت حرف ابتداء لا عاطفة على التخيخ وتفيد حينئذ اضربا عما قبلها اما على جهة الابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون أى بل هم عباد ونحو أم يقولون به جنسه بل جاهلهم بالحق واما على جهة الانتقال من غرض الى آخر نحو قد أفلح من تركى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثر والحياة الدنيا وليدنا كتاب ينطق بالحق وهم لا (٨٣) بظلمون بل قلوبهم فى غمرة من هذا

وادعى الناظم فى شرح الكافية أنها لا تكون فى القرآن الاعلى هذا الوجه والصواب ما تقدم **تنبيهات** الاول لا يعطف ببل بعد الاستفهام فلا يقال أضربت زيدا بل عمرا ولا نحوه **الثانى** تزداد قبلها الاثنية وكيد الاضرب عن جعل الحكم للاول بعد الايجاب كقوله وجهك البدر لابل الشمس **لؤلؤ** يقض للشمس كسفة أو أقول ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ومنع ابن درستو به زيادتها بعد النفي وليس بشئ كقوله وما عجزت لابل زادتى شغفا هجرو بعد تراخي لاملى أجل (وان على ضمير رفع متصل) مستترا كان أم بارزا (عطف فافصل بالضمير المنفصل) نحو لقد كنتم أنتم وآباؤكم (أو فاصل) ما) اما بين العطف والمعطوف عليه واما بين العطف والمعطوف كالمفعول به فى نحو يدخلونها ومن صلح ولا فى نحو وما أشركا ولا آباؤنا وقد جمع الفصلان فى ما لم تعلموا

من غير تفصيل فنامل (قوله وشبهه) هو النهى (قوله وتفيد حينئذ) أى حين اذ تلاها جلة وكلامه يفيد أنها فى حال عطفها المفرد ليست للاضرب قال شيخنا وفى شرح الفارضى خلافه اه وفى المغنى أنها للاضرب فى الامر والايجاب (قوله نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه الخ) أى قبل فى نحو ذلك للاضرب الاطلاق بناء على أن المضرب عنه المقول بالميم أما اذا كان المضرب عنه انقول فالاضرب انتقل الى اذا اقبل بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق قلبه الابطال (قوله والصواب ما تقدم) أجيب عن الناظم بحمل كلامه على أنها لا تكون فى القرآن يبين الاعلى وجه الانتقال والايقان الايمان يستلزم فيها للاضرب الابطال يبين لاحتمال أنها للاضرب عن انقول فتكون انتقاله كالمعنى (قوله الاول الخ) هذا التثنية يستفاد من النظم (قوله لا يعطف ببل) مثلها لكن ولا على ما مر (قوله ولا نحوه) بالرفع أى نحو هذا التركيب نحو هل ضربت زيدا بل عمرا (قوله تزداد قبلها) المراد بزيادتها كونها لا للعطف والنفي ما بعدها كما قاله الشئبى فلا ينافى أنها نافية للايجاب قبلها (قوله لتوكيد الاضرب عن جعل الحكم للاول بعد الايجاب) اعلم أن لا بعد الايجاب لنفى الايجاب الذى قبلها وصيرورته نافية النفي بعد صيرورته بنحرف الاضرب لولاها كما سكوت عنه يحتمل النفي وغيره وعليه فلا يظهر قول الشارح لتوكيد الاضرب اذ ليس ما أفادته معنى تأكيديا بل ذلك معنى تأسيسى أفاده العماسينى وقوله عن جعل متعلق بالاضرب وقوله بعد الايجاب متعلق بتزاد ومثله قوله الا فى بعد النفي ومقتضى جعله بل فى قوله بل الشمس للاضرب الذى قدّم أنه مفاد بل الداخلة على جملة أنها فى قوله بل الشمس داخلة على جملة أى بل هو الشمس وليس بالازم كما يفيد ما مر عن شرح الفارضى والمغنى ولك منع الاقتضاء بحمل قوله سابقا وتفيد حينئذ ضربا على معنى أنها اذا تلاها جلة لا تكون الا للاضرب بخلاف ما اذا تلاها مفرد فانها للاضرب فى الامر والايجاب دون النفي والنهى فافهم (قوله كسفة أو أقول) الكسفة التغير الى سواد والاقول الغيبوية (قوله ضمير) قبل أول ولم يأخذ الشارح حذره لظهوره (قوله فافصل بالضمير المنفصل) أى لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به فلو عطف عليه كان كالعطف على جزء الحكمة فاذا أكد بالمنفصل دل افراده مما اتصل به بالتأكيدي على انفصاله فى الحقيقة ففصل له نوع استقلال ولم يجعل العطف على هذا التوكيد لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم كون المعطوف تأكيديا وهو باطل (قوله أو فاصل ما) قال الشيخ خالد ما اسم نكرة فى موضع جزمه لفواصل بمعنى أى فافصل كان وجوز المنكودي أن تكون ما زائدة اه وانما كتنفى أى فافصل لان فصلى الكلام قد يعنى عما هو واجب نحو اتى القاضى بنت الواقف فلان يعنى عما هو غير واجب أولى (قوله وضعفه اعتقد) أى على مذهب البصريين وأجازة الكوفيون بلاضعف قياسا على البدل نحو أعجبتنى جمالك والفرق على الاول أن الثانى فى العطف غير الاول غالباً فلا بد من تقوية الاول بخلاف البدل ومما يدل التاكيد الا النفس والعين كما مر فى محله (قوله ورجا الاخيطل) تصغير الاخيطل ومن فى قوله من سفاهاه رأيه تعليلية وما مفعول رجا واللام فى قوله لينا اللام المحذورة للتثنية (قوله وزهر) أى ونسوة زهر كجمع زهراء وأصل تهادى

أنتم ولا آباؤكم (و) بفصل يرد فى النظم فاشيا وضعفه اعتقد من ذلك قوله ورجا الاخيطل من سفاهاه رأيه ما لم يكن وأب له ليعالا وقوله قلت اذا قبلت زهر تهادى كنعاج الفلانة سفن رملا وهو على ضمة جازى فى السمة نص عليه الناظم لما حكاه سيديو يد من قول بعض العرب مرت برجل سواء والعدم برفع العدم عطف على الضمير المستتر فى سواء لانه مؤول به شتى أى مستوي هو والعدم وليس بينهما فصل

(وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض (٨٤) لازما قد جعلنا) في غير الضرورة وعليه جمهور البصرين نحو فقال لها وللارض

وعليها وعلى الفلك قالوا
نعبدها الهن واله آياتك
قال الناظم (وليس) عود
الخافض (عندى لازما)
وفاقا ليونس والاختفش
والكوفيين (اذ قد أتى في
النظم والنثر الصحيح مثبتا)
فن النظم قوله

فأذهب فبابك والايام من
عجب • وقوله
وما بينها والكعب غوط
نقائف

وهو كثير في الشعر ومن
النثر قرأتان عباس
والحسن وغيرهما تساءلون

به والارحام وكاية قطرب
مما فيها غيره وفرسه قيل
ومعه وصد عن سبيل الله
وكفر به بالمسجد الحرام

اذ ليس العطف على السبيل
لان صلة المصدر وقد عطف
عليه كفرو ولا يعطف على
المصدر حتى تكمل

معناه ولانه ~~تبيينان~~
الاول في المسئلة مذهب
ثالث وهو انه اذا كعد
الضمير جاز نحو مررت بك

• أنت وزيد وهو مذهب
الجزمي والزيادي وحاصل
كلامه لفرأفانه أجاز مررت
به فقبوله وزيد مررت بهم

كلهم وزيد • الثاني أنهم
كلامه جواز العطف على
الضمير المنفصل مطبقا
وعلى المتصل المنصوب

بلا شرط نحو • أنا وزيد
فأبمان وأباك والإسد
ونحو جمعناكم والاولين
(والفاء قد تحذف مع ما
عطف به والواو اذ لا يس)

تهادى أى تتبخر تحذفت احدى التاءين والفاء اسم جنس جمعي للفلاة وهى الصحراء والمراد به ما ج
الفلاة بقرا الوحش تعسفن أى أخذن على غير الطر يقه لا أى فى رمل وقيد بقوله تعسفن الخ لانه
أقوى فى التبخر (قوله وعود خافض) شامل للعرفى والاسمى لكن لا يعاد الاسمى الا اذا لم يلبس
فان الابس نحو جاءنى غلامك وغلام زيد وأنت تريد غلاما واحدا مشتركا بينه - والمبجوز نعم يجوز اذا
قامت قرينه تدل على المقصود والذى ارتضاه الامامية فى أن المعطوف الجار والمجرور وعلى الجار
والمجرور لا يجوز فقط على المجرور كما استظهره الرضى لئلا يلزم الغلط الجار واتصال الضمير بغير
عامله فى بحر المال بينى وبينك ومررت بك وبه وكلاهما محذوران راجع حاشية شيخنا (قوله وعليه)
أى اللزوم جمهور البصرين لان الجار والضمير المجرور كالشئ الواحد فاذا عطف بدون الجار فكانه
عطف على بعض الكلام وقيل غير ذلك كما بينه شيخنا (قوله وليس عندى لازما) اختاره أبو حيان
وقال ينبغى أن يقيد جواز العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار بأن يكون الحرف ليس مختصا
بجر الضمير احترازا من الضمير المجرور بل ولا على منذهب سيديوه فانه لا يجوز عطف الظاهر عليه
بالجرأى لا باعادة الجار ولا بدونها أى ولا عطف الضمير عليه الا باعادة الجار فلورفعت على توهم
أنك قد نطق بالضمير مر فوفا فى جوازه نظر اه دما ميبنى (قوله فاذهب الخ) جواب شرط
محذوف أى اذا كنت فعلت الهمج والشتم المذكورين فى صدر البيت أعنى قوله

• اليوم عذبت تهجونا نار شمتنا فاذهب فان ذلك ليس بحبيب من مثلك ومثل هذه الايام (قوله
وما بينها الخ) صدره • تعلق فى مثل السوارى سيفونا • روى تعلق بنون المتكلم ومعه غيره
مبني للفاعل وسيفونا بالنصب على المفعولية وروى تعلق بتاء التأنيث مبني للمجهول وسيفونا
بالرفع على النيابة عن الفاعل والسوارى جمع سارية وهى الاسطوانات الروارى وما حالية وما
مبتدأ خبره غوط جمع غائط وهو المكان المظلم الواسع وكفى بذلك عن طول القامة ونفائف صفته

جمع نفائف وهو الهواء بين انشيتين ويقال للهواء الشديد كذا فى العينية ومثل السوارى صفة
محذوف أى فى قامات مثل السوارى طولاً ومراة بالكعب كعب حامل تلك السيفوف هكذا يظهر
(قوله وغيرهما) كحمة من السبعة (قوله تساءلون به) قال شيخنا بتخفيف السين اه وأما ما قيل ان
الواو للقسم لا للعطف فعدول عن الظاهر مع أنه ان كان قسم الطلب فى قوله واقبول الله ورد عليه أن
قسم السؤال انما يكون بالباء كما قاله الرضى وغيره وان كان قسم خبر محذوف فعمله والارحام انما لمطلع
على ما تفعلون كما قيل كان زيادة فى التكلف (قوله قيل ومنه الخ) وقيل خفض المسجد بياء محذوفه

لدلالة ما قبلها على ابا يعطف فيكون مجموع الجار والمجرور معطوفا على به وصوبه فى المعنى وكذا
يقال فى مثل هذه الآية وأورد عليه أن حذف الجار ومفعوله شاذ الا فى مواضع تقدمت فى
حروف الجر ليس هذا منها اللهم الا أن يقال محل المنع اذا حذف غير تال لعاطف مسبوق بمثل الجار
(قوله لانه) أى السبيل صلة المصدر أى فكذا ما عطف على السبيل • (قوله حتى تكمل معه ولانه)

لئلا يلزم الفصل بين المصدر ومعه قوله باجنبي (قوله اذا أكد الضمير مجاز) أى قياسا على العطف على
ضمير فاعل اذا أكد والجامع شدة الاتصال بما يتصلان به وفرق الاول بارجه منها أن الضمير
المجرور وأشد اتصالا من ضمير الفاعل بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا عند ارادة المحصر

ويفصل بينه وبين الفعل ولا يمكن الفصل بين الضمير المجرور وعامله كما ذكره السيوطى فلم يؤثر
توكيده جواز العطف (قوله جواز العطف على الضمير المنفصل الخ) أى لان كلاما من المذكورين
ليس كالجزء فاجرى مجرى الظاهر وقوله مطلقا أى مر فوفا كان أو منصوبا (قوله والفاء قد تحذف

الخ) هذه الايات الثلاثة كلام يتعلق بحروف العطف فكان ينبغى أن تذ كر قبل ذكرا أحكام
المعطوف وأن تكون إلى جانب قوله واخصص بقاء البيت اه نكت (قوله اذ لا لبس) أى وف

عطف به والواو اذ لا لبس) هو قيد فيه أى تختص الفاء والواو بجواز حذفها مع معطوفها لدليل مثاله فى الفاء عدم

عدم اللبس فاذ ظفريه لا تعليليه كما يشير اليه قول المصنف هو قيد فيهما (قوله أن اضرب الخ) الصواب حذف أن أو بدل فانجرت بانجست لان الآية التي فيها فانجرت هكذا فقلنا اضرب الخ قوله لا آية آتي فيها أن هكذا وأوجبتنا الى موسى اذا استسقاء قومه أن اضرب بعصا الخ فانجست وقوله بعد في غالب النسخ معطوف على فقلنا يدل على أنه أراد آية فقلنا اضرب الخ فكان عليه أن يحذف أن ويقول فقلنا اضرب الخ وقد وجد كذلك في بعض النسخ (قوله أي ف ضرب فانجرت) قال البهاء السبكي طوى ذكر ضرب هنا المبرهنة الامتثال حتى أن أثره وهو الارتفاع لم يتأخر عن الأمر ثم قيل اضرب كله محذوف وقال ابن عصفور حذف ضرب وفاء فانجرت والفاء الباقية فاء ف ضرب ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه دما ميني (قوله معطوف على فقلنا) فوه مسامحة ظاهرة (قوله بين الخير) خبر كان مقدم وقوله أبو حجر بضم الحاء والجيم (قوله طليحان) أي ضعيفان فكان الخير مثنى دليل على حذف المعطوف ويحتمل أن يكون الاصل أحد طليحين فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه كما قاله الموضع في شرح بان سعاد وحينئذ لا شاهد فيه لكن قال في المعنى هذا الايتاني في نحو غلام زيد ضرب بتمما (قوله أي أم غني) انما يلزم تقدير ما ذكر بناء على أن الههزة دائما لا تكون الامعادلة بين شيئين اما صرح بها كما تقدم أو باحدها كما كتبت فان طلابها حاصل فلا يستل عن حصوله وانما يستل هل هو رشد أو غني. وقد أسلفنا في مبحث أم نظير ابن هشام في ذلك فتنبه بقى أن الزمخشري أجاز حذف ما عطف عليه أم فقال في أم كنتم شهداء يجوز كون أم متصلة على أن الخطاب لليهود وحذف معادله أي أتدعون على الانبياء اليهودية أم كنتم شهداء وجوز ذلك الواحدى أيضا وقد رأيتهم ما نسبون الى يعقوب من ايصاء بنفسه باليهودية أم كنتم شهداء نقله في المعنى وأقره (قوله قد يصح حذف العاطف وحده) أي على قول الفارسي وابن عصفور ومنعه ابن جني والسهيلي وانما أجاز حذف حرف الاستفهام اتفاقا لان للاستفهام هيئة تخالف هيئة الاخبار (قوله ومنه قوله الخ) خرج المانع الامثلة على بدل الاضراب كما في الامميين ويحتمل بعضها الاستئناف كالبيت (قوله الا في الواو أو) كذا في نسخ وفي نسخ أخرى اسقاط قوله وأو والامثلة هي الموافقة لقوله في التسهيل ويشاركها أي الوار في ذلك أو ومثله الدماميني بقول عمرو بن لوطي الله تعالى عنه صلى رجل في ازار ورداء في ازار وقيص في ازار وقيص المذكور اه قال الدماميني وظاهره أن الفاء لا تشاركها في ذلك وقد قيل في علمته النحو بابا بابان تقديره بابا فبناو يشهد لذلك قولهم ادخلوا الاول فالاول (قوله بعطف عامل الخ) أورد عليه ابن هشام أن الفاء تعطف عامل الاحذف وبقى معمولة نحو اعتموته بدرهم فضاء عدلان تقديره فذهب الثمر صاعدا (قوله أي وليسكن زوجك) فيه أن اجتماع حذف الفعل ولا م الامر شاذ فلا يحسن تخريج التفسير عليه كذا في التصريح قال سم ويمكن أن يقال ان من قدر ذلك أراد بيان معنى المقدر لا نفسه أي وليسكن والجملة حينئذ خبر يعطفها المشائية معنى (قوله تبوؤ الدار) أي زلوها وأما قوله فمعنى هيئته (قوله أي وكلفوا الايمان) أي فاعطف من عطف الجمل وجعله قوم من عطف المفردات بتضمين الفعل الاول معنى فعل يتسلط به على المعطوف أي آثروا الدار والايمان والوجهان في وزجج الحواجب والعيونا (قوله وهو انه يلزم الخ) كذا في التوضيح وفيه أن هذه اللوازم المذكورة متحققة على تقدير العطف على الموجود لا متوهمة حتى يقال دفعا لوهم اتقى بل كان المناسب اذا كان المراد هذا أن يقال دفعا لامر اتقى الا أن يقال المراد بالوهم الخطأ (قوله يلزم في الاول الخ) قد يقال يعترف في الثواني ما لا يعترف في الاوائل ورب شيء يصح تبعا

فما كان بين الخير لوجاء الما
أبو حجر الالبال قلائل
أي بين الخير وبينى وقولهم
راكب الناقة طليحان
أي والناقة ومنه سرايل
تقيكم الحر أي والبرد
تسبها (تسبها) الاول أم
نشاركها في ذلك كما ذكره
في التسهيل ومنه قوله فها
أدرى أزشد طلابها أي
أم غني وانما لم يذكرها هنا
لقاتته فيها الثاني قد
يحذف العاطف وحده
ومنه قوله
كيف أصبحت كيف
أمسيت بها
بغرس الودفي فواد الكريم
أراد كيف أصبحت وكيف
أمسيت وفي الحديث
أصلك رجل من ديناره
من درهمه من صاعه
من صاعه غيره
عثمان عن أبي زيد أنه سمع
أكات خبزا لجماعرا أراد
خبزا وخبزا وترا ولا يكون
ذلك الا في الواو أو
(وهي) أي الواو (انفردت)
من بين حروف العطف
(بعطف عامل مزال) أي
محذوف (قد بقي معمولة)
مر فوعا كان نحو ليسكن
أنت وزوجك الجنة أي
وليسكن زوجك أو
مفصو بالنحو والذين تبوؤوا
الدار والايمان أي وألفوا
الايمان أو مجردوا نحو
ما كل بيضاء شحمة ولا
سوداء عمرة أي ولا كل سوداء وانما يجعل العطف فيهن على الموجود (دفعوا لوهم اتقى) أي حذروا وهو انه يلزم في الاول رفع فعل
الامر للاسم انظروا في الثاني كون الايمان

متبوا وانما يتبوا المنزل وفي الثالث العطف على معمولي عاملين ولا يجوز في الثاني ان يكون الايمان مفعولا معه لعدم الفائدة في تقييد الانصار بصاحبه (٨٦) الايمان اذ هو امر معلوم (وحذف متبوع) أي معطوف عليه (بها) أي ظهر (هنا) أي في هذا

الموضع وهو العطف بالواو والفاء لان الكلام فيهما (استبح) كقول بعضهم وبنك واهلا وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا بك والتقدير ومرحبا بك واهلا ونحوه أفنضرب عنكم الذكر صفحا أي أنهم ملأكم فنضرب ونحوه فلم يرد إلى ما بين أيديهم أي أعموا فلم يروا أو ما حذفه مع أوفى قوله فهل لك أو من والدلك قبلنا أي فهل لك من أخ أو من والد فنادر في تبيينه الأول قال في الماتسهبيل ويعني عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا وبالفاء قليلا الثاني قال فيه أيضا وقد يتقدم للمعطوف بالواو للضرورة وقال في الكافية ومتبع بالواو قد يتقدم موسطا ان يلتزم ما يلزم وظاهره جوازها في الاختيار على قلة قال في شرحها قد يقع أي للمعطوف قبل المعطوف عليه ان لم يخرج التقديم إلى التصدير أو إلى مباشرة عامل لا يتصرف أو تقدم عليه ولذا أكلت موسطا ان يلتزم ما يلزم فلا يجوز وعمر وزيد قائمان لتصدر المعطوف وفوات توجهه ولا ما أحسن وعمر أزيد ولا ما عمر أحسن زيدا لعدم تصرف العامل

ولا يضح استقلاله اه معنى فلا يشترط لصحة العطف صحة وقوع المعطوف وموقع المعطوف عليه (قوله متبوا) أي منزولا (قوله على معمولي عاملين مختلفين) العاملان ما وكل والمعمولان يعطاه وشعمة (قوله في تقييد الانصار) كذا في نسخ وهو الموافق لما عليه المفسرون من أن الآية واردة في الانصار وفي نسخ المهاجرين وهي غير موافقة إلا أن يقرأ بفتح الجيم أي المهاجر لهم (قوله وحذف متبوع) أي هنا استبح لم يذكر ذلك مع أم وقد قيل في أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ان أم متصلة فالتقدير أعلمتم أن الجنة حقت بالمكارة أم حسبتم ومر عن الزنجشري والواحد في تجوز ذلك في أم كنتم شهداء وأسلف الشارح أن المعطوف عليه بلا قد يحذف نحو تعطينك لا لتظلم أي لتعدل لا لتظلم (قوله وبنك واهلا) الواو الأولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الأول كالواو في وعليكم السلام جوابا لمن قال السلام عليكم والثانية لعطف أهلا على مرحبا المقدر عطف مفرد على مفرد وهي محل الاستشهاد كذا في التصريح وقوله والثانية الخ مبني على أن العامل في الجميع واحد أي صادفت كذا وكذا ومنهم من جعل ذلك من عطف الجمل وقد ركب واحد ما يناسبه وسيبويه يجعل مرحبا وأهلا منصوبين على المصدر نقل ذلك شيخنا عن الطبري (قوله قال في التسهيل الخ) تفصيل لما أجله المتن دفع به توهم المساواة (قوله وقد يتقدم المعطوف بالواو) خاف هشام في التخصيص بالواو وأجراه في الفاء وثم وهو لا قاله السيوطي في فائدة فصل الواو والفاء من المعطوف به ما ضرورة وفصل غيرها ما سائغ بقسم وظرف سواء كان المعطوف أمما نحو قام زيد ثم والله عمره وما ضربت زيد الكنانة في الدار عمرا أم فعلا نحو قام زيد ثم في الدار قعد أو بل والله قعد اه هتبع وألقى أبو حيان الخال بها نظرف لانها مفعول فيه في المعنى وبني عليه اعرابه أشد من قوله تعلمي فاذ كروا لله كذا كركم آباءكم أو أشد كرا حلالا من ذكر المعطوف على كذا كركم قال لان المعنى اذ كروا لله كذا كركم آباءكم أو كذا كركم أشد في الأصل صفة كذا كركم فاعلم ان المعنى عليه أعرب حاله وجوز وجه آخر وهو أن يكون ذكر كرام مصدر لا كذا كركم أو يكون كذا كركم آباءكم في موضع نصب على الخال من ذكر كرا وأشد معطوف على كذا كركم فكأن حاله معطوفه على حال وعدل كما قال إلى هذين الوجهين عن كون ذكر كرا تمييزا لاقضائه أن الله كذا كركم ومنهم من التزمه على الاسناد المجازي من وصف الشيء بوصف صاحبه نحو جدهم في الكشاف أن أو أشد ذكر في موضع جر عطف على ضمير الخطابين في كذا كركم أي مثل ذكر قريش آباءهم أو قوم أشد منهم ذكر كرا أوفى موضع نصب عطف على آباءكم أو أشد كرا من آباءكم على أن ذكر كرا من فعل المعلوم أو الجاهل قائل التفناني وتحتقيقه أن المصدر عبارة عن أن مع الفعل والفاعل قد يؤخذ منهما في الفعل وقد يؤخذ منهما في المفعول والمعنى على الأول أو قوم أشد كراية وعلى الثاني أو قوم أشد مذكورية واختار ابن الحاجب أن أشد كرا حل من محذوف والعطف مع عطف الجمل والتقدير أو اذ كروا حال كونكم أشد كرا (قوله للضرورة) تخصصه بالضرورة مذهب البصريين ومذهب الكوفيين جوازه اختيارا بقلته (قوله ان لم يخرج التقديم الخ) أي ولم يكن المعطوف مخفوضا فلا يجوز مررت وزيد بعمر ولم يكن العامل مما لا يستغنى بواحد فلا يقال اخضم وعمر وزيد خلافا لعلب كذا في السيوطي والدمامي (قوله أو تقدم عليه) عطف على مباشرة أي أو يخرجها التقديم إلى تقدمه على عامل لا يتصرف كالمثال الأخير وفي نسخ أو التقديم عليه وهي ظاهرة (قوله وفوات توسطه) عطف لازم (قوله كانا على أولاد) أي جر أولاد أحقب أي أولاد دخل من الخبر أحقب أي في موضع الحقيقة منه وهو مؤخره بياض لاحها بالحاء المهملة أي غيرها والسني

ومثال التقديم لجائز قول ذي الرمة كانا على أولاد أحقب لاجها ورمي السني أنفاسها بسهام جنوب موت عنهما التناهي وأزلت بهم يوم رباب السفير خيام أراد لاجها جنوب ورمي السني بفتح

بفتح العين المهملة والفاء قال في القاموس هو التراب والهزال وكل شجر له شوك واحده سفاة اه
 والمعنى الاول والثالث يناسبان هنا واما قول البعض هو شوك مخصوص فمع كونه محذورا لما في
 القاموس هو غير مناسب لقوله بسهام لان معناه بشوك كاسهام كقوله هو وسيأتي انفسها أي
 الاولاد على حذف مضاف أي محل انفسها بسهام متعلق برى أي بشوك كاسهام جنوب فاعل
 لاحها والجنوب ربح معلومة دوت بالبدال المهملة قال في القاموس دوى الماء أي علاه ما تد فيه
 الريح اه فقول البعض أي جفت فيه نظروا ما دوى بالمجمعة في القاموس دوى البقل كرمى
 ورضى ذوبا كصلى ذبل وأذواه الحر اه عنها أي عن الجنوب أي من أجلها التناهي فاعل دوت
 وهي جمع تنهية وهي الموضع الذي ينتهي الماء اليه ويحبس فيه وأزلت بها أرجع البعض الضمير
 لاولاد أحقب وعليه فأزلت عطف على لاحها وعلل المعنى عليه وجملت فوقها الخيام ويحتمل
 رجوعه الى الجنوب فتكون الباء في ما سببه فقال البعض والمراد بيوم رباب السيفير يوم شدة الحر
 اه وفي القاموس الرباب كرماب وشداد الجماعة وذم للسفير معاني أسبها هنا الرياح يسفر بعضها
 بعضها وفي البيت من عيوب القافية الاقواء (قوله ومنسه قول الآخر) قال بعضهم هو من كلام
 ذى الرمة فكان الموافق الايمان بالضمير العائد على ذى الرمة بدل التعبير بالآخر (قوله وأنت)
 بكسر التاء لان الخطاب محبوبته والعزى بفتح العين المهملة والنون بعدها زى نسبة الى عفرة قبيلة
 وهو أحد رجلين خرجا يجنيان القرظ فلم يرجعا أصلا فضرب بهما المثل (قوله وعطف على الفعل الخ)
 قال ابن هشام قال بعض الطلبة لا يتصور لعطف الفعل على الفعل مثال لان نحو قام زيد وقعد عمرو
 المعطوف فيه جملة لافعل وكذا قام وقعد زيد لان في أحد الفعلين ضمير اقلت له فاذا قلت يجعبنى أن
 تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج ويجعبنى أن يقوم زيد ويخرج عمرو وفيها الخجلة وقع فيها اه سيوطي
 ووجهه أن الفعل المعطوف منصوب أو محزوم فلولو أن العطف للفعل وحده لم يأت نصبه أو حزمه
 اه مم (قوله بشرط اتحاد زمانيهما) أي مضيا أو حالا واستقبالا (قوله سواء اتحد نوعهما)
 أي المتعاطفين بأن كانا ماضيين أو مضارعين أو أمرين (قوله نحو يقدم قومه الخ) فأورد هـ
 معطوف على يقدم لانه بمعنى يورد هـ كما قاله أبو البقاء قال شيخ الاسلام زكريا ويحتمل أن يكون
 أورد هـ معطوفا على ما تبعوا أمر فوعون فلا اختلاف في اللفظ ويرد عليه وان أقره شيخنا والبعض
 أن زمني المتعاطفين حجة مستحقة لفان لمضى زمن الاتباع واستقبال زمن اليراد فلم يوجد شرط عطف
 الفعل على الفعل الا أن يراد بالنار ما يشعل نار القبر ومتباعدان جدا فلا وجه جئنا للقاء فتدبر ثم
 يحتمل أن يكون العطف في الآية من عطف الجملة على الجملة لا للفعل على الفعل وكذا في كثير من
 الامثلة لكن لا يضر الاحتمال اذا كان المقصود التمثيل لا الاستشهاد (قوله تناول الذي الخ)
 الشاهد في ويجعل على قراءة الجزم عطف على جعل الذي هو في محل جزم (قوله فالمغيرات صبحه)
 ظاهره أن أثرت معطوف على مغيرت وبه صرح في التصريح مع أنهم قالوا ان المعطوفات اذا تكررت
 تكون على الاول على الاصح ويجوز أن يكون ذلك مقبدا بما اذا لم يكن المعطوف متبعا فان كان مرتبا
 فالعطف على ما يليه كما نقل عن النجاشي بن الهمام واذا عطف بمرتب اشياء ثم عطف بغير مرتب شئ
 فهو على ما يليه كما يؤخذ من كلام المعنى في أول الجملة الرابعة من الجمل التي لا محل لها وينظر بكل تقدير
 محل أثرت من الاعراب فانه لا جائز أن يكون الجر لعدم دخوله الافعال ولا جائز أن يكون غيره لعدم
 وجوده اذ الفرض أنه معطوف على محذوف فقط الا أن يقال محل قولهم الجر لا يدخل الافعال اذا كان
 ذلك على سبيل الاستقلال اما على سبيل التبعية كما هنا فيدخل فان قلت صرحوا بأن الجملة الفعلية
 تقع في محل جر فلم تكن جملة فأثرت في محل جر قلت الفرض أن المعطوف الفعل وحده كما صرحوا به
 لا الجملة بأسرها اه فنوشري وأجاب الاستقاضي بأن الذي يظهر أن أثرت لا فعل له من الاعراب

ومنه قول الآخر
 وأنت غريم لا أظن قضاءه
 ولا العزى القارظ الدهر
 حائيا
 أراد ولا أظن قضاءه حائيا
 هو ولا العزى (وعطفك
 الفعل على الفعل يصح)
 بشرط اتحاد زمانيهما سواء
 اتحد نوعهما وتولجني به
 بلدة ميمتا ونسقيه وان
 تؤمنوا وتتقوا يؤتكم
 أجوركم ولا يسئلكم أموالكم
 أم اختلفا نحو قوله تعالى
 يقدم قومه يوم القيامة
 فأورد هـ النار تبارك الذي
 ان شاء جعل لك خيرا من
 ذلك جنات تجري الاية
 (واعطف على اسم شبه
 فعل فعلا) نحو صافات
 ويقبضن فالمغيرات صبحا
 فآثرن لا اتحاد جنس
 المتعاطفين في التأويل
 (قوله الا أن يقال الخ)
 العطف باعتبار المعنى
 وكذا يقال في العطف عليه
 باعتبار المعنى أيضا (قوله
 وأجاب الخ) لا يأتى جوابه
 الا في أثرت ونحوه مع أن
 الاشكال عام

اذ المعطوف في المثال الاول في تأويل المعطوف عليه وفي الثاني بالعكس (وعكسا استعمل تجده سهلا) كقوله * أم صبي قد حبا
أردارج * وقوله بقصد في أسرفها وجائر * وجعل منه الناظم يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الخلق وقدر الزمخشري
عطف مخرج على فائق وجعل ابن الناظم تبعاً (٨٨) لاصطلاح المعطوف في البيتين في تأويل المعطوف عليه والذي

يظهر عكسه لان المعطوف عليه وقع نعمتاو الاصل فيه
أن يكون اسما **خاتمة**
في مسائل متفرقة * الاول
يشترط لصحة العطف
صلاحية المعطوف أو
ما هو بمعناه لمباشرة
العامل فالاول نحو قام زيد
وعمر والثاني نحو قام زيد
وأنا فإنه لا يصلح قام أنا
ولكن يصلح قام أنتا بمعنى
أنا فإن لم يصلح هو أو ما هو
بمعناه لمباشرة العامل
اضمر له عامل بلائمه وجعل
مبين عطف الجمل وذلك
كالعطف على الضمير
المرفوع بالمضارع ذى
الهمزة أو النون أو تاء
المخاطب أو بفعل الامر
فهو أقوم أنا وزيد وتقوم
نحن وزيد وتقوم أنت وزيد
واسكن أنت وزوجك الجنة
أى وليسكن زوجك وكذلك
بأقبحها وكذلك المضارع
المفتوح بناء التانيث نحو
لما تضارو الودة بولدها ولا
مولود له بولده قال ذلك
الناظم قال الشيخ أبو حيان
وما ذهب اليه مخالف لما
تظا فرفع عليه نصوص
التعويين والمعويين من
أن زوجك معطوف على
الضمير المستكن في اسكن

لعطفه على ما لا محل له وهو صلة آل وما فيها من اعراب ليس بطريق الاصلة حتى يراعى في الفعل
المعطوف بل بطريق العاربية من آل الموصولة لتكون على صورة الحرف نقلوا اعرابهم الى صلتها فجاز
أن يعطف عليها ما لا محل له نظر الاصلها (قوله اذ المعطوف في المثال الاول في تأويل المعطوف عليه)
أى لان صافات حال والايعل في الحال الافراد فيبعض مؤول بقا ضلت وهذا على سبيل الاولوية اذ
يجوز كون المؤول هو المعطوف عليه وكذا يقال في نظائره وفي الكلام حلف مضاف أى في تأويل
مثل المعطوف عليه وكذا يقال فيما بعده (قوله وفي الثاني بالعكس) أى لان المعطوف عليه صلة وحققها
أن تكون جملة فالمغيرات مؤول باللاتى أغرن (قوله أم صبي الخ) صدره يارب بيضاء من العواهج *
جمع عوهج وهو الطويل العنق من انبهاء والنعام والبوق والمراد هنا المرأة التامة الخلق ويجوز فى أم
الجر عطف بيان لبيضاء باعتبار اللفظ والرفع عطف بيان لبيضاء باعتبار المحل أو خبر بمحمدوف
والنصب بتقدير أمدح والمؤول هو الاول لانه وصف والاصل فيه الافراد على ما ارتضاه الشارح
بعد وسيأتى ما فيه والدارج المقارب بين خطاء وقد يشك كل جردارج مع عطفه على الفعل وحده الا أن
ينزل منزلة العطف على الجملة (قوله بقصد الخ) صدره بات بعشيبا بعصب باتر ضمير بعشيبا للمرأة لانه
في وصف رجل بعاقب امرأته بالعصب الباتر أى السيف القاطع ويقصد من القصد ضد الجور في محل
جر صفة تائمه لعصب في تأويل قاصدا لانه وصف والاصل فيه الافراد وجعله العيني حالا ويرد جرح
المعطوف والاسوق جمع ساق (قوله والذي يظهر عكسه الخ) أقول هذا الغايم في البيت الثاني أما في
الاول فلا لأن ما عدل به معارض بوجوده في الاول بل وجوده هافيه أقومى مما عدل به لانها تبعه كون
الفعل في تأويل الاسم فالوجه أن المؤول في البيت الاول والثاني وفي الثاني الاول فعليك بالانصاف
(قوله فانه لا يصلح قام أنا) أى هذا الترتيب بعينه فلا يرد أنه يصلح أن يقال انما قام أنا فانا قد باشرت
العامل (قوله من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن) أى ويعتبر في الثواني ما لا يغتفر
في اللوازل وكذا يقال في بقية الامثلة المتقدمة والبدل أيضا على هذين القولين نحو ادخلوا أولكم
وأخركم فيقدر عامل على الاول ويكون من ابدال الجمل بهما من بعض ولا يحتاج اليه على الثاني
(قوله لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف) أى بنفسه وهذا ما يتفاد من قوله في المسئلة
الاولى أو ما هو بمعناه فانه يفيد أنه لا يشترط صحة وقوعه بنفسه هكذا ينبغي تقرير الاعتراض لا كما
قرره البعض (قوله منعه البيانين) قال السيد منعه البيانين انما هو في الجمل التي لا محل لها بخلاف
التي لها محل فإن ذلك جائز فيها أو كقالب حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل
وايس مختصا بالجمل المحكية بالقول اذ لا يشك من له مسكة في حسن قولك زيد أبوه صالح وما أفسقه
ووجه الجواز أن الجمل التي لها محل واقعة موقع المفردات فليست بالنسب بين أجزاء مقصودة بالذات
فلا التفات الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والانثائية بخلاف ما لا محل لها اه شئني (قوله
وأجازة الصغار الخ) قال البها السبكي أهمل البيان متفقون على منعه وكثير من النخاة جوزة ولا
خلاف بين الفريقين لانه عند مجوزة بجوزة لغوة ولا يجوز بلاغة اه شئني وفيه عندى نظروان
أقره شيخنا والبعض لان عدم جوازه بلاغة عند المجوزين ينافيه استدلالهم على جوازها بالآيتين
فانهم (قوله نحو وبشر الخ) أى لانه معطوف على أعدت للكافرين وهو خبر وأوجب بأن الكلام

المؤ كدبانت الثانية لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف عليه لصحة قام زيد وأنا امتناع منظور
قام أنا وزيد الثالثة لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف لصحة اختصم زيد وعمر وامتناع اختصم زيد واختصم عمرو الرابعة
في عطف الخبر على الانشاء وعكسه خلاف منعه البيانين والناظم في شرح باب المفعل مع من كتاب التسهيل وابن عصفور في
شرح الايضاح ونقله عن الأكثرين وأجازة الصغار تليد ابن عصفور وجماعة مستدلين بنحو وبشر الذين آمنوا في سورة البقرة

وبشر المؤمنين في سورة الصف قال أبو حيان وأجاز سيبويه جاء في زيد ومن عمرو والعاقلان على أن يكون العاقلان خبرا المحذوف ويؤيده قوله وان شهابي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول وقوله تناغي غزا الا عند دار ابن عامر وكليل أما قبل الحسن بأعده الخامسة في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس (٨٩) ثلاثة أقوال أحدها الجواز مطلقا وهو

المفهوم من قول النحويين في نحو وقام زيد وعمرو أكرمه ان نصب عمرو أرجح لان تناسب الجملتين أولى من تخالفهما والثاني المنع مطلقا والثالث لاني على يجوز في الواو فقط السادسة في العطف على معمولي عاملين أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذهب وعمرا جالس وعلى معه ولات عامل واحد نحو أعلم زيد عمرا بكرهما جالسا وأبو بكر خالد سعيدا منطلقا وعلى منع العطف على معمول أكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب أبوه لعمره وأخاك غلامه بكر وأما معه ولا عاملين فان لم يكن أحدهما جارا فقال الناظم هو ممنوع اجماعا نحو كان أكلا طعاما عمرو وعمرا بكر وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة قيسل منهم الاخفش وان كان أحدهما جارا فان كان مؤنونا نحو زيد في الدار والحجره عمرو أو عمرو والحجره فنقل المهدوي أنه ممنوع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان

منظور فيه الى المعنى فكأنه قيل والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات يبشرونهم بذلك (قوله وبشر المؤمنين في سورة الصف) أي لانه معطوف على نصر من الله وفتح قريب وهو خبر واجب بأن بشر معطوف على تؤمنون بمعنى آمنوا لا يقدح في ذلك تخالف الفاعلين بالافراد وعدمه لانك تقول قوموا واقعدوا يزيد (قوله على أن يكون العاقلان خبر المحذوف) أي لا على الانباع لعدم شرطه من اتحاد المعنى والعمل كما مر وعن الرضي منع جمع اليعتبن اتباعا وقطعا في مثل هذا كما في سم ثم رأيت ما يؤيده في المعنى وعبارته وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه وانما قال واعلم أنه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لانك لا تأتي الامن أنته وعلمته ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتعلمه ما بمنزلة واحدة وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصحها فقدم أبو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار اذ قد يكون للشيء ما نعان ويقصر على ذكر أحدها لانه الذي اقتضاه المقام اه والذي أوقع أبا حيان في الغلط توهمه أن مراد الصفار النعت الصناعي الذي هو تابع فصح للسئلة يجعل الوصف خبر مبتدأ محذوف وهذا غلط ظاهر فان سيبويه مصرح بامتناع المسئلة مع الوصف المقطوع حيث قال رفعت أو نصبت وانما مراد الصفار أن الوصف اذا زال بالنكسية بأن قيل من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزا للفقد ما بنى سيبويه عليه المنع فثبتت عيبه في جواز عطف الخبر على الانشاء وجوابه قول المغني ولا يحتمل قوله الدماميني (قوله عبرة) بالفتح الدمع مهراقة بفتح الهاء التي زادوها على غير قياس أي مرافقه والرسم الأثر والدارس المنعصى وللعول مصدر ميمي بمعنى التعويل أي البكاء برفع صوت أو اسم مكان أو اسم مفعول محذوف الصلة من عولت على فلان اعتمدت عليه كذاني الشمني وبه يعرف ما في كلام البعض وبحت في الاستشهاد بالبيت بأن الاستفهام فيه انكارى فهو خبر معني وحينئذ لا شاهد فيه (قوله تناغي غزالا) التاء للخطاب أي تكلمه بما يسره والاماني جمع موق وهو طرف العين مما يلي الانف واللحاظ بفتح اللام طرفهما مما يلي الاذن والاعتد بكسر الهمزة وهو الميم مجر يكتمل به وقد يقال لكل معطوف على أمر مقدر يدل عليه المعنى أي فاعل كذا وكذا والحج وحينئذ لا شاهد فيه (قوله مطلقا) أي بالواو وغيرها (قوله على معمول أكثر من عاملين) إضافة معمول الى أكثر جنسية بدليل المثال فان فيه العطف على ثلاث معمولات لثلاثة عوامل (قوله وأما معه ولا عاملين الخ) الاصح في هذه المسئلة ما ذهب اليه سيبويه من المنع مطلقا لقيام العاطف مقام العامل والحرف الواحد لا يقوى على قيامه مقام عاملين لضعفه وما أوههم ذلك يؤول بتقدير عامل بعد العاطف فيكون اما من عطف الجمل كما في قولهم في الدار والحجره عمرو وعمو ومن عطف المفردات لكن لا من العطف على معمولي عاملين بل على معمولي عامل واحد كما في ما كل سوداء عمرة ولا بيضاء شحمة بنصب عمرة وشحمة بقي أنهم لم يتعرضوا للعطف على معمولات عاملين نحو ان زيدا ضارب عمرا وبكرهما قائل خالد ونحو ان زيدا ضارب أبوه عمرا وأخاك غلامه بكرهما انما الظاهر أنه كان عطف على معمولي عاملين فتأمل في فائدة قال الرضي كل ضمير يرجع الى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه بطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاني ومات الناس حتى الانبياء وفتوا في الضمير للمعطوف والمعطوف عليه وأما قوله تعالى والذين يكفرون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فالضمير للكنوز لا لالة

(١٢ - صبان ثالث) الجار مقدم ما نحو في الدار والحجره عمرو وعمرو والحجره فالشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال النكسائي والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المحفوض العاطف جازوا الامتنع والله أعلم

﴿البديل﴾ (التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى) في اصطلاح البصريين (بدلا) وأما الكوفيون فقالوا لا يخفى اسمه بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان اسمه بالتكرير فالتابع جنس والمقصود بالحكم يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق سوى المعطوف ببل

يكتزون على التكنوز وقوله والله ورسوله أحق أن يرضوه أي يرضوا أحدهما لان ارضا أحدهما ارضا للآخر ونحو زيد وعمرو وقام على حذف الخبر من الأول دلالة خبر الثاني أو العكس ويجوز تخريج الآية الثانية على هذا الوجه باحتماليه ويجوز تقديم الخبر نحو زيد وقام وعمرو على الحذف من الثاني دلالة خبر الأول وفي الموضوعين ليس المبتدأ وحده عطف على المبتدأ اذ لو كان كذلك لقليل قاما وأما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف به جامع المعطوف عليه فقال بعضهم يجب حذف الخبر من أحدهما نحو زيد فعمرو وقام وزيد ثم عمرو وقام ويجوز تقديم الخبر على الحذف من الثاني نحو زيد قام فعمرو وأمثام عمرو قالوا ولا تجوز المطابقة لان تفاوتها بالترتيب يمنع اشتراكها في الضمير وأجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو وقام اذا اشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم اذ يقال قام الرجلان مع ترتيبهما والاضمار كالأظهار في هذا وان لم يكن الضمير في الخبر وجبت المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمرو وقمت لهما وجاءني زيد ثم عمرو وهما صديقان وأما الأربل وهو أم وأما ولكن فمطابقة الضمير معها وعدمها بحسب قصد المتكلم فان قصدت أحدهما وذلك واجب في الاخبار وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو وجاءني وزيد بل عمرو وقام وأزيد أم عمرو وأتاك وزيد أو هند جاءني إذا المعنى أحدهما جاءني ويقال المذكر كرايت وتقول في غير الاخبار جاءني أما زيد وأما عمرو فأكرمته وأزيد اضربت أم عمرا فأوجعته وما جاءني زيد لكن عمرو فأكرمته وان قصدت معا وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو وجاءني مع اني دعوتهما وزيد وعمرو وجاءني وقد ذهبت اليهم لقال تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما وإيست أو بمعنى الواو كقيل والمعنى ان يكن غنيا أو فقيرا فلا بأس فان الله أولى بالغنى والفقير لكن يجوز في أو التي للإياحة المطابقة وان كان المراد أحدهما نحو جالس الحسن أو ابن سيرين وبأحدهما الأسماء الجوازا لجمع بين الأمرين تشبها الواو اه ملخصا

﴿البديل﴾

(قوله التابع الخ) هذا معنى البديل اصطلاحا وأما معناه لغة فالعوض قال بعضهم كيف يستقيم للناظم تعريف البديل بحسب جامع مانع مع قوله في عطف البيان وصالحا للبديسة يرى • أوجب بان جواز الأمرين باعتبار قصدتين فان قصد بالحكم الأول وجعل الثاني بيا نال عطف البيان وان قصد به الثاني وجعل الأول كالتوسط له فهو البديل وحاصل الجواب أن الحيثية ملحوظة في تعريف كل منهما (قوله المقصود) أي وحده دون المتبوع وهذا هو المناسب للخروج الشارح به ما عطف نسقا بغير بل ولكن بعد الإثبات بما قصد فيه التابع والمتبوع معا فان قلت يخرج عن ذلك بدل البداء لان متبوعه أيضا مقصود كما يأتي قلت المراد المقصود قصد مستمر ومتبوع بدل البداء وان قصد أولا يكن صارا بالابدال كالمشكوك عنه فقصد لم يستمر وبعاقورناه به لم مانع كلام البعض (قوله بالحكم) أي المنسوب الى متبوعه نفيًا وإثباتًا اه نضريح (قوله بلا واسطة) المراد بها حرف العطف والاقبال من المجرور قد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله اه زكريا ونحو تكون لنا عبيد الأولنا وآخرنا (قوله بالترجمة) أي عن المراد بالمبدل منه والتبيين له قال البعض وهو مبني على أن عطف البيان هو البديل اه والظاهر أن هذا البناء غير لازم لان البديل لا يخلو عن بيان وايضاح وان لم يكن المقصود منه بالذات ذلك فتأمل وقوله بالتكرير رمى له مراد من المبدل منه ولا يخفى أن هذه الأسماء الثلاثة لا تظهر في البديل المبين فافهم (قوله يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان) فانها ليست مقصودة بالحكم وانما هي مكملات للمقصود بالحكم (قوله وعطف النسق الخ) قال في التوضيح وأما النسق فثلاثة أنواع • أحدها ما ليس مقصودا بالحكم كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو ولكن عمرو والثاني ليس

(قوله بجد الخ) ان كان مبنيًا على أنه بدل وبيان في آن واحد فلا قائل به وان كان على أنه باعتبارين فلا داعي باعتبار الحيثية في التمريرين بل داخل في كل وخارج باعتبارهما وان كان مبنيًا على أن تعريف كل شامل لكل فيحتاج للحيثية فيهما كما يجب به لم يناسب قوله وأوجب الخ تأمل

بمقصود في الامثلة الثلاثة اما الاول فواضح لان الحكم للسابق منفي عنه واما الاخيران فلان الحكم السابق هو نفي المحي به والمقصود به انما هو الاول . النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصديق عليه انه مقصود بالحكم لانه المقصود بالحكم وذلك كالمعطوف بالواو نحو جاء زيد وعمر وروما جاء زيد ولا عمرو وهذا النوع خارجان بما يخرج به النعت والتوكيد والبيان وهو الفصل الاول النوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل بعد الاثبات نحو جاء في زيد بل عمرو وهذا النوع خارج بقولنا بالواسطة اه (قوله ولكن بعد الاثبات) صريح في ان لكن تعطف بعد الاثبات والذي تقدم انها لا تعطف الا بعد النفي او النهي نعم تقدم انها تعطف بعد الاثبات على رأى الكوفيين فيمكن انه جرى هنا على مذهبهم (قوله مطابقا) مفعول ثان ليلني مقدم عليه والاول جعل نائب فاعله (قوله او بعضا) شرط صحته الاستغناء عنه بالمبدل منه فيجوز جده زيد نفسه ولا يجوز قطع زيد نفسه لانه لا يقال قطع زيد على معنى قطع نفسه اه دما ميني قال شيخنا ومثله في ذلك بدل الاشتغال كما يأتي فعلى هذا لا بد في كل من بدل البعض وبدل الاشتغال من دلالة ما قبله عليه اه اى اجالا كما يأتي وقد يتوقف في عدم جواز قطع زيد فان غاية امره الاجال وهو من مقاصد البلغاء و اى فرق بين قطع زيد نفسه واكثت الرغيف ثلثه فتأمل (قوله او ما يشتمل) بالبناء للفاعل وعليه متعلق به اى اوبد لا يشتمل على المبدل منه او المعنى اوبد لا يشتمل هو اى المبدل منه عليه او المعنى اوبد لا يشتمل هو اى العاقل عليه فكلامه محتمل لانه اذهب الثلاثة لا يشتمل في كلام الشارح كذا قال البعض وفيه انه يلزم على الاخيرين جريان الصلة على غير ما هي له مع خوف اللبس فتدبر (قوله او كمعطوف ببل) اى بعد الاثبات وهذا التشبيه انما يتم في بدل الاضراب دون بدلى الغلط والنسيان لان بدل الاضراب هو المشارك للمعطوف ببل في قصد المتنوع اولا قصدنا صحبنا ثم الاضراب عنه الى التابع بخلاف بدلى الغلط والنسيان كما ستعرفه الا ان يقال التشبيه في مجرد كون الثاني مباينا للاول بمعنى انه ليس عينه ولا بعضه ولا مشتق عليه (قوله مما يطابق معناه) اى يطابق معناه معناه فقبل ضمير يطابق مضاف مقدر والمراد المطابقة بحسب الماصدق بان يكون البديل والمبدل منه واقعين على ذات واحدة فلا يرد انهما كثيرا ما يتغيران بحسب المفهوم نحو جاء زيد اخوك ثم التغاير لذى تقتضيه المطابقة ظاهرا واختلافا مفهوما والاجعل التغاير باعتبار اللفظ وهذا يعرف مافى كلام البعض (قوله في قراءة الحمد) اى فى قراءة الرفع فالاسم مبتدأ خبره الموصول بعده او خبر مبتدأ محذوف اى هو الله اه غزى (قوله وذلك) اى المذكور من الاجزاء او التجزى المفهوم من قوله ذى اجزاء ممنوع هنا اى فى اسم الله تعالى لان مسماها لا يقبل التجزى (قوله قليلا) اى بالنسبة للبعض المتروك وكذا يقال فيما بعده اعاب بالنسبة للمبدل منه فقليل ابداء (قوله ولا بد من اتصاله بضمير الخ) بخلاف البديل المطابق فانه لا يحتاج لرابط لكونه بنفس المبدل منه فى المعنى كما هو الجملة التى هى نفس المبتدأ فى المعنى لا يحتاج لرابط هو وقال المصنف فى شرح كاهننه اشترط اكثر نحو بين مصاحبة بدل البعض والاشتمال لضمير عائدة على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده اكثر اه . وصحيح غيره ما ذكره الشارح من الاشتراط فى البديلين (قوله ثم عموا الخ) قال حفيد الموضع ان جعلت كثيرا بدلا من الضميرين المتصلين اعنى الواو ينزى منه نوارد عاملين على معمول واحد وان جعلته بدلا من احدهما وبدل الاخر محذوف فهو متوقف على جواز حذف البديل اه . واجب للمصريح بان كثير ابدل من الواو الاولى فقط والثانية عائدة على كثير لانه مقدم رتبة والاصل والله اعلم ثم عموا كثير منهم وصموا ويلزم عليه الفصل بين البديل والمبدل منه باجنبي وهو ممنوع فتأمل (قوله نحو والله على الناس الخ) اى بناء على ان من استطاع بدل من الناس وتقدم ما فيه مع بيان اوجه اخرى فى باب اعمال المصدر (قوله وهو يصدق شئ من شئ يشتمل

ولكن بعد الاثبات وبلا واسطه يخرج المعطوف بهما بعده (مطابقا او بعضا او ما يشتمل عليه يلقى او كمعطوف ببل) اى يحى . البديل على اربعة انواع . الاول بدل كل من كل وهو بدل الشئ مما يطابق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين وسماه الناظم البديل المطابق لوقوعه فى اسم الله تعالى نحو والى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الجوز وانما يطلق كل على ذى اجزاء وذلك ممنوع هنا . والثاني بدل بعض من كل وهو بدل الجزء كله قليلا كان ذلك الجزء اومساويا او اكثر نحو اكلت الرغيف ثلثه او نصفه او ثلثيه ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه مذكور كالمثله المذكورة وكقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم او مقسدر نحو والله على الناس مع البيت من استطاع اليه سبيلا اى مفهم . والثالث بدل الاشتغال وهو بدل شئ من شئ يشتمل

عامه على معناه بطريق الاجمال كما عجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه وسرق زيد ثوبه أو فرسه (كذا في نسخ وعليها كتب شيخنا وغيره وفي نسخ أخرى وهو ما دل على معنى اشتمل عليه متبوعه أو دل على ما استلزم معنى اشتمل عليه متبوعه فالاول كما عجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه والثاني نحو سرق زيد ثوبه أو فرسه وكتب عليها اسم مانصه لعل المراد أن الثوب دل على الثوبوس المستلزم للبس الذي اشتمل عليه المتبوع والفرس دل على المركوب المستلزم للركوب المشتمل عليه المتبوع ثم التمثيل بسرق زيد ثوبه أو فرسه في الاشتمال يقتضى حسن الاقتصار على المبدل منه لان ذلك شرط في صحته اه (قوله يشتمل عامه على معناه الخ) أى يدل عليه دلالة اجماله لكونه لا يناسب نسبه الى ذات المبدل منه ففي قولك عجبني زيد علمه الا عجب لا يناسب نسبه الى ذات زيد التي هي مجموع لحم وعظم ودم فيفهم السامع أن المتكلم قصد نسبه الى صفة من صفاته كعلمه أو حسنه وفي قولك سرق زيد ثوبه أو فرسه السامع أن المتكلم قصد نسبه الى شئ يتعلق به كثوبه أو فرسه فقد دل العامل المنسوب الى المبدل منه في الظاهر على ذلك البديل اجمالا وهذا المراد بالاشتمال كما حقه سعد الدين ويرد عليه أنه لا يطر دلان بعض صور بديل الاشتمال ولا يدل العامل فيه على البديل الدلالة المذكورة كافي قتل أصحاب الاخذود النار بناء على أن النار بديل اشتمال من الاخذود كما سيذكره الشارح وقال ابن غازي معنى اشتمال العامل على البديل أن معنى العامل متعلق بالبديل وان تعلق في اللفظ بغيره أو ورد عليه أن بدل البعض كذلك فيلزم أن يسمى بدل اشتمال وقد يقال وجه التسمية لا يوجب ما تبقى ههنا بحث وهو أن الدلالة على بدل الاشتمال بما سبقه اجالية كما مر ولا يجوز أن تكون على المتعيين على ما نقله الدماميني عن المبرد وأقره وعبارته لا نقول من بدل الاشتمال قتل الامير سيافه وبنو الوزير وكلاؤه لان شرط بدل الاشتمال أن لا يستفاد مما قبله معينا بل تبقى النفس مع ذكر ما قبله مشوفة الى بيان الاجمال الذي فيه وهذا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفان قولك قتل الامير أن القاتل سيافه وكذا في أمثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال أصلا اه فعلى هذا يشكل هذا التابع من أى التوابع فتأمل وعلم مما مر ما نقله أيضا الدماميني عن المبرد من أن نحو ضربت زيد اعبده ليس بدل اشتمال بل بدل غلط لان ما قبل المبدل لا يدل عليه لان ضربت زيد اعبده بغير احتياج الى شئ آخر لما نسبة اليعامل المبدل منه (قوله قتل أصحاب الاخذود) هو شق في الارض وأصحابه ثلاثة شق كل واحد منهم شقا عظيما في الارض وملاؤه نارا وقالوا من لم يكفر أتى فيه ومن كفر ترك اه تصريح ومنه يؤخذ أن آل في الاخذود للجنس لان الاخذود ثلاثة لا واحد (قوله وقيل الاصل ناره الخ) وقيل أراد بالاختدود النار مجازا لاشتماله عليها وقيل النار على حذف مضاف أى أخذود النار والبديل على هذين بدل كل وقيل النار بديل اضراب أفاده زكريا (قوله وذاللاضراب الخ) أى انصب هذا البديل الشبيه بالمعطوف بسبب للاضراب كان تقبول بدل ما ضرب ان صحب البديل قصيد المتبوع أى قصدا صحيحا كقوله بسم (قوله ودون قصيد) منصوب على الظرفية المحذوف أى وان وقع دون قصدا أى دون قصيد صحيح بان لا يقصد أصلا بل يسبق اليه اللسان أو يقصد ثم يتبين فساد قصده كما قاله سم وغلط خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف أى فهو بدل غلط والهاء عائدة على البديل وسلب في موضع الصفة لغلط بمعنى بدل الغلط ونائب فاعله ضمير يعود للحكم المفهوم من السياق أى سلب ببديل الغلط الحكم عن الاول وأثبت للثاني وجرى على هذا المرادى ويصح رجوع الضمير للغلط بمعنى الخط أى رفع هذا البديل الغلط في نسبة الحكم للدول والصفة على الاحتمال الاول جارية على غير ما هي له بخلافها على الثاني والا قرب عليه أن غلط مبتدأ وسلب خبره فتأمل (قوله لان البديل الخ) علة لمحذوف أى لامن كون البديل مقصودا أو لالان البديل الخ

عامه على معناه بطريق
الاجمال كما عجبني زيد
علمه أو حسنه أو كلامه
وسرق زيد ثوبه أو فرسه
وأمره في الضمير كما مر بدل
البعض فتأمل المذكور وما
تقدم من الامثلة ومثله قوله
تعالى يا أولئك عن الشهر
الحرام قتال فيه ومثال
المقيد قوله تعالى قتل أصحاب
الاخذود النار أى النار
فيه وقيل الاصل ناره ثم
نقلت آل عن الضمير والرابع
البديل المبين وهو ثلاثة
أقسام أشار اليها بقوله
وقال للاضراب اعزان
قصدا صحب ودون قصد
غلط به سلب أى نشأ
أقسام هذا النوع الاخير من
كون المبدل منه قصدا أو لا
لان المبدل لا بد أن يكون
مقصودا لما عرفت في
حدا البديل فالمبدل منه
أن لم يكن مقصودا البتة
وانما سبق اللسان اليه
فهو يدل الغلط

أى بدل سببه الغلط لانه بدل عن اللفظ الذى هو غلط لانه نفسه غلط وان كان مقصودا فان تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل
 نسيان أى بدل شئ ذكر نسيانا وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالحنان والناظم وكثير من النحو بين لم يفرقوا
 بينهما فسموا النوعين بدل غلط وان كان قصدا كل واحد من المبدل منه والبدل صحى فبدل الاضراب ويسمى أيضا بدل البداء
 ثم أشار الى أمثلة الأتواع الأربعة على الترتيب بقوله (كرره خالد وقبله اليدا (٩٣) • واعرفه حقه وخذت بلامدى) فبالد ابدل

كل من كل واليسد ابدل
 بعض وحقه بدل اشتمال
 ومدى يحتمل الاقسام
 الثلاثة المذكورة وذلك
 باختلاف التقادير فان النبل
 اسم جمع للسهم والمدى جمع
 مديه وهى السكين فان
 كان المتكلم انما أراد الامر
 بأخذ المدى فسبق لسانه
 الى النبل فبدل غلط وان
 كان أراد الامر بأخذ
 النبل ثم بان له فساد تلك
 الارادة وأن الصواب
 الامر بأخذ المدى فبدل
 نسيان وان كان أراد
 الاول ثم أضرب عنه الى
 الامر بأخذ المدى وجعل
 الاول فى حكم المسكوت
 عنه فبدل أضراب وبدء
 والاحسن أن يؤتى فهن
 يدل على تقييدات الأول
 زاد به ضمهم بدل كل من
 بعض كقوله
 كفى غداة البين يوم تحموا
 لدى سمرة الحى ناقت
 حنظل
 ونفاه الجهور وتأولوه
 البيت الثانى رد السهلى
 رحمة الله تعالى بدل البعض
 وبدل الاشتمال الى بدل
 الكل فقال العرب تتكلم

(قوله أى بدل سببه الغلط) أى بد كراول فالإضافة فى بدل الغلط من إضافة المسبب الى السبب
 وان كانت فى بدل الكل و بدل البعض للبيان وقوله لانه نفسه غلط أى كما يتوهم من قولهم بدل
 الكل و بدل البعض (قوله بدل البداء) بفتح الموحدة والدال المهملة مع المدأى الظهورسمى بذلك
 لان المتكلم بدله ذكره بعد ذكر الاول قصدا (قوله اليدا) بدل بعض من الضمير والضمير الواجب
 فى بدل البعض مقدر أى البد منه أو الاصل يده ثم نابت ال عن التجميع على القولين المتقدمين (قوله
 وذلك) أى احتمال الاقسام الثلاثة (قوله فان النبل الخ) محط بيان التقادير المختلفة قوله فان كان
 المتكلم الخ وانما قدم قوله فان النبل الخ لتوقف اختلاف التقادير على تغير النبل والمدى (قوله
 جمع مديه) بضم الميم وقد تكسر نعله شيخنا عن اشرح وانظروا ان جمع مكسورة الميم بالكسر
 (قوله وهى السكين) قيد غيره بالعظيمة (قوله والاحسن أن يؤتى فهن) أى فى أوجه المثال المتقدمة
 بيل لتلايتوهم أن المتكلم أراد الصفة أى نبل احادا كما يقال رأيت رجلا جارا أى بليدا كما فى
 التصريح ومعلوم أنه اذا أتى فهن بيل خرج مدى عن كونه بدلا وصار عطف نسق (قوله كفى غداة
 البين الخ) الغداة أول النهار والبين الفراق وتحوه لواتر حاوا والسمرات بفتح السين المهملة وضم الميم
 جمع سمرة وهى شجرة الطلح وناقف الحنظل فى بنون ثم قاف ففاء من يخرج حجب الحنظل أراد أنه فى
 تلك الغداة دمعت عينه كثيرا كما قدم عين ناقف الحنظل فى بنون ثم قاف ففاء من يخرج حجب الحنظل أراد أنه فى
 بعض الوقت فهو من بدل الكل سم (قوله العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص) أى على طريق
 المجاز المرسل ومراده بالعام والخاص ما يشمل الكل والجزء وهذا الإشارة الى رد بدل البعض الى بدل
 الكل وقوله وتحذف المضاف وتنويه أى على طريق المجاز الحذف وهذا الإشارة الى رد بدل البعض
 وبدل الاشتمال الى بدل الكل وقوله فاذا قلت الخ راجع للوجهين قبله وقوله انما تريد أكت بهض
 الرغيف أى على وجه اطلاق اسم الكل وارادة الجزء مجازا مر سلا أو على وجه تقدير المضاف مجازا
 بالحذف وقوله وبدل المصهد الخ راجع لقوله وتحذف الخ فان قلت كلام السهلى على الوجه
 المذكور يقتضى أن بدل الاشتمال لا يكون على طريق المجاز المرسل مع أنه لا مانع منه بان يطلق
 اسم المحل ويراد الحال ميم وهو الصفة قامت المجاز المرسل المذكور فى رد بدل الاشتمال لا يطرده لانه
 وان أتى فى نحو نفعنى زيد علمه لا يتأتى فى نحو سرق زيد فرسه (قوله بوب بدل المصدر) أى سواء كان
 باقيا على مصدرية أو مراد منه غير معناه المصدرى كما علم نفعنى زيد علمه اذا الظاهر أنه بمعنى
 معلومه واقصر على المصدر لانه الغالب فى بدل الاشتمال والاقتضى يكون غير مصدرى كما فى سرق زيد
 ثوبه أو فرسه (قوله من ضفة) أى من هذا اللفظ كما قاله شيخنا فضافة بالنصب على الحال والمراد هذا
 اللفظ وما فى معناه كوصف وحال فاذا قلت أعجبنى زيد علمه انما تريد أعجبنى صفة زيد فبينت بقولك
 علمه تلك الصفة المحذوفة (قوله اختلف فى المشتمل الخ) قال البعض الظاهر أن المراد بالاشتمال
 مطلق التعاقب والارتباط والائتمات الاطراف فى شئ من الأقوال اه وفيه أن الاشتمال بالمعنى
 المذكور يوجد فى بدل البعض وبدل الكل الا أن يقال وجه التسمية لا يوجب اقتاملا وانحط كلامه
 فى التصريح على أن الراجح الثالث واختاره الموضوع وتقدم الكلام عليه (قوله يحتمل الاولين)

بالعام وتريد الخاص وتحذف المضاف وتنويه فاذا قلت أكت الرغيف ثلثة انما تريد أكت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض
 وبدل المصدر من الاسم انما هو فى الحقيقة من صفة مضافة الى ذلك الاسم • فلثالث اختلف فى المشتمل فى بدل الاشتمال فقيل هو
 الاول وقيل الثانى وقيل العامل وكلامه هنا يحتمل الاولين وذهب فى التسهيل الى الاول الرابع رد المبرد وغيره بدل الغلط وقال
 لا يوجد فى كلام العرب نظما ولا نثرا وزعم قوم منهم ابن السيد أنه وجد فى كلام العرب كقول ذى الرمة
 (قوله وقد تكسر الخ) هى مثلثة الميم وتجمع على مدى ومدى بالضم والكسر اه معصمه

لمياء في شفيتها حوة لعس فالعس بدل غلط لان الحوة السواد والعس سواد يشوبه حرة وذ كر بيتين آخرين ولا حجة له فيما ذكره
لا مكان تأويله الخالمس قد فهم من كون (٩٤) البدل تابعا انه يوافق متبوعه في الاعراب واماموا فاقته اياه في الافراد

ظاهرة انه لا يحتمل الثالث كاحتماله لهما وامل وجهه ان لفظ البدل يشعر بلابدل منه اشعارا قريبا
بخلاف العامل فيكون الضمير المستتر في قوله او ما يشتمل عليه للبدل والبارز للبدل منه الذي
اشعر به لفظ البدل اشعارا قريبا او بالعكس وظاهره ايضا ان الاحتمالين على السواء وليس كذلك كما
يفيده ما أسلفناه من البحث في جعل البعض كلام المصنف مجتمعا للمذاهب الثلاثة (قوله لمياء)
فعلاء من اللمى كالفنى وهو مهرة في باطن الشفة وهو مستحسن (قوله لا مكان تأويله) كان يقال لعس
مصداق روصفت به الحوة أى حوة لعساء وهذا وقد قيل كل من الحوة واللعس حرة تضرب الى سواد
وعليه فلعس بدل كل من كل فلا تخافه فيه (قوله قد فهم من كون البدل تابعا الخ) أى لما علمت سابقا
من أن التابع هو المشار لما قبله في اعرابه الحاصل والمتجدد (قوله وفيه تفصيل) أى فيما ذكر من
الموافقة (قوله بل تبدل المعرفة من المعرفة الخ) محط الاضراب القسمان الاخيران وانما أتى بالقسمين
الاولين تقييما للاقسام (قوله مفازا) أى مكان فوزا وفوزا وعلى هذا مشى الشارح بعد وسياق ما فيه
وقوله واعنا باعطف على مفازا كما في الجلالين (قوله بالناصية) هى ناصية أبى جهل وقوله كاذبة من
المجاز العقلى (قوله كككون أحدهما مصدرا) نظريه بان المراد المطابقة فى المعنى وهى حاصله لان
المصدر يدل على الاثنين والجماعة ورده بعضهم بان مرادهم المطابقة فى اللفظ كما يدل عليه التعبير
بالثنائية والجمع (قوله مفازا حدائق) أى فلم يقل مفاوز وفيه أن بدل الكل عين المبدل منه والذوات
لا تكون نفس الحدث ويجاب بان ذلك على حد زيد عدل (قوله أو قصد التفصيل) عطف على كون
وقد يقال المطابقة حاصله مع لانه البدل ليس كل واحد من شق التفصيل على حدته بل مجموعهما
وهو مطابق ولها كان المجموع لا يمكن ظهور أثر العامل فيه وكان جعله فى أحدهما دون الآخر
تحكما جعل فى كل منهما دفعا لتحكم فاندفع بحث الدمامى منى بانه اذا كان مجموعهما هو البدل فما
العامل فى كل واحد منهما مع انه بمفرده غير بدل قال وهذا فى البدل كقولهم فى الذب الرمان حلوا حامض
ونقل الطبلاوى عن سم أنه قال الظاهران المسمى بالبدل اصطلاحا هو الاول فقط وان كان
البدل فى المعنى هو المجموع فليست امل (قوله فشلت) بفتح الشين المعجمة أى بطلت حركتها (قوله ومن ضمير
الحاضر) أى البارزان ضمير الحاضر المستتر لا يبدل منه مطلقا فان ورد ما هو بهم ذلك قدر للثانى فعل
من جنس الفعل المذكور نحو تعجبني جمالك ويكون من ابدال الجملة (قوله أى يجوز ابدال الظاهر
الخ) بيان للمفهوم وقوله ولا يجوز الخ بيان للمنطوق وانما يجوز ابدال الظاهر من ضمير الحاضر لعدم
فانته لان ضمير الحاضر فى غاية الوضوح (قوله ومن ضمير الغائب) أى البارزان أخذ من أمثلتهم وان
لم يحضر فى الآتى التصريح به فلا يجوز ابدال الظاهر من ضمير الغائب المستتر فلا يقال هند أعجبته
جمها على ابدال كما لا يقال تعجبني جمالك على ابدال (قوله الاما احاطة جلا) قال البعض أى
الابدل كل أظهر احاطة وشمو لا والتقييد ببدل الكل مستفاد من التعبير بالاحاطة ومن المقابلة اه
وهو صريح فى أن ما واقعة على بدل كل ويظهر العطف الآتى فى كلام المصنف وقول الشارح أى
الاذا كان البدل بدل كل لا يدل على وقوع ما على بدل كل لاحتمال أن يكون مراده أن هذا القيد
ملحوظ بعدما والمعنى الاظها را كان بدل كل و جلا احاطة بل هذا الاحتمال هو الظاهر الذى ينبغى
حمل عبارته عليه لمبا عرفت فلا تغفل (قوله لا ولنا وآخرنا) أى لجمعنا لان عادة العرب التعبير
بالطرفين واردة الجميع (قوله فبارحت أقدمنا الخ) قاله عبيدة بن الحرث بن عبيد المطلب ابن عم
النبي صلى الله عليه وسلم من قصيدة قالها فى شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله ومبارزته
هو حرة وعلى وهم المراد من قوله ثلاثنا ومات رضى الله تعالى عنه بالصفا وهم راجعون كذا فى

والتذكير والتنكير
وقرورها فلم يتعرض لها
هنا وفيه تفصيل أما
التنكير وقرعه وهو
التعريف فلا يلزم موافقته
لمتبوعه فيما بل تبدل
المعرفة من المعرفة نحو
صراط العزيز الحميد الله
فى قراءة الجبر والتنكرة
من التنكرة نحو ان للمتعين
مفازا حدائق واعنا با
والمعرفة من التنكرة نحو
وانك لتهدى الى صراط
مستقيم صراط الله والتنكرة
من المعرفة نحو لنسفعا
بالفاضية ناصية كاذبة
وأما الافراد والتذكير
وأضدادها فان كان بدل
كل يوافق متبوعه فيها لم
يمنع مانع من الثنية والجمع
ككون أحدهما مصدرا
نحو مفازا حدائق أو قصد
التفصيل كقوله
وكنتم كذى رجلين رجل
صحيحة
ورجل رعى فيها الزمان
فشلت
ومن كان غيره من أنواع
البدل لم يلزم موافقته
فيها (ومن ضمير الحاضر)
متكافيا كان أو مخاطبا
(الظاهر لا تبدله) أى
يجوز ابدال الظاهر من
الظاهر ومن ضمير
الغائب كما ذكره فى أمثلته
ولا يجوز أن يبدل الظاهر

من ضمير المتكلم أو المخاطب (الاما احاطة جلا) أى اذا كان البدل بدل كل فيه معنى الاحاطة نحو تكون لنا
عبد الا ولنا وآخرنا وقوله فبارحت أقدمنا فى مكاننا ثلاثنا حتى أزيروا المناسبات فان لم يكن فيه معنى الاحاطة فذاهب
العبنى

أحدها المنع وهو مذهب

جهور البصر بين والثاني
الجواز وهو قول الاخفش
والكوفيين والثالث انه
يجوز في الاستثناء نحو ما
ضربتم الازيدا وهو
قول قطرب (او اقتضى
بعضا) أي كان بدل بعض
نحو لقد كان لكم في رسول
الله اسوة حسنة لمن كان
يرجو الله واليوم الآخر
وقوله • أو عدني بالسجن
والاداهم • رجلتي فرجلى
شئنه المناسم (او) اقتضى
(اشتمالا) فتح كان بدل
اشتمال (كانت) ابتهاج
اشتمالا) وقوله بلغنا
السماء مجدنا وسنانا •
وانالترجوفوق ذلك مظهر
وتنبيه ^ب قال في التسهيل
ولا يبدل مضمرا من مضمرا
ولامن هاهوما أوهم
ذلك جعل تو كيدا ان
لم يفد اضرابا به
(وبدل) المبدل منه
(المضمرا) معنى (الهمز)
المستفهم به (بلى همزا)
مستفهما به وجوبا (كن
ذا اسعيد أم علي) وكم مالك
أعشرون أم ثلاثون
وما صنعت أخيرا ثم شرا
وكيف جنت أربا كما أم
ما شيا ^ب تنبيه ^ب نظير هذه
المسئلة بدل لسم الشرط
نحو من يقم ان زيد وان
بمروا قم معه وما تصنع
ان خيرا أو شرا تجزيه
ومتى تسافر ان ليلا أو نهارا
أسافر معك

العيني والشاهد في ثلاثا فانه بدل من نافي مكانا وأزير وامبني للمجهول وضميره للكفار والمنائبا
جمع منية على غير قياس لان قياسه المنايا وأصله المنابي بياء من ففعل فيه ما يأتي في التصريف (قوله
أحدها المنع) لعدم لفائدة اذ ضمير الحاضر في غاية الوضوح كما مر (قوله نحو ما ضربتم الازيدا)
نظرو فيه سم بان زيدا ليس بدل كل من ضمير مخاطبين بل بدل بعض ويظهر لي أنه لا يوجد مثال
يكون فيه المستثنى بدل كل من المستثنى منه فتأمل (قوله أو اقتضى بعضا الخ) سكت عن بدل
الاضراب فاقتضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجاهلي بجواز ذلك كما نقله شيخنا (قوله نحو لقد كان
لكم الخ) أو رده عليه أنه يلزم عليه انقسام العجاجة الى من يرجو الله ومن لا يرجوه وليس كذلك ولذا
زعم الاخفش أنه بدل لكل والجواب أن الخطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين
منكم الخ فوصفهم بالمعوق وغيره من صفات الذم والموصوفون بذلك هم المخاطبون لهم من المنافقين
وليس الخطاب للعجاجة فقط حتى يرد ما ذكر نقله الدونشمرى عن شرح الباب (قوله والاداهم) جمع
أدهم وهو القيد والشئنة الغليظة والمناسم جمع مضمم بفتح الميم وسكون النون وكسر السين وهو
خف البعير استعير هنا لقدم الانسان (قوله ابتهاج) أي فرحت استمالا للسين والتاء زائدتان أو
للصيرورة أي أملت القلوب اليك أو صيرتها مائة اليك قال سم وجرى في قوله استمالا على الاكثر من
مرعاة البدل والاقال استملت (قوله وسنانا) السنان بالمد كافي البيت الشرف وبالقصم النور وقوله
مظهر ابعده شيخنا مصدر امييا بمعنى الظهور ولا يبعد أنه اسم مكان مراد به الجنة لان قائل هذا
البيت النابغة الجعدي العجابي (قوله ولا يبدل مضمرا من مضمرا) أي مطلقا لانه لم يسمع ونحوقت
أنت ومررت بك أنت تو كيدا اتفاقا وكذلك رأيتك اياك عند الكوفيين والتأظم اه توضيح (قوله
ولامن ظاهر) أي ولا يبدل مضمرا من ظاهر عكس مسئلة المتن ومقتضى اطلاقه المنع في كل بدل
وفي جمع الجوامع وشرحه للتسهيل وسمع ابن مالك يقول المضمرا من الظاهر بدل كل قال لان لم يسمع
ولو سمع لكان تو كيدا لا بدلا وأجازة الاصحاب نحو رأيت زيد اياه وفي جواز بدل البعض والاشتمال
خلف فقيل يجوز نحوثلث التفاحة أكلت التفاحة اياه وحسن الجارية أعجبتني الجارية هو وقيل
يمنع قال أبو حيان وهو كالحلاف في ابدال مضمرا من مضمرا ومقتضاه ترجيح المنع اه يس (قوله
ان لم يفد اضرابا) نحو اياك اياى قصد زيد فان دعوى التأ كيد في مثل هذا لا تنأى اه دما عيني
ونحو عر اياى قصه زيد فعلم ان قوله ان لم يفد اضرابا قيدي في كل من عدم ابدال المضمرا من المضمرا
وعدم ابدال المضمرا من الظاهر فاعرفه (قوله ويبدل المضمرا الخ) خرج ما صرح معه باداة الاستفهام
أو الشرط فلا يلى البدل ذلك نحو هل أحدهما لك زيد أو عمرو وكذا ان تضرب أحدا رجلا أو امرأه
أضربه اه سم عن شروح التسهيل ولعل عدم وجوب ذلك كالحرف في صورة التصريح لقوة
المصرح به فلا يحتاج الى ذكر ثانيا بخلاف المضمرا (قوله معنى الهمز) مقتضاه ان الهمز بالجر
مضاف اليه وجعله الشيخ خالد منصوبا مفعولا ثانيا للهضم (قوله بلى همزا مستفهما به وجوبا)
ليوافق المبدل منه في تأدية المعنى (قوله اسعيد أم علي) فسعيد بدل من من بدل تفصيل (قوله بدل
اسم الشرط) فانه بلى حرف الشرط الذي تضمنه المبدل منه وهو بدل تفصيل وقد يختلف كل من
التفصيل واعاد مع حرف الشرط في الكشف ان يومئذ بدل من اذ في قوله تعالى اذ زلزلات الارض
زلزاليها وكذا قال أبو البقاء ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام وكذا فعل في التسهيل مع كثرة
جمعه فيه على ان مسئلة الشرط لا يتخلو عن اشكال لانك اذا قلت من يقم ان زيد وان عمرو وكان اسم
الشرط مبتدأ فيكون البديل كذلك ضرورة فيلزم دخول ان الشرطية على المبتدأ وهو غير جائز في
الاصح وان جعلنا ما بعد ان فاعلا بمخدوف امتنعت المسئلة لتخالف العامل ولان ان لا يضم الفعل
بعدها الا اذا كان هناك ما يفسره نحو وان امرأه خافت وجوابه ان انما سجي به اليبان المعنى

(قوله أي أملت الخ لا النسب بالمقام أن يقول امال أو صيرها اه)

لا للعمل فلا يلزم المحذور اه تصریح **بفائدة** اجتماع مع جماعة كثيرة من أهل العلم في بعض
 المحافل فأورد بعضهم سؤالاً في قوله صلى الله عليه وسلم أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة عن در
 منه حاصله أنهم جوزوا أن يكون أمة بالرفع على البدلية من أي مع أن بطل المضمين معنى الشرط
 يجب أن يلي حرف الشرط كما أن بدل المضمين حرف الاستفهام يجب أن يلي حرف الاستفهام فسكت
 جميع الحاضرين فعند ذلك أجبنا بحمل وجوب ايلاء بدل المضمين معنى الشرط حرف الشرط اذا
 وقع البديل بعد فعل الشرط أخذنا من الامثلة التي ذكرها فأعجبهم ذلك غاية الاعجاب وقد خرج مما
 مر جواب آخر وهو أن ذلك قد يتخلف كما في آية الزلزلة (قوله ويبدل الفعل من الفعل) قال ابن هشام
 ينبغي أن يشترط لبدال الفعل ما اشترط لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد في الزمان دون
 الاتحاد في النوع حتى يجوز ان جئتني تمس الى أكرمك (قوله تلمم بنا) في كونه بدل كل من كل نظر
 فان الاتيان المحي والالمام النزول وما تمع به البعض من أن المراد بانها منهم النزول بهم مجازاً يريه
 أنه لا قرينة على ذلك فالمعج أنه بدل اشتمال (قوله يكن يصل الينا) أي معشر الكرام الذين لا يجب
 قاصد الاستعانة بهم فاندفع ما قيل ان الشخص قد يصل ويستعين ولا يعان (قوله يستعن بنا) فيستعن
 بدل اشتمال من يصل لان وصول قاصدا الاستعانة يشتمل على الاستعانة فاندفع ما قيل ان الوصول
 قد لا يشتمل على الاستعانة وجهه الشاطبي بدل اضراب أو غلط فراجعه قال شيخنا على القول بان
 البديل من جملة أخرى وأنه على نية تكرار الاعمال والقياس أن الجزم بشرط مقدر مع تقدير جواب
 آخر والتقدير من يصل الينا يعان من يستعن بنا يعان اه (قوله يضاعف له العذاب) فهو بدل اشتمال
 من يلي أناما لان لقي الأنام أن يحصل له العذاب مضاعفاً وهو يشتمل على المضاعفة فبانقله الغزوي
 عن بعضهم من أن هذه الآية من بدل الكل لان لقي الأنام هو مضاعفة العذاب غير ظاهر (قوله
 ان على الله الخ) الخطاب لرجل تقاعد عن مبايعة الملك وعلى خبر ان والله نصب بنزع الخافض وهو
 واو القسم وان تبايعا اسم ان وتوخذ بدل اشتمال من تبايعا وكرها مفعول مطلق بتقدير مضاعف
 أي أخذ كره أو حال أي كرها وهذا أنسب بقوله طائعا وجعله صفة لمصدر محذوف يحوج الى
 تكلف تقدير الموصوف وتاويل كرها باسم مفعول وبهذا يعلم ما في كلام العيني الذي درج عليه شيخنا
 والبعض (قوله ولا يبدل بدل بعض) نقل في التصريح أن الشاطبي شبهه ومثله له نحو ان تصل
 تسجد للرحمن برحمتك لكن قال الفارسي انه يحتمل بدل الاشتمال فان الصلاة تشتمل على السجود اه
 وفيه عندي وان أقره شيخنا نظرا لان الظاهر أنه ليس مرادهم بالاشتمال ما يعنى اشتمال الكل على
 جزئه والالزام ان كل بدل بعض بدل اشتمال (قوله والقياس يقتضيه) ومثله الشاطبي نحو ان تطعم زيدا
 تنكسه أكرمك (قوله تبدل الجملة من الجملة الخ) أي اذا كانت الثانية أوفى من الاولى بتأدية
 المراد على ما ظله الدوشري وأقوه شيخنا والفرق بين بدل الفعل وبدل الجملة أن الفعل يتبع ما قبله
 في اعرابه لفظاً أو تقديراً والجملة يتبع ما قبلها محلاً ان كان له محل والافاطلاق التبعية عليها مجاز كذا
 في التصريح قال في المغني جوز أبو البقاء في قوله تعالى منهم من كلف الله كونه يديلا من فضلنا بعضهم
 على بعض ورده بعض المتأخرين بأن الجملة الاسمية لا تبدل من الفعلية ولم يقم دليل على امتناع
 ذلك اه بقي ابدال الفعل من اسم يشبهه والعكس وابدال مفرذ من جملة ومخرف من مثله أما
 الاول فجوزة ابن هشام نحو زيد متقى يخاف الله أو يخاف الله متقى وأما الثاني فجوزة أبو حيان وجعل
 منه ولم يجعل له عوجا فبما جعل قيدا بدلا من جملة ولم يجعل له عوجا وأما الثالث فأنته سيبويه
 وجعل منه أي عدكم أنكم اذا تم الآية فجعل أن الثانية بدلا من الاولى لا في كيدا والظاهر ما مر
 في باب التوكيد ان هذا من توكيد الضمير مع إعادة ما اتصل به (قوله نحو أممكم بما تعلمون الخ)
 جملة أممكم بانعام وبنين الخ بديل من جملة أممكم بما تعلمون ولا يخفى أنها صلة الذي في قوله واتقوا

(ويبدل الفعل من
 الفعل) بدل كل من كل
 قال في البسيط باتفاق
 كقوله متى تأتينا تلمم بنا في
 ديارنا تجدد حطبا جزلا
 وتارا نأججا وبدل
 اشتمال على الصحيح (كن
 يصل الينا يستعن بنا يعان)
 ومنه ومن يفعل ذلك يليق
 انما يضاعف له العذاب
 وقوله من على الله ان
 تبايعا تؤخذ كرها
 أو تجي طائعا ولا يبدل
 بدل بعض وأما بدل الغلط
 فقال في البسيط جوزة
 سيبويه وجماعة من
 النحو بين والقياس يقتضيه
 تبيينه تبدل الجملة
 من الجملة نحو أممكم بما
 تعلمون أممكم بانعام وبنين
 وقوله

(قوله أجبنا) جواب
 اقتبأ على تسليم الوجوب
 والأفليس عيتم تأمل
 (قوله لان الخ) فيه انه
 يكتفى الجملة الادعائي في
 مثل هذا (قوله وهو يشتمل
 الخ) فيه انه حينئذ يبدل
 بعض والغرض خلافه فاعل
 المناسب انه مشتمل اشتمال
 السبب على المسبب

أقول له ارحل لاتقمن عندنا و اجاز ابن جنى والزمحشرى والتاظم ابدالهامن المفرد كقوله (٩٧) الى الله أشكو بالمدينة حاجة

وبالشام أخرى كيف يلتقيان
أبدل كيف يلتقيان من
حاجة وأخرى أى الى الله
أشكو هاتين الحاجتين
تعذرا لتقائهما وجعل منه
التاظم نحو عرفت زيدا
أبو من هو **خاتمه** في
مسائل متفرقة من التسهيل
وشرحه • الاولى قد يتعد
البديل والمبدل منه لفظا
اذا كان مع الثاني زيادة
بيان كقراءة يعقوب وترى
كل أمة جائته كل أمة
تدعى الى كتابها منصبا
الثانية فانها قد اتصل بها
ذ كرسبب الجنو الثانية
الكثير كون البديل معتمدا
عليه وقد يكون في حكم
الملقى كقوله •
ان السبيوف غدوها
ورواحها •
تركت هو اوزن مثل قرن
الاعضب •
• الثالثة قد يستغنى في
الصلة بالبديل عن لفظ
المبدل منه نحو أحسن الى
الذى صحبتت زيدا أى صحبتته
زيدا • الرابعة ما فصل به
مدكور وكان واقيبا به يجوز
فيه البديل والقطع نحو
مررت برجال قصير وطويل
وربهم وان كان غير حرف
تعين قطعه ان لم ينو
معطوف محذوف نحو
مررت برجال طويل
وقصير فان نوى معطوف
محذوف فن الاول نحو
اجتنبوا الموبقات الشرك
بالله والحصر بالنصب

الذى أملمكم بما تعلمون فلا محمل لها فإطلاق التبعية على ما بعد ما مجاز لما مر عن التصريح وقال
الداميني والشمي إطلاقها عليه بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي ومثل الآية في التصريح لبديل
البيعض وهو الظاهر لان ما يعاونه أهم من المفصل المذكور بعده الا أن يقال المراد به خصوص
المفصل فيكون عام ما راد به الخصوص (قوله أقول له ارحل لاتقمن عندنا) التمثيل به لبديل الكل
مبنى على أن الامر بالشئ عين النهى عن ضده ومثل به في التصريح لبديل الاشتغال وهو مبنى على
أن الامر بالشئ يستلزم النهى عن ضده قال الداميني لاتقمن التبعية في البيت لجواز أن يكون
مجموع الجملة هو المقبول وكل واحدة جزء المقول اه قال في التصريح وسكتوا عن اشتراط
الضمير في بديل البعض والاشتمال في الافعال والحمل لتعذر عوب الضمير عليها (قوله ابدالهامن
المفرد) انما صح ذلك لرجوع الجملة في التقدير الى المفرد كما في التصريح (قوله أبدل كيف يلتقيان
الخ) الظاهر انه بدل اشتمال وكذا في عرفت زيدا أبو من هو (قوله تعذرا لتقائهما) أشار بذلك الى
أن الجملة في تأويل المفرد والى أن الاستفهام تعجبى قال الداميني ويحتمل أن يكون كيف
يلتقيان جملة مستأنفة تبهها على سبب الشكوى (قوله أبو من هو) أبو مبتدأ ومن مضاف اليه
وهو خبر والجملة بدل من زيدا بدل اشتمال لامفعول ثان لان عرف انما تعدى الى مفعول واحد
(قوله سبب الجنو) هو دعاء كل أمة الى قراءة كتابها (قوله كون البديل معتمدا عليه) أى اعتمده
ما بعده في الحالة التي له من تذكير وتأنيت وغيرهما نحو ان زيدا عينه حسنة وان هذا جبقها فاطر
بنصب العين والجنف فانت الخبر في الاول وكذا في الثاني ولولا أن المعتمد عليه في ذلك هو البديل
لوجب التذكير في الاول والتأنيث في الثاني اه دما بينى وفي كلام البعض أن الخبر عند اعتماد
البديل للبديل وعند اعتماد المبدل منه للبديل منه وفيه نظر الا أن يراد بالخبر للبديل أن
البديل هو المخبر عنه في المعنى فتأمل (قوله تركت) فيه الشاهد فانه خبر انشاء اعتمادا على المبدل منه
والاعضب بعين مهملة فضا دمجحة فوحدة ولد البقرة اذا طلع قرنه وقيل ما كسر قرنه وهو أنسب
بالمقام (قوله زيدا) يصح نصبه بدلا من الهاء المقدرة وحده بدلا من الذى ورفع خبر مبتدأ محذوف
قاله الشارح على التوضيح (قوله ما فصل به مذكور) أى مبدل منه مذكور قال شيخنا نقلا عن
السبيوطى وكذا غير المفصل يجوز فيه القطع أيضا نحو مررت بزيدا أخوك نص عليه سبيويه
والاخفش اه ونقل شيخنا السيد عن سم جواز قطع البيان والعطف وتقديم جواز قطع النعت
وهناك قول بجواز قطع التوكيد (قوله وكان واقيبا) أى مستوعبا لواعيه (قوله وربعة) بفتح الراء
وسكون الموحدة وفتحها الفى بين الطويل والقصير (قوله تعين قطعه) أى لانه حينئذ يبدل بعض
من غير رابط كفى المعنى وبهذا يبين بطلان قول البعض محل التعمين اذا جعل بدل كل فان جعل
بديل بعض جازا لا يتباع على أنه لا يتصور إلا كونه بديل بعض لان العرض أنه لم ينو معطوف محذوف
فلا تكن من الغافلين (قوله فن الاول) أى ما كلن فيه البديل واقيبا بالمبدل منه فجوز فيه الامر ان
البديل والقطع

النداء

هو لغة الدعاء باى لفظ كان واصطلاحا طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لمقوظه أو مقدر
والمراد بالاقبال ما يشتمل لاقبال الحقيقى والمجازى المقصود به الاجابة كفى نحو يا الله ولا يرد يا زيد
لا تقبل لان بالطلب الاقبال لسماع النهى والنهى عن الاقبال بعد ان توجه واعترض نيابة بحرف
النداء عن ادعوان ادعوا بخبر والنداء انشاء واجيب بان ادعوا ونقل الى الانشاء وانما ينادى المميز
وأما نحو يا جبال ويا أرض فليس لانه من باب المجاز تشبيهه مذكر بالمميز فى الانقياد واستعارته فى
النفس له على طريق الاستعارة بالحكاية ويا تخييل ولك أن تقول من الجاهل من الله خلق لما ذكر
حال الخطاب تمييزا فلم يقع النداء المميز وهوزة النداء منقلبة عن واو مثل كساء كفى الغزى (قوله

كان أبعد صوتا منه
(ولله نادى النداء) أى
البعيد (أو) من هو
(كالنساء) لنوم أو سهو أو
ارتفاع محل أو انخفاضه
كنداء العبد لربه وعكسه
من حروف النداء (يا)
و(أى) بالسكون وقد تمد
همزتها (وأكذا أيا ثم هيا)
وأعمها أيا فانه تدخل في كل
نداء وتعين في الله تعالى
(والهـ من) المقصور
(للدانى) أى القريب نحو
أزيد أقبيل (ووالمن ندى)
وهو المتفجع عليه أو
المتوجع منه نحو واولداه
واراساه (أويا) نحو واولداه
ياراساه (وغيروا) وهو يا
(لدى اللبس اجنب) أى
لا تستعمل في الندبة الا
عند أمن اللبس كقوله
جملت أمر اعظيما فاط طبرت
له
وقعت فيه بأمر الله يا عمرا
فان خيف اللبس عيبت وا
ننبهان الأول من
حروف نداء البعيد أى بعد
الهمزة وسكون اليا، وقد
عليها في التسهيل جملة
الحروف حينئذ ثمانية
التي ذهاب المبرد الى
أن أيا وهيا للبعيد وأى
والهمزة للقريب وباليهما
وذهب ابن برهان الى أن
أيا وهيا للبعيد والهمزة
لقريب وأى للمتوسط ويا
للجميع وأجمع وأعلى أن
نداء القريب بما للبعيد

ثم مع القصر) أى ثم أشهرها كسر النون مع القصر أى بالنسبة للثالث وقوله ثم ضمها مع المد أى
ثم أشهرها ضمها مع المد وأفعال التنضيل هنا ليس على بابيه وقد ر بعضهم خبرا في الموضوعين أى ثم
كسرهما مع القصر بلى الاول ثم ضمها مع المد بلى الثاني هذا وقد أسلفنا في مجتث علامات الاسم بقلا
عن المصباح أرى في النداء لغة رابعة وهى الضم مع القصر فتنبه (قوله واشتقاقه) أى أخذه من ندى
الصوت لتلاقيهما في المادة وانما فسرنا الاشتقاق بالاخذ لاختلاف المأخوذ والمأخوذ منه معنى
(قوله ولله نادى الخ) في جاشية المغنى للسيوطى مانصه حكى أبو حيان أن بعضهم ذهب الى أن
حروف النداء أسماء أفعال تبصم ضمير المنادى فعلى هذا استكملت الهمزة أقسام الكلمة لانها
تأتى حرفا للاستفهام وفعل أمر من وأى بمعنى وعد ولها في ذلك نظاير أى كعلى والمنادى في عبارته
بكسر الدال (قوله النداء) بحذف اليا، والاستغناء بالكسرة وكذا ما بعده (قوله أى البعيد) قال
شيخنا الضابط في البعد ونداء العرف اه قيل انما ندى البعيد بالادوات الآتية المشتملة على
حرف المد لان البعيد يحتاج في نداءه الى مدا الصوت فعلى مع وهو ظاهر في غير أى بقصر الهمزة (قوله
من هو كالنساء) هذا حل معنى لاجل اعراب حتى يقال ان الشارح حل عبارة المتن على ما يمنع عند
البصريين وهو حذف الموصول وبعض الصلة مع أنه لا ضرورة الى ذلك في عبارة المتن لجواز كون
الكاف اسمية بمعنى مثل معطوفة على النداء (قوله أو ارتفاع محل) أراد به ما يعم محل الحسى والمحل
المعنوى الذى هو الربة مقرينة تمثله لارتفاع محل المنادى بنداء العبد لربه (قوله ثم هيا) قيل هى
فرع أيا بابدال الهمزة ها وقيل أصل فليست هاؤها ببدل لان همزة أيا وكلامه محتمل للقولين وان
كان الى الثاني أقرب ولزيادة أحرفها عن يا كان فيها دلالة على زيادة بعد مناداهما عن منادى يا
(قوله ر أعمها) أى باعتبار المحال كيدل عليه بقية كلامه (قوله تدخل في كل نداء) ولا يقدر عند
الحذف سواها (قوله في الله تعالى) أى لفظ الله تعالى مدلوله عن كل ما لا يليق وكاتعين في لفظ الجلالة
تتبعين في المستغاث وأما رأيها لان الاربعة لم يسمع نداؤها الا بالبعيد حقيقة أو تنزيلا لانه غير
لازم (قوله ووالمن ندى الخ) قال الرضى وقد يستعمل في النداء المحض وهو قليل اه وقال في المغنى
أجاز بعضهم استعمال رافى النداء الحقيقى (قوله واولداه) فوا حرف نداء وندبة وولد منادى مبنى
على ضم قد ر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة والآلف للندبة والهاء للسكت
(قوله وهو يا) أخذ هذا الحصر من قوله قبل ووالمن ندى أيا (قوله وقت فيه الخ) فصدور ذلك بعد
موت عمر دليل على أنه مندوب وليس الدليل لآلف لانها تلحق آخر المستغاث والمنعجب منه كما يأتى
آفاده سم (قوله فان خيف اللبس الخ) فتقول عند قصد ندبة زيد الميت ويجزئك من اسمه زيد
وازيد بالواو اذ لو أتيت بيبالته اذ رالى فهم السامع أن نداء قصدت النداء (قوله من حروف نداء البعيد
أى الخ) هذا مكرر مع قوله سابقا وقد عدهم رتمها الا أنه يقال أعاده ليؤيده بنقله عن التسهيل
أو توطئة لقوله جملة الحروف ثمانية (قوله ذهب المبرد الخ) انظر ما ذابقول فى أى وأجد الهمزة
فيهما هل يجعلهما البعيد أو للقريب أو لهما ما فان أراد بقوله وأى والهمزة للقريب مقصورتين
وهو دودتين فلا اشكال ونظير ذلك يقال فيما نقله عن ابن برهان (قوله على أن نداء القريب بما
للبعيد) أى فى غير صورة تنزيله منزلة البعيد بقريته قوله يجوز تو كيد المذ عند التنزيل المذكور
لانها كيد فتلخص أنه يجوز نداء القريب بما للبعيد للتوكيد وللتنزيل والمراد تو كيد النداء اذ ان أبان
الامر الذى يتلوه مهم جدا كما آفاده الكشاف (قوله وعلى منع العكس) أى لعدم تأتى التوكيد فى
صورة العكس ومحل منعه اذ الم ينزل البعيد منزلة القريب والاجاز نداء بما للقريب اذ لا مانع منه
حينئذ كما قاله سم (قوله لا يعرى من حروف النداء لفظا) وان لزم عليه حذف الائب والمنوب
عنه فقد قال الامامى لانى العوضيه تنافى الحذف بدليل اقام الصلاة اه وقال بعضهم

يجوز تو كيد او على منع العكس (وغير مندوب ومضمر وما جامعا مستغاثا قد يعرى) من حروف النداء لفظا (فاعلم) يا

باللغتيه لا عوض عن الفعل لكن لما وقعت في محله أشبهت العوض اه أما حذف المنادى وابقاء
حرف النداء فذهب ابن مالك الى جوازه قبل الامر والنداء واستشهد على ذلك ووجه الدماميني
جوازه قبل الامر والنداء بأنهما مظنة النداء ووقوعه معهما كثير فحسن التخفيف معهما بالحذف
وذهب أبو حيان الى منعه وعلمه بان الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى اجحاف ولم يرد بذلك
سماع عن العرب ويا في الشواهد للنتيجه كهي قبل ليت ورب وجب هذا على ما صرح به في التسهيل
وعلمه في شرحه بان مولى يأخذ هذه الثلاثة قد يكون وحده ولا يكون معهما منادى ثابت ولا محذوف
(قوله نحو يوسف أعرض عن هذا) أشار بتعداد الامثله الى أنه لا فرق بين أن يكون المنادى مفردا أو
مضافا وشيها به ولا فرق في المفرد بين أن يكون مقصود النداء بلغائه كيوسف أو واصله لنداء غيره
كأى ولا بين أن يكون معر بقبل النداء كيوسف أو مبنيا قبله كمن أو معر بقبله في بعض الاحوال
ومبني في البعض الآخر كأي هذا ما ظهر لي وأما ما ذكره البعض فلا يتم كما يؤخذ مما قرناه فلم أن
المنادى في المثال الأخير وهو من مفرد لانه اسم موصول لاشييه بالمضاف لانه لم يعمل فيما بعده ولم
يعطف عليه ما بعده فهو مبنى على ضم مقدر كقوله سم (قوله أن أدوا الى عباد الله) أى أدوا الى
الطاعة يا عباد الله وهذا أحد وجهين الثاني أن عباد الله مفعول أدوا كقوله فأرسل معنابني
اسرائيل ولا شاهد فيه حينئذ (قوله مع المضمرة) أى لقله ندائه (قوله والمتعجب منه) نحو قوله
باللما والعشب اذا تعجبوا من كثرتهما (قوله الامع الله) لان ندائه على خلاف الاصل لوجود ال
فيه فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل أفاده سم (قوله والمتعجب منه) لانه كالمستغاث فظا
وحكما (قوله المنادى البعيد) أى حقيقه أو تنزيلا لان مد الصوت معه مطلوب ليسمع فيجب
والحذف ينافيه (قوله والصحيح منه مطلقا) ظاهره أن الخلاف جار في مطلق المضمرة وليس كذلك
بل الخلاف في ضمير المخاطب فقط وأما ضمير المتكلم والغائب فنداؤهما ممنوع اتفاقا كما في التصريح
فلا يقال يا أنا ولا يا هو ولا يرد أنه مع يا هو يا من لاهر الا هو لان هو في مثله اسم للذات العلية لا ضمير
اه ويمكن دفع الاعتراض بأن مصب تعجب المنع في عبارته الاطلاق أى والصحيح منع نداء المضمرة
حالة كون المضمرة مطلقا عن التقييد بكونه ضمير متكلم أو غائب فيكون مقابل الصحيح المنع حالة
كون الضمير مقييدا بذلك ويمكن أيضا أن يفرض كلام الشارح كالمصنف في ضمير المخاطب فقط
ويكون معنى قول الشارح مطلقا سواء كان ضمير رفع أو نصب أخذ بما بعده أو يكون معناه نثرا
أو نظما أخذ بما بعده أيضا فأعرف ذلك (قوله وسند يا اياك قد كفيتمك) جعل بعضهم ياقيه للنتيجه
وايا مفعول فعل محذوف يعصره المذكور (قوله يا ابجر) بموحدة بفتح فوله قال في القاموس الابجر
الذي خرجت سرته والعظيم البطن وقد ابجر كفتح فيها اه وتماه ما أت الذي طلقت عام جوتا
وجعل بعضهم ياقيه للنتيجه وأنت الأولى تمتد وأنت الثانية تأ كيد أو الموصول خيرا (قوله أى
التعري) أى المفهوم من يعري ولم يقل أنت تعريه مع أنها مصدر يعري لان التعري أوفق بتذكير
اسم الإشارة (قوله في اسم الجنس) أى المعين كما سيأتي في الشرح (قوله والمشارله) اعترض بان
حقه أن يقول والمشاربه وأجيب بأن في كلامه حذف مضاف أى ولفظ المشارله من حيث انه
مشارله وهو اسم الإشارة وبأنه معطوف على الجنس أى واسم المشارله أى الاسم الدال عليه من
حيث لئمه مشارليه وظاهر كلامه جواز نداء اسم الإشارة مطلقا وقيده الشاطبي بغير المتصل بالخطاب
(قوله أصلا وراسا) العطف للتوكيد والمراد أنه لا يحكم بالقلة فقط وأما قول البعض المراد بجمعه أصلا
منع اقياس عليه وبمنعه رأشامنع ورده فهو مع ما نيه من التحكم مردود بما سيفيده الشارح من
اعتراف المناهين بالورود حيث قال ومذهب البصر بين المنع فيها وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة
(قوله أطرق كرا) أصله يا كروا نرحم بحذف النون وحذف معها الالف لكونها الينا زائدا

نحو يوسف أعرض عن
هذا سنفرد لكم أيها
الثقلان أن أدوا الى
عباد الله ونحو خيرا من
زيد أقبل ونحو من لا يزال
محمدا أحسن الى أما
المنادى والمستغاث
والمضمرة فلا يجوز ذلك فيها
لان الأولين يطلب فيهما
مد الصوت والحذف ينافيه
وتقصير الدلالة على
النداء مع المضمرة
(تبيين) الأول على
التسهيل من هذا النوع
لفظ الجلالة والمتعجب منه
ولفظه ولا يلزم الحذف الا
مع الله والمضمرة والمستغاث
والتعجب منه والمنادى
وعلى ما أوضح المنادى
البعيد وهو ظاهر الثاني
أفهم كلامه جواز نداء
المضمرة والصحيح منه
مطلقا وقد نصحوا بالاك قد
كفيتمك وقوله
يا ابجر بن ابجر يا اتنا
(هو ذلك) أى التعري من
الحروف (في اسم الجنس
والمشارله) قل ومن يمتعه
فيهما أصلا وراسا (فلا يصر
عازله) بالذال للمجهول أى
لائمه على ذلك فقد سمع في
كل منهما ما لا يمكن رد
جمعه فمن ذلك في اسم
الجنس قولهم أطرق كرا

بمثلك هذا الوعة وغرام وقوله
ان الاولى وصـ فواقوى
لهم فيهم
هذا اعتصم تلق من عادك
مخدولا
وقوله
ذا رعواء فليس بعد
اشتعال الر • أس شيبالى
الصبا من سيبيل
وجعل منه قوله تعالى ثم
أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم
وكلاهما عند الكوفيين
مقيس مطرد ومذهب
البصر بين المنع فيهما
وجمل ما ورد على شدوذاو
ضرورة وطمنو المنبى في
قوله
هذى برزت لنا فهجت
رسيسا
والانصاف القياس على
اسم الجنس لكثرة نظما
ونثرا وقصر اسم الإشارة
على السماع اذ لم يرد الا في
الشعر وقد صرح في شرح
الكافية بموافق الكوفيين
في اسم الجنس فقال وقوله
في هذا اصح **تنبيه**
أطلق هنا اسم الجنس
وقيده في التسهيل بالمبنى
للنداء اذ هو محل الخلاف
فاما اسم الجنس المفرد غير
المعين كقول الاعشى يا رجلا
خذ بيدي فنص في شرح
الكافية على أن الحرف
يلزمه فالجاءل أن الحرف
يلزم في سـ بـ جـ هـ مواضع
المندوب والمستغاث

سا كما مكه لا أر بعـ قال الناظم ومع الاخر ا حذف الذى لا الخ ثم قلبت الواو ألفا تصر كرها وانفتاح
ما قبلها وتعامه ان النعام في القرى وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه أى
اخفض يا كراعنقذ للصـ يد فان من هو أكبر وأطول عنقا منك وهو النعام قد صيد تصرح بزيادة
(قوله وافتمد مخنون) مثل يضرب لكل . اضطروا في شدة وهو يجل بافتداء نفسه بحاله اه تصرح
(قوله وأصبح ليل) مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء أى صر صجها اه تصرح ولو قال أى انت
بالصبح أو تبدل بالصبح لكان أوضح (قوله ثوبى حجر) قاله صلى الله عليه وسلم حكاية عن موسى
عليه الصلاة والسلام حين فر الخمر شو به حين وضعه عليه وذهب ليغتسل وكان رخاما كما في
الفارضى (قوله اذا هلمت عيني) أى أسالت الدموع لها أى لاجل المحبوبة وبذلك خبر مقدم ولوعة
مبتدأ مؤخر وهذا منادى وفيه الشاهد قال البعض ويحتمل أن يكون مبتدأ أولوعة بدل أو عطف
بيان وحينئذ لا شاهد فيه اه وبما يبعده نذ كبير اسم الإشارة مع تأنيث لوعة (قوله قوى لهم) قوى
خبران ولهم متعلق بصلة الموصول وهى وصفة وافى يكون قد فصل بين العامل والمعول بالجنى للضرورة
واعتصم أى استمسك (قوله ذا رعواء) أى يا ذا رعواء أى انكف عن دواعى الصبا انكفا فافا
(قوله وجعل منه قوله تعالى الخ) لم يقل وقوله تعالى لان ما ذكره أحد أوجه منها أن هؤلاء بمعنى الذين
خبراً عنهم (قوله على شذوذ) أى فى الثمراً وضرورة أى فى النظم (قوله وطمنو المنبى) قد يمنع التلميح
بان المتنبى كوفى ومذهب الكوفيين جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة قاله الدمامينى (قوله
هذى) أى ياهذى وجعله بعضهم مفعولاً مطلقاً أى برزت هذه البرزة وحينئذ لا شاهد فيه ورده
الناظم بانه لا يشار الى المصدر على طريق المفعول المطلق الا منعوتاً بذلك المصدر نحو ضربته ذلك
الضرب لكن تقدم فى باب المفعول المطلق أن غير الناظم لا يشترط ذلك فهجت أى أثرت رسيسا أى
هما وتعامه • ثم اندرفت وما شفيت نسيسا بنون مفتوحة أى ببقية النفس (قوله اذ لم يرد الا
فى الشعر) أى لم يرد نصالا فى الشعر فلا ترد الاية لقبولها التأويل (قوله اذ هو محل الخلاف)
يقضى أن غير المعين يلزمه الحرف اتفاقاً وليس كذلك فقد صرح المرادى بان بعضهم أجاز حذف
الحرف معه أيضاً نحو رجلا خذ بيدي • وأجاب بعضهم بجعل أل فى الخلاف للعهد والمعهود والخلاف
بين البصر بين والكوفيين فغير المعين يلزمه الحرف اتفاقاً منهما وهذا الاينافى حكاية قول فيه عن
بعض النحاة وانما يصح هذا الجواب اذا كان البعض المحيز من غير القر يقين فراجع (قوله على أن
الحرف يلزمه) أى على الصحيح لما مر عن المرادى خلافاً لما يوهمه كلام الشارح من أن لزومه
للعرف متفق عليه (قوله وابن المعرف الخ) انما بنى لوقوعه موقع الكاف الإسمية فى نحو اذ عول
المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وبما نلته لها افراداً وتعرفها وانما احتج الى قولنا
المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية لان الاسم لا يبنى للمشابهة الحرف ولا يبنى للمشابهة
الاسم المبني ونخرج بقولنا وبما نلته لها افراداً وتعرفها بالمضامى والشبيه به لانهم لم يمانوا لكاف
الاسمية افراداً والنكرة غير المقصودة لانهم لم يمانوا لها تعرفها وجعل السبب دلة لينا المشابهة لكاف
ذلك فى الخطاب والافراد بلا واسطة ويرد عليه وجود هذه الة فى النكرة غير المقصودة مع عدم
بناءه وبنى على حركة للاعلام بان بناءه غير أصلى وكانت ضمته لانه لو بنى على الكسرة لالتبس بالمنادى
المضاف الى يا المتكلم عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة أو على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه
اكتفاء بالفتحة قاله الفاكهسى وأورد عليه أن المنادى المضاف للباية يجوز فيه انضم عند حذف يائه
فلا يحصل الفرق وأجيب بانه قليل فلا ينظر اليه (قوله المنادى) ليس بقيد بل بيان لموضوع
المسئلة لان الكلام فى أحكام المنادى وآخره عن قوله المعرف ضرورة اه غزى (قوله فى رفعه)

والمتهجب منه والمنادى البعيد والمضمر ولفظ الجلالة واسم الجنس المعين أى
ما عرفت (وابن المعرف المنادى المفرد اه على الذى فى رفعه قد عهدا) أى اذا اجتمع فى المنادى هذا الامر ان التعريف والافراد

فانه ينبنى على ما يرفع به لو كان معر با وسواء كان ذلك التعريف سابقا على النداء نحو يازيد أو أوعاضافيه بسبب القصد والاقبال وهو المنكرة المقصودة نحو ياربجل أقبل تريد رجلا معينا والمراد بالمفرد هذان لا يكون مضافا ولا شبيها به كافي باب لا يدخل في ذلك المركب المزجي والمثنى والمجموع نحو يا معديكرب و يازيدان و يازيدون ويا همدان و ياربجلان ويا مسلمون و في نحو يا موسى و يا قاضي ضمة مقدره **تنبيهات** الأولى قال في التسهيل ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد و اقبال وحكاية في شرحه عن الفراء وأبو جباري من قوله صلى الله عليه وسلم في سجوده يا عظيم أرجى لكل عظيم وجعل منه قوله أدارا يجزى هبت للعين عبرة الثانية ما أطلقه هنا قيده في التسهيل بقوله غير مجرور باللام للاختراز من نحو يازيد لعمر و نحو يا للها والعشب فان كلاهما مفرد معرف وهو معرب الثالثة اذا ناديت مثنى عشر واثنتي عشرة قلت يا اثنا عشر ويا اثنا عشرة بالالف وانما بنى على الالف لانه مفرد في هذا الباب كما عرفت وقال الكوفيون يا اثني عشر ويا اثنتي عشرة بالياء

أى رفع نظيره على ما قاله الغزى أو المراد رفعه في غير النداء أو المراد رفعه على فرض اعرابه والى هذا يشير قول الشارح على ما يرفع به لو كان معر با فاندفع ما يقال الرفع اعراب فينا في قوله وابن (قوله على ما يرفع به) من حركة ظاهرة أو مقدره أو حرف (قوله سابقا على النداء) كالعلم والصحيح بقاؤه على تعريفه بالعلمية وازداد بالنداء وضوحا وقيل سلب تعريفه بالعلمية وتعرف بالنداء وورده الناظم بنداء ما لا يمكن سلب تعريفه كلفظ الجلالة واسم الإشارة فانها لا يقبلان التذكير فان قلت العلم اذا أريد اضافته نكرا فما الفرق قلت ليس المقصود من الاضافة الاعراب المضاف أو تخصيصه فلو اضيف مع بقاء التعريف كانت الاضافة لغوا وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الاصغاء فلا حاجة الى تذكير المنادى اذا كان معرنة ميم (قوله بسبب القصد) أى قصد المنكر بعينه وقوله والاقبال أى اقبال المتكلم على المنادى أى القائه الكلام نحو و ليس المراد اقبال المنادى على المتكلم كما قد يتوهم لتأخره عن النداء فلزم كون الكلمة حالة النداء غير معرفة وتوقف تعريفها على اقبال المنادى حتى انه اذا لم يقبل بقيت الكلمة على تعبيرها وهو باطل والعطف من عطف اللازم قال الدماميني التعريف لم يحصل بمجرد القصد والاقبال بل بهم مع كون الكلمة مناداة بدليل انتقائه في أنت رجل عالم مع وجود القصد والاقبال وحينئذ يقول الشارح بسبب القصد والاقبال أى مع كون الكلمة مناداة (قوله المركب المزجي) المراد به ما يشمل العددي بجمعة عشر لانه أيضا من المفرد نعم أجرى الكوفيون اثني عشر واثنتي عشرة مجرى المضاف كما شبيها في الشرح (قوله والمثنى والمجموع) الظاهر كما قال البعض أن نحو يازيدان و يازيدون من المنكرة المقصودة لانه العلم لان العلمية زالت اذا لا ينبنى العلم ولا يجمع الا بعد اعتبار تذكيره ولهذا دخلت عليهم ما آل فتعرفهم بالاقبال (قوله ويا قاضي) بحذف التنوين اتفاقا لحدوث البناء واثبات الياء اذا لموجب حذفها قاله الخليل وذهب المبرد الى أن الياء تحذف لان النداء دخل على اسم منون محذوف الياء فيبقى حذفها بحاله وتقدر الضمة فيها ومحل الخلاف بينهما اذا لم يصح حذف الياء اذا أصل واحد والاثبت الياء اتفاقا كافي مرادم فاعل من أرى قاله في التسهيل (قوله ويجوز نصب ما وصف) أى بمفرد معرف أو منكر أو بجملة أو بظرف أى جواز ارجحان بل أوجه كثير ذاهبين الى أنه من شبيه المضاف كما يفيد قول الهمع أما الموصوفة بمفرد أو جملة أو ظرف فمن شبيه المضاف فتنصب وجوز النسب أي فيها البناء اه وعلى هذا لا يختص الشبيه بالمضاف بما عمل فيما بعده أو عطف عليه ما بعده ويؤخذ من التمرحج أن الأحوال ثلاثة وأنه يجب النصب في حال ورود النداء على الموصوف وصفته بأن يطرأ النداء بعد الوصف بالصفة لانه حيث شئت من شبيه المضاف ويجب البناء في حال ورود الوصف بالصفة على النداء بأن يطرأ بعد النداء فيكون المنادى الموصوف وحده وهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف ويجوز كل في احتمال الأخرين واستشكل الدماميني جواز وصف المنادى المقصود بالجملة والظرف والمنكرة مع أنه معرفة والثلاثة لا يوصف بها الا التكررات قال وغاية ما يتعملى له أن هذا المنادى كان قبل النداء نكرة فيصح وصفه بجمع ذلك ويقدر أنه وصف بها قبل البناء ثم جاء النداء فدخل على الموصوف وصفته جميعا لا دخلا على المنادى فقط ثم وصف بعده اه وجوابه المذكور انما يتم على النصب و اجاب في التصريح بأنه يعتق في المعرفة الطائفة ما لا يعتق في الاصلية ثم نقل عن الموضع أن الجملة أى في نحو يا عظيم أرجى لكل عظيم حال من الضمير المستتر في الوصف لانعت في حالة النصب لانها حينئذ عاملة فيما بعد هاقال فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعمنا اه قال شيخنا وعرض الشارح بقوله ويجوز نصب الخ التنبية على أن كلام المصنف هنا مقيد بعدم الوصف (قوله هبت) أى أثرت والعبارة الدمع (قوله قيده في التسهيل) هذا التقييد مأخوذ من قول المصنف في الاستغاثة اذا استغيت اسم

اجراءها مجرى المضاف
 (واذا انضم ما ينو قبل
 النداء) كسيبويه وحذام
 في لغة الحجاز خمسة عشر
 (وليجرى مجرى ذى بناء
 جردا) ويظهر اثر ذلك في
 تابعه فتقول ياسيبويه
 العالم برفع العالم ونصبه كما
 تفعل في تابع ما تجدد
 بناؤه نحو يارب الفاضل
 والمحكي كالمبنى تقول يا
 تابطشر المقدم والمقدم
 (والمفرد المنكور والمضافا
 * وشبهه انصب عادما
 خلافا) أى يجب نصب
 المنادى حتما في ثلاثة
 احوال الاول التنكرة
 غير المقصودة كقول
 الواعظ يا غافلا والموت
 يطلبه وقول الاعشى يا رجلا
 خذ يدي وقوله ابارا كبا
 اما عرضت فبلغن * وعن
 الهازني أنه احوال وجود
 هذا النوع الثاني المضاف
 سواء كانت الاضافة محضة
 نحو ربنا اغفر لنا * وغير
 محضة نحو يا حسن الوجه
 وعن ثعلب اجازة الضم في
 غير المحضة الثالث الشبهة
 بالمضاف وهو ما اتصل به
 شئ من تمام معناه نحو
 يا حسن وجهه ويا طالع اجلا
 ويا رقيقا بالعباد ويا ثلاثة
 وثلاثين فيمن سميت بذلك
 ويمنع في هذا الدخا ليعلى
 ثلاثين خلافا لبعضهم وان
 ياديت جماعة هذه عدتها
 فان كانت غير معينة نصبتهما
 ايضا وان كانت معينة

منادى خفضا باللام فانهما مقيدهما سمي افاذه سم (قوله اجراءها مجرى المضاف) أى
 لشبههما به في الصورة (قوله وانوا انضم ما ينو قبل النداء) فان قيل المبنيات انما يحكم على محلها فلا
 يقدر فيها الجواب ان المقدر هنا حركة بناء لا حركة اعراب اه فاضى أى وحركة البناء لا تكون
 محلبة لانها ليست من مقتضيات العامل والحركة الحليسة من مقتضياته فانحصرت في حركة الاعمراب
 (قوله ما بنوا) أى أو حكو كما سيد كره الشارح (قوله في لغة الحجاز) راجع لحذام فقط أى وأما في
 لغة تميم فهو عرب فيكون في حالة النداء مبنيا على الضم بناء مجدد (قوله وليجرى مجرى ذى بناء جردا)
 يحتمل أن المراد يجرى مجرا في كونه في محل نصب وعلى هذا يرجع اسم الاشارة في قول الشارح
 ويظهر اثر ذلك الى ما ذكر من نية الضم ونصب المحل ويحتمل أن المراد يجرى مجراه في جواز رفع
 تابعه ونصبه كما اشار اليه الفاضل وعلى هذا كان ينبغي للشارح أن يسقط قوله ويظهر اثر ذلك في
 تابعه ويقتصر على قوله فتقول ياسيبويه العالم الخ فتدبر (قوله برفع العالم) أى مراعاة للضم المقدر
 ونصبه أى مراعاة لمحل المتبوع ولم يجز مراعاة لكبيرة البناء لانها لا صلتها بعيدة عن حركة الاعراب
 بخلاف الضم فانه لعروضه بيا أشبهت حركة الاعراب العارضة بالعامل المتصلة في المتبوع واطلاق
 الرفع على حركة التابع فيه مسامحة لان التحقيق أنها حركة اتباع (قوله والمحكي كالمبنى) مقتضاه أن
 المحكي ليس بمبنى وهو مذهب السيد ولهذا جعل اعرابه تقدير ياروه وأوجه مما في التصريح أنه مبنى
 ويمكن تفسير البناء في كلامه بما قبل الاعراب فيشمل الحياكة فيرجع الخلاف لفظيا فافهم ومعنى
 كونه كالمبنى أنه ينبغي على ضم منوى ويرفع تابعه وينصب (قوله والمضافا) أى غير ضمير الخطاب أما
 المضاف اليه فلا ينادى فلا يقال يا غلام لا يستلزامه اجتماع النقيضين لا قضاء النداء خطاب
 الغلام وضافته الى ضمير الخطاب عدم خطابه لوجوب تغير المتضامين وامتناع اجتماع خطابين
 لشخصين في جملة واحدة أفاده التوشى فخلا عن المتوسط وهو أولى مما ذكره البعض (قوله يا غافلا
 والموت يطلبه) قال البعض الواو استثنائية ليصح كونه مثالا للتنكرة الغير المقصودة اذ لو جعلت
 حالية لكان من أمثلة الشبهة بالمضاف لا بما نحن بصدد اه وفيه أن المعنى على الحالية لا على
 الاستثناف فالاولى عندى أنه من شبهه المضاف لا من المفرد وان درج عليه الشارح وغيره لما
 عرفته فتدبر (قوله ابارا كبا اما عرضت فبلغن) تمامه * ندما مى من تجرد ان لا تلاقيا أصل اما ان
 ما فادعتون ان الشرطية في ميم ما زائدة وعرضت أى آتيت العروض وهى مكة والمدينة وما
 بينهما ونجران بلدا بين تصریح (قوله احوال وجود هذا النوع) أى نداء غير المقصود مدعيان أن
 نداء غير المعين لا يمكن (قوله وعن ثعلب اجازة الضم) فيه تورك على قوله الناظم عاد ما خلافا لالا ان
 يقال المراد خلافا معتداه أو عاد ما في الجملة (قوله ما اتصل به شئ من تمام معناه) أى مئة به بان يكون
 معمولا أو معطوفا قبل النداء كما يقيد كلام التسهيل وصرح به في التصريح ونوعتا على ما مر من
 الخلاف فالموصول نحو يار من فعل كذا من المفرد فيقيد درهما كفى سم والمعمول اما مرفوع أو
 منصوب أو مجرور وهذا عدد الامثلة (قوله ويا طالع اجبلا) هو معرفة بدليل نعتة بمعرفة ولا يقال
 موصوفه المقدر تنكرة لانه تدوسى باقائه بمقامه ولذلك كان هو المنادى دون الموصوف المقدر
 قاله الشنوائى ثم نقل عن الرضى جواز تعريف نعت التنكرة المقصودة وتبكيه وكذا عن الشيخ خالد
 قال لتكون التعريف مجددا قال وينبغي أن نعت شبه المضاف كذلك (قوله فيمن سميت بذلك) أى
 حالة كونه مشتعة لافين سميتة بمجموع المعطوف والمعطوف عليه فيجب نصبه اللطول بالخلاف
 الاول لشبهه بالمضاف والثاني لعطفه على المنصوب (قوله ويمنع في هذا الدخا بالخ) أى لان ثلاثين
 جزء علم حينئذ كشمس من عبد شمس والمخالف نظر الى الاصل المنقول عنه (قوله نصبتهما ايضا) أى
 وجوبا أما الاول فلانه تنكرة غير مقصودة وأما الثاني فلعطفه على المنصوب (قوله وان كانت) أى

الجماعة معينة الخ قال الحفيد الظاهر أن هذا الحكم الذي قاله محله فيما إذا أريد بثلاثة ثلاثة معينة
 وبثلاثين ثلاثين معينة وإنما قلت ذلك لأن المنادى انما يبنى إذا كان مخرجا للمعنى وكذا لا يجوز في
 تابعه الوجهان إذا كان مع ال الا اذا أريد به معين أما اذا أريد بالمجموع معين فلا يستحق كل منهما
 بناء بل الظاهر فيه نصبهما كما لو سمى رجل بثلاثة وثلاثين سم (قوله ضممت الاول) أي لانه
 نكرة مقصودة تصریح (قوله وعرفت الثاني) قال في التصريح وجوب ال لانه اسم جنس أريد به معين
 فوجب ادخال أداة التعريف عليه وهي ال اه ولم يكتب بحرف النداء لانه لم يباشره وقضية
 التعليل امتناع يازيد ورجل وهو ما نقله السيوطي عن الاخفش ونقبيل عن المبرد الجواز قال سم
 وقباس قول المبرد الجواز في مسئلتنا بدون ال (قوله ونصبته) أي عطفًا على محل الاول أوردته أي
 عطفًا على لفظه والوجهان مأخوذان من قول المصنف الآتي

وان يكن محبوب ال مانسقا • ففيه وجهان ورفع ينتفي

(قوله فيجب ضمه) قال شيخنا أي بناؤه على ما رفع به فلا يرد أنه يبنى على الواو اه ولو قال فيجب بناؤه
 على الواو لكان أوضح (قوله وتجرده من ال) لانه لا يجمع بين ياء ال الامع لفظ الجلالة والجملة
 المحكية المصدرية بال كباقي (قوله مردود) كان الظاهر مردودان ليطابق الخبر المبتدأ وهو منع
 وتخيير ويمكن أن يقرأ تخيير بالنصب على أنه مفعول معه أو بقدر لواحد منهما خبر على حذف نون
 جاعلنا وأنت جاعلنا راض وهذا الجواب أولى لايها ما قبله أن ابن خروف لو قال بأحد
 الامرين ولم يجمع بينهما لم يرد عليه وليس كذلك فافهم ووجه رد الاول أن الثاني ليس جزء علم حتى
 يمنع دخول باعليه ووجه رد الثاني أنه اسم جنس أريد به معين فيجب تعريفه بال لما تقدم لأنه تخيير
 فيه وللبعض هنا كلام لا يساوي التعرض له ويؤخذ رده مما تقدم فتأمل (قوله وافادته فائدته) هي
 طلب الاقبال وعلم من كلامه أن شرط الحذف وهو الدلالة وشرط وجوبه وهو سد الحرف مسد
 موجودان لكن سده مسد عند سيبويه في اللفظ وعند المبرد في اللفظ والعمل (قوله نصبه بحرف
 النداء الخ) في الهمع أنه على هذا مشبه بالمفعول به لا مفعول به (قوله يازيد جملة) أي مفيد مفاد الجملة
 وواقع موقعها وليس المراد أنه بنفسه جملة كذا قال البعض وهو ظاهر على مذهب سيبويه وعلى أول
 الاحتمالين الآتين في تقرير مذهب المبرد (قوله والفاعل مقدر) أي محذوف تبعًا لحذف الفعل
 الذي استتر فيه ويحتمل أن المراد مستتر في يالانها الماعملت عمله جاز أن يستتر فيها ما استتر في الفعل
 ثم رأيت بعضهم ذكره مقصرا عليه ولكن الاول أوفق بكلامه في تقرير مذهب سيبويه وعلى الثاني
 يكون يازيد بنفسه جملة وكذا على ما حكاه أبو حيان عن بعضهم أن أحرف الغداء أسماء أفعال متعملة
 لضهير المنادى بكسر الدال فتنبيهه (قوله أو تقديرًا) اعترضه شيخنا بأن التقدير يتنافى وجوب الذكر
 وأجاب البعض بأن المراد بالذكر الملاحظة وكلام الشارح مبني على مذهب ابن مالك من جواز
 حذف المنادى قياسًا قبل الامر والنداء كما مر بيانه (قوله ونحو) مفعول ضم ومفعول افتحن ضمير
 محذوف يعود على نحو ونحن بفتح التاء مضارع وهن أي ضعف وبضعها مضارع أهان والهاء مكسورة
 فيهما (قوله بابين متصل) أنت خبير بأن المراد بابين لفظه فهو حينئذ علم فكيف وصفه بالنكرة حيث
 قال متصل مضاف فكان حقه أن يقول متصلا مضافا بالنصب على الحال (قوله مضاف الى علم) أعم
 من أن يكون مفردا أو غيره حفيد سم (قوله جاز فيه الضم) أي على الاصل والفتح اما على الانباع
 لفتح ابن اذا جاز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل أو على تركيب الصفة مع
 الموصوف ووجهها شيئا واحدا تكلمة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعًا للشيخ عبد القاهر
 أو على اتمام ابن وازافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لانه لا يثبت له اياه حكاه في
 البسيط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الاول فتحة زيد فتحة انباع وعلى الثاني فتحة بنيسة وعلى

ضممت الاول وعرفت
 الثاني بال ونصبته أوردته
 الا ان أعدت معه يا فيجب
 ضمّه وتجرده من ال
 ومنع ابن خروف اعادة يا
 وتخييره في الحاق ال مردود
 بتدبيره انتصاب المنادى
 لفظًا أو محلا عند سيبويه
 على أنه مفعول به ونصبه
 الفعل للمقدر فاصل يازيد
 عنده أدعوزيدا لحذف
 الفعل حذفًا لإزمالة كثرة
 الاستعمال ولدلالة حرف
 النداء عليه وافادته فائدته
 وأجاز المبرد نصبه بحرف
 النداء لسد مسد الفعل
 فعلى المذهبين يازيد جملة
 وليس المنادى أحد جزأها
 فعند سيبويه جزأها أي
 الفعل والفاعل مقدران
 وعند المبرد حرف النداء
 مسد مسد أحد جزأ الجملة
 أي الفعل والفاعل مقدر
 والمفعول ههنا على
 المذهبين واجب الذكر
 لفظًا أو تقديرًا اذ لانداء
 بدون المنادى ونحو زيد
 ضم وافتحن من • ونحو
 أزيد بن سعيد لاتفح
 أي افا كان المنادى علما
 مفردا موصوفًا بابين متصل
 به مضاف الى علم نحو
 يازيد بن سعيد جاز فيه
 الفصح والفتح والمختار عند
 البصر بين غير المبرد الفصح
 ومنه قوله

كما هو الظاهر فلو جعل بدلا
أو عطف بيان أو منادى
أو مفعولا بفعل مقدر تعين
الضم وكلامه لا يوفى
بذلك وإن كان مراده
(والضم إن لم يدل الابن
علما • ويل الابن علم
قد حتم) الضم مبتدأ خبره
قد حتم وإن لم يدل شرط
جوابه محذوف والتقدير
فالضم متحتم أي واجب
ويجوز أن يكون قد حتم
جوابه والشرط وجوابه
خبر المبتدأ واستغنى بالضمير
الذي في حتمه رابطا لان
جملة الشرط والجواب
يستغنى فيهما بغير واحد
لتزلهما منزلة الجملة
الواحدة وعلى هذا فلا
ي حذف ومعنى البيت أن
الضم متحتم أي واجب إذا
فقد شرط من الشروط
المذكورة كما في نحو يارجل
ابن عمرو ويازيد الفاضل
ابن عمرو ويازيد الفاضل
لا انتفاء عليه المنادى في
الاولى واتصال الابن به في
لثانية والوصل به في
الثالثة ولم يشترط هذا
البيكون كقول
فما كعب بن مامة وابن
أروى
بأجود منك يا عمر الجواد
يقض عمرو على هذه الثلاثة
يصدق صدر البيت ونحو
يازيد ابن أخينا لعدم
إضافة ابن إلى علم وهو
مراد بجزء البيت **ب**تنبیهات

الثالث فحة أعراب وقصة ابن علي الاول والثالث فحة أعراب وعلى الثاني فحة بناء اه تصریح
ببعض تغيير ونقل شيخنا عن حواشي الجاهلي أنه لا يتصور الرفع في تابع العلم الموصوف بآب إذا كان
أي العلم الموصوف بآب مقنن حاتم نقل عن الطبري ما نصه واعلم أنه لا يجوز في تابع العلم
الموصوف بآب الا انصب نحو ياريد ابن عمرو والعامل بنصب العاقل كما جزم به العصام وصرح به غيره
اه ومقتضى النقل الاول تصور رفعه اذا ضم العلم الموصوف بآب ومقتضى الثاني عدم تصور
رفعه مطلقا وكان المانع من الرفع عند ضم ذلك العلم الفصل بين التابع والمتبوع فخره (قوله
ياحکم بن المنذر الخ) من الرجز المذبل شذوذا كما قرر في محله والسرادق بضم السين المهمله ما يعد
فوق سخن الدار (قوله شرط جواز الامر بن) حاصل ما ذكره المصنف والشارح من الشروط ستة
وشرط في التسهيل سابع وهو أن يكون المنادى ظاهرا للضم بأن يكون صحيح الا نحو سيد ذكره
الشارح وشرط النووي في شرح مسلم أن تكون البنوة حقيقية وشرط بعضهم في العلمين التذكير
وغلطوه فنحو ياريد بن فاطمه كما زيد بن عمرو وكذا في الفارضی قال شيخنا وينبغي أن يزداد كون لفظ
ابن مفردا لامثلي ولا مجموعا ولا يحنى أخذ هذا من صنيع المصنف (قوله وكلامه لا يوفى بذلك) أي
لان ابنا في المثال محتمل للوصفية وغيرها (قوله ويل والابن علم) عطف على بل الاول والواو فيه
بمعنى أولان انتفاء أحدهما كاف في تحتم الضم (قوله وعلى هذا فلا حذف) أي للجواب بل هو
مذكور لكن في نفسه حذف فاء الجواب للضرورة وفي الاحتمال الاول أيضا ارتكاب ضرورة لان
شرط حذف الجواب أن يكون الشرط فعلا ماضيا بحيث كان مضارعا كان حذفه مخصوصا بالشهر
قاله الشيخ خالد (قوله ومعنى البيت أن الضم متحتم أي واجب اذا فقد شرط من الشروط المذكورة)
يعني الشروط الاربعة المشار اليها في قوله والضم الخ بدليل بقیه كلامه وليس مراده بالشرط
المذكورة ما يمنع هذه الاربعة وغيرها حتى يصح اعتراض البعض بأنه لم يعلم من البيت الا وجوب
الضم عند فقد شرط من شروط الاربعة فكيف قال من الشروط المذكورة لا يقال مثال المصنف
يفيد اشتراط افراد العلم الموصوف بآب لاننا نقول هذا يؤدي الى افادة مثاله اشتراط افراد العلم
المضاف اليه ابن أيضا وهو باطل واذا أردت استيفاء محترزات الشروط الستة المذكورة متنا
وشرحا قلنا يخرج يكون المنادى مفردا نحو يا عبد الله بن زيد وبالعلم نحو يارجل ابن زيد ويكونه
بعده ابن نحو ياريد الفاضل ويكونه متصلا به نحو ياريد الفاضل ابن عمرو ويكونه صفة له نحو ياريد ابن
عمرو وعلى أنه بدل ويكونه مضافا الى علم نحو ياريد ابن أخينا فيجب النصب في الاول والضم في البقية
(قوله يارجل ابن عمرو) في وجوب الضم في هذا المثال نظر لانه تقدم أنه يجوز نصب المنكرة
المقصودة الموصوفة في قوله ويجوز نصب ما وصف الخ الا أن يجعل وجوب الضم نسبي بمعنى امتناع
الفتح للاتباع اول التركيب فتنبه (قوله ويازيد الفاضل) يصدق هنا أنه لم يدل الابن على الصدق
السالبة بنى الموضوع سم وقد أساء البعض التهور فوجه بصدق السالبة بنى الموضوع صدق
لم يدل الابن علما ياريد الفاضل ابن عمرو فتأمل (قوله واتصال الابن الخ) أي وانتفاء اتصال الخ
وكذا قوله والوصف به الخ (قوله ولم يشترط هذا) أي كون الوصف ابنا فأجازوا الفتح مع كل وصف
انصب قال في التصريح بناء على أن علة الفتح التركيب وقد جاء نحو لارجل نظري فبفهمه ما يجوزوا
ذلك هنا اه (قوله فما كعب بن مامة) هو الذي أثر رفيقه بالماء ومات عطشا ومامة له اسم أبيه قال
شيخنا السيد ابن أروى أو سعدى هو الجواد الطائي المشهور اه ورواية المغني والعيني وابن
سعدى قال السيوطي في شرح شراذه هو أوس بن حارثة الطائي وسعدى أمه اه وكذا قال العيني
وبه يعرف ما في كلام شيخنا السيد المقتضى أنه حاتم والمراد بعمر بن عبد العزيز كما قاله
السيوطي وغيره (قوله بفتح عمر) خرج على أن أصله يا عمر ابنا لالف عند من يجيز الحاقها في غير

فكذلك عند الجمهور وقال عبد القاهر هي حركة بناء لانثا ركبته معه الثاني حكم ابنة (١٠٥) فيما تقدم حكم ابن فيجوز الوجهان

فتحوا يهند بنه زيد خلافا لبعضهم ولا أثر للوصف بينت هنا فتحو يهند بنت عمرو واجب الضم الثالث يلحق بالعلم يافلان بن فلان وياضل بن ضل وياسيد بن سعيد ذكره في التسهيل وهو مذهب الكوفيين ومذهب البصريين في مثله مما ليس بعلم الترام الضم الرابع قال في التسهيل وربما ضم الابن اتباعا يشير في ما حكاه الاخفش عن بعض العرب من يازيد بن عمرو بالضم اتباعا للضمه الدال الخامس قال فيه أيضا ويجوز فتح ذى الضمة في النداء بوجوب في غيره حذف تنوينه لفظا وألف ابن في الحالتين خطأ وان فون فلضرورة السادس اشترط في التسهيل لذلك كون المنادى ذا ضمة ظاهرة وعبارته ويجوز فتح ذى الضمة الظاهرة اتباعا وكلامه هنا يحتمله فبحو يعيسى بن مريم بتعين فيه تقدير الضم اذ لا فائدة في تقدير الفتح وفيه خلاف اه (واضح) وان نصب ما اضطرار انونا مماله استحقاق ضم بينا) فقد ورد السماع مما في الضم قوله سلام الله يا مطر عليها وقوله

الندبة والاستغاثة والتعجب أو أن أصله يا عمر بالتنوين للضرورة ثم حذف لانتقاء الساكنين اه ذكر ياف في التخريج الثاني نظر ظاهر (قوله فكذلك عند الجمهور) في لان مذهبهم أن الفتح في الاول ليس للتركيب بل للاتباع أو لاضافته الى ما بعد ابن نعم اعرابيه قصة ابن علي الاضافة المذكورة غير ظاهرة لان ابن علي الاضافة مقصود بين المتضامين ففتحته غير مطلوبة لعامل اللهم الا أن يجعل مضافا تقدر الى مثل ما أضيفت اليه ما قبله مقدر اقبل يا أو أعني مثلاً فتأمل (قوله لانثا ركبته معه) أي كتركيب خمسة عشر والظاهر في اعرابه على هذا القول أن يقال زيد بن منادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء التركيبي وحركة زيد على هذا الحركة بنية (قوله ولا أثر للوصف بنت هنا) الفرق بين ابنة وبنت أن ابنة هي من زيادة التاء بخلاف بنت فانها بعيدة الشبهة وأكثر استعمال ابنة في مثل هذا التركيب دون بنت وفي التصريح ان امتناع الفتح لتعذر الاتباع لان بينهما ما حاز احصينا وهو تحريك الباء الموحدة اه وهو لا يأتي الاعلى القول بأن الفتح للاتباع ومثل الوصف بنت الوصف ينبغي تصغير ابن (قوله يلتحق بالعلم الخ) أي لكثرة استعمال المذكورات كالعلم (قوله وياضل ابن ضل) يضم الضاد الموحدة علم جنس لمن لا يعرف هو ولا أبوه (قوله ويجوز فتح ذى الضمة) مبتدأ خبره بوجوب والمراد بالمجوز اجتماع الشروط المتقدمة (قوله في غيره) أي غير النداء بكذا زيد بن عمرو (قوله وألف ابن) أي اذ لم تقع ابتداء سطر كافي الدماميني عن ابن الحاجب ولم تكن البنية مجازية ولم يكن الابن ولم يجمع كافي الفاضل وقوله في الحالتين أي النداء وعدمه ومثل ابن ابنة نظير ما تقدم وقضى عبارته ومجرب تنوين الموصوف بنبت في غير النداء اذ لا يجوز فتحه في النداء وهو خلاف ما في الدماميني حيث قال فيه وجهان رواه ماسيبويه عن العرب الذين يصفون هنداً ويخوون فيقولون هذه هند بنت عاصم بنون هند وتركة لكثرة الاستعمال (قوله وان فون فلضرورة) كقوله جاربة من قيس بن ثعلبة ولا فرق في العلم في جميع ما ذكر بين الاسم والكنية واللقب على ما صرح به ابن خروف وبجزم الراعي بوجوب تنوين المضاف اليه وكألف ابن اذا كان الموصوف بابن مضافا كافي قام أبو محمد بن زيد واختاره الصقدي في تاريخه بعد نقل الخلاف واختاره أيضا المصنف اذا كان المضاف اليه ابن مضافا (قوله يحتمله) بل هو أقرب الى تحمليه بنحو أزيد بن سعيد (قوله وفيه خلاف) فقد أجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة اه دماميني فالضمة على الاصل والفتحة على الاتباع أو التركيب أو الاضافة الى ما بعد ابن كافي يازيد بن سعيد (قوله واضم أو انصب) في عبارته اشارة الى بناء المنون اضطرار اذ اضم واجر به زجوعا الى الاصل في الاسماء اذ انصب قال شم وظاهره جواز الوجهين ولو فيما ضمه مقدر ويفرق بين هذا وما تقدم بأن القصد من الاتباع للتخفيف ولا تخفيف مع التقدير ولا كذلك هذا اه واذا ضمت المنادى المفرد المنون ضرورة فقلت في نعته الضم والنصب وان نصبته تعين نصب نعتيه فان فون مقصور نحو يافعي للضرورة فان توى الضم جاز في نعته الوجهان أو النصب تعين نصب نعتيه كذا في شرح التسهيل للمرادى وغيره (قوله مماله استحقاق ضم بينا) يحتمل أن ممال من ما واستحقاق مبتدأ اوله متعلق بيبين مضمنا معنى أثبت وبين خبره والجملة صلة ما ومن الاوجه في هذه العبارة ما ذكره الشاطبي أن له هو الخبر ووجهه بين بمعنى أظهره صفة لضم قال واحترز به من الضم المقدر فانه لا يضطر الى تنوينه فان الحرف الذي قدرته فيه الضمة ساكن نحو ياقاضي وبأفتي فاذا فون حذف لانتقائه ساكن مع التنوين فلم يقد التنوين في وزن الشعر شيئا اه قال شيخنا وتبعه البعض وقد يقال فائدته تظهر فيما اذا اضطر الى التصريح عند انتقاء الساكنين فينون ثم يحرك أي فالاولى أن بين بمعنى ذكرناه سابقا (قوله ليت الخ) قبله حيثما عزة بعد الهجرة وانصرفت في نحو ويحلمن من حيمال يا جل

• وقوله ضربت صدرها
 الى وقالت • يا عدي بالقد
 وقتك الا واتي • واختار
 الخليل وسيبويه الضم وأبو
 عمرو وعيسى ويونس
 والجرمي والمبرد النصب
 ووافق الناظم والاعلم
 الاولين في العلم
 والاخرين في اسم الجنس
 (و باضطرار خص جمع يا
 وأل) في نحو قوله • عباس
 يا الملك المتزوج والذي •
 صرفت له بيت العلاء دانان
 وقوله • فيا الغلامان
 اللذان فرا • ايا كما أن
 تعقبا ناشرا • ولا يجوز
 ذلك في الاختيار خلافا
 للبغداديين في ذلك (الامع
 الله) فيجوز اجماعا للزموم
 آل له حتى صارت كالجزء
 منه فتقول يا الله يا ثابت
 بالافقين ويا الله سبحانه
 ويا الله بحذف الثانية فقط
 (وم الامع) (محكي الجمل)
 نحو يا المنطق زيد فين سمي
 بذلك نص على ذلك سيبويه
 وزاد عليه المبرد ما سمي به
 من موصول مبدوء وبال
 نحو الذي واليتي وصوبه
 لناظم وواد في التسهيل
 اسم الجنس المشبه به نحو
 يا الاسد شدة أقبل وهو
 مذهب ابن سعد انه قال في
 شرح التسهيل وهو قياس
 صحيح لان تقديره يا مثل
 الاسد أقبل ومذهب
 الجمهور المنع (والاكثر)
 في نداء اسم الله تعالى أن
 يحذف حرف النداء ويقال

وقوله فأشكرها بالنصب جواب التثني وقوله مكان جعله العيني منصوبا على الظرفية ولم ينف كرمعلقه
 ولعل التقدير أنني يارجل حيث في مكان يا جل حيث (قوله أعبد الخ) لاجابة بل جعل نصب هذا
 ضرورة لما صرح به المصنف في التسهيل أن الموصوف يجوز نصبه كما مروا رض الرضى على أن هذا
 من الشبيه بالمضام فنصبه لذلك سم وكونه من الشبيه بالمضام أحد قولين كما مر بيان ذلك وشعبي
 بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة (قوله ضربت صدرها الخ) أي متعجبه من نجاتي
 مع ما لقيت من الحروب فالج معني منى وعادة النساء انضرب على صدرهن عند رؤية مهول وأصل
 أواقي وواقي جمع واقية من الوقاية وهي الحفظ فأبدلت الواو الواو الأولى همزة كما سيأتي في قول الناظم
 وهمز اول الواو ين رد الخ (قوله ووافق الناظم والاعلم الخ) وجهه إن اسم الجنس أصل بالنظر الى
 العلم والاعراب أصل بالنظر الى البناء فلما اضطر الشاعر أعطى الاصل للاصل والفرع للفرع اه
 حفيد قال السيوطي والمختار عندي عكسه وهو اختيار النصب في العلم لعدم الالباس فيه والضم
 في النكرة المقصودة لتلايمتس بالنكرة غير المقصودة اذ لا فرق مع التنوين للضرورة الا الحركة
 لاستوائهم في التنوين ولم أقف على هذا الرأي لاحد اه وفيه أن تعليله اختيار نصب العلم
 لا يتبعه لانه كالألباس في نصبه لا الالباس في ضمه فلا يتم التعليل الا بضميمة كون الرجوع عند
 الضرورة الى الاصل في الاسماء وهو الاعراب أولى فتدبر (قوله جمع يا) أي مثلا لظهور أن سائر
 حروف النداء كذلك سم (قوله المتزوج) أي الذي على رأسه تاج ويجوز فيه الرفع والنصب اه عيني
 وأراد بعد أن اقبيله المعهودة بدليل التأنيث في قوله عرفت فقول البعض تبعا لعيني وعدنان أبو
 العرب غير مناسب هنا (قوله ولا يجوز ذلك في الاختيار) لان النداء معرف وأل معرفة ولا يجمع بين
 أداتي تعريف اه تصریح وفي الحفيدان الخويين مختلفون في نداء العلم الذي فيه آل كالحرف
 وأن ابن هشام اختار المنع ثم بحث أنه لا مانع من نداءه لانهم انما منعوا نداء ما فيه آل لئلا يجمع
 معرفان وذلك غير لازم هنا لان آل هنا غير معرفة الا أن يكون المنع لاجل الصورة اللفظية الا أنه
 ينتقض بنحو المنطق زيد اه قال سم ويؤيد الجواز ما يأتي عن المبرد فيما سمي به من موصول
 مبدوء وبال نحو الذي والتي الا أن يفرق بتأتي اسقاط آل في العلم لكونها زائدة عليه بخلاف نحو الذي
 والتي مسمى بهما وفيه تأمل اه (قوله نحو يا المنطق زيد) بقطع الهمزة قبلان المبدوء بهمزة الوصل
 فعلا أو غيره اذا سمي به يجب قطع همزته كما أفاده في التصريح قال البعض وانظر ما الفرق بين هذا
 وبين يا الله حيث جوز فيه الشارح الاوجه الثلاثة اه وأنت خبير بيان لاسم الجلالة خواص
 لا يشارك فيها غيره فلا يبعد أن يكون منها جواز الاوجه الثلاثة (قوله نحو الذي والتي) أي مع
 الصلة اذ هو محل الخلاق وأما مجرد الموصول المعنى به فوافق قائله في التصريح أي متفق على منع
 نداءه (قوله وصوبه الناظم) قال أبو حيان والذي نص عليه سيبويه المنع وفرق بينه وبين الجملة أن
 التسمية فيها بشيئين كل منهما اسم تام والذي يصلح بمنزلة اسم واحد كالحرف فلا يجوز نداءه هم مع (قوله
 نحو يا الاسد شدة أقبل) قال شيخنا وتبعه البعض الظاهر أنه من الشبيه بالمضام فينصب لان شدة
 تمييز اه وفيه أن شدة ليس تمييز للاسد تميزه مفرد حتى يكون للاسد عاملا في شدة فيكون من
 الشبيه بالمضام بل هو تمييز نسبة عامله مثل المحذوفة التي بمعنى مماثل وحينئذ يكون التركيب من
 المضام تقدير او يكون نصب الاسد لحذف المضام واقامة المضام اليه مقامه في الاعراب (قوله
 لان تقديره يا مثل الاسد) أي فالمنادى في الحقيقة لم يدخل عليه آل واعترضه الشاطبي بلزوم جواز
 نحو يا القرية لان تقديره يا أهل القرية ولا يقول به الناظم وابن سعدان قال سم ويمكن الفرق بان
 وجه الشبه فيما نحن فيه دل على معنى المثلية وصير اللفظ في قوة يا مثل الاسد ولا كذلك ما أورد
 فتأمل (قوله ويقال اللهم بالتعويض) فهو منادى مبني على ضم ظاهره على الهاء في محل نصب حذف

(اللهم بالتعويض)

منه حرف النداء، وعض عنه الميم قال شيخنا ويحتمل أن يكون مبنياً على ضم مقدر على الميم لصيرورتها كالجزء منه اه أي فيكون جعل حركة الهمزة على الميم كجعل حركة الاعراب على الهاء في نحو عدة وزنه بجماع العوضية والمتجه الاول والفرق أن التعويض في نحو عدة وزنه عن جزء الكلمة فلصيرورة الهاء جزءاً قوياً وفي اللهم عن كلمة مستقلة فليس لصيرورة الميم جزءاً أو كالجزء وجه قوياً (قوله أي بتعويض الميم المشددة الخ) وإنما أخرت تبركاً بالبداء باسم الله تعالى اه سم ولا يجب أن يكون العوض في محل المعوض عنه بخلاف البدل واختيرت الميم عوضاً عن الهمزة بالمناسبة بينهما فإن بالتعريف والميم تقوم مقام لام التعريف في لغة حمير كقوله يرفى ورائى باسمهم وامسله وكانت مشددة ليكون العوض على حرفين كالمعوض (قوله انى اذا ما حدث الخ) الحدث الحادث من مكاره الدنيا والنزل اه زكريا فانادة لا يوصف اللهم عند سيدنا وبيد كمالا يوصف غيره من الاسماء المختصة بالنداء وأجاز المبرد ووصفه بدليل قل اللهم فاطر السموات والارض قل اللهم مالك الملك ونحوهما وهو عند سيديويه على النداء المستأنف اه دما مبنياً وعلى بعضهم مذهب سيديويه بان اللهم بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه متصرفاً وصار مثل جهل اذا الميم بمنزلة صوت مضموم الى اسم مع بقائه على معنيهما بخلاف مثل سيديويه ونحوه حيث صار الصوت جزءاً من الكلمة (قوله بنية جملة محدوفة الخ) ردبانه يقال اللهم لا تؤمهم بخير وبانه كان يحتاج الى العاطف في نحو اللهم اغفر لي (قوله سحج) بالجيم المبدلة من ياء المتكلم وفي بعض النسخ سحجى بالياء (قوله على ثلاثة أنحاء) جمع نحو بمعنى قسم أى حالة كون هذه اللفظة كأنه على ثلاثة أقسام من الاستعمال كمنوته ملابسة وقوله أحدها النداء أى استعملها في النداء فصح كلام الشارح وتناسب وان دفع اعتراض البعض بان المناسب لقوله أحدها النداء أن يقول ولهذا اللفظة ثلاثة معان واعتراضه على قوله ثانيها أن يذكريها المحيب بان المناسب لما قبله أن يقول ثانيها تمكن الجواب الخ وعلى قوله ثالثها أن تستعمل دليلاً الخ بان المناسب أن يقول ثالثها الندرة الخ فتأمل (قوله ثانيها أن يذكريها المحيب الخ) قال شيخنا وتبعه البعض ان اللهم في الموضوعين الاخيرين خرجت عن النداء وانظروا ان اللهم فيهما لا معرفة ولا مبنية لعدم التركيب وفيه نظر لاننا لا نسلم خروجها في الموضوعين عن النداء بالكيفية لم لا يجوز أن تكون فيهما للنداء مع التمكن أو الندرة وقد يشير اليه قول الشارح في الموضوع الاول المقابل لهذين الموضوعين أحدها النداء المحض ولئن سلم خروجها عن النداء بالكيفية فلا نسلم أنها لا معرفة ولا مبنية لعدم التركيب لان خروج الكلمة عن معناها الاصلى لا يستلزم خروجها عما لها من اعراب أو بناه أو تركيب فالمتجه عندي أنها باقية على تركيبها وأنه يقال اللهم منادى أى ولو صورة مبنية على ضم الى آخر ما مر فتأمل (قوله اذ لم يدعى) بسكون الدال وضم العين المهملة فصل (قوله تابع ذى الضم) لوقال ذى البناء اشمل نحو يازيدان مبنى عمرو ويازيهون أصحاب بكر والمراد الضم لفظاً أو تقديراً كما سيرويهذا الفضل وخرج المنصوب فان تابعه غير النسق والبدل منصوب مطلقاً نحو يا أبا الفاضل ويا أبا الحسن الوجهه ويا خير من عمرو فاضلاً والمستغاث المجرور فان تابعه يتعين جره كما صرح الرضى وأما المستغاث لاذى في آخره زيادة الاستغاث فلا ترفع توابعه كما صرح به أيضاً الرضى نحو يازيدان ويا عمرو ولا يجوز وعمرو لان المتبوع مبنى على الفتح قاله سم وأنا أقول سبباً حتى في باب الاستغاث من هذا الشرح تجوز نصب تابع المستغاث المجرور باللام مراعاة للمعل وصرح به في الهمع أيضاً ويرد على نصب النسق المعروف الخان من لى كعمرو والبدل التابعين للمستغاث الذى في آخره زيادة الاستغاث ما سيصرح به المصنف من أنهما كالمستقل بالنداء اللهم إلا أن يخص بغير صورة المستغاث المذكور وهو بعيد ويرد على التعديل بأن المتبوع مبنى على الفتح أنه قد يمنع لم لا يجوز أن يكون مبنياً على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة

أى بتعويض الميم المشددة عن حرف النداء (وشذياً اللهم في قرين) أى شذ الجمع بين ياء الميم في الشعر كقوله انى اذا ما حدث الماء أقول يا اللهم يا اللهم (تنبيهات) الاول مذهب السكوفيين أن الميم في اللهم بنية جملة محدوفة وهى أمناء بخير وليست عوضاً عن حرف النداء ولذلك أجازوا الجمع بينهما فى الاختيار • الثاني قد تحذف أل من اللهم كقوله لاهم ان كنت قبلت سحج وهو كسبر في الشعر • الثالث قال فى النهاية يستعمل اللهم على ثلاثة أنحاء • أحدها النداء المحض نحو اللهم أثبتنا • ثانيها أن يذكريها المحيب تمكننا للجواب فى نفس السامع كأن يقول لك القائل أوبد قائم فتقول له اللهم نعم أو اللهم لا • ثالثها أن تستعمل دليلاً على القدرة وقلة وقوع المذكور نحو قولك أنا أزورك اللهم اذا لم تدعى إلا ترى أن وقوع الزيارة مقرراً لعدم الدعاء قليل • فصل (تابع) المنادى (ذى الضم)

بل هذا هو انظار الذي لا ينبغي العدول عنه وحينئذ يجوز في تابعه الرفع والنصب فاعرفه (قوله المضاف) بالنصب صفة لتابع ومحل وجوب نصب التابع المضاف اذا كانت اضافته محضة والا جاز رفعه كما صرح به السيوطي ويشير اليه الشارح لكن انما ينعت المنادى المضموم بمضاف اضافة غير محضة اذا كان نكرة مقصودة لما مر انه يجوز نعتها بالنكرة لتكون تعريفها طارئا فلا يقال كيف ينعت المضموم بالمضاف اضافة غير محضة مع كون المنعوت معرفة والنعت نكرة ومثله المضاف الشبيه بالمضاف فينعت به نصبه كما صرح به السيوطي وجوز الرضى رفعه ويؤيده تجويز السيوطي رفع المضاف اضافة غير محضة لانها على تقدير الانفصال فضارب زبدي تقدير ضارب زبدا وضارب زبدا شبيه بالمضاف وقوله دون آل حال من تابع أو من الضمير في المضاف فقوله البعض تبعاً للشخ خالد حال من المضاف فيه تساهل وقصور (قوله نعم الخ) اشار به الى أن المراد بالتابع ما عدا البدل والنسب بقريته المقابلة (قوله كلهم أو كلكم) اشار به الى أن الضمير في تابع المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغيبة نظراً الى كون لفظ المنادى اسماً ظاهراً والاسم الظاهر من قبيل الغيبة ولفظ الخطاب نظراً الى كون المنادى مخاطباً فعلمت أنه يجوز أيضاً يازيد نفسه ونفسه قاله الدماميني ثم قال ويجوز يا أيها الذي قام ويا أيها الذي قمت وقد توهم بعض الناس أنك اذا قلت يا أيها الذي قام وقعت كان فيه التفات وليس كذلك لان الالتفات من خلاف الظاهر وكلا الطرفين موافق للظاهر فالغيبة انظار لفظ انظار والخطاب لظاهر المنادى اهـ والمقصود فيه نظراً لان مقتضى الظاهر انه سلك أحد الطرفين في كلام أن لا يبدل الى غيره فيه فتدبر (قوله الاول الخ) عبارة السيوطي في جمع الجوامع وجوز الكوفية وابن الانباري رفع النعت المضاف اضافة محضة وانفراء رفع التوكيد والعطف نسفاً اهـ بزيادة من شرحه (قوله لان اضافته محضة) أي لقلبة الاسم على صاحب وفيه اشارة الى أن ما اضافته غير محضة يجوز رفعه وبه صرح السيوطي كما مر (قوله على القطع) قضيته جواز قطع التوكيد وهو كذلك على قول (قوله والمبني قبل النداء) يوهم صديقه أن المبني قبل النداء قسم مبين للقسمين قبله العلم والنكرة المقصودة وليس كذلك فلو قال ولو مبنيين قبل النداء لكان أحسن مثال العلم المبني قبل النداء ياسبيويه ومثال النكرة المقصودة المبنية قبل النداء يا من خلقي أي يا اله الخلق (قوله أي ماضي التابع) أي من تابع المضموم خاصة (قوله المضاف المقرون بال) أي تابع ذي الضم المضاف المقرون بال والمفرد وكذا الشبيه بالمضاف على ما مر عن الرضى والمضاف اضافة غير محضة على ما مر عن السيوطي وأشار اليه الشارح ووجه جواز الأمرين في الاول والثالث والرابع الحاقها بالمفرد لان غير المحضة ومنها اضافة المقرون كالأضافة فان قلت فلم يلحق بالشبيه والمضاف اضافة غير محضة به اذا فؤد يا مستقلين قامت محافظته على اعرابها الذي هو الاصل فالحقابه تابعين لمشابهة ما له مع حصول الاعراب لفظاً أو تقديراً وهذا في حاله رفعهما على القول بأنه اتباع لا اعراب كما سيأتي ولم يلحقابه مستقلين محافظته على الاعراب فروعي الاعراب في الحالين اهـ سم ببعض تغيير فان قلت لم يجوز في التابع المفرد البناء كما جاز في تابع اسم المفرد نحو لا رجل ظريف فيها قلت لان المنادى لفظاً ومعنى هو المتبوع ولا دخل ليا في التابع والمنفي بلا في الحقيقة هو التابع لا المتبوع غالباً كما كان لا بأس بترت التابع وذلك لان معنى لا رجل ظريف في الاطراف في الرجال الذين فيها المنفي مضمون الصفة بناء على الغالب من انصباب النبي على القيد فحصل الفرق بين التابعين (قوله والمفرد) دخل فيه نعت النكرة المقصودة معرفة بال أو لا فيجوز يا رجل العاقل والعاقل ويا رجل عالم وعالم ان نصبت رجلاً الجواز نصب النكرة المقصودة المرصوفة تعيين نصب صفتها (قوله ارفع) ظاهره أن رفع التابع المذكور اعراباً واستشكك بأنه لا عامل هناك يقتضي رفع التابع بل هناك ما يقتضي نصبه وهو ادعو

المضاف دون آل الزمه
نصباً) مراعاة للمل المنادى
نعم كان (كأزيدا
الحليل) أو بياناً نحو يازيد
عائذ الكلب أو توكيداً
نحو يازيد نفسه ويقم كلهم
أو كلكم في تنبيههم في الاول
أجاز السكائي والفراء
وابن الانباري الرفع في نحو
يازيد صاحبنا والعصم المنع
لان اضافته محضة وأجازه
الفراء في نحو ياقيم كلهم
وقد سمع وهو محمول عند
الجهه ورعى القطع أي
كلهم يدعى الثاني شمل
قوله ذي الضم العلم
والنكرة المقصودة والمبني
قبل النداء لانه مقدر ضمه
كلمة (وما سواه) أي
ما سوى التابع المستكمل
للشراطين المذكورين وهما
الاضافة والمحلون من آل
وذلك شباهة المضاف
المقرون بال والمفرد (ارفع
أو انصب) تقول يازيد
الحسن الوجه والحسن
الوجه ويازيد الحسن
والحسن

(قوله لان الالتفات الخ)
لا يخفى ان يا أيها الذي
قمت فيه التفات تأمل

وياغلام بشرو بشرا وياقيم أجمعون وأجمعين فالنصب اتباعا للمحل والرفع اتباعا للفظ لانه يشبه المرفوع من حيث عروض الحركة
تنبيهان في الاول شمل كلامه اولاً وثانياً التوابع الخمسة ومراده التعت والتوكيد (١٠٩) وعطف البيان وسباق الكلام على

البدل وعطف النسق
• الثاني ظاهر كلامه أن
الوجه - بين على السواء
(واجعله كاستقل) بالنداء
(نسقا) خالبا عن آل
(وبدلا) تقول يا زيد بشر
بالضم وكذلك يا زيدو بشر
وتقول يا زيد أباعبد الله
وكذلك يا زيد وأباعبد الله
وهكذا اجكهم مع المنادى
المنصوب لان البدل في نية
تكرار العامل والعاطف
كلما ناسب عن العامل
• تنبيه في أجاز المازني
والكوفيون يا زيد وعمرا
ويا عبد الله وبكرا (وان يكن
محبوب آل ما نسقا ففيه
وجهان) الرفع والنصب
(ورفع ينتق) أي يختار
وفاقا للتحليل وسيبويه
والمازني لما فيه من
مشكلة الحركة والحكاية
سيبويه أنه أكثر ما لقراءة
السبعة يا جبال أقربي
والطير بالنصب فللعطف
على فضلا من ولقد آتينا
داود منا فضلا واختر أبو
عمر و عيسى ويونس
والجرمي بالنصب لأن ما
فيه آل لم يل حرف النداء
فلا يجعل مكلف ما عليه
وتسبكا بظاهرا لا به إذ
اجاع القراء سوى الاعوج
على النصب وقال المبرد
ان كانت آل معرفة فالنصب
والا لرفع لان المعرف

وأجيب بأن العامل فيه مقدر من لفظ عامل المتبوع مبنيا للمجهول وهو مع ما فيه من التكلف
يؤدي الى التزام قطع المتتابع وقال السبوطي في متن جمع الجوامع وشرحه واعتقد قوم بناء النعت
اذ أرفع لانهم رأوا حركته كحركة المنادى حكاة في النهاية اه والمتجه وفاقا لبعضهم أن ضمة التابع
اتباع لا اعراب ولا بناء وفي قول الشارح والرفع اتباعا للفظ اشارة اليه وعلى هذا يكون في التعبير
بالرفع تسجع فاعرفه (قوله وياغلام بشر) أي بتنوين بشر لانه معرب بفتحة مقدرة منع من ظهورها
ضمة الاتباع على ما حققناه (قوله أولا) أي في قوله تابع ذى الضم وثانيا أي في قوله وما سواه
(قوله ومراده النعت الخ) أي بقريته أفراد البدل وعطف النسق بحكم يخصهما بعد ذلك فالآتي
مخصص لما تقدم وقوله والتوكيد أي لفظيا أو معنويا (قوله ظاهر كلامه الخ) عليه قد يفرق بين هذا
والنسق مع آل حيث رجع الرفع فيه كما يأتي بان ذلك أقرب الى الاستقلال فكانت الحركة
الواجبة عند الاستقلال أولى سم وأقربية المنسوق مع آل الى استقلاله بالنداء من حيث العاطف
الذي هو كالعامل وان بعد من حيث آل التي لا تجامع حرف النداء (قوله على السواء) كلام
ابن المصنف يقتضى ترجيح النصب سم (قوله وبدلا) لم يقيد به أيضا بالخمولن آل لانه لا يكون في
النداء الا خاليا من آل ولهذا قال السبوطي في جمع الجوامع وشرحه كما لا بد لان أي التكررة
المقصودة والاشارة ولا ذوال من المنادى قال سم وكان وجهه ان البدل على نية تكرار العامل
وهو الحرف هنا وهو لا يدخل على ما فيه ال لكن نقل الدماميني عن المصنف ان من البدل ما يرفع
وينصب لشبهه بالتوكيد والنعت في عدم صلاحية تقدير حرف نداء قبله نحو يا تميم الرجال والنساء
وصحة هذه المسئلة مبنية على أن عامل البدل عامل المبدل منه (قوله يا زيد بشو بالضم) أي بالتنوين
وكذا بضم بشر بالتنوين في صورة العطف (قوله وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب) أي انهما
معهما كالمستقل بالنداء فيعاه لان تابعين له بما يعاملان به مستقامين بالنداء (قوله لان البدل في نية
تكرار العامل) ظاهر على مذهب غير المصنف أماء على ما ذهب اليه من أن العامل في البدل عامل
في المبدل منه كبقية التوابع فيوجه بان البدل لما كان هو المقصود وكان المبدل منه في نية الطرح
كان كالمباشر له العامل من نظير ذلك ما وجه به رفع تابع أي في نحو يا أيها الرجل من أنه لما كان هو
المقصود وأي وصله اليه وجب رفعه (قوله أجاز المازني) أي قياسا على المنسوق المقرون بال و فرق
الجهه وورعما سيعلم من تعليل جواز الوجهين في المقرون وفي تعبيره بالاجازة اشارة الى أنهم يميزون
جمعه كالمستقل هذا هو الظاهر وان توقف شيخنا فقال وهل المراد مع اجازتهم الضم أو الرفع اه
(قوله ما نسقا) ظاهره ولو مضافا نحو يا زيد والحسن الوجه ولا بعد فيه (قوله ففيه وجهان الرفع
والنصب) لا ممتنع تقدير حرف النداء قبله فأشبهه النعت سبوطي (قوله وورفع) شوع الابتداء به
كون الكلام في معرض التقسيم كما في الفارضي (قوله لما فيه من مشكلة الحركة) أي مع كونه
أقرب الى الاستقلال فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى كما مر عن سم (قوله فللعطف
على فضلا) وقال ابن معطي بمفعول معه وضعفه ابن الحشاش وقيل مفعول محذوف أي وسخر ناله
الطير (قوله فلا يجعل كلف ما عليه) أي فلا تطلب مشا كنهه (قوله ان كانت آل معرفة) أي كافي
الآية بالنصب أي فاختار النصب لما في الشرح من أن المعرف يشبه المضاف أي من حيث تأثر
ما فيه آل المعرفة بتعريف آل وتأثر المضاف بتعريف الاضافة أو تخصيصها (قوله والافالرفع) أي
والا تكن للتعريف كالتى من نية الكامة نحو اليسع والتي للصح الصفة نحو الحرث فاختار الرفع لان
آل حينئذ كالمعدومة (قوله الالرفع) ترد عليه الآية الا أن يمنع عطف الطير على جبال سم

يشبه المضاف تنبيه في هذا الاختلاف انما هو في الاختيار والوجهان يجمع على جوازهما الا فاعطف على تكرة مقصودة نحو
يارجل والغلام فلا يجوز فيه عند الاخفش ومن تبعه الالرفع (وأبها

بإفادة **ب** إذا ذكر بعد نعت المنادى تابع كبازيد الظريف صاحب عرفان قدر الثاني نعتا للمنادى
 نصب لا غير أو نعتا لنعت المنادى لفظ به كما يلفظ بالنعت دما ميني وقوله لفظ به كإلفظ بالتابع ان
 أراد على سبيل الاولوية له ما كانه فذلك أو على سبيل الوجوب ممنوع عندي ولم لا يجوز نصب
 مراعاة محل نعت المنادى فليكن بالانصاف (قوله معجوب ال) سبأتي أنه يقوم مقلبه اسم الإشارة
 والموصول (قوله بالرفع) ظاهره ولو كان مضافا نحو يا أيها الحسن الوجه ولا بعد فيه (قوله وبعد في
 موضع الحال) أي من صفة لقدمه عليها فلا يضر تنكيرها أو من معجوب ال كما يشير الى جواز
 الامر من قوله الاتي واقعه أو واقعا فالاول ناظر للاول والثاني للثاني (قوله في موضع الحال ميني
 على الضم) هذا ميني على ما ذهب اليه بعضهم من جواز وقوع الظرف المقطوع عن الاضافة حالا
 كانه عليه شيئا (قوله مرفوعة) مقتضاه أن بالرفع نعت لصفة لآل من معجوب ال والالقال
 مرفوعا الا أن يقال التأنيت باعتبار كون معجوب ال صفة أو أنه أشار الى جواز وجه آخر قال البعض
 لكن يرد عليه لزوم الفصل بين النعت ومنعونه بأجنبي اه وفيه أن الفاصل هنا ليس أجنبيا بل هو
 العامل في بالرفع لان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والعامل في الحال هو العامل في صاحبها
 فيكون يلزم عاملان في معجوب ال وفي الحال منه وفي صفة الحال فتدبر (قوله والعائد على المبتدأ) أي
 الاول أما العائد على المبتدأ الثاني فمستتر في يلزم وكذا العائد على أيها في الاعراب الاول (قوله ويجوز
 أن يكون صفة هو الخبر) أي والجملة خبر أي وعائدها محذوف أي صفة لها أو بعد ها ويلزم ما بالياء
 التخيية فهو خبر بعد خبر أو بالتاء الفوقية فهو نعت صفة وبالرفع حال من فاعل يلزم وجعله مفعولا
 بزيادة الباء تكلف مستغنى عنه وان اقتصر عليه الشيخ خالد وتبعه شيخنا والبعض (قوله والمراد اذا
 نوديت أي الخ) لا يخفى أن ما ذكر الى قوله ويلزم تابعها الرفع لم يستفد من المتن لا منطوقا ولا مفهوما
 وكيف يراد منه وما اعتذره البعض من أنه مستفاد من ذكر أي مبنية على الضم مقرونة بامر ادائها
 معين غير نافع في قوله وقد تضم الى قوله ويلزم تابعها الرفع (قوله لتسكون عوضا الخ) علة تلزمها (قوله
 عوضا عما فات الخ) كما عوضوا عنه ما في أياما ندعو او خصها بالنداء لانه في موضع تنبيهه وما بالشرط
 لانها مبسمة فتوافق الشرط دما ميني (قوله وتوث) أي على سبيل الاولوية لا الوجوب كافي
 الدما ميني والهمع عن صاحب البديع (قوله ويلزم تابعها الرفع) فيه ما قد متناه عند قول المصنف
 ارفع أو انصب فلا تغفل (قوله قال الزجاج الخ) فيه نظر لان ابن الباش ذي كبر أنه مسجوع من لسان
 العرب ولانه قرئ شاذ اقل يا أيها الكافرين وهي تعضد الما زني قاله السندي (قوله أن المقصود
 بالنداء هو التابع) ومع نعتك ينبغي أن لا يكون محله نصب بالانه بحسب العنائة ليس مفعولا بل
 تابع له ويؤيد ذلك قول ابن المصنف وسيد كره الشارح أيضا أنه لو وصفت صفة أي تعين الرفع سم
 وأنا أقول يرد عليه أن تابع ذني محمل له محمل متبوعه وحينئذ ينبغي أن يكون محمل تابع أي نصبا
 وأن يصح نصب نعته ويؤيده ما قدمناه عن الدما ميني في يازيد الظريف صاحب عمر وأنه ان قدر
 صاحب عمر ونعتا للظريف لفظ به كما يلفظ بالنعت ان رفعا فرفع وان نصبا فنصب على ما بيناه سابقا
 اللهم الا أن يكون منع نصب نعت تابع أي لعدم سماعه أصلا نعم يضح ما بحثه من أنه ليس لتابع أي
 محمل نصب ولا يجوز نصب نعته على أن رفع التابع أعراب وأن عاملة فعل مقدر مبنية للمجهول أي
 يدعي العاقل كما مر لكن ما بعد أي على هذا ليس تابعا لاي في الحقيقة فلا يظهر حمل كلامه على هذا مع
 قوله بل تابع له فتأمل (قوله وأي وصلة الى ندائه) انما آثروا أيا لها الوضعها على الإيهام واحتياجها
 وضعها الى المخصص الصق بما بعدها من غير ها ولما شابهها اسم الإشارة بكونه وضع مبهما مشروطا
 ازالة إيهامه بالإشارة الحسية أو الوصف بعده قام مقامها في التوصل الى نداء ما فيه ال وأما ضمير

وي يلزم خبره ومعجوب
 مفعول مقدم بيلزم
 وصفة نصب على الحال
 من معجوب ال وبالرفع في
 موضع الحال من معجوب
 ال وبعد في موضع الحال
 ميني على الضم حذف
 المضاف اليه وهو ضمير
 يعود الى أي والتقدير
 وأما يلزم معجوب ال
 حال كونه صفة لها
 مرفوعة واقعة أو واقعا
 بعدها ويجوز أن يكون
 معجوب مرفوعا على أنه
 مبتدأ ويكون خبره يلزم
 والجملة خبر أيها والعائد
 على المبتدأ محذوف أي
 يلزمها ويجوز أن يكون
 صفة هو الخبر والمراد اذا
 نوديت أي فهي نكرة
 مقصودة مبنية على
 الهم وتلزمها التنبيه
 مفتوحة وقد تضم
 لتسكون عوضا عما فات
 من الاضافة وتوث
 لتأنيث صفتها نحو يا أيها
 الانسان يا أيها النفس
 ويلزم تابعها الرفع وأجاز
 الما زني نصبه قياسا على
 صفة غيره من المناديات
 المضمومة قال الزجاج لم
 يجوز هذا المذهب أحد قبله
 ولا نابعه أحد بعده وهلة
 ذلك أن المقصود بالنداء
 هو التابع وأي وصلة الى
 ندائه وقد اضطرب كلام
 الناظم في النقل عن

أنه صفة له مطلقا وقد قيل عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر وقيل ان كان مشتقا فهو نعت وان كان جامدا فهو عطف بيان وهذا أحسن **تنبيهات** الأولى يشترط أن تكون ال في تابع أي جنسية كما ذكره في التسهيل فاذا قلت يا أيها الرجل فأل جنسية وصارت بعد للعضور كما صارت كذلك بعد اسم الاشارة وأجاز الفراء والجرمي اتباع أي بمحسب ال التي للصح الصفة نحو يا أيها الحرث والمنع مذهب الجوهري ويتعين أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجازها (١١١) الثاني ذهب الاخفش في أحد أقواله الى أن المرفوع بعد أي

خبر مبتدأ محذوف وأي موصولة بالجملة وتورد بأنه لو كان كذلك لحاز ظهور المتبدل كان أولى ولحاز وصلها بالفعلية والظرف الثالث ذهب الكوفيون وابن كيسان الى ان هاتين دخلتا للتثنية مع اسم الاشارة فاذا قلت يا أيها الرجل تريد يا أيها الرجل ثم حذف ذا اكتفاء بها الرابع يجوز أن توصف صفة أي ولا تكون الامر فوعه مفردة كانت او مضافة كقوله يا أيها الجاهل ذو التنزي لا توعدني حية بالنكر (وأيهذا أي الذي ورد) أي هذا مبتدأ وأيها الذي عطف عليه وسقط العاطف للضرورة وورد جملة خبره وحده الفاعل اما تكون الكلام على حذف مضاف والتقدير لفظ أي هذا وأيها الذي ورد أو هو من باب نحن بما عنناه وانت بما نحن ذلك راض أي يورد أيضا وصف أي في النداء باسم الاشارة وبموصول فيه ال كقوله

الغائب فإنه واق وضع مبهما مشروطا ازالة اهمامه لكن بما قبله غالب وهو المفسر وأما الموصول فإنه وان أزال اهمامه ما بعده لكنه جملة اه دما ميني عن الرضى باختصار وأيضا ضمير الغائب وكثير من الموصولات لا يباشرها حرف النداء (قوله أنه صفة له مطلقا) أي مشعقا كان أو جامدا التأويل الجامد بالمشتق كالمعين والحاضر أولان كثيران المحققين على أنه لا يشترط في النعت أن يكون مشتقا أو مؤولا به بل الضابط دلالة على معنى في متبوعه كالرجل لآلته على الرجلية (قوله وقد قيل عطف بيان) ظاهره مطلقا تصح المقابلة (قوله جنسية) أي لازائدة لازمة كاليسع أو غير لازمة كاليزيد ولا التي للصح الاصل كالحرث ولا التي للعهد كالزيدين ولا الداخلة على العلم بالغلبة كالصعق والنجم فعلم ماني كلام البعض من القصور والمراد أنها جنسية بحسب الاصل أي قبل دخولها كإيدل عليه بقبه كلامه فلا ينافي أن محسوبا بعد دخولها بمعين حاضر كما سيذكره (قوله وصارت بعد للعضور) أي بسبب وقوع مدخولها صفة لمنكر قصد به معين حاضر لا بسبب انقلاب ال عهدية حتى يرد أن المصرح به أنها غير عهدية أفاده اسم (قوله أن يكون ذلك عطف بيان) أي لانعتا لان العلم لا ينعت به هكذا ينبغي التعليل (قوله وأي موصولة بالجملة) والتقدير يا من هو الرجل وقال الفارسي التقدير يا الذي هو الرجل اه قال شيخنا والاول أولى لان ال لا تدخل على نحو الذي على الراجح كامر (قوله لحاز ظهور المتبدل) أي لان هذا ليس من مظان وجوب حذف المتبدل وله أن يقول باب النداء باب حذف وتحفيف بدليل جواز الترخيم فيه دون غيره فلهذا التزموا حذف المتبدل وقوله ولحاز وصلها الخ وله أن يقول التزموا فيها ضمير يا من الصلة كما التزموا فيها ضمير يا من الوصف على رأيكم مع (قوله يا أيها الجاهل الخ) التنزي نزع الانسان الى الشر والنكر بفتح النون وسكون الكاف آخره زاي اللسع أي لا توعدني باللسع حالة كونك مشبه اللحية في ذلك (قوله وأي هذا الخ) نحو يا أيها الرجل فأبي منادى مبني على الضم في محل نصب وهما للتثنية وذات صفة أي في محل رفع والرجل صفة لذا أو عطف بيان مرفوع بضمه ظاهرة ونحو يا أيها الذي قام فالذي صفة أي في محل رفع وهذا كله مبني على أن حركة التابع اعراب وتقديم ما فيه قال شيخنا ولعل مذهب المازني يجري هنا أيضا فيجوز كون ذا الذي في محل نصب (قوله للضرورة) بل تقدم ان الواو العاطفة تحذف اختيارا (قوله من باب نحن بما عنناه الخ) أي من الحذف من الاول بل لالة الثاني ويحتمل كلام المصنف العكس وفي الاولى منهما عند احتمالهما او محذوم تعيين القرينة أعدهما قولان قيل الحذف من الثاني لان الاواخر ابلق بالحذف من الإوائل وقيل من الاول لعدم الفصل وتعام البيت والرأي مختلف وهو كما قال شيخنا من المنسرح (قوله ألا أي هذا الخ) أي المهلك والوجد بالرفع فاعل البائع ونفسه مفعول ولا يصح جر الوجد بضافة البائع اليه لعدم جواز إضافة اسم الفاعل المتعدى الى مرفوعه (قوله ووصف أي بسوي هذا يرد) قال الشاطبي انه حشولا فائدة فيه ويجب أن يعلم بقوله وأي هذا الخ أن اللزوم ليس على ظاهره كان مظنة توهم شيء آخر فدفعه بهذا اه طبلاوى واسم الاشارة في قوله بسوي هذا يرجع لما ذكر من محسب ال واسم الاشارة والموصول المقرون بال (قوله خلوه من كاف الخطاب) أي لانه المقصود بالنداء كما تقدم فهو مخاطب ووصله بكاف الخطاب

ألا أي هذا البائع الوجد نفسه لشيئ نخته عن يديه المقادر ونحو يا أيها الذي نزل عليه الذكر (ووصف أي بسوي هذا) الذي ذكر (يورد) فلا يقال يا أيها زيد ولا يا أيها صاحب عمرو **تنبيهات** الأولى يشترط لوصف أي باسم الاشارة خلوه من كاف الخطاب كما هو ظاهر كلامه وفاقا للسيراني وخلافا لابن كيسان فإنه أجاز يا أيها ذلك الرجل الثاني لا يشترط في اسم الاشارة المذكر أن يكون منعوتابذي ال وفاقا لابن عصفور والناظم كقوله أي هذا ان كل زاد كما

ودعاني واغلافيين وغل
واشترط ذلك غيرهما وذو
اشارة كأي في الصفة في
لزومها ولزوم رفعها ولزوم
كونها بال على ما مر نحو يا ذا
الرجل ويا ذا الذي قام
هذا (ان كان تركها) أي
ترك الصفة (يفيت
المعرفة) أي بان تكون
هي مقصودة بالنداء واسم
الاشارة قبلها مجرد الوصلة
الى نداءها كقولك ولله القائم
بين قوم جلوس يا هذا القائم
أما إذا كان اسم الاشارة
هو المقصود بالنداء بان
قدرت الوقوف عليه فلا
يلزم شيء من ذلك ويجوز
في صفة حيثما يجوز
في صفة غير من المناديات
المبنية على الضم (في نحو)
يا (سعد سعد الاوس)
وقوله يا نعيم نعيم عدي
لا بالكم وقوله يا يزيد
العملات الذيل
(عنتص • ثان) حتما
(وضم واقض اول انصب)
فان ضمته فلانه منادى
مفرد معرفة وانتصاب
الثاني حينئذ لانه منادى
مضاف أو تو كيد أو عطف
بيان أو بدل أو باضمار
أعني وأجاز السيراني أن
يكون في تناول فيسه
الاشتقاق وان فهمته
ثلاثة مذهب أحدها
وهو مذهب سيبويه أنه
منادى مضاف الى ما بعد
الثاني والثاني مقوم بين
المضاف والمضاف اليه

يقضى أن المشار اليه غير المخاطب فيحصل التنافي ولا ين كيسان أن يجعل الخطاب في مثل يا ذا
للمشار اليه ولا يحصل التنافي لكن يمنع ما تقدم في باب اسم الاشارة من أن المخاطب بالكاف غير
المشار اليه الا أن يخصه بغير النداء فتأمل (قوله ودعاني) أي اتركاني والواغل من يدخل على القوم
وهم يشربون ولم يدع (قوله في لزومها الخ) أي لاني لزوم افراد وصفها بل يراعى على المشار اليه نحو
يا هذا الرجل ويا هؤلاء الرجال وآل في قوله الصفة عهدية أي الصفة المنذورة في أي الا أنها
تتناول اسم الاشارة مع أن اسم الاشارة لا يوصف باسم الاشارة وكان ترك ذلك اتساعا على ظهور أن
اسم الاشارة لا يوصف باسم الاشارة فكانه معلوم الانتفاء سم (قوله على ما مر) لعل مراده على ما مر
من اشتراط كون ال جنسية على الراجح (قوله نحو يا ذا الرجل ويا ذا الذي قام) نحو يا هذا الرجل
ويا هذا الذي قام ويا هؤلاء الكرام فهما للتنبية واسم الاشارة منادى مقدر فيه الضم وما بعده صفة
مرفوعة (قوله يفيت المعرفة) أي يفوت علم المخاطب بالمنادى (قوله بان تكون هي) أي الصفة
(قوله هو المقصود بالنداء) بان عرفه المخاطب بل عن الوصف كما اذا وضع المتكلم يده عليه (قوله فلا
يلزم شيء من ذلك) مقتضاه حتى كون الصفة مقرونة بال فيقتضى صحه يا هذا رجل وليس كذلك
ويمكن تصحيح عبارته بجعل من بيانية وجعل الاشارة الى مجموع ما مر من ذكر الصفة ورفعها وقرنها
بال فالمعنى لا يلزم مجموع الثلاثة أي بل بعضها وهو القرن بال هكذا ينبغي الجواب لا كما أجاب البعض
فتدبر (قوله في نحو سعد سعد الاوس) أي من كل تركيب وقع فيه المنادى مفردا مكررا ووقع بعد المرة
الثانية مضاف اليه وسعد الاوس هو سعد بن معاذ رضي الله تعالى عنه كما في التصريح (قوله زيد
العملات) بفتح الميم أضيف زيد الى العملات لانه كان يحمد دولها وهي جمع بعملة وهي الناقة
القوية الجولة والنبل جمع ذابل بمعنى الضامر كرفع جمع راعع اه ذكر يا عبارة القاموس
وهي الناقة الشديدة النجاسة المعتملة المطبوعة على العمل والجل يعمل ولا يوصف بها انما هما اسمان
اه ولو قال ذكر يا جمع ذابله كما عبر الشمني لكان أنسب بالعملات (قوله لانه منادى مضاف) فهو
بتقدير يا والفرق بين هذا والبدل أن هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز ذلك في البدل وان
قبل انه على تقدير تكرار العامل اذ هو عند ذلك القائل كالتقدير المعنوي الذي لا يتكلم به شاطبي
(قوله أو تو كيد) قاله المصنف قال أبو حيان ولم يذكره أصحابنا لانه لا معنوي وهو ظاهر ولا لفظي
لاختلاف جهتي التعريف لان الاول معرف بالعلمية أو النداء والثاني بالاضافة لانه لم يصف حتى
سلب تعريف العلمية اه قال ابن هشام وثم مانع أقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بعالم يتصل به
الاول قال سم ولا يخفى أن كلا الأمرين انما يرد على المصنف اذا سلم أنه مانع والا فقد يمتثل
بظاهر تعريف التوكيد اللفظي فانه صادق مع اختلاف جهتي التعريف ومع اتصال الثاني بعالم يتصل
به الاول (قوله وتناول فيه الاشتقاق) أي جعله مشتقا بتأوله بالنسب الى الاوس وضمه الشاطبي
بان النعت بالجاء مد على تأوله بالمشتق موقوف على لا سماع (قوله والثاني مقوم) أي زائد بناء على
جواز افعال الاسماء وأكثرهم باباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضاميين وهما كالشئ الواحد
وكان يلزم أن ينون الثاني لعدم اضافته اه تصریح وعلمه في حقيقة غير اعراب لانها غير مطلوبة
لعامل بل فتحته اتباع فيما يظهر وان كان يرد عليه أن بين المتبع والمتبع له حاجز احصينا لكن
صرح الشارح بان نصب الثاني توكيد ووافق تفسير الحفيد الاقحام بالتأ كيد اللفظي وعلى هذا
فالفتحة فتحة اعراب ولا يبعد أن الفصل بالثاني معتقر لانه كلافصل لتحاد الإسمين لفظا ومعنى
وأن عدم تنوين الثاني على هذا الوجه والذي قبله للمشاكله فيندفع قول صاحب التصريح ففيه
فصل الخ وقوله وكان يلزم الخ فتأمل ولا يصح اعرابه بدلا أو عطف بيان كما كان في صورة الضم
لانهما انما يكونان بعد تمام الاسم الاول والاول لا يكمل الا بالاضافة بخلاف صورة الضم فان الاسم

الى محذوف دل عليه الآخر والثاني مضاف الى الآخر ونصبه على الوجة الخمسة وثالثها ان الاسمين ركبا كيب خمسة عشر
ففتحهما ففتح بناء لفتح اعراب ومجموعهما منادى مضاف وهذا مذهب الاعلم (١١٣) في تنبيهات الاول صرح في الكافية بان

الاول فيها غير مضاف (قوله الى محذوف) أي مماثل لما أضيف اليه الثاني (قوله ونصبه) أي الثاني
على الوجة الخمسة بل السنة وهي أن يكون منادى مستأنفا أو منصوبا باهني أو عطف بيان أو بدلا
أو توكيدا أو نعتا وكان لم ينظر الى السادس لضعفه (قوله أن الاسمين ركبا) قيل فيه تكلف تركيب
ثلاثة أشياء ولا وجه له اذ المركب شيان فقط قاله في التصريح وقال الفارسي الاسمان مضافان
للمذكور وهو ضعيف لما فهم من توارد عاملين على معمول واحد (قوله ففتحهما ففتح بناء) فيه ان
فتح الاول على القول بالتركيب فتحه بنية ويمكن تصحيح عبارته بان المراد فتحه بمجموعهما الذي هو
المركب وفتحته هي فتحه الآخر ولو قال ففتح الثاني فتحه بناء لكان واضحا ثم هذا القول لا يشمله قول
المصنف ينتصب ثان الا أن يراد بالنصب ما يعم فتحه الاعراب وغيره (قوله أمثل الوجهين) أي
أحسنهما وأشارها الى أمثلته بتقدمه (قوله بل اسم الجنس) مبتدأ خبره كالعالم (قوله وخالف
الكوفيون الخ) عبارة الهمع وخالف الكوفيون فأوجبوا في اسم الجنس ضم الاول وفي الوصفين
ضمه بالانوين أو نصبه منونا (قوله جازمه بدلا) نقله المصنف عن الأكثر ورده بأنه لا يتحد لفظ
بدل ومبدل منه الا ومع الثاني زيادة بيان وجوز الدماميني أن يكون منادى ثانيا وأن يكون
تأكيذا لفظيا وقوله ضمه بدلا أي بناؤه على الضم ومن لازمه عدم التنوين (قوله عطف بيان) رده
المصنف في شرح الكافية فقال انه توكيدا على اللفظ أو المحل لا عطف بيان كما يقول أكثر النحويين
لان الشئ لا يبين نفسه (قوله على اللفظ أو المحل) لف ونشر مرتب

المنادى المضاف الى ياء المتكلم

أفردته بترجسه لان له أحكاما تخصه وتقدم أن الاصل في ياء المتكلم قيل السكون وقيل الفتح وجمع
بان السكون أصل اول اذ هو الاصل في كل مبنى والفتح أصل ثان اذ هو الاصل فيما وضع على حرف
واحد (قوله صح آخره) بان يكون آخره حرفا غير لين أو لينا قبله ساكن كدلو وطبي وهذا القيد يخرج
نحو مسلمي تثنية وجعا وجوز العصام حذف يائه لدلالة ياء التثنية والجمع على الاضافة وعدم
التباسة بالمفرد عند الحذف قال سم وفيه نظري في الجمع لالتباسة حينئذ بالمفرد في صورة اثبات
يائه ساكنة اه ويشترط مع ما ذكره المصنف أن يكون غير وصف مشبه للفعل كما سيأتي (قوله
عبدا) ينبغي أن يكون منصوبا بفتح مقدرة على الدال لا بالفتحة الموجودة لانها الاجل الالف
سم (قوله وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة) نقل البعض عن الحفيد أنه قيد ذلك بأن يشتر
الاسم بالاضافة الى الياء أولا فلا يقال في ياعدوى ياعدولانه لدلالة على الياء والذي في التوضيح
وشرحه اغماها واشترط الاشتهار بالاضافة في الوجة السادس وهو الضم وهذا هو المتجه فافهم
(قوله والخامس) عطفه على الثاني بالواو اشارة الى أنها في مرتبة لتقول بالاصالة في كل وجه
السيموطي السكون أفصح من الفتح ولعل وجهه أن السكون أخف من الفتح (قوله والياء ألفا)
أي تحركها وانفتح ما قبلها لان الالف أخف من الياء اه تصریح وانظرا أن هذه الالف اسم
لانها منقلبة عن اسم وينبغي أن يحكم بانها مضاف اليه وأن في محل جر سم (قوله وهو حذف
الالف) فيه جمع بين حذف العوض والمعوض وهو لا يجوز ويجاب بأنها بدل الياء وقرن بين الابدال
والتعويض سم على أنه قد يمنع عدم الجواز بدليل واقام الصلاة وأجاب اجابا (قوله ونقل عن
الاكثرين المنع) أي ولادلالة في البيت على الجواز لاحتمال أن المراد بهذه اللفظة ولاناء (قوله
وجها سادسا) يظهر أن قائله يحذف الياء والكسرة ثم يعامله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره ضم

الضم أمثل الوجهين
الثاني مذهب البصريين
أنه لا يشترط في الاسم
المكرر أن يكون علما بل
اسم الجنس نحو يارب رجل
رجل قوم والوصف نحو
يا صاحب صاحب زيد كالعالم
فيما تقدم وخالف
الكوفيون في اسم الجنس
فنهوا فصبه وفي الوصف
فذهبوا الى أنه لا ينصب
الا منونا نحو يا صاحب
صاحب زيد الثالث اذا
كان الثاني غير مضاف
نحو يا زيد زيد جازمه بدلا
ورفعه ونصبه عطف
بيان على اللفظ أو المحل

المنادى المضاف
الى ياء المتكلم
(واجعل منادى صح) آخره
(ان يصف ليا) المتكلم
(كعبدي عبد عبد
عبديا) والافصح والاه أكثر
من هذه الامثلة الاول وهو
حذف الياء والاكتفاء
بالكسرة نحو يا عباد
فانقون ثم الثاني وهو
ثبوتها ساكنة نحو
يا عبادي لا خوف عليكم
والخامس وهو وثبوتها
مفتوحة نحو يا عبادي
الذين أميرقوا وهذا هو
الاصل ثم الرابع وهو قلب
الكسرة فتحه والياء ألفا
نحو يا حسرتا وأما المثال

(١٥ - صبان ثالث) الثالث وهو حذف الالف والاجتزاء بالفتحة فأجازه الاخفش والمازني والفارسي كقوله
ولست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لواني أصله بقولي بالهفا ونقل عن الاكثرين المنع قال في شرح الكافية وذكروا
أيضا وجه اسادسا وهو الاكتفاء عن الاضافة بنية واجعل الاسم مضموما كالمنادى المفرد ومنه قراءة بعض القراء رب السهبن

أحب إلى وحكي يونس عن بعض العرب يأثم لا تفعل وبعض العرب يقولون يارب اغفر لي ويقوم لا تفعلوا أما المعتل آخره ففيه لغة واحدة وهي ثبوت يائه مفتوحة (١١٤) نحو يا فتى ويا فاضل وتبينها في الأول ما سبق من الأوجه هو فيما أضافته

للتخصيص كما أشعر به تشبيله
أما الوصف المشبه للفعل
فان ياءه ثابتة لا غير وهي
أما مفتوحة أو ساكنة نحو
يا مكرمي ويا ضاربي الثاني
قال في شرح الكافية اذا
كان آخر المضاف الراء
المتكلم ياء مشددة كبنى
قيل يا بني أو يا بني لا غير
فالتكسر على التزام حذف
ياء المتكلم فرار من توالي
الياءات مع ان الثالثة
كان يختار حذفها قبل
ثبوت الثنتين وليس بعد
اختبار الشيء الازومه
والفتح على وجهين
أحدهما أن تكون ياء
المتكلم قبلت ألفاظ التزم
حذفها الأبدال مستقل
الثاني أن تأتي ياء بني
حذفت ثم ادغمت أولاهما
في ياء المتكلم ففتحت لان
أصلها الفتح كما فتحت في
يدي ونحوه اه وقد
تقدمت بقية الأحكام في
باب المضاف الى ياء المتكلم
(وقح أو كسر وحذف الياء)
والالف تخفيفا لكثرة
الاستعمال (استمر في)
قولهم (يا ابن أم) ويا ابنة
أم و (يا ابن عم) ويا ابنة
عم (لامقز) أما الفتح ففيه
قولان أحدهما ان الأصل
أما عبا قلب الياء ألفا
فحذفت الالف و بقيت
الفتحة دليلا عليها والثاني

مسا كلة للمفرد المبني فهو منصوب تقدير ابفتحه مقدره منع من ظهورها ضمة لمشاكلة وتعرفه
بالإضافة المنوية كما اختاره المصنف لا محلا وتعرفه بالقصد كما قيل واللام يمكن لغة في المضارع يقال
أبو حيان والظاهر أن حكمه في الانباع حكم المبني على الضم غير المضاف لاحكام المضاف للياء اه
أى انه يجوز في تابعه الوجهان وهو لا يظهر على أن تعرفه بالإضافة المنوية ونصبه مقدر فان
مقتضاه عدم جواز الوجهين في تابعه وقد يوجه ما قاله أبو حيان بان قلنا نعرفه بالإضافة المنوية
ونصبه مقدر بأنه عومل بمعاملة المفرد فأعطى حكمه وان لم يكن منه حقيقة أفاده سم قال في
التصريح وانما يأتي هذا الوجه السادس فيما يكثر نداءه مضافا كلب تعالى والاب والام والابن
حلا للقليل على الكثير (قوله ما المعتل آخره) بأن يكون آخره حرفا لينا قبله حركة مجانسة له وأما
ما حذف لاهه كآخ فلا ترد لاهه خلافا للبرد ووقع في عبارة البعض هنا خلل فاحذره (قوله وهي
ثبوت يائه مفتوحة) ونسكين ورش محياى من اجراء الوصل مجرى الوقف (قوله فيما أضافته
للتخصيص) كان الأولى للتعريف والمراد فيما أضافته محضة بقرينه المقابلة (قوله المشبه للفعل)
أى المضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال (قوله فان ياءه ثابتة لا غير) قد يوجه بشدة طلبه
لها لكونه عام لا يشبه بالفعل (قوله وهي اما مفتوحة أو ساكنة) أى ان لم يكن الوصف مثنى أو جموعا
على حده والاعين الفتح نحو يا ضاربي ويا ضاربي (قوله كبنى) أى تصغير ابن وأصله بنو بفتحين
واذا صغرت حذفت الف الوصل ورددت اللام المحذوفة فيبقى بنو فقلب الواو ياء واجتماع الواو
والياء وسبق احدهما بالساكن وتندغم الياء في الياء وعلى القول بان لاهه ياء يكون فيه ما عدا القلب
(قوله قيل يا بني) بكسر الياء أو يا بني بفتحها لا غير أو رد عليه شيخنا أن فيه لغة ثالثة قرئ بها
في السبع وهي اسكان الياء مخففة ووجهه انه حذف ياء المتكلم ثم استقلت الياء المشددة
المكسورة وحذف الياء الثانية التي هي لام الكلمة وأبقى الأولى وهي ياء التصغير ساكنة (قوله على
التزام حذف ياء المتكلم) أى وبقاء الياء لثانية على كسرهما لاجل ياء المتكلم (قوله مع ان الثالثة)
كان الاوضح ولان الثالثة لان هذا تعليل آخر لا التزام الحذف (قوله أبدال ألفا) أى يعد قلب
الكسرة التي قبلها فتحة (قوله ثم التزم حذفها) أى وأبقيت الفتحة دليلا عليها (قوله مستقل)
أى حرف مستقل وهو الياء أى وبديل الثقيل ثقيل (قوله ففتحت لان أصلها الفتح) وعلى القول بان
أصلها السكون يوجه الفتح بأنه احتيج للتحريك لتلايق ساكنان والفتح أنجف سم (قوله بقية
الأحكام) أى بقية أحكام المضاف المسذ كور ككسر آخره وجوبا اذا لم يكن واحدا من الامور
الاربعه المتقدمة في قوله أخوما أضيف للياء كسر اذا لم يكن معتلا الخ وسلامة الالف مطلقا الى آخر
ما مر أى فلا تعيد تلك الأحكام هنا (قوله وقح أو كسر) أى اللهم وأجاز قوم ضمها أيضا سم (قوله
وحذف الياء) أى مع الكسر والالف أى مع الفتح ففيه مع ما قبله لف ونشم مشوش لكن حذف
الالف انما يأتي على قول الكسائي الآتى ومن وافقه لا على قول سيبويه والبصر بين فلهذا أسقطه
المصنف (قوله استمر) أى اطرد في نسخة أشهر وأورد الضمير مع رجوعه الى الفتح أو الكسر
وحذف الياء على التأويل بالمذكور أو على حذف خبر أحد المتعاطفين لدلالة الآخر (قوله ويا ابنة
عم) في التصريح أن بنتا كاتبة (قوله حذف الالف و بقيت الفتحة) قد تقدم منع الجمهور لهذا في
غير هذه الصورة نحو يا عبدوهم لا يمنع ذلك هنا والفرق ثبوت السماع الصحيح هنا سم وقوله قد
تقدم أى في قول الشارح ونقل عن الأكثرين المنع (قوله والثاني أنهم) أى ابنوا ما بعده (قوله
وبنى) أى المجموع على الفتح فيكون نحو يا ابن أم مبنيا على ضم مقدرتكهسة عشر ونقل السبوطى

أنهم جعلوا واحدا مر كوا وبنى على الفتح والأول قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة وحكى عن الاخفش عن
والثاني قيل هو مذهب سيبويه والبصر بين وأما الكسر فظاهر مذهب الزجاج وغيره أنه مما اجتزى فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة

من غير تركيب قال في الارتشاف وأصحنا يعتق دون أن ابن أم وابنة أم وابن عم وابنة عم حكمت لها العرب بحكم اسم واحد
 وحذفوا الياء كحذفهم إياها من أحد عشر إذا أضافوه إليها وأما اثبات الياء والالف في قوله يا ابن أمي ويا شقيق نفسي • وقوله
 يا ابنة عمي والاولى واهجى • فضرورة أما ما لا يكثر استعماله من نظائر ذلك نحو يا ابن أخي ويا ابن خالي فالياء فيه ثابتة لا غير ولهذا
 قال في يا ابن أم يا ابن عم ولم يقل في نحو يا ابن أم يا ابن عم **تبيينه** نص بعضهم (١١٥) على أن الكسر أجود من الفتح وقد

قري قال يا ابن أم بالوجهين
 (وفي النداء) قوله سم يا
 (أبت) ويا (أمت) باتاء
 (عرض) والاصل يا أبي
 ويا أمي (واكسر) وافتح
 ومن الياء التاعوض) ومن
 ثم لا يكاد ان يجتمعان
 ويجوز فتح التاء وهو الاقيس
 وكسرها وهـ والاكسر
 وبالفتح قرأ ابن عامر
 وبالكسر قرأ غيره من
 السبعة **تبيينه** في الاول
 فهم من كلامه فوائد
 • الاولى أن نحو يوض التاء
 من ياء المتكلم في أب وأم
 لا يكون الا في النداء
 • الثانية أن ذلك مختص
 بالاب والأم • الثالثة أن
 التعويض فيهما ليس بالزم
 فيجوز فيهما ما جاز في
 غيرهما من الوجه
 السابقة فهم ذلك من قوله
 عرض • الرابعة منع الجمع
 بين التاء والياء لانها عوض
 عنها • والياء بين التاء والالف
 لان الالف بدل من الياء
 واما قوله • يا أبتى لازمت
 فينا فافها • لنا أمل في
 العيش ما ذمتنا
 فضرورة نحو كذا قوله
 • يا أبتاعك أو عساكا

عن الرضى أن مجموع الكلمتين مع تركيبهما وفتحهما مضاف الى الياء المحذوفة (قوله من غير
 تركيب) هذا هو محل مخالفة ظاهر مذهب الزجاج لما في الارتشاف (قوله قال في الارتشاف الخ)
 هذا مقابل قوله فظاهر مذهب الزجاج الخ (قوله وحذفوا الياء) أي وأيقوا الكسرة دليلا عليها لان
 الكلام في الكسر (قوله ويا شقيق) تصغير شقيق (قوله ضرورة) وقال بعضهم هما لغتان قليلتان
 قيل وقلب الياء ألفا أجود من اثباتها وإذا ثبتت الياء ففيها وجهان بالإسكان والفتح فالخاصل خمسة
 أوجه ونص بعضهم على أن الخمسة لغات ومرقبا للغة سادسة وهي الضم (قوله فالياء فيه ثابتة
 لا غير) ساكنة أو مفتوحة ولا يجوز حذفها بعدها عن المنادى تصريح أي مع عدم سماع حذفها
 في غير يا ابن أم يا ابن عم فلا يراد أن البعد موجود فيهما أيضا (قوله ولهذا قال في يا ابن أم يا ابن عم)
 ولا يراد يا ابنة أم يا ابنة عم لان ابنة هي ابن زيادة التاء (قوله وفي النداء أبت أمت عرض) وكل منهما
 منصوب لانه معرب فانه من أقسام المضاف بفتحة مقدره على ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال
 المحل بالفتحة لاجل التاء لاستدعاء ما قبلها الاعلى التاء لانها في موضع الياء التي يسبقها اعراب
 المضاف اليها سم (قوله ومن الياء التاعوض) التاعوض تاء التأنيث عن افعالها إذا أضيف اليها الالف
 أو الام لان كلا منهما مظنة التفعيم والتاء يدل عليه كافي علامة اه حفيد ووجهة في الكشف
 بان تاء التأنيث وياء الاضافة متناسبتان في أن كلا منهما زيادة مضمومة الى الاسم في آخره وفيما
 ذكر تصريح بان التاء حرف لا اسم اذ لم تنقلب الياء اليها بخلاف الالف في نحو يلعبون كما مر بيانه
 (قوله ويجوز فتح التاء الخ) كان الاولى والفتح اقيس والكسر أكثر لان جواز كل مستفاد من
 عبارة المصنف (قوله وهو الاقيس) لان التاء عوض عن الياء وحركتها الفتح وتحركها الجركة
 أصلها هو الاصل اه حفيد (قوله وهو الاكثر) أي لان الكسر عوض عن الكسر الذي
 كان يستحقه ما قبل الياء وزال حين مجيء التاء لان ما قبلها لا يكون الامفتوحا (قوله لا يكون الا في
 النداء) أخذ الحصر من تعميم الجار والمجرور (قوله مختص بالاب والام) أي لانه لم يقل نحو أبت
 أمت (قوله من الواجهة السابقة) أي في المنادى المضاف لياء المتكلم (قوله فهم ذلك من قوله
 عرض) نظريه سم بان العزوض لا ينافي للزوم وقد يقال شأن العارض عدم اللزوم (قوله وبين
 التاء والالف) مشى ابن الحاجب على جواز الجمع بينهما لانه جمع بين عوضين بخلاف ما قبله سم
 أي فان فيما قبله جمع بين العوض والمعوض عنه وفي قوله بين عوضين تغليب لان الالف بدل عن
 الياء لا عوض عنها كما مر ووقع للبعض خطأ فاحش في تقرير مذهب ابن الحاجب فانظره (قوله التي
 يوصل بها آخر المنادى الخ) أي بناء على القول بجواز ذلك في المنادى البعيد والمستغاث والمنسود
 (قوله وجوز الشارح الاخرين) أي كونها عوضا عن الياء وكونها التي يوصل بها آخر المنادى (قوله
 على ما مر) أي على القول الذي مر عن شرح الكافية أن هذه الالف هي التي يوصل بها آخر المنادى
 المتقدم وليست بدلا عن ياء المتكلم لاعلى القول بانها بدل عن ياء المتكلم لان الجمع على هذا
 ضرورة كالجمع بين الياء والتاء لانه حتى تعد في اللغات والا كانت إحدى عشرة لغة بزيادة الجمع

وهو أهون من الجمع بين التاء والياء لذهاب صورة المعوض عنه وقال في شرح الكافية الالف فيه هي الالف التي يوصل بها آخر
 المنادى اذا كان بعيدا أو مستغاثا أو مندوبا وليست بدلا من ياء المتكلم وجوز الشارح الاخرين • الثاني اختلاف في جواز ضم
 التاء في يا أبت ويا أمت فأجازة الفراء أو أبو جعفر النحاس ومنعه الزجاج ونقل عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول يا أبت
 ويا أمت بالضم وعلى هذا فيكون في نداءهم ما عشر لغات الست السابقة في نحو يا عميد وهذه الاربعة أعني تثنية التاء والجمع بينها
 وبين الالف في نحو يا أبتا على ما مر • الثالث يجوز

ابدال هذه التاء هاء وهو يدل على أنها تاء التانيث قال في التسهيل وجعلها هاء في الخط والوقف جائز وقد قرئ بالوجهين في السبع
ورسمت في المحصف بالتاء **اسماء لازمت النداء** (وقيل بعض ما يخص بالنداء) أي لا يستعمل في غير النداء. ويقال للمؤنثة يأفلة
واختلف فيهما فذهب سيديويه انهما (١١٦) كائتان عن نكرتين فقل كباية عن رجل وقله كباية عن امرأة ومذهب الكوفيين

بين الياء والتاء وبهذا يعرف ما في كلام البعض (قوله ابدال هذه التاء هاء) أي في الوقف (قوله على
أنها تاء التانيث) أي بحسب الاصل (قوله ورسمت في المحصف بالتاء) أي رسمها بالتاء أولى كما قاله
الداميني **اسماء لازمت النداء**

يجوز كون لازمت فعلا إما ضيا كضاربت وكونه اسم فاعل كضاربة مضافا الى النداء أو منونا
نابيا بالنداء على المفعولية سم (قوله بعض ما يخص بالنداء) أشار الى أن هناك ألفاظا أخر تختص
بالنداء كابت وأمت (قوله أي لا يستعمل في غير النداء) أشار به الى أن الياء داخله على المقصور
عليه (قوله عن نكرتين) أي من جنس الانسان لا مطلقا (قوله بأنه لو كان) أي المذكور من فل وقله
مرخا أي مرخم فلان وفلان لقبيل فيه أي في بعضه وهو فل بقرينة ما بعده فلا لانه لا يحذف في
الترخيم مع الاخر ما قبله من حرف مدزائد الا اذ كان المرخم خماسيا فصاعدا وفلان على أربعة
أحرف فحق ترخيمه يا فلان وقوله ولما قيل في التانيث فلة أي بل كان يقال فلان وكان الاخصر والوضع
أن يقول وردة الناظم بأنهما لو كانا مرخمين لقبيل في الاول فلان في الثاني فلان (قوله وذهب
الشلوبين الخ) الفرق بين هذا المذهب ومذهب الكوفيين مع أنهما كائتان عن العلم عند
الكوفيين أيضا اعتبارا لترخيم عندهم دون الشلوبين ومن معه (قوله كباية عن العلم) أي الشخصى
لمن يعقل وكان الظاهر وكائتان (قوله وهما الاصل) المراد بالاصل هنا في قوله الاتي وأن أصلهما
فلان وفلان ما كانا عليه قبل تخفيفهما بحذف الالف والنون لا بالترخيم والحاصل أن الشلوبين
والناظم ومن وافقهما يقولون هما كائتان عن العلم وأصلهما فلان وفلان فدخلهما مجرد الحذف
تحقيقا لترخيم الكوفيين يقولون هما كائتان عن العلم وأصلهما فلان وفلان فدخلهما بخصوص
الترخيم وبهذا تعلم أن قول البعض فيما كتبه قبيل الجماعة أن مادة فلان مخالفة لمادة فل عند
المصنف كما أن الامر كذلك على مذهب سيديويه الصحيح فيه نظر (قوله بالهمز) أي الساكن (قوله
أي مما يختص بالنداء) بيان لوجه الشبه (قوله يا مكرمان) بفتح الراء زكريا وهو العزيز المكرم
دمايني (قوله تخفيف مكذبان) أي تحريفه وسماه تخفيفا لقربه من التخصيف لقراب رسم الذال
من رسم الراء وقراب رسم البناء من رسم الميم المخلوطة بما بعدها (قوله وليس بشئ) مع أنه يبقى عليه
مطيان الا أن يمنع وروده (قوله مقصورة على السماع) ويؤخذ ذلك من تغييره بالاطراد فيما
بعدها ونها (قوله وهو) أي الاجماع (قوله فتقول يا مخبثان الخ) قضيتهم عديم سماع مخبثان ويعكر
عليه قول الهمع الذي سمع منه أي من مفعلان ستة ألفاظ مكرمان وملائمان ومخبثان وملاكمعان
ومطييان ومكذبان قال وحكي ابن سيده رجل مكرمان وملائمان واهرأة ملائمة فنههم من أجاز
استعماله في غير النداء بقله ونخرجه أبو حيان على إضمار القول وحرف النداء والاصل رجل يقول
فيه يا مكرمان (قوله وزن يافعال) أي موازن في يافعال وكذا يقال في قوله الاتي وشاع في سب
الذكور وزن يافعل وفي الاتيان يباهنا وفيما يأتي إشارة الى اختصاص سب الانثى والذكور
المذكورين بالنداء (قوله فعبدته) سميت امرأة الرجل قعيدة للزومها البيت كعكع أي خبيثة
(قوله فضرورة) وقيل التقدير قعيدته يقال لها يالكع (قوله والامر هكذا الخ) وجه ذكره هنا
مناسبتة لتعويض المتعلق بما هنا في وزنه وبنائه على الكسر وشروطه سم أي فذكره هنا من
باب الاستطراد وقوله هكذا أي تكثرت في الوزن لا في النداء (قوله أي اسم فعل الامر) أي فسكلامه

أن أصلهما ما فلان وفلان
فرخا وردة الناظم بأنه لو
كان مرخا لقبيل فيه فلا
ولما قيل في التانيث فلة
وذهب الشلوبين وابن
عصفور وصاحب البسيط
الى أن فل وقله كباية عن
العلم نحو زيد وهند بمعنى
فلان وفلان وعمل ذلك
مشى الناظم وولده قال
الناظم في شرح التسهيل
وغيره ان يأفل بمعنى يفلان
ويأفلة بمعنى يافلانة قال وهما
الاصل فلا يستعملان
منقوصين في غير نداء الا
في ضرورة فقد وافق
الكوفيين في أنهما كباية
عن العلم وأن أصلهما فلان
وفلان وخالفهم في الترخيم
وردته بالوجهين السابقين
و(لؤمان) بالهمز وضم
اللام وملائم وملائمان
بمعنى عظيم اللؤم (لؤمان)
بفتح النون بمعنى كثير النوم
(كذا) أي مما يختص
بالنداء **بنيان** الاوّل
الاكثر في بناء مفعلان
نحو وملائمان أن يأتي في
الذم وقد جاء في الملح نحو
يا مكرمان كعكع سيديويه
والاخفش ويا مطييان
وزعم ابن السيد أنه يختص
بالذم وأن مكرمان تخفيف
مكذبان وليس بشئ الثاني

قال في شرح الكافية ان هذه الصفات مقصورة على السماع باجماع وتبعه ولده وهو صحيح في غير مفعلان فان فيه على
خلاف أجاز بعضهم القياس عليه فتقول يا مخبثان وفي الانثى يا مخبثانة (واطراد في سب الانثى وزن) يافعال نحو (ياخبثات) يالكع
يافساق وأما قوله أطوف ما أطوف ثم أرى الى بيت قعيدته لكع فضرورة (والامر هكذا) أي اسم فعل الامر مطرد

(من الثلاثي) عند سيبويه نحو زال وزال من زل وتركه تنبيهان (١١٧) الاول أهمل الناظم من شروط القياس على هذا

النوع أربعة شرط الاول
أن يكون مجردا فاما غير
المجرد فلا يقال منه الا
ما سمع نحو ذراك من أدرك
• الثاني أن يكون تاما فلا
يبني من ناقص • الثالث
أن يكون متصرفا • الرابع
أن يكون كامل التصرف
فلا يبنى من يدع ويدر
• الثاني ادعى سيبويه
سماعه من غير الثلاثي
شذوذا كقرفار من قرفر
في قوله • قالت له ربح
الضربا قرفار وعرفار
من عرف في قوله يدعو
وليدهم عرفار وقاس
عليه الاخفش ورد
المبرد على سيبويه سماع
اسم الفعل من الرباعي
وذهب الى ان قرفار وعرفار
حكاية صوت وحكاية عن
المازني وحكى المازني عن
الاصمعي عن أبي عمرو مثله
والصحيح ما قاله سيبويه لانه
لو كان حكاية صوت لكان
الصوت الثاني مثل الاول
نحو غاق غاق فلما قال عرفار
وقرفار خالف لفظ الاون
لفظ الثاني علم انه محمول
على عرف ورفر (وشاع
في سبع الذكور) يا (فعل)
نحو قولهم يافسق بالكعب
ياغدرها خبث (ولا تقس)
عليه بل طريقه السماع
واختار ابن عصفور كونه
قياسا ونسب سيبويه
(وجر في الشعر فل) قال

على حذف مضافين وقول شيخنا فسا كلامه على حذف مضاف أي ودال الامر هو مع كونه لا يناسب
صنيع الشارح برده عليه أن دال الامر أعم من اسم فعل الامر (قوله من الثلاثي) جعله الشارح
مختصا بقوله والامر هكذا مع أنه يعود لما قبله أيضا فالوجه تعليقه باطراد سم وعليه فالامر معطوف
على وزن وهكذا لحال وعلى صنيع الشارح الامر مبتدأ وهكذا حال ومطر دخبر وأوهكسا دخبر أول
ومطر دخبر ثان (قوله عند سيبويه) وقال المبرد هو مسموع فلا يقال قوام ولا قعاد في قم واقعد اذ ليس
لاحد أن يتدع صيغة لم تقلها العرب قال الاندلسي ومنع المبرد قوى فالواجب أن يتأول قول سيبويه
هو مطرد على أنه أراد بالاطراد الشباع اه دما ميني وفي التوضيح مع شرحه والمبرد لا يقبس فيهما
أي في فعال سبوا وفعال أمر أي فلا يقال باقباح قياسا على فساق ولا قواد قياسا على زال اه ومنه
يعلم أن الخلاف بين سيبويه والمبرد في فعال سبوا وفعال أمر او الموافق لهذا أن يجعل قول الشارح عند
سيبويه متعلقا بطرد في كلام المن ومطر في كلام الشارح على التنازع وان كان الاقرب الى
صنيع الشارح تعلقه بمطر في كلامه فعلم ما في قول البعض ان عند سيبويه متعلق باطراد (قوله على
هذا النوع) قال البعض أي على ما ورد منه او المراد في هذا النوع وهو اسم الفعل اه وهو
موافق لقول شيخنا أي نوع زال اه وقال شيخنا السيد قوله على هذا النوع أي وكذا ما قبله أو
يراد بالنوع ما هو على وزن فعال منادى أو اسم فعل اه وهذا هو الموافق لمباني التوضيح وشرحه
فانظره (قوله أن يكون مجردا) أي عن الزوائد وفيه أن هذا معلوم من اشتراط المصنف كونه
ثلاثيا لان الثلاثي عند النحاة لا يشمل المزيد (قوله متصرفا) فخرج نحو نعم وبس (قوله ادعى سيبويه
سماعه) أي سماع اسم فعل الامر المبني على الكسر لا يقيد كونه على وزن فعال (قوله كقرفار) أي
صوت وعرفار أي العب (قوله يدعو وليدهم) أي صغيرهم بعرفار أي هلموا للعرعة وهي لعبة
الصبيان اه فاضى وولد فاعل يدعو وكأله شيخنا السيد وانظر مرجع ضميرها (قوله حكاية
صوت) أي قرفار حكاية صوت الرعد وعرفار حكاية صوت الصبيان (قوله لكان الصوت الثاني) أي
لكان اسم الصوت الثاني وقوله مثل الاول تصدق المماثلة بان يقال عرف ورفر قربان يقال عرفار
وقرفار (قوله علم أنه) أي ما ذكره محمول على عرف ورفر بصيغة الامر أي دال عليه دلالة اسم
الفعل على الفعل (قوله يافسق الخ) هي غير منصرفة للوصفية والعدل عن فاسق وألکم وغادر
وخبث (قوله بالکعب) إذ كرفي القاموس من معاني اللکعب اللثيم والعبد والاحق والصغير والوسخ قبل
قد يرد في غير النداء كحديث لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس في الدنيا الکعب ابن لکعب وقوله
عليه الصلاة والسلام في الحسن بن علي رضي الله عنهما أين لکعب أي الصغير وقيل هو في الحديثين
ليس من المختص بالنداء بل هو فيهما وصف منصرف غير معدول كطعم ومؤنثة لکعبه أما المختص
بالنداء فغير منصرف لانه معدول عن الکعب ومؤنثة لکعب (قوله بل طريقه السماع) أي والمسموع
منه الالفاظ الاربعه المذكورة (قوله في لجه) متعلق بتدافع الشيب في بيت آخر واللجه بفتح اللام
اختلاط الاصوات في الحرب وقوله أمسك فلا ناعن فل مقول لقول محذوف أي في لجه مقول فيها
أمسك فلا ناعن فل أي امنع فلا ناعن فلان يصف الشاعر بالاقبلت وقد انارت أيديها الغبار وشبه
تراجها ومدافعة بعضها بعضا بقوم في لجه يدفع بعضهم بعضا فيقال أمسك فلا ناعن فلان أي اجز
بينهم (قوله بالصواب الخ) اعتراض على قول المصنف وجر في الشعر فل المقتضى أن فل المجرور في
الشعر هو فل المحدث عنه وهو المختص بالنداء (قوله درس المنا الخ) درس عفا ومتالع يضم الميم والتاء
الفوقية اسم موضع وكذلك أبان بالوحدة تصریح وفي القاموس أن درس يأتي لازما بمعنى عفا
ومتعدا يقال درسته الریح (قوله أن المختص) بدل من مامر أو بيان وقوله كآبه عن اسم الجنس أي

الرجز في لجه أمسك فلا ناعن فل • والصواب أن أصل هذا فلان وأنه حذف منه الالف والنون للضرورة كقوله درس المنا
بمتالع فأباناه أي درس المنازل وليس هو فل المختص بالنداء اذ معناها مختلف على الصحيح كما مر أن المختص بالنداء كآبه عن اسم

الجنس وفلان كناية علم
ومادته ما مختلفة فالمختص
مادته في لى فلو صغرته
قلت في وهذا مادته فلن
فلو صغرته قلت فلين وقد
تقدم بيان ما ذهب اليه
المصنف **في خاتمة** يقال
في نداء المجهول والمجهولة
ياهن وياهنه وفي التثنية
والجمع ياهنان وياهنتان
وياهنون وياهنات وقد
يسلى أو اخرهن ما يلي آخر
المنسوبة نحو ياهناه
وياهنناه بضم الهاء وكسرها
وفي التثنية والجمع ياهنانية
وياهننانية وياهنوناه
وياهننواه والله أعلم
في الاستغناء

(إذا استغيت اسم منادى)
أى نودى ليخلص من شدة
أوبعين على مشقة (خفضا)
غالباً باللام مفتوحاً حال
من اللام (يكال لمضى)
وقول عمر رضى الله عنه
يا لله خفضه للتصبيص على
الاستغناء ورفع اللام
لوقوعه موقع المصغر لكونه
منادى وليحصل بذلك فرق
بينه وبين المستغاث من
أجله وإنما أعرب مع
كونه منادى مفرد معرفة
لان تركيبه مع اللام
أعطاه شبه بالمتصرف وقد
فهم من النظم فوائد
الاولى أن استغاث

قوله وياهنه يصح كنيته بالناء
المربوطة وبالناء المفتوحة
كفي شرح القاموس اه

على قول سيبويه (قوله وفلان) أى الذى هو أصل فل الواقع في البيت مجرور أى وما ثبت لفلان
ثبت لفل الواقع في البيت لان أصله فلان ككلمة (قوله فالمختص مادته في لى) أى بانك في هذا وما
بعده كفى النسخ الصحاح على عادة أهل التصريف اذا أرادوا بيان الحروف المألوف من غير نظري
كونه فعلاً أو غيره (قوله وقد تقدم بيان ما ذهب اليه المصنف) لعله يشير به بهذا الى الجواب عن
الاعتراض على المصنف المذكور بقوله والصواب الخ وحاصله أن هذا التصويب انما يظهر على
مذهب سيبويه لان اختلاف المعنى والمادة الذى ذكره انما يأتي على مذهبه دون مذهب المصنف
لا اتحاد فل وفلان عليه معنى لكون كل عنده كناية عن العلم ومادة لكون أصل فل عنده فلانا ككلمة
وكذبه في الاتحاد المذكور مذهب الكوفيين فدعوى البعض أن المادة مختلفة عند المصنف
باطلة فتنبه (قوله في نداء المجهول) أى المجهول اسمه (قوله ياهن الخ) أى لكون هن في الاصل
كناية عن اسم الجنس وان استعمل كثيرا كناية عما يستقبح ذكره أو عن الفرج خاصة ككلمة
في مجت الاسماء الستة (قوله وياهنه) بسكون النون كفى الدمامينى (قوله وياهنون) جمع جمع
المذكر السالم شذوذا لان مفردة ليس علما ولا صفة بل لم يستكمل شروط باب سنين (قوله بضم الهاء
وكسرها) أى الهاء الاخيرة كفى الفارضى فالضم تشبيهاً بالضمير والاكسر على أصل التقاء الساكنين
واعلم أنه سبأنى للشارح في باب الندبة أن هذه الهاء لا تثبت وصلابل وقفا ساكنة وربما ثبتت في
الضرورة مضمومة ومكسورة وأجاز الفراء اثباتها وصلابل الوجهين فقوله هنا بضم الهاء وكسرها أى
على مذهب الفره أبو حيث ثبتت في الوصل لضرورة نظم والافهس ساكنة (قوله ياهنانية
وياهننانية) بقلب ألف الندبة ياء فيها المجانسة كسمرنون التثنية وفيه البعث الا تى (قوله
وياهننواه) بقلب ألف الندبة واو المناسبة ضمة التاء ويحث فيما ذكره بان قلب الحركة أخف من قلب
الحرف فهلا قلبت كسرة نون التثنية في ياهننانية وياهننانية فحة حفظ اللالاف وهلا قلبت ضمة التاء
في ياهننواه فحة حفظ اللالاف كما فعل ذلك في ياهناه وياهنناه والله أعلم

في الاستغناء

(قوله اذا استغيت اسم) شامل للمضاف وشبهه وأما النكرة غير المقصودة فتردد فيها الشاطبي وايقاع
الاستغناء على الاسم أى اللفظ اصطلاحى فان المستغاث حقيقة المعنى أى مدلول اللفظ أو التقدير
مدلول اسم اه سم (قوله منادى) فاندته التثنية على أن المستغاث اصطلاحاً لا يكون الامنادى
ولو أطلق ربما فهم خلاف ذلك أول يفهم ذلك سم (قوله أو يعين على مشقة) أى على دفعها والتعبير
بالاعانة يقتضى مشاركة المستغيث للمستغاث في الدفع فحصل التغير بين المتعاطفين (قوله غالباً) من
غير الغالب ما سبأنى في قوله ولان ما استغيت عاقبت ألف وقول الشارح وقد يخالو منهما (قوله باللام)
انما اختيرت لتناسب معناها للاستغناء لان لامها للتخصيص أدخلت على المستغاث دلالة على أنه
مخصوص من بين أمثاله بالنداء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله باستحضار غرابته قاله
الدمامينى (قوله وقول عمر) أى لما طعنه أبو لؤلؤة الجوسى قال يا لله للمسلمين كفى الدمامينى (قوله
للتصبيص على الاستغناء) اذ لو قيل يازيدا أو يازيداحتمل التره كيب غير الاستغناء من الندبة في
الاول والنداء المحض فى الثانى ويرد على كونها للتخصيص على الاستغناء قولك يا للعلماء متعجباً من
كثرهم الا أن يجعل التصبيص اضافياً أى بالاضافة الى الندبة والنداء المحض فتدبر (قوله لوقوعه
موقع المصغر) أى الذى تقع مع اللام فلا تدرى المتكلم أو مراده بالمصغر كفى الخطاب لانها التى
يقع موقعها المنادى وقيل لان اللام بقية آل كاسبأنى (قوله لكونه منادى) أى والمنادى واقع
موقع الكاف (قوله بين المستغاث من أجله) شامل للمنتصر عليه والمنتصر له (قوله أعطاه شبهاً
بالمضاف) أى لان اللام ومجرورها كلمتان كالمضامين أولان اللام أضافت معنى الفعل الى

متعد بنفسه لقوله اذا استغث اسم والتخويون يقولون مستغث به قال الله تعالى اذ تستغيثون ربكم و قد صرح في شرح الكافية بالاستعمالين الثانية ان المستغث معرب مطلقا الثالثة انه يجوز اقترانه (١١٩) بأل وان كان منادى لان حرف النداء لم

بمحورها (قوله متعد بنفسه) لوقال متعد بنفسه لكان أحسن لان النظم لا يفيد وجوب تعديده بنفسه كقوله عبارة الشارح وانما يفيد جواز ذلك فاعرفه (قوله معرب مطلقا) أى مفردا أو غيره ومحله كقوله سم ان جرب اللام وكان معربا قبل النداء فان خلا من اللام كان كغيره من المناديات وان كان مبنيا قبل النداء فهو باق على بنائه كالهذا فهذا مبنى على السكون في محل نصب (قوله لم يباشرها) أى أل بل فصل بينهما اللام (قوله يختص المستغث الخ) أى لان الاستغاثه كالبعد لاحتياجها الى مد الصوت لانه أعون على اسراع الاجابة المحتاج اليها فلا يقال ان باللمنادى البعيد فيلزم ان لا يستغث بالقرب الا ان كان كالبعيد أفاده سم بقى انه رد عليه انه وردت المستغث بالله زنى قوله عام لك ابن صمصمة بن سعد الا ان يقال هو ضرورة أو شاذ (قوله فياشوق الخ) يصح كسر شوق ودمع وقلب على حذف ياء المتكلم وابقاء الكسرة دليلة عليها وضم الثلاثة على أنها نكورات مقصودة وما تحبب والنوى البعد وما أصبى أى ما أميلك الى الهوى (قوله بناء على ماسياتى الخ) قيد بذلك ليتأتى المقضى لتكون المستغث به فى يالى محذوفا وهو لزوم عمل فعل فى ضميرى واحد على تقدير كون المستغث به فى يالى هو المذكور اذ لو بني على أن العامل حرف النداء لم يجب كون المستغث به فى يالى محذوفا لانه لا يلزم حينئذ على كون المستغث به هو المذكور عمل فعل فى ضميرى واحد لعدم الفعل العامل (قوله فيصير التقدير الخ) تفرغ على معنى محذوف معطوف على قوله محذوف أى والمستغث به محذوف لامذكور فيصير الخ وقوله وذلك الخ فى معنى التعليل لهذا الذى ويصح جعل الفاء تعليلية له ولوقال اذ لو كان مستغاثا به لكان التقدير الخ لكان أوضح (قوله يا أدعوى) أى فيلزم عمل فعل فى ضميرى واحد وهو الضمير المستتر فى أو عو والياء اذ هما الواحد وهو المتكلم والاولى حذف يا (قوله وذلك) أى عمل الفعل فى ضميرى واحد غير جائز فى غير ظننت وما حمل عليها أى من أفعال القلوب وما حمل عليها كنسيت وأبصرت وفقدت وعدمت وأورد عليه أن عمل الفعل فى ضميرى واحد لازم على جعل الياء مستغاثا له أيضا اذ فى قولك أدعوى قومى على عمل أدعوى فى الضمير المبتدئ وفى الياء واجب بان المحذوف عمله فيها على وجه كون الثانى مفعولا به واذا جعلت الياء مستغاثا لم يكن مفعولا به لان مدخول لام التعليل ليس مفعولا به لعدم وقوع الفعل عابه بخلاف ما اذا جعلت مستغاثا به (قوله والاصل يا آل زيد) أى أخذت همزة آل للتخفيف واحدى الالفين لانتقاء الساكنين وضعفه الرضى بان ذلك يقال فيما لا آل له نحو باللدواهى وقد ردتان باعتبارها آل يناسبها فافهم (قوله عن الكوفيين) استدلوا بقوله

بمحورها (قوله متعد بنفسه) لوقال متعد بنفسه لكان أحسن لان النظم لا يفيد وجوب تعديده بنفسه كقوله عبارة الشارح وانما يفيد جواز ذلك فاعرفه (قوله معرب مطلقا) أى مفردا أو غيره ومحله كقوله سم ان جرب اللام وكان معربا قبل النداء فان خلا من اللام كان كغيره من المناديات وان كان مبنيا قبل النداء فهو باق على بنائه كالهذا فهذا مبنى على السكون في محل نصب (قوله لم يباشرها) أى أل بل فصل بينهما اللام (قوله يختص المستغث الخ) أى لان الاستغاثه كالبعد لاحتياجها الى مد الصوت لانه أعون على اسراع الاجابة المحتاج اليها فلا يقال ان باللمنادى البعيد فيلزم ان لا يستغث بالقرب الا ان كان كالبعيد أفاده سم بقى انه رد عليه انه وردت المستغث بالله زنى قوله عام لك ابن صمصمة بن سعد الا ان يقال هو ضرورة أو شاذ (قوله فياشوق الخ) يصح كسر شوق ودمع وقلب على حذف ياء المتكلم وابقاء الكسرة دليلة عليها وضم الثلاثة على أنها نكورات مقصودة وما تحبب والنوى البعد وما أصبى أى ما أميلك الى الهوى (قوله بناء على ماسياتى الخ) قيد بذلك ليتأتى المقضى لتكون المستغث به فى يالى محذوفا وهو لزوم عمل فعل فى ضميرى واحد على تقدير كون المستغث به فى يالى هو المذكور اذ لو بني على أن العامل حرف النداء لم يجب كون المستغث به فى يالى محذوفا لانه لا يلزم حينئذ على كون المستغث به هو المذكور عمل فعل فى ضميرى واحد لعدم الفعل العامل (قوله فيصير التقدير الخ) تفرغ على معنى محذوف معطوف على قوله محذوف أى والمستغث به محذوف لامذكور فيصير الخ وقوله وذلك الخ فى معنى التعليل لهذا الذى ويصح جعل الفاء تعليلية له ولوقال اذ لو كان مستغاثا به لكان التقدير الخ لكان أوضح (قوله يا أدعوى) أى فيلزم عمل فعل فى ضميرى واحد وهو الضمير المستتر فى أو عو والياء اذ هما الواحد وهو المتكلم والاولى حذف يا (قوله وذلك) أى عمل الفعل فى ضميرى واحد غير جائز فى غير ظننت وما حمل عليها أى من أفعال القلوب وما حمل عليها كنسيت وأبصرت وفقدت وعدمت وأورد عليه أن عمل الفعل فى ضميرى واحد لازم على جعل الياء مستغاثا له أيضا اذ فى قولك أدعوى قومى على عمل أدعوى فى الضمير المبتدئ وفى الياء واجب بان المحذوف عمله فيها على وجه كون الثانى مفعولا به واذا جعلت الياء مستغاثا لم يكن مفعولا به لان مدخول لام التعليل ليس مفعولا به لعدم وقوع الفعل عابه بخلاف ما اذا جعلت مستغاثا به (قوله والاصل يا آل زيد) أى أخذت همزة آل للتخفيف واحدى الالفين لانتقاء الساكنين وضعفه الرضى بان ذلك يقال فيما لا آل له نحو باللدواهى وقد ردتان باعتبارها آل يناسبها فافهم (قوله عن الكوفيين) استدلوا بقوله

بمحورها (قوله متعد بنفسه) لوقال متعد بنفسه لكان أحسن لان النظم لا يفيد وجوب تعديده بنفسه كقوله عبارة الشارح وانما يفيد جواز ذلك فاعرفه (قوله معرب مطلقا) أى مفردا أو غيره ومحله كقوله سم ان جرب اللام وكان معربا قبل النداء فان خلا من اللام كان كغيره من المناديات وان كان مبنيا قبل النداء فهو باق على بنائه كالهذا فهذا مبنى على السكون في محل نصب (قوله لم يباشرها) أى أل بل فصل بينهما اللام (قوله يختص المستغث الخ) أى لان الاستغاثه كالبعد لاحتياجها الى مد الصوت لانه أعون على اسراع الاجابة المحتاج اليها فلا يقال ان باللمنادى البعيد فيلزم ان لا يستغث بالقرب الا ان كان كالبعيد أفاده سم بقى انه رد عليه انه وردت المستغث بالله زنى قوله عام لك ابن صمصمة بن سعد الا ان يقال هو ضرورة أو شاذ (قوله فياشوق الخ) يصح كسر شوق ودمع وقلب على حذف ياء المتكلم وابقاء الكسرة دليلة عليها وضم الثلاثة على أنها نكورات مقصودة وما تحبب والنوى البعد وما أصبى أى ما أميلك الى الهوى (قوله بناء على ماسياتى الخ) قيد بذلك ليتأتى المقضى لتكون المستغث به فى يالى محذوفا وهو لزوم عمل فعل فى ضميرى واحد على تقدير كون المستغث به فى يالى هو المذكور اذ لو بني على أن العامل حرف النداء لم يجب كون المستغث به فى يالى محذوفا لانه لا يلزم حينئذ على كون المستغث به هو المذكور عمل فعل فى ضميرى واحد لعدم الفعل العامل (قوله فيصير التقدير الخ) تفرغ على معنى محذوف معطوف على قوله محذوف أى والمستغث به محذوف لامذكور فيصير الخ وقوله وذلك الخ فى معنى التعليل لهذا الذى ويصح جعل الفاء تعليلية له ولوقال اذ لو كان مستغاثا به لكان التقدير الخ لكان أوضح (قوله يا أدعوى) أى فيلزم عمل فعل فى ضميرى واحد وهو الضمير المستتر فى أو عو والياء اذ هما الواحد وهو المتكلم والاولى حذف يا (قوله وذلك) أى عمل الفعل فى ضميرى واحد غير جائز فى غير ظننت وما حمل عليها أى من أفعال القلوب وما حمل عليها كنسيت وأبصرت وفقدت وعدمت وأورد عليه أن عمل الفعل فى ضميرى واحد لازم على جعل الياء مستغاثا له أيضا اذ فى قولك أدعوى قومى على عمل أدعوى فى الضمير المبتدئ وفى الياء واجب بان المحذوف عمله فيها على وجه كون الثانى مفعولا به واذا جعلت الياء مستغاثا لم يكن مفعولا به لان مدخول لام التعليل ليس مفعولا به لعدم وقوع الفعل عابه بخلاف ما اذا جعلت مستغاثا به (قوله والاصل يا آل زيد) أى أخذت همزة آل للتخفيف واحدى الالفين لانتقاء الساكنين وضعفه الرضى بان ذلك يقال فيما لا آل له نحو باللدواهى وقد ردتان باعتبارها آل يناسبها فافهم (قوله عن الكوفيين) استدلوا بقوله

تعلق به قولان أحدهما بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه واختره ابن عصفور والثانى تعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جنى الرابع اذا وصفت المستغث جررت صفته نحو يا زيد الشجاع للمظالم وفى النهاية لا يبعد نصب الصفة جلا على الموضوع (واقفتح) اللام (مع) المستغث (المعطوف ان كررت يا) كقوله بالقومى وبالامثال قومى لاناس عتوهم فى ازدياد (وفى سوى ذلك) التكرار

(بالكسر اثنا) على الاصل
 لا من اللبس نحو
 بالكسول وللشبان للعجب
 نديها ~~الاول~~ يجوز
 مع المعطوف المذكور
 اثبات اللام وحذفها وقد
 اجتمعا في قوله
 بالعطافنا وبالرياح
 وابي الحشر ج الفتي النفاح
 * الثاني علم مما ذكر ان
 كسر اللام مع المستغاث
 من اجله واجب على
 الاصل وهو ظاهر في
 الاسماء الظاهرة واما
 المضمير فتفتح معه الاعم
 الياء نحو والزيدك واذا
 قلت يالك احتمل الامرين
 وقد قيل في قوله فيالك من
 ليل ان اللام فيه للاستغاث
 * الثالث فيما يتعلق به لام
 المستغاث من اجله خلاف
 فقيل بحرف النداء وقيل
 بفعل محذوف أي ادعوك
 لزيد وقيل بحال محذوفة
 أي مدعو الزيد * الرابع
 قد يجوز المستغاث من اجله
 بن كقوله
 بالرجال ذوى الالباب من
 نفر
 لا يبرح السفة المردى اهم
 ذيله
 (ولام ما امتغيث عاقبت
 ألف) فكما تقول بالزيد
 تقول أيضا يازيد او منه قوله
 يازيد الا سئل نيل عز
 وعنى بعد فاقه وهو ان
 ولا يجوز الجمع بينهما فلا
 تقول يازيدا

لام المعطوف ولا من غيره من المستغاث لاجله كما قد يدل له قوله بعد الثاني علم مما ذكر الخ لولا ارجع
 الشارح اسم الاشارة الى المعطوف مع تكرار بالشمل الكلام المستغاث من اجله في صورة تكرار يا
 أيضا لان غير المعطوف المكرر معه باشامل لغير المعطوف في صورة تكرار يا بصورة عدم تكرارها
 وللمعطوف الذي لم تكرر معه يا وبهذا التحقيق يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من الایام (قوله على
 الاصل) أي في لام الجر الداخلة على المظهر (قوله لا من اللبس) أي أمن لبس المعطوف بالمستغاث
 له بسبب عطفه على المستغاث وأمن لبس المستغاث له بالمستغاث بسبب تقدم ذكر المستغاث
 ويقوم منه أن الالباس قد يوجد اذا كررت يا ووجهه أن المستغاث له قد يدل حرف النداء اذا حذف
 المستغاث ثم انما يحسن تعليله المذكور على تعليل فتح لام المستغاث بخوف اللبس الذي أشار اليه
 سابقا بقوله وليحصل بذلك أي بفتح لام المستغاث فرق بينه وبين المستغاث من اجله واما على تعليل
 الفتح بما أسلفه أيضا الشارح من وقوع المستغاث موقع المضمير لكونه منادى فانما يحسن تعليل
 كسر لام المعطوف هنا بما عمل به الفارضى حيث قال لانه بعد عن حرف النداء فكانه لم يقع موقع
 الضمير فردت اللام الى أصلها وهو الكسر وتعليل كسر لام المستغاث له بعدم وقوعه موقع المضمير
 (قوله مع المعطوف المذكور) أي مع المعطوف الذي هو مستغاث أعم من أن يكون مستغاثا لعطفه
 على المستغاث من غير تكرار يا أو لكونه يات تكررت معه بقرينه قوله وقد اجتمعا في قوله الخ (قوله
 بالعطافنا الخ) عطاف ورياح براء مكسورة فتحية مخففة وأبو الحشر ج أسماء رجال يرتبهم الشاعر
 والنفاح كثير النفع أي الاعطاء كما في القاموس وفيه أيضا نفع الطبيب فاح فعلم تسميح من فسر النفع
 بالرائحة الذكية (قوله احتمل الامرين) أي كون المخاطب مستغاثا ومستغاثا من اجله (قوله ان
 اللام فيه للاستغاث) أي وكل من لام المستغاث ولام المستغاث من اجله تسمى لام الاستغاث فهذا
 الذي قيل يؤيد ما ذكره من احتمال يالك للامرین (قوله فقيل بحرف النداء الخ) قال البعض تبعا
 لشيخنا لم يذهب أحد هنا الى التعاق بفعل النداء لئلا يلزم عمل الفعل في ضميرى متكلم اه أقول
 هذا باطل لان العمل المذکور وانما يلزم اذا كان المستغاث من اجله ياء المتكلم وهو في هذه
 الصورة غير مضر لما مر من أن العمل المذکور وانما يمنع اذا كان على وجه كون الثاني مفعولا به
 والمستغاث من اجله ليس مفعولا به كما تقدم وحيث لا مانع من القول بتعلق لام المستغاث من اجله
 بفعل النداء فاعرف ذلك ثم رأيت السيوطى حكاها مع بقية الاقوال في مبنى جمع الجوامع وشرحه
 فقله الحمد (قوله بفعل محذوف) أي مقدر بعد المستغاث والكلام على هذا جملتان بخلافه على الاول
 والثالث (قوله قد يجوز المستغاث من اجله عن) أي اذا كان مستغاثا عليه فان كان مستغاثا له
 تعين جره باللام واذا اجر الاصل عن وجب تعلقها بفعل من مادة التخليص أو الانصاف أو نحوهما أفاده
 الدمامى وسكت عليه شيخنا والبعض وفيه أنه لا مانع من تعلقه بفعل النداء وجعل من سببية (قوله
 عاقبت ألف) أي نابتها من العقبة وهى النوبة فالالف تجرى نوبة واللام نوبة أخرى ووقف على
 ألف بالسكون مع أن الظاهر أنه مفعول به على لغة ربيعة (قوله يازيدا) صرح الرضى والجامى بأنه
 حينئذ مبنى على الفتح وأن نوابه لا ترفع ومقتضاه أن ألف الاستغاث اذا لحقت المثنى والمجموع على
 حده صارا مبنيين على الياء وتقدم ترين ما قالاه وأن الظاهر الذي لا ينبغى العدول عنه أنه
 مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وأنه يجوز في نابه الموجهان على
 ما مر بل جزم البعض بأن ما قالاه سبق قلم وان كان فيه بعد (قوله ولا يجوز الجمع بينهما) قال شيخنا
 وتبعه البعض لان اللام تقتضى الجر والالف الفتح فبين أثرهما تنافى ولأنه لا يجمع بين العوض
 والمعوض اه وفى كل من العلتين نظر اما الاولى فلان مقتضى اللام الجر ولو تقدرا فلا يتنافى
 ماقتضيه الالف من الفتح واما الثانية فلانه قد يمنع كون الالف عوضا عن اللام ويدعى أن كلا

وقد يحولونهما كقوله أيا قوم للجب العجيب (ومثله في ذلك) (اسم ذو نجب ألف) بالفرق كقولهم بالباء وباللادواهي اذا
تجبروا من كثرتهم او يقال بالجب والجب وياعجب زيد وياعجب له **تنبيه** بجاء (١٢١) عن العرب في نحو والجب فصح اللام باعتبار
استغاثته وكسرهما باعتبار

الاستغاثه من اجله وكون
المستغاث محذوفا **خاتمه**
في مسائل متفرقة . الاولى
اذا وقف على المستغاث
او المتجيب منه حالة الحاق
الالف جاز الوقف بهاء
السكت . الثانية قد يحذف
المستغاث فيلي بالمستغاث
من اجله لكونه غير صالح
لان يكون مستغاثا كقوله
يا لانس ابو الامثارة .
على التوغل في بني
وعسوان اى بالقومى
لاناس . الثالثة قد
يكون المستغاث مستغاثا
من اجله نحو يا زيد زيد
اى ادعوك لتنصف من
نفسك والله اعلم . .

التنبيه
(ماللمنادى) من الاحكام
(اجعل لندوب) وهو
المتفجع عليه لفقده
حقيقه كقوله
وقت فيه بأمر الله يا عمرا
اول تنزيهه منزله المفقود
كقول عمر وقد أخبر يجذب
اصاب بعض العيرب
واعمره واعمره او
المتوجع له نحو فوا كيدا
من حب من لا يحبني . او
المتوجع مغه نحو وامصيتاه
فيضم في نحو ووازيد
وينصب في نحو ووا امير
المؤمنين وواضار با عمرا
واذا اضطر الى تنوينه جاز

أصل فتأمل (قوله وقد يحولونهما) فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث تصریح (قوله
أيا قوم) بحذف ياء المتكلم والدلالة بالكسرة عليها (قوله في ذلك) أى المذكور في المتن من أحكام
المستغاث هذا هو الذى ينبغى لا ما قاله البعض فانظره وقوله ذرتجب أى منه ذاتا أو صفة وظاهر
كلامه أن الاستغاثه غير باقية بل التركيب مستعمل فى محض التجب ويحتمل أنها باقية وأشرب
اللفظ معها معنى التجب ويدل عليه ما فى التنبيه الا ترى (قوله وياعجب زيد) لا يخفى ان زيدا
مستغاث من اجله فى متعلق لاه الاقوال المتقدمة فى متعلق لام المستغاث من اجله والمعنى
ادعوك لزيد ليرك فعله ما فى كلام البعض (قوله باعتبار استغاثته) أى الاستغاثه به مجازا تشبيها
بمن يستغاث حقيقة قاله الدمامينى اى يا عجب احضر فهذا وقتك (قوله وكون المستغاث محذوفا)
والاصل يا قومى للجب وعلى الوجهين المذكورين فى الشرح فصح لام باللادواهي وكسرهما (قوله
كقوله يا لانس الخ) المثارة المواظبة والتوغل التعق والتبغى الظلم والعدوان التعدى الفاحش
وانما كان ماولى يا غير صالح لكونه مستغاثا مع صحة نداء الناس فى الجملة لكونهم مهجورين بالوصف
الذى وصفهم به فلم يقصدوا للاستصار لان العاقل لا يهجوم من يستصربه أفاده الدمامينى

التنبيه

هى بضم النون مصدر ندب الميت اذا نوح عليه وذ كخصاله الحميدة انه ذمامينى وأكثر من
يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب قاله الاخفش فارضى (قوله ماللمنادى اجعل
لندوب) فيه اشارة الى أنه فى المعنى ليس بمنادى وهو كذلك لانه لم يطلب اقباله ومن ثم منعوا فى
النداء يا غلامك لان خطاب أحد المسميين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين وأجازوا فى
الندبة واغلامك تصریح وقال الطبرلاوى المراد بالمنادى فى قوله ماللمنادى الخ المنادى المخصوص
اه وفيه ميل الى أن المندوب من المنادى وبه صرح الفارضى نقله عن ابن يعين والظاهر أنه
لا ينافى كلام التصريح لان كون المندوب منادى باعتبار اللفظ فتدبر ثم رأيت الرضى صرح بأن
الندوب والمتجيب منه ليسا مناديين حقيقة بل هما مناديان مجازا قال فاذا قلت يا محمداه فكانت
تناديه وتقول له تعال فانى مشستان اليك واذا قلت واخزناه كانت تناديه وتقول له احضر حتى يعرفك
الناس فيعذرونى فيلغزدا قلت بالباء كأنك تناديه وتقول له احضر حتى يتجيب منك اه ببعض
تغيير (قوله وهو المتفجع عليه) اى بواو بالخروج نحو تفجعت على زيد سم والتفجع اظهار الحزن
(قوله يجذب) بالدال المهملة اى قحط (قوله أو المتوجع له) أدرجه صاحب التصريح وشارح الجامع
فى المتوجع منه لانهم قسما الى ما هو محتمل الالم كواراساه والى ما هو سبب الالم كوامصيتاه
(قوله وواضار با عمرا) نظرى التمثيل به بأفهم منافى لما سببأتى من أنه لا يندب المنكر وكذا يقال فى
قوله الا ترى وفى المشعبه به وا ثلاثة وثلاثين الا ان يقال المراد المجهول علما كما صرح به الشارح فى
باب النداء (قوله ولا يندب الا العلم الخ) حاصله أنه ليس كل منادى يصح ندبه بل انما يندب ما ليس
نكرة ولا مبهم من علم ومضائق الى معرفة توضح بها ووصول بما يعينه خال من آل نحو ووا زيدا
واغلام زيدا وامن حفرة بتر زمزمه وظاهر كلامه ندبة العلم ولو كان غير مشهور وفى الرضى
لا يندب الا المعروف علما كان أولافلو كان علما غير مشهور ولم يندب (قوله كما يوضح الاسم العلم
سمما) مراده بالاسم ما قابل الصفة لا ما قابل الكنية واللقب وحينئذ فقوله العلم من ذكر الخاص
بعد العام كما هو المناسب وفى نسخ سقوط لفظ سمما وعلما يقرأ بوضوح بالبناء للمفعول وهى التى
كتب عليها البعض ما نصه قوله كما يوضح الاسم العلم اى بالصفة فى نحو قولك جاء زيد التاجر (قوله

اسم الجنس المفرد ونذر
 واحبلاه (ولا) يندب
 (ماأبهما) وذلك اسم
 الاشارة والموصول بما
 لا يعينسه فلا يقال
 واهذاه ولا وامن ذهباه
 لان عرض الندبة وهو
 الاعلام بعظمة المصاب
 مفقود في هذه الثلاثة
 (ويندب الموصول بالذي
 اشتهر) اشتهر اربعينه
 ويرفع عنه الاجمام (كثير
 زمزم بلى وامن حفر) في
 قولهم وامن حفر بئر
 زمزم فانه بمنزلة واعبد
 المطلباه (ومنتهى المندوب)
 مطلقا (صله) جواز الا
 وجوب بالالف) المسماة
 ألف الندبة فتقول في
 المفرد وازيد او منه قوله
 وقت فيه بأمر الله يا عمرا
 وفي المضاف يا غلام زيدا
 واعبد الملكا وفي المشبه
 به واثلثة وثلاثينا وفي
 الصلة وامن حفر بئر زمزم
 وفي المركب وامن حفر بئر
 زمزم وفي المحكي واقام زيدا
 فمن اسمه قام زيدا وازيد
 يونس وصل ألف الندبة
 يا عمرا الصفة نحو وازيد
 الظريف او بعضه قول
 بعض العرب
 واجمعتي الشاميتينا
 وهذه الالف (متلوها) وهو
 منتهى المندوب (ان
 كان) ألفا (متلوها حذف)
 لاجلها نحو

اسم الجنس المفرد) خرج المضاف نحو واغلام زيدا فنجوز زنده اتفاقا لكنه أي المضاف يشمل
 نحو واغلام رجلاه ولا يندب مثله على الصحيح والرياضى يجيزه وندبة بكل نكوة والمنع انما هو في
 المتفجع عليه أما المتوجع منه فانك تقول وامصيبناه وان كانت المصيبة غير معروفة اه دبمبني
 فلوقال الشارح في اجازته ندبة النكرة كما في عبارة الهمع لكان أولى وجعل البعض المتوجع له
 كالتوجع منه فخره (قوله اسم الاشارة) وكذا المضمرة تصرح وكذا أي فلا يقال وانتهه ولا واها
 الرجلاه نقله شيخنا عن المشايخ (قوله بعظمة المصاب) أي المعين. (قوله مفقود في هذه الثلاثة)
 فلذلك لا يندب الا المعرف بالاسم من الاجمام وقد ينازع في دعوى الفقه على النسبة الى اسم الاشارة
 المحبوب باشارة حسية تعين المشار اليه (قوله ويندب الموصول) الخالي من آل أي عند الكوفيين
 وهو عند البصريين شاذ وانفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بال وان اشتهرت صلته فلا
 يقال والذي حفر بئر زمزم ما اذ لا يجمع بين حرف الندبة وآل تصرح (قوله بالذي اشتهر) متعلق
 بالموصول لا يندب أي بالذي اشتهر ونسبته الى الموصول (قوله كبر زمزم) مثال لندبة الموصول
 بما اشتهر بملاحظة قوله بلى وامن حفر بئر زمزم فانه قال في التصريح وأصل
 زمزم زمم أبدلت الميم الثانية زاي اقاله في الفردوس (قوله ومنتهى المندوب) أي منتهاه حقيقة أو
 حكما كما في الموصول فان الالف تكون في آخر الصلة وهو آخر الموصول حكما (قوله مطلقا) أي مفردا
 أو مضافا أو شبيهها به أو غيرهما ما سبده (قوله صله بالالف) ويكون المفرد مضافا على ضم مقدر على
 قياس ما عاوناعليه في المستغاث المحقق بالالف وعلى ما صرح به الشاطبي حيث قال اذا قلت وازيداه
 فالضم مقدر في آخر الاسم وكذلك واغلامه في غلام المضاف الى الباء الاعراب مقدر في آخره اه
 وأطلق الناظم كالتجويز بين وصل المندوب بالالف لكنه في التسهيل قيد ذلك بان لا يكون في آخره
 ألف وهاء فلا يجوز واعبد الالهه ولا واجههاها في عبد الله وجههاها لاستئصال ألف وهاء بعد
 ألف وهاء وبالجملة اصرح ابن الحاجب وغيره (قوله في المفرد) لعله أراد به معنى أخص من معناه
 السابق في النداء الذي هو ما ليس مضافا ولا شبيهها به بدليل مقابله بالاقسام الثلاثة الاخيرة الا ان
 يكون ذكرها بعده من ذكر الخاص بعد العام لنسكتة كقوله نديتها (قوله واقام زيدا) اعلم ان واقام
 زيد بالالف الندبة مبني على ضم مقدر منع من ظهوره ضمة الحكاية وكذا بالالف مبني على ضم
 مقدر لكن هل مانع ظهوره فتحة المناسبة أو ضمة الحكاية المحذوفة لاجل الالف كل محتمل والاقرب
 الاول لان اعتبار الملفوظ به مانعا أولى من اعتبار المحذوف وكذا في نحو واسبيوهم مع ابدال ضمة
 الحكاية بكسرة البناء الاصلى فتدبر (قوله راجاز يونس الخ) عزاجوز ذلك في الهمع الى الكوفيين
 وابن مالك أيضا (قوله يا عمرا صفة الخ) عبارة القصر صح وأما لحاقها بتوابع المندوب فقال ابن
 الجباز في النهاية انه لا خلاف في جواز لحاقها آخر الصفة اذا كانت ابنا بين علمين نحو وازيد بن عمرا
 وأما البديل والبيان والتوكيد فقياس قول سيويوه والخليل أن لا تلحق البيان والتوكيد وعندي
 أنها تدخل آخر البديل لانه قائم مقام المبدل منه فتقول واغلامنا زيدا وتدخّل العطف النسقي
 نحو وازيد وعمراه اه وتدخّل التوكيد اللفظي كما تقدم في قول عمرا وعمراه وعمراه اه كلام
 التصريح ومنه بعلم ما في كلام البعض من الخلل في غير موضع فانظره (قوله واجمعتي الشاميتينا)
 بضم الجيم بتثنية جمجمة تطلق على عظم الرأس المشتمل على الدماغ وعلى القدرح من خشب وهو
 المراد هنا ضاع للقائل فدحا شاميان فسد هما (قوله متلوها) مبتدأ أخيره الجملة الشرطية أو
 حذف وجواب الشرط على هذا محذوف ولا فرق في حذف مثل الالف بين أن يكون جزء كلمة كما
 في المقصور أو كلمة كما في المضاف للياء على لغة من يقلبها ألفا واذا كان متلوها هزة تأنيث لم
 تحذف كليا اسم إمراه والكوفيون يحذفونها فتحذف الالف لالتقاء الساكنين (قوله

واموساه وأجاز الكوفيون قلبه ياء قياسا فقالوا واموسياه (كذلك) يحذف لاجل ألف الندية (تنوين الذي به كمل) المندوب (من صلة أو غيرها) مما مر كآرأيت (نلت الامل) لضرورة أن الالف (١٣٣) لا يكون قبلها الا فتحة على ما رأيت والتنوين

لاحظه في الحركة هكذا
مذهب سيبويه والبصريين
وأجاز الكوفيون فيه مع
الحذف وجهين فتحه
فتقول واغلام زيدناه
وكسره مع قلب الالف ياء
فتقول واغلام زيدنيه قال
المصنف وما رأوه حسن لو
عضده سماع لكن
السماع فيه لم يثبت وقال
ابن عصفور أهل الكوفة
يحركون التنوين
فيقولون واغلام زيدناه
وزعموا أنه سماع انتهى
وأجاز القراء وجهان ثالثا
وهو حذفه مع ابقاء
الكسرة وقلب الالف ياء
فتقول واغلام زيدنيه
(والشكلي حتما أوله) حرقا
(مجانسا) فأول الكسرية
والضم واوا (ان يكن الفتح
يوهم لابس) دفعا للبس
فتقول في ندية غلام مصفا
الى ضمير الخطابية
واغلام مكبته وفي نديته
مضافا الى ضمير الغائب
واغلام هوه اذ لو قلت
واغلامكاه لا تلبس
بالمدكرو لو قلت واغلامكاه
لا تلبس بالغائبة قال في
شرح الكافية وهذا
الاتباع يعني والحالة هذه
متفق على التزامه فان كان
الفتح لا يلبس عدل بغيره

واموساه) فهو مبنى على ضم مقدر على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين والالف الموجودة
للتبديهة والهاء للسكت وانما ألحق هاء السكت به دون الامثلة المتقدمة لانه لا يختتمه بألف
غير ألف الندية لا يعرف كون الالف الموجودة فيه ألف الندية الا بانضمام الهاء اليها بخلاف
الامثلة المتقدمة فافهم (قوله تنوين الذي به كمل) وأما المندوب فلا تنوين فيه حتى يحكم بحذوفه
كذا قال البعض وقد يرد عليه نحو قام زيد مسمى به ويدفع بان التنوين فيه تنوين جزئه الاخير
لا تنوين مجوعه فهو داخل في تنوين ما كمل به المندوب (قوله كآرأيت) أى في مثال الناظم بناء على
صرف زعمهم باعتبار أنه علم على القليب وكذا على منع صرفه باعتبار أنه علم على البئر اذا أريد
بالتنوين في كلامه ما يشمل المقدر فيما لا ينصرف وفي بعض أمثلة الشارح السابقة وهو يا غلام زيدا
وواقام زيدا فاقصر البعض على قوله أى في مثال الناظم تقصير (قوله هذا مذهب سيبويه الخ)
حاصله أن في التنوين أربعة مذاهب (قوله وقال ابن عصفور الخ) رد لقول المصنف لكن السماع
فيه لم يثبت لقول الكوفيين انه سماع فالزعم في كلامه بمعنى القول اذ لا يليق نسبتهم الى الكذب في
حكايتهم السماع (قوله والشكلي حتما الخ) معناه أن آخر المندوب اذا كان محمرا كالكسر أو الضم
فإن ألف الندية تقلب حرفا مجانسا للحركة ولا تحذف الحركة ويؤتى بالحركة المناسبة لالف الندية ان
كانت هذه الحركة وهى الفتحة موقعة في اللبس ومن ايلاء الشكل حرفا مجانسا نحو واقوميه واقوموه
واقاموا في ندية قومي وقوموا واقاموا مسمى بها قال الفارضى لو سميت بقامو قلت في الندية واقاموه
فحذف واقاموا لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندية واوا لانها بعد ضمة ولو سميت بقومي قلت
واقوميه فحذف ياء قومي لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندية ياء لانها بعد كسرة اه وما قيل
في قاموا يقال في قوموا فاعلم أن مسألة ندية نحو قومي وقوموا مسمى بما دخلت تحت قوله والشكلي
الخ لازادة عليه كما يقتضيه كلام البعض فافهم (قوله حتما أوله) يعنى اذا أريد زيادة ألف الندية
فيما ذكر أيدت حتما من جنس الحركة قبلها او الالف لو قلت واغلامك فقط صح كما علم من أول الكلام
ومما أتى سم (قوله يوهم لابس) من لبست الامر عليه اذا خلطته فلم يعرف وجهه والوهم يسكون
الهاء ذهاب ظن الانبياء الى غير المراد يقال وهمت في الشئ بالفتح أهم بالكسر وهما بالاسكان اذا
ذهب ذهنك اليه وانت تريد غيره فالمعنى ان يكن الفتح خالفا المقصود بغيره بسبب وهم وأما الوهم
بالفتح فهو الغلط يقال وهم في الحساب بهم وهما بالفتح اذا غلط (قوله وهذا الاتباع) أى اتباع
حرف الندية للحركة (قوله والحالة هذه) أى كون الفتح مابسا الا مطلقا (قوله عدل بغيره) أى عن
غيره (قوله في رقاش) هو اسم امرأة (قوله بعهد المد) أى ألفا كوازيهاه أو ياء كواغلامكاه أو واوا
كواغلامهوه (قوله بل اجعله كالمنادى الخ) قال سمي يدل على أنه جعل المد والهاء مع بولين لا ترد
وقد يلزم عليه التكرار مع قوله أو لا ماله نادى اجعل للمندوب اه ويدفع بان المراد بما للمنادى
ما ثبت له من البناء على الضم تارة والنصب تارة أخرى وجواز الضم والنصب اذا تون اضطرارا ونحو
ذلك لا عدم زيادة الالف والهاء الا ناقضه ما ذكره بعده من جواز زيادة الالف والهاء في المندوب
تعم عدم وجوب زيادة الهاء وقفا معلوم من قوله ان تردفالتبنييه بعد ذلك عليه تصریح بما علم مفهومه
وأما عدم وجوب زيادة الالف فلم يعلم مما مر بل قوله ومنتهى المندوب صلة بالالف يوهم الوجوب
فالتبنييه عليه محتاج اليه فتلخص أن قوله وان نشأ الخ محتاج اليه بالنسبة الى زيادة الالف غير محتاج

اليه وبقيت ألف الندية بحالها فتقول في رقاش وارقاشاه وفي عبد الملك واعبد الممكاه وفيمن اسمه قام الرجل واقام الرجل هكذا
مذهب أكثر البصريين وأجاز الكوفيون الاتباع نحو وارقاشيه واعبد الممكيه واقام الرجلوه (تنبنييه) أجاز الكوفيون أيضا
الاتباع في المثني نحو وازيدانية واختاره في التسهيل (وواقفازد) في آخر المندوب (هاء سكت) بعد المد (ان تردوان نشأ) عدم
الزيادة (فالمد والها لاترد) بل اجعله كالمنادى الخالى عن الندية

وقدم بيان الواجهة الثلاثة وأفهم قوله ووافق أن هذه الهاء لا تثبت وصلا وربما ثبتت في الضرورة مضومة ومكسورة وأجاز
الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين ومنه (١٣٤) قوله • ألبا عمرو وعمر • وعمرو بن الزبيراه • (وقائل) في ندبة المضاف

إليه بالنسبة إلى زيادة الهاء (قوله وقد فر بيان الواجهة الثلاثة) أي زيادة الالف فقط والجمع بين
الالف والهاء والخلو عنهما معا (قوله وربما ثبتت في الضرورة) أي وصلا (قوله مضومة) أي تشديدا
بهاء الضمير ومكسورة أي لا تتقاء الساكنين زاد ابن فلاح ومقتوحة قارضى والفتح بفتحته (قوله وأجاز
الفراء اثباتها في الوصل) أي اختيارا (قوله ومنه) أي من ثبوتها في الوصل ضرورة والشاهد في الأول
لان محل الوصل هو العروض وأما الضرب فعمل وقف فلا شاهد فيه وقد يقال العروض هنا مصرعة
فهى في حكم الضرب فتكون أيضا محل وقف فلا شاهد في البيت أصلا وقوله وعمرو بن الزبيراه هذا هو
الصواب دون ما في بعض النسخ وباعمر بن الزبيراه لان زيادة ياتحل بالوزن وتحرى الالف الهاء وقفا
في البيت للروى (قوله وقائل) خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وأبدي صلة ن والياء مفعول أبدي وذا
سكون حال من اليا (قوله واعبديا) بفتح اليا لاجل ألف الندبة (قوله واعبدا) بحذف اليا لالتقاء
الساكنين وهذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها فتحة لاجل الالف وليس بمبنى لانه
مضاف سم (قوله اقتصر على الثاني) أي واعبدا بغير عمل سوى الاثبات بألف الندبة على لغة من
قلب الياء ألفا وحذفها وأبقى الفتحة التي قبل الالف المحذوفة وقلب الكسرة والضممة على لغتهم ما
فتحة لاجل ألف الندبة وحذف الالف المنقلبة عن ياء المتكلم لاجل ألف الندبة على لغة من قلب
الياء ألفا وأبقاها (قوله اقتصر على الأول) أي واعبديا بغير عمل سوى الاثبات بألف الندبة (قوله
في ذى الوجهين) هو يعبدى بسكون اليا ووجهاء واعبديا واعبدا كالم (قوله لزمت الياء) يمكن
حذفها على تقدير سكونها لالتقاء الساكنين وان لم يكن المضاف إليها مندوبا سم

الترخيم

(قوله رقيق الصوت وتلينه) عبارة التدهرج الترخيم لغة التسهيل والتلين فلم يقيد بالصوت (قوله
أي سهل لين) المناسب لعبارة قيل أن يقول أي رقيق لين نعم هو مناسب لعبارة التصريح السابقة
ولقول القاموس رخيم الكلام ككرم فهو رخيم لان وسهل كرخم كنهى (قوله رخيم الحواشى) لعل
المراد بها الكلامات وفي القاموس الحاشية بجانب الشوب وغيره وقوله لاهراء الخ الهراء بضم الهاء
وتخفيف الراء الكلام الكثير والنز بفتح النون وسكون الزاى القليل على وأراد أن كلامها متوسط
لا كثير ممل ولا قليل مخجل (قوله ترخيم التصغير) أي حذف بعض الحروف لاجل التصغير (قوله وهو
حذف آخر المنادى) أي للتخفيف لالاعلال ولم يقيد الا بآخر بضم واو منه حرفا فمثل كلامه الحرف
والحرفين وبجزء المركب ويرد على التعريف أنه غير مانع لشهولة نحو يابد ويادم اذ في كل حذف آخر
المنادى للتخفيف إلا أن يخرج باعتبار قيد الطبيعة أي من حيث هو آخر المنادى فأعرف ذلك (قوله
في ترخيم) في معنى الباء السببية (قوله فهو ترقيق) بيان للمناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى لكن
كان المناسب ذكره عقب المعنى الاصطلاحى لظهور تفرقه عما عليه فتأمل (قوله أن يكون مفعولا له)
ردبان الترخيم حذف آخر المنادى فيلزم تعليل الشئ بنفسه وبأن المفعول له يشترط أن يكون قلبيا
على الراجح ويمكن دفعهما بتقدير مضافى أي لارادة الترخيم لكن يلزم أن المعنى رخيم لارادة الترخيم
مثل اضرب لارادة الضرب وفيه ركازة لا تخفى (قوله أو مصدر فى موضع الحال) أي من فاعل
أحذف أي من حال المنادى لانه وان كان المضاف بعض المضاف اليه فشرط اثبات الحال من
المضاف اليه موجود حال المضاف اليه لا يتقدم عليه ثم هذه الحال مؤكدة (قوله أو ظرفا على
حذف مضاف) أي وقت ترخيم وهو وقت اجتماع شروط الترخيم (قوله لانه) أي حذف بقيد تعلقه

الترخيم

(ترخيم) حذف آخر
المنادى (الترخيم في اللغة
ترقيق الصوت وتلينه
يقال صوت رخيم أي سهل
لين ومنه قوله لها بشر
مثل الحرير ومنطق رخيم
الحواشى لاهراء ولا نزر
أي رقيق الحواشى وأما
في الاصطلاح فهو حذف
بعض الكلام على وجه
مختص وهو على نوعين
ترخيم التصغير كقولهم
في أسود سويد وسياقى في
بابه وترخيم التبداء وهو
مقصود الباب وهو حذف
آخر المنادى (كاسعافين
دعاسعادا) وانما توسع في

ترخيم المنادى لانه قد تغير بالنداء والترخيم تغيير والتغيير يانس بالتغيير فهو ترقيق (بنيته) أجاز الشارح في نصب
ترخيم ثلاثة أوجه أن يكون مفعولا له أو مصدرا في موضع الحال أو ظرفا على حذف مضاف وأجاز المرادى وجهارا بعا وهو أن
يكون مفعولا مطلقا وانصبه حذف لانه بلاقيه في المعنى وأجاز المكودى وجهها خامسا وهو أن يكون

مفعولا مطلقا العامل محذوف أي رخيم ترخيما (وجوزنه) أي جوز الترخيم (مطلقا في كل ما أنت بالها) أي سواء كان علما أو غير علم ثلاثيا أو زائدا على الثلاثي كقوله أفطم مهلا بعض هذا التمدل وكقوله جاري لا تستكري عذري ونحو يا شادجني أي أقمى بالمكان يقال دجن بالمكان يدجن دجونا أي أقام به (تنبيهات) الأول قيد في التسهيل ما أطلقه هنا بالمنادى المبني لأخراج التكررة ضمير المقصودة والمضاف فلا يجوز الترخيم في نحو قول الاعشى يا جارية خذي بيدي لغير معينة ولا في نحو يا طلحة الخمر وأما قوله يا علم الخمر قد طالت أقامتنا فنادر الثاني شرط المبرد (١٢٥) في ترخيم المؤنث بالهاء العلية فتح

بآخر المنادى أما المحذف من حيث هو فأعم من الترخيم (قوله مفعولا مطلقا العامل محذوف) أي ناب ذلك المفعول المطلق منها في الدلالة على الطلب فيكون قوله أحذف الخ من التأكيذ اللفظي بالمساوي لان الحذف بقيد تعلقه بآخر المنادى مساو في المعنى للترخيم فليس المفعول المطلق على هذا من باب المصدر المؤثر كدلعهامه حتى يرد أن المصنف يمنع حذف عامل المؤثر كدليل من باب الاتي بدلا من فعله وجوز الشيخ خاله وجهها سادسا وهو أن يكون ترخيما مفعولا به لفعل شرط حذف مع ادائه وحذف الفاء من جوابه للضرورة والتقدير إن أردت ترخيما فاحذف آخر المنادى وفيه تكلف (قوله مطابقا) أي عن التقييد الاتي في غير المؤنث بالهاء بقوله الارباعي الخ لكن المراد الاطلاق عن ذلك في الجملة والا لا يقتضي جواز ترخيم المؤنث بالهاء ولو كان مضافا أو مر كاستناديا وليس كذلك أفاده سم والى كون الاطلاق في الجملة أشار الشارح باقتصاره في بيان الاطلاق على ما ذكره ولم يقل مضافا أو غيره صاحب اسناد أو غيره (قوله مهلا) اسم مصدر أمهل مذهب بفعول حذف وأقيم هو مقامه والاصل أمهلي مهلا قال العيني ومعناه كفي (قوله عذري) العذر بفتح العين المهملة وكسر الذا الممجمة ما يعذر الانسان فيه اه فارضى وهو صادق بما يعذر الانسان في تركه فهو أعم من قول الشارح على ما في كثير من النسخ العليز بكسر الذا الممجمة الامر الذي يحاوله الانسان ويعذر على فعله (قوله يا شادجني) أي يا شاة وهو مثال للثلاثي (قوله بالمنادى المبني) يشمل المبني قبل النداء كخادم مع أنه لا يرخم على الاصح والمختص بالنداء والندوب والمستغاث مع أنها لا ترخم كاسيأتي (قوله لغير معينة) صلة قول (قوله كما تقدم) أي في قوله أو غير علم مع تشبيهه بجاري وياشا (قوله صلعة بن قلعة) الذي بخط الشارح صلعة بن قلعة بن قديم الميم على العين وكذا في القاموس (قوله لانه علم جنس) ولهذا منع الصرف اه دماميني (قوله بجذف الهاء) صلة المرخم (قوله لبيان الحركة) أي حركة ما قبل المحذوف وهو في المثال المذكور الخاء المهملة (قوله لم يفتح) لانه نقض لما عزموا عليه من جعله اسمها تاما حتى ينوه على الضم سم (قوله كليلي) بكسر الكاف أي دعيني من وكله وكلا ناصب بالجر صفة هم من النصب وهو التعب قاله العيني وتابعه غيره كشيخنا والبعض وفيه أن الهم متعب لا ناعب الا أن يكون التقدير ناعب صاحبته ثم رأيت في القاموس ما نصه وهم ناصب منصب على النسب وسمع نصبه الهم أتعبه ثم قال ونصبه المرض ينصبه أو جعه كانصبه اه فأفاد لانه أوجه أخرى وهي أن يكون ناصب من قبيل النسب كلابن وتامر وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أتعبه وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أوجعه (قوله فقيل هو معرب) تشبيها بالمضاف لكنه شاذ (قوله لانها) أي الفتح وأنه باعتبار الخبر وهو حركة (قوله ياربح) قال ابن غازي ولا يمكن دعوى اعراب ربح لانه لم ينون مع كونه منصرفا بخلاف أمجة (قوله هي) بضم الهاء أمر من هب (قوله ثم أغم التاء) أي زادها بين الميم وهاه التأنيث المحذوفة للترخيم (قوله غير معتديا) أي غير جعلها تاء التأنيث التي كانت محذوفة للترخيم اذ لو اعتديها لما كان مرخا

ترخيم التكررة المقصودة والصحيح جوازه كما تقدم الثالث منع ابن عصفور ترخيم صلعة بن قلعة لانه كناية عن الجهول الذي لا يعرف واطلاق النعامة بخلافه وليس كونه كناية عن الجهول بما نزع لانه علم جنس الرابع اذا وقف على المرخم بجذف الهاء فالغالب ان تحقه هاء ساكنة فتقول في المرخم يا طلحة فقيل هو هاء السكت وهو ظاهر كلام سيويوه وقيل هي التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة واليه ذهب المصنف قال في التسهيل ولا يستغنى غالبا في الوقف على المرخم بجذفها عن اعادة أو تعويض ألف منها أو أشار بالتعويض الى قوله قفي قبل التفرق يا ضباعا فجعل ألف الاطلاق عوضا عن الهاء ونص سيويوه عن عصفور على أن ذلك لا يجوز الا في الضرورة أو أشار بقوله غالبا الى أن بعض العرب

يقف بلا هاء ولا عوض حتى سيويوه يا حرميل بالوقف بغير هاء قال أبو حيان اطلقوا في لحاق هذه الهاء ونقول ان كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم يفتح هذا كلامه وهو واضح الخامس اختلف النحاة في قوله كليلي لهما يا أمجة ناصب بفتح أمجة من غير تنوين فقال قوم ليس بمرخم ثم اختلفوا فقيل هو معرب نصب على اصل المنادى ولم ينون لانه غير منصرف وقيل بني على الفتح لان منهم من بينى المنادى المفرد على الفتح لان حركة تشاكل حركة اعرابه لو أعرب فهو نظير لارجل في الدار وانشد هذا القائل ياربح من نحو الشمال هي بالفتح وذهب اكثرهم الى انه مرخم فصارت في التقدير يا ميم ثم أغم التاء غير معتديا وفتحها

لأنها واقعة مرفوعة ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التأنيث المحذوفة المنوية وهو ظاهر كلام سيديويه وقيل فتحت اتباع الحركة ما قبلها وهو اختيار المصنف (والذي قدر خا (١٢٦) بحذفها) أي بحذف الهاء (وفره بعد) أي لا تحذف منه شيئا بعد حذف الهاء ولو كان

ليناسا كما زائد ما كمله لا
أربعة فصاعدا فتقول
في عقنباة يعقنبا بالالف
وأجاز سيديويه ان يرخم
ثانيا على لغة من لا يراعي
المحذوف ومنه قوله
أحار بن بدر فقوليت ولاية
يريد أحارثة وقوله
يا أرتا نك فاعل ما قلته
أراد يا أرتاة (وأحظلا)
أي امنع (ترخيم ما من هذه
الها قد خلا) إلا الرباعي فا
فوق) أي فاكثر (العلم
دون إضافة و) دون
(اسناد متم) فهذه أربعة
معروفة الأول أن يكون
رباعيا فصاعدا فلا يجوز
ترخيم الثلاثي سواء سكن
موشطه فحوزيه أو تحرك
فوحكم هذا مذهب
الجمهور وأجاز الفراء
والأخفش ترخيم المحرك
الوسط وأما الساكن
الوسط فقال ابن عصفور
لا يجوز ترخيمه قولاً واحداً
وقال في الكافية ولم يرخم
شبو بكر أحد والصحيح
ثبوت الخلاف فيه حكى
حسن الأخفش وبعض
الكوفيين إجازة ترخيمه
ومن نقل الخلاف فيه أبو
البقاء العكبري ومهاج
النهاية وابن الحشاش وابن
هشام الثاني أن يكون
العلم أو أجاز بعضهم ترخيم

(قوله لأنها واقعة الخ) لوقال لاستحقاقها الفتح بوقوعها قبل هاء التأنيث لكأنها أوضوح وأخصر
(قوله وقيل فتحت الخ) أي كفتحة دال يازيد بن عمرو واتباع الفتحه النون بل الاتباع هنا أولى
لأنه في كلمة ولأنه اتباع متأخر لم تقدم (قوله وهو اختيار المصنف) لعل وجهه أن فيما اختاره
المصنف مراعاة لمفوظ وهو حركة الميم وفيما قبله مراعاة محذوف وهو تاء التأنيث المحذوفة
لترخيم المقتضية فتح ما قبلها (قوله وفره بعد) أي بعد حذفها (قوله فتقول في عقنباة) أي في ترخيمه
وهو يفتح العين المهملة والفتاح وسكون النون بعدها موحدة يقال عقاب عقنباة أي حديدية
المخالب (قوله أن يرخم ثانيا) أي ان بقي بعده ثلاثة أحرف سبوطي (قوله على لغة من لا يراعي
المحذوف) أي من لا ينتظر يحتاج الى وحى بسفر عنه ولو قبل ان المؤنث بالتاء يجوز في ترخيمه
حذف التاء فقط وهو الكثير وحذفها مع ما قبلها كما في منصور كان قولنا نقله شيخنا ثم قال وانظر على
مذهب سيديويه بعد حذف الحرف الذي قبل الاخر هل تتعين لغة من لا ينوي أولا اه وكلام
العيني صريح في عدم التعيين فإنه ضبط حارفي البيت بكسر الراء حيث قال والشاهد في أحار بن بدر
حيث لو يرد به حارثة فرخه أو لا يحذف الهاء على لغة من لم ينورد المحذوف ثم رخه ثانيا بحذف التاء
على لغة من ينوي رد المحذوف ويؤخذ من كون المقيد بلغة من لا ينتظر عند سيديويه هو الترخيم
الأول أن قوله على لغة الخ متعلق بإجازة أو محذوف تقديره ان يرخم أولا على لغة الخ لا بقوله أن
يرخم ثانيا (قوله ما قلته) بفتح التاء بقرينة قوله بعد والمرء يستحي اذا لم يصدق (قوله أراد
يا أرتاة) علم منقول من اسم شجرة يدبغ ما قيل همزته زائدة وألفه أصلية ويعدده قولهم مرطى
وقيل همزته أصلية وألفه زائدة للالحاق بعرجة ويؤيده قولهم مأروط اه ابن عازي (قوله
العلم) بدل من الرباعي أو عطف بيان عليه ودون حال من الرباعي (قوله واسناد) أي في الغالب
بدليل قوله الاتي وقل ترخيم جملة (قوله متم) على زنة اسم المفعول نعت اسناد قال سيم كانه
اختر من النسبة الاضافية والتوصيفية (قوله أن يكون رباعيا فصاعدا) أي لئلا يلزم نقص
الاسم عن أقل أبنية المعرب بالموجب (قوله ترخيم المحرك الوسط) أي تنزيلا بالحركة الوسط منزلة
الحرف الرابع ولهذا كان نحو سقر غير مصروفي وقرن الجمهور بأن حركة الوسط ثمت اعتبرت في
حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين وههنا في حذف حرف أصلي وأيضاً ليس المحذف هنا
واراد على حرف بعينه بل على أي حرف كان آخرها فهو مظنة الاشتباه بخلاف عدم الصرف فإنه
حذف التنوين لا غير (قوله وابن هشام) عبارة الجمع وابن هشام الحضراوى (قوله أن يكون علما)
أي شخصيا أو جنسيا لان العلم لكثرة ندائه يناسبه التثنية بالترخيم (قوله قياسا على قولهم الخ)
اعترضه شيخنا وتبعه البعض بأن أطرق كراويا صاح شاذ ان لان كلا اسم جنس خال من التاء فلا
يقاس عليهما وفيه أن هذا اعتراض بمذهب الغر فان من يجيز ترخيم التنكرة المقصودة لا يقول
بشذوذ أطرق كراويا صاح (قوله ويا صاح) قال في شرح الكافية كتر دعاء بعضهم بعضا بالصاح
فأشبه العلم فرخم بحذف باؤه اه وليس مراده بيان أنه مقيس بل بيان السهل لترخيمه (قوله أن
لا يكون ذا إضافة) لان المحذف من المضاف يمنع منه أن المتضامين كالشيء الواحد فالمحذف منه
بمنزلة حذف حشو الكلمة والمحذف من المضاف اليه يمنع منه أن تالي أداة النداء المضاف فالمحذف
من المضاف اليه بمنزلة المحذف من غير المنادى والمراد بذي الاضافة المضاف حقيقة أو حكما فيدخل

التنكرة المقصودة نحو يا غصن في غصن فرخه قياسا على قولهم أطرق كراويا صاح الثالث أن لا يكون ذا إضافة خلافا شبه
للكوفيين في إجازتهم ترخيم المضاف اليه كقوله محدوا حذر كم يا آل عكرم واعلموا وهو عند البصر بين نادر وأندر منه حذف
المضاف اليه بأسره كقوله يا عبد هل تذكرك في ساعة يريد يا عبد هنيحاطب عبد هنيحاطب

وذلك علم له وتقدم أن

ترخيم المضاف نادراً أيضاً

كفي نحو يعلقم الخير

• الرابع أن لا يكون ذا

اسناد فلا يجوز ترخيم

برق نوره وتأبط شمر وسيأتي

الكلام عليه **•** تنبيه **•**

أهمل المصنف من شروط

الترخيم مطلقاً ثلاثة الأول

أن لا يكون مختصاً بالنداء

فلا يرخم نحو قول وفلة الثاني

أن لا يكون مندوباً

• الثالث أن لا يكون

مستغاثاً وأما قوله

كلما نادى مناد منهم

يالتيم الله قلنا بالمال

فضرورة أو شاذ وأجاز ابن

خروف ترخيم المستغاث إذا

لم يكن فيه اللام كقوله

أمام لك ابن صمصمة بن

سعد

والصحيح مامر (ومع) حذف

الحرف (الأخر) في الترخيم

(أحذف) الحرف (الذي

تلا) أي الذي تلاه الآخر

وهو ما قبل الآخر ويمكن

بشروط أربعة • الأول

والله أشار بقوله (ان زيد)

أي ان كان ما قبل الآخر

زائداً فان كان أصلياً لم

يحذف نحو مختار ومنقاه

علمين لان الإلف فيهما

منقلبة عن عين الكلمة

فتحذف بالخطأ ويأمنقبا

• الثاني أن يكون (لينا)

أي حرف لين وهو الالف

والواو والياء فان كان صحيحاً

لم يحذف سواء كان متحركاً

شبهه المضاف فلا يرخم كافي الدوشمري (قوله وذلك علم له) أي فهو داخل في العلم فيصح الاحتراز عنه بأن لا يكون ذا الصلغة فلا يقال ان المضاف خارج بالعلم (قوله أن لا يكون ذا اسناد) أي أن لا يكون منقولاً عن الجملة لان الجملة محكية بما لها فلا تغير (قوله وسيأتي الكلام عليه) يشير إلى أن اشتراط عدم الاسناد أكثرى كسيأتي (قوله مطلقاً) أي سواء كان بناء التانيث أولاً (قوله ثلاثه) زاد السيموطي أن لا يكون مبنياً قبل النداء فلا يرخم نحو يا حذام وقد مر ذلك (قوله أن لا يكون مندوباً) قال شيخنا ظاهره ولو يعون ألف الندبة وهو مفهوم كلام الرضي له وانما لم يرخم المندوب لان الغالب زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهار التفتيح فلا يناسبه الترخيم (قوله أن لا يكون مستغاثاً) أي لا يجوز وباللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من نصب أو البناء على الضم فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحاً بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولا يجوز ان اللام والالف الحاقاً به بذى اللام الالف (قوله بالمال) أي بالمالك (قوله أعام) أي يا عامر وتقدم أن الاستغاث مختص بيا وأن الاستغاثه بغيرها شاذة فقوله أعام فيه شذوذ من وجهين نداء المستغاث بغير يا وترخيمه ولعل قوله لأن خبر المحذوف أي ندائي لك أو استغاثه تانيثه بعامر والتقدير يالك وابن صمصمة نعت لعامر وصدر البيت • تنافي ليقتلني لقيط • وهو اسم رجل (قوله والصحيح مامر) أي من أنه لا يرخم المستغاث مطلقاً (قوله أحذف) أي وجوباً كافي ابن عقيل وعن الفراء لو سمى بنحو جراه جاز حذف الهزة فقط (قوله ولكن بشروط أربعة) تقدم ما يؤخذ منه شرط خامس عند غير سيبويه وهو أن لا يكون الآخر تانيث كافي أرطاة (قوله الأول) مبتدأ خبره محذوف دل عليه الكلام تقديره كونه زائداً ما إذا جاز أن يكون قول المصنف ان زيد خبر الالف لا يصلح للخبرية ولان الشارح جعله مقول القول ولقول الشارح واليه الخ لا اقتراه بالواو (قوله ان زيد الخ) يشمل نحو هندات وحمدون وزيد بن اعلاما فترخم بحذف الآخر وما قبله ولا يجوز بقا الالف في هندات علماً لان تاء ليست للتانيث كذا في الفارسي وظاهر اطلاقه جواز ترخيم ما ذكر على لغة من ينتظرون ولا ينتظر مع أن ترخيم هندات وزيد بن علي لغة من لا ينتظر يلبس بندا المفراد الذي لا ترخيم فيه وترخيم حمدون على اللغتين يلبس بذلك ودعوى أن هذا الالباس لا يلتفتون اليه يرد بها التفاتهم اليه في مواضع كثيرة من هذا الباب كما ستعرفه ثم رأيت الفارسي قال في موضع آخر مانصه لو سمى زيد بن أو بما فيه ياء النسب كزيدي لزم ترخيمه على اللغة الأولى نحو يا زيد بكسر الدال ولورخم على الثانية لالتبس بمنادى لا ترخيم فيه اه فهذا يدل على أن نحو هندات وزيد بن اعلم يرخم على لغة من ينتظر ونحو حمدون لا يرخم مطلقاً الالباس وهذا هو الظاهر فتدبر (قوله فتقول يا مختاراً يا منقاً) أي خلافاً للإخفش حيث جوز يا مختاراً ويأمنقاً بحذف الالف همع (قوله ليना) قال المكوذي حال من ضمير في زيد وهو محذف لين ولا ينافي هذا الاعراب قوله الشارح أن يكون ليना لأنه حصل معنى ثم ما ذكر صريح في أن اللام مفتوحة وقول الشارح أي حرف لين يقتضى أنه بكسرها إلا أن يجعل يساً نال معنى لينا فتصها واحترز به المصنف عن زائد ليس لينا نحو سؤال فالهزة حرف زائد غير لين وكان الأولى للمصنف أن يقول بدل ليना ما الذي يفيد اشتراط أن يكون قبله حركة من جنسه لفظاً كافي منصوراً وتقديراً كافي مصطفون علماً إذا أصله مصطفيون كما سيذكره الشارح ويستغنى عن قوله ساكاً (قوله فان كان) أي ما قبل الآخر (قوله بنحو سفر رجل) اعترض أخرجه بهذا القيد بأنه خارج بقوله قبل ان زيد لان الجيم أصلية (قوله بنحو أطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة هو الجمل القوي الضخم والرجل القصير اه قاموس وفسره صاحب المصباح بما يصاب فيه الكسب قال ويذكر ويؤث وربما أث بالهاء فقيل قطرة (قوله بحذف حرفين) علل بان الاقتصار على حذف الحرف الأخير يوجب عدم النظير وهو سكون آخر

قطر فتقول يا سفر ج ويا قطر خلافاً للقراء في قطر فانه يجوز يا قمر بحذف حرفين • والثالث أن يكون

(سا كا) فان كان متحركا لم يحذف نحو هبج وقنور فتقول يا هبي ويا قنوره والرابع ان يكون (مكملأر) فصاعدا فان كان
ثالثا لم يحذف خلافا للفرع الثاني (١٢٨) ثم ودو عماد وسعيد فتقول يا ثم ويا عماد ويا سعي فالمتكامل الشروط فهو اسماء

ومر وان ومنصور
وشمال وقنديل علما
فتقول فيها ايا أمم ويا مرو
ويا منص ويا شمل ويا قنديل
ومنه قوله ويا أم صبرا
على ما كان من حدث
وقوله يا مروان مطيبي
محبوسة (والخلف في واد
ويا) استكمالا للشرط
المتقدمة لكن (بها فتح
قن) نحو فرعون وعزنيق
علما فذهب الجرمي والفرع
الى انه يحذف مع الآخر
كالذي قبله حركة مجانسة
فيقال يا فرعون ويا غرن قال
في شرح الكافية وغيرها
لا يجزئ ذلك بل يقول
يا غرن ويا فرعون تنبيه
يقال في ترخيم مصطفون
ومصطفين علمين يا مصطف
قولا واحدا كما به عليه في
شرح الكافية لان الحركة
المجانسة فيهما مقدرة لان
أصله مصطفون ومصطفين
والبه أشار في التسهيل
بقوله مسبوق بحركة
مجانسة ظاهرة أو مقدرة
(والجزء المحذف من
مركب) تركيب مزج
نحو بعلي بن وسبيويه
فتقول يا بعلي ويا سبيب
وكذا تفعل في المركب
العددي فتقول في خمسة
عشر علما يا خمسة ومنع
الفرع ترخيم للمركب من
العدد اذا سمى به ومنع أكثر

الذكوفين ترخيم ما آخره و به وذهب الفرع الى أنه لا يحذف منه الا الهاء فتقول يا سيدي وقال ابن كيسان
لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب بل ان حذف الحرف أو الحرفين فقلت يا بعلي ويا حضرم لم أره بأسا والمنقول ان العرب

حضر موت

لم ترخم المركب وانما اجزاءه الغويون قياسا **بالتنبيه** اذا رخت اثنا عشر واثنا عشرة علمين حذفوا الجوز مع الالف قبله فتقول يا اثنى ويا اثنتى كما فعل في ترخيمهما الوالم بركانص على ذلك سيديويه وعلمه ان عجزهما بمنزلة النون ولذلك اعربا (وقل • ترخيم) علم مركب تركيب اسناد وهو المنقول من (جملة) نحو تباطشرا و برق نخره (وذا عمرو) وهو سيديويه (نقل) أى نقل ذلك عن العرب قال المصنف أكثر التعويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمين اسنادا كتباطشرا وهو جائز لان سيديويه ذكر ذلك في أبواب النسب فقال يقول في النسب الى تباطشرا تباطى لان من العرب من يقول ياتباطى (١٢٩) ومنع ترخيمه في باب الترخيم فعلم بذلك ان منع

ترخيمه كثير وجواز ترخيمه قليل وقال الشارح فعلم ان جواز ترخيمه على لغة قليلة **بالتنبيه** عمرو واسم سيديويه وسيديويه لقبه وكنيته أبو بشر (وان نوبت بعد حذف ما حذف) مامفعول نوبت أى اذا نوبت ثبوت المحذوف بعد حذفه للترخيم (فالباقى) من المرخم (استعمل بما فيه ألف) قبل الحذف وتسمى هذه لغة من بنوي ولغة من ينتظر فتقول يا حار بالكسر ويا جعفر بالفتح ويا منص بالضم ويا قاط بالسكون فى ترخيم حارث وجعفر ومنصور وقطر **بالتنبيه** الأول منع الكوفيين ترخيم نحو قطر مما قبل آخره ساكن على هذه اللغة وحقهم ما يلزم عليه من عدم الظير وقد تقدم مذهب الفراء فيه والثانى يستثنى من قوله بما فيه ألف مستثنى ذكرهما فى غير هذا الكتاب الأول ما كان ملغما فى المحذوف

حضر موت قاله الشارح على الاوضح (قوله قياسا) أى على ما فيه تاء التأنيث لان الجزء الثانى يشبه تاء التأنيث من وجوه فتح ما قبله غالباً وحذفه فى النسب وتصغير صدره كما ان تاء التأنيث كذلك واحترزنا بغالبها عن نحو معد يكرب (قوله اذا رخت اثنا عشر واثنا عشرة) بالالف فيه ما على الحكاية كما يصرح به قوله مع الالف (قوله بمنزلة النون) أى المحذوفة التى عاقبتها عشر وعشرة ولذلك لا يضاف اثنا عشر واثنا عشرة كما يضاف ثلاثة عشر واخواته ونظر فيه ابن الحارث بن عشر وعشرة اسمان برأسهما ولا يلزم من معاقبتهم ما لنون حذف الالف معهما كما تحذف مع النون كذا فى الدمامينى (قوله وقل ترخيم جملة الخ) الحاصل ان المحذوف للترخيم اما حرف نحو ياسعا فى ياسعا واما حرفان نحو يامر وفى يامر وان واما كلمة برأسها نحو يامعدى فى يامعدى وكرب ويا تباطى فى ياتباطشرا واما كلمة وحرف نحو ياتثنى ويا اثنتى فى اثنا عشر واثنا عشرة علمين والذى استظهره سمى فى ترخيم المركب الاسنادى اذا لم ينو المحذوف أنه ان كان الباقى جملة كفى تباطى فان فاعله مستتر فيه قدر الضم فى آخره والا كفى قام من قام زيد ضم آخره لفظا لانه كالمستقل والفعل الخالى من الضمير اذا سمى به يعرب لفظا فاذا نوى ضم لفظا (قوله وذا عمرو ونقل) ذامبتداً وعمرو مبتدأ ثان خبره نقل والجملة خبر المبتدأ الاول والرابط محذوف تقديره نقلها أو اذا مفعول نقل بناء على الصحح من جواز تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ (قوله أى نقل ذلك عن العرب) أى فى باب النسب كما سيذكره الشارح فلا ينافى أنه منع ترخيمه فى باب الترخيم (قوله لان من العرب من يقول ياتباطى) هذا محل الاستشهاد (قوله فعلم بذلك) أى بمجموع كلامه فى الموضوعين (قوله وسيديويه لقبه) سبب معنى تفاح وويه بمعنى راحة والاضافة فى لغة الجهم على قلبها فى لغة العرب ولقب بذلك للطاقتة لان التفاح من لطيف الفواكه كذا فى التصريح (قوله بعد حذف) بالتنوين (قوله بما فيه ألف) الباء للملازمة متعلقة باستعمل وما واقعته على حال ولا حاجة الى جعل الباء بمعنى على (قوله من عدم الظير) وهو ان يكون الاسم المتمكن الصحيح الاخر ساكن الاخر اه سم وللصير بين ان يقولوا المنسوى كالثابت فليس الساكن هو الاخر فى الحقيقة وكونه آخر لفظا لا محذور فيه فتأمل (قوله ما كان مدغما) أى الباقى الذى كان آخره مدغما وقوله فيما يأتى الثانية ما حذف أى باقى الاسم ذى الحرف الذى حذف ويحتمل ان التقدير الاول الحرف الذى كان مدغما الثانية الحرف الذى حذف والاول انسب باسباب (قوله وهو بعد الف) ليس بقيد بل الباء كذلك كفى خوياً بص تصغير خاص اذا سميت به كفى الدمامينى ولذا قال الشارح على الاوضح بعد مدة فلو لم يكن قبل المدغم مدة كمعمر بقى على سكونه اه ماى كبقاء قطر على سكونه ولكن يلزم ما تقدم من عدم الظير الا ان يقال مامر وانما خص الالف بالذكرة لكثرتها (قوله نحو مضار ومحاج) أى علمين لمامر (قوله بالفتح) لانه اقرب الحركات اليه أى الى السكون ووجهه انه أخف الحركات فهو اقرب الى السكون فى الخفة

(١٧ - صبان ثالث) وهو بعد ألف فانه ان كان له حركة فى الاصل حركته بها نحو مضار ومحاج فتقول فيها ما يما مضار ويا محاج بالكسر ان كانا اسمى فاعل وبالفتح ان كانا اسمى مفعول ونحو محاج تقول فيه ياتحاج بالضم لان أصله تحاجج وان كان أصله السكون حركته بالفتح نحو اسحار اسم بقلة فان وزنه افعال بمثلين أولهما ساكن لاحظ له فى الحركه فاذا سمى به ورخم على هذه اللغة قيل يا اسحار بالفتح فتعركه بحركة اقرب الحركات اليه وهو الحاء وظاهر كلام الناظم فى التسهيل والكافية تعين الفتح فيه على هذه اللغة واختلف النقل عن سيديويه فقال السبب فى فتح الفتح وقال الشلوبين بخناره ويحجز بالكسر ونقل ابن عصفور عن الفراء أنه يكسر على أصل التقاء الساكنين وهو مذهب الزجاج ونقل بعضهم عنه أيضاً أنه يحذف كل ساكن يبقى بعد الاخر حتى ينتهى الى متحرك

فعلى هذا يقال يا سحر الثانية (١٣٠) ما حذف لاجل واو الجمع كما اذا سمي نحو قاضون ومصطفون من جوع معتل اللام فانه

يقال في ترخيمه يا قاضي
ويامصطفي برد الباء في
الاول والالف في الثاني
لزوال سبب الحذف هذا
مذهب الاكثرين وعليه
مشى في الكافية وشرها
لكنه اختار في التسهيل
عدم الرد (واجعله) اى
اجعل الباقي من المرخم
(ان لم ينو محذوف كما لو
كان بالآخر وعاءه) اى
كالاسم التام الموضوع
على تلك الصيغة فيعطى
آخره من البناء على الضم
وغير ذلك من العصة
والاعلال ما يستحقه لو
كانه آخر فى الوضع فتقول
يا حار ويا جعف ويا منص
ويا قط بالضم فى الجميع كالو
كانت اسما تاما لم يحذف
منها شئ **تنبيهان**
الاول لو كان ما قبل
المحذوف معتلا قدرت فيه
الضمة على هذه اللغة
فتقول فى ناجية يا ناجي
بالاسكان وهو علامة تقدير
الضم ولو كان مضمما وما
قدرت ضمما غير ضمه الاول
فتحتاج ومنص الثاني
يجوز فى نحو يا حار بن زيد
على هذه اللغة ضم الراء
وفتحها كما جاز ذلك فى نحو
يا بكر بن زيد (فقل على)
الوجه (الاول) وهو مذهب
من ينتظر (فى) ترخيم (نمود
يا عمو) بابقاء الواو لانهما
محكوم لهما بحكم الحشوف لم

لان السكون اخف من الحركات اه سم. وعبارة الشارح على الاوضح فتصركه بحركة اقرب
المحركات اليه وهو الحاء وضمة يير اليه عليها يرجع الى الحرف الاخير كالراء من اسما وهذه العبارة
هى الواقعة فى كثير من نسخ الشارح لكن مع ابدال المتحركات بالحركات فتؤول بالمتحركات كما فى
عبارة على التوضيح (قوله فعلى هذا يقال يا سحر) اى بالفتح لان الكلام فى لغة من ينتظر (قوله
الثانية ما حذف) تقدم الكلام عليه (قوله لاجل واو الجمع) التقييد بالواو غير جيد لان الحكم
كذلك فيما لو سمي بالجمع ذى الياء نحو قاضين ومصطفين دما ميني (قوله لزوال سبب الحذف) وهو
التقاء الساكنين (قوله لكفة اختار فى التسهيل عدم الرد) فتقول يا قاض بالضم ويا مصطف
بالفتح لان الساكن الاخير كالثبوت لفظا فتقاء الساكنين موجود تقديره ولا خلاف فى رد الياء
والالف على لغة من لم ينو كما تقدم (قوله ان لم ينو محذوف) هكذا فى نسخ بافتتاح بنو بعتية
وبنائيه للمجهول ورفع محذوف على النيابة عن الفاعل وفى نسخ ان لم ينو محذوف بافتتاح بنو
بفوقية وبنائه للفاعل ونصب محذوف على المفعولية وهو اوفق بقوله قبل وان نويت بعد حذف
ما حذف وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر (قوله كما) قال المسكودى فى موضع المفعول الثانى لاجعله
والظاهر ان ما فى قوله كما زائدة ولو مصدرية والتقدير ككونه متمما بالآخر فى الوضع اه خالد وانما
كان هذه هو الظاهر مع ان الحقيق يجعله مزيدا الثانى دون الاول لوقوعه فى مركزه لكثرة زيادة
ما بخلاف لو (قوله بالآخر) اى آخره بعد الحذف سم (قوله من العصة والاعلال) اى ان كان آخره
صحيا بقى على حاله والاعلى كفى نحو فانه يقال فيه نعى بقلب الواو ياء والضممة كسرة (قوله على
هذه اللغة) اى لغة التمام واما على لغة الانتظار فيقال فى ترخيم يا ناجية يا ناجي بالفتح كفى سم
(قوله يا ناجي) مشكل مع قوله الاقوى وانتم الاول الخ نعم ان خصصنا ما يأتى بالصفة وهذا باعلم فلا
اشكال اه سم وأقره شيخنا والبعض وفيه ان تخصيص ما يأتى بالصفة لا يوافق صنيع الشارح
الاقوى لانه جعل كلام المصنف فيما يأتى عاملا للصفة وغيرها والذى ينبغى عندى حمل ما هنا على
ما اذا وجدت القرينة الدافعة للبس وما يأتى على ما اذا لم توجد ثم رأيت عن الرضى فيما يأتى ما يؤيده
(قوله ولو كان) اى ما قبل المحذوف مضموم ما قدرت الخ اى على هذه اللغة ومن نوى لم يقدر شيئا
وظاهر قول الشارح قدرت ضمما انه مسمى على ضم مقدمه والذى فى التصريح ان نحو تحتاج ومنص
على لغة التمام مسمى على ضمة حادثة للبناء غير الضمة التى كانت قبل التوضيح بدليل ان هذه يجوز
اتباعها والضممة التى كانت قبل الترخيم لا يجوز اتباعها فلوقال الشارح وآيت بضم غير ضمه الاول
لوافق ما فى التصريح والاقرب عندى ما مشى عليه الشارح وان ضعفه البعض تبعاً للتصريح لان
تقدير ضمه اسهل من تكلف ذهاب الضمة الاصلية وحديث ضمه اخرى للبناء وما استدلل به صاحب
التصريح لا ينفذ لجواز ان يكون رفع التابع اتباعا للضممة المقدرة كفى ياسيبويه العالم برفع
العالم للضممة المفقوظها فاحفظه (قوله على هذه اللغة ضم الراء وفتحها) وهو انها تكسر على لغة
الانتظار فى نحو يا حار بن زيد تثليث الراء (قوله وقل يا نعى على الثانى بيا) يفهم من تقدير الشارح
قل ان العطف من عطف الجملة ومن تقديره قل فى الجملة الثانية وابقاء الواو فى الجملة الاولى ان فى
كلام المصنف احتياجا كما حيث حذف من كل من الجملتين نظير ما اثبتته فى الاخرى (قوله بقلب الواو
ياء) اى والضممة كسرة (قوله الاجرى والادنى) اصلهما الاجرى والادنى بضم الراء واللام فقلبوا
الضممة كسرة والواو ياء (قوله اذ ليس فى العربية الخ) وذلك لمزيد الثقل بخلاف الياء التى قبلها
كسرة وينظر ما الفرق بين الاسم والفعل حيث لم يحذف فى الاول وجاز فى الثانى مع انه اثقل وكذا يقال
فى المبسئ اه دفوسرى ويمكن ان يقال لما كان وضع الفعل دون الاسم على الثقل قبل الثقل

يلزم مخالفة النظر (و) قل (يا نعى على) الوجه (الثانى بيا) اى بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمها كما تقول
فى جمع جرود ولو الاجرى والادنى والالزم عدم النظر اذ ليس فى العربية

دون

اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة فخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وبالمعرب (١٣١) المبني نحو هو ذو الطائفة وبذا كرام الضم

نحو دولو وغزرو وباللزم نحو هذا أبوك وقل في ترخيم نحو صهيان وكروان على الاول يا صهي ويا كرو بفتح الياء والواو لما سبق وعلى الثاني يا صها ويا كرا بقلبهما ألفا تحركهما ما مع وانفتاح ما قبلهما مع عدم المناع الذي سبب في بيانه كالفعل رمى ودعا وقل في ترخيم سقاية وعلاوة على

الاول يا سقاي ويا علاو بفتح الياء والواو وعلى الثاني يا سقا ويا علا بقلبهما همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة كما فعل برشاء وكساء وقل في تخيم لات مسمى به على الاول يالا وعلى الثاني يالا بضعف الالف لانه لا يعلم له ثالث يرد اليه وقل في ترخيم ذات على الاول يا ذا وعلى الثاني يا ذا ورد المحذوف وقل في ترخيم سفيرج تصغير سفيرج على الاول يا سفيرج وعلى الثاني يا سفيرج عند الاكثرين وقال الاخفش يا سفيرج برد اللام المحذوفة لاجل التصغير وفروع هذا الهاء كثيرة جدا وفيها ذكرناه كفاية (والترزم الاول في) موضعين الاول ما يوهي تقدير عامه تذ كبير مؤنث (كسمله) وجرانته وحفصة

وقوله هو التقلب كذا في أكثر نسخ القاموس وغلطها شارحها وصوب

دون الاسم (قوله اسم معرب) فيه أن هذا منادى معرّف مفرد فهو مبني وأجيب بان له حكم المعرب لعروض بنائهم (قوله نحو يدعو) فان جعل علما فهو أمر عارض (قوله وبالمعرب المبني) أي أصله لما تقدم (قوله نحو هو الخ) وأما نحو سنبوا اسم بلد بالصعيد فالظاهر أنه غير عربي ومثل عمالين إشارة إلى أنه لا فرق في الواو التي قبلها ضمة بين أن تكون متحركة أو ساكنة (قوله نحو هذا أبوك) فان الواو فيه ليست لازمة فانها تقلب ألفا في النصب ويا في الجر ومما خرج باللزم نحو هز وبإبدال الواو من الهمزة فانه يصح فيه الهمزة بل الواو بل هو الاصل فلا يلزمه الواو (قوله صهيان وكروان) أي علمين لما مر أن من شروط الترخيم العلمية أو التأنيث باتا وكذا يقال في الامثلة الا تسمية والصهيان في الاصل هو التقيب والتوثيق ويقال رجل صهيان أي شجاع زكرا (قوله لما سبق) أي من الحكم على كل بانه حشو ولم يقلبا ألفا كما قبل على الثاني لانه شرط قبلهما أن لا يكون بعدهما ساكن وعلى هذا بعدهما ساكن تقدير الالف على الثاني (قوله مع عدم المناع الذي سبب في بيانه) أي في قول الناظم من ياء او واو بتعريفك أصل

ان حرك التالى الخ فالمناع الا ترى أن يكون بعدهما ساكن (قوله كالفعل رمى ودعا) فيه لف ونشر مرتب فرمى راجع الى يا صهي ودعا راجع الى يا كرا فان صهي ورمي يائنا اللام وكرا ودعا واوياها وكذا يقال فيما بعد (قوله وعلاوة) بكسر العين المهملة ما علمته على البعير بعد تمام الوقف اه خالد (قوله برشاء وكساء) أصلهما رشاي وكساو (قوله بتضعيف الالف) أي وقلب الثانية همزة كما سبب في بابه (قوله وعلى الثاني يا ذا ورد المحذوف) هو اللام أي وقلبه ألفا وارجاع العين الى أصلها وهو الواو اذ أصل ذات ذوى آرذو وعلى الخلاف حذف اللام وعوض عنها تاء التأنيث كما قيل في بنت ثم قلبت الواو التي هي عين الكلمة ألفا تحركها وانفتاح ما قبلها فان قيل لو كانت التاء عوضا عن اللام ما جمع بينهما في التثنية والجمع حيث قيل ذواتا وذوات قلت لأن سلم الجمع فيها بل التاء في التثنية لمحض التأنيث كالتاء في كل مثنى مؤنث والتاء في الجمع هي التاء الزائدة مع الالف في جمع المؤنث واللام باقية على حذفها فلا جمع هذا ما ظهر في هذا المحل وهو متين وان أروهم بعض العبارات خلافه (قوله برد اللام المحذوفة) أي لان حذفها كان بسبب عدم تأتي صيغة التصغير مع بقائها وبقا الجيم فلما حذف الجيم ردت اللام لتأتي الصيغة معها حينئذ وأما الجيم فسبب حذفها الترخيم وهو موجود فلا ترد وقوله لاجل التصغير متعلق بالمحذوفة (قوله والترزم الاول الخ) كلامه هنا شامل للعلم والصفة وعليه درج الشارح وصرح الناظم في بعض كتبه بما قاله جماعة ان هذا اللبس انما يعتبر في الصفة لافي العلم وهو الذي دل عليه كلام سيبويه ووجهه ان اشتها المسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب قال الرضى والحق ان كل موضع قامت فيه قوينه يزيل اللبس جاز الترخيم على الانتظار كان اولوا والا فلا كذا في الدما مبنى وعليه فيتمتع الوجهان الترخيم على الانتظار والترخيم على عدمه اذا اللبس كل منهما فيتمتع ترخيم نحو فتاة رأسا فانه على الوجهين بل بلبس يوافق غير مرخم قال يس لكن قضية تجوز الناظم ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادته كما مر جواز ترخيم ما ذكره ان كان فيه لبس ولعل الفرق ان هاء التأنيث وضعت لتمييز المؤنث فلا يلبس حذفها عند اللبس لمنافاته الغرض من وضعها ولا كذلك ما عداها اه قال البعض وقد يقال علامة التثنية والجمع وضعت لتمييز المثنى والجمع عن المفرد فلا فرق اه وقد أفدناك فيما تقدم ان نحو برترخيم المثنى والجمع بحذف زيادته محمول على ما اذا رخما على لغة من ينتظر بدون لبس وحينئذ فلا اشكال فاعرفه (قوله تذ كبير مؤنث) ليس بقبيل بل مثل ايها تذ كبير المؤنث ايها مجرد نداء مذ كرا لترخيم فيه كما صرحوا به فلو قال ما يوهي تقدير عامه خلاف الموارد لاجاد (قوله كسمله وجرانته) أي لمؤنث أو مذ كرا لا يجوز ترخيمها على لغة من لا ينتظر لايها تذ كبير المؤنث ان كان للمؤنث ونداء مذ كرا لترخيم فيه ان كان للمذ كرو حفصة أي لمؤنث فلا

ما في بعضها من أنه التفتت بالفاء والمشناة آخره يقال صدى الرجل يدهي صهيانا ذاتفت ووثب اه

فتقول فيه يا سلم ويا حارث ويا حفص بالفتح للالتباس بندا مذكرا لا ترخيم فيه والثاني ما يلزم بتقديرهما به عدم النظير كطيلسان
 في لغة من كسر اللام مسمى به فتقول فيه يا طيلسان بالفتح على نية المحذوف ولا يجوز الضم لانه ليس في الكلام فيعمل صحيح العين الا
 ما ندر من نحو صيقل امم امرأة وعذاب بيئس في قراءة بعضهم ولا فيعمل معتملا بل التزم في الصحيح الفتح كضبطهم وفي المعتل
 الكسر كسيد وصيب وهين وكبليات وجبلوى وجرأوى فتقول فيها يا جبلى ويا جبلى ويا جبرأوى ويا جبرأوى ويا جبرأوى ويا جبرأوى
 يجوز القلب على نية الاستقلال لما يلزم (١٣٢) عليه من عدم النظير وهو كون ألف فعلى وهمزة فعلا مبيدتين وهما الا

يكونان الاللتأنيث
 تنبيهه كذا كذا ناظم هذا
 السبب الثاني في الكافية
 والتسهيل ولم يذكر هنا
 له لاجل أنه مختلف فيه
 فاعتبره الاخفش والمازني
 والمبرد وذهب السيرافي
 وغيره الى عدم اعتباره
 وجواز الترقيم فيما تقدم
 والقام (وجوز الوجهين
 في ما هو كسمله) بفتح
 الاول اسم رجل له عدم
 المحذوفين المذكورين
 فتقول يا مشلم بفتح الميم
 وضها تنبيهه الاكثر
 فيما جاز فيه للوجهان
 الوجه الاول وهو ان ينوى
 المحذوف كإص عليه في
 التسهيل وعبارته تقدير
 ثبوت المحذوف للترقيم
 أعرف من تقدير التمام
 بدونه (ولا يضطرار نحو
 دون ندا ما للنداء يصلح
 نحو أحمدا) أي يجوز
 الترقيم في غير النداء بشروط
 ثلاثة الأولى الاضطرار
 اليه فلا يجوز ذلك في
 السعة الثانية أن يصلح
 الاسم للنداء نحو ما حذوا

يجوز ترخيمها على لغة من لا ينتظر لايها مذكرا المؤنث ولا فرق في الثلاثة بين أن تكون أعلا ما أو
 نكرات مقصودة كاللثة في التزام الاول كل ما كانت التاء فيه للفرق اماما ليست التاء فيه للفرق
 كهمزة وطلحة فيجوز فيه الوجهان (قوله وعذاب بيئس في قراءة بعضهم) عبارة الفارسي وعذاب
 بيئس بيا ساكنة قبل همزة مكسورة في قراءة شعبة عن عاصم (قوله ولا فيعمل معتملا) أي بفتح العين
 وذكره تميم اللقائدي وان لم يكن له دخل في التعليل فان دفع ما قاله البعض (قوله وكبليات) عطف على
 كطيلسان وأعاد الكاف بعد العهد ولدفع توهم عطفه على ما قبله (قوله وجبلوى وجرأوى) أي بكسر
 الواو وتشديد الباء فيها نسبة الى جبلى وجرأوى فتقول الشارح بفتح الباء والواو صوابه وكسر الواو اذ
 لا وجه لفتح الواو الا أن يصحح عبارته بان الواو معطوف على فتح لا على الباء هذا ما ظهر لي بعد
 التوقف ثم رأيت في الفارسي ما يؤيده حيث قال والثاني كطيلسان وجبلوى علمين فتقول يا طيلسان
 ويا جبلى بفتح السين وكسر الواو على اللغة الاولى (قوله ولا يجوز القلب) فلا تقول يا جبلى بقلب الباء
 والواو الفتح كهمما وانفصاح ما قبلها وما لا يجرأ بقلب الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة (قوله
 لا يكونان الاللتأنيث) أي وماللتأنيث لا يكون مبذلا اه سم أي بل مزيدتين للتأنيث (قوله فيما
 تقدم) أي في الامثلة المتقدمة كطيلسان وعبليات ونحوهما (قوله وجوز الوجهين) أي في كسمله قد
 يقال ترخيمه على لغة التمام بليس بندا ميم مسمى به اه سم وقد يجاب بأن التسمية به نادرة فلم
 تعتبر (قوله كسمله) أي وهمزة وطلحة في فائدة أفاد الجموع وصف المرخم ومنه قول الشاعر أحرار
 ابن عمرو البيت ومنعه السيرافي والقراء وجعل ابن عمرو بدلا واستقبحه ابن السراج ويجوز رفع
 نابعه على لغة التمام مراعاة للفظ وأما على لغة الانتظار فقال سم فيه نظرا ذل لضم في اللفظ قال
 يس والذي يظهر الجواز لان الحرف الذي حقه الضم في حكم الثابت وهو يؤيد ما قدمناه عند
 قول الشارح ولو كان ضمهما قدرت الخ (قوله للترخيم) صلة المحذوف وقوله أعرف أي أشهر في
 لسان العرب وقوله بدونه أي المحذوف (قوله ومن ثم) أي من أجل اشتراط صلاحية الاسم للنداء
 (قوله حذف الاف الخ) هذا الذي فعله الشاعر من حذف الحرفين وكسر الميم الاولى في غاية
 الشذوذ كما في ابن غازي وغيره (قوله لما ذكرناه) أي من اشتراط الصلاحية للنداء فهو علة لقوله
 لا على وجه الترقيم (قوله الثالث أن يكون الخ) يعترض بان هذا الثالث لا يؤخذ من كلام المصنف
 فكيف أرفعه في حيز أي التفسير به وزعم البعض أن هذا الشرط مسغنى عنه بالثاني باطل فراجع
 تعريف (قوله ولا لتأنيث بالتاء عينا) المتبادر أن عينا راجع الى ما لتأنيث بالتاء يعني أن خصوص
 التأنيث بالتاء لا يشترط بل الشرط اما لتأنيث بالتاء أو الزيادة على ثلاثة أحرف فلا طائل تحت
 ما أطال به البعض (قوله كما أفهمه كلامه) أي حيث أطلق ولم يشترط العلمية والتأنيث بالتاء (قوله
 ومنه) أي من الزائد على الثلاث المرخم ضرورة وليس به سلم ولا مؤنث بالتاء (قوله تشو) بقاء

يجوز في نحو الغلام ومن ثم خطي من جعل من ترخيم الضرورة قوله أو القامكة من ورق الحمى كما ذكره ابن جنى الخطاب
 في المحاسب والاصل الحجام فحذف الالف والميم الأخيرة لا على وجه الترقيم لما ذكرناه ثم كسر الميم الاولى لاجل القافية الثالث
 أن يكون اما زائدا على الثلاثة أو بقاء التأنيث ولا يشترط العلمية ولا التأنيث بالتاء عينا كما أفهمه كلامه ونص عليه في التسهيل ومنه
 قوله ليس حتى على المنون بخال أي بخالد تنبيهه اقتضى كلامه أن هذا الترقيم جائز على اللغتين وهو على لغة التمام اجماع
 كقوله لنعم الفتى تشو الى ضوء ناره طريف بن مالك ليلة الجوع والخصر أراد ابن مالك فحذف الكاف وجعل ما بقي من الاسم بمنزلة
 اسم لم يحذف منه شيء ولهذا فونه وأما على لغة من ينتظر فاجازه سبويه ومنعه المبرد ويدل للجواز قوله

• الأاضحت جبالكم رمايا وأصحت منداشاسعة أماما هكذا رواه سيوييه (١٣٣) ورواه المبرد وما عهدي كههدك يا أماما

قال في شرح الكافية
والانصاف يقتضى تقرير
الروايتين ولا تدفع
احدهما بما لاخرى

واستشهد سيوييه أيضا بقوله

• ان ابن حارث ان اشتق

لرؤيته • أو امتدحه فان

الناس قد علموا **خاتمه**

قال في التسهيل ولا يرخم

في غيرهما يعنى في غير

الضرورة منادى عار من

الشروط الاما شذ من

ياصباح وأطرق كراعى

الاشهر اذا الاصل صاحب

وكروان فرخا مع عدم

العلمية شهذا وأشار

بالاشهر الى خلاف المبرد

فانه زعم انه ليس مرخا

وان ذكر الكروان

يقال له كروا لله أعلم

الاختصاص

(الاختصاص) قصر الحكم

على بعض افراد المذكور

وهو خبر (كنداء) أى

جاء على صورة النداء

لفظا توسعا كما جاء الخبر

على صورة الامر والامر

على صورة الخبر والخبر على

صورة الاستفهام على صورة

الخطاب أى تسير في العشاء أى الظلام والخمر بمعنى فهملة مفتوحتين شدة البرد وضبطه بمهملتين
سهواه زكريا وكذا ضبطه بأعمام الخاء صاحب مختصر الصحاح وقال انه من باب طرب وأشار بقوله
وضبطه بمهملتين سهوا الى العيني وصاحب التصريح فانه ما ضبطاه بمهملتين وفسراه بشدة البرد (قوله
رمايا) بكسر الراء جمع رمة بالضم وهى قطعة الحبل البالية والشاسعة البعيدة وأصل أماما أمامة
اسم امرأة ولورخم على لغة التمام لقيلا أمام بالرفع (قوله يا أماما) أى فهو من ترخيم المنادى لامن
الترخيم للضرورة للاشهاد فيه على هذه الرواية لسيوييه (قوله ان ابن حارث) أراد حارثه فرخه
بجذف التاء للضرورة على لغة من يتنظرون مفعول علما ومخذوف تقديره قد علما وذلك منى كما فى العيني
(قوله على الاشهر) راجع لا طريق كرافق كما يعلم مما بعده (قوله اذا الاصل صاحب) زعم ابن خروف
ان الاصل صاحبى وأنه أجرى مجرى المركب المزججى فرخم بجذف الكامة الثانية ثم أدر كة ترخيم
آخر بعد ذلك الترخيم فحذفت الراء من صاحب وهو تعسف لا داعى اليه (قوله مع عدم العلمية) أى
وعدم التاء **الاختصاص**

الباعث عليه اما فرخوع على أيها الجواد يعتمد الفقير أو تواضع نحو انى ايها العبد فقير الى عفو الله أو
بيان المقصود نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف (قوله قصر الحكم على بعض افراد المذكور)
أى أولا فاذا قيل لا عالم الا زيد فقد قصرنا الحكم وهو ثبوت العلم على زيد وهو بعض افراد المذكور
أولا وهو عالم وهذا معناه لغة وأما اصطلاحا فهو تخصيص حكم علق بضمير بما تأنى عنه من اعم ظاهر
معرفة مع موصول لاخص واجب الحذف (قوله أى جاء على صورة النداء) أشار به الى أن وجه شبه
الاختصاص بالنداء كونه على صورته أى غالباً فلا يرد أن المنصوب على الاختصاص المقرون بال
ليس على صورة المنادى ولك أن تقول وجه الشبه أن كلا من الاختصاص والنداء يوجد معه الاسم
تارة مبنيا على الضم وتارة منصوبا وهذا الوجه من قول شيخنا السيد مجيبه على صورة النداء انما هو
فى أيها وأيتها الا غير (قوله كما جاء الخبر على صورة الامر) نحو أحسن بزيد فان صورته صورة الامر وهو
خبر على المشهور اذ هو فى تقدير ما أحسنه والامر على صورة الخبر ونحو والوالدات يرضعن أى
يرضعن والخبر على صورة الاستفهام نحو أليس الله بكاف عبده أى الله كاف عبده والاستفهام
على صورة الخبر نحو عندك زيد على تقدير همزة الاستفهام (قوله فى ثمانية أحكام) زاد عليها فى
التصريح أنه لا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا موصول ولا ضمير وأنه لا يستغاث به ولا ينسب ولا
يرخم وأن أيها الاختلاف فى ضمها هل هى اعراب أو بناء وفى النداء بناء بالاختلاف وأن العامل
المحذوف هنا فعل الاختصاص وفى النداء فعل الدعاء وأن هذا العامل لم يعرض عنه هنا شئ وعوض
عنه فى النداء حرفه وجميع الاحكام المذكور فراجع الى جهة اللفظ وأما الاحكام المعنوية التى
يفترقان فيها فثلاثة أحدها أن الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء والثانى أن الغرض من
ذكرة تخصيص دلولة من بين أمثله بما ينسب اليه بخلاف النداء • والثالث أنه مفيد لفخر أو
تواضع أو بيان المقصود (قوله بل فى اثنتائه) أراد بالاثنا ما قابل الاولى فيشمل ما وقع فى وسط الكلام
كما فى نحن معاشرا لانبيا لا نورث لوقوعه بين المبتدأ والخبر وما وقع بعد فراغه كمثل الناظم لوقوع
أيها الفتى بعد فراغ كلام نام وهو ارجونى (قوله كالمى الفتى باثر ارجونيا) واعراب ذلك أن يقال
ارجونى فعلى أمر للجماعة مبنى على حذف النون والواو فاعل والنون للوقاية والياء مفعول وأى
مبنى على الضم فى محل نصب على المفعولية باخص المحذوف وجوبا وهما التثنية والفتى مرفوع بضمه
مقدرة على الالف نعمتلاى تباللفظها فقط (قوله اسماعلناه) كالياء فى ارجونى فاجمع معنى أيها
الفتى أى أن المراد منهما شئ واحد وهذا أوضح مما قاله البعض (قوله وأنه ينصب) أى لفظا لا محلا

الفتى باثر ارجونيا • والثالث أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسماعلناه • والرابع والخامس أنه يقل كونه علما وأنه ينصب مع
كونه مفردا • والسادس أنه يكون بالقياسا كما سبأنى أمثلة ذلك • السابع أن آياتوصف فى النداء باسم الإشارة

وهنا لا توصف به الثامن أن المازني أجاز نصب تابع أي في النداء ولم يحكوا هنا خلافاً في وجوب رفعه وفي الارتشاف لاختلاف في تابعها أنه مرفوع واعلم أن المخصوص (١٣٤) وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه

على أربعة أنواع الأول أن يكون أيها وأيتها فلها حكمهما في النداء وهو الضم ويلزمهما الوصف باسم محلي بال لازم الرفع نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل واللهم اغفر لنا أيها العصابة والثاني أن يكون معرفاً بال واليه الإشارة بقوله (وقد يرى زادون أي الأول كمثل نحن العرب أسخى من بذل) بالذال المعجمة أي أعطى والثالث أن يكون معرفاً بال إضافة كقوله صلح الله عليه وسلم نحن معاشر الأنبياء لا نورث وقوله نحن بنو ضبة أصحاب الجمل قال سيبويه رأ أكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافة مؤهل البيت وآل فلان والرابع أن يكون علماً وهو قليل ومثله قوله بنا عما يكشف الضباب ولا يدخل في هذا الباب نكرة ولا اسم إشارة وتنبه لا يقع المختص مفعلاً على الضم إلا بلفظ أيها وإيها وأما غيرهما فنصوب ونابيه فعل واجب الخذف تقديره أخص واختلف في موضع أيها وأيتها فذهب الجمهور

فقط مع كونه مفرداً أي معرفاً قال في التوضيح كافي هذا المثال يعني المثال المتقدم في عبارته وهو بن الله نرجوا الفضل كافي شرحه ويستثنى من ذلك أي كافي مثال الناظم فإن نصبها محلي فقط وبمبدأ كرنا بعلم ماني كلام البعض من التخليط (قوله وهنا لا توصف به) الاقتصار على اسم الإشارة يدل على أنها توصف بالموصول ميم (قوله ولم يحكوا هنا خلافاً للخ) لعل وجهه أنه يتوسع في النداء ما لا يتوسع في الاختصاص لأنه أكثر منه دوراً وقوله في وجوب رفعه أي مراعاة للفظ أي وظاهر عبارته أن ضمته اعرابية والتحقيق أنها ضمة اتباع كمر في النداء إذ لا مقتضى للرفع الاعرابي (قوله بعد ضمير يخصه الخ) شرحه على ظاهره البعض فقال أي يخص الاسم الظاهر كأننا أفعل كذا أيها الرجل أو يشارك فيه أي يشارك الاسم الظاهر في الضمير غيره كنحن العرب أسخى من بذل وبناتهما اه وفيه ان الضمير دائماً يخص الاسم الظاهر بمعنى أن المراد منه هو المراد من الاسم الظاهر كما صرحوا به وقد تقدم وحينئذ لا يصح هذا التقسيم اللهم إلا أن يراد بشار كغير الاسم الظاهر في الضمير أم كانها صلاحية نحن مثلاً في نفسها قطع النظر عن المقام لأن يراد بها مع الأنبياء وغيرهم قد بر وقوله يشارك فيه أما مبنى لله ففعل أول لفاعله ضميره المستتر فيه على كل راجع للاسم الظاهر كما علم فهذه الصفة المعطوفة جارية على غير الموصوف وإن كانت الصفة المعطوف عليها جارية عليه ولم يبر في الضمير الراجع إلى الاسم الظاهر إلا من اللبس ويصح على بناء يشارك لله ففعل جعل نائب فاعله قوله فيه فيكون خالياً من الضمير جارية على الموصوف (قوله أيها) أي للسذكر مفرداً أو مثني أو جمعاً وأيتها أي للمؤنث مفرداً أو مثني أو جمعاً كذا في الشاطبي (قوله نحنو أنا أفعل كذا أيها الرجل الخ) جملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على الحال والمعنى أنا أفعل ذلك مخصوصاً من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصابة قاله الرضي (قوله العصابة) هي بكسر العين الجماعة الذين أمرهم واحد (قوله معرفاً بال) قال ابن الحاجب المعرف بال ليس منقولاً عن النداء لأن المنادى لا يكون ذا لام ونحو أيها الرجل منقول عنه قطعاً والمضاف بحتمل الأمرين أن يكون منقولاً عن المنادى ونصبه بياء مقدره كافي أم الرجل وأن ينتصب بفعل متدر نحو أعنى أو أخص أو أمدح كافي المعرف بال والنقل خلاف الأصل فالأولى أن ينتصب انتصاب نحن العرب اه وقوله ونصبه بياء مقدره أي مجردة عن معنى النداء والإيجان كان منادى حقيقة لا منقولاً عن المنادى هذا والحق ما صرح به الأشارح والموضح وغيرهما أن كل مخصوص منصوب بفعل مقدر تقديره أخص مثلاً وليس هناك ما مقدره (قوله وقد يرى ذم) أي المنصوب على الاختصاص ودون حال من ذا وتوالم ففعل ثان يهري والكافي في كمثل زائدة (قوله العرب) منصوب بمحذوف والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر كذا المنصوب في الحديث والبيت كذا في المعنى (قوله نحن معاشر الأنبياء) قال في التصريح بهذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وإنما الموجود في سنن النسائي الكبرى أنا معاشر الأنبياء اه وقال شيخنا السيد رواه البزار بلفظ نحن ورواه النسائي بلفظ أنا (قوله وأهل البيت) قيل منه إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت والصحيح كافي المعنى أنه منادى حقيقة لأن الاختصاص بعد ضمير الخطاب قليل كما يأتي (قوله يكشف الضباب) هو شئ كالغبار يكون في أطراف السماء عيني (قوله ولا اسم إشارة) ولا موصول ولا ضمير قاله في الارتشاف تصريح (قوله إلا بلفظ أيها وأيتها) وجه الضم فيهما استحباب حالهما في النداء بأن نقلنا لهما عن النداء واستعملنا في غير كذا في الحواشي وقال

أنهما في موضع نصب باخص أيضاً وذهب الأخفش إلى أنه منادى ولا ينكر أن ينادى الإنسان نفسه ألا ترى في قول عمر رضي الله عنه كل الناس أئمة منكم يا عمر وذهب السيرافي إلى أن أي في الاختصاص معرفة وزعم أنها تحت حمل وجهين أن تكون خبر المبتدأ محذوف والتقدير أنا أفعل كذا

في المعنى وجه بناءه على الضم مشابهتهما في اللفظ أي أو أيهما في النداء وان اتقى هنا موجب بناءهما في النداء (قوله هو أي الرجل) لعل أي على كلامه واقعة على الشخص مثلما تأمل (قوله أي المخصوص به) تفسير للضمير أعني هو والضمير في به يرجع إلى الفعل المفهوم من أفعل كذا (قوله أنا المذكور) خبر عن أيها ولا حاجة إلى زيادة قوله المذكور (قوله أن يلي ضمير متكلم) ولا يجوز أن يتقدم على الضمير كما قاله السيوطي وغيره (قوله ولا يكون بعد ضمير غائب) ولا بعد اسم ظاهر فلا يجوزهم معشر العرب ختمت المكارم ولا يزيد العالم تقدي الناس تصريح.

التحذير والاعراء

قال في النكت جمعها في باب واحد لاستواء أحكامهما وكان ينبغي تقديم الاعراء على التحذير لان الاعراء هو الاحسن معنى وعادة التحوير بين البداء به كما يقولون نعم وبئس وتقول الناس الوعد والوعيد والثواب والعقاب ونحو ذلك ولا ترى طباعهم العكس اهـ ولك أن تقول انما قدموا التحذير لانه من قبيل التخليص والاعراء من قبيل التحلية ثم هو وان تساوا بحكم مفترقان معنى فالاعراء التليط على الشيء والتحذير الابعاد عنه ويشتمل التحذير على محذر بكسر الهمزة وهو المتكلم ومحذر بفتحها وهو المخاطب ومحذر منه وهو الشر مثلا كذا في العزى ومثله يجري في الاعراء وقوله وهو المخاطب اقتصر عليه مع أنه قد يكون المتكلم والغائب لان تحذيره ما شاء كما سيأتي قال شيخ الاسلام التحذير يكون بثلاثة اشياء باياك وأخواتها وبجانب عنها من الاسماء المضافة إلى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذكرا المحذره منه نحو الاسد وسيماتي بيانها في كلامه (قوله تنبيه المخاطب) اقتصر على المخاطب مع أن التحذير يكون لغيره لان تحذيره هو الكثير المقيس فقصد الشارح تعريف هذا النوع منه فقط (قوله على أمر مكروه) ولو في زعم المحذر فقط أو المخاطب فقط كما أفاده سم (قوله ليحتمبه الخ) بقي تنبيهه المخاطب على أمر مذموم ليفعله وتنبيهه على أمر محمود ليحتمبه والظاهر عندى أن الاول من الاعراء والثاني من التحذير وانما لم يذكرهما الشارح لانهما لا ينبغي صدورهما من العاقل بقي أن تعريف التحذير يشمل نحو لا تؤذ أخاك ولا تعص الله وظاهر ما نقلناه قريبا عن شيخ الاسلام خلافه وتعريف الاعراء يشمل نحو احسن إلى أخيك وأطع الله واصبر وفي كون كل ذلك ونحوه يسمى اعراء اصطلاحا بعد قنأمل (قوله محمود) فيه ما مر في نظيره وكان الاحسن في المقابلة أن يعبر بالمكروه والمحبوب أو بالمذموم والمحمود (قوله بعد باب النداء) أي حقيقة أو صورة ليشمل الاختصاص (قوله على تفصيل يأتي) حاصله أن محل الوجوب اذا كان التحذير بايا ونحوه أو بغيره مع العطف أو التكرار (قوله يجب سترعامله) أي حذفه قال البعض مقذرا بعد اياك اذ لا يتقدم الفعل مع انفصال الضمير وفيه أنهم ذكروا من أسباب الانفصال حذف الفعل وتأخره ولا مانع أن يكون سببه هنا الحذف بل صرح به بعضهم فالفعل المقدر يجوز تقدمه مع انفصال الضمير وما ذكره من عدم جواز تقدمه مع انفصال الضمير انما هو في الفعل الملفوظ به فما عالج به تقدير الفعل بعد اياك لا ينهض والتعليل الصحيح ما في الدماميني ونصه تقدير الفعل بعد اياك واجب اذ لو قدم مقدم اللزم أن يكون أصله باعدك أي باعد أنت اياك فيلزم تعدى الفعل الرفع للضمير الفاعل إلى ضميره المتصل وذلك خاص بافعال القلوب وما حمل عليها اهـ ثم يؤخذ من التعليل ما أفاده صنيع التصريح وصرح به شيخنا السيد من أن وجوب تقديره بعد اياك انما هو على جعل الاصل اياك باعد عن الاسد والسعدك وأما على جعل الاصل احذر تلاقى نفسك والاسد وهو ما مشى عليه الشارح والموضع فلا يجب تقديره بعد اياك لانتفاء المحذور المذكور نظرا إلى أن المفعول في الحقيقة تلاقى لا الضمير هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه وياك محذورا والاسد محذوره وهما متخالفان فكيف جاز العطف والجواب أنه

هو أي الرجل أي المخصوص به وان تكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أي الرجل المخصوص أنا المذكور **خاتمة** الاكثر في المختص أن يلي ضمير متكلم كما رأيت وقد يلي ضمير مخاطب كقولهم بك الله زجوا الفضل وسبحانك الله العظيم ولا يكون بعد ضمير غائب

التحذير والاعراء

التحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليحتمبه والاعراء تنبيهه على أمر محمود ليفعله وانما ذكر ذلك بعد باب النداء لان الاسم في التحذير والاعراء مفعول به بفعل محذوف لا يجوز اظهاره كالمندى على تفصيل يأتي • اعلم أن التحذير على نوعين الاول أن يكون باياك ونحوه • والثاني بدونه فالاول يجب سترعامله

مطلقا كما أشار إليه بقوله (اياك والشروعوه) أي نحو اياك كاياك واياكم وياكن (نصب محذورا) أي بعامل (استناره
وجب) لأنه لما كثرت الحذف بهذا (١٣٦) اللفظ جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والاصل احذروا في نفسك والشروع حذف

الفعل وفاعله ثم المضاف
الاول وأنيب عنه الثاني
فانتصب ثم الثاني وأنيب
عنه الثالث فانتصب
وانفصل (ودون عطف
ذا) الحكم أي النصب
بعامل مستتر وجوبا (لايا
انصب) سواء وجد تكرار
كقوله

فاياك اياك المراءفانه
الى الشردع والشرجالب
أم لم يوجد نحو اياك من
الاسد والاصل باعد نفسك
من الاسد ثم حذف باعد
وفاعله والمضاد وقيل
التقدير احذرك من الاسد
فخو اياك الاسد ممنوع على
التقدير الاول وهو قول
الجمهور وجاز على الثاني
وهو رأي الشاويح وظاهر
كلام التسهيل وبعضه
البيت ولا خلاف في جواز
اياك أن تفعل لصلاحيته
لتقدير من قال في التسهيل
ولا يحذف يعنى العاطف
بعدايا الا والمحذور منصوب
باضمار ناصب آخر أو محذور
عن وتقديرها مع أن تفعل
كاف ~~تقديرها~~ الاول
ما قدمته من التقدير في
اياك والشروع هو ما اختاره
في شرح التسهيل وقال انه
قول شكفا وقيل الأصل
اتق نفسك أن تدنوني
الشر والشروع أن يدنوني
فلما حذف الفعل استغنى

لا يجب مشاركة الامم المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه الى عامه
وهي هنا كونه عطفولا به أي مباحدا وكذا الاسد مباحدا للمعنى اياك باعدو وبعاد الاسد كما مر
(قوله مطلقا) أي سواء كان مع عطف أو تكرار أو لا (قوله جعلوه) أي هذا اللفظ بدلا أي عوضا
من اللفظ أي التلطف بالفعل أي ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله وأنيب عنه الثالث) ليس الثالث
صفة المحذوف تقديره المضاف الثالث وان أوهمته عبارته اذ ليس ثم مضاف ثالث بل الثالث مضاف
اليه فيجعل صفة المحذوف تقديره الاسم الثالث (قوله فانتصب وانفصل) أي بعد أن كان محذورا
متصلا (قوله ودون عطف) دون ظرف لغو متعلق بانصب وكذا قوله لايا واذما مفعول مقدم لانصب
(قوله والاصل) أي أصل اياك من الاسد باعد نفسك الخ حاصله أنه اذا ذكر المحذور منه بلا عطف
فعند الجمهور يتعين جزمه عن بناء على أن العامل عندهم في اياك باعد لانه لا يتعدى الى الثاني بنفسه
وأما البيت فعلى حذف الجار ضرورة وعند ابن الأنطيم يجوز نصبه ولا تتعين من كافي البيت بناء على
أن العامل عنده في اياك احذرو ونحوه مما يتعدى الى اثنين بنفسه ككتب وعند الناظم على ما يؤخذ
من التسهيل اما أن يجز عن أو ينصب بفعل محذوف آخر تقديره دع أو نحوه ويجوز اظهاره
وأما نحو اياك أن تفعل فجاز عند الجميع (قوله وقيل التقدير احذرك من الاسد) لان احذرو
يتعدى عن كايتهدى بنفسه قال الحفيد والحق أن يقال لا يقتصر على تقدير باعد ولا على تقدير
احذرو بل الواجب تقدير ما يؤدي الغرض اذ المقدر ليس أمر متعبدا به لا يعدل عنه (قوله ممنوع
على التقدير الاول) لان باعد لا يتعدى الى المفعول الثاني بنفسه كما مر وجعله منصوبا ينزع الخافض
والاصل من الاسد يردده أنه سمعي الامع أن وأن ومحمل الامتناع اذ لم يضمن معنى فعل يتعدى
الى مفعولين بنفسه يكتب وحذرو الاجاز (قوله وهو قول الجمهور) مرجع الضمير الامتناع
المفهوم من ممنوع (قوله وجزاء على الثاني) لان احذرو يتعدى الى المفعول الثاني بنفسه كما يتعدى
اليه من كما مر وينبغي أيضا على التقديرين أن الكلام على الاول انشائي وعلى الثاني خبري (قوله
وظاهر كلام التسهيل) اعترضه شيخنا والبعض بان مفاد ما سينقله عن التسهيل أن نصب الثاني
بعامل آخر لا ينافي الاول ولك دفعه يجعل الضمير في قوله وهو رأي الشارح وظاهر كلام التسهيل
الى مجرد جواز النصب وان اختلف تخريجه (قوله لصلاحيته تقدير من) تعليل لجوازه على
التقدير الاول وترك تعليله على الثاني لظهوره (قوله باضمار ناصب آخر) فالتقدير في اياك الشر
باعد نفسك ودع الشر ومن كلام التسهيل هذا تعلم موافقة الناظم الجمهور في تقديرهم عامل اياك
باعد اذ لو قدره الناظم احذرو لم يتجوز الى تقدير ناصب آخر للشر كما فهم (قوله وقيل الأصل اتق نفسك
الخ) وقيل الأصل باعد نفسك من الشر والشروع منك وهو أقل شكفا من كون الأصل اتق نفسك الخ
لأن كون الأصل احذرو تلاقى نفسك والشروع بهذا القول صارت الاقوال في اياك والشروع واحدة
(قوله أن تدنوني الشر) بدل اشتمال (قوله والشروع أن يدنوني) وقد حصل الواجب من اشتراك
المتعاطفين في معنى العامل وهو الاتقاء فلا يقال كيف تعاطفا واحدهما محذورا والاخر محذور منه
(قوله فانفصل الضمير) ويقدر الفعل بعده لا قبله والا كان الأصل أي الثاني أنقل فيسألزم تعدى
الفعل الرفع لضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك خاص بافعال القلوب وما حمل عليها اه سم وقد
يقال هلا نظرو الى كون الفعل انما يتعدى في الحقيقة الى نفس المقدرة لا الى الكاف كما مر نظيره الا
أن يفرق بان المقدرة هنا عين الضمير في المعنى بخلاف المقدرة في النظر المار وكل هذا يجري في قوله
سابقا نحو اياك من الاسد والاصل باعد نفسك من الاسد الخ فتنبيه (قوله بفعل آخر مضمرة) تقديره

عن النفس فانفصل الضمير وهذا مذهب كثير من النحويين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور وذهب
ابن طاهر وابن خروف الى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمرة فهو عندهما من قبيل عطف الجمل

• الثاني حكم الضمير في

هذا الباب مؤكدا أو معطوفا عليه حكمه في غيره نحو اياك نفسك أن تفعل واياك أنت نفسك أن تفعل واياك وزيدا أن تفعل واياك أنت وزيدا أن تفعل (وماه سواه) أى ماسوى ما بابا وهو النوع الثاني من نوعي التحذير (ستر فعله لن يلزما الامع العطف) سواء ذكر المحذرنحو وماز رأسك والسيف أى يمازن ق رأسك واحذر السيف أهدم يذ كرمح وناقته الله وسقيهاها (أو التكرار) كذلك (كالضيم الضيم) أى الاسد الاسد (ياذا السارى) ونحو رأسك رأسك جعلوا العطف والتكرار كالبدل من اللفظ بالفعل فان لم يكن عطف ولا تكرر جاز ستر العامل واظهاره تقول نفسك الشراى جنب نفسك الشراى شئت أظهرت وتقول الاسد أى احذر الاسد وان شئت أظهرت ومنه قوله • خل الطريق لمن بيني المناربه تنبيهات الاول آجاز بعضهم اظهار العامل مع التكرار وقال الجزولى يفتح ولا يمتنع الثاني تمهل قوله الامع العطف أو التكرار الصور الرابع المتقدمة وكلامه في الكافية يشعر بان الاخير منها وهى رأسك رأسك يجوز فيها اظهار

ودع الشبر مثلا (قوله حكم الضمير في هذا الباب) أراد بالضمير ما يشمل الضمير المنفصل البارز المنصوب والضمير المتصل المستتر المرفوع المنتقل إلى اياك بعد حذف الفعل وقوله حكمه في غيره قال الدمامنى فاذا قلت اياك فعندنا ضمير ان أحدهما هذا البارز المنفصل المنصوب وهو اياك والآخر ضمير رفع مستكن فيه منتقل اليه من الفعل الناصب له فاذا أكدت اياك قلت اياك نفسك وأنت بالخيار فى تأكيده بأنت قبل النفس وان أكدت ضمير الرفع المستكن فيه قلت اياك أنت نفسك ولا بد من تأكيده بأنت قبل النفس حينئذ وأما العطف فتقول فى العطف على اياك اياك وزيد او الشراى شئت قلت اياك أنت وزيد او الشراى شئت قلت اياك أنت وزيد ويقع بدون تأكيده أو فاصل على ما تقدم اه قال شيخنا والبعض وهذا مبنى على انتقال الضمير من الفعل الى اياك ونحوه وهو خلاف ما تقدم فى الشرح فى قوله ثم حذف الفعل وفاعله وعليه فليس معنا الا ضمير واحد وأجاب شيخنا السيد بأن حذف الفاعل أو لام فعله لا ينافيه عوده ثانية عند مجي ما يستكن فيه وهو اياك اذ هو فى وقت حذفه لم يكن وهذا كما ظهر على ما فى كثير من النسخ من رفع زيد فى قوله واياك أنت وزيد أن تفعل أما على ما فى بعضها من نصبه فالمراد بالضمير الضمير البارز فقط وبحكمه جواز الفصل بأنت بينه وبين تأكيده ومعطوفه وترك الفصل وحينئذ فلا اعتراض على الشارح أصلا فاعرف ذلك (قوله الامع العطف) أى بالوارفة ط كما بأتى (قوله سواء ذكر المحذر) بفتح الذال المعجمة قال شيخنا الظاهر أن مراده به المخاطب كما من ما ز رأسك والسيف وذو السارى من الضيم الضيم ياذا السارى لكن هذا خلاف ما اصطلمه واعليه من أن المحذر بفتح الذال الاسم المنصوب بفعل محذوف أو مذكور على التخصيص المعلوم من ايا أو ما جرى مجراه وعليه قول المصنف وكحذر الخ والدليل على أن مراده المخاطب أنه مثل المالم يذ كرم فيه المحذر بناقة الله وسقيهاها مع أنه يصدق عليه أنه افع م منصوب الخ اه وتتميله بقوله كما ز الخ يشعر بان المراد المخاطب بالنداء لا بالكاف فيكون نحو رأسك رأسك مثلا المالم يذ كرمه المحذرو قد علم من ذلك أن قول المصنف ياذا السارى ليس تكملة بل من جملة المثال (قوله أى يمازن ق رأسك واحذر السيف) اه لاجل تقديره كهو فى اياك والشراى احذر تلاقى رأسك والسيف (قوله ناقه الله وسقيهاها) فيه ذكر المحذرن مع العطف قال البيضاوى أى ذرو ناقه الله وسقيهاها فلا تزدودوها عنها قال الشيخ زاده فى حاشيته عليه هذا اشارة الى أن ناقه الله منصوب بعامل مضمرة على التحذير واختمار الناصب هنا واجب لكان العطف اه • (قوله كذلك) أى سواء ذكر المحذرا أو لا (قوله ونحو رأسك رأسك) فيه تنبيه على أنه قد يكتفى بذكر المحذرن ذكر المحذرن منه كعكسه (قوله ومنه) أى من الاظهار (قوله خل الطريق) الشاهد فيه حيث أظهر العامل لان المحذرن منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف تصريح والمنبار بفتح الميم والنون حدود الارض ويوجد فى بعض النسخ تمام البيت وهو وبرز ببرزة حيث اضطررك القلم أى فى برزة وهى الارض الواسعة (قوله ونحو رأسك كاياك جعل الخ) يعنى أن رأسك انما يكون كاياك فى وجوب ستر عامله حيث عطف عليه المحذر ففهومه أنه حيث لم يعطف عليه لا يكون كاياك ولو حصل تكرر وهذا وجهه الاشعار الذى ذكره واعتراض البعض على الشارح بان فى كلامه قصورا لان كلام الكافية يشعر بجواز الاظهار فى الثالثة أيضا اذ ليس فى كلامها تنقيح محذوف المحذراى المخاطب اه وأقول اذا أحسنت التأمل فى كلام الكافية وجدته مشعرا يجوز الاظهار فى بعض أفراد الاربعة وبعض أفراد الثلاثة لافى جميع أفرادها لان المراد بنحو رأسك كل ما كان التحذير فيه بذكر غير المحذرن منه أو لا بقرينة قوله اذا الذى يحذرن الخ سواء ذكر المخاطب أو لا وحينئذ يفيد كلامها أنه اذا قيل رأسك رأسك أو رأسك رأسك يازيد جاز اظهار العامل لعدم عطف المحذرن منه والاول من أفراد الاربعة والثاني من أفراد الثلاثة

العامل فانه قال ونحو رأسك كاياك جعل • اذا الذى يحذرن معطوف وصل وقد صرح ولده

بما تقدم • الثالث العطف في هذا الباب لا يكون الا بالواو وكون ما بعدها فعولا معه جائزا فاذا قلت اياك وزيدا ان تفعل كذا صح
ان تكون الواو او مع (وشذ) التحذير بغير ضمير المخاطب نحو (اياي) في قول عمر رضي الله عنه لتذك لكم الاسل والرمح
والدهام واياي وان يحذف احدكم الازنب والاصل اياي باعدوا عن حنظف الازنب وابعدا وانفسكم عن ان يحذف احدكم
الازنب ثم حذف من الاول المحذور (١٣٨) ومن الثاني المحذور مثل اياي ايانا (واياه) وما أشبهه من ضمائر الغيبة المنفصلة

(أشد) من اياي كافي قول
بعضهم اذا بلغ الرجل
الستين فياه وايا الشواب
والتقدير فلجذر تلاقى
نفسه وانفس الشواب
وفيه شذوذان مجيء
التحذير فيه للغائب وضافة
ايا الى ظاهر وهو الشواب
ولا يقاس على ذلك كما
أشار الى ذلك بقوله (وعن
سبل القصد من قاس
انقذ) أي من قاس على
اياي وياه وما أشبههما
فقد حاد عن طريق
الصواب اه **تنبيه**
ظاهر كلام التسهيل أنه
يجوز القياس على اياي
وايانا فانه قال يتصب محذور
اياي ويايانا معطوفا عليه
المحذور فلم يصرح بشذوذ
وهو خلاف ما هنا (والمحذور
بلا ايا اجعلا مغرى به في
كل ما قد فعلا) من
الاحكام فلا يلزم ستر عامله
الامع العطف كقوله
المرأة والنجدة بتقدير
الزم والتكرار كقوله
أخاك أخاك ان من لا أخاله
كساع الالهة بغير سلاح
وان ابن عم المبر فاعلم
جناحه

ولا تعرض في كلامها منطوقا ولا مفهوما للحكم ما ذاق قبل الضيغ الصيغ وهو من مفرد الاربعة
أو الضيغ الضيغ يذا السارى وهو من أفراد الثلاثة لان فرض كلاهما فيما اذا كان التحذير بذكر
غير المحذور منه أولا والتحذير في هذين المثالين بذكر المحذور منه أو اقل يتم اطلاق الشارح ولا اطلاق
البعض فافهم (قوله بما تقدم) أي من وجوب ستر العامل في الصور الاربعة (قوله وكون ما بعدها
الخ) وعليه فالحذف جائزا واجبا لعدم العطف قاله الدماميني (قوله لتذك) من التذكية والاسل
بفتح الهمزة والسين المهملة مارق من الحديد كالسيف والسكين تصريحا (قوله والاصل اياي باعدوا
عن حذف الازنب الخ) هذا قول الجمهور وقال الزجاج التقدير اياي وحذف الازنب ويايانا كما
يحذف احدكم الازنب فحذف من كل من الجملة ما أثبت نظيره في الاخرى أي فيكون احتبا كما
كذا في السندوبي والاحتبا كوجود على قول الجمهور أيضا فتضعيف قول الجمهور بان فيه الحذف
من الاول دلالة الثاني وهو قابل يجرى مثله في قول الزجاج ويريد بان فيه ادعاء حذف اياكم
وحذفه الا يدق لما استقرها في هذا الباب من أن يبدل من اللفظ بالفعل (قوله ثم حذف من الاول
المحذور) وهو حذف الازنب ومن الثاني المحذور وهو انفسكم وقول البعض تبعا للتصريح وهو
باعدوا انفسكم فيه مساهل (قوله وايا الشواب) بشين مجة وآخره موحدة جمع شابق يروى بسين
مهملة آخره مشاة قوتية جمع سواة (قوله والتقدير فلجذر تلاقى نفسه وانفس الشواب) أي حذف
الفعل مع فاعله ثم تلاقى ثم نفس فانفصل الضمير وانصب واقام ايا مقام انفس (قوله وفيه شذوذان)
بل ثلاثة ثالثها اجتماع حذف الفعل وحذف لام الامر كافي التوضيح وظهور في رابع وهو جعل
ايا محذورا منه ثم رأيت في المومع خلافه حيث ذكر ان المحذور منه يكون ضمير غائب معطوفا على
المحذور واستشهد بقول الشاعر فلا تحبب أخا الجهل • وياك وياه
وذكر الرضى أن المحذور منه المكرر يكون ظاهرا نحو الاسد الاسد وسيفك سيفك ومضمر نحو اياك
اياك وياه وياه واياي اياي (قوله وضافة ايا الى ظاهر) يقتضى أن اياي نحو اياه مضافة للها مع أنها
حرف غيبة والضمير ايا وهو غير مضاف فلمل ما ذكره قول أو أراد بالاضافة الربط والتعلق اه سم
وقد يمنع الاقتضاء وماتجاهه الواقع كالمرفوع في باب الضمير (قوله مغرى به) ولا يكون الاغراء الا
للمخاطب وقيل جاء قايلا للغمث نحو فعله بالصوم وللمتكام نحو على زيد أو قول فعله بالصوم بأن
الامر للمخاطب أي الزموم بالصوم أو دلوه عليه مثلا أفاده سم أي وكذا يؤول على زيد أي
أزمو في زيد ونحو ذلك وسبأني في الباب الا في كلام آخر في قوله فعله بالصوم (قوله والنجدة)
بفتح النون أي الشجاعة (قوله نصب على الاغراء الخ) ويجوز رفعه على الابتداء والخبر ورفع
الاول على الابتداء مع حذف الخبر أو على الخبرية المحذوف ونصب جماعة على الحالية ونصب الاول
على الاغراء ورفع الثاني على الخبرية المحذوف (قوله قد يرفع المكرر الخ) مثل المكرر المتعاطفان كما
أشار اليه بنقل كلام الفراء (قوله مثل وشبهه) قال البعض لم يثل مثل وشبهه ومثاله انتهى واخير الحكم
اه وفي كلام شيخنا السيبا ما يرد حيث قال قوله وامر انفسه هذا من شبه المثل كافي الدماميني

وهل ينهض المبازي بغير جناح • أي الزم أخاك ويجوز ظاهرا العامل في نحو الصلاة جماعة اذا الصلاة نصب على وكذا
الاغراء بتقدير احضروا وجامعة حال فلوصرح باحضر واجاز بضمير في الاغراء والتحذير كقوله • ان قوم منهم
عمير وأشبا • عمير ومنهم السفاح لجد يرون بالوفاء اذا قاف • ل أخوال النجدة السلاح السلاح وقال الفراء في قوله تعالى ناقة الله
وسقياها نصب الناقة على التحذير وكل تحذير فهو نصب ولو رفع على ضمائر هذه لحاز فان العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير اه
بإخاقه قال في التسهيل ألق بالتحذير والاغراء في التزام ضمائر الناصب مثل وشبهه نحو

وكذا عذيرك وديار الاحباب وان تأتني فأهل الليل وماهل النهار ومر حبا وأهلا وسهلا وهذاولا
 زعماتك وكل شئ ولاهنا ثم قال ولو أخذ كجميع أشباه المثل عن ذكر جميع الامثال لكان أنسب اه
 من لخصاورد كرشينا أيضا أن امر أو نفسه شبه مثل (قوله كليم ماوعرا) هذا مثل رأسه ان انسا ناخير
 بين شيئين فطلبه ما اجبعا وطلب الزيادة عليهم ما اه دما ميني (قوله والكلاب على البقر) مثل معناه
 خل الناس خبيرهم وشمرهم واغتم أنت طريق السلامة (قوله وأحشفا وسوء كيلة) بكسر الكاف
 كالجملة للهية وهو مثل لمن يظلم الناس من وجهين (قوله ومن أنت زيدا) مثل لمن يذ كر عظيما
 بسوء (قوله باضماره عطني الخ) ساق الافعال الناصبة له منصوبات المتقدمة على ترتيبها
 في الذ كر السابق فأعطني ناصب كليم ماوعرا وظاهر كلامه ان عزا معطوف على كليم ما لان له يقد رله
 ناصبا وقد ر غيره وزدني عرا فيكون من عطف الجملة ودع هو ناصب امر أو أمان نفسه فيحتمل أن
 يكون معطوفا وأن يكون مفعولا معه وأرسل هو ناصب السكلاب على البقر وأتبع ناصب شفا
 وأما سوء كيلة فيحتمل أن يكون بتقدير وتزيد وأن يكون مفعولا معه وتذ كر هو ناصب زيدا واصنع
 هو ناصب كل شئ ولا ترتكب هو ناصب هذا من قولهم كل شئ ولا هذا ولا توهم هو ناصب زعماتك
 من قولهم هذا ولا زعماتك وأما هذا في هذا التركيب فناصره محذوف أي أرضى هذا ولا أتوهم
 زعماتك كما قاله ابن الحاجب ولم ينفه عليه المؤلف لجواز أنه قد يحذف أو مبتدأ خبره محذوف كما
 قيل أي الحق هذا أو هذا الحق وتجد هو ناصب أهل الليل وأهل النهار أي تجد من يقوم لك مقام
 أهلك في الليل والنهار وأصبت ناصب مر حبا وأتيت ناصب أهلا ووطنت ناصب سهلا فعلى هذا هي
 ثلاث جمل وغيره جعل العامل فيها كلها واحدا وقد مره صادفت فعلى هذا هي جملة واحدة وأحضر
 ناصب عذيرك قال سيبويه أي أحضر عذرك وقال بعضهم التقدير أحضر عذرك وإنه كر ناصب ديار
 الاحباب اه دما ميني ببعض زيادة وظاهر سكونه عن قوله ولا شتيمة حرأه من تنه ما قبله وأن
 العامل في شتيمة هو العامل في الكلمة قبلها وهو ترتكب وفي كلام شيخنا السيد تبه اللدما ميني أنه
 جملة منفردة فتكون شتيمة مستقلة بعامل تقديره ترتكب وأنه كان الاولى زيادة أو أخرى قبل قوله
 ولا شتيمة حر لتكون احدي الواوين من الحكاية والأخرى من المحكي فيفيد أن ولا شتيمة حر جملة
 منفردة قال وكذا المبيد كره الشارح من لفظ كل شئ ولا شتيمة حر جملة أخرى منفردة اه وقد يؤخذ
 من مجموع ذلك أنه قد يقال ولا شتيمة حر فقط وقد يقال كل شئ ولا شتيمة حر والظاهر أن الاول عطف
 على اصنع كل شئ محذوفا (قوله وربما قيل كلاهما وعرا) باثبات الالف في كلاهما ونصب عرا
 فكلاهما مرفوع ويحتمل أن يكون منصوبا على لغة من ألزمه الالف قال شيخنا وبعض
 ويرجح بسلامته من عطف الانشاء على الخبر اه وفي أن السلامة من ذلك ممكنة على الرفع أيضا
 بأن يقدر ناصب عرا أطلب أو أخذ أو أيسر زيد مثلا وان كان خلاف تقدير الشارح (قوله وكل شئ)
 برفع كل كما قاله شيخنا وغيره (قوله أمم) بفتحين أي سهل بسير (قوله كلا ملك زيد) أي متكلم أي الذي
 تكلم فيه وقوله أود كر ك أي مد كر ك

كليم ماوعرا و امر أو نفسه
 والكلاب على البقر
 وأحشفا وسوء كيلة ومن
 أنت زيد وكل شئ ولا هذا
 ولا شتيمة حر وهذاولا
 زعماتك وان تأت فأهل
 الليل وأهل النهار ومر حبا
 وأهلا وسهلا وعذيرك
 وديار الاحباب باضمار
 أعطني ودع وأرسل
 وأتبع وتذ كر واصنع
 ولا ترتكب ولا أتوهم وتجد
 وأصبت وأتيت ووطنت
 واحضروا ذ كر ثم قال
 وربما قيل كلاهما وعرا وكل
 شئ ولا شتيمة حر ومن أنت
 زيد أي كلاهما الى وزدني
 وكل شئ أمم ولا ترتكب
 ومن أنت كلا ملك زيد
 ذ كر والله أعلم

أسماء الافعال
 والاصوات

(ماناب عن فعل) في العمل
 ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن
 فضله (كشستان وصه

أسماء الافعال والاصوات

أي وأسماء الاصوات ك... صرح به الشارح وصرح جماعة بأنها ليست أسماء بل ليست كلمات لعدم
 صدق حد الكلمة عليها لانها ليست دلالة بالوضع على معنى لتوقف الدلالة على عيلم المخاطب بما
 وضعت له والمخاطب بالاصوات مما لا يعقل وأجاب القائلون بأنها أسماء بأن الدلالة كون اللفظ
 بحيث متى أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك ولم يقل أحدان حقيقة الدلالة كون اللفظ
 يخاطب به من يعقل (قوله ماناب عن فعل) أي اسم ناب عن فعل بدليل الترجمة فالخروف خارجة
 عن الحد فلا حاجة الى زيادة ما يخرجها كما فعله الشارح والنتيابة عن الفعل فسرهما ابن المصنف بما

(قوله وأسماء الاصوات)
 اما أن تكون فسمية
 اصطلاحية واما تغليب
 ما أجدى على ما خوطب به
 ما لا يعقل أو الاضافة يمانية
 باعتبار البعض تأمل (قوله)
 فسرهما) فيه نظر ظاهر

يخرج المصدر فلا حاجة الى زيادة ما يخرج منه اسم وقوله فسر ها بن المصنف بما يخرج المصدر
 الخ عبارة ابن الناطم أسماء الافعال اللفاظ ثابت عن الافعال بمعنى واسقعا لا كشتان بمعنى
 افترق وصه بمعنى اسكت وآوه بمعنى اتوجع ومه بمعنى اكفف واستعمالها كاستعمال الافعال من
 كونها عاملة غير معمولة بخلاف المصادر الانية بدلها من اللفظ بالفعل فانها وان كانت كالافعال في
 المعنى فليست مثلها في الاستعمال لتأثرها بالعوامل اه ومنه يعلم فساد قول البعض المراد بالنيابة
 عن الفعل النيابة عنه في المعنى والعمل فلا حاجة الى زيادة ما يخرج المصدر اه وذلك لان النيابة
 عن الفعل في المعنى والعمل حاصله للمصادر المذكورة كما عرفت فكيف تخرج بالنيابة عن الفعل
 في المعنى والعمل والله الموفق ثم قول ابن الناطم كاستعمال الافعال من كونها عاملة غير معمولة قال
 شيخ الاسلام زكريا أي غير معمولة للاسم والفعل والافعال تسمى بالافعال لتكون معمولة للعرف الناصب أو
 الجازم اه ويرد عليه أنها تكون معمولة للاسم الجازم أيضا الا أن يقال عمله فيها بالذات بل تضمنه
 معنى الحرف وهو ان (قوله هو اسم فعل) فائدة وضعه وعدم الاستغناء عنه بسماء قصد المدالفة
 فان القائل اف كانه قال أنضجر كثيرا جدا والقائل هيئات كانه قال بعد جدا كما قاله ابن السراج أفاده
 سم (قوله وكذا آوه) فيه لغات منها ما اشتهر من قولهم آوه وآه كافي المرادى (قوله يخرج المصدر
 الواقع بدلا من اللفظ بل الفعل) نحو ضرب زيد واسم الفاعل نحو أقام زيدان ونحوهما مما يعمل عمل
 الفعل فان العوامل اللفظية والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها ألا ترى أن ضربا منصوبا بما ناب
 عنه وهو اضرب وقائم مرفوع بالابتداء اه تخرج (قوله لاخراج الحروف) كان وأخواتها (قوله
 فقدمان لك) أي من احتياج قوله ما ناب عن فعل الى ما يخرج الحروف ونحو المصدر النايب عن فعله
 لكن جعل قوله كشتان وصه تقيمه للتعريف اغما هو يقطع النظر عن زيادة الشارح القيدين
 السابقين فلما أخرج الشارح الحروف ونحو المصدر المذكور بقول المصنف كشتان وصه ثم قال
 فبان لك الخ لكان أوضح (قوله ومه عن انكفف) كذا في بعض النسخ وفي بعضها عن انكفف وهي
 انما تصح على ما قيل انه سمع في انكفف التعدي وعدمه مع أنه قد يفر من الالزام بالتعدي وعكسه
 (قوله كون هذه الالفاظ الخ) جملة الاقوال سبعة (قوله هو الصحيح) بديل أن منها ما هو على حرفين
 أصالة كصه وأنها لا يتصل بها ضمائر الرفع البارزة وأن منها ما يحالف أو عزلت الافعال نحو زال
 وقرقاروان الطلبي منها لا تلحقه نون توكيد سم (قوله استعملت استعمالا فلا أسماء) أي من حيث
 انها تنون تارة ولا تنون تارة أخرى ومن حيث انها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة ومن حيث ان
 الطلبي منها لا تلحقه نون توكيد ونحو ذلك (قوله وذو الكوفيين الى أنها أفعال) أي دلالاتها على
 الحدث والزمان جميع (قوله حقيقة) قال البعض أي لم تستعمل استعمال الاسماء وليس المراد
 بالحقيقة ما قابل الحجاز اه وأنت خبير بأن هذا يؤدي الى أن قول الكوفيين محض مكابرة وكيف
 ينكر أحد أنها استعملت استعمال الاسماء فيما مر والاولى عندي أن مذهب بعض البعريين
 ومذهب الكوفيين واحد وأن الاختلاف بينهما ليس الا في العبارة (قوله وعلى الصحيح الخ) كان
 المناسب تأخيره عن القولين الاخيرين الاتيين أو تقديمه على قوله وقال بعض البعريين الخ كما هو
 الظاهر للمتأمل (قوله لفظ الفعل) أي من حيث هو دال على المعنى الموضوع هوله لا من حيث كونه
 مطلق لفظا فامين مثلا مسمى به الفعل الذي هو استجب لا من حيث كونه لفظا من الالفاظ بل من
 حيث كونه لفظا دالا على طاب الاستجابة دما ميني (قوله كما أفوجه كلامه) أي حيث قال هو اسم
 فعل (قوله وقيل انها تدل على الحدث والزمان كالفعل) أي فهي أسماء بمعنى الافعال وفي قول
 الرضى لا يفهم منها أي أسماء الافعال لفظ الفعل بل معناه ميل الى هذا القول (قوله لكن بالوضع)
 يعني المادة كالصبر مع ولو عبر بها لكان أوضح وقوله لا باصل الصيغة بهذا تميز اسم الفعل من

هو اسم فعل وكذا آوه ومه
 فباناب عن فعل جنس
 يشبه اسم الفعل وغيرهما
 ينوب عن الفعل والقيد
 الاول وهو ولم يتأثر
 بالعوامل فصل يخرج
 المصدر الواقع بدلا من
 اللفظ بالفعل واسم الفاعل
 ونحو هو والقيد الثاني
 وهو ولم يكن فضلا لاخراج
 الحروف فقد بان لك أن
 قوله كشتان تميم للعدد
 فشتان ينوب عن افترق
 وصه ينوب عن اسكت
 وقده عن اتوجع ومه عن
 انكفف وكلها لا تتأثر
 بالعوامل وليست فضلات
 لا متقلها **تبيين**
 الاول كون هذه الالفاظ
 أسماء حقيقة هو الصحيح
 الذي عليه جمهور
 البعريين وقال بعض
 البصريين انها أفعال
 استعملت استعمال
 الاسماء وذهب الكوفيون
 الى أنها أفعال حقيقة
 وعلى الصحيح فالارجح أن
 مه دلولها لفظ الفعل لا
 الحدث والزمان بل تدل
 على ما يدل على الحدث
 والزمان كما أفهمه كلامه
 وقيل انها تدل على الحدث
 والزمان كالفعل لكن
 بالوضع لا بأصل الصيغة

وقيل مدلولها المصادر
 وقيل ما سبق استعماله في
 ظرف أو مصدر باق على
 اسميته كرويد زيد وودونك
 زيد واما عده فعل كنزال
 وصه وقيل هي قسم برأسه
 يسمى خالفة الفعل
 • الثاني ذهب كثير من
 النحويين منهم الاخفش
 الى أن أسماء الافعال
 لا موضع لها من الاعراب
 وهو مذهب المصنف
 ونسبه بعضهم الى الجمهور
 وذهب المازني ومن وافقه
 الى أنها في موضع نصب
 بضمير ونقل عن سيبويه
 وعن الفارسي القولان
 وذهب بعض النحاة الى
 أنها في موضع رفع بالابتداء
 وأغناها من فوعها عن
 الخبر كما أغنى في نحو أقام
 الزيدان (وما بمعنى افعال
 كآمين كثير) ما موصول
 مبتدأ أو ما بعده صلته وكثير
 خبره أي ورود اسم الفعل
 بمعنى الامر كثير من ذلك
 آمين بمعنى استجب وصه
 بمعنى اسكت ومه بمعنى
 انكف وتيد وتيدخ بمعنى
 أمهل وهيت وهيتا بمعنى
 أسرع وويم بمعنى أغروا به
 بمعنى امض في جديثك
 وحيل بمعنى أنت أو أقبل
 أو عجل ومه باب نزال وقد
 مر أنه مقيس من الثلاثي
 وان قرقر بمعنى قرقر
 وعرعرا بمعنى عرعرا شاذ
 • **تنبيه** في آمين لغتان
 آمين بالقصر على وزن فاعل

الفعل على هذا القول فالر دلالته على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة وإضافة أصل الى
 الصيغة للبيان ولوقال باللمادة والصيغة كان أحسن اذا فاعل في الفعل بأنه يدل على الحدث
 والزمان بالصيغة حتى يتوهم ذلك في اسم الفعل فيحتاج الى نفيه ويمكن ارجاع قوله لكن الخ الى
 الزمان فقط فلا يردها ذكر (قوله وقيل مدلولها المصادر) أي النابتة عن أفعالها كما في الفارسي
 وغيره ويظهر أن في الكلام حذف مضاف أي وقيل مدلولها مدلول المصادر وأغاب نبت على هذا
 القول مع اعراب تلك المصادر لما ظله المرادى من أنه دخلها معنى الامر والمضى والاستقبال التي هي
 من معاني الحروف وعليه فلما راد بالانعال في قولهم أسماء الافعال اللغوية التي هي المصادر
 كما نقله شيخنا السيد عن الارشاف (قوله كرويد زيد الخ) نشر على تشويش ألف (قوله خالفة
 الفعل) أي خليفته ونائبه في الدلالة على معناه (قوله الثاني الخ) هذا الخلاف مبني على الخلاف
 الاول فعلى القول بأن أفعال حقيقة أو أسماء لا لفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب وعلى
 القول بأنها أسماء لمعاني الافعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى من فوعها عن الخبر وعلى القول
 بأنها أسماء للمصادر النابتة عن الافعال موضعها نصب بأفعالها النابتة هي عنها كذا في التصريح
 والفارسي ولم يظهر وجه بناء القول بأنها في موضع رفع بالابتداء أغنى من فوعها عن الخبر على القول
 بأنها أسماء لمعاني الافعال بل يظهر أنه عليه لا موضع لها كالأفعال قلأمل (قوله وذهب
 المازني الخ) ظاهر هذا أو ما بعده جريانها في عليك واليك سم (قوله وذهب بعض النحاة الخ) يحتاج
 صاحب هذا القول الى أنه لا يلزم شرط الاعتماد كما في الوصف قال الشيخ يس وعليه في الفرق
 (قوله كثير) لان الامر كثير اما يكتب في بالاشارة عن النطق فكيف لا يكتب بلفظ قائم مقامه ولا
 كذلك الخبر تصريح أي فالخبر لم يكتب فيه ذلك وان وجد فيه كالاكتفاء بالاشارة بالزاس عن نعم أو لا
 (قوله وتيد) بوقية مفتوحة فتحته ساكنة قدال مهولة قال أبو علي من التوذة فأبدت الهزة يا
 دما ميني (قوله وتيدخ) بانحاء المهجمة (قوله بمعنى أمهل) راجع للكلمتين قبله وفي القاموس أن
 تيد تاتي بمعنى أتت أيضا (قوله وهيت) بفتح التاء وكسرها وضها وقد قرئ قوله تعالى هيت لك
 بالوجه الثلاثة اه همع واللام بعدها للتبيين والمعنى ارادني أو أعني لك ولا تتعلق بهيت دما ميني
 (قوله وهيا) بفتح الهاء وكسرها مع تشديد الياء فيها همع (قوله بمعنى أسرع) راجع للكلمتين قبله
 (قوله وويها) بالتسوية لزوما كما في الفارسي وسيأتي عند قول المصنف واحكم بتسكير الذي ينون الخ
 (قوله بمعنى أغر) بقطع الهزة لانه من أغريت (قوله وايه) بكسر الهزة والهاء وفتحها وتنون
 المكسورة اه قاموس وأما ما بفتح الهاء مع التنوين لزوما بمعنى انكف كافي الهمع وجعله في
 القاموس أمر بالسكوت فلعل قول الهمع بمعنى انكف أي عن الكلام (قوله بمعنى امض في
 حديثك) هو كقول جماعة بمعنى زدي أي من حديثك وهزة امض وصل كما هو ظاهر (قوله
 وحيل) وقالوا حيل بالتين وحيل بالالف بالتين وهي مركبة من حي بمعنى أقبل وهيل التي
 للحث والمجئ لا التي للاستفهام فجعلنا كلمة واحدة مبنية على الفتح في الكثير تكلمة عشر كذا في
 الفارسي وذكر بعضهم أن لام حيل تسكن وتفتح وأن ها حيل بالتين وحيل بالالف تفتح
 وتسكن وان الالف بدل التنوين ووقا وأنها قد ثبت وصلا (قوله بمعنى أنت الخ) هو بمعنى الاول
 متعد بنفسه وبمعنى الثاني متعد بعلى وبمعنى الثالث متعد بالباء أو بالي اه زكريا وقد تفردي من
 هل فيستعمل بمعنى أقبل ويعلى بعلى وبمعنى أنت ويعلى بنفسه كما في الدما ميني (قوله ومنه باب
 نزال) أي من اسم فعل الامر وقوله من الثلاثي أي التام المتصرف كما مر وقرقر بمعنى صوت
 وعرعرا بمعنى العب (قوله في آمين لغتان) أي آمين المتكلم عليها التي هي اسم فعل وأما آمين بالمد
 وتشديد الميم فليست لغة في آمين المذكورة حتى ترد عليه بل هي كلمة أخرى لانها جمع أم بمعنى فاصد

وأمين بالمد على وزن

فاعيل وكتانها ماسموعة
فمن الاولى قوله

تبا عدمنى فطحل وابن امه
أمين فزاد الله ما بيننا بعدا
ومن الثانية قوله

ويرحم الله عبد اقال آمينا
وعلى هذه اللغة فقبيل انه

عجمى معرب لانه ليس في
كلام العرب فاعيل وقيل

أصله آمين بالقصر فأشبهت
فحة الهمزة فتولدت

الالف كما في قوله • أقول
اذخرت على الكلكال

قال ابن اياز وهذا أول
(وغيره كوى وهيات نزل)

أى غير ما هو من هذه
الاسماء بمعنى فعل الامر

قيل وذلك ما هو بمعنى
الماضى كشتان بمعنى افترق

• وهيات بمعنى بعد وما هو
بمعنى المضارع كما هو بمعنى

أوقع وآف بمعنى أتصبر
وواوى وواها بمعنى

أعجب كقوله تعالى وى كأنه
لا يفلح الكافرون أى

أعجب لعدم فلاح الكافرين
وقول الشاعر

• وابأبى انت وفولك الاشنب
وقول الآخر

• واهالستلى ثم واهواها
• تنبيهان • الاول تلحق

وى مكافى لخطاب كقوله
ولقد شفى مفعلى وأبرأ

سقمها
قيل الفوارس وبلث عنتر

• أقدم قبيل والاية
المدكورة وقوله تعالى

• ويكأن الله يسط الرزق
لمن يشاء

(قوله وآمين بالمد) أى مع الامالة وعدمها فاللغات تفصيلا ثلاث (قوله أقول اذخرت على الكلكال)
أى سقطت قال فى القاموس الكلكل والكلكال الصدر أو ما بين الترقوتين • هـ قيل الشاهد فى
الكلكال فان أصله الكلكل واعترض بان ظاهر القاموس أن كلا أصل ولذا قيل ان أقول ما شباع
الهمزة وتوليد الالف والشاهد فيه ولا يخفى أن ثبوت هذا يحتاج الى نقل صحيح وأما الاعتراض
المدكور فيدفع بأن شأن أهل اللغة ذكر لغات الكلمة وان كان بعضها فرعا عن بعض فتأمل (قوله
بمعنى افترق) كذا أطلقه الجمهور وقبسه الزمخشري بكون الافتراق فى المعانى والاحوال كالعلم
والجهل والصححة والسقم فلا تستعمل فى غير ذلك فلا يقال شتان الخصم عن مجلس الحكم ويطلب
فاعلاذ الاعلى اثنين نحو شتان الزيدان وقد تراد ما بينهما فيقال شتان ما زيد وعمرو وقد تراد ما بين
بينهما كقوله • فشتان ما بين اليزيدى فى الندى • ولم يجعل ما موصولة على معنى افتراق الخالتان
اللذان بينهما لانه لا يقال بين زيد وعمرو حالتان على معنى ان احدهما مختصة باحدهما والاخرى
بالاخر بل لا يقال الا اذا كانا مشتركين فى الخالتين فلو فسرنا قوله شتان ما بين اليزيدى بمعنى
افتراق الخالتان اللتان بينهما لكانا مشتركين فى كل واحدة وهو ضد المقصود وخرج بعضهم ذلك
على أن شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم اثنين وما وقع على المسافة أفاده الامامى فى شرح
الشدور وما قول بعض المحدثين

• جازية وفى بالوصال قطيعة • شتان بين صنيعكم وصنيعى

فلم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار ما موصولة بين اهـ وذهب الاصمعى الى أن شتان مشى
شت بمعنى مفترق وهو خبر لما بعده واجتمع بأمر من أحدهما كسرفونه فى لغة • والثانى أن المرفوع
بعده لا يكون الأمشى أو بمعناه ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افتراق لجاز كون فاعله جمعا ورد
مذموبه بشيئين أحدهما ففتح فونه فى اللغة الفصحى • والثانى أنه لو كان خبر الجاز تأخره عن المبتدأ ولم
يسمع كذا فى الدمامينى (قوله وهيات بمعنى بعد) فاذا وقع بعدها لام كانت زائدة كما فى قوله تعالى
هيات هيات لما نوعه دون (قوله وما هو بمعنى المضارع) لم يشبه ابن الحاجب وعليه فأف بمعنى
تصبرت وآوه بمعنى توجعت وهكذا كما قاله الجامى والانصاف أن المذموبين محتملان (قوله كآوه)
فيها لغات أشهرها فتح الهمزة وتشديد الواو وسكون الهاء ومنها آوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر
الهاء وآه بقلب الواو ألفا وآوه بفتح الهمزة ومدودة وكسر الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء وآوه
بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر الهاء وقد تعدد الهمزة فى هذه كذا فى الدمامينى (قوله وآف) ذكر
صاحب القاموس فيها أربعين لغة منها تثليث الفاء المشددة مع التنوين وعدمه وآف بتثليث
الهمزة مع • ككون الفاء وآف بضم الهمزة وتخفيف الفاء مثلثة مع التنوين وعدمه وآف بضم الهمزة
وكسرها مع تثليث الفاء شديدة وآفى كقبلى وذكرى وآفى بكسر الهمزة والفاء مشددة وبفتح
الهمزة (قوله أى أعجب لعدم فلاح الكافرين) أشار الى أن وى بمعنى أعجب وأن الكافى بمعنى لام
التعليل وأن مصدرية مؤكدة وحاصل ما ذكره الشارح فى وى كان أربعة أقوال (قوله وابأبى
الخ) خبر مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر أى أنت مفداة بابى وفولك مبتدأ أو الاشنب صفة
من الشنب وهو وحدة الاسنان وقيل البرودة والعذوبة والخبر قوله كما نذر عليه الزرب وهو بنت
طيب الراجحة (قوله قبيل الفوارس) أى قول الفوارس وبروى هكذا وهو الاصح وقد تنازع فيه
شفى وأبرأ فاعل الثانى وأضمر فى الاول وعنتر منادى مرخم أصله يا عنتره واقدم أمر من قدم يقدم
بالضم فيها كذا فى بعض نسخ العينى وفيه أن قدم يقدم بالضم فيها ضد حدث ويحدث وهو لا يناسب
هنا ولو قال من قدم يقدم كنصر ينصر بمعنى تقدم كفى القاموس لتاسب هنا ولا مانع من قرأته
أقدم بقطع الهمزة وكسر الدال من الاقدام كفى بعض آخر من نسخ العينى وهو الشجاعة والتقدم

بل هذا أوفق بالوزن الا أن ثبت الرواية بخلافه والشاهد في ذلك حيث ألقى بوى بمعنى أعجب كاف
الخطاب والمعنى قول كل فارس أعجب من شجاعته يا عصفرة فقول البعض اظاها أن الاصل في
البيت ويك ولا يظهر كونه فيه اسم فعل ممنوع وقد ذكر العيني أن الكسائي استشهد به على أن
ويك مختصر ويك بالكاف مجرورة بالاضافة وأنه أجيب عن استشهاده بان وي بمعنى أعجب
والكاف للخطاب (قوله من ذلك) وعليه ففتح همزة أن لاضمار اللام قبلها كافي المعنى عن أبي
الحسن الاخفش أولكونها معمولة لمحدوف تقديره اعلم كما يؤخذ من التصريح وقد يجعل قول
الشارح وفتح أن الخ راجعا لهذا القول أيضا واعلم في كلامه بصيغة الأمر على الاظهر (قوله وقال
قطرب الخ) لم يتعرض الشارح لكون ويك على قول قطرب اسم فعل بمعنى أعجب لحقه كافي الخطاب
أو مختصرو ويك فالكاف اسم مضاف اليه ويسل ولعل الثاني أقرب وفي كلام البعض على قول
الشارح أى أعجب لعدم فلاح الكافين الجزم بالثاني فعلم بان ثبت (قوله والصحيح الاول) أى
كون وي اسم فعل بمعنى أعجب والكاف للتعليل بقدرته تقويته بكلام سيديويه فان هذا المذهب
مذهب سيديويه ومذهب الخليل كافي التصريح ولان كلام سيديويه اغا يدل لهذا القول لان الكاف اغما
تكون مفصولة من وي اذا كانت للتعليل بخلاف ما اذا كانت حرف خطاب أو اسما مضافا اليه
كما قال شيخنا قال البعض وقد يقال كون الكاف مفصولة من وي لا يعين كونها تعليلية لاحتمال
أن يكون كأن للتحقيق فلا ينعض فصلاهما معهما الاول اه ملخصا وذلك دفعه بأن التعيين
اضافي بالنسبة لبقية الاقوال المتقدمة فينعض فصل الكاف مع الاول على ما عدها من
نلك الاقوال فلا ينافي احتمال أن كان للتحقيق وما أبداه شيخنا وتبعه البعض من احتمال أن
فصل الشارح حكاية قول آخر رده أمر ان الاول ما مر عن التصريح أن القول الاول المذهب
سيديويه والخليل الثاني أن مانقله عن سيديويه لا يقابل القول الاول فكيف يكوف قول آخر
مقابلا للاقوال المتقدمة نعم نقل في المعنى عن الخليل خلاف مانقله عنه المصرح وعبارته وقال
الخليل وي وحدها وكان للتحقيق فاعرف ذلك (قوله ويدل على ما قاله الخ) فيه أن المذاهب
المتقدمة في الآيتين واحتمال التحقيق متأية في البيت أيضا غاية الأمر أن النون فيه مخففة
من تنقيل فلا دلالة فيه على ما صححه واسم أن أو كان في البيت ضمير الشأن والمجرجلة من يكن
الخ والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال (قوله وأنها في موضع رفع الخ) واللام على هذا
أصلية أى البعد ثابت للذي توجهه ولم أر من عالج البناء على هذا القول ويظهر لي أنه تضمن
معنى حرف التعريف (قوله غير متمكن) أى غير منصرف كما قاله شيخنا والبعض ويحتمل أن مراده
بغير المتمكن غير المعرب كما هو اصطلاحهم (قوله وبني لابهامه) أو رده عليه شيخنا أن الابهام
لا يقتضى البناء نعم قالوا المبهم المضاف للمعنى يجوز بناؤه (قوله وتأويله) أى معناه عنده في
البعد فهو خبر مقدم وما توعدون مبتدأ مؤخر واللام زائدة أى ما توعدون كأن في البعد أى
متلبس به (قوله ويفتح الجازيون الخ) قال بعضهم ان المفتوحة التاء مفردة وأصلها هيبة
كزلزلة قلبت الياء الاخيرة ألفا تجر كها وانفتاح ما قبلها والتاء للتأنيث فالوقف عليها بالهاء وأما
المكسورة التاء فجمع كسليات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيئات لان الجمع يرد الاشياء
الى أصولها الا أنهم حذفوا الالف المنقلبة عن الياء لكون الكامة غير متمكنة كما حذفوا الف هذا
وياء الذى في التثنية للفرق بين المتمكن وغيره وأما المضمرة التاء فتحتمل الافوادل لجمع فيجوز
الوقف عليها بالهاء والتاء قال الرضى وهذا تخمين ولا مانع من كون الالف والتاء زائدين في جميع
الاحوال ولا من كون الزائد التاء فقط وأصلها هيبة في جميع الاحوال وانما وقف عليها في هذا
الوجه بالتاء كما هو الاكثر تبيينها على التحقها بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تأوها مثل تاء

من ذلك وذو ذهب أبو عمرو
ابن العلاء الى أن الاصل
ويك فحذفت اللام
لكثرة الاستعمال وفتح
أن بفعل مضمر كأنه قال
ويك اعلم أن وقال قطرب
قبلها لام مضمر والتقدير
ويك لان والصحيح الاول
قال سيديويه سألت الخليل
عن الابهام فزعم أنها
وى مفصولة من كأن ويدل
على ما قاله قول الشاعر
وى كان من يكن له نشب يح
يب ومن يقتصر بعش
عيش ضر
الثاني ما ذكره في هيئات
هو المشهور وذو ذهب أبو
اصحى الى أنها اسم بمعنى
البعد وانها في موضع رفع
في قوله تعالى هيئات هيئات
لما توعدون وهو ذو ذهب المبره
الى أنها ظرف غير متمكن
وبني لابهامه وتأويله
عنده في البعد ويفتح
الجازيون تاء هيئات
ويقفون بالهاء ويكسرها
تيم ويقفون بالتاء وبعضهم
يضمها واذا ضمت فذهب أبي
على أنها تكتب بالتاء
ومذهب ابن جني أنها
تكتب بالهاء وحكي
الصغاني فيها سبعا وثلاثين
لغة هيئات وأهيا وهيئات
وأهيات وهيئات وأهيات
وكل واحدة من هذه
الست مضمومة الا آخر
ومفتوحته ومكسورته
وكل واحدة منهنه وغير
منهنه فتلك ست وثلاثون

فأتم وهذا الوجه أولى كذا في الدماميني ولعل وجه الوقف عليها بالهاء على أول احتمال الرضى
 الفرق بين زيادة الالف والتاء في اللمة كمن زيادته ما في غيره (قوله وحكى غيره) أي زيادة على
 ما ذكره الصغاني بخمسة اللغات اثنتان وأربعون (قوله وآيهاء) أي بالمد وآيهاء أي بهاء السكت
 الساكنة كاللغة الأخيرة وبذلك غير آيهاء وهيهاء المعدودتين في اللغات السابقة فإن الهاء فيها
 للتأنيث بدل من التاء ومحركة وقوله وهيهاء أي بالمد أيضا ولم يبين الشارح حركة الالف خر على الثلاث
 الأولى والخامسة من هذه اللغات الست ولعلها الفتحه وزاد في القاموس ثلاث عشرة أخرى هاهنا
 وآيهات وهيهات وآيهان وزيادة ألف بين الهاء أو الهمزة والياء المنكسورة لالتقاء الساكنين مثلثات
 الأخرى وآيات ببدال الهاءين همزتين (قوله والفعال) أي فاعل الأمر (قوله يعني أن اسم
 الفعل الخ) اعلم أن كلامهم في تقسيم اسم الفعل إلى مرتجل ومنقول يدل على أن اسم الفعل
 مجموع الجار والمجرور وكلامهم على موضع التكافؤ من الأعراب يخالف هذا ويقضى أن اسم
 الفعل هو الجار فقط اه يس وتوقف البعض في دلالة كلامهم في التقسيم على ما سبق وهو توقف
 في غير محله بعد قولهم منقول من ظرف أو جار ومجرور (قوله ما وضع من أول الأمر كذلك) أي
 اسم فعل (قوله نحو عليك بمعنى الزم) وقد يتعدى بالياء نحو عليك بذات الدين فيكون بمعنى فعل
 مناسب متعدها وصرح الرضى بان الباء في مثله زائدة قال والباء تزداد كثيرا في مفعول أسماء الأفعال
 لضعفها في العمل اه دماميني (قوله ومنه عليكم أنفسكم) قيل ومنه عليكم في قوله تعالى قل
 تعالوا أتبعوا ما حرم بكم عليكم أن لا تنشركوا به شيئا لو وقف على قوله بكم والذي أحوج القائل إلى
 ذلك اشكال ظاهر الآية لأن أن جعلت مصدرية بدلا من ما أو من العائد المحذوف ورد أن
 المحرم الأفعال لا لنفسه وأن الأوامر الآتية بعد ذلك معطوفة على لا تنشركوا وفيه عطف الطلب
 على الخبر وجعل الأمر به محرم ما فيحتاج إلى تكلفات مثل جعل لازائدة وعطف الأوامر على المحرم
 باعتبار عرومه أضدادها وتضمن الخبر معنى الطلب وان جعلت أن مفسرة على أن لانهية أشكل
 عطف الأوامر المذكورة على النهي لأنها لا تصلح بياناً للمحرم بل الواجب وعطف أن هذا صراطي
 مستقيما على أن لا تنشركوا إذ لا معنى لعطفه على أن المفسرة والفعل واختار الزمخشري كونها مفسرة
 لقرينة عطف الأوامر وأجاب عن الأول بأن عطف الأوامر على النهي باعتبار لوازمها من النهي
 عن أضدادها وعن الثاني بمنع عطف أن هذا صراطي مستقيما على أن لا تنشركوا بل هو تعليل
 لا تبعوا على حذف اللام وجاز عود ضمير تبعوه إلى الصراط لتقدمه في اللفظ فان قيل فعلى هذا
 يكون تبعوه عطفاً على لا تنشركوا ويصير التقدير فاتبعوا صراطي لأنه مستقيم وفيه جمع بين حرفي
 عطف الواو والفاء وليس بمستقيم وكذا ان جعلنا الواو استثنائية فلنا ورود الواو مع الفاء عند تقديم
 المعمول فضلاً بينهما ما في الكلام مثل وربك فكبر وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً فان
 آيت الجمع فاجعل الفاء زائدة فان آيت فاجعل المعمول متعلقاً بمحذوف والعامل المقرون بالفاء
 عطفاً عليه مثل عظم فكبر وادعوا الله فلا تدعوا وآثره فاتبعوه فتنازاني على الكشف باختصار
 (قوله ومكانك بمعنى أثبت) فيكون للأوامر وحكى الكوفيون تعديته وأنه يقال مكانك زيد أي انتظره
 قال الدماميني ولا أدري أي حاجة إلى جعل مثل هذا الظرف اسم فعل وهو لا جعلوه ظرفاً على بابه وإنما
 يحسن دعوى اسم الفعل حيث لا يمكن الجمع بين ذلك وذلك الفعل نحوه وعليك والياء وأما إذا
 أمكن فلا يراه يصح أن يقال أثبت مكانك وتقدم أمامك ولا تقول أسكت صه الخ (قوله ولا يقاس
 على هذه الظروف) أي المسموعة غيرها مما لم يسمع لخروجها عن أصلها وما خرج عن أصله لا يقاس
 عليه والمراد بالظروف ما يسمع الجار والمجرور كما صرح به الدماميني (قوله بل يقاس الخ) بشرط كونه
 على أكثر من حرف احترازاً من نحو بل ولك اه دماميني (قوله رشدهم قولهم عليه رجلاً بمعنى

وحكى غيره هيهالك وآيهالك
 وآيهاء وآيهاء وهيهاء
 وهيهاء اه (والفعل من
 أسماءه عليك) وهكذا
 دونت مع اليك) الفعل
 مبتدأ ومن أسماءه عليك
 جلة اسمية في موضع الخبر
 ودونك أيضاً مبتدأ خبره
 هكذا يعني أن اسم الفعل
 على ضربين أحدهما
 ما وضع من أول الأمر
 كذلك كشتان وصه
 والثاني ما نقل عن غيره
 وهو نوعان الأول منقول
 عن ظرف أو جار ومجرور
 نحو عليك بمعنى الزم ومنه
 عليكم أنفسكم أي الزموا
 شأن أنفسكم ودونك زيدا
 بمعنى تحذره ومكانك بمعنى
 أثبت وأمامك بمعنى تقدم
 ووراءك بمعنى تأخر والياء
 بمعنى تنح (تنبهات)
 الأول قال في شرح الكافية
 ولا يقاس على هذه
 الظروف غيرها الا عند
 الكسائي أي فانه لا يقتصر
 فيها على السماع بل يقاس
 على ما سمع مالم يسمع
 الثاني قال في صه أيضاً
 لا يستعمل هذا النوع
 أيضاً الا متصل بالضمير
 المخاطب وشدهم قولهم عليه
 رجلاً بمعنى

يلزم) ولشدوده رد في المعنى قول بعضهم في فلا جناح عليه أن يطوف به ما أن الوقف على فلا جناح وان عليه بمعنى يلزم ليفيد صريحاً وجوب التطوف بالصفة والمروة على أنه ليس المقصود من الآية أن يجاب التطوف به ما بل ابطال ما كانت الانصار تعتقده في الجاهلية من تخرج التطوف به ما حتى سألوه عليه الصلاة والسلام عن ذلك وقالوا يا رسول الله انا كنا نخرج أن تطوف بالصفة والمروة فانزل الله تعالى ان الصفا والمروة الآية كما في صحيح البخاري عن عائشة في قصة ردها على ابن أخيها أسماء عروة بن الزبير في زعمه أن الآية ترفع الجناح عن لم يطوف به ما بانها لو كانت كما زعم لكانت فلا جناح عليه أن لا يطوف به ما وانما هي لا ابطال معتقد الانصار قال في المعنى مع أن الايجاب لا يتوقف على كون على اسم فعل بل كلمة على تقتضي ذلك مطلقاً اهـ وأما قوله عليه الصلاة والسلام يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فقد حسنه الخطاب وقال ابن عصفوران عليه خبر بالصوم مبتدأ والباء زائدة اهـ فارضى وقوله فقد حسنه الخطاب عبارة بعضهم فقد حسنه كون ضمير الغائب فيه واقعا على مخاطب لانه بعض مخاطبين أو لا بقوله من استطاع منكم (قوله بمعنى أولئيه) فيه نظر لان أول متعدي لاثنين وعلى لم يتعد المفعول واحد فكيف يكون هو ومسماه مختلفين وقد يقال انه مثل أمين واستجب وانظرا أنه اسم لقولك لا لزوم أي لفعل مضارع مقرون بلام الامر فانه متعدي لواحد لان عليك وعليه اسمان لفعل اللزوم فكذلك الاخر فان قلت يلزم دخول لام الامر على فعل المتكلم قلت لزومه غير ضار في التزيل ولنحمل خطاياكم وفي الحديث قوموا فلا تسئل لكم اهـ دماميني وقوله وقد يقال انه مثل أمين واستجب أي في اختلاف الاسم والمسمى فان أمين لازم واستجب متعدي كما سيأتي في الشرح وقوله والظاهر الخ يؤخذ منه ومن تفسير الشارح عليه رجلا يلزم أن المراد بقوله الامر الذي جعل الظرف اسماله ولو شذوذاً ما يشمل المضارع المقرون بلام الامر وبهذا يسقط استشكال البعض تفسير الشارح المذكور (قوله بمعنى أنتهى) قياس ما قبله وما بعده وهو المناسب للمعنى أن يؤتى بالامر فيقال بمعنى نختي وفي نسخة أنتج بالامر وعليها الاشكال فيه اهـ زكريا وقوله وعليها الاشكال فيه أن هذه النسخة أيضاً لا تناسب المعنى والذي في التسهيل وشرحه للدماميني أنتهى بلفظ المضارع كما في النسخة الاولى فتأمل (قوله اختلف في الضمير الخ) كون الكاف في عليك وأخوانه ضميراهو مذهب الجمهور وذهب ابن بابشاذ الى أنها حرف خطاب كاللص في ذلك ويرده عدم استعمال الجار وحده وقولهم على وعليه فان الياء والهاء ضمير ان اتفاقا حكاية الاخفش على عبد الله زيدا دماميني (قوله فوضعه رفع) أي على الفاعلية عند الفراء ويرده أن المكاف ليست من ضمائر الرفع اهـ دماميني ويحجج بأنه من استعارة ضمير غير الرفع له اهـ جيس واعلم أن القول بان موضع الضمير رفع والقول بان موضعه نصب منظور فيهما الى ما بعده النقل الى اسم الفعل والقول بان موضعه جر منظور فيه الى ما قبل النقل لان اسم الفعل لا يعمل الجركا وهو مصرح به عند قول المصنف ومما انشوب عنه من عمل لها وحيد فلا يتوارد الخلاف على جهة واحدة (قوله ونصب عند الكسائي) أي على المفعولية والفاعل مستتر والتقدير ألزم أنت نفسك من الالزام قال الدماميني ويرده قولهم عليك زيد بمعنى خذ وخذ انما يتعدى لواحد اهـ وللكسائي أن يمنع كون عليك زيدا بمعنى خذ ويقول معناه ألزم نفسك زيدا من الالزام وأظهر منه في الرد قوله هم مكانك بمعنى اثبت وأما ما سمعته من تقدم ووراءك بمعنى تأخر فان ما ذكرنا لازم ويرده أيضاً أنه يلزمه عمل الفعل في ضمير مخاطب وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها (قوله وجر عند البصريين) على الاصل بالاضافة في نحو دونك وبالطرف في نحو عليك سم (قوله على عبد الله زيدا) بتشديد الياء على أن على جارة لياء المتكلم وزيدا مفعول به لام الفعل وقوله بجر عبد الله أي بدل كل من الياء وهذا

يلزم وعلى الشيء بمعنى أولئيه والى بمعنى أنتهى وكلامه في التسهيل يقتضى أن ذلك غير شاذ الثالث قال فيه أيضاً اختلاف في الضمير المتصل بهذه الكلمات فوضعه رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وجر عند البصريين وهو الصحيح لان الاخفش روى عن عرب فحجاء على عبد الله زيد بجر عبد الله قتيبين أن الضمير بجر ورواها في موضع لام فوجهه ولا منصوبه

الاسماء ضمير مستتر
 مرفوع الموضع بمقتضى
 الفاعلية فلذلك في التوكيد
 أن تقول عليكم كلكم
 زيد بالجرف توكيد الموجود
 المحرور وبالرفع توكيد
 للمستمكن المرفوع
 والنسوع الثاني منقول
 من مصدر وهو على قسمين
 مصدر استعمل فعله
 ومصدر أهمل فعله والى
 هذا النوع بقسميه
 الاشارة بقوله (كذارويد
 بله ناصبين) أى ناصبين
 ما بعدهما شحور ويزيدا
 وبله عمرا فامار ويزيدا
 فاصله أزود زيد الرواد
 بمعنى أهمله امهالا ثم
 صغروا الارواد نصغير
 الترخيم واقاموه مقام فعله
 واستعملوه تازة مضافا الى
 مفعوله فقالوا ويزيد
 وثارة منونا ناصبا للمفعول
 فقالوا ويدا زيدا ثم انهم
 نقلوه وسماوا فعله فقالوا
 ويزيد او منه قوله
 رويد عليا جدم ادى أهمهم
 الينا ولكن بعضهم متباين
 أنشده سيبويه والدليل
 على أن هذا اسم فعل كونه
 مجنبا والدليل على بناءه
 عدم تعينه وأما بله
 فهو في الاصل مصدر فعل
 مهمل مرادف لدع وارتك
 فقيل فيه بله زيدا بالاضافة
 الى مفعوله كما يقال ترك
 زيد ثم قيل بله زيدا بنصب
 المفعول وبناء بله على أنه

شاذ عند الجماعة لانه بدل ظاهر من ضمير الحاضر بدل كل غير مفيد للاحاطة وجواز ذلك رأى
 الاخفش والاقرب جعله عطف بيان كذا قال الدماميني وقال شيخ الاسلام زكريا وهم من فهم أن
 على في على عبد الله جارة ليه المتكلم لا لعبد الله حتى بنى عليه أن عبد الله عطف بيان لا بدل من
 الياء اه عليه يقرأ على بالالف وعبد محرور بها (قوله ومع ذلك) أى مع كون الكاف في موضع جر
 بقرينة قوله بعد بالجرف توكيد للموجود المحرور ومثل ذلك ما اذا قلنا انها في موضع نصب فيجوز عليه
 أيضا في التوكيد عليكم كلكم زيدا بنصب كل توكيدا للموجود المنصوب ورفعه توكيدا للمستمكن
 المرفوع بخلاف ما اذا قلنا انها في موضع رفع لانها حينئذ الفاعل (قوله ناصبين) أى مع عدم تنوينها
 والا كانا مصدرين كما سياتي (قوله ثم صغروا الارواد تصغير الترخيم) أى حذفوا الههزة والالف
 الزائدين واقعوا التصغير على أصوله فقالوا رويد وسماى تصغير ترخيم لمافية من حذف الزوائد
 والترخيم حذف اه تصریح قال سم والاحسن أن يكون تصغير مرود لان اسم الفاعل بصغرفاما
 المصدر فلا يجوز تصغيره قبل التسمية به اه وفيه أنه لو كان تصغير مرود لم يكن مصدرا والقرض
 أنه مصدر فتأمل (قوله مضافا الى مفعوله) وسياتي انه يضاف للفاعل أيضا وقوله فقالوا ويزيد أى
 امهال زيد (قوله فقالوا ويزيدا) أى أهمل والفتحة على هذا بنائية بخلافها على ما قبله (قوله
 رويد عليا الخ) لم أر من تكلم على هذا البيت (قوله والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبني) اعترضه
 الحقيقد وأقره شيخنا والبعض بأنه لا يلزم من بنائه كونه اسم فعل لبناء كثير من الاسماء وليست
 أسماء أفعال وقوله يقال معلوم انحصار رويد بين كونه اسم فعل وكونه مصدرا والمقصود اثبات
 كونه اسم فعل ونبي كونه مصدرا فقوله والدليل على أن هذا اسم فعل أى لا مصدره بعد ملاحظة هذا
 الانحصار يستلزم كونه مبني كونه اسم فعل لا مصدر لان البناء ينفي المصدرية فثبتت اسمية
 الفعل فتأمل (قوله والدليل على بنائه عدم تنوينه) اعترضه الحقيقد بأنه لا يلزم من عدم تنوينه
 أن يكون مبني فمكان ينبغي أن يقول الدليل على بنائه أنها أشبهت الحرف في كونها أبدا عاملة غير
 معه وله ذلك ان تقول المراد عدم تنوينه مع عدم موجبات عدم التنوين غير البناء فلم يبق الا البناء
 فاندفع الاعتراض وهذا أولى مما أجاب به البعض فتأمل (قوله ومنه قوله بله الا كف صدره
 تذرا الجاحم ضاحيا هاماتها) قاله كعب بن مالك شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم من قصيدة
 قالها في وقعة الاحزاب وضمير تذير يرجع الى السيوف ويروى فترى الجاحم الخ والجاحم جمع جحمة
 قال صاحب الصحاح هي عظم الرأس المشتمل على الدماغ وربما أطلقت على الانسان فيقال خذ من
 كل جحمة درهما كما يقال خذ من كل رأس بهذا المعنى وقال أيضا الهامع من الشخص رأسه فالمناسب
 هنا أن يفسر الجحمة بالانسان وفرق الزجاج بين الجحمة والهامة يجعل الهامة بهضم من الجحمة
 فقال عظم الرأس الذي في عهده الدماغ يقال له جحمة والهامة وسط الرأس ومعظمه وقوله ضاحيا حال
 سببية من الجاحم وهاماتها فاعل ضاحيا من ضحايا وضحايا ظهور ورزغن محله وقوله كأنهم تخلق
 متعلق بقوله ضاحيا هاماتها أى كأنهم تخلق متصلة بمعالها ومعنى بله الا كف على رواية تصب
 الا كف دع ذكرا الا كف فان قطعها من الايدي أهون من قطع هامات الجاحم تلك السيوف قبله
 على هذا اسم فعل وعلى الجر ترك ذكرا الا كف أى اترك ذكرا فانها بالنسبة الى الهامة تسهولة
 قبله على هذا مصدر مضاف الى مفعوله وعلى الرفع كيف الا كف لانقطعها تلك السيوف مع
 قطعها ما هو أعظم منها وهى الهامات أى أزال هذه السيوف تلك الهامات عن الابدان فلا عجب
 أن تزيل الا كف عن الايدي قبله على هذا معنى كيف للاستفهام التمجيزي قبله الا كف على الاول
 والثالث جملة اسمية وفتحة بله بنائية وعلى الثاني جملة فعلية حذف صدرها وفتحة بله اعرابية اه
 ملخصا من شرح شواهد الرضى لعبد القادر أفندي وفي شرح الدماميني على المعنى أن المعنى على

(ويعملان الخفض مصدرين) أي معربين بالنصب دالين على الطلب أيضا لكن لا على أنهم اسماء فعل بل على أن كلا منهما بدل من اللفظ بفعله نحو رويد زيد وبله عمرو وأى امهال زيد وترك عمرو وقدر روى قوله بله الاكف بالجر على الاضافة فروي وتضاف الى المفعول كإمرو والى الفاعل نحو رويد زيد عمرا وأما بله فاضافة الى المفعول (١٤٧) كإمرو وقال أبو علي الى الفاعل ويجوز

فيها حيثئذ القلب نحو سهل زيد رواه أبو زيد ويجوز فيه ما حيثئذ التنوين ونصب ما بعدهما بهما وهو الاصل في المصدر المضاعف نحو رويد ازيدا وبها عمرا ومنع المبرد التنصب رويد له كونه مصغرا **ب** حيثئذ **ب** الاول الضمير في يعملان عائد على رويد وبله في اللفظ لاني المعنى فان رويد وبله اذا كانا اسمي فعل غير رويد وبله المصدرين في المعنى الثاني ان قلت رويدك وبله الفتحة احتمل أن يكونا اسمي فعل ففتحتهما فتحة بناء والكاف من رويدك حرف خطاب لا موضع لها من الاعراب مثلها في ذلك وأن يكونا مصدرين ففتحتهما فتحة اعراب وحيثئذ فالكاف في رويدك تحتل الوجهين أن تكونا فعلا وأن تكونا مفعولا الثالث يخرج رويد وبله عن الطلب فاما بله فتكون اسماء بمعنى كيف فيكون ما بعدهما فوعا وقيد روى بله الاكف بالرفع أيضا ومن أجاز ذلك فاقرب وأبو الحسن وأنكر أبو علي الرفع بعدها وفي الحديث يقول الله تبارك

الجرمان السيوف تترك الجاحم منفصلة هاتمتا ترك الاكف منفصلة عن محالها كأنها لم تخاق متصلة بها اه وعلى هذا يكون بله منصوبا بتدرو ويكون قوله كأنها لم تخاق الخ متهلقا بقوله بله الاكف أو بقوله ضاحيا هاتمتا (قوله ويعملان الخفض) أي والنصب منونين وسكت عنه لانه الاصل وقوله دالين على الطلب أيضا أي لنبايتها من فعل الامر كاذ كره الشارح (قوله فروي تضاف الى المفعول كإمرو) فيه أن ما حر وهو نحو رويد زيد يحتمل الاضافة الى المفعول والاضافة الى الفاعل (قوله نحو رويد زيد عمرا) ولا يزد على ذلك قولهم المصدر الثاني عن فعله لا يرفع الظاهر بل فاعله ضمير مستتر وجوبا دائما لانه محمول على المنون كإبدال عليه تمثيلهم (قوله فاضافة) مبتدأ وقوله الى المفعول خبر كإشعر بذلك مقابله بقوله وقال أبو علي الى الفاعل وفي قوله كإمرو ما أسلفناه (قوله وقال أبو علي الى الفاعل) ظاهر صيغة أن الاول يعين اضافتها الى المفعول والثاني يعين اضافتها الى الفاعل وكذا صيغ الفارضي يقتضى ذلك ويقتضى جريان الخلاف في رويد أيضا وعبارته ويكونان مصدرين اذا انجز ما بعدهما كرويد زيد وبله عمرو أي امهال زيد وترك عمرو فكلاهما مصدر مضاعف للمفعول وقيل للفاعل اه (قوله ويجوز فيه ما حيثئذ القلب) أي حين اذ كانت مصدرا وقوله نحو سهل زيد أي بفتح الهاء وسكونها (قوله ويجوز فيهما) أي في رويد وبله حيثئذ أي حين اذ كانا مصدرين لكن تنوين رويد ونصب ما بعده تقدم فذكره هنا توطئة لقوله ومنع المبرد ولك أن تقول هلاذ كرمع المبرد سابقا واستغنى عن اعاده تنوين رويدا ونصب ما بعده (قوله وهو الاصل في المصدر المضاعف) أي المصدر المنون الناصب لما بعده أصل للمصدر المضاعف لما بعده يعني أن المضاعف محمول عن المنون كما قاله سم (قوله ومنع المبرد التنصب) وهو الموافق لما حر مواه في اعمال المصدر من اشتراط كونه مكبرا فكيف أجازوا اعمال هذا المصغر الا أن يكون هذا مستثنى بناء على ورود نصبه المفعول في كلام العرب على خلاف القياس سم (قوله في اللفظ لاني المعنى) أي في كلامه استخدام كذا قيل وفيه نظر لان المراد من الضمير ومجمعه لفظ رويد ولفظ بله فلا استخدام ومعنى قوله في اللفظ لاني المعنى باعتبار اللفظ لبا اعتبار المعنى (قوله حرف خطاب) وانما لم يجعل اسماء فعلا لان الكاف ليست ضمير رفع واستبعاد الرفع خلاف الاصل ولا مفعولا لئلا يلزم عمل اسم الفاعل في ضميري مخاطب وذلك خاص بافعال القلوب وما حمل عليها ولا يجوز ان اسم الفعل لا يعمل بالجر (قوله ذخرا) بذال مبهمة مضمومة (قوله من بله) بفتح بله وكسر هاء فوجه الكسر ما ذكره الشارح وأما وجه الفتح فقال الرضي اذ اكدت بله بمعنى كيف جاز أن تدخله من حكي أبو زيد ان فلانا لا يطيق حمل الظهر فن بله أن يأتي بالضمرة أي كيف ومن أين وعليه تخرج هذه الرواية فتكون بله بمعنى كيف التي للاستبعاد وما مصدرية في محل رفع بالابتداء والخبر من بله والضمير المحرور على عائد على الذخر اه بما بيني وبين المعنى على هذا من كيف أي من أين اطلعكم على هذا الذخر أي المذخر ولا يعنى ما جعلها على هذه الرواية بمعنى كيف من الركاة ولو جعلت فيها من اول الامر بمعنى أين فكان أحسن (قوله ما أطلعتم) بضم الهمزة وكسر اللام (قوله وخارجة عن المعاني المذكورة) قال الشمني يجوز أن تكون مصدرا بمعنى ترك ومن تعليلها أي من أجل تركهم ما علمتموه من المعاصي فلا تكون خارجة (قوله من ضمير المصدر) يعني المصدر الذي دل

وتعالى أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما أطلعتم عليه فوقت معربة مجرورة عن المعاني المذكورة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر وهذا يتقوى من بعدهما من ألقاظ الاستثناء وهو مذهب لبعض الكوفيين وأما رويد فتكون حالا نحو سار وارويد فاقيل هو حال من الفاعل أي مرودين وقيل من ضمير المصدر المحذوف أي ساروه أي السير رويدا تكون نعمتا المصدر اما مذكور نحو ساروا

سيرارويدا أو محذوف نحو ساروارويدا أي سيرارويدا (ومما تنوب عنه من عمل لها) ما مبتدأ موصول وصلته لما وما من لما موصول أيضا وصلته تنوب عنه ومن عمل متعلقان بتنوب وإلهما خبر المبتدأ والعائد على ما الأولى ضمير مستتر في الاستقرار الذي هو متعلق اللام من لما والعائد (١٤٨) على ما الثانية إلهما من عنه يعني ان العمل الذي استقر للافعال التي نابت

عنها هذه الاسماء مستقر لها أي له هذه الاسماء فترفع الفاعل ظاهرا في نحو هيئات نجد وثمان زيد وعمر و لانك تقول بعدت نجد واقترق زيد وعمر ومضمر في نحو زال وينصب منها المفعول ما ناب عن متعلم نحو دراك زيد لانك تقول أدرك زيد ويتعدى منها بحرف من بحروف الجر ما هو بمعنى ما يتعدى بذلك الحرف ومن ثم عدى بحبل بنفسه لما ناب عن ماتت في نحو بحبل التريد وبالباء لما ناب عن جعل في نحو اذا ذكرا الصالحون فيهما لا بعمر أي فعملوا بذلك وعمر وبعل لما ناب عن أقبل في نحو بحبل على كذا في تنبيهات الأول قال في التسهيل وحكمها يعني أسماء الأفعال غالباً في التعدي واللام وحكم الأفعال واحترز بقوله غالباً عن آمين فانها نابت عن متعد ولم يحفظ لها مفعول الثاني مذهب الناظم يجوز أعمال اسم الفعل مضمر قال في شرح الكافية ان ضمير اسم الفعل مقدما لدلالة متأخر

عليه الفعل وقوله المحذوف صفة لضمير بقريته قول الشارح أي ساروه (قوله سيرارويدا) أي مرود فيه (قوله أو محذوف نحو ساروارويدا) مذهب سيديويه أن نصب هذا على الحال ولا يكون نعت مصدر محذوف لان رويدا صفة غير خاصة بالموصوف فلا يحذف الا على قبح قلت ليس الغرض باشتراط الخصوص بالموصوف الا ليكون ذلك قريته يعلمها المحذوف فاذا حصل العلم بدون كون الصفة خاصة بالموصوف لم يتنع الحذف كما هنا الحصول العلم بأن الموصوف هو السير لقريته الدالة عليه فلا ضمير في حذفه دما مبنى (قوله وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب) على جعل من عمل متعلقا بتنوب تكون من بمعنى في والمعنى والعمل الذي ثبت للفعل الذي تنوب هي عنه في العمل ثابت لها وفيه من الركا كما لا يخفى وان خفيت على البعض فأقر هذا الوجه ولهذا قال سم الوجه ان من عمل بيان للفظ ما المبتدأ اه وقال الشيخ خالد عنه متعلق بتنوب ومن عمل بيان لما الواقعة مبتدأ متعلق بحذف محذوفه من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبرها اه وقوله في الجار والمجرور الواقع خبرها أي أوفى الجار والمجرور الواقع صحتها بل هذا أحسن لما يلزم على الأول من تقديم الحال على عامها الظرفي وهو نادر كما تقدم في قوله ونجد نحو سعيد الخ ولم تجعل الحال من مانع الجمه وهو الحال من المبتدأ (قوله مستتر في الاستقرار) أي بحسب الاصل أي قبل حذفه والافال ضمير بعد حذف المتعلق مستتر في الظرف لا انتقاله اليه من المتعلق على الراجح (قوله دراك زيد) في بعض النسخ ترك زيد بالرفعية والراء والكاف وهذا مقبس ودراك شاذ لانه من أرك (قوله في نحو بحبل التريد) قيل هو الخبر المفعول ورجع اللعم وقيل الخبر لما كره اللعم (قوله أذا ذكرا الصالحون فيهما لا بعمر) هذا أثر يروي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه والمراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه تصريح (قوله عن آمين) مثلها أي فانه لم يحفظ لها أيضا مفعول ومسمها هو زيد يتعدى كذا في التصريح (قوله مضمر) أي محذوف (قوله جائز عند سيديويه) وخرج عليه الناظم يا أيها الماتع دلوى دونكاه فجعل دلوى منصوباً بدون ضمير الدلالة ما بعده عليه وسببه على ذلك الشارح فعلم بطلان جعل بعضهم نصب نحو باب كذا بابك مقدرا لان من يجوز عمل اسم الفعل محذوفاً واشترط تأخر دال عليه كافي البيت (قوله ولا علامة للضمير المرتفع) أي لا يبرز ضمير بل بسببها معها مطلقاً بخلاف الفعل فتقول له للواحد والاثنين والجمع وللمذكر والمؤنث بلفظ واحد اه مع فأراد بنى علامة الضمير في ظهوره من اطلاق الملزوم واردة اللازم (قوله دليل فعلية) أي فعلية شبهها (قوله كافي هات) بكسر التاء بمعنى على حذف الباء كاره وتعال بفتح اللام مبنى على حذف الالف كاخس (قوله غلط فعدهما الخ) قال الدماميني لا وجه للتعليل فان الذهاب الى هذا لا يلتزم ما قاله المصنف من ان لحوق الضمائر البارزة لا يكون الا في الأفعال بل من عددها من أسماء الأفعال يجوز لحوقها بما أقوى شبهه بالأفعال ويعتذر عن لحوق الضمائر بما بقوة مشابهاة الأفعال فعوملا معاملة في ذلك اه ملخصا (قوله هاتي وتعالى) بالبناء على حذف النون وأصل هاتي هاتي يماين استثقلت الكسرة على الباء الأولى التي هي لام الفعل فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت تلك الباء لالتقاء الساكنين وأصل تعالى تعالى فقلبت الباء الأولى ألفا فتحركها وانفتح ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله هاتوا وتعالوا) أصلهما هاتوا وتعالوا

عليه جائز عند سيديويه الثالث قال في التسهيل ولا علامة للضمير المرتفع بها يعني بأسماء الأفعال ثم قال فعل وروزه مع شبهها في عدم التصرف دليل على فعلية يعني كافي هات وتعال فان بعض نحو بين غلط فعدهما من أسماء الأفعال وليس من هابل هما فعلان غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بها كما تقولك اللاتي هاتي وتعالى والاثنتين هاتيا وتعاليا وللجماعتين هاتوا وتعالوا وهاتين وتعالين

وعلا مة تنكير النكرة ومنها استعماله ممنونا ولما كان من الأسماء المحضة ما يلزم التعريف كالمضمرات وأسماء الاشارات وما يلزم التنكير كاحد وعرب وديار وما يعرف وقتا وينكر وقتا كرجل و فرس جمعها هذه الأسماء كذلك فالزمو بعضها التعريف كزال وبله وآمين وآلزموا بعضها التنكير كواها ورجلها واستعملوا بعضها بوجهين فنون مقصودا تنكيره وجرده مقصودا تعريفه كصه وصه وآف وآف انتهى بوجه تنبيهه ما ذكره الناظم هو المشهور وذهب قوم الى أن أسماء الأفعال كلها معارف ما تون منها ومالم ينون تعريف علم الجنس (وما به خوطب ما لا يعقل من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل كذا الذي اجتمع حكاية كقب) أي أسماء الاصوات ما رضع لخطاب ما لا يعقل أو ما هو في حكم ما لا يعقل من صغار الأدميين أو حكاية الاصوات كذا في شرح الكافية فالنوع الاول اما جرحه كالحليل ومنه قوله

ولا منكرا بل التنكير راجع الى المصدر الذي هو أصل ذلك الفعل فصح ممنونا بمعنى اسكت شكوت أي افعل مطلق السكوت عن كل كلام اذ لا تعيين فيه وصه مجرد من التنوين بمعنى اسكت السكوت المعهود المعين عن هذا الحديث الخاص مع جواز التكلم بغيره هكذا حقق المقام ودع الاوهام اه سندوبي وقد يؤخذ منه أنهم في حال تعريفها من قبل المعرفة بالعهدي وهو أظهر من قول بعضهم انها حينئذ من قبيل المعرفة بالجنسية ومن قول بعضهم انها حينئذ من قبيل علم الجنس ولنا في هذا المقام تحقيق أسلفناه أول الكتاب في الكلام على التنوين فارجع اليه (قوله من قبل المعنى أفعالا) ذكره تقيما للفتاوة والافقوله جعل لها تعريف الخ انما ينبغي على كونها من قبل اللفظ أسماء (قوله كاحد) أطلق أحدوله استعمالا لاف أربعة أحدها مرادف الاول وهو المستعمل في العدد نحو واحد عشر والثاني مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو قول هو الله أحد الثالث مرادف انسان نحو وان أحد من المشركين الرابع أن يكون اسما عاميا في جميع من يعقل نحو وشا منكم من أحد وهو المراد هنا فانه الملازم للتنكير ونذكر تعريفه قوله الموضح في الحواشي تصريح (قوله وبله) لا ينافيه ما مر في شرح قوله ويعملان الخفض من قوله وبلها عمرا لان ذلك على المصدرية سم (قوله تعريف علم الجنس) يعني أن مسماها حقيقة لفظ الفعل المتحد في الذهن (قوله من مشبه اسم الفعل) قال البعض أي في الاكتفاء به وعدم احتياجه في افادة المراد الى شيء آخر اه وفيه أن اسم الفعل لا يفيد المراد وحده بل يضمه فاعله الظاهر كافي هيئات تجرد أو المستتر كافي صه فوجه المشبه المذكور بل يوجد في المشبه به اللهم الا أن يجعل المشبه به اسم الفعل الرفع للمستتر ويراد الاكتفاء به بحسب الظاهر وقطع النظر عن الضمير المستتر فتأمل ثم قوله من مشبه اسم الفعل بيان لمآل من الضمير المحرور بالباء على قاعدة من البيانية ومحرورهما من كونهما في موضع الحال وبهذا يعلم اختلاف قول البعض تبعاً للقارضي الجار والمحرور بيان لما أو حال من الضمير في به فتنبه (قوله صوتا يجعل) أي يجعل اسم صوت (قوله كذا الذي أجدى حكاية) أي أفادها وصرح به أنها ليست نفس الحكاية بل مفيدة ومفهومة لها وهو كذلك لان من شروط الحكاية أن تكون مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة وليس المحكي كذلك اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالجربوف لكنهم لما احتاجوا الى حكاية تلك الاصوات وتعدت عليهم أوردوا صورتها بأدنى ما أمكنهم من الالفاظ مركبة من الحروف شبيهة بتلك الاصوات في الجملة فصار الواقع في كلامهم كالحكاية فان قلت بقي عليه الاصوات الدالة على معنى في النفس كاح الذي السعال قلت هذه ليست موضوعا أصلا فلا تكون اسماء بل لا تكون كلمة لانها انما تدل بالطبع لا بالوضع اه دما ميني المخصا (قوله كهلا) في القاموس هلا وهلا زجران للخيل أي اقربى اه والكلمتان منونتان بالقلم في نسخة العلامة أبي العز الجعبي لمصححة بخطه لكن في الهمع هلا بوزن الازجر الخيل عن ليطه اه ومنه يعلم أن قول القاموس أي اقربى تفسير باللائم (قوله للخيل) على حذف مضاف أي لزجرها وقد يستحبها العاقل لتزبله منزلة غيره كقوله الأحياء يلبى وقولها هلا اه زكريا وكذا بقدر المضاف في نظاره الآية (قوله للبعل) أي لزجره عن الابطاء دما ميني (قوله وكح) بكسر الكاف وتشديد طاء ساكنة ومكسورة اه سم وفي القاموس جواز تخفيف الخاء وجواز تنوينها وجواز فتح الكاف (قوله للطفل) أي لزجره عن تناول شيء كافي القاموس (قوله وفي الحديث الخ) هو أن الحسن رضى الله عنه أخذ ثمره من تمر الصدقة وجعلها في فيه فقال له عليه الصلاة والسلام كح كح فانها من الصدقة فألقاها من فيه (قوله وهيد) بفتح الهاء وكسرها و بفتح الدال فيهما زكريا والفتية بينهما ساكنة (قوله وهاد) بكسر الدال على الاصل في التخلص من التقاء الساكنين وده وجه بفتح الدال المهملة من الاول والجمع من الثاني

قوله في القاموس هلا الخ ما نقله المحشي عن واسكان كح كح فانها من الصدقة وهيد وهاد وده وجه وعاء وعيه للابل وعاج (قوله في القاموس هلا الخ ما نقله المحشي عن واسكان الهمع مثله في القاموس أيضا في باب الالف اللينة وهو الموافق لبيت الشارح وما نقله عن القاموس أو لا هو في باب اللام افاده نصر)

واسكان الهاء منها وعاو وعيه بعين مهملة فيها مكسورة من الثاني وهاء مكسورة فيها ما وعاج بعين
 مهملة وجيم بعد الالف مكسورة وهج بفتح الهاء وكسر هاء مع كسر الجيم وسكونها وحل بحاء مهملة
 مفتوحة فلام سا كنة ويقال في زجر البعير حل بفتح الحاء المهملة وكسر اللام منونة واس بكسر
 الهمزة وتشديد السين المهملة مفتوحة وهس مثلها الا ان اولها هاء وقال الرضى اس مكسورة
 الهمزة سا كنة السين وكذا هس مكسورة الهاء سا كنة السين وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة
 اه دمايني وقال زكريا اس وهس بكسر اولهما مع فتح آخرهما او كسره وتشديده فيهما اه وفي
 القاموس هس بالضم زجر للغنم ولا يكسر اه وقوله بالضم أى ضم الهاء وأما السين فمضبوطة بالقلم
 بالسكون مشددة في نسخة أبي العز الجعي المحصنة بخطه وفي غيرها من النسخ والله أعلم (قوله وهج)
 هاء مفتوحة جيم سا كنة وقاع بقاف فالف فعين مهملة مكسورة وهجاء مفتوحة جيم فالف
 مقصورة اه دمايني (قوله وهج للكب) بفتح الهاء وسكون الجيم او كسر هاء منونة قاله الدمايني
 وفي القاموس ما يوافقها وأما هج السابقة التي للغنم فاقصر شيخنا السيد في ضبطها تبعاً للدمايني
 والقاموس على فتح الهاء وسكون الجيم كما مر وكتب شيخ الاسلام على هج الاولى ما نصه قوله وهج
 بفتح اوله مع كسر ثانيه واسكانه وتشديده فيهما وأما هج الاخرى فهو بفتح اوله مع اسكان ثانيه
 وكسره مع تنوينه وتخفيفه فيهما اه ومخلصه ان الاولى فيها الغتان كسر الثاني واسكانه مع
 التشديد فيهما والثانية فيها الغتان كسر الثاني منونا واسكانه مع التخفيف فيهما (قوله وسع) سين
 مفتوحة وعين سا كنة مهملة تن ووح يوا ومفتوحة وحاء مهملة سا كنة وعز بعين مهملة فزاي
 سا كنة اه دمايني والعين من عز مفتوحة كما يفيد صنيع القاموس وذكره البعض (قوله
 وعيز) بفتح اوله وكسره مع فتح آخره وكسره اه زكريا وقال الدمايني بعين مهملة مفتوحة فثناة
 تحتية سا كنة فزاي مكسورة والذي في القاموس ان العين بالكسر والفتح والزاي بالفتح وأنه لزجر
 الضأن (قوله وسر) بالحاء المهملة بخط الشارح وفي بعض النسخ وهو قال الدمايني بفتح الهاء وكسر
 الراء المشددة (قوله وجاه) يجيم فالف فهاء مكسورة ويكون لزجر البعير ايضاً فهو مشترك دمايني
 (قوله وامادعاء) أى طلب كأ وضبطه المرادى والدمايني بأنه يوزن أو العاطفة وقيل بعد الهمزة
 وضم الواو (قوله ودوه) بفتح الدال المهملة أكثر من ضمها وسكون الواو وكسر الهاء كما في الدمايني
 وزكريا (قوله للربيع) بضم الراء وفتح الموحدة بعدها عين مهملة وهو الفصيل دمايني (قوله
 وعوه) بعين مهملة فواو سا كنة فهاء مكسورة اه دمايني والعين مفتوحة على ما ذكره البعض
 (قوله وبس) بضم الباء وثبات السين مع تشديدها زكريا وضبطه بعضهم بسكون السين وصدر به
 الدمايني (قوله وجوت) يجيم مضمومة فواو سا كنة فثناة فوقية مفتوحة اه دمايني وفي
 القاموس في فصل الجيم من باب التاء فوقية أن جوت مثلثة الاخر دعاء للابل الى الماء وصنيعه
 يفيد أن الجيم مفتوحة وكذا ضبطت بالقلم بالفتح في نسخة الصحيحة (قوله وجي) يجيم بكسورة فهزة
 سا كنة اه دمايني وأما حي بكسر الحاء المهملة وسكون الهمزة فدعاء للجمار الى الماء كما في
 القاموس (قوله للابل المردة) أي دعائها للتشرب زكريا (قوله وتو) بثناة فوقية مضمومة فهزة
 سا كنة وثابتة فوقية مفتوحة فهزة سا كنة دمايني (قوله المنزى) أى على الاناث (قوله ونخ)
 بكسر النون واسكان الناء المعجمة مخففة ومشددة اه زكريا وضبطه بعضهم بفتح النون وصدر به
 الدمايني (قوله المناخ) أى الذي تراد اناخته زكريا (قوله وهدع) بكسر الهاء وفتح الدال واسكان
 العين المهملة اه دمايني وزاد في القاموس لغة ثانية سكون الدال مع كسر العين (قوله المسكنه)
 أى التي يراد تسكينها من نفاها زكريا (قوله وسأ) بفتح السين المهملة وسكون الهمزة ونشؤ بثناة
 فوقية مضمومة فثين معجمة مضمومة فهزة سا كنة اه دمايني وزاد زكريا جواز فتح السين

وهج وحل للناقصة واس
 وهس وهج وقاع للغنم وهجا
 وهج للكب وسع للضأن
 ووع للبقر وعز وعيز للبعير
 وجر للجمار وجاه للبعير
 وامادعاء كأ وللفرس
 ودوه للربيع وعوه للبعير
 وبس للغنم وجوت وجي
 للابل الموردة وتوتاً
 للثيس المنزى ونخ مخففة
 ومشددة للبعير المناخ
 وهدع لصغار الابل
 المسكنة وسأ وتشؤ للجمار
 المورد
 (قوله بالسكون مشددة لا
 معنى له اه)

ودج للسدجاج وقوس
 للكلب والنوع الثاني
 كغاق للغراب وماء بالامالة
 للتطبيقه وشيب لشرب
 الابل وعيط للمتلاعبين
 وطبخ للضاحك وطاق
 للضرب وطق لوقع الحجارة
 وقب لوقع السيف وخاب
 باق للسكاح وقاش ماش
 للقماش **وتنبية** قوله
 من مشبه اسم الفعل كذا
 عبر به ايضا في الكافية ولم
 يذكر في شرحها ما احتراز
 به عنه قال ابن هشام في
 التوضيح وهو احتراز من
 من نحو قوله
 يادارمية بالعلما فالسند
 وقوله
 ألا أيها الليل الطويل الا
 انجلي
 أه (والزم بناء النوعين
 فهو قد وجب) يحتمل أن
 يريد بالنوعين أسماء
 الأفعال والاصوات وهو
 ما صرح به في شرح الكافية
 ويحتمل أن يريد نوعي
 الاصوات وهو أولى لانه
 قد تقدم الكلام على
 أسماء الافعال في أول الكتاب
 وعلة بناء الاصوات
 مشابها للحروف المهملة
 في أنها لا عملة ولا معمولة
 فهي أحق بالبناء من أسماء
 الافعال **وتنبية** هذه
 الاصوات لا ضمير فيها
 بخلاف أسماء الافعال فهي
 من قبيل المفردات
 وأسماء الافعال من قبيل
 المركبات

(قوله ودج) بفتح الدال المهملة وسكون الجيم مخففة وقوس بضم القاف وسكون الواو وكسر السين
 المهملة اه دماميني وزكريا (قوله كغاق) بعين ميمه وقاف مكسورة اه هيمع وقوله للغراب
 أي الحكاية صوته (قوله وماء بالامالة) قال الرضي ان ميمه مماله وهمزته مكسورة أوسا كنه بعد
 الا ان زكريا (قوله للتطبيقه) أي الحكاية صوتها اذا دعت ولدها زكريا (قوله وشيب) بكسر الشين
 المعجمة وسكون التحتية وكسر الموحدة كما في زكريا وقوله لشرب الابل أي الحكاية صوت شربها
 (قوله وعيط) بعين مهملة مكسورة فثناة تحتية سا كنه فطاء مهملة مكسورة اه دماميني زاد
 زكريا جواز ففتح آخره وقوله للمتلاعبين أي الحكاية أصواتهم الموجودة عند اللعب ومن هنا أخذ
 الناس العياط كما في الدماميني (قوله وطبخ) بكسر الطاء المهملة وسكون التحتية وكسر الخاء المعجمة
 أو فتحها كما في زكريا وقوله للضاحك أي الحكاية صوت ضحكك قال الدماميني أفردته لان الضحك يأتي
 من الواحد بخلاف ما قبله اه وفيه نظر ظاهر (قوله وطاق) بطاء مهملة مفتوحة قالف فقاف
 مكسورة وقوله للضرب أي للصوت الحادث عنده وكذا يقال فيما بعده وطق بطاء مهملة مفتوحة
 فقاف سا كنه وقب بقاء مفتوحة فوحدة سا كنه وخاق باق بكسر القاف فيهما وأول الاول خاء
 معجمة قبل ألف وأول الثاني باء موحدة قبل ألف اه دماميني وخاق باق اسمان جعلوا واحدا
 وبنوا على الكسر وكذا قاش ماش اه زكريا وقوله للسكاح أي للصوت الحادث من اصطكاك
 الاجرام عند السكاح كما في الدماميني (قوله وقاش ماش) بشين معجمة مكسورة آخر كل منهما كما في
 الدماميني وقوله للقماش اه هكذا ينبغي التسكيم على هذه الالفاظ
 التي ساقها الشارح وبه يعلم ما في تكلم البعض عليهم من التخصير في بعضها والخطا في بعضها والله
 الموفق (قوله وهو احتراز من نحو قوله يادارمية الخ) فان قوله يادارمية خطاب لما لا يعقل ولكنه لم
 يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به لكونه غير مكنتي به ولهذا احتاج الى قوله أقوت الخ وكذلك أيها
 الليل خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكنتي به ولهذا احتاج الى قوله انجلي
 كذا في التصريح قال سم وفي الاحتراز عن ذلك نظر لانه يكنتي به بدليل أن حقيقة النداء كلام
 اصطلاحى أو نائب عنه اه وأشار البعض الى دفعه بأن المراد غير مكنتي به في أداء المعنى
 المقصود للمتكلم وان كان كلاما تاما عند الحاجة (قوله يادارمية الخ) تمامه
 * أقوت وطال عليها سالف الامد والعلما ما ارتفع من الارض وسند الجبل ارتفاعه حيث يسند
 فيه أي يصعد وأقوت خلت والسالف الماضي والامد الدهر والفاء بمعنى الواو عيني وتصريح وفي
 القاموس السند محرك كما قبلت من الجبل وعلا عن السفح اه وهو واضع (قوله ألا أي الخ) تمامه
 * بصيح وما الإصباح منك بأمثل * أي ليس الإصباح أمثل منك لاني أقاسي فيه أيضا الهوم وهذا
 قاله بعد تنبيهه والاول في حال غفلته (قوله فهو قد وجب) قال الغزوي وهو تنعيم لعمدة الاستغناء عنه
 بقوله والزم اه وقال سم قد يقال الامر بلازمة البناء لا يستوجب وجوبه فقد يؤمر بلازمة الجائر
 وحينئذ فقوله فهو قد وجب لبيان وجوبه ودفع توهم جوازه فقط (قوله نوعي الاصوات) أي ما خوطب
 به ما لا يعقل وما أجدى حكاية (قوله في أول الكتاب) أي في قوله وكنايته عن الفعل الخ قال سم قد
 يقال لم يصرح بها في أول الكتاب غاية الامر أنه أدخلها في قوله وكنايته عن الفعل الخ فيجوز أن يريد
 ههنا الدفع توهم عدم ارادتها هناك (قوله فهي أحق بالبناء من أسماء الافعال) أي لان علة بناء أسماء
 الافعال مشابها للحروف العاملة في أنها عاملة غير معمولة فوجه الشبهة في أسماء الاصوات وهو
 كونها لاعاملة ولا معمولة نادرة في غير نوع الحرف اذ لا يوجد في غير نوعه الا في أسماء الاصوات
 فيكون الحرف أخص به فتسكون مشابه أسماء الاصوات للحروف في ذلك الوجه أقوى بخلاف وجه
 الشبهة في أسماء الافعال وهو كونها عاملة غير معمولة فانه موجود في الانواع الثلاثة الاسم والفعل

والحرف فلا يقوى وجوده في الحرف قوة وجود وجه الشبهة في أسماء الاصوات فتكون مشابهة
 أسماء الافعال للحرف دون مشابهة أسماء الاصوات له هكذا ينبغي تقرير وجه الاولوية (قوله قد
 يعرب بعض الاصوات) أي وجوبا كما في الدماميني وقوله لوقوعه موقع متمكن أي بان تخرج عن
 معانيها الاصلية وتستعمل في معنى ذلك المتمكن الذي وقعت موقعه فان خاق باق في البيت غير
 مستعمل في معناه الاصلى لانه لم يحل به صوت الجماع بل استعمل في معنى اسم متمكن وهو الفرج
 وترك الشارح ذكر جواز اعراجهما وبنائها فيما اذا اريد لفظها كما في قوله «وأي جواد لا يقال له هلا»
 (قوله اذلمت) بكسر اللام يعني شعر رأسي (قوله تداعين) أي الابل باسم الشيب أي جسمي اسم هو
 الشيب أي بالصوت المعهود أي دعا بعضهم بعضا بذلك الصوت فالشيب هنا مستعمل في نفس
 الصوت لا يحكى به الصوت وقوله في مثل أي حوض ماء مثل أي منسكس وقوله من بصره وسلام
 بكسر السين المهملة هو انواعان من الحجارة قاله شيخنا السيد وعبارة القاموس في باب الراء البصرة
 بلد معروف الى أن قال وحجارة رخوة فيها بياض وفي باب الميم السلة كفرحة الحجارة والجمع ككباب
 (قوله لا ينعش الطرف) بالشين المعجمة أي لا يرفعه قال في القاموس نعشه الله كنعه رفعه كنعشه
 ونعشه اه ومنه سمى النعش نعشا لارتفاعه وما فاعل ينعش واقعة على أم الطبي وقوله يخونه بضم
 التحيته وفتح الحاء المعجمة وكسر الواو المشددة آخره نون أي يتعهده قال في القاموس خونه تعهده
 كخونه اه وقوله داع بدل من ما أو عطف بيان أو خبر محذوف والمبغوم بالموحدة فالعين المعجمة من
 البغم وهو عدم الافصاح والمعنى لا يرفع طرف الطبي الامماعه أمه التي تتعهده تقول عند تعهده اله
 ماء
 (قوله للفعل) قدمه للاختصاص سم (قوله بنونين) أي بكل منهما سم أي على انفراده (قوله
 ضرورة) أي وسهلهما شبه الوصف بالفعل (قوله لتخالف بعض أحكامهما) كابدال الحقيقة الفارقة
 في نحو وليكونا وحدتها في نحو الاتين الفقير وهما متمماتان في الثقلية وكو قوع الشديدة بمعد الالف
 وهو متمم في الخفيفة وعورض التعايل بان الفرع قد يختص بأحكام ليست في الاصل كما في أن
 المقطوعة قائم فرع المكسورة ولها أحكام تخصها وتصريح مع زيادة وحذف (قوله فرع الثقلية)
 لاختصاصها منها ولان التأكيد في الثقلية ابلغ سم (قوله وقيل بالعكس) يؤيده أن الخفيفة بسيطة
 والثقلية مركبة فالخفيفة أحق بالاصالة والثقلية أحق بالفرعية (قوله أشد من الخفيفة) أي من
 التوكيد بالخفيفة ويؤيده أن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى غالباً وقوله تعالى ليس يجن وليكونا من
 الصاغرين فان امرأة العزير كانت أشد حرصاً على مجن من كونه صاعراً لانها كانت تتوقع حبسه
 في بيتها فتقرب منه وتراه كلما أرادت (قوله يؤكدها أن افعل) أي جوازاً كما سيأتي (قوله أي فعل
 الامر) قال البعض تبعاً لشيخنا الاول في فعل الطلب يشمل الدعاء اه زيد في بان المراد فعل الامر
 الاصطلاحي وهو يشمل فعل الدعاء مع أنه لو قال فعل الطلب لشمل المضارع المقرون بالام الامر مع
 أنه سيد كره المصنف ولا ينافي كون المراد بفعل الامر ما ذكره وقوله ومثله الدعاء لا مكان جملة على
 الاستخدام بان يجعل الضمير عائداً على فعل الامر لا بالمعنى الاعم المتقدم بل بالمعنى الخاص المقابل
 للدعاء أو على جعل الضمير عائداً على اضر بن زيد الاعلى فعل الامر فتأمل (قوله مطلقاً) أي من غير
 شرط لانه مستعمل دائماً اه نصريح ويرشد الى تفسير الاطلاق بذلك قوله بعد أي المضارع
 بالشرط الاتي فهو أحسن من قول البعض أي سواء كان على زنة افعال أو غيرها كما تفعل وافعل
 (قوله فأتران سكينه علينا) تمامه وثبت الاقدام ان لا يقينا وهو من كلامه صلى الله عليه وسلم
 الموافق لوزن الرجز (قوله بالشرط الاتي) هو قوله آتيا اذا طلب الخ (قوله ولا يؤكدها كدان الماضي)
 لانها مختصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافي الماضي اه تصريح (قوله مطلقاً) أي ولو كان

بالمعنى (قوله مطلقاً) أي ولو كان
 بالشرط الاتي ذكره ولا يؤكدها كدان الماضي مطلقاً وأما قوله

كونه (آتيا • ذاطلب)
بأن يأتي أمر انخوليقوم
زيد أو نهبانحو ولا تحسبن
الله غافلا أو عرضانحو أو
تزلن عندنا أو تحضيضا
كقوله هلاعن بوعدغير
مختلفة • كما عهدت في أيام
ذي سلم • أو تنيبا كقوله •
فليتسن يوم الملتقى ترينني
لكي تعلمي أني امرؤ بك
هائم أو استفهاما كقوله
وهل يمنعني ارتيادي البلا
د من حذر الموت أن يأتي
وقوله • أفبعد كندة تمدح
قبيلة • وقوله • فاقبل علي
رهطى ورهطى بنتعت
• مساعينا حتى نرى كيف
نفعلا • أو دعاء كقوله
لا يبعدن قوهي الذين همو
سم العدة وآفة الجزر
إلهازلون بكل معتك
والظبيون معاقد الأزر
(أو آتيا) شرطا ما تاليا
أما في موضع النصب
منعول به لتاليا أي شرطا
تابعان الشرطية المؤكدة
بما نحو واما تخافن فاما
تذهب بن فامارتين واحترز
عن الواقع شرطا بغير ما
فان تو كيد • فليل كما
سيأتي (أو آتيا) مثبتاتي
جواب (قسم مستقبلا)
غير مفصول من لامة بفاصل
نحو • وتالله لا يكيد
أصنامكم وقوله فن بك
لم يثار بأعراض قوميه
• فاني ورب الراقصات
لا تاراه ولا يجوز تو كيد
• ما ان كان منفيا نحو
تالله نقتوئذ كربوسف اذا التقدير لا نفتو أو ما قوله تالله لا يحمدن المره مجتنباً • فعل الكرام ولو فاق الورى حسبا • ما يحجمه

ذلك الماضي بمعنى المستقبل طرد الباب (قوله دامن سعدك) بكسر الكاف ان رجحت متيها من تيمه
الحب أي استعبده وذلك ونعامه • لولا لا تيمين للصباية بانحما أي ما تلا والصباية برفقة الشوق (قوله
فضرورة شاذة) أي ليس للمولين ارتسكاهم في شعرهم وكذا أفائلن الخ وأن أوهم صنيعه بخلافه
(قوله سهلها كونه بمعنى الاستقبال) لان الدوام انما يتحقق في الاستقبال اه • بم وقال الدماميني
سهلها ما فيه من معنى الطلب فعمل معاملة الامر (قوله آتيا ذاطلب الخ) عبارة التوضيح وأما
المضارع فله حالات أي خمس احدها أن يكون تو كيد • مما واجه او ذلك اذا كان مثبتا مستقبلا
جواب القسم غير مفصول من لامة بفاصل نحو وتالله لا • كيدن أصنامكم ثم قال والثانية أن يكون
قريباً من الواجب وذلك اذا كان شرطاً لان المؤكدة بما نحو واما تخافن ثم قال الثالثة أن يكون
كثيراً وذلك اذا وقع بعد أداة طلب كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلاً ثم قال والرابعة أن يكون قبلاً
وذلك اذا وقع بعد لا النافية أو ما الزائدة التي لم تسبق بان ثم قال والخامسة أن يكون أقل وذلك بعد لم
وبعد أداة جزاء غير اما اه قال شيخناو ينبغي أن تراد سادسة وهي امتناع التوكيد كالمضارع
المستقبلي الواقع جواب القسم نحو وتالله لا تفعل كذا والمضارع الحالي نحو وتالله ليقوم زيد الآن
والمضارع المفصول من لام القسم كما سيذكره الشارح قال في النسك أورد على الناظم نحو قولك
للعاطس رحمت الله وقوله تعالى والمطلقات يتربصن ونحو ذلك مما أوقع فيه الخبر موقع الطلب فانه
يصدق عليه أنه يفعل • آتيا ذاطلب ولا يجوز تو كيد • فلو قال يفعل المقترن بنهي أو استفهام الخ
لكان أولى • ويجوز أن لا نسلم أن الطلب فيما أورد به بالفعل وحده كما هو فرض الكلام بل بالجملة
لانها من الجمل الخبرية المستعملة في الانشاء ولئن سلم أن الطلب فيه بالفعل وحده فالمراد ذاطلب
بأداة كلام الامر • لا الناهية والطلب فيما أورد به ليس كذلك فاعرفه وذاطلب حال من ضمير آتيا
(قوله هلاعن) أصله تمنين فلما أكد بالنون حذف فون الرفع تخفيفاً فالتقي سا كان الياء والنون
فحذفت الياء وذى سلم موضع الجواز اه زكريا وغيره مختلفة حال من الياء المحذوفة (قوله ترينني) فيه
الشاهد وأصله قبل فون التوكيد ترينين نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذف الهمزة فصارت ترين
فقبلت الياء انفاً لحر كها وانفتاح ما قبلها ثم حذف لتقاء الساكنين فصارت ترين فلما أكد بالنون
حذفت فون الرفع لتوالي الامثال وكسرت الياء للتخلص من الساكنين ولم تحذف لعدم ما يدل عليها
فلما أتى بياء المتكلم لحقت فون الوقاية فصارت ترينني ويوم ظرف لغو متعلق بترينني (قوله أو استفهاما)
أي بجميع أدواته اسمية كانت أو حرفية بخلاف فون خصه بالهمزة وهل اه دما ميني ولذا عدد
الشارح الامثلة (قوله وهل يمنعني ارتيادي البلاد) أي طوافي بها ومن حفر الموت تعديلاً لارتيادي
وقوله أن يأتي أي من آتيانه متعلق بمنعني (قوله أفبعد كندة) بكسر الكاف وسكون النون اسم
قبيلة وقبيلة ترخيم قبيلة للضرورة اه تصریح وقال زكريا قبيلة أي جماعة ثلاثة فاكتر اه قال
أرباب الحواشي وهو أولى لانه لا يلزم عابسه ارتسكاه ضرورة (قوله فاقبل الخ) الشاهد في نفعلا
حيث أكد بالنون الخفية لوجود الاستفهام ثم أبدلها ألفاً للوقف وبنعت مساعينا جواب
الامر أي نهش عن ما ترنا أفاده زكريا (قوله لا يبعدن) أي لا يهلكن وتقدم الكلام على
البيت في النعت (قوله اما في موضع النصب الخ) ويصح أن يكون اها بد لا من شرطها وشرطاً
منعول تاليا والمعنى تاليا شرطاً اما وشرطاً على هذا بمعنى أداة شرط وعلى ما ذكره الشارح بمعنى
فعل شرط • (قوله المؤكدة بما) أي الزائدة (قوله فامارتين) تقدمت بضمير يفسه لكن فون الرفع
حذفت هنا للجواز وشذبتوتم في قراءة من قرأ ترين بيا ساكنة بعد هان فون الرفع على حد قوله
لم يوفون بالجوار كافي المعنى (قوله فان تو كيد قليل) عبر في التوضيح بأقل كما مر (قوله فن بك يثار
بأعراض قوميه) أي لم يتصراهوا وهو بسكون المثناة وفتح الهمزة والأعراض جمع عرض وهو

فشاذا وضرورة أو كان حالا كقراءة ابن كثير لا قسم بيوم القيامة وقوله **بينما** لا بغض كل امرئ * **يزخرف** قولاً ولا يفعل وقوله
لئن نك قد ضاقت عليكم بيوتكم * **ليعلم** ربي أن بيتي واسع أو كان مفصولاً من اللام مثل ولئن ممت أو قلتم لالى الله تحشرون ونحو
ولسوف يعطيك ربك فترضى **بنيها** من الأول التوكيد في هذا النوع واجب بالشرط المذكورة كما نص عليه في التسهيل وهو
مذهب البصريين فلا بد عندهم من اللام والنون فان خلا منهما قدر قبل (105) حرف النون فاذا قلت والله يقوم زيد كان

المعنى نفي القيام عنه
وأجاز الكوفيون تعاقبهما
وقد ورد في الشعر وحكى
سيبويه والله لا ضربه
وأما التوكيد بعد الطلب
فليس بواجب اتفاقاً
واختلفوا فيه بعدما ذهب
سيبويه أنه ليس بلازم
ولكنه أحسن ولهذا لم
يقع في القرآن الا كذلك
وأبسه ذهب الفارسي
وأكثر المتأخرين وهو
الصحيح وقد كثرت في الشعر
مجيئته غير مؤكدة من
ذلك قوله **يا صاح** اما تجدني
غير ذي جدة * **فا**
التخلى عن المخلان من شعبي
وقوله **فاماتر** بى وليمة
فان الحوادث أودى بها
وقوله **فاماتر** بى كائنة
الرمل ضاحياً * **على**
رقة أحف ولا أتعدل *
وذهب المبرد والزجاج الى
لزوم النون بعدما وزعما
أن حذفها ضرورة * **الثاني**
منع البصريون نحو والله
ليفعل زيد الا ان استغفاء
عنه بالجملة الاسمية
المصدرية بالموكدة كقولك
والله نريد ليفعل الا ان
وأجاز الكوفيون ويشهد
لهم ما تقدم من قراءة ابن

ما يحجبه الانسان من أن يعاب فسه. وأراد بالاقصات ابل الخبيج التي تهز أطرافها في مشيها كأنها
ترقص والشاهد في لا نارا فانه أكد بالنون الخفيفة ثم أبدلها ألفاً للوقوف أفاده زكريا (قوله
أو كان حالا) منع البصريون الاقسام على فعل الحال فلا يجوزون والله لا يفعل الا ان كاسياتي في
التنبيه الثاني ويؤولون القراءة والبيتين بانها على اضمار مبتدأ (قوله **بينما** لا بغض) مضارع من باب
نصر وأما بغض يبغض بالضم فبغية رديئة ذكره شيخنا السيد وقوله **يزخرف** قولاً الخ أي زين قوله
بالوعس ولا يفعل ما بعده (قوله أو كان مفصولاً من اللام) أي بعموله كالمثال الاول أو يحسرف
تنفيس كالمثال الثاني أو بقدر نحو والله لقد بقوم زيد كما في سم (قوله التوكيد في هذا النوع) أي الواقع
في جواب القسم واجب لانهم كرهوا أن يؤكد الفعل بامر منفصل وهو القسم من غير أن يؤكدوه بما
يتصل به وهو النون بعد صلحيته له جامى (قوله قدر قبل) وفي بعض النسخ قبله (قوله كان المعنى نفي
القيام عنه) به أخذ الخفيفة فقالوا اذا قال الشخص والله أصوم حنث بالصوم والذي يقتضيه بناء
الايمان على العرف الحنث بعدم الصوم كما هو مذهب غيرهم (قوله وأجاز الكوفيون تعاقبهما) أي
اللام والنون فيكتمن باحدهما (قوله غير ذي جدة) بكسر الجيم أي سعة في الميال (قوله فاماتر بى
الخ) اللمة بكسر اللام شعر الرأس وأودى هلك وهو يتعدى بالباء بمعنى أودى بها أهلكتها وانما لم
يقول أودت بها ليوافق تاسيس القافية وهو الالف الواقعة قبل حرف متحرك قبل حرف الروى
زكريا (قوله كائنة الرمل) يعنى الناقصة ضاحياً يعنى ملائحة الجرح الشمس على رقة يعنى معرفة جلد قدمي
(قوله منع البصريون نحو والله ليفعل زيد الا ان) أي من كل جواب قسم مضارع حالى مثبت ويظهر
لى أن منعهم ذلك من لوازم قولهم السابق لا بد من اللام والنون فان نحو المثال المذكور لم يجتمع
فيه اللام والنون لمنافاة النون للحال لاقتضائها الاستقبال (قوله من قراءة ابن كثير لا قسم) ومن
منع الاقسام على فعل الحال أول ذلك على اضمار مبتدأ أي لا ناقص اه زكريا قال الدماميني
والذي يظهر مذهب الكوفيين اذ لا حاجة الى الاضمار مع كون الحال لا ينافي القسم كما اعترف به
البصريون في الجملة الاسمية اه وفيه أن علة منع البصريين فيما يظهر منافاة القسم للحال حتى
يرد عليهم أنه لا ينافي الحال كما قالوا به في الجملة الاسمية بل انه لا بد عندهم من اجتماع اللام والنون
والنون لانتى هنالما فافتأ الحال كما قدمناه فعلم ما في كلام البعض (قوله التي لم تسبق بان) سواء
سبقت باداء شرط أم لا كما مثل (قوله بعين مألديك) تقوله لمن يخفى أمر أنت به بصير تصریح
(قوله ويجهد ما تبغض) تقوله لمن حملته فعلا فاباه أي لا بد لك من فعله مع مشقة تصریح (قوله اذا مات
الخ) المعنى اذا مات منهم شخص سرق ابنه ففاته فصار مثله وقوله ومن عضه الخ قال الشارح في
شرحه على التوضيح العضه بالياء واحدة العضاه بالهاء وهو كل شجير عظيم له شوك والتاء عوض من
الهاء الاصلية كافي شفة والشعير ما ينبت حول الشجرة من أصلها قاله الجوهري اه (قوله قليلا
به) أي جدا قليلا وضهير باللام في بيت قبله اه زكريا (قوله لا قليل مطلقاً) أي بالنسبة لما تقدم
وفي نفسه (قوله بل ظاهر كلامه اطراده) لكن في التصريح أنه لا يقاس على المواضع التي سمع فيها
زيادة ما وأنه لا يحذف منها ما (قوله لما لازمت هذه المواضع) يعنى بعد عين وجهه وحيث ومضى

كثير لا قسم والبيتين اه (وقل) التوكيد (بعدها) الزائدة التي لم تسبق بان من ذلك قولهم بعين ما أرى نك ويجهد ما تبغض
تكون أنت ومتى ما تفعدن أقعد وقوله اذا مات منهم ميت سرق ابنه * ومن عضه ما ينبت شكيرها وقوله قليلا به ما يحمد نك وارث
بنيها من الأول مراد الناظم أن التوكيد بعدما المذكورة قليل بالنسبة الى ما تقدم لا قليل مطلقاً فانه كثير كما صرح به في غير هذا
الكتاب بل ظاهر كلامه اطراده وانما كان كثيراً من قبل أن ملما لازمت هذه المواضع

أشبهت عندهم لام القسم فعاملوا الفعل بعد ما معاملة بعد اللام نص على ذلك سيبويه كما حكاها في شرح الكافية * الثاني كلامه
يشمل ما الواقعة بعد رب وصرح في الكافية بان التوكيد بعدها شاذ وعلى ذلك بان الفعل بعدها ماضى المعنى ونص بعضهم على أن
الحاق النون بعدها ضرورة وظاهر كلامه (١٥٦) في التسهيل أنه لا يختص بالضرورة وهو ما يشعر به كلام سيبويه فإنه حكى ربما

يقولان ذلك ومنه قوله
ربما أو فبت في علم *
ترفعن ثوبى شمالات اه
(ولم) أى وقل التوكيد
بعد لم كقوله
يحسبه الجاهل ما لم يعلم *
شيخا على كرسية معه ما
تنبه * نص سيبويه على
أنه ضرورة لان الفعل
بعدها ماضى المعنى كالواقع
بعد ربما قال في شرح
الكافية وهو بعد ربما
أحسن (و بعد لا) أى
وقل التوكيد بعد لا النافية
قال في شرح الكافية وقد
يؤكد بأحدى النونين
المضارع المتبقي بالاشبهها
بالنهي كقوله تعالى واتقوا
فغنة لا تصيبن الذين ظلموا
منكم خاصة وقد زعم قوم
أن هذا نهي وليس بصحيح
ومثله قول الشاعر
فلا الجارة الدنيا بما تحببها
ولا الضيف فيها ان أناخ
محول الا أن توكيد
تصيبن أحسن لاتصاله
بلا فهو بذلك أشبه بالنهي
كقوله تعالى لا يقننكم
المشيطان بخلاف قول
الشاعر فإنه غير متصل بلا
فبعد شبهه بالنهي ومع ذلك
فقد سوغت لا توكيده وان
كانت منفصلة فتوكيد
تصيبن لاتصاله أحسن
وأولى هذا كلامه بحروفه

وعدة وقلد في التراكيب المتقدمة وما أشبهها عندي في اللزوم بالنسبة الى متى نظر للقطع بجواز
متى تفعد أقدم فتأمل وانما زيدت ما بعد النكرة لتوكيد الابهام كما قاله شيخنا وقول البعض لزوال
الابهام سبق قلم (قوله أشبهت) أى في اللزوم وأما قول شيخنا أى في التوكيد فإدعاء المشابهة
في التوكيد لا تتوقف على اللزوم لترتب التوكيد بما على مجرد حصولها (قوله معاملة بعد اللام)
أى في مطلق توكيده فلا يرد أن توكيده بعد اللام واجب عند البصر بينه وبين ما بعده قليل (قوله
ماضى المعنى) أى فلا يناسبه التوكيد بالنون المقضية للاستقبال والمراد ماضى المعنى غالباً فلا
يرد ربما يورد الذين كفروا لو كانوا مسلمين (قوله وظاهر كلامه في التسهيل الخ) يصح تشبيهه على أنه
قليل وعلى أنه شاذ (قوله ربما أو فبت الخ) أى زلت والعلم الجبل وفى معنى على والشاهد فى ترفعن
وفاعله شمالات جمع شمال ربح من ناحية القطب زكريا (قوله أى وقل التوكيد بعد لم) القلة
بالنسبة الى التوكيد بعد لم معنى التدوير كفى ابن الناظم وغيره (قوله يحسبه) أى الجبل الذى عمه
الخصب وحفه النبات والشاهد فى ما لم يعلم اه عيني وهذا ما نقله السيوطى فى شرح شرواهد المعنى
عن الاعلم ثم قال وقال ابن هشام اللغوى ليس كذلك وانما شبهه اللبن فى القعب أى لما عليه من
الرغوة حتى امتلا بشيخ معهم فوق كرسى وما قبله من الايات يدل على ذلك اه (قوله كالواقع بعد
ربما) أى فى أنه ماضى المعنى (قوله وهو بعد ربما أحسن) قال شيخنا وتبعه البعض لعله لان لم تقلب
المضارع الى الماضى أبدأ بخلاف ربما فانها قد تدخل على المستقبل كما فى ربما يورد الذين كفروا لو كانوا
مسلمين اه ويحتمل أن الاحسن لوجود ما الزائدة التى يؤكدها كثيرا فى غير ربما (قوله
و بعد لا) لم يخرج لتقيدها بالنافية لانه قد علم من قوله ذاطلب اطراد التوكيد بعد لا الناهية نكت
(قوله وليس بصحيح) لعل وجهه أن الجملة صفة فتنه والجملة الانشائية لا تقع صفة اه سم أى
والاصل عدم التأويلات الاية من طرف من جعل لاناهاية (قوله فلا الجارة الدنيا) أى القرية
لها أى الجمزة محبوبة وتلميحها خبر الجارة ان ألغيت لا وخبر لان أعمات عمل ليس من لطيفته ألقاه
اذالته وفيها معنى عنها والضمير الجمزة وقد يدير بحر البيت ولا الضيف محمول عنها ان أناخ أى زل
وجزة بالجيم والزاي نقله شيخنا وقوله وخبر لان أعمات عمل ليس أى بناء على القول بجواز عملها فى
المعرفة والذي فى المعنى بم بالباء بدل اللام وعليه فالباا ظرفية والضمير المجرور بها عائدا الى أرض
المحبوبة وكذا الضمير فى غيرها وفيها حال من الضيف صرح بذلك الدمامببى (قوله ما اختاره الناظم)
أى من جواز التوكيد بعد لا النافية على قلة (قوله على المنع) أى منع التوكيد بالنون بعد لا النافية
الافى الضرورة (قوله بقول محذوف هو صفة فتنه) والتقدير واتقوا فتنه مقولا فيها لا تصيبن الخ
أى وفى لا تصيبن الخ تحويل النهى الآتى بيانه فى الوجه الثانى ويحتمل عندي تنزيل الفتنه منزلة
العاقل الذى ينهى فلا تحويل (قوله فأخرج النهى عن اسناده للفتنه) يعنى أن النهى وان كان
باعتبار القصد الاصلى عن تعرض مخاطبين للظلم فتصميم الفتنه خاصة والاصل لا تعرضوا للظلم
فتصميم الفتنه خاصة ولكنه حول فى العبارة عن ايقاعه على هذا التعرض الى ايقاعه على الاصابة
المسببة عنه وأوقع ظلموا موقع ضمير خطاب جماعة المذكور تنبيهها على أنهم ان تعرضوا كانوا
ظالمين فقول الشارح أخرج أى حول وقوله عن اسناده أى ايقاعه وصلته محذوفه أى اسناده
للتعرض للظلم وقوله للفتنه متعلق بأخرج واللام بمعنى الى مع حذف أى الى اسناده لا صابة للفتنه

تنبه ان الاول ما اختاره الناظم هو ما اختاره ابن جنى والجمهور على المنع ولهم فى الآية تأويلات
فقليل لاناهاية والجملة محكية بقول محذوف هو صفة فتنه فتكون نظيره جاوا بندق هل رأيت الذئب قط وقليل لاناهاية وتم الكلام
عند قوله فتنه ثم ابتدأ نهي الظلمة عن التعرض للظلم فتصميم الفتنه خاصة فأخرج النهى عن اسناده للفتنه فهو نهي محول

كقوالوا أرينك ههنا وهذا يخرج الزجاج والمبرد والقراء وقال الاخفش الصغير لا تصيبين هو على معنى الدعاء وقيل جواب قسم
والجملة موجبة والاصل لتصيبين كقراءة ابن مسعود وغيره ثم أشبعت اللام وهو ضعيف لان الاشباع باب الشعر وقيل جواب
قسم ولا نافية ودخلت النون تشبيها بالموجب كما دخلت في قوله (١٥٧) تالله لا يحمدن المرء مجتنباه فعل الكرام وقال القراء

أى تبرز بلا للمسبب منزلة السبب وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمتعرضين لان مفعول الاصابة هو فاعل
التعرض بخلاف الوجه الاول ومن في منكم على هذا البيان الجنس لا للتبعض لثلاثا ينقسم المتعرضون
للاظلم الى ظالم وغير ظالم وليس كذلك بخلاف الوجه الاول فن عليه للتبعض (قوله كقوالوا أرينك)
هو من محمول عن اسناده للخاطب الى اسناده للمتكلم والاصل لانأت فحول النهى عن الايمان
الذى هو سبب لرؤيته الى المسبب الذى هو الرؤية سم (قوله هو على معنى الدعاء) أى فلا داعية
لاناية وحينئذ فهى انشائية فلا تكون صفة فتنة فلا بد من تقدير القول أو الوقف على قننه ولا يخفى
أنه يلزم على هذا الوجه أن يكون الدعاء على الظالمين وغيرهم وأنه انما يأتي اذا كان هذا الكلام
مقولا على لسان بعض الناس وفي ذلك ما لا يخفى فهذا الوجه عندي شديد الضعف فتأمل (قوله
وقيل جواب قسم ولا نافية) قال البعض كان الصواب عدم ذكر هذا في التأويلات المذكورة لانها
على مذهب الجمهور المانعين جواز التوكيد بعد لا النافية اه وقد يقع بحتم انكارهم مجىء التوكيد
بعد النفي بالا على النفي الذى ليس جواب قسم بدليل قولهم هنا سماعه فى النهى الذى هو جواب قسم
(قوله تشبيها بالموجب) أى بالجواب الموجب أى فى التوكيد مع كونه سماعيا (قوله جواب الامر)
يعنى اتقوا ومن ذكر هذا الوجه الزمخشري وهو فاسد لان المعنى حينئذ ان تتقوها لا تصيب الظالم
خاصة وقوله ان التقدير ان أصابتمكم لا تصيب الظالم خاصة مردود لان الشرط انما يقدر من جنس
الامر لان من جنس الجواب ألا ترى أنك تقدر فى اتنى أكبر من ان تأتى أكبر من اه معنى وأجاب
التفتازانى بأنه على رأى من يقدر ما يناسب الكلام ولا يتزعم كون المقدر من جنس الامر ولا موافقا
له نفيًا وانباتا فيصح فى الآيه تقدير ان لم تتقوا وتقدر ان أصابتمكم كذا فى الشئى (قوله مطلقا) أى
سواء كانت لا مفصولة من المضارع بفواصل كفى قوله فلا الجارة الدنيا البيت المتقدم أو موصولة به
(قوله على أنه بعد المفصولة ضرورة) الذى فى المعنى أنه بعد المفصولة والموصولة سماعيا (قوله وذلك
يشمل الخ) أى قولنا وقل بعد غير اما الشرطية لكن محط شعول ان وغيرها قوله غير اما محط شعول
الشرط والجزاء قوله بعد غير (قوله وغيرها) بالنصب عطف على ان (قوله والجزاء) أى جزاء غير اما
من طوالب الجزاء لعدم شعول كلام المصنف جزاء اما يمكن أن يعم فى الجزاء بناء على أن جزاء اما
داخل فى كلام المصنف بفهوم الموافقة الاولى فأعرفه (قوله من يتقن) بالبناء للمجهول أى
يوجدن يقال تقننه من باب فهم أى وجدته واللايب الراجع وتوهم البعض أن يتقن مبنى للفاعل
بمعنى يوجدن فقال يتقن مضارع تقف من باب علم يعلم أى يوجدن اه وهو خطأ واضح ثم رأيت فى
نسخة صحيحة من العيني ونسخة صحيحة من ابن الناظم يتقن بناء الخطأ مبنى للفاعل فيكون بمعنى
تجدن وهو واضح (قوله فهما تشاء الخ) منه متعلق بتعظيكم وفزاره فاعل تشاء (قوله حديثا) أى
حدث حديثا أى قل ذلك جهارا فانه مسلم (قوله وجواب الشرط) معطوف على غير وقوله مطاقا أى
سواء كان جواب اما أو جواب غيرها (قوله الثانى جاء) أى لضرورة الشعر كما قاله المرادى فمع كونه
فى غاية الندرة كما قال الشارح هو خاص بالضرورة (قوله فى غير ما ذكر) أى غير المواضع السبعة
(قوله ليت شعري) أى علمى أى ليتنى أعلم والضمير فى قربوها العجيبة الاعمال (قوله وأشد من هذا
توكيد أفعال فى التعجب) أى لانه ماض معنى (قوله ومستبدل من بعد عضي ضريمة) قال الشئى

الجملة جواب الامر نحو
قولك انزل عن الدابة
لا تطرحنك ولا نافية ومن
منع النون بعد لا النافية
منع انزل عن الدابة
لا تطرحنك الثانى اذا قلنا
بمآراء الناظم فهل يطرد
التوكيد بعد لا كلامه
يشعر بالافتراء مطلقا لكن
نص غيره على أنه بعد
المفصولة ضرورة (وغير
أما من طوالب الجزاء) أى
وقل بعد غير اما الشرطية
من طوالب الجزاء
وذلك يشمل ان المجردة
عن ما غيرها ويشمل
الشرط والجزاء فن توكيد
الشرط بعد غير اما قوله
من يتقن منهم فليس بآيب
ومن توكيد الجزاء قوله
فهما تشاء منه فزاره تعظيكم
ومهما تشاء منه فزاره تمعا
وقوله
تتبع ثبات الخبرانى فى الوعى
حديثا متى ما يأتك الخبر
يتفعا
تشبيها بالاول مقتضى
كلامه أن ذلك جائز فى
الاختيار وبه صرح فى
التسهيل فقال وقد تلحق
جواب الشرط اختيارا
وذهب غيره الى أن دخولها
فى غير شرط اما وجواب

الشرط مطلقا ضرورة • الثانى جاء توكيد المضارع فى غير ما ذكر وهو فى غاية الندرة ولذلك لم يتعرض له ومنه قوله
ليت شعري وأشعرن اذا ما قربوها منشورة ودعيت وأشد من هذا توكيد أفعال فى التعجب كقوله ومستبدل من بعد عضي صريمة
فأحربه من طول فقر وأحريا (قوله ومستبدل من بعد عضي) بالعين المهملة وبعد الضاد باء موحدة هذا اللفظ على شهرته بين أهل
العلم لم يوجد فى القاموس وانما الذى فيه فى فصل العين المججمة من باب المعتل غصيا كسلمى مائة من الابل اه نصر الهورينى

وهذا من تشبيه لفظ بلفظ وان اختلفا معنى واشد من هذا قوله اقلن احضروا والشهودا (واخر المؤكد افتح) لما عرفت اول الكتاب انه تركيب مع هاتركيب خمسة عشر ولا فرق بين ان يكون صحيحا (كبرزا) اذا وصله برز بالنون الحقيقه فايدلت ألفاني الوقف كاسياني واضربن او معتلا (١٥٨) نحو اخشين وارمين واغزون امر الكامل او مضارعا نحو هل تبرزن وهل ترمين

هذه لغة جميع العرب سوى فزاره فاهم تحذف آخر الفعل اذا كان ياء تلي كسرة نحو ترمين فتقول هل ترمين يازيد ومنه قوله ولا تعاسن بعدى الهتم والجزءاء هذا اذا كان الفعل مسندا للغير الالف والواو والياء فان كان مسندا اليهن فحكمه ما اشار اليه بقوله

عصبي معرفة لاننون ولا تدخلها ال وهي مائة من الابل وصريمة تصغير صرمة بالكسر وهو القطعة من الابل نحو الثلاثين واحريا بجماء مهملة فراء فتحسية (قوله من تشبيه لفظ) وهو افعال في التعجب بلفظ وهو افعال في الامر سم (قوله واخر المؤكد افتح) بيان لقاعدة وقوله واشكلكه الى آخر البيت استثناء منها (قوله فاهم تحذف آخر الفعل الخ) الظاهر ان الفعل على هذه اللغة مبني على فتحه الياء المحذوفة (قوله هذا) أي ما ذكر من فتح آخر المؤكد (قوله واشكلكه) أي حرك آخر المؤكد كحالة كون هذا الاخر قبل المصدر وقوله من تحريك بيان لما وقول الشيخ خالد متعلق بجانس غير ظاهر (قوله المسند اليه) قيد به نظرا الى المتباهر من لفظ المضمر والافيصح ان يراد بالمضمر ما يعي الحرف المحعول علامة للتثنية والجمع مجازا على لغة اكلوني البراغيث نحو هل يضربن الزيدون بضم الياء (قوله احذفه لاجل التقاء الساكنين) أي لانه ليس على حده الجزاء بشرطه ان يكون الساكنان في كلمة وهنالك بل النون كالكلمة المنفصلة كذا قال سم والصحيح الذي درج عليه الشارح فيها سيأتي عدم اشتراط كونها في كلمة بدليل نحو اتحاجوني وعلة الحذف عند من لا يشترط ذلك استئصال الكلمة واستتطالها الواو في المضمر فان قلت المقتضى للحذف على كلا القولين موجود في اضربان فلم تحذف الالف قلت لما منع وهو الالتباس بالفرد لو حذفت الالف والمانع يغلب على المقتضى فان قلت كسر النون يدفع اللبس قلت المقتضى لكسر النون مشابها لها نون التثنية في الوقوع آخر الالف فاذا ذهبت الالف ذهب مقتضى الكسر فان قلت كان ينبغي حينئذ حذف الالف في اضربان لعدم الالتباس قلت لو حذفت لزال الغرض الذي أتى به لاجله وهو الفصل بين الامثال وما قدمناه من الخلاف في كون التقاء الساكنين فيما مر على حده ولا انما هو مع النون الثقيلة امام الحقيقه والتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا لعدم ادغام الساكن الثاني (قوله لكثرة الامثال) أي الزوائد فلا يرد نحو والنوسة حين ويحتمن كما قدمناه اول الكتاب ثم ما ذكره لا يتأتى مع الحقيقه مع ان نون الرفع تحذف معها ايضا فيما ذكر الا ان يقال حذفت مع الحقيقه لاجل اعلى حذفتها مع الثقيلة طردا اه بسم وتقدم تعليل الخلاف بالتخفيف ايضا في كلام زكريا (قوله هذا كله) أي ما ذكر من شكل الاخر بالمجانس وحذف المضمر الالف (قوله هل تغزن وهل ترمين) أصل الاول قبل التوكيد بالنون تغزون استئقلت الضمة على الواو الاولى حذفت الضمة ثم الواو لا لتقاء الساكنين ثم أكد بالنون حذفت نون الرفع لتوالي الامثال ثم الواو لا لتقاء الساكنين مع كون الضمة قبلها لا لبس عليها وأعمل الثاني قبل التوكيد بالنون ترميون استئقلت الضمة على الياء فنقلت الى ما قبلها ثم حذفت الياء لا لتقاء الساكنين ثم أكد بالنون الى آخر ما تقدم وان شئت قلت استئقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة ثم الياء لا لتقاء الساكنين ثم قلبت كسرة الميم ضمة لتناسب الواو ثم أكد بالنون الى آخر ما تقدم (قوله وياهند هل تغزن وهل ترمين بكسره) أصل الاول تغزون استئقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما قبلها ثم حذفت الواو لا لتقاء الساكنين ثم أكد بالنون فحذفت نون الرفع لتوالي الامثال ثم الياء لا لتقاء الساكنين وان شئت قلت استئقلت الكسرة على الواو فحذفت الكسرة ثم الواو لا لتقاء الساكنين ثم قلبت

(واشكلكه قبل مضمرين بما • جانس) أي بما جانس ذلك المضمر (من تحرك قد علم) فيجانس الالف الفقع والواو الضم والياء الكسر (والمضمر) المسند اليه الفعل (احذفه) لاجل التقاء الساكنين بمقيا حركته دالة عليه (الالف) أيها الحقيقه تقول يا قوم هل تضربن ياهند وياهند هل تضربن بكسرها فاصل يا قوم هل تضربن هل تضربون حذفت نون الرفع لكثرة الامثال فصار تضربون حذفت الواو لا لتقاء الساكنين وأصل ياهند هل تضربن هل تضربين فعل به ما ذكره تقول يازيدان هل تضربان

فاصل تضربان تضربان فحذفت نون الرفع لما ذكره لم تحذف الالف لخفتها ولثلا يلبس بفعل الواحد ولم تحرك ضمة لانها لا تقبل الحركة وكسرت نون التوكيد بعدها لشبهها بنون التثنية في زيادتها آخر ما تقدم هذا كله اذا كان الفعل صحيحا فان كان معتلا نظرت ان كان بالواو والياء فيكالمعج تقول يا قوم هل تغزن وهل ترمين بضم ما قبل النون وياهند هل تغزن وهل ترمين بكسره فحذف مع نون الرفع الواو والياء وتقول هل تغزون وترمیان فتبقى الالف فان قلت

ليس هذا كالصحيح لانه حذف آخره وجعلت الحركه المجانسه على ما قبل الآخر بخلاف الصحيح قلت حذف آخره انما هو لاسناده الى الواو والياء لا لتوكيده فهو مساو للصحيح في التغيير الناشئ عن التوكيد ولذلك لم تعرض له النماذج وان كان بالالف فليس كالصحيح فيما ذكر بل له حكم آخر اشار اليه بقوله (وان يكن في آخر الفعل ألف فاجعله) أي الالف (منه) أي من الفعل (رافعا) حال من الفعل أي حال كون الفعل رافعا (غير اليا والواو) أي بان رفع الالف والنون أو ضمير مستترا واسما ظاهرا (ياء) مفعول ثانٍ لا جعل الالف حينئذ ياء نحو هل تخشيان وترضيان يازيدان (١٥٩) وهل تخشيان وترضيان يانسوة ويازيد هل

تخشين وترضين وهل تخشين
 وترضين زيد والامر في ذلك كالمضارع (كاسعين سعيًا) يازيد وكذا بقية الامثلة (تنبيه) انما يجب جعل الالف ياء لان كلامه في الفعل المؤكد بالنون وهو المضارع والامر ولا تكون الالف فيهما الا لمنقلبه عن ياء غيره (واحدته) أي الالف (من رافع هاتين) أي الياء والواو وتبقى الفتحه قبلهما دليل عليه (وفي واو ويشكل بجائس قفي) أي تبع يعني أن الواو بعد حذف الالف تضم والياء تكسر وانما احتجج الى تحريكهما ولم يحد فالان قبلهما حركة غير مجانسه اعني فتحه الالف المحذوفه فلو لم يبق ما يدل عليهما (نحو اخشين ياهند) وهل ترضين ياهند (بالكسر وياه قوم اخشون) وهل ترضون (واضم) الواو (وقس) على ذلك

ضمه الزاي كسرة لتناسب الياء ثم أكد بالنون الى آخر ما تقدم وأصل الثاني ترمين استقلت الكسرة على الياء فحذفت الكسرة ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون الى آخر ما تقدم (قوله ليس هذا) أي المعتل بالواو والياء (قوله لانه حذف آخره) أي اذا رفع الواو والياء (قوله انما هو لاسناده الى الواو والياء) بدليل أنه اذا لم يسند اليهما ثبت الآخر مفتوحا نحو هل تغزون يازيد وهل ترمين يا عمرو (قوله وان كان بالالف) أي معتلا بالالف (قوله في آخر الفعل) فيه ظرفية الشيء في نفسه لان الآخر هو الالف ويدفع بان المراد بالآخر ما قبل الاول وحينئذ تكون الظرفية من ظرفية الجزء في الكل (قوله منه) حال من الضمير في اجعله (قوله حال من الفعل) أي من ضمير الفعل أي من الضمير الراجع الى الفعل (قوله نحو هل تخشيان) نشر على ترتيب الالف ومثل فعلين اشارة الى أنه لا فرق بين كون الالف منقلبه عن ياء كخشى أو واو كيرضى لانه من الرضوان (قوله والامر في ذلك كالمضارع) أي في التشثيل المذكور أي في غالبه والاقال امر لا يرفع الظاهر بخلاف المضارع (قوله عن ياء غير مبدلة) أي عن ياء أصلية ليست مبدلة عن شيء (قوله لانها من الرضوان) فأصل يرضى يرضو قلبت الواو ياء لمجاورتها من مطرفة ثلاثة أحرف ثم الياء ألفا تحصر كها وانفتاح ما قبلها هذا ما يفيد كلام الشارح ولعلمهم لم يقلبوا الواو من أول الامر ألقا ليكون في المضارع ما في الماضي من قلب الواو ياء فان أصل يرضى يرضو قلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة فاعرف ذلك (قوله واجدفة أي الالف) انما لم يقلب ياء كما تقدم لانه لو قلب هنا ياء لاجتماع أن في نحو اخشين ياهند ان كان يقال اخشين بفتح الياء الاولى المنقلبة عن الالف وكسر الثانية الفاعل وكذا في نحو هل ترضين يادعداد كان يقال ترضين وكل ذلك تقييد ولا يلزم ذلك فيما تقدم وجعل شيخنا وتبعه البعض اللازم على قلب الالف ياء في نحو هل ترضين يادعداد اجتماع واو ياء ان كان يقال ترضون وهو أيضا ثقيل وهذا سهو ومنها عن كون الملزوم قلب الالف ياء والله الموفق (قوله دليل اعليه) أي الالف وذكره باعتبار أنه حرف مثل ما وافقه لتنظيم (قوله وفي واو ياء) من وضع الظاهر موضع الضمير (قوله آء) أي فحصة الالف) فيه مسامحة والمراد فحصة ما قبل الالف (قوله أجاز الكوفيون حذف الياء الخ) وهل تبقى حركة ما قبلها حين حذفها أو يكسر دلالة على الياء قال بعضهم وهذا الذي ينبغي (قوله وحكم الالف والواو اللذين هما علامه الخ) لم يذكرا الياء لانها لا تكون الا ضمير (قوله ولم تقع خفيفة الخ) هذا شروع فيما تنفرد فيه الخفيفة عن الثقيلة وهو أربعة الأول ما ذكره في هذا البيت (قوله أي النون) صريح في أن خفيفة بالنصب على الحال من ضمير تقع ويصح رفعها على الفاعلية والوجهان جاريان في قوله شديدة أيضا (قوله وفاقا لسيديويه والبصريين) هو وما عطف عليه راجعان لعدم وقوع الخفيفة بعد الالف باقسامها الثلاثة (قوله لان فيه التقاء الساكنين) أي بالنظر الى أصل الخفيفة وهو السكون والافسيات أي أنه من أجاز وقوة ها بعد الالف يكسر ها نعم روى عن يونس ابقاؤها ساكنة والالتقاء على هذا ظاهر (قوله على غير حده) أي غير طريقه الجائز لان الساكن الثاني غير

(مسويا) (تنبيه) الاول أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها نحو اخشين ياهند فتقول اخشن وحكى القراء أنها لغة طي. الثاني فرض المصنف الكلام على الضمير وحكم الالف والواو اللذين هما علامه أي بان أسند الفعل الى الظاهر على لغة أكلوني البراغيث كحكم الضمير وهذا واضح (ولم تقع) أي النون (خفيفة بعد الالف) أي سواء كانت الالف اسما بان كان الفعل مسندا اليها أو حرفا بان كان الفعل مسندا الى ظاهره على لغة أكلوني البراغيث أو كانت التاليسه لنون جماعة النساء وفاقا لسيديويه والبصريين سوى يونس وخلاف يونس والكوفيين لان فيه التقاء الساكنين على غير حده (لكن) تقع (شديدة وكسر ها)

لاتقاء الساكنين (ألف) لأنه على حده إذا لول حرف لين والثاني مدغم وبعضه ما ذهب إليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم
فدمر انهم تدميرا حكاها ابن جنى ويمكن أن (١٦٠) يكون من هذا قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون

تبيينها في الأول ذكر
الناظم أن من أجاز
الخفيفة بعد الألف
يكسر ها وحمل على ذلك
القراءتين المسد كورتين
وظاهر كلام سيبويه وبه
صرح الفارسي في الجملة أن
يونس يبقى النون ساكنة
ونظر ذلك بقراءة نافع
محيى الثاني هل يجوز
لحاق الخفيفة بعد الألف
إذا كان بعدها ما مدغم فيه
على مذهب البصريين
نحو اضربان نعمان قال
الشيخ أبو حيان نص
بعضهم على المنع ويمكن
أن يقال يجوز وقد صرح
سيبويه بمنع ذلك (والفازد
قبلها) أي زد قبل نون
التوكيد (مؤكدا) فعلا
إلى نون الإناث (أسندا)
لثلاث نون الأمثال فتقول
هل تضربن يا نسوة
بنون مشددة مكسورة
وفي جواز الخفيفة الخلاف
السابق كما تقدم ولا يجوز
ترك الألف فلا تقول هل
تضربن يا نسوة (واحد)
خفيفة ساكن (ردف)
أي تحذف النون الخفيفة
وهي مرادة لامرين
الأول أن عليها ساكن
نحو اضرب الرجل تريد
اضربن ومنه قوله
لأتهين الفقير علك أن
تركع يوما والدهر قد رفعه
لأنهم المالم تصلح للحركة عومت معاملة حرف المدحذفت لاتقاء الساكنين وإذا وليها ساكن وهي بعد ألف على
مذهب الجيز قال يونس أنها تبديل همزة وتفض

مدغم (قوله لاتقاء الساكنين) قال من فيه نظر لان التقاء الساكنين متحقق مع الكسر ولا يزيله
اه وأجاب الاسقاطى بأنه ليس المراد بالسكينة الألف والنون كما هو مبنى النظر بل النونين يعني
أن النون المشددة ذات نونين أو لاها ما ساكنة والثانية محركة بالكسر لثلاث نون ساكنة مع النون
الأولى ويدل على أن هذا مراد الشارح قوله معللا وقوع الشديدة بعد الألف لأنه أي التقاء
الساكنين بين الألف والنون على حده الخ أي لأنه لو كان مراده بالسكينة الألف والنون
لناقض قوله لاتقاء الساكنين قوله لأنه على حده لاقتضاء الأول زواله لان معناه لدفع التقاء
الساكنين والثاني بقاءه قال شيخنا وما ذكره بعد إذ لو كان التحريك لاتقاء الساكنين بمعنى
النونين لحركت الأولى كما هو الشأن في التقاء الساكنين اه وعلل جماعة الكسر بعشاهم تنافون
المثنى وهو ما قدمه الشارح أيضا (قوله لأنه على حده) لتعليل لقوله تقع شديدة واعترضه البعض بما
علم اندفاعه من القولة السابقة ثم كون التقاء الساكنين هنا على حده مبنى على الصحيح من عدم
اشتراط كونها في كلمة كما مر بيانه (قوله ولا تتبعان) فالواو واللطف وللنهي ونون الرفع محذوفة
بها والنون مؤكدة وقال يمكن لجواز أن تكون الواو للحال وللتنفي والموجود نون الرفع اه تصرح
وليس عن الآية الأولى جواب اه سندوبي (قوله بقراءة نافع محيى) وجهها الوصل بنية الوقف
(قوله نص بعضهم على المنع) هو ظاهر اطلاق الناظم (قوله ويمكن أن يقال يجوز) لان الساكن
الثاني مدغم فيه (قوله ثلاث نون الأمثال) نظرا إلى الصحيح من عدم جواز وقوع الخفيفة بعد الألف
فعلل هذا التعليل الذي لا يظهر بالنسبة للخفيفة على مذهب من أجاز وقوعها بعد الألف لان
اللازم بالنسبة إليها نونين فلو نظر إلى المذهبين لعلل بقصد التخفيف كما علل غيره وكلا
المسلكين صحيح (قوله الخلاف السابق) أي بين يونس والكوفيين وبين غيرهم وقوله كما تقدم أي
على ما تقدم من كسر ها عند من أجاز الوقوع أو سكونها (قوله واحد خفيفة الخ) وانما لم تحرك
عند ملاقاتها كما يحرك التنوين عند ملاقاتها ساكني الاكثر لنتقصها عنه في الفضل بكونها
في الفعل وهو في الاسم فقصدوا يحذفها وبقائه محركا ظاهرا شرف الاسم بنشره ما يختص به على
ما يختص بالفعل الذي هو دونه (قوله لسكندر) أي لها سواء تلت فتحة كاضرب الرجل يا زيد أو
ضمة كاضرب الرجل يا قوم أو كسرة كاضرب الرجل يا هند ما مبنى (قوله لأتهين الفقير) أصله
لأتهن يحذف الياء لاتقاء الساكنين فلما أكد الفعل ردت لزوال الالتقاء كذا في مطالع السعد وما
ذكره من دخول الجازم قبل النون هو الموافق لقوله ويفعل آتيا إذا طلب وينقدح أن هذا الفعل
معرب تقريبا لان النون لم تدخل الأبعدا سقيفا الجازم مقتضاه وليس هو كالفعل المتصل بنون
الإناث إذا دخل عليه الجازم لان اتصال نون الإناث سابق على الجازم قاله شيخنا السيد والذي
ذكره هو كغيره في باب اعراب الفعل أنه في محل نصب أو جزم مع نون التوكيد أو نون الإناث إذا
دخل عليه ناصب أو جازم وتقدم هذا أيضا في باب المعرب والمبنى وقوله علك أي لعلك وحمل لعل على
عسى فقرن خبرها بان وهو قليل وأراد بالركوع الخطاط الرتبة والبيت من المنسرح لكن دخل في
مستغفل أوله الحرم بالراء بعد خبثه فصار فاعلن كما قاله الدماميني والغنى ويدل له بقية القصيدة
ومنها بعد هذا البيت

وصل حبال البعيدان وصل الحسبل وأقص القريب إن قطعه
وارض من الدهر ما أتاك به من قر عينا بعيشه نفعه

فقول العيني ومن تبعه أنه من الخفيف خطأ (قوله فقال يونس الخ) ثم قوله والقياس الخ هل يأتيان

على
لأنهم المالم تصلح للحركة عومت معاملة حرف المدحذفت لاتقاء الساكنين وإذا وليها ساكن وهي بعد ألف على
مذهب الجيز قال يونس أنها تبديل همزة وتفض

فتقول اضرباء الغلام واضرب بناء الغلام قال سيبويه وهذا من نقله العرب والقياس اضرب الغلام واضرب الغلام يعني بحذف الالف والنون والثاني ان يوقف عليها تالية ضمة أو كسرة والى ذلك أشار بقوله (وبعد غير فحة اذا تقف) فتقول ياهولاء اخرجوا ياهذه اخرجي تريدا اخرجن واخرجن أما اذا وقعت بعد فحة فمما أتى (واردد اذا حذفها في الوقف ما) أي الذي (من أجلها في الوصل كان عدما) فتقول في اضربن يا قوم واضربن ياهندا اذا وقفت عليهما (١٦١) اضربوا واضربى برذوا والضمير ويانه كما مر

وتقول في هل تضربن وهل تضربن اذا وقفت عليهما هل تضربون وهل تضرب بين رد الواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف (وأبدلها بعد فتح ألفا • وقفا) أي واقفا ويحتمل أن يكون مفعولا له أي لاجل الوقف وذلك لشبهها بالتنوين (كما تقول في قفن قفا) ومنه انفسعا وليكونا وقوله ولا تعبد الشيطان والله فاعبدوا وقوله • فن يك لم ينثر بأعراض قومه • فاني ورب الراقصات لا نارا • ونذر حذفها الغير ساكن ولا وقف كقوله • اضرب عنك الهموم طارقها • وقوله • كما قيل قبل اليوم خالف تذكراه • وحمل على ذلك قراءة من قرأ ألم نشرح لك صدرك • وخاتمة • أجاز يونس للسواقف ابدال الحفيفة ياء أو واو في نحو اخشين واخشون فتقول اخشي واخشوا وغيره يقول اخشي واخشوا وقد نقل عنه ابدالها واو ابع

على ما قاله المصنف كما تقدم أن من يلحق الحفيفة بعد الالف يكسرها وحيدة فيفرق بين ما أوليه ساكن وغيره أو خاص بما تقدم عن ظاهر كلام سيبويه أن من يلحقها بعد الالف يقيمها ساكنا سم والظاهر الثاني لان سيبويه المعارض ليونس فيما ذكر ظاهر كلامه كما مر أن يونس يسكنها بلس جزم البعض بالثاني واستبدل بما لا يدل (قوله فتقول اضرباء الغلام) أي يازيدان واضرب بناء الغلام أي يانسوة (قوله والقياس) أي على ما اذا أوليها ساكن ولم تكن بعد الالف (قوله بحذف الالف) قال شيخنا أي الف التثنية من اضرباء الغلام والالف الفاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد في اضربن الغلام وقوله والنون أي نون التوكيد الحفيفة في المثاليين اه والمتبادر من كلام الشارح حذف الالف لفظا وخطا حتى من المثال الاول وهو الموافق لما في النسخ والقياس اثباتها خطأ في المثال الاول كما لا يخفى على العارف (قوله واردد الخ) فان قلت لم رد المحذوف هنا في الوقف ولم يرد فيه في نحو هذا فاقض مع زوال العلة قلت يرد فيه أيضا وان كان الاكثر خلافه وعليه فالفرق أن المحذوف هنا وهو المفاعل كلمة وثم جزء كلمة والاعتناء بالكلمة أتم منه بجزءها كريا والذي يظهر لي في معنى كلام المصنف والشارح أنه اذا ورد عليك فعل مؤكدا سابقا بالنون الحفيفة لتكونه في حال توكيده بها وصل بما بعده واتفق لك الوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيده بها واردد ما كان حذف توكيده بها واردد ما كان حذف لاجلها حتى يرد قول أبي حيان ما معناه الذي يظهر لي أن توكيد الفعل الموقوف عليه بالنون الحفيفة خطأ لأنها تحذف في الوقف من غير دليل عليها فلا يظهر للديان بها ثم حذفها بلا دليل فائدة (قوله في الوقف) تنازعه اردد وحذفها (قوله كما مر) أي في قوله الواو والياء التقاء الساكنين دما ميني (قوله ألفا) ولذلك رسمت بالالف نظر الى حالتها عند الوقف كما هو قاعدة الرسم (قوله أي واقفا) ضعف بان محي المصدر حال اسماعى وضعف الاحتمال الثاني بكون الوقف غير قلابي فالأولى كونه ظرفا بتقدير وقت (قوله وذلك لشبهها بالتنوين) قال شيخنا اسم الإشارة راجع الى حذفها بعد الضم والكسر وقبلها الفاء بعد الفتح اه وهو وجه (قوله كقوله الخ) ان قلت لعل المحذوف في اليائتين والاية النون الثقيلة قلت تغليل الحفوف والحمل على ما ثبت حذفه أولى قاله في المعنى (قوله اضرب عنك) ضمنه معنى اطرر دفعناه عن وطارقها بدل من الهموم (قوله وحمل على ذلك قراءة الخ) وحملها بعضهم على أنها من النصب بل كجزم بان مقارضة بين الحرفين دما ميني (قوله مطلقا) أي في المعتل والصحيح بدل ما بعده يمكن يازم على الابدال في الصحيح بس لانك اذا قلت اضربني في اضربن التيسر الياء المبدلة من النون ياء الضمير وكذا يقال اذا قلت اضربوا في اضربن بخلاف المعتل لانك تنطق بياء في اخشي وبواوين في اخشوا ولو لم ترد التوكيد لم تنطق بالياء واحدة وواو واحدة (قوله يجمع بين الالفين) أي في النطق وفيه أن الجمع بينهما محتمل لتعذر التقاء الساكنين سكونا ذاتيا ومن صرح بالتحالة اجتماع الالفين شيخ الاسلام

(٢١ - صبان ثالث) ضمة وياء بعد كسرة مطلقا وكلام سيبويه يدل على أن يونس انما قال بذلك في المعتل فانه قال وأما يونس فيقول اخشوا واخشي يزيد الواو والياء بدلا من النون الحفيفة من أجل الضمة والكسرة وهو ما نقله الناظم في التسهيل واذا وقفت على المؤكدا بالحفيفة بعد الالف على مذهب يونس والكوفيين ابدلت ألفا نص على ذلك سيبويه ومن وافقه ثم قيل يجمع بين الالفين فيمد بقدرهما وقيل بل ينبغي أن تحذف احدهما ويقدر بقاء المبدلة من النون وحذف الاولى وفي الغرة اذا وقفت على اضربان على مذهب يونس زدت ألفا عوض النون فاجتمع ألفان فهزمت الثانية فقلت اضرباء اه وقبسه في اضربان اضرب بناء والله أعلم

بما لا ينصرف في أول الكتاب (١٦٣) أن الأصل في الاسم أن يكون معرباً منصرفاً وإنما يخرج عن أصله شبهة بالفعل أو بالحرف فان شبهة الحرف

زكريا كما سيأتي عنه في مجتأ ألف التأنيث من باب ما لا ينصرف اللهم إلا أن يراد الجمع بينهما بصورة لأن مد الألف بقدر أربع حركات في صورة الجمع بين ألفين وعلى هذا يكون قول الشارح فيمد بمقدارهما عطفاً تفسيرياً وقوله بمقدارهما نائباً فاعل بمد

بما لا ينصرف

ذكرة عقب نوني التوكيد لأن فيه شبهة الفعل فله تعاقب به كما أن له ما تلاقيه ولأن نوني التوكيد ثقيلة وخفيفة وهذا الباب مشتمل على الثقيل وهو ما لا ينصرف والخفيف وهو المنصرف وإن لم يكن مقصوداً من الباب بالذات (قوله بلا معاند) أي معارض لشبهه الحرف (قوله بوجه) الباء سببية متعلقة بفرعاً (قوله أمكاً) اسم تفضيل من مكن مكانة إذا بلغ الغاية في التمكن لأن تمكن خلاف الأبي حيان ومن واقعه لأن بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرى شاذ تصريح (قوله والمراد الخ) يريد عليه أنه حينئذ يأنم الدوران معرفة هذا المعنى تتوقف على معرفة أنه لم يشبه الفعل فيمنع الصرف لاخذه في تفسيره ومعرفة ذلك تتوقف على معرفة التصرف لا يقال هذا تعريف لفظي خوطب به من يعلم المعرف والتعريف ويجهل وضع لفظ المعرف للتعريف لا نأقول لو كان المخاطب هنا عاملاً بهذا التعريف لكان عالماً بالصرف لأنه مذكور فيه فلا يكون جاهلاً بوضع اللفظ له وقد يقال أنه ليس لفظياً ويمنع لزوم الدوران يقال للمعتبر في التعريف عدم مشابهة الفعل ويمكن ذلك بدون ملاحظة الانصراف وعدمه وأما قول الشارح فيمنع الصرف فليس المراد أن ذلك ملاحظ في التعريف بل المراد بيان أمر واقع أفاده سم (قوله هو التنوين) أي وحده وأما الجرب بالكسرة فتابع له فسقوطه بتبعية التنوين لما أسلفه الشارح عند قول المصنف وجر بالفحة ما لا ينصرف وقوله هو مذهب المحققين لوجه منها أنه مطابق للاشتقاق من الصرف الذي يعنى الصوت إذ لا صوت في آخر الاسم إلا الغوين ومنها أنه متى اضطو شعرا إلى صرف المرفوع أو المنصوب نونه وقيل صرفه للضرورة مع أنه لا جرف فيه اه يس وقوله وقيل صرفه أي فالواقفه حينئذ أنه صرفه للضرورة فأطلقوا على مجرد تنوينه صرفاً (قوله تخصيص تنوين التمكن بالصرف) الباء داخلة على المقصور (قوله يستثنى من كلامه) أي من مفهوم كلامه فان مفهومه أن فاقد التنوين المذكور المسمى صرفاً غير منصرف وهذا يشمل نحو مسلمات مع أنه منصرف فيكون يستثنى واستشكله سم بأن المنصرف هو الذي قام به الصرف وإذا كان حقيقة الصرف هو التنوين المبدأ كور وهو غير قائم بجمع المؤنث السالم فكيف يكون منصرفاً قال وقد يجاب بأن المراد أن التنوين علامة الصرف لأنفسه والعلامة لا يجب انعكاسها اه قال شيخ الإسلام زكريا وظاهر كلامهم أن المتصرف بالانصراف وعدمه إنما هو الاسم المعرب بالحركات والألفين يعني أن يستثنى أيضاً ما يعرب بالحروف إذ يصدق عليه أنه فاقد التنوين الصرف مع أنه في الواقع منصرف حيث لا مانع اه (قوله نحو مسلمات) أراد جمع المؤنث السالم ومحل ذلك قبل التسمية به أما ما يسمي به منه نحو عرفات فإنه غير منصرف ولا كلام فيه حفيد (قوله تنوينه للمقابلة) هذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم إلى أن تنوينه للصرف وإنما لم يحدف إذا سمي به لأنه لو حدف لتبعه الجرفي السقوط فينكسر أعراب جمع المؤنث السالم فبقى لأجل الضرورة اه زكريا ويرده أنه خرج بالتسمية به عن كونه جمع مؤنث حقيقة فلا بد في انعكاس أعرابه (قوله في اشتقاق المنصرف) المراد بالاشتقاق هنا الأخذ من المناسب في المعنى (قوله فقبل من العريف الخ) وقيل من الصرف وهو الفضل لأن له فضلاً على غير المنصرف (قوله من الانصراف) أي الجريان وقوله في جهات الحركات لو حدف لفظ الحركات لكان أولى لأنه يصدق المعنى اللغوي المأخوذ منه الاصطلاحى وابن اياز تنبه لذلك فخذفها اه دنوشرى (قوله فكانه

بلا معاند بنى وان شبه الفعل بكونه فرعاً بوجه من الوجوه الا تية منع الصرف ولما أراد بيان ما يمنع الصرف بدأ بتعريف الصرف فقال (الصرف) تنوين أتى مبيناً معنى به يكون الاسم أمكاً) فقوله تنوين جنس يشمل أنواع التنوين وقد تقدمت أول الكتاب وقوله أتى مبيناً الخ يخرج للمساوى المعبر عنه بالصرف والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم أمكاً أى زائداً في التمكن بقاؤه على أصله أى أنه لم يشبه الحرف فينبى ولا الفعل فيمنع عن الصرف تنبيهات في الأول ما ذكره لناظم من أن للصرف هو التنوين هو مذهب المحققين وقيل الصرف هو الجرب والتنوين معاً الثاني تخصيص تنوين التمكن بالصرف هو المشهور وقد يطلق الصرف على غيره من تنوين التنكير والعوض والمقابلة الثالث يستثنى من كلامه نحو مسلمات فإنه منصرف مع أنه فاقد للتنوين المذكور إذ تنوينه للمقابلة كما تقدم أول الكتاب الرابع اختلف في اشتقاق المنصرف فقبل من العريف وهو الصوت لأن

في آخره التنوين وهو صوت فالناطقة له صريف صريف القعو بالمسد أي صوت صوت البكرة بالحبل وقيل من الانصراف في جهات الحركات وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكانه

انصرف عن شبه الفعل وقال في مخرج الكافية سمي منصرفا لانقياده الى ما يصرفه عن عدم تنوين الى تنوين وعن وجهه من وجوه الاعراب الى غيره اه واعلم ان المعبر من شبه الفعل في منع الصرف هو كون الاسم اما فيه فرعيتان مختلفتان مرجع احدهما اللفظ ومرجع الاخرى المعنى واما فرعية تقوم مقام الفرعيتين وذلك لان (١٦٣) في الفعل فرعية على الاسم

في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى وهي احتياجه اليه لانه يحتاج الى فاعل والفاعل لا يكون الا اسما ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم الا اذا كانت فيه الفرعيتان كافي الفعل ومن ثم صرف من الاسماء ما جاء على الاصل كالمفرد الجامد التنكرة كرجل وفرن لانه خف فاحتل زيادة التنوين وألحق به ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدرهم وما تعددت فرعيته من جهة اللفظ كاجيال او من جهة المعنى كحائض وطامث لانه لم يصير بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل ولم يصرف نحو اجد لان فيه فرعيتين مختلفتين مرجع احدهما اللفظ وهي وزن الفعل ومرجع الاخرى المعنى وهو التعريف فلما كمل شبهه بالفعل ثقل فرعيتان لم يدخله التنوين وكان في موضع الجر مفتوحا والعلل المانعة من الصرف تسع بوجهها قوله عدل ووصف وتأنيت ومعرفة وعجه ثم جمع ثم تركيب والتنون

انصرف عن شبه الفعل) انما قال كانه لانه لم يكن أشبه الفعل حتى يرجع عن شبهه به حقيقة (قوله الى ما يصرفه الخ) كالتنكير فنجو الرجل منصرف لاننا نقول فيه رجل قال شيخنا والظاهر ان القول الاول والثالث مفرعان على ان الصرف هو التنوين وحده والثاني والرابع على انه التنوين والجر (قوله وعن وجهه من وجوه الاعراب) أي حركة من حر كانه (قوله اما فيه فرعيتان الخ) انما لم يقتنع في هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في هذه الاسماء بسبب هذه العلة غير ظاهر فلم يكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين وكان اعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس مع ان الاسم اذا شبه الفعل فقد شابهه الفعل لان الاسم تطفل على الفعل لفظا مع ضعف الفعل في البناء ولم يعط بها عمل الفعل لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول اه يس واعلم ان معنى فرعية الشيء كونه فرعا عن غيره لكنها هنا تارة يراد منها الكون فرعا وتارة يراد منها سبب الكون فرعا وقد استعمل الشارح الامر من قتنه (قوله وهي اشتقاقه من المصدر) وعلى القول بان المصدر مشتق من الفعل تكون فرعية اللفظ التركيب في معناه كذا قال بعضهم وفيه تأمل لان التركيب جاء للفعل من حيث المعنى كما اعترف به لان حيث اللفظ على ان كثيرا من الاسماء يدل على شيئين بل اشياء كضارب واه كرم اه دنوشري (قوله احتياجه) أي الفعل اليه أي الاسم (قوله ولا يكمل الخ) من تمام التعديل (قوله في الحكم) وهو منع التنوين الدال على الامكانية (قوله ما جاء على الاصل) أي عدم المشابهة (قوله ما فرعية اللفظ والمعنى فيه) أي ما الفرعية التي مرجعها اللفظ والفرعية التي مرجعها المعنى فيه الخ (قوله كدرهم) فان فرعية اللفظ فيه صيغة فاعل فدرهم فرع عن درهم وفرعية المعنى التحقير اه يس أي والتحقيق فرع عن عدمه أي وهاتان الفرعيتان من جهة واحدة وهي التصغير بمعنى ان كلا منهما نشأ عن التصغير الذي هو فعل الفاعل (قوله كاجيال) تصغير اجمال جمع جملة فان فيه فرعيتين التصغير الذي هو فرع التكبير والجمع الذي هو فرع الافراد وهما من جهة اللفظ (قوله كحائض وطامث) بمعنى حائض فان فيهما فرعيتين التأنيث الذي هو فرع التذكير والوصف الذي هو فرع الموصوف وجهة المعنى كذا قال البعض تبعالزكريا قال شيخنا لانه سياتي ان التأنيث من العدل الرجعة الى اللفظ والاحسن ان يقال لزوم التأنيث. اه وسيصرح بهذا البعض في الكلام على قول المصنف كذا مؤنث الخ بان التأنيث مطلقا من العلة اللفظية ووجهه ان المؤنث تانيثا معنويا مقدر فيه تاء التأنيث كما سياتي لا يقال هلا منع عينه من الصرف نحو حائض للفرعيتين اللفظية والمعنوية لانا نقول سياتي انه لا عبرة بالتأنيث باتساع الوصفية لجهة تجريد الوصف عنها بخلاف العلم (قوله ولم يصرف نحو اجد الخ) عطف على قوله صرف من الاسماء ما جاء على الاصل الخ (قوله تسع) حصرها في التسع استقراي (قوله عدل) أي تقديري أو تحقيقي وقوله وتأنيت أي اقلنى أو معنوي وقوله ومعرفة أي علمية وقوله ثم تركيب أي مزجي وقوله زائدة حال من النون وقوله من قبلها أنف أي زائدة وقوله وهذا القول تقريبي أي لانه ليس فيه تعيين ما يستقل بالمنع وتعيين ما يمنع مع العلمية وما يمنع مع الوصفية ولا بيان الشروط المعبرة في بعضها (قوله كعمر ويزيد ومر وان) نشر

زائدة من قبلها ألف ووزن فعل وهذا القول تقريبي المعنوية منها العلمية والوصفية وباقيها انطى فيمنع مع الوصف ثلاثة اشياء العدل كثنى وثلاث ووزن الفعل كاجر وزيادة الالف والنون كسكران ويمنع مع العلمية هذه الثلاثة كعمر ويزيد ومر وان وأربعة أخرى وهي الهمزة كبراهيم والتأنيث كطلحة وزينب والتركيب كعدي كرب وألف الاطلاق

كارطى وسترى ذلك كله مفصلا وجميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعا خمسة لا تنصرف في تعريف ولا تنكير وسبعة لا تنصرف في التعريف وتنصرف في التنكير ولما شرع في بيان الموانع بعد اجمالها في الحالتين لانه يمكن في المنع فقال (فالف التانيث مطلقا منع •
 صرف الذي حواه كيفما وقع) أي الف التانيث مقصورة كانت أو ممدودة وهو المراد بقوله مطلقا منع صرف ما هي فيه كيفما وقع
 أي سواء وقع نكرة كذكري وصحراء (١٦٤) أم معرفة كرضوى وزكرياء مفردا كإمرأ أو جمعاً كجرمى وأصدقاء اسمها كإمرأ

صفة كجبل وجرأ وانما
 استقلت بالمنع لانها قائمة
 مقام شئيين وذلك لانها
 لازمة لما هي فيه بخلاف
 التاء فانها في الغالب مقدرة
 الانفصال ففي المؤنث
 بالالف فرعية من جهة
 التانيث وفرعية من جهة
 لزوم علامته بخلاف
 المؤنث بالتاء وانما قلت في
 للغالب لان من المؤنث
 بالتاء ما لا ينفك عنها
 استعمالا ولو قدر انفسكا
 عنها لوجد له نظير كهمزة
 فان التاء ملازمة له
 استعمالا ولو قدر انفسكا
 عنها لكان ههنا كحطم لكن
 حطم مستعمل وهو زغير
 مستعمل ومن المؤنث
 بالتاء ما لا ينفك عنها
 استعمالا ولو قدر انفسكا
 عنها لم يوجد له نظير كخزربة
 وعرقوة فلو قدر سقوط تاء
 خذرية وتاء عرقوة لزوم
 وجدان ما لا نظيره اذ ليس
 في كلام العرب فعلى ولا
 فعلا الا ان وجود التاء
 هكذا قليل فلا اعتماد به
 بخلاف الف فانها
 لا تكون الا هكذا ولذلك
 عوملت خامسة في التصغير
 معاملة خامس أصلي

على ترتيب الف (قوله كارطى) اسم شجر وألفه للإلحاق بجعفر (قوله وسبعة) وهي ما كانت
 احدى علميه العلمية (قوله فالف التانيث) خرج غيرها كالف الاصلية في نحو رمى وألف الإلحاق
 في نحو أرطى وعلباء وألف التنكير في نحو وقع ثرى نعم ألف الإلحاق المقصورة وألف التنكير
 يمنعان الصرف مع العلمية كاسيأتى (قوله مطلقا) حال من الضهير في منع العائد على المشتد الامن
 المشتد لانه ممنوع عند الجهم وروان جوزه سيويوه (قوله كيفما) اسم شرط على مذهب
 التنكيرين من عدده من أسماء الشروط ووقع فعل الشرط والجواب محذوف دل عليه قوله منع
 والتقيد بكيفية ما وقع الف التانيث منع صرف الذي حواه كذا في الفارضى وخالد لكن يقتضى كلام
 الشارح أن ضمير وقع للاسم الذي حوى الف التانيث وتقدير الجواب على هذا كيفما وقع امتنع
 صرفه أو نحو ذلك ووقع في كلام البعض ما لا ينبغي (قوله كذكري) مصدر كزكري وقوله كرضوى بفتح
 الراء علم جبل بالمدينة (قوله اسمها كإمرأ) قد يقال ان جرمى وأصدقاء وصفان الا ان يقال انهما
 غلبت عليهما الاسمية (قوله لانها لازمة لما هي فيه) هذا مسلم بالنسبة لالف التانيث المقصورة دون
 الممدودة لانها على تقدير الانفصال كالنساء كما سبكره المصنف بقوله

وألف التانيث حيث مدا • وتأوه منفصلين عدا

فتأمل (قوله في المؤنث بالالف الخ) أي ففيه في الحقيقة فرعتان احدهما من جهة اللفظ وهي
 الاولى والتانية من جهة المعنى وهي الثانية (قوله كخزربة) بكسر الخاء المهملة وسكون الذال الموحدة
 وكسر الراء بعدها تخمينية وهي القطعة الغليظة من الارض كفي القاموس (قوله وعرقوة) بفتح العين
 المهملة وسكون الراء وضم القاف احدى الحشبتين المعترضتين على الدلو كالصليب وهما عرقوتان
 قاله الجوهري (قوله هكذا) أي لازمة وكذا هكذا الآتى (قوله في التصغير) متعلق بعوملت (قوله
 معاملة خامس أصلي) أي فالتاء تغيير التصغير حيث حذف مراعاة حصول صيغة تعييل ويدل على
 أن ذلك مقصوده مقابلته بما ذكره بعده من حكم التاء سم (قوله زجيجية) بتشديد الياء لان
 زجاجة رابعة وتصغير الرابعي يكون على فعيعل كإياتى (قوله اذا سميت بكلمات) قال الاسقاطى
 يريد كلمات المرفوعة اه قال شيخنا ولعله أخذ هذا القيد من قول الشارح من قولك قامت الخ لكن
 فيه ان التعليل يقتضى أن المراد كالتاء بالالف سواء المرفوعة كفي مثله أو المنصوبة كفي رأيت
 كالتاء جار يتبئ على اللغة الفصحى اه أي أو المجرورة كفي مررت بكلماتا يتبئ على اللغة الفصحى
 أيضا وهذا هو المتجه وبه جزم البعض وانما اقتضى التعليل ذلك لانه يقتضى أن المدار على كون
 الالف للتانيث (قوله وان سميت بهما من قولك الخ) قال الاسقاطى يريد كلمات المنصوبة بالياء اه قال
 شيخنا وفيه ان التعليل يقتضى أن المجرورة مثلها اه أي لانه يقتضى أن المدار على كون الالف
 منقلبة عن الياء (قوله في لغة كناية) أي الذين يعاملون كلا وكلماتها معاملة المثني وان أضيفا الى ظاهر
 فقوله في لغة كناية راجع لقوله أو كاتى المرأتين فقط (قوله عندهم لجازة) تقدم أن الراجع منع
 ترخيمه على لغة الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظر اذ ليس لهم فعلى ألفه منقلبة (قوله فقلت
 يا حبل) أي بحذف ياء النسب للترخيم ثم قلب الواو ألفا التحركها وانفتاح ما قبلها (قوله لما ذكرت في

فصيل في قرقرى قرير كاقيل في سفرجل سفيرج وعوملت التاء معاملة معجز المركب فلم ينلها تغير التصغير كما
 لا ينال معجز المركب فصيل في زجاجة زجيجية (فرعان) الاول اذا سميت بكلمات من قولك قامت كالتاء جار يتبئ منعت الصرف لان ألفها
 للتانيث وان سميت بهما من قولك رأيت كاتيهما أو كاتى المرأتين في لغة كناية صرفت لان ألفها حينئذ منقلبة فليست للتانيث
 الثاني اذا رخصت حبلوى على لغة الاستقلال عندهم اجازة فقلت يا حبل ثم سميت به صرفت لما ذكرت في

كلتا (وزائد افعلان)

رفع بالعطف على الضمير في منع أي ومنع صرف الاسم أيضا زائد افعلان وهما الالف والنون (في وصف سلم من أن يرى بناء تأنيث ختم) اما لان مؤنثه فعلى كسكران وغضبان وندمان من الندم وهذا متفق على منع صرفه واما لانه لا مؤنث له نحو لحيان لكبير العيبة وهذا فيه خلاف والصحيح منع صرفه أيضا لانه وان لم يكن له فعلى وجوده فعلى تقسيرا لانا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى أولى به من فعلا لانه لان باب فعلا نفعلى أوسع من باب فعلا نفعلا نفعلا والتقدير في حكم الوجود بدليل الاجماع على منع صرفه أكر وأدر مع انه لا مؤنث له ولو فرض له مؤنث لا يمكن أن يكون كؤنث أرمسل وأن يكون كؤنث أجزر لكن جعله على أجزر أولى لكثرة نظائره واحترز من فعلا نفعلى مؤنثه فعلا نفعلى فانه مصروف نحو ندمان من المنادمة وندمان وسيفان وسيفانة وقد جمع المصنف ما جاء على فعلا نفعلى ومؤنثه فعلا نفعلى في قوله أجزر فعلى ففعلا نفعلا اذا استثنيت جيلانا ودخنانا وسفنانا وسيفانا وصحيانا وصوجانا وعلانا وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا * واتبعهن نصرانا

كلتا أي من أن الالف منقلبه فليست للتأنيث لكن انقلابها هنا عن واو ثم عن ياء (قوله فعلا نفعلى) مضاف اليه ممنوع الصرف للعلية على الوزن وزيادة الالف والنون اه خالد وفعلا نفعلى بفتح الفاء نخرج غيره كحصان كياتى وفي حاشية الجاهلي للعصام الالف والنون في الصفة لا تكون على فعلا نفعلى بكسر الفاء وبضم الفاء لا تكون الامع فعلا نفعلى بالالف والنون في الاسم فانه يكون على الاوزان الثلاثة (قوله بالعطف على الضمير في منع) وجاز العطف عليه لوجود الفصل بالمفعول ويحتمل أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لادالة ما تقدم عليه أي وزائد افعلان كذلك في منع الصرف (قوله أي ومنع صرف الاسم) هكذا فيما رأينا من النسخ وكان النسخة التي وقعت للبعض فيها ويمنع بصيغة المضارع فاعترض بان المناسب لعبارة المصنف السابقة أن يقول هذا وفيما يأتي ومنع بصيغة الماضي نعم عبر الشارح فيما يأتي بالمضارع فلا اعتراض عليه فيما يأتي في محله (قوله في وصف) حال من زائد (قوله سلم الخ) شرط فيه في العمدة وشرطها ثانيا وهو اوصالة الوصفية ويمكن أن يرجع قول المصنف الآتي والغبن عارض الوصفية الى هذا أيضا فيفيد هذا الشرط ولا ينافي رجوعه الى هذا ما فرعه بقوله فالادهم الخ لان تفرع بعض الامثلة والاوزان الخاصة لا يقتضى التخصيص اه سم والاحتراز بهذا الشرط مما عارضت فيه الوصفية نحو مررت برجل صفوان قلبه أي فاس (قوله من أن يرى) اما عليه بجملة بناء تأنيث ختم مفعول ثان أو بصريه فهى حال بناء على مذهب الناظم من جواز وقوع الماضي حالا لخاليا من قد كافي قوله تعالى أو جاز كم حصرت صدورهم (قوله وندمان من الندم) واما ندمان من المنادمة فمصرف لان مؤنثه ندمانة كياتى (قوله وهذا متفق على منع صرفه) أي بين النجاة على غير لغة بنى أسد وليس المراد متفق عليه بين العرب حتى يرد اعتراض شيخنا والبعض بانه ينافي ما سبى في الشارح من أن بنى أسد تصرف كل ما كان على فعلا نفعلى لان التزامهم في مؤنثه فعلا نفعلى بالفاء فاحفظ ذلك (قوله نحو لحيان) أي كرجن (قوله وهذا فيه خلاف) فمن لم يشترط لمنع صرف فعلا نفعلى الانتفاء فعلا نفعلى منعه من الصرف وهو ما مشى عليه في النظم ومن اشترط وجود فعلى تحقيقا صرفه (قوله والصحيح منع صرفه) يخالف قول أبي حيان ان الصحيح فيه صرفه لانا جعلنا النقل فيه عن العرب والاصل في الاسم الصرف فوجب العمل به اه فهذه المسئلة مما تعارض فيها الاصل والغالب قنبيه (قوله أكر) اعظيم الكثرة بفتح الميم وهي الحشفة وأدر بالمد الكبير الاثني عشر (قوله كؤنث أرمسل) وهو ارملة والارمل الفقير (قوله ندمان من المنادمة) وهو الموافق للشارب في فعله واحترز بقوله من المنادمة عن ندمان من الندم فان مؤنثه ندمى وفعله ندم وفعل الاول نادم (قوله أجزر) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا يرد أن ما عدا الالف المسئلة مستثناة يجب في مؤنثها فعلى أو يقال عبر بأجزدون أو جب نظر اللغة بنى أسد الالية وهذه الايات التي للمصنف بقطع النظر عن تذييل المرادى يحتمل أن تكون من الواقع المجزوء وأن تكون من الهزج لكن التذييل يعين الاول لتعين كونه من الاول لان قوله فيه على لغة بوزن مفاعلتن لا بوزن مفاعلين هذا وقد نظم الالف الاثني عشر التي في نظم المصنف الشارح الاندلسي مع زيادة تفسيرها فقال

كل فعلا نفعلى فهو آتاه فعلى • غير وصف الندم بالندمان
ولذى البطن جاء جيلان أيضا • ثم دخنان للكثير الدخان
ثم سيفان للتسويل وصوجا • ن لذى قوة على الجلان
ثم صحيان ان حوى اليوم صحوا • ثم سفنان وهو من الزمان
ثم موتان للضعيف فؤادا • ثم عدلان وهو ذو النسيان
ثم قشوان للذى قل لحما • ثم نصران جاء في النصراني

واستدرك عليه لفظان وهما خصان لغة في خصان واليان في كبش ألبان أى كبير الالاية فذيل الشارح المرادى آياته بقوله
 وزد فيهن خصان على لغة وآلبانا فالجبلان الكبير البطن وقيل الممتلى غمظا والدخنان اليوم المظلم والسختان اليوم الحار والسيقان
 الرجل الطويل والخصيان اليوم الذى لا غيم فيه والصوجان البعير اليابس الظهر والعلان الكثير النسيمان وقيل الرجل الحقيق
 والقشوان الرقيق الساقين والمصان اللثيم والموتان البليد الميت القلب والندام المنادم أماند مان من العم فغير مصروف اذ مؤنثه
 ندى وقدم والنصران واحد النصارى (١٦٦) تنبيهات في الاول انما منع نحو سكران من الصرف لتحقق الفرعية فيه أما

فرعية المعنى فلان فيه
 الوصفية وهى فرع عن
 الجمد لان الصفة تحتاج
 الى موصوف ينسب معناها
 اليه والجمد لا يحتاج الى
 ذلك وأما فرعية اللفظ
 فلان فيه الزيادة
 المضارعتين لاني التانيث
 في نحو جراء في أنهم ما في
 بناء يخص المذكور كما أن
 أنفي ججرا في بناء يخص
 المؤنث وانها لا تلحقهما
 التاء فلا يقال سكرانة كما
 لا يقال ججراة مع أن
 الاول من كل من الزيادة
 ألف والثاني حرف يعبر به
 عن المتكلم في أفعل
 ونفعل لما اجتمع في نحو
 سكران المذكور
 الفرعيتان امتنع من
 الصرف وانما لم تكن
 الوصفية فيه وحدها
 مانعة مع أن في الصفة
 فرعية في المعنى كما سبق
 وفرعية في اللفظ وهى
 الاشتقاق من المصدر
 لضعف فرعية اللفظ في
 الصفة لانها كالمصدر في
 البقاء على الاسمية
 والتنكير ولم ينجريها
 الاشتقاق الى أكثر من

ثم مصان في اللثيم وفي الخصيان رخن يفقد النسوان
 ونظمت ما زاده المرادى مع التفسير في بيت يذبحى وضعه قبل البيت الاخير فقلت
 ولذى ألبه كبيرة اليا . ن وخصان جاء في الخصان

(قوله واستدرك) أى زيد وقوله فذيل الشارح المرادى آياته بقوله أى جعل قوله المذكور ذبلا
 لايبات المصنف (قوله خصان) يقال رجل خصان البطن وخصيه أى ضامره (قوله والصوجان
 البعير اليابس الظهر) في القاموس في فصل الصاد المهملة من باب الجيم الصوجان كل يابس الصلب
 من الدواب والناس ونخلة صوجانه يابسة اه وقال في فصل الضاد المجهمة من باب الجيم الصوجان
 الصوجان اه فعمل أنه بالصاد المهملة والضاد المجهمة وبالجم وعلم ما في كلام شيخنا والبعض من
 القصور (قوله والعلان) أى بعين مهملة كما في القاموس (قوله وقيل الرجل الحقيق) وفي
 القاموس امرأة علانية جاهلة وهو علان (قوله والقشوان) بقاف وشين مججمة (قوله الرقيق
 الساقين) الذى في خط الشارح الدقيق بالدال وفي القاموس القشوان الدقيق الضعيف وهى بهاء
 اه (قوله والمصان) بالصاد المهملة كما في القاموس (قوله والجمد لا يحتاج الى ذلك) أى وما
 يحتاج فرع عما لا يحتاج (قوله المضارعتين لاني التانيث في نحو ججرا) بناء على أن الهمزة تسمى
 ألفا وهى صحيح وعلى أنهم مع الالف قبلها التانيث ولا نظيره اذ ليس لنا علامة تانيث بحرفين والمنقول
 عن سيبويه وغيره أن الهمزة بدل من ألف التانيث وأن الاصل جرى بوزن سكرى فلما قصد امدده
 زادوا قبلها ألفا أخرى والجمع بينهما محال وحذف احدهما يناقض الغرض المطلوب اذ لو حذفوا
 الاولى لفات المد أو الثانية لفات الدلالة على التانيث وقلب الاولى نخل بالمد فقلبوا الثانية همزة
 وقيل ان الاولى للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان ورد بأنه يقضى الى
 وقوع علامة التانيث حشوا اه زكريا ويمكن دفع الاعتراض بجعل الاضافة في قوله لاني التانيث
 بالنسبة الى الالف الاولى لادنى ملابسة (قوله والثاني) أى من كل منهجا وذلك الثاني هو الهمزة
 في نحو ججرا والنون في نحو سكران (قوله كما سبق) أى من أن الصفة فرع الجماد (قوله والمصدر
 بالجملة صالح لذلك) أى لما ذكر من نسبة الحدث الى الموصوف اذ وقع نعمنا أوحالا أو خبرا وانما قال
 بالجملة لان المصدر لا يصلح لذلك الا بالتأويل (قوله عن معناه) أى المصدر وقوله فكان أى
 اشتقاق الصفة (قوله ومن ثم) أى من أجل كون الاشتقاق فيما ذكر غير مؤثر لضعفه المتقدم
 بآيه كان نحو الخ (قوله مع تحقق ذلك) أى ما ذكر من فرعية اللفظ وفرعية المعنى (قوله انما
 صرف نحو ندمان) أى بمعنى المنادم (قوله لا تخص المذكور) لوجودها مع المؤنث كندمانه (قوله
 في لزومها الخ) فيه نشر على ترتيب الالف لان اللزوم راجع الى قوله لا تخص المذكور وقبول علامة
 التانيث راجع الى قوله وتلحقه اتا في المؤنث (قوله ويشهد لذلك) أى لكون صرف نحو ندمان
 لضعف فرعية اللفظ فيه من الجهة المتقدمة وهذا أوضح مما ذكره شيخنا والبعض (قوله فلم تكن

نسبة معنى الحدث فيها الى الموصوف والمصدر بالجملة صالح لذلك كما في رجل عدل ودرهم ضرب الامير فلم يكن اشتقاقها من الزيادة
 المصدر مبعدها عن معناه فكان كالمفقود فلم يؤثر من ثم كان نحو عالم وشريف مصر وواقع تحقق ذلك فيه وكذا انما صرف نحو
 ندمان مع وجود الفرعية لضعف فرعية اللفظ فيه من جهة أن الزيادة فيه لا تخص المذكور وتلحقه التاء في المؤنث نحو ندمانة فاشبهت
 الزيادة فيه بعض الاصول في لزومها في حالتها كبر والتانيث وقبول علامته فلم يعتد به ويشهد لذلك أن قوما من العرب وهم بنو
 أسد يصرفون كل صفة على فعلان لانهم يؤنثونه بالتاء ويستغنون فيه بفعلا عنه فعلى فيقولون سكرانه وغضبانة وعطشانة فلم تكن

الزيادة عندهم شبهة بالنحو جراء فلم تنع من الصرف. الثاني فهم من قوله زائد افعالان هما لا يمنعان في غيره من الاوزان كفعالان
بضم الفاء نحو وخصان لعدم شبههما في غيره بالنحو الثاني. الثالث ما تقدم من أن المنع زائد في فعالان لا يشبههما بالنحو الثاني في
نحو جراء هو مذهب سيويه وزعم المبرد أنه امتنع لتكون التثنية بعد الالف مبدلة (١٦٧) من ألف التانيث ومذهب الكوفيين

أفعالان منع الالف مبدلة
لا يقبلان الهاء للتشبيه
بالتانيث (ووصف
اصلي ووزن أفعلاه ممنوع)
بالنصب على الحال من
وزن أفعلا أي حال كونه
ممنوع (تانيث بنا كاشهلا)
أي ويمنع الصرف أيضا
اجتماع الوصف الاصلي
ووزن أفعال بشرط أن
لا يقبل التانيث بالتاء اما
لان مؤنثه فعلاه كاشهلا
أو فعلي كافضل أولانه
لامؤنثه ككروآدر
فهذه الثلاثة ممنوعة من
الصرف للوصف الاصلي
ورزن أفعال فان وزن
الفعل به أولى لان في أوله
زيادة تدل على معني في
الفعل دون الاسم فكان
ذلك أصلا في الفعل لان
ما زيادته لمعني أصل لما
زيادته لغير معني فان أنت
بالتاء انصرف نحو أرمل
بمعني فقير فان مؤنثه أرملة
لضعف شبهة بلفظ المضارع
لان تاء التانيث لا تلحقه
وأجاز الاخفش منعه
لجريه مجري أحرلانه صفة
وعلى وزنه نعم قولهم عام
أرمل غير مضمروف لان
بعقوب حكى فيه سنة
رملاء واحترز بالاصلي

الزيادة عندهم شبهة بالنحو جراء) أي في الاختصاص بواحد من المذكر والمؤنث وفي عدم لحوق
التاء (قوله لتشبههما بالنحو الثاني) ان قلت هـ لا كتنفي في المنع زيادتهما كما في التانيث قلت
المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه وقال في المغني انما شرطت العلية أو الوصفية لان المشبه
بالتانيث انما يتقوم باحدها اه أي لا يتحقق في الواقع الا في علم أو صفة (قوله امتنع) أي
فعالان لتكون النون بعد الالف مبدلة من ألف التانيث فكما لا ينصرف جراء لا ينصرف سكران
واستدل على الابدال بقولهم يهراني وصنعاني في النسب الى هراء وصنعاء وأجيب بان النون بدل
من الواو والاصل يهرأوى وصنعأوى وأيضا المذكر سابق على المؤنث لا العكس (قوله لكونهما
زائدتين الخ) ان أرادوا مطلق الزيادة ورد عليهم عذريت وان أرادوا خصوص الالف والنون
سألناهم عن علة الخصوصية فلا يجردون معدلا عن التعليل بانهما لا يقبلان الهاء فيرجعون الى
ما اعتبره البصريون كذا في المغني لا يقال هـ لا كتنفي في علة المنع بالزيادة كما كتنفي بألف التانيث
لاننا نقول المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه على أن في المغني أن تعليل منع صرف نحو
سكران بالوصفية والزيادة اشهر بين المعربين مع أنه مذهب الكوفيين أما البصريون فمذهبهم أن
المانع الزيادة المشبهة لالتانيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي أن تعد مواضع الصرف ثمانية لانتساع
(قوله لا للتشبيه بالنحو الثاني) أي وان استلزم كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء شبههما بالنحو الثاني
في الزيادة وعدم قبول الهاء اذ فرق بين اعتبار الشيء وحصوله بدون اعتبار ولهذا عبر صاحب الهمع
في علة منعهما عند الكوفيين بقوله كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء من غير ملاحظة التشبه بالنحو
التانيث اه (قوله ووصف) معطوف على الضمير في منع أو مبتدأ أخبره محذوف على وزان ما مر في
زائدنا وقول خالد انه معطوف على زائدنا لا يجري على الصحيح من أن المعطوفات بحرف غير مرتب
على الاول (قوله على الحال من وزن) وقال خالد من أفعال قال الفارسي لانه علم على اللفظ اه
وشرط مجي الحال من المضاف اليه موجود للجهة الاستغناء عن المضاف بأن يقال ووصف اصلي
وأفعل أي هذا الوزن (قوله كاشهلا) الشهلة في العين أن يشوب سوادها زرقة (قوله فان وزن
الفعل به أولى) علة لما يفي به سابقه من مدخلية وزن أفعال في منع صرف الوصف المذكر لكن
لو حذف لفظ وزن لكان أوضح وأما قول البعض علة لمحذوف تقديره وانما نسب هذا الوزن للفعل
لان الخ فيه أنه لم يتقدم منه نسبة هذا الوزن الى الفعل حتى يقال وانما نسب الخ وفي بعض النسخ
فانه وزن الفعل به أولى وهو أوضح فتأمل (قوله لان في أوله) اعترضه شيخنا والبعض بأن فيه
ظرفية الشيء في نفسه فكان الاولى اسقاطه في ويمكن دفعه بأن المراد بالاول ما قبل الاخر فيكون
من ظرفية الجزء في الكل (قوله على معني في الفعل) وهو التكلم (قوله فكان ذلك) أي وزن
أفعال (قوله فان أنت بالتاء الخ) محترز بقوله ممنوع تانيث بنا (قوله اضعف الخ) علة لانصرف
(قوله لان تاء التانيث) أي المتحركة بحركة اعرابية فلا يرد المتحركة بحركة ثنية في نحو هـ نقوم
(قوله وأجاز الاخفش منعه) أي نحو أرمل (قوله نعم الخ) استدرأ على قوله نحو أرمل (قوله
عام أرمل) أي قليل المطر والنفع كما في القاموس وحينئذ قد يقال الكلام في أرمل بمعنى فقير الا
أن يجاب بان تقارب المعنيين كاتحادهما فتأمل (قوله وأبأتر) من البستر وهو القطع وأدابر من

عن العارض فانه لا يعتد به كاسماتي تنبيهان الاول مثل الشارح لما تلحقه التاء بارمل وأبأتر وهو القاطع رجسه وأدابر وهو
الذي لا يقبل نصحافان مؤنثها أرملة وأبأتره وأدأبره اما أرمل فواضح واما أبأتر وأدأبر فلا يحتاج هنا الى ذكرهما اذ لم يدخل في كلام
الناظم فانه علق المنع على وزن أفعال وانما ذكرهما في شرح الكافية لانه علق المنع على وزن أصلي في الفعل أي الفعل به أولى ولم
يخصه بأفعل ولفظه فيها ووصف اصلي ووزن أصلا في الفعل تانيث به لان توصلا ولهذا احترز أيضا

من يعمل ومؤنثه بجملة وهو الجمل السريع * الثاني الاولي تعلق الحكم على وزن الفعل الذي هو به اولى لا على وزن افعال ولا الفعل مجرد اليشهل نحو احمير وافيضل من المصغر فانه لا ينصرف لكونه على الوزن المذكور نحو ابيطر ولا يرد نحو بطل وجسدل وندس فان كل واحد منها وان كان أصلا في الوصفية وعلى وزن فعل ولكنه وزن مشترك فيه ليس الفعل اولى به من الاسم فلا اعتداده اه (والغين عارض الوصفية (١٦٨) * كاربوع) في نحو مرت بنسوة اربوع فانه اسم من أسماء العدد لكن العرب

وصفت به فهو منصرف نظرا للاصل ولا نظرا لما عارض له من الوصفية وايضا فهو يقبل التاء فهو أحق بالصرف من أرمل لان فيه مع قبول التاء كونه عارض الوصفية وكذلك أرنب من قولهم رجل أرنب أي ذليل فانه منصرف لعروض الوصفية اذ أصله الارنب المعروف (وعارض الاسميه) أي وألغ عارض الاسميه على الوصف فتكون الكلمة باقية على منع الصرف للوصف الاصل ولا ينظر الى ما عارض لها من الاسميه (فالادهم القيد لكونه وضع * في الاصل وصفا انصرافه ممنوع) نظرا الى الاصل وطرحا ما عارض من الاسميه بتبنيه كمثل ادهم في ذلك أسود للحيه العظيمة وأرقم لحيه فيها نقط كالرقم نظرا الى الاصل وطرحا ما عارض من الاسميه (وأجدل) للصقر (وأخيل) لطارذى نقط كالحيلان يقال له الشقراق (وأفي) للحيه (مصروفة) لانها أسماء مجردة عن

الادبار ضد الاقبال (قوله من يعمل) يوزن بفرح الجبل العجيب المطبوع ويقال للناقة العجيبة المطبوعة بجملة كما في القاموس (قوله الذي هو) أي الفعل به أي الوزن (قوله لكونه على الوزن المذكور) أي الذي الفعل به اولى وان لم يكن في حال التصغير على وزن أفعل (قوله ابيطر) مضارع يبطر اذا عالج الدواب قاموس (قوله وجدل) بفتح الدال وتكسر الصلب الشديد وندس كعضد وكشف السريع الاستماع لصوت خفي والفهم كذا في القاموس (قوله والغين عارض الوصفية) هذا تصريح بمفهوم قوله أصلي اه مرادى واضافة عارض الوصفية من اضافة الصفة الى الموصوف أو بمعنى من ومثلها اضافة عارض الاسميه (قوله وصفت به) أي في قولهم مرت بنسوة اربوع (قوله كونه عارض الوصفية) بخلاف أرمل بمعنى فقير فانه متأصل الوصفية (قوله وكذلك أرنب) انظر هل للحقه تاء التأنيث أولا وقد يؤخذ الثاني من اقتضائه في علة انصرافه على عروض الوصفية فخره (قوله فالادهم الى آخر البيت) تفرع على قوله وعارض الاسميه ومقاله البعض غير مستقيم (قوله القيد) عطف بيان على الادهم من تفسير الاخفى بالاجلي كما يقول البر القمح والعقار الخمر سندوبي (قوله وأرقم) مثله أبطح وهو مسيل واسع فيه دقاق الحصى وأجرع وهو المسكان المستوي وأرق وهو أرض خشنة فيها حجارة ورمل وطين مختلطة وذ كرسيريه أن العرب لم تختلف في منع صرف هذه الستة أعني ادهم وأسود وأرقم وأبطح وأجرع وأرقم اه مرادى ويخالفه ما سيأتي في الشرح من أن بعض العرب يصرف الثلاثة الاخيرة (قوله كالحيلان) بكسر الحاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية البدن خال (قوله الشقراق) فيه لغات ذكرها في القاموس منها الشقراق كقرطاس والشقراق كسفرجل قال وهو طائر معروف مرقط بخضرة وحمرة وبياض ويكون بأرض الحزم (قوله لانها أسماء مجردة عن الوصفية في أصل الوضع) أي وفي الحال وانما اقتصر الشارح على نفي وصفيتها في الاصل لانه المعتبر فهي أسماء في الاصل والحال كما في التوضيح قال شيخنا وتبعه البعض وهذا فارق نحو اربوع فان اربوع اسم في الاصل وصف في الحال وهذه أسماء لم تعرض لها الوصفية ولكن تخيل فيها الوصفية وكان منع صرف اربوع أحق من منع صرفها الا أنه لم يرد فيه وورد فيها لقبيل اه وعلى هذا يكون قول المصنف وأجدل الخ كلاما مستقلا لا مفرعا على قوله والغين عارض الوصفية لان هذه الاسماء لم تعرض لها الوصفية غاية الامر أن الوصفية تخيل فيها فالعارض لها تخيل الوصفية لانفس الوصفية اذ لا يلزم من تخيل شيء تحققه وحينئذ كان الاولي للشارح في تامل صرفها أن يقول بدل قوله لعروضه أي لمخ الوصفية عليهم لتجروها عن الوصفية رأسا وان تخيلت فيها ثم ما مر عن شيخنا والبعض من توجيه عدم منع صرف اربوع مع أنها أحق بالمنع من نحو أجدل لا يصح توجيهها بل هو تقرير للسؤال فتامل (قوله لما يلحق) عبارة الفارسي وغيره لما يتخيل (قوله من الجدل) بسكون الدال (قوله وقد ينلن) أي يعطين (قوله لذلك) أي للوصفية الملوحة المنضمة الى وزن أفعل فيكون أجدل بمعنى شديد وأخيل بمعنى متلون وأفي بمعنى مؤذ كل ذلك على سبيل التخيل (قوله فلما مادة لها في الاشتقاق) أي ليس لها مادة بتأدي اشتقاقها منها وقيل من فوعان السم أي حرارته فاصل

الوصفية في أصل الوضع ولا أثر لما يلحق في أجدل من الجدل وهو الشدة ولا في أخيل من الخبول وهو أفي كثرة الخيلان ولا في أفي من الابداء لعروضه عليهم (وقد ينلن المنع) من الصرف لذلك وهو في أفي أبعده منه في أجدل وأخيل لانها من الجدل ومن الخبول كما مر واما أفي فلما مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارنه تصورا يذا انها فأشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة وبما استعمل فيه أجدل وأخيل غير مصروفين قوله

كان العقيلين يوم لقيتهم ففراخ القطا لاقين أجلد بازيا وقول الآخر ذريتي وعلى بالامور وشيتي فاطاري يوم اعليك باخيلا وكشذا الاعتداد بعروض الوصفية في أجلد وأخيل وأفعي كذلك شدا الاعتداد بعروض الامة في أبطح وأجرع وأبرق فصرفها بعض العرب واللغة المشهورة منعها من الصرف لانها صفات استغنى بها عن (١٦٩) ذكر الموصوفات فيستحب

منع صرفها كما استحب
صرف أرنب وأكاب حين
أجرى مجرى الصفات الا
أن الصرف لكونه الاصل
ربما رجع اليه بسبب
ضعف بخلاف منع الصرف
فانه خروج عن الاصل فلا
يصار اليه الا بسبب قوى
(ومنع عدل مع وصف
معتبر في لفظ مثني
وثلاث وآخر) منع مبتدأ
وهو مصدر مضاف الى
فاله وهو عدل والمفعول
محدوف وهو الصرف
ومعتبر خبره وفي لفظ متعلق
به أي مما يمنع الصرف
اجتماع العدل والوصف
وذلك في موضعين أحدهما
المعدول في العدد الى مفعول
نحو ومثني أو فعال نحو
ثلاث والثاني في آخر
المقابل لاخرين أي
المعدول في العدد للمانع
له عند سبويه والجمهور
العدل والوصف فأحد
وموحد معدولان عن
واحد واحد وثناء ومثني
معدولان عن اثنين اثنين
وكذلك سائرهما وأما
الوصف فلان هذه الالفاظ
لم تستعمل الانكارات اما
نعما ونحو أولى أخته مثني
وثلاث ورباع وأما حالا

أفعي أفوع فدخله القلب المسكاني ثم قلبت الواو ألفا وقيل من فعوة السم أي شدته وعليه فلا قلب
مكانيا (قوله كان العقيلين) بضم العين وقوله لاقين بنون الاناث أي فراخ القطا وقوله أجلد أي
صقرا و بازيا صفة من بزى عليه اذا اطاول عليه ويجوز أن يريد بالبازي الطير المشهور ويكون
عظفا على أجلد محذوف العاطف للضرورة قاله العيني وزكريا (قوله ذريتي) أي دعيتي والوار
يعني مع والشيعة الطبيعية والاخيل الشقراق والعرب تشاءم به يقال هو أشأم من أخيل قاله العيني
وزكريا (قوله بعروض الوصفية الخ) أي بعروض تخيل الوصفية ليوافق ما قدمناه فنقطن (قوله
وأكاب) مقتضى سياقه أنه اسم جنس جامد لكن قد يوصف به عروض الاصله مثل أرنب ولم أقف
على الجنس المسمى به بعد مراجعة القاموس وغيره فانظره (قوله الا أن الصرف الخ) يعني أن
صرف نحو أبطح ومنع صرف نحو أجلد وان كانا شاذين لكن شذوذ صرف نحو أبطح أخف من شذوذ
منع صرف نحو أجلد (قوله ومنع عدل) العدل استخراج الكلمة عن صيغتها الاصلية لتغير قلب أو
تخفيف أو الحذف أو معنى زائد فخرج نحو أيس مقولوب يس ونفذ باسكان الحاء مخفف فخذ بكسرهما
وكوثر بزياة الواو الحاقاله بجمع فروجيل بالتصغير لزيادة معنى التحقير وفائدته تخفيف اللفظ
وتعضه للعلمية في نحو عمرو وزفر لاحتماله قبل العدل للوصفية وهو تحقيق ان دل عليه غير منع
الصرف وتقديرى ان لم يدل عليه الامنع الصرف قاله الحفيد ثم هو باعتبار محو أو بعمه أقسام لانه
اما بتغيير الشكل فقط كجمع عند من قال انه معدول عن جمع أو بالنقص فقط فيما عدل عن ذى آل
وهو محو أو مس وكذا آخر في قول أو بالنقص وتغيير الشكل كعمه أو بالزيادة والنقص وتغيير
الشكل كحذام ومثلث (قوله مع وصف) متعلق بمحدوف همت عدل (قوله والثاني في آخر) الاولى
اسقاط في لان الموضوع الثاني نفس آخر وقوله المقابل آخرين سيأتى محترزه في التنبيه الاول وهو
صريح في أن آخر وصف لجماعة الاناث لان آخر جمع أخرى وانه ضد آخرين الذي هو وصف لجماعة
الذكور لان آخرين جمع آخر وأما نحو فعدة من أيام آخر فله اوله بالجماعات (قوله معدولان عن واحد
واحد) أي لان المقصود التقسيم ولفظ المقسوم مكرر وأبد نحو جاء القوم رجلا رجلا فلما وجدنا
أحاد غير مكرر لفظا مع أن المقصود التقسيم كما علمت حكمتنا بأن أصله لفظ مكرر ولم يأت بمناه الا
واحد واحد فحكم بأنه أصله وكذا يقال في الباقي أفا: اله الدماميني (قوله وأما الوصف الخ) مقابل
لقوله فأحد وموحد معدولان الخ لانه في قوة أن يقال أما العدل فلان أحاد الخ أي أما بيان العدل
فأحاد الخ وأما بيان الوصف الخ ولو قال الوصفية لكان أوضح (قوله لم تستعمل الانكارات امانعتا
الخ) أي فتكون أو عا فاصالة قال السيد الوصفية في ثلاث مثلا أصلية لانه معدول عن ثلاثة ثلاثة
وهذا المكرر لم يستعمل الا صفا فكذلك المعدول اليه وهو ثلاث وان لم تكن الوصفية في أسماء
العدد واحد اثنان الخ أصلية (قوله امانعتا الخ) علم منه ما مرح به الفاضل من انه لا بد أن يتقدمها
شيء (قوله وإنما كرا الخ) أي فلا يرد أن مثني بفيد التكرير فأي فائدة في اعادته وقوله لا لافادة التكرير
أي لا لتأسيس معنى زائد هو التكرير بل حصوله بجثني الاول (قوله ولا تدخلها آل) وأدعى الزمخشري
نها تعرف فقال يقال فلان ينسج المثني والثلاث قال أبو حيان ولم يذهب اليه أحد وكلا لا تعرف
لا توث فلا يقال مثناة مثلا قاله الفاضل (قوله وذهب الزجاج الخ) المعدول عنه على مذهبه الى

(٣٣ - صبان ثالث) نحو قوله تعالى فانسكعوا مطاب لكم من النساء مثني وثلاث ورباع وأما خبر نحو صلاة الليل مثني مثني
وأما كرا لقصه التاكيد لا لافادة التكرير ولا تدخلها آل قال في الارشاد وضافتها قديلة وذهب الزجاج الى أن المانع لها
العدل في اللفظ وفي المعنى أما في اللفظ فظاهر وأما في المعنى فلكونها تغيرت عن مفهومها في الاصل الى افادة معنى التضعيف وردبانه
لو كان المانع من صرف أحاد مثلا عدله عن لفظ واحد وعن معناه الى معنى التضعيف للزم أحد أمرين اما منع صرف كل اسم بتغيير

عن أصله لتجدد معنى فيه كابنية المبالغة وأسماؤها الجوع واما ترجيح أحد المتساويين على الآخر واللازم منتف بافتاق وأيضا كل ممنوع من انصرف لا بد أن يكون فيه فرعية في اللفظ وفرعية في المعنى ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ ليكمل بذلك الشبه بالفعل ولا يتأتى ذلك في أحاد الألف (١٧٠) تكون فرعية في اللفظ بعدله عن واحد المضمن معنى التكرار وفي المعنى

بازومه الوصفية وكذا القول في أخواته واما آخر فهو جمع أخرى أي آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير للمانع له أيضا العدل والوصف أما الوصف فظاهر وأما العدل فقال أكثر النحو بين انه معدول عن الالف واللام لأنه من باب أفعال التفضيل فحقه أن لا يجمع الا مقرونا بال والتحقق أنه معدول عما كان يستحقه من استعماله بلفظ مالمالواحد المذكور بدون تغيير معناه وذلك أن آخر من باب أفعال التفضيل فحقه أن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث الا مع الالف واللام أو الاضافة فعدل في تجرده منها واستعماله لغیر الواحد المذكور عن لفظ آخر الى لفظ التنسية والجمع والتأنيث بحسب ما يراه من المعنى فقبل عندي رجلا من آخران ورجال آخرون وامرأة أخرى ونساء آخر فكل من هذه الامثلة صفة معدولة عن آخر الألف لم يظهر أثر الوصفية والعدل الا في آخر لأنه معرب بالحركات بخلاف آخران وآخرون وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما بخلاف

أحد وموحد واحد والى ثناء ومثني اثنان وهكذا كما يشير اليه الشارح بخلافه على المذهب الاول فواحد واحد واثنان اثنان وهكذا (قوله كابنية المبالغة) نحو ضارب فانه تغير عن ضارب لافادة معنى جديد وهو التكشير (قوله وأسماؤها الجوع) ليس المراد بها أسماء الجوع المعروفة كقوم ورهط اذ لا يتغير فيها بل المراد الجوع نفسها فالاضافة للبيان افاده زكريا فالجمع تغير عن الواحد لافادة معنى جديد وهو التعدد (قوله ترجيح أحد المتساويين) أي في التغيير لافادة معنى جديد على الآخر وهو اده باحدهما المعدود في العدد وبالآخر غيره كابنية المبالغة والجوع (قوله ولا يتأتى ذلك) أي الشرط المذكور للفرعية في المعنى وهو كونها من غير جهة الفرعية في اللفظ وقوله الا أن تكون الخ أي لان الجهة على ما ذكره الزجاج واحدة وهي العدل (قوله عن واحد المضمن معنى التكرار) يعني واحد المكرر أي عن واحد واحد زكريا (قوله بمعنى مغاير) أي باعتبار الحال والافعى آخر في الاصل أشد تأخرا وكان في الاصل معنى جائز زيد ورجل آخر جاء زيد ورجل أشد تأخرا في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير معنى رجل آخر رجل غير زيد ماميني (قوله اما الوصف فظاهر) لانه اسم تفضيل بمعنى مغاير باعتبار الحال وبعنى أشد تأخرا باعتبار الاصل كما مر وعلى كل فهو وصف والظاهر أن صوغه من آخر فهو اسم تفضيل مصوغ من خماسي شذوذا (قوله عن الالف واللام) أي عن ذى الالف واللام ولا يتأتى ذلك انه نكرة فكيف يكون معدولا عن معرفة لانه لا يلزم في المعدول عن الشيء أن يكون بمعناه من كل وجه خلافا للفارسي دماميني (قوله الامقرونا بال) أي أو مضافا الى معرفة (قوله والتحقق الخ) فأخرج عن الاول معدول عن الآخر وعلى هذا عن آخر بالافراد والتذكير ولعل وجه كون هذا القول هو التحقيق تطابق المعدول والمعدول عنه عليه تنكير اقتدير (قوله عما كان يستحقه) أي عن استعمال كان يستحقه بدليل قوله من استعماله الخ وقوله بلفظ مالمالواحد المذكور الاضافة للبيان أي بلفظ هو اللفظ الذي للواحد المذكور هكذا ينبغي تقرير عبارته لا كما قررنا البعض وكلامه صريح في أن المعدول عنه الاستعمال المذكور مع انه لفظ الواحد المذكور فلو قال والتحقق أنه معدول عما كان يستحقه من لفظ الواحد المذكور لكان أخصر وأولى وقوله بدون تغيير معناه حال من لفظ أو من ما أي حالة كون لفظ الواحد المذكور لم يغير معناه الذي هو الواحد المذكور (قوله وذلك) أي وبيان ذلك (قوله أو الاضافة) أي الى معرفة (قوله فعدل في تجرده) أي في حاله هي تجرده الخ فان قلت يجوز أن يكون بتقدير الاضافة قلت لان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جازا ظاهره ولا يجوز اظهاره هنا نقله الدماميني عن الرضى وانظر وجه عدم جواز اظهاره ولعله كونه يؤدي الى وصف النكرة بالمعرفة في نحو مرت بنساء ونساء آخر لكن يرد أنه بمعنى مغايرات فلا تفسده الاضافة تعريفا الا أن يقال كونه بمعناه لا يقتضى أنه في حكمه من كل وجه فتأمل (قوله عن لفظ آخر) فيه اقامة الظاهر مقام المضمرة اذا المعنى عدل في تجرده آخر عن لفظه الى لفظ المثني والمجموع والمؤنث زكريا وعليل نكته الاظهار طول الفصل (قوله لم يظهر أثر الخ) فيه دلالة ظاهرة على أن جميع هذه الصيغ توصف بمنع الصرف وان لم يظهر أثره الا في المعرب بالحركات فنع الدرف عنده لا يختص بالمعرب بالحركات بل المختص بظهور أثره كذا في سم (قوله فان فيها أيضا ألف التأنيث) أي وهي تستقل بالمنع باعتبار لانها أوضح من الوصفية والعدل كما في زكريا (قوله مر ادابه جمع المؤنث) حال من آخر بفتح الهمزة وفي هذا القيد

أخرى فان فيها أيضا ألف التأنيث فلذلك خص آخر بنسبة اجتماع الوصفية والعدل اليه وحالة منع الصرف عليه دفع فظهر أن المانع من صرف آخر كونه صفة معدولة عن آخر مر ادابه جمع المؤنث لان حقه أن يستغنى فيه بأفعال عن فعل تجرده من ال كما يستغنى بالكبر عن كبر في قولهم رأيتهم نساء أكبر منها في تنبيهها على الاول قد يكون أخر جمع أخرى بمعنى آخره فيصرف لانتفاء

العدل لان مذكرها آخر بالكسر بدليل وان عليه النشأة الاخرى ثم الله ينشئ النشأة الاخرى فليست من باب أفعل التفضيل
والفرق بين أخرى أنى آخر وأخرى بمعنى آخره ان تلك لا تدل على الانتهاء ويعطف عليها مثلها من جنسها نحو جاءت امرأة أخرى وأخرى
واما أخرى بمعنى آخره فتدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد وهي المقابلة الاولى في قوله تعالى قالت اولاهم
لاخرهم اذا عرفت ذلك فكان ينبغي ان يحترز عن هذه كما فعل في الكافية فقال (١٧١) ومنع الوصف وعدل آخر

مقابلا لاخرين فاحصرا
الثاني اذا سمي بشئ من
هذه الانواع الثلاثة وهي
ذو الزيادة وذو الوزن
وذو العدل بقى على منع
الوصف لان الصفة لما
ذهبت بالتسمية خلفتها
العليقة (ووزن مشى
وثلاث كهما من واحد
لاربع فليعلم) يعنى
ماوازن مشى وثلاث من
ألفاظ العدد المعدول من
واحد الى اربع فهو مثلها
في امتناع الوصف للعدل
والوصف تقول مررت
بقوم موحدوا وحادومثنى
وثنا ومثلث وثلاث ومربع
ورباع وهذه الالفاظ
الثمانية متفق عليها ولهذا
اقصر عليها قال في شرح
الكافية وروى عن بعض
العرب خمس وعشار
ومعشر ولم يرد غير ذلك
وظاهر كلامه في التسهيل
انه سمع فيها خمس ايضا
واختلف فيما لم يسمع على
ثلاثة مذاهب احدها
انه يقام على ما سمع وهو
مذهب الكوفيين والرجاج
واقصمهم لناظم في بعض
نسخ التسهيل وخالفهم في
بعضها الثاني لا يقاس

دفع لما ورد من أن آخر يصلح للواحد والمثنى والجمع وآخر لا يصلح للجمع فكيف يكون معدولا
عنه ووجه الدفع انه معدول عن آخر بمعنى الجماعة لا مطلقا (قوله بدليل وأن عليه الخ) مرتبط بقوله
بمعنى آخره ووجه الدلالة انه وصف النشأة في هذه الآية بالآخرى وبالآخر في الآية الثانية
وذلك يدل على أن معنهما واحد (قوله والفرق) أى من جهة المعنى (قوله مثلها من جنسها) فلا
يقال عندى رجل وجمار آخر ولا امرأة أخرى كذا قال شيخنا فالمراد بالجنس الصنف (قوله ولا
يعطف عليها مثلها) لان الانتهاء الحقيقي لا يتعدد بخلاف معنى المغايرة فيتعدد سم (قوله مقابلا
لاخرين) بفتح الخاء بمعنى مغايرين ومنه قوله تعالى واخرين منهم لما يلحقوا بهم واحترز به عن آخر
مقابل آخرين بكسر الخاء فى نحو يجمع الله الاولين والاخرين وقوله فاحصرا أى احصر منع صرف
آخر فى آخر المقابل لاخرين بفتح الخاء (قوله خلفتها العليقة) فاذا نكر بعد ان سمي به فذهب الخليل
وسيبويه الى أنه لا ينصرف لان زردته الى حال كان لا ينصرف فيها وذهب الاخفش الى أنه ينصرف
لان الوصفية قد انتقلت عنه بالعلمية وسيأتى ذلك (قوله ووزن) أى موازن كما أشار اليه الشارح
وقوله كهما فاقبه جرك الكاف للضمير وتقدم أنه شاذ فالاولى جعلها اسما بمعنى مثل مضاف الى الضمير
وقوله من واحد متعلق بمعدول حال من الضمير المستكر فى الخبر أى حالة كونه مأخوذا من واحد
وقول شيخنا انه بيان لوزن بمعنى موازن غير صحيح (قوله متفق عليها) أى على ورودها عن العرب
بدليل ما ياتى (قوله الى عشرة) الغاية داخلية بقرينة ما سبق وما ياتى وقولهم الصحيح أن الغاية بالى
خارجة محله اذ لم تقم قرينة على دخولها واما قول شيخنا السيد الغاية خارجة ولذا عبر بالى واما
العشرة فغير مسعوع صوغ فعال ومفعول منها كما قاله العصام فهو مخالف لما فى الشرح (قوله وحكى
أبو حاتم وابن السكيت من أحادى عشر) ولم يتعرض السماع موحد الى معشر ولهذا أخر حكايتهما عن
حكايه أبى عمرو والشيبانى (قوله مذهو بابها مذهب الاسماء) أى المنكرة أو الجملة على الوجهين
الائتين عاجلا فى كلام الائمة مبنى وعلى الاول اقتصر فى الجمع (قوله خلا للقرء) أى فانه زعم أن
هذه الالفاظ منعت الوصف للعدل والتعريف بنية ال وانه يجوز جعلها منكرة ويذهب بمذهب
الاسماء المنصرفه وظاهر تقريرهم المذكور عن القرء أن يقال انها تنصرف بناء على كونها اسما
تكررات وانها فى حالة المنع معارف وكلام المصنف يقتضى أن القرء يرى أنها حال منع الوصف
صفات وحال انصرف اسما وانها على حالة واحدة بالنسبة الى التعريف والتشكيك ما مبنى ورد قول
القرء بجيبها أحوال الوصفات للتكررات (قوله ولا مسمى بها خلا لا بى على وابن برهان) أى لان
الصفة لما ذهبت خلفتها العليقة وما نقله عن أبى على وابن برهان نقله فى التصريح عن الاخفش وأبى
العباس وغيرهم اوعبارته وقال الاخفش فى المعانى وأبو العباس انه لو سمي بمثنى او احد اخوانه
انصرف لانه اذا كان اسما فليس فى معنى اثنين وثلاثة وثلاثة وأربعة أربعة فليس فيه الا
التعريف خاصة وتبعه على ذلك الفارسى وارضاه ابن عصفور ورد بان هذا مذهب لا نظيره اذ
لا يوجد بناء ينصرف فى المعرفة ولا ينصرف فى المنكرة وانما المعروف العكس وعبارة الفارسى فى
التذكرة تخالف هذا فانه قال الوصف يزول فيخلفه التعريف الذى للعالم والعدل قائم فى الحالىين جميعا

بل يقتصر على المسعوع وهو مذهب جمهور البصريين الثالث انه يقاس على فعال لتكرره لا على مفعول قال الشيخ أبو حيان والصحيح
أن البناء من مسعوع من واحد الى عشرة وحكى البناء من أبى عمرو والشيبانى وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحادى عشر ومن
حفظ حجة على من لم يحفظ تنبيهه قال فى التسهيل ولا يجوز صرفها يعنى آخر مقابل آخرين وفعل فى العدد مذهو بابها
مذهب الاسماء خلا للقرء ولا مسمى بها خلا لا بى على وابن برهان ولا منكرة بعد التسمية بها خلا لبعضهم اه أما المسئلة الاولى

فالمعنى أن الفراء أجاز
 ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثا
 ثلاثا وثلاثه غيره وهو
 الصحيح وأما الثانية فقد
 تقدم التنبيه عليها (وكن
 لجمع مشبهة مفاعلا أو
 المفاعيل بمنع كاذلا) كاذلا
 خبر كن ومنع متعلق بكاذلا
 وكذا الجمع ومفاعل مفعول
 بمشبهه يعنى ان مما منع من
 الصرف الجمع المشبهة
 مفاعل أو مفاعيل أى فى
 كون أوله مفتوحا وثالثه
 ألفا غير عوض يليها كسر
 غير عارض مفعول أو مقدر
 على أول حرفين بعدها أو
 ثلاثه أو سطرها ساكن غير
 منوى به وبما بعده
 الانفصال فإن الجمع متى
 كان بهذه الصفة كان فيه
 فرعية اللفظ بخروجه عن
 صيغ الأسماء العربية
 وفرعية المعنى بالدلالة على
 الجمعية فاستحق منع
 الصرف ووجه خروجه عن
 صيغ الأسماء العربية
 أن لا تجتمع مفردا ثلثه
 ألف بعدها حرفان أو ثلاثة
 الأوائل مضموم كعذارى
 أو ألفة عوض من إحدى
 ياءى النسب اما تحقيقا
 كما بان وشام فان أصلهما
 يمنى وشامى فحذفت إحدى
 الياءين وعوض عنها
 الألف أو تقدير نحو تهام
 وثمان فان ألفهما موجودة
 قبل وكأنهم نسبوا الى
 فعل أو فعل ثم حذفوا
 إحدى الياءين وعوضوا
 عنها الألف

اه ووجه الجهور أن شبه الاصل من العدل حاصل والعلمية محققة فببب المنع موجود فالوجه امتناع
 الصرف اه (قوله فالمعنى أن الفراء الخ) مراد الشارح تصوير الذهاب بها مذهب الاسماء وأما نقله
 البعض عن البهوتى وأقره من أنه لما كان كلام التسهيل يقتضى أن الفراء يوجب صرفها لكونه
 جوازا مقابلا للمنع وهو يقتضى الوجوب مع أن مذهب الفراء فى الواقع جواز كل من الصرف
 وعدمه احتياج الشارح الى بيانه بقوله فالمعنى الخ فيرد بان الجواز الذى قالوا انه يقتضى الوجوب هو
 جواز الشئ شرعا بعد امتناعه شرعا لا يطلق الجواز فى مقابلة مطاق الجمع كفى هذا المقام ألا ترى أنه
 لا يفهم من مقابلة منع الصرف بجوازه وجوبه فدعوى اقتضاء كلام التسهيل ايجاب الفراء صرفها
 غير مسلمة (قوله فقد تقدم التنبيه عليها) أى فى قوله اذا سمى بشئ من هذه الأنواع الخ (قوله لجمع)
 اعترض بأن الجمعية ليست شرطا كما صرح به السيموطى وغيره بل كل ما كان على هذين الوزنين
 واستوفى الشروط المذكورة فى الشرح منع صرفه وان فقدت الجمعية فكان الاولى أن يقول للفظ
 ويحباب بان الجمع فى كلامه تمثيل لا تقييد بدليل قوله ولمسرا ويل الخ وانما أثر الجمع بالتشثيل لانه
 الغالب فى الوزنين (قوله مشبهة مفاعلا) أى فى الحال كما سجد أو فى الاصل كعذارى اذا أصله عذارى
 بكسر الراء وتخزين الياء قلبت الكسرة فقهة والياء ألفا كإبأتى (قوله بمنع) أى لصفه فصلة منع
 محذوفة لدلالة المقام عليها (قوله أى فى كون أوله مفتوحا) خرج به نحو عذارى بقوله ثالثه ألفا غير
 عوض أى من إحدى ياءى النسب تحقيقا أو تقدير نحو عثمان وشام ونحو تهام وثمان وبقوله يليها
 كسر خرج نحو براك وبقوله غير عارض خرج نحو تيدان وثوان وبقوله أو سطرها ساكن
 خرج نحو الأئكة وبقوله غير منوى به وبما بعده الانفصال أى بان يكونا غير ياءى النسب بان يكون
 الثالث غير ياء كصبيح أو ياء من بنية الكلمة بان يكون سابقا على ألف التكسير ككبرى وكراسى
 خرج نحو رياحى وحوارى وجملة الشروط ستة كذا قال شيخنا وتبعه البعض وفيه أن هذه الامور
 المخرجة لم تدخل فى موضوع المسئلة حتى تخرج بهذه القيود لان موضوع المسئلة الجمع والامور
 المخرجة مفردات والجواب ما علم مما مر أن الجمع مثال لا قيد والمراد الجمع وكل لفظ على أحد الوزنين
 (قوله فان الجمع متى كان الخ) تعليل لقوله مما يمنع من الصرف الجمع الخ ولا حاجة لجملة تعليلا
 محذوف كما زعم البعض (قوله كعذارى) هو جملة ففهمه الجمل الشديد واسم من أسماء الاسد
 (قوله كإيمان وشام) بحذف الياء المحذوفة الساكنة لاتقاء الساكنين هين والتنوين (قوله فحذفت
 إحدى الياءين وعوض عنها الألف) أى وفحذفت ههزة شام لتناسب الألف (قوله أو تقدير)
 قال شيخنا هو مسلم فى تهام أما عثمان ففيه أن الجوهرى قال انه منسوب حقيقة كإبأتى اه قال
 الدمامينى ولذى دعاهم الى تقدير نسب نحو تهام سماه مصر وقافاتهم قالوا رأيت تهاميا بخفيف
 الياء والتنوين فالوا أنه على تقدير النسب منع الصرف وبان كان مفردا كما منع سراويل ولم يجعلوه
 كجوارى منع الصرف وجعل التنوين عوضا لانه ليس من المنقوص (قوله بوجوده قبل) أى قبل
 ياء النسب (قوله وكأنهم نسبوا الخ) أى فليس هو على النسب حقيقة كما صرح به ابن الناطم لكن
 فى كلام الجوهرى ما يخالفه حيث قال وهو يعنى ثمان فى الاصل منسوب الى الثمن لانه الجزء الذى
 صير السبعة ثمانية فهو ثمانى ثم فتحوا أوله لانهم يغيرون فى النسب كما قالوا هوهرى وسهلى وحذفوا منه
 إحدى ياءى النسب وعوضوا منها الألف كما فعلوا فى المنسوب الى اليمن فثبت ياءه عند الاضافة
 كما ثبت ياء القاضى فقول ثمانى نسوة وثمانى مائة كما تقول قاضى عبد الله وتسقط مع التنوين
 عند الرفع والجرو تثبت عند النسب لانه ليس بجمع فيجربى جوارى وسوارى ترك الصرف وما
 جاء فى الشعر غير مصروف فهو على التوهم اه عبد القادر المكي وقوله فيجربى الخ تفرع على
 المنفى بالميم (قوله الى فعل) أى بفتح العين كما نسبوا الى عن أو فعل أى بسكونها كما نسبوا الى شام

(قوله)

أو ما يلي الألف غير مكسور وبالاصالة قبل امام مفتوح كبرا كاه أو مضموم كندارك أو عارض الكسر لاجل الاعتلال كندان وتوان
ومن ثم صرف نحو عبال جمع عبالة لان الساكن الذي يلي الألف فيه لاحظ له في الحركة والعبالة الثقيل يقال أتى عبالته أي
نقله أو يكون ثانی الثلاثة متحرك الوسط كطواعية وكل جمعة ومن ثم صرف (١٧٣) نحو ملائكة وصيافة وهو الثالث

عارضان للنسب ممنوى
بهما الانفصال وضابطه
أن لا يسبقا الألف في
الوجود سواء كانا مسبوقين
بهما كرباعي وظفاري أو
غير منفيكين كحواري وهو
الناصر وحوالي وهو
المحتال بخلاف نحو قاري
وبخاتي فإنه بمنزلة مصابيح
وقد ظهر من هذا أن زنة
مفاعل ومفاعيل ليست
الاجتماع أو منقول من جمع
كاسيأتى وقد دخل بذكر
التقدير نحو دواب فإنه غير
منصرف لان أصله دواب
فهو على وزن مفاعل
تقدير **الاجتماع** تنبيهات في الاول
لا فرق في منع ما جاء على
أحد الوزنين المذكورين
بين أن يكون أوله ميمًا نحو
مساجد ومصابيح أوله يكن
نحو دراهم ودنانير الثاني
اشترط كسر ما بعد الألف
مذهب سيوييه والجمهور
قال في الارتشاف وذهب
الزجاج الى أنه لا يشترط
ذلك فأجاز في تكسيره
ان يقال هباب بالادغام
أي ممنوعان الصرف قال
وأصل الباء عندى البسكون
ولولا ذلك لآهه رتها
الثالث انفقوا على أن
احدى العلتين هي الجمع

(قوله أو ما يلي الألف الخ) عطف على قوله وأوله مضموم وكذا ما يأتي (قوله كبرا كاه) بالمد والهمز
الثبات في الحرب اه زكريا ومراده أنه ليس مما منع صرفه لكونه على وزن منتهى الجوع وان
كان مما منع صرفه لالف التأنيت الممدودة (قوله كندان وتوان) أصلها تانى وتوانى بضم النون
فيهما قلبت الضمة كسرة لتناسب الياء وأعلال قاض (قوله ومن ثم الخ) أى من أجل وجود
غير كسر تالى الألف أصالة في غير وزن منتهى الجوع (قوله لاحظ له في الحركة) أى لانه ليس له أصل
يرجع اليه في ذلك بخلاف نحو دواب فإنه من دب والماضى أصل عينه التريك (قوله متحرك الوسط)
ينبغي حذف الوسط كفى عبارة التصريح لان الثاني هو الوسط لاشئ له وسط كما هو ظاهر (قوله
ومن ثم) أى من أجل وجود تحرك ثانى الثلاثة في غير وزن منتهى الجوع (قوله أو هو) أى الثاني
وقوله للنسب أى تحقيقا كفى رباحى وظفاري أو تقديرا كفى حواري وحوالي فالياء فيهما ملحقة بياء
النسب لانها معاصروين فقد رفيهما النسب وان لم يكونا منسوبا بين حقيقة وقوله ممنوى بهما
الانفصال صفة لازمة لعارضان للنسب (قوله وضابطه) أى العروض للنسب أن لا يسبقا الألف في
الوجود بأن سبقتهما الألف أو قارناها لبناء الكلمة على الجميع فالاول ما أشار اليه بقوله مسبوقين
بها والثانى ما أشار اليه بقوله أو غير منفيكين (قوله كرباعي) نسبة الى رباح بلد يجلب منه الكافور
وظفاري نسبة الى ظفار بوزن قظام مدينة باليمن اه زكريا (قوله بخلاف قارى وبخاتي) أى
ونحوهما ككراسى فالياء المشددة في نحو قارى موجودة قبل ألف الجمع لانها وجدت في المفرد
نحو قارى وهو سابق على الجمع **فائدة** لو نسبت الى نحو قارى صرفت المنسوب لان هذه الياء
الموجودة في المنسوب اليه تحذف ويؤتى بياء النسب وهى لا تؤثر المنع كما قاله الدماميني (قوله فإنه
بمنزلة مصابيح) أى فى سبق الثانى والثالث على الألف لا يقال يا مصابيح لم تكن في المفرد حتى تكون
سابقة على ألف الجمع لانا نقول هى بدل ألف مصباح وللبدل حكم المبدل (قوله وقد ظهر من هذا)
أى من عدم وجود مفرد عربى على زنة مفاعل أو مفاعيل بالشرط المذكور وقوله أو منقول من
جمع فيه أنه لم يتعرض فيما فرغ للمنفرد من جمع فكيف قال وقد ظهر من هذا الخ الا أن يقال المراد
من قوله سابقا أنك لا تجيد مفرد أى أصالة فيكون فيه اشارة الى وجود المفرد بالثقل فتأمل وقوله
كاسيأتى أى فى قوله وان بهسمى الخ فهو راجع للثانى فقط (قوله وقد دخل بذكر التقدير) أى
فى قوله نعمتلكسر ملفوظ أو مقدر (قوله هبى) بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد التخمى الصبي
الصغير والائى هيبه كذا فى القاموس (قوله ولولا ذلك لآهه رتها) أى بالفتك لكونها متحركة حيثئذ
فكان يقال هبابى واعترضه سم بأن اجتماع المثملين فى كلمة يوجب الادغام وان كان أولهما
متحركا كفى دواب ونحوه وأجاب بس بان الياء لو ظهرت لقبل هبا بالماستعرفه من قول المصنف
والمزيد ثالثا فى الواحد • همز ابرى فى مثل كالف لاند

وافض ورد الهمز يافيا أعلى • وأذا قبل هبا بالما يحصل الادغام وفيه عندى نظروا ان أقره غيره
لعدم دخول نحو هبى فى قول المصنف والمد الخ لان ثالثه ليس مدا وان كان ليما (قوله وهو معنى
قولهم الخ) أى الخروج أى مع الدلالة على الجماعة معنى قولهم الخ وذك أن تقول يحتمل قولهم
المذكور ان العلة الثانية تكرار الجمع كما هو اختيار ابن الحاجب (قوله من أول وهلة) قال فى
واختلفوا فى العلة الثانية فقال أبو على هى خروجه عن صيغ الاحاد وهذا الرأى هو الراجح وهو معنى قولهم ان هذه الجمعية قائمة
مقام علتين وقال قوم العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا أو تقديرا لتحقيق نحو كالب وأراهط اذ هما جمع كلب وأراهط والتقدير
نحو مساجد ومنار فانه وان كان جمعاً من أول وهلة لكنه زنة ذلك المكرر أعنى كالب وأراهط فكأنه أيضا جمع جمع وهذا اختيار
ابن الحاجب واستضعف تعليل أبى على بان أفعالا وأفعالا نحو أفراس وأفلس جمعان

أ كالب وأنعام وما مفاعيل
ومفاعيل فلا يجمعان فقد
جرى أفعال وأفعال مجرى
الاحاد في جـ وازال جمع
وقد نص الزنجشيري على
انه قيس فيهما الثاني
انهما يصغران على لفظهما
كلا الاحاد نحو أكبلب
وأنعام وأما مفاعيل
ومفاعيل فانها اذا صغرا
ردا الى الواحد أو الى جمع
القلة ثم بعد ذلك يصغران
الثالث ان كلامنا في افعال
وأفعال له نظير من الاحاد
بوازنه في الهيئة وعدة
الحروف فافعال نظيره في
فتح أوله وزيادة الالف
رابعة تفعال نحو تجوال
وتطواف وفعال نحو ساباط
وخانام وفعال نحو رصاصال
ونحو رعال وافتعل نظيره في
فتح أوله وضم ثالثة تفعال
نحو تنقل وتنضب ومفعل
نحو مكرم ومهلك على ان
ابن الحاجب لو سئل عن
ملائكة لما أمكنه أن
يعمل صرفه الا بأن له في
الاحاد نظير نحو تطوابعبة
وكرهية (وذا اعتلال
منه كالجواري ورفعا وجرا
أجره كسارى) يعنى
ما كان من الجمع الموازن
مفاعل معتلا فله حالتان
احدهما أن يكون آخره
يا قبلها كسرة نحو جواري
وغواش والآخرى أن

المصباح يقال لقبته أول وهلة أى أول كل شئ (قوله ولا نظير لهما في الاحاد) أى فلو كانت العلة
الثانية الخروج عن صيغ الاحاد لمنع من الصرف (قوله فلا يجمعان) أى جمع تكسير والافتقد
يجمعان جمع تصحيح كقولهم فى نواكس نواكسون وفى أيمان أيمانون وكقولهم فى حدائد حدائدات
وفى صواحب صواحبات قاله الشارح فى آخر باب التفسير (قوله فقد جرى أفعال وأفعال الخ) فان
قلت هذا لا يدفع الاعتراض لان هذا لا يقتضى أن لهما نظير فى الاحاد قلت حاصل الجواب أن
مرادنا بالخروج عن صيغ الاحاد الخروج عن صيغها لفظا وحكما وأفعال وأفعال لم يخرج عن حكم
الاحاد لجواز جمعها كالأحاد وكذا يقال فى الجواب الثانى اه هندي (قوله وقد نص الزنجشيري
الخ) أى فليس فى جمع أكلب وأنعام على أكالب وأنعام شذوذ حتى يضعف به الوجه الاول (قوله
على أنه) أى الجمع على مفاعل (قوله وأنعام) بالالف لماسية أى فى قول الناظم كذا كذا مادامه أفعال
سبق الخ فلا يقال أنه يعيم بقلب الالف يا بل تبقى الالف (قوله أو الى جمع القلة) قال شيخنا العلة أراد
ما يشمل جمعى التصحيح فانها من جموع القلة فتقول فى تصغير مساجد مسجديات (قوله الثالث) محصله
عدم تسليم خروجها عن صيغ الاحاد لفظا باثبات نظائرهما من الاحاد فى الهيئة وعدة الحروف
وان لم تكن مبدوءة بالهزة مثلها فكان الاولى تقديمه على الجوابين الاولين لان محصلهما تسليم
خروجها عن صيغ الاحاد لفظا وعدم اثبات خروجها عنها حكما (قوله تجوال وتطواف) مصدران
لجال وتطاف وقيل تجول وتطوف (قوله ساباط) هو سقفة بين دارين تحتها طريق قاموس (قوله
وخانام) لغة فى الخاتم (قوله نحو رصاصال) هو الطين ما لم يجعل خزا وخزعال بالخاء المجمة فالزاي
فالعين المهملة هو العرج يقال ناقه بها خزال أى عرج (قوله نحو تنقل) بفتحين وفاء ولد الثعالب
وتنضب بفتحين ففون فصاد مجمة شجر يتخذ منه السهام (قوله نحو مكرم ومهلك) مصدران كرم
وهلك ويجوز فى لام مهلك الفتح والتكسر أيضا فتكون مثلثة (قوله على أن ابن الحاجب لو سئل
الخ) قد يقال يمكنه أن يعمل صرفه بأنه لم يتكرر لا تحقيقا وهو ظاهر اذ هو جمع ملك من أول وهلة
ولا تقدير لانه ليس على وزن المكسر الذى هو مفاعل أو مفاعل لتحرك الوسط فى الثلاثة التى بعد
الالف سم بايضاح (قوله منه) صفة لذا أحوال منه وكذا قوله كالجواري وضمير منه للجمع المتقدم
وقوله كسارى أى اجراء كاجراء سارى أو حالة كونه كسارى (قوله يعنى ما كان الخ) لما كان مفهوم
قول المصنف كالجواري أن ما كان من معتل منتهى الجموع كالعذارى لا يجرى كسارى فى حذف
حرف العلة وثبوت التنوين بل يبقى فيه حرف الهلة ولا يثبت التنوين قال الشارح يعنى فإنيانه بالعبارة
المقتضية تضمن كلام المصنف حكم نحو جواريوكم نحو العذارى بالنظر الى المنطوق والمفهوم وهذا
لا ينافى ما سبذكره الشارح من خروج نحو العذارى عن حكم نحو جواري بقول المصنف كالجواري كما
لا يخفى على ذى بصيرة ولعل فلة البعض عماد كمرنازعم أن فى كلام الشارح غناقتضا لاقتضاء أول
كلامه دخول القسمين فى النظم واقتضاء آخر كلامه خروج الثانى منه وأنه كان الاولى حذف يعنى
(قوله أن قلب ياؤه ألفا) أى بعد قلب الكسرة قبلها فتحة كما يأتى (قوله نحو عذارى) جمع عذراء
بالمدهى البكر ومدارى جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو منسل الشوكة تحل به المرأة رأسها
وأصلهما عذارى ومدارى بالكسرة ثم أبدلت الكسرة فتحة أى ابتداء الفتحة ما قبل الالف فقلبت
الياء ألفا لتحررها وانفتاح ما قبلها اه تصریح والذى فى شرح الشارح على التوضيح أن مدارى
جمع مداراء أى كمرء وهى المنتفضة الجنين وفى القاموس ما يوافقوه وذكر أن الفعل مدر كرفح
فهو مدر وهى مداراء ودالهامه هلة (قوله فى حذف يائه الخ) أى لافى جميع الوجوه فان حره بفتحة
مقدرة وتنوينه تنوين عوض بخلاف نحو قاض فانه بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين صرف كما سينبئ

تقلب ياؤه ألفا نحو عذارى ومدارى فالاولى يجرى فى رفعه وجره مجرى قاض وسارى فى حذف يائه وثبوت
تنوينه نحو ومن فوفهم غواش عليه

عوض عن الحركة وهو المشهور عنه كما نقل الناظم في شرح الكافية وقال الشارح ذهب المبرد الى أن فيما لا ينصرف تنويننا مقدر بدليل الرجوع اليه في الشعر وحكمه والله في جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لاجله الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين وهو بعد لان الحذف للاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن ارتكاب مشابهة الثاني ما ذكر من تنوين جوار (١٧٦) ونحوه في الرفع والجر متفق عليه نص على ذلك الناظم وغيره وما ذكره أبو علي

من أن يونس ومن وافقه ذهبوا الى أنه لا ينون ولا تحذف ياءه وانه يجزى بفتحة ظاهرة وهم وانما قالوا ذلك في العلم وسيأتي بيانه * الثالث اذا قلت مررت بجوار فعلا مخرجه فتحة مقدره على الياء لانه غير منصرف وانما قدرت مع خفة الفتحة لانها ثابتة عن الكسرة فاستثقلت لثابتها فمن المستثقل وقد ظهر أن قوله كسار انما هو في اللفظ فقط دون التقدير لان سارجره بكسرة مقدره وتنوينه تنوين التمكين لا العوض لانه منصرف وقد تقدم أول الكتاب (ولسراويل هذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع اعلم ان سراويل اسم مفرد أعجمي جاء على وزن مفاعيل فنع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتمدة لما عرفت أن بناء مفاعل ومفاعيل لا يكونان في كلام العرب الا لجمع أو منقول من جمع فحق ماوازنهما أن يمنع من الصرف وان فقدت منه الجمعية اذا تم شبهه

ما كان جائزا في الادنى وفيه نظرفان أراد المقرون بالفليس الكلام فيه اه سم على أن المقرون بال يستوى فيه المنصرف وغيره (قوله وقال الشارح ذهب المبرد الخ) على هذا يكون المبرد مخالفا لسيبويه في الساكن الذي رد الياء سيبويه يقول هو التنوين الموجود قبل حذفه والمبرد يقول هو التنوين المقدر في كل ممنوع من الصرف وموافقا له في ان المعوض عنه الياء المحذوفة (قوله وحذفوا لاجله الياء) أي بعد حذف حركتها المقدره استتقالا زكريا (قوله ساكن متوهم الوجود) هو التنوين المقدر (قوله وانه يجزى بفتحة ظاهرة) أي ويرفع بضمة مقدره على الياء الموجودة فيقال جاء جوارى ياء ساكنة وقوله وانما قالوا ذلك في العلم أي في المنقوص العلم كقاضي علم امرأه وقوله وسيأتي بيانه أي في شرح قول المصنف وما يكون منه منقوصا الخ (قوله مع خفة الفتحة) لم يضر لانه لو أضر لم يرجع الضمير الى خصوص الفتحة المقدره على الياء نيابة عن الكسرة فينتدفع مع قوله فاستثقلت الخ فالمراد بالفتحة جنسها فليس في قوله مع خفة الفتحة اظهارة في مقام الاضمار (قوله ولسراويل) خبر يشبه وبهذا متعلق بشبهه وفيه تقديم معمول المصدر عليه للوزن كما قال خالد وتبعه شيخنا والبعض وفيه مسامحة لان الظاهر أن شبه اسم مصدر لا مصدر (قوله اسم مفرد أعجمي) زاد الفارسي نكرة مؤنث وقال في القاموس السراويل فارسية معربة وقد تذكروا قال السراويل بالنون والشروال بالشين أي المعجمة لغة (قوله لما عرفت الخ) أي وانما كان أعجميا لما عرفت الخ (قوله أو منقول من جمع) وهو ما سمى به من هذا الجمع (قوله فحق ماوازنهما) أي فحق اسم الجنس الذي وزن مفاعل أو مفاعيل وكانه تفرع على قوله منع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتمدة صرح به توطئة لقوله اذا تم شبهه الخ (قوله وذلك) أي تمام شبهه به ما بان لا يكون الخ (قوله ولم يوجد ذلك الخ) مر تبط بقوله فحق ماوازنهما أن يمنع من الصرف وان فقدت منه الجمعية اذا تم شبهه به ما واهم الاشارة يرجع الى تمام شبهه به أو كذا الضمير في قوله ولما وجد (قوله خلافا لمن زعم الخ) هو ابن الحاجب حيث قال في الكافية وسراويل اذ لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل انه أعجمي جل على موازنه وقيل عربي جمع سر والة واذا صرف فلا اشكال اه وفي التوضيح وتقبل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك عليه ذلك اه قال الحفيد لوجه لا ينكاره لان ابن الحاجب ثقة وقد نقله (قوله وأنه في التقدير الخ) أي يقدر أن سراويل كان جمع سر والة فنقل من الجمعية الى تسمية المفرد به وسيأتي وجه آخر في معنى العبارة (قوله سمي به المفرد) أي أطلق اسم جنس على هذه الآلة المفردة كما عبر بذلك المرادى (قوله ورد بان سر والة يسمع) اعترض بأنه لا يصلح رد القول بأنه جمع سر والة تقدير لان تقدير كونه جمعا لسر والة لا يستلزم سماع سر والة وانما يصلح رد القول بأنه جمع سر والة تحقيقا كما حكاه السندوبي وغيره وعبارة السندوبي وقيل انه جمع سر والة تقديرا أو تحقيقا بناء على سماع سر والة كما نقل عن أهل اللغة اه ويمكن جل كلام الشارح على هذا القول بان يراد بقوله في التقدير بحسب الاصل (قوله عليه من اللوم سر والة) تمامه فليس يرق المستعطف والضمير في عليه لامذموم واللوم الدناءة في الاصل والخاسسة في الفعل زكريا (قوله

بهما وذلك بان لا تكون اللفه عوضا عن احدي ياءى الذنب ولا كسرة ما يلي ألفه عارضة ولا بعد ألفه ياء مشددة عارضة ولم يوجد ذلك في مفرد عربي كما هو ولما وجد في مفرد أعجمي وهو سراويل لم يمكن الامتناع من الصرف وجهها واحدا خلافا لمن زعم أن فيه وجهين الصرف ومنه والى التنبية على ذلك أشار بقوله شبهه اقتضى عموم المنع أي وعموم المنع من الصرف في جميع الاستعمال خلافا لمن زعم غير ذلك ومن النحويين من زعم أن سراويل عربي وانه في التقدير جمع سر والة تسمى به المفرد ورد بأن سر والة يسمع وأما قوله عليه من اللوم سر والة

فصنوع لاجمة فيه وذلك لا يخفى أنه سمع من العرب من يقول سر والته ويرد (١٧٧) هذا القول أمران أحدهما أن سر والته

لغة في سر او بل لانها معناه فليس جعلها كما ذكره في شرح الكافية والاسم أن النقل لم يثبت في أسماء الاجناس وانما ثبت في الاعلام ﴿ تنبيهات ﴾ الاول قال في شرح الكافية ويفيغى أن يعلم ان سر او بل اسم مؤنث فلو سمي به مذكراً ثم صغر اقبل فيه سر يبل غير مصروف للتأنيث والتعريف ولولا التأنيث لصرّف كما يصرّف سراحيل اذا صغر ففعل سرحيبل لزوال صيغة منتهى التكسير . الثاني شذم منع صرف عمان تشبيها له بجوار نظر المسافيه من معنى الجمع وان ألفه غير عوض في الحقيقة قال في شرح الكافية ولقد شبه عثمان بجوار من قال يحدو عثمانى مولعا بلقاحها حتى هو من بزيقة الارجاج . والمعروف فيه الصرّف لما تقدم وقيل هما الغتان (وان به سمي أو بما لحق به فالانصراف منه يحق) يعني أن ما سمي به من مثال مفاعل أو مفاعيل فحقه منع الصرّف سواء كان منقولا من جمع محقق كما سجد اسم رجس أو مما لحق به من لفظ أعجمي مثل سر او بل وسراحيل أو لفظ ارتجل للعلية مثل هو ازن قال الشارح واللمة

فصنوع) أي من كلام المولدين (قوله وذكر الاخفش) رد للرد وله احتاج الى رد آخر فقال ويرد هذا القول أي القول بان سر او بل جمع سر والته في التقدير أمران الخ وحاصل الاول أنا لا نسلم أن سر والته وان كانت مسموعة مفرد سر او بل بل هي لغة فيه فلا يصح كونه في التقدير جمع سر والته وحاصل الثاني أنه لو كان في التقدير جمعاً فسمى به المفرد لا يستلزم ذلك نقل الجمع الى اسم الجنس وهو منتف لان الثابت انما هو نقل الجمع الى العلم كما في مدائن واذا اتقى اللازم اتقى الملزوم وهو أنه كان في التقدير جمعاً فسمى به المفرد هذا هو اللائق في تقرير كلامه وبه يعلم أن دعوى البعض أن الامر الثاني مبنى على تسليم أنه جمع سر والته غير مسموعة وأن تجعده هنا بما لا ينبغي على من لولاه ما راح ولا جاء لم يتم نسأل الله العافية وكيف يليق تسليم كونه جمع سر والته ومنع تسمية المفرد به مع أن الغرض ليس الامنع كونه جمع سر والته لانه المنازع فيه لا يمنع تسمية المفرد به لان مجرد تسمية المفرد به محل اتفاق فلا يصح منعه بالتقدير بقي أنه قد يبحث في الامر الاول بمنع أن سر والته بمعنى سر او بل بل هي بمعنى قطعة خرقه كما في الرضى وفي الثاني بان اختصاص النقل بالاعلام دون أسماء الاجناس مسلم في النقل التحقيقي دون التقديري الذي كلامنا فيه الا أن يجب بان معنى قوله في التقدير بحسب الاصل كما مر ايضاحه فتنبه (قوله اسم مؤنث) وانما لم تلحقه تاء التأنيث عند تصغيره لان من شرط لحاقها المؤنث تأنيثا معنوياً عند تصغيره أن يكون ثانياً كما سيأتى في قول المصنف واختمت بالتأنيث ما صغرت من مؤنث عارضة لا ثبتي كمن .

(قوله سر يبل) أصله سر يبل فقلت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداها بالسكون (قوله للتأنيث) أي لسكون اللفظ مؤنثا وضاعا كزنب (قوله لزوال صيغة منتهى التكسير) أي مع عدم ما يخلفها في المنع بخلاف الاول (قوله يحدو عثمانى الخ) الحد سوق الابل والغناء لها ومولعا بفتح اللام حال من الضمير في يحدو من أول بالشئ أغرى به واللقاح بفتح اللام ماء الفعل وأما يكسرهما جمع لقعده وهي الناقة التي تحلب وليس مرادها هنا والزيفه بفتح الزاي الميلة والارتاج بالكسر من أرتجت الناقة اذا أغلقت رجحها على الماء والمعنى من شدة طربهن من الحد وهم من يميلون عن الارتاج كذا في العيني (قوله من لفظ أعجمي) بيان للمالحي أي من اسم جنس مفرد أعجمي (قوله وسراحيل) مقتضى سياقه أنه اسم جنس مثل سر او بل لا علم ولم يذكر في القاموس الا أنه علم فتدبر (قوله أول لفظ) هكذا في الفسخ بالجر عطفاً على لفظ الاول أو على جمع قال البعض والصواب النصب عطفاً على منقولا لان العلم المرتجل مقابل العلم المنقول لان الثاني منقول عن الاول اه بايضاح وهو تصويب في غير محله لا مكان تصحيح عبارة الشارح يجعل قوله أو مما لحق به عطفاً على منقولا وجعل من فيه تبعيضية لاصلة النقل وجعل قوله أو لفظ عطفاً على لفظ الاول والمعنى أو كان ماسمى به من مثال مفاعل أو مفاعل بل بعض ما لحق بالجمع من اسم جنس أعجمي أو لفظ ارتجل للعلية ويرجع هذا أنه عليه يكون اللفظ المرتجل للعلية داخلاً فيما لحق بالجمع فيكون مما شمله قول المصنف وان به سمي أو بما لحق الخ بخلافه على نصب لفظ عطفاً على منقولا فانه يكون هذا القسم زائداً على كلام المصنف فيبقى في صدر الشارح العبارة بالعناية فعوض على هذا التحقيق والدولى العناية ثم لا بد من كون هذا اللفظ المرتجل للعلية أعجمياً ثلاثياً في ما أسلفه الشارح من أن هذا الوزن لا يكون في العربية الا جمعاً أو منقولا عن الجمع لا يقال يدخل هذا القسم حيث شذ في قوله من لفظ أعجمي لانا نقول قد أسلفنا أن المراد باللفظ الأعجمي اسم الجنس المفرد الأعجمي (قوله مثل هو ازن) كذا في نسخ وهي ظاهرة وفي نسخ أخرى مثل كشاجم بشين معجمه ثم جيم واعترض عليه بان كشاجم بضم الكاف اسم الشاعر المعروف وأجيب بانه يحتمل أن مراد الشارح اسم آخر مقتوح الكاف غير اسم الشاعر (قوله والعلية في منع صرفه) أي ماسمى به من ذلك (قوله ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية)

أوقيام العلمية مقامها فلوطر أن تكبيره أنصرف على مقتضى التعليل الثاني دون الأول اه قال المرادى قلت مذهب سيويه أنه لا ينصرف بعد التذكير لشبهه بأصله ومذهب (١٧٨) المبرد صرّفه لذهاب الجمعية وعن الأخص القولان والصحيح قول سيويه لأنهم منعوا

هذه العلة الأولى قاصرة على ما سمى به من الجمع كما جحد علم رجل ولا تشمل نحو سراويل وشراجيل ولا نحو هوازن وكشاحم ولعل العلة في هذين القسمين ما قاله البعض من وجود صيغة منتهى الجمع قبل العلمية وبعدها (قوله أوقيام العلمية مقامها) أي أو ما فيه من الصيغة مع قيام علميته مقام جمعيته التي كانت له أو جمعية غيره (قوله التعليل الثاني) هو ما فيه من الصيغة مع قيام العلمية مقام الجمعية وقوله دون الأول هو ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية (قوله لذهاب الجمعية) أي بالعلمية التي خلفت الجمعية ثم زالت بالاختلاف عنها (قوله لأنهم منعوا سراويل الخ) في رد لتعليل المبرد الصرّف بذهاب الجمعية (قوله والعلم) مفعول محذوف يفسره المذكور بالزوم أي أقصد العلم المنع صرّفه فهو على حد زيد أكرم أخاه (قوله مركب كبريت مزج) أي غير عددي وغير محتوم بويه كما يؤخذ من قوله نحو معد يكرب على ما يأتي (قوله ما لا ينصرف في تعريفه ولا تكبير) هو ما أحدى الوصفية وهو ثلاثة وما منع صرّفه لعله واحدة وهو اثنتان (قوله والثاني ما لا ينصرف الخ) ضابطه ما أحدى عليه العلمية (قوله بل ينزل مجزؤه الخ) التعريف للمركب المزجي المعرب فلا اعتراض بان المركب العددي والمحتوم بويه والمركب من الأحوال والظروف مركبات مزجية مع أن التعريف لا يصدق عليها أفاده شيخنا السيد (قوله منزلة تاء التأنيث) أي في أن الأعراب على الجزم وما قبله ملازم لحالة واحدة وهي الفتح الأفي ونحو معد يكرب كما سيذكره الشارح (قوله ولذلك) أي للتنزيل المذكور وقوله فإنه يسكن أي يبقى على سكونه (قوله بان سكنوا) الباء سببية متعلقة بزيد تخفيف أو تصويرية للجعل المذكور وقوله ونحوه كقالبى فلا اسم موضع وقوله وإن كان مثلها أي الباء (قوله وقد يضاف أول جزأى المركب) أي المزجي سواء كان آخر صدره ياء أو لا قال للعهد الذي كرى لكنه بعد الإضافة لا يسمى مركباً مزجياً لأن الإضافة في قسم المزجي فتسميته من حيث اعتبار حالته الأخرى أعنى حالة مزجه واعلم أن هذه الإضافة لفظية لا معنوية لأن بكاملها ليس اسماً لشيء أضيف إليه بعلم حتى تظهر عثرة الإضافة المعنوية بل هو بمنزلة الرأى من جعفر فلا فرق في المعنى بين الإضافة وعدمها ولا فائدة لها إلا التنبية على شدة امتزاج الكلمتين واتحادهما إلا أن المتضامين كالشئ الواحد ولا ينافيه حصول هذه الفائدة بالمزج لأن فائدة الشئ قد تحصل بغيره أيضاً (قوله فيستحب سكون الخ) أي في الأحوال الثلاثة وقيل تفتح في النصب وتسكن في الرفع والجر (قوله تشبيهاً بياء درديس) أي بجماع أن كلاماً من البياين وسط وإن كان درديس كلمة تحققة أو معد يكرب كلمة تنزيلاً ودرديس اسم للدهاية والجزو القانية وخرزة للعب قاله في لقاموس (قوله ولان من العرب من يسكن مثل هذه الباء الخ) المتبادر أن ذلك على سبيل الجواز لا الوجوب وإن نقله البعض عن بلهوتى وأقره وقوله مع الأفراد أي عدم التركيب كقوله ولو أن واش باليامة داره وقوله تشبيهاً بالالف أي في نحو الفتي بجماع أن كل حرف علة وقوله ما كان جائزاً في الأفراد معنى جوازه في الأفراد أن بعض العرب يميز التسكين والفتح حال النصب وإن كان البعض الآخر يوجب الفتح أو أن اللفظ في حد ذاته يقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو لغة بعض العرب في حد ذاته يقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب وجهين جائزين عند بعض آخر وعلى فرض أن من يسكن يوجب التسكين معنى جوازه في الأفراد أن اللفظ في حد ذاته يقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو لغة بعض آخر (قوله ويعامل الجزء الثاني الخ) معطوف على يضاف فمعاملة الجزء الثاني المذكور على لغة إضافة صدره إلى مجزؤه كما قاله المرادى وقوله معاملته أي معاملة نفسه في

سراويل من الصرّف وهو تكرة وليس جمعاً على الصحيح اه (والعلم المنع صرّفه مركباً) تركيب مزج نحو معد يكرباً) قد تقدم أن ما لا ينصرف على ضربين أحدهما ما لا ينصرف في تعريف ولا تكبير والثاني ما لا ينصرف في التعريف وينصرف في التذكير وقد فوغ من الكلام على الضرب الأول وهذا مشروع في الثاني وهو سبعة أقسام كما مر الأول المركب تركيب المزج نحو بلعبد وحضرموت ومعد يكرب لاجتماع فرعيتين المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بتركيب والمراد بتركيب المزج أن يجعل الاسمان اسماً واحداً بالإضافة ولا باسناد بل ينزل مجزؤه من المصدر منزلة تاء التأنيث ولذلك التزم فيه فتح آخر المصدر إذا كان معتلاً فإنه يسكن نحو معد يكرب لأن نقل التركيب أشد من نقل التأنيث فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف بان سكنوا ياء معد يكرب ونحوه وإن كان مثلها قبل تاء التأنيث يفتح نحو رامية وعادية وقد يضاف أول

جزأى المركب إلى ثانيهما فيستحب سكون ياء معد يكرب ونحوه تشبيهاً بياء درديس فيقال رأيت معد يكرب ولان من العرب من يسكن مثل هذه الباء في النصب مع الأفراد تشبيهاً بالالف فالترزم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزاً في الأفراد ويعامل الجزء الثاني معاملته لو كان منفرداً

فان كان فيه مع التعريف سبب مؤثرا متنع صرفه كهرمز من رام وخرلان فيه مع التعريف عدة مؤثرة فيجرب بالفتحة ويعرب
الاول بما تقتضيه العوامل فتخرج رام هرزم ورايت رام هرزم ومررت برام هرزم (١٧٩) ويقال في حضر موت هذه حضر موت

والصرف وعدمه (قوله فان كان فيه مع التعريف) انما قال مع التعريف لان المركب لم يخرج عن
العلمية بهذا الاعراب فهو معرفة وجزء المعرفة هنا كالمعرفة سم (قوله وبعض العرب لا يصرفه)
أى كزبا حيثئذ أى حين اذا ضيف اليه معدى قال الخبيصى من قدر كر باسما للكربة منع صرفه
ومن قدره اسما للحزن صرفه ومن قدر بكاوقلا في بعلبك وقال في قلا ونحو ذلك اسما للبقعة منعه من
الصرف ومن قدره اسما للموضع أو مكان صرفه دمامينى (قوله فيجعله مؤنثا) لوقال كابن الناطم
يجعله مؤنثا لكان أولى لان جعله مؤنثا لا يتفرع على ما قبله بل هو سبب لما قبله (قوله تشبيها بخمسة
عشر) لتعليل لبناء الجزأين على الفتح والمعنى تشبيها للنوع المتكلم فيه من المزمج وهذا النوع منه
هو المعرب بنوع آخر منه ليس الكلام فيه وهو المبني فلا ينافى كلامه ان المركب العددي من
المزمج (قوله وقد نقلها الاثبات) جمع ثبت بفتح المثلثة (١) وسكون الواحدة وهو الثمعة (قوله
أخرج بقوله معدى كبر بالحق) فيه ان المثال لا يخصص اه سم وأجاب شيخنا بان الناطم كثيرا
ما يستغنى بالتمثيل عن التقييد أى وقولهم المثال لا يخصص معناه أنه ليس نصافي التخصص فلا ينافى
أنه راجح فيه لقرينة كعادة الناطم فافهم (قوله لانه مبنى) أى على الكسر أما البناء فلا لأن وبه اسم
صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين (قوله ليدخل على لغة من يعربه) اعلم أن سيويه
لا يجوز فيه الالبناء على الكسر وأما الجرمي فجوز اعرا به اعراب ما لا يصرّف قال أبو جيبان وهو
مشكل الآن يستند الى سماع والالم يقبل لانه القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما
اسما واحدا (قوله وقد تقدم ذكره في باب العلم) أى ذكر المختوم بويه بما فيه من اللغات بعضها في المتن
وبعضها في الشرح أى فلا حاجة الى استقصائها هنا حتى يرد أنه لم يذكر فيه جواز الاضافة كغير المختوم
بويه (قوله شجر بغير) بغير من مجمة مقفوحة قيمها مع فتح أول كل وكسره يقال ذهب القوم شجر بغير أى
متفرقين من أشجر في البلد أبعده بغير النجم سقط لانهم يتفرقون تباعد بعضهم عن بعض وسقطوا في
الاماكن التي تفرقوا اليها فاداه الاماميني وهذا المثال والمثال الثاني لما ركب من الاحوال وأما
الثالث فلما ركب من الظروف الزمانية (قوله وبيت بيت) تقول هو جارى بيت بيت وأصله بيتا
ملاصقا لبيت فخذف الجاوز وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال ما في قوله جارى من معنى
الفعل فانه في معنى مجاورى وجوزوا أن يكون الجار المقدر الى وأن لا يقدر جار أصلا بل العاطف
شرح الشذور (قوله وضباخ مساء) تقول فلان يأتينا صباح مساء أى كل صباح ومساء فخذف
والعاطف وركب الظرفان قصدا للتخفيف ولو أضفت فقلت صباح مساء بلجاز أى صباحا مقترنا
بمساء اه شرح الشذور وظاهره أن العاطف الذي تضمنه التركيب الواو وفي الرضى أنه
الفاء لان الفاء للتعقيب فتفيد العموم اذ المعنى يأتينا صباحا مساء عقبه بلا فصل الى ما لا يتناهى
فليراجع الرضى ومثال الظروف المكانية قولهم سهلت الهمة بين بين وأصله ينهاو بين حرف
حركتها فخذف ما أضيف اليه بين الاولى وبين الثانية وخذف العاطف وركب الظرفان يس
(قوله وقيل يجوز فيه التركيب والبناء) أى كاله قبل التسمية به فالتركيب والبناء وجه واحد
هذا هو المتبادر ويؤيده ان المعرفة اذا عيادت معرفة كانت عينا فيكون المراد ان التركيب
المذكور في قوله وزال التركيب وفي قوله وأما تركيب الاحوال والظروف ومن ادعى غير ذلك
كالبعض والبهوتى فعليه الاثبات (قوله كذا حاوى) أى علم حاوى زاندى فعلا لنا فإذ ان
قال أبو الفتح اذا سميت رجلا ذان صرفته لان ألفه وان كانت زائدة فأنها لما عاقبت ألف هذا التي

أعراب ما لا يصرّف وان يضاف صدره الى عجزه وأما تركيب الاحوال والظروف فتشوش شعر بغير بيت بيت وصباح مساء اذا سمى به
أضيف صدره الى عجزه وزال التركيب هذا رأى سيويه وقيل يجوز فيه التركيب والبناء (كذا حاوى زاندى فعلا لنا
(١) قوله وسكون الواحدة الخ الاقيس فيها الفتح وقد تسكن كما في شرح القاموس اه

أن يقرب على حاله وأن يعرب

كعطفان وكاصبهانا) يعني أن زائدي فعلا نبتعان مع العلية في وزن فعلا ن وفي غيره نحو جدان وعثمان وعمران وعطفان
وأصبهان وقد نبت على التعميم بالتمثيل والتنبيهات الأولى علامة زيادة الألف والنون سقوطهما في بعض التصاريف كسقوطهما
في رندسيان وكفران إلى نسي وكفران (١٨٠) كأنافيا لا يتصرف فعلا ن زيادة أن يكون قباهما أكثر من

حرفين أصولا فإن كان
قبلهما ما حرفان ثانيهما
مضعف فذلك اعتباران ان
قدرت أصالة التضعيف
فالالف والنون زائدتان
وان قدرت زيادة التضعيف
فالنون أصالية مثال ذلك
حسان ان جعل من الحس
فوزنه فعلا ن وحكمه أن
لا يتصرف وهو الاكثر
فيه ومن شعره
مياهج حسان رسوم
المدام ومظن الحى
ومبنى الخيام وان جعل
من الحسن فوزنه فعال
وحكمه أن يتصرف
وشيطان ان جعل من شاط
يشيط اذا احترق امتنع
صرفه وان جعل من شطن
انصرف ولو سميت برمان
فذهب سيوبه والخليل إلى
المنع لكثرة زيادة النون
في نحو ذلك وذهب الاخفش
إلى صرفه لأن فعلا ن
النبات أكثر ويؤيده قول
بعضهم أرض مرمنة
الثاني اذا أبدل من
النون الزائدة لام منع
الصرف اعطاء للبدل
حكم البدل مثال ذلك
أصيلال فإنه أصله
أصيلان فلو سمى به منع ولو
أبدل من حرف أصلي نون

هي عين جرت مجرى الاصل وأما زيدان المسمى به رجل فإنه لا يتصرف لأنه يبقى بعد اسقاط زائديه
ثلاثة أحرف وهذا شئ يكون وضع الاسماء المعربة عليه وأما ذان فإنه يبقى بعد الحذف على
حرف واحد نقله سم (قوله كعطفان) بفتح العين المجهمة والطاء المهملة اسم قبيلة من العرب
سميت باسم أبيها تصریح (قوله وكاصبهانا) بفتح الهـ مزة وكسرها وبفتح الباء الموحدة عند أهل
المغرب وإبقاء عند أهل المشرق اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها وأصبه اسم فارس كذا
في التصريح قال في القاموس وهي كلمة أعجمية وأصلها سباهان أى الأجناد لأنهم سكنوها في
كلامه ما يفيد أن فتح الهـ مزة أكثر من كسرها وأن الموحدة أكثر من الفاء (قوله فعلا ن زيادة
الخ) فاذا جهل كل من زيادة الألف والنون وأصلها قسـ سيوبه والخليل نبتعان الصرف لحوفا
بالأكثر وغيرهما لا يحتمل زيادة الاندليل اه حفيد (قوله فان كان قبلهما حرفان الخ) يتبادر إلى
الوهم أن هذا مفهوم قوله أكثر من حرفين أصولا وليس كذلك لأنه يلزم عليه أن يكون قوله فان كان
قبلهما حرفان الخ من صور ما اذا كأنافيا لا يتصرف وليس كذلك بدليل التمثيل بحسان وحينئذ
فهو وكلام مستقل (قوله ان قدرت أصالة التضعيف) أى أصالة ما حصل به التضعيف وهو الحرف
الثاني قيل لبعضهم أن تصرف عفا ن قال ان هجوته أى لأنه حينئذ من العفونة لان مدحته أى لأنه
حينئذ من العفة (قوله ان جعل من الحس الخ) عبارة مستقيمة مناسبة واعتراض البعض عليهم بان
المناسب لقوله ان قدرت الخ أن يقول ان جعل وزنه فعلا ن الخ وان جعل وزنه فعال الخ باسقاط من
الحس ومن الحس غير ناهض كما لا يخفى ودعواه أن الكلام فيما لا يتصرف فلا يلائمه قوله من
الحس ومن الحسن قد عرفت منعه وما يتبادر من العبارة من أن المتكلم بنحو حسان مخير في الصرف
وعدمه نظرا للاعتبارين مسلم ولا ينافيه ما سياتى في رمان من الخلاف لان فيه وجد المرجح لاحد
الاعتبارين عند القائل بصرفه والقائل بجمع صرفه بخلاف نحو حسان (قوله وشيطان الخ) استطراد
لأنه صفة والكلام في الاعلام ولأنه غير مضاعف وكلام الشارح في المضاعف وقد يبحث في العلة
الأولى بان المراد شيطان المسمى به (قوله من شطن) أى بعد عن الحق وبابه قعد مصباح (قوله لان
فعلا ن في النبات أكثر) أى من فعلا ن بالضم (قوله مرمنة) كذا انحط الشارع وفي بعض النسخ رمنة
والمعنى كثيرة الرمان كذا قال شيخنا وغيره وسها البعض فبعكس وضبط شيخنا السيد مرمنة بفتح الميم
أى الأولى والثانية ويؤيده ضبطه بالقلم هكذا في النسخ الصحيحة من القاموس (قوله اذا أبدل من
النون الزائدة لام الخ) حاصله أن النظر للأصل للطارئ اه سم أى في صورتين اللتين ذكرهما
الشارح (قوله أصيلان) تضيغير أصيل على غير قياس اه تصریح والاصيل العشى كفى القاموس
(قوله صرف) لأصالة النون حينئذ لا يبادل من أصلى (قوله حنان) أى مسمى به لان الكلام في
العلم (قوله كذا مؤنث) أى علم مؤنث وكذا جزء علم مؤنث كفى أبى هريرة وأبى قحافة سم (قوله
مطلقا) حال من الضهير في الخبر (قوله وشرط منع العار) أى المؤنث العارى من الها (قوله فوق
الثلاث) على حذف مضاف أى فوق ذى الثلاث لان الاسم لا يرتقى فوق الأحرف الثلاثة وانما يرتقى
فوق اسم آخر ذى أحرف ثلاثة كذا في الشاطبي (قوله أوكجور) عطف على محل ارتقى وقوله أوسقر
أوزيد عطفان على جور وقوله اسم امرأة حال من زيد (قوله وجهان) مبتدأ والمسوغ كونه

صرف بعكس أصيلال ومثال ذلك حنان في حناء أبدات همزة نونا الثالث ذهب الفراء إلى منع الصرف للعلية وزيادة
ألف قبل نون أصلية تشبه الها بالزائدة نحو سنان وبيان والصحيح صرف ذلك (كذا مؤنث بها مطلقا) وشرط منع العار كونه
ارتقى فوق الثلاث أوكجور أو سقر أوزيد اسم امرأة لا اسم ذكر وجهان في العادم نذ كبر اسبق وعجمه كهند والمنع أحق
بما يمنع الصرف اجتماع العلية والتأنيث بالفاء لفظا أو تقديرا أما لفظا فنحو فاطمة وانما يصرفه لوجود العلية

في معناه ولزوم علامة التانيث في لفظه فان العلم المؤنث لا يتعارفه العلامة فالتاء فيه بمنزلة الالف في حبلى وصحرا فارت في منع
الصرف بخلافها في الصفة واما تقدير في المؤنث المسمى في الحال كسعاد وزينب أو في الاصل كعناق اسم رجل أقاموا في ذلك
كله تقدير التاء مقام ظهورها اذا عرفت ذلك فالمؤنث بالتاء لفظا ممنوع من الصرف مطلقا أي سواء كان مؤنثا في المعنى أم لازائدا
على ثلاثة أحرف أم لاساكن الوسط أم لا إلى غير ذلك مما سياتي في نحو عاقشه وطلحة وربة وأما المؤنث المعنوي فشرط تحتم منعه من
الصرف أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف نحو زينب وسعد لان الرابع ينزل منزلة (١٨١) تاء التانيث أو محرك الوسط كسقر

وانظروا لان الحركة قامت
مقام الرابع خذ الالف
الانبارى فانه جعله ذا
وجهين وما ذكره في البسيط
من أن سقر ممنوع من الصرف
بإتفاق ليس كذلك أو
يكون أعجميا بحور وماه
اسمى بلدين لان العجمة لما
انضمت الى التانيث
والعجمة تحتم المنع وان
كانت العجمة لا تقع صرف
الثلاثي لانها لم تؤثر
منع الصرف وانما أثرت
تحتم المنع وحكى بعضهم
فيه خلافا فيقبل انه كهند
في جواز الوجهين أو منقولاً
من مذكر نحو زيد اذا سمى
به امرأه لانه حصل بنقله
الى التانيث ثقيل عادل
خفه اللفظ هذا مذهب
سيبويه والجمهور وذهب
عيسى بن عمرو الجرمي
والمبرد الى أنه ذو وجهين
واختلف النقل عن يونس
وأشار بقوله وجهان في
العام نذ كبر الى آخر
البيت الى أن الثلاثي
الساكن الوسط اذا لم
يكن أعجميا ولا منقولاً
من مذكر كهند ودعد

في معرض التقسيم وفي العام خبر ونذ كبراً مفعول العادم وسبق جملة في محل نصب نعت نذ كبراً
وجهية عطف على نذ كبراً وكان عليه أن يزيد وتحرك الوسط إلا أن يقال هو مأخوذ من قوله كهند
(قوله في معناه) أي فيه باعتبار موضعه لمعناه المشخص فيه مسامحة (قوله ولزوم علامة التانيث في
لفظه) اعترضه سم يانة مناف لما تقدم من الفرق بين ألف التانيث وتاءه حيث استتقت الأولى
بالمع دون الثانية بان الأولى لازمة لما هي فيه دون الثانية وأجيب بان الالف لازمة مطلقاً أي
في العلم وغيره كالصفة والتاء ليست كذلك بل انما تنزيم في العلم وكلامنا الآن في العلم (قوله بخلافها
في الصفة) أي بخلاف التاء حال كونها في المصنفة كقاعة وقاعدة فانها لا تؤثر فيها لانها في حكم
الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تقرن بها تصریح (قوله في المؤنث المسمى) من إضافة الوصف
الى مرفوعه أي المؤنث مسماه وقول البعض أي المسمى به لان الكلام في اللفظ غفلة ناشئة عن
توهم أن المسمى صفة للمؤنث وليس كذلك كما علمت بديل قوله في الحال كسعاد وزينب أو في الاصل
الخ فلا تكن من الغافلين (قوله وربة) أي علماء (قوله وأما المؤنث المعنوي) أي ما ليس علامته لفظية
والا فالتانيث مطلقاً راجع للفظ كما تقدم لان علامته المقبوضة أو المقدرة لفظية ايس وأراد
باللفظية أو الظاهرة وثانياً الاعم فلا تناقض ومعنى كون المقدرة لفظية أنها ترجع للفظ والمراد
المؤنث المعنوي من الاعلام لانها موضع الكلام (قوله لان الحركة قامت مقام الرابع) لان الاسم
بالحركة تخرج عن عدل الاسماء وهو الثلاثي الساكن الوسط فصار كالرابع في الثقل ولا يخفى في
النسب كالحرف الخامس فلونسبت الى جزى لعلت جزى بخلاف الالف لا غير ولو كان للوسط ساكناً
لجاز فيه الحذف والقلب واو اتقول في النسب الى حبلى حبلى أو حبلى كاسياتي دنوشري (قوله اسمي
بلدين) ينبغي أن يقول اسمي بلدين ليكون جور وماه مما شخص فيه وأما اذا جعله لاسمى بلدين كانا
مذكرين فيكونان مثل نوح ولوط في الصرف (قوله أو منقولاً من مذكر الخ) الى ههنا بحث وهو أنه
كيف يتحتم منع نحو زيد اذا سمى به مؤنث عند سيبويه والجمهور ولا يتحتم عندهم منع نحو هذ مع
عروض تانيث الاول وأعماله تانيث الثاني ومع له توائهم في عدد الحروف وفي الهيئة وهلا جاز
الوجهان في الاول كالثاني أو تحتم منع الثاني كالأول ومن هنا تظهر قوة مذهب عيسى بن عمرو الجرمي
والمبرد فتأمل (قوله وذهب عيسى الخ) استدلووا بقوله تعالى اهبطوا مصرامع قوله وقال ادخلوا مصر
فان مصر في الاصل اسم لذكر وهو ابن نوح ثم نقل وجعل علماً على البلدة وهي مؤنثة فصار كزيد
المذكور وجوابه أنا لا نسلم عليه المنصرف سلماً لكن لا نسلم أنه مؤنث بل يجوز أن يكون قد لفظ فيه
المسكان دما مبنى (قوله كهند ودعد) مثلهما بنث وأخت علمي مؤنث كاسياتي (قوله والمنع أحق) أي
لوجود السببين (قوله لم تتلفع الخ) يعني أنها ليست من البدو حتى يكون لها ذلك بل هي حضريته قاله
شيخنا السيد (قوله الصرف أفصح) لمقاومة الخفة أحد السببين مع كون الصرف هو الاصل فيرجع
اليه بادني سبب فدعوى ابن هشام أنه غلط جلي غير ظاهرة (قوله لانهم لا يرددون اسم البلدة على

يجوز فيه الصرف ومنعه والمنع أحق فمن صرفه نظر الى خفه السكون فانها قاومت أحد السببين ومن منع نظر الى وجود السببين ولم
يعتبر الخفة وقد جمع بينهما الشاعر في قوله لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد في العلب تذييلات الاول ما ذكره من أن
المنع أحق هو مذهب الجمهور وقال أبو علي الصرف أفصح قال ابن هشام وهو غلط جلي وذهب الزجاج فيل والاختص الى أنه
متحتم المنع قال الزجاج لان السكون لا يغير حكماً أوجه اجتماع علمين يمنعان الصرف وذهب الفراء الى أن ما كان اسم بلدة لا يجوز
صرفه نحو فيدلانهم لا يرددون اسم البلدة

على غيرها فلم يكثر في الكلام بخلاف هند الثاني لافرق في ذلك بين ما سكونه أصلي كهند أو عارض بعد التسمية كفتح أو أوالاعلال كدار الثالث قال في شرح الكافية وإذا سميت امرأه يسد ونحوه مما هو على حرفين جازيه ماجاز في هند كذا ذلك سببويه هذا لفظه وظاهره جواز الوجهين وأن الاجود المنع وبه صرح في التسهيل فقول صاحب البيط في يد صرفت بالاختلاف ليس بعجيب الرابع اذا صغر نحو هند ويد فتحتم منه لظهور التاء نحو هندة ويديه فان صغر بغير تاء نحو حربوهي ألقاظ مسموعة انصرف الخامس اذا سمي مذكر بمؤنث مجرد من التاء فان كان ثلثيا صرف مطلقا خلافا للفرأ وتغلب اذ ذهب الى أنه لا يصر في سواء تحرك وسقطه نحو نخذ أم سكن نحو حرب ولابن خروف في المتحرك الوسط وان كان زائدا على الثلاثة لفظا نحو سعاد أو تقديرا كاللفظ نحو جبل مخفف جبال اسم للضبغ بالنقل منع من الصريف السادس اذا سمي رجل بنت أو أخت صرف عند سببويه وأكثر الخويين لان تاءه قد بنت السكامة عليها وسكن ما قبلها

غيرها) أي لا يقعون فيه الا شتر اللفظي أي غالباً بخلاف أسماء الاناسي فانهم يوقعونه فيها كثيرا فاحتاجت الى التخفيف وانما قلنا أي غالباً لانهم يقدرونه في اسم البلدة (قوله أو الاعلال كدار) لان أصله دور فقلبت الواو وانما تحركها وانفجحت ما قبلها (قوله وبه صرح في التسهيل) وهو ظاهر كلامه هنا أيضا زيد وان كان ثانياً لفظاً فهو ثلاثي تقديراً ساكن الوسط اذا أصله يدي بالاسكان كما في الصحاح زكريا (قوله نحو حرب) تصغير حرب وحرب مؤنثة وقوله وهي أي حرب ونحوها مما سياتي في التصغير (قوله انصرف) قال الاسقاطي وتبعه غيره لعل المراد جوازا في تصغيره رابعيا والا كان متحتم المنع اتفاقا (قوله مطلقا) أي تحرك وسطه أم لا كما يؤخذ مما ذكره في القولين بعده وسكت عن كونه أعجميا أولا واستظهر البعض أنه لا فرق قال بس فان قلت لم يكتبوا هنا تحريك الوسط لان حكمه حكم الزيادة كما تقدم قلت لانه لما كان المسمى مذكرا ضعف هنا معنى التأنيث جدا لكون اللفظ والمعنى معك كرين فاحتاجوا التقوية معنى التأنيث باقوى الامور القائمة مقام التاء وهو الحرف الزائد على الثلاثة فانه في قياسه مقام التاء أقوى من تحرك الوسط اه (قوله وان كان زائدا على الثلاثة الخ) شرط في التسهيل لمنع صرفه ثلاثة شروط أن لا يسبق له تذكريا انفرده بمحققا أو مقدر او أن لا يحتاج تأنيثه الى تاويل لا يلزم وأن لا يغلب استعماله قبل العلمية في المذكريا قال الدماميني في صرف ان سبق له تذكريا انفرده بمحققا كدلال علم مذكريا منقولاً من مؤنث لانه في الاصل مصدر أو مقدر كما نض علم مذكريا سبق له تذكريا تقديرا اذا المعنى شخص حائض بدليل أنهم اذا صغروه لم يأتوا بالتاء وقال الكوفيون اذا سمي بنحو حائض مذكريا لم يدر في بناء على أن قولهم ان نحو حائض لم يدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء انما تدخل للفرق ويرد عليهم أنهم اذا أرادوا بنحو حائض معنى الفعل وهو الحدوث أدخلوا التاء فقالوا حائضة ومرضعة واحترز المصنف بقوله انفرده من نحو ظوم علم مذكريا منقولاً من مؤنث فهو ممنوع من الصرف لانه قبل التسمية به يطلق على المذكريا والمؤنث تقول مررت برجل ظوم وامرأة ظوم وكذا يصر في المؤنث الزائد على الثلاثة المسمى به مذكريا احتاج تأنيثه الى تاويل لا يلزم كرجال علم مذكريا لان تاويله بالجماعة لا يلزم لجواز تاويله بالجمع وكذا يصر في ان غالب استعماله قبل العلمية في المذكريا كدراغ علم مذكريا في الاصل مؤنث لكن غالب في اعلام المذكريين ووصف به المذكري فقالوا ثوب ذراع أي قصير اه باختصار (قوله كاللفظ) صفة تقديراً أي تقديراً كأننا كاللفظ وبنزاته بان يكون الخلف قياسيا فان حذف الهمزة بعد نقل حركتها قياسيا ومنه سهل تخفيف شمال واحترز به مما هو على غير قياس كأي في أي فليس المحذوف من هذا كالمفوظ به اه بس وعبارة الدماميني فان الحرف المقدر بنزلة المفوظ به أمه أو لانه قد ينطق به وأما ثانياً فلان حركة الهمزة مشعرة به ولهذا قال كاللفظ واحترز به عن نحو كنتف فانها التأنيث مقدره فيه بدليل ظهورها في التصغير ومع ذلك فهو مصروف وان سمي به مذكريا لا يلفظ بها وليس في اللفظ مشعرها اه (قوله اسم للضبغ) أي الاتي ويقال للذب كرضعان وقوله بالنقل متعلق بمخفف (قوله اذا سمي رجل بنت وأخت الخ) فائدتان الأولى قال الدماميني لوسمي مذكريا هو اسم مؤنث على لغة وصفة لمؤنث على لغة نحو جنوب ودبور وشمال بفتح أوله فانها عند بعض العرب أسماء للريح وعند بعضهم صفات جرت على الريح وهي مؤنثة فقيسه وجهان المنع كزئيب والصريف كإب حائض اه الثانية قال في التسهيل صرف أسماء القبائل والارضين والحكام ومنعه مبنيان على المعنى فان كان أباً أو حياً أو مكاناً أو لفظاً صرف أو قبيلة أو بقعة أو كلمة أو سورة لم يدر في وقد يتعين اعتبار القبيلة نحو يهود ومجوس علمين أو البقعة نحو دمشق أو المكان نحو بدر اه وكذا حروف الهجاء تذكريا

فأشبهت تاء جبت وسخت فقال ابن السراج ومن أحبا بنامن قال ان تاء بنت وأخت للتأنيث وان كان الاسم مبنيا عليها فيمنعونها
الصرف في المعرفة ونقله بعضهم عن الفراء قلت وقياس قول سيديويه انه اذا سمي (١٨٣) بهم ما مؤنث ان يكون على الوجهين

في هند * السابع كان

الاولى ان يقول بتاء بدل

قوله بها فان مذهب

سيديويه والبصريين ان

علامة التأنيث التاء والهاء

بدل عندهم عنها في الوقف

وقد عبر بالتاء في باب

التأنيث فقال علامة

التأنيث تاء أو أف وكأنه

انما فعل ذلك للاحتراز

من تاء بنت وأخت وكذا

فعل في التسهيل * الثامن

مراده بالعارف قوله وشرط

منع العار العار من التاء

لفظا والافان من مؤنث

بغير الالف الا وفيه التاء

امام لفظوة أو مقدرة

(والجمعي الوضع والتعريف

مع زيد على الثلاث صرفه

امتنع أي مما لا ينصرف

ما فيه فرعية المعنى بالعلمية

وفرعية اللفظ بكونه من

الاضاع العجمية لكن

بشرطين أن يكون عجمي

التعريف أي يكون علماني

لغتهم وأن يكون زائدا على

ثلاثة أحرف وذلك نحو

ابراهيم واسماعيل واسحق

فان كان الاسم عجمي الوضع

غير عجمي التعريف

انصرف كاجام اذا سمي به

رجل لانه قد تصرف فيه

بنقله عما وضعته الجهم له

فالحق بالامثلة العربية

وذهب قوم منهم الشاويين

باعتبار الحرف وتؤنث باعتبار الكلمة قال الدماميني واطلاقهم القول بجواز الاخرين محمول على
ما اذا لم يتحقق مانعان من الصرف فان تحققا ففتح الصرف بكل حال نحو تغلب وباهلة وخولان وقوله
وقدي تعين الخ يعني ان جواز الصرف وعدمه بحسب الاعتبارين انما هو فيما لم تقتصر فيه العرب
على أحدهما أما هو فلا تجاوز فيه ما سمع زاد في الهمع وقد تعين اعتبار الحرف ككسب (قوله فاشبهت
تاء جبت وسخت) فيه نشر على ترتيب اللف والجبت في الاصل اسم للصنم ثم استعمل في كل ما يعبد
من دون الله عز وجل والنسخت هو الحرام (قوله وقياس قول سيديويه) أي قوله ان بنتا وأختا اذا سمي
بهما رجل يصرفان كفاي زكريا (قوله ان يكون على الوجهين) جزم غير الشارح بنقل ذلك عن
سيديويه اه سم لانها حينئذ كهندوفى عبارة الشارح ركا كظاهرة وكان ينبغي ان يقول انما
اذا سمي بهما مؤنث كانا على الوجهين (قوله للاحتراز من تاء بنت وأخت) انما يصح هذا الاحتراز
على القول بان تاء هما ليست للتأنيث أما على ان تاء هما للتأنيث فلا لوجوب منع صرفهما حينئذ مع
العلمية (قوله وكذا فعل في التسهيل) أي عبر هنا بالهاء وفي باب التأنيث بالتاء كما علم بالوقوف عليه
(قوله والجمعي الوضع والتعريف) اضافته لفظية فليست على معنى حرف كما سلف أي الجمعي
وضعه وتعريفه وقوله مع زيد حال من الضمير في الجمعي وغير هذا لا يتلوع شئ والمراد الزيادة على
الثلاث بغير اياء التصغير كاسيأتى وانما لم يقم تحوُّك الوسط هنا مقام الزيادة كما قام في المؤنث لضعف
الجمة بعدم علامتها كعلامة التأنيث عن التقوى بمجرد تحوُّك الوسط الذي هو مقوِّض ضعيف
وهذا أوجه مما ذكره البعض (قوله من الاوضاع) أي الموضوعات (قوله أي يكون علماني لغتهم)
وان نقلته العرب الى علمية أخرى كان سمت باسمه على شخصاً آخر (قوله كاجام) بالجمع وضعه الجهم اسم
جنس للآلة التي تجعل في فم الفرس ومثله القرنند بكسر الفاء والراء وسكون التون كفاي المقاموس
 وغيره وضعه الجهم اسم جنس للسيف وقول البعض وفتح الراء سهو (قوله الى العلمية ابتداء) بان لم
تستعمله اسم جنس قبل أن تستعمله علما (قوله كبندار) بضم الموحدة وهو في لغة الجهم اسم جنس
للتاجر الذي يلزم المعادن ولم يتخزن البضائع للغلاء وجمعه بناذرة (قوله لا يشترطون أن يكون الخ)
بل الشرط عندهم أن يكون أول استعمال العرب له في العلمية (قوله لمحيته على أصل ما بنى الخ)
اضافة أصل الى ما على معنى في وذلك الاصل هو عدم الزيادة على الثلاثة لان العرب يراعون في
كلامهم التخفيف وأما الآحاد العجمية فالأصل فيها الزيادة لان الجهم يراعون في كلامهم الطول
(قوله نحو فوح ولوط) أي من كل علم ثلاثي ساكن الوسط عجمي مذكر أما المؤنث كماه وجورفة نوع
الصرف لتقوى الجمة بالتأنيث وانما لم يجز في فوح ولوط الوجهان كما جاز في هند ودعد مع أن كلا
وجد فيه سببان لان التأنيث سبب قوي فيمكن اعتباره مع سكون الوسط بخلاف الجمة قاله ابن
هشام (واعلم أن أسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة الصرف الاستة محمد وشعيب
وصالح وهود وفوح ولوط لخفة الاخيرين وكون الاربعة الاول عربيه وقيل هود كنوح لان سيديويه
قرنه معه فهو عجمي وصرفه للخفة ويؤيده ما يقال من أن العرب من ولد اسمعيل وما كان قبل ذلك
فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فكان كنوح كذا في الجاهلي قال العصام ويرد على الحصر في الستة
شيث وعزير وقال البيضاوي تنوين عزير بناء على أنه عربي وترك تنوينه بناء على أنه عجمي اه
واستشكله ابن قاسم بان ثبوت التنوين وترك في القرآن كما هو قضية القراءة هما يوجب جوازهما
فكيف يكون أحدهما مبنيا على أنه عربي والاخر على أنه عجمي مع أنه في الواقع لا يكون عربيا

وابن عصفور الى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك الى العلمية ابتداء كبندار وهو لا يشترطون أن يكون الاسم علماني لغة الجهم
وكذا ينصرف العلم في الجمة اذا لم يرد على الثلاثة بان يكون على ثلاثة أحرف لضعف فرعية اللفظ فيه لمحيته على أصل ما بنى عليه
الآحاد العربية ولا فرق في ذلك بين الساكن الوسط نحو فوح ولوط والمتحرك

نحو شتر ولمن قال في شرح الكافية قولاً واحداً في لغة جميع العرب ولا التفات إلى من جعله ذا وجهين مع السكون ومتختم المنع مع الحركة لان العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون (١٨٤) زيادة على الثلاثة قال يمين صرح بالغاة بعجمة الثلاثي مطلقا السيراني وابن برهان

وابن خروف رلا أعلم لهم من المتقدمين مخالفاً ولو كان منوع صرف العجمي الثلاثي جائز الوجود في بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الغربية اه قلت الذي جعل ساكن الوسط على وجهين هو عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني ويحصل في الثلاثي ثلاثة أقوال * أحدها ان العجمة لا أثر لها فيه * ظمها وهو الصحيح * الثاني أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وفيما ساكن وسطه وجهان * الثالث أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وما ساكن وسطه ينصرف * وبه جزم ابن الجاحب * تنبيهات * الأول قوله زيد هو مصدر زار زيد زيدا وزيادة وزيدانا * الثاني المراد بالعجمي ما نقل من لسان غير العوب ولا يختص بلغة الفرس * الثالث اذا كان الا عجمي رباعيا واحدا حروفه ياء التصغير انصرف ولا يعتد بالياء * الرابع تعرف عجمة الاسم بوجوه أحدها ينقل الأئمة ثانيها خروجها عن أوزان الأسماء العربية نحو إبراهيم ثالثها عروته من حروف الذلاقة وهو خماسي أو رباعي فان كان في الرباعي

وعجميا بل أحدهما فقط وأوجب يانه يكتفي في تخريج القراءة المطابقة لوجه نحوي وان لم يوافق توجيه القراءة الأخرى وقد قرئ تترى بالتسوين على أن الالف للالحاق وركه على أنها للتأنيث ولا يمكن أن تكون في الواقع لها رالياء على أنه أعجمي ليست للتصغير لان انظاهر أن الكامة وضعت عليها في لغة العجم فلا تكون للتصغير لا اختصاص لغة العرب بياء التصغير ولا انها لو كانت للتصغير لم تؤثر عجمته منع الصرف لما مر من أن الا عجمي اذا كان رباعيا بياء التصغير انصرف ولم يعتد بالياء فعلم ما في كلام البعض على قول الشارح ولا يعتد بالياء فتأمل (قوله نحو شتر) بفتح الشين العجمة والتاء الفوقية اسم قلمة فهو مؤنث فيشكل على ما سلف ان العجمة اذا انضمت إلى تانيث الثلاثي الساكن الوسط تختم المنع فكيف لا تؤثر مع تحركه الا أن يقال اعتبار التانيث فيه غير متعين بل جواز ارادة المكان يس (قوله ولمن) فسر شيخنا والبعض بما في القاموس من أنه جلاء يتحصل به وهو غير مناسب لان الكلام في العلم ولمن بهذا المعنى اسم جنس ونقل شيخنا السيد عن السيد في شرح اللباب أن لمن بفتح اللام والميم هو ابن متوشلخ بن فوح والامر عليه ظاهر (قوله لان العجمة سبب ضعيف) علة لقوله ولا فرق في ذلك الخ (قوله مطلقا) أي ساكن الوسط أو متحرك (قوله جائزا) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب في متحرك الوسط وقوله لوجد في بعض الشواذ المناسب لمذهب من يجعل ساكن الوسط ذا وجهين ومتحركه متختم المنع أن يقول لوجد في بعض كلامهم لان صاحب هذا المذهب لا يقول بشذوذ المنع الا أن يقال المراد المبالغة في عدم وجوده في كلامهم رأسا فالعجمي لوجد ولو في بعض الشواذ فتقطن (قوله ويحصل) أي من كلام النخاعة لا مما تقدم إذ القول الثالث لم يتقدم (قوله وما ساكن وسطه ينصرف) أي وجوب اليعاير الثاني (قوله مصدر زار زيد الخ) الاحسن أن يقول مصدر زار زيد الخ (قوله عروته من حروف الذلاقة) اعلم أن العلامة يلزم اطرادها ولا يلزم انعكاسها أي يلزم من وجودها وجود المعلم ولا يلزم من عدمها عدمه فيلزم من وجود الخلو في الجماعي أو الرباعي وجود العجمة ولا يلزم من عدم الخلو فيما ذكر عدم العجمة فلا يرد أن يوسف أعجمي وقد وجد فيه حرف من حروف الذلاقة وهو الفاء اذا علمت ذلك علمت أن ما فرعه يس وتبعه شيخنا والبعض على هذه العلامة بقوله فما فيه حرف من حروف الذلاقة عربي وينبغي أن يقال حيث لم تنقل عجمته ولم يكن فيه سبب آخر تاشي عن الغفلة عن حكم العلامة قدبر (قوله فان كان في الرباعي السنين) أي ما ذكر من عجمة الرباعي العاري عن حروف الذلاقة اذا لم يكن فيه السنين فان كان الخ (قوله نحو عسجد) هو الذهب والجوهر والبعير الضخم قاموس (قوله بغير فاصل) لم يشترط ذلك بعضهم ومثل لما فيه الفاصل بالجر موق (قوله نحو قبح وجق) الأول بقاف مفتوحة وجيم مشوبة بالسين ساكنة لغة تركية بمعنى اهرب وبمعنى كم الاستفهامية وأما بكسر القاف فمعنى الرجل والثاني بكسر الجيم وسكون القاف بمعنى اخرج وقال في القاموس الحقبة بالكسر الناقاة الهرمة وجق الطائر ذرق اه ولم يذ كوقح ويؤخذ من صنيع شيخنا السيد أن مراد الشارح التمثيل بفتح وجق التركيتين حينئذ يرد على الشارح أن كلامه في الأسماء وجق ليس في اللغة التركية أسماء اللهم الا أن يراد بالأسماء مطلق الكلمات فتأمل (قوله نحو صولجان) بفتح الصاد واللام المحجج وجمعه صوالجة قاموس ومثله الجص والصنجة (قوله نحو اسكرجة) قال البعض بسكون السين وضم الكاف وضم الراء المشددة اسم لوعاء مخصوص اه وانظر ما حركة الهمة (قوله والزاي بعد الدال) أي وكالزاي بعد الدال ولو قال والزاي للدال أي وتبعية الزاي

السين فقد يكون عربيا نحو عسجد وهو قليل وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك مر ينفل رابعها أن للذال يجمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قبح وجق والصاد والجيم نحو صولجان والكاف والجيم نحو اسكرجة وتبعه الراء للنون أول كلمة نحو جرس والزاي بعد الدال نحو مهندز

كذلك ذو وزن يخص الفعلاء أو غالب كأجد ويعلى) أي مما يجمع الصرف (١٨٥) مع العلمية وزن الفعل بشرط أن يكون

مختصا به أو غالباً فيه والمراد بالمختص ما لا يوجد في غير فعل الافي نادراً أو علم أو أعجمي كصيغة الماضي المفتوح بناء المطاوعة كتعلم أو همزة وصل كأنطلق وما سوى أفعل ونفعل وتفعل ويفعل من أوزان المضارع وما سلمت صيغته من مصوغ للملم باسم فاعله وبناء فعل وما صيغ للامر من غير فاعل والثلاثي نحو أنطلق ودرج فلذا سمى بهما مجردين عن الضمير قيل هذا انطلق ودرج ورأيت انطلق ودرج ومررت بانطلق ودرج وهكذا كل وزن من الأوزان المبنية على أنها تختص بالفعل والاحتراز بالنادر من نحو دتل لدوية وينجب لحزرة وتبشر لظاير وبالعلم من نحو خضم بالمجتهدين لرجل وشمر لفرس وبالأعجمي من بقم واستبرق فلا يمنع وجدان هذه الأسماء اختصاص أوزانها بالفعل لافي النادر العجمي لأحكامهما ولأن العلم منقول من فعل فالاختصاص باق والمراد بالغالب ما كان الفعل به أولى أملاكه فيه كاعتد واصبع وأبلم فان أوزانها تقل في الاسم وتكثر في الأخر من الثلاثي

للدال لكان أخصر وقيد في الهمع تبعية الزاي للدال لكونها في آخر الكلمة وقوله نحو مهذوقال يس وقد تبدل زاياه سینه (قوله كذلك ذو وزن) أي علم ذو وزن وفي البيت عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما معنى الآخر والاحسن هنا إرجاع الأول إلى الثاني لأن الأصل في الوصف الأفراد (قوله كأجد) منقول من فعل ماضٍ أو مضارع أو من اسم تفضيل اه سم (قوله الافي نادر) أي في لفظ نادر عربي غير علم بقرينة عطف العلم والعجمي عليه والعطف يقتضي المغايرة وقوله كصيغة الماضي الخ تمثيل للمختص وعطف عليه قوله وما سوى الخ وقوله وما سلمت الخ وقوله وبناء فعل وقوله وما صيغ الخ (قوله أو همزة وصل) وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع لأن المنقول من فعل بعد عن أصله فالتحق بنظيره من الأسماء فكلم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كافتد ارفان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لأن المنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو له تصریح (قوله وما سوى أفعل ونفعل وتفعل ويفعل) أي لأن هذه من الغالب كما يعلم مما يأتي اه سم ومثال ما سواها يدرج ويستخرج (قوله وما سلمت الخ) احترز بالسلامة عن المغير كرد و قيل وسيأتي وقوله من مصوغ بيان لما سلمت الخ وقوله وبناء فعل أي بالتشديد (قوله من غير فاعل) أما ما صيغ للامر من فاعل كضارب بكسر الراء أمر من ضارب بفتحها فليس من المختص ولأن الغالب بل هو بالاسم أولى فلا يؤثر تصریح (قوله والثلاثي) أي وغير الثلاثي لأن ما صيغ من الثلاثي من الغالب كما يأتي سم (قوله نحو أنطلق ودرج) تمثيل لما صيغ للامر من غير فاعل وغير الثلاثي (قوله مجردين عن الضمير) إذ لو اقترناه لكانا من المحكي لأن المنوع الصرف لأن العلم حينئذ منقول من الجملة لأن الفعل وحده لكن هذا القيد لا يخص هذين المثالين كالأخفى (قوله قبل هذا انطلق) بقطع الهمزة للمامر (قوله وهكذا) أي كالمذكور من صيغة الماضي المفتوح بناء المطاوعة وغيره مما مر وقوله المبنية أي الموضوعية (قوله والاحتراز بالنادر من نحو دتل) أي من خروج وزن نحو دتل بصيغة الماضي المجهول وينجب وتبشر عن ضابط المختص بالفعل وقوله لدوية أي شبيهة بآبن عرس أي اسم لهذا النوع وكذا يقال في قوله لحزرة وقوله لظاير فدل وينجب وتبشر أسماء أجناس فلو جعلت أعلاماً منعت الصرف وكذا بقم واستبرق كذا قال سم وفي التوضيح ما يؤيد وينجاب بجمع بعد التثنية وتبشر بضم التاء وفتح الباء وكسر الشين مشهدة كافي سم وغيره وصد في القاموس بضم الباء الموحدة ثم حكى فتحها (قوله من نحو خضم) بفتح الخاء المحجمة وتشديد الصاد المحجمة مفتوحة كافي القاموس (قوله من بقم واستبرق) البقم بفتح الموحدة وتشديد اللام في مفتوحة صيغ معروف وهو العندم والاستبرق الدير الجايز الغايظ (قوله أملاكه فيه) يريد عليه أن وزن فاعل بفتح العين كضارب وقائل أكثر في الأفعال مع أن ما على وزنه من الأسماء يتكاثم بالفتح مصروف إلا أن يكون أطلق بناء على أن الغالب أن أكثرية الوزن في الفعل تقتضي المنع ومن غير الغالب قد لا تقتضيه (قوله كأعتد بكسر الهمزة والميم وسكون المثنية وبالذال المهملة واصبع بكسر الهمزة وفتح الباء الموحدة واحدة الاصابع وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء والعاشره أصبوع وأبلم بضم الهمزة واللام بينهما واحدة ساكنة سعت المقل اه تصریح ونقل البعض عن البهوتي فتح الهمزة واللام وكسرهما أيضاً (قوله وأمالان أوله) احترز بقوله أوله من وزن فاعل بالفتح فإنه وان اشتمل على زيادة تدل في الفعل كضارب دون الاسم يتكاثم وهي ألف المقابلة لكن ليست أوله فليس الفعل أولى به من الاسم وان كان أكثر في الفعل فنفظن (قوله زيادة الخ) احترز بزيادة عمالو كان أوله أصلياً فلا أثر له وان ماثل حروف المضارعة كافي نرجس ونهشل وعلم أنه يدخل في كلامه نحو وينجب وتبشر فلم جعل ذلك من المختص وهلاجعله من الغالب اه سم قلت

كافضل واكلم فان نظائرهما انكثرت في الاسماء (١٨٦) والافعال لكن الهمزة من افعال وافعل تدل على معنى في الفعل نحو اذهب

فما جعل ذلك من المختص نظر الى الصيغة بتمامها وهو اولى من جعله من الغالب نظر الى جزئها فتأمل اها اسقاطي والمجب من البعض حيث ذكر السؤال بالعزو والجواب بالعزو كما هو عادته ولم يحدف لفظ قلت فاهم ان الجواب له وليس كذلك كما علمت (قوله كافضل) وهو الرعدة واكلم جمع كلب وقوله فان نظائرهما الخ فن نظائر افعل من الاسماء ابيض واسود وفضل ومن الافعال اذهب واعلم واسمع ومن نظائر اكلم من الاسماء ابحر ووجه واعين ومن الافعال انصر وادخل واخرج (قوله باحدهما) أي همزة أحدهما أي أفعل وأفعل (قوله وقد يجمع الامر ان) أي المعال هما الاولوية زهما الاكثرية والافتتاح بزيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم هذا ما يدل عليه كلامه بعد واما ما قاله سم وتبعه شيخنا والبعض من أنهم الاكثرية والاولوية فلا يناسب كلامه بعد فانهم (قوله نحو يرغ) بتخية فراء فيم فغين معجمة بوزن يضرب اسم لجماعة يبيض دقاق قلع وتنضب بفوقية فنون فضاء معجمة فوحدة بوزن تنصر اسم شجر فلو قال بدل قوله فانهما كما تدفانهما كاصبوع واصبوع لكان أنسب نعم برده على الشارح أن وزن أفعال يضم العين كثير في الاسماء أيضا كما قدمه فتأمل (قوله قد اتضح بما ذكر الخ) يجوز أن يحمل قول المصنف أو غالب على الغالب حقيقة لكثرة في الفعل أو حكما بأن يكون القياس يقتضي كثرة في الفعل لأنه أنسب به لأن اوله زيادة تدل على معنى فيه دون الاسم اه سم ويدل على هذا الخلل تمثله بأحد ويعلل للغالب لانهما من الغالب حكما (قوله عن هذا النوع) أي المعبر عنه هنا بالغالب (قوله أجود الخ) أي لأنه قد بان أن هذا النوع قسمان ما يغلب في الفعل وما الفاعل به اولى وان لم يغلب وقول الناظم أو غالب لا يشمل القسم الثاني بدون تأويل (قوله الثاني قد فهم من قوله الخ) عبارة السندوبي وفهم من كلامه أن الوزن الخاص بالاسم أو الغالب فيه أو المستوى فيه هو والفعل لا يؤثر وهو كذلك وخالف عيسى بن عمر في المنقول من الفعل اه فقول الشارح المشترك أي وكذا المختص بالاسم وقوله غير الغالب أي في الفعل فيصدق بالغالب في الاسم والمستوى فيه هو والفعل (قوله لعيسى بن عمر) هو شيخ سيديويه وشيخ شيخه الخليل دمايني (قوله فيما نقل من فعل) أي من موازن فعل بفتحين يعني من الفعل الماضي مطلقا أي لا بقيد صيغة مخصوصة كما يدل عليه كلام عيسى بن عمر فانه قال كما في الشاطبي كل فعل ماض اذا سمي به فانه لا ينصرف وبديل الرد عليه بعد بان العرب اجمعوا على صرف كعسب اسم رجل مع أنه منقول من كعسب اذا أسرع اذ لو كانت مخالفة لعيسى في خصوص الماضي الذي على وزن فعل ككل وضرب لم يصح الرد عليه بصرف كعسب اجماعا لان وزن كعسب فعل وكلامه في موازن فعل (قوله أنا ابن زجل الخ) جملة جلا في موضع خفض صفة لمحدوف واعتراض بان الموصوف بالجملة لا يحدف الا اذا كان بعض اسم مجرور وعن أوفي كما مر في النعت لكن نقل يس عن بعضهم عدم اعتبار هذا الشرط ونقل شيخنا السيد أن اعتباره خاص بما اذا كان الموصوف مرفوعا (قوله فهو محكي) نظر في تفرع هذا على سابقه بانه انما يفرع كون الجملة محكية على جعلها مسمى بها لا على أنها صفة لمحدوف لان الجملة الموصوف بها الاسمي محكية بل هما احتمالا ان كما تصرح به عبارة التوضيح وهي واجب بأنه يحتمل أن يكون مسمى بجملا من قولنا زيد جلا في نفسه ضمير وهو من باب المحكيات كقوله نبئت أخوالي بني زيد وأن يكون ليس بعلم بل صفة لمحدوف أي أنا ابن زجل جلا الامور اه فكان الظاهر أن يقول أو هو محكي (قوله بني زيد) فيزيد مسمى به وفيه ضمير مستتر بدليل رفعه على المحكية ولو كان مجرودا عن الضمير لجر بالفتحة تصریح (قوله والذي يدل على ذلك) أي الصريف فيما نقل عن الفعل الماضي خلافا لعيسى وما ذكره البعض من المناقشة في الدلالة المذكورة علم رده مما كتبناه على قوله فيما نقل من فعل (قوله الى أن الفعل قدي محكي مسمى به) أي فعلى تسليم أن جلا مجرود عن الضمير مسمى به لا نسلم دلالة على منع الصريف الذي ادعاه عيسى لاحتمال

وأكتب ولا تدل على معنى في الاسم فكان المقتض باحدهما من الافعال أصلا للمفتتح باحدهما من الاسماء وقد يجمع الامر ان نحو يرغ وتنضب فانهما كما تد في كونه على وزن يكثر في الافعال ويقل في الاسماء وكافضل في كونه مفتتحا بما يدل على معنى في الفعل دون الاسم بتنبهات في الاول قد اتضح بما ذكر ان التعبير عن هذا النوع بان يقال أو ما أصله للفعل كما فعل في الكافية أو ما هو به اولى كما في شرحها والتسهيل أجود من التعبير عنه بالغالب الثاني قد فهم من قوله يخص الفعل أو غالب أن الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصريف نحو ضرب ودسج خلافا لعيسى ابن عمر فيما نقل من فعل فانه لا يصرفه تمسكا بقوله أنا ابن جلا وطواع الثنايا ولا جهة فيه لانه محمول على ارادة أنا ابن رجل جلا الامور وجرها في جلا جملة من فعل وفاعل فهو محكي لا ممنوع من الصريف كقوله نبئت أخوالي بني زيد والذي يدل على ذلك اجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل مع أنه منقول من كعسب اذا أسرع وقد ذهب بعضهم الى أن الفعل قدي محكي مسمى به وان كان غير مستندا الى ضمير مسمى كما هذا البيت ونقل عن الفراء

ما يقرب من مذهب عيسى قال الامثلة التي تكون للاسماء والافعال ان غلبت للافعال فلا تجزه في المعرفة نحو رجل اسمه ضرب فان هذا اللفظ وان كان اسما للعسل الابيض هو أشهر في الفعل وان غلب في الاسم (١٨٧) فاجزه في المعرفة والنكرة نحو رجل

مسمى بحجر لانه يكون فعلا تقول حجر عليه القاضي ولكنه أشهر في الاسم الثالث يشترط في الوزن المانع للصرف شرطان أحدهما أن يكون لازما الثاني أن لا يخرج بالتغيير الى مثال هو الاسم فخرج بالاول نحو امرئ فانه لو سمي به انصرف وان كان في النصب شبهها بالامر من علم وفي الجر شبهها بالامر من ضرب وفي الرفع شبهها بالامر من خرج لانه خالف الافعال بكون عينه لان لم حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة وخرج بالتاني نحو ورد قيل فان أصلها ردد وقول ولكن الادغام والاعلال أخرجهما الى مشابهة برد وقيل فلم يعتبر فيها الوزن الأصلي ولو سميت رجلا باليب بالفهم جمع لب لم تصرفه لانه لم يخرج بفعل الادغام الى وزن ليس للفعل وحكى أبو عثمان عن أبي الحسن صرفه لانه يابن الفعل بالفعل وشمل قولنا الي مثال هو للاسم قسمين أحدهما ما خرج الى مثال غير نادر ولا اشكال في صرفه نحو ورد وقيل والآخر ما خرج الى مثال نادر نحو انطلق اذا سكنت لامه فانه خرج الى بناء اتصل

أن يكون محكما بناء على هذا المذهب وقوله بهذا البيت أي أنا بن جلال الخ (قوله ما يقرب من مذهب عيسى) انما قال يقرب لمخالفتة مذهب عيسى فيما غلب استعماله اسماء وان واقفه فيما غلب استعماله فعلا وان نظر عيسى الى الوزن بقطع النظر عن المادة ونظر الفراء الى المادة ذات الوزن (قوله الامثلة التي تكون الخ) أي الكلمات التي تارة تكون أسماء وتارة أفعالا ان غلب استعمالها أفعال الخ ولم ينقل الشارح حكم ما استعمل اسماء وفعلا على السواء عندا فراء ولعله يجوز الوجهين في المعرفة فراجع (قوله فلا تجزه) أي بالكسرة والضمير البارز للامثلة لتأولها بالمذكور (قوله أن يكون لازما) أي للحكمة ونحوه لا يلزم له وزن اضرب ونحو اصبع لازم له على احدى لغاته وزن اقطع ونحوه الم لازم له وزن اكتب قال الحفيد اعلم أن الوزن اذا كان مختصا بتجب الموازنة في اللفظ والتقدير وان كان غالبالكونه مبدؤا بزيادة هي بالفعل أولى من الاسم فلا تشترط الموازنة في اللفظ لان أوله مما ينبه على الوزن ولهذا امتنع صرف أهب وأشدهم ان اذا علمت هذا علمت عدم عموم قوله أن يكون لازما الخ اه وقوله اذا كان مختصا أي أو غالبالكثرته في الفعل دون الاسم بدليل بنية كلامه واللائق كتابة هذا الكلام على الشرط الثاني وبإبدال قوله علمت عدم عموم قوله أن يكون لازما بقوله علمت عدم عموم قوله أن لا يخرج بالتغيير الى مثال هو للاسم ومع كون البعض تبعه في كتابة ذلك على الشرط الاول تصرف في عبارته واختصرها تصرفا واختصارا مختلطين (قوله الثاني أن لا يخرج الخ) اعترضه البعض بأنه لا حاجة الى هذا الشرط فان ما أخرجه به من نحو ورد وقيل خارج من الضابط السابق للوزن المختص وخارج أيضا بقيد السلامة في قوله سابقا وما سلمت صيغته من مصوغ للمالم بسم فاعله لان المراد بالاسم عندهم ما سلم من الاعتلال والتضعيف ويمكن أن يدفع بان خروجه من ضابط الوزن المختص لا يستلزم خروجه من مطلق الوزن المانع للصرف وكلامه الآن في شرط مطلق الوزن المانع وقوله وما سلمت الخ من دخول كلف التمثيل والمثال لا يخصص فتدبر (قوله نحو امرئ) أي على لغة الاتباع فيه فان سمي به على لغة من يلزم فتح عينه منع من الصرف لتكون الوزن لازما حينئذ وكذا الكلام في ابنه على اللغتين دما ميني بخذف (قوله وفي الرفع شبهها بالامر من خرج) رديع همزة مكسورة كما كانت قبل التسمية وهمزة اخرج مضمومة فلا مشابهة وحينئذ تصرفه في هذه الحالة أقوى من صرفه في الخالين الاولين (قوله ولكن الادغام) أي في ردد والاعلال أي في قيل بالعقل وانقلب (قوله وهو سميت الخ) مختصر قوله الى مثال هو للاسم (قوله بالفهم) أي ضم الباء الاولى وأما الهمزة مفتوحة كفي الفارضي قال الدماميني واحترز عن ألب بفتح الباء الاولى فانه لا خلاف في منع صرفه لانه اسم تفضيل بمعنى أعقل فيستحق منع صرفه مطلقا لصفه والوزن (قوله جمع لب) يضم اللام وتشديد الموحدة وهو العقل وجمع لب على ألب قليل والاكثر ان يجمع على ألباب تصريح (قوله لانه يابن الفعل) أي فعله الذي هو اب لا الفعل مطبقا فانه يوزن اكتب واقتل اه زكريا وانظروا انه لا حاجة الى ذلك لان الشارح لا يدع انتفا كونه يوزن الفعل وانما ادعى كونه مابنا للفعل بالفعل لان الفعل الذي على وزنه مدغم نحو أشد وأرد أي فضح عف اعتبار الوزن قال في الهمع والاضح وعليه سببويه منعه ولا مبالاة بصفه لانه رجوع الى أصل متروك فهو كمنحج مثل استحوذ وذلك لا يمنع اعتبار الوزن اجاعا فكذلك الفل وان وقوع الفل في الافعال معهود كاشد في التجب ولم يرد ذلك السقاء فلم يباينه (قوله الى مثال نادر) ليس المراد أنه نادر في الاسم وكثير في الفعل والا كان من أوزان الفعل بل المراد أنه من أوزان الاسم الخاصة به الا أنه نادر فيه سم (قوله الى بناء اتصل) قال شيخنا بالخط المهملة الساكنة اه ولم أجد ه (٢) في القاموس

(قول المحشي أي بالكسرة أفهم أن قوله فلا تجزه من الجر وليس كذلك بل هو من الاجراء اه)
(قوله ولم أجد ه في القاموس هو بالتاء محرف والذي في القاموس انقله بالقاف بجره حل اه)

وهو نادرو هذا فيه خلاف وجوز فيه ابن خروف الصرف والمنع وقد فهم من ذلك أن مادخله الأعلال ولم يخرجها الى وزن الاسم نحو
يزيد امتنع صرفه الرابع اختلف (١٨٨) في سكون التخفيف العارض بعد التسمية نحو ضرب بسكون العين مخففا من ضرب

(قوله مادخله الأعلال ولم يخرجها الخ) نحو يزيد فإنه أعل إذ أصله يزيد كضرب ولم يخرج بالاعلال
الى مثال الاسم فنع من الصرف فان قيل يزيد على وزن يزيد أجيب بأنه وان كان على وزنه لكن يزيد
مقتضيا يتدل في الفعل على معنى هو الغيبة بخلاف يزيد فلم يخرج زيد عن كونه من أوزان الفعل
(قوله وهو اختيار المصنف) لان الوزن قد زال والأصل الصرف ولصرفهم جنس بعد حذف الألف
وان كان حذفاً عارضاً مع أن فيه ما يدل على تقديرها وهو توالي أربع متحركات دما ميني (قوله تمتنع
الصرف) أي عروض السكون كما لا ينصرف جبل المخفف من جبال وأجيب عن هذا بان الفتحه
باقية فهي بمنزلة الهمزة دما ميني قال في الهمع ويجرى القولان في يعفر علماً إذ ضم ياءؤه اتباعاً فالاصح
صرفه وعليه سبويه ولورود السماع به فيما حكاه أبو زيد وخروجه الى شبه الاسم والثاني منعه وعليه
الاختصاص لعروض الضمة فلا اعتداد بها ويجريان أيضاً في بدل همزة أفعل كهراق أصله أراق علماً
والاصح فيه المنع ولا مبالاة بهذا الأبدال (قوله فلو خفف) أي بالسكون (قوله لاحق) هو جعل
كلمة على مثال أخرى رباعية الأصول أو خماسيتها كجعل أرطى وعلقى على مثال جعفر وعزى
وذفرى على مثال درهم وجلب جلبة وجلبا على مثال دحرج ودحرجة ودحرجا وحائيت
وحلائيت وعفريت وعفارت على مثال قناديل وقناديل (قوله المقصورة) خرج به ألف لاحق
الممدودة كما سيأتي (قوله مع العلية) ولم تستقل ألف لاحق بالمنع كالف التانيث لان المحقق بغيره
أحطرتبه معه سم (قوله لشبهها بألف التانيث) أي المقصورة وقوله من وجهين أي لامن كل وجه
فانها انفارقتها من حيث أن ألف التانيث لا يقبل ما هي فيه التنوين ولاتاء التانيث وما فيه ألف
اللاحق يقبلهما وقد استعمل بعض الاسماء ممنوناً يجعل ألفه لللاحق وغير ممنون يجعل ألفه للتانيث
نحو تبرى وبالوجهين قرئ في السبع (قوله بخلاف الممدودة) أي ألف لاحق الممدودة فانها لا تؤثر
منع الصرف لعدم شبهها بألف التانيث الممدودة لان همزة لاحق منقلبة عن ياء وهمزة التانيث
منقلبة عن ألف وأيضاً همزة التانيث منقلبة عن مانع وهو الألف فتمنع وهمزة لاحق منقلبة عن
غير مانع وهو الياء فلا تمنع فأداه في التصريح (قوله فانها مبدلة من ياء) أي فلم تشبه ألف التانيث
الممدودة لانها مبدلة عن ألف ثانية وظاهر هذا الجرى على أن ألف لاحق الممدودة الهمزة بعد
الألف وألف التانيث الممدودة الهمزة بعد الألف وفيه خلاف سيأتي في باب التانيث (قوله في مثال)
أي وزن وقوله نحو أرطى اسم شجر وألفه لللاحق يجعفر على الراجح وقيل ان أرطى أفعل فانعه
العلمية ووزن الفعل قال الفارضى ولا يجوز أن تكون ألف أرطى وعلقى للتانيث لانهم قالوا أرطاة
وعلقاة فلو كانت للتانيث لاجتمع تانيثان في الكلمة اه (قوله وعزى فهو على مثال كرى)
كذا زيد في نسخ والعزى بعين مهملة فزاي اسم الرجل الذي لا يلهو كما سيأتي في الشرح في باب
التانيث وألفه لللاحق بدرهم وترك مثال الضم لعدم ألف لاحق في فعله بالضم بل هي ألف تانيث
تكنى (قوله بخلاف الممدودة) أي ألف لاحق الممدودة فانها لا تقع في مثال صالح لألف التانيث
(قوله نحو علما) بعين مهملة فلام فوحدة اسم لعصبة العنق وألفه الممدودة لللاحق بقراطس واغالم
تكن ألفه للتانيث قال الفارضى لان علما لا يوازنه شئ من أوزان ألف التانيث الممدودة كما سيأتي
ان شاء الله تعالى في علامة التانيث (قوله وشبهه الشئ) بخريل يشبهه (قوله لشبهه بما يبل) فيكون
مانعه من الصرف العلمية وشبهه الهجاء (قوله للتعريف والهجاء) أي الحكمية بقرينة ما بعده ويعبر عنها
بشبه الهجاء (قوله في استعمال عربي) أي في استعمال شخص عربي مجبول على العربية بل في استعمال
موثق بعربيته (قوله والهجاء المحضة) يعني الحقيقية (قوله حكم ألف التكنين) أي التي أتى بها الاجل

المجهول فذهب سبويه
أنه كالتسكون اللازم
فينصرف وهو اختيار
المصنف وذهب المازني
والمبرد ومن وافقهما الى أنه
تمتنع الصرف فلو خفف قبل
التسمية انصرف قولاً
واحداً وما يصير علماً من
ذى ألف زيدت لاحقاً
فليس ينصرف أي ألف
اللاحق المقصورة تمنع
الصرف مع العلية لشبهها
بألف التانيث من وجهين
الاول أنها زائدة ليست
مبدلة من شئ بخلاف
الممدودة فانها مبدلة من
ياء والثاني أنها تقع في
مثال صالح لألف التانيث
نحو أرطى فانه على مثال
سكرى وعزى فهو على
مثال ذكرى بخلاف
الممدودة نحو علما وشبه
الشئ بالشئ كثيراً ما يلحقه
بمكناه اسم رجل فانه عند
سبويه ممنوع الصرف
لشبهه بما يبل في الوزن
والامتناع من الألف
واللام وكمدون عند أنى
على حيث يمنع صرفه
للتعريف والهجاء يرى أن
ممدون وشبهه من الأعلام
المريد في آخرها وابعضه
وتون لغير جمعية لا يوجد
في استعمال عربي مجبول
على العربية بل في استعمال
بعض حقيقه أو حكماً فالحق
بما منع صرفه للتعريف

والهجاء المحضة بتدنيهاً عن الاول كان ينبغي أن يقيده الألف بالمقصورة صريحاً أو بالمثال أو بهما كما فعل في الكافية تكثير
فقال وألف لاحق مقصوراً منع كعلقى ان ذاعلية وقعه الثاني حكم ألف التكنين كحكم ألف لاحق في أنها تمنع مع العلمية

نحو قبعثرى ذكره بعضهم (والعلم منع صرفه ان عدلا • كفعل التوكيد أو كعدلا والعدل والتعريف ما نعام بحر • اذابه التعيين
قصدا يعبر) أى يمنع من الصرف اجتماع التعريف والعدل في ثلاثة أشياء (١٨٩) • أحدها فعمل في التوكيد وهو جمع وكتع

و بصع وبتع فانها معارف
بنية الاضافة الى ضمير
المؤكّد فشاہت بذلك
العلم لكونه معرفة من غير
قرينة لفظية هذا ما مشى
عليه في شرح الكافية
وهو ظاهر مذهب
سبويه واختاره ابن
عصفور وقيل بالعلية
وهو ظاهر كلامه هنا ورده
في شرح الكافية وأبطله
وقال في التسهيل بشبه
العلية أو الوصفية قال
أبو حيان وتجويزه أن
العدل يمنع مع شبه الصفة
في باب جمع لا أعرف له فيه
سلفا ومع مدولة عن
فعلا وان فان مفرداتها
جمعاء وكتعاء وبتعاء
وتمت اقياس فعلا
اذا كان اسمان يجمع
على فعلاوات ككعراء
وكعراوات لان مذكرة
جمع بالواو والنون فحق
مؤنثه أن يجمع بالالف
والتاء وهذا اختيار الناظم
وقيل معدولة عن فعل
لان قياس أفعال فعلا وان
يجمع مذكرة ومؤنثه
على فعل نحو حرقى حجر
وحراء وهو قول الأنخس
والسيرافى واختاره ابن
عصفور وقيل انه معدول
عن فعلى ككعراء
وكعراوى والصحيح الاول

تكثير حروف الكلمة وثقها تاء التأنيث كالف الالحاق فيقال قبعثرى (قوله نحو قبعثرى) ومن أدخلها
في ألف الالحاق فقد سها اذ ليس في أصول الاسم سدا مى فيلحق به اه تصریح والقبعثرى الجمل
العظيم والفصيل المهزول قاموس (قوله والعلم) أى حقيقة أو حكما بقرينة التمثيل بفعل التوكيد فانه
ليس بعلم حقيقة عند الناظم كفى شرح الكافية وتصحیح بعضهم ابقاء العلية على ظاهرها يجعل الكاف
للتنظير لا للتمثيل يمنعه العطف في قوله أو كعدلا لان ثعل مثال قطعا فالمناسب أن يكون ما قبله كذلك
نعم يصح ذلك الابقاء باجراء كلامه هنا على القول بان ثعل التوكيد علم حقيقة لمعنى هو الاحاطة وان
كان خلاف ما شى عليه في الكافية (قوله كفعل التوكيد) الاضافة على معنى اللام أو فى وكلام
الشارح يشير الى هذا (قوله كعدلا) هو علم جنس للثعلب (قوله اذابه) الباء بمعنى فى متعلقة بيبعبر
وقصد أى مقصود حال مؤكدة من نائب الفاعل وفى كلامه ادخال اذاعلى المضارع وهو جائز
وان كان قليلا (قوله بنية الاضافة الى ضمير المؤكّد) والاصل فى رأيت النساء جمع جمعهن فحذف
الضمير للعلم به واستغنى بنية الاضافة وضعف هذا القول بان تعريف الاضافة غير معتبر فى منع
الصرف وأجيب بان عدم اعتباره اذا وجد المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين معه وأمام
حذفه فما المانع من اعتباره (قوله فشاہت بذلك العلم الخ) فان سعى به أعنى بفعل المؤكّد به فذهب
سبويه بقاءه على المنع وعن الأنخس صرفه لان العدل انما كان حال التوكيد وقد ذهب فان نكر
بعد التسمية صرف وفاقالذهب العلية بالاعوض عنها بخلاف آخر لانه فى الاصل صفة أفادة السيوطى
(قوله وقيل بالعلية) أى لمعنى الاحاطة اه تصریح ففى علم جنس للمعنى كسبحان (قوله وهو ظاهر
كلامه هنا) لانه مثل للعلم المعدول بفعل التوكيد وانما قال ظاهرا لكان حمل العلم فى كلامه على
ما يشمل العلم حكما وهو ما يشبه العلم الحقيقي فى كون تعريفه بغير أداة ظاهرة (قوله ورده فى شرح
الكافية وأبطله) فقال وليس يعنى جمع بعلم لان العلم ما شخصى أو جنسى فالشخصى مخصوص
ببعض الأشخاص فلا يصلح لتعبير والجنسى مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف
ذلك فالحكم بعليته باطل اه قلت علم الاحاطة من قبيل علم الجنس المعنوى كسبحان للتسبيح وفى
ارتكابه توفية بالقاعدة وهى انه لا يعتبر فى منع الصرف من المعارف الا العلية تصریح (قوله بشبه
العلية) أى نظر الصكونه معرفة بغير أداة ظاهرة وقوله أو الوصفية أى وشبه الوصفية أى نظرا
لكون مذكرة أفعال ومؤنثه فعلا كما هو شأن الصفات (قوله ومع مدولة عن فعلاوات) عطف على
معارف فى قوله السابق فانها معارف بنية الاضافة سم (قوله لان مذكرة جمع الخ) كان ينبغى أن
يقول ولان مذكرة الخ لان هذا تعليل آخر للناظم وابنه غير تعليل ابن هشام السابق فى قوله فان
مفرداتها جمعاء وكتعاء وبتعاء وبتعاء وانما قياس فعلا والخ ولان صنيعة يوهى أن كعراء له مذكرة
وليس كذلك كما يصرح به الشارح أفاده النهوتى (قوله عن فعل) أى بضم الفاء وسكون العين
(قوله وقيل انه معدول عن فعلى) أى لان فعلا الذى ليس بصفة قياسه أن يجمع على فعلى دما مبنى
(قوله صفة) حال من أفعال وقوله لا معذ كره له بيان اقوله محضا كاندل عليه عبارة الدمامينى (قوله
وجعاء ليس كذلك) لانه ليس بصفة وله مذكرة فبطل القولان الاخيران (قوله نحو عمر الخ) دخل
تحت نحو هذل وعصم وبلغ وبعجى بخيلة الاعلام الموازنة فعل خمسة عشر (قوله وزفر عن زافر)
بمعنى ناصر أو حامل كفى انراضى قال وأما زفر بمعنى كثير العطاء فيصرف لانه نكرة بدليل دخول
أل عليه اه (قوله وهو ثعل) قال أبو حيان لان ناعلا غير مستعمل وأن ثعل مستعمل قال فى الصحاح

لان فعلا لا يجمع على فعل الا اذا كان مؤنثا لافعل صفة كعمراء ولافعل فعلى الا اذا كان اسما محضا لامذكرة ككعراء
وجعاء ليس كذلك • الثانى علم المذكرة المعدول الى فعل نحو عمر وزفر وزحل ومضوء وثل وهبل وجشم وقتم وجمج وقرح ودلف فعم
معدول عن عامر وزفر معدول عن زافر وكذا باقىها قيل وبعضها عن أفعال وهو ثعل وطريق العلم يعدل هذا النوع سماه غير مصروف

عار يامن سائر الموانع وانما جعل هذا النوع معدولا لغيره من أحدهما أنه لو لم يقدر عدله لزم ترتيب المنع على علة واحدة اذ ليس فيه من الموانع غير العلية والآخران (١٩٠) الاعلام يغلب عليها النقل فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم

يجعل من تجلا وكذا باقيها وذكر بعضهم لعدله فأتدتين احدهما لفظية وهي التخفيف والاخرى معنوية وهي تمحيض العلية اذ لو قيل عامر اتوهم أنه صفة فان ورد فعل مصر وفا وهو علم علمنا انه ليس بمعدول وذلك نحو ادد وهو عند سيويه من الود فهم مرتبه عن وار وعند غيره من الاد وهو العظيم فهو رتبة اصلية فان وجد في فعل مانع مع العلية لم يجعل معدولا نحو طوى فان منعه للتأنيث والعلية ونحو تنسل اسم أعجمي فالمانع له العجمة والعلية عند من يرى منع الثلاثي للجمة اذ لا وجه لتكافؤ تقدير العدل مع امكان غيره ويلحق بهذا النوع ما جعل علما من المعدول الى الفعل في التداء كغدر وفسق فحكيمه حكم عمر قال المصنف وهو أحق من عمر بمنع الصرف لان عدله محقق وعدل عمر مقدر اه وهو مذهب سيويه وذهب الاخفش وتبعه ابن السيد الى صرفه الثالث سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه فالاصل ان يعرف بأل أو بالاضافة وان سحر ان يعرف بالاضافة فان تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حينئذ ظرف

الشغل بالتحريك زوائد في الاسنان واختلاف منابها يقال رجل أثعل وامرأة ثعلاه اه (قوله عاريا من سائر الموانع) أي غير العلية لان الكلام في العلم (قوله لو لم يقدر عدله الخ) وانما قدر العدل دون غيره لا مكانه دون غيره دما ميني (قوله عن عامر العلم المنقول من الصفة) صريح في أن المعدول عنه العلم لا الصفة (قوله وهي التخفيف) أي بخلاف الالف (قوله فان ورد فعل مصر وفا الخ) ومالم يجمع صرفه ولا عدمه فسيبويه بصرفه جملا على الاصل في الاسماء وغيره يمنع صرفه جملا على الغالب في فعل علما وليس بجيد قاله الخطر اوى اه تصریح وعبارة الاشبه بالسيوطي قال في البسيط لو سمي بفعل مما لم يثبت كيفية استعماره ففيه ثلاثة أقوال احدها الأولى منع صرفه جملا على الاكثر والثاني الأولى صرفه نظر الى الاصل لان تقدير العدل على خلاف القياس والثالث ان كان مشتقا من فعل منع من الصرف جملا على الاكثر الا صرف وهو نحو كلام سيويه اه (قوله وهو علم) يظهر لي أن هذا القيد ليكون الكلام في الاعلام وأن ما ورد مصر وفا وهو وصف كحطم ولبيد ليس أيضا معدولا والاستحقاق منع الصرف (قوله من الود) أي مشتق من الود وقوله من الاد أي مأخوذ من الاد لان الابد كسر الهاء بمعنى العظيم ليس مصدرا (قوله فان منعه للتأنيث) أي المعنوي باعتبار البقعة وتوحيده باعتبار المسكان لغة فيه قرئ بها في السبع (قوله ونحو تنسل) بفوقيتين اسم لبعض عظماء الترك وقوله عند من يرى الخ أما عند من يرى عدم منعه فمانع تنزل العلية والعدل وقوله اذ لا وجه الخ علة لقوله لم يجعل معدولا (قوله بهذا النوع) أي الثاني (قوله حكم عمر) فان نكر زال المنع سيوطي (قوله لان عدله محقق) فعدله معدول عن غادر وفسق معدول عن فاسق وهذا محقق له قبل التسمية وأما بعد ما بقي لفظ المعدول على ما هو عليه فاعتبر فانه العلية وبقاء لفظ العدل دما ميني (قوله سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه فالاصل الخ) كان يكفيه أن يقول سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه فهو حينئذ ظرف الخ وكأنته انما زاد قوله فالاصل الخ لبيان وجه العدل لكن يرد عليه أنه قد بينه في قوله اما العدل الخ وان لم يذ كر ثم الاضافة فتأمل وقوله اذا أريد به سحر يوم بعينه أي وجعل ظرفا كما سيأتي (قوله نحو جئت يوم الجمعة سحر) قال في مجتذ اذا من المغنى وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز اذا كان أحدهما أعم نحو أتيت يوم الجمعة سحر اه واستشكل بان السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل وضبطه بعضهم بالسدس الاخير من الليل واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والغروب فلم يصدق أحد الطرفين على الآخر فلا عموم وأجيب بجعل السحر على أول الفجر لقر به منه أو جعل اليوم على ما يشمل ما قبل الفجر (قوله فغن اللفظ بال) أي عن لفظ سحر المقرون بأل أي الهدية كما في الدما ميني وذلك لانه اسم جنس أريد به معين كرجل اذا أريد به معين فحقه أن يكون مع الاضافة أو ال لكنهم عدلوا عن قوله بأل الى جعله علما على هذا الوقت فان قلت كما يجوز أن يكون معدولا عن ذى ال يجوز أن يكون معدولا عن المضاف فلم حكيمه بأنه معدول عن ذى اللام دون المضاف فالجواب أن التعريف بأل أخصر من التعريف الاضافي والضرورة داعية الى اعتبار التعريف ومعهما انما ركب قدر الحاجة فلهذا لم يقل الشارح أو الاضافة مع أنه المطابق لقوله سابقا فالاصل ان يعرف بأل أو بالاضافة واعلم ان عدل سحر تحقيقي لا تقديري لما عرفت من أنه يدل عليه دليل غير منع الصرف وهو أنه اسم جنس أريد به معين فحقه أن يعرف بأل بخلاف التقديري فانه لا دليل عليه الامنع الصرف وليس المراد بالتحقيقى مناطقها بأصله (قوله بالعلية) قال الحفيد أي الشخصية اه قال سم ويلزم عليه تعدد الاوضاع بتعدد الاسمار المعينة أي والاصل عدم تعدد الوضع فالأقرب جعله علم جنس (قوله وهذا ما صرح به

لا يتصرف ولا ينصرف نحو جئت يوم الجمعة سحر والمانع من الصرف العدل والتعريف اما العدل في اللفظ بال فانه كان الاصل ان يعرف بها أو اما التعريف فقبل بالعلية لانه جعل علما لهذا الوقت وهذا ما صرح به

في التسهيل وقيل بشبه العلمية لانه تعزف بغير اداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وقوله هنا والتعريف يوحى اليه اذ لم يقل والعلمية وذهب صدر الافاضل وهو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي الى انه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف قال في شرح الكافية وما ذهب اليه مردود بثلاثة اوجه أحدها أن مادعاها ممكن وما ادعيناها (١٩١) ممكن لكن مادعيناها أولى لانه خروج

عن الاصل بوجه دون وجه لان الممنوع الصرف باق على الاعراب بخلاف مادعاها فانه خروج عن الاصل بكل وجه • الثاني انه لو كان مبنيًا لكان غير الفتح أولى به لانه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الاعراب كما اجتمعت في قبيل وهدى والمنادى المبني • الثالث انه لو كان مبنيًا لكان جائز الاعراب جواز اعراب حين في قوله على حين عابت المشيب على الصبا لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضًا وكان يكون علامة اعرابه تنوينه في بعض المواضع وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء وأن فتحته اعرابية وان عدم التنوين انما كان من أجل منع الصرف فلونكر سحر وجب التصرف والانصرف كقوله تعالى نجيناهم بسحر نعمة من عندنا هو ذهب السهيلي الى انه معرب وانما حذف تنوينه لئلا يضافه وذهب الشلوبين الصغير الى انه معرب وانما حذف

في التسهيل) استشكله أبو حيان بأن المعدول له يشتمل على معنى المعدول عنه كاشتمال مثني وفسق على معنى اثنين اثنين وفاسق وكيف يشتمل سحر على معنى السحر ويكون علماء مع أن تعريف العلمية لا يجمع تعريف اللام فلا يجمع علمية سحر اشتماله على معنى السحر مع باختصار (قوله الى انه مبني) هذا ثاني أربعة أقوال فيه ذكرها الفارسي ثالثها انه معرب منصرف وسينقله اشارح عن السهيلي والشلوبين الصغير رابعها انه لا معرب ولا مبني وهي مفروضه في سحر المراد به معين المجهول ظرفا فان نكر صرف وان أريد به معين ولم يجعل ظرفا قرن بال أو أضيف وجوبا كما صرح به الدماميني (قوله لتضمنه معنى حرف التعريف) الفرق بين العدل والتضمن أن العدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه الاصل والتضمن اشراب اللفظ معنى زائدا على أصل معناه من غير تغييره عن صيغته الاصلية فسحر المذكور عندنا الجهور مغير عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الافاضل وارد على صيغته الاصلية مع اشرابه معنى زائدا على أصل معناه وهو التبعين أفاده في التصريح فالتغيير على العدل في اللفظ دون المعنى وعلى التضمن بالعكس (قوله مادعاها) أي من البناء وتضمن معنى حرف التعريف فالمصنف انما سلم امكان التضمن الذي علل به صدر الافاضل البناء لا وجوده وانما لم يحكم بعدمه لان ما سلمه أسلم له فسقط ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من الاعتراض (قوله لانه خروج عن الاصل بوجه الخ) ايضاحه أن أصل الاسم الاعراب والانصراف فالمنع من الصرف عدول عن وجه والبناء عدول عن وجهين معا (قوله لكان غير الفتح الخ) قد ينقض باسم لا التبرئة المبني لان بناءه على الفتح مع انه في موضع نصب فعمل كلامه باعتبار الغالب (قوله فيجب اجتناب الفتحة) أي يتأكد ليوافق قوله قبل لكان غير الفتح أولى به (قوله جائز الاعراب) أي جوازاً وقرعياً كما يؤخذ من بقية كلامه (قوله جواز اعراب حين) أي اذا أضيف الى جملة واللازم باطل عند صدر الافاضل لانه مبني عنده مطاهازا كريا (قوله في ضعف الخ) وفي كون كل منهما ماضيا زمانيا (قوله بكونه عارضا) اعترضه البعض بان الفرق بين سحر وحين ظاهر لان سبب بناء حين اضافته لمبني وهي مجوزة للبناء لا موجهة وسبب بناء سحر تضمنه معنى الحرف وهو موجب لا مجوز كما لا يخفى أي ومجرد اشتراكهما في عروض البناء لا يقتضي جواز البناء فقد يكون البناء العارض واجبا كبناء المنادى واسم لا (قوله وكان يكون الخ) عطف على كان جائز الاعراب (قوله وفي عدم ذلك) أي التنوين دليل على عدم البناء لان انتفاء اللازم وهو جواز الاعراب مع التنوين يوجب انتفاء الملزوم وهو البناء فثبت وجوب الاعراب مع عدم الصرف (قوله فلونكر سحر) هذا ما قبل قوله اذا أريد به سحر يوم بعينه واعلم أن هذا من قلة كلام المصنف في شرح الكافية فلا يعترض بان الأولى تاخيره عن جملة الاقوال في سحر المعرفة (قوله الى انه معرب) أي ومنصرف كما يؤخذ من قوله وانما حذف تنوينه الخ والخلاف بين السهيلي والشلوبين انما هو في علة حذف التنوين كما هو ظاهر من سياقه (قوله نظير سحر في امتناعه من الصرف أمس الخ) مثل ذلك أيضا يجب وصرف فان كلامهما علم جنس على الشهر المخصوص ومعدول عن ذي ال (قوله من يعربه في الرفع الخ) قال البعض انظر ما وجه التفرقة بين حالة الرفع وغيرها اه وأقول قد توجه بان الرفع شأن المعدول يخرج فيه عن الاصل في الاسماء بالسكينة بخلاف النصب والحرف فانها شأن الفضلات فيجب لان الخروج عن الاصل بالسكينة قاعرفه (قوله ويؤنيه على الكسر) أي لما ياتي قريبا (قوله ينونونه على الكسر) أي

تنوينه لئلا وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف والصحيح ما ذهب اليه الجمهور بتنبية نظير سحر في امتناعه من الصرف أمس عند بني تميم فان منهم من يعربه في الرفع غير منصرف ويؤنيه على الكسر في النصب والجرو منهم من يعربه اعراب ما لا ينصرف في الاحوال الثلاثة خلافا لمن أنكر ذلك وغير بني تميم ينونونه على الكسر وحكى ابن أبي الربيع أن بني تميم يعربونه اعراب

مالا ينصرف اذا رفع او جر
 عند او منسذ فقط وزعم
 الزجاج ان من العرب من
 يثنيه على الفتح واستشهد
 بقول الرازي
 اني رأيت عجبا مذامسا
 قال في شرح التمهيد
 ومدعاه غير صحيح لامتناع
 الفتح في موضع الرفع ولان
 سيبويه استشهد بالجر
 على أن الفتح في أمس افخ
 اعراب وأبو القاسم لم ياخذ
 البيت من غير كتاب سيبويه
 فقد غلط فيما ذهب اليه
 واستحق أن لا يعول عليه
 اه ويدل للاعراب قوله
 اعتصم بالرجاء ان عن يأس
 وتناس الذي تضمن أمس
 وأجاز الخليل في لقيته أمس
 ان يكون التقدير بالامس
 • غذف الباء وأل فتكون
 الكسرة كسرة اعراب
 قال في شرح المكافيه ولا
 اختلاف في اعراب أمس
 • اذا أضيف أولفظ معه
 بالالف واللام أو نكر أو
 صغرا أو كسر (وابن علي
 الكسرة فعال علماء مؤنثا)
 • أي مطلقا في لغة الجازيين
 لشبهه بنزال وزنا وتعريفا
 وتأيينا وعدلا وقيل
 لتضمنه معنى هاء التانيث
 قاله الربيع وقيل لتوالي
 العمل وليس بعد منع
 المصروف الا البناء قاله المبرد
 والاول هو المشهور تقول
 هذه حذام ووبارورأيت
 حذام ووبار ومررت
 بحذام ووبارومنه قوله
 اذا قالت حذام فصدقوها
 فان القول ما قالت حذام (وهو نظير جشما) وعمر وزفر (عند تميم) أي ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة (قوله)

بالشروط الخمسة المأخوذة من قوله فيما يقع ولا خلاف في اعراب أمس وهي أن لا يكسر ولا يصغر
 ولا ينكر ولا يضاف ولا يحل بال وانما يثنيه لتضمنه معنى حرف التعريف وعلى حركة التلخيص من
 التقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل في التلخيص (قوله اذا رفع او جر عند او منسذ فقط) أي
 ويثنيه على الكسر في غير ذلك ولعل وجه تخصيصه مذومنه كثره جر أمس بهما (قوله لامتناع
 الفتح في موضع الرفع) قال البعض أي لعدم وجود ان الفتح في لسانهم في موضع الرفع فقالوا مضى
 أمس بالرفع ولم يفتحوه ولو كان مبنيا على الفتح في الاحوال كلها أي عند بعض العرب لسمع مضى
 أمس بالفتح اه وفيه تصريح بان منقول الزجاج البناء على الفتح في محل الاحوال وحيث ذهبت
 التعليل أما ان كان منقرله البناء على الفتح في الجر فقط فلا (قوله ولان سيبويه استشهد بالجر الخ)
 هذا التعليل غير ناهض اذ لا ضرر في تحريك انسان يتنا على خلاف تحريك من نقل هذا البيت عن
 العرب فتدبر (قوله فتح اعراب) أي نائب عن الكسر كما هو شأن الممنوع من الصرف وزعم بعضهم
 أن أمس فية فعل ماض فاعله ضمير مستتر أي أمسى هو أي المساء (قوله وأبو القاسم) أي الزجاج
 (قوله ويدل للاعراب الخ) ان كان مقصوده الرد بذلك على الزجاج لم يتم لان الزجاج لم يدع البناء
 على الفتح عند جميع العرب بل البناء على الفتح عند بعضهم فيجوز أن يكون قائل البيت من غير هذا
 البعض فافهم (قوله اعتمد) أي تمسك وعن ظهر (قوله ولا خلاف الخ) نظريه بعضهم بان من
 العرب من يستحب البناء مع ال كقوله

واني وقفت اليوم والامس قبله • بيابك حتى كادت الشمس تغرب
 بكسر سين الامس وهو في موضع نصب عطف على اليوم وخرج على أن ال زائدة لغير تعريف
 واستحب معنى المعرفة فاستديم البناء أو أنها المعرفة وجر على اضمار الباء فانكسر اعراب لانه
 (قوله أو نكر) أي أريد به يوم من الايام الماضية مهمم كافي التوضيح بقى ما اذا أريد به معين من
 الايام الماضية غير اليوم الذي يليه يومك كأن يراد به اليوم الذي يليه أول الشهر الماضي ولا
 يبعد أن يكون حكمه حكم ما لو أريد به اليوم الذي يليه يومك ويكون التقييد باليوم الذي يليه
 يومك لانه الغالب في ارادة المعنى اه سم وربما يشير الى ذلك قوله التوضيح مهمم فبايتبادر من
 كلام البعض من أن حكم هذا حكم المنكر غير صحيح (قوله أو صغر) أي على مذهب من يميز تصغيره
 كالمراد وابن برهان ونص سيبويه على أنه لا يصغر وكذا غدا استغناء بتصغير ما هو أشد تمكنا وهو
 اليوم والليله قاله أبو حيان (قوله أو كسر) أي جمع جمع تكسير على أمس كفلس وأموس كفلس
 وآماس كاوقات فعلم ما في قول البعض بان قيل أموس من القصور (قوله مطلقا) أي سواء ختم براء
 أو لا والحاصل أن فيه ثلاث لغات بناء على الكسر مطلقا وأعرابه اعراب مالا ينصرف مطلقا
 والتفصيل بين ما آخره اء فيبنى وما لا فيمنع من الصرف (قوله لشبهه بنزال) علمه لابن ولا يثاني
 ما سبق من حصر سبب البناء في شبه الحرف لان الشبه بالحرف صادق بالشبه بلا واسطة وبها كما
 هنا لان نزال تشبه الحرف وقوله وتعر يفالم امر من أن اسم للمفعول الغير المنون معرفة وقوله وتأيينا
 لعله في نزال باعتبار أنه اسم لكامة نزل أو هو جار على مذهب المبرد أن نزال بمعنى النزلة وعجابه الهمع
 لشبهه بفعال الواقع موقع الامر كنزال في الوزن والعدل والتعريف فأسقط التانيث (قوله لتضمنه
 معنى هاء التانيث) أي التي في المعدول عنه (قوله لتوالي العال) أي العلية والتانيث والعدل ورد
 بان اذ يبين فيه خمسة أسباب وهو مع ذلك معرب اه حفيد ويجاب بانهم نهوا باعرابه على أن
 اجتماع الاسباب مجوز للبناء لا موجب سم والخمسة هي العلية والجملة وزيادة الالف والتون
 والتانيث لانه علم بلاءة والتركيب (قوله حذام) معدول عن حاذمة من الحذم وهو القطع ومن هذا
 الباب صلاح اسم الملكة وسكاب اسم الفرس (قوله جشما) معدول عن جاشم أي عظيم كافي سم

فان القول ما قالت حذام (وهو نظير جشما) وعمر وزفر (عند تميم) أي ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة (قوله)

وهذا رأى سيبويه وقال

المبرد للعلية والتانيث
المعسوي كزنب وهو
أقوى على ما لا يخفى وهذا
فيما ليس آخره رأء فاما نحو
وباروظفار وسفارفا أكثرهم
يبنيه على الكسر كما هل
الجاز لان لغتهم الامالة
فاذا كسر واقصوا اليها
ولو منعوه الصرف
لامتعت وقد جمع الاعشى
بين اللغتين في قوله

ومر دهر على وبار

فهلكت جهره وبار
تنبهان الأول أفهم
قوله مؤنثان حذام وبابه
لوسمى به مذ كرم بين وهو
كذلك بل يكون معربا
منوعا من الصرف للعلية
والنقل عن مؤنث غيره
ويجوز صرفه لانه انما كان
مؤنثا لارادته بما عدل
عنه فلما زال العدل زال
التانيث بزواله * الثاني
فعال يكون معدولا وغيره
معدول فالمعدول اما علم
مؤنث كحذام وتقدم حكمه
واما أمر نحو زال واما
مصدر نحو حاد واما حال
نحو * والحليل تعدد في
الصعيد بداد * واما صفة
جارية مجرى الاعلام نحو
حلاق للمنية وبما صفة
ملازمة للنداء نحو فساق
فهذه خمسة أنواع كلها
مبنية على الكسر معدولة
عن مؤنث فان سمى ببعضها
مذكرا فهو كعناق وقد
يجعل كصباح وان سمى
به مؤنث

(قوله وهذا رأى سيبويه) وهو مقتضى قول المصنف وهو نظير جشما (قوله وهو أقوى على
ما لا يخفى) أي لان التانيث متحقق فلا حاجة الى تقدير العدل لانه انما يقدر اذا لم يتحقق غيرها
وأجاب الدماميني بان الغالب على الاعلام النقل فلذا جعله سيبويه منقولة عن فاعلة المنقولة عن
الصفة كما تقدم في عمر وعلى مذهب المبرد تكون من تجلدة وأجيب بغير ذلك أيضا كما ذكره شيخنا
(قوله ونحو وبار) اهم لارض كانت لعاد وظفار اسم مدينة وسفار اسم ماء وكل معدول عن فاعلة
وقولنا سفار اسم ماء تبعا فيه التوضيح قال شارحه من مباء العرب لمحوظ فيه معنى التانيث وهذا
قال سيبويه اسم لماء وقال الجوهري اسم لبر وهو المناسب لان الكلام في اعلام المؤنث والماء
مذكرا (قوله لان لغتهم الامالة) أي لغة جميعهم كما صرحوا به واعترض بان التوصل للامالة ليس
من أسباب البناء ولو سلم فقتضى امالة جميعهم أن جميعهم يبنون على الكسر لآ أكثرهم فقط ويدفع
بان سبب البناء ليس التوصل للامالة بل الشبه بنزال على ما تقدم لكن أكثرهم اعتبر هذا الشبه
لتقويه بترتب الامالة التي هي لغتهم عليه وبعضهم لم يعتبره لكونه لا يقتضى البناء عنده ولم يعتبر
ترتب الامالة عليه لكونه لا يخضع الى الامالة الا عند تحقق مقتضى الكسر فاعرف ذلك (قوله وقد
جمع الاعشى الخ) أي حيث كسر الاول بالانوين كافي الفارضى ورفع الثاني بالضمه قال الدفوشري
فيه اشكال لان الاعشى ان كان غير تميمي فليس عنده الا البناء على الكسر وكذلك ان كان من
أكثر بني تميم وان كان من القليل فليس عنده الا الاعراب وقول بعضهم يجوز للعربي أن يتكلم
بغير لغته مردود اه والتحقيق كما اوضحناه سابقا أن العربي قادر على التكلم بغير لغته وحينئذ لا
اشكال نعم قال في شرح الشذور وقيل ان وبار الثاني ليس باسم كوار الذي في حشو البيت بل الوار
عاطفة وما بعدها فعل ماض وفاعل والجملة معطوفة على قوله هلكت وقال أولا هلكت بالتانيث على
معنى القبيلة وثانيا وبار وبارتذ كبير على معنى الحى وعلى هذا القول يكتب بار وبار الوار والالف كما
يكتب ساروا اه فعلى هذا القول لا جمع بين اللغتين (قوله والنقل عن مؤنث) لوقال والتانيث
بحسب الاصل لكان أحسن لان النقل نفسه ليس من أسباب منع الصرف (قوله لانه انما كان
مؤنثا الخ) أي لان حذام انما كان مؤنثا لانه أردت به في حالة كونه اسما لاثني مدلول المؤنث الذي
عدل عنه وهو حاذمة فلما زال العدل يجعله اسما لمذكر وعدم ارادة مدلول حاذمة زال التانيث
فانتفى سبب منع الصرف وانما زال العدل بذلك لانه لا يصح أن يكون في حالة كونه اسما لمذكر
معدولا عن حاذمة لا تتناع اطلاق حاذمة على المذكر مع أن شأن العدل صحة اطلاق المعدول عنه
على معنى المعدول ولو قال شارح بدل قوله فلما زال العدل الخ فلما لم ترد ذلك زال التانيث فزال
العدل بزواله لكان واضحا فتامل (قوله واما أمر) ان حمل على الامر الاصطلاحى كان التقدير اسم
فعل أمر وان حمل على الامر اللغوى وهو الطلب كان التقدير ال امر قال في التسهيل وفتح فعال
أمر الغة أسدية قال الدماميني فيقولون زال بفتح لا تخرايثار التخفيف (قوله نحو حاد) معدول
عن حمدة بفتح الميم الثانية وكسرهما (قوله في الصعيد) قال في القاموس الصعيد التراب أو وجه
الارض أو الطريق وبلاد بصريته خمسة عشر يوما طولا وموضع قرب وادى القرى به مسجد
للنبي صلى الله عليه وسلم اه وقوله بداد معدول عن متبذدة (قوله جارية مجرى الاعلام) أي
في استعمالها غير تابعة لموصوف وقوله حلاق بالحاء المههولة معدول عن حالقة والمنية الموت (قوله
معدولة عن مؤنث) هذا في الامر ظاهر على رأى المبرد أنه معدول عن مصدر مؤنث معرفة أما
على ظاهر كلام سيبويه أنه معدول عن الفعل كما في الهمع فتأنيث الفعل باعتبار أنه كلمة أو لفظه
(قوله فهو كعناق) أي في الاعراب والمنع من الصرف كما مر وقوله كصباح أي في الاعراب والصرف
(قوله وان سمى به مؤنث الخ) أتى به تقييما للتقسيم والافهوه مما دخل تحت قول المصنف وابن

فهو كخدا م ولا يجوز البناء خذ لا فالن بابشاذ وغير المعدول يكون اسما بكنحاح ومصدر انخوذ هاب وصفته نحو جواد ونحو
 سحاب فلا يسمى بشئ من هذه مذكرا تصرف قول واحد الاما كان مؤنثا كعناق (واصرفن ما نكره من كل ما التعريف فيه اثر)
 وذلك الانواع السبعة المتأخرة وهي ما امتنع للعلية والتركيب والالف والغنون الزائدين أو التأنيث بغير الالف أو الوجهة أو وزن
 الفعل أو الالف الاخلاق أو العدل تقول رب معد يكرب وعمران وفاطمة وزينب و ابراهيم وأحمد وأرطى وعمر لقبتمهم لذهب أحمد
 السببين وهو العلية وأما الخمسة المتقدمة وهي ما امتنع لالف التأنيث أو للوصف والزائدتين أو للوصف ووزن الفعل أو للوصف
 والعدل أو للجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل (١٩٤) فانها لا تصرف نكرة فلو سمي بشئ منها لم ينصرف أيضا أما ما فيه ألف التأنيث

فلا نها كافية في منع
 الصرف ووهوم من قال في
 حواء امتنع للتأنيث والعلية
 وأما ما فيه الوصف مع
 زيادتي فعلان أو وزن
 أفعل فلان العلية تخلف
 الوصف فيصير منعه
 للعلية والزائدتين أو للعلية
 ووزن أفعل وأما ما فيه
 الوصف والعدل وذلك
 آخر وفعال ومفعول نحو
 أحاد وموحد فذهب
 سيبويه أنها اذا سمي بها
 امتنعت من الصرف
 للعلية والعدل قال في
 شرح الكافية وكل معدول
 سمي به فعده باق الاسمر
 وأمس في لغة بني تميم فان
 عدله ما يزول بالتسمية
 فيه صرفان بخلاف غيرهما
 من المعدولات فان عدله
 بالتسمية باق فيجب منع
 صرفه للعدل والعلية
 عددا كان أو غيره هذا
 هو مذهب سيبويه ومن
 عز إليه غير ذلك فقد أخطأ
 وقوله ما لم يقل والى هذا
 أشرت بقولي

على الكسر فعال علما مؤنثا وهذا أولى مما ذكره البعض لما يلزم عليه من قصور النظم فتسدر
 (قوله فهو كخدا م) فتنبه على لغة الجاز وتعر به غير منصرف على لغة تميم وان كان آخره را فعلى
 ما تقدم أيضا نحو حذار و يسار اه دما ميني (قوله ولا يجوز البناء) قال الدماميني أي فيما سمي به
 مذكر اه أي لا فيما سمي به مؤنث حتى يعترض بان في كلامه تناقضا لان قضية التشبيه بخدا م
 جواز البناء فينا في قوله ولا يجوز البناء لكن لو ذكره قبل قوله وان سمي به مؤنث الخ لسلم من الابهام
 (قوله من كل الخ) حال من ما بيان لها (قوله من كل ما التعريف فيه اثر) أي مما يمكن تنكيره فلا يرد
 ان الفعل في التوكيد سمي بوزنه التعريف مع أنه لا ينكر لوجوب اضافته ولو نية الى ضمير المؤكد
 (قوله ووهوم من قال الخ) أي لان ألف التأنيث كافية في المنع فلا وجه لاعتبار غيرها (قوله وكل
 معدول الخ) حاصل ما فرق به بين ما يبقى فيه العدل بعد التسمية وما يزول فيه بعدها أن الاول فيه
 ما يشعر بالعدل وهو تغيير الحركات بخلاف الثاني اه زكريا ووجه بعضهم زوال عدل سحر وأمس
 بالتسمية بان آل لا يجمع العلية (قوله في لغة بني تميم) راجع لامس فقط أي وأما في لغة الجاز بين
 قبني على الكسر (قوله فان عدله بالتسمية باق) الباء بمعنى مع متعلقة بباقي (قوله عددا كان) أي
 غير سحر وأمس وتسمية نحو ثلاث سمي به عدد باعتبار ما كان (قوله هذا كلامه بلفظه) يحتمل
 أنه قاله تقوية لنقله ويحتمل أنه قاله تبريما من التكرار الذي فيه لان قوله وهو خلاف مذهب سيبويه
 يغني عنه التنصيص على مذهبه أول العبارة (قوله أو مع العدل الى فعال أو مفعول) لا يشمل آخر مع
 أن حكمه حكم معدول العدد ولو أسقط قوله الى فعال أو مفعول لشمله (قوله شابهت حالها قبل
 التسمية) لم يقل عاد الوصف لان معنى أجر مثلا قبل التسمية ذات ما تصفت بالجرة وبعد التسمية
 الذات المعينة بالاقصد وصفية بالجرة وبعد التنكير ذات ما سمها باجر بالاقصد وصفية بالجرة ولما
 لوحظ بعد التنكير اتصاف الذات المبهمة بالتسمية بأجر أشبه أجر بعد التنكير حاله قبل التسمية
 في ايهام الذات والملاحظة مطلق الاتصاف ولم يجعل وصفا بالتسمية حقيقة لعدم التعبير بقولنا
 سمي بأجر (قوله لشبه الوصف) القياس على مواضع تقدمت أن يقال للوصف بحسب الاصل
 لكن كل صحيح (قوله وخالف الاخفش في باب سكران فصرفه) أي عند قصد تنكيره (قوله وأما باب
 أجر) أي عند قصد تنكيره ففيه أربعة مذاهب الخ لوقال وخالف المبرد والاقفش في أحد قوله
 في باب أجر فصرفه ثم قال والفراء وابن الانباري فقالا ان سمي بأجر رجل أجر الخ ثم قال والفارسي
 في بعض كتبه فجوز الصرف وتركه لكان أخصروا وأولى لتقدم ذكرباب أجر و ذكر المذهب الاول
 فيه وأنسب بقوله وخالف الاخفش في باب سكران فصرفه (قوله لا أول منع الصرف) أي لشبهه
 الوصفية ووزن الفعل (قوله والثاني الصرف) أي لان الوصفية زالت بها العلية بلاعود بعد التنكير

وعدل غير سحر وأمس في * تسمية تعرض غير منتفي وذهب الاخفش وأبو علي وابن برهان الى صرف
 العدد المعدول سمي به وهو خلاف مذهب سيبويه رحمه الله تعالى هذا كلامه بلفظه وأما الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فقد
 تقدم الكلام على التسمية به واذا نكر شئ من هذه الانواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضا ماذا وألف التأنيث فللألف واما
 ذوالوصف مع زيادتي فعلان أو مع وزن أفعل أو مع العدل الى فعال أو مفعول فلانها لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية فنعت
 الصرف لشبه الوصف مع هذه العلل هذا مذهب سيبويه وخالف الاخفش في باب سكران فصرفه واما باب أجر ففيه أربعة مذاهب
 الاول منع الصرف وهو الصحيح والثاني الصرف وهو مذهب المبرد

والاخفش في أحد قوليه ثم وافق سيبويه في كتابه الاوسط قال في شرح السكاكية وأكثر المصنفين لا يذكرون الا مخالفته وذكر موافقته
اولي لانها آخر قوليه والثالثان سمي بأجر رجل اجلم ينصرف بعد التنكير (١٩٥) وان سمي به اسود أو نحو انصرف

وهو مذهب الفراء وابن
الانباري والرابع انه
يجوز صرفه وترك صرفه
قاله الفارسي في بعض كتبه
واما المعدول الى فعال او
مفعلي فن صرف اجر بعد
التسمية صرفه وقد تقدم
الخلافا في الجمع اذا نكر
بعد التسمية **تنبيه**
اذا سمي بأفعال التفضيل
مجردا من من ثم نكر بعد
التسمية انصرف باجماع كما
قاله في شرح السكاكية قال
لانه لا يعود الى مثل الحال
التي كان عليها اذا كان
صفة فان وصفته مشروطة
بصاحبه من لفظا أو تقديرا
اه فان سمي به مع من ثم
نكر امتنع صرفه قولا
واحدا وكلام السكاكية
وشرحها يقتضي اجراء
الخلافا في نحو اجر فيه
(وما يكون منه منقوصا
ففي اعربه نهج جوار
يقيني) يعني ان ما كان
منقوصا من الاسماء
التي لا تنصرف سواء كان
من الانواع السبعة التي
احدى علمها العلية او
من الانواع الخمسة التي
قبلها فانه يجري مجرى
جوار وغواش وقد تقدم
ان نحو جوار يلحقه
التنوين رفعا وجرافلا وجه
لما حمل عليه المرادى

(قوله والاخفش في أحد قوليه) حكى أن أبا عثمان المازني سأل الاخفش لم صرفت أربع في نحو
مررت بنسوة أربع فقال لانه في الاصل اسم للعدد والوصف به عارض فلم يعتد به فقال هلا اعتبرت
أجرا اذا نكرته يعني في كونه وصفا في الاصل والتسمية به عارضة فلم يأت بمقنع ولعل موافقته سيبويه
آخر من أجل ذلك كذا في الفارسي (قوله لم ينصرف بعد التنكير) أي لم يشابه حال التنكير حال
الوصفية في وجود المشتق منه وهو الحجرة في المدلول فكان الوصفية باقية بعد التنكير وهذا
أحسن مما علل به البعض (قوله يجوز صرفه وترك صرفه) فالصرف نظرا الى زوال الوصفية بالعملية
والعملية بالتنكير وتركة نظرا الى شبه الوصفية ووزن الفعل (قوله فن صرف اجر بعد التسمية) أي
بعد زوالها بالتنكير (قوله مجردا من من) أي لفظا وتقديرا كما يؤخذ مما بعده كأن سمي شخص
باكرم (قوله لانه لا يعود الى مثل الحال الخ) أي لان أفعل من اذا كان وصفا معناه ذات معينة ثبت
لها الزيادة على ذات أخرى معينة واذا سمي به صار الى الاعلى الذات فقط واذا نكر صار الى الاعلى ذات
مما ثبت لها الزيادة ولم ينظر الى كون الزيادة على ذات أخرى فلم ترجع الحالة الاولى ولا شبهها لان
شبهها يكون مر كأيضا من مفضل ومفضل عليه وان كانا مبهمين نقله البعض عن البهوتي وأقره
وأنا أقول فيه نظر من وجوه الاول ان ما ادعاه من كون معنى أفعل من اذا كان وصفا ذاتا معينة
الخ غير مسلم لتصرفهم بان مدلول الصفات ذات مبهمه لا معينة والتعيين اذا وجد يكون بقريته
لابلوضع وتصريحهم بان المفضل عليه قد يكون معيناً وقد يكون مبهماً الثاني ان ما ادعاه من
كون معناه اذا نكر بعد التسمية ذاتا ثابتا لها الزيادة غير مسلم بل معناه ذات ثابتا لها التسمية
بكذا ومن صرح بما ذكره يكون مدلول الصفة ذاتا مبهمه ذلك البعض قبل هذه القولة بنحو نصف
صفحة الثالث ان ما ادعاه من عدم رجوع شبه الحالة الاولى ينازع فيه ما تقدم في الكلام على قول
الشارح لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية من توجيه المشابهة بان معنى اجر مثلا بعد التنكير
ذات ما سمى بالجر فلما لفظ بعد التنكير اتصاف الذات المبهمه بالتسمية بأجر أشبه اجر بعد
التنكير حاله قبل التسمية في الاجام وملاحظة مطلق الاتصاف ووجه المنازعة ان هذا التوجيه
بمعينه جار في أفعل من بعد التنكير وهذا يدل على رجوعه لشبه الحالة الاولى وأما ادعاه من كون
شبهها يكون مر كأيضا من مفضل ومفضل عليه في محل المنع لان ذلك غير لازم وحيث يقال هلا
منع من الصرف وأما في الشرح من تعديل عدم العود بان الوصفية مشروطة بصاحبه من فلا يدل
الاعلى عدم عود الوصفية لا على عدم عود شبهها فيما مر على ان الوصفية المشروطة بصاحبه
من الوصفية بالزيادة لا مطلق الوصفية فتأمل (قوله وما يكون منه منقوصا الخ) أي والذي يكون
مما لا ينصرف منقوصا فهو يقيني نهج جوار في اعرايه فلو سميت بيرمي ويقضى أعلنته اعلال
جوار ولو سميت ببغزو ويدعو ورجعت بالواو والياء أجزائه مجرى جوار وتقول في النصب رأيت برمي
وبغزى قال بعضهم ووجه الرجوع بالواو والياء ما ثبت ان الاسماء المتكسرة ليس فيها ما آخره واو
قبلها ضمة فتقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها واذا سميت بيرمي من لم يرم قد تدت اليه ما حذف منه ومنعته
من الصرف تقول هذا يرم ومررت بيرمي والتنوين للعوض ورأيت برمي واذا سميت ببغزى لم يغز
قلت هذا يغزو ومررت ببغزو رأيت يغزى الا أن هذا ترد اليه الواو وتقلب ياء لما تقدم ثم يستعمل
استعمال جوار سم (قوله من الاسماء التي لا تنصرف) يشير الى ان الهاء في منه لا ينصرف أعم
من المعرفة والتكسرة ليشمل محل الخلافا والوفان كما سيذكره (قوله فلا وجه لما حمل الخ) اعتذر

كلام الناظم من انه اشار الى الانواع السبعة دون الخمسة لان حكم المنقوص فيها واحد فثاله في غير التعريف اعيم تصغير
اعمى فانه غير منصرف للوصف والوزن ويلحقه التنوين رفعا وجر نحو وهذا اعيم ومررت بأعيم ورأيت اعيمى والتنوين فيه
عوض من الباء المحذوفة كما في نحو جوار

وهذا الخلاف فيه ومثاله في التعريف قاض اسم امرأة فإنه غير منصرف للتأنيث والعلمية ويعيل تصغير يعلى ويرم مسمى به فإنه غير منصرف للوزن والعلمية والتنوين فيهما في الرفع والجر عوض من الياء المحذوفة وذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائي إلى أن نحو قاض اسم امرأة ويعيل ويرم (١٩٦) يجري مجرى الصحيح في رفعه تنوينه وجره بفتحها ظاهرة فيقولون هذا يعلى ويرم

وقاضى ورأيت يعلى ويرم
وقاضى وممرت يعلى
ويرم وقاضى واحتجوا
بقوله

قد عجبت منى ومن يعلى
لمارأتى خلقا مقوليا
وهو عند الخليل وسيبويه
والجمه هور محمول على
الضرورة كقوله

ولكن عبد الله مولى مواليا
(ولا شرطار أو تناسب
صرف وهذا المنع) بلا خلاف
مثال الضرورة قوله

ويوم دخلت الخدر خدر
عنيزة

فقات لك الوبلات انك
مرجلى

وقوله
وأنها أعمير كاخى السه
م بعضب فقال كوفى عقيرا
وقوله

تبصر خليلي هل ترى من
ظعان

وهو كثير نعم اختلف في
نوعين * أحدهما ما فيه
ألف التأنيث المقصورة
فنع بعضهم صرفه
للضرورة قال لأنه لا فائدة
فيه اذ يزيد بقدر ما ينقص
ورد بقوله

انى مقسم ما ملكت ففاعل
جزء لا تخفى ودينا تنفع
أنشده ابن الاعرابي بتنوين

عنه بأن الباعث له على ذلك أن أقرب مذكور إلى الضمير في وما يكون منه ما التعريف فيه أثر اوبان العلم المنقوص محل الخلاف فيعتنى به (قوله وهذا الخلاف فيه) أى لا خلاف في حذف الياء ولحوق التنوين رفعاً وجراناً نحو أعيم بخلاف قاض ويعيل ويرم أعلاماً في حذف يائه ولحوق التنوين له رفعاً وجراناً خلاف نية عليه بقوله الاتى وذهب يونس الخ (قوله الى أن نحو قاض الخ) أى من كل علم منقوص وحذفه مقتضى منع الصرف قال سم يمكن الفرق من جهة المعنى على قولهم بخفة العلم فاحتمت الحركة على الياء (قوله يجري مجرى الصحيح الخ) حاصل مذهبهم أن المعرف ثبتت ياءه مطلقاً وتسكن رفعاً ثقل الضمة وتفتح جراً ونصباً لثقل الفتحة (قوله خلقاً) بفتح المعجمة واللام أى عتياً جرداً وأراد به الضعيف يرث الهيئة وقوله مقولياً بضم الميم لأنه اسم فاعل أقولى أى تجانى وانكدهش كفى القاموس فقول التصريح بفتح الميم غير ظاهر ولعل المراد بالمقولوى هنا دميمة الخلقية (قوله مولى موالياً) بإضافة مولى الى موالياً جمع مولى (قوله أو تناسب) هو قسمان تناسب لكلمات منصرفه انضم اليها غير منصرف نحو سلاسل وأغلالاً وتناسب لرؤس الاتى كقوارير الاول فإنه رأس آية فنون ليناسب بقمية رؤس الاتى في التنوين أو بدله وهو الالف في الوقف وأما قوارير الثانى فنون لبشاكل قوارير الاول كذا قال شيخنا وهو الصواب الموافق لمافى التصريح وغيره وأما مافى كلام البعض من العكس خطأ (قوله صرف) أى وجوباً فى الضرورة وجوازاً فى التناسب (قوله ويوم دخلت الخدر) بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال أى الهودج وقوله انك مرجلى أى مصيرى راجلة أى ماشية لعقراً ظهر بعيرى تصريح (قوله وأناها) أى ناقة صالح عليه الصلاة والسلام أحيمر هو الذى عقرها وكان أحمر أزرق أصهب كاخى السهم أى كمثل السهم والعصب السيف وعقير افعيل يستوى فيه المذكرو والمؤنث اه عيني وقال الدماميني كاخى السهم من اضافة الملقى الى المعتبر (قوله أحدهما ما فيه ألف التأنيث المقصورة) مقتضى التعليل الاتى أن تكون ألف الالحاق المقصورة كالف التأنيث المقصورة (قوله اذ يزيد بقدر ما ينقص) لأنه اذا نون سقطت الالف لا لقاء الساكنين والتنوين قدر الالف المحذوفة وكل ساكن واجب بانه قد يكون فيه فائدة بان التلقى الالف مع ساكن بعده فيحتاج الشاعر الى كسر الاول فينون ثم يكسر ومقتضى هذا نه اذا لم يحتاج الى تنوينه لم ينون اه مرادى وهو مبنى على أن الضرورة ما لا مندوحة عنه لا مطلق ما وقع في الشعر اه سم أى مما لا يقع مثله في النثر (قوله ورد بقوله الخ) قال الصفوى وضعف الردب مع الدليل لان تنوين المؤنث بالالف كدنيا لغة فيه ففعل الشاعر من أهل هذه اللغة (قوله دنيا) معطوف على جزأ والمعنى ففاعل منه جزأ لا تخفى وجاعل منه دنيا تنفع (قوله لاجل من) أى لقيامها مقام المضاف اليه فالمفعول قوى لكونه كلمة مستقلة بخلاف سائر موانع الصرف وقوله فلا يجمع بينهما أى بين التنوين ومن ملفوظة أو مقسدة أى لا اختياراً ولا ضرورة (قوله ومذهب البصر بين جوازه) ويدل له قول امرئ القيس ومما لا صباح منك بامثل فصرف أمثل للضرورة مع وجود من المقدمة عليه فى قوله منك قاله الدماميني (قوله انما هو الوزن والوصف) أى فيجوز الجمع بينهما وبين التنوين ضرورة لعدم قوتها قوة من (قوله صرف الجمع الذى لا نظير له فى الاتحاد) كسلاسل وسببه جمعهم له جمع السلامة نحو صواحب فاشبهه الاتحاد اه

دنيا وثانيهما أفعل من منع الكوفيين صرفه للضرورة قالوا لان حذف تنوينه لاجل من فلا يجمع بينهما ومذهب دماميني البصر بين جوازه لان المانع له انما هو الوزن والوصف كاجرا لمن بدليل صرف خير منه وشمر منه لزال الوزن ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائي سلاسل وأغلالاً وسببها اقوارير اقوارير وقراءة الاعمش ابن مهران ولا يغوثا ويعوقا ونسرا (نبيسه) أجاز قوم صرف الجمع الذى لا نظير له فى الاتحاد اختصاراً وزعم قوم ان صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة قال الاخفش

وكان هذه لغة الشعراء لانهم اضطروا اليه في الشعر فخرت استنتهم على ذلك في الكلام (والمصرف قد لا ينصرف) أي للضرورة
أجاز ذلك الكوفيون والافخش والفارسي وآباء سائر البصريين والصحيح الجواز واختاره الناظم لثبوت سماعه من ذلك قوله
وما كان حصن ولا حابس • يفوقان مرداس في مجمع • وقوله وقائلة ما بال دوسر بعدنا • صحاقه عن آل ليلى وعن هند
وقوله طلب الازرق بالكأب اذ هوت • بشيب عائلة النفوس غدور (١٩٧) وأبيات آخر **تدبيره** فصل بعض المتأخرين

بين ما فيه علمية فأجاز
منعه لوجود إحدى العلتين
وبين ما ليس كذلك
فصرفه ويؤيده أن ذلك لم
يسمع الا في العلم وأجاز قوم
منهم ثعلب وأحمد بن يحيى
منع صرف المنصرف
اختياراً **تدبيره** قال
في شرح الكافية ما لا
ينصرف بالنسبة إلى
التكبير والتصغير
أربعة أقسام ما لا ينصرف
مكبراً ولا مصغراً وما لا
ينصرف مكبراً وينصرف
مصغراً وما لا ينصرف
مصغراً وينصرف مكبراً
وما يجوز فيه الوجهان
مكبراً ويتحتم منعه مصغراً
فالاول نحو بعلبك وطلحة
وزينب وجرأ وسكران
واسحق وأحمر وزندما
لا يعدم سبب المنع في تكبير
ولا تصغير • والثاني نحو
همرو شهر وسرحان وعلقي
وجنادل أعلاما ميارول
بتصغيره سبب المنع فان
تصغيرها غير وشهير
وسرحان • وعلقي
وجندل بزوال مثال
العدل ووزن الفعل وألقى

دما ميني (قوله في الكلام) أي النثر (قوله وآباء) أي منعه سائر البصريين لكونه نثر وجاعن الاصل
بجلاف صرف ما لا ينصرف فانه رجوع إلى الاصل فاحتمل في الضرورة والكوفيين ومن وافقهم أن
يمنعوا عدم تجوز الضرورة والخروج عن الاصل (قوله طلب الازرق) أصله الازرقه فحذف
الهاء للضرورة جمع أزرق بتقديم الزاي على الراء قوم من الخوارج نسبوا إلى نافع بن الأزرق وهو
مفعول طلب وفاعله ضمير يعود على سفيان نائب الحاج وزوج ابنته والكأب جمع كتيبة بفوقية
بعد المكاف وهي الجليش واذا ظرف زمان وهوت من هوى به الامر اذا أطعمه وغيره وقائلة النفوس
فاعل هوت أي شرها وغدور وبالغية فادرة خبر لم حذف أو بدل من عائلة والشاهد في شيبب بشين
مجمعة مفتوحة فوحدة مكسورة ففتحية فوحدة وهو شيبب بن زيد رأس الازرقه كذا في العيني
وشخ الاسلام فقول البعض في هوت أي سقطت فيه شيء (قوله بين ما فيه علمية) اقتصاره على
العلمية يقتضي أن غيرها كالوصفية في نحو قائم ليس مثلها واعلمه لمزية العلمية على غيرها لان لها من
القوة ما ليس لغيرها ولو ورد السماع فيها دون غيرها كذا في حاشية شيخنا وعليه كان المناسب
للشارح أن يعلل بما ذكرنا لوجود إحدى العلتين لانه يقتضي أن غير العلمية من العلل مثلها فليست أم
(قوله فاجاز منعه) أي في الضرورة فهذا التفضيل خاص بالضرورة كما هو ظاهر كلام الشارح لكن
ظاهر صيغ التصريح عدم اختصاصه بالضرورة وعبارته في منع المصرف أربعة مذاهب أحدها
الجواز مطلقا الثاني المنع مطلقا الثالث وهو الصحيح الجواز في الشعر والمنع في الاختيار الرابع يجوز
في العلم خاصة (قوله أربعة أقسام) هي مبنية على قاعدة وهي أن كل مصغر لم يذهب تصغيره أحد
سببيه فهو غير منصرف والافه ومنصرف دما ميني (قوله وسرحان) بجلاف سكران لانه يقول في
تصغيره سكران فتبقى الزيادة تان بما هما اه دما ميني وهو بكسر السين كما في القاموس وفسره
بمعان منها الذئب والاسد والمراد المجعول علما (قوله وعلقي) هو في الاصل اسم نبت (قوله وجنادل)
هو في الاصل جمع جندل والجندل قال في القاموس بكسر ما يقوله الرجل من الجارة وتكسر الدال
اه (قوله بزوال مثال العدل) اذا العدل في عمر تقدرى فلا يصار اليه الا عند سماع الاسم ممنوعا من
الصرف وما سمع من أقواهم فغير الالمصر وفاصلا دعاء العدل فيه مناقضا لكلامهم واذ احكمنا
في أدبانه غير معدول مع مجيئه على صيغة عمر لكونه مصر وفا هذا أجدر دما ميني (قوله نحو تحلتي)
ضبطه في التصريح بكسر التاء الفوقية وسكون الحاء المهمله وكسر اللام وبالهمزة آخره قال الشارح
في شرحه على التوضيح هو شعر وجه الاديم ووسخه وسواده وما أفسده السكين من الجلد اذا قشر
والتهبط بكسر التاء مشددة الباء طائر والترتبه كتهنفت وجندب الشيء المقيم الثابت اه والتوسط
مصدر توسط (قوله مما حذف) وهو أحد المثليين في توسط وتهبط بان يقال تو سبط وتهبطت أما تحلتي
وترتب فلم يحذف منه شيء فكلامه بالنظر لبعض (قوله الامنع الصرف) أي لوجود التاء لفظا

اعراب الفعل

(قوله حينئذ) أي حين اذجرد من ناصب وجازم (قوله والرفع له التجرد) لان الرفع دائر معه وجودا

سرحان وعلقي وصيغة منتهى التكسير والثالث نحو تحلتي وتوسط وترتب وتهبط اعلاما مما يتكامل فيه بالتصغير سبب المنع فان
تصغيرها تحلتي وتوسط وترتب وتهبط على وزن مضارع يطر فالصغير كل لها سبب المنع فنعث من الصرف فيه دون التكبير
فلو جى في التصغير بياء معوضة مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل • الرابع نحو هند وهندة فلان فيه مكبراً وجهان وليس
لك فيه مصغراً الا منع الصرف والله أعلم **اعراب الفعل** (ارفع مضارعا اذا مجرد • من ناصب وجازم كتسعد) يعني انه
يجب رفع المضارع حينئذ والرفع له التجرد المذكور كما ذهب اليه حذاق الكوفيين منهم القراء لا وقوعه موقع الاسم كما قال

البصريون ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب ولا حروف المضارعة كما نسب للكسائي واختار المصنف الاول قال في شرح الكافية
اسلامته من النقص بخلاف الثاني فانه (١٩٨) يتنقض بنحوه لا تفعل وجعلت أفعل ومالك لا تفعل ورأيت الذي تفعل

وعدا والدوران مشعر بالعلية اه دما ميني لان الدوران من مسالكهم (قوله ولا نفس المضارعة)
لانها انما اقتضت مطلق الاعراب لا خصوص الرفع لكن هذا لا يأتي على قول الكوفيين ان اعراب
المضارع بالاصالة لا بالاجل على الاسم ومضارعتة اياه (قوله ولا حروف المضارعة) لان جزء الشيء
لا يعمل فيه (قوله كما نسب للكسائي) قال وانما لم يعمل مع عاملي النصب والجرم لقوتها معها (قوله
فانه يتنقض الخ) جوابه ان المراد الحاصل في الجملة اه حفيصه وايضا فالرفع استقر قبل حرف
التحضيض ونحوه فلم يغيره اذ اثر العامل لا يغير الابعامل آخر اه تصریح (قوله بنحوه لا تفعل) لان
اداة التحضيض مختصة بالفعل ومن نحو المذكورات سبقوم زيد وسوف يقوم زيد (قوله وجعلت
أفعل) لان أفعال الشروع لا يكون خبرها اسم مفردا الاشد وذا كما مر (قوله ومالك لا تفعل) قال
شيخنا له لانه لم يسمع الاسم بعد مالك وان كانت الجملة في تأويله لانها حال أي شيء ثبتت لك حالة
كقولك غير فاعل (قوله ورأيت الذي تفعل) لان الصلة لا تكون اسما مفردا (قوله فبطل القول
بان رافعه وقوعه موقع الاسم) أي الذي هو أقوى من القول الثالث والرابع لكونه قول البصريين
مع ظهور بطلانها بما تقدم فاندفع اعتراض البعض على قوله وصح القول بان رافعه التجرد بان
مجردا بطلان ان الرفع وقوعه موقع الاسم لا يقتضي صحة ان الرفع التجرد وانما يقتضيها ابطال
الاقوال الثلاثة (قوله وأجاب الشارح باننا لا نسلم الخ) هذا جواب يمنع أن التجرد عدمي وتسليم أن
العدمي لا يكون علة للوجودي ولك أن تقول سلمنا أنه عدمي لكن لا نسلم أن العدمي لا يكون علة
للوجودي على الاطلاق بل ذلك في الاعدام المطلقة أما العدم المضاف كالعدي فيجوز كونه علة
للوجودي (قوله لانه عبارة عن استعمال المضارع الخ) الاستعمال هنا مصدر المبنى للمجهول
ليكون وصفا للفعل فيصح تفسير التجرد الذي هو وصف للفعل به (قوله اكتفاء بتقدم ذلك في باب
الاعراب) قال يس لاحاجة الى ذلك لان رفع المضارع اعم من كونه لفظيا أو محليا كالمضارع
المؤكد بالنون والذي فاعله نون الاناث اه وهو تابع في ذلك لشبهه سم قال شيخنا وفيه نظر
اذ المضارع مع أحدي النونين ليس له محل رفع أبدا وله محل الناصب والجازم صرح بذلك القليوبي
وغیره (قوله وبلن انصبه) ولا يجوز الفصل بين لن والفعل اختصارا عند البصريين وهشام وأجاز
الكسائي الفصل بالتسم ومعهول الفعل ووافقته القراء على القسم وزاد الفصل بأظن والشرط
كذلك في السيوطي (قوله أي الأدوات الخ) تشير لقوله وبلن انصبه وكى مع ملاحظة قوله كذا بان
وقوله ونصبوا بان المستقبلا فافهم (قوله ما ثبت بحرف التنفيس) أي معه وخصه بالذكري لشاركته
ان في تخليص الفعل للاستقبال (قوله خلافا للزمخشرى الخ) وافقه على التأكيده كثير من ورد
ادعائه التأييد بانه لا دليل عليه وبانها لو كانت للتأييد لزم التناقض بذكر اليوم في فلن أكلم اليوم
السيما والتكرار بذكر أبدأ في ولن يتموه أبدا وأما التأييد في ان يخلقوا ذبابا فلا امر خارجي لامن
مقتضيات لن ويحجب عن التناقض بان القائل بالتأييد انما يقول به عند اطلاق منفيها وخالوه عن
مقيداته وعن التكرار بان هذا ليس تكرارا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لان الاسم لا يرادف
الحروف لان التأييد نفس معني أبدا وجزء معني ان فلا يكون تكرارا وانما هو تصریح ودلالة
بالمطابقة على ما فهم بالتضمن كذا في الشفي وحاصله أنه ليس من التكرار بل من توكيده معني تضمني
لكلمة سابقة بلافظ دل على هذا المعني مطابقة (قوله خلافا للقراء) لان المعهود ابدال النون ألفا
كذسما لا العكس (قوله خلافا للخليل والكسائي) لان دعوى التركيب انما تصح اذا كان الحرفان

فان الفعل في هذه المواضع
مرفوع مع ان الاسم
لا يقع فيها فلولم يكن للفعل
رافع غير وقوعه موقع
الاسم لكان في هذه
المواضع مرفوعا ببالا
رافع فبطل القول بان
رافعه وقوعه موقع
الاسم وصح القول بان
رافعه التجرد اه ورد
الاول بان التجرد عدمي
والرفع وجودي والعدمي
لا يكون علة للوجودي
وأجاب الشارح باننا لا نسلم
أن التجرد من الناصب
والجازم عدمي لانه عبارة
عن استعمال المضارع
على أول أحواله مختصا عن
لفظ يقتضي تغييره
واستعمال الشيء والمجى
به على صفة ما ليس بعدمي
تنبيهه انما لم يقيد
المضارع هنا بالذي لم يباشره
نون توكيده ولا نون اناث
اكتفاء بتقدم ذلك في
باب الاعراب (وبلن
انصبه وكى) أي الأدوات
التي تنصب المضارع
أربع وهى لن وكى وان
وآذن وسيأتي الكلام
على الاخيرتين فامان
خرف نفي تختص بالمضارع
وتخلصه للاستقبال
وتنصبه كما تنصب لا الاسم
بنحو ان أضرب ولن أقوم

فتنفي ما ثبت بحرف التنفيس ولا تنفيد تأييد النفي ولا تاكيده خلافا للزمخشرى الاول في
أعوذ به والثاني في كشافه وليس أصلها الا فابتدلت الالف نونا خلافا للقراء ولا لأن حذفتم الهمزة تخفيفا والالف للساكتين
بخلاف للخليل والكسائي تنبيهات الاول

ظاهرين

الجمهور على جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيد ان ضرب وبه استدلال سيبويه على بساطتها ومنع ذلك الاخفش الصغير
الثاني تأتي ان للدعاء كما أت لا كذلك وفاقا لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور من ذلك قوله لن ترأوا كذلك ثم لازالت لكم
خالد اخلود الجبال واما فلن أكون ظهير للمجرمين فبغيره ليس منه لان فعل الدعاء (١٩٩) لا يستدلى المتكلم بل الى مخاطب

أو الغائب ويرده قوله ثم
لازالت لكم الثالث زعم
بعضهم أنهم قد تجزم كقوله
فلن يحل للعنين بعدك
منظر • وقوله لن يجب
الآن من رجائك من •

حرك دون بابك الحلقة
والاول محتمل للاجترار
بالفتحة عن الالف
للضرورة وأما كي فعلى
ثلاثة أوجه أحدها
أن تكون اسما مختصرا •

من كيف كقوله كي
تجحنون الى سلم وما نثرت
قتلاكم وانظي الهيجا •
تضطرم • الثاني أن تكون
بمنزلة لام التعليل معنى
وعمل وهي الداخلة على •

ما الاستفهامية في قولهم
في السؤال عن العلة كيه
معنى له وعلى ما المصدرية
كفي قوله • اذا أنت لم تنفع
فضر فانما • برجي القتي
كها يضربون بفتح • وقيل
ما كانه وعلى أن المصدرية
مضمرة نحو جئت كي •

تكرمني اذا قدرت النصب
بان ولا يجوز اظهار أن
بعدها وإنما قوله كيه أن
تغرو وتخذعا فضرورة
الثالث أن تكون بمنزلة
أن المصدرية بمعنى وعمل •
وهو مراد الناظم ويتعين

ظاهرين حالة التركيب كالأول والظاهر هنا جزم كل منهما (قوله الجمهور على جواز الخ) استثنى أبو حيان
التمييز فلا يجوز عرفان يتصعب زيد قال الدماميني انما يمنع ذلك عند الجمهور ولينهم تقديم التمييز على
عامله فلا يقال عندهم عرفا تصعب زيد فهو ممنوع قبل محي لن وأما ابن مالك فلا يسلم هذا الاستثناء
لانه يجوز تقديم التمييز على عامله لمتصرف بقوله كما تقدم فيجوز عنده قلب الاعرف قال يتصعب زيد اه
ملخصا (قوله وبه استدلال سيبويه على بساطتها) وجه الاستدلال أنه يمنع تقديم معمول معمول أن
عليها ونوقش في الدليل بانه يجوز أن يتغير حكم الشيء بالتركيب دماميني (قوله ومنع ذلك الاخفش)
لان النفي له صدر الكلام ورد بان ذلك خاص بما يخلاف لن بدليل قول الشاعر

• مه عاذني فهأمان أربحا (قوله لن ترأوا كذلك) الدليل على أنه دعاء لا اخبار عطف الدعاء عليه
وهو ثم لازالت الخ أفاده سم (قوله فلن يحل) بفتح اللام من حليت المرأة في عيني بالكسر تحلى بالفتح
وأما حلا الشيء في محي فصارعه يحوشني والكاف في قوله بعدك مكسورة والمنظر بفتح الظاء (قوله
لن يجب الآن الخ) البيت من المنسرح الا انه سقط من قلم الناسخ لفظ من بعد حرك والحلقة بسكين
اللام سواء حلقة الحديد وحلقة القوم وجوز بعضهم الفتح كافي البيت (قوله اسما مختصرا من
كيف) فتكون بمعنى كيف ويلها الاسم والماضى والمضارع مر فوعا ونظيرها في الاختصار

سواء فعل أي سوف أو فعل وحكي الكوفيون سقا قوم كذا في الفارسي (قوله كي تجحنون الخ) أي
كيف تملون والسلم بكسر السين وفتحها الصلح وثبت بالمشبهة في أوله مبنى للمفعول من تأرت القليل
وبالقتيل قتلت فأنه والظني النار والهيجا الحرب كافي البيت وتقصر وتضطرم تلتهم والجلتان
حالان من فاعل تجحنون أو الثانية حال من قتلاكم شئني (قوله كيه يضرب وينفع) أي للضر والنفع
(قوله وقيل ما كانه) أي كفت كي المصدرية عن نصب المضارع (قوله مضمرة) أي وجوبا كما يشير
اليه وهو منصوب على الحالية من أن (قوله ولا يجوز اظهار أن بعدها الخ) جعل في التسهيل اظهار

أن بعد كي قليلا ونقل في الهمع عن الكوفيين جواز اظهار اختيارا (قوله كيه أن تغرو وتخذعا)
العطف نفسيري كقوله الشئني ويظهر أن ما زائدة بين الجار ومجروره نحو فجارحة من الله لنت لهم
وصدر البيت فقالت أكل الناس أصبحت ما نحا • لسانك كيه الخ (قوله معنى وعمل) أما الثاني فظاهر
وأما الاول فلان كلاحرف مصدرى استقبالي (قوله ويتعين ذلك الخ) ويتعين كونها جارة اذا جاءت
قبل اللام سيبوطي (قوله لا دخول حرف الجر عليها) أي ولا يجمع بين حرفي بحر في الفصح ذلك ان تقول
هـ لا جاز ذلك ويكون الثاني مؤكدا كالواقع بعدها أن وكالوجاءت قبل نحو كي لاقرأ إلا أن يقال

الضرورة داعية الى التوكيد هناك أي فيما اذا توسطت كي بين اللام وأن أو تقدمت على اللام
بخلاف ما هنا وفيه نظر اه سم ببعض تغيير وامل وجه النظر أن الضرورة لا تدعو في صورة التوسط
الى كون خصوص كي تاكيد اللام لاندفاعها بكون أن تاكيد الكي ويمكن دفعه بان المراد الضرورة
المتخلص منها على وجه وجهه وسواء أن جعل كي تاكيد اللام أولى من جعل أن تاكيد الكي من
ثلاثة أوجه فنأمل (قوله أم أدت لك كيه أن تطير بقريتي) تمامه ونتر كهاشنا بيضاء بفتح • تطير
تذهب سر يعامستعار من طيران الطير والشن بفتح الشين المعجمة القربة الحلقة والبيضاء بفتح
الموحدة والمد الارض التي يبسدا أي يهلك من يدخل فيها والبلقع الارض القفر التي لا شئ فيها شئني

ذلك في الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن كافي نحو لكي لا تأسوا ولا يجوز أن تكون حرف جر لدخول حرف الجر عليها فان وقع
بعدها أن كقوله أردت لك كيه أن تطير بقريتي • احتمال أن تكون مصدرية مؤكدة بأن وأن تكون تعليلية مؤكدة للام
ويرجح هذا الثاني باموره الاول ان أن أم الباب فلو جاءت مؤكدة لكي لكانت كي هي الناصبة فيلزم تقديم الفرع على الاصل
الثاني ما كان أصلا في باب •

(قوله لا يكون مؤكداً لغيره) أي لا يليق أن يكون مؤكداً لغيره وليس المراد لا يجوز أن يكون مؤكداً لغيره لأن مقتضى ما قدمه جوازاً بمرحوبية (قوله تنبيهات) أي تتعلق بكى وأما التنبيهات قبل فتعلق بلن والحاصل أنه أورد كلا تنبيهات ذكرها في مجتبه وهذا يغنيك عما للبعض من التكلف البارز (قوله على تقدير كي فعل ماذا) أي لكي تفعل أي شيء والمتبادر من عبارته أن أداة الاستفهام في هذا التركيب بحسب أصله ماذا لا ما وحدها وحده لا يظهر قوله وإخراج ما للخ لما يأتي قريباً لا قوله في غير الجران ألف ماذا الاستفهامية لا تحذف لافي الجر ولا في غيره فالمناسب جعل تعبيره بماذا المجرى بيان أن ما في كيه استفهامية لأن الأصل ماذا (قوله وإخراج ما الخ) ذهب بعضهم إلى أنها لا يلزم صدرتها وفي الصحيح أقول ماذا قال ابن مالك فيسه شاهد على أن ما الاستفهامية إذا ركبت مع ذانفارق وجوب التصدير شئني (قوله كي لتقضي) باسكان الياء آخر الفعل للضرورة لأن البيت من المديد كما قاله العيني قال ومحتلس بفتح اللام مصدر ميمي بمعنى الاختلاس اه وأقره شيخنا والبعض ولا حاجة إلى جعله مصدرًا ميميًا بل الظاهر أنه اسم مفعول حال من ما (قوله لأن لام الجر لا تفصل الخ) أي فليس النصب بكى بل بأن المضمرة بعد اللام المؤكدة لكي الحارة فبطل القول بأنها مصدرية ناصبة للفعل دائماً (قوله حرف جر دائماً) أي والنصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة ورد بقوله تعالى لكي لاتساوفاً ان زعم ان كي تأكيده للام كقوله ولاللمابهم أبادوا * رد بان الفصح المقيس لا يخرج على الشاذ تصریح (قوله ومنعه الجمهور) لأن كي من الموصولات الحرفية ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وأن كانت جارة فإن مضمرة بعدها وهي موصولة سم (قوله اذا فصل بين كي الخ) قال أبو حيان وأجمعوا على جواز الفصل بينها وبين معمولها بلا النافية وبما الزائدة وبها معاً وأما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار مطلقاً سواء رفع الفعل أو نصب وجوزته الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها فيرفع الفعل واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل فينصب الفعل فتلخص في الفصل ثلاثة أقوال اه سيوطي وبه يعلم ما في كلام الشارح من الاجمال والابهام (قوله بالرفع لا بالنصب) أي مع الرفع لا مع النصب (قوله وطرف الخ) الخ الطرف العين ولا يجمع لانه في الأصل مصدر بل يطلق على الواحد والجماعة قال تعالى لا يرتد اليهم طرفهم وهو مبتدأ خبره جملة الشرط والجزاء ولا يجوز نصبه بمجذوف يفسره احسنه لأن فعل الجراء لا يعمل في متقدم على شرطه فلا يفسر عاملاً فيه اه شئني وقوله فاحبسنه أي عن النظر اليها وقوله كما يحسبوا قال شيخنا السيد أي يظنوا من حسب كافي نسخة قديمة بيدي من شرح الكافية ضبط قلم وتنظر بقاء الخطاب اه والمعنى اذا جئتنا فلا تجعل نظرك اليها بل الي غيرنا ليظنوا أن هو اللئيم الذي تنظر اليه لا المحبوب بل فيستأمر ك (قوله ونصب بها) فتكون كي مصدرية واللام مقدره قبلها (قوله كافي التشبيه الخ) عبارة المعنى وقال ابن مالك هي كافي التعليل وما الكافية اه وهي تفيد أن كونها كافي التشبيه بحسب الأصل (قوله فنصبت) يلزم عليه عمل عامل الاسم المختص به في الفعل وهو ممنوع وأجيب بأن نسبة نصب الفعل الى الكافي التعليلية كنسبته الى اللام التعليلية وهي نسبة مجازية باعتبار أن المنصب بأن مضمرة بعدها ولا يخفى أن التكلف فيما قاله ابن مالك وأن روايته لكي بحسب ما مؤيدة لقول الفارسي وأنه يمكن أن يقال ان ما في البيت مصدرية لا كافية والفعل منصوب بها جلا على أن أختها كافي في كما تكونوا يولى عليكم كذا في الشمسي وأنا أقول لا يخفى أن ادعاءه التكلف فيما قاله ابن مالك غير ظاهر وان تبعه البعض وان أسهل مما قاله ومما قاله ابن مالك ومما قاله الفارسي أن تكون الكافي تعليلية وما

تفعل كذا لا يكون دولة فان جعلت جارة كانت أن مقدره بعدها وان جعلت ناصبة كانت اللام مقدره قبلها تنبيهات الخ الاول ما سبق من أن كي تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيوطي وجهود البصريين وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة للفعل دائماً وتأولوا كيه على تقدير كي تفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف ألفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت ومما يرد قولهم قوله فارقت ناري كي يبصر ضم وؤها وقوله كي لتقضي رقية ما وعدتني غير مختلس لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه وذهب قوم إلى أنها حرف جر دائماً ونقل عن الاخفش الثاني أجاز الكسائي تقديم معمول معمولها على ما نحو جئت النحوي أعلم ومنعه الجمهور الثالث اذا فصل بين كي والفعل لم يبطل عملها خلافاً للكسائي نحو جئت كي فيسلك أربغ وال كسائي يجيزه بالرفع لا بالنصب قيل والصحيح أن الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز في الاختياره الرابع زعم الفارسي أن أصل كافي قوله وطرفك انا جئتنا فاحبسنه كما يحسبوا أن مصدرية الهوى حيث تنظر كما حذف الياء ونصب بها وذهب المصنف إلى أنها كافي التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت

لا يجوز في الاختياره الرابع زعم الفارسي أن أصل كافي قوله وطرفك انا جئتنا فاحبسنه كما يحسبوا أن مصدرية الهوى حيث تنظر كما حذف الياء ونصب بها وذهب المصنف إلى أنها كافي التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت

وذلك قليل وقد جاء الفعل بعدهما في قوله لا تشتم الناس كما لا تشتم الخامس اذا قيل جئت لتكبر مني فالنصب بان مضمره وجوز أبو سعيد كون المضمرة ركي والاول أولى لان أن أمكن في عمل النصب (٢٠١) من غير هافهي أقوى على التجوز فيها بان

تعمل مضمره و (كذابان) مصدرية كافي قوله تعالى واذ كروه كما هذا كم والفعل مر فوع بالنون المحذوفة تخفيفا كما في قوله • آيت أسرى وتبني نديكي • فاحفظه (قوله وذلك قليل) أي النصب بكاف التشبيه المضمنة معنى التعليل كذا قال شيخنا وهو صريح في بقائها على افادة التشبيه مع زيادة التعليل والظاهر أنها في مثل ذلك للتعليل فقط وتسمية المصنف لها كاف التشبيه باعتبار الاصل كما مر فقدر (قوله وجوز أبو سعيد) أي السيراني ووافقه ابن كيسان وجملة ما على ذلك أن العرب أظهرت بعد لام كي أن نارة وكي نارة همع (قوله كذابان) هي أم الباب لأنها تعمل ظاهرة ومقدرة وانما أخرها عن ابن وكى طول الكلام عليها عنهما قال في الهمع ويقال فيها عن ببدال الهمزة عينا (قوله أي ونحوه) حمل كلام المصنف على أن المعنى لا بعد مادة علم فاحتاج إلى قوله ونحوه والاولى جملة على أن المعنى لا بعد مفيد علم كراي وتحقق وتيقن وتبين وظن مستعملا في العلم وحيث لا يحتاج إلى ذلك ومثله هذا يقال في قوله والتي من بعد ظن (قوله رضى عن الله) يعني نثنى عليه ونشكره وقوله ان الناس الخ استئناف بياني مسوق للتعليل وقوله أن لا يداننا أي يقار بنا في المفاخر (قوله اذا أول العلم بغيره) من ذلك ما اذا أريد به الظن (قوله ولذلك أجاز سيديويه الخ) ومنع المبرد النصب بعد العلم مطلقا باقيا على حقيقته أو مؤولا كما في الهمع (قوله مخرج مخرج الاشارة) أي وقع موقع الكلام الدال على الاشارة فعنى ما علمت الخ ما أشير عليك الابان تقوم وقوله بخري الخ أي فعول معاملة قولك أشير الخ في نصب الفعل (قوله والجمهور على المنع) أي منع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلا تأويل قال الدماميني هو الصواب لان الناصبة تدخل على ما ليس بمستقر ولا ثابت لانها تختص المضارع للاستقبال فلا تقع بعد أفعال التحقيق بخلاف المحققة فانها تقتضي تأكيده الشيء وثبوته واستقراره اه وفيه عندي نظر لانه ان أريد بعدم استقرار مدخولها وثبوته عدم ثبته فمنوع وتعليله باستقبال مدخولها لا يفيد فقد يكون المستقبل متيقنا وحيث نذلم يضر تلوان أفعال اليقين وان أريد به عدم حصوله وقت التكلم فسلم لكن لا يلزم من ذلك عدم ثبته حصوله في المستقبل فاذا كان كذلك يضر تلوان أفعال اليقين فكيف التصويب الذي ارتكبه وقال الفارسي انما يجب كونها مخففة لان العلم لا يناسبه الا التوكيد وان المشقة كالمخففة في التوكيد واما ان المصدرية فانها للرجاء والطمع فلا يناسبان العلم اه ثم ما ذكرناه من أن المراد بالمنع في قول الشارح والجمهور على المنع منع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلا تأويل لا مطلقا هو المتبادر من عبارة التصريح والهمع والذي ترجاه شيخنا ويدل له تعليل الدماميني الذي قدمناه فقول البعض بعد العلم مطلقا غير ظاهري وقد تلخص أن الاقوال ثلاثة قول المبرد بالمنع مطلقا ولم يذكره الشارح وقول انقراء وابن الانباري بالجواز مطلقا وقول سيديويه والجمهور بالتفصيل فاعرف ذلك (قوله والتي من بعد ظن الخ) قال أبو حيان وليس في الواقعة بعد لسان الانصب سيوطي (قوله واعتقد حيث نذ) أي حين اذ رفعت بها (قوله هو الارجح الخ) أي لان الناصبة للمضارع أكثر فوعا من المخففة أما عند الفصل فالارجح الرفع لان الفصل بين المخففة ومدخولها أكثر من الفصل بين الناصبة للمضارع ومدخولها كذا قال البعض وقد يقال أكثرية الفصل بين المخففة ومدخولها معارضا بأكثرية وقوع الناصبة للمضارع ومقتضى ذلك استواء الوجهين عند الفصل ويؤيده اختلاف القراء عند الفصل في قوله تعالى وحسبوا أن لا تكون قننه ولو كان راجحا لانفقوا عليه كما انفقوا على النصب لبحانه في قوله تعالى أحسب الناس أن يتركوا كما سيئذ كرهه الشارح نعم ذكر بعضهم أن السبعة قد يتفقون على المرجوح فافهم (قوله عند عدم الفصل) أي بالقطع لانها التي يحتمل

(٢٦ - صبان ثالث) والتكسائي برفع تكون والباقون بنصبه نعم النصب هو الارجح عند عدم الفصل بينها وبين الفعل ولهذا انفقوا عليه في قوله تعالى أحسب الناس أن يتركوا كما سيئذ كرهه الشارح ان

بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن الخوف نحو خفت أن لا تفعل وخشيت أن تقوم ومنه قوله

- أخاف إذا مامت أن لا أذوقها • ومنع ذلك الفراء • الثاني أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها مستهددا بقوله ربته حتى إذا تعددا كان جزائي بالعصا أن أجلا قال في التسهيل ولا حجة فيما استشهد به لندوره أو إمكان تقدير عامل مضر
- الثالث أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالطرف وشبهه اختيارا نحو أريد أن عندك أقعد وقد ورد ذلك مع غيرها اضطرارا كقوله لما رأيت أبا يزيد مقاملا أدع القتال وأشهد الهيجا • والتقدير إن أدع لقتال مع شهود الهيجا مدة رؤية أبي يزيد الرابع أجاز بعض الكوفيين الجزم بها ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة وأنشدوا إذا ما غدونا قال ولدان اهلتنا تعالوا إلى أن ياتنا الصيد فخطب • وقوله أحاذر أن تعلم بها فتردها • فتر كها ثقلا على كهايا وفي هذا نظر لان عطف المنصوب وهو فتر كها عليه يدل على أنه سكن للضرورة لا مجزوم • الخامس تأتي أن

معها كون أن مخففة أو ناصبة لجواز الفصل بها بين المخففة والفعل أو الناصبة والفعل بخلاف غيرها مما يفصل به بين المخففة والفعل كأن وقد ولو وحرف التنفيس لان غيرها لا يفصل به بين الناصبة والفعل فمعها يتعين كون أن مخففة فيجب الرفع لأنه يترجح فقط فقول شيخنا عند عدم الفصل أي بلا أولن أو ما أشبههما من الحروف التي تفصل بين أن المخففة والفعل غير صحيح (قوله بعد الخوف) أي الذي لم يستعمل بمعنى العلم والا كان من بابيه سم (قوله لتيقن الخوف) أي عند تيقنه قال سم ويفهم منه وجوب النصب عند عدم التيقن وهو شامل لظن الخوف فظاهره أنه حينئذ لا يلحق بالظن كالحق بالعلم عند التيقن فليراجع اه وقد يقال الذي يفهم من قوله لتيقن الخوف أنه لا يجب الرفع عند عدم التيقن وعدم وجوب الرفع صادق بوجوب النصب ويجوز الوجهين فتأمل (قوله ان لا أذوقها) أي رفع أذوق كبقية القوافي والضمير للغمرة (قوله ومنع ذلك الفراء) أي فوجب النصب في تلك الصورة ونقله في الهمع عن المبرد (قوله أجاز الفراء الخ) ومذهب البصر بين المنع لان معمول الصلة من تمامها فكلا لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها مع (قوله تعددا) أي قويت معدته كناية عن كبره (قوله أو إمكان تقدير عامل مضر) أي كان جزائي أن أجلا بالعصا أن أجلا فالجار والمجرور متعلق بأجلا المحذوف لا المذكور دما ميني (قوله أجاز بعضهم الخ) أما الجهور ومنهم سيبويه فيمنعون في الاختيار الفصل مطلقا (قوله بالطرف الخ) وأجازة الكوفيين بالشرط نحو أردت أن ان ترزني أزورك بالنصب همع (قوله وشبهه) هو الجار والمجرور (قوله لما رأيت الخ) بلغر به فيقال أين جواب لما أوجم انتصب أدع والجواب أن الاصل لن ما فادخمت النون في الميم للتقارب وحقهما أن يكتبتا منفصلين لكن وصلا خطافي بعض النسخ للاغراز وماظرفية مصدرية وقد فصل بها وصلتها بين لن والفعل وأشهد ليس معطوفا على أدع لمنافاته قوله ان أدع القتال بل منصوب بان مضمرة وان والفعل عطف على القتال أي لن أدع القتال وشهود الهيجا فهو من عطف الفعل على المصدر الصريح ونظيره في الاغراز قوله

إعافت الماء في الشتاء فقلنا • برديه تصادفه سخينا

فيقال كيف يكون التبريد سببا لمصادفته سخينا وجوا به أن الاصل بل رديه بوزن عدديه من الورد أي اشربيه تجديه سخينا (قوله اللحياني) بكسر اللام وسكون الحاء المهملة وطيحان أبو قبيلة وصباح بفتح الصاد المهملة وتشديد الواو وحاء مهملة أبو بطن من ضبة وضبة بجمجمة مفتوحة وموحدة مشددة أبو قبيلة شمنى مع زيادة قولى أبو بطن من ضبة واللحياني من البصر بين كافي الهمع (قوله اذا ما غدونا) أي بكرنا ونخطب بجا مهملة فطاء مهملة مكسورة مضارع خطب أي جمع الخطب وهو جواب الامر (قوله ان تعلم بها) الضمير المستتر في تعلم يرجع الى بئسنة محبوبة الشاعر الذي هو جليل والضمير البارز في يها يرجع الى الحاجة المذكورة في البيت قبله والثقل بكسر فسكون واحد الانتقال وهي الاشياء الثقيلة (قوله وهو فتر كها) حصر المنصوب في فتر كها لانه المنصوب نصابا بخلاف فتردها إذ قد يدعى أنه مجزوم وحرك تخالفا من التقاء الساكنين وكانت حركته فتحة للخفة (قوله تأتي أن مفسرة الخ) وضمير اللهمسكلم في قول بعض العرب أن فعلت وضميرا للمخاطب في نحو أنت وأنت الخ قال الكوفيون وشرطية كان المكسورة كافي قوله

أباخرأشة أما أنت ذانفر • فان قومي لم تأكلهم الضمير

ورجحه في المعنى بأمر من هاجمى الفاء بعدها كثيرا كافي البيت وتقدم تخريج على غير قوله سم في باب كان وأخواتها قبل ونافية كان المكسورة كافي قوله تعالى حكاية عن طائفة من أهل الكتاب أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم وخرجه الزمخشري وغيره على معنى صدر منكم ماصدر كراهه أن يؤتى الخ أي جلدكم على ذلك الحسد فيكون متعلقا بمحذوف من مقول قل أو على معنى ولا تظهروا الايمان بان

بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم من الكتاب الامن تبع دينكم فيكون متعلقا بقوله ولا تؤمنوا ووجهه
 قل ان الهدى هدى الله اعتراض وفوقه بان ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا المستثنى والمستثنى
 منه وتابع أحدهما وأجيب باحتمال أن الزمخشري لا يرى ذلك في الظرف والجار والمجرور لتوسعه
 فيهما (قوله مفسرة) أي المتعلق فعل قبلها قال الرضى وان لا تفسر الامفعولام مقدر ان نحو كتبت اليه
 أن قم أي كتبت اليه شيئا هو قم أو ظاهر ان نحو اذ أو حينما إلى أم لك ما يوحى أن اذ فيه دما منى (قوله
 المسبوقه بجملة الخ) بقى قيدان وهما ان يتأخر عنها جملة ولم تقترن بجار يخرج من التعريف وآخر
 دعواهم أن الحمد لله لعدم تقدم الجملة فان فيه مخففة من الثقيلة كافي الفارضى وغيره وانما لم تكن
 المسبوقه بمفرد مفسرة لان المفسرة ليس ما بعدها من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونها ولا يحتاج
 اليه الا من جهة تفسير المبهم فيه وما بعد المسبوقه بمفرد ليس كذلك فان أن الحمد لله خبر آخر دعواهم
 قاله الرضى وقاتله ان أفعل لوجود حروف القول فلا يقال هذا التركيب لعدم وجوده في كلامهم
 لان الجملة تقع مفعولا لصرح القول وعلى تسليم أنه يقال لا تجعل أن فيه تفسيرية بل زائدة وجوز
 الزمخشري في أن اعبدوا الله أن تكون أن مفسرة على تأويل قلت بامرت واستحسنه في المغنى قال
 وعلى هذا المعنى شرطهم أن لا يكون في الجملة قبلها حروف القول أي باقيا على حقيقته غير مؤول
 بغيره اه وجوز ابن عصفور أن يفسر بها صريح القول ولا يقال أخذت عسجد أن ذهب لعدم
 تأخر الجملة فلا يؤتى بان بل تحذف أو يؤتى بداها باى وكتبت اليه بان أفعل أو كتبت اليه ان أفعل اذا
 قدر معها البناء لا قترانها بالجار فهي مصدرية في الموضعين لان حرف الجر لا يدخل الاعلى اسم صريح
 أو مؤول (قوله أن اصنع الفلك) قيل الجملة مفسرة فلا يحمل لها كافي المغنى وفيه عندى نظر لانه انما
 يظهر في المفسرة التي ليست في معنى المفرد كافي زيد اضربته لاني المفسرة بعبء ان للمفعول لان
 الظاهر أن هذه في محل نصب تبع الما فسرته لانها في معنى هذا اللفظ فيحمل المفرد محملها وفي كلام
 الكافي يسي مانصه الظاهر أن الابعاء متعلق بالجملة تعلق مفعولية فتكون منصوبة بحمل اه وهو
 يؤيد ما قلنا ان أراد المفعولية في المعنى مع بقاء أن على كونها مفسرة فان أراد المفعولية في اللفظ مع
 كون أن زائدة فشي آخر قد بر (قوله وانطلق الملا الخ) ليس المراد بالانطلاق المشى بل انطلاق
 ألسنتهم بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالمشى في ان امشوا المشى المتعارف بل الاستمرار على الشيء
 بفائدة الخ اذاولى أن الصالحة للتفسير مضارع معه لا نحو اشترت اليه أن لا يفعل جاز رفعه على تقدير
 لانا فيه وجرمه على تقديرها تامة وعليهما فان مفسرة ونصبه على تقديرها نافية وان مصدرية
 فان فقدت لا امتنع الجزم بوجاز الرفع والنصب اه مغنى أقول يصح على الجزم بلانا هية أن تكون
 ان مصدرية بناء على الاصح من كونها توصل بالامر والنهي (قوله التالية للما) أي التوقيفية كافي
 المغنى احتراز عن الغافية وهي الجازمة والموجبة وهي التي بمعنى الاقبا يقتضيه كلام البعض من
 مغيرة الجازمة للنافية فاسد (قوله نحو فلما أن جاء البشير) وتقول أكرمك لما ان يقوم زيد بالرفع
 فارضى (قوله لكان لكم الخ) جواب القسم لتقدمه وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم
 عليه بناء على أن الشرط الامتناعي كغيره في كون الجواب له عند تقدمه أو جواب لو وجواب
 القسم محذوف بناء على أن الجواب للامتناعي تقدم على القسم أو تأخر أو جواب لو ولو وما دخلت
 عليه جواب القسم وسبق في هذا الخلاف في بحث عوامل الجزم (قوله وما لنا أن لا نقاتل) ان قلت
 ليست هذه من مواضع الزيادة المتقدمة قلت الاخفش لا يخص الزيادة بما تقدم بل زعم أنها تزداد
 في غير ذلك اه تصریح ووجه زيادتها في الآية أن ما لنا ونحوه كذلك لا يقع بعده عند الاخفش
 الا الفعل الصريح على أن الجملة حاوية نحو ما لى لأرى الهدى الهدى والاسم الصريح على أنه حال نحو
 مالك قائم دون المؤول بالاسم ولا يرد أن الجملة الحالية لا تصدق بدليل استقبال لان دليل

مفسرة وزائدة فلا تنصب
 المضارع فالمفسرة هي
 المسبوقه بجملة فيها معنى
 القول دون حروفه نحو
 فاوحينا اليه أن اصنع
 الفلك وانطلق الملا
 منهم أن امشوا الزائدة
 هي التالية للما نحو فلما
 أن جاء البشير والواقعة
 بين الكاف ومجرورها
 كقوله

كان ظبية تعطو الى وارق
 السلم
 في رواية الجوز بين القسم
 ولو كقوله
 فاقسم أن لو اتقيننا وأنتم
 لكان لكم يوم من الشر مظلم
 وأجاز الاخفش اعمال
 الزائدة واستدل بالسمع
 كقوله تعالى وما لنا أن لا
 نقاتل وبالقياس على
 معرف الجزم الزائد ولا حجة
 في ذلك لانها في الآية
 مصدرية فقيل دخلت بعد

مالنا التاوله بما منعنا وفيه
 نظر لانهم يثبت اعمال الجار
 والمجرور في المفعول ولان
 الاصل ان لا تكون لا
 زائدة والصواب قول
 بعضهم ان الاصل ومالنا
 في ان لا نقائل والفرق
 بينها وبين حرف الجر ان
 اختصاصه باق مع الزيادة
 بخلافها فانها قد وليها الاسم
 في البيت الاول والحرف
 في الثاني (وبعضهم) أي
 بعض العرب (أهل أن
 جملا على ما اختها) أي
 المصدرية (حيث استحققت
 عملا) أي واجبا وذلك اذا
 لم يتقدمها علم أو ظن
 كقراءة ابن محيصة لمن
 أراد أن يتم الرضاغة وقوله
 أن تقرأن على أسماء
 ويحكى
 مني السلام وأن لا تشعرا
 أحدا
 هذا مذهب البصريين
 وأما الكوفيون فهى
 عندهم مخففة من الثقيلة
 وتنبه في ظاهر كلام
 المصنف أن أهملها مقبض
 (ونصبوا باذن المستقبل
 ان صدرت والفعل بعد
 موصلا أو قبله اليقين)
 أي شروطه نصب باذن
 ثلاثة الأول ان يكون
 الفعل مستقبلا فيجب
 الرفع في اذا تصدق جوابا
 لمن قال أنا أحبك الثاني
 أن تكون مصدرية فان
 تأخرت فحووا كرمك اذا

الاستقبال أن غير الزائدة لا الزائدة كذا في الدماميني (قوله لتأوله بما منعنا) أي فان لا نقائل
 مفعول ثان للجار والمجرور وتأوله بفعل يتعدى لاثنتين (قوله اعمال الجار والمجرور) وهو الثاني
 المفعول وهو أن لا نقائل اه سم قال الدماميني قد يقال انما يرد ذلك لو كان أن لا نقائل عندهذا
 القائل مفعولا مصرحا وليس في كلامه ما يقتضيه لاحتمال أن يكون عنده على نزع الخافض وهو
 عن فانه يقال منعته عن كذا كفي الصحاح وغيره والمخزن نصب أو خفض على الخلاف (قوله أن
 لا تكون لا زائدة) أي كالزم على هذا القول اذ المعنى عليه وما منعنا أن نقائل سم (قوله
 واصواب قول بعضهم الخ) هذا مقابل القيل السابق كما هو صريح المعنى لا قول الاخفش كما زعم
 البعض لانه قابل قول الاخفش بقوله لانها في الاية مصدرية ثم ذكر قولين على أنها مصدرية
 (قوله في ان لا نقائل) فتكون أن مصدرية منسبكية مع ما بعدها بمصدر مجرور بمجار محذوف متعلق
 بما تعلق به لنا (قوله والفرق بينها الخ) هذا رد لقياس الاخفش أن الزائدة على حرف الجر الزائد
 (قوله جملا) أي بالجملة على ما يجمع أن كلامها حرف مصدرى ثنائى وبعضهم عمل ما المصدرية
 جملا على أن المصدرية نحو كما تكونون ابوابي عليكم اه معنى قال الدماميني ولا حاجة الى جعل ما هنا
 ناصبة فان في ذلك اثبات حكم الهام لم يثبت في غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد
 سمع نثرا ونظما اه (قوله حيث استحققت) أي أن عملا أي واجبا كما في صيغة كلام الشارح والظرف
 متعلق بأهمل (قوله وذلك) أي استحقاق أن العمل (قوله لمن أراد أن يتم) أي بالرفع والقول بأن
 أصله يتمون فهو منزهوب بمحذوف النون وحذفت الواو لساكنين واستحسب ذلك خطأ والجمع
 باعتبار معنى من تكلف تصریح (قوله أن تقرأن الخ) اما في محل نصب بدل من حاجة في قوله قبله

بإصاحبي فذلت نفسى نفوسكما • وحيثما كنتما لا قيمة ارشدا

أن تحملا حاجة الى حذف محملها • وتصنعنا عمه عندي بها ويدا

أو من أن تعملا المنصوب بمحذوف تقديره أسألكما واما في محل رفع خبر مبتدأ محذوف عائد الى
 حاجة أي هي أن تقرأن والشاهد في أن الاولى وليست مخففة من الثقيلة خلافا للكوفيين قيل
 بدليل أن المعطوفة عليها واو اعترض بأنه لا مانع من عطف أن الناصبة وصلتها على أن المخففة وصلتها
 اذ هو عطف مصدر على مصدر اه يس مع زيادة وقد يجاب بأن مراده أن عطف أن الناصبة
 مرجح لكون أن المعطوف عليها ناصبة للتناسب والترجيح كافي في الاستشهاد ولا يلزم التعيين ولك
 أن تستدل على كونها ليست المخففة بعدم وقوعها بعد دال علم أو ظن فاحفظه (قوله ظاهر كلام
 المصنف الخ) وظاهره أيضا اختصاصها بالاهوال ووجهه أنهم يتوسعون في الامهات وضعفها من
 جهة أنها قد تمهل لا ينافى كونها اما اذا يلزم في الام قوتها من كل وجه فاندفع اعتراض البعض (قوله
 ونصبوا) اعلم أن أكثر العرب يلتزم اعمال اذن عند استيفاء شروطه وانقليل منهم يلتزم اهملها
 عند ذلك كما سيذكره الشارح اذا علمت ذلك فالضمير في نصبوا الاكثر العرب وهو على الوجوب
 فقول البعض تبع الشيوخنا ونصبوا أي جوازا كما سينبه الشارح عليه غير ظاهر فتأمل والواو في
 والفعل بعد حاله وموصلا حال من الضمير المستكن في الخبر اهملها بعد وقوله أو قبله اليقين اما
 معطوف على بعد اليقين فاعل الظرف لاعتماده على المبتدأ أو مبتدأ مؤخر وقوله خبر مقدم واما
 معطوف على موصلا على الوجهين المذكورين في العطف على بعد والمراد بالبعده على هذا
 ما يشمل البعدية مع الانفصال (قوله أن يكون الفعل مستقبلا) اجراء لها مجرى سائر النواصب
 وانما تجعل النواصب في فعل الحال لان له تحققا في الوجود كالاسماء فلا يعمل فيه عوامل الافعال
 دماميني (قوله فيجب الرفع في اذن تصدق الخ) أي لانه حال ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع
 للاستقبال همع (قوله أن تكون مصدرية) أي في جملتها بحيث لا يسبقها شيء له تعلق بما بعدها وانما لم

أهملت وكذا ان وقعت

حشوا كقوله

لئن عادلى عبد العزيز بمثلها
وأمكننى منها اذا لا أقبليها

فاما قوله

لا تتركنى فيهم شطيرا

انى اذن أهلك أو أطيرا

فصرورة أو الخير محذوف

أى انى لا أستطيع ذلك ثم

استأنف اذن أهلك فان

كان المتقدم عليها حرف

عطف فسيأتى • الثالث

ان لا يفصل بينها وبين

الفعل بغير القسم فيجب

الرفع في نحو اذن أنا أكرمك

ويغفرا لفصل بالقسم

كقوله

اذن والله زيمهم بحرب

يشيب الطفل من قبل المشيب

وأجاز ابن بابشاذ الفصل

بالنساء والدعاء وابن

عصفور الفصل بانظرف

والصحح المنع اذ لم يسمع

شئ من ذلك وأجاز الكسائى

وهشام الفصل بعمول

الفعل والاختيار حينئذ

عند الكسائى النصب

وعند هشام الرفع (وانصب

وارفعا • اذا اذن من بعد

عطف) بالواو والفاء (وقعا)

وقد قرئ شاذا واذا لا

يلبشوا خلفا فاذ لا يتوقوا

الناس تقيرا على الاعمال

نعم الغالب الرفع على

• الاهمال وبه قرأ السبعة

تنبهات الأول أطلق

العطف والتحقيق انه اذا

كان العطف على ماله محل

أغيت فاذا قيل ان ترزنى

تعمل غير مصدره لضعفها بعدم تصدرها عن العمل اه دما ميني وفي الشئنى ان ترك تصدريها
داخلة على المضارع انما يكون في ثلاثه مواضع بالاستقراء ان يكون ما بعدها خيرا لما قبله نحو انا
اذن أكرمك أو جوا بالشرط قبلها نحو ان ترزنى اذن أكرمك أو لقسم قبلها نحو والله اذن لا اخرج
انتهى وفي الموضع الاول خلاف كافي الهمع فاجاز هشام النصب بعد مبتدا كالمثال وأجاز الكسائى
بعد اسم ان نحو انى اذن أهلك أو أطيرا أو اسم كان نحو كان زيد اذن بكرمك قال أبو حيان وقياس
قوله جواز النصب بعد ظن نحو ظننت زيد اذن بكرمك (قوله أهملت) أى وجوبه بالخلاف لان
الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه همع (قوله بمثلها) أى بمثل مقالته سابقا تن على وقوله
لا أقبليها أى لا أترك مقالتي سابقا أتمنى عليك أن أكون كاتباً عندك • وعبد العزيز هذا والدعمر بن
عبد العزيز رضى الله تعالى عنه وأخوه عبد الملك بن مروان تولى إمارة مصر لان الخلافه العظمى كافي
الشئنى وغيره كان الشاعر وهو كثير عزة امتدحه بقصيدة أعجبتة فقال له تن على فق له أتمنى
عليك أن أكون كاتباً فقال له ويحك أنت لا تحسن الكتابة وأعطاه جائزة فصمم على أنه ان قال له
عبد العزيز تانيا تن على لا يتنى الا كونه كاتبه وقد عده هذا من حقه وارجاع الضمير للمقالة هو ما
قاله الدمامينى والعينى وأرجعه الشئنى خطه الرشدي في قوله قبل

عجت لترسى خطه الرشدي بعدما • بدلى من عبد العزيز قبلها

والشاهد في قوله لا أقبليها حيث رفعه لعدم تصدرا اذن لكونها جواب قسم سابق عليها في قوله حلفت
رب الراقصات الى منى الخ وجواب الشرط محذوف فعلم ما في كلام الحواشى من الخلل (قوله شطيرا)
ينفع الشين المعجمة أى غريبا وأهلك بكسر اللام ويجوز فصها على ما في القاموس (قوله أن لا يفصل
الخ) لضعفها مع الفصل عن العمل اه تصریح (قوله بالقسم) كذا بالانافية لان القسم تأكيد
لربط اذن ولا لم يعد لها فاصلة فى أن فكذا فى اذن سيموطى (قوله والدعاء) نحو اذن غفر الله لك
أكرمك (قوله بعمول الفعل) فلوقدم معمول الفعل على اذن نحو زيد اذن أكرم فذهب الفراء
الى أنه يبطل عملها وأجاز الكسائى الرفع والنصب قال أبو حيان ولا نص أحفظه عن البصريين فى
ذلك ومقتضى اشتراطهم فى عملها التصدير أن لا تعمل حينئذ لانها غير مصدره ويجوز أن يقال
تعمل لانها وان لم تصدرا لفظا هى مصدره فى النية لان النية بالمعمول التأخير اه سيموطى قال
سم ويؤخذ من كلامه عدم العمل قطعاً فى نحو يازيد اذن أكرمك لان المتقدم عليها غير معمول اه
وفيه عندي نظر لتصدريها فى جملتها وان نحو هذا المثال ليس من المواضع الثلاثة المحصور فيها
عدم تصدريها داخلة على المضارع كالم (قوله عند الكسائى النصب) فيه أنه تقدم عن الكسائى فى
الفصل بين كى والفعل بعموله أنه يبطل عملها ويمكن الفرق بشدة اقتضاء كى المصدرية الانصال
بالفعل لانها فى تاويل اسم واحد سم (قوله وعند هشام الرفع) لضعف عملها بالفصل وكان
القياس بطلان العمل فلا أقل من أن يكون مر جوا (قوله وانصب وارفعاً) وقد يجزم ان اقتضاء
الحال كما سيأتى فى الشرح وانما جاز النصب والرفع لانك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن
حيث كون اذن فى ابتداء جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون
ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب بطرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط والغاؤها
أجود كافي الرضى لانها غير متصدرة فى الظاهر اه سم ويشير الى رجحانه قوله وارفعاً بنون
التوكيد الخفيفة المبسلة ألفا ومقتضى التعليل المذكور تعيين النصب اذا كانت الواو والفاء
استئنافيه كما اذا قيل لك آتيلك عد اقلقت له مستأنفا واذن أكرمك (قوله على ماله محل) قال البعض
كان الاولى أن يقول على ماله اعراب ليشهل اللفظى والمجلى بقرينة التمثيل اه ويدفع بان ماله
محل شامل لما عرابه لفظى لانه معرب لفظاً ومجلى فهو ماله محل فتدبر (قوله ألغيت) أى وجوباً

أزرك واذن أحسن اليك فان قدرت العطف على الجواب حزمت وأهملت اذن

لوقوعها حشوا كما سيذكره الشارح (قوله لوقوعها حشوا) أي بين جزأى الجواب وان شئت قلت
 بين الشرط والجواب لان المعطوف على الجواب جواب (قوله أو على الجملتين معا) أي جملتى الشرط
 والجواب (قوله وقيل يتعين النصب) ليس المراد وقيل ان قدرت العطف على الجملتين معا يتعين
 النصب لانه ينافيه قوله لان ما بعدها مستأنف بل المراد وقيل ان لم تعطف على الجواب أعم من أن
 تقدر الواو عاطفة أو استئنافية ثم المراد بتعين النصب على لغة أكثر العرب المترمين اعمال اذن
 عند استيفاء الشرط فلا ينافى جواز الرفع على لغة بعضهم الملقى لها عند استيفاء الشرط فاندفع
 ما أطال به البعض (قوله لان ما بعدها مستأنف) أي بناء على أن الواو استئنافية وقوله أولان
 المعطوف الخ أي بناء على أنها عاطفة (قوله فالمدحبان) أي القول بجواز الامر بن والقول بتعين
 النصب (قوله الى أنها اسم) أي غير ناصب للفعل وإنما الناصب له أن مضمره بعده كما سيذكره (قوله
 وعوض عنها التنوين) أي وحذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله وأضمرت أن) والعمل المفرد
 المؤول به أن ومدخولها عند صاحب هذا القول فاعل أي اذا جئتني وقع اكرامك لا مبتدأ أخبره
 محذوف أي حاصل والاوجبت الفاء الرابطة الواجبة مع الجملة الاسمية الواقعة جوابا لقاله اللما ميني
 وذهب الرضى الى أنها اسم وأصلها اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين ووقع ليكون
 في صورة ظرف منصوب وقصد جعله صالحا لجميع الأزمنة بعدما كان مختصا بالماضي وضمن معنى
 الشرط غالبا قال وإنما قلنا غالبا لانه لا معنى للشرط في نحو قال فعلتها اذا وأنا من الضالين ثم قال واذا
 كان بمعنى الشرط في الماضي جاز اجراؤه مجرى لوقى قرن جوابه باللام نحو اذا اذقتك أي لور كنت
 شيئا قليلا اذقتك واذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز قرن جوابها بالفاء كقوله

• ما ان أتيت بشئ أنت تكرهه • اذا فلارفعت سوطا الى يدي

أي ان أتيت فلا الخ وقد تستعمل بعد لو وان تو كيد الهمما نحو لوزرتني اذن لا كرمسك وان جئتني
 اذن أزررك ثم قال ولما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع مستقبل واحتمل معنى
 مجرد الزمان فالمضارع حال وقصد التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة
 لانها تخلصه للاستقبال فتحمل اذن على الغالب فيها من الجزاء لانتفاء الحالية المانعة من الجزاء
 بسبب النصب بان ثم قال وإنما ادعينا أن اذن زمانية لظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها
 وقلب فونها في الوقف ألفا يرجح جانب اسميتها وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم ونحوه
 بقوى كونها غير ناصبة بنفسها كأن ولن اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله اه
 ولا يخفى أن أكثر ما قاله مثأت على أن أصلها اذا وفي حاشية السيموطى على المغنى عن بعضهم أن
 اذن تأتي على وجهين حرف ناصب للمضارع مختص به واسم أصله اذا واذا حذفت الجملة المضاف
 اليها وعوض عنها التنوين وهذه تدخل على غير المضارع وعلى المضارع فيرفع فيجوز أن تقول لمن
 قال أنا أتيتك اذن أكرمك بالرفع على أن الاصل اذا أتيتني أكرمك والنصب على أنها الحرفية
 اه (قوله وعلى الاول) أي على أنها حرف أما على الثاني فبسبب قطعا وقوله لامر كبة من اذ وان
 نقلت حركة الهزة الى الذا لثم حذفت اه سم أي وغلب عليها حكم الحرفية وهذا قول الخليل قال
 فاذا قال القائل أزررك فقلت اذن أكرمك فكانت قات حينئذ كراهى واقع اه أي ولا من اذا
 وأن حذفت همزة أن ثم ألف اذا الالتقا الساكنين كما يقول الرندى مستدلا بأنها تعطى الربط
 كذا والنصب كأن أفاد كل ذلك في الهمع (قوله وعلى البساطة) قيد بذلك لان القائل بالتركيب
 يجعل النصب بأن المشتملة عليها اذن كما في حاشية السيموطى على المغنى (قوله لا أن مضمره بعدها)
 كما ذهب اليه الخليل في أحد قوليه لان أن لا تضمر الا بعد عاطف أو جار اه دما ميني واعتل
 الخليل بعدم اختصاصها لدخولها على الجملة الاسمية نحو اذن عبد الله يا أتيتك همع (قوله كما أفهمه

لوقوعها حشوا أو على
 الجملتين معا جاز الرفع
 والنصب وقيل يتعين
 النصب لان ما بعدها
 مستأنف أولان المعطوف
 على الاول أول ومثل ذلك
 زيد يقوم واذن أحسن
 اليه ان عطف على الفعلية
 رفعت أو على الاسمية
 فالمدحبان • الثاني الصحيح
 الذى عليه الجمهور ان
 اذن حرف وذهب بعض
 الكوفيين الى أنها اسم
 والاصل فى اذن أكرمك
 اذا جئتني أكرمك ثم
 حذفت الجملة وعوض
 عنها التنوين وأضمرت
 أن وعلى الاول فالصحيح
 أنها بسبب لامر كبة
 من اذ وان وعلى البساطة
 فالصحيح انها الناصبة
 لأن مضمره بعدها كما
 أفهمه

(قوله ولا يخفى رد الخرج
 الرضى عن المذهبين) قوله
 وفي حاشية الخ لا يلاقى •
 شيئا مما

كلامه الثالث معناها عند سيبويه الجواب والجزاء فقال الشاويين في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تمتعض للجواب بدليل أنه يقال أحبت فتقول اذن أظنك صادقا اذلا مجازاة هنا الرابع اختلف في لفظها عند الوقف عليها والصحيح أن نونها تبدل ألفا تشديها بالنون المنصوب وقيل يوقف بالنون لأنها كمنون لن وان روى ذلك عن المازني والمبرد وينبئ على هذا الخلاف خلاف في كتابها والجمهور يكتبونها بالالف وكذا رسمت في المصاحف والمازني والمبرد (٢٠٧) بالنون وعن الفراء ان عملت

كتبت بالالف والا كتبت بالنون للفرق بينهما وبين اذا وتبعه ابن خروف الخامس حكى سيبويه وعيسى بن عمر أن من العرب من يلغيها مع استيفاء الشروط وهي لغة نادرة ولكنها القياس لأنها غير مختصة وانما أعمالها الاكثر من جلا على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزأها كما حلت ما على ليس لانها مثلها في نفي الحال اه (وبين لا ولا مجرى التزم اظهار أن ناصبه) نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة لئلا يعلم أهل الكتاب لاني الاية الاولى نافية وفي الثانية مؤكدة زائدة (وان عدم لا فان عمل مظهرا أو مضمرا) لاني موضع الرفع بعدم وأن في موضع النصب بأعمال ومظهرا ومضمرا نصب على الحال امامن أن ان كانا اسمي مفعول أو من فاعل أعمال المستتران كانا اسمي فاعل أي يجوز اظهار أن واضمارها بعد اللام اذ لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن

كلامه) يعني قوله ونصبوا باذن المستقبلا (قوله الجواب) أي الكلام آخر ملفوظ أو مقدر سواء وقعت في الصدر أو الخش أو الآخرة وقوله والجزاء أي المجازاة لمضمون كلام آخر وفي كلامه مسامحة أي ربط الجواب الخ (قوله فقال الشاويين في كل موضع) وتكلف تخريج نحو وقال فعلتها اذا وأمان الضالين على الشرط والجزاء أي ان كنت فعلت الكرة كافر لا نعمت كما زعمت يافرعون فأمان الضالين بل فعلتها غير قاصد القتل وغير كافر لا نعمت (قوله اذن أظنك صادقا) برفع أظن لانه للعالم كما يفيد ماستنقله عن الرضى (قوله اذلا مجازاة هنا) قال الرضى لان الشرط والجزاء اما في الاستقبال أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال اه ولان ظن الصدق لا يصلح جزاء للمعجزة (قوله اختلف في لفظها الخ) أي في غير القرآن أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالالف اجمالا كما في الاتقان انباء للمصحف العثماني قال السيوطي في حاشية المعنى ينبغي أن يكون الخلاف في الوقف عليها مبني على الخلاف في حقيقة فعلها فاعلى أنها حرف يوقف عليها بالنون وعلى أنها اسم ممنون يوقف عليها بالالف (قوله والجمهور يكتبونها الخ) المناسب فالجمهور وبالفاء كما في عبارة المعنى (قوله والمازني والمبرد بالنون) وعزاه أبو حيان الى الجمهور (قوله وعن الفراء الخ) ونقل السيوطي قولاً باله كس لضعفها في الإهمال وقوتها في العمل (قوله ان عملت كتبت بالالف) لمنع العمل التباسها باذا التطرية ويرد عليه أن العمل في اللفظ وليس الشكل لازما فالفرق في الكتابة محتاج له على العمل أيضا (قوله وهي لغة نادرة) تلقاها البصريون بالقبول فلا التفات الى قول من أنكروها ما منى (قوله وبي لا) أي سواء كانت نافية أو زائدة ولهذا مثل بمثلين (قوله ناصبه) أتى به مع علمه من كون الكلام في أن الناصبه دفعا لتوهم اهمال الفصلها من الفعل بلا (قوله فان عمل) أي أن الواقعة بعد لام الجر سواء كانت للتعليل كما مثل أول العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وللتوكيد وهي الاية بعد فعل متعد نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين قاله الفاكهي أي وللتعددية نحو أعددت زيد البقاتل (قوله اذ لم يسبقها الخ) أخذه من قوله الا تي وبعد نفي كان الخ (قوله ماض) أي لفظا ومعنى أو معنى فقط (قوله نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين الخ) اختلف في اللام في نحو الا يتبين فقبل زائدة وقيل للتعليل والمفعول محذوف أي وأمرنا بامر نابه لنسلم لرب العالمين وقيل للتعليل ولا مفعول بل الفعل في معنى مصدر مرفوع بالابتداء واللام ومجرورها خبر عنه لان الفعل اذا جرد عن الزمان وأريد به الحدث فقط كان كالاسم في صحة الاضافة والاسناد اليه كذا في المعنى والشئ (قوله وبعد نفي كان الخ) يعني ما لم ينتقض النفي نحو ما كان زيد الا يضرب عمرا ويجوز ذلك مع لام كي نحو ما جاء زيد الا يضرب عمرا قاله أبو حيان وظاهر قوله ويجوز ذلك مع لام كي أن المراد بقوله ما لم ينتقض النفي أنه لا يجوز انتقاض النفي مع لام الجود فتأمل قال والفرق أن النفي مسلط على ما قبلها وهو المحذوف الذي تتعلق به اللام فيلزم من نفيه نفي ما بعدها وفي لام كي يتسلط على ما بعدها نحو ما جاء زيد ليضرب فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي الجبي الا بقدرته تدل على انتفاءه اه وحاصل الفرق كما قاله شيخنا أن النفي مع لام الجود مسلط على الكلام بتمامه أعني ما قبلها وما بعده مع لام كي مسلط على ما بعده فقط أي فاغتر الانتقاض معها بخلاف لام الجود (قوله لام الجود) من تسمية العاين بالخاص لان الجود انكار للحق

الفعل بلا فالاضمار نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين والظهار نحو وأمرت لان أكون أول المسلمين فان سبقها كون ناقص ماض منفي وجب اضماران بعدها وهذا أشار اليه بقوله (وبعد نفي كان حتماً اضمرا) أي نحو وما كان الله ليظلمهم لم يكن الله ليغفر لهم ونهى هذه اللام لام الجود وسماها النحاس لام النفي وهو الصواب

اظهارها مع المقرون بلا
 ووجوب اضمارها بعد نفي
 كان وجواز الامر من فيما
 عد اذ ذلك ولا يجب الاضمار
 بعد كان التامة لان اللام
 بعدها ليست لام الجود
 واعلم بقييد كلامه
 بالناقصة اكتفاء بأنها
 المفهومة عند اطلاق كان
 لشهرتها اكثر مما في ابواب
 النحو ودخل في قوله نفي
 كان نحو لم يكن أى المضارع
 المنفي بل كما رأيت لان لم تنفي
 المضارع وقد فهم من
 النظم قصر ذلك على كان
 خلافا لمن أجازته في اخواتها
 قياسا ولمن أجازته في ظننت
 بنبيها **الاول** ما ذكره
 من أن اللام التي ينصب
 الفعل بعدها هي لام الجر
 والنصب بأن مضمره هو
 مذهب البصر بين ذهب
 الكوفيون الى أن اللام
 ناصبة بنفسها وذهب
 ثعلب الى أن اللام ناصبة
 بنفسها لقيامها مقام ان
 والخلاف في اللامين اعني
 لام الجود ولام كي الثاني
 اختلف في الفعل الواقع
 بعد اللام فذهب
 الكوفيون الى أنه خبر كان
 واللام للتوكيد وذهب
 البصريون الى أن الخبر
 محذوف واللام متعلقة
 بذلك الخبر المحذوف وقدره
 ما كان زيد مريدا ليفعل
 وانما ذهبوا الى ذلك لان

لا مطلق النفي والتخوين اطلقوه واراؤا والثاني اه تصریح و بهذا يندفع تصويب قول النحاس
 (قوله والتي قبلها الام كي) وحكمها الكسر وفتحها لغة تمم همع (قوله لانها للسبب) أى في الجملة والافلام
 كي قد تكون لغير السبب كالتى للعاقبة والزائدة والمعديفة (قوله وجوب اظهارها مع المقرون بلا)
 كراهة اجتماع اللامين سم (قوله وجوب اضمارها الخ) علل بان اثبات ما كان زيد ليفعل كان زيد
 سيفعل جعلت اللام معادلة للسين فكما لا يجمع بين أن والسين لا يجمع بين أن واللام زكريا (قوله
 ليست لام الجود) بل هي لام كي نحو ما كان زيد يلعب أى ما وجد للعب (قوله لان نفي المضارع)
 لو قال لان لم تغلب المضارع الى المضى لان نفي مضاربه وفي بعض النسخ لان لم تنفي الماضى أى الماضى
 معنى وهو المضارع لفظا ولا اشكال عليهما قائل (قوله لمن أجازته في اخواتها) نحو ما أصبح زيد يضرب
 عمرا ولم يصح زيد يضرب عمرا وقوله لمن أجازته في ظننت أى قياسا نحو ما ظننت زيد يضرب عمرا
 ولم أظن زيد يضرب عمرا قال أبو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه اه فإيتبادر من قول
 البعض والحق أن اللام فيما ذكره لام كي للام الجود كما يظهر بالنظر في المعنى اه من جواز هذه
 التراكيب ممنوع مع أن دعواه أن اللام فيها لام كي وأن النظر في المعنى يرشد الى ذلك باطلة قال
 في التصريح وبعضهم أجازته في كل فعل تقدمه نفي نحو ما جاء زيد ليفعل اه قال يس وهو فاسد لان
 هذه يعنى اللام في نحو ما جاء زيد ليفعل لام كي (قوله ما ذكره من أن اللام الخ) لان كلامه في أن
 الواقعة بعد لام الجر لقوله وبين لا ولام جرح الخ (قوله والنصب بأن مضمره) انما قال مضمره مع أن
 النصب عند البصر بين بعد اللام بأن مظهرة أو مضمره وعند الكوفيين باللام أظهرت ان أو
 أضمرت كما سيشرح به الشارح عند شرح قول المصنف وبعد حتى الخ لاجل قول ثعلب لانه انما يأتي
 عند اضمار ان قائل (قوله ناصبة بنفسها) أى بطريق الاصله بدليل ما بعده واحتجوا بقوله
 لقد عدتني أم عمر ولم أكن * مقالتهما ما كنت حبالا سمعا

اذ لو كانت أن الناصبة للزم تقدم معمول صلتها عليهم او هو متمنع ورد بان مقالتهما معمول المحذوف
 يفسره المذكور ونظير ما مر في قوله كان جزائى بالعصا أن أجدل وقوله ما كنت أى مدة وجودى
 حيا (قوله لقيامها مقام ان) أى نيابة عن ان (قوله اختلف في الفعل الخ) الظاهر أن هذا الاختلاف
 مبنى على الاختلاف في الناصب هل هو اللام أو أن المضمره (قوله الى أنه) أى الفعل وفيه مسامحة
 لان الخبر جملة الفعل والفاعل (قوله واللام للتوكيد) أى زائدة لتوكيد النفي كالباء في ما زيد بقائم
 واعترض قولهم بأن اللام الزائدة تعمل الجر في الاسماء وعوامل الاسماء لا تعمل في الافعال
 وأجيب بأنهم لعلمهم لا يسلون هذه السكينة اه دما مبنى قال الحفيد وتظهر فائدة الخلاف في قولك
 ما كان محمد طعما لم يأكل فإنه لا يجوز على رأى البصريين لان ما في جزان لا يعمل فيما قبلها ويجوز
 على رأى الكوفيين لان اللام لاتعمع العمل فيما قبلها (قوله واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف) قال
 المرادى قولهم متعلقة بالخبر يقتضى أنها ليست برائدة وتقدرهم مريدا يقتضى أنها زائدة تقوية
 للعامل اه وفي المعنى أن المقوية ليست زائدة محضة ولا مهديفة محضة بل بينهما اه فزيادتها عند
 الكوفيين محضة وعند البصر بين غير محضة (قوله وقدره الخ) بقدر مريدا غير لازم فيما يظهر بل
 قد يقدر غيره اذا اقتضاه المقام كما قدر في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال وان كان
 مكرهم أه لا لتزول الخ ويدل لما قلناه ما أتى عن شرح التسهيل (قوله لان اللام جارة عندهم)
 أى جارة غير زائدة زيادة محضة أى والجار غير الزائد زيادة محضة لا بدله من متعلق (قوله الا
 أن الناصب عنده أن مضمره) اعترض بأنه يلزمه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز وأجيب
 بما قاله بعضهم من أن الاخبار بالفعل المؤول بالمصدر عن الجثة جائز كما في زيد ما أن يعيش واما

اللام جارة عندهم وما بعده في تأويل مصدر وصرح المصنف بانها مؤكدة لنفي الخبر الا أن الناصب
 عنده ان مضمره فهو قول ثالث قال الشيخ أبو حيان ليس بقول بصرى ولا كوفى

ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة وبه صرح شارح لكن قال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل سميت مؤكدة لجهة الكلام
بدونها الا انها زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح (٢٠٩)

ان يموت وان لم يجز الاخبار بالمصدر الصريح عنها الدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان
بخلاف المصدر الصريح لاسيما وقد التزم اضممار أن فصا مخرط في سلك الفعل على أنه يحتمل
أن يكون في الكلام حذف (قوله ومقتضى قوله مؤكدة) أي مع قوله لنفي الخبر اذ لو لاه
لا يمكن حمل قوله مؤكدة على أنها مقبولة للعامل فيوافق ما يأتي عن شرح التسهيل ويكون
نفس قول البصريين ولا يرد عليه لزوم الاخبار بالمصدر عن الجثة وقوله انها زائدة أي محضة
(قوله لكن قال) أي الناظم في شرحه الخ كذا قال شيخنا وشيخنا السيد وهو الظاهر وراجع
البعض الضمير للشارح ابن الناظم فانه له شرح على التسهيل كما في الهمع ثم رأيت في بعض النسخ
لكن قال المصنف في شرحه الخ وهو نص في الاول ورأيت بخط بعض انضلالها مشهور الهمع عزو
العبارة التي في الشرح الى شرح التسهيل لابن الناظم وهو نص في الثاني والجمع ممكن والله أعلم
(قوله لجهة الكلام بدونها) هذا ظاهر على تقدير ما يتعدى بنفسه كمريد دون ما يتعدى باللام
كسعدا الأنا يراد أن اللام يصح حذفها لفظا لا مراد حذف الجار مع أن هذا وقال في المعنى وجه
كونها مؤكدة على رأي البصريين أن الاصل ما كان فاصدا للفعل ونفي قصد الفعل ابلغ من نفيه
(قوله الا انها زائدة) أي محضة بأن يكون دخولها في الكلام تكروها وقوله اذ لو كانت زائدة أي
محضة والافلام التقوية زائدة لكن زيادتها غير محضة كما مر (قوله لم يكن لنصب الفعل الخ) اذ يلزم
عليه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز أي لا يتكافؤ فلا ينافي ما مر فقوله وجه صحيح أي خال
عن التكلف (قوله لام اختصاص) أي دلت على اختصاص الارادة المنفية بالفعل وهذا لا ينافي
كونها التقوية العامل أول التعدية لجواز كونها بالاعتبارين (قوله أو هاتما) هو بمعنى قول
البصريين مریدا (قوله أي فما كان جمع) قال سم أي ضرورة الى هذا التقدير اه أي لجهة فاجمع
مرید ليغلب الخ وقد يقال الداعي اليه موافقة النظائر وعبارة الدماميني والشهني ليس ما ذكره في البيت
وقول أبي الدرداء متعين لجواز أن يكون المعنى في البيت فاجمع متأهلا ليغلب قومي وفي قول أبي
الدرداء وما أنا مرید المتركهما (قوله ما أنا لا دعها) أي ما كنت فلما حذف الفعل انفصل الضمير
(قوله أطلق الثاني) أي الذي تضمنه قوله ونفي كان (قوله وان كانت تنفي الماضي) أي في المعنى وقوله
لكن تدل على اتصال نفيه بالحال أي وشرط الثاني هنا أن يكون نافية للحدث في الماضي فقط (قوله
وأمان) ألحقها السيوطي وغيره بلن قال فلا يجوز أن كان زيد ليخرج (قوله في قراءة غير النكسائي)
أما في قراءة تفتح اللام ورفع الفعل فان مخففة من التقوية واللام للفصل أي وان مكرهم لتزول منه
الامور المشبهة في عظمها بالجبال كبأس أعدائهم الكثيرين (قوله انها لام الجود) أي ليس مكرهم
أهلا لتزول منه الجبال أي ما هو كالجبال ثباتا وتمكنا من آيات الله تعالى وشرائعه وباختلاف المشبه
بالجبال على وجهي النفي والاثبات يندفع التنافي بينهما (قوله ان الفعل بعد لام الجود) أما بعد لام
كي فيرفع ضمير الاسم السابق وقوله لا يرفع الا ضمير الخ لعل هذا أغلبي لا واجب بدليل تعبيره
ببعده دون ينعنه وأنه يبعد لجد الامتناع ما كان زيد ليضربه أبوه ثم رأيت الدماميني ذكر أن
المخرجين للآية على النفي لا يشترطون رفع الفعل ضمير الاسم السابق وقوله الاسم السابق أي
المرفوع بفعل النكون (قوله شرطية) أي حذف جوابها لعله مما قبلها وقوله جزء مكرهم إشارة الى
تقدير مضاف في الآية وقوله وهو أي جزء مكرهم وقوله الاسم السابق أي المرفوع بفعل النكون
(قوله معد الاجل زوال الخ) كان الاظهر اسقاط اجل وجعل اللام للتعدية صلة معد أي مهيا ولا
ينافيه أن الفرض كون اللام لا يلام كي لان المراد باللام كي ما هو أعم من لام التعليل كما مر به يعلم ماني
كلام شيخنا والبعض (قوله الامور العظام) كبأس الجيش الكثيرين من أعدائهم (قوله لان أن

وانتهى لام اختصاص
دخلت على الفعل لقصد
ما كان زيد مقدر أو
هاتما ومستعدا لان يفعل
الثالث قد تحذف كان
قبل لام الجود كقوله
فاجمع ليغلب جمع قومي
مقاومة ولا فرد لفردي
أي فما كان جمع ومنه
قول أبي الدرداء في الركعتين
بعد العصر ما أنا لا دعها
الرابع أطلق الثاني
ومراده ما ينفي الماضي
وذلك ما ولم دون لانها
تخص بالمستقبل وكذلك
لان نفي غير المستقبل
بها قليل وأما ما فانه وان
كانت تنفي الماضي لكن
تدل على اتصال نفيه بالحال
وأمان فهي بمعنى ما
واطلاقه يشملها وزعم
كثير من الناس في قوله تعالى
وان كان مكرهم اتزول
منه الجبال في قراءة غير
النكسائي انها لام الجود
لكن يبعد أن الفعل بعد
لام الجود لا يرفع الا ضمير
الاسم السابق والذي يظهر
انها لام كي وأن شرطية
أي وعند الله جزء مكرهم
وهو مكر أعظم منه وان
كان مكرهم لشدة معدا
لاجل زوال الامور العظام
المشبهة في عظمها بالجبال
كما يقال أنا أشجع من فلان
وان كان معدا للتوازل
الخامس أجاز بعض النحويين
حذف لام الجود واظهار

يفتري في تأويل مصدر) أي وهذا المصدر بمعنى اسم المفعول كما أن القرآن مصدر بمعنى اسم
 المفعول فحصل التطابق (قوله كذلك) الإشارة راجعة إلى أن بعدني كان (قوله إذا يصلح) أي من
 حيث المعنى كما سينبه الشارح عليه وقوله حتى هو فيما يتناول وقوله أو الأخر فيما يتناول (قوله
 متعلقان بخفي) لكن تعلق بعد على وجه الظرفية لخفي وتعلق كذلك على وجه الحالية من فاعل خفي
 أو الوصفية للمفعول مطلق لخفي أي خفاء كذلك أي تكفاه ذلك (قوله أي كذا يجب الخ) هذان بيان
 لحاصل المعنى والأفتقار أن خفي بعد أو إذا يصلح في موضعها حتى أو الإحالة كونه كان بعدني كان
 في وجوب الخفاء أو خفاء تكفاه أن بعدني كان في الوجوب وإنما يجب ليتجانس المتعاطفان صورة
 بخلاف ما لو قيل لا طيعن الله أو أن يغفر لي فلا تتجانس في الصورة لذكرا في المعطوف دون المعطوف
 عليه وقال الجاهلي وأما الفاء والواو وأرفلانها ما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية
 والجمعية والانتها، صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها قال ابن الناظم وإنما نصب
 المضارع بعداً وهذه ليفرقوا بين أو التي لمجرد العطف المفيدة مساواة ما بعدها لما قبلها في الشك مثلاً
 وأو التي تقتضي مخالفة ما بعدها لما قبلها في ذلك فإن ما قبلها محقق الوقوع حتى يحصل ما بعدها وكان
 النصب بعدها بان مضمرة لاجتماعها لعدم اختصاصها (قوله نحو لا زمك الخ) لا يتعين في هذا
 المثال تقدير حتى بل هو صالح للتقديرات الثلاثة التعليل والغاية والاستثناء من الأزمان كما قاله
 الشارح في شرحه على التوضيح قال ويتعين الأول في نحو لا طيعن الله أو يغفر لي والثاني في نحو
 لا تنتظره أو يجي والثالث في نحو لا تقتل الكافر أو يسلم اه وقد يقال لا تنتظره أو يجي صالح
 للاستثناء فتأمل وأما الاستسهل الخ فصالح للتعليل والغاية وجوز أن يجان أن تكون أو فيه
 للاستثناء قال الدماميني وليس بشئ اه وفيه نظر (قوله المنى) جمع منية ما يتجنى والمراد بالآمال
 الأموات وبانقيادها حصولها قاله الشافعي (قوله وكنت إذا غمزت الخ) بالغين والزاي المجتمعتين
 عصرت وقناة بالقاف واننون الرمح والكعوب النواشر في أطراف الأنايب وهذه استعارة تمثيلية
 شبه حاله إذا أخذ في إصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم إلا
 أن يحصل صلاحهم بحاله إذا غمزت قناة عوجية حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعاً يمنع من
 اعتدالها ولا يفارق ذلك إلا أن تستقيم اه تصرح ويظهر صحة تقدير حتى بمعنيها أيضاً في هذا
 البيت فتدبر في فائدة قال شارح أبيات الأيضاح وقع هذا البيت في قصيدة تزيد الأعمى غالبها
 مرفوع القوافي وبعضها محرورها وقال الزمخشري في شرح أبيات الكتاب أبيات القصيدة غير
 منصوبة وإنما أشده سبغويه منصوباً لأنه سمعه كذلك من يستشهد بقوله وإنشاد الأبيات على
 الوقف مذهب لبعض العرب فإن أشد بيت منها أشد على حقه من الأعراب وإن أشد جميعها
 أشد على الوقف من شرح شواهد المعنى للسيوطي (قوله إذا ورد بعدها منصوباً) فيه إشارة إلى
 جواز وروده بعدها مرفوعاً لعدم تقدير ناصب (قوله ولولا رجال الخ) رزام برء مكسورة قرأ حتى
 من تميم وأعره صفة ثانية لرجال وآل سبيع بالتصغير حتى أيضاً وهو معطوف على رجال لارزام فيما
 يظهر لئلا يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه باجني وهو أعره والشاهد في أو أسوأ فإنه
 منصوب بان مضمرة جواز العلم صحة تقدير أو باحد الحرفين إذ المعنى لولا رجال وآسأء تلك وعلمهم قال
 العيني منادى مرفوع أي بالعقمة وبهذا التقرير يعلم ماني كلام البعض من الأهمام (قوله المرتب
 على اللفظ) أي الذي يقتضيه لفظ الفعل المنصوب بعد أو بان المقدرة ولفظ أو التي لا حد الشئيين
 لاقتضاء الأول كون ما بعد أو مصدرًا مؤولاً والثاني كون المعطوف عليه مصدرًا كالمعطوف
 ليتجانس الشيان اللذان أو لاحدهما (قوله أن يقدر قبل أو مصدر) أي يتوهم ويلفظ قبلها مصدر
 متصيد من الفعل السابق فلا ينافي قوله الآتي ولكن عطف مصدرًا مقدرًا على مصدر متوهم

ليكون انتظار أو قدوم أو تقدير لاقتل الكافر أو يسلم ليكون قتله أو أسلا (٢١١) وكذلك العمل في غيرهما الثاني ذهب

والصحيح ان النصب بان مضمره بعدها لان أو حرف عطف فلا عمل لها ولكنها عطف مصدر مقدر اعلى مصدر متوهم ومن ثم لم يضم اضماران بعدها الثالث قوله اذا يصلح في موضعها حتى أو الا أحسن من قوله في التسهيل بعد أو الواقعة موقع الى ان أو الا ان لان الحتي معنيين كلاهما يصلح هنا الاول للغاية مثل الى والثاني للتعليل مثل كي فيشمل كلامه هنا نحو لارضين الله أو يغفر لي بخلاف كلام التسهيل لان المعنى حتى يغفر لي بمعنى كي يغفر لي وقد بان لك أن قول الشارح يريد حتى بمعنى الى لا التي بمعنى كي لوجه له وكنا العبارتين خير من قول الشارح بعد أو بمعنى الى أو الا فانه يوهم أن أو رادف الحرفين وليس كذلك بل هي أو العاطفة كما مر (وبعد حتى هكذا اضماران حتم) أي واجب والغالب في حتى حينئذ أن تكون للغاية نحو نزل نوح عليه عا كفين حتى يرجع البنس موسى وعلامتها أن يصلح في موضعها الى وقد تكون

وانما قدر لان الفعل بعد أو مؤول بمصدر ولا يصح عطف الاسم على الفعل الا في نحو يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى على ما سبق في آخر العطف فلا بد أن يكون المعطوف عليه هنا اسما والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم (قوله ليكون) بفتح اللام (قوله في غيرهما) أي غير المثالين المذكورين (قوله انتصب بالمخالفة) أي مخالفة الثاني للاول من حيث لم يكن شريكا له في المعنى ولا معطوفا عليه اه همع ونقض بنحو ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فان الثاني خالف الاول في المعنى ولم يختلف الاعراب الا أن يخص ذلك بالفعل اضعفه عن الاسم في الاعراب (قوله أن النصب بان الخ) ولذا لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها وبين الفعل لانها حرف عطف وجوز الاخفش الفصل بينهما بالشرط نحو لا ز مندا أو ان شاء الله تقضي حتى سبوطى (قوله ولكنها عطف) لعل الاستدراك لرفع ما يتوهم من قوله حرف عطف من ظهور المتعاطفين كما هو الغالب (قوله متوهم) انما كان متوهما لعدم آلة السبب لفظا وتقديرا (قوله ومن ثم) أي من أجل أنها عطف مصدر مقدر اعلى مصدر متوهم لزوم اضماران ولا اضمارها اذ لو ظهرت لم تخرج عن عطفها مصدر مقدر اعلى مصدر متوهم فكأن عليه أن يعلى اللزوم بتجانس المتعاطفين في الصورة كما مر وبهذا علم ما في قول البعض تبعا لشيخنا الاول أن يقال ومن ثم أضمرت أن بعدها لان عطفها ما ذكر لا يقتضى لزوم اضماران (قوله موقع الى ان أو الا ان) الصواب حذف أن فان أو انما وقعت موقع الى وحدها أو الا وحدها اه دما ميني أي لانها لو كانت بمعنى الى ان أو الا ان لم تكن التكرار اذا النصب بان مضمره بعدها على الراجح وقد يجب بأن المراد الواقعة مع المضمر بعدها موقع الى ان أو الا ان (قوله لان الحتي معنيين الخ) وجه الشارح الاحسنية بما حاصله عموم كلامه هنا وتوجه أيضا بسلامته من الاعتراض على كلامه في التسهيل بما مر عن الدما ميني (قوله بمعنى كي يغفر لي) ولا يناسب هنا معنى الى ولا معنى الا لانه يوهم انقطاع الارضاء اذا حصل الغفران سم (قوله فانه يوهم الخ) أي ايها ما قويا اذ أصل الایهام موجود في العبارتين أيضا أفاده سم (قوله وبعده حتى) أي الجارة ومن أحكامها أنها لا يفصل بينها وبين الفعل شيء وأجازه بعضهم بالظرف والشرط الماضي والقسم والجارو المجرور والمفعول اه سبوطى والظرف متعلق باضمار الذي هو مبتدأ وهكنا الاما متعلق أيضا باضمار والخبير حتم فيكون قوله هكذا في كيدا لان معناه كالاضمار السابق في الوجوب والوجوب مستفاد من قوله حتم وعلى هذا اقتصر واخفى كما مر بان قول المصنف هكذا حشو واما خبر وقوله حتم خبر ثان جي به لبيان وجه الشبهة وعلى هذا فلا يكون في كلامه توكيد لعدم استفادة التعم من التشبيه لاحتمال أنه في نصب المضارع بها فقط (قوله والغالب في حتى حينئذ) أي حين اذ أضمرت أن بعدها أن تكون للغاية هذا مخالفا لقول الجاهل الاغلب فيها أن تستعمل بمعنى كي اه وانما تكون للغاية اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها وللتعليل اذا كان مسببا عما قبلها كذا في التصريح واحترز بقوله حينئذ عن حتى الابتدائية فانها بمعنى الفاء (قوله بجد حتى تشر) الغاية هنا ممكنة أيضا سم (قوله بمعنى الا ان) الصواب اسقاط أن لما تقدم قبل الا التي حتى تكون بمعناها للاستثناء المنقطع وقال الدما ميني سواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعاً وجعل الاستثناء في والله لا أفعل حتى تفعل أي الا أن تفعل متصلا مفرغا للظرف اذا المعنى لا أفعل وقتا من الاوقات الا وقت فعلك ويظهر أن الغاية ممكنة فيه وفي البيت الا في منقطعها اذا المعنى ليس العطاء في حال الغنى سماحة لكن في حال الفقر والغاية ممكنة فيه كما قاله الفا كهي تبعا للدما ميني وابن الناظم لكن نظريه سم بان النبي قبل حتى لا ينقطع عما بعدها بل هو ثابت مع ثبوته فكيف تكون غائية فتأمل ولا تنافي بين كونها جارة وكونها بمعنى الا لان عمل

للتعليل (بجد حتى تشر اذا حزن) وعلامتها أن يصلح في موضعها كي وزاد في التسهيل أنها تكون بمعنى الا أن كقوله

ليس العطاء من الفضول
سماحة

حتى تجود وما لا يثقل
وهذا المعنى على غرابته
ظاهر من قول سيبويه في
تفسير قوله والله لا أفعل
الا أن تفعل المعنى حتى أن
تفعل وصرح به ابن هشام
بالخضراوي ونقله أبو
البقاء عن بعضهم في وما
يعلم من أحد حتى يقول
واظهار في هذه الآية
خلافه وأن المراد معنى
الغاية نعم هو ظاهر في قوله
والله لا يذهب شيخي باطلا
حتى أير ما لثكا وكاهلا
لان ما بعدها ليس غاية لما
قبلها ولا مسيما عنه

بنييه كذهب الكوفيون
الى أن حتى ناصبه بنفسها
وأجاز واظهار أن بعدها
توكيدا كما أجاز وذلك
بمدلام الجود (وتلوح حتى
حالا أو مؤولا به) أي
بالحال (ارفعن) حتما
(وانصب المستقبل) أي
لا ينصب الفعل بعد حتى
الا إذا كان مستقبلًا ثم
إن كان استقباله حقيقيا
بان كان بالنسبة إلى زمن
التكلم فالنصب واجب
نحو لا سيرن حتى أدخل
المدينة وكالاته السابقة
وان كان غير حقيقيا بان
كان بالنسبة إلى ما قبلها
خاصة فالنصب جائز
لا واجب نحو

الجريث مع افادة الاستثناء تكلا وحاشا اذ لم يجزها (قوله من الفضول) جمع فضل وهو الزيادة
والمراد زيادات المال وهي ما لا يحتاج اليه منه دما ميني (قوله على غرابته) أي مع غرابته (قوله
حتى أن تفعل) ففسر اليجي فاقضى أن حتى تكون بمعنى الا (قوله حتى يقول) أي الا أن يقول
والاستثناء مفرغ للظرف والمعنى وما يعلم أحد في وقت الا وقت أن يقول الخ (قوله وأن المراد
معنى الغاية) أي عمد انتقاء تعليمهما الى وقت قولهما ذلك واعترضه الدما ميني بان هذا وان أمكن
لكن لا مرجح له حتى يكون هو الظاهر دون الاستثناء (قوله نعم هو) أي كون حتى بمعنى الا ظاهر في
قوله والله الخ والمعنى لا أترك الاخذ بشأري حتى أي الحسين بن علي الا أن أقتل هذين الحسين أي
لكن أقتل هذين الحسين فالاستثناء منقطع كقوله الدما ميني ونقله في الجمع عن ابن هشام الخضراوي
مقتصر عليه وتصحح البعض تبعا لشيخنا كونه متصلا لان قتل الحسين أخذنا بشأرا باطل لان المعنى
حينئذ لا أترك الاخذ بشأري الاقتل الحسين فان ركوه وهو فاسد ولا يصح كونها للغاية لان المعنى عليه
يمتد انتفاء ترك الاخذ بالشأري الى قتل الحسين فينقطع الانتفاء ويوجد الترك وهو فاسد وأما كونها
للتعليل أي يقتضي الترك المذكور ولكون قتل الحسين فصحيح لولا ما أفاده الشارح وصرح به الشيخ
خالد من أن حتى التعليلية هي التي ما بعدها مسبب عما قبلها لان ما بعد حتى في البيت ليس مسيما عما
قبلها كقوله الشارح بل هو سبب لما قبلها فعمل ما في تجويز الشئ وتبعه شيئا والبعض كونها للغاية
وكونها للتعليل فيمكن ممن يعرف الرجال بالحق وما مر من أن المراد بشيخ الشاعر الحسين بن علي هو
مأذ كره بعضهم والذي قاله الدما ميني والشئ والسيوطي أن قائل البيت امرؤ القيس بن حجر بن
بلغة أن بنى أسد قتلت أباه وأن المراد بشيخه أبوه (قوله حتى أير) بمزة مضمومة فوحدة فراء
أودال موجهة من أبار الله أربابه أهليكم ومالك كاهل قبيلتان من بني أسد قاله الشئني (قوله لان
ما بعدها) وهو قتل الحسين ليس غاية لما قبلها وهو انتفاء ترك الاخذ بالشأري ولا مسيما عما قبلها بل
هو سبب له أي فلم يصح كونها غائية ولا تعليلية فثبت كونها استثنائية اذ لا تخرج حتى في البيت
عن المعاني الثلاثة فاذا اتفق اثنان تعين الثالث فلا غبار على التعليل خلافا للبعض وقول شيخنا هذا
يعنى النفي في كلام الشارح بحسب الظاهر وان كانت الغاية والتعليل محتملين احتمالا امر جوحا
علم رده مما أسلفناه فتنبه (قوله أو مؤولا به) أي أو غير حال من ماض أو مستقبل مؤولا به
(قوله ارفعن حتما) لان نصبه بتقدير أن وهي بلا استقبال والحال ينافيه (قوله وانصب المستقبل)
أي وجوب ان كان الاستقبال حقيقيا بان كان بالنسبة الى زمن التكلم وجواز ان لم يكن حقيقيا
بان كان بالنسبة الى ما قبل حتى والمراد المستقبل الذي لم يؤول بالحال كقوله سم لوجوب رفع
المستقبل المؤول به وانما شرط في نصب المضارع استقباله لان نصبه بان المضمرة وهي تخصه
ملا استقبال (قوله الى زمن المتكلم) أي بالكلام الذي وقع فيه حتى (قوله وكالاته السابقة) وهي
ان نبرح عليه الخ وقد يقال انها من القسم الثاني فان العكوف عليه ورجوع موسى ماضيان
بالنسبة الى زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة الى العكوف فهو على حد الزوال وقول الرسول
في الآية الاتية والحواب أن قوله تعالى قالوا ان نبرح عليه مما كفين الخ فيه حكاية كلامهم
وعبارتهم الصادرة منهم فالمنظور اليه فيه هو المحكي لا الحكاية ورجوع موسى مستقبل بالنسبة
الى زمن التكلم بالحكي لانه المعبر في المحكي بخلاف ما في الآية الاتية فانه ليس حكاية لكلام
آخر بل هو اخبار منه فينظر فيه زمن النزول لانه زمن التكلم بالنظر اليه اه سم والحاصل أن
ما كان حكاية كلام ينظر فيه لزمن المحكي وهو وقت حصول الواقعة وما كان غير حكاية كلام
ينظر فيه لزمن الاخبار لنا (قوله بالنسبة الى ما قبلها) أي لزمن الفعل قبلها قال سم أي ولم يكن للعالم
حقيقة بدليل ما عني أنه يجب رفع الحال حقيقة مع أنه قد يكون مستقبلا بالنسبة لما قبلها نحو

سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك حال الدخول اه وقوله خاصة أى بالنسبة الى زمن التسكلم (قوله وزلوا) أى أزجروا زجاجا شديدا شبيها بالزلزلة (قوله الرسول) وهو اليبس أو شعباء دما مبنى (قوله فان قولهم) أى الرسول والذين آمنوا معه (قوله الى زمن قص ذلك علينا) أى زمن تسكلم جبريل بالآية وهو زمن زولها أى لانه ماض بالنظر الى زمن القص (قوله على تأويله بالحال) بان يقدر القول الماضى واقعا فى الحال أى فى زمن التسكلم لاستحضار صورته الجميلة فكأنه قيل حتى حالتهم الآن أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون (قوله على تأويله بالمستقبل) بان يقدر أنهم فى الحال عازمون على القول فيلزم استقبال القول على ما يشير اليه الشارح (قوله فالاول الخ) عبارة الدمامينى قال ابن الحاجب من رفع يقول فعلى ارادة الاخبار بوقوع شيئين الزلزال والقول لكن الخبر الاول على وجه الحقيقة والثانى على حكاية الحال والمراد مع ذلك الاعلام بأمر ثالث وهو تسبب القول عن الزلزال ومن نصب فعلى ارادة الاخبار بوقوع شئ واحد وهو الزلزال وبأن شيئا آخر كان مترقا ووقوعه عند حصول الزلزال وهو القول وليس فيه اخبار بوقوع القول كفاى قراءة الرفع وان كان الوقوع ثابتا فى نفس الامر ولكن ثبوته بدليل آخر لمان هذه القراءة قلت وذلك الدليل هو قراءة الرفع لان القراءة تين كالاتين وانما قدر القول مترقا فى قراءة النصب ليكون مستقبلا اذ لو قدر واقعا لكان حالا على وجه الحكاية لانه ماض فعلم بنصب وعلى النصب يحتمل أن تكون حتى بمعنى الى وأن تكون بمعنى كى وعلى الرفع حتى حرف ابتداء اه (قوله بالدخول فى القول) أى زمن التسكلم فالماضى فرض حاصلا فى الحال ولو قال بالقول بدل بالدخول فى القول لكان أوضح (قوله فهو) أى القول حال بالنسبة الى تلك الحال أى باعتبار تلك الحال وهى تقدير اتصافهم بالقول زمن التسكلم (قوله والثانى يقدر الخ) فرض هذا التأويل فيما اذا كان الفعل قد مضى وهل يأتى فيما اذا كان الفعل حالا حقيقة وقد يقال ايانه فيه أو لولوى وأقرب الى اعتبار استقباليته من الماضى فيحتمل أن وجوب الرفع فى الحال حقيقة مالم يؤول بالمستقبل وفى كلام الرضى والحامى ما يوافق له لكن يخالفه ظاهر ما فى المعنى وظاهر قول الدمامينى فى شرح التسهيل التخصيص مسئله حتى بأسهل طريق أن يقال ان صلح المضارع بعدها لوقوع الماضى موقعه نحو حتى يقول الرسول جاز فيه الرفع والنصب والافان كان حاضرا فالرفع أو مستقبلا فنصب اه أفاده سم (قوله بالعزم عليه) أى القول فهو أى القول مستقبل بالنسبة الى تلك الحال أى باعتبار تلك الحال وهى تقدير اتصافهم بالعزم زمن التسكلم على القول (قوله والرفع حينئذ واجب) مالم يؤول بالمستقبل التأويل السابق على ما فيه (قوله أو تأويل نحو حتى يقول الخ) ونحو سرت حتى أدخلها تريد أن الائن متمكن من الدخول وحاصلهما أن يكون الماضى أو المستقبل قد رآه موجودا فى الحال اه دمامينى فعلم أن من الحال المقدرة تقدير المستقبل حاضرا سم (قوله والرفع حينئذ جائز كالممر) فيه عندى نظير لان رفع المؤول بالحال واجب كما قال المصنف والشارح سابقا وتلوح حتى حالا ومؤولا به أى بالحال ارفعن حتما اه والذى مر انما هو جواز الرفع والنصب اذا كان الاستقبال بالنسبة الى زمن الفعل قبل حتى فالرفع على التأويل بالحال والنصب على التأويل بالمستقبل ثم رأيت فى المعنى وشرحه للدمامينى التصريح بان المضارع اذا كان للحال المحكية تحتم رفعه لان النصب بان يناقض قصده الحكاية وأن محل نصبه اذ لم تقصد الحكاية وهو يؤيد النظر هذا وقال السيوطى حكى الجرمى أن من العرب من ينصب بجحتى فى كل شئ قال أبو حيان وهى لغة شاذة (قوله أن يكون مسببا عما قبلها) أى ليحصل الربط معنى ويؤخذ من كلامه بعد أنه لا بد من وقوع السبب خارجا (قوله وما سرت حتى أدخلها) نعم ان انتقض النفي نحو ما سرت الا بوما حتى أدخلها جاز الرفع لعدم انتفاء السببية وأما قلما سرت حتى أدخلها فان أردت نبي السير وهو الاغلب فى كلامهم وجب النصب وان أردت

وزلزلوا حتى يقول الرسول
فان قولهم انما هو
مستقبل بالنظر الى
الزلزال لا بالنظر الى
زمن قص ذلك علينا فالرفع
وبه قرأ نافع على تأويله
بالحال والنصب وبه قرأ
غيره على تأويله بالمستقبل
فالاول يقدر اتصاف الخبر
عنه وهو الرسول والذين
آمنوا معه بالدخول فى
القول فهو حال بالنسبة
الى تلك الحال والثانى يقدر
اتصافه بالعزم عليه فهو
مستقبل بالنسبة الى تلك
الحال ولا يرتفع الفعل
بعد حتى الا بثلاثة
شروط الاول أن يكون
حالا ما حقيقة نحو سرت
حتى أدخلها اذا قلت ذلك
وأنت فى حالة الدخول
والرفع حينئذ واجب نحو
تأويل نحو حتى يقول
الرسول فى قراءة نافع والرفع
حينئذ جائز كالممر الثانى
أن يكون مسببا عما قبلها
فيمتنع الرفع فى نحو لا سيرن
حتى تطلع الشمس وما سرت
حتى أدخلها أو أسرت حتى
تدخلها لا انتفاء السببية
أما الاول فلان طلوع
الشمس لا يتسبب عن
السير وأما الثانى فلان
الدخول لا يتسبب عن
عدم السير وأما الثالث

فلان السبب لم يتحقق ويجوز الرفع في أهم سائر حتى يدخلها ومتى سرت حتى يدخلها لان السير محقق وانما الشك في عين الفاعل
أرفى عين الزمان وأجاز الاخفش (٣١٤) الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام ايحبابا ثم أدخلت اداة النفي على الكلام

بأسره لا على ما قبل حتى
خاصة ولو عرضت هذه
المسئلة بهذا المعنى على
سببويه لم يمنع الرفع فيها وانما
منعه اذا كان النفي مسلطا
على السبب خاصة وكل
أحد يمنع ذلك الثالث أن
يكون فضلة فيجب النصب
في نحو سيرى حتى أدخلها
وكذا في كان سيرى أمس
حتى أدخلها ان قدرت
كان ناقصة ولم تقدر انظر
خبرها اه **تنبيهات**
الاول تجيء حتى في
الكلام على ثلاثة أضرب
جارية وعاطفة وقدم تا
وابتدائية أى حرف بتبدأ
بعده الجمل أى تستأنف
فتدخل على الجمل الاسمية
كقوله

فما زالت القتلى تمج دماها
يدجلة حتى ما دجلة أشكل
وعلى الفعلية أتى فعلها
مضارع كقوله يغشون
حتى ماتهم كلامهم وقراءة
نافع حتى يقول الرسول
وعلى الفعلية التي فعلها
ماض نحو حتى عفوا وقالوا
وزعم المصنف أن حتى
هذه جارة ونوزع في ذلك
الثاني اذا كان الفعل
حالا أو مؤولا به فحتى
ابتدائية وإذا كان
مستقبلا أو مؤولا به فهى
الجارة وأن مضرة بعدها
كأنقدم الثالث علامة

التقليل جاز الرفع على ضعف نقله شيخنا عن الرضى ثم رأيت الدماميني ذكره (قوله فلان السبب لم
يتحقق) أى للاستفهام عنه فلورفع لزم تحقق وقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وذلك لا يصح
أفاده في التصريح (قوله وأجاز الاخفش الخ) قال الرضى بقلاعن الاخفش الا أن العرب لم تتكلم
به قال الدماميني والذي يظهر اجراء ما قاله الاخفش في الاستفهام أيضا بان يقدر الكلام خاليا عن
الاستفهام ثم أدخلت أداته على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة كأن يقول شخص لا سرت
سرت حتى تدخلها فشكلت أنت في صدق الخبر فتقول أنت للمخاطب هل سرت حتى تدخلها أى
هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح اه (قوله على الكلام بأسره) فيكون التقدير ما سرت فأنا
لا أدخلها (قوله لم يمنع الرفع فيها) أى لوجود الشرط لان عدم السير يتسبب عنه عدم الدخول أى فلا
خلاف في الحقيقة (قوله أن يكون فضلة) لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر لانه اذا رفع الفعل كانت حتى
حرف ابتداء فالجمله بعدها مستأنفة تصريح (قوله فيجب النصب في نحو سيرى الخ) يذبح ما لم يتم
الكلام بتقدير مبتدأ وخبر والالم يجب اه سم أى وقامت قرينه على التقدير (قوله ان قدرت
الخ) فان قدرت كان تامه أو قدر الظرف وهو أمس خبر اجاز الرفع لان ما بعد حتى فضلة (قوله
على ثلاثة أضرب) أى كأنه على ثلاثة أقسام من كينونة المجل على المفصل أو الجنس على
الانواع فالجمله جارة وعاطفة وابتدائية من ثلاثة أضرب صحيح وان كان بحيث لو أسقط المبتدأ
منه صار التركيب غير مالوف فتدبر (قوله جارة) وهى ثلاثة أقسام غائبة وتعليمية واستثنائية كما
تقدم (قوله وابتدائية) قال شيخنا السيد مقضى كلامه هنا وفي التنبيه الثالث أن الابتدائية
ليست غائبة والذي في المعنى وشرح جمع الجوامع للمعنى أنها غائبة أى غير جارة (قوله أى حرف
تبدأ ببعده الجمل) فالابتدائية هى الداخلة على الجمل اسمية أو فعلية (قوله فما زالت القتلى تمج
أى تغدق ودجلة بكسر الدال نهر العراق والاشكل الابيض الذى يحاطه حجرة اه زكريا وقوله
بكسر الدال أى وفتحها) (قوله يغشون) بغين مجمة مبنى للمجهول أى يؤتون وهم من هزم من باب ضرب
أى صوت كذا فى المصباح أى حتى ما نصوت على الضيوف ليكثرتهم أو اشتغالها بآثار القرى
يصف قومًا بكثرة غشيان الضيوف لهم (قوله أن حتى هذه) أى الداخلة على الماضى نحو حتى عفوا
كأى حواشى زكريا وقوله جارة أى للمصدر المنهبل من أن مضرة والفعل (قوله وبعدها) هى فاء
السببية أى التى قصدتم اسببية ما قبلها لما بعدها بقريته العدول عن العطف على الفعل الى
النصب وقوله جواب نفي أو طلب سمى جوابا لان ما قبله من النفي والطلب المحضين لما كان غير ثابت
المضمون أشبه الشرط الذى ليس بمحقق الوقوع فيكون ما بعد الفاء كالجواب للشرط قال الحقيدي
وسواء النفي بالحرف كما أو الفعل كليس أو الاسم كغير والتقليل المراد به النفي كالنفي نحو قلما تأتينا
فقد تئناور بما نفي بقدر نصب الجواب بعدها نحو قد كنت فى خير فغيره قاله السيوطى ويزاد خامس
وهو التشبيه المراد به النفي كما سيئنه عليه الشارح (قوله محضين) اعترض ابن هشام بقبيل النفي
بالمض بأنه يخرج تالى التقرير نحو أولم يسروا فى الارض فتسكون لكن فى العمدة وشرها أن تان
التقرير لا ينصب جوابه وفى التوضيح أن مما احتز عنه بتقييد النفي بالمض النفي التالى تقرير نحو
لم تاتى فاحسن اليك اذ الم ترد الاستفهام الحقيقى قال خالد فثبت أن الاستفهام التقريرى يتضمن
ثبوت الفعل فلا ينصب جوابه لعدم تمحض النفي وما ورد منه منصوبا فلما رعاة صورة النفي وان كان
تاليا تقريريا اولانه جواب الاستفهام اه وقال فى المعنى ولكون جواب الشئ مسببا عنه امتنع
النصب جوابا باللا استفهام فى قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة لان

كونه حالا أو مؤولا به صلاحية جعل الفاء فى موضع حتى ويجب حينئذ أن يكون ما بعدها فضلة مسببا عما قبلها اه
(وبعد فاجواب نفي أو طلب محضين أن وسرها حتى نصب) أن مبتدأ ونصب خبرها وسرها حتى مبتدأ وخبر

رؤية ازال الماء ليست سبب اخضرار الارض بل سببه نفس ازال الماء بخلافه في آية اولم يسيروا لان السير في الارض سبب كمال العقل هذا هو الصواب اه بايضاح من الشئى وعليه فيكون في النفي التالى تقريراً تفصيل لكن تعليل خالداً بمرعاة صورة النفي أو الاستفهام قد يقتضى جواز النصب في آية ألم تر فعل المراد امر اعانهم ما شذوذاً أو هو موافقة لقول حكاه في المغنى ورده أن النصب في الآية جائز عربيه كفاي آية أولم يسيروا ولكن قصد العطف على أنزل بتأويل تصحح بالصحة ويوافق هذا القول قول الهـ مع لا فرق في النفي بين كونه محضاً نحو لا يقضى عليهم فيموتوا أم لا بان نقض بالانحوا ما تاتينا فقد تئنا الاجتزير أو دخلت عليه أداة الاستفهام التقريرى نحو ألم تاتنا فتحدثوا ويجوز في هذا الجزم والرفع أيضاً اه ملخصاً فتامل واعترض سم تقييد الطلب بالمحض بانه يومهم رجوعه لكل أنواعه مع أنه خاص منها بالامر والنهى والدعاء ومعنى كون الثلاثة محضه أن تكون بفعل صريح في ذلك (قوله في موضع الحال) أى أو معترضة (قوله وبعد متعلق بنصب) وجعله ابن المصنف حالاً من مفعوله المحذوف أى نصب الفعل واقعاً بعد ما ذكر (قوله لا يقضى عليهم فيموتوا) أى لا يحكم عليهم بالموت فيموتوا أى لا يكون قضاء عليهم فيموت لهم لا تنقاه المسبب بانقضاء سببه وهو القضاء به وانما قدر واهذا التقدير فيه وفيما ياتي لاقتضاء ان المقدره كون ما بعد الفاء مصدراً ولا يصح عطف الاسم على الفعل الا في نحو يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى كما تقدم فلا بد أن يكون المعطوف عليه اسماً والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم وهذا كفاي المغنى من العطف المسمى بالعطف على المعنى والعطف على التوهيم فاعرفه وفي قول شيخنا والبعض اسماً وواجب قول الشارح بعد على معنى ما تاتينا محذوفاً أى لا يقضى عليهم ميتين نظراً لتصريحهم بان ما بعد الفاء مسبب عما قبلها فيكون متأخر عنه والحالية تقتضى خلاف ذلك ويمكن دفع هذا بان يراد بالقتضاء بالموت تعلق الارادة به تجزيراً فيما لا يزال والموت مقارن له وجوداً متأخر رتبة قد يدبر (قوله اما امر الخ) أى أو ترج كما ياتي فالجمله مع النفي المتقدم تسعة مجموعته في قول بعضهم

مر وانه وادع وسل واعرض لخصهم • تمن وارج كذلك النفي قد كلاً

والفرق بين العرض والتخصيص أن الاول الطلب بلين وورق والثانى الطلب بحسب وازعاج (قوله أو استفهام) أى باى أداة كانت وقد يحذف السبب بعد الاستفهام لوضوح المعنى نحو متى فاسير معك أى متى نسير (قوله يانا الخ) ناق مرخم ناقة والعنق بفتح تين ضرب من السير أى ليكن منك سير فاستراحه وكذا يقال فيما ياتي (قوله فيسبحتمكم) بضم الياء وكسر الحاء أو بفتحهما أى يسبحتمكم (قوله لا يتحدث عنك ما ثور الخ) المأثور بالمثلثة المال المترول والاثراث فابدت الواو تاء ولعل معنى وان قدمت ترائه أى وان تقدمت وارثوه من غيرهم وهو باق عندهم فانه لا ينفع (قوله سئبن) بفتح تين أى طريق (قوله فيسجد فاقمرور الخ) المقرور بالقاف البردان والمرمل القادم للقوت (قوله لباناقى) جمع لبانه بضم اللام وهى الحاجة وانما قال بعض الروح لان الارثداد مر تب على الرجاء وقد لا يتحقق المرجو (قوله فاصدق وأكون من الصالحين) وقرئ وأكن بالجزم عطف على محل فاصدق بناء على أن جواب الطلب المقرون بالفاء معهما في محل جزم يجعل المصدر المسبب من أن وصلتها مبتدأ محذوف خبره وبجمله جواب شرط مقدر أى ان آخرتى فتصدقى ثابت وأكن وضعفه في المعنى قال والتحقيق أنه عطف على فاصدق بتقدير سقوط الفاء وخزم أصدق ويسمى العطف على المعنى أى العطف المحفوظ فيه المعنى لان المعنى آخرنى أصدق ثم قال ويقال له في غير القرآن العطف على التوهيم أى نادى على الثانى مشى فى الاتقان نقل عن الخليل وسيبويه وفى التسهيل فقال وقد يجوز المعطوف على ما قرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم اه قال اللمامينى كقراءة أبى عمرو لولا آخرتى الى أجل قريب فاصدق وأكن ثم قال والجزم في ذلك على توهيم وتقدر سقوط الفاء (قوله لولا

في موضع الحال من فاعل نصب وبعد متعلق بنصب يعنى أن أن نصب الفعل مضرة بعد فاء جواب نبي نحو لا يقضى عليهم فيموتوا أو جواب طلب وهو ما أمر أو منى أردعاء أو استفهام أو عرض أو تخصيص أو عن فالامر نحو قوله • يانا سبرى عفاً وسجاً • الى سليمان فاستريح والنهى نحو لا تغفروا على الله كذبا فيسبحتمكم بعداب وقوله • لا يتحدث عنك ما ثور وان قدمت ترائه فيحقق الجزم والندم • والدعاء بنحو ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم وقوله رب رفقنى فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن وقوله فيارب تجل ما أو مل منهم • فيدفا مقرور ويضبع مر مل والاستفهام نحو فهل لنا من شفاء فيشفعوا لنا وقوله هل تعرفون لباناقى فارجوان • تقضى فيرتد بعض الروح للجسد والعرض نحو قوله يا ابن الكرام ألا تدفون قسماً ما • قد حدثوا كقاراءة مكن • معاً والتخصيص نحو لولا آخرتى الى أجل قريب فاصدق وأكون من الصالحين وقوله • لولا

تعوجين) أى تعطفين (قوله لمجرد العطف) يفيد أن فاء الجواب عاطفة أيضاً وهو كذلك على ما يأتى واحترز أيضاً عن الفاء الاستثنائية كقوله

ألم تسأل الربع القواء فينطق • وهل يخبرنك اليوم بيدها سملق

فإنها فى فينطق للاستئناف أى فهو ينطق وليست للعطف وللأسببية إذا العطف يقتضى الجزم والسببية تقتضى النصب وهو مر فوع ولو نصب لجاز لكن القوافى مر فوعه كذا قيل وزيفه الدما مبنى بان النصب مع السببية غالب لا لازم فقد ورد الرفع معها كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ولعل مراده مع وجود السببية وان لم تقصد بان قصد مجرد العطف فلا ينافى لزوم النصب مع قصدها بدليل قول الشارح وإذا قصد الجواب لم يكن الفعل الامنصوب بالتح فان قوله أو على معنى الخ إشارة الى قصد السببية لكن قال فى المعنى للرفع استثناء فوجه آخر وهو أن يكون على معنى السببية وانتفاء الثانى لانتهاء الاول وهو أحد وجهى النصب وهو قليل جدا وعليه قوله

ولقد تركت صبية مرحومة • لم تدر ما جزع عليك فجزع

أى لم تعرف الجزع فلم تجزع وأجازه ابن خروف فى قراءة عيسى بن عمر فيوتون والاعلم فى قراءة السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكماً مثله فى فيوتون لكن عدل عنه لتناسب الفواصل والمشهور فى توجيهه أنه لم يقصد على معنى السببية بل الى مجرد العطف على الفعل وادخاله معه فى سلك النفي ولا يحسن حمل التنزيل على القليل جدا اه باختصار والقواء الخالي والبيداء الغفر والسملق الأرض التى لا تنبت شياً (قوله بمعنى ما تاتينا فما تحدثنا الخ) قال شيخنا ذكر على كل من الرفع والنصب وجهين فالرفع على العطف أو الاستئناف والنصب على الحالية أو ترتب انتفاء الثانى على انتفاء الاول فتأمل اه وكون الفاء على ثانى وجهى الرفع للاستئناف غير متعين بل يصح كونها العطف جملة على جملة بل يعين كون هذا امر إذا الشارح فرضه الكلام فى الفاء التى لمجرد العطف حيث قال واحترز بقاء الجواب عن الفاء التى لمجرد العطف فأعرفه وقوله على الحالية متباعدة لقول الشارح على معنى ما تاتينا محمد ثا وفيه ما أسلفناه سابقا من النظر والتعمل عنه وكان الاولى للشارح أن يقول على معنى ما يكون منك اتيان يرتب عليه تحديث وحاصله جعل الثانى قيديا للاول فينصب عليه النفي لان الغالب انصاف النفي على القيد فيصدق بثبوت القيد وبانتفائه أيضا **فائدة** إذا قلت ما يلىق بالله الظلم فيظلمنا فالفعلان منفيان وانتفاء الثانى مسبب عن انتفاء الاول فيجوز رفع الثانى على مجرد العطف أى فما يظلمنا ونصبه على ترتب انتفاء الثانى على انتفاء الاول أى فكيف يظلمنا إذا قلت ما يحكم الله تعالى بحكم فيجوز الثانى فقط هو المنفى والنصب واجب على جعل الثانى قيديا للاول أى ما يكون منه حكم يرتب عليه جور (قوله وبمعنى ما تاتينا) أى فى المستقبل فانت تحدثنا أى الآن والافظاهرة مشكل اذا لا يمكن أن يحدثه مع عدم الاتيان اه زكريا وصوره البعض بان يكون أحدهما على شرطه والآخر على شرطه الآخر (قوله فيكون المقصود نفي اجتماعهما) أى لانصاف النفي حينئذ على المعطوف أى ما يكون منك اتيان يعقبه تحديث أعم من أن ينفي أصل الاتيان أيضا أو يثبت هذا مقتضى عبارة الشارح ومقتضى عبارتى المعنى والرضى ثبوت أصل الاتيان على هذا المعنى وعبارة الثانى ومعنى النفي فى ما تاتينا فتحدثنا اتنى الاتيان فانتفى التحديث لانتهاء شرطه وهو الاتيان وهذا هو القياس ثم قال ويجوز أن يكون النفي راجعا الى التحديث فى الحقيقة لا الى الاتيان أى ما يكون منك اتيان بعده تحديث وان حصل مطابق الاتيان وعلى هذا المعنى ليس فى الفاء معنى السببية لكن انتصب الفعل عليه تشبيها بقاء السببية اه (قوله أو على معنى ما تاتينا وكيف تحدثنا) هذا المثال وان صح فيه المعنيين المذكوران لكن ليس كل مثال كذلك فقد قال فى المعنى وعلى المعنى الاول يعنى الثانى من

تعوجين يا سلمى على دنف • فتجدى نار وجد كاد يفنيه • والتنى نحو ياليتنى كنت معهم فافوز فوزا عظيم أو قوله

يا ليت أم خليلد واعدت فوفت • ودام لي ولها عمر فتصطعبا • واحترز بقاء

الجواب عن الفاء التى لمجرد العطف نحو ما تاتينا فتحدثنا معنى ما تاتينا فما تحدثنا ثانياً يكون الفعلان مقصودا نفيهما وبمعنى ما تاتينا فانت تحدثنا على اضمار ميتدا فيكون

المقصود نفي الاول واثنان الثانى وإذا قصد الجواب لم يكن الفعل الامنصوبا على معنى ما تاتينا محمد ثا فيكون المقصود نفي اجتماعهما أو على معنى ما تاتينا فكيف تحدثنا

فيكون المقصود نفي الثانى لانتهاء الاول واحترز ببعضين عن النفي الذى ليس ببعض وهو المنتقض بالاول والثانى نحو ما أنت تاتينا إلا فتحدثنا ونحو ما تزال تاتينا فتحدثنا ومن الطلب الذى ليس ببعض

وهو الطلب باسم الفعل أو بالمصدر أو بما لفظه خبر مخصوصه فاكره لمن وحسبك الحديث فينام الناس ونحو سكو تافينام الناس ونحو
رزقني الله ما لا فانقعه في الخير فلا يكون لشيء من ذلك جواب منصوب وسياتي التنبيه على خلاف في بعض ذلك (في تنبيهات) الاول
مما مثل به في شرح الكافية لجواب النفي المنتقض ما قام فينا كل الاطعامه قال ومنه قول (٢١٧) الشاعر وما قام منا قائم في ندينا

فينطق الابالنسى هسى
أعرف وتبعه الشارح في
التشليل بذلك واعترضهما
المرادى وقال ان النفي
اذا انتقض بالا بعد الفاء
جاز النصب نص على
ذلك سيؤيد به وعلى النصب
أنشد فينطق الابالنسى
هي أعرف الثاني قد
تضمر أن بعد الفاء الواقعة
بين مجزومى أداة شرط أو
بعدهما أو بعد حصر بانما
اختيارا نحو وان تاني
فحسن الى أ كائنك ونحو
متى زرني أحسين اليك
فأ كرمك ونحو اذ قضى
أمر افاغما يقول له كن
فيكون في قراءة من نصب
وبعد الحصر بالاول والخبر
المثبت الخالي من الشرط
اضطرارا نحو ما أنت الا
تأينا فتحدثنا ونحو قوله
• سائر من نزلت بسى تميم
والحق بالجاز فاستريحها
• الثالث الحق بالنفي
التشبيه الواقع موقعه نحو
كانك وال علينا فنشدت
أى ما أنت وال علينا
ذ كره في التسهيل وقال
في شرح الكافية ان
غير اقد نقيديا فيكون
لها جواب منصوب كالنفي
الصریح فيقال غير قائم
الزيدان فتكره ما اشار

وجهى قصده الجواب في كلام الشارح جاء قوله سبحانه وتعالى لا يقتضى عليهم فيموتوا أى فكيف
يموتون ويمتنع أن يكون على الثاني يعنى الاول في كلام الشارح اذ يمتنع أن يقتضى عليهم ولا يموتوا
اه وهذا أيضا يعكز على ما سبق عن شيخنا والبعض من قوله ما في الآية أى لا يقتضى عليهم ميتين
(قوله وهو الطلب باسم الفعل) انما لم يكن محضاً لانه ليس موضوعاً للطلب بناء على الصحيح أنه موضوع
للفعل وكذا على أنه موضوع للحدث أما على أنه موضوع لعنى الفعل فمشكل أفاده سم قوله
أو بالمصدر) أى الواقع بدلاً من اللفظ بفعله قال ابن هشام الحق أن المصدر الصريح اذا كان للطلب
ينصب ما بعده سيوطى (قوله وحسبك الحديث) مقتضاه أن حسب اسم فعل أمر وليس كذلك لان
حسب اما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فضمته بناء واما اسم فاعل بمعنى كافي فضمته اعراب فيمكن
ينبغي تأخير هذا المثال عما بعده لان حسبك الحديث جملة خبرية بمعنى الامر اى اكفف فهو من
قبيل رزقني الله ما لا الخ (قوله في ندينا) الندى مجلس القوم ومحدثهم ومناصلة قائم ذكر يار قوله
جاز النصب) اى والرفع كافي النسك وانما جاز النصب لان الانتقاض انما جاء بعد استحقاق
الفعل النصب ويتفرع على ذلك ما اذا قلت ما جاء في أحد الازيد فاكره فان جعلت الهاء لاحد
نصبت لتقدم الفعل في التقدير على انتقاض النفي وان جعلته الزيد فعدت لتأخره عنه في التقدير
(قوله قد تضمر ان الخ) سيد كره المصنف في الجواز بمقوله والفعل من بعد الجزا ان يقتصر الخ
وهناك بسطه (قوله ونحو اذ قضى امر الخ) انما لم يجعل منصوباً في جواب كن لانه ليس هناك
قول كن حقيقة بل هو كناية عن تعلق القدرة بتجيز الوجود لشيء ولماسيأتي عن ابن هشام من انه
لا يجوز توافق الجواب والمجاب في الفعل والفاعل بل لا بد من اختلافهما فيهما اوفى احدهما فلا
يقال قم قمم وبعضهم جعله منصوباً في جوابه نظراً الى وجود الصيغة في هذه الصورة ويرده ما ذكرناه
عن ابن هشام (قوله اضطرارا) راجع للامر من قبله فقوله نحو ما أنت الخ نظير للجاز في الشعر لا مثال
(قوله الحق بالنفي التشبيه الخ) وفي التسهيل وشرحه للداميني ما نصه ورباني بقده نصب الجواب
بعدها ذلك ابن سبيده صاحب المنكح وحكى عن بعض الفقهاء قد كنت في خير فتعرفه يريد
ما كنت في خير فتعرفه اه (قوله غير قائم الزيدان) أى ما قائم الزيدان فليس المعتبر في غير هنا مجرد
المغايرة (قوله بالمخالفة) قال الفارضى لان الثاني خبر والاول ليس بخبر لانه امانى او طالب فلما
خالقه في المعنى خالفه في الاعراب ونقض بنحو ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فقد خالف
الثاني الاول في المعنى ولم يخالفه في الاعراب اه ومراده بالخبر ما ليس نفيًا ولا طلباً (قوله الى ان
الفاء هي الناصبة) عبارة الفارضى وعن الجرمي النصب هنا بالفاء والواو ورد بانها عاطفان وحرف
العطف لا يعمل لعدم اختصاصه (قوله لان الفاء عاطفة الخ) ولذا امتنع عندهم تقديم الجواب على
سببه نحو ما زيد فنكره ما تأينا واجازه الكوفيون اذ الفاء عندهم ليست للعطف ومذهبهم جواز
تقديم جواب الشرط على الشرط وما ميني (قوله لكنها الخ) استدرال على قوله عاطفة دفع به توهم
انها عطف صريح على صريح (قوله عطف مصدر الخ) استشكله الرضى بان فاء العطف
لا تكون للسببية الا اذا عطف جملة على جملة واختاره جعلها للسببية فقط لا للعطف قال وانما
نصبها ما بعده نذيتها على تسيبه عما قبلها وعدم عطفه عليه اذ المضارع المنصوب بان مفرد وما
قبل الفاء المذكورة جملة فيكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا اه وقوله جملة على جملة

(٢١٨ - صبان ثالث) الى ذلك ابن السراج ثم قال ولا يجوز هذا عندى قلت وهو عندى جائز والله أعلم هذا كلامه بحروفه
الرابع ذهب بعض الكوفيين الى أن ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة وبعضهم الى ان الفاء هي الناصبة كما تقدم في او والصحيح
مذهب البصريين لان الفاء عاطفة فلا عمل لها لكنها عطف مصدرها مقدر على مصدر متوهم والتقدير في نحو ما تأينا فتحدثنا

اى اوصفة على صفة كإيناه في باب العطف وللجماعة دفع الاستشكال يمنع الحصر والحق المصادق
 بالجملة والصفات (قوله وكذا يقدر في جميع المواضع) يؤخذ منه انه يشترط في النصب ان يتقدم
 على الفاء ما يتصيد منه مصدر من فعل او شبهه وهو كذلك فقد قال السيبوطى بشرط ان لا يكون
 المتقدم جملة اسمية خبرها جامدا فان كان نحو ما انت زيد فنكر ملك امتنع النصب وتعين القطع
 او العطف والقطع احسن لان العطف ضعيف لعدم المشاكلة من حيث انه عطف فعليه على اسمية
 اه ومراده بالقطع الاستئناف وقال في محل آخر بتعين الرفع في نحو هل اخوك زيد فنكره
 بخلاف نحو اى الدار زيد فنكره او زيد فنكره لنبابة الجار والمجرور من باب الفعل (قوله
 وقوع الفعل) اى فى الزمن الماضى (قوله فالتقدير) اى فى المثال الثانى واما التقدير فى الاول ليكن
 منك اعلام بسبب ضرب زيد فجازاة لك منه (قوله اعلام بذهب زيد) اى بكان ذهاب زيد لان
 المكان هو المجهول المسئول عنه (قوله والواو كالفا) الحق الكوفيون بما ثم فى قوله صلى الله عليه
 وسلم لا يبولن احدكم فى الماء الدائم ثم يغتسل منه وضعف بانه يصير المعنى على النصب النهى عن
 الجمع بين البول والاعتسال فيقتضى ان البول فى الماء الدائم لا يغسل منه غير داخل تحت النهى
 وليس كذلك واجاب فى المعنى بان اعتبار المفهوم محله اذ لم يصد عنه دليل والدليل هنا قام على
 الغائه وجوز ابن مالك وغيره فى الحديث الرفع على الاستئناف لا العطف والالزم عطف الخبر على
 الانشاء ويؤخذ من هذا ان ثم تكون استئنافية وبه صرح صاحب وصف المباني قاله الدمامينى
 (قوله ان تقدم مفهوم مع) اى مع العطف فلا ينافى ما صرحوا به من انها عاطفة مصدر مقدر اعلى
 مصدر متوهم قال فى المعنى ويسمى الكوفيون هذه الواو والى صرف اه وخالف الرضى فى كون
 الواو التى ينصب المضارع بعدها عاطفة فقد قال لما قصدوا فى واو الصرف معنى الجمعية نصبوا
 المضارع بعدها ليكون الصرف عن سبب الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر الى انها ليست
 للعطف فهى اذن اما واو الحال وأكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها فى تقدير مبتدأ
 مخذوف الخبر وجوبا فعنى قم واقوم وقيامى ثابت اى فى حال ثبوت قيامى واما معنى مع اى قم مع قيامى
 كما قصدوا فى المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر
 على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال الفحاة اى ليكن قيام منك وقيام منى لم يكن فيه تنصب
 على معنى الجمع اه واستظهره الدمامينى ودفع استشكال وجوب حذف الخبر مع عدم سدثنى
 مسده بان ذلك لكثرة الاستعمال (قوله اى يقصد بها المصاحبة) اى لا التشرىك بين الفعلين ويؤخذ
 من كلامه ان النصب بعد ما ليس على معنى الجواب كما هو بعد الفاء وهو كذلك خذ لا فالمن زعمه
 وقولهم الواو تقع فى جواب كذا فيه تجوز ظاهر افاده زكريا عن المرادى (قوله جلد ا) الجلد من
 الرجال الصلب القوى على الشئ (قوله وما يعلم الله الخ) الخطاب بالآية لجماعة جاهدوا ولم
 يصبروا على ما أصابهم وطعموا مع ذلك فى دخول الجنة مع ان الطمع فى ذلك انما يبنى اذا اجتمع مع
 الجهاد الصبر فالمعنى بل حسبتم ان تدخلوا الجنة ولم يكن الله يعلم بجهادكم مصاحب للعلم بصبركم اى ولم
 يجتمع علمه بجهادكم وعلمه بصبركم لعدم وقوع صبركم واذ لم يقع صبرهم لم يعلم الله تعالى بوقوعه لان علم
 غير الواقع واقعا جهل واذ انتفى عنه تعالى هذا العلم انتفى عنه العلم المصاحب له فلا ينافى هذا
 ما قررناه من تعاقب علمه تعالى بالمعدوم لان معنى تعلقه بالمعدوم انه تعالى يعلم بدمه لا وقوعه (قوله
 فقلت ادعى) أصله ادعى بضم العين فلما حذف الواو لالتقاء الساكنة مع الياء بعد حذف حركة
 الواو استحقاقا لها كسرت العين لمناسبة الياء ويجوز فى الهمزة الضم نظر الضم العيين فى الاصل
 والكسر نظر الكسرها الا ان افاده الاسقاط على ابن عقييل وقوله ان ائدى من السدى بفتح
 التون والذال مقصورا وهو بعد ذهاب الصوت اه زكريا واللام فى صوت زائدة بين المتضامين

ما يكون منك اتيان
 فحديث وكذا يقدر فى
 جميع المواضع الخامس
 شرط فى التسهيل فى نصب
 جواب الاستفهام ان لا
 يتضمن وقوع الفعل احترازا
 من نحو لم ضربت زيدا
 فيجازىك لان الضرب
 قد وقع فلم يكن سبب مصدر
 مستقبل منه وهو مذهب
 ابي على ولم يشترط ذلك
 المغاربة وحكى ابن كيسان
 ابن ذهب زيد فتبعية
 بالنصب مع ان الفعل فى
 ذلك محقق الوقوع واذالم
 يمكن سبب مصدر مستقبل
 من الجملة سبب كنهان من
 لازمها فالتقدير ليكن
 منك اعلام بذهب زيد
 فاتباع منا (والواو كالفا)
 فى جميع ما تقدم (ان
 تقدم مفهوم مع) اى يقصد
 بها المصاحبة (كلا تكن
 جلد او تظهر الجزع) اى
 لا تجمع بين هذين وقد سمع
 النصب مع الواو فى خمسة
 مما سمع مع الفاء الاعول
 التى نحو وما يعلم الله الذين
 جاهدوا منكم ويعلم
 الصابرين الثانى فى الامر
 نحو قوله
 فقلت ادعى وأدعوان ائدى
 لصوت ان ينادى داعيان
 الثالث النهى نحو قوله
 لانه عن خلق وتانى مثله
 عار عليك اذا فعلت عظيم
 الرابع الاستفهام نحو

قوله ما يؤخذ من العيني ولا حاجة اليه لجهة كون المعنى ان ابعده ذهاب لصورت كما قاله الدماميني
 والشمسي (قوله اتيبت الخ) التاء في الفعلين لام الكامة والخطاب في الاول مستفاد من تاء
 المضارعة والتكلم في الثاني من الهرة فاستشكال من قال كيف ضم التاء من تبيت وهو للخطاب
 وفتحها من ابيت وهو لالتكلم غلط والكرى النوم وشبهه بالماء في أن بكل راحة النفس واستعاره
 له بالكناية وريان تحييل والباء في بليدة المسوع بمعنى في بليدة المسوع كناية عن بليدة السهر (قوله
 ألم الجارم الخ) الاستفهام للتقرير وتقدم ما فيه (قوله في قراءة حمزة وحفص) بنصب نكذب
 وتكون ووافقهما ابن عامر في الثاني (قوله وقس الباقي) وهو الدعاء والعرض والتخصيص والترجي
 وقال أبو حيان لا ينبغي أن يقدم على ذلك الإسماع (قوله في غير الموجب) أي غير الخبر المثبت
 وغيره هو النفي والطلب وقوله من حيث الخ من بمعنى في وهو كما قاله شيخنا بدل من غير الموجب أي
 في الامكنة التي ينتصب فيها ما بعد الفاء (قوله عطف الفعل) فيه تسمع اذا المعطوف أن والفعل
 المؤولان بالمصدر ولكن لما كان الموجود في اللفظ الفعل فقط اقتصر عليه وبمسداه لم ينافي كلام
 البعض (قوله بمعنى مع فقط) أي للمصاحبة دون الاشتراك بين الفعلين والافهى للعطف أيضا كما سبق
 وكما يدل عليه قوله وأردت عطف الفعل الخ (قوله ولا بد مع هذا الخ) هذا علم من قول ابن السراج
 وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها اه زكريا أي فليس زائدا على كلام ابن السراج
 كما يقتضيه كلام الشارح بقي أن رفع ما بعد الواو استئنافا لباحته بعد النهي عما قبلها لا يتوقف على
 تقدير مبتدأ الداعي الى تقديره ثم رأيت في شرح الدماميني عند قول المغني آخري ابن مالك ثم
 يجري الفاء والواو بعد الطلب فجاز في قوله صلى الله عليه وسلم لا يوان أحدكم في الماء الدائم الذي
 لا يجري ثم يغتسل فيه ثلاثة أوجه الرفع بتقدير ثم هو يغتسل فيه وبه جاءت الرواية والجزم بالعطف
 على موضع فعل النهي والنصب بان مضمرة مانصة بتقدير هو ليس لاجل كونه متعينا وانما هو لتحقيق
 كون الكلام مستأنفا كما جرت به عادة النجاة عند الاستئناف اه (قوله على التثريك بين الفعلين
 في النهي) أي على النهي عن كل منهما كما عبر به في المغني وغيره قال الدماميني ولي فيه نظر اذ لا موجب
 لتعين أن يكون المراد النهي عن كل منهما بل يحتمل أن المراد النهي عن الجمع بينهما كما قالوا اذا
 قلت ما جاء في زيد وعمر واحتمل أن المراد نفي كل منهما على كل حال وان المراد نفي اجتماعهما في وقت
 النهي فاذا جئنا بالبصائر والكلام نصافي المعنى الاول فكذلك اذا قلت لا تضرب زيدا وعمر واحتمل تعلق
 النهي بكل منهما ما تعلقا وتعلقا بهما على معنى الاجتماع ولا يتبعين الاول ابلا ولا فرق في ذلك بين
 الاسم والفعل قال الشمسي يرفع هذا النظر بان معنى قولهم النهي عن كل منهما ما أي ظاهرا فلا ينافي
 احتمال النهي عن الجمع بينهما (قوله على ذلك المعنى) أي بناء ما بعد الواو على مبتدأ محذوف ولا
 موقع للاستدراك بعد بل كان عليه أن يحذفه أو يبدله بقوله وهو تقدير الخ ولا يصح رجوع الإشارة
 الى النهي عن الجمع لانه يمنع منه كون الإشارة للبعيد وكون الرفع على النهي عن الاول واباحه
 الثاني لا على النهي عن الجمع اللهم الا أن يكون هذا توجيه الرفع غير المشهور وعليه تكون الواو
 للمحال لا للاستئناف ثم رأيت صاحب المغني نقل هذا عن ابن الناظم ويبحث فيه وبعبارة وان رفعت
 فالشهور أنه نهي عن الاول واباحه للثاني وأن المعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه أنه مستأنف فلم
 يتوجه اليه حرف النهي وقال بدر الدين بن مالك ان معناه كعني وجهه النصب ولكنه على تقدير
 لانا كل السمك وأنت تشرب اللبن اه وكان قد رآوا للبحال وفيه بعد لدخولها في اللفظ على
 المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم اذ جعلوا الكل من أوجه الاعراب معنى اه بالحرف (قوله
 وبعد غير النفي) قال السيوطي نقلنا عن ابن هشام ينبغي أن يستثنى أيضا الواو التي التمني في نحو فلو أن لنا
 كرة فنكون ووجهه أن اشراها التمني طارئ عليها فلذا لم يسمع الجزم بعدها اه وغير النفي هو

قوله اتيبت ريان الحفون
 من الكرى • وايت
 منك بليدة المسوع • وقوله
 ألم الجارم ويكون بيني
 وبينكم المودة والاخاء
 • الخامس التمني نحو يا ليتنا
 نرد ولا نكذب بايات ربنا
 ونكون من المؤمنين في
 قراءة حمزة وحفص وقرس
 الباقي قال ابن السراج
 الواو ينصب ما بعدها في
 غير الموجب مسن حيث
 انتصب ما بعد الفاء وانما
 يكون كذلك اذ لم يرد
 الاشتراك بين الفعل
 والفعل وأردت عطف
 الفعل على مصدر الفعل
 الذي قبلها كما كان في
 الفاء واخضرت ان وتكون
 الواو في هذا بمعنى مع فقط
 ولا بد مع هذا الذي ذكره
 مسن رعاية أن لا يكون
 الفعل بعد الواو مبنيا على
 مبتدأ محذوف لانه متى كان
 كذلك وجب رفعه ومن ثم
 جاز فيما بعد الواو من نحو
 لانا كل السمك وتشرب
 اللبن ثلاثة أوجه الجزم
 على التثريك بين الفعلين
 في النهي والنصب على
 النهي عن الجمع والرفع
 على ذلك المعنى ولكن على
 تقدير وانما تشرب اللبن
 • تنبيه الخلاف في الواو
 كالخلاف في الفاء وقد تقدم
 (وبعد غير النفي جزما
 اعتمد) جزما مفعول به
 مقدم أي اعتمد الجزم

(ان تسقط الفاء والجزء فقد قصد) أي انفردت (٢٢٠) الفاء عن الواو بأن الفعل بعدها يجزم عند سقوطها بشرط أن يقصد الجزاء

وذلك بعد الطلب بانواعه
كقوله قفانك من
ذكري حبيب ومنزل *
وكذا بقية الأمثلة أما التي
فلا يجزم جـ وابه لانه
يقضى تحقق عدم الوقوع
كما يقتضى الإيجاب تحقق
الوقوع فلا يجزم بعده
كما لا يجزم بعد الإيجاب
ولذلك قال وبعد غير التي
واحتز بقوله والجزء قد
قصد عما اذا لم يقصد الجزاء
فانه لا يجزم بل يرفع
أما مقصود ابه الوصف
تحويتلى مالا أنفق منه
أو الحال أو الاستئناف
ويحتمله ما قوله تعالى
فاضرب لهم طريقا في البحر
يبسا لا تخاف دركا وقوله
كروالى حركتكم تعمر ونهما
كما تكبرالى أوطانهم البقر
تنبيهان الأول قال في
شرح الكافية الجزم عند
إتعمري من الفاء جاز
باجماع * الثاني اختلف في
جازم الفعل حينئذ فقيل
ان لفظ الطلب ضمن معنى
حرف الشرط يجزم واليه
ذهب ابن خروف واختاره
المصنف ونسبته الى
أخليل وسيدويه وقيل ان
الامر والفهي وبقيا نابت
عن الشرط أي حذف جملة
الشرط وأثبت هذه في
العمل منها يجزم وهو
مسد ذهب الفارسي
والسيرا في وابن عصفور

الطلب (قوله ان تسقط الفاء) أي لم توجد مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعي سبق الوجود
(قوله والجزء قد قصد) بان تقدره مسدياً عن ذلك الطلب المتقدم كما أن جزاء الشرط مسبب عن
فعل الشرط اه تصریح والواو في الجزاء قد قصد حاله (قوله وكذا بقية الأمثلة) نحو لا نعص
الله يدخلك الجنة ويارب وفقني أطلعك وهل ترزوني أزرلك وليتلى مالا أنفقته وآلاتنزل نصب خيرا
ولولا تجيء أكرمك ولعلك تقام أحسن اليك (قوله فلا يجزم جـ وابه) أي على العكس خلاف اللزجاج
كافي الهمع (قوله كما لا يجزم الخ) ففيه حمل الشيء على نقيضه (قوله امام مقصود ابه الوصف) يتعين
ان كان قبل الفعل نكرة لا تصلح لمجيء الحال منها نحو فهدى من لدنك وليا يرثني في قراءة من رفع
والمراد ارب العلم والنسبة فلا اعتراض بخلاف الارث يموت يحيى في حياة زكريا عليهما الصلاة
والسلام وقوله أو الحال يتعين ان كان قبله معرفة نحو ذرهم في خوصهم بلعبون فان كان قبله نكرة
تصلح لمجيء الحال منها احتمال الوصفية والحالية نحو أكرم شخصاً من العلماء يقرأ وبهذا
التقرير يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من الابهام (قوله ويحتملهما) أي الحال والاستئناف
ومما يحتملها قراءة ابن ذكوان وألق ما في عينك تلفظ بالرفع قال الدماميني وقوله تعالى خذ من
أموالهم صدقة تظهرهم يحتمل الامرين المذكورين والنعى أيضا (قوله كروالى حركتكم الخ)
الكرار الجوع وبابه رد وحركتكم تشبيه حرة وهي أرض ذات سحارة سوداه مختار (قوله جازم اجماع)
أي وانما الخلاف في عامه كما قال الثاني اختلف الخ (قوله فقيل ان لفظ الطلب الخ) حاصله أربعة
أقوال على الأولين يكون العامل مذكورا وهو لفظ الطلب الا أنه على الأول لتضمنه معنى حرف
الشرط وعلى الثاني لنيابته عنه وعلى الأخيرين يكون مقدر (قوله ضمن معنى حرف الشرط) كما أن
أسماء الشرط انما تجزم لذلك اه تصریح ونوفش بان تضمن الفعل معنى الحرف اما غير واقع أو
غير كثير بخلاف تضمن الاسم معنى الحرف وفي الهمع ان ابن عصفور رد هذا القول بانه يقتضى كون
العامل جملة ولا يوجد عامل جملة وأباحيان بان في تضمين اننى مثلاً معنى ان تأتي تضمين معنيين
معنى ان ومعنى تأتي ولا يوجد في أساسهم تضمين معنيين مع أن معنى ان تأتي معنى غير طابى فلو
تضمنه فعل الطلب اسكان الشيء الواحد طلبا غير طلب اه باختصار (قوله نابت عن الشرط الخ) كما
أن النصب ضرب يافى ضربا يزيد النيابة عن اضرب لتضمنه معناه ورد بان نائب الشيء يؤدي معناه
والطلب لا يؤدي معنى الشرط ادلا تعليق في الطلب بخلاف الشرط والارجح في ضربا يزيد أن زيدا
منصوب بالفعل المحذوف لا المصدر اه تصریح وقد يمنع ما ذكره من مرجح نصب زيدا في ضربا يزيدا
بالفعل لا بالمصدر (قوله جملة الشرط) أي أداته وفعله (قوله بشرط مقدر) أي هو وفعله بعد الطلب
لدالاته على الشرط وفعله والظاهر أنه يتعين تقدير ان لانها أم الأدوات بل صرحوا بأنه لا يحذف
منها الا هي (قوله ولا يطرد الا بتجوز ونكاف) بمنزلة التعديل للضعف أي لانه لا يستقيم من جهة
المعنى في كل موضع الا بتجوز ونكاف في بعض المواضع نحو أكرمنى أكرمك أما التجوز فلما قيل من
أن أمر المتكلم نفسه انما هو على التجوز بمنزلة نفسه منزلة الاجنبى وأما التكلف فلان دخول
لام الامر على فعل المتكلم قليل كما سيأتى فلا يحسن تخريج الكثير عليه ولا يرد على صاحب هذا
القول ما سيأتى في الجواز من اللام انما تجزم محذوفة اختيارا بعد قول لانه لا يسلم هذا الحصر بل
يقول بجزمها محذوفة اختيارا قياسا في جواب الطلب أيضا ولم يفهم البعض مراد الشارع بالاطراد
مع ظهوره فخطأه في قوله الا بتجوز ونكاف فقال قوله لا يطرد الا بتجوز ونكاف أي لا ينقاس في سائر
المواضع لان اللام انما تجزم محذوفة اختيارا بعد قول كما سيأتى في الجواز وكان الصواب حذف
قوله الا بتجوز ونكاف لانه لا معنى له فتامله اه وقد ظهر لك ان كان عندك أدنى تنبه أنه لم يحطى

وقيل الجزم بشرط مقدر دل عليه الطلب واليه ذهب أكثر المتأخرين وقيل الجزم بالام مقدره فاذا
قبل أن تنزل نصب خيرا فعنا لتصب خيرا وهو ضعيف ولا يطرد الا بتجوز ونكاف

الابن أخت خالته (قوله والمختار القول الثالث) أبطله المصنف بقوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا
 يقيموا الصلاة قال لان تقدير أداة الشرط يستلزم أن لا يخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال
 لكن الخلف واقع قال الدماميني وهذا مبني على أن بين الشرط والجزاء ملازمة عقلية وهو ممنوع
 قال بعض المتأخرين يكفي الشرط في كونه شرطاً توقف الجزاء عليه وان كان متوقفاً على أشياء أخر
 نحو ان تؤضأت صحت صلوات وأجاب ابن المصنف عن اعتراض والده بان الحكم مسند اليهم على
 سبيل الاجمال لا الى كل فرد فيحتمل أن يكون الاصل يقيم أكثرهم ثم حذف المضاف وأنيب عنه
 المضاف اليه فارتفع وانصل بالفعل وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد المؤمنين مطلقهم بل المخلصون
 منهم وكل مخلص قال له الرسول أقم الصلاة أقامها وقال المبرد التقدير قل لهم أقيموا يقيموا فالجزم في
 جواب أقيموا المقدر لاني جواب قل ورده في المعنى بان الجواب لا بد أن يخالف المحاب اما في الفعل
 والفاعل نحو انني أكرمك أوفي الفعل نحو أسلم تدخل الجنة أوفي الفاعل نحو قوم أقم ولا يجوز أن
 يتوافقا فيما بقي شيء آخر يظهر في وهو أن مقول قل في الآية على أن يقيموا مجزوم في جواب الامر
 محذوف لدلالة الجواب عليه أي قل لهم أقيموا الصلاة وأنفقوا مآثرناكم يقيموا الخ اذ لا يصح أن
 يكون هو الجواب لان مقول القول مفعول به للقول فلا يصح جوابه لوجوب استقلال الجواب
 لكن هذا التقدير ظاهر على غير القول بان جزم الجواب بلام أمر مقدرة أما عليه فيلزم تكرار الامر
 بالاقامة والانفاق لو قدرنا ذلك ويجبني ما ارتضاه المصنف في هذه الآية أن يقيموا مجزوم بلام أمر
 مقدرة من غير أن يكون جواباً فيكون مقول القول إلا أنه محكي بالمعنى اذ لو حكاها بلفظه فقال لتقيموا
 بناء الخطاب فاحفظ هذا التحقيق (قوله لان الشرط) أي أداته لا بد له الخ أوجب بان هذا في الشرط
 التحقيق لا التقدير الذي كلام المصنف فيه لان المصنف لم يجعله شرطاً حقيقة بل مضمناً معناه
 (قوله أن يكون هو) أي الفعل الطلب بنفسه لان الطلب لا يصلح لمباشرة الاداة (قوله ولا مضمناً)
 معطوف على الطلب أي ولا يجوز أن يكون هو أي الفعل مضمناً أي للطلب أي مجعولاً في ضمن
 الطلب فعلم أن ما نسككفه شيئاً والبعض لا حاجة اليه (قوله لما فيه من زيادة مخالفة الاصل) وذلك
 لان تضمن الطلب معنى الحرف مخالف للاصل فنضمنه مع ذلك فعلم الشرط فيه زيادة مخالفة
 للاصل (قوله بدون حرف الشرط) أي وانما يجوز تقديره اذا جاز اظهاره مع حرف الشرط ولهذا قال
 بخلاف اظهاره معه وانما يجوز اظهار حرف الشرط هنا لان الطلب قد تضمن معناه فلا يصح اظهاره
 مع فعل الشرط (قوله ولانه) أي ما ذهب اليه المصنف يستلزم أن يكون العامل جملة أي جملة الطلب
 ويرد هذا على القول الثاني أيضاً ولك أن تقول لا نسلم الاستلزام المذكور بل العامل على ما ذهب
 اليه المصنف وكذا على الثاني الفعل فقط لا الجملة فافهم (قوله فيما امر) أي فيما اذا سقطت الفاء
 وقصد الجزاء (قوله أن يصح) أشار به الى أن الكلام على تقدير مضاف لان الشرط صحة وضع ما ذكر
 لا وضعه بالفعل ولهذا الشرط أجمع السبعة على الرفع في قوله تعالى ولا تخننننننننننننننننننننننن
 الحسن البصري تستكثر بالجزم فعلى ابداله من تخننن
 الثواب أي تردد منه (قوله قبل لا النافية) وفي بعض النسخ قبل لا النافية وكل صحيح لانها قبل دخول
 ان ناهية وبعده نافية فتبقيتها ناهية باعتبار الحالة الاولى وتسميتها نافية باعتبار الثانية أفاده
 الفارضي (قوله دون تخالف) حال من ان والمراد بالتخالف بطلان المعنى (قوله خلافاً للكسائي) فإنه
 لم يشترط صحة دخول ان على لا وجوز الجزم في نحو لاندن من الاسدياً كلك بتقدير ان تدن بغير نفي
 واحتج بنحو الاثر والحديث الاتيين وسيأتي الجواب عنهما وبالقياس على النصب فإنه يجوز لاندن
 من الاسدياً كلك ورد البصريون القياس بأنه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي
 قياساً على النصب قال في التصريح وفي الرد نظر فان الكوفيين فأنلون بجوز الجزم بعد النفي (قوله

والمختار القول الثالث
 لا ما ذهب اليه المصنف
 لان الشرط لا بد له من فعل
 ولا جاز أن يكون هو
 الطلب بنفسه ولا مضمناً
 له مع معني حرف الشرط
 لما فيه من زيادة مخالفة
 الاصل ولا مقدراً بعده
 لامتناع اظهاره بدون
 حرف الشرط بخلاف
 اظهاره معه ولانه يستلزم
 أن يكون العامل جملة وذلك
 لا يوجد له نظير امر (وشرط
 جزم بعد نهي) فيما امر
 أن يصح (أن تضعه ان)
 الشرطية (قبل لا) النافية
 (دون تخالف) في المعنى
 (يقع) ومن ثم جاز لاندن
 من الاسدياً تسلم وامتنع
 لاندن من الاسدياً كلك
 بالجزم خلافاً للكسائي وأما
 قول العصامي يا رسول الله
 لا تشرف بصنك منهم وقوله
 عليه الصلاة والسلام من
 أكل من هذه الشجرة فلا
 يقربن مسجدنا يؤذنا

يقضى تفصيلا **تنبيه** القياس جواز جزم جواب الترجي اذا سقطت الفاء عند من أجاز النصب وذ كرفي الارتشاف أنه قد سمع الجزم بعد الترجي وهو يدل على صحة ما ذهب إليه القراء انتهى (وان على (٢٢٣) اسم خالص فعل عطف ينصبه أن ثابتا أو منخذف) فعل رفع بالنيابة

بفعل مضمر يفسر الفعل بعده وينصبه جواب الشرط وأن بالفتح فاعل ينصبه وثابتا حال من أن ومنخذف عطف عليه وقف عليه بالسكون للضرورة أي ينصب الفعل بان مضرة جواز في مواضع وهي خمسة كما ينصب بها مضرة وجواب في خمسة مواضع وقد مرته فالاول من مواضع الجواز بعد اللام اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بالواقد سبق في قوله وان عدم لافان العمل مظهر او مضمر او الاربعة الباقية هي المرادة بهذا البيت وهي أن تعطف الفعل على اسم خالص بأحد هذه الحروف الاربعة الواو واو والفاء وثم نحو قوله للبس عباءة وتقر عيني أحب الي من لبس الشفوف ونحو أو يرسل رسولاني قراءة غير نافع بالنصب عطف على وجبا ونحو قوله لولا توقع صحت فرضيه ما كنت أوثرا أربا على ترب وكقوله اني وقتلي سليمانم أعقله كالثور يضرب لماعاف البقر والاحترار بالخالص من الاسم الذي في تأويل

ليستريح من مشقات الدنيا أو ترجي اشتداد الكرب ليعقبه الفرج فيستريح من الكرب كقالب تعالى فان مع العسر يسرا أو على اللمة أو باللمة المنازلة بالعدا ان أريد بالادالة النصر والمعنى عليه ظاهر وقوله وهي الشدة في كلام الدماميني والشغبي أنها ادخال النفس بشدة والشهيق اخراجه (قوله يقضى تفصيلا) وهو أن الترجي ان أشرب معنى التمني نصب الفعل بعد الفاء في جوابه والافلا (قوله على صحة ما ذهب إليه القراء) من نصب الفعل بعد الفاء في جواب الترجي لان الجزم فرع النصب (قوله ينصبه أن) ينبغى أن يضبط بالياء التحتية لانه اعتبر بند كبير أن لكونه حرفا أو لفظا بدليل قوله ثابتا أو منخذف كذا إذ كره شيخنا وتبعه البعض والظاهر أنه لا يتعين بل يجوز ضبطه بالتاء الفوقية على تأويل أن بالكلمة فيكون قوله ثابتا أو منخذف على نذ كبير أن بعد تأنيثها قال السيوطي قال ابن هشام ظاهر كلام المصنف وجوب النصب وبشكل عليه القراءة بالرفع في أو يرسل رسولا والجواب أنه حيث ندمت أنف لامعطف على الاسم اه ويلزمه أن تكون أو للاستئناف (قوله وينصبه جواب الشرط) ورفع لكون فعل الشرط ماضيا كما يأتي في قوله وبعد ماض رفع الجزا حسن (قوله بالسكون للضرورة) أي عند غير بيعه أما عندهم فالسكون لغة ويحتمل أن المصنف جرى عليها (قوله على اسم خالص) أي من شائبة الفعلية بان لا يكون في تأويل الفعل وهو الجامد (قوله للبس عباءة الخ) الصحيح ولبس بواو العطف والشفوف بضم الشين المحجمة وبالفاء من الثياب الرقاق اه عني ومنه

ولو لرجال من رزام أعزة * وآل يسيع أو أسواك علقما

بنصب أسواك فلا يشترط خصوص المصدر كما سيذكره (قوله عطف على وجبا) استثناء الوحي والارسال من التكليم منقطع لانها ليسا منه وقوله الأوحيا أي الهاما كما وقع لام موسى وقوله أو من وراء حجاب أي أو تكليما من وراء حجاب كما وقع لموسى عليه الصلاة والسلام وقوله أو يرسل أي ارسال كما هو عادة الانبياء وجعل في المعنى الاستثناء مفرضا فقال كان في الآية تحتمل النقصان والتمام والزيادة وهي أضعفها فعلى النقصان الخبر ما لبشر ووجبا استثناء مفرغ من الاحوال فعنناه موجبا أو موحى اليه على كونه حالا من الفاعل أو المفعول وقوله أو من وراء حجاب أي أو مكلما أو مكلما من وراء حجاب وقوله أو يرسل رسولا أي أو ارسالا الملك الوحي اليه أي أو مر سلا أو مر سلا واما ووحيا والتفريغ في الاخبار أي ما كان تكليمهم الايحاء أو تكليما من وراء حجاب أو ارسالا وجعل الايحاء والارسال تكليما على حذف مضاف أي تكليم ووحى أو تكليم ارسال ولبشر على هذا تبين فهو خبر محذوف أي ارادني لبشر أو مفعول محذوف أي لبشر أعني وعلى التمام فالتفريغ في الاحوال من الفاعل أو المفعول ولبشر تبين أو متعلق بكان التامة وعلى الزيادة فالتفريغ في الاحوال من الضمير المستتر في لبشر الواقع خبر الان يكلمه الله اه ملخصا مع تغيير وزيادة من الدماميني والشغبي وغيرهما (قوله لولا توقع صحت الخ) المعتر بالعين المهملة المتعرض لسؤال المعروف والارباب جمع ترب بكسر الفوقية وهو الموافق في العمر (قوله اني وقتلي سليمانم) أي لاجل تحصيل غرض غيري وسليتك بالتصغير اسم رجل والشاهد في نصب أعقله أي أعطى دينه وطاق كرهت أي ان البقر اذا كرهت شرب الماء وامتنعت منه لا تضرب لانها ذات لبن وانما يضرب الثور لتفزع هي فتشرب ووجه الشبه أن كلا حصل له ضرر لاجل نفع غيره (قوله في تأويل الذي يطير) لانه صلة آل وصلته في تأويل الفعل (قوله ومن العطف على المصدر المتوهم) قد يقال المصدر المتوهم يصدق عليه أنه اسم خالص فكيف يحترز عنه بانها ص ويجاب بان المراد اسم خالص موجود لانه المتبادر

الفعل نحو الطائر فيغضب زيد الذباب فيغضب واجب الرفع لان الطائر في تأويل النفي يطير ومن العطف على المصدر المتوهم فانه يجب فيه اضممار أن كما مر **تنبيهات** في الاول انما قال على اسم ولم يقل على مصدر

كما قال بعضهم ليشمل غير المصدر فان ذلك لا يختص به فتقول لولا زيد ويحسن الى لهلكت • الثاني تجوز في قوله فعل عطف فان المعطوف في الحقيقة انما هو المصدر (٢٢٤) • الثالث اطلق العاطف ومراة الاحرف الاربعة اذ لم يسمع في غيرها (وشد حذف

ان ونصب في سوى • مامر
فاقبل منه ما عدل روى
اي حذف ان مع النصب
في غير المواضع العشرة
المذكورة شاذ لا يقبل
منه الامانة قبله العدول
كقولهم خذ اللص قبل
ياخذك ومرة يحذفها
وقول بعضهم تسمع
بالمعدي خير من ان تراه
وقراءة بعضهم بل نقذف
بالحق على الباطل فيدمغه
وقراءة الحسن قل اغيبر الله
تأمر وفي أعبد ومنه قوله
• ونهت نفسي بعد
ما كدت أفعله •

تنبيهات • الاول أفهم
كلامه ان ذلك مقصور
على السماع لا يجوز
القياس عليه وبه صرح
في شرح التكايف وقال
في التسهيل وفي القياس
عليه خلاف • الثاني
أجاز ذلك الكوفيون
ومن وافقهم • الثالث
كلامه يشعرون حذف ان
مع رفع الفعل ليس بشاذ
وهو ظاهر كلامه في شرح
التسهيل فانه جعل منه
قوله تعالى ومن آياته يريكم
البرق خوفا وطمعا قال
فيرىكم صلة لان حذف
ويبقى يريكم مرفوعا وهذا
هو القياس لان الحرف

من قولنا اسم خالص والمتوهم ليس بوجود فافهم (قوله كما قال بعضهم) • تبع الفارضي هذا البعض
فاشترط المصدرية (قوله انما هو المصدر) أي المؤول من أن والفعل (قوله في سوى مامر) أي
وسوى ما يأتي في الباب الا تي من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء أو الواو بعد الشرط والجزء
اه زكريا وسببه عليه الشارح بقوله الرابع الخ قال سم أي وسوى الفعل بعد كى التعليلية فان
المصنف لم يتعرض لها فيما سبق (قوله المواضع العشرة) هي مواضع وجوب ضمها أن الخمسة
ومواضع جواز ضمها الخمسة (قوله وقراءة بعضهم بل نقذف الخ) أي بنصب ندمغه اه فارضي
(قوله أعبد) أي أن أعبد وان تصاب غير في هذه القراءة بل وفي قراءة من رفع أعبد لا يكون بأعبد
لان الحرف المصدرى محذوف امامه بقاء أثره في قراءة النصب أو مع ذهابه في قراءة الرفع والصلة
لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتأمر وفي أن أعبد بدل اشتمال منه أي تأمر وفي غير الله عبادة
دما ميني (قوله ونهت) أي زجرت وما في بعد ما كدت أفعله مصدرية أي بعد قرني من الفعل وقال
المبرد أراد أفعلها برفع الفعل فنقل فتحه الهاء الى اللام وحذف الالف وحينئذ لا شاهد فيه (قوله
الثاني أجاز ذلك) أي القياس عليه الكوفيون ومن وافقهم ولا وجه لافراد هذا بتنبه مع أنه من تمة
التنبه قبله فكان ينبغي حذف قوله الثاني (قوله وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل) اعلم أن قوله
في شرح التسهيل وهذا هو القياس يحتمل رجوعه الى ما ذكر قبله من حذف أن ورفع الفعل فيفيد
كلامه قياسية الحذف والرفع ويحتمل رجوعه الى رفع الفعل فقط ويؤيد هذا الاحتمال أمر ان
قرب الرفع الى اسم الاشارة والتعليل بقوله لان الحرف عامل ضعيف الخ وعلى هذا لا يفيد كلامه
الاقباسية الرفع دون قياسية الحذف لجواز أن يكون معنى قياسية الرفع كما قال سم أنه بعد ارتكاب
الحذف الشاذ يكون القياس الرفع فلا تدل حينئذ قياسية الرفع على قياسية الحذف
اذا عرفت ذلك عرفت أن قول الشارح ظاهر بمنوع لان ظاهر كلامه

الاحتمال الثاني الذي لا يفيد الكلام عليه قياسية الحذف

اللهم الا أن يقال الظاهر فيما بنى عليه أمر قياسي

أن يكون قياسيا هذا وفي الفارضي أن كون

حذفها مع رفع الفعل ليس بشاذ

• مذهب الاخفش

فتفطن

()

تم طبع الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع وأوله عوامل الجزم

صامل ضعيف فاذا حذف بطل عمله هذا كلامه وهذا الذي قاله مذهب أبي الحسن أجاز حذف أن ورفع الفعل دون نصبه وجعل
منه قوله تعالى قل اغيبر الله تأمر وفي أعبد وذهب قوم الى أن حذف أن مقصور على السماع مطلقا لا يرفع ولا ينصب بعد الحذف
الامام سمع واليه ذهب متأخرو المغاربة قيل وهو الصحيح • الرابع ما ذكره من أن حذف أن والنصب في غير مامر شاذ ليس على اطلاقه
لما استعرفه في قوله في باب الجواز م والفعل من بعد الجزا ان يقترن الخ اه

الجزء الرابع من حاشية العلامة الصبان
على شرح العلامة الأشموني على
الفيضة الامام ابن مالك في
التحفة نفعا لله
والمسلمين
آمين

بوجوده امشه بعض تقارير للعالم العلامة الشيخ أحمد الرفاعي المالكي حفظه الله

﴿الطبعة الاولى﴾
بالمطبعة الخيرية المنشأة بجوش عطى بجمالية
(مصر المحمية سنة ١٣٠٥)
﴿هجريه﴾

﴿عوامل الجزم﴾

(بلا ولام طالباضع جزما
في الفعل) طالباحال من
فاعل ضع المستتر وجزما
مفعول به أي تجزم لا
واللام الطليتان الفعل
المضارع أما لا فتكون
للهي نحو ولا تشرك بالله
وللدهاء نحو لا تؤاخذنا
وأما اللام فتكون للامر
نحو لينفق وللدهاء نحو
ليقض علينا ربك وقد دخل
تحت الطلب الامر والنهي
والدهاء والاحتراز به عن
غير الطليتين مثل لا
النافية والزائدة

(قوله لانها) علة التسمية
لا تقتضيها فلا يقال انها
موجودة في النواصب أو
يقال المراد مع عدم
الجزم دائما
(قوله والتقدير) لمناسب
لقوله أو لا الجزم الخ أن
التقديران أي بطله أو
ربطته لا ينفلت تأمل

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿عوامل الجزم﴾

الجزم في اللغة القطع وسميت هذه الكلمات جوازم لانها تقطع من الفعل حركة أو حرفا وانما عملت
الجزم لما فصله السيرافي فقال ان أصل الجوازم وعملت الجزم لانه لما طال مقتضاها يعني الشرط
والجزء اقتضى القياس تخفيفه والجزم اسقاط ثم حمل عليها لان كلامها ما ينقل الفعل فان تنقله
الى الاستقبال أي الى التعيين لم يزل الى الماضي وكذلك لما وأما لام الامر فجزم لان امر المخاطب
أي كاضرب وقوف أي مبنى فجعل لفظ المعرب كلفظ المبني لانه مشبه في المعنى وحملت عليها لافي
النهي من حيث كانت ضرورة لها وفيه نظير من جهة حمل الاعراب على البناء وقد أنكر على ابن الجياط
مثله اه حفيد وأجيب بانه لا يضر حمل الاعراب على البناء فيما ذكر لكونه فرعاعنه في الفعل
وسكت السيرافي عن بقية أدوات الشرط لانها ضمنت معنى ان (قوله بلا) جوزاين عصفور
والابدي حذف مجزوه هاهنا مع ابقائها للدليل نحو اضرب زيدا ان أساء والافلا هوع (قوله طالبا) أي
امر أو ناهيا أو داعيا أو متمسسا (قوله الطليتان) لكن اللام لطلب الفعل ولا لطلب الترك والمراد
الطليتان أصالة والافلام قد يراد بها وبمحوها الخبر نحو فليمد له الرحمن مدا والتهديد نحو ومن
شا فليكفر ولا قد تستعمل في التهديد كقولك لعبدك لا تطعني وأما يكفروا بما آتيناهم وليتقوا
فيحمل اللامان فيه التعليل فيكون مابعدهما منصوبا والتهديد فيكون مجزوما (قوله للنهي)
وللا تماش كقولك لساو يرك لا تفعل يا فلان اذا لم ترد الاستعلاء عليه (قوله للامر) وللالتماس
كقولك لساو يرك تفعل يا فلان اذا لم ترد الاستعلاء عليه دما مبنى (قوله الامر) أي في اللام
والنهي أي في لا والدعاء أي فيهما (قوله والاحتراز به) أي بالطلب (قوله مثل لالنافية) وأما تجوز
الكوفيين الجزم في المنفى بالصالح قبلها كس الحكاية الفراء عن العرب ربطت الفرس لا ينفلت
برقع ينفلت وجزمه فعلى توهم وتقدير جلة شرطية والتقدير ربطت الفرس لاني ان لم أربطه ينفلت

واللام التي ينتصب بعدها المضارع وقد أشعر كلامه أنها لا يجوز أن فعل المتكلم وهو كذلك في لا وندر قوله

لا أعرن رر باحور امدامعها • مر دقات على أعقاب أكار (3) وقوله اذا ماخر جنا من دمشق فلا نعد •

لها أبدا مادام فيها الجراضم
نعم ان كان له ففعل جاز
بكثرة فتح ولا أخرج ولا
يخرج لان المنهى غير
المتكلم وأما اللام فجزمها
لفعل المتكلم مبنيين
للفاعل جاز في السعة لكنه
قليل ومنه قوموا فلا صل
لكم ولتعمل خطأ يا كم
وأقل منه جزمها فعل
الفاعل مخاطب كقراءة
أبي وأنس فبذلك فتفرحوا
وقوله عليه الصلاة
والسلام لتأخذوا ماصفكم
والا كثيرا استغناء عن
هذا بفعل الامر
وتنبيهات الأول زعم
بعضهم أن أصل لا الظلمية
لام الامر زيدت عليها ألف
فانفتحت وزعم بعضهم أنها
لا النافسة والجزم بعدها
بلام الامر مضمرة قبلها
وحذفت كراهة اجتماع
لامين في اللفظ وهما
ضعيفان الثاني لا يفصل
بين لا وحجزومها وأما قوله
وقالوا أئحانا لا تشمع لظالم •
عز يزولا ذاق قومك تظلم
فضرورة وأجاز بعضهم في
قليل من الكلام نحو
لا اليوم تضرب الثالث
حركة اللام للظلمية الكسر
وفتحها الغة وحجزومها
بعسد الواو والفاء وثم
وتسكينها بعد الواو والفاء

قاله الدماميني (قوله واللام التي ينتصب بعدها المضارع) هي لام كي ولام الجود (قوله وقد أشعر
كلامه الخ) أي حيث قال طالب الانسان لا يطلب من نفسه أي الغالب فيه ذلك فاندفع نظير
سم (قوله فعلى المتكلم) أي المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون تصریح (قوله وندر قوله الخ) أفادته
لا يقاس على ما سمع منه لا ترا ولا نظما (قوله لا أعرن الخ) الرب القطيع من البقر شبه النساء به
في حسن العيون وسكون المشى وحور صفتة جمع حوراء من الحور وهو شدة بياض العين في شدة
سوادها ومدامعها مرفوع بحور أو أراد بها العيون لانها ماضع الدمع ومر دقات حال من رر با
والا كوار جمع كور بضم الكاف وهو الرجل بأدائه والاعتقاب جمع عقب وعقب كل شيء آخره اه
عيني ويصح جعل مر دقات صفة ثانية لربها والمردقات المركبات خلف الراكب (قوله الجراضم)
تعريض بمعاوية رضي الله تعالى عنه والجراضم بضم الجيم الا كول الواسع البطن وكان معاوية
كذلك عيني (قوله نعم ان كان) مقتضى الظاهر أن يقول كانا أي فعلا المتكلم الا أن يقال أفرد
للتأويل بالمدكور (قوله لان المنهى غير المتكلم) وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم
(قوله فجزمها فعلى المتكلم الخ) سكت عن المبني للمفعول لفهمه بالاولى سم (قوله فلا صل لكم)
قال يس وتبعه غيره كالبعض أي لاجلكم والفاء زائفة اه وفيه أن الفاء يحتمل أن تكون
عاطفة جملة على جملة وأن الاولى كون اللام للتعدية لان الصلاة بمعنى الدعاء بخير كما هنا تعدى
باللام فاعرفه (قوله وأقل منه جزمها الخ) وذلك لان له صيغة تخصه وهي فعل الامر واختص
المخاطب بالامر بالصيغة وغيره بالامر باللام لان امر المخاطب أكثر استعمالا فكان التخفيف فيه
أولى (قوله فعل الفاعل المخاطب) أما المبني للمفعول نحو لتركتم يزيدهم التاء وفتح الراء فانه كثير
لان الامر فيه للغائب فاضى (قوله فانفتحت) أي وحدث لها بسبب ذلك معنى وهو طلب الكف لا طلب
(قوله مضمرة قبلها) أي ليساط الامر على التني فيكون نهي او فيه أن النهي طلب الكف لا طلب
التني بمعنى الانتفاء (قوله وهو ماضعيفان) لما فيهما من التسكف بلا حاجة ولما في الثاني (قوله
وقالوا أئحانا الخ) أي يا أئحانا لا تشمع الخ والشاهد في فصل لا النافسة من محجزومها وهو تظلم بمفعول
تظلم وهما ذا وحق قومك كذا في العيني وفي كون حق مفعولا ثانيا خفاء وله من منصوب بنزع
الخافض أي ولا تظلم هذا في أخذ حق قومك منه فتمامل (قوله نحو ولا اليوم تضرب) أي من كل تركيب
فصل فيه بين لا وحجزومها بالطرف أو الجار والمجرور (قوله حركة اللام الظلمية الكسر) أي جملا
على لام الجار لانها اختفى في الاختصاص بنوع وعملها فيه فان قلت لام الجار تفتح مع المضمرة فهلا
جملت على لام المضمرة في الفتح قلت لان مدخول لام الامر هو المضارع وهو شبيه باسم الفاعل الذي
هو من الاسم المظهر دماميني (قوله وفتحها الغة) أي اغه تسليم كفي المعنى قيل انما تفتح على هذه اللغة
ان فتح تاليها بخلاف ما اذا كسر نحو لم يذن أو ضم نحو لم تكرم سيوطي (قوله وليس) أي التسكين
بضعيف نعم الكسر بعد ثم أجوده من الاسكان فاضى (قوله كثير مطرد الخ) كذا في التسهيل وغيره
وقال السيوطي الاصح أن جواز المدف مختص بالشعر مطمقا (قوله نحو قل لعبادي الخ) كون الجزم
في هذه الآية بلام مقدر وهو اختيار المصنف وذهب أكثر المتأخرين الى كونه في جواب قل وقد
أشبعنا الكلام على ذلك في الباب السابق (قوله قلت لبواب الخ) لديه خبر مقدم ودارها مبتدأ مؤخر
والشاهد في تيدن أصله لتأذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة اه سم أي لان كسر لغة
مبينة بتفصيلها في كتب التصريف زاد البعض فانقلبت الهمزة ياء اه وهو مسلم ان كان الرواية

أكثر من تحريكها وليس بضعيف بعد ثم ولا قليل ولا ضرورة خلا فان زعم ذلك • الرابع تحذف لام الامر ويبقى عملها وذلك على
ثلاثة أضرب كثير مطرد وهو حذفها بعد امر بقول نحو قل لعبادي الذين آمنوا يقموا الصلاة وقليل جائز في الاختيار وهو حذفها بعد
قول غير امر كقوله قلت لبواب لديه دارها • تيدن فاي جؤها وارجاها

قال المصنف نف وليس مضطرا لتمكنه من أن يقول ايذن قال وليس لقائل أن يقول هذا من تسكين المتحرك على أن يكون الفعل مستمرا للرفع فسكن اضطرارا لان الراجح لو قصد الرفع لتوصل اليه مستغنيا عن الفاء فكان يقول تسذن اتي وقليل مخصوص بالا اضطرار وهو الحذف دون تقدم قول (ع) بصيغته أمر ولا بخلافه كقولهم سجدة فذ نفسك كل نفس • اذا ما خفت من أمر تبالا وقوله

فلا تستطل مني بقائي
ومدتي
ولكن يكن للخير منك نصيب
انتهى (وهكذا بل وما) أي
لم ولما يجزمان المضارع
مثل لا واللام الطلبيتين
نحو لم يلد ولم يولد ونحو ولما
يعلم الله الذين جاهدوا منكم
ولما يأتكم مثل الذين
خلوا من قبلكم ومشركان
في الحرفية والاختصاص
بالمضارع والنفي والحزم
وقلب معنى الفعل للضى
وتنفرد لم بمصاحبة الشرط
نحو وان لم تفعل فما بلغت
رسالته وجواز انقطاع نفي
منفيها عن الحال بخلاف
لما فانه يجب اتصال نفي
منفيها بحال النطق كقوله
فالا كنت ما كولا فكن
خيرا كل

والا فالانقلاب غير لازم (قوله قال المصنف الخ) دفع به الاعتراض على قوله في الاختيار بانه لا يصح الاستشهاد بالشعر على الوقوع في الاختيار (قوله وليس مضطرا لتمكنه الخ) لا يأتي على قول غير المصنف ان الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يقع مثله في النثر وان كان للشاعر عنده مندوحة وكذا قوله بعد لان الراجح لا يأتي على قول غيره (قوله من أن يقول ايذن) قيل هذا تخلص من ضرورة ضرورة وهي اثبات همزة الوصل في الوصل وردبان قوله قلت الخ بيتان لا بيت مصرع فالهمزة في أول بيت لا في حشوه سلمنا أنه بيت مصرع فالبيت المصرع أو المقفي يعامل معاملة بيتين قال الدماميني ولولا ذلك لم يكن للصدر روي كما للجزء اه بل قال بعضهم لا ضرورة وان لم يكن البيت مصرعا لما ذكره المبرد في كتاب السكامل أن النصف الاول موقوف عليه أي وان لم يكن البيت مصرعا أو مقفي قال الشاعر

لانسب اليوم ولا خلة • اتسع الخرق على الرافع

فاستأنف اتسع ليكون النصف الاول موقوفا عليه قال وهذا كثير حسن غير معيب اه (قوله تبالا) التبال بفتح الفوقية فالوحدة الفباد وقيل الحقد والعداوة عيني (قوله فلا تستطل الخ) يخاطب به ابنه لما تمى موته عيني (قوله وهكذا بل وما) أشار بتقدير الواو إلى أن قوله بل وما معطوف على قوله بلا ولا م وقوله هكذا أي حاله كونها كالمذكور في وضع الجزم به في الفعل وهو حشو (قوله بمصاحبة الشرط) أي يجوز انصاحبه (قوله وجواز انقطاع الخ) أي يجوز أن ينقطع وأن لا ينقطع ومن غير المنقطع لم يلد ولم يولد الخ وهذا الجواز ثابت للم في الجملة والافتقار يكون نفيها واجب الاتصال بالحال كما في لم ير ولم يبرح ولم ينفك أفاده الحفيد (قوله فان كنت ما كولا الخ) قيل كتبه عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه متملا به إلى على كرم الله تعالى وجهه يدعو اليه حين حاصره الخوارج وتوهم أنه باغراء على وهو لشاعر جاهلي يلقب بالمزق لاجل هذا البيت (قوله والفصل) أي وجواز الفصل (قوله فذ الخ) امر بنا بتجد لنا وجلة يدرك المراء أي الجدال خبر تمكن والظرف الفاصل بين لم ومجزومها متعلق بـ يدرك والاصل ولم تكن في الناس يدرك المراء اذا نحن امر بنا (قوله فأضحت مغايبها الخ) المغايب بالعين المجمة جمع مغني وهو الموضع الذي كان غنياه أهله والقفار جمع قفر فممازاة لانبات فيها رلاما والرسوم جمع رسم وهو ما كان من آثار الديار لاصقا بالارض اه شمني والشاهد في فصل لم من مجزومها وهو تؤهل والاصل كان لم تؤهل الدارسى أهل من الوحش (قوله بخلاف لا) فان الغالب نفيها المستقبل (قوله لولا فوارس الخ) الفوارس جمع فارس على غير قياس وذهل بضم الذال المجمة حتى من بكر وأمرة الرجل بالضم رهطه والصليفاء بضم الصاد المههلة وبالفاء والمد اسم موضع اه عيني والذي في المعنى نعم بضم النون وسكون العين بدل ذهل ويجوز رفع أسرتهم عطفًا على فوارس وجره عطفًا على نعم أو ذهل ويوم الصليفاء يوم من أيام العرب كانت فيه وقعة والصليفاء في الاصل مصغرا الصليفاء وهي الارض الصلبة والظرف متعلق بخبر فوارس المحذوف أي موجودة يوم الصليفاء ولا يصح تعلقه بل يوفون لانه جواب لولا وما في حيز الجواب لا يتقدم عليه كذا في الشمني وغيره (قوله بجواز حذف مجزومها) أي لدليل كما في المغني والتسهيل قال أبو حيان انما انفردت بذلك عن لم لتركبها من لم وما فسكان ما عوض عن المحذوف وقال غيره لان مشبهها وهو قد فعل يجوز أن يقتصر فيه على قد كقوله وكان قد

والافادركني ولما أفترق
ومن ثم جاز لم يكن ثم كان
وامتنع لما يكن ثم كان
والفصل بينها وبين
مجزومها اضطرارا كقوله
فذلك ولم اذا نحن امر بنا
تسكن في الناس يدرك
المراء •
وقوله
فأضحت مغايبها قفارا
رسومها
كان لم سوى أهـل من

الوحش تؤهل وانها قد تلغى فلا يجوز ما قال في التسهيل جملا على لا وفي شرح الكافية جملا على ما وهو أحسن لان كذا ما تنفي الماضي كثيرا بخلاف لا وأشد الاخش على اه الهاقوله لولا فوارس من ذهل وأسرتهم • يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وصرح في أول شرح التسهيل بان الرفع لغة قوم وتنفرد لما بجواز حذف مجزومها والوقف عليهم في الاختيار

كقوله فحنت قبورهم بدأولما * فنأديت القبور فلم يجبنه أي ولما كن بدأقبل ذلك أي سيداوتقول قاربت المدينة ولما
أي ولما أدخلها وهو أحسن ماخرج عليه قراءة من قرأوان كلا لئلا يجر ذلك في لم وأما قوله احفظ وديعتن التي استودعتها *
يوم الاغزاب ان وصلت وان لم فضرورة ويكون منفيها يكون قريبا (٥) من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن

زيد في العام الماضي مقبلا
ولا يجوز لما يكن وقال
المصنف كون منفي لما
يكون قريبا من الحال
غالب الا لازم ويكون منفيها
يتوقع ثبوته بخلاف منفي لم
الآ ترى أن معني بل لما
يذوقوا عذاب أنهم لم
يذوقوه الى الآن وأن
ذوقهم له متوقع قال
الزمخشري في ولما يدخل
الايمان في قلوبكم مافي لما
من معني التوقع دال على
أن هؤلاء قد آمنوا فيها
بعد انتهى وهذا بالنسبة
الى المستقبل فأما بالنسبة
الى الماضي فهما سيان في
التوقع وعدمه مثال التوقع
مالي قت ولم تقم أو ولما تقم
ومثال عدم التوقع أن
تقول ابتداء لم يقم أو لما
يقم **تنبهات** الأول
قال في التسهيل ومنها لم
ولما أختها يعني من الجواز
فقد لما بقوله أختها
اعترازا من لما بمعنى الإ
ومن لما التي هي حرف
وجود لوجود وكذلك فعل
الشارح فقال احترزت
بقولي أختها من لما الحينية
ومن لما بمعنى الأهدا
كلامه وأعمال بقيدها هنا
بذلك وكذا فعل في الكافية
لان هاتين لا يليهما

كذا في الهمع (قوله كقوله فحنت الخ) شاهد على جواز حذف مجزومها ولما يدل البيت على كون
الحذف مجزوما وهو الوقف عليها اختيارا احتاج الى قوله وتقول الخ وبدأحال من التاء والهاء في فلم
يجبته للسكت (قوله أي ولما كن بدأقبل ذلك) أي قبل مجي قبورهم وانظروا أن قول هذا البيت
بعدمضى مجي قبورهم بدأفيكون فيه مخالفة لما تقدم من وجوب اتصال نفي منفيها بحال التكلم
(قوله قراءة من قرأ) أي من السبعة وان كلا لما بتشديد نون ان وميم لما قال ابن الحاجب لما هذه
جازمة حذف فعلها والتقدير لما هو ابدايل تقدم ذكر السعداء والاشقياء ومجازاتهم قال ابن هشام
الاولى أن يقدر لما يوقوا أعمالهم أي أنهم الى الآن لم يوقوا وسبوا ووقوا وجه رجائه أمر ان أحدهما
أن بعده ليوفينهم وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد أي الآن وأنها ستقع والثاني أن منفي لما
متوقع الثبوت والاهمال غير متوقع الثبوت اهـ ولما منع أن يمنع أنه يلزم في منفي لما أن يكون متوقع
الثبوت سلمناه لكن لا نسلم أن الاهمال غير متوقع الثبوت بل هو متوقع الثبوت للكفار ولذا كانوا
يسترسلون في الأفعال القبيحة ظنا منهم أن يتركو أسدى ويقولون غوث ونجيا وما نحن بمبعوثين
فهم متوقعون الاهمال برأيهم الفاسد ولا يشترط في توقع الثبوت أن يكون من المتكلم بل قد ينفي
المتكلم شيئا بلما بناء على توقع غيره لثبوته كما أن قد تكون لتوقع المتكلم وتوقع غيره دما ميني
(قوله استودعتها) بالبناء للمجهول كما قاله العيني وقوله يوم الاغزاب يروي بالعين المهملة والزاي
المجبة وبالغين المعجمة والراء المهملة أي الا بعد اهـ تصریح (قوله ويكون منفيها يكون قريبا من
الحال) أي يكون انتفاء منفيها أي بالنظر الى ابتدائه لما عرفت أنه يجب أن تكون متصلة بالحال
والمراد بالحال زمن التكلم كما مر (قوله يتوقع ثبوته) أي ينتظر وهو غالب في لما ومن غير الغالب ندم
ابليس ولما ينتفعه الندم تصریح (قوله ولما يدخل الايمان في قلوبكم) جملة مستأنفة وحال من
الضمير في قولوا وليست تكرارا بعد قوله لم تؤمنوا لان فائدة قوله لم تؤمنوا تكذيب دعواهم وفائدة
قوله ولما يدخل الخ توقيت قول ما أمر وا أن يقوله نقله شيخنا عن بعضهم وانما يظهر التوقيت على
الحالية كما يفيد عبارة البيضاوي ونصها ولما يدخل الايمان في قلوبكم توقيت لقولوا فانه حال من
ضهيره أي ولكن قولوا أسلمنا ولم نواطى قلوبكم أسنتكم بعد (قوله دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيها
بعد) أي لان التوقع في كلامه تعالى يحمل على التحقيق وهذا على أن التوقع من المتكلم وقدم
عن الدماميني أنه يكون من غيره (قوله ولم تقم أو ولما تقم) أي مع أي كنت متوقعا منك فيما مضى
القيام كما يشعر به التعجب من عدم قيام المخاطب (قوله أختها) أي نظيرتها في الامور الخمسة المتقدمة
(قوله التي هي حرف وجود لوجود) انما يظهر على القول بانها حرف وهو خلاف مذهب المصنف كما
ستعرفه ويمكن اجراؤه على القول بانها ظرف يجعل الحرف مراد به مطلق الكلمة والقول بانها
حرف قال الدماميني هو مذهب سيبويه ورجحنا بشيء منها قوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم
على موته وقوله تعالى فلما أحسوا بانفسنا اذا هم منها راضون اذا ما بعد ما التاقية واذا الفجائية
لا يعمل فيما قبلها ومنها اجماعهم على زيادة أن بعدها ولو كانت ظرفا والجملة بعدها في محل خفض
بالاضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بان اهـ (قوله لا يليهما المضارع) أي وكلامه فيما
يليه المضارع فلا حاجة الى الاحتراز عنهما (قوله الأفعال) أي الآن تفعل فالماضي في لما فعلت
بمعنى المستقبل ولهذا قال الشارح الماضي لفظا لا معنى (قوله فقد تقدم الخ) حاصله أن وهي فعل

المضارع لان التي بمعنى الا لا تدخل الاعلى جملة اسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة من شدد الميم أو على الماضي لفظا
لامعنى نحو أنشدك الله لما فعلت أي الأفعال والمعنى ما سألك الأفعال والتي هي حرف وجود لوجود لا يليها الا مضارع لفظا ومعنى نحو
ولما جاء أمرنا نجينا هو داو ما قوله أقول لعبد الله لما سقاؤنا * ونحن بوادي عبد شمس وهاشم فقد تقدم الكلام عليه في باب

الاضافة وتسمية الشارح
 لما هذه حينية هو مذهب
 ابن السراج وتبعه الفارسي
 وتبعهما ابن جني وتبعهم
 جماعة آى انها طرف بمعنى
 حين وقال المصنف بمعنى
 اذ هو احسن لانها مختصة
 بالماضى وبالاضافة الى
 الجملة وعند ابن خروف انها
 حرف . الثاني حكى
 اللحياني عن بعض العرب
 انه ينصب بلم وقال في شرح
 الكافية زعم بعض الناس
 ان النصب بلم لغة اغترارا
 بقراءة بعض السلف لم
 نشرح لك صدرك بفتح
 الحاء وبقول الراجز
 فى آى يومى من الموت أفر
 أيوم لم يقدر أوم يوم قدر
 وهو عند العلماء محمول
 على أن الفعل مؤكد
 بالنون الخفيفة ففتح لها
 ما قبلها ثم حذفت ونويت
 هذا كلامه وفيه شذوذان
 تؤكد المنفى بلم وحذف
 النون لغـير وقف ولا
 ساكنين . الثالث الجهور
 على أن المامر كسبة من لم
 وما قيل بسبطة . الرابع
 تدخل همزة الاستفهام
 على لم ولما فيصهران لم
 والمباقيتين على عملهما
 نحو لم نشرح لم يجردك
 يتما ونحو قوله
 وقتت لما أصح والشيب
 وازع ولما فرغ مما يجزم
 فعلا واحدا انتقل الى
 ما يجزم فعلين فقال (واجزم
 بان ومن وما ومهما

بمعنى سقط مفسر لفعل محذوف رفع سقاؤها على الفاعلية وشم فعل أمر من شمت البرق اذا نظرت
 اليه ولا يستعمل الا فى البرق كما قاله الفارضى وهو فاعله مقول القول (وقوله لما هذه) آى التى هى
 حرف وجود لوجود (قوله وعند ابن خروف) بل وسيدويه على ما هم (قوله أن النصب بلم لغة) جزم به
 السيوطى (قوله أيوم) بالجر بدل من يومى ويجوز بناؤه على الفتح (قوله على ان الفعل مؤ كد الخ)
 قال الدمامينى أو على أن الفتحه اتباع للفتحه قبلها أو بعدها ونخرج فى المغنى النصب فى لم يقدر على أنه
 نقلت حركة همزة أم الى راء يقدر الساكنة ثم أبدلت الهـمزة الساكنة ألفا ثم الالف همزة متحركة
 لاتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحه اتباعا لفتح راء كفى ولا الضالين فحين همزوعلى ذلك قواهم
 المرأة والكلمة بالالف وقوله كأن لم ترا قبلى أسير إيمانى ولكن لم تحرك الالف فيهن لعدم التقاء
 الساكنين وبيان ذلك فى ترا أن أصله تراى حذف الالف للجازم ونقلت حركة الهـمزة الى راء ثم
 أبدلت ألفا قال الدمامينى وعلى هذا كتبت ألف ترا ألفا لاياء (قوله وما) أى الزائدة كفى الهمع (قوله
 تدخل همزة الاستفهام الخ) والاكثر كونها للتقرير أى جل مخاطب على الاقرار أى على
 الاعتراف بالحكم الذى يعرفه من اثبات كفى لم نشرح لك صدرك أونفى كفى أنت قلت للناس
 اتخذونى وأى الهـميين من دون الله لاجله على الاقرار بما يلى الهـمزة دائما والاوردمثل هاتين
 الآيتين وقد تجبىء بغيره كالاستبطاء ونحوه لم بأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم والتوبى نحو أولم
 نعلمكم ودخولها على لم أكثر (قوله وازع) أى زاجر (قوله الى ما يجزم فعلين) أى غالبوا والافقد
 يجزم فعلا وجملة كما اذا كان الجزاء جملة مقرونة بالفاء أو اذا الفجائية فان محلها جزم على ما فى المغنى
 من التفصيل بين أن يكون الجزاء لشرط غير جازم مطلقا أو جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية فلا
 يكون له محل نحو لو قام زيد لقيام عمرو ونحو ان يقيم أقم لظهور الجزم فى لفظ الفعل وان قتلت لان
 الذى فى محل جزم الفعل لا الجملة بأسرها وأن يكون الجزاء لشرط جازم وقد اقترن بالفاء أو اذا
 الفجائية فيكون فى محل جزم لانه لم يصدر بغيره يقبل الجزم لفظا أو محلا لكن قال الدمامينى وأقره
 الشئنى الحق أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا اذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها أو ما جزم
 ويذرهم من قوله تعالى فلا هادى له ويذرهم على قراءة الجزم بفتح شرط مقدر حذف لدلالة
 ما تقدم عليه أى وان يفعل ذلك يذرهم والمحكوم على محله بالجزم على القول به مجموع الفاء أو اذا
 وما بعدها كفى المغنى فى غير موضع وفى الكشاف لان المجموع هو الذى لو وقع موقعه ما هو مصدر
 بمضارع الجزم وعلى ما فى المغنى مع القول بان جملة جواب اسم الشرط الواقع مبتدأ هى خبره تكون
 جملة الجواب فى نحو من يقيم فانى أكرمه لها محل جزم ومحل رفع باعتبارين وفى نحو من يقيم أكرمه لها
 محل رفع ولا محل لها باعتبارين اهـ ملخصا وقد يجزم فعلا واحدا كما اذا كان فعل الشرط ماضيا
 وجاء بعده مضارع مر فوع على ما صرح به جمع كاسماتى والتحقيق فى نحو قولهم زيد وان كثر ماله
 بخيل أن ان زائدة مجرد الوصل ولهذا تسمى وصلية والواو للحال أو شرطية والواو للعطف على مقدر
 أى ان لم يكثر ماله وان كثر ماله والجواب محذوف للدلالة عليه بقولنا زيد بخيل لكن ليس المراد
 بالشرط فيها حقيقة التعليق اذ لا يعاق حقيقة على الشئ وتقبضه معا بل المراد التعميم كفى الدمامينى
 وقد يكون المحذوف الواو ومعطوفها كفى قوله تعالى فذكران نفعت الذكري أى وان لم تنفع على
 أحد أوجه فيه ذكرها فى المغنى (قوله واجزم بان) ذكرها ورودان شرطية وفى باب ان وأخواتها
 ورودها مخففة من الثقيلة وفى فصل أدوات النفى العاملة عمل ليس ورودها نافية وزائدة وهذه هى
 أوجهها الاربع المشهورة قال فى المغنى وزعم قطرب أنها قد تكون بمعنى قد كفى فذكران نفعت
 الذكري وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى اذا تعليلية وجعل منه اتقوا الله ان كنتم مؤمنين
 ولتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله وحديث وان ان شاء الله بكم لاحقون وقول الشاعر

• أي متى أيا ن اذما • وحيثما أي • فهذه إحدى عشرة أداة كلها تجزم فعلمين نحو وان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله وما ينزغك من الشيطان زرع فاستعد بالله ونحو من يعمل سوا يحزبه ويخو (v) وما تفعلوا من خير يعلمه الله وقوله • أرى

العمر كذا ناقصا كل ليلة
وما تنقص الأيام والدمر
ينفذ ونحو وقالوا هما
تأنا به من آية لتسخرنا بها
فما نحن لك بمؤمنين وقوله
ومهما يكن عند امرئ من
خليقة • وان خالها تخفى
على الناس تعلم ونحو أيا ما
تدعو أهله إلا أسماء الحسنی
وقوله في أي نحو عيلا
دينه عمل • ونحو قوله • متى
تأته تعشوا الى ضوء ناره •
تجد خيرا نارا عندها خير
موقد • وقوله متى ما تلقى
فردين ترجف • رواه
البيهقي • وتسطارا • ونحو
قوله • أيا ن تؤمنك تامن
غير ناو اذ • لم تدرك الامن
منا لم تزل حذرا • وقوله •
فايان ما تعدل به الريح تنزل
ونحو قوله أين تصرف بنا
العدة تجدنا • نصرف
العيس نحوها للتلقي • ونحو
قوله تعالى • فيما تكفون
يدرككم الموت وقوله
صعدة نابتة في حائر أيها
الريح عيلا تامل ونحو قوله
وانك اذ ما تأت ما أنت امر
به تلف من آياه تامر آتيا •
ونحو قوله • حيثما تستقم
يقدر لك الله نجا حافي غابر
الازمان قوله خليلي أي
تأني في تانيا • أخا غير ما
يرضيك لا يحاول (وحرف
اذما) أي اذما حرف
(كان) معنى وفاقا لسيبويه

انغضب ان اذنا قتيبة حزنا • جها راولم تغضب لقتل ابن حازم
في رواية من كسر هـ زة ان أي اغضبت جها رالقطع اذني قتيبة ولم تغضب لما هو أعظم وهو قتل ابن
حازم وأجيب بأن ان قد يوثق به الشرط المحقق لسكتة كالتهميش في الآية الأولى كما تقول لا ينسك ان
كنت ابني فافعل كذا أو كتعليم العباد كيفية اخبارهم عن الامر المستقبل في الثانية وكالتبرك في
الحديث وأما البيت فاما على اقامة السبب مقام المسبب والاصل ان تغضب ان يغتفر مفتقر بسبب
حزه فيما مضى اذني قتيبة واما على معنى التبيين أي ان تغضب ان يتبين حز اذني قتيبة فيما مضى فالشرط
غير محقق على الوجهين اه • بتلخيص وايضاح وفي حاشية السيوطي على المغني الجواب عن أكثر
أدلتهم بان ما شأنه ان يكون مترددا فيه بين الناس حسن تعليقه بان من الله ومن غيره سواء كان
معلوما للمتكلم أو للسامع أم لا (قوله أي) كأن أي شرطا تأتي استفهاما بمعنى من أين نحو أي لك هذا
وبمعنى كيف نحو أي يحسب هذه الله وبمعنى متى فتكون ظرف زمان نحو فأوتوا حركتكم أي شئتم على
أحد أوجه قال الشهاب في حواشي اليبضاوي أجاز المفسرون وجوه أي ككلمات في هذه الآية
واعترضه أبو حيان بأنه لا يصح كونها شرطية لأنها حينئذ ظرف مكان فتقتضي اباحة الايمان في
غير القبل ولا لأنها لا يعمل فيها ما قبلها الصداق والاشارة إليها لا لأنها لا يعمل فيها ما قبلها ولا لأنها
تلحق ما بعدها نحو أي لك هذا وهذه مفتقرة لما قبلها فهي مشككة على كل حال ثم استظهر أنها
شرطية جوابها مقدر أي شئتم فأوتوه نزل فيها تعميم الاحوال منزلة الظرفية المكانية والجواب عن
اعتراض الشرطية ان جوابها مقدر كما قال لتقدم دليله وما أوهمه من جوازه في غير القبل بأباه
قوله حرث لان الحرث لا يكون الا حيث يذبت البذر وعن اعتراض الاستفهام بأنه لما خرج عن
حقيقته جاز عمل ما قبله فيه نحو كان ماذا كما صرح به النجاة وأهل المعاني اه ملخصا (قوله وما
تفعلوا من خير) أي وشر فقبه اكتفاء (قوله وقالوا مهـ ما تأنا الخ) الضمير ان في به وبها عائدان كما
قال الزمخشري على مهمما حلا على اللفظ في الاول والمعنى في الثاني لانها بمعنى الآية الاولى كافي
المغني ان يعود ضمير بها على الآية ومن آية حال من الهاء في به واطلاق الحال على الجار والمجرور
تسمح اذ الحال في الحقيقة المتعلقة المحذوف فلا يرد ان جعله حالا من الهاء في به يستلزم كون العامل
فيه تات لان العامل في الحال هو العامل في صاحبها مع نصرتهم بان اللغوا لا يقع حالا ولا صفة ولا
خبرا وما في فما نحن لك بمؤمنين مجازية ومؤمنين في محل نصب خبرها لان الخبر لم يجئ في التنزيل
مجردا من الباء بعدما المنصوب (قوله من خليقة) أي طبيعة بيان للمهمما ويكن تامه ورايط الخبر
الجملة الضمير في يكن ويجوز غير ذلك كما سياتي وقوله خالها أي ظنها وتعلم جوابا مهمما (قوله أيا ما
تدعوا) أي أي اسم تسموه فايا واقعة على اسم مفعول ثان لتدعوا بمعنى تسموا وما زائدة والمفعول
الاول محذوف (قوله في أي نحو) أي جهة (قوله تعشو) مر فوع في موضع الحال أي عاشيا من عشا
اذا أتى نار ابرجوعندها خيرا عيني (قوله فردين) حال من الضمير المستتر والياء في تلقى وقوله
روانف براه ثم نون ففاء جمع رانفة وهي كافي القاموس أسفل الآية اذا كنت قائما وقوله وتسطارا
يقال استظير فلان أي اذا دعوه فزع (قوله تصرف بنا) أي البناء والعدة بضم العين جمع عاد والعيس
ابل بيض بشقرة (قوله صعدة الخ) أي تلك المرأة في اللين والاعتدال كالصعدة أي الريح المستعوى
والحار بالحاء والراء المهملتين مجتمع الماء (قوله نجا) أي ظفرا بالمقصود وقوله في غابر الازمان الغابر
يطلق على المستقبل والماضى والمراد هنا الاول كما قاله العينى والدماميني والشمني (قوله معنى) فهسى
لمجرد التعليق (قوله وباقي الادوات أسماء) تفصيل اعراب أسماء الشروط على ما في الهمع وغيره ان

لا ظرف زمان زيد عليها كما ذهب اليه المبرد في أحد قوليه وابن السراج والقاسمي (وباقي الادوات أسماء) أما من وما ومتى
وأي وأيان وأين وأي وحيثما فابتداء وأمامها فاعلى الاصح وتنقسم هذه الأسماء الى ظرف وغير ظرف وغير ظرف من وما ومهما

فن لتعميم أولى العلم ومالتعميم ماثل عليه وهي موصولة وكلماتها مبهمه في أزمان الربط ومهما بمعنى ما ولا يخرج عن الاسمية
 خلافا لمن زعم أنها تكون حرفا ولا عن الشرطية خلافا لمن زعم أنها لا تكون استفهاما ولا تجر باضافه ولا تجر بحرف بخلاف من وما
 وذكري في الكافية والتسهيل أن ما ومهما قد يردان ظرفي زمان وقال في شرح الكافية جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل من في
 لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالهما (٨) ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب وأنشد آينا نامنها في ما قول الفرزدق

وما تحي لا أرب وان كنت
 بارما ولوعدا أعدائي على
 لهم دخلا وقول ابن الزبير
 • فما تحي لا تسام حياة
 وان تم فلا خير في الدنيا
 ولا العيش أجمع وفي مهمما
 قول حاتم وانك مهما
 تعظ بطنك سؤلة وفرحك
 نال منتهى الذم أجمع وقول
 طفيل الغنوي نبئت أن
 أباشتم يدعي مهمما بعش
 يسع بما لم يسع قال ابنه
 ولا أرى في هذه الايات
 حجة لانه يصح تقديرها
 بالمصدر انتهى وأصل
 مهما ما المولى شرطية
 والثانية زائدة فتقبل
 اجتماعهما فابدلت ألف
 الاولى هاء هذا مذهب
 البصريين ومذهب الكوفيين
 أصلهما هاء بمعنى أكفف
 زيدت اياها ما حذف
 بالتركيب معنى لم يكن وأجازه
 سيويوه وقيل انها بسبب
 وأما أي فهي عامه في ذوى
 العلم وغيرهم وهي بحسب
 ما تضاف اليه فان أضيفت
 الى ظرف مكان فهي ظرف
 مكان وان أضيفت الى
 ظرف زمان فهي ظرف
 زمان وان أضيفت الى
 غيرها فهي غير ظرف

يقال اذا وقعت الاداة الشرطية بعد حرف جار أو مضاف فهي في محل جر نحو عما تسأل أسأل و غلام
 من تضرب أضرب والافان وقعت على زمان أو مكان فظرف فهي في موضع نصب على الظرفية نحو
 متى تقوم أقم وأيضا تكونون أيديركم الموت أو على حدث ففعل مطلق نحو أي ضرب تضرب أضرب
 والافان وقع بعدها فعل لازم نحو من يقوم معه فبته أخبره فعل الشرط وفيه ضميرها لان قولك من
 يقوم لو خلا عن معنى الشرط بمنزلة قولك كل من الناس يقوم وقيل هو الجواب لان الكلام لا يتم الا
 بالجواب فكان دخلا في الخبر وقيل الجواب لان الفائدة به تمت وردت به اجنبي من المبتدأ وفيه نظر
 وبان توقف الفائدة عليه من حيث التعليق لان حيث الخبرية أو متعدو واقع عليها نحو من يضرب
 زيد أضرب ومن يضرب أضرب ففعل به أو واقع على ضميرها نحو من يضرب زيد أضرب ومن تضربه
 أضربه أو متعلقها نحو ومن يضرب زيد أخاه فاضربه فاشتغال فيجوز في أداة الشرط أن تكون في
 موضع رفع على الابتداء وان تكون في موضع نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعدها ومثلها في هذا
 التفصيل أسماء الاستفهام (قوله لتعميم أولى العلم) أي لاولى العلم عموما وكذا يقال فيما بعده (قوله
 وهي موصولة) حال من فاعل تدل أي لتعميم مدلولها في حال الموصولية وليس استئنافا حتى يفيد أنها
 حال الشرطية موصولة اه سم ولعل الشارح انما قال ذلك ولم يقل لتعميم غير العاقل ليجرى كلامه
 على القول بوضع ما لغير العاقل والقول بوضعها ما يعمه ويم العاقل (قوله مبهمه في أزمان الربط)
 أي لا تدل على زمن معين من أزمان ربط الجواب بالشرط (قوله ومهما بمعنى ما) وقيل أعم منها (قوله
 أنها تكون حرفا) زاعم ذلك هو السهيلي قال هي في قوله ومهما يكن عند امرئ البيت حرف بدليل
 أنها لا محل لها ولم يعد عليها ضمير ووردت بانها ما خبر يكن وخليقة اسمها ومن زائدة وامام مبتدأ واسم يكن
 ضمير يعود عليها وعند امرئ خبرها ان جعلت يكن ناقصة أو الضمير في يكن فاعلها وعند امرئ ظرف
 لغو متعلق بيكن ان جعلت تامه ومن بيان لمهما على وجهي كونهما مبتدأ (قوله أنها تكون
 استفهاما) زاعم ذلك هو المصنف وجماعه قالوا هي في قوله مهمما الى اللبلة مهمما اليه مبتدأ ولى الخبر
 وأعمدت الجملة توكيدا وأجيب بأنه يحتمل ان التقدير مه اسم فعل ثم استأنف استفهاما بما وحدها
 (قوله ولا تجر باضافه) فلا يقال جهة مهمما تكن أكن (قوله وما تحي لا أرب) أي لا أخف وان
 كنت جار ما أي مذنبا وقوله دخلا ذكره المخل صاحب القاموس معاني منها الغدر والخديعة (قوله
 لانه يصح تقديرها بالمصدر) أي وحده من غير تقدير انظر والتقدير رأى حياة تحي وإي اعطاء تعظ
 وأي عيشة تعيش فوضع ما ومهما في هذه الايات نصب على المفعولية المطلقة (قوله معنى لم يكن)
 وهو الشرط (قوله وقيل انها بسبب) وهو المختار لانه لم يقم على التركيب دليل قاله أبو حيان اه سم
 قال الدماميني وينبغي لمن قال بالبساطة أن يكتبها بالياء لمن قال أصلها ما ما أن يكتبها بالالف اه
 وكن قال أصلها ما ما من قال أصلها ما وما قال في الهمع والفها على البساطة قيل تأنيث وقيل الحاق
 (قوله فالزمانى متى واين الخ) ظاهر اطلاقه أن ايان لا تختص بالمستقبل وهو صريح تمثيل السكاكي
 والقزويني بايان جئت والذي في التسهيل وكلام أبي حيان أنها تختص بالمستقبل كقوله تعالى ايان
 يبعثون فلا يقال ايان خرجت قاله الدماميني (قوله حيث واذ) قال الدماميني انما وجبت زيادة

وأما الظرف فينقسم الى زمانى ومكانى فالزمانى متى وايان وهما لتعميم الازمنة وكسر همزة ايان لغة سليم
 وقري بها شاذ او المكانى أين واين وحيتا وهي لتعميم الامكنة (تنبيهات) الاول هذه الادوات في الحاق ما على ثلاثة أضرب ضرب
 لا يجوز الامتزانها وهو جئت واذ كما اقتضاه صنيعه وأجاز الفراء الجزم بما بدون ما وضرب لا يلحقه ما وهو من وما ومهما وانى
 وأجازه الكوفيون في من واين وضرب يجوز فيه الامر ان وهو ان واى ومسى واين ومنع بعضهم في ايان والصحيح الجواز

الثاني ذكر في الكافية والتسهيل أن ان قد تمهل جلا على لو كقراءة طلمحة فامارتين بيا ساكنة ونون مفتوحة وأن متى قد تمهل جلا على اذا ومثل بالحديث ان ابا بكر رجل أسيف وأنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس (٩) وفي الارتشاف ولا تمهل جلا على

اذا خلا فالن زعم ذلك يعني متى * الثالث لم يذكر هنا من الجوازم اذا وكيف ولو أما اذا فالمشهور أنه لا يجوز بها الا في الشعر لا في قليل من الكلام ولا في الكلام اذا زيد بعدها ما خلا فالزاعم ذلك وقد صرح بذلك في الكافية فقال * وشاع جزم باذا جلا على * متى * وذاني النثر لن يستعملا * وقال في شرحها وشلع في الشعر الجزم باذا جلا على متى فمن ذلك انشاد سيديويه ترفع لي خندق والله يرفع لي * نارا اذا خمدت نيرانهم فقد وكان انشاد القراء * استغن ما أغناك ربك بالغنى * واذا انصبت خصاصة فتمهل * ولكن ظاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في النثر على قلة وهو ما صرح به في التوضيح فقال هو في النثر نادر وفي الشعر كثير وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لعلي وفاطمة رضي الله عنهما اذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين الحديث * وأما كيف فيجازيها معنى لا عملا خلافا للكوفيين فانهم أجازوا الجزم بها قياسا مطلقا ووافقهم قطرب وقيل يجوز بشرط اقتراحهما وأما لو ذهب

ما فيه ما لتكفهما عن الاضافة فيأتي الجزم بها وان لم تجتمع الاضافة والجزم لان المضاف اليه حال محمل الاسم فهو واجب الجرف كيف يجوز اه وقال الفارسي زيدت ما عوضا عن الجملة التي تضاف اليها وذو حث اه وقيل فرقا بين حالة جزمها وحالة عدمه (قوله فامارتين) بيا مخاطبة الساكنة ونون الرفع المفتوحة (قوله أسيف) أي ذوا سيف وحزن وقوله يقوم مقامك أي في الصلاة وقوله لا يسمع الناس أي لبكائه كفي الفارسي (قوله يعني متى) تفسير للضمير في ولا تمهل (قوله لم يذكر هنا الخ) قال في الهمع ولا يجوز المسبب عن صلة الذي وعن صفة النكرة الموصوفة وأجازته الكوفيون تشبيها بجواب الشرط فيقال الذي يأتيني أحسن اليه وكل رجل يأتيني أكرمه واختاره ابن مالك (قوله أما اذا الخ) قال أبو حيان واذا استعملت اذا شرط فاهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا قولان وينبغي على ذلك الخلاف في العامل فيها فن قال انها مضافة لعمل فيها الجزاء ولا بدومن منع ذلك عمل فيها الشرط كساير الادوات اه وظاهره أن الخلاف في الاضافة وعدمها جار فيها وان كانت جازمة وهو خلاف ما في المعنى من أنه اذا لم تكن جازمة وهو الظاهر لعدم اجتماع الاضافة والجزم كما مر قريبا عن اللماميني وفائدة الخلاف أن نحو اذا جاء زيد فأنأ أكرمه جملة اسمية ان قلنا ان عامل اذا جوابها أي ما في جوابها من فعل أو شبهه لان صدر الكلام جملة اسمية واذا وما أضيف اليه في رتبة التأخير كافي يوم تسافر أنا أو تسافر وان قلنا فعل الشرط واذا غير مضافة فالجملة فعلية قدم ظرفها كافي متى تقم فانا أقوم قال التميمي والقائل بالاول لم يعتبر فاء الربط مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها لان تقدم الاسم اغرض وهو تضمنه معنى الشرط الذي له الصدر جواز ذلك (قوله لا يجوز بها الا في الشعر) لانها موضوعة لمن معين واجب الوقوع والشرط المقتضى للجزم لا يكون الا فيما يحتمل الوقوع وعدمه (قوله من الكلام) أي النثر (قوله خندق) بكسر الخاء المعجمة والداد وبالفتح بوزن زبرج اقبح امرأة اسمها لي قاله شيخنا السيد وخدت بفتح الميم وكسرها (قوله وكشاد القراء) لوقال وانشاد القراء عطف على انشاد سيديويه لكان مناسباً (قوله خصاصة) أي فقر فقته ليروي بالخاء المهملة وبالجميم (قوله معنى لا عملا) لمخالفتها لادوات الشرط بوجوب موافقة شرطها للجوازم قالوا ومن ورودها شرط ينطق كيف يشاء بصوركم في الارحام كيف يشاء وجوابها في ذلك محذوف لدلالة ما قبلها وهذا يشكل على اطلاقهم وجوب مماثلة جوابها لشرطها فاما ان يمنع كونها فيما ذكر شرطية أو يقيد اطلاقهم بما اذا كان شرطها غير المشيئة والارادة (قوله مشي المصنف في التوضيح) كتاب للمصنف ألفه في اغراب مشكلات البخاري (قوله وتأول في شرحها قوله لو يشأ الخ) سيد كر الشارح في فصل لوان البيت الاول جاء على اغنة من يقول في شاء يشاء شايشا بالالف ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل العالم والخاتم وأن الثاني سكن فيه الفعل تخفيفا كقراءة أبي عمرو ينصرم ويشعرم وهذا التأويل يجبي في الاول أيضا وفي بعض النسخ تمام البيت وهو * لاجق الاطال نهد ذو خصل * قال التميمي والميعة النشاط وأول جرى الفرس واللاحق الضامر والاطال جمع اطل بكسر الهمزة وسكون الطاء وكسرها وهي الخاصرة فاستعمل الشاعر الجمع فيما فوق الواحد ونهد بفتح النون وسكون الهاء أي جسيم وخصل بضم الخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة جمع خصلة وهي القطعة من الشعر اه وقوله والميعة النشاط الذي في القاموس ماع الفرس يبيع جرى اه وفي بعض النسخ منعة بالنون بدل التحبة أي قوة والضمير في يشاء يرجع الى الفارس المذكور في البيت قبله والذي رأيت في المعنى وشرح شواهد السيموطي طاربه بضمير مذكري يرجع الى الفارس قال السيموطي أي لو يشأ أنجاه فرس له ذوميعه الخ في نسخ من تأنيث الضمير المحرور بالياء غير

(٣ - صبان رابع) قوم منهم ابن الشجري الى أن يجزم بها في الشعر وعليه مشي المصنف في التوضيح ورد ذلك في الكافية فقال وجوز الجزم بها في الشعر * ذو حجة ضعفها من يدري وتأول في شرحها قوله * لو يشأ طار بها ذوميعه * وقوله

صواب (قوله تامت فؤادك الخ) يقال تامه الحب وتيمه أى أدله (قوله المنع مطلقا) أى فى النثر
والشعر (قوله فعلين يقتضين) فعلين مفعول مقدم ليقتضين كما يفيد قول الشارح أى تطلب هذه
الادوات فعلين والجملة مستأنفة لانت لقله اسمها لاجها مه أن اذا ما وان لا يقتضيان فعلين وعلى
الاعراب المذكور فاجزم فى قوله سابقا اجزم بان الخ محذوف المفعول للعلم به من هنا أو منزل منزلة
اللازم ويصح جعل فعلين مفعوله وجملة يقتضين نعت لفعلين والرابط محذوف أى يقتضينهما وعليه
فقوله سابقا وحرف اذا ما الخ كلام معترض بين الفعل ومفعوله وشرط مبتدأ أو سوغ الابتداء به
وقوعه فى معرض التفصيل خبره قد ما أو خبر محذوف أى أحدهما شرط وجملة المبتدأ والخبر على
كل مستأنفة وجملة يتلو الجزاء اما مستأنفة أو خبر ثان على جعل شرط مبتدأ أو صفة ثانية على
جعله خبر المحذوف والرابط محذوف أى يتلوه وفى بعض النسخ شرط بالنصب على المفعولية ليقتضين
بناء على أن فعلين مفعول لاجزم لا يقتضين وأن يقتضين مستأنف لانت لفعلين ولا يصح جعله
بدلا من فعلين لان التابع غير مستوفى للمتبوع وانما يجوز الاتباع فيما كان مستوفيا نحو لقيت
الرجلين زيدا وعمرا وبتقرير المقام على هذا الوجه التام يعلم ما فى كلام البعض من التصور
والإيهام واعلم أن جملة الشرط يجب تصديرها بفعل مضارع غير دعاء ولا ذى تنفيس مثبت أو منفى
بلا أول أو بفعل ماض عار من قد ونفى ودعاء وجود ولو كان الفعل مضرا يفسره فعلى نحو وان
أحد من المشركين استجارك وكونه فى هذه الحالة مضارعا دون لم ضرورة نحو
• ولديك ان هو بمنزلة مزيد والاختيار أن يكون عند الأضمار والتفسير ماضيا أو مضارعا
مقرونا بل وكذا تقديم الاسم عند الأضمار والتفسير مع غيران ضرورة فى الاصح نحو
• فن نحن نؤمنه بيت وهو آمن • وقوله أيضا الرىح تميلها عمل • وجوز الكسائى اختيارا
مع من وأخواته كذا فى الهمع (قوله يتلو الجزاء) شرطه الافادة تكبر المبتدأ فلا يجوز ان يقيم زيد يقيم
فان دخله معنى يخرجه للافادة جاز ومنه فن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله
سيوطى (قوله وجوابا رسميا) قال أبو حيان التسمية به ما مجاز فان الجزاء الثواب أو العقاب على فعل
والجواب ما وقع فى مقابلة كلام السائل لكن لما أشبه الفعل الثانى فى ترتيبه على الاول الجزاء
والجواب سمى جزاء وجوابا اه لمخصافا سم دعوى التجوز صحيحة باعتبار اللغة وأما باعتبار
الاصطلاح فهى ممنوعة بل الظاهر أن التسمية حقيقة اصطلاحية (قوله وانما قال فعلين) أى اعتبارا
بالمسند فقط ولم يقل جملة أى كما قال فى التسهيل اعتبارا بمجموع المسند والمسند اليه للتنبية على أن
الخ أى ولان التعبير بجملة يوهم جواز كون الشرط جملة اسمية مع أنه ليس كذلك (قوله أنه
لا يتقدم) كذا معموله الا أن يكون الجواب مرفوعا نحو خير ان أتيتنى نصيب وسوغ ذلك أنه ليس
فعل جواب بل فى نية التقديم والجواب محذوف اه سيوطى وفى القارضى مانعه أحجاز الكسائى
والفراء تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط نحو خير ان تكبر منى نصيب وأجاز الكسائى تقديم
معمول الشرط نحو زيد ان لقيت فأكرمه والمعتمد خلاف ذلك كما سبق فى الاشتغال اه (قوله وان
تقدم على أداة الشرط الخ) قال فى التسهيل ولا يكون الشرط حينئذى حين اذ حذف الجواب وقدم
دليله غير ماض الا فى الشعر كقوله • ولديك ان هو بمنزلة مزيد • وان كان غير ماض مع من أو ما
أو أى وجب فى السعة جعلها موصولة واعطاؤها حكم الموصول فنقول أعط من يعطى زيدا وأحب
ما يحبسه وأكرم أيهم يحبث برفع الفعل والمحى بالاند وكون الجملة لا محمل لها أى فى الضرورة فيجوز
بقا الشرطية والجزم وكذا ان أضيف اليهن اسم زمان نحو أتذ كراذ من باتنا تأتبه لان أسماء
الزمان لا تضاف الى جملة مصدرية فان فكذا المصدرية بما تضمن معناها كمن خلافا للزيادة حيث
جوز فى هذه الصورة الجزم اختيارا ويجب ما ذكرهن مطلقا سه أو ضرورة تلاحن ماض أو مضارع

تامت فؤادك لو يجوزك
ما صنعت • احدى نساء
بنى ذهل بن شيباناه ووقع
له فى التسهيل كلامان
أحدهما يقتضى المنع
مطلقا والثانى ظاهره
موافقة ابن السجورى
(فعلين يقتضين) أى تطلب
هذه الادوات فعلين
(شرط قدما يتلو الجزاء)
أى يتبعه الجزاء (وجوابا
وسما) أى علم يعنى سمي
الجزاء جوابا أيضا وانما
قال فعلين ولم يقل جملة
للتنبية على أن حق الشرط
والجزاء أن يكونا فعلين
وان كان ذلك لا يلزم فى
الجزاء وافهم قوله يتلو
الجزاء أنه لا يتقدم وان
تقدم على أداة الشرط
شبيهه بالجواب فهو دليل
عليه وليس اياه هذا مذهب
جمهور البصريين وذهب
الكوفيون والمبرد وأبو
زيد الى أنه الجواب نفسه
والصحيح الاول وافهم
قوله يقتضين ان أداة
الشرط هى الجازمة للشرط
والجزاء معا لاقتضاها
لها انما الشرط

اثر هل لان هل لا تدخل على ان فكذا ما تضمن معنى ان بخلاف الهمزة فيجوز معها الجزم على الاصح
 نحو آمن ياتك تانه لدخولها على ان او اثر ما التافية اوباب كان اوباب ان واما قول الاعشى
 ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جاذرا وطبا
 فعلى تقدير ضمير الشأن وانما وجبت موصوليتها بعد هذه العوامل لان اسم الشرط لا يعمل فيه
 عامل متقدم الا الجار واثر لكن المحققة او اذا الفجائية غير مضمرة بعدها مبتدأ فان اضمحراز
 الجزم تقول رأيت زيدا فاذا من يات به كرمه أى فاذا هو وزيد جميل الاخلاق لكن من يرزه منه أى
 لكن هو اه مع زيادات من الدماميني والهمع (قوله فنقل الاتفاق الخ) حكى فى التصريح قولا
 بان الشرط والجواب تجازما وهو يمنع الاتفاق المذكور فافهم (قوله واما الجزاء الخ) حاصل ما ذكره
 فيه أربعة أقوال وبقي قولان أحدهما ما فى الفارضى عن المازنى أن الشرط والجزاء مبنيان مطلقا
 حتى فى نحو ان تقوم أقم لان المضارع انما أعرب لوقوعه موقع الامم وهو متعذر هنا ونقص بل
 أضر بانه لا يقع الاسم هنا أيضا مع أن الفعل معرب ثانيهما ما حكاه فى التصريح أنهم تجازما (قوله
 هى الجزاء له أيضا) اعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل فى شئين وبانه ليس لنا ما يتعد عمله الا
 ويختلف كرفع ونصب ويجاب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف
 الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كفعولى ظن ومفاعيل أعلم تصریح (قوله بفعل
 الشرط) لانه مستندع له بما أحدثت فيه الاداة من معنى الاستلزام وردت باستغراب عمل الفعل
 الجزم دماميني (قوله معا) أى لا ترتبا لها وحرف الشرط ضعيف كالجار لا يقدر على عملين وجوابه
 مرآنا (قوله بالجار) رد بانه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجازم وتصريح (قوله وماضيين)
 أى لفظا لا معنى لان هذه الادوات تقلب الماضى للاستقبال شرطا أو جوابا سواء فى ذلك كان
 وغيرها على الاصح بدليل وان كنتم جنبا فاطهرو والآية وقال ابن الحاجب قد يستعمل الفعل
 الواقع شرطا لان أو غيرها فى مطلق الزمان مجازا نحو وان تؤمنوا وتلقوا يؤتكم أجوركم ونحو ومن
 يؤمن بالله ويعمل صالحا يكفر عنه سياتى فيه يدخل الماضى والمستقبل كذا فى الدماميني وزعم
 المبرد ونسبه الرضى أن كان تبقى على الماضى لقوتها فيه كما فى ان كنت قلته فقد علمته ويجاب بان المعنى
 ان أكن موصوفا بانى قلته فيما مضى وسواء فى ذلك أيضا الجواب المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو
 مقدره وغيره على الاصح وقال المصنف تبعا للجزولى ان الفعل المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدره
 يكون جواب الشرط وهو ماضى اللفظ والمعنى نحو وان يسرق فقد سرق أخ له من قبل وان كان
 قبضه قد من دبر فكذب أى فقد كذبت قال أبو حيان وذلك مستحيل من حيث ان الشرط يتوقف
 عليه مشروطة فيجب أن يكون الجواب بالنسبة اليه مستقبلا فبتأول ما ورد من ذلك على حذف
 الجواب أى ان يسرق فتأس فقد سرق أخ له من قبل ومثله وان يكذبوا فقد كذبت رسلى أى فقبل
 فقد كذبت قال وانما سمى المذكور جوابا لانه مغن عنه ومفهم له كذا فى الهمع وتأوله بعضهم بان
 المراد ترتيب الاخبار بسرقه أخيه فى الزمن الماضى على سرقته فى الزمن المستقبل وترتيب الاخبار
 بكذبها فى الزمن الماضى على قبة قبضه من دبر فى الزمن المستقبل قال الدماميني والاصل عدم
 تكرار المشروط بتكرار الشرط مالم يقتض العرف ذلك كما فى وان كنتم جنبا الآية وكما فى اذا قمتم
 الى الصلاة الآية اه واعلم أن الاحسن أن يكونا مضارعين لظهور تأثير العامل فيهما ثم ماضيين
 للمشاكلة فى عدم التأثير ثم أن يكون الشرط ماضيا والجواب مضارعا لان فيه الخروج من
 الاضعف الى الاقوى أعنى من عدم التأثير الى التأثير وأما عكسه فخصه بالجهور بالضرورة سيوطى
 عن أبي حيان (قوله وخصه بالجهور بالضرورة) لان اعمال الاداة فى لفظ الشرط ثم المحى بالجواب
 ماضيا كتهيئة العامل للعمل ثم قطعه اه حفيد (قوله ايمانا) أى تصدق بقابانها حق وطاعة

فنقل الاتفاق على أن
 الاداة جازمة له وأما
 الجزاء ففيه أقوال قيل هى
 الجزاء له أيضا كما
 اقتضاه كلامه قيل وهو
 مذهب المحققين من
 البصريين وعزاه السيرافى
 الى سيبويه وقيل الجزم
 بفعل الشرط وهو مذهب
 الاخفش واختاره فى
 التسهيل وقيل بالاداة
 والفعل معا ونسب الى
 سيبويه والليل وقيل
 بالجار وهو مذهب
 الكوفيين (وماضيين أو
 مضارعين) تليهما أى
 تجدهما (أو مبتدئين)
 هذا ماض وهذا مضارع
 فمثل كونهما مضارعين
 وهو الاصل نحو وان تعودوا
 نعد وماضيين نحو وان
 عدتم عدنا وماضيا مضارعا
 نحو من كان يريد حرث
 الاخرة زدله فى حرثه
 وعكسه قيل وخصه
 بالجهور بالضرورة ومذهب
 البصريين والمصنف جواز
 فى الاختيار وهو الصحیح
 لما رواه البخارى من
 قوله عليه الصلاة
 والسلام من يقم ليلة القدر
 ايمانا واحتسابا غفر له
 ومن قول عائشة رضى
 الله عنها ان أبابكر رجل
 أسيف متى يقم مقامك
 رقى ومنه ان نشأ نزل عليهم
 من السماء آية فظلت

لان تابع الجواب جواب وقوله (١٢) من يكذبني بسني كنت منه * كالشجاعين حلقة والوريد وقوله ان نصرمونا وصلناكم وان نصلوا

واحتسابا أي طلبا لرضا الله وثوابه لا للرياء وشجوه (قوله لان تابع الجواب جواب) قد يقال يعترف في التابع مالا يعترف في المتبوع ويحاج بان هذا خلاف الاصل ولذا لم يعترف مطلقا بل في مواضع مخصوصة سم (قوله كنت منه) بفتح التاء لانه يمدح شخصابه والشجاع بفتح الشين المحجمة والجيم ما ينشأ في الخلق من عظم أو غيره والوريد عرق غليظ في العنق عيني (قوله ان نصرمونا) من الصرم وهو انقطع وبابه ضرب ونصر كما أفاده في القاموس والارهاب الاخافة (قوله ان يصعوا سببه) بضم السين وتشديد الموحدة ما ينسب به من العيوب وفي بعض النسخ سينه بياء مخففة فهزة (قوله بعد) متعلق برفع وتقديم معمول المصدر المقدربان والفعل جائزا اذا كان ظرفا ويصح جعله حالا من الجزاء وان لم يذكره وما ذكره من احتمال كونه لغوا متعلقا بحسن ضعف معنى فتأمل (قوله ماض) أي لفظا أو معنى كما سيذكره (قوله وان أتاه خليل) أي فقير من الخلة بفتح الخاء وهي الحاجة يوم مسغبة أي جماعة وفي رواية يوم مسئلة أي سؤال وقوله حرم بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين أي ممنوع (قوله ورفعه عند سيبويه الخ) فعلى مذهب سيبويه يكون المرفوع مستأ نفاد ليل الجواب لان نفسه فلا يجوز جزم ما عطف عليه ويجوز أن يفسر ناصبا لما قبل الاداة نحو زيد ان أتاني أكرمه وعلى قول المبرد يكون المرفوع نفس الجواب فيجوز جزم ما عطف عليه ويمتنع التفسير ضرورة أن ما بعد فاء الجواب لا يمكن تسليطه على ما قبل الاداة فلا يفسر عاملا فيه فهذا ثمة الخلاف في أفاده الادميني وانما جاز جزم المعطوف على الجواب على قول المبرد لانه على قوله مجزوم محلا كما صرح به الفارسي وظاهر هذا الكلام أن الذي في محل جزم هو الفعل فقط ويرده أنه لا مانع من ظهور جزمه فكيف يجعل محليا ولهذا كتب الشنواني بهامش الادميني مانصه محل جواز الجزم على قول المبرد ان قدرا عطف على الجملة واما ان قدرا لعطف على الفعل فقط فلا وجه لجواز الجزم اه يعني الجواب وسيأتي أن التحقيق كون المرفوع خبرا مبتدأ محذوف والجملة جواب الشرط وسيأتي الكلام على القول الثالث (قوله على تقدير الفاء) أي لتقوم في أفادة الربط مقام جزم الجواب فيصح رفعه وترك جزمه استغناء عنه بانفاء هذا ما ظهر ثم رأيت الفارسي علل تقدير الفاء بقوله لانه أي الفعل يرفع بعد الفاء أي لكونه حينئذ خبرا مبتدأ محذوف والجواب هو الجملة الادمينية قال في التسهيل وان قرن أي المضارع الواقع في حين الجواب بانفاء رفع مطلقا قال الادميني أي سواء كان الشرط ماضيا نحو ومن عاد فينتقم الله منه أو مضارعا نحو من يؤمن بربه فلا يخاف وهو أو ذلك خبر مبتدأ محذوف والجملة ادمينية ولذلك دخلت الفاء اه (قوله لمالم يظهر الخ) قضيته أن المضارع المبني كالمضارع الماضي فاذا وقع شرطا جاز رفع الجواب وقد يفرق بان شأن المضارع التأثر لفظا سم (قوله ضعفت عن العمل في الجواب) فالرفوع نفس الجواب من غير تقدير الفاء فالاقوال ثلاثة وكلام المصنف يحتمل الثاني والثالث قال الحفيسد يلزم من القول الثالث أن لا يكون الجزاء معمولا لاداة الشرط لفظا ولا تقديرا اه وتكون الاداة عليه لا عمل لها في الجزاء أصلا صرح به الرضي فعلم أنه على الثالث يمتنع جزم المعطوف ويمتنع التفسير لان الجواب لا يعمل فيما قبل الاداة فلا يفسر عاملا فيه (قوله وقد يشمله كلامه) بان يراد الملقى لفظا أو معنى (قوله كما أشعر به كلامه) حيث قال حسن ولم يقل أحسن (قوله بعد مضارع) أي غير معنى بل كما مر وسيأتي (قوله وهن) سيأتي أنه مقيد بما إذا لم يتقدم على ان ما يطلب الجزاء (قوله فقلت تحمل الخ) الخطاب للجنبي وضميرها للقرية مطبوعة أي مملوأة من الطعام وقوله لا يضربها أي لا يضربها كذا في العيني قال شيخنا السيد مطبوعة باعتبار المهلة كافي اليهودي اه وبشهادة قول القاموس طبع اللوم لأمها كطبعها ولعل المعنى لا يضربها بكثرة النقص لقوة امتلائها أو كأن مقصود الشاعر توطئ نفس الجمل

ملائتم أنفس الاعداء
ارهابا * وقوله
ان يصعوا سببه طاروا بها
فرحا
منى وما يصعوا من صالح
دفنوا
وأورد له الناظم في توضيحه
عشرة شواهد شعرية
(وبعد ماض رفعل الجزاء
حسن) كقوله
وان أتاه خليل يوم مسغبة *
يقول لانائب مالي ولا حرم
وقوله
ولا بالذي ان بان عنه
حبيبه * يقول ويخني الصبر
انى لجازع ورفعه عند
سبويه على تقدير تقديمه
وكون الجواب محذوفا
وذهب الكوفيون والمبرد
الى أنه على تقدير الفاء
وذهب قوم الى أنه ليس
على التقديم والتأخير ولا
على حذف الفاء بل لمالم
يظهر لاداة الشرط تأثير
في فعل الشرط لكونه
ما ضيا ضعفت عن العمل
في الجواب **تنبيهان**
الاول مثل الماضى في ذلك
المضارع المنفى لم تقول ان
لم تقم أقوم وقد يشمله كلامه
* الثاني ذهب بعض
المتأخرين الى أن الرفع
أحسن من الجزم والصواب
عكسه كما أشعر به كلامه
وقال في شرح الكافية
الجزم مختار والرفع جائز
كثير (ورفعه) أي رفع

الجزء (بعد مضارع وهن) أي ضعف من ذلك قوله يا أقرع بن حابس يا أقرع * انك ان يصرع أخوك تصرع * الحامل
وقوله فقلت تحمل فوق طوقك انها * مطبوعة من ياتم الاضيرها

وقراءة طلحة بن سليمان
 أيضا تكونوا بدركم
 الموت وقد أشعر كلامه بأنه
 لا يختص بالضرورة وهو
 مقتضى كلامه أيضا في شرح
 الكافية وفي بعض نسخ
 التسهيل وصرح في بعضها
 بأنه ضرورة وهو ظاهر كلام
 سيديوه فإنه قال وقد جاء في
 الشعر وقد عرفت أن قوله
 بعد مضارع ليس على
 إطلاقه بل محله في غير المنقح
 بلم كما سبق **تنبيهات**
 الأولى اختلف في تخرج
 الرفع بعد المضارع فذهب
 المبرد إلى أنه على حذف
 الفاء مطلقا وفصل سيديوه
 بين أن يكون قبله مما يمكن
 أن يطلب نحو **انك في البيت**
 فالأولى أن يكون على
 التقديم والتأخير وبين
 أن لا يكون فالأولى أن
 يكون على حذف الفاء
 وجوز العكس وقيل ان
 كانت الاداة اسم شرط فعلى
 اضممار الفاء والافعل
 التقديم والتأخير الثاني
 قال ابن الانباري يحسن
 الرفع هنا إذا تقدم ما يطلب
 الجزاء قبل ان كقولهم
 طعامك ان ترزنا نأكل
 تقديره طعامك نأكل ان
 ترزنا الثالث ظاهر
 كلامه موافقة المبرد
 لمنهية المرفوع جزاء
 ويحتمل أن يكون سماه
 جزاء باعتبار الاصل وهو
 الجزم وان لم يكن جزاء اذا
 رفع (واقرون بفاعلا) أي

الحامل على التجدد على حملها وتنشيطه على ذلك (قوله وقراءة طلحة) هذه القراءة تمنع اختصاصه
 بالضرورة (قوله على حذف الفاء مطلقا) أي سواء كان قبله ما يطلبه أولا كانت الاداة اسم شرط
 أولا أو ردي التصريح على هذا القول والقول بعده أن حذف فاء الجواب مع غير القول مختص
 بالضرورة ولأن دفعه بان ذلك فيما يصلح لمباشرة الاداة ليكون الفاء فيه واجبة والكلام فيما يصلح
 فتأمل (قوله وفصل سيديويه الخ) قال شيخنا انظر لمخالف سيديويه هنا مذهبه فيما تقدم ويمكن الفرق
 بين الماضي والمضارع اه ولعل الفرق أن الماضي لما لم يؤثر فيه الاداة الجزم احتج الى جعل
 الكلام على التقديم والتأخير وتقدير جواب يظهر فيه أثرها إذ انطق به فاء بحقها في الجملة بخلاف
 المضارع لتأثيرها فيه فحصل الوفاء بذلك فتأمل (قوله نحو وانك في البيت) أي البيت الاول لان ان
 يمكن أن تطلب الجزاء خبرها (قوله فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير) لضعف طلب الاداة
 للفعل بسبب تقدم ما يمكن أن يطلبه غيرها (قوله وجوز العكس) يفهم منه بالأولى أنه يجوز أيضا
 كونه على التقديم والتأخير مطلقا وكونه على حذف الفاء مطلقا لان في العكس مخالفة الأولى في
 القسمين وفي هذين الوجهين مخالفة الأولى في قسم واحد (قوله ان كانت الاداة اسم شرط فعلى
 اضممار الفاء) أي ويكون المرفوع الجواب ووجهه ضعف طلب الاداة الجزم الجواب بسبب
 عروض الشرطية على اسم الشرط بتضمنه معنى ان نعلم ما في توجيه البعض ذلك بقوة طلب الاداة
 بكونها اسما (قوله ما يطلب الجزاء) قال شيخنا يحتمل أن الجزاء بالنصب مفعول يطلب وعليه فيقرأ
 في المثال طعامك بالرفع على الابتداء وجملة نأكل خبر أي والرباط محذوف فطعامك طالب للجزاء لان
 المبتدأ عامل في الخبر ويحتمل أن الجزاء بالرفع فاعل والمفعول محذوف أي ما يطلبه الجزاء قبل ان
 فيقرأ طعامك بالنصب مفعول نأكل فيكون طعامك مطلوبا للجزاء اه وانما أوجب على نصب
 الجزاء رفع طعامك وعلى رفعه نصب طعامك بناء على المتبادر من طلب لفظ للفظ من كون الطالب
 عاملا والمطلوب معمول فلا يجعل الطلب شاملا لطلب المعمول العامل لان يعمل فيه لم يجب ما ذكر
 (قوله قبل ان) ظاهره أن غير ان ليس كان في ذلك فليتأمل (قوله موافقة المبرد) فيه نظروا وسكتوا
 عنه لاحتمال كلام المصنف مذهب المبرد والمذهب الثالث من مذاهب الرفع بعد الماضي كما مر
 (قوله ويحتمل أن يكون سماه) أي على جعله غير جواب جزاء باعتبار الاصل الخ أي فيوافق
 كلامه جميع المذاهب (قوله واقرون بفاعلا) خصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية
 والتعقيب والجزاء متسبب عن الشرط ومتعقب عنه أفاده في التصريح وصرح في المغني بان المحل
 لمجوع الفاء وما بعد ها ويستثنى من وجوب القرن بالفاء اذا صدر الجواب به همزة الاستفهام
 سواء كان جملة فعلية أو اسمية فلا تدخل الفاء سابقة على الهمزة وان دخلت مسبوقه بها كما في قوله
 تعالى **أقن حق عليه كلمة العذاب** أفأنت تنقذ من في النار وخصت الهمزة بعدم دخول الفاء عليها
 دون أخواتها كهل ومن لعراقته وقوة صدارتها فغير الهمزة يجوز دخول الفاء عليه لعدم عراقته
 (قوله الجملة الاسمية) أو رد عليه نحو وان أطمعوه سم انكم لمشركون وأجاب الرضي بان القسم
 مقدر قبل الشرط والجواب له وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه لكن من غير
 اعتبار لوجود الفاء أو عدمها فلا يقال الجواب المذكور للقسم بلافاء فيدل على جواب للشرط مثله
 بلافاء فيعود الايراد لا يقال لو كان القسم مقدرا ثبتت اللام الموطئة له لتدل عليه لانا نقول ذكر
 هذه اللام عند حذف القسم أكيد لا واجب كما قاله الاسقاطي على ابن عقيل ثم رأيت الشافعي صرح
 به ويكتفي بالاعلى القسم عدم الفاء في الجواب وقول بعضهم ان الجواب في الآية للشرط على
 تقدير انفاء مردود لان تقديرها انما يجوز في الضرورة وأما زيادة البعض أن جملة القسم وجوابه
 جواب الشرط فيرداها أن الفرض تقدير القسم قبل الشرط فيلزم أن يتوسط الشرط بين أجزاء جوابه

وجوابه (جوابا لوجهه) شرط لان أو غيرها) من أدوات الشرط (لم يجعل) وذلك الجملة الاسمية نحو

وان يمسك بخير فهو على كل شيء قدير والطلبية نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ونحو ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخفى ظمنا ولا هضمنا في روايه ابن كثير وقد اجتمع في قوله تعالى وان يحذركم فمن ذا الذي ينصركم من بعده والتي فعلها جامل نحو ان ترى انا اقل منك (١٤) ما لا اولاد فعسى ربي اومقرون بقصد نحو ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل أو

تنفيس نحو وان خفتن عيلة فسوف يغنيكم الله اولن نحو وما تفسر علوا من خير فلن تكفروه أو ما نحو فان توليتن فإنا لنكفركن من آخر وقد تحذف للضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقوله ومن لا يرل بفقد اللغى والصبا سيلفنى على طول السلامة نادما

قال الشارح أو ندور ومثل للنسب دور بما أخرجه البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم لا يبي بن كعب فان جاء صاحبها والا استمع بها ومن المبرد اجازة حذفها في الاختيار وقد جاء حذفها وحذف المبتدأ في قوله بنى نعل من ينكع العنز ظالم • وانما وجب قرن الجواب بالفاء فيما لا يصلح شرطا ليعلم الارتباط فان ما لا يصلح للارتباط مع الاتصال أحق بأن لا يصلح مع الانفصال فاذا قرن بالفاء علم الارتباط أما اذا كان الجواب صيا لخالجه له شرطه كما هو الاصل لم يحتاج الى فاء يقترب بها وذلك اذا كان ماضيا متصفا مجردا من قد وغيرها أو مضارا مجردا أو منفيا بلا

وهو ممنوع وجعله ما ذكره الشارح من المواضع التي تجب فيها الفاء سبعة نظمه بعضهم في قوله طلبية واسمية ويجامد • وبما وقد بلن وبان تنفيس

زاد السكال بن الهمام نصديره رب وبالقسم والدفوشرى تصديره باداة شرط نحو وان كان كبر عليك اعراضهم الابية (قوله نحو وان يمسك بخير الخ) ذكر في المعنى أن التحقيق في مثل من كان يرجو لقاء الله فان أجل الله لا ت كون الجواب محذوفا لان الجواب مسبب عن الشرط وأجل الله آت سواء وجد الزجاء أو لم يوجد فالاصل فليبادر له عمل فان أجل الله لا ت وحينئذ يقال كيف جعل الجواب الاسمية مع أن الله على كل شيء قدير سواء مس بخير أو لا وكانه مشى مع بعض القوم على الظاهر كما أفاده الاماميني واستشكل في حاشيته على المعنى ذكره من أمثلة ذلك وان يمسك بخير وان تجهر بالقول أي فاعلم أنه غنى عن جهرك فانه يعلم السر وان يكذبوك أي فتصبر فقد كذبت رسل ونحو ذلك فاعمل الشرط فيه مضارع بأنهم نصوا على أن الجواب لا يحذف الا اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا ويجاب بان محل هذا المبدأ شئ مسد الجواب وهذه المواضع التي فيها فعل الشرط مضارع فيها شئ مسد مسد الجواب (قوله وقد اجتمعا) أي الاسمية والطلبية (قوله من قوله صلى الله عليه وسلم) أي في شأن اللقطة وجواب الشرط الاول محذوف للعلم به أي فادها اليه (قوله بنى نعل) أي يابنى نعل من ينكع العنز بختيه فنون ساكنة فكاف مفتوحة فعين مهملة أي يجهدا حلجا (قوله مع الاتصال) أي باداة الشرط بان يقع شرطا سم (قوله وغيرها) كما التافية ولن وحروف التنفيس (قوله أو منفيا بلا) أو رده بعضهم على الضابط الذي ذكره المصنف من جهة أنه صالح لان يجعل شرطا ومع ذلك يجوز اقترانه بالفاء وأجيب بان لا تستعمل تارة لتنى المستقبل وتارة للمجرد التنى فعلى التقدير الاول لا يصح مجامعتها لحرف الشرط تجسبي الفاء وعلى الثاني يمكن مجامعتها لحرف الشرط فتتم الفاء اه دما مبنى وعسدى في كل من الايراد والجواب نظر أما الايراد فلان مفهوم كلام المصنف عدم وجوب الفاء في الصالح لا عدم جوازها حتى يتوجه الايراد وأما الجواب فلانه قد يمنع عدم مجامعة الحرف الشرط على تقدير كون التنى المستقبل ويمنع نفع منع الفاء على مجامعة الحرف الشرط في تقدير كون التنى لان الفاء قد تجوز مع الصالح وقد تجب كما سيأتى عن سم تقدير (قوله ويجوز اقترانه) أي الجواب الصالح لان يكون شرطا بصوره الاربع قال الاسقاطى ظاهره جواز اقترانه بها اذا كان مضارا منفيا بل وكلام الكافية والجامي يخالفه اه (قوله فان كان مضارا رفع) هذا في غير المقرون بل لانه يجوز (قوله وذلك نحو قوله تعالى الخ) اسم الاشارة راجع الى اقتران الجواب بالفاء (قوله أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء) أي وهو في المضارع مخالف للواقع على التحقيق كما سيأتى وأما قول شيخنا أي ويلزم عليه انتقاص الضابط الذي ذكره المصنف وهو أن الفاء تدخل على ما لا يصلح شرطا ففيه أن الضابط الذي ذكره المصنف انما هو لوجوب الفاء لا في الجواز الذي كلام ابن الناظم فيه (قوله والتعقيق حينئذ) أي حين اذ قرن الجواب الصالح بالفاء أن الفعل أي اذا كان مضارا بقرينه ماسية كره الشارح في الماضي (قوله فان اقترن) أي الجواب الصالح للشرطية (قوله وينبغى) أي يجب كما يؤخذ من السياق (قوله خبر مبتدا) الظاهر أن الفاء على هذا الاعتبار واجبة لان الجواب على هذا جملة اسمية وانما جعلها ابن

أولم قال الشارح ويجوز اقترانه بها فان كان مضارا رفع وذلك نحو قوله تعالى ان كان قبضه قد من قبل فصدقت المصنف وقوله ومن جاء بالسينة فكسبت وقوله فن يؤمن بر به فلا يخاف بخسها ولا رهقا هذا كلامه وهو معترض من ثلاثة أوجه • الاول أن قوله ويجوز اقترانه بها يقتضى ظاهره أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء والتحقيق حينئذ أن الفعل خبر مبتدا محذوف والجواب جملة اسمية قال في شرح الكافية فان اقترن بها فعلى خلاف الاصل وينبغى أن يكون الفعل خبر مبتدا ولولا ذلك لحكم

المصنف فيما نقله الشارح عنه جائزة لأنه لم يقل يجعل الفعل خبر مبتدأ محذوف فدعوى البعض تبعا
 لشيخنا أنها على هذا جائزة لا دليل عليها مع كونها خلاف المتبادر من كلام شارح الكافية ومع كونها
 يشكل عليها أصريحهم بوجوب الفاء في الجملة الإسمية فيحتاج إلى التمهيد بان الجواز بالنظر إلى
 ظاهر اللفظ من عدم التقدير وصلاحية الجواب المباشرة الأداة فعليه بالانصاف (قوله وجزم الفعل
 ان كان مضارعا) أي جزمه رجحانا لا وجوب المأمور أن رفع الجواب المضارع جائز بحسن بعد فعل
 الشرط الماضي وبضعف بعد فعل الشرط المضارع (قوله على ذلك التقدير) أي تقدير كون
 مدخولها هو الجواب وهذا التقدير ان كان تقدم في كلام شرح الكافية لكن لم ينقله الشارح فلا
 اشكال في الإشارة بذلك والا كانت باعتبار فهم التقدير من قوله ولو لذلك الحكم بزيادة الفاء إذ
 معناه ولو جعل الفعل خبر مبتدأ محذوف لأنفس الجواب الحكم الخ (قوله كما تدخل على مبتدأ
 مصرح به) لشيخنا والبعض هنا كلام مرددناه قريبا (قوله جواز اقتران الماضي) أي المتصرف
 المجرد من قدر وغيره وقوله مطلقا أي سواء كان مستقبلا معنى أو لأقصده وعد أو وعيد أو لا (قوله
 على ثلاثة أضرب) إذا لاحظته مع ما تقدم في المضارع المجرد أو المقرون بالأولم ظهر لك أن مفهوم
 قوله لوجعل شرطا الخ فيه تفصيل وهو أنه تارة يجوز الوجهان كافي المضارع المقرون بالأولم والمجرد
 والماضي المستقبل معنى وقصده وعد أو وعيد وتارة تمنع الفاء وتارة تجب كافي الضرب الأول
 والثاني من هذه الأضرب الثلاثة سم (قوله لا يجوز اقترانه بالفاء) جعل منه للجأى كالكافية
 المضارع المنفي لم (قوله وهو ما كان مستقبلا معنى) لأنه تحقق تأثير حرف الشرط فيه بقلب معناه
 إلى الاستقبال فاستغروا فيه عن الرابطة جأى (قوله وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى) يؤخذ من مأمور
 عن الجأى تعليل وجوب الفاء في هذا عدم تأثير حرف الشرط فيه لالفاظا ولا معنى فاحتج إلى الرابطة
 وعلل سم الوجوب فيه بعدم صلاحيته لأن يجعل شرطا وكذا نقل شيخنا السيد عن شرح الكافية
 للمصنف وهو ينافي مأمور عن سم من التفصيل في مفهوم قول المصنف لوجعل شرطا الخ وينافي
 كون كلام الشارح فيما يصلح لأن يجعل شرطا وكان وجه عدم صلاحية أنه على تقدير قد تأمل
 وعبارة التسهيل وقد يكون الجواب ماضى اللفظ والمعنى مقرونا بالفاء مع قد ظاهرة أي نحو ان كنت
 قلته فقد علمته أو مقدرة أي نحو ان كان قيضه إلا يه قال الدماميني وهذا لا يتشبه للمصنف مع
 القول بأن الشرط سبب والجزاء سبب إذا الشرط مستقبل وأجاب ابن الحاجب مع التزام هذه
 القاعدة بأن الجزاء قسمان أحدهما أن يكون مضمونه مسيبا عن مضمون الشرط نحو ان جئتني
 أكرمتك والثاني أن لا يكون مضمون الجزاء مسيبا عن مضمون الشرط وإنما يكون الأخبار به
 مسيبا نحو ان تكرمني فقد أكرمتك أمس والمعنى ان اعتدلت على بابك كرامتك أي فأنا أيضا اعتدلت
 عليك بابك كرامتي أيك والآخران المتلواتان من هذا القبيل فلا اشكال وقال الرضى لا نسلم أن الشرط
 سبب والجزاء مسبب دائما وإنما الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم سواء كان الشرط سببا أم لا
 كقولك ان كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة (قوله لفظا ومعنى) بناء على جوازه بلا تأويل
 وتقدم ما فيه عند قول الناظم وماضيين أو مضارعين الخ (قوله وقدمه مقدرة) لتقر به من الحال
 الأقرب إلى الاستقبال من الماضي (قوله حسن أن يقدر ماضى المعنى) أي مبالغة في تحقيق وقوعه
 وان كان مستقبلا في الواقع قاله الاسقاطى وبه تعلم ما في صنيع البعض من دعوى ماغيره له وقوله
 فعومل معاملة الماضي حقيقة أي الماضي لفظا ومعنى أي عومل معاملة في مجرد الاتيان بالفاء
 وان كان الاتيان بها في الماضي حقيقة على سبيل الوجوب وفي هذا على سبيل الجواز والحاصل
 أن الاتيان في هذا بالفاء نظر إلى تقديره ماضى المعنى فعومل معاملة الماضي حقيقة وتركها نظرا
 إلى كونه في الواقع مستقبل المعنى فعومل معاملة المضارع المستقبل فأعرفه (قوله الثالث أنه مثل

زيادة الفاء وجزم الفعل
 ان كان مضارعا لان
 الفاء على ذلك التقدير
 زائدة في تقدير السقوط
 لكن العرب أتزمت رفع
 المضارع بعدها فعلم أنها
 غير زائدة وأنها داخلية
 على مبتدأ مقدر كما
 تدخل على مبتدأ مصرح
 به • الثاني ظاهر كلامه
 جواز اقتران الماضي
 بالفاء مطلقا وليس كذلك
 بل الماضي المتصرف
 المجرد على ثلاثة أضرب
 ضرب لا يجوز اقترانه
 بالفاء وهو ما كان مستقبلا
 معنى ولم يقصده وعد أو
 وعيد نحو ان قام زيد قام
 عمرو وضرب يجب اقترانه
 بالفاء وهو ما كان ماضيا
 لفظا ومعنى نحو ان كان
 قيضه قدم من قبل فصدقت
 وقدمه مقدرة وضرب
 يجوز اقترانه بالفاء وهو
 ما كان مستقبلا معنى
 وقصده وعد أو وعيد نحو
 ومن جاء بالسيئة فكسبت
 وجوههم في النار قال في
 شرح الكافية لأنه اذا
 كان وعدا أو وعيدا حسن
 أن يقدر ماضى المعنى
 فعومل معاملة الماضي
 حقيقة وقد نص على هذا
 التفصيل في شرح الكافية
 • الثالث أنه مثل

ما يجوز اقترانه بالفاء بقوله تعالى فصدقت وليس كذلك بل هو مثال الواجب كما مر (تنبيه) هذه الفاء السبب الكائنة في نحو يقوم زيد فيقوم عمرو وتعينت هنالربط بالالتشريك وزعم بعضهم أنها عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف وهو بعد (وتختلف الفاء إذا المفاجأة) في الربط إذا كان الجواب جملة اسمية غير طلبية لم يدخل عليها أداة في ولم يدخل عليها ان (كان تجرد إذا لنا مكافأة) وان تصبهم سببها قدمت أيديهم إذا هم يقنطون لأنها مثلها في عدم الابتداء بها فوجودها يحصل ما تحصل الفاء من بيان الارتباط فأما نحو ان عصى (١٦) زيد فويل له ونحو ان قام زيد فقام عمرو وقام شعثان قام زيد فان عمرا قائم فينبغي فيها

انفاء وقد أفهم كلامه أن الربط إذا بنفسها بالفاء مقدرة قبلها خلافاً لمن زعمه وأنها ليست أصلا في ذلك بل واقعة موقع الفاء وأنه لا يجوز الجمع بينهما في الجواب (تنبيهان) الأول أعطى القيود المشروطة في الجملة بالمثال لكنه لا يعطى اشتراطها فكان ينبغى أن يبينه الثاني ظاهر كلامه أن أن إذا يربط بها بعدان وغيرهما من أدوات الشرط وفي بعض نسخ التسهيل وقد تنوب بعدان إذا المفاجأة عن الفاء نخصه بان وهو ما يؤذن به تمثيله قال أبو حيان ومورد السماع ان وقد جاءت بعد إذا الشرطية نحو فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون (والفعل من بعد الجزاء) وهو أن تأخذ أداة الشرط جوابها (ان يفتن) بالفاء والواو بثلاثين أي حقيق فالجزم بالعطف والرفع على الاستئناف والنصب بان مضمرة وجوبا

ما يجوز الخ) يجب بان الجواز في ذلك في مقابلة الامتناع الذي عبر عنه الشارح ابن الناظم بالخلو فيصدق بالوجوب زكريا (قوله هذه الفاء) أي في الاصل فلا ينافي قوله بعد وتعينت هنا الخ وقوله فاء السبب أي التي تعطف الجمل لأفادة السببية وقوله بالالتشريك أي في الأعراب والالجزم ما بعدها لفظا ان كان ضارعا ولا في المعنى والانتقال الجواب شرطاً فلا تكون عاطفة وبه صرح في المعنى فهي كالفاء في نحو أحسن زيد اليك فأحسن اليه إذ لوجهات في هذا المثال عاطفة للزم عطف الانشاء على الخبر (قوله وتختلف الفاء الخ) الفاء مفعول تخاف وإذا فاعله وإضافة إذا إلى المفاجأة من إضافة الدال إلى المدلول (قوله ولم يدخل عليها ان) بكسر الهمزة وتشديد النون وعبرة الفارضي ولم يدخل عليها ناسخ وهي أعم (قوله لنا) أي منا (قوله في عدم الابتداء بها) وفي اقتضاها التعقيب حفيد (قوله لا يجوز الجمع بينهما) لأنها عوض عن الفاء خلافاً لمن منع ذلك اه تصریح ويرد نحو فإذا هي شاخصه أبصار الذين كفروا إلا أن يجب بما قاله الاستقاضي على ابن عقيل ان محل المنع من الجمع انما كان إذا عوضا عن الفاء في الربط لا مجرد التوكيد كما في الآية (قوله أعطى القيود الخ) أي أعطى اعتبارها أعم من أن يكون على وجه الشرطية أو الكمال بديل قوله ولكنه الخ وقوله في الجملة أي المصدرة إذا المفاجأة وقوله ولكنه لا يعطى اشتراطها فيه أن المصنف كثيراً ما يعطى الاشتراط بالتمثيل (قوله وفي بعض نسخ التسهيل وقد تنوب بعدان الخ) كلام التسهيل هذا في الشرط والجزاء فلا يرد قول أبي حيان جاء الربط إذا الفجائية بعد إذا الشرطية (قوله ومورد السماع ان وقد جاءت الخ) قضيته أن الآية ليست من مورد السماع وهو باطل إلا أن يقال المراد ومورد السماع ان وإذا كما يؤخذ مما بعده وهذا كله ان كان قوله وقد جاءت الخ من كلام أبي حيان وهو مقتضى صنيع غيره وان كان من كلام الشارح رداعلى أبي حيان فالامر ظاهر (قوله والفعل) مبتدأ أو فن خبره وجواب الشرط محذوف للضرورة لأن شرط حذف الجواب اختياراً مضى الشرط لفظاً أو معنى ويصح جعل فن خبراً مبتدأ محذوف والجملة جواب الشرط وحذف الفاء للضرورة وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ كما تقدم بـ طه أول الكتاب عند قول المصنف والامر ان لم يكتف للنون محل فيه هو أعم (قوله من بعد الجزاء) ولوجه اسمية كما في التصريح وهو واضح لأنها في محل جزم ومثاله الآية الثانية والثالثة (قوله وهو أن تأخذ الخ) لأحاجة اليه بل هو غير مناسب إذا الجزاء هو الجواب كما تقدم في النظم لأخذ الأداة الجواب (قوله بثلاثين) قال في شرح الشذور جزمه قوى ونصبه ضعيف ورفع جازئ سبباً (قوله فالجزم بالعطف) على الجزاء لأنه مجزوم لفظاً أو محلاً (قوله والرفع على الاستئناف) صريحه أن الفاء يستأنف بها كالواو في المعنى أنه قيل بذلك ورتبه فراجع وحيثئذ يكون مراده بالاستئناف عدم العطف على الجواب فتكون للعطف على مجموع الشرط والجواب (قوله فان يهلك أبو قايوس الخ) تقدم الكلام عليه في باب الصفة المشبهة (قوله فأشبهه الواقع بعده) أي بعد الجزاء (قوله فانه يمنع النصب) وقياس ما يأتي عن

وهو قليل قرأ عاصم وابن عامر يحاسبكم به الله فيغفر بالرفع وباقيهم بالجزم وابن عباس بالنصب وقرئ بهن من الكوفيين يضل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم وان تحفوها وتوثقها الفقراء فهو خير لكم ونكفروا وقد روى بهن تأخذ من قوله فان يهلك أبو قايوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام وتأخذ بعده بذناب عبس أحب الظهر ليس له سنام وانما جاز النصب بعد الجزاء لان مضمونه لم يتحقق وقوعه فاشبهه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام أما إذا كان اقتران الفعل بعد الجزاء بنم فانه يمنع النصب ويجوز الجزم والرفع فان توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين جملة الشرط وجملة الجزاء فالوجه جزمه ويجوز

فالجزم نحو انه من يتق
ويصبر فان الله لا يضيع
اجر المحسنين وهو الا شهر
ومن شواهد النصب قوله
• ومن يقرب منا ويخضع
نوره • ولا يجوز الرفع
لانه لا يصح الاستئناف
قبل الجزاء والحق
الكوفيون ثم بالفاء والواو
فأجاز والنصب بعدها
واستدلوا بقراءة الحسن
ومن يخرج من بيته مهاجرا
الى الله ورسوله ثم يدركه
الموت وزاد بعضهم أو
(واشترط يغني عن جواب
قد علم) أي بتربته نحو
فان استطعت أن تبغى نفقا
في الارض الآية أي فافعل
وهذا كثير ويجب ذلك
ان كان الدال عليه ما تقدم
مما هو جواب في المعنى نحو
وأتم الاعلان ان كنتم
مؤمنين أو ما تأخر من
جواب قسم سابق عليه كما
سيأتي (والعكس) وهو
ان يغني الجواب عن الشرط
(قد يأتي) قليلا (ان المعنى
فهم) أي دل الدليل على
المحذوف كقوله
فطلقها فاست لها بكف،
والايعل مفرقا للحسام
أي والاطلقها يعل وقوله
متى تؤخذوا قسرا بظنه عامر
ولا ينج الابي الصفاد يزيد
أراد متى تثقفوا تؤخذوا
تثقيبات الأول أشار
بقد الى أن حذف الشرط
أقل من حذف الجواب كما

الكوفيين من جوازه بعدها فيما اذا وقع المضارع بعدها بين الشرط والجزاء هنا أيضا وان لم
يسمع زكريا (قوله وجزم او نصب) في الشذو والجزم قوى والنصب ضعيف وفي شرح الكافية نحوه
اه سيوطي قال في التصريح والنصب في مسألة التوسط أمثل منه في مسألة التأخير لان العطف
فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والامر والنهي ونحوها
اه وجزم مبتدأ وقوله او نصب عطف عليه وقوله لفعل خبر وقال الشيخ خالد تازعه جزم ونصب
والخبر هو جملة ان بالجملة ان كتنفا مع الجواب المحذوف أو الخبر محذوف تقديره جائز اه وتقدير
الجواب المحذوف فهو جائز (قوله اثرفا) في موضع الصفة لفعل (قوله ا كتنفا) بالف الاطلاق وبالبناء
للمفعول على الصواب كما قاله الشيخ خالد أي حوط بالجملة أي توسط بينهما ما خلا الظاهر شرح
الشاطبي أنه مبنى للفاعل (قوله ولا يجوز الرفع) أجاز ابن خروف مع الواو خاصة على أن الفعل خبر
محذوف والجملة حال أفاده الشاطبي (قوله لانه لا يصح الاستئناف) قال الاسقاطي هلا جاز على
الاعتراض فانه يجوز الاعتراض بالجملة بين الشرط والجزاء وان صدرت بالفاء أو الواو كما صرح به في
المغني وانظر لم امتنع الاستئناف بين الشرط والجزاء دون الاعتراض اه ويظهر أنه لا شعاع
الاستئناف بتمام الكلام قبله دون الاعتراض (قوله وزاد بعضهم أو) لم يذ كر زيادة ثم أو الا فيما
بين الشرط والجزاء دون ما بعد الجزاء وعبارة السيوطي في جمع الجوامع تقتضي عدم الفرق قال
الداميني في شرح المغني وهو الظاهر في الفائدة اذا عرى الفعل من العاطف أعرب بدلان جزم كما
في قوله متى تأتانا لم ينفى ديارنا • تجد حطبا جزلا ونارا تاججا
وحالا ان رفع كافي قوله

متى تأتانا تعشوا الى ضوء ناره • تجد خير نار عندها خير موقد

أفاده الفارسي (قوله والشرط) أي الماضي ولو معني فان كان مضارعا غير منفي لم يغني عن الجواب
الافى الشعر كما سيأتي وقوله يغني عن جواب أي يذ كردون الجواب سواء أشعر بالجواب كافي
فان استطعت أن تبغى نفقا الخ أولا كافي قولك ان جاء في جواب أنكوم زيدا (قوله ويجب ذلك)
أي الاستغناء عن الجواب (قوله كما سيأتي) وقد يغني عن جواب الشرط خبر ذي خبر متقدم على
أداة الشرط نحو وان ان شاء الله لمهتدون أو خبر مبتدأ مقدر بعد الشرط كقوله
• بنى نعل من ينسكع العنز ظالم • قاله الشارح على التوضيح وكأنه اعتبر في الثاني كون الجواب
يظلم مقدر أو قد يقال الجواب نفس فهو ظالم محذوف بعض الجواب كما مر في الشرح فليس من حذف
الجواب لدليل فتأمل وعبارة المعنى حذف جملة جواب الشرط واجب ان تقدم عليه أو ا كتنفه
ما يدل على الجواب فالاول نحو هو ظالم ان فعل والثاني نحو هو ان فعل ظالم وان ان شاء الله لمهتدون
اه (قوله مفرقا) بفتح الميم والراء وبفتح الميم وكسر الراء وسط الرأس الذي يفرق فيه الشعر
(قوله متى تؤخذوا قسرا) أي قهرا والظنه بكسر الظاء التهمة والصفاد بكسر الصاد المهملة
ما يوثق به الاسير وفي هذا البيت رد على من شرط في حذف فعل الشرط أن تكون الاداة أن وزعم
أنه لا يحفظ الا فيها اه زكريا وقد جوز بعضهم في وما بكم من نعمة من الله أن تكون ما شرطية
حذف فعل شرطها والاصل وما بكم الخ (قوله تثقفوا) بالبناء للمفعول أي توجدوا (قوله ولكنه
في بعض نسخ التسهيل الخ) عبارته يحذف الجواب كثير القرينة وكذا الشرط المنفي بلا تالية ان
اه ومفهومه أن الشرط اذا كان مثبتا أو منفيًا بل لا يكثر حذفه وهو كذلك (قوله أنه أقل منه في
الجملة) أي في بعض الصور وهو ما عدا المنفي بلا تالية ان وقد يقال لا حاجة الى ذلك لان الكلام
في حذف الشرط وحده كله لان هذا هو القليل كما سيذكره الشارح وليس المحذوف في البيت الاول

ويحذفان بعد ان في
الضرورة يعنى الشرط
والجزء كقوله
قالت بنات العم ياسلمى وان
كان فقيرا معدما قالت وان
التقدير وان كان فقيرا
معدما رضيته وكلامه في
شرح الكافية يؤذن
يجوز في الاختيار على قلة
وكذا كلام الشارح ولا
يجوز ذلك اعنى حذف
الجزئين معا مع غير ان
الثالث انما يكون حذف
الشرط قليلا اذا حذف
وحده كله فان حذف مع
الاداة فهو وكثير من ذلك
قوله تعالى فلم تقتلوهم
تقديره ان اقتلتم يقتلهم
فلم تقتلوهم انتم ولكن الله
قتلهم وقوله تعالى فالتلهو
الولى تقديره ان ارادوا
وليا يحيى فالله هو الولى بالحق
لاولى سواه وقوله تعالى
يا عبادى الذين آمنوا ان
ارضى واسعه فاي اى
فاعبدون الله فان لم
يات ان تخلصوا العبادة
لى فى ارض فاي اى فى غيرها
فاعبدون وكذا ان حذف
بعض الشرط نحو وان احد
من المشركين استجارك
وتخون غير الخبير واحذف
لدى اجتماع شرط غير
امتناعى (وقسم جواب
ما آخرت) اى منهما استغناء
بجواب المتقدم (فهو)
اى الحذف (ما تزم) بجواب
القسم يكون مؤكدا
باللام

الشرط كله لان لا من الشرط وهى لم تحذف فتأمل (قوله ويحذفان الخ) قد بى حذف الاداة
وحدها قال السيبوطى لا يجوز حذف اداة الشرط وان كانت ان فى الاصح كما لا يجوز حذف غيرها
من الجوازم وجوز بعضهم حذف ان فيرفع الفعل ويدخل الفاء اشعارا بذلك ونرج عليه قوله تعالى
تجدب ونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله وقد وقع لشيخ الاسلام فى شرح منهجه تقدير لوالشرطية
فيحذفها من المتن ويذكرها فى الشرح فليمنظر هل له سبب فى ذلك قال شيخنا وقد يقال كلامهم فى
الادوات الجازمة فلا ينافى حذف غير الجازم كقوله ويجوز فى الاختيار على قلة) ايد السيبوطى
فى الهمع هذا القول بان الحذف ورد فى عدة من الآثار (قوله مع غير ان) كذا فى الهمع وغيره
وأورد عليه ما حكاه ابن الانبارى عن العرب كفى التصريح من يسلم عليك فلم عليه ومن لا فلا وما
فى حديث أبى داود من فعل فقد أحسن ومن لا فلا قال ابن رسلان وغيره فيه شاهد على جواز حذف
فعل الشرط المنفى بلا بعد من الشرطية وأنا أقول كلام الشارح وغيره فى حذف الشرط والجواب معا
بتمامهما وما أورد ليس كذلك لبقا لافى كل من الشرط والجواب كما مر (قوله اذا حذف وحده كله)
يرفع كله تأكيدا للضمير فى حذف والمراد اذا حذف جميع أجزاء الشرط أى جميع أجزاء جملة فعل
الشرط أى الجملة التى فيها فعل الشرط (قوله فان حذف مع الاداة الخ) هذا محتمز قوله وحده وقوله
وكذا ان حذف بعض الشرط هذا محتمز قوله كله (قوله نحو وان احد من المشركين استجارك) اعترضه
البعض بان المحذوف فى الآية الشرط بتمامه لا بعضه لانه الفعل لاجلة الفعل والفاعل ويدفع
بان المراد بالشرط فى قوله انما يكون حذف الشرط قليلا الخ جملة فعل الشرط أى الجملة التى فيها فعل
الشرط كما أسلفناه فلا اعتراض ومن التمثيل بالآية يعلم ان المراد بالكثير فى قوله فهو وكثير ما يصدق
بالواجب فان الحذف فيها واجب للتعويض عنه بمفسره بعده (قوله غير امتناعى) أى غير دال على
امتناع لامتناع كقوله أو على امتناع لوجود كقوله فانه يتعين ذكر جوابه ما تقدم ما أو تاخر أو القرينة على
هذا الاستثناء كرهذا الحكم قبل لولو لا فيشعر بان مراده بالشرط الشرط غير الامتناعى وسيشير
الشارح الى ذلك وشمل الشرط غير الامتناعى الشرط غير الجازم كذا وان لم يذكر المصنف هنا
بخصوصه (قوله وقسم) ولو مقدرامثله المفيد بقوله تعالى وان أطعتموهم انكم مشركون قال
فانقسم مقدر قبل ان وقول بعضهم لو كان مقدر او جبت اللام الموطئة نفيها عليه مردود بان
دخولها آكد لا واجب وقول بعضهم ان الجواب للشرط على تقدير الفاء مردود بانه مختص بالشعر
(قوله يكون مؤكدا باللام) أى وحدها وهو قابل أو مع نون التوكيد وهو وكثير وهذا فى المثبت
المضارع أما الماضى فان كان متصرفا تارة بقرن باللام وتارة بقد وتارة بهم وهو الغالب وتارة
يجرد وان كان غير متصرف قرن باللام فقط وأما الجملة الاسمية فتقرن باللام وهو الاكثر
أو بان فقط أو باللام فقط ونذكر جردا منها ما أفاده الفارضى وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من
القصور ولكن فى خاتمة الباب الخامس من المغنى أن حق الماضى لفظا ومعنى المتصرف المثبت
المجاب به القسم أن يقرن باللام وقد ثم قال وقيل فى قتل أصحاب الانخدود انه جواب القسم على
اضمار اللام وقد جئنا حذف اللطول وقال

حلفت لها بالله حلفه فاجر • لتاموا فما ان حديث ولاصال

فأضمر قد وفى حرف القاف من الباب الاول أن ابن عصفور فصل فأوجبهما ان كان الماضى قريبا
من الحال وان كان بعيدا جىء باللام وحدها ثم ما اقتضاه كلام الفارضى السابق من أن للمضارع
المثبت الواقع جوابا للقسم حالتين القرن باللام ونون التوكيد والقرن باللام وحدها لا يوافق مذهب
البصريين ولا مذهب الكوفييين وان تبعه فى ذلك شيخنا والبعض لان مذهب البصريين وجوب
اللام والنون ومذهب الكوفييين جواز تعاقبهما كما صرح بذلك الشارح فى باب نونى التوكيد

أو ان ومنفيا وجواب الشرط مقرون بالفاء أو محزوم فمثال تقدم الشرط ان قام زيد والله اكرمه وان يقم والله فلن أقوم ومثال تقدم القسم والله ان قام زيد لا أقوم والله ان لم يقم زيد ان عمير يقوم أو يقوم والله ان لم يقم زيد ما يقوم وعمرو وأما الشرط الامتناعي نحو لو ولولا فانه يتعين الاستغناء بجوابه تقدم القسم أو تأخر كقوله فاقسم لو أنه السدى سواده • لما سمعت تلك المسالات عامر وأقوله والله لولا الله ما هتديناه نص على ذلك في الكافية والتسهيل وهو الصحيح وذهب ابن عصفور إلى أن الجواب في ذلك للقسم لتقدمه ولزوم كونه ماضيا لانه مغن عن جواب لو ولولا (١٩) وجوابه ما لا يكون الا ماضيا وقوله

في باب القسم في التسهيل وتصدر يعني جملة الجواب في الشرط الامتناعي بلو أو لولا يقتضي أن لو ولولا وما دخلنا عليه جواب القسم وكلامه في الفصل الاول من باب عوامل الجزم يقتضي أن جواب القسم محذوف استغناء بجواب لو ولولا والعذر له في عدم التنبه هنا على لو ولولا أن الباب موضوع للشرط غير الامتناعي والمغاربة لا يسمون لولا شرطا ولا لولا اذا كانت بمعنى ان وهذا الذي ذكره اذ لم يتقدم على الشرط غير الامتناعي والقسم ذو خبر فان تقدم جعل الجواب للشرط مطلقا وحذف جواب القسم تقدم أو تأخر كما أشار إلى ذلك بقوله (وان تواليا وقبل ذو خبره فالشرط راجح مطلقا بالاحذر) وذلك نحو زيدان يقسم والله بكرمك زيد والله ان يقم بكرمك وان زيدان يقم والله بكرمك وان زيدان يقم بكرمك وانما جعل الجواب للشرط

فله ضارع المثبت على الاول حالة واحدة وعلى الثاني ثلاث حالات فاعرف ذلك وما ذكره من ندور تجرد الجملة الاممية من ان واللام هو ما ارتضاه أبو حيان والذي في المعنى أنه مع قلته مخصوص باستطالة القسم كقول ابن مسعود والله الذي لا اله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة ونقل الدماميني عن ابن مالك أنه حسن مع الاستطالة قليل بدونها كقول أبي بكر والله أنا كنت أظلم منه يعني من عمر في تقاوم جرى بينهما ثم الكلام في جواب القسم غير الاستعطاف في اذ جواب الاستعطاف لا يكون الا جملة انشائية كافي المعنى كقوله • بربك هل ضمنت البئر رياء وقوله • بعيشك يا سلمي ارحمني ذاصباية • قال الشمني قال ابن جنى القسم جملة انشائية يؤكد بها جملة أخرى فان كانت خبرية فهو القسم الغير الاستعطاف وان كانت طلبية فهو الاستعطاف (قوله آرات) أي سواء قرن خبرها باللام أولا كما يؤخذ من الامثلة (قوله أو منفيا) أي بما أو ان أولا وشذقرن المنفي بما باللام كقوله

أما والذي لو شالم يخلق الوري • ان غبت من عيني لما غبت عن قلبي

وشذني الجواب بل أولن أفاده الفارضي (قوله لو أندي الندى الخ) كلام العيني يفيد أن أندي بالنون لا بالياء كما توهمه البعض ففسره بأظهر وعلى أنه بالنون يكون بمعنى أحضر قال في القاموس ندا القوم حضروا اه واستناد الاحضار إلى الندى مجاز عقلي من باب الاستناد إلى المكان لان الندى مجلس القوم والضمير في سواده يرجع للممدوح وسواده بمعنى شخصه كافي العيني وهو المناسب وان فسره البعض بالجيش قال العيني والمسالات بضم الميم وتخفيف السين المهمة جمع هـ الهه وهي جانب اللحية وأراد بعامر قبيلة قريش والمعنى أن الشاعر يخالف أن الممدوح لو حضر مجلس القوم لما قدرت عامر أن تصح مسالاتهم من هيئته وسطوته على الناس اه (قوله والتسهيل) أي في باب الجواز كما استعرفه (قوله ولزوم) مبتدأ خبره قوله لانه مغن الخ وفي بعض النسخ ولزم وهو الذي يحفظ الشارح وهو جواب عن سؤال تقديره اذا كان الجواب للقسم فلم اترجم كونه ماضيا مع أن المضى انما يلزم في جواب لو ولولا (قوله يعني جملة الجواب) أي جواب القسم وقوله في الشرط الامتناعي أي في التعليق الامتناعي وقوله بلو أو لولا متعلق بتصدر (قوله يقتضي أن لو ولولا الخ) أي وهذا قول ثالث غير مانص عليه المصنف في الكافية وغير ما ذهب إليه ابن عصفور (قوله والمغاربة الخ) اعتذار ثان حاصله أن مراد المصنف بالشرط هنا ما يسمى شرطا اتفاقا (قوله وهذا الذي ذكره الخ) دخول على المتن (قوله وقبل ذو خبر) قبل خبر مقدم رذو مبتدأ مؤخر والجملة حال أو معترضة كافي الشخ خالد وفي جعل قبل خبرا منافية لما سلف عن بعضهم من منع جعل الطرف المبني على النضم كقبل وبعد خبرا وتأيد لما اخترناه من جواز ذلك (قوله لان سقوطه) أي الشرط محل الخ وقد يقال اخلال سقوط الشرط بمعنى الجملة موجود في صورة اجتماعها بلا تقدم ذي خبر فهلا رجع الشرط مطلقا فيها أيضا الا أن يقال الاخلال فيها أخف من الاخلال في صورة الاجتماع مع تقدم ذي خبر فتظن (قوله وأنهم قوله رجع) أي دون أن يقول أوجب (قوله ورجع الخ) هذا مقيد لقوله

مع تقدم ذي خبر لان سقوطه محل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذي الخبر ما يطلب خبرا من مبتدأ أو اسم كان ونحوه وأنهم قوله رجع أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول زيد والله ان قام أو ان لم يقم لا كرمه وهو ما ذكره ابن عصفور وغيره لكن نص في الكافية والتسهيل على أن ذلك على سبيل التحتم وليس في كلام سيبويه ما يدل على القسم (ورجع رجع بعد قسمه شرط بلا ذي خبر مقدم) كما ذهب إليه الفراء فسكا بقوله

في نهار القيظ للشمس ياديا
ومنع الجهور ذلك وأولوا
ماورد على جعل اللام زائدة
تنبهات الأول كل
موضع استغنى فيه عن
جواب الشرط لا يكون
فعل الشرط فيه الاماضى
اللفظ أو مضارع مجزوما
بلم نحو ولئن سألتهم من
خلقهم ليقولن الله ونحو
لئن لم تنته لارجسئك ولا
يجوز أنت ظالم ان تفعل
ولا والله ان تقم لاقوم
وأما قوله
ولدين ان هو يستزك
مزيد
وقوله
لئن نك قد ضاقت عليكم
بيوتكم
ليعلم ربي أن بيتي واسع
فضرورة وأجاز ذلك
الكوفيون الا الفراء
• الثاني اذا تأخر القسم
موقرن بالفاء وجب جعل
الجواب له والجملة القسمية
حينئذ هي الجواب وأجاز
ابن السراج أن تنسوي
الفاء فيعطى القسم المتأخر
مع نيتهما أعطيه مع اللفظ
بها فأجاز ان تقم بعلم الله
لازورك على تقديري بعلم
الله ولم يذكر شاهدا
وينبغي أن لا يجوز ذلك
لان حذف فاء جواب
الشرط لا يجوز عند الجهور
الافى الضرورة • الثالث
لم ينسبه هنا على اجتماع
الشرطين فنذكره مختصرا
بحال واقعة موقعه كقوله

السابق فهو ملتزم فالمعنى ملتزم غالباً ويحتمل أن يكون ذكره حكايته لمذهب الغير فيبقى قوله ملتزم
على اطلاقه سم (قوله لئن منيت) أى بليت بناعن غيب معركة غيب الشئ بكسر الغين المجهة عاقبته
أى حالة كوننا منفصلين عن عاقبة معركة وانما قيد بذلك لانه مظنة الضعف والقصور بسبب المعركة
المنفصلين عنها لا تفننا أى تجردنا وفيه الشاهد فانه حزمه بحذف المياه على أنه جواب الشرط المتأخر
عن القسم من غير أن يتقدم عليه ما ذو خبر قال الفارضى ويحتمل أنه للقسم وحذف الياء للضرورة
اه وننتفل بالفاء لا بالقاف كما يحفظ الشارح و ضبطه كذلك سم على ابن المصنف وفي القاموس
انتفل منه تبرأ وانفى (قوله لئن كان ما حدثته الخ) هذا الشاعر يعتذر للمخاطب من ذنب حكى
عنه مؤكداً لذلك بنذر هذا الصوم الشاق معلقا على صدق الحديث الذى قيل عنه والقيظ بالقاف
والظاء المجهة شدة الحر وبأدب حال من فاعل أصم اه دما ميني ويؤخذ من انه أن التاء فيما حدثته
مفتوحة وبه صرح شيخنا السيد (قوله على جعل اللام) أى فى لئن زائدة أى وليست جواب قسم
مقدر وقيل ترجيح الشرط فى الايات ضرورة (قوله كل موضع استغنى الخ) شامل لاجتماع الشرط
مع القسم وانفراداه كما تقدم فى قوله والشرط يعنى عن جواب قد علم سم (قوله الاماضى اللفظ الخ)
أى ليكون على وجهه لا تعمل فيه أدوات الشرط جامى (قوله ان هو يستزك) كذا فى بعض النسخ
بالجزم اعطاه للمفسر بالكسر حكى المفسر بالفتح كقول الشاعر عن نوح نومه بيت وهو آمن كفى
قواعد ابن هشام وفى بعض النسخ يستزيد بالرفع وهو الذى يحفظ الشارح (قوله والجملة القسمية) أى
مع جوابها وقوله هى الجواب أى جواب الشرط (قوله ما أعطيه مع اللفظ بها) أى من كون الجواب
للقسم وجملة القسم وجوابه جواب الشرط (قوله اذا تولى الخ) مقول لقول محذوف أى فنقول اذا
تولى الخ وقد وجد لفظ فنقول فى خط الشارح وقوله شرطان أى أو أكثر فنحوان أعطينك ان وعدتك
ان سألتني فعبدي حر (قوله فالجواب لاولهما) هو الاصح وجواب ما بعده محذوف لدلالة الاول
وجوابه عليه ومنهم من جعل الجواب للاخير وجواب الاول الشرط الثانى وجوابه وجواب الثانى
الشرط الثالث ان كان وجوابه وهكذا على اضممار الفاء فاذا قال ان جاء زيد ان أكل ان ضحك فعبدي
حر فعلى الاصح الضحك أول ثم الاكل ثم المحي فان وقعت على هذا الترتيب ثبت العتق وعلى مقابله
عكسه فان وقع المحي ثم الاكل ثم الضحك لزم العتق وعلى أن الجواب للاول ينبغى محي فعلى الشرط
الثانى ماضيا لما مر لاعلى مقابله اذ على مقابله لاحذف اه سيوطى وقوله وجواب ما بعده أى بعد
الاول محذوف لدلالة الاول وجوابه عليه أى وتقديره فى البيت الذى أورده الشارح ان تدعروا
فان تستغيثوا بنا نتجدوا بقول السيوطى المذكور تعلم ان قول الشارح والثانى مقيد للاول مخالف
للاصح المذكور وبه صرح شيخنا السيد وبه يعلم ما فى كلام شيخنا فتأمل ومن فروع المسئلة ما اذا
قال لا امر أنه ان أكلت ان شربت فانت طالق فلا تطلق على الاصح الا اذا شربت ثم أكلت لان
التقدير عليه ان شربت فان أكلت فانت طالق فالثانى أول والاول ثان وعلى مقابله لا تطلق الا اذا
أكلت ثم شربت لان التقدير عليه ان أكلت فان شربت فانت طالق فالاول أول والثانى ثان واعلم
أن صحيح الاول هو على مذهب أصحابنا الشافعية وكذا الحنفية كما قاله الشئنى ووجهه ابن الحاجب
بانه لا يصح أن يكون الجواب للشرطين معا والاقوال رد عاملان على معجول واحد ولا غيرهما والازم
ذكر ما لا يدخل له فى ربط الجزاء وترك ما له دخل ولا للثانى لانه يلزم حينئذ أن يكون الثانى وجوابه
جوابا للاول فتجب الفاء ولا فاء وحذفها اذا أضرورة فتعين أن يكون جوابا للاول ويكون الاول
وجوابه دليل جواب الثانى قال الدمامينى ومذهب مالك الاطلاق سواء أتت بالشرطين مرتين كما هما
فى اللفظ أو عكست الترتيب قال وبعض أصحابنا يوجب ذلك بانه على حذف واو العطف كفى قول

الشاعر اذ تولى شرطان دروى عطف فالجواب لاولهما والثانى مقيد للاول كتنقيده

الشاعر

كيف أصبحت كيف أمسيت بما . بغرس الود في فؤاد اللبيب

ثم قال ولا أدري وجهه اشتراط أهل المذهبين يعني مذهبي الشافعية والمالكية في وقوع الطلاق فعلها المجموع الامرين مع أنه يمكن أن يكون جواب الاول محذوفاً لالة جواب الثاني ولا محذوف في حذف الجواب بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه بالشرط الثاني فتأمل اه قال الشمني وجه اشتراطهم لوقوع الطلاق مجموع الامرين أنهم لو أوقعوا الطلاق بأيهما كان بناء على امكان كون جواب الاول محذوفاً ممدولاً عليه بجواب الثاني لزم ايقاع الطلاق بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع اه بحذف (قوله كقوله ان تستغيثوا الخ) وكقوله تعالى ولا ينعفكم نهي ان أردت أن أنصح لكم ان كان الله يريد أن يغويكم وكقوله تعالى ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي الخ كذا قالوا قال الدماميني بعد نقله جعل الآية الاولى من هذا القبيل ما نصه قال ابن هشام وفيه نظر اذ لم يتوال في الآية شرطان وبعدهما جواب وانما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الاول فينبغي أن يقدر الى جانبه ويكون الاصل ان أردت أن أنصح لكم فلا ينعفكم نهي ان كان الله يريد أن يغويكم وأما أن يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدماً الى جانب الشرط الاول فلا وجه له اه وكذا يقال في الآية الثانية **فائدة** ليس من قاعدة توالي الشرطين قوله تعالى ولولا رجال مؤمنون الى قوله لولا العذبة وان اقتضاه كلام المغني والا كان لهذا بنا جواب لولا ولولا وجوابه ادليل على جواب لولا المحذوف على قاعدة توالي الشرطين وهو غير ظاهر كما قاله الدماميني واستظهر ما ذكره الزنجشيري من جعل جواب لولا محذوفاً لالة الكلام عليه والمعنى لولا كراهه أن تهلكوا ناساً مؤمنين بين ظهري المشركين وأنتم غير عارفين بهم فيصيبكم باهلا كههم مكروه ومشقة لما كف أيديكم عنهم (قوله ان تدعروا) بالبناء للمفعول أي تفرعوا والمعاقلة جمع معقل وهو الجأ (قوله ومثله بقوله تعالى الخ) في هذا التمثيل نظر اذ ليس فيه توالي أداتي شرط كما هو موضوع الكلام لان العطف ليس على نية تكرار العامل (قوله وقال غيره الخ) في نقل كلام غير المصنف اشارة الى الاعتراض على كلام المصنف في شرح الكافية من وجهين من حيث اطلاق العطف ومن حيث التمثيل (قوله فالجواب لهما) يلزم عليه اجتماع مؤثرين على أثر واحد الا أن يقال هما في حكم المؤثر الواحد فتأمل (قوله أو بالفاء) أي أو توالي الشرطان بالفاء فهو معطوف على يعطف لا على بالواو لان الفاء هنا ليست عاطفة (قوله فاطلاق المصنف) أي في قوله في شرح الكافية وان تواليها يعطف فالجواب لهما معاً .

فصل لو

(قوله على خمسة أقسام) بل ستة سادسها التخصيص نحو لو تأمر فتطاع كافي جمع الجوامع وشرحه (قوله تصدقوا ولو بظلف محرق) المعنى تصدقوا بما تبس من قليل أو كثير ولو بلغ في القلة الى الظلف مثلاً فإنه خير من العدم وهو بكسر الظاء المعجمة للبقرة والغنم كالحافر للفرس والخف للجمل وقيد بالاحراق أي الشئ كما هو عادة العرب لان النبي قد لا يؤخذ وقدر ميمه آخذة فلا ينتفع به بخلاف المشوي كذا في المحلى (قوله ذكره ابن هشام اللغوي وغيره) قال في المغني وفيه نظر قال الدماميني وجه النظر أن كل ما أورد شاهد اعلى التقليل يجوز أن تكون لوفيه بمعنى ان التقليل مستفاد من المقام لا من نفس لو (قوله لو تأتينا فتحدثنا) قال شيخنا محمل كونها في المثال للتمني اذا كان المخاطب مأبوس الايمان الى المتكلم أو متعسر عادة اه ووجهه أن التمني طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر (قوله لو أن لنا كرة) أي رجعة الى الدنيا (قوله ولهذا انصب فنكون) لادليل فيه لجواز أن يكون النصب في تكون مثله في . وليس عباءة وتقرعيني . فهو بان مضمرة جوازاً وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على كرة ولهذا قال قيل ومنه (قوله واختلف في لوهذه) لم يتعرض

ان تستغيثوا بان تدعروا
تجدوا

منامعا قل عززانها كرم
وان تواليها يعطف فالجواب
لهما معاً كذا قاله المصنف
في شرح الكافية ومثله
بقوله تعالى وان تؤمنوا
وتتقوا يؤتسكم أجوركم
الآية وقال غيره ان توالي
الشرطان يعطف بالواو
فالجواب لهما نحو ان تأتني
وان تحسن الى أحسن
اليسك أو بأول الجواب
لاحداهما نحو ان جاء زيد
أو ان جاءت هند فأكرمه
أو فأكرمها أو بالفاء فنصوا
على أن الجواب للثاني
والثاني وجوابه جواب
الاول وعلى هذا فاطلاق
المصنف محمول على
العطف بالواو

فصل لو

اعلم أن لو تأتي على خمسة
أقسام . الاول أن تكون
للعرض نحو لو نزل عندنا
فتصيب خيرا ذكره في
التبسيط . الثاني أن
تكون للتقليل نحو
تصدقوا ولو بظلف محرق
ذكره ابن هشام اللغوي
وغيره . الثالث أن تكون
للتمني نحو لو تأتينا فتحدثنا
قيل ومنه لو أن لنا كرة
ولهذا انصب فنكون في
جوابها واختلف في لوهذه
فقال ابن الصائغ وابن
هشام الحضراوي

هي قسم برأسها لا يحتاج الى جواب كجواب الشرط ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب لبيت وقال بعضهم هي لو الشرطية
أشريت معنى التمني بدليل أنهم جمعوا الهابين (٢٢) جوابين جواب منصوب بعد الفاء وجواب باللام كقوله

ليكون القسمين الاولين يحتاجان الى جواب أولا وما قاله ابن الصائغ وابن هشام الخضر اوى يظهر
في لوائتي للعرض ولوائتي للتحضيض وانظر لوائتي للتقليل على رأى ابن هشام اللغوى هل لها جواب
مقدر أو لا جواب لها (قوله هي قسم برأسها) أى مغايرة للوا الشرطية والمصدرية كافي زكريا (قوله)
ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب) أى وقد لا يؤتى لها بجواب أصلا كافي قوله تعالى ولو أنهم آمنوا
واتقوا المثوبة من عند الله خير فإن الشارح سيصرح في آخر الباب بان لوفى هذه الآية للتمنى ولا
جواب لها أصلا وأن قوله المثوبة من عند الله خير مستأنف أو جواب قسم محذوف (قوله فلونبش
المقابر) قاله مهمل حين أخذ بشارأخيه كليب وقوله فيخبر بالبناء للمفعول وقوله بالذائب أى فى
الموضع المسمى بالذائب بفتح الذال المجمة فنون وفى آخره باء موحدة وفيه قبر كليب فالبا فى الذائب
ظرفية كذا قال الدماميني والشمى والعينى وقوله أى زير نائب فاعل يخبر بعد حذف الموصوف
والاصل زير رأى زير والزير فى الاصل من يكثر زيارة النساء لقبه كليب لانه كان يكثر زيارتهن فهو
من وضع الظاهر موضع المصغر وقوله بيوم الشعثين متعلق بخبر أى بوقوعه يوم الشعثين قال العينى
وأراد بالشعثين شعثا وشعيا ابنى معاوية بن عمرو اه والذى قاله الدماميني والشمى معاوية بن
عامر وأضيف اليوم لهما لظهور بطشهما فوسه أولغير ذلك كما قاله الدماميني ثم بحث فى الاستشهاد
بالبيتين باحتمال أن نصب يخبر بان مضرة والمصدر المنسب منهما معطوف على مصدر منصوب من
فعل الشرط أى لو حصل نبش فاخبار كما قالوه فى نحو ان تبنى فتكرمنى أنك تنصب تكرم (قوله فى
معنى التمنى) أى معنى هو التمنى وقوله فقال أى المصنف معطوف على أورد (قوله دلالة لوعليه)
لعل وجه دلالة لوعليه أنها جعلت عند حذف فعل التمنى كالمعنى منه أو كثره مصاحبتها فعل التمنى
بجيت صارت تشعر به عند حذفه (قوله أراهم حرف وضع للتمنى) قال الدماميني الظاهر أن هذا
الوجه هو مراد الزمخشري وما أورده عليه من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمنى
لا يرد عليه فانها عند مجامعتها الفعل التمنى تكون مجرد المصدرية مساوية للدلالة على التمنى
فلا يمنع الجمع اذ ذلك ولا اشكال لكن يحتاج هذا الى ثبوت أن الزمخشري يوافق على مجىء
لومصدرية اه (قوله لاستلزامه منع الجمع الخ) أى والجمع ليس بمنوع بدليل بود أحد هم لو
يعمرفلسنة (قوله وقال فى التسهيل الخ) لما دعى الشارح أن المصنف قال هي لو المصدرية
أغنت عن فعل التمنى ولم يكن فى عبارة المصنف السابقة التى حكاهاعنه الشارح نص يرجح بكون لو
هذه مصدرية وان كان يستفاد منها ذلك لان الشرطية لاتقع بعد وذا أو يود على الراجح أى بعبارة
التسهيل لصراحتها فى كونها مصدرية (قوله وتغنى عن التمنى) أى عن فعله (قوله شرورى) بفتح
السين المجمة وضم الراء الاولى وفتح الثانية اسم موضع وقوله فتمتها من نهد الى العدو أى نهض
(قوله انشائي) صفة لازمة (قوله دون لفظه) أى لفظ التمنى أى ما نهضه وحروفه أى كل من لبت ولوقبه
معنى التمنى دون حروفه وهذا أحسن من قول شجنار البعض مراده بقوله دون لفظه أنها ليست
موضوعه للتمنى (قوله بل من باب العطف على المصدر) أى مجرد العطف والافاء الواقعة فى
الجواب لعطف المصدر أيضا لكن مع كونها فاء الجواب (قوله فى تاويل مصدر) والتقدير فى البيت
وددنا اعانتها فهودها أى نهوضها (قوله ونص على أن لو الخ) هذا أيضا تقوية لنقل الشارح عن
المصنف أن لوائتي للتمنى مصدرية ووجهه التقوية أن لوفى الآية للتمنى على ما ذكره سابقا بقوله
ومنه لو أن لنا كوة وقد نص المصنف على أنها مصدرية فتكون لوائتي للتمنى مصدرية (قوله أن

فلونبش المقابر عن كليب
فيخبر بالذائب أى زير
بيوم الشعثين لقرعينا
وكيف لقاء من تحت القبور
وقال المصنف هي لو
المصدرية أغنت عن فعل
التمنى وذلك أنه أورد قول
الزمخشري وقد تجمى لوفى
معنى التمنى نحو لو تأتيتنى
فتمدنتى فقال ان أراد أن
الاصل وددت لو تأتيتنى
فتمدنتى حذف فعل التمنى
لدلالة لوعليه فأشبهت
لبت فى الاشعار بمعنى التمنى
فكان لها جواب كجوابها
فصحح أو أنها حرف وضع
للتمنى كابت قسمه نوع
لاستلزامه منع الجمع بينها
وبين فعل التمنى كما لا يجمع
بينه وبين لبت وقال فى
التسهيل بعد ذكره
المصدرية وتغنى عن التمنى
فينصب بعدها الفول
مقروننا بالفاء وقال فى
شرحها أشرت الى نحو قول
الشاعر سريتنا اليهم فى
جوع كانوا • جنال
شرورى لو تعان فتمتها
قال فلان فى تمها أن تقول
نصب لانه جـ • وابتن
انشائي كجواب لبت لان
الاصل وددنا لو تعان
حذف فعل التمنى لدلالة ل
عليه فأشبهت لبت فى
الاشعار بمعنى التمنى دون

لفظه فكان لها جواب كجواب لبت وهذا عندى هو المختار ولك أن تقول ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل التقدير
من باب العطف على المصدر لان لو والفعل فى تلويل مصدر هذا كلامه ونص على أن لوفى قوله تعالى لو أن لنا كوة مصدرية
واعترض عن الجمع بينها وبين أن المصدرية بوجهين • أحدهما أن

التقدير لو ثبت أن والآخر أن تكون من باب التوكيد • الرابع أن تكون مصدرية بمنزلة أن إلا أنها لا تنصب وأكثر وقوع
هذه بعد و أو يود نحو ود والوئدهن فيدهنون يود أحدهم لويهمرون (٢٣) وقوعها بدون ما قول قتيبة ما كان ضرك

لومنت وربما من الفنى وهو المغيظ المحقق وقول الاعشى وربما فات قوما جيل أمرهم من التاني وكان الحزم لويحوا • وأكثرهم لم يثبت وورد لومصدرية وبمن ذكرها الفراء وأبو علي ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء وتبعهم المصنف وعلامتها أن يصلح في موضعها ان ويشهد للمبتئين قراءة بعضهم ودوا لوئدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تدهن ويشكل عليهم دخولها على أن في نحو وما عملت من سوء تودلوا أن يبنها وبينه أمدا بعيدا وجوابه أن لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعدها تقديره تودلو ثبت أن بينها وبينه كما أجاب به المصنف في لو أن لنا كرة على رأيه كما سبق وأما جوابه الثاني وهو أن يكون من باب توكيد اللفظ بمرادفه على حد فاجاب بلا فية نظر لان توكيد المصدر قبل مجيئها صاذ كقراءة زيد بن علي والذين من قبلهم بفتح الميم الخامس أن تكون شرطية وهي

التقدير لو ثبت أن) وحيد فلا جمع (قوله والآخر) سيأتي رده (قوله بعد و أو يود) لو قال بعد دال مودة لكان أحسن كوردت وأحييت (قوله قتيبة) تصغير قتيبة بالقاف والتاء الفرقية بنت النضر بن الحرث تخاطب النبي صلى الله عليه وسلم حين قتل أباهما النضر صبريا بالصفراء بعد أن انصرف من غزوة بدر بسبب أنه كان يقرأ أخبار الجحيم على العرب ويقول محمد يا نبيكم يا خبار عاد وثور وانا آتيكم يا خبار الا كاسرة والقياصرة فيزيد بذلك أذى النبي صلى الله عليه وسلم فلما سمعها النبي صلى الله عليه وسلم قال لومعنتها قبل أن أقتله ما قتلتها اه تصریح وقال العيني ان البيت قالته قتيبة بنت الحرث من قصيدة ترى بها أباها النضر بن الحرث كان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب عنقه بالصفراء حين قتل من بدر ويقال لما سمعها النبي صلى الله عليه وسلم قال لومعنتها قبل أن أقتله ما قتلتها اه وهو يخالف قول التصريح حين قتل أباهما الخ قال الشئبي قال السهيلي والصحيح أنها بنت النضر ابن الحرث لا أخته ثم قال الشئبي وأسلمت قتيبة يوم الفتح (قوله ما كان الخ) قال الشئبي ما نافية أو استفهامية اه قال في التصريح والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه والمحقق يضم الميم وفتح النون اسم مفعول من أحقنه بالحاء المهمله أى غاظه فهو توكيد للمغيظ اه قال السنواقي ولو منعت يحتمل أن يكون اسم كان وضرك خبرها أى ما كان منكم ضرك على الاصح من جواز تقديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب ويحتمل أن يكون فاعلا بضمرك والجملة خبر كان واهمها ضمير الشأن اه وعلى كون ما استفهامية فهي في محل نصب على المفعولية المطلقة بضمرك والمعنى أى ضمر كان ضرك بقى أنه يحتمل أن تكون لشرطية حذف جوابها العله من أول الكلام وحينئذ فلا شاهد فيه فتدبر (قوله من التاني) من تعليلية لقات (قوله وأكثرهم لم يثبت وورد لومصدرية) ويقولون في نحو يود أحدهم لويهمرون شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود أحدهم التعمير لويهمرون ألف سنة لسره ذلك ولا يخفى ما في ذلك من التسكاف مغنى (قوله فعطف يدهنوا الخ) كذا في المغنى قال الدماميني والذي يظهر أن يدهنوا منصوب بان مضمرة جواز والمجموع منها ومن صلتهما معطوف على المجموع من لو وصلتهما بالتقدير وادها نك فادها نهم اه وناقشه الشئبي فقال لا نسلم أن اضممار أن بعد الفاء هنا جائز لان ذلك اذا كان العطف على اسم ليس في تأويل الفعل نحو • لولا توقع معتر فارضيه • حتى لو كان العطف بها على اسم في تأويل الفعل نحو الطائر في غضب زيد الذباب وجب الرفع وعلى ما قاله الدماميني يكون العطف بها على مجموع حرف وفعل صريح وذلك المجموع في تأويل اسم وهو أولى بوجوب الرفع اه وقيل بالنصب على أنه جواب ودلتضمينه معنى ليت فحصل في النصب ثلاثة أوجه (قوله لما كان معناه الخ) أى فهو عطف على المعنى وهو عطف التوهم فهو ما واحد كفى المعنى والشئبي لكن لا يعبر في القرآن بعطف التوهم وقيل عطف المعنى يلاحظ فيه المعنى وعطف التوهم يتوهم فيه وجود ان مثلا في اللفظ لكون الغالب وقوعها في ذلك الموضع أفاده شيخنا السيد (قوله دخولها على أن الخ) أى لان الحرف المصدرى لا يدخل على مثله (قوله فية نظر) هذا النظر لصاحب المعنى وقوله لان توكيد المصدر عبارة المعنى الموصول وهي أحسن وقوله قبل مجيئها صاذ كقراءة زيد بن علي والذين من قبلهم بفتح الميم الخامس أن تكون شرطية وهي

المرادة بهذا الفصل وهي على قسمين امتناعية وهي للتعليل في الماضي ومعنى ان وهي للتعليل في المستقبل فأشار الى القسم الاول بقوله (لو حرف شرط

لتعليق حصول مضمون الجواب على حصول مضمون الشرط في الماضي في الماضي ظرف للعصولين
 وأما نفس التعليق فهو في الحال وقد يشكك كونه في الحال مع كون المعلق والمعلق عليه في الماضي أي
 لوجوب سبق التعليق عليهما إلا أن يراد بالتحليل بيان أنه كان معلقا اه سم أي الاخبار بان
 الجواب كان مر بوطا في النفس بالشرط قال بظ النفساني ماض والتعليق اللفظي هو الواقع حالا فتدبر
 (قوله في مضي) متعلق بحصول الذي تضمنه شرط كما عرف (قوله في ماضي) ظرف للفعليين كما عرف
 (قوله من تقدير حصول شرطها) قال البعض أي من حصول شرطها المقدر إذ حصول الجواب انما
 يلزم حصول الشرط لا تقديره كما لا يخفى اه وفيه أن الاشكال باق بحاله لان حصول الجواب انما
 يلزم حصول الشرط المحقق لا المقدر اللهم إلا أن يراد بحصول الجواب حصوله المقدر ولك أن يجيب
 بتقدير مضاف أي فيلزم من تقدير حصول شرطها تقدير حصول جوابها (قوله ويلزم) أي من كونها
 للتعليق كما يؤخذ بما بعده (قوله اذ لو قدر حصوله) قال البعض الاول بل الصواب اذ لو حصل اه
 أي لانه لتعليل الحكم بامتناع الشرط وانما يقابله حصول الشرط لا تقدير حصوله ولان حصوله هو
 الذي يترتب عليه ما ذكره بقوله لكان الخ من حصول الجواب وكونه لو ليست للتعليق في المضي بل
 للإيجاب وقوله لكان الجواب كذلك أي حاصله وقوله ولم تكن للتعليق الخ أي لان الثابت الحاصل
 لا يعاق (قوله على كل تقدير) أي سواء كان له سبب غير الشرط أولا (قوله نعم الاكثر كونه متمنا) أي
 لان الغالب كون المسبب الواحد له سبب واحد (قوله لزم امتناعه) لانه يلزم من انتفاء السبب
 المنفرد انتفاء سببه (قوله لكان النهار) أي في عرف الحكماء وهو من طلوع الشمس الى غروبها
 (قوله ومنه نعم المرء صهيب الخ) هو من كلام عمر وجعله من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وهم كافي
 التصريح قال وانما الوارد أي عنه صلى الله عليه وسلم ما رواه أبو نعير في الحلية أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال في سالم مولى أبي حذيفة انه شديد الحب لله لو كان لا يخاف الله ما عصاه فلا دلالة للوفي
 هذا الاثر على انتفاء الجواب لا انتفاء الشرط حتى يلزم ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف ووجهه أن
 لا انتفاء عصيان صهيب أسبابا بالاجلال والحياة والمحبة والخوف فلا يلزم من انتفاء الشرط وهو
 عدم الخوف بثبوت الخوف انتفاء الجواب وهو عدم العصيان بثبوت العصيان لقيام سبب آخر
 وهو الخوف مقام السبب المنتفي بمقتضى لوجوده عدم الخوف أعني بعدم الخوف الحياة أو المحبة أو
 الاجلال فالكلام مسوق لاثبات الجواب وأنه محقق ولا بد لانه على تقدير انتفاء أحد أسبابه وهو
 الخوف يخالفه سبب آخر فلو في مثل هذا الاثر لتقرير الجواب بجد الشرط أو فقد وقال في التصريح
 وانما تبدل لوعلى انتفاء الجواب ههنا لانها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا
 الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف
 أولى واذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة اه (قوله حرف امتناع لا امتناع)
 هذه عبارة الجمهور والمشهور أن المراد بها امتناع الجزء لا امتناع الشرط أي أن الجزء منتف
 في الخارج بسبب انتفاء الشرط في الخارج قال السيرافي في حاشيته على المطول في لو أربع
 استعمالات أحدها أنها لا تقتضي الامتناع أصلا بان تستعمل مجرد الوصل والربط كان الوصلية
 نحو زيد ولو كثر ماله بخيل ثانيا أنها لترتيب الخارج فيسكون لا امتناع الثاني لا امتناع الاول نحو
 ولو شاء الله لهدى الناس جميعا ثالثا أنها للاستدلال العقلي فتسكون لا امتناع الاول لا امتناع
 الثاني نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا رابعا أنها لبيان استمرار شيء ببطه بابتداء التقيضين
 كقوله لو لم يخف الله لم يعصه اه زيادة التمثيل للثاني والثالث (قوله فاسد) أي اذا قطع النظر
 عن تأويله بما يأتي وقوله لاقتضائه أي بحسب الظاهر (قوله العبارة الجيدة الخ) قال الدماميني
 هي عبارة متوعطة بين عبارة الجمهور وعبارة سيديويه فان عبارة سيديويه تقتضي أن موضوعها

في مضي) يعني أن لو حرف
 يدل على تعليق فعل بفعل
 فيما مضى فيلزم من تقدير
 حصول شرطها حصول
 جوابها ويلزم كون شرطها
 محكوما بامتناعه اذ لو قدر
 حصوله لكان الجواب
 كذلك ولم تكن للتعليق في
 المضي بل للإيجاب فتخرج
 عن معناها وأما جوابها
 فلا يلزم كونه متمنا على كل
 تقدير لانه قد يكون ثابتا
 مع امتناع الشرط نعم
 الاكثر كونه متمنا وحاصله
 أنها تقتضي امتناع شرطها
 دائما ثم ان لم يكن لجوابها
 سبب غيره لزم امتناعه
 نحو ولو شئنا لرفعناه بها
 وكقولك لو كانت الشمس
 طالعة لكان النهار
 موجودا والالم يلزم نحو
 لو كانت الشمس طالعة
 لكان الضوء موجودا
 ومنه نعم المرء صهيب لولم
 يخف الله لم يعصه فقد بان
 لك أن قوله هم لو حرف
 امتناع لا امتناع فاسد
 لاقتضائه كون الجواب
 متمنا في كل موضع وليس
 كذلك ولهذا قال في شرح
 الكافية العبارة الجيدة
 في لو أن يقال حرف يدل
 على امتناع تال يلزم
 لثبوت ثبوت تاليه فقيام
 زيد من قولك لو قام زيد
 لقام عمر ومحكوم بانقائه
 فيما مضى

ثبوت لثبوت وعبارة الجمهور تقتضي أنه امتناع لامتناع وعبارة المصنف تقتضي أن الشرط
ممتنع والجواب ثابت بتقدير ثبوت الشرط والثبوتان في عبارة سيويه فرضيان والامتنعان في
عبارة الجمهور حقيقيان والثبوت في عبارة المصنف فرضي والامتناع فيها حقيقي اهـ وأجود من
عبارة المصنف أن يقال حرف يدل على الامتناع في الماضي لما يليه واستلزام ثبوته لثبوت تأليه
لعدم افادة العبارة الاولى كون الامتناع المدلول لها في الماضي نبه عليه في المعنى (قوله وكونه
مستلزما) أي ومحكوم بكونه الخ (قوله حرف لما كان سيقع) وهو الجواب لوقوع غيره وهو الشرط
أي لما كان في الماضي متوقفا لوقوع غيره لم يكن له لم يقع لعدم وقوع الغير فالانسان كان
للأحتراز عن اذا وان فانه لما يقع في المستقبل لوقوع غيره وبالفعل المستقبل للأحتراز عن لما فانه
لما وقع لوقوع غيره وبالسين الدالة على التوقع للدلالة على أنه لم يكن حينئذ أيضا أي لم يقع في هذه
الحالة كالم يقع في الماضي اضرورة استعجاله فهي مصرحة بأنه لم يكن وقع ولا هو واقع في ذلك الوقت
فمعنى عبارته أن لو تدل مطابقة على أن وقوع الثاني كان يحصل على تقدير وقوع الاول وتدل التزاما
على امتناع وقوع الثاني لامتناع وقوع الاول لان عدم اللازم يوجب عدم المزموم كذا في الدماميني
ومنه يعلم أن عبارة سيويه مساوية لعبارة من قال حرف لامتناع الجواب لامتناع الشرط كما نقله
الشمي عن البدر بن مالك وان أوهم صنيع الشارح خلافه وفي الجمع عن أبي حيان أن سيويه نظر
الى المنطوق وغيره الى المفهوم ونظر الشمي في الاحتراز عن اذا ولما بان قوله حرف لا يتناولهما
فكيف يحترز عنهما وقوله ولما أي على القول باسميته اقال الشارح على التوضيح واللام في قوله لوقوع
غيره للتوقيت أي عند وقوع غيره مثلها في قوله تعالى لا يجلبها لوقوعها الا هو وليست لام العلة الا ترى
أنه يصح أن يقال لو أها نبي زيد لا كرمته ومن المعلوم أن الاها نة ليست علة لا كرام ومثله في المعنى
(قوله وهي انما تدل الخ) أي لقوله لوقوع غيره (قوله على أنه) أي الامتناع الناشئ عن فقد السبب
وقوله مراد العبارة الاولى هي قولهم حرف امتناع لامتناع وحينئذ فلا تقتضي كون الجواب ممتنعا
في كل موضع فلا فساد (قوله وأشار الى القسم الثاني) وهو كونها بمعنى ان بقوله ويقبل ايلاؤها الخ
والحاصل أن لو ان كانت امتناعية وليها الماضي لفظا ومعنى نحو لوجاه زيد أمس لا كرمته أو معنى
فقط كما سيأتي في قوله وان مضارع تلاها الخ نحو لو يحيى زيد أمس لا كرمته وان كانت بمعنى ان
وليها المستقبل لفظا ومعنى نحو ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا لبيت أو معنى فقط نحو وليخش الذين
لو تركوا الآية (قوله ويقبل ايلاؤها مستقبلا) أي يقل أن تسعمل بمعنى ان فيلها المستقبل فلا يرد
أنها اذا كانت بمعنى ان كما هو فرض الكلام كان ايلاؤها المستقبل واجبا لا قليلا فقط فامل (قوله
وما كان من حقها أن يليها) أي وما كان من حقها أن تسعمل بمعنى ان فيلها فلا يقال اذا كانت
بمعنى ان فمن حقها أن يليها (قوله ولو تلتقى أصداؤنا الخ) الاصدااء جمع صدى كفتى وهو الذي يجيبك
بمثل صوتك في الجبال وغيرها والر من القبر وترابه والسبب كجفرهم ملتين وموحدتين المفازة
والرمة بكسر الراء العظام البالية وقوله اصوت صدى ليلى فيه قلب والاصل اصدى صوت ليلى كما
قال قبل صدى صوتي ويمش بفتح الهاء وكسرهما قال في المصباح هش الرجل هشاشة من باى تعب
وضرب تبسم وارتاح اهـ والطرب خفة لسرور وأحزن والمراد الاول (قوله لو تركوا) أي شارفوا
أن يتركوا وانما أرونا الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للأوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك
لانهم بعده أموات اهـ معنى وأقره شيخنا والبعض وفيه أن تصحج الخطاب حاصل بتأويل الماضي
بالمستقبل فلا حاجة الى تأويل الترك بمشارفته لاجل هذا بل لاجل أن مضمون الجواب وهو الخوف
انما يقع منهم قبل الترك بالفعل اذ هم بعده أموات فاعرفه ثم رأيت الدماميني والشمي نقلوا توجيهه
هذا التأويل بما ذكرته عن حاشية الكشاف للفتازاني مقتصرين عليه فبنته الحمد (قوله ولو ان ليلى

وكونه مستلزما ثبوته
لثبوت قيام عمر ووهل
لعمرو قيام آخر غير اللازم
من قيام زيد أو ليس له
لا يتعرض لذلك بل
الاكثر كون الاول
والثاني غير واقعين انتهى
وعبارة سيويه حرف لما
كان سيقع لوقوع غيره
وهي انما تدل على الامتناع
الناشئ عن فقد السبب
لا على مطلق الامتناع
على أنه مراد العبارة
الاولى أي ان جواب
لو ممتنع لامتناع سببه
وقد يكون ثابتا لثبوت
سبب غيره وأشار الى القسم
الثاني بقوله (ويقبل
ايلاؤها مستقبلا لكن
قبل) أي يقل ايلاؤها
مستقبل المعنى وما كان
من حقها أن يليها لكن
ورد السماع به فوجب
قبوله وهي حينئذ بمعنى
ان كما تقدم إلا أنها لا تجزم
من ذلك قوله
ولو تلتقى أصداؤنا بعد
موتنا ومن دون رمينا
من الارض سبب اظن
صدى صوتي وان كنت
رمة لصوت صدى ليلى
يمش ويظرب وقوله
لا يلفظ الراجح الا مظهرا
خلق الكرام ولو تكون
عديما واذا وليها حينئذ
ماض أول بالمستقبل نحو
وليخش الذين لو تركوا
الآية وقوله ولو ان ليلى

ابن الحاج في نقده على
المقرب محي لولتعلق
في المستقبل وكذلك
انكره الشارح وتاول
ما احتجوا به من نحو
ولخص الذين لو تركوا
الآية وقوله ولو ان
لبلى الاخيلية سلمت وقال
لا وجه فيه لوجه جملة على
المضى وما قاله لا يمكن في
جميع المواضع المنجها
فما لا يمكن ذلك فيه وصرح
كثير من النحويين بأن
لوفيه بمعنى ان قوله تعالى
وما انت بمؤمن لنا ولو كنا
صادقين لبطهره على الدين
كاه ولو كره المشركون قل
لا يستوى الخبيث والطيب
ولو اعجبك كثرة الخبيث
ولو اعجبكم ولو اعجبكم
ولو اعجبك حسنهن ونحو
اعطوا السائل ولو جاء على
فرس وقوله قوم اذا جازوا
شدوا ما زرهم دون
النساء ولو باتت باطهار
(وهي في الاختصاص
بالفعل كان) أي لو مثل
ان الشرطية في أنها لا يليها
الافعل أو معمول فعل
مضمر يفسره فعل ظاهر
بعده الاسم كقول عمر
رضي الله عنه لو غيرك قالها
يا أبا عبيدة وقال ابن
عصفور لا يليها فعل مضمر
الافى ضرورة كقوله

الاخيلية الخ) بعده سلمت تسليم البشاشة أوزقي • اليها صدى من جانب القبر صائح
والجندل الحجارة والصنائح الحجارة العراض التي تكون على القبور وزقي بالزاي والقاف صاح وتقدم
معنى الصدى قال زكريا أو بمعنى إلى أن أو عاطفة اه وفي الاحوال الاول من التعسف ما لا يخفى
ويحتمل أنها بمعنى الواو قال السندوبي ومن اللطائف ما حكى عن مجنون لبلى انه لما مات وترجحت
رجل من أقرباها امر اعلى قبره فقال لها هذا قبر الكذاب فقالت حاش الله انه لم يكذب فقال لها ليس
هو القائل ولو ان لبلى الخ فقالت له اذنى في أن أسلم عليه فقال نعم فقالت السلام عليك يا قبيل
الغرام وحليف الوجد والهيام ففر الصدى من القبر فسطت ميتة ودفت عنده فطلع بعد موته
شجرتان يلتف بهما على بعض فسبحان من حارت الافكار في عجب قدرته اه (قوله لوجه جملة على
المضى اذ يمكن في الآية أن يقال لو علموا فيما مضى أنهم يحلفون ذرية ضعفا فالخافوا عليهم لكنهم
لم يعلموا ذلك اه زكريا قال البعض وانظر كيف الحمل على المضى في البيت السابق وهو ولو ان لبلى الخ
اه وقد يقال سيد كراشراح أن الحمل على المضى لا يمكن في مواضع كثيرة مما احتجوا بها فليكن منها
هذا البيت وذكرا الشارح له انما هو لكونه مما احتجوا به لا لكون ابن الناظم صرح فيه بخصوصه
بالحمل على المضى أو يقال نزل الشاعر نفسه منزلة الميت المدفون ثم قال البيهقي فتكون لو فيها ما
للتعليق في المضى على هذا اتمامه (قوله وما انت بمؤمن لنا الخ) وانما لم يكن فيه ذلك لاستحالة أن
يراد لو كصادقين فيما مضى ما انت بمصدق لنا لكالم تصدق اه شئني وللبدرا أن يجعل الآية تقرير
الجواب على حد فهم العبد صهيب أي لو كما غير متهمين عندك لا تصدقنا فكيف ونحن متهمون عندك
(قوله ولو كره المشركون) أي ولو يكره بدليل قوله قبله لبطهره فالاطهار مستقبل فكذا الكراهة
لانها توجد عنده (قوله ولو اعجبك) أي ولو يعجبك بدليل ربطه بالمستقبل أعني لا يستوى وكذا يقال
في ولو اعجبكم ولو اعجبكم ولو اعجبك حسنهن وقول شيخنا والبعض بدليل عطفه على يستوى لا يخفى
ما فيه (قوله شدوا ما زرهم) الما زر جمع مزر وهو الازار وشد المئزر هنا كناية عن ترك الجماع
شئني وقوله ولو باتت باطهار أي ولو تبئت لانه في حيز اذا التي للاستقبال (قوله وهى) أي لو مطلقا
امتناعية أو بمعنى ان وفي الاختصاص متعلق بما تعلق به الخبر أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه
على خلاف فيها والبا في بالفعل داخله على المقصور عليه (قوله لا يليها الافعل أو معمول فعل) أشار
به الى أن معنى قول المصنف وهى في الاختصاص بالفعل أنها لا تدخل الاعلى الفعل لفظا أو تقديرا
ومن الثاني التمس ولو خاتما من حديد أي ولو كان الملتص خاتما من حديد كافي المغنى وقوله مضمر أي
مخذوف (قوله لو غيرك قالها) الضمير المنصوب يعود الى كلمة أبي عبيدة وذلك أن عمر رضى الله تعالى
عنه لما توجه في زمن خلافته بالجيش الى الشام باغته في أثناء النظر بق أنه وقع بها با فاجمع رأيه على
الرجوع بعد أن أشار به جمع من أكابر الصحابة فقال له أبو عبيدة أفرار من قدر الله تعالى فقال له عمر
رضى الله تعالى عنه لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله الى قدر الله وجواب لو مخذوف أي
لعددتها ولا مجال للتمنى هناد ما ميني (قوله أخلاى) بياء مفتوحة فهو من قصر الممدود للضرورة قال
التبريزى وأجود من ذلك في حكم العربية أن يندأ أخلا بجمزة مكسورة والاصل اخلاى فخذفت
ياء الاضافة دلالة الكسرة عليها والجمام الموت ومعتب بمعنى عتاب (قوله كقول حاتم) أي حين
لطمته جارية وهو ماسور في بعض أحياء العرب وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يقصد
ناقة لها لتاكل دمه ففخرها فقيل له في ذلك فقال هذا قصدى فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار
لطمتنى وذات السوار الحرة لان الاماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو مخذوف تقديره لهان
على ذلك تصریح (قوله حذف الفعل الخ) قيل الاصل لو تملككون تملككون فحذف الفعل الاول

معتب أو نادر كلام كقول حاتم • لو ذات سوار لطمتنى وانظرا أن ذلك لا يختص بالضرورة والنادر فانفصل بل يكون في فصيح الكلام كقوله تعالى لو انتم تملككون خزائن رحمة ربى حذف الفعل فانفصل الضمير

وأما قوله لو بغير الماء حتى شرق • كنت كالغصان بالماء اعتصاري • فقبل على ظاهره وإن الجملة الاسمية وليتها شذوذاً وقال ابن خروف هو على أضمار كان الشانية وقال الفارسي هو من الاول والاصل (٢٧) لو شرق حلقى هو شرق فحذف الفعل أولاً

والمبتدأ آخر ثم نبه على ما تفارق فيه لو أن الشرطية فقال (لكن لو أن بها قد تفترن) أي تخصص لو مباشرة أن نحو ولو أنهم آمنوا ولو أنهم صبروا ولو أنا كتبنا عليهم ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به وقوله ولو أن ما أسعى لادني معيشة وهو كثير وموضعا عند الجميع رفع فقال سيبويه

وجهه - ور البصريين بالابتداء ولا تحتاج إلى خبر لا شمال صلتها على المسند والمسند إليه وقيل الخبر محذوف فقبله بقدر مقدما أي ولو ثابت إيمانهم على حدو آية لهم انما نحنا وقال ابن عصفور بل بقدر هنا مؤخرًا ويشهد له أنه يأتي مؤخرًا بعد ما كقوله

عندي اصطبار وأما أنتي جزع • يوم الغوى فلوجد كادي بريني • وذلك لأن لعل لا تقع هنا فلا تشبهه أن المؤكدة إذا قدمت بالتي بمعنى لعل فالأولى حينئذ أن يقدر الخبر مؤخرًا على الأصل أي ولو بانهم ثابت وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزنجشري فاعل ثبت مقدرًا كما قال الجميع في ما وصلتها في لا أكله ما أن في السماء نجما

فان فصل الضمير وقيل الأصل لو كنتم تملكون ورد بان المعهود في حذف كان بعد لو وحذف مرفوعها معها فاجيب بان المراد أن الأصل لو كنتم أنتم فحذفوا فيه نظر لان الحذف والتوكيد متنافيان كذا في المغني وزيف الدماميني التنظير بان الخليل وسيبويه أجاز الجمع بين الحذف والتأكيدي (قوله) وأما قوله الخ) وارد على المتن (قوله لو بغير الماء الخ) المعنى لو شرفت بغير الماء أسغت شرقي بالماء فان غصمت بالماء فهم أسبغوه واعتصاري نجاني اه زكريا وقوله كالغصان فعلان من الغصة وهو الذي غص أي شرق والمراد بغير الماء (قوله على أضمار كان الشانية) أي والجملة الاسمية الملقوظ بها خبر كان الشانية (قوله فحذف الفعل أولاً) أي من التركيب الاول والمبتدأ آخر أي من التركيب الآخر وليس المراد أن حذف المبتدأ بعد حذف الفعل لعدم لزوم هذه البعديّة ثم جملة هو شرق مفسرة لفعل الشرط وقد يفسر الفعل بجملة اسمية كما قيل به في قوله تعالى أدعوتهم أم أنتم صامتون أي أم صمت فيكون البيت من حذف فعل شرطها هذا هو الظاهر وأما حذف جوابها لقرينه فكثير ويندرج حذف شرطها وجوابها معاني قوله

ان يكن طبعك الدلال فلوفي • سالف الدهر والسنين الخوالي

التقدير عند الاخفش فلوجود حذف سالف الدهر والسنين الخوالي لكان كذا (قوله ولو أن ما أسعى) أي ولو أن سعي فان داخلة على مجموع ما وصلتها المؤول بالمصدر لا على ما فقط حتى يرد أن الحرف المصدر لا يدخل على مثله (قوله وموضعها) أي مع صلتها (قوله فقبل بقدر مقدما) أي على المبتدأ لا على لو (قوله على حدو آية لهم أنما نحنا) أي على طريقته في تقديم الخبر على المبتدأ الذي هو أن وصلتها (قوله وذلك) أي تقدير الخبر هنا مؤخر ثابت لان لعل الخ أي لان وجوب تقديم خبر أن المفتوحة وصلتها عليهم الدفع اشتباه أن المؤكدة بالتي هي لغة في لعل وهذا الاشتباه مفقود هنا لان لعل لا تقع بعد لو كما لا تقع بعد ما هذا تقرير كلامه وفيه أنه لا اشتباه أيضا إذا أخر الخبر وقطع النظر عن وقوع أن بعد لو أو أم لان الاخبار عن أن وصلتها الكون ماني تأويل مصدر مبتدأ غير بها عن التي هي لغة في لعل اذ لا ينسب منها ومن مدخولها مصدر حتى يخبر عنه اللهم إلا أن يقال المراد أن وقوع أن بعد لو أو أم يدفع الاشتباه من أول وهلة وفيه أيضا أنه يؤهم أن القائل بتقديره مقدما يعلله بدفع اشتباه أن المؤكدة بالتي هي لغة في لعل ويرد عليه أن تقدير الخبر ولو مؤخر يدفع هذا الاشتباه لسالم اللهم إلا أن يقال المراد أن تقديره مقدما يدفع الاشتباه من أول وهلة فتدبر (قوله) فاعل ثبت مقدرًا) والدال عليه أن فاعلها تعطى معنى الشبوت ورجح بان فيه ابقاء لعل على اختصاصها بالفعل وبعده نوع ابعاد أن الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من أدوات الشرط الا مفسر بفعل بعده الا كان نحو التمس ولو خاتما من حديد أي ولو كان التمس والمقرون بالبعد ان نحو ان تقم أقم والافلا (قوله) كما قال الجميع في ما وصلتها الخ) قد يفرق بان الموصول الحرفي أحوج الى الفعل من الشرط سم وقد تمنع الاحوجية فتأمل (قوله ومن ثم) أي من أجل كونه فاعل ثبت مقدرًا (قوله) أن يكون خبر أن أي الواقعة بعد لو فعلا أي جملة فعلية (قوله انما ذلك) أي وجوب كون خبر أن فعلا في الخبر المشتق أي إذا ربه الاتيان بخبرها مشتقا وجب كونه فعلا فإزعمه الزنجشري لا يسلم على اطلاقه (قوله تنبوا لحوادث عنه) أي تبعد مصائب الدهر عنه (قوله ولو أن الخ) الضمير في أنها يرجع الى الاسودة التي ترى من بعيد ومسومة أي خيلا معلمة وعبيدا بضم العين بطن من الاوس وأزعم بطن من بني ربوع اه عيني وقال الشمني مسومة أي فرسا مسومة وعبيدا بضم العين

ومن ثم قال الزنجشري يجب أن يكون خبر أن فعلا ليكون عوضا عن الفعل المحذوف ورد ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو أن مافي الارض من شجرة أقلام وقالوا انما ذلك في الخبر المشتق لا الجامد كذا في الآية وفي قوله • ما أطيب العيش لو أن الفتى حجر تنبوا لحوادث عنه وهو ملوم وقوله • ولو أن أعضافورة طسبتا • مسومة تدعو عبيدا وأزعمًا

ورد المصنف قول هو لا بانه قد جاء اسماء مشتقا كقوله • لو أن حيامدرك الفلاح • أدركه ملاعب الرماح • وقوله ولو أن ما أبقيت منى معلق بعود غمام ما أتو دعوها وقوله ولو أن حيا فانت الموت فاته • أخو الحرب فوق القارح العدوان • (وان مضارع تلاها صرفا إلى الماضي نحو لو بنى كفى) • (٢٨) أي لو وفي كفى ومنه قوله لو يسمعون كما سمعت حديثها •

نحو وا لعة ركعوا وسجودا • وهذا في الامتناعية وأما التي بمعنى ان فقد تقدم أنها تصرف الماضي إلى المستقبل واذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل المعنى (في تنبيهات الأوقول) لغلبة دخول لو على الماضي لم تجزم ولو أريد بها معنى ان الشرطية وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن السجري كقوله

ولو يبشطار بها ذومبيعة • وقوله نامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت • احدى نساء بنى ذهل بن شيباناه

ونرج على أن ضمته الاعراب سكنت تخفيفا • كقراءة أبي عمرو ينصر كم

ويشعر كم ويامر كم والاول على لغة من يقول شايشا بالالف ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل العالم والآخر • الثاني جواب

• لو اماماض معنى نحو لو لم يخف الله بعصه أو وضعها وهو اماماض فاقترانه باللام نحو لو نشاء جعلناه حطاما أكثر من تركها نحو لو نشاء جعلناه آجاجا واماضنى بما فالامر بالعكس نحو ولو نشاء

وأزغا بفتح الهجزة وسكون الزاي وفتح النون اسماء شخصين اه والتاء في لحسبتهما تاء مخاطب بهجوه الشاعر كما في شرح شواهد المعنى للسيوطى وان مشى الدمامينى على خلافه (قوله ورد المصنف الخ) قال في المعنى وقد وجدت آية في التنزيل وقع الخبر فيها اسماء مشتقا ولم يثنى بها وهى قوله تعالى ودوا لو أنهم يادون في الاعراب وردة الدمامينى بان لو في هذه الآية مصدرية بالشرطية لحيثها بعد فعل دال على التنى صرح بذلك الرضى والسكلام في لو الشرطية (قوله ملاعب الرماح) هو أبو رباح عامر بن مالك الذي يقال له ملاعب الاسنة وغيره الشاعر ليند إلى هذا اللقافية عيني (قوله ولو أن ما أبقيت) بكسر التاء والشماء بضم المثناة وتخفيف الميم نبت ضعيف وتأوذ تعوج ولعل الضهير في قوله عودها يرجع إلى ما تأوذ نبتة باعتبار وقوع ما على بقية (قوله فانت الموت) قال البعض من اضافة الوصف لفاعله أي فانت الموت اه وفيه نظرا ما أولا فلان الوصف المتعدى لا يضاف إلى فاعله على ما تقدم في باب الاضافة وأما ثانيا فلان المناسب لقوله فاته أخو الحرب أن يكون من اضافة الوصف لمفعوله فتنبهه وقوله أخو الحرب أي ملازمها فوق القارح الفرس القارح الذي عمره خمس سنين والعدوان بفتحات شديدا العدو (قوله كقوله ولو يشأ الخ) تقدم في عوامل الجزم السكلام على هذا الشاهد والذي بعده (قوله وخروج) أي البيت الثاني وقوله سكنت أي أبدلت بالسكون (قوله اماماض معنى) هو المضارع المقرون ولم يجب تجرده من اللام لان اللام لا تدخل على نافي الاما كما في التصريح (قوله أو وضعها) لوقال لفظا لكان أنسب (قوله فاقترانه باللام الخ) قال عبد اللطيف في باب اللامات هذه اللام تسمى لام التسوية لانها تدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط كما ان اسما طها يدل على التجميل أي وقوع الجواب عقب الشرط بالامهلة ولهذا دخلت في جعلناه حطاما لان في تأخير جعله حطاما تشديد اللعوبة أي اذا استوى سوقه وقويت به الاطماع جعلناه حطاما كما قال تعالى حتى اذا أخذت الارض زخرفها الآية وحذفت في جعلناه آجاجا إشارة إلى عدم تراخي الجعل آجاجا فاده في التصريح قال السيوطى وقد يقترن جوابا باذن ونذر كونه تعجبا أو مصدر ارب أو الفاء اه وقال في المعنى وورد جوابا الماضي مقسرونا بقصد وهو غريب (قوله وأما قوله عليه الصلاة والسلام الخ) وورد على قوله جواب لو اماماض معنى أو وضعها لانه في هذا الحديث مستقبل لفظا ومعنى (قوله لو كان لي مثل أحد ذهب ما يسرني الخ) يفيد التركيب حصول انتفاء السرور بعدم مرور الثلاث عليه وعنده منه شيء على تقدير حصول الشرط وليس مجرد فعل لازمة وأما تخلص البعض عن ذلك بقوله ما نافية وقد أبطل نفيها لوموقع النفي في أن لا يمر القيد في دل التركيب على سروره بمرور الثلاث وليس عنده شيء وهو المراد اه فقيه نظر لان الاعتراض انما هو بمفهوم التركيب على تقدير حصول الشرط قبل النظر إلى ما تقدمه لو من النفي أي نفي الشرط وما ترتب عليه فتأمل فانه متين (قوله بجملة اسمية) أي مقرونة باللام كآية أو بالفاء كقوله لو كان قتل ياسلام فراحة • أي ياسلامه فراحة نقله شيخنا عن الشارح ثم رأيت في المعنى قال الدمامينى لا يتعين هذا الاحتمال أن يكون راحة عطفقا على قتل وجواب لو محذوف أي لثبت ويدل عليه بقية البيت • لكن فررت مخافة أن أوسرا • اذ مراده الاعتذار عن الفرار بانه لو تحقق حصول الموت والراحة من ذل الامر لثبت في موقف الحرب لكن خاف الاسر المفضى إلى المعرفة والذل فقر (قوله لثوبة من عند الله خير) أي مما شر وابه أنفسهم (قوله وقيل الجملة مستأنفة)

ربنا ما فعلوه ونحو قوله • ولو نعطي الخيار لما افترقنا • ولكن لا خيار مع اللبالي • وأما قوله عليه الصلاة والسلام فيما فاللام أخرجه البخاري لو كان لي مثل أحد ذهب ما يسرني الخ ثلاث وعندى منه شيء فهو على حذف كان أي ما كان يسرني قيل وقد تجاب لوجملة اسمية نحو ولو أنهم آمنوا بقول الله خير وقيل الجملة مستأنفة أو جواب لقسم مقدر ولو في الوجهين

فاللام لام الابتداء لا الواقعة في جواب لو وقوله أو جواب لقسم مقدر أي والله لمشوبة (قوله للتمني)
أي على سبيل الحكاية أي أنهم محال يقني العارف بها إيمانهم وافتقارهم لها فاعلمهم لا على سبيل
الحقيقة لاستعالة التمني حقيقة عليه تعالى أفاده الدماميني هذا ويجوز أن تكون لو على الوجهين
في لمشوبة من عند الله خير شرطية وجوابها محذوف لدلالة السياق عليه تقديره لا تيبوا

﴿ أما ولو لا ولو ما ﴾

(قوله كهما يلك من شيء) مهمما اسم شرط مبتدأ وفي خبره الخلاف السابق ويكن تامة فاعلها خبر فيها
يرجع على مهمما أو ناقصة اسمها ذلك الضمير وخبرها محذوف أي موجودا ومن شيء بيان للمهمما فان
قلت أي فائدة في هذا البيان مع كونه كاليمين في العموم والاهتمام قلت دفع توهم ارادة نوع بعينه
والبيان كما يكون للتخصيص وهو الغالب يكون للتعميم وأما ما قيل من أن من زائدة وشئ فاعل يكن
أو اسمها فيلزم عليه خلو الخبر من رابطة بالمبتدأ (قوله حرف بسيط) في ادخال ذلك تحت خبر أي
التفسيرية نظرا لان التشبيه الذي في المتن لا يفيد وكذا قوله والتفصيل لا قوله والتوكيد أيضا وان
زعمه البعض لان المراد بالتوكيد هنا تحقيق الجواب وافادة أنه واقع ولا بد بتعلقه على محقق وهذا
حاصل مع مهمما يكن من شيء كما لا يخفى (قوله فيه معنى الشرط) قال أبو حيان قال بعض أصحابنا لو كانت
شرطا لتوقف جوابها على شرطها مع أنك تقول أما علمنا فعالم فهو عالم ان ذكرت العلم أول ثم ذكره بخلاف
ان قام زيد قام عمر وقيام عمر ومتوقف على قيام زيد وأجيب بأنه قد يجيء الشرط على ما ظاهره
عدم التوقف كقوله من كان ذاب فاني لا أخونه لان لي بنا وكذا أقولهم أما علمنا فعالم فالمعنى مهمما تذكرة علمنا
تري أن المعنى من كان ذاب فاني لا أخونه لان لي بنا وكذا أقولهم أما علمنا فعالم فالمعنى مهمما تذكرة علمنا
فذكر كره له حق لانه عالم ولا يكون ذكره حقا حتى تذكره قاله السيوطي وقد أساء البعض التصرف فيه
فقررره على غير وجهه وانما قال فيه معنى الشرط ولم يقل للشرط لتصریح غير واحد من النحاة بانها
ليست حرف شرط وانما افادتها للشرط لنيابتها عن أداة الشرط وفعله أفاده الشئ وغيره ثم الشرط
في أمالكون القصد منه تحقيق وقوع الجزاء لا محالة ليس على أصل الشرط من تخصيص وقوع
الجزاء بمال وقوع الشرط دون غيرها أفاده الدماميني وعلى هذا لا يرد الاعتراض السابق الذي نقله
أبو حيان عن بعض الأصحاب (قوله فبدليل الخ) قال في المعنى وجه الدلالة أن الفاء في نحو الآية التي
ذكرناها وهي فاما الذين آمنوا فليعملون الخ لا يصح أن تكون عاطفة اذ لا يعطف الخبر على مبتدئه
ولا زائدة لعدم الاستغناء عنها ففتحها أنها فاء الجزاء اه بتصرف قال الشئني وقد يقال لا يمنع أن
تكون زائدة وقد لزمت وكما في قوله كالباء في أفعل به في التعجب اه ولك دفعه بان اللزوم لغير
مقتض بنا في الزيادة ولزوم الباء في أفعل به مع زيادته المقتض وهو قبح اسناد صورة الامر الى الظاهر
فان قلت مهمما التي أما في تقديرها لا يلزمها الفاء الا اذ لم يصلح جوابها المباشر فلم لزمت الفاء أما
مطلقا قلت قال الرضي انما وجبت الفاء في جواب أما ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا لانه لما وجبت
حذف شرطها فلم تعمل فيه فوجب أن تعمل في الجزاء الذي هو أبعدها من الشرط ولما لم تعمل في
الجزاء وجبت الفاء اه وقال بعضهم لما كانت شرطية أما خفية لكونها بطريق النيابة بخلاف
شرطية مهمما لكونها بطريق الاصاله جعل لزوم الفاء قرينه شرطيتها بقي في المقام بحث وهو أن الفاء
انما تدل على كون ما فيها معنى مطلق الشرط فلم قدرها بخصوص مهمما وقد يجاب بان تقديرها أولى
لان ان للسند وهو لا يناسب الشرط لان وجود شئ ما محقق وأيا استدعى زيادة المقدر للزوم مهمما
الاضافة كأن يقال أي شئ يكن الخ وغيرهذين خاص بقيل كالزمان في متى والمكان في أين والعافل
في من وغير العافل في ما وليس المراد الخصوص لكن هذا انما يتم على القول بان مهمما أعم من مالا
على ما قدمه الشارح أن مهمما بمعنى ما قال في التصريح وكون أما تقدر بمهما هو قول الجمهور وقال

للتمني فلا جواب لها

﴿ أما ولو لا ولو ما ﴾

(أما كهما يلك من شيء)
أي أما بالفتح والتشديد
حرف بسيط فيه معنى
الشرط والتفصيل
والتوكيد أما الشرط
فبدليل لزوم الفاء بعدها
نحو فاما الذين آمنوا فليعملون
أنه الحق من ربهم وأما
الذين كفروا فليس قولون
الآية والى ذلك الإشارة
بقوله

بعضهم اذا قلت اما زيد فنطلق فالاصل ان اردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذف أداة الشرط
 وفعل الشرط وانبت امامنا بذلك اه فتفتن (قوله وفالتلو الخ) كالاستدراك على قوله أما
 كما ما يكت من شئ واعلم ان هذه الفاء مؤخره من تقديم لان اما زيد فقامت أصله مهما يكن من شئ
 فزيد قائم حذف اسم الشرط وفعل الشرط ومعلقة ثم جيء باما نائبة عما حذف فصار اما فزيد قائم
 فزحلت الفاء لاصلاح اللفظ اذ يستكره تلو الفاء الاداة اولانها اشبهت العاطفة وليس في الكلام
 معطوف عليه فصار اما زيد فقامت بتأخير الفاء من المبتدأ الى الخبر ويجوز تأخير المبتدأ نحو اما قائم فزيد
 كذا في الفارسي قال السندوبي فقد حصل من ذلك أربعة أشياء تخفيف الكلام بحذف الشرط
 وقيام ما هو الملزوم حقيقة وهو زيد لانه ملزوم القيام مقام الملزوم ادعاء وهو ان شرطه ملزوم
 للرب واشتغال - يز واجب الحذف بشئ آخر فانه لا يحذف شئ من كلامهم وجوب الامع قيام غيره
 مقامه ووقوع الفاء في غير موضعها ولذا اغتفر واهنا تقديم ما يمنع تقديمه في غير هذا الموضع اه
 وقوله تقديم ما يمنع الخ أي نحو فاما اليتيم فلا تقهر (قوله وجوب باحال) أي على تقدير مضاف أي ذا
 وجوب أو على تأويله بواجبا (قوله فيجب حذفها معه) صريح في أنه لا يجوز ابقاء الفاء مع حذف
 القول وهو يمنع جواب غير واحد في مواضع كثيرة عن عدم صلاحية ما بعد الفاء لان يكون جوابا
 بتقدير أقول لكي كنت اسمع الاعتذار عن المنع المذكور بأن منهم من لا يقول بوجوب حذف الفاء
 مع القول من غير سند قوي يؤيد هذا النقل حتى وقفت على هذا القول في هجم الهوامع للسيوطي
 ونصه ويجوز حذفها أي الفاء في سعة الكلام اذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى فاما الذين
 اسودت وجوههم أ كفرتم بعد ايمانكم الاصل فيقال لهم أ كفرتم حذف القول استغناء عنه
 بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شئ يصح تبعا ولا يصح استقلا لانه اذا قول الجهور وزعم بعض
 المتأخرين ان الفاء لا تحذف في غير الضرورة أصلا وان الجواب في الآية فذوقوا العذاب
 والاصل فيقال لهم ذوقوا العذاب حذف القول وانتقلت الفاء للمقول وأن ما بينهما أي اما والفاء
 اعتراض اه (قوله فاما القتال الخ) قال البعض لا يصح تقدير القول هنا لان المعنى ليس عليه
 ولعدم صحة الاخبار حينئذ اه وتعليلها باطلان لصحة المعنى والاخبار على تقدير القول هنا أما صحة
 المعنى فواضحة وأما صحة الاخبار فلا شتمال الخبر على إعادة لفظ المبتدأ فهي الرابطة فافهم وقوله سيرا
 منصوب على أنه اسم لكن وخبرها محذوف أي ولكن لديكم سيرا أو على المصدرية أي تسرون سيرا
 واسم لكن محذوف أي ولكنكم كذا في شرح شواهد المعنى للسيوطي وقوله في عرض المواكب
 بالعين المهملة والضاد المجهمة أي شقها وناحيتها وقد صحفه من قال جمع عرصه الدار والمواكب جمع
 موكب وهم القوم الراكبون على الابل أو الخيل للزينة قاله الشارح والعين في عرض مكسورة كما
 في القاموس (قوله أو ندر كافي قوله صلى الله عليه وسلم أما موسى كافي أنظر اليه اذ ينحدر في الوادي
 وقول عائشة رضي الله تعالى عنها أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طافا واحدا وأما قوله صلى
 الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال يشترطون فيجوز أن يكون مما حذف فيه الفاء تبعا للمقول والتقدير
 فاقول ما بال رجال) كذا في بعض النسخ وقد يقال ما يجوز في الحديث الثاني يجوز في الحديث
 الاول وقول عائشة وفي بعض النسخ أو ندر ونحو ما خرج البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم أما
 موسى الى آخر ما تقدم وفي بعض النسخ أو ندر ونحو ما خرج البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم أما
 بعد ما بال رجال وقول عائشة أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طافا واحدا وأما التفصيل
 الخ وفي بعض النسخ غير ذلك (قوله كما تقدم في آية البقرة) هي فاما الذين آمنوا فبعلون الخ ثم اما
 أن يقدر فيها بجملي أي فيفتق النامس أو يرد بالتفصيل فيها ذكر أشياء مفصولة كل منها عن الآخر

(وفاء لتلوها وجوباً بالفاء)
 فامبتدأ أخبره ألف وتلو
 متعلق بألف ومعنى تلو قال
 وجوب باحال من الضمير في
 ألف وأشار بقوله
 (وحذف ذى الفاعل في نثر
 اذا لم يكن قول معاهد
 نبذا) أي طرح إلى أنه
 لا تحذف هذه الفاء الا اذا
 دخلت على قول قد طرح
 استغناء عنه بالمقول فيجب
 حذفها معه نحو فاما الذين
 اسودت وجوههم أ كفرتم
 أي فيقال لهم أ كفرتم ولا
 تحذف في غير ذلك الا في
 ضرورة كقوله فاما القتال
 لا قتال لديكم ولكن سيرا
 في عرض المواكب أو
 ندر ونحو ما خرج البخاري
 من قوله صلى الله عليه
 وسلم أما بعد ما بال رجال
 وقول عائشة أما الذين
 جمعوا بين الحج والعمرة
 طافوا طافا واحدا وأما
 التفصيل فهو غالب
 أحوالها كما تقدم في آية
 البقرة ومنه أما السفينة
 فكانت لسبأ كين يعملون
 في البحر وأما الغلام وأما
 الجدار الآيات

وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكّر بعد هافي موضع ذلك القسم فالاول نحو يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا (٣١) به فسيذخلكم من رجة منه وفضل أي وأما الذين

كفروا بالله فلهم كذا وكذا
والثاني نحو هو الذي أنزل
على سلك الكتاب منه آيات
محكمات هن أم الكتاب
وأخر متشابهات فاما الذين
في قلوبهم زيغ فيتبعون
ما تشابه منه ابتغاء الفتنة
وابتغاء تأويله أي وأما
غيرهم فيؤمنون به
ويكون معناه إلى ربهم
ويدل على ذلك قوله تعالى
والراسخون في العلم
يقولون آمنا به كل من عند
ربنا أي كل من المتشابه
والحكيم من عند الله تعالى
والإيمان بما واجب فكانه
قيل وأما الراسخون في
العلم فيقولون وعلى هذا
فالوقف على الإله وهذا
المعنى هو المشار إليه في
آية البقرة السابقة فتأملها
وقد أتى بغير تفصيل نحو
أما زيد فنطاق وأما التوكيد
فقل من ذكره وقد أحكم
الترخيص شرحه فانه قال
فائدة أما في الكلام أن
تعطيه فضل توكيد تقول
زيد ذاهب فاذا قصدت
توكيد ذلك وأنه لا محالة
ذاهب وأنه بصدد الذهاب
وأنه منه عزيمته فقلت أما
زيد فذاهب ولا لك قال
سبيويه في تفسيره مهما
يكن من شيء فزيد ذاهب
وهذا التفسير مدلل
بفائدتين بيان كونه توكيدا

وان لم يكن ثم اجمال (قوله وقد يترك تكرارها) أي في مقام التفصيل (قوله ويدل على ذلك) أي
القسم المحذوف ماذا كرفي موضعه وهو الراسخون الخ (قوله فكانه قيل الخ) برده عليه أن هذا
يقضى أن قوله والراسخون هو المقابل سقطت منه أما والفاء لأنه محذوف للدلالة عليه بقوله
والراسخون الخ كما هو مدعا أولا فتأمل (قوله وعلى هذا) أي كون قوله والراسخون في العلم الخ
في موضع القسم الثاني قائما مقامه فالوقف على الإله لان الراسخين عليه لا يؤولون فيكون قوله
والراسخون في العلم الخ منقطع عما قبله ويؤيده قراءة ابن مسعودان تأويله الا عند الله بان النافية
وقراءة أبي وابن عباس في رواية طاوس عنه ويقول الراسخون ويؤيد مقابله أن الراسخ لو لم يعلم
المتشابه لم يكن لقبه الراسخ فائدة لا شترالك أهل أصل العلم بل الاسلام مطلقا في هذا الحكم إلا أن
يقال خص الراسخون بالذكر لانهم أثبت على هذا الحكم قال الثمني قال السعد والحق أنه ان أريد
بالمتشابه ما لا سبيل اليه للمخلوق فالحق الوقف على قوله الإله وان أريد به ما لا يتضح بحيث يتناول
المجمل والمؤول فالحق العطف اه (قوله وهذا المعنى) أي كون الذين في قلوبهم زيغ يتبعون
ما تشابه منه وغيرهم يؤمنون بانه من عند الله هو المشار اليه في آية البقرة يعني فاما الذين آمنوا
فيعلمون الخ وعبر بالاشارة لعدم صراحة آية البقرة في المعنى المذكور لان انقسام الناس فيها إلى
قسمين في خصوص ضرب المثل بالبعوضة فما فوقها هو يعلم ما في كلام شيخنا من المؤاخاة ثم هذا
يقضى أن المتبعين للمتشابه كفار لتصریح آية البقرة بالكفر وهو محمول على من وجد منه في اتباعه
المتشابه وتأويله كفر ولهذا كاه قال فتأملها (قوله وقد أتى بغير تفصيل) أي لا لفظا ولا تقديرا
ومن التزم فيها التفصيل وقد رفي نحو أما زيد فقام فقد تكاف (قوله شرحه) أي بيانه (قوله فضل
توكيد) أي توكيد افاضلا (قوله وأنه بصدد الذهاب الخ) هذا هوهم أن الذهاب لم يحصل بالفعل
وهو خلاف ظاهر ذاهب (قوله عزيمته) أي لا بد منه (قوله قلت أما زيد فذاهب) وجه التوكيد أن
المعنى مهما يكن من شيء فزيد ذاهب فقد علق ذهابه على وجود شيء ما وهو محقق والمعلق على المحقق
محقق ولذا رجحوا في بعد التي في الخطب أن تكون من متعلقات الجزاء لان اطلاق الشرط بالكلية
أنسب بغرض التأكيدها لأنه أعظم تحققا وأيضا لا داعي لتقييد الشرط بعبارة البسطة والجدلة
بخلاف الجزاء فيدول لتقييده امتثال الحديث (قوله في تفسيره) أي تبين حاصل معناه لما يأتي في
الشرح (قوله مدلل) أي مفصّل (قوله وهي فاعلة مقامهما) قد يقال ان أمالم تقيم الامم مقامهما وما
تقدم عن سبيويه في تفسيره أما زيد فذاهب لا يدل على قيامهما مقامهما وشرطها لانه بلا حظة
شرط أما المحذوف بعدها فتأمل ثم رأيت في كلام ابن الحاجب ما يؤيد هذا البحث حيث قال هي
لتفصيل ما في نفس المتكلم من أقسام متعددة ثم قد تكرر الاقسام وقد يذكر قسم ويترك الباقي
والترمز وحذف الفعل بعدها للجري على طريقة واحدة كما التزموا حذف متعلق الظرف اذا وقع
خبرها والتزموا أن يقع بينها وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف والصحيح أنه جزء من الجملة
الواقعة بعد الفاء قدم عليها الغرض العوضيه وكراهة تناول الفاء أما والتنبيه على أن ما بعد أما هو النوع
المقصود جنسه بالتفصيل من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفاء وكان قياسه أن لا يقع الامر فوعا
على الابتداء لان الغرض الحكم عليه بما بعد الفاء لكنهم خالفوا ذلك في مواضع ايدانا من أول
الامر بان التفصيل باعتبار الصفة التي ذلك النوع عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه فعولا به
أو مصدرا أو غير ذلك نحو فاما البيتيم فلا تتهروا أما اكرام الاميرفا كرم زيدا اه مع بعض زيادة وحذف
وصدر عبارته مبني على أن التفصيل لازم لامادعنا وهو خلاف الراجح كما علمت (قوله لتضمنها معنى

وأنه في معنى الشرط انتهى تنبيهات في الاول ماذا كره من قوله أما كره ما لا يزيد به أن معنى مهما وشرطها لان أما
سرف فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل وإنما المراد أن موضعها حالها هو هي فاعلة مقامهما لتضمنها معنى

الشرط) الاضافة للبيان ان اريد بالشرط التعليق وحقيقية ان اريد به الاداء ومعناه التعليق وقد
يبحث في العلة بانها انما تنتج قيام امام مقام اداة الشرط دون قيامها مقام فعله فتأمل (قوله من اسم
واحد) أي أو ما هو بمنزلة الجملة الشرطية والحار والمجرور قال الدماميني واذا امتنع الفصل بأكثر
من اسم واحد أشكل قول بعضهم في قوله تعالى فأما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فأكرمته ونعمته فيقول
ربي أكرم من ان الظرف متعلق بقول لانه يلزم عليه الفصل بالابتداء ومعمول الفعل فتأمل اه
واختار في موضع آخر تعلقه بمضاف مقدر أي شأن الانسان لان نحو الشان والقصة والخبر والنبا
والحديث يجوز اعمالها في الظرف خاصة لتضمن معانيها الكون والحصول قال تعالى وهل أتاك
نبأ الخضم اذ تسور والمحراب وهل أتاك حديث ضيف ابراهيم المكرم من اذ دخلوا عليه يعني
والشئ وما يتعلق به في حكم الشئ الواحد لكن يرد عليه أنه لا يصح الاخبار عن الشان بانه يقول اذ
الذي يقول نفس الانسان فالاولى جعل الظرف حال من الانسان بناء على مجيئ الحال من المبتدا
ولك دفع الاعتراض بجعل يقول على تقدير ان (قوله لا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة) هذا مفهوم
من التنبية الثاني وانما اعاده لاجل استثناء الدعائية واحتراز التامة عن جملة الشرط (قوله بشرط
ان يتقدم الجملة الخ) يوجه بان اما قائمة مقام الفعل فلا يليها الفعل وفيه ان الدعائية لا تنصرف في
الفعلية سم وقد يجاب بان الاسمية أجريت مجرى الفعلية لظرد الباب (قوله فروح الخ) هذا
جواب أما وجواب الشرط محذوف مدلول عليه بجوابها هذا مذهب البصريين وصححه أبو حيان
وغیره قال ابن هشام وانما ارتكب ذلك لوجهين أحدهما أن القاعدة أنه اذا اجتمع شرطان ولم
يذكر بعدهما الاجواب واحد كان الجواب لاسبقهما الثاني أن شرط اما قد حذف فلو حذف
جوابها المحصل انجاف بها اه وزعم الاخفش أن الجواب المذكور لا ماو اداة الشرط معا أو
على في أحد قوليه ان الفاء جواب ان وجواب اما محذوف وقوله الثاني كالاول أفاده الشمني قال
الدماميني ولقائل أن يقول لان سلم أن الكلام من باب اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد بل
ما بعده الفاء جواب ان وان وجوابها جواب اماو الفاء داخلة على ان تقديرها والاصل مهمما يمكن من
شئ فان كان المتوفى من المقرب بين جزاؤه روح فانيب أما مناب مهمما يمكن من شئ وقد دم ان شرط على
الفاء جريا على قاعدة الفصل بين اماو الفاء فالتقي فان الاولى فاء جواب اماو الثانية فاء جواب ان
فحذفت الثانية لانها التي أوجبت الثقل ولان الحذف بالثواني أليق (قوله اسم منصوب الخ) قال
الرضي ويقدم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعول به والظرف والحال والمفعول المطلق والمفعول له
وانما جاز هنا عمل ما بعده الفاء الجزاء فيما قبلها مع امتناعه في غير اما لان الفاء بعد اما من حلقة عن محلها
كما تقدم ولان التقديم لاغراض مهمة سبق ذكرها فلا يلتفت معها الى ذلك المانع الصناعي (قوله لفظا
أو محلا) مثال الاول فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تهر ومثال الثاني وأما بنعمة ربك فحدث
ولذلك قال الآيات (قوله اسم كذلك) أي منصوب لفظا أو محلا ومثاله الآياتان من الاول ومثال
الثاني أما الذي يكرمك فأكرمه دماميني (قوله بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه) بان يقال فهدينا
هدينا هم (قوله لان أما نائبة عن الفعل الخ) هذا التعليل انما ينتج وجوب تقدير العامل بعد المعمول
ولا ينتج وجوب تأخيرها عن الفاء ولا وجوب تقديمه على مدخولها وقوله على الاول بان العامل المقدر
هو الجواب في الحقيقة وبانه لو قدر قبل الفاء وبعد المعمول للزم الفصل باكثر من واحد والثاني بان
حق المفسر بفتح السين التقديم على المفسر بكسرهما (قوله والفعل لا يلي الفعل) وأما زيد كان يفعل
ففي كان ضمير فاصل اه معنى ونظر الدماميني في التعليل بان أما نائبة عن جملة الشرط لافعله فقط فلم
يجاور الفعل بتقدير كونه مقدا مفعلا أي للفصل بالفاعل الموجود تقديره وقد دفع النظر بان الفعل
الذي نابت عنه أما المبدأ كضعف مرفوعه عن أن يكون فاصلا بخلاف مرفوع زيد كان يفعل

الشرط الثاني يؤخذ من
قوله لتلوها أنها لا يجوز
أن يتقدم الفاء أكثر من
اسم واحد ولو قلت أما زيد
طعامه فلا تاكل لم يجوز كما
نص عليه غيره • الثالث
لا يفصل بين أما والفاء
بجملة تامة إلا ان كانت
دعاء بشرط أن يتقدم
الجملة فاصل نحو أما اليوم
رحمك الله فالأمر كذا
• الرابع يفصل بين أما
وبين الفاء بواحد من أمور
سنة • أحدها المبتدأ
كالآيات السابقة • ثانيها
الخبر نحو أما في الدار فزيد
• ثالثها جملة الشرط نحو
فأما ان كان من المقرب بين
فروح وريحان الآيات
• رابعها اسم منصوب لفظا
أو محلا بالجواب نحو فاما
اليتيم فلا تقهر الآيات
• خامسها اسم كذلك
معمول محذوف يفسره
ما بعده انما نحو أما زيد
فاضربه وقراءة بعضهم وأما
• ثمود فهدينا هم بالنصب
ويجب تقدير العامل بعد
الفاء وقبل ما دخلت عليه
لان أما نائبة عن الفعل
فكانه فاعل والفعل لا يلي
الفعل • سادسها

فان زيدا جالس ولا يكون العامل ما بعد ان لان خبران لا يتقدم عليها فكذلك معموله هذا قول سيبويه والمازني والجمهور وخالفهم المبرد وابن درستويه والفراء والمصنف الخامس سمع أما العبيد فذوعبيد بالنصب وأما قرشا فانا أفضلها وفيه دليل على أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل اذا التقدير هنا مهما ذكر وعلى ذلك فيخرج أما العلم فعالم وأما علم فاعلم فهو أحسن مما قيل أنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء أو مفعول لاجله ان كان عرفا وحال ان كان منكرا وفيه دليل أيضا على أن أما ليست العاملة اذا يعمل الحرف في المفعول به السادس ليس من أقسام أما التي في قوله تعالى أما اذا كنتم تعملون ولا التي في قول الشاعر

فتأمل (قوله ظرف) بالمعنى الشامل للمجرور كما مثل (قوله لمافيهامن معنى الفعل الخ) فعلى هذا تكون نائبة عن فعل الشرط معنى وعملا وعلى الثاني معنى لاعمالا (قوله أوللفعل المحذوف) أى الذى نابت عنه وأولتنويع الخلاف (قوله نحو أما اليوم فاني ذاهب الخ) لا يخفى أن المقصد أن الذهاب اليوم والجلوس في الدار فهذا مما يؤيد مذهب المبرد ومن وافقه ولا يلتفت مع أمالمنايع التقديم وان تعدد لكونه لا غرض مهمة كما سبق (قوله هذا قول سيبويه الخ) قال الدماميني اذا عرفت أن مذهب الجمهور في نحو أما اليوم فاني ذاهب كون الظرف معمول للفعل الشرط أولا ما كان الفاصل بين الفاء وأما جزأما في حين فعل الشرط لا الجواب والفاء ليست من الة من مركزها الاصل بل هي فيه داخل على الجواب فتلخص أن الفاصل بين أما والفاء نارة يكون جزأ من الجواب نحو أما زيد فذاهب اذا التقدير مهما يكن من شيء فزيد ذاهب ونارة يكون جزأ من متعلقات فعل الشرط نحو أما اليوم فاني ذاهب اذا التقدير مهما يكن من شيء اليوم وأما الفاء في جميع التراكيب فانما تدخل على الجواب كالمثال الاخير أو على شيء منه كالمثال الذى قبله هذا كماه على مذهب الجمهور اه (قوله وخالفهم المبرد الخ) أى فقالوا بعمل ما بعد ان فيما قبلها مع أما خاصة نحو أما زيد فاني ضارب قال أبو حيان وهذا المبرد به سماع ولا يقتضيه قياس صحيح قال وقد رجع المبرد الى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه وقال الزجاج رجوعه مكتوب عندي بخطه اه سيبوطى فعلم أن مخالفتهم ليست في الظرف فقط وان أوهمه صنيع الشارح نعم تخصيص الظرف قول آخر حكاه السيبوطى بعد ذلك قال شيخنا وهل هو أى قول هؤلاء بناء على جواز تقدمه أو التوسع في معمول راجعه اه والثاني هو الظاهر أو المتعين (قوله سمع) أى على قلة وضعف الراجح الكثير الرفع نقله الرضى عن سيبويه (قوله بالنصب) أى على أنه مفعول للفعل المحذوف الذى نابت عنه أما هو ذكرت لا بما قيسا على نصبها الظرف كما أنفالا ان الحرف لا ينصب المفعول به وان نصب الظرف لنبأه عن فعل كما سيذكر الشارح ذلك تبعا للمعنى وغيره وقال الرضى على أنه مفعول به لما بعد الفاء لان معنى ذوعبيد عملكهم ومعنى أفضلها أغلبها في الفضل (قوله وعلى ذلك) أى جواب تقدير ما يليق بالمحل (قوله فهو أحسن الخ) أى لا طراد في كل موضع وأصالة الفعل في العمل (قوله مفعول مطلق الخ) فانه لا يتأني في نحو أما العلم فذوعلم أو فانه عالم أو فلا علم له لوجود المانع من عمل ما بعد تالى الفاء فيما قبله وهذا على مذهب الجمهور وفيه ما مر مما بينى (قوله أو مفعول لاجله) أى للفعل المحذوف والتقدير مهما ذكرت ذكرت أحد الاجل العلم وقوله وحال أى من مفعول الفعل المحذوف والتقدير مهما ذكرت شيئا حال كونه عالما لكن تقدير المفعول على هذا معرفة أولى ليكون صاحب الحال معرفة (قوله ليست العاملة) أى فيما بعدها مطلقا لان الاصل في العامل الاطراد وأما لا تعمل في المفعول به فالظاهر أن غيره كذلك (قوله التي) اسم ليس لانعت أما (قوله أم المنقطعة) أى لمجرد الاضراب وتسميتها منقطعة على رأى الكوفيين وأما البصريون فلا يسمون أم التي لمجرد الاضراب متصلة ولا منقطعة كما سلف (قوله وما الاستفهامية) أى التي استفهم بها وحدها ان جعلت ذاموصولة أو مع ذان ركبت ذامع ما جعل المجموع استفهام (قوله الاولى) نعت ميم (قوله عارضت) أى ارتفعت بحيث تقابل الرأس فيضحي بفتح الحاء المهملة مضارع ضحى بكسر واو فتحها أى برز ويخصر بالحاء المحجمة وفتح الصاد المهملة مضارع خصم بكسر الصاد أى ألمه البرد في اطرافه اه شمنى فضبط البعض يخصر بالحاء المهملة خطأ وكذا ما اقتضاه صيغته من أن قول أبي العلاء المعرى لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب يهجر للافراط في الخصم بالحاء المهملة خطأ وإنما هو بالحاء المحجمة فائدة قد تحذف أما ويطر ذلك قبل الامر والنهى نحو وربك فكبر وثيابك فطهر والجزفاهر فبدلك فليفرحوا ولا يقال زيد افضربت ولا زيد افضربه

(لولا ولوما بالزمان الابتداء اذا امتناع وجود عقدا) أي للولا ولوما استعمالان • أحدهما أن يدل على امتناع شيء لوجود غيره وهذا ما أراد به بقوله اذا امتناع وجود عقدا أي اذار بامتناع شيء بوجود غيره ولازم بينهما ما يقتضيان حينئذ مبتدأ ملترما فيه حذف خبره غالباً وقدم بيان ذلك في باب المبتدأ وجوابا بكواب لومصدا براماض أو مضارع مجزوم بلم فان كان الماضي مثبتا قرن باللام غالباً نحو لولا أنتم لكما مؤمنين ونحو قوله لولا الاصاخة للوشاة لكان لي • من بعد مسخطف في الرضا رجاء وان كان منفيًا تجرد منها غالباً نحو لولا فضل الله (٣٤) عليكم ورحمته ما زكا منكم من أحد أبداً وقوله والله لولا الله ما هتدينا وقوله

لولا ابن أوس نأى ماضيه صاحبه • وقد يقرن بها المنفي كقوله لولا رجاء لقاء الطاعنين لما أبت فواهم لنار وحوال جسد • وقد يحذف منها المثبت كقوله لولا زهد يرجحاني كنت منتصرا وقوله وكم موطن لولاى طعت كما هوى • باجرامه من فنة النيق منهوى واذادل على الجواب دليل جاز حذفه نحو لولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم والاستعمال الثاني أن يدل على التخصيص فيختصان بالجل العملية ويشاركهما في ذلك هلا والاموازنة لها والابا تخفيف وقد أشار إلى ذلك بقوله (وهيما التخصيص من هلا • ألا الأوا وإنما الفعل) أي المضارع أو مافى تاويله نحو لولا أن تستغفرون الله ونحو لولا أنزل علينا الملائكة ونحو لوما تأتينا بالملائكة ونحو قوله هلا تسلم أو الأتسلم أو الأتسلم

بتقدير أما انظر حاشية السبوطى على المغنى (قوله الابتداء) أي المبتدأ كما يشير إليه الشارح والالف في عقد التثنية (قوله ولازما) عطف تفسير على ربطا (قوله في باب المبتدأ) أي عند قول المصنف وبعد لولا غالباً الخ (قوله لولا الاصاخة) بصاد مهمله وخاء معجمة أي الاستماع وقوله في الرضا متعلق بقوله رجاء (قوله وان كان منفيًا) هذا مقابل قوله فان كان الماضي مثبتا فالضهير في قوله وان كان منفيًا يرجع الى الماضي ومن المعلوم ان لم لا تدخل على الماضي فقول البعض تبعاً لشيخنا قوله وان كان منفيًا أي غير لم فان كان منفيًا باللام لا موقع له وقيل في الهمع نفي الماضي هنا بان يكون بما هو ظاهر صنيع الشارح فلا يجوز لولا لا لاقف ولا قعدت (قوله وكم موطن الخ) تقدم الكلام عليه في حروف الجر (قوله نحو لولا فضل الله عليكم ورحمته الخ) أي لفصحتكم وعاجلكم بالعقوبة (قوله التخصيص) مبالغة الحذف يقال حظه على كذا أي رغبه في فعله فاذا أريد تأكيد الترغيب والمبالغة فيه قيل حظه (قوله الموازنة لها) أي اهلا (قوله من) أمر من ما رجعني ميز (قوله وهلا) عطف على الضمير المحرور وبلا إعادة الجار لجواز ذلك عند الناظم كما مر (قوله أوليتها) أي هذه الأدوات الخمس (قوله الفعل) أي الخبري اذا الطلبي لا يطلب (قوله أي المضارع الخ) قال الفارسي قال سيبويه انها أي الأدوات المذكورة كلها للتخصيص سواء وليها ماض أو مضارع وأبو الحسن بن بابشاذان وليهن المستقبل كن تخصيضاً للفاعل على الفعل ليفعله نحو هلا تضرب اللص وان وليهن الماضي كن تو بيخا للتخصيض لا امتناع طلب الماضي نحو لولا تضربت اللص أي لاى شيء ما ضربته • وقال سيبويه ان فات الماضي فلا يفوت مثل فعله اه ولا يبعد عندى أنهم بالاشتراك اذا دخلن على الماضي كن تو بيخا على ترك الفعل في الماضي وتخصيضاً على فعل مثله في المستقبل فتدبر (قوله والعرض كالتخصيص) أي في كون كل طلباً (قوله وقد يليه الخ) قال في المغنى وقد فصلت من الفعل باذوبادامعه • ولين له وبجمله شرطية معترضة فالاول نحو لولا اذ سمعتموه قلم فلولوا اذ جاءهم باسنا نضربوا والثاني والثالث فلولوا اذ ابغيت الحلقوم الى صادقين المعنى فهلا ترجعون الروح اذا بلغت الحلقوم ان كنتم غير مر بوبين وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك ونحن أقرب الى المختصر منكم بعلمنا أو بالملائكة ولكن كنتم لا تشاهدون ذلك ولولا الثانية تاكيد للاولى اه والقسمان الاولان يشملهما النظم (قوله مضر) أي محذوف يدل عليه الكلام لفظاً نحو هلا زيد اضربته أو معنى نحو هلا زيد اغضبت عليه أي هلا أهنت زيداً أو تركت زيداً وقوله أو بظاهر أي مذكور (قوله للتوبيخ) أي اللوم على ترك الفعل والتنديم أي الايقاع في الندم وجعل شيخنا والبعض العطف من عطف الملزوم على اللازم وجعله من العكس صحيح بل أظهر (قوله تعدون عقر النيب) يجمع ناب وهي الناقه المسنة وضو طرى بالضاد المعجمة والطاء المهمله المرأة النجفة والكفى الشجاع المتكلم في سلاحه والمقنع الذي على رأسه بيضة حديد شمني (قوله بمعنى لولا عددكم) وانما لم يقدر عددكم من

قد دخل الجنة ونحو الاتقان قومنا كتبوا أي ما نهم والعرض كالتخصيض الا أن العرض طلب بلين ورفق والتخصيض طلب اول بحث (وقد يليها) أي قد يلي هذه الأدوات (اسم بفعل مضر • علق أو بظاهر مؤخر) فالاول نحو قولك هلا زيد اضرب فزيد اعلق بفعل مضر بمعنى أنه مفعول للفعل المضمر والثاني نحو قولك هلا زيد اضرب فزيد اعلق بالفعل الظاهر الذي بعده لأنه مفرغ له بتبنيهاً الا اول تردده هذه الأدوات للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضي أو مافى تاويله ظاهراً أو مضمرًا نحو لولا جازا عليه باربعة شهداء فلولوا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قرباناً آلهة ونحو قوله • تعدون عقر النيب أفضل مجسدكم • بنى ضو طرى لولا الكفى المقنعاً أي لولا تعدون الكفى بمعنى لولا عددتم

لان المراد توخيهم على تركه في الماضي وانما قال تمدون على حكاية الحال ونحو قوله أثبت بعد الله في القدم وثقا • فهلا سعيدا
ذالحيانة والغدر • أي فهلا أسرت سعيدا • الثاني قد يقع بعد حرف التحضيض (٣٥) مبتدأ أو خبر فيقدر المضمهر كان الثانية

كقوله • ونبت لبلى
أرسلت بشفاعته • الى فهلا
نفس لبلى شفيعها • أي فهلا
كان الشأن نفس لبلى
شفيعها • الثالث المشهور
أن حرف التحضيض أربعة

وهي لولا ولوما وهلا وألا
بالتشديد ولها لم يذ كرفي
التسهيل والكافية سواهن
وأما الأ بالتحفيف فهي
حرف عرض فذكرة لها مع
حرف التحضيض يحتمل

أن يريد أنها قد تأتي للتحضيض
ويحتمل أن يكون كرها
معهن لمشاركتهما في
الاختصاص بالفعل وقرب
معناها من معانها ويؤيده

قوله في شرح الكافية
والحق بحروف التحضيض
في الاختصاص بالفعل ألا
المقصود بها العرض نحو
ألا تزورنا خاتمة أصل

لولا ولوما لو ركبت مع لا وما •
وهلا مر كبة من هل ولا
والأ يجوز أن تكون هلا
فأبدل من الهاء همزة وقد
بلى الفعل لولا غير مفهومة
تحضيضا كقوله

أنت المبارك والميمون سيرته
لولا تقوم درة القوم
لاختلفة واقتول بالولم أي لو
لم تقوم أو تجعل المختصة
بالاسماء والفعل صلة
لان مقدرة على حد تسمع
بالمعبدى والله تعالى أعلم

بلاخبار بالذي والالف

أول وهلة لانه لا دليل عليه اذ الفعل المذكور المشعر بالمحذوف مضارع (قوله لان المراد الخ) قال
الداميني يصح أن يراد تحضيضهم على عده في المستقبل وهو متضمن تمويخهم على تركه في الماضي
(قوله في القدم) بكسر القاف سين من جلد غير مدبوغ سم (قوله فيقدر المضمهر) أي الفعل المضمهر
(قوله أرسلت) في محل نصب مفعول ثالث لنبت وقوله بشفاعته أي بذى شفاعته يشفع لها (قوله
أي فهلا كان الشأن نفس لبلى شفيعها) أي ليحصل اللقاء ولانه لا أكرم عليه منها حتى يشفع لها
عنده بدليل قوله بعد هذا البيت

أأكرم من لبلى على قفتنى • به الجاه أم كنت امر الأطيعها
فنفس مبتدأ وشفيعها خبر أو بالعكس والجملة خبر كان الثانية المحذوفة وكان هنا بمعنى يكون
لوقوعها بعد حرف التحضيض وانما لم يقدر يكون من أول وهلة لان المعهود في غير هذا الموضع تقدير
كان فعمل عليه هذا الموضع وقيل التقدير فهلا تشفع نفس لبلى لان الاضمار من جنس المذكور
أفيس قال في المعنى وشفيعها على هذا الخبر المحذوف أي هي شفيعها (قوله ويحتمل أن يكون الخ)
استشكل بتسلط حرف التحضيض عليها وأجيب بأن المراد من مجموع الأدوات الخمس (قوله وقرب
معناها من معانها) لاجتماع المعنيين في مطلق الطلب (قوله أصل لولا ولوما الخ) عبارة الفارضى
والاجود أن أدوات التحضيض كلها مفردة وقيل مر كبة فهلا من هل ولا النافية ولولا ولوما من
لو وحرفي النفي وألا بالتشديد من أن ولا فقلبت النون لاما وأدغمت وقيل أصلها هلا اه وقال قبل
ذلك الأ المحففة بسيطة في التحضيض وقيل مر كبة وأما التي للعرض وألا الاستفاحية بسيطة كما
سبق في باب لا اه (قوله لولا لا تقوم) أي تعدل وقوله درة القوم قال في القاموس الدرء الميل والعوج
في القناة ونحوها (قوله فتقول بالولم) فتكون لولا الامتناعية داخلة على لا النافية وقوله أو تجعل
المختصة بالاسماء فتكون لولا الامتناعية والدليل على حملها بأحد هذين المعنيين السياق وقرن

جوابها باللام

الاخبار بالذي والالف واللام
مثلها التي ومثني الذي والتي وجعهما أو ما غير ذلك من الموصولات فلا يخبر به (قوله للسببية) بمعنى
أخبر عن زيد من قام زيد بالذي أخبر عن زيد بسبب التعبير عنه بالذي وقال ابن الحاجب انها باء
الاستعانة أي أخبر عن زيد متوصلا الى هذا الاخبار المقصود بالذي وقال أبو حيان انها بمعنى عن اه
سم وعلى الاخبار عن في قولنا عن زيد مثلا بمعنى الباء وأشار في التوضيح الى أنه متعلق بمحذوف حال أي
معبراً بهذا اللفظ (قوله أخبر عن مسمى زيد بواسطة الخ) يعني أن مسمى زيد مخبر عنه معبر عنه بالذي
وخبر معبر عنه زيد (قوله وضعه نحو يون الخ) وبنوه على أبواب النوكاب الفاعل والمبتدأ والخبر
ونواضعهما وجميع المفعولات وغيرها التي كنوا الطالب من استحضار الاحكام النحوية وليكون له
بالامتنان • لكنه يقوى بها على التصرف فانهم اذا قالوا أخبر عن الاسم الفلاني من الجملة الفلانية
بالذي بعد بيانهم طريقه الاخبار به فلا بد من تذكرة كثير من المسائل وتدقيق النظر فيها حتى يعلم هل
ذلك الاسم ما يصح الاخبار عنه أو يمنع (قوله للتدريج) أي التمرين والتجريب (قوله كما وضع
التصريفون الخ) فكما يقال على جهة الامتحان للطالب كيف تبنى من قرأ مثل جعفر وما أشبهه
يقال كيف تخبر عن هذا الاسم بالذي ونحوه فكما لا يحسن أن يبنى من اللفظة غيرها الا من رجع في
التصريف لا يعرف حقيقة الاخبار بالذي ونحوه الا من نبع في علم العربية اه سندوبي واذا نبت
من قرأ مثال جعفر رقت قرآي والاصل قرأ بهمزتين فقلبت الثانية ياء ثم الباء الفاء في الاشياء

واللام في قوله بالذي باء السببية لآباء التعدي به لدخولها على المخبر عنه لان الذي يجعل في هذا الباب مبتدأ الاخبار كما استغف
عليه فهو في الحقيقة مخبر عنه فاذا قيل أخبر عن زيد من قام زيد فالعنى أخبر عن مسمى زيد بواسطة تعبيرك عنه بالذي وهذا الباب
وضعه نحو يون للتدريج في الاحكام النحوية كما وضع التصريفون مسائل التمرين في القواعد التصريفية وبعضهم يسمي هذا

الباب السبك قال الشارح وكثيرا ما يصار الى هذا الاخبار لقصد الاختصاص أو تقوى الحكم أو تشويق السامع أو اجابة
المخجن انتهى والكلام في هذا الباب في (٣٦) أمرين الاول في حقيقة ما يجبر عنه والثاني في شروطه وقد أشار الى الاول بقوله

(ما قيل أخبر عنه بالذي خبر
عن الذي مبتدأ مقبل
استقر) ما موصولة مبتدأ
وخبر خبرها ومبتدأ حال
من الذي الثاني والذي
الاول والثاني في البيت
لا يحتاجان الى صلة لانه
انما أراد تعليق الحكم على
لفظهما لا أنهم موصولان
والتقدير ما قيل لك أخبر
عنه بهذا اللفظ أعني الذي
هو خبر عن لفظ الذي حال
كونه مبتدأ مستقرا أولا
(وما سواهما) أي ماسوى
الذي وخبره (فوسطه صلة
عائدها) وهو ضمير
الموصول (خائف معطى
التكلمه) وهو الخبر فيما
كان له من فاعليه أو
مفعولية أو غيرهما (نحو
الذي ضربته زيد فذا
ضربت زيدا كان قادر
المأخذا) أي اذا قيل لك
أخبر عن زيد من ضربت
زيد اقلت الذي ضربته
زيد فقصه در الجملة بالذي
مبتدأ أو تؤخر زيدا وهو الخبر
عنه فتجعله خبرا عن الذي
وتجعل ما بينهما صلة الذي
وتجعل في موضع زيد الذي
أخرته ضميرا عائدا على
الموصول ولقولك لك أخبر
عن التاء من هذا المثال
قلت الذي ضربت زيدا أنا
فصعلت به ما ذكره الآن
التاء ضمير متصل لا يمكن

والنظار الغوية للسيوطي قال ابن جني قال أبو علي الفارسي سألت ابن خالويه بالشام عن مسألة فما
عرف السؤال بعد أن أعدته ثلاث مرات وهي كيف تبنى من وأي مثل كوكب على قراءة من قرأ قد
افلح بنقل حركة الهمزة على الدال وحذفها ثم تجو مع بالواو والنون ثم تضيفه الى نفسك وجوابها أنه في
الاصل وواي نحو كوكب فان قلبت الياء انقلب الحركه وانفتح ما قبلها فصار وواي ثم نقلت حركة
الهمزة الى الواو الساكنة وحذفت فصار وواي فاجتمع واو وان في أول الكلمة فقلبت الالوية همزة فصار
أو فاذا اجتمع بالواو والنون قلت أو ون بحذف الالف لالتقاء الساكنة مع واو الجمع كما في مصطفون
فاذا أضفته الى نفسك قلت أو ي بحذف نون الجمع للاضافة وقلب واو الجمع ياء لاجتماعها مع
الياء وسبق احدهما بالسكون وادغام الياء في الياء اه ملخصا وهذه القصة مما يؤيد عدا بن
هشام في المغني ابن خالويه من النحاة الضعفاء (قوله باب السبك) أي سبك كلام من كلام آخر كما فاده
الشارح على التوضيح (قوله وكثيرا ما يصار الى هذا الاخبار) أي لا بقصد كونه عن مسمى اسم في
تركيب آخر فافهم (قوله لقصد الاختصاص) كقولك الذي قام زيد ردا على من قال قام عمرو أو قال
قام زيد وعمرو وازالة لشك الشاك في القائم (قوله أو تقوى الحكم) لان في هذا الاخبار اسنادين الى
الضمير والى الظاهر فهو أقوى مما فيه اسناد واحد (قوله أو تشويق السامع) كقولك واصف ناقه
صالح عليه الصلاة والسلام

والذي حارت البرية فيه • حيوان مستحدث من جهاد

ابن غازي (قوله قبل) ظاهره وجوب تقديم المبتدأ في هذا الباب على الخبر وعليه نص جماعة من
النحاة وفي البسيط أن ذلك على جهة الأولى والاحسن وأنه يصح أن تقول زيد الذي ضرب عمرو على
الجواز المبرر أفاده المرادى (قوله وما سواهما) أي من بقية الجملة (قوله عائدها خلف معطى
التكلمه) أي خلف الاسم الذي يكمل به الكلام بعد تركيب الاخبار وكلامه يفيد أن الضمير الذي
يخلف الاسم المتأخر لا بد من مطابقته للموصول لكونه عائده ويلزم عند الجمهور كونه عائدا لانه عائدا
على غائب لان الموصول في حكم الغائب ولو خلف ضمير متكلم أو مخاطب وأجاز بعضهم مطابقته
للغيب في التكلم والخطاب كان يقال في الاخبار عن تاء ضربت بالفتح الذي ضربت أنت وعن تاء
ضربت بالضم الذي ضربت أنا كذا في المرادى وانما منع الجوهور ذلك هنا مع تجوزهم أنت الذي
قام وأنت الذي قلت لانه يلزم هنا أن تكون فائدة الخبر حاله في المبتدأ وذلك خطأ بخلافه هناك
واعلم انه لو كان الاخبار عن زيد من جاء زيد وعمرو وجب تركيب الخلف المستتر ليحصل الفصل
بينه وبين المعطوف عليه فيصح العطف بقول الذي جاء هو وعمرو زيد فلفظ هو توكيد للضمير
المستتر الذي هو خلفه وان لو كان الاخبار عن زيد من مرت زيد وعمرو احتج الى إعادة الجار في
العطف على الخلف بناء على اشتراط ذلك في العطف على الضمير المحرور تقول الذي مرت به وعمرو
زيد وهكذا اه يس وقوله لانه يلزم هنا أن تكون فائدة الخبر حاله في المبتدأ لانه حينئذ يعلم
التكلم والخطاب قبل الخبر (قوله فيما كان له) متعلق بخلف وقوله أو غيرهما كالمبتدأ والخبرية
(قوله فقصه در الجملة الخ) حاصله خمسة أعمال تصدير الجملة بالذي وتأخير زيد ورفعها وأشار اليه بقوله
فتجعله خبرا عن الذي وجعل ما بينهما ماصلة وأن تجعل في مكان زيد الذي نقلته عنه ضمير مطابقيه في
معناه واعرابه (قوله قلت الذي هو زيد أبوك) صوابه الذي زيد هو أبوك بتأخير هو عن زيد ليكون
في موضع الخبر عنه (قوله وباللذين الخ) ظاهر كلام المتن والشرح لا يفيد جواز الاخبار باللتين
واللاتي ويفيده قول التوضيح باب الاخبار بالذي وفروعه لان التي وفروعهما من فروع الذي اه

تاخيرها مع بقاء الاتصال وان قيل أخبر عن زيد من قولك زيد أبوك قلت الذي هو أبوك زيد أو عن أبوك
قلت الذي هو زيد أبوك (وباللتين والذين والتي أخبر مرعا وفاق المثبت) وهو ما قيل لك أخبر عنه

في التثنية والجمع والتأنيث كما تراعى وفاقه في الافراد والتثنية كبر فاذا قيل لك أخبر عن الزيد من نحو بلغ الزيدان العمر من رسالة قلت اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان أو عن العمرين قلت الذين (٣٧) بلغهم الزيدان رسالة العمرين أو عن

الرسالة قلت التي بلغها الزيدان العمرين رسالة فتقدم الضمير وتصله لانه اذا أمكن الوصول لم يجوز العدول الى الفصصل وحينئذ يجوز حذفه لانه عائد متصل منصوب بالفعل ثم أشار الى الثاني وهو ما في شروط المخبر عنه بقوله (قبول تأخير وتعريف لما أخبر عنه ههنا قدحما كذا الغنى عنه بأجنبي أو بمضمهر شرط فواع ما روعوا) اعلم أن الاخبار ان كان بالذي أو أحد فروعها اشترط للمخبر عنه تسعة أمور • الاول قبوله التأخير فلا يخبر عن أيهم من قولك أيهم في الدار لانك تقول حينئذ الذي هو في الدار أيهم فيخرج الاستفهام عماله من وجوب الصدريه وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام والشرط وكما الخبرية وما التثنية وضمير الشأن فلا يخبر عن شيء منها لما ذكرته وفي التسهيل أن الشرط أن يقبل الأيهم أو خلفه التأخير وذلك لان الضمير المتصل يخبر عنه مع أنه لا يتأخر ولكن يتأخر خلفه وهو الضمير المنفصل كما مر • الثاني قبوله التعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز

اسم ولو قال المصنف • وبفروع للذي نحو التي • لدخول في كلامه اللتان واللاتي واللاتي واللاتي (قوله في التثنية الخ) متعلق بقول المصنف وفاق بمعنى الموافقة (قوله فاذا قيل لك أخبر الخ) واذا قيل لك أخبر عن الهندات من ضربت الهندات قلت اللاتي ضربتهن الهندات قال في الارشاف ويستوى الموصول بغيره في الاخبار فاذا أخبرت عن الذي من ضربت الذي ضربته تقول الذي ضربته الذي ضربته اه فرضي فتجعل مكان الموصول وصلته ضمير الانهما شيء واحد وتجعل الموصول وصلته خبرا كما في الهمع قال سم قياس ذلك ان يقال في الاخبار عن الذي من قولك الذي في داره زيد عمر والذي هو عمر والذي في داره زيد (قوله فتقدم الضمير وتصله) مراده بالضمير ضمير العمرين في مثال الاخبار عنهم وضمير الرسالة في مثال الاخبار عنها أي وكان حق الضمير لولا وجوب الاتصال حيث أمكن أن يكون مكان مرجه منفصلا لكونه خلفه (قوله وحينئذ) أي حين اذ قدمت الضمير ووصلته (قوله قدحما) خبر قبول وألفه للاطلاق وان زعم السندوبي أنها التثنية (قوله الاول قبوله التأخير) ليكون خبرا فان الخبر هنا واجب التأخير عند الجمهور (قوله فلا يخبر عن أيهم الخ) كذا لا يخبر عن ضمير الفصل لتلايخج عماله من لزوم التوسط اه زكريا وهو انما يظهر على القول بانه اسم أما على الصحيح من أنه حرف على صورة ضمير الرفع المنفصل فعدم الاخبار عنه لعدم اسميته اللازمة للمخبر عنه ثم من أجاز تقديم الخبر في هذا الباب كابن عصفور والمبرد أجاز الاخبار عن أيهم ونحوه مع التقدم على المبتدأ فيقال أيهم الذي هو في الدار على أن أيهم خبر مقدم (قوله وكما الخبرية وما التثنية) فلا يقال في كم عبد لي وما أحسن زيد الذي هو لي كم عبد ولا الذي هو أحسن زيدا (قوله وضمير الشأن) في جعله من لازم الصدر نظر لانه يقتضى أن العوالم لا تتقدم عليه وقد قالوا في قوله • اذا مت كان الناس نصفان • ان اسم كان ضمير شأن وفي قوله تعالى أن الحمد لله ان اسم أن ضمير شأن قاله ابن جماعة وحينئذ فامتناع الاخبار عنه انما هو لما يلزم عليه من تقديم مفسره الذي هو مرجه عليه مع أنه يجب تأخيره عنه اذ هو مما يعود على متأخر لفظا ورتبة (قوله فلا يخبر عن الحال والتمييز) لانك لو قلت في جاء زيد ضاحكا وملكت تسعين نجمة الذي جاء زيد اياه ضاحك والتي ملكت تسعين اياه نجمة لكانت نصبت الضمير المنفصل في الاول على الحال وفي الثاني على التمييز وذلك ممنوع قال السندوبي فان قلت هل يجوز ذلك على مذهب من جوز تعريفهما قلت لم أره منقولا والظاهر نعم لان الحكم يدور مع العلة وجودا وعدمها فقدر ابراه (قوله لم يدكره في التسهيل) أي استغناء عنه بالشرط الرابع الا تي المعبر عنه في التسهيل بقوله منوباعنه بضمير قال سراحه أبو حيان ومتابعوه المرادى وابن عقيل وناظر الجلبش والشبني واللفظ له أي عن ذلك الامم الذي تريد أن تخبر عنه وتجزئ بذلك من الاسماء التي لا يجوز ضمها كالحال والتمييز والاسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة وأسماء الافعال كذا في التصريح وانما لم ينب التضمير عن الاسماء العاملة عمل الفعل لان ضميرها لا يعمل عملها وانما جازها بالشرط الرابع كما مر أولى من اخرجها بالشرط الثاني كما صنع البعض (قوله قبول الاستغناء عنه بأجنبي) أي صحة وضع أجنبي موضعه وهذا يفيد جواز الاخبار عن ضمير الغائب الذي يجوز الاستغناء عنه بأجنبي وله صورتان احدهما أن يكون عائدا الاسم من جملة أخرى نحو أن يذكر انسان فتقول لقبته فيجوز الاخبار عن الهاء فيقال الذي لقبته هو وصرح بذلك المصنف والاخرى أن يكون عائدا على بعض الجملة الا أنه غير محتاج اليه للربط نحو ضرب زيد غلامه فلا يمتنع على مقتضى كلامه الاخبار عن الهاء لانه يجوز أن يخلفها الأجنبي نحو الذي ضرب زيد غلامه هو اه مرادى ويفيد

لانها ملازمان للتذكير فلا يصح جعل المضمهر مكانهما لانه ملازم للتعريف وهذا القيد لم يذكره في التسهيل • الثالث قبول الاستغناء عنه بأجنبي فلا يخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبي

ضميرا كان أو ظاهرا فالضمير كالماء من نحو زيد ضربته لأنه لا يستغنى عنها بأجنبي كعمرو وبكر فلو أخبرت عنها قلت الذي زيد ضربته هو فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلا بالفعل قبل الاخبار والضمير المتصل الا ان خاف عن ذلك الضمير الذي كان متصلا ففصلته وأخرته ثم هذا الضمير المتصل ان قدرته رابطا للضمير المبني الذي هو زيد بقى الموصول بلا عائد وانخرمت قاعدة الباب وان قدرته عائدا على الموصول بقى الخبر بالرابط والظاهر كاسم الاشارة في نحو لباس التقوى ذلك خير وغيره مما حصل به الربط فانه لو أخبر عنه لزم المحذور (38) السابق وكالاسماء الواقعة في الامثال نحو الكلاب في قولهم الكلاب على البقر

أيضا عدم جواز الاخبار عن الضمير في قائم اذا لا يستغنى عنه بأجنبي لا يجوز زيد قائم عمرو سم (قوله) ضميرا كان أو ظاهرا) تعميم في الاسم الذي لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبي (قوله المتصل الا ان) أي بالفعل (قوله وان قدرته عائد على الموصول الخ) ولا يجوز تقديره راجعا للمالان الضمير الواحد لا يعود لشئين نعم كان يمكن جعله لاحدهما وتقدره عائد الآخر بما يناسب الحال سم (قوله كاسم الاشارة الخ) فلا يقال الذي لباس التقوى هو خير ذلك (قوله وغيره مما) صل به الربط فلا يخبر عن زيد من زيد ضربت زيد فلا يقال الذي زيد ضرب به زيد لان زيد اربط (قوله التي هي على البقر) كان المناسب التي اياها على البقر لان الكلاب منصوبه (قوله الاستغناء عنه بالضمير) خرج ما لا يجوز اضمارة كالاسماء العاملة عمل الفعل كالم (قوله لا يجرران الا الظاهر) قد يتبادر الى الذهن جواز الاخبار عن مجرور رب لانها تجر الضمير ولكن التحقيق انه لا يجوز لان الضمير حينئذ يعود على ما قبل رب وهو الموصول وانما يعود ضمير رب على ما بعده وذلك ليحصل له به ايمام يقرب به من التكررة فان قلت اذا قلت في رب رجل قام الذي به قام رجل فانما تجعل العائد ضمير قام لاربه فلما القاعدة في باب الاخبار ان الضمير العائد خلف الظاهر المؤخر لا ضمير آخر ثم ان الضمير في ربه لا بد له من تمييز ولا تمييز هناك ما مبني (قوله او عن العامل والمعمول معا) كان عليه ان يزيد وصفه المعمول لان الاخبار عن الثلاثة كما يدل عليه البيان الآتي (قوله وعن العامل مع المعمول الذي سر الخ) فان الخلف ضمير مستتر في سر لا مكان استتماره فلا يعدل الى الانفصال بتأخيرها الى محلها تصریح (قوله فلا يخبر عن لازم النصب) قال المرادى ولا عن لازم الرفع نحو ايمان الله وفيه نظر اه زكريا ويحجب بانه لما لزم حالا واحد او هو الرفع على وجه مخصوص وهو الرفع على الابتدائية او الخبرية في القسم كان غير متصرف والاخبار يقتضى تصرفه لانه وان لزم الرفع على الخبرية الا انه ليس خبرا في القسم سم (قوله فلا يخبر عن أحد) أي في نحو ما جاء في من أحد لانه لو قيل الذي ما جاء في أحد لزم وقوع أحد في الاثبات وهو ممتنع عند الجمهور زكريا (قوله ان يكون في جملة خبرية) أي ليتأتى الاثبات بصلة للموصول كما ذكره الشارح فلا يخبر عن اسم ليت واعل وخبرهما مالم يكونا بعض جملة خبرية نحو قال زيد ليت عمرا قائم أولعل بكر افاضل فيقال الذي قال زيد ليته قائم عمرو وليت عمرا هو قائم والذي قال زيد لعله فاضل بكر أولعل بكر افاضل وعملا لا يتصور الاخبار عنه معمول لكن لان لكن لا تقع صلة وان كانت خبرية لئلا يلزم الاستدراك من غير مستدرك (قوله فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية) محله مالم يكن بعض جملة خبرية والا جازا الاخبار عنه نحو قال زيد اضرب عمرا ومنطوق زيد اضرب عمرا على قياس مامر (قوله مستقلتين) أي لاربط لاحدهما بالآخر مما سياتي (قوله عطف مالم يس صلة الخ) هلا زاد أو العطف على مالم يس صلة بغير الفاء ليكون شاملا لما اذا أخبر عن الاسم من الجملة الثانية نحو عمرو في المثال سم (قوله بغير الفاء) هذا ان لم تجعل الواو للعمال والاجاز كافي

فلا يجوز ان تقول التي هي على البقر الكلاب لان الكلاب لا يستغنى عنه بأجنبي لان الامثال لا تغير الرابع قبوله الاستغناء عنه بالضمير فلا يخبر عن الاسم المجرور بجتي أو بعد أو بعد لان لا يجوز الا الظاهر والاخبار يستدعي اقامة ضمير مقام الخبر عنه كما تقدم في نحو قولك سرأ باز يد قرب من عمرو والكريم يجوز الاخبار عن زيد ويمنع عن الباقي لان الضمير لا يخلفهن أما الاب فلان الضمير لا يضاف وأما القرب فلان الضمير لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره وأما عمرو والكريم فلان الضمير لا يوصف ولا يوصف به نعم ان أخبرت عن المضاف والمضاف اليه معا وعن العامل والمعمول معا وعن الموصوف وصفته مجازا لعمدة الاستغناء حينئذ بالضمير عن الخبر عنه فتعوق في الاخبار عن المضاف مع المضاف اليه

الذي سره قرب من عمرو والكريم أو زيد وعن العامل مع المعمول الذي سرأ باز يد قرب من عمرو والكريم وعن الموصوف مع صفته الذي سرأ باز يد قرب منه عمرو والكريم • الخامس جواز استعماله مرفوعا فلا يخبر عن لازم النصب كسبحان وعند • السادس جواز وروده في الاثبات فلا يخبر عن أحد وديار وعرب لئلا يخرج عماله من الاستعمال في النفي • السابع ان يكون في جملة خبرية فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية لان الجملة بعد الاخبار تجعل صلة والطلبية لان تكون صلة • الثامن ان لا يكون في إحدى جملتين مستقلتين نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو ولا يلزم بعد الاخبار عطف مالم يس صلة على الذي استقر انه الصلة بغير الفاء فان كانتا غير مستقلتين بأن كانتا في حكم الجملة الواحدة كجملة الشرط والجزاء وكالو كان العطف بالفاء

الفارضى (قوله أو كان في الأخرى) أى الجملة المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف (قوله لا انتفاء المحذور المذكور) وهو عطف ما ليس صلة على ما استقر أنه الصلة أو العكس (قوله فى نحو الخ) تصور الأقسام الثلاثة قبله على اللف والنشر المرتب لكن عدداً أمثلة القسم الثالث (قوله وعن عمرو الذى قام زيد وقعد عنده عمرو) كان الصواب اسقاطه لان المحذور موجود فيه وهو عطف ما يصلح للصلة بغير الفاء على ما لا يصلح لها لان الجملة الأولى ليس فيها عائد أفاده سم ولان فيه خروجاً عن الممثل له لان المشتمل على الضمير فى حال الاخبار عن عمرو وليس الجملة الأخرى أى المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف بل الجملة المشتملة على الخلف فافهم (قوله وفى نحو ضرب بنى الخ) وتقول فى الاخبار عن الياء فى هذا المثال الذى ضرب به وضرب زيداً أنافئاً بدل كل من الياء والتاء بضمير الغيبة وهو الهاء فى الأول والضمير المستتر فى الثانى لانهم ما راجعان للموصول وهو غائب وكذا إذا أخبرت عن التاء اه سم (واعلم) أن هذا المثال وما بعده من أمثلة ما إذا كان فى الجملة الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه لان المراد بالأخرى الجملة المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف عن الاسم الظاهر أعم من أن تكون هذه الجملة المغايرة أولى كهذا المثال أو ثابته كالذى بعده واعترض البعض على الشارح بان الصواب اسقاط المثاليين لان كلام من الجملة بغير بعد الاخبار فيه عائد كما لا يخفى فلا يكون من كون الجملة فى حكم الجملة الواحدة وهو ساقط لان من صور كونها فى حكم الواحدة اشتغال كل على ضمير كما هو صريح كلام الشارح سابقاً حيث قال فان كانتا ضمير متعلقتين بان كانتا فى حكم الجملة الواحدة بحملتى الشرط والجزاء وكلاهما كان العطف بالفاء أو كان فى الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه ومعنى كونها فى حكم الجملة الواحدة صلاحية وقوع الجملة الواحدة صلة على أن هذا الاعتراض لو سلم لتوجه على قوله وفى نحو قام زيد وقعد عنده عمرو والخ أيضاً لا اشتغال كل من الجملة بغير الاخبار عن زيد على ضمير فلا تغفل (فائدة ثان) الأعمى قال فى التسهيل وان كانت الجملة ذات تنازع فى العمل لم يغير الترتيب ما لم يكن الموصول الالف واللام والمخبر عنه غير المتنازع فيه فان كان ذلك أى وجد الأمران قدم المتنازع فيه معمولا لأول المتنازعين وان كان قبل معمولا للثانى اه قال الدمامينى فتقول فى الاخبار عن التاء من ضربت وضرب بنى زيد الضارب زيداً والضارب به هو أنا قدمت زيداً وجعلته معمولا لأول لانه كان يطلبه منصوباً وأخبرت فى الوصف الأول ضمير غائب عوضاً عن ضمير المتكلم ليصح أن يكون عائد على الـ مـ متنازعين الوصف على من هو له لان الـ نفس أنا وفاعل الضرب فى المعنى أنا ثم جئت بموصول ثان لان الـ لا تنفصل من صلته فلا يصح أن تعطف وصفاً على وصف هو صلة الـ وأنت بدل ياء المتكلم هاء غائب لتعود على الـ وفصلت ضمير الفاعل فقلت هو لجرىبان الوصف الثانى على غير صاحبه لان الـ نفس أنا والذى فعل الضرب الثانى زيد ثم قال فى التسهيل وهذا أولى من مراعاة الترتيب يجعل خبر أول الموصولين غير خبر الثانى اه قال الدمامينى فتقول على هذا فى المثال السابق إذا أخبرت عن ضمير المتكلم الضارب به أنا وهو الضارب زيداً أنافئاً للوصف الأول بفعال مضمير يعود على الـ وهو الهاء، وتنفصل الفاعل وهو أنا وتجعل خبر الـ ضمير امر فوعا من فاعل يعود على زيد وتأتى للوصف الثانى مكان ياء المتكلم هاء وهى المفعول والعائد زيد الفاعل وأنا المخبر قال وهذا رأى المازنى ثم اعترض عليه بما يعلم بمرآعته الثانية قال الدمامينى قال ابن الصانع إذا قيل قام وقعد زيد قلت فى الاخبار بالذى عن زيد الذى قام وقعد زيد وفى الاخبار بالالقائم وقعد زيد والعطف على حده فى وأقروا لله وان شئت كررت قلت القائم والقاعد زيد وكذا الذى قام والذى قعد زيد ولا يجوز فى قولك الذى يطير يغضب زيد الذباب أن تكرر الموصول فتقول الذى يغضب زيد لانك ان جعلت زيداً فاعل يغضب خلت الصلة من ضمير وان جعلته خبراً عن الذى الثانية كنت قد

أو كان فى الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه جاز الاخبار لا انتفاء المحذور المسد كور فى نحو ان قام زيد قام عمرو وتقول فى الاخبار عن زيد الذى ان قام قام عمرو وزيد وعن عمرو الذى ان قام زيد قام عمرو وفى نحو قام زيد فقعد عمرو وتقول فى الاخبار عن زيد الذى قام زيد وعن عمرو الذى قام زيد فقعد عمرو ولان ما فى الفاء من معنى السببية تزل الجملة من منزلة الشرط والجزاء وفى نحو قام زيد وقعد عنده عمرو وتقول فى الاخبار عن زيد الذى قام وقعد عنده عمرو وزيد وعن عمرو الذى قام زيد وعن عمرو الذى قام زيد وقعد عنده عمرو وفى نحو ضرب بنى وضربت زيداً ونحو أكرمى وأكرمتهم وتقول فى الاخبار عن زيد الذى ضرب بنى وضربته زيد وعن عمرو الذى أكرمى وأكرمتهم عمرو التاسع .

امكان الاستفادة فلا يخبر عن اسم ليس تحتها معنى كثنوا فى الاعلام نحو بكر من أبى بكر اذا لم يكن أن يكون خبراً عن شئ تنبيهات الأول الشرط الرابع فى كلامه

مغن عن اشتراط الثاني لان ما لا يقبل التعريف لا يقبل الاضمار وقد نبه في شرح الكافية على أنه ذكره زيادة في البيان
• الثاني أو في قوله أو بمضمر بمعنى الواو لما بان لك أن الشرط المذكورة في النظم أربعة وأن الثالث والرابع لا يغني أحدهما
عن الآخر وقد عطف في الكافية (٤٠) ثلاثة شروط بأو فقال وشروط الاسم مخبر عنه هنا • جواز تأخير ورفع

وغنى عنه بأجنبي أو
بمضمر أو مثبت أو عدم
التنكير مع عدم كلامها
في الشرح شرط مستقلا
• الثالث سكت في الكافية
أيضاً عن الثلاثة الأخيرة
وقد ذكرها في التسهيل
(وأخبروا ههنا بال) أي
الموصولة (عن بعض ما
يكون فيه الفعل قد تقدما)
أي بشرط لجواز الاخبار
عن آل الثلاثة شروط زيادة
على ما سبق في الذي
وقرعه • الاول أن
يكون الخبر عنه من جملة
تقدم فيها الفعل وهي
الفعلية والى هذا الإشارة
بقوله فيه الفعل قد تقدما
• الثاني أن يكون ذلك
الفعل متصرفاً الثالث
أن يكون مثبتاً فلا يخبر عن
زيد من قولك زيد أخوك
ولامن قولك عسى زيد أن
يقوم ولامن قولك ما قام
زيد والى هذين الشرطين
الإشارة بقوله • (ان
صح صوغ صلة منه لآل)
اذ لا يصح صوغ صلة لآل
من لجامد ولا من المنفي ثم
مثل لما يصح ذلك منه
بقوله (كصوغ واق من
وقى الله البطل) فإن
أخبرت عن الفاعل قلت

فصلت بين الذي الاولى وخبرها ولا يصح ارتباطها بالصلة لان الفاء انما تصير الجملة كالجمله
في الجمل الفعلية لا الاسمية تظهور السببية مع الفعلية وشبهه الجملتين اذ ذلك يجملتى الشرط والجزاء
اه (قوله مغن عن اشتراط الثاني) لان الرابع أخص من الثاني وثبوت الاخص يستلزم ثبوت
الاعم من غير عكس (قوله لان ما لا يقبل التعريف الخ) المناسب في التعليل أن يقول لان ما يقبل
الاضمار يقبل التعريف (قوله بمعنى الواو) والقرينة عليه معنوية وهي النظر في المعنى وأن
الخارج بكل منهما غير الخارج بالآخر فيعلم أن أحدهما لا يغني عن الآخر فتكون أو بمعنى الواو
سم (قوله أو مثبت) بالرفع عطف على جواز (قوله أو عدم التنكير) أي عدم لزوم التنكير وهذا
الشرط يغني عنه قوله أو بمضمر كما مر أنه اعتذر عنه في شرحها (قوله وأخبروا ههنا بال الخ) ذكر
الاختصاص مسئلةين يخبر فيهما بال لا بالذي • الاولى قامت جار يتأزى لا قعدت فإذا أخبرت عن زيد قلت
القامت جار يتأه لا القاعدتان زيد ولا تقول الذي قامت جار يتأه لا قعدت تا زيد لعدم ضمير يعود من
الجملة المعطوفة على الذي • الثانية يجوز المضروب الوجه زيد ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيد فاما
المسئلة الاولى فيجوز الاخبار فيها بالذي أيضا عند من أجاز مررت بالذي قام أو اه لا الذي قعدا وقد
جوز المصنف في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن أن يكونن يتر بصن خبر
الذين لان النون عائدة للذوات المضافة في المعنى لضمير الموصول فقدا كتفي في عائد المبتدأ يرجوع
ضمير من الخبر الى مضاف في المعنى للمبتدأ فبالاولى أن يكتب في عائد الموصول يرجوع ضمير من
الصلة الى مضاف في اللفظ للموصول أما الثانية فقال المرادى ينبغي أن يميز الذي ضرب الوجه زيد
من أجزائه الفعل اللازم بالفعل المتعدى أي كالصفة وقول ابن غازي ان تشبيه اللازم بالمتعدى
خاص بالصفات يدفع بان من حفظ حجة على من لم يحفظ فتدبر (قوله عن بعض ما) أي تركيب قوله
لجواز الاخبار عن آل) الموافق لعبارة المصنف كغيره الاخبار بال (قوله وهي الفعلية) تفسير خاص
بعام لان الفعلية صادقة بما اذا تقدم على الفعل المعمول له أو أداة من الادوات مع أن ذلك مانع من
الاخبار بال كما في سم قال فلا يسوغ الاخبار بها في نحو زيد اضرب عمرو ولا في نحو ما يقوم زيد
والاخبار ههنا بالذي سائغ فتقول الذي ما يقوم زيد اه واعل وجه المنع لزوم الفصل بالمعمول أو
الاداة بين آل وصلتها أعني الوصف المصوغ من الفعل (قوله الواقي البطل الله) بنصب البطل على
أنه مفعول وجرحه على أنه مضاف اليه (قوله آبين وانفصل) هذا الاطلاق موافق لقوله في باب
الابتداء وأبرزه مطامح حيث تلا • ما ليس معناه له محصلا

وقد اختار المصنف في التسهيل جواز عدم الابرار عند أمن اللبس وفاقا للكوفيين وعلى هذا يقيد هذا
الاطلاق بخوف اللبس سم (قوله وان رفعت ضمير آل وجب استناره) بيان لمفهوم ضمير غيرها وسكت
عن محترز الضمير وهو الظاهر قال الشاطبي أما اذا كان ظاهراً فلا ضمير فيها كما لو أردت أن تخبر عن
عمرو من ضرب زيد عمراً فتقول الضارب به زيد عمراً فإل هنا لغير الضارب وانما هي اصحاب الضمير
المنصوب وهو عمرو وقد عبرت الصلة على غير من هي له وهذا شأنها اذا رفعت الظاهر أبدا ولا يلزم في
ذلك محذور اللبس أو عن زيد من ضرب أخوز زيد عمراً قلت الضارب أخوه عمراً زيد سم (قوله وجب
استناره) أي في الصلة (قوله في نحو قولك الخ) وتقول في نحو ضربتني ان أخبرت عن الفاعل
الواقي البطل الله أو عن المفعول قلت الواقي الله البطل ولا يجوز ذلك أن تحذف الهاء لان عائد
الالف واللام لا يحذف الا في الضرورة كقوله ما المستنفر الهوى هوود عاقبة (وان يكن مارفعت صلة آل ضمير غيرها) أي غير
آل (آبين وانفصل) وان رفعت ضمير آل وجب استناره في نحو قولك بلغت من أخويك الى الزيدين رسالة ان أخبرت عن التنا
فقلت المبلغ من أخويك الى الزيدين رسالة أنا كان في المبلغ ضمير مستتر لانه في المعنى لآل لانه خلف من ضمير المتكلم وآل

للمتكلم لان خبرها ضمير المتكلم والمبتدأ نفس الخبر وان اخبرت عن شئ من بقية أسماء المثال وجب ابراز الضمير وانفصاله
لجريان رافعه على غير ما هو له تقول في الاخبار عن الاخوين المبلغ انما هما (٤١) الى الزيد بن رسالة اخوك

وعن الزيد بن المبلغ انما من
أخوك اليهم رسالة
الزيدون وعن الرسالة
المبلغها انما من أخوك الى
الزيد بن رسالة المبلغ خال
من الضمير في هذه الامثلة
لانه فعل المتكلم وأل
فيهن لغير المتكلم لانها
نفس الخبر الذي آخرته
فانافاعل المبلغ وضمير
الغيبه هو العائد وكذا
تفعل مع ضمير الغيبه
فتقول في الاخبار عن ضمير
الغائب الفاعل من نحو
زيد ضرب جاريته زيد
الضارب جاريته هو في
الضارب ضمير آل مستتر
لجريانه على ما هو له فان
أخبرت عن الجارية قلت
زيد الضاربها هو جاريته
فلا ضمير في الضارب بل
فاعله الضمير المنفصل
لجريانه على غير ما هو له
خاتمة يجوز الاخبار
عن اسم كان بال وغيرها
فتقول في نحو كان زيد
أخاك الكائن أو الذي كان
أخاك زيد وأما الخبر ففيه
خلاف والعصح الجواز
نحو الكائنه أو الذي كانه
زيد أخوك وان شئت
جعلته منفصلا فقلت
الكائن أو الذي كان زيد
ايه أخوك وعن الطرف
المتصرف فيجاء مع الضمير

الضاربي أنت فيستتر فاعل الصلة لانه لا ل وأنت خبرها وعن المفعول فان قلنا بقول الجمهور انه
يجب كون الخلف غائبا طلقا قلت الضاربه أنت انافالها مفعول عائد على آل وأنت مرفوع الصلة
أبرز لكونه لغير آل وانما خبر آل أو بقول غيرهم انه تجوز المطابقة بين الخلف والمخبر عنه في الخطاب
ومثله المتكلم قلت الضاربي أنت أنا (قوله لانه فعل المتكلم) أي لان مضمونه وهو التبليغ أو لانه
متصين فعل المتكلم (قوله من نحو زيد ضرب جاريته زيد الخ) فان قلت هذا مخالف لظاهر
كلامهم من وجهين أحدهما اشتراطهم تقدم الفعل والثاني قولهم ان المخبر به يكون مبتدأ والخبر
عنه يكون خبرا والضاربهما من جملة الخبر فالجواب أنه لا اشكال لان معنى تقدم الفعل تقدمه في
الجملة التي يقع فيها الاخبار لا تقدمه في أول كل شئ متكلم به وأما الثاني فواضح لان الضاربهما مبتدأ
وهو فاعل وجاريته خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره خبر عن زيد فكونه من جملة الخبر لم يخرج عن أن
يكون مبتدأ قوله ابن هشام (قوله وغيرها) أي الذي وفر وعه (قوله وأما الخبر ففيه خلاف) يظهر
سياقه أن مراده خبر كان وعبارة السبوطى في الهمع والاصح جواز الاخبار عن خبر باب كان
الجامد كما يجوز في خبر المبتدأ او باب ان وباب ظن الجامد بلا خلاف فتقول الذي كان زيد اياه أو كانه
زيد أخوك والذي زيد هو أخوك والذي ان زيد هو أخوك والذي ظننت زيد اياه أو ظننته زيد
أخوك ومنعه في كل خبر مشتق لمبتدأ أو كان أو ان أو ظن وفي مرفوع نحو عسى من جوامد أفعال
المقاربة لعدم صحه وقوعها صلة بخلاف المتصرفه كسكاد فيجوز الذي كاد يضرب عمر زيد ويجوز في
كل من المتهاطقين بغير أم وفي باقي التوابع مع المتبوع اه باختصار (قوله والعصح الجواز) أي
جواز الاخبار عن الخبر مطلقا مشتقا أو جامدا وقيد السبوطى بالجامد كما تقدم في عبارته (قوله وعن
الطرف المتصرف الخ) وكذا عن المفعول لاجله ويقرن ضميره باللام فتقول الذي ضربت زيد له
التأديب وعن المفعول معه فتقول في الاخبار عن الطيالة من جاء البرد والطيالة التي جاء البرد
واياها الطيالة وعن المصدر المخصص لا المؤكد فتقول في قام زيد قياما حسنا أو قيام الامير الذي
قامه زيد قياما حسن أو قيام الامير على الاصح في المسائل الثلاث كما في الهمع

العدد

هو ما ساوى نصف مجموع حاشيته القريبتين أو البعيدتين على السواء كالاثنتين فان حاشيته السفلى
واحد والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الاربعه اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس
بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى انضم مع العليا والمراد بهها الالفاظ الدالة على المعدود تصریح (قوله
ثلاثة) بالنصب مفعول مقدم بقل لان المراد به مجرد لفظة أو لتضمين قل معنى اذ كروا بالتاء متعلق
بقل وكذا العشرة واللام بمعنى الى والغاية داخله أو بالرفع مبتدأ وبالنا نعمة وقل خبره على تقدير قوله
وخرج واحد واثنان وواحدة واثنان فهي جارية على القياس فتخالف الثلاثة والعشرة وما بينهما
في هذا الحكم وتخالفهما أيضا في أنها لا تضاف الى المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنان رجلين لان
قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلين يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع
بينهما اه توضیح وأما قوله فيه ثنتا حنظل فضرورة شاذة والقياس حنظلتان قاله الشارح (قوله
في عدما) أي معدود (قوله في الضجر) بقى عليه أن يقول وسكن الشين وانما حذف التاء من عدد
المؤنث وأثبتت في عدد المذكر لان الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمره وأمة وفرقة فالاصل أن
تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستحسب الاصل مع المذكر كما تقدم مرتبه وحذفت مع المؤنث فرقا

(٦ - صبان رابع) الذي يخلفه بني كقولك منبر عن يوم الجمعة من صمت يوم الجمعة الذي صمت فيه يوم الجمعة فان توسعت في
الطرف وجعلته مفعولا به على المجاز حيث يخلفه مجرد امن في فتقول الذي صمت يوم الجمعة واعلم أن باب الاخبار طويل الذيل
فليكتب بما تقدم والله أعلم (العدد) (ثلاثة بالتاء قل للعشرة في عدما آجاده مذكرة في الضد) وهو ما آجاده مؤنثة

ولو حجازا (جرد) من التاء نحو سخرها عليهم سبع ليل وثمانية أيام هذا اذا ذكر المعدود فان قصد ولم يذ كر في اللفظ فالقصيح أن يكون كالوذ كر فتقول صحت خمسة (٤٢) تريد أيا ما وسرت خمس تريد لي الى ويجوز أن تحذف التاء في المذكور ومنه

وأبعده بست من شوال
أما إذا لم يقصد معدودا
قصد العدد المطلق كانت
كلها بالتاء نحو ثلاثة نصف
سنة ولا تنصرف لانها
أعلام خلافا لبعضهم وأما
ادخال أل عليها في قولهم
الثلاثة نصف السنة
فكذلك دخلها على بعض
الاعلام كقولهم الألهة
وهو اسم من أسماء الشمس
حين قالوا الألهة وكذلك
قولهم شعوب والشعوب
للضمية وهذه لم يشملها
كلامه وشمل الاولين
تنبيهات الاول فهم
من قوله ما آحاده أن المعبر
تذ كبر الواحد وتأنيته
لا تذ كبر الجمع وتأنيته
فيقال ثلاثة جامات خلافا
للعدد بين فانهم يقولون
ثلاث جامات فيعتبرون
لفظ الجمع وقال الكسائي
تقول مررت بثلاث جامات
ورأيت ثلاث سمكات
بغيرها وان كان الواحد
مذ كرا وقاس عليه ما كان
مثله ولم يقلق به الفراء
الثاني اعتبار التأنيت
في واحد المعدود ان كان
اسما فلفظه تقول ثلاثة
أشخص فاصد نسوة وثلاث
اعين فاصد رجال لان لفظ
شخص مذ كرا ولفظ عين
مؤنث هذا ما لم يتصل

لتأخر ترتيبه تصریح (قوله ولو حجازا) راجع لكل من قوله مذ كره وقوله مؤنثة ومن المجاز ما في
الاية التي مثلها (قوله هذا اذا ذكر المعدود) أي بعد اسم العدد ولو قدم وجعل اسم العدد صفة
جازا إجراء القاعدة وتر كها كما لو حذف تقول مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس كأنقله الامام
التوروي عن النخاعة فاحفظها فانها عزيرة شرح الكافية للسيد الصفوي (قوله فان قصد ولم
يذ كر الخ) أطلقه تبع الجماعة وقيدته السبكي بما اذا كان المعدود المحذوف لفظ أيام وجعل
حذف التاء هو الموافق لكلام العرب (قوله ويجوز أن تحذف التاء في المذكور) يمكن أن يوجه
بان في حذف المعدود ايهاما فاناسب مراعاة الابهام في لفظ العدد أيضا اه سم وهل يجوز اثباتها
حينئذ في المؤنث نقل الاستقاطعي عن بعضهم المنع ومقتضى ما مر عن الصفوي الجواز (قوله
لانها اعلام) أي مؤنثة والظاهر أنها اعلام أجناس كما قاله شيخنا وتبعه البعض (قوله
فكذلك دخلها على بعض الاعلام الخ) لعلها في هذه الاعلام للمخ فتكون أل في الثلاثة والسته للمخ
الوصفية العارضة فتأمل (قوله الألهة) كعبادة ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيت (قوله
شعوب) بفتح الشين المعجمة وضم العين المهملة آخره واحدة من شعب القوم من باب نفع أي
قرقهم لانها تفرق الخلق ويستعمل شعب بمعنى جمع أيضا فهو من الاضداد كذا في المصباح (قوله
وهذه) أي صورة عدم قصد معدود لم يشملها كلامه لقوله في عدم آحاده مذ كره حيث أضاف
العدالى المعدود وقوله وشمل الاولين أي صورة ذ كر المعدود وصورة حذفه لعدم اشتراط التلطف
بالمعدود (قوله وقال الكسائي الخ) حاشاه أن الكسائي كالبيداديين وانما لم يقل خلافا للبيداديين
والكسائي مع أنه أخصر لانه قصد حكاية كلام الكسائي (قوله اعتبار التأنيت) أي والتذ كير
بقرينه التمثيل (قوله ان كان اسما) أي جامدا بقرينة مقابله بالصفة فيما يأتي (قوله فلفظه)
ظاهره أن ذلك على سبيل الوجوب ويخالفه ما نقله السيوطي عن ابن هشام وغيره من أن ما كان
لفظه مذ كرا ومعناه مؤنثا أو بالعكس فانه يجوز فيه وجهان اه سم ويخالفه أيضا ما في التسهيل
وشرحه للدمايني وعبارة التسهيل تحذف تاء الثلاثة وأخواتها ان كان واحد المعدود مؤنث
المعنى حقيقة أو مجازا قال الدمايني استفيد منه أن الاعتبار في الواحد بالمعنى لا باللفظ فلماذا يقال
ثلاثة طلحات بالتاء ثم قال في التسهيل ورجعنا أول مذ كر مؤنث ومؤنث بمذ كرى بالعدد على
حسب التأويل ومثل الدمايني الاول بنحو ثلاث شخص ترد نسوة وعشر أبطن تريد قبائل والثاني
بنحو ثلاثة أنفس أي أشخاص وتسعة وقائع أي مشاهد فتأمل وبما ذكره الشارح يرد ما استدل
به بعض العلماء في قوله تعالى ثلاثة قروء بأربعة شهداء على أن الاقراء الاطهار لا الحيض وعلى أن
شهادة النساء غير مقبولة لان الحيض جمع حيضة فلو أريد الحيض لقليل ثلاث ولو أريد النساء لقليل
باربع ووجه الرد أن المعتبر هنا اللفظ ولفظه قروء وشهيد مذ كرى (قوله تقول ثلاثة أشخاص
فاصد نسوة) وكذا اذا كنت فاصد رجال ولم ينبه على ذلك لانه على الاصل اذ هو جار على اللفظ
والمعنى معا فالشخص يستوي فيه المذ كرا والمؤنث واذا أعيد الضمير عليه انما يعود مذ كرا فلذلك
يؤنث العدد اذا أضيف الى جمعه سواء أريد به مذ كرا أو مؤنث حفيد (قوله وثلاث أعين فاصد
رجال) وكذا اذا قصد النسوة ولم ينبه عليه لانه على الاصل كما مر (قوله ما لم يتصل بالكلام) مراده
بالكلام ما يشمل لفظ العدد بدليل ثلاثة أنفس (قوله أو يكثر فيه الخ) معطوف على يقوى المعنى
(قوله جازمراعاة المعنى) في التوضيح أن ذلك ليس قياسيا وهو خلاف ما تقدم عن ابن هشام وغيره
من أن ما كان لفظه مذ كرا ومعناه مؤنثا أو بالعكس يجوز فيه وجهان أي ولو لم يكن هناك مرجح

بالكلام ما يقوى المعنى أو يكثر فيه قصد المعنى فان اتصل به ذلك جازمراعاة المعنى فالاول كقوله لله معنى

للمعنى وخلاف ما تقدم عن التسهيل وشرحه أن العبرة بالمعنى فتأمل (قوله كأعبان ومعصر)
 الكعاب الجارية حين يبدو ذم النهود والمعصر الجارية أول ما تدرك وسميت معصرا لدخولها في
 عصر الشباب قاله الخليل تصریح (قوله عشر أبطن) أي قبائل فالقياس عشرة أبطن لان البطن
 مذكراً بحسب اللفظ لكنه راعى المعنى وهو القبيلة لوجود ما يقوى المعنى وهو هذه وقبائلها (قوله
 وجعل منه في شرح الكافية الخ) مبنى على أن أسباطا تميز ويرد عليه أنه جمع وتييز مثل هذا العدد
 مفرد ولهذا كان الوجه جعله بدلا كما سبذ كره الشارح (قوله منه) أي مما روى فيه المعنى لانصاله
 بما يقوى المعنى لا بقيد كونه مما سخن بصدده وهو ثلاثة وعشرة وما بينهما فافهم (قوله ترجح حكم
 التأنيث) ولولا ذلك لقلل اثني عشر أسباطا لان السبب مذكراً مرادى أى واحد واثنان
 يذكران لتذكير المعدود ويؤنثان لتأنيثه على خلاف قاعدة ثلاثة إلى عشرة كما مر (قوله بدلا من
 اثنتي عشرة) أى وأما صفته والتمييز محذوف أى فرقه وعليه لا يكون ذلك مما سخن فيه لان
 المعدود محذوف ومؤنث اللفظ والمعنى (قوله ثلاثة أنفس) فيه الشاهد لانه كان القياس ثلاث
 أنفس لان النفس مؤنثة لكنه راعى المعنى وهو مذكراً لكثرة استعمال النفس في الانسان وقوله
 وثلاث ذود الذود من الابل من الثلاثة إلى العشرة وهو مؤنث لا واحده من لفظه (قوله أى عشر
 حسنات) ولولا ذلك لقلل عشرة لان المثل مذكراً (قوله ربعات) بفتح الباء جمع ربعة بسكونها
 بوصف به المذكروا مؤنث يقال رجل ربعة وامرأة ربعة أى لا طول ولا قصر تصریح (قوله ثلاثة
 دواب الخ) وقال بعض العرب ثلاث دواب لانها جرت بحرى الاسماء الجامة مذكراً (قوله
 فالعبرة بهما) أى فيجب اعتبار حال لفظهما تذكيراً وتأنيثاً (قوله عكس ما استحقه ضميرهما الخ)
 اعترضه شيخنا بأن الشارح ذكر في بحث الكلام أن اسم الجنس يجوز في ضميره التذكير والتأنيث
 وظاهره يخالف ما ذكره هنا من أنه ثلاثة أقسام واجب التذكير وواجب التأنيث وجائزهما ومنشؤه
 توهم رجوع الضمير في قول الشارح في بحث الكلام يجوز في ضميره الخ الى مطلق اسم الجنس الجمعي
 وليس كذلك بل الى الكلام كما حققناه هناك وحينئذ فلا تخالف أصلا ومن المجانب أن البعض حزم
 هناك برجوع الضمير الى الكلام ورد على من أرجعه الى مطلق اسم الجنس الجمعي حيث قال قوله
 يجوز في ضميره أى الكلام كإظهار الظاهر لا مطلق اسم الجنس الجمعي لان منه ما يجب في ضميره
 التذكير كالنعم وما يجب فيه التأنيث كالبط وما يجوز فيه الامر ان كالبقر والكلم فافهمه بعض
 أرباب الحواشي من رجوع الضمير لمطلق اسم الجنس الجمعي وبني عليه ما بنى أى من الاعتراض
 على الشارح في اطلاقه الجواز غير سديد اه ثم نسي هذا هنا فتابع شيخنا في الاعتراض بالتأنيت
 وزاد في القول على الشارح حيث قال ما ذكره في اسم الجنس هنا خلاف ما ذكره في بحث الكلام
 من أن اسم الجنس مطلقا يجوز في ضميره الوجهان اه باختصار هذا وقال الدماميني نقل عن ابن
 هشام المؤنث من اسم الجنس النحل والبط ولا ثالث لهما لان الباقي اما واجب التذكير وهو ستة
 الموز والعنب والسدور والطب والقمح والكلم واما فيه لغتان وهو بقبية الالفاظ اه وفيه مخالفة
 لما مر في الكلام والنحل في كلامه بالخاء المهملة لانه بعد ان النحل بالخاء المعجمة فيه التذكير
 والتأنيت وبه ما ورد القرآن بقى أن ظاهر صنيعه أن اسم الجمع مذكراً وما ليس كذلك في الجمع
 أن منه المذكروا كقوم ورهط ونفروا مؤنث كابل وتقدم في بحث الكلام أنه ثلاثة أقسام واجب
 التذكير كقوم ورهط وواجب التأنيت كابل وخيل وجائزهما كركب ومثل الدماميني لا اسم الجمع
 المؤنث بالنسوة والابل والذود وفي الفارضى في باب التأنيت أن الابل تذكروا وتؤنث وفي التصريح
 عن ابن عصفور أنه ان كان لمن يعقل حكمه حكم المذكروا كقوم والرهط والنفروا ان كان لما
 لا يعقل حكمه حكم المؤنث كالجامل والباقر اه وأقره شيخنا والبعض وهو مشكل لان نحو

ثلاث شصوص كأعبان

ومعصر

وقوله

وان كلابا هذه عشر ابطن

وانت برىء من قبائلها

العشر

وجعل منه في شرح الكافية

وقطعناهم اثنتي عشرة

أسباطا أيما قال فبذكروا

أمم ترجح حكم التأنيت

لكنه جعل أسباطا في شرح

التسهيل بدلا من اثنتي

عشرة وهو الوجه كما سبقت

والثاني كقوله ثلاثة

أنفس وثلاث ذود فان

النفس كثر استعمالها

مقصودا بها انسان وان

كان صفة فبوصفها

المنوى لابهان قوله عشر

أمثالها أى عشر حسنات

وتقول ثلاثة ربعات اذا

قصدت رجالا وكذا تقول

ثلاثة دواب اذا قصدت

ذكورا لان الدابة صفة

في الاصل الثالث اعلم

تكون العبرة في التأنيت

والتذكير بحال المفرد مع

الجمع أما مع اسمى الجنس

والجمع فالعبرة بهما

فيعطى العدد عكس ما

يستحقه ضميرهما فتقول

ثلاثة من القوم وأربعة من الغنم بالتاء (٤٤) لانيك تقول قوم كثيرون وغنم كثير بالتذكير وثلاث من البط بترك التاء لانيك تقول بط

كثيرة بالتأنيث وثلاثة من
البقر أو ثلاث لان في
البقر لغتين التذكير
والتأنيث قال تعالى ان
البقر تشابه علينا وقري
تشابهت هذا ما لم يفصل
بينه وبين العدد صفة دالة
على المعنى والافالمراعى
هو المعنى أو يكن نائباً
عن جمع مذكرفالاول نحو
ثلاث اناث من الغنم
وثلاثة ذكور من البط
ولا أثر للوصف المتأخر
كقولك ثلاثة من الغنم
اناث وثلاث من البط
ذكور والثاني نحو ثلاثة
رجل لغير جملة اسم جمع
مؤنث الا انه جاء نائباً عن
نكرة سير راجل على
أرجال فذكر عدده كما
كان يفعل بالمتنوب عنه
• الرابع لا يعتبر أيضا
لفظ المفرد اذا كان
• علما فتقول ثلاثة الطلمات
وخمس الهنات الخامس
اذا كان في المعدود
لغتان التذكير والتأنيث
كالجمال جازا الحذف
والاثبات تقول ثلاث
• احوال وثلاثة احوال
اه (والمميز اجره جمعا
بلفظ قلة في الاكثر) أى
مميز الثلاثة وأخواتها الا
يكون الا بمجرور راقان
كان اسم جنس أو اسم جمع
جر من نحو خمسة أربعة
من الطير ومررت بثلاثة

الذئب والذئوة والجماعة أسماء جوع لمن يعقل وليس حكمها حكم المذكرو لان الجامل مذكرفي
قول الشاعر • ربما الجامل المؤبيل فيهم • وفي الفارضى نقلا عن الصحاح أن قوما ورهطا ونفراهما
هو اللادمي يذكرو ويؤث فتامل (قوله ثلاثة من القوم) هذا من اسم الجمع وقوله وأربعة من
الغنم هذا من اسم الجنس وقيل من اسم الجمع (قوله بالتاء) كذا في التوضيح وقال ابن المصنف تقول
عندي ثلاث من الغنم بحذف التاء لان الغنم مؤنث اه وهو ما ذكره الجوهري وغيره وبه يرتد
كلام المشرح كالتوضيح أفاده زكريا ويبدل له اذ نفتت فيه غنم القوم وفي الفارضى في باب التأنيث
أن الغنم تذكرو وتؤث وهو مقتضى ما نقله الدماميني عن ابن هشام وقد أسلفناه آنفا (قوله
التذكير) أى ملاحظة للفظ أو معنى الجمع والتأنيث أى ملاحظة للمعنى الجماعة قال السيبوطى
والمدرك في وجوب تذكير البعض ووجوب تأنيث البعض وجواز الامر في البعض انما هو
السمع أى فلا يراد أن الملاحظة من الممكنات في الجميع (قوله هذا) أى اعتبار حال لفظ اسم الجنس
واسم الجمع تذكير أو تأنيثا (قوله ما لم يفصل بينه) أى اسم الجنس أو اسم الجمع وهذا الذى صادق
بعدم ذكر اللفظة أصلا وذكرها مؤخر عنها (قوله والافالمراعى هو المعنى) أى وجوب واختلف في
الوجوب بعض المتأخرين واث أن تقول ما الفرق بين هذا وبين ما مر في الجمع المضاف اليه العدد
اذا اتصل به ما يقوى المعنى حيث جاز لم يعتبر المعنى ثم وجب اعتباره هنا حالة الفصل وامتنع
اعتباره حالة التأخير زكريا (قوله هو المعنى) أى معنى المعدود (قوله أو يكن) عطف على يفصل
(قوله ولا أثر للوصف المتأخر) كذا لا أثر للوصف الذى لا يدل على المعنى نحو ثلاث حسان من البط
فان حسانا مشترك بين الذكور والاناث دماميني (قوله ثلاثة رجل) بفتح الراء وسكون الجسيم أى
مشاة قال المرادى ومثله ثلاثة أشياء فوزن أشياء فعلاؤه ناب عن جميع أفعال فاشياء وان كان مؤنثا
لكن لما ناب عن جمع مذكرو وجب اثبات التاء فيه اه وقوله فوزن أشياء فعلاؤه أى بحسب
الأصل قبل القلب المكافى اذا أصل أشياء شيئا فاستقلوا هوزنين بينهما ألف فقد مو الاولى
التي هى اللام فصارت أشياء بوزن لفعلاء وهـ هذا هو الصحيح من خلاف فيها (قوله فذكر عدده الخ)
يحتمل أن الكاف مخففة من الذكور والمعنى فذكر عدده على الوجه الذى يفعل به مع المتنوب عنه
ويحتمل أنها مشددة من التذكير ضد التأنيث فيكون مراده بتذكير العدد هنا جملته لا بالثبوت
التأنيث على أن المعدود مذكرا (قوله لا يعتبر أيضا الخ) أى كالأب لا يعتبر لفظ المفرد فى اسمى الجنس
والجمع وقوله لفظ المفرد أى بل يعتبر معناه (قوله وخمس الهندات) فقد اعتبرت معنى المفرد
للفظة الذى هو مذكرو وأما قول البعض تبعها شيخنا قد يقال هذا فيه مراعاة اللفظ والمعنى معا
فممنوع (قوله والمميز اجره) أى ان لم يكن موصوفا ولا صفة فالاول نحو أوثاب خمسة والثاني نحو خمسة
أوثاب والاحسن فى الثاني أن يكون عطف بيان لوجوده ولم يكن العدد مضافا الى مستحقه نحو خمسة
زيد لانه قد عرفها وميزها فلا تحتاج الى تمييز ولم يرد بها حقاقتها نحو ثلاثة تصفسته ووجه الجريان
لما كثر استعماله آثر واجر المميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين وكونه جمعا للمطابقة بين
العدد والمعدود وكونه للقلة لله طابقة أيضا لقلة المعدود يس بحذف يس وقوله والاحسن فى
الثاني أن يكون عطف بيان له لم يوجب كونه عطف بيان لامكان تأويل أوثاب بمشتق كان يقال
سمعة بأوثاب وقوله لانه قد عرفها أى لانه لا يقال خمسة زيد الامن عرف زيد او خمسة كاسياتى
عن الدماميني (قوله فان كان اسم جنس الخ) صديقه يقتضى دخول هذا فى المتن وفيه نظر لانه
وان أمكن حمل الجمع على مفهوم الجمع ليشمل ذلك لكن قوله بلفظ قلة لا يناسب الا الجمع سم
(قوله من الرهط) هو من الثلاثة الى العشرة وليس له واحد من لفظه زكريا (قوله مكسرا) لان

الفاظ الثلاثة أنفس وثلاث ذود والعصح قصره على السماع وان كان غيرهما بزيادة العدد اليه وحقه حينئذ أن يكون جمعا مكسرا

من آبنية القلة نحو ثلاثة أعبد وثلاث أم وقد يتخلف كل واحد من هذه الثلاثة فيضاف للمفرد وذلك ان كان مائة نحو ثلثمائة وسبع مائة وشذ في الضرورة قوله ثلاث مئين للملوك وفيها ويضاف لجمع (٤٥) التصحيح في ثلاث مسائل • احداها

أن يهمل تكسير الكلمة نحو سبع مئوات وخمس مئوات وسبع مئوات • والثانية أن يجاور ما أهمل تكسيه نحو سنبلات فانه في التنزيل مجاور سبع مئوات • والثالثة أن يقل استعمال غيره نحو ثلاث سعادات فيجوز لقلة سعاند ويجوز ثلاث سعاند أيضا بل المختار في هاتين الأخيرتين التصحيح ويتعين في الأولى لا همال غيره فان كثرا استعمال غيره ولم يجاور ما أهمل تكسيه لم يضاف اليه الا قليلا نحو ثلاثة أجدين وثلاث زينات والاضافة الى الصفة منه ضعيفة نحو ثلاثة صالحين فالاحسن الاتباع على النعت ثم النصب على الحال ويضاف لبناء الكثرة في مسملتين • احداها أن يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار وأربعة رجال وخمسة دراهم • والثانية أن يكون له بناء قلة ولكنه شذ قياسا أو سماعا فينزل لذلك منزلة المعدوم • فالاول نحو ثلاثة قروء فلن يجمع قروء بافتح على اقراء شاذ • والثاني نحو ثلاثة شسوع فان أشسعا قليل الاستعمال (ومائة والالف للفرد أضف) نحو عندى

ألفاظ العدد أقرب الى جمع التكسير لنظا فتحصل المطابقة لفظا (قوله من آبنية القلة) التي هي أفعلة وأفعال وفعلة وأما جمع التصحيح فحكمهما احكم جمع القلة الا في هذا الموضوع فلا يميزهما العدد قاله الفارسي وغيره (قوله وثلاث أم) بمد الهمزة وتخفيف الميم مكسورة جمع أمة على وزن أفعال وأصله أأمى قلبت الهمزة ألفا ثم ضمها الميم كسرة ثم أعل اعلال فاض هذا هو الصواب وأخطأ من ضبطه بتشديد الميم (قوله ان كان) أي الميز مائة لان المائة جمع في المعنى تصریح (قوله ثلاث مئين للملوك وفيها) تمامه • ردا في وجلت عن وجوه الالهاتم • فنلاث مبتدأ وجملة وفي جهار داني خبر وأراد بالرداء السيف وقيل هو على حقيقة لانه يفخر بذلك حيث ردها بالديات الثلاث وذلك أن ثلاثة من الملوك قتلوا في المعركة وكانت دياتهم ثلثمائة بعير فردها بالديات الثلاث وقوله وجلت بالتشديد بمعنى جلت بالتخفيف وفاعله ضمير ردا في وأراد بوجوه الالهاتم أعيانهم والالهاتم جمع اهتم وهم بنو سنان الالهتم سمي بذلك لان تكسار ثنيته كذا في العيني ومئين بكسر الميم أفصح من ضمها (قوله نحو سنبلات) فلم يقل سبع سنابل لمجاورة لسبع مئوات (قوله بل المختار الخ) اضراب انتقال عن قوله فيجوز لقلة سعاند (قوله نحو ثلاثة أجدين وثلاث زينات) أي فالكثير ثلاثة أحامد وثلاث زينات (قوله ولكنه شذ قياسا) بان خالف القواعد أو سماعا بان ندر استعماله في لسان العرب (قوله فان جمع قروء بافتح الخ) يرد عليه أمران الاول ما في المرادى من أن بعضهم ذكر أنه جمع قروء بضم القاف فلا يكون شاذ الثاني أن لقروء بافتح بناء قلة مطرد وهو أقدر وفان أفعال مطرد في فعل بفتح الفاء وسكون العين اذا كان صحيحا كما هنا وعبرة ابن الناطم وان لم يهمل يعني جمع القلة المفرد المميزجي به يعني بالهمزة جمع قلة في الغالب نحو ثلاثة أجدل وخمس آكم وقديجا به جمع أكثره كقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ومع مجي الاقراء اه (قوله ثلاثة شسوع) بمجبة فهجملة جمع شسوع بكسر أوله وسكون ثانيه أحديسور النعل تصریح (قوله ومائة والالف) أي هذين الجنسین الشاملين لمفردهما ومثناهما وجمعهما كما يؤخذ من تعدد الامثلة سواء كان الجمع بصيغة الجمع نحو مئى رجل وثلاثة آلاف رجل أو باضافة ثلاثة قروء اليه نحو ثلثمائة رجل واحد شر ألف رجل ولك أن تجعل هذين من المفرد اعتبارا بلغة مائة ولفظ ألف في فائدة كقول في التسهيل واختص الالف بالتمييز به مطلقا ولا يميز بالمائة الا ثلاث واحدى عشرة وأخواتهما اه نحو مائة ألف واحد عشر ألفا وعشرون ألفا وعشرون ألفا وثلثمائة وخمسمائة واحدى عشرة مائة وخمس عشرة مائة (قوله والالف) أل من الحكاية لان المحكى اذا ليجوز الالف رجل مثلا قال الفارسي واما دخول أل على المضاف في قول أبي هريرة رضي الله تعالى عنه فلما قدم جاءه بالالف دينار فقيل زائدة وقيل تقديره بالالف ألف دينار فخذف ألف وهو بدل من الالف (قوله للفرد أضف) لان المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الاضافة والافراد لانها مشتملة عليهم ما أخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الافراد والالف عوض عن عشرين مائة وهي تميز مفرد مخفوض فعولت الالف معاملة ما عوضت منه اه تصریح وقوله فأخذت الخ وجهه أن هذا أخف ولو عكس لحصل الثقل بالجمع والتنوين اه سم وقال الدماميني أما كونه مفردا مع أن القياس جمعه كما جمعه في ثلاثة دراهم للعلة المتقدمة ولانه عدد في معناه كثرة فكثر هو اجمع مميزة لثلاثين لفظي الى الثقل المعنوي (قوله في قراءة حمزة والنكسائي ثلثمائة سنين) أي باضافة مائة الى سنين ووجه ذلك تشبيه المائة بالعمرة اذ هي تعشير للعثرات كما أن العشرة تعشير للآحاد وقيل من وضع الجمع موضع المفرد وقرأ الباقون بتنوين مائة على جعل

مائة درهم ومائتا ثوب وثلثمائة دينار وألف عبدا والقامة وثلاثة آلاف فرس (ومائة بالجمع ترادف) في قراءة حمزة والنكسائي ثلثمائة سنين (بنيته) شذ تمييز المائة بمفرد مذموب كقوله

ويجوز ان يكون حذف الهمزة من تشا لاجتماعها مع همزة أو خالد (قوله واليا) أي في اثنين
واثنين (قوله مطلقا) أي في الاحوال الثلاثة (قوله أما الجز) أي بجز العدد المركب سواء كان
اثني عشر واثني عشرة أو غيرهما (قوله تضمنه معنى حرف العطف) أي الواو اذا الاصل قبل
التركيب أعطيتك خمسة وعشرة مثلا حذف الواو وركب العددان اختصارا ودفع الماء يتبادر
من العطف من ان الاعطاء دفعتان قاله الدماميني فان ظهر العاطف منع التركيب والبناء لفقد
المقتضى كقوله • كان بها البدر ابن عشر وأربع • وانظر اذا ميز كيف يكون التمييز حينئذ
وزعم أبو حيان أنه أي العاطف لا يظهر الا مع تقدم العقدة كالبيت المذكور وليس كذلك فقد أنشد
ابن السجري • وقربا ابن خمس وعشر • اهـ وقوله وانظر الخ الذي يظهر أن التمييز حينئذ
جمع مجرور كتمييز ثلاثة الى عشرة وللبعض اعتراض على هذه العلة لا معنى له فانظره ان أردت
التعجب (قوله وأما الصدر الخ) عبارة الفارسي بنى الصدر لانه كجزء الحكامة (قوله فعلة بناؤه وقوع
الجز منه) أي من الصدر والجار والمجرور متعلق بوقوع وقوله موقع تاء التانيث في لزوم الفتح
أي فتح ما قبلها وعندى في هذا التعليل نظر من وجوه الاول أنه كان المناسب أن يقول فعلة بناؤه
وقوعه موقع ما قبل تاء التانيث في لزوم الفتح كما لا يخفى على الفطن الثاني أن بناءه بمعنى لزومه الفتح
فيؤمل التعليل الى تعليل الشيء بنفسه لانه جعل علة لزوم الفتح المشابهة بما قبل تاء التانيث وعلة
المشابهة لزوم الفتح لان وجه المشابهة علة لها وعلة العلة الثالث أنه لو كان الوقوع موقع ما قبل
تاء التانيث يقتضى البناء للزم بناء صدر المركب المزجي مع أن فتحة صدره فتحة بنية لا فتحة بناء كما
سأف تحقيقه في محله الا أن يجاب عن هذا بان في تعبيرهم ببناء صدر المركب العددي مسامحة لان
فتحة وان كانت فتحة بنية تشبه فتحة البناء في اللزوم وفيه بعد لا يخفى وذكريس اعتراضين آخرين
حاصل الاول أن سبب البناء منحصري في شبه الحرف فلا يصح تعليله بما ذكره وأجاب عنه بان المنحصر
في شبه الحرف سبب البناء الاصلى اللازم للحكمة والبناء هنا عارض للحكمة متين بالتركيب مفارق
بمفارقه وحاصل الثاني أن آخر الصدر صار وسطا والوسط ليس محلا للاعراب ولا للبناء ولم يجب
عن هذا ويمكن الجواب عنه بما أجبت به عن اعتراضنا الثالث فتأمل قال يس وانما بنى على حركة
لان له حالة اعراب وكانت الحركة فتحة لان هذا الاسم طال بالتركيب فأثر باخف الحركات (قوله
ولذلك) أي لكون علة البناء الوقوع المذكور أعرب صدر الخ أي لان العلة تدور مع المعلول
وجودا وعدما وهي معدومة في اثني عشر واثني عشرة فينبغي عدم بناء الصدر وما ذكره من اعراب
صدرهما هو الصحيح والقول ببنائه مردود باختلافه باختلاف العوامل وذلك علامة اعرابه (قوله
لوقوع الجز الخ) اعترضه شيخنا وبعه البعض بانه علة اعرب بقوله لذلك فلا يصح تعليله ثانيا
بقوله لوقوع الجز الخ من غير عطف ويمكن دفعه بجعله بدل اشتمال من قوله لذلك لا شعاع عليه
الوقوع موقع التاء للبناء بعلية الوقوع موقع النون للاعراب فتأمل (قوله قد فهم من كلامه) يعنى
قوله وصلته بعشر حيث اقتصر على عشر والاقتصار على الشيء في مقام البيان يقتضى الحصر (قوله
النيف) بفتح النون وتشديد الياء المكسورة وقد تختلف كهين وأصله نيوف من ناف ينوف اذا زاد
وهو من واحد الى تسعة بادخال المبدأ والغاية أفاده في التصريح (قوله فانه يحتمل الخ) هذا انما ينتج
الاجال لا الالباس (قوله اضافة صدر المركب الى عجزه) فيكون الصدر على حسب العامل والعجز
مجرور ولا غير ومنه قول الشاعر

كاف من عنائه وشقوته • بنت ثمانى عشرة من حننه

بجز عشرة منونافارضى (قوله واستحسنوا ذلك اذا أضيف) أي المركب ولا يخفى أن المضاف في
الحقيقة انما هو عجز المركب فالصدر مضاف الى العجز والجزء مضاف الى كاف المخاطب ففي عبارته

عشر رجلا (واليا لغير
الرفع) وهو النصب والجر
(وارفع بالالف) كما رأيت
وأما الجز الثاني فانه
مبنى على الفتح مطلقا
(والفتح في جزأى سواهما)
أي سوى اثني عشرة
واثنى عشر (ألف) أما
الجز فاعلة بناؤه تضمنه
معنى حرف العطف
وأما الصدر فعلة بناؤه
وقوع الجز منه موقع تاء
التانيث في لزوم الفتح
ولذلك أعرب صدراثنى
عشر واثني عشرة لوقوع
الجز منهما موقع النون
وما قبل النون محل اعراب
لا محل بناء ولوقوع الجز
منهما موقع النون لم يضافا
بخلاف غيرهما فيقال أحد
عشرك ولا يقال اثنا
عشرك في تنبيهنا في الاول
قد فهم من كلامه أنه لا
يجوز تركيب النيف مع
العشرين وبابه بل يتعين
العطف فتقول خمسة
وعشرون ولا يجوز خمسة
عشرين ولعله لا لباس في
نحو رأيت خمسة عشر بن
رجلا فانه يحتمل خمسة
عشرين رجلا وقيل غير
ذلك الثاني أجاز الكوفيون
اضافة صدر المركب الى عجزه
فيقولون هذه خمسة عشر
واستحسنوا ذلك اذا أضيف
نحو خمسة عشر

(وميز العشرين) وبابه (للتسعيناه بواحد) منكر منصوب (كار بعين جينا) وخسين شهر او يقدم النيف بحالتيه اى بثبوت التاء في التذ كبر وسقوطها في التانيث ثم يذ كرا العدة معطوف على النيف فيقال في المذ كرا ثلاثة وعشرون رجلا وفي المؤنث تسع وتسعون نجة (وميزوا مر كما يمثل ماه ميز (٤٨) عشرون) وبابه اى بمفرد منكر منصوب (فسو بينهما) نحو واحد عشر كوكبا وانثى

عشرة عينا واما وقطعناهم
اثنى عشرة اسباطا
فاسباطا بدل من اثنى
عشرة والتميز محذوف اى
اثنى عشرة فرقة ولو كان
اسباطا تميز الذكر
العددان وا فرد التميز
لان السبط مذكر وزعم
الناظم انه تميز وان ذكر
أما رجع حكم التانيث
في تيميات الاول يجوز
في نعت هذا التميز منهما
مرعاة اللفظ نحو عندي
أحد عشر درهما ظاهريا
وعشرون دينارا ناصريا
ومراعاة المعنى فتقول
ظاهريه وناصريه ومنه
قوله
فيها اثنان وأربعون حلوبة
سودا تكافيه الغراب
الاسحم
* الثاني قد يضاف العدد
الى مستحق المجهود فيستغنى
عن التميز نحو هذه عشرو
زيدو يفعل ذلك بجمع
الاعداد المركبة الاثنى
عشر فيقال أحد عشر
وثلاثة عشر ولا يقال
اثنى عشر لان عشرون
اثنى عشر بمنزلة فون
الاثنين كما مر فلا تجامع
الاضافة ولا يقال اثنان
لئلا يلتبس باضافة اثنين
بلا تركيب * الثالث حكم

مساححة (قوله وميز العشرين للتسعيناه بواحد) أجاز الفراء جمع تميز باب عشرين كما في الفارسي
وأجاز المصنف في شرح التسهيل عندى عشرون دراهم عشرون رجلا عند قصد أن لكل واحد
منهم عشرون كما في السيوطي (قوله بواحد منكر منصوب) انما كان مفردا نكرة لانه ذ كر ليان
حقيقة المعدود وهو يحصل بالمفرد النكرة التي هي الاصل ومنصوب بالتعذرا لاضافة مع النون التي
في صورة فون الجمع (قوله اى بثبوت التاء في التذ كرا الخ) محله في غير اثنين واثنين (قوله معطوفا
على النيف) اى بالواو اذا أريد وقوعها مدفوعة واحدة والا فلا مانع من أن تقول قبضت منه ثلاثة
فعشر من أو ثم عشرون اذ قصد الترتيب مع الفورا والترخي دما ميني (قوله اى بمفرد منكر
منصوب) انما كان مفردا منكر الماسر ومنصوبا لامتناع جعل ثلاثة أشياء كالشيء الواحد لو
قيل خمسة عشر عبد مثلا فرضي (قوله فسو بينهما) اى المركب والعشرين وبابه وفان دته دفع توهم
ان المثلية قبله غير تامة وقد يقع تميز المركب بجمع اذ صدق على كل واحد من العدد كقوله تعالى
وقطعناهم اثنى عشرة اسباطا لان المراد وقطعناهم اثنى عشرة قبيلة وكل قبيلة اسباطا لاسبط فوضع
اسباطا موضع قبيلة هذا احد الاوجه في الالية وسيأتي الباقي (قوله بدل) اى بدل كل من كل ولا
يرد أن المبدل منه في نية الطرح لانه اعلمى وقد يخرج القرآن على غير الغالب كما في قراءة التنوين
في ثلثمائة سنين كالم (قوله لذكرا العددان) اى محذوف التاء منهما وقوله لان السبط مذ كر علة
لقوله لذكرا العددان (قوله وا فرد التميز) ذهب الفراء الى جواز جمعه وظاهر الالية يشهد له اه
نصر يح وترك علة قوله وا فرد التميز وهي كونه تميز مركب لعلها من قوله وميزوا الخ (قوله رجع حكم
التانيث) هذا توجيه للتانيث ويبقى توجيه الجمع مع أن القياس الافراد كما مر سم (قوله في نعت
هذا التميز منهما) اى من المركب وعشرين وبابه وقضيته أن تميز غيرهما لا يجوز في نعته مراعاة
المعنى فتقول شيخ الاسلام زكريا في تحريره وهي اى الاوسق الخمسة التي هي انصاب زكاة التنايت
ألف وستمائة رطل بغدادية يكون بغدادية فيه مرفوعا نعتا لالف وستمائة وانظر هل مثل النعت
بقية التوايع وعلى كونها مثل النعت يجوز أن يكون اسباطا في الالية بدلا من التميز المحذوف وهو
فرقة على مراعاة المعنى فتدبر (قوله فيها) اى الر كائب والخافية بالطاء المحجمة واحدة الخوافي وهي
مادون الريشات العشر من مقدم الجناح والاسحم بالطاء المههله الاسودعيني (قوله فيستغنى عن
التميز) لانك اذا قلت عشروك فقد خاطبت من يعرف العشرين المنسوبة اليه ولا تقول عشرو زيد
الامن يعرف زيد او عشريه كما أنك لا تقول غلام زيد الامن يعرف الغلام زيد ادا ميني (قوله
الاعداد المركبة) وكذا غير المركبة كانه زيد (قوله الاثنى عشر) اى واثنى عشرة (قوله ولا
يقال اثنانك) ما لم يكن اثنا عشر علما والاجاز ان تضيفه محذوف عشر اذ قصد تسكير العلم لفقدا العلة
كما في الفارسي (قوله لا يلتبس الخ) صريح في جواز أن يقال اثنانك في قصد اضافة اثنين بلا تركيب
اسقاطي (قوله لذكراهما مطلقا) اى سبق المذ كرا ولا وقع الفصل بين اولا (قوله ان وجد العقل)
اى في الشيتين أو أحدهما ظاهره ترجيح المذ كرا اذا كان العاقل مؤنثا والقياس يقتضي تغليب
العاقل فتقول أربع عشرة رجلا وامة لان وصف الانوثة مع العقل أرجح من وصف الذكورة مع
عدم العقل أفاده الدماميني (قوله فلا سابق) اى مذكرا أو مؤنثا وقوله بشرط الاتصال اى اتصال
التميز بالعدد (قوله وللمؤنث ان فصلا) اى فصل بين العدد والتميز بين لانها تقتضي التساوي في

العدد المميز بشيتين في التركيب لذكراهما مطلقا ان وجد العقل نحو عندي خمسة عشر عبدا و جارية
وخسة عشر جارية وعبدا وان فقد فلا سابق بشرط الاتصال نحو عندي خمسة عشر رجلا وناق وخنس عشرة ناقه ورجلا وللمؤنث
ان فصلا نحو عندي ست عشرة مابين ناقه ورجل أو مابين رجل وناق وفي الاضافة

لسابقهما مطلقا نحو عندى غمانية أعبد وآم وثمان آم وأعبد ولا يضاف عدد أقل من ستة الى هذين مذكروا مؤنث لان كلام من المميزين جمع وأقل الجمع ثلاثة الرابع لا يجوز فصل هذا التمييز وأما قوله على أنى بعد ما قدمضى ثلاثون للهجر حولا كميلا فضرورة (وان أضيف عدد مركب بيبقى البناء) في الجزأين على حاله نحو أحد عشر مع أحد عشر زيد بفتح الجزأين هذا هو الاكثر لان البناء يبقى مع الالف واللام بالاجماع فكذلك مع الاضائة والثاني أنه يعرب (٤٩) بحزوه مع بقاء التركيب كبعليك حكاه سيديويه

عن بعض العرب نحو أحد عشر مع أحد عشر زيد واليه أشار بقوله (وبجز قد يعرب) واستحسنه الاخفش واختاره ابن عصفور وزعم أنه الافصح ووجه ذلك بأن الاضافة ترد الاشياء الى أصلها في الاعراب ومنع في التسهيل القياس عليه وقال في شرحه لا وجه لاستجسانه لان المبنى قد يضاف نحو حكم رجل عندك ومن لدن حكيم خبير وفيه مذهب ثالث وهو أن يضاف صدره الى بحزوه من الابدان وهما سكي الفراء أنه سمع من أبي فقهس الاسدي وأبي الهيثم العقبلي ما قلعت خمسة عشر وكذا في التسهيل أنه لا يقاس عليه خلافا للفراء (تنبيهات) الاول قال في التسهيل ولا يجوز باجماع ثمانى عشرة الا فى الشعر يعنى باضافة الاول الى الثانى دون اضافة المجموع كقوله كلف من عنائه وشقوته بنت ثمانى عشرة من حخته أى من عامته ذلك وفى دعواه الاجماع نظر فان الكوفيين يجيزون اضافة

الحكم فكان الاسبقية منتفية فرجع ما مر اعانه كمرعاة الشدين وذلك أن مذكرا لا يعقل فى استعمالهم كالمؤنث حتى انه قد يعود عليه ضميره واذا جعلنا الحكم للمؤنث كنا كنا باعتبارناهما بخلاف ما اذا جعل للمذكركذا فى الدمايينى (قوله لسابقهما مطلقا) أى عاقلا كان المضاف اليه أو لا مذكرا أو لا وانما كان كذلك لان المتضاميين كالشئ الواحد فلا ينبغى أن يختلف حالهما فان قيل المعطوف على المضاف اليه مضاف اليه قلنا نعم لكن المعطوف مضاف اليه بواسطة والاول مضاف اليه بالمباشرة فكان أولى بالاعتبار وقد أهمل الشارح ذكر العدد المعطوف والقياس يقتضى أنه كالعدد المركب فتقول عندى أحد وعشرون عبدا أو مة بتغليب المذكر وأحد وعشرون رجلا وناقبة بتغليب السابق واحد وعشرون بين رجل وناقبة بتغليب المؤنث دعمايينى (قوله وآم) تقدم الكلام عليه (قوله وان أضيف عدد مركب) أى غير اثنى عشر واثنتى عشرة لثامر من أنهما لا يضافان ويستغنى العدد المركب اذا أضيف عن التمييز كما سبق (قوله والثانى الخ) مقابل قوله هذا هو الاكثر (قوله كبعليك) أى فى بقاء التركيب مع اعراب الجزوان كان بعليك غير منصرف لوجود العلتين بخلاف أحد عشر لانه ليس يعلم (قوله نحو أحد عشر مع أحد عشر زيد) بفتح دال أحد فى المثالين ورفع اء عشر الاول وجر اء الثانى (قوله وبجز) مبتدأ والمسوغ قصد التفصيل فارضى (قوله ترد الاشياء الى أصلها فى الاعراب) لا يقال هذا يقتضى اعراب الجزاء الاول أيضا لاننا نقول المضاف مجموع الجزأين لا الاول فقط ولا الثانى فقط لكن لما كان آخر الثانى آخر المجموع المضاف ظهر فيه الاعراب (قوله ومنع فى التسهيل القياس عليه) قال بعضهم هى لغة ضعيفة عند سيديويه واذا ثبت كونه لغة لم يمنع القياس عليها وان كانت ضعيفة مرادى (قوله لان المبنى قد يضاف الخ) قد يفرق بين ما بناؤه أصلى فلا يرد الى الاعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد اليه بأذى ملاسه تصریح (قوله من أبى فقهس) كذا يحفظ الشارح ويوجد فى بعض النسخ بنى وهو تحريف (قوله خلافا للفراء) تقدم قبيل قول المصنف وميز العشر من الخ نقل الشارح قول الفراء عن الكوفيين (قوله دون اضافة المجموع) أى الى شئ آخر وفيه أنه اذا أضيف الاول الى الثانى ووجدت الاضافة الى شئ آخر كان المضاف الى الشئ الآخر الثانى لا المجموع واذا أضيف المجموع الى شئ آخر لم يكن الاول مضافا الى الثانى فتدبر (قوله كلف الخ) يظهر أنه يصح تشديد لام كلف على أنه من التكليف وتخفيفها على أنه من الكيف بالتحريك ثم من للتعبيل والعناء بفتح العين المهمة التعب والشقوة بالنكسر الشقاء (قوله مطلقا) أى سواء كان المجموع مضافا نحو ثمانى عشر أو لا وفيه ما مر (قوله فى ثمانى) أى الواقعة فى عدد المؤنث (قوله وسكونها) أى كسكونها فى معد يكرب وقوله مع كسر النون أى دلالة على الياء وقوله وفتحها أى للتركيب همع (قوله وقد تحذف ياءها) مصب قد التقليلية قوله ويجعل اعرابها على النون أى والاكثر أن يجرى مجرى المنقوص المصروف فتقول جاء ثمان ومرت ثمان ورأيت ثمانيا وقد يقال رأيت ثمانى بلا تنوين لما شبهته جوارى لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه وان لم يكن جمعا لفظا هو جمع معنى كما أجرى سراويل مجرى سراويل فكذلك البعض على قول الشارح ويجعل اعرابها على النون مانصه أى وحينئذ

(٧ - صبان رابع) صدر المركب الى بحزوه مطلقا كما سبق التنبيه عليه والثانى فى ثمانى اذا ركب أربع لغات فتح الياء وسكونها وحدفها مع كسر النون وفتحها ومنه قوله ولقد شربت ثمانيا وثمان عشرة واثنتين وأربعا وقد تحذف ياءها أيضا فى الافراد ويجعل اعرابها على النون كقوله لهائنا يا أربع حسان وأربع فثغر هائمان وهو مثل قراءة بعض القراء وله الجوار المنشآت يضم الراء الثالث

تكون جارية في الاعراب مجرى المنقوص المصروف اه غفلة عجيبة (قوله لبضعة وبضع) بكسر
الموحدة على المشهور وبعض العرب يفتحها قاله الدماميني وما ذكره الشارح هو الراجح من أقوال
في معنى البضع والبضعة وعليه لا يطلقان على أقل من ثلاثة ولا أكثر من تسعة وقيل مسماهما
أربعة وثمانية وما بينهما وقيل الواحد والعشرة وما بينهما وقيل أربعة وتسعة وما بينهما وقيل غير
ذلك واختلفوا أيضا فيما يصاحبه فالجمهور على أنه يصاحب العشرة والعشرين إلى التسعين فلا
يصاحب المائة والالف وقيل لا يصاحب الا العشرة وهو مر دود بنحو قوله صلى الله عليه وسلم
الايمان بضع وستون شعبة وفي رواية بضع وسبعون ونقل الكرماني أنه يصاحب المائة والالف
هذا وفي بعض النسخ بدل قوله الثالث لبضعة وبضع الخ مانصه الثالث قال في شرح الكافية ان بضعة
قدر اديه واحد فافوقه الى تسعة هذا قول الفراء وأنه يجرى مجرى تسعة مطلقا أي في الافراد
والتركيب وعطف عشرين وأخواته عليه وأن تاء كاء تسعة في ثبوت وسقوط نحو ثبوت بضعة
أعوام وبضع سنين وعندي بضعة عشر غلاما وبضع عشرة أمة وبضعة وعشرون كتابا وبضع
وعشرون صحيفة وهذا المراد بقولي • ومطلقا مجراه مجرى حيث حل • والاولى أن يراد ببضعة من
ثلاثة إلى تسعة وببضع من ثلاث إلى تسع فيحمل الثابت التاء على الثابتها والساقطها على الساقطها
اه قال شيخنا وهكذا رأيت بخطه على القوضيح اه وقوله وان تاء كاء تسعة في ثبوت وسقوط
بيان لما قبله من جريانه مجرى تسعة وقوله فيحمل الثابت التاء الخ أي فيحمل بضعة الثابت التاء على
ثلاثة مثلا الثابت التاء وبضع الساقطها على ثلاث مثلا الساقطها ووفق في الهمع بين النيف والبضع
بأن النيف من واحد إلى تسعة ويكون للمذكر والمؤنث بلاهاء ولا يذكر الامع عقد نحو عشرة
ونيف والبضع من ثلاثة إلى تسعة ويكون للمذكر بالهاء وللمؤنث بدونها ولا يجب معه ذكر العدد
كفي بضع سنين (قوله وضع من اثنين الخ) ظاهر كلام المصنف أن نحو ثمان وثالث مصوغ من لفظ
العدد سواء كان بمعنى بعض أو بمعنى جاعل العدد الأقل مساويا لما فوقه وهو مسلم في الذي بمعنى
بعض دون الاخر لانه مصوغ من الثني مصدر ثبت الرجل والثلث مصدر ثبت الرجلين وهكذا
كما سيأتي لامن اثنين وثلاثة الخ وانما قلنا ظاهر كلام المصنف لانه يمكن حمل قوله وان ترد جعل
الأقل الخ على معنى وان ترد بالوصف لا بقيد كونه مشتقا من لفظ العدد فاعرفه وقول الشارح وصفا
ظاهر بالنسبة لما بمعنى جاعل دون ما بمعنى بعض لان الذي بمعنى بعض اسم جامد كما يؤخذ من كلامه
بعد اللهم إلا أن يراد بالوصفية بالنسبة له الوصفية الصورية فتأمل قال في التصريح الاشتقاق من
أسماء العدد سماحى لانه من قبيل الاشتقاق من أسماء الاجناس كترت يدها من التراب واستحجر
الطين من الحجر (قوله أي فما فوقهما) الانسب فوقه أي لفظ الاثنين لان الصوغ من اللفظ سم
(قوله الى عشرة) أتى به بيا نالغاية (قوله كفاعل) صفة لموصوف محذوف قدره الشارح هو مفعول
صغ أو الكاف بمعنى مثل وهي اسم مفعول به لصغ كما قاله الشاطبي أفاده سم (قوله من فعلا)
فانته مع ما قبله بيان ان هذا أي في الجملة ووصف لاسم جامد ولم يكتف بهم ذلك من ذكر الصوغ
لانه قد يراد به اثبات مجرد المناسبة وبيان مطلق الاخذ (قوله وأما واحد) أي وواحدة وهذا مفهوم
قوله من اثنين فما فوق (قوله فليس بوصف) تبع فيه التوضيح لكن قال الرضي والواحد اسم فاعل من
وحد يحد وحاد أي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد أي العدد المنفرد (قوله لتلايتوهم أنه يسلك به الخ)
أي في اثبات التاء مع التذكير وحدثها مع التأييث وكلامه صريح في مخالفة الوصف للعدد الذي
صيغ منه في التذكير والتأييث وهو مسلم في غير ثمان وثانية لموافقتهما في ذلك لما صيغ غامنه (قوله
وان ترد بعض الذي الخ) أي وان ترد بالوصف بعض العدد الذي بنى هو منه تصفة أي الوصف اليه
أي العدد حالة كون الوصف مثل بعض في معناه أو في اضافته الى كاه والى هذا يرمز كلام الشارح

لبضعة وبضع حكم تسعة
وتسع في الافراد والتركيب
وعطف عشرين وأخواته
عليه نحو ثبوت بضعة
أعوام وبضع سنين
وعندي بضعة عشر غلاما
وبضع عشرة أمة وبضعة
وعشرون كتابا وبضع
وعشرون صحيفة ويراد
ببضعة من ثلاثة إلى تسعة
و يبضع من ثلاث إلى تسع
انتهى (وضع من اثنين
فما فوق) أي فما فوقهما
(الى • عشرة) وصفا
(كفاعل) أي على وزن
فاعل (من فعلا) كضرب
نحو ثمان وثالث ورابع الى
عاشروا وأما واحد فليس
يوصف بل اسم وضع على
ذلك من أول الامر (واختمه
في التأييث بالتاء متى •
ذ كرت) أي صغته لمذكر
(فأذ كرفاع لا بغير تاء) فتقول
في التأييث ثمانية الى عشرة
وفي التذكير ثمان الى عاشر
كما تفعل باسم الفاعل من
نحو ضارب وضاربة وانما
نبه على هذا مع وضوحه
لتلايتوهم أنه يسلك به
سبيل العدد الذي صيغ
منه (وان ترد) بالوصف
المذكور (بعض) العدد
(الذي منه بنى • تضاف
اليه مثل بعض

بين) أي كما يضاف البعض إلى كفه نحو إذا أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين لقد كفروا الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة وتقول ثانية اثنين وثلاثة ثلاث إلى عاشر عشرة وعاشرة عشر وانما لم ينصب حينئذ لأنه ليس في (٥١) معنى ما يعمل ولا مفرعان فعل فالترتبات إضافة

لان المراد أحد اثنين واحد اثنان واحد عشر واحد عشر عشرة قضيفه كما تقول بعض هذه العدة بالإضافة هذا مذهب الجمهور وذهب الاخفش وقطرب والكسائي وتعلب إلى أنه يجوز إضافة الأول إلى الثاني ونصبه إياه كما يجوز في ضارب زيد فيقولون ثمان اثنين وثالث ثلاثة وفصل بعضهم فقال يعمل ثمان ولا يعمل ثالث وما بعده وإلى هذا ذهب في التسهيل قال لان العرب تقول ثبتت الرجلين إذا كنت الثاني منهما فن قال ثمان اثنين بهذا المعنى عذر لان له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لم يعدر لانه لا فعل له فهذه ثلاثة أقوال تنبيه **ك** قال في الكافية وتعلب أجاز نحو رابع أربعة وماله متابع وقال في شرحه وأجاز تنوينه والنصب به وأجاز ذلك ثعلب وحده ولا حجة له في ذلك هذا كلامه فعمل المنع وقد فصل في التسهيل وخص الجواز بثعلب وقد نقله فينه عن الاخفش ونقله غيره عن الكسائي وقطرب كما تقدم اه (وان ترد جعل الأقل مثل ما هو فوق) أي إذا أردت بالوصف المصوغ

فانصلة جارية على غير من هي له ومفعول تضاف محذوف ومثل حال من هذا المفعول والمراد بالبعض في هذا الباب الواحد لا الاعم وهذه الاضافة غير واجبة اذ يجوز الثاني من الاثنين مثلا ومن قال بوجودها أراد به منع نصب الوصف ما بنى هو منه كما استعرفه ومقابل قوله وان ترد الخ ما سيأتي من قوله وان ترد جعل الأقل الخ وللبعض هنا كلام حقيق بالطرح (قوله بين) أي ظاهر البعضية (قوله أي كما يضاف البعض إلى كفه) فيفيد حينئذ أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة فرابع أربعة معناه بعض جماعة متحصرة في أربعة كافي التوضيح (قوله وانما لم ينصب حينئذ) أي حين اذ يريد به بعض ما بنى هو منه وقول شيخنا أي حين اذ أضيف إلى ما اشتق منه وهو كاله غير ظاهر (قوله لانه) أي الوصف الذي بمعنى بعض ما بنى هو منه ليس في معنى ما يعمل أي ليس في معنى لفظ يعمل كصير رجاء عمل حتى يعمل ولا مفرعان فعل أي ولا مشتقان من فعل حتى يمكن عمله بل هو مأخوذ من لفظ العدد ولو اقتصر الشارح على قوله لانه ليس في معنى ما يعمل لكفاه في تعديل عدم النصب ولكن قصد الشارح تقوية العلة فتدبر (قوله لان المراد أحد اثنين الخ) أي باعتبار وقوعه في المرتبة الثانية أو الثالثة وهكذا كما يؤخذ من العنوان أعني لفظ ثاني وثالث وهكذا لا مطلقا حتى يلزم صحة ارادة الواحد الأول من عاشر عشرة وذلك مستبعد جدا أفاده الجاهلي (قوله ونصبه إياه) أي اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال كما لا يخفى (قوله ثمان اثنين وثالث ثلاثة) على أن معناه ممتهم اثنين ومتمم ثلاثة سيوطي (قوله وإلى هذا ذهب في التسهيل الخ) تعقبه أبو حيان فقال ثبتت الرجلين مخالف لنقل النحاة ثم هو ليس نصافي ثبت الاثنين حتى بنى عليه جواز ثاني اثنين قال الموضح وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في كتاب الأفعال واذا جاز ثبتت الرجلين جاز ثبتت الاثنين ولا يتوقف فيه الا ظاهري جامد تصريح (قوله لانه لا فعل له) أي لا يقال ثلث الثلاثة اذا كنت الثالث وقد ينفيه قول الجوهرى ثلث القوم أثلاثهم بالكسر اذا كنت ثالثهم أو أكلت ثلاثة بنفسك وثلث الثلاثة بالتخفيف أيضا سقاطي (قوله قال في الكافية الخ) غرضه التورك على كلام الكافية وشرحها من وجهين مخالفتها لتفصيله في التسهيل بين ثمان وغيرها واقتصاره على العزو لتعلب مع أنه منقول عن غيره أيضا (قوله وقد نقله فينه) أي التسهيل (قوله مثل ما فوق) أي بدرجة واحدة (قوله المصوغ من العدد) هذا لا يوافق قوله الا في الوصف حينئذ ليس مصوغا من ألفاظ العدد الخ ولعله ذكر هذا متابعا لظاهر المتن وذلك أي ما يأتي استدرال عليه بهم (قوله أنه) أي الوصف يجعل ليس خصوص المضارع مراد او الالتمات التفصيل الذي سيذكره بقوله فان كان بمعنى الماضي الخ (قوله ما هو تحت) أي بدرجة واحدة اذ لا يقال رابع اثنين مع أنه يصدق أنه تحت ما اشتق منه حفيد وقوله ما أي العدد الذي هو أي هذا العدد تحت العدد الذي اشتق الوصف منه مساو ياله أي لما اشتق منه فعلم أن صلة ما الأولى جارية على ما هي له وصلة ما الثانية جارية على غير ما هي له فهي الحقيقية بباراز الضمير دون صلة ما الأولى بعكس ما فعله الشارح فأعرف ذلك (قوله حكيم جاهل) مصدر نوعي منصوب على المفعولية المطلقة باحكاو وانما خص التمثيل بجاعل للتنبية على ان معنى اسم فاعل العدد اذا استعمل مع ما تحتته معنى جاعل فاذا قلت رابع ثلاثة فعناه جاعل الثلاثة ومصيرهم أربعة أفاده المرادي (قوله جازت إضافته الخ) لكنهم قالوا بالإضافة في هذا أكثر من النصب بخلاف سائر أسماء الفاعلين فان نصب ما بعده على المفعولية وخفضه على الإضافة مستويان أو النصب أكثر قال الرضي وانما قل النصب ههنا لان الأفعال والتأثر في هذا المفعول غير ظاهر الابتأ وبال ذلك لان نفس الاثنين لا تصير ثلاثة أصلا وان انضم إليها واحد بل يكون

من العدد أنه يجعل ما هو تحت ما اشتق منه مساو ياله (حكيم جاعل له احكما) فان كان بمعنى الماضي وجهت إضافته وان كان بمعنى الحال أو الاستقبال جازت إضافته وجاز تنوينه

واعماله فتقول هذا رابع ثلاثة ورابع ثلاثة أي هذا مصير الثلاثة أربعة وتؤنث الوصف مع المؤنث كما سبق فالوصف المذكور حينئذ اسم فاعل حقيقة لانه تقول ثلثت الرجلين اذا انضممت اليهما فصرتم ثلاثة وكذلك ربت الثلاثة الى عشرات التسعة ففاعل هنا بمعنى جاعل وجار مجراه مساواته في المعنى والتفرع على فعل بخلاف فاعل الذي يراد به معنى أحدا يضاف اليه فان الذي هو في معناه لا عمل له ولا تفرع له على فعل فالترتم اضافته كما سبق في نفيها من الاول الوصف حينئذ ليس مصوغا من أفعال العدد وانما هو من الثلث والرابع والعشر على وزن الضرب مصدر ثلث ورب وعشر على وزن ضرب ومضارعها على وزن يضرب الا ما كان لامه عينا وهو رابع وسبع وتسع فانه (٥٣) على وزن شفع يشفع. الثاني لا يستعمل هذا الاستعمال ثان فلا يقال ثاني واحد ولا

ثان واحد أو اجازة بعضهم
 المنضم والمنضم اليه معا ثلاثة والتأويل أنه أسقط عن المفعول الاول بانضمام ذلك الواحد اسم
 الاثنين وصار يطلق على المجموع اسم الثلاثة فكأنه صار المفعول الاول هو المجموع كذا في الدماميني
 (قوله وعماله) أي بالشروط السابقة في باب اسم افعال (قوله حينئذ) أي حين اذ كان بمعنى جاعل
 (قوله ثلثت الرجلين الخ) بتخفيف ثاني ثلثت وربعت وعشرت كما سيذكره الشارح وكذا أخواتها
 (قوله وجار مجراه) أي في العمل (قوله فان الذي هو في معناه) أي فان فاعلا الذي هو في معنى أحد
 فالحل للضمير وكأنه لم يقل فانه دفع التوهم عود الضمير على أحد (قوله الوصف حينئذ) أي حين اذ كان
 بمعنى جاعل (قوله واجازة بعضهم الخ) رجمه الدماميني وضعف الاول بانه لا مانع من قولك زيد ثان
 واحدا أي مصير واحد الاثنين بنفسه (قوله أفهم كلامه) أي حيث أطلق وقوله للمعنيين
 المذكورين أي كونه بمعنى بعض وكونه بمعنى جاعل وفيه أن صوغ لوصف للمعنى الثاني في مثابه
 ليس من العدد المعطوف عليه العقد (قوله مثل) مفعول أردت ومر كبحال منه أو مر كبحال مفعول
 ومثل حال من مر كبحال لان نعت النسكرة اذا تقدم عليها أعرب حالا (قوله بمعنى بعض أصله) أي بعض
 مدلول أصله (قوله باربع كلمات مبنية) فيه تغليب اذا ثابا وثالثا ليسا مبنيين ومثله يأتي في قوله بعد
 باقيا بناؤه الخ (قوله هو الاصل) أي ما حق التركيب أن يكون عليه وليس مراده بالاصل الغالب
 لما يأتي في بيان أبي حيان (قوله أن يقتصر على صدر الاول الخ) قال أبو حيان وهذا الوجه أكثر
 استعمالا واجازة اتفاقا نصريح (قوله فيعرب الخ) هل يجوز بناؤه بتقدير مجزؤه المحذوف هذا محتمل
 وغيره بعيد سم (قوله ويضاف الى المركب) قال أبو حيان وقياس من اجاز استعمال في ثالث ثلاثة
 أن يجيزه هنا على معنى مئتم اثني عشر مثلا سيوطي (قوله في جواب أضف) ما المانع من جعله وصفا
 لمركب أي مركب واف بما تنوي بان يكون مناسبا لفاعل المذكور ومن جنسه اسم والفعل
 على الاول مجزوم فالياء اشباع وعلى الثاني مرفوع فالياء لام الفعل (قوله بالمعنى الاول الذي نويته)
 وهو كون المضاف أحدا اثني عشر كائنا في المرتبة الثانية عشرة لان معنى ثاني اثني عشر ثاني عشر
 اثني عشر لكن حذف مجزأ التركيب الاول اختصارا فعلم ما في كلام البعض (قوله وفي التانيث حادية
 عشرة الخ) في التانيث حال مما بعده والواو عاطفة حادية عشرة على ثاني عشر ولم يقل وفي التانيث
 بحادية عشرة الخ اشارة الى دخوله في التحويف كون مشهولا لكلام الناظم (قوله وفيه حينئذ) أي
 حين اذ اقتصر على صورة التركيب الاول وان شئت قلت حين اذا استغنى بحادي عشر ونحوه (قوله
 وجهان الاول أن يعرب الاول ويبنى الثاني الخ) كذا في أكثر النسخ وفي بعضها ثلاثة أوجه الاول
 أن يبنى صدره ومجزؤه مقدرا حذف التركيب الثاني بكامله وأن هذا الباقي هو الاول بكامله والثاني

ثان واحد أو اجازة بعضهم
 وحكام عن العرب الثالث
 أفهم كلامه جواز صوغ
 الوصف المذكور من
 العدد المعطوف عليه عقد
 للمعنيين المذكورين
 فيقال هذا ثالث ثلاثة
 وعشرين بالاضافة وهذه
 رابعة ثلاثا وثلاثين
 بالاعتماد ورابعة ثلاث
 وثلاثين بالاضافة اه
 وان أردت مثل ثاني
 اثنين مر كبحال الخ
 بتر كيبين أي اذا أردت
 صوغ الوصف المذكور
 من العدد المركب بمعنى
 بعض أصله كثاني اثنين
 الخ بتر كيبين صدر أولهما
 فاعل في التذكير وفاعلة
 في التانيث وصدر ثانيهما
 الاسم المشتهق منه
 ومجزؤه ما عشر في التذكير
 وعشرة في التانيث فتقول
 في التذكير ثان عشر اثني
 عشر الى تاسع عشر تسعة
 عشر وفي التانيث ثمانية
 عشرة اثنتي عشرة الى
 تاسعة عشرة تسع عشرة

باربع كلمات مبنية وأول التركيبين مضاف الى ثانيهما اضافة ثاني الى الاثنين وهذا الاستعمال هو الاصل ووراه ان
 استعمالان آخران الاول منهما أن يقتصر على صدر الاول فيعرب لعدم التركيب ويضاف الى المركب باقيا بناؤه وانى هذا
 أشار بقوله (أو فاعلا بحالتيه) يعني التذكير والتانيث (أضف الى مركب بما تنوي في) في جواب أضف فهو مجزوم أشبعت كسرتيه
 والمعنى انك اذا فعلت ذلك وفي الكلام بالمعنى الاول الذي نويته فتقول في التذكير ثاني اثني عشر الى تاسع عشر وفي التانيث
 ثمانية اثنتي عشرة الى تاسعة تسع عشرة والثاني منهما أن يقتصر على صورة التركيب الاول بان يحذف العقد من الاول
 والنيف من الثاني وبالله أشار بقوله (وشاع الاستغناء بحادي عشر) ونحوه أي ثاني عشر الى تاسع عشر وفي التانيث حادية
 عشرة الى تاسعة عشر فتذكر اللفظين مع المذكورين مع المؤنث وفيه حينئذ وجهان الاول أن يعرب الاول

ويبنى الثاني حكاة ابن السكيت وابن كيسان والنكسائي ووجهه أنه حذف عجز الاول فاعر به لزوال التركيب ونوى صدر الثاني
فبناءه ولا يقاس على هذا الوجه لقلته وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤه لخلو كل منهما محل المحذوف من صاحبه وهذا مردود بانه
لا دليل حيث سد على أن هذين الاسمين منتزعا من تركيبين بخلاف ما إذا أعرب الاول والثاني أن تعريهما معاً مقدر حذف
عجز الاول وصدر الثاني لزوال مقتضى البناء فيهما حينئذ فيجري الاول على حسب العوامل ويجري الثاني بالاضافة أما إذا اقتضرت
على التركيب الاول بان استعملت النيف مع العشرة ليفيد الانصاف بمعناه (٥٣) مقيداً بمصاحبه العشرة كما هو ظاهر النظم

وعليه شرح الشارح فانه
يتعين بقاء الجزأين على
البناء تنبيهاً على الاول
انما مثل مجادى عشر دون
غيره ليتضمن التثنية فائدة
التثنية على ما التزمه
حين صاغوا أحداً واحداً
على فاعل وفاعلة من القلب
وجعل الفاء بعد اللام
فقالوا حادى عشر وحادية
عشرة والاصل واحد
وواحدة فصار حاد وحادوة
فقلت الواو ياء لانكسار
ما قبلها فوزنهما عالف
وعالفه وأماما حكاة
النكسائي من قول بعضهم
واحد عشر فشاذ به
على الاصل المرفوض
قال في شرح النكافية
ولا يستعمل هذا القلب
في واحد الا في تنييف أى
مع عشرة أو مع عشرين
وأخواته الثاني لم يذكر هنا
صوغ اسم الفاعل من
المركب بمعنى جاعل لكونه
لم يسمع الا أن سيبويه
وجامعه ممن المتقدمين
أجازوه قياساً وذهب
الكوفيون وأكثر
البصريين الى المنع وعلى
الجواز فتقول هذا رابع

أن يعرب صدره مضافاً الى عجزه مبنياً حكاة الخ وهو لا يناسب فرض الكلام وهو الاقتصار على
صورة التركيب الاول بان يحذف العقد من الاول والنيف من الثاني لمنافاة الاول من الاوجه
الثلاثة ذلك فتأمل (قوله ويبنى الثاني) أى يبنى بناؤه (قوله فبناءه) أى أبى بناءه (قوله وزعم
بعضهم الخ) هذا الزعم تكون الاوجه ثلاثة لا اثنين (قوله لخلو كل الخ) وجه هذا تقدير ما حذف
من كل منهما كما وجهوا بناء الثاني ببناء صدره اه سم أى فكان التركيبين باقياً (قوله بانه
لا دليل حينئذ) أى حين اذ يبنى ان وقد يقال عدم الدليل هنا لا يضر اذا لا يترتب عليه اختلال المعنى
(قوله بخلاف ما إذا أعرب الاول) فان اعرابه دليل على ذلك (قوله لزوال مقتضى البناء) وهو
التركيب كما في التصريح وهذا لا يلاحظ المحذوف أعنى عجز الاول وصدر الثاني (قوله أما إذا
اقتضرت الخ) هذا مقابل قوله أن يقتصر على صورة التركيب الاول الخ وهذا ساقط في كثير من
النسخ (قوله على التركيب الاول) أى على حقيقته لا هو رته فقط (قوله بان استعملت النيف)
يعنى الحادى والثاني ونحوهما وقوله ليفيد أى النيف الانصاف بمعناه أى معنى النيف وقوله مقيداً
حال من الضمير في معناه (قوله فائدة التثنية) الاضافة للبيان (قوله من القلب) أى قلب الواو ياء
وقوله وجعل الفاء أى التى هى الواو بعد اللام أى التى هى الدال وهذا جعل قلب مكافى فعله أن فى
الكلمة القلبين (قوله لانكسار ما قبلها) أى مع تطرفها لان تاء التانيث فى حكم الانفصال والواو
اذا تطرفت اثر كسرة قلبت ياء لكن يعمل الحادى اعلال القاضى بخلاف الحادية لفتح الياء أفاده فى
التصريح (قوله وأماما حكاة) وارد على قوله التزمه (قوله الثاني لم يذكر هنا الخ) هذا يتعلق بمفهوم
قوله السابق مثل ثانى اثنين سم (قوله هذا رابع عشر ثلاثة عشر) باضافة التركيب الاول برتمه
الى الثاني برتمه مع بناء الكلمات الاربع على الفتح (قوله أو رابع ثلاثة عشر) أى بحذف العقد
من التركيب الاول قال شيخنا الظاهر ان الوصف حينئذ يعرب على حسب العوامل اه وعندى
أنه يجوز بناؤه بنية العجز كما في نظيره (قوله للالباس) أى للباس الوصف بمعنى المصير بالوصف
بمعنى بعض كذا فلا فرق بين الاعراب والبناء وهذا أولى من قول التصريح للالباس بما ليس أصله
تركيبين فان الالباس على تفسيره يزول باعراب الجزأين أو الاول فقط فان ذلك جائز فى الاستثناء
بمجادى عشر من حادى عشر أحد عشر مثلاً كما تقدم أفاده سم وتصرف البعض فيه بما كدره (قوله
ويتعين) أى فيما إذا أتى بالتركيبين برتمهما أو حذف العقد من التركيب الاول وأتى بالتركيب
الثاني (قوله فى موضع خفض) أى باضافة التركيب الاول أو صدره الى الثاني ومن هنا يعلم أن
المركب يكون مضافاً الى البعض تبعاً لشيخنا وهو مخالف لما تقدم فى باب العلم فيما إذا كان الاسم
واللقب مركبين أو الاول فقط أى من امتناع اضافة أولهما الى ثانيهما وقد يدفع الخالف بحمل
المركب ثم على الاضافى كما يشعر به تمثيلهم فلا ينافى ما هنا من اضافة المركب العادى فتأمل (قوله
وهو مصادم لحكاية الاجماع) جوابه أن الاجماع مخصوص بصورة ما إذا جئت بتركيبين لان عمل
فاعل انما يتأتى مع تنوينه والتنوين منتف مع انتركيب فيتعين أن يكون التركيب الثاني فى موضع

عشر ثلاثة عشر أو رابع ثلاثة عشر ولا يجوز أن تحذف النيف من الثاني مع حذف العقد من الاول للالباس ويتعين أن يكون
التركيب الثاني فى موضع خفض قال فى أوضح المسالك بالاجماع لكن قال المرادى أجاز بعض التعوين هذا ان أحد عشر
وثالث اثني عشر بالتنوين وهو مصادم لحكاية الاجماع (وقبل عشرين اذ كرا) وبابه الفاعل من لفظ العدد بمجالتيه من
التذكير والتانيث (قبل واو)

خفض وكلام التوضيح يدل عليه عند التأمل قاله مكي سم (قوله بعتمد) نعمت لو أو أى بعتمد عليها دون
غيرها من حروف العطف (قوله ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب) أى موازن فاعل مع عشرين
وأخواته قال ابن هشام في قول الشهر ودحادى عشرين شهر جادى مثلا ثلاث لحنات حذف الواو
وأثبت النون وذكروا لفظ الشهر وهو لا يذكر إلا مع رمضان والربيعين اه لكن قال السيوطى
والمنقول عن سيبويه جواز إضافة شهر إلى كل الشهر وقال الدمامينى في باب الظرف وهو قول أكثر
التعويين (قوله يؤرخ) بالهمز وبالواو ولذا يقال تاريخ وتاريخ أى سبوطى (قوله فائدة) كانت العرب
تؤرخ بالخصب وبالعامل يكون عليهم وبالامر المشهور ولم يزالوا كذلك حتى فتح عمر بلاد الجهم فذكر له
أمر التاريخ فاحسنه هو وغيره ثم اختلفوا فقال بعضهم من البعثة وقال قوم من الوفاة ثم أجمعوا على
الهجرة ثم اختلفوا بأى شهر يبدأون فقال بعضهم رمضان وبعضهم رجب وبعضهم ذوالحجة ثم أجمعوا
على المحرم لأنه شهر حرام ومنصرف الناس من الحج فرأس التاريخ قبل الهجرة بشهرين وأثنى
عشرة ليلة لأن قدومه عليه الصلاة والسلام المدينة يوم الاثنين لاثنتى عشرة ليلة خلت من ربيع
الاول وقبل المؤرخ بالهجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما بسط ذلك الجلال السيوطى فى كتابه
الشماريخ فى علم التاريخ (قوله بالليالى) جمع ليليلة واستغنى بجمعها عن جمع ليليلة دمامينى (قوله
لسبقها) أى لسبق الليالى الأيام باعتبار أن شهر والعرب قريه والقمر انما يطالع ليلا اه دمامينى
وقال السيوطى فى الهمع لان أول الشهر ليلة وآخره يوم ولان الليل أسبق من النهار خلقا كما أخرجه
ابن أبى حاتم وأما تأخر ليلة عرفه عن يومها فلامر شرعى وهو الاعتداد بالوقوف فى ذلك الوقت
المخصوص (قوله لاول ليلة منه) اللام بمعنى فى أو عند اه دمامينى وكذا فى قوله لمتصفه أو لمتصفه
أو انتصافه (قوله أو مهله أو مسهله) بضم الميم وفتح الهاء اسم زمان على صيغة اسم المفعول من
أهل الهلال واستهل مبنيين للاجتهاد أى أظهر المراد كتب لوقت اهلال هلال الشهر أو استهلاله
ومن كسر الهاء من المستهل جعل المستهل اسم فاعل من قولهم استهل الهلال بمعنى تبين فيكون
قولهم كتب استهل كذا بمثابة قولك كتب اهلال كذا أى لوقت اهلاله دمامينى مع حذف وبعض زيادة
(قوله لليلة خلت) اللام فيه وفى أمثاله بمعنى بعد (قوله ثم لثلاث خلون الى عشر) التعبير مع الثلاث
الى العشر بخلون ومع ما فوقها الى النصف بخلت انما هو على سبيل الاوليه كما يشير اليه الشارح
بقوله وقد تخلف الخ لما تقدم أول الكتاب من أن الافصح فى غير جمع الكثرة لما لا يعقل المطابقة
وفى جمع الكثرة لما لا يعقل الافراد وجمع القلة ما كان من أعوده ويجمع الكثرة ما كان من
أعداده ولان تمييز ثلاث الى عشر لما كان جمعاً ناسبه ضمير الجماعة وتبني ما فوق عشر لما كان
مفرداً ناسبه ضمير الافراد فاحفظه وقول الشارح الى عشر متعلق بحذف أى ويجرى على مثل
هذا الى عشر وكذا يقال فى نظائره (قوله الى النصف من كذا) أى الى النصف فى قول للنصف من
كذا ولو صرح به لكان أوضح (قوله وهو أجد) أى لكونه أخصر (قوله ثم لاربعة عشر بقية)
يظهر أن اللام فيه وفى أمثاله بمعنى عند أو فى تقديره ضاف أى عند استقبال أو فى استقبال أربع
عشرة قال الدمامينى وبعضهم يقول است عشرة ليلة مضت فيؤرخ بماءضى لتحقيقه ووجه الاول
اعتبار العدد الأقل (قوله الى تسع عشرة) الغاية داخله فى قول ليلتها لحدى عشرة ليلة بقيت (قوله
لعشر بقين) أى بدون تعاقب تغليبا لتمام الشهر أو ان بقين أى نظر الاحتمال نقصانه لكن مثل
هذا يجرى فى أربع عشرة الى تسع عشرة فتمام (قوله الى ليلة بقيت) وهذا يقال فى ليلة التاسع
والعشرين وفى يوم تلك الليلة وهو اليوم التاسع والعشرون والمعنى لاستقبال ليلة بقيت دمامينى
(قوله ثم لا تحري ليلة منه) وهذه ليلة ثلاثين فان مضت وكتب فى الثلاثين قبل لا تحري يوم منه وإذا
كتب لا تحري ليلة أو لا تحري يوم علمنا أن الشهر كان تاماً دمامينى (قوله أو سراره أو سرره) بفتح السين

وبابه الى التسعين يعطف
على اسم الفاعل بحالتيه
فتقول الحادى والعشرون
الى التاسع والتسعين
والحادية والعشرون الى
التاسعة والتسعين ولا يجوز
أن تحذف الواو وتركب
فتقول حادى عشرين كما
تقول حادى عشر الحاقا
لكل فرع باصله فانه يجوز
أحد عشر بالهتر كيب
ولا يجوز أحد عشرين
بالتركيب كما مر بتنبيه
لم يذكرها فى العشرين
وبابه اسماء مشتقا وقال
بعض أهل اللغة عشرين
وثلاث اذا صار له عشرون
أو ثلاثون وكذلك الى
التسعين واسم الفاعل
من هذا عشرين ومتسعين
اه خامسة يؤرخ
بالليالى لسبقها فى المؤرخ
أن يقول فى أول الشهر
كتب لاول ليلة منه أو
لغيره أو مهله أو مسهله
ثم يقول كتب لليلة خلت
ثم ليلتين خلتا ثم لثلاث
خلون الى عشر ثم لحدى
عشرة خلت الى النصف
من كذا أو منتصفه أو
انتصافه وهو أجد من
تس عشرة خلت أو بقيت
ثم لاربعة عشرة بقيت الى
تسع عشرة ثم لعشر بقين
أو ثمان بقين الى ليلة بقيت
ثم لا تحري ليلة منه أو سراره
أو سرره ثم لا تحري يوم منه

قول المحشى وفى الهمع الخ

كذا بالاصل وفى العبارة تحريف وواجبها يقال كتبته فى العشر الاوائل والاواخر الا اول والاخر اه والراء

أوسلخه أو انسلخه وقد تخلف النون التاء وبالعكس والله أعلم **كم وكاين** وكذا هذه ألفاظ يكتفى بها عن العدد ولهذا أردت
بها باب العدد أما كم فاسم لعدد مبهم الجنس والمقدار وهي على قسمين استفهامية (٥٥) بمعنى أي عدد وخبر به بمعنى عدد

كثير وكل منهما ما يفنقر
الى تمييز أما الاولى فميزها
كميز عشرين وأخواته في
الافراد والنصب وقد
أشار الى ذلك بقوله
(ميز في الاستفهام كم
بمثل ما ميزت عشرين
كم شخصاً سما) أما
الافراد فالزوم مطلقاً خلافاً
للكوفيين فانهم يميزون
جمعه مطلقاً وفصل بعضهم
فقال ان كان السؤال

والراء المهم لمتين فيهما وتكسر سين الاول قال في القاموس السرار كسحاب من الشهر آخر ليلة منه
كسراره وسرره اه فقولك لسراره أو سرره بمعنى قولك لا تخريه منه فلا يقال الا اذا كانت
الكتابة في آخر ليلة وفسره ما البعض تبعاً لشيخنا بانقطاع الشهر ومقتضاه أنه يؤرخ به ما اذا كانت
الكتابة في آخر يوم منه لان بفرغه انقطاع الشهر وانظر هل يؤرخ به ما على هذا اذا كانت
الكتابة في آخر ليلة أيضاً فيكون في التاريخ يجمعها اشتباه كالتاريخ بسلخه أو انسلخه كما يأتي أو لآخره
(قوله سلخه أو انسلخه) كل منهما يقال في ليلة الثلاثين ويومه لسلخه ما ليالي الشهر ويومه
وانسلخه ما في ذاتهما وعلى هذا فيحصل في التاريخ يجمعها اشتباه وانتصاهما في قولك كتب سلخ
شهر كذا أو انسلخه على الظرفية بتقدير مضاف والاصل وقت سلخ أو انسلخ فحذف الظرف
المضاف وأقيم المصدر المضاف اليه مقامه وأما في قولك مهل كذا أو مستهل كذا فمثل مقدم الحاج
فلا يحتاج الى تقدير مضاف لصلاحيه اللفظ للزمن بلا تقدير أفاده الدماميني وفي الهمع يقال كتبه
في العشر الاول والاواخر الاوائل والاخر والله أعلم

كم وكاين وكذا

(قوله مبهم الجنس والمقدار) قال البعض أي عند المتكلم ويبين ابهام الاول بالتمييز وابهام الثاني
بالبدل التفصيلي نحوكم عبداً ملكت عشرين أم ثلاثين اه وفيه نظر من وجهين الاول أن دعوى
ابهام الجنس عند المتكلم بالنسبة للاستفهامية ممنوعة لعدم تعيينه عنده بدليل أنه لا يكتفى بالتمييز
ودعوى ابهام الجنس والمقدار عند المتكلم بالنسبة للغير به ممنوعة أيضاً كما هو ظاهر ولو جعل
ابهام الجنس والمقدار باعتبار السامع قبل الاتيان بما بعد كم لكان صحيحاً الثاني أن دعوى تعيين
المقدار بالبدل التفصيلي بالنسبة للاستفهامية ممنوعة أيضاً وان تبع فيها الدماميني كما هو واضح
واغمايتعين فيها بالجواب فعليكم بتابع الحق (قوله بمعنى أي عدد) أي فالسؤال بها عن كنه الشيء (قوله
وخبرية) من الخبرية قسيم الانشاء سميت بذلك لان ما هي فيه خبر مسوق للاعلام بالاكثرة محتمل للصدق
والكذب وفي المقام زيادة كلام سستأتي (قوله في الافراد والنصب) لانه لم يسمع الا كذلك فالعلة في
ذلك السماع كما قاله الدماميني أولاً أن كم الاستفهامية مقدرة بعدد مقرون باستفهام فاشبهت العدد
المركب فأفرد ميزها ونصب كم بيزه كما قاله الحديثي أولاً ان يميز العدد الوسط الذي هو من أحد عشر الى
المائة كذلك فحملت عليه لانه أعدل فلا تحكم كما أفاده الشافعي ولك نقضه بان من العدد الوسط
المائة فتأمل (قوله بمثل ما ميزت عشرين) أثر عشرين على أحد عشر خلفه عشرين وثقل المركب
(قوله كم كم شخصاً سما) كم في محل رفع مبتدأ وشخصاً تمييزاً ومما جعله في محل رفع خبر (قوله فالزوم
مطلقاً) أي سواء أريد به الاصناف أولاً (قوله خلافاً للكوفيين فانهم يميزون جمعه مطلقاً) نحوكم
عبداً ملكت وجعله البصريون حالاً والتمييز محذوف أي كم نفسها ملكت حالة كونهم عبداً أي مملوكين
وكذا اذا قلت كم لك غلماناً فالتقدير كم نفسها استقر واللك حالة كونهم غلماناً أي خداماً فلو قلت كم غلماناً
لك لم يمش هذا التخريج الاعلى رأى الاخفش في تجويد تقديم الحال على عاملها المعنوي كما قاله
الدماميني (قوله وفصل بعضهم) هو تفصيل حسن (قوله اذا أردت اصنافاً من الغلمان جاز) فالمعنى كم
صنفاً من اصناف الغلمان استقر واللك فالسؤال فيه عن عدد اصناف الغلمان لا عن عدد آحادهم
(قوله انه لازم مطلقاً) أي سواء دخل على كم حرف جر أو لا (قوله وعليه حل أكثرهم كم عمه) أي بناء
على أنها استفهامية استفهام تهكم كاسيد كره الشارح (قوله ولم يذ كرسيبويه جره الخ) أي فذهب
القول الثالث ووجه الجر حينئذ تطابق كم ويزها في الجر (قوله مضراً) ظاهره منع ظهور من عند

عن الجماعات نحوكم
غلماناً اذا أردت اصنافاً
من الغلمان جاز والاصناف
وهو مذهب الاخفش
وأما النصب ففيه أيضاً
ثلاثة مذاهب أحدها
أنه لازم مطلقاً والثاني
ليس بالزوم بل يجوز جره
مطلقاً جلا على الخبرية
واليسه ذهب الفراء
والزجاج والسيرافي وعليه
حل أكثرهم كم عمه لك
ياحريروخالة والثالث
أنه لازم ان لم يدخل على
كم حرف جر وراجح على
الجران دخل عليها حرف
جر وهذا هو المشهور ولم
يذ كرسيبويه جره الا اذا
دخل عليها حرف جر والى
هذا الإشارة بقوله (وأجر
ان تجره من مضراً ان
وليت كم حرف جر مظهراً)
فيجوز في بكم درهم
اشترت النصب وهو

الارجح والجر أيضاً وفيه قولان أحدهما أنه عن مضرة كذا وهو مذهب الخليل وسيبويه والقراء وجماعة والثاني انه
بالإضافة وهو مذهب الزجاج وأما الثانية وهي الخبرية فميزها يستعمل تارة كميز عشرة

فيكون جمعاً مجروراً وتارة كميز مائة فيكون مفرداً مجروراً وقد أشار إلى ذلك بقوله (واستعملها مخبراً كعشره • أو مائة ككم رجال أو مره) ومن الأول قوله (٥٦) • كم ملوكاً بآدم ملكهم • ومن الثاني قوله وكم ليلة قد تبها غير آثم وقوله كم حمة لك يا جرير وخالة •

دخول حرف الجر على كم وهو المشهور لأن حرف الجر الداخل على كم عوض من اللفظ بمن المضمرة وقيل يجوز نحو بكم من درهم اشترت واعلم أن من تدخل على مميز كم الخبرية والاستفهامية كما قاله ابن الحاجب فشهد الخبر به نحو وكم من ملك واستشهد في المطول للاستفهامية بقوله تعالى سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة رآداه توقف الرضى في دخول من على مميز الاستفهامية وعز والبعض التوقف إلى ابن الحاجب خطأ ودخولها على مميز كم الخبرية كثير بخلاف الاستفهامية (قوله فيكون جمعاً الخ) أما أفرادها فلشابهة كم للمائة والالف في الدلالة على الكثرة ومميزهما مفرد وأما جمعها فليكون في اللفظ تصریح بما يدل على الكثرة (قوله وقد أشار إلى ذلك) أي المذكور من الاستعمالين (قوله ككم رجال أو مره) كم مبتدأ والخبر محذوف أي عندي مثلاً أو مفعول محذوف أي ملكت مثلاً ورجال مضاف إليه على الصحيح كما ستعرفه وأصل مرة مرة امرأة نقلت حركة الهزة للراء ثم حذف الهزة (قوله بآدم ملكهم) أي هلك (قوله غير آثم) أي غير سكران (قوله فليل ان لغة تميم الخ) أي والبيت للفرزدق وهو تميمي (قوله نصب تمييز الخبرية) أي جوازاً كما يصرح به قول التوضيح فليل ان تميها تمييز نصب تمييز الخبرية (قوله إذا كان مفرداً) كذا قال الشلوبين والصحيح أنه يجوز فيه الأفراد والجمع على هذه اللغة كما في شرح الكافية ونص على ذلك السيرافي مرادى (قوله وعليهما) أي الجر والنصب أو على قولي النصب والأول أولى (قوله وأفرد الضمير) أي مع أن مقتضى الظاهر ثنيتيه (قوله جملاً على لفظ كم) قد يقال تاء التانيث تنافي هذا الجملة والجواب أن اعتبار لفظ كم من حيث الأفراد لا ينافي لاعتبار المعنى من حيث التانيث ووجه في التوضيح الأفراد بان التاء للجماعة لأن عـه وخالة في معنى عمات وخالات (قوله كما حذف لك الخ) وعليه يكون في البيت احتمال وحمل الشارح البيت على ذلك أمر مستحسن ليتجانس الموصوفان لا واجب ولابد كره في الجر والنصب مع استحسانه فيهما أيضاً لعدم ذكر حديث الوصفية فيهما للاستغناء فيهما عن الوصفية وقوله من صفة خالة أي من صفات خالة والمراد بالجمع ما فوق الواحد فافهم (قوله والخبر قد حلت) أي خبر المبتدأ الذي هو حمة وقوله ولا بد من تقدير قد حلت أخرى أي ليكون خبراً عن خالة هذا مقتضى صديقه ويحتمل أن قد حلت المذكورة خبر خالة وقد حلت المحذوفة خبر حمة (قوله أفراد تمييز الخ) أشار به إلى دفع ما يوهيه تقديم المصنف الجمع من رجحانه على الأفراد وإلى أن المصنف إنما قدمه اهتماماً به رداً على من زعم شذوذه (قوله الجر هنا الخ) وأما في تمييز الاستفهامية فالصحيح أن الجر بمن مقدرة (قوله باضافة كم) أي جلالها على ما هي مشابهة له من العدد شئني (قوله إذ لا مانع منها) يؤهم أن في الاستفهامية ما نعامن الاضافة فأنظره (قوله انه بمن مقدرة) لأنه لما كثر دخول من على مميز الخبرية جازت كلقوة الدلالة عليه شئني (قوله الاتصال) أي اتصال مميز كم بها (قوله فان فصل) أي بجملة أو ظرف أو جار ومجرور وقوله نصب أي وجوباً ان كان الفصل بجملة أو ظرف وجرار ومجرور معا ويرجح ان كان بظرف فقط أو جار ومجرور فقط كما سيأتي فعلم ما في كلام شيخنا والبعض (قوله جملاً على الاستفهامية) أي في النصب وعلل الجملة بقوله فان ذلك أي الفصل جازت فيها أي في الاستفهامية وان كان الأولى عدم فصلها (قوله كم دون مية الخ) موماة أي مفازة تميز قال شيخنا رأيت بخط شارح ضبط الميم الأولى بالفحة اه وكذا في القاموس وبهال فعل مجهول أي بفرع منها وتوهمها قصد ها والخبريت بكسر الخاء المجهمة وتشديد الراء آخره فوقية الماهر الحاذق (قوله كم بجود الخ) مقرف تمييز قال زكريا المقرف الذي أبوه عجمي وأمه عربية والكريم

قد جاء وقد حلت على عشاري ويروي هذا البيت بالنصب والرفع أيضاً أما النصب فليل ان لغة تميم نصب تمييز الخبرية إذا كان مفرداً وقيل على تقديرها استفهامية استفهام تكم أي أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي يمكن يخدمنني فقد نسيتيه وعليهما فكم مبتدأ خبره قد حلت وأفرد الضمير جملاً على لفظ كم وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ وان كان نكرة لأنها قد وصفت بذلك وبفدعاء محذوفة مبدول عليهم بالمذكورة كما حذف لك من صفة خالة مبدولاً عليها بذلك الأولى والخبر قد حلت ولا بد من تقدير قد حلت أخرى لان المخبر عنه حينئذ متعدد لفظاً ومعنى نظير زينب وهند قامت وكم على هذا الوجه ظرف أو مصدر والتمييز محذوف أي كم وقت أو حلبة

عن الكوفيين الثالث شرط جرم تمييز كم الخبرية الاتصال فان فصل نصب جملاً على الاستفهامية فان ذلك جازت في السعة وقد جاء مجروراً مع الفصل بظرف أو مجرور كقوله كم دون مية موماة ميم ال لها • إذا تميها الخبريت ذوا جلد وقوله كم بجود مقرف نال العلا • وكريم بخله قد وضعه • وقوله

الذي أبوه وأمه عربيان والوضيع الخبيث اه وقال العيني أراد بالمقرف الذي ليس له أصل من جهة الأب (قوله سيد) تمييز كم ضمم الدسيعة بدال وسين وعين مهملات أى عظيم العظيمة (قوله والصحيح اختصاصه) أى الفصل كإبدال عليه وقوله ومثله الخ وكما تصرح به عبارته في شرحه على التوضيح وعبارة ابن الناطم (قوله وقيل ان كان الفصل بناقص جاز) كان مراده بالناقص الغير المستقر كالامثلة فان انظر فيهما متعاقب بمد كورويؤيده أن الرضى عبر بهدم الاستقرار مع (قوله فضلا) منصوب على التمييز ويجوز جره على لغة من جر التمييز مع الفصل ورفع على الفاعلية لاني كذا في العيني والتمييز على الرفع محذوف لدلالة السياق أى كم يوما وكم نيسة فكتم منصوبة على الظرفية أو المصدرية حينئذ (قوله تؤم) أى تقصد ومحدودا بكسر الدال الثانية كما قاله شيخنا السيد تمييز من الحلب وهو ما ارتفع من الارض وغارها مرفوع به أى على أنه فاعل وأصله غارها وهو الممكان الغائر من الارض لحذفت عين الكامة كما حذفت في رجل شاك أصله شاك كذا في العيني وزكريا (قوله تعين النصب) لان الفصل بالجملة بين المتضامين لا يجوز البتة وجوز الكوفيون بناء على ان الجر من لا بالاضافة اه سيوطي وظاهر كلام المبرد جواز جر المفعول بجملة في الشعر وقدر عن العيني أنه يجوز كم نالي منهم فضل على عدم يجر فضل قال زكريا ومحل تعين النصب فيما لا يحتمل طلب الفعل للمميز مفعولا والافيجر عن في المطول في بحث حذف المفعول واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون وكم أهلككم من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية اه (قوله وهو مذهب سيبويه) مقابله مذهب الكوفيين ومذهب المبرد اللذين قد مناهما (قوله يتفقان في سبعة أمور) بقى أنهم يتفقان في البساطة وفي أن تمييزهما لا يكون منفيا لا يقال كم لارجلا جاك وكم لارجل صحبت نص عليه سيبويه وأجازه بعض النحويين نعم يجوز العطف عليه بالنسبة مع الاستفهامية يس وسياق قول بتركيب كم (قوله ودليله واضح) هو جرهما بالحرف والاضافة نحو بكم درهم اشترت وغلام كم رجل ملكت (قوله يجوز حذف تمييزهما الخ) نحو كم صمت (قوله وأنهما يلزمان الصدر) أماني الاستفهامية فواضح وأماني الخبرية فبالحمل على رب اه زكريا ووجه الحمل أم الانشاء التكثير كما أن رب الانشاء التكثير أو التقليل ولا تنافي بين كونها خبرية وكونها الانشاء التكثير لاختلاف الجهة لان خبريتها باعتبار الكثرة التي توجد في الخارج بدون قول وانشائها من جهة التكثير القائم بذهن المتكلم من غير وجوده في الخارج فاذا قلت كم رجال عندي فله جهران احدهما التكثير القائم بذهنك الذي لا وجود له خارجا من هذه الجهة تكون انشائية والاخرى كثرة الرجال المخبر عنهم بأنهم عندك التي توجد خارجا بدون القول ومن هذه الجهة تكون خبرية لاحتمال الصدق والكذب باعتبار المطابقة للواقع وعدمها كذا في الدماميني عن ابن الحاجب بايضاح ثم نقل عن الرضى رده بما حاصله أن ما وجه به الانشاء يطرد في جميع الاخبار فيلزم أن تكون انشآت من هذا الوجه ولا قائل به وذلك أن نحو زيد قائم خبر بلاشك ولا يحتمل الصدق والكذب من حيث نفس الاخبار الذي هو فعل الخبر لانه أو جده بهذا اللفظ قطع ابل من حيث الخبرية وهو ثبوت القيام لزيد (قوله فلا يعمل فيها ما قبلهما الا المضاف وحرف الجر) قال المرادي وحكي الاخفش أن بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية فليل لا يقاس عليه والصحيح جواز القياس عليه لانها لغة اه وعليها بنى الفراء اعرابه كم فاعلا في قوله تعالى أولهم دلهم كم أهلكوا والوجه أن الفاعل مصدر أى الهدى كذا في الفارسي أى ضمير يرجع الى المصدر أى إلى الله أى لان تخريج الآية على هذه اللغة مع أنها رديئة كافي المعنى غير متجه وأما قوله تعالى ألم رواكم أهلككم قبلهم من القرون أنهم اليهم لا يرجعون فكتم مفعول لأهلكوا والجملة معمولة لتبروا على أنه علق عن العمل في

كم في بنى بكر بن سعد سيد
ضمم الدسيعة ما جدد نفاع
والصحيح اختصاصه بالشعر
ومثله فصل تمييز العدد
المركب وشبهه وقدم
وذهب الكوفيون الى
جوازه في الاختيار وقيل
ان كان الفصل بناقص
نحو كم اليوم جائع أناني
وكم بك ما أخذ جاني جاز
وان كان بنام لا يجوز وهو
مذهب يونس فان كان
الفصل بجملة كقوله
كم نالي منهم فضلا على عدم
أو بظرف وجر ويجزور
معا كقوله
تؤم سنا ناوكم دونه
من الارض محدودا بآثارها
تعين النصب قاله المصنف
وهو مذهب سيبويه الرابع
الاستفهامية والخبرية
يتفقان في سبعة أمور
ويختلفان في ثمانية أمور
فيتفقان في أمه اسمان
ودليله واضح وأنهما
مبنيان وأن بناءهما على
السكون وقد سبق ذلك
في أول الكتاب وأنهما
يفتقران الى مميز لهما
وأنهما يجوز حذف
مميزهما إذا دل عليه دليل
خلافا لمن منع حذف تمييز
الخبرية وأنهما يلزمان
الصدر فلا يعمل فيهما
قبلهما الا المضاف وحرف
الجر وأنهما على حد واحد
في وجوه الاعراب

فكم يشبهان تقدم عليهما حرف جر أو مضاف فهي مجرورة والافان كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة على المصدر
أو على الظرف والافان لم يلبها فعل أو وليا وهو لازم أو رافع ضميرها أو سببها فهي مبتدأ وان وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله
فهي مفعولة وان أخذت فهي مبتدأ الآن يكون ضميرها يعود عليها ففيها الابتداء والنصب على الاشتغال ويستترقان في أن تميز
الاستفهامية أصله النصب وتغيير الخبرية (٥٨) أصله الجروفي أن تميز الاستفهامية مفرد وتغيير الخبرية يكون مفردا وجمعا

وفي أن الفصل بين
الاستفهامية وبين ميمها
جائز في السعة ولا يفصل
بين الخبرية وميمها الا في
الضرورة على ما مر وفي أن
الاستفهامية لا تدل على
تكثير والخبرية للتكثير
خلاف لابن طاهر وتلميذه
ابن خروف وفي أن الخبرية
تختص بالماضي كرب فلا
يجوز كم غلمان لي سأملكهم
كما لا يجوز رب غلمان
سأملكهم ويجوز كم عبد
سأشتره وفي أن الكلام
مع الخبرية محتمل للتصديق
والتكذيب بخلافه مع
الاستفهامية وفي أن
الكلام مع الخبرية
لا يستدعي جوابا بخلافه
مع الاستفهامية وفي أن
الاسم المبدل من الخبرية
لا يقترن بالهمزة بخلاف
المبدل من الاستفهامية
فيقال في الخبرية كم عبيد
لي خمسةون بل ستون
وفي الاستفهامية كم مالان
أعشرون أم ثلاثون اه
(كم) يعني ههنا أي
الخبرية في الدلالة على
تكثير عدد ميم الخبر
والمقدار (كأين وكذا
ويتنصب وتغيير خبرية أو به
صل من نصب) بخلاف تمييز كم الخبرية فتقول كأين رجلا رأيت ومنه قوله • وكان لنا فضلا عليكم ومنه تمييز
• قد علموا لا تدرن ما من منكم • وقوله • اطردها لئلا يس بالرجاء فكانت • المساحة يسره بعد عسر • وتقول كأين من رجل لقيت ومنه
وكأين من نبي قتل معه ربيون كثير وكأين من آية في السموات والارض يمرون عليها ويقولون رأيت كذا رجلا • تنبيهات الأول
توافق كل واحدة من كأين وكذا كم في أمور وتختلفها في أمور

لفظها وان وصلتها مفعول لاجله لير وار قبل غير ذلك وأما الاستفهامية فقال الفارسي أعمل بعض
العرب في الاستفهام ما قبله شذوذا كقولهم ضرب من مناوقولهم كان ماذا اه ولم ينقل سماع
ذلك شذوذا في خصوص كم فقول شيخنا بعد نقل كلام الفارسي تلخص أن تقدم العامل على كم
الاستفهامية شاذ وعلى كم الخبرية لغة غير مسلم في جانب الاستفهامية الا باثبات السماع في
خصوصها فتدبر (قوله فكم بقسميها ان تقدم عليها الخ) حاصل ما ذكره احدي عشرة صورة ثنتان
للجرو وثلاث للنصب وخمس للرفع وواحدة تحتلة للرفع والنصب (قوله ان تقدم عليها حرف جر نحو)
بكم درهم اشترت أو مضاف نحو غلام كم رجل عندك (قوله عن مصدر) نحو كم ضربة ضربت أو
ظرف نحو كم يوم اصعبت (قوله فان لم يلبها فعل) نحو كم رجل في الدار أو وليا وهو لازم نحو كم رجل قام
(قوله أو رافع ضميرها) أي أو متعذر رافع ضميرها نحو كم رجل ضرب عمرا أو سببها نحو كم رجل ضرب
أخوه عمرا (قوله وان وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله) نحو كم رجل ضربت والمراد بالمفعول ما يشتمل
المفعول الواحد والاكثر لا يدخل نحو كم تعطيني زيدا (قوله فهي مفعولة) أي مفعول به (قوله وان أخذت)
نحو كم رجل ضرب زيد عمرا عندك (قوله الآن يكون) أي المفعول ضميرها يعود عليها نحو كم رجل
ضربته (قوله الابتداء والنصب على الاشتغال) والابتداء أو جمع دما ميني (قوله جائز في السعة) نحو
كم عندك عبدا (قوله ولا يفصل بين الخبرية والخ) أي اذا كان ميمها مجرورا بالاضافة فلا يرد نحو كم
تركوامن جنات (قوله بخلافه مع الاستفهامية) والاجود في جوابها أن يكون على حسب موضعها
من الاعراب ولورفع مطلقا لجاز اه مرادى (قوله لا يقترن بالهمزة) لعدم تضمن المبدل منه
معنى الهمزة بخلافه في الاستفهامية (قوله أي الخبرية) قيد به مع ذكره بعد أن كآين تأتي
للاستفهام نادرا لان من المشبه كذا وهي لا تأتي للاستفهام أصلا وليوافق التقييد به في التسهيل
والكافية (قوله في الدلالة على تكثير الخ) مسلم في كأين دون كذا لانها ليست للتكثير بل لعدد ميم
قليل أو كثير فلذلك أن تكسبها عن واحد وعن اثنين وعن ثلاثة قاله الدماميني (قوله وينتصب تمييز
ذين) وكان حقهما أن يضاف اليه كما نضاف كم لكن منع من ذلك أن في آخر كآين تنوينا يستحق
الشبوت لاجل الحكاية وفي آخر كذا اسم اشارة وهما مانعان من الاضافة اه دماميني وقوله لاجل
الحكاية أي حكاية الكلمتين كما كانتا عليه قبل التركيب (قوله أو به) يعني تمييز كآين فقط
أو التقدير بتمييز الذين النظر للمجموع لما يأتي سم (قوله بخلاف تمييز كم الخبرية) فانه مجرور وعند غير تميم
وعند تميم يجوز نصبه كما سبق هذا ان اتصل فان فصل ففيه ما مر (قوله فتقول كأين) مفعول رأيت
(قوله وكأين) مبتدأ خبره الظرف وهذا البيت والذي بعده واردان على لغة من قال كأين بألف بعد
الكاف فهمة مكسورة قال في جمع الجوامع وشرحه ولا يخبر عنها أي كأين اذا وقعت مبتدأ
الاجملة فعليه مصدرة عماض أو مضارع نحو وكأين من نبي قتل الخ أي وكأين من آية الخ اه ويرد
عليه • وكان لنا فضلا فان الخبرية جاز مجرور وقوله تعالى وكأين من دابة لا تحمل رزقها الله
يرزقها واياكم ان جعل الخبر الجملة الاسمية أعني الله يرزقها فان جعل لا تحمل رزقها لآية
فتأمل (قوله الما) بوزن فاعل من ألم وحم قدر شئني (قوله رأيت كذا رجلا) فكذا مفعول ورجلا

صل من نصب) بخلاف تمييز كم الخبرية فتقول كأين رجلا رأيت ومنه قوله • وكان لنا فضلا عليكم ومنه تمييز
• قد علموا لا تدرن ما من منكم • وقوله • اطردها لئلا يس بالرجاء فكانت • المساحة يسره بعد عسر • وتقول كأين من رجل لقيت ومنه
وكأين من نبي قتل معه ربيون كثير وكأين من آية في السموات والارض يمرون عليها ويقولون رأيت كذا رجلا • تنبيهات الأول
توافق كل واحدة من كأين وكذا كم في أمور وتختلفها في أمور

أما كائين فأنها توافق كم في خمسة أمور وتختلف في خمسة فتوافقها في الإبهام والافتقار إلى التمييز والبناء ولزوم التصدير وإفادة التكميل تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادراً ولم يشته إلا ابن قتيبة وابن عصفور والمصنف واستدل به بقول أبي بن كعب لابن مسعود كائين تقرأ سورة الأحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين وتختلفها (٥٩) في أنها مركبة وكبسيطة على الصحيح

وتركيبها من كاف التشبيه وأى المنونة ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية وله مذارسم في المحذف نونا ومن وقف بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف وفي أن يميزها مجردا عن غالباً حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ويرده ما سبق وفي أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور وقدم في أنها لا تقع مجردة خالفا لابن قتيبة وابن عصفور أجازا بكائين نبيح هذا الثوب وفي أن يميزها لا يقع الامفرده وأما كذا فتوافق كم في أربعة أمور وتختلفها في أربعة فتوافقها في البناء والإبهام والافتقار إلى التمييز وإفادة التكميل وتختلفها في أنها مركبة وتركيبها من كاف التشبيه وهذا الإشارة وأنها لا تنضم التصدير فتقول قبضت كذا وكذا درهما وأنها لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها كقوله

تمييز (قوله أما كائين فأنها توافق كم) أي من حيث هي لا بقيد الاستفهامية ولا بقيد الخبرية ليصح قوله وإفادة التكميل تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادراً والغلبة والتدوير بالنسبة إلى كائين لا بالنسبة إلى كم لورودها لهما كثيرا للموافقة في أصل إفادة التكميل تارة والاستفهام أخرى بقطع النظر عن الغلبة والتدوير فقط (قوله كائين تقرأ سورة الأحزاب) هل كائين في موضع الحال من سورة وهل يمكن أنه مفعول ثان لتقرأ بمعنى تعداهم واستظهر البعض الاحتمال الأول وفيه أن الحال لا تكون انشأ فالظاهر الثاني وعليه اقتصر شيخنا السيد وقوله آية قال سم ان كان هو التمييز فأدجواز الفصل بين الاستفهامية ومميزها بجمله اه وعبارة الدماميني على التسهيل كقول أبي بن كعب لعبد الله كائين تقرأ سورة الأحزاب أو كائين تعد سورة الأحزاب فقال عبد الله ثلاثا وسبعين فقال أبي ما كانت كذا قاط اه (قوله مركبة) وقيل بسبب واختاره أبو حيان قال ويدل على ذلك تلاعب العرب في اللغات الآتية همع (قوله وكبسيطة على الصحيح) وقيل مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذفت ألف ما لدخول الكاف عليها وسكنت الميم تحفيفا ويرده أن الألف لم يبق عليها دليل بخلاف يم وعم وأنه على تسليمه انما يناسب كم الاستفهامية دون الخبرية وان كان قد يعتذر عن الأخير بما يأتي قريبا (قوله من كاف التشبيه) وقيل الكاف فيها أداة لازمة لانتشبيه همع (قوله وأى المنونة) أي الاستفهامية كما قاله الفارسي أي والمستهتملة خبرية حدث لها بالتركيب معنى آخر وان كان أصلها استفهاما فلا شك (قوله لان التنوين الخ) ليس علة لقوله جاز لتعليقه أولا بقوله ولهذا العامل الواحد لا يعال بعلمتين الا بتابع بل هو علة لمحذوف أي وانما اقتضى تركيبها من كان التشبيه وأى المنونة جواز الوقف عليها بالنون لان الخ وهو هذا معنى قول من قال علة لعلمية تركيبها من كذا جواز الوقف عليها بالنون (قوله ولهذا) أي لتشبهه بالنون الأصلية (قوله ويرده ما سبق) أي من البيتين (قوله وإفادة التكميل) ممنوع كما مر وفي جمع الجوامع وشرحه الهمع وتنصرف أي كذا بوجه الاعراب فتكون في محل رفع ونصب وجر بالإضافة والحرف ولا يتبع بتابع لانعت ولا غيره (قوله من كاف التشبيه وهذا الاشارة) وقيل الكاف زائدة لازمة وقيل اسم كمثل فعل هذا المحمل من الاعراب وعلى غيره لا محل لها كذا في الهمع (قوله عد النفس نعمي) بضم النون والقصر النعمي وكذا النعماء بالفتح والمد والنبؤمى بضم الموحدة وسكون الهمزة والقصر خلاف النعمي وقوله نسي الجهد بفتح الجيم وضما أي المشقة (قوله لم يقولوا كذا درهما) أي بلان تكرار ولا كذا كذا درهما أي بالتكرار من غير عطف (قوله فأنهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف الخ) رديان مجردا اسم اشارة لا يقبل الاضافة وقد يقال لما ركب مع الكاف لم يبق على ما كان عليه قبل ذلك لتضمه بعد التركيب معنى لم يكن موجودا له قبل التركيب وقال الحوفي ان المجرور يدل من اسم الاشارة وهو بعيد لان كذا صارت كلمة واحدة ولا يبدل من جزء الكلمة ولا تضاف كائين بوجه كما تقدم تعليقه وقضية كلامه كالمعنى عدم اجازتهم الاضافة مع التكرار أو العطف وقال ابن معطي في شرح الجزولية فلو جرد درهم مع تكرير كذا بدون عطف لزمه ثلثة درهم لانها أقل عددين أضيف ثانيهما إلى المفرد ولو جرد التكرير والعطف لزمه ألف ومائة درهم لاجل العطف وجر التمييز وإفراده فيجتمل أن هذا من ابن معطي مجردكم

بؤساذا كرا • كذا وكذا نطقا به نسي الجهد وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا كذا درهما بدون عطف وذكر الناظم أن ذلك مسوع ولكنه قيل وعبارة التسهيل وقيل ورد كذا مفردا ومكررا بلا أو وإنما يجب نصب تمييزها فلا يجوز جرهما عن اتفاقا ولا بالاضافة خلافا للكوفي بين فأنهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا ثوب وكذا ثوب قياسا على العدد الصريح

ولهذا قال فقهاؤهم انه يلزمه بقوله هندی كذا درهم مائة وبقوله كذا درهم ثلاثة وبقوله كذا كذا درهم واحد عشر وبقوله كذا درهم مائة وبقوله كذا كذا درهم واحد وعشرون جملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ووافقهم على هذه التفاصيل غير مستثنى الاضافة المبردة والاختفاء وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور وروهم ابن السيميد فنقل اتفاق النحويين على اجازة ما اجازته المبردة ومن ذكر معه وعبارة التسهيل وكفى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه وبالمكرر دون عطف عن أحد (٦٠) عشر وبابه وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه الثاني قد بان لك ان

بمقتضى القياس اذا لفظهم هذا اللفظ من غير اجازة منه للاضافة ويحتمل ان مذهب جواز الاضافة ولومع التكرار والعطف وقد يقال ان التمييز المحرور عند العطف للثاني فقط والاول كناية عن عددها فيجوز على الواحد لانه المحقق فيلزمه مائة وواحد اما لو قال كذا درهم بالرفع فيلزمه واحد وكانه قال عدد مبهم هو درهم (قوله ولهذا) أي للقياس على العدد الصريح (قوله قال فقهاؤهم) وأما مذهبنا معاشر الشافعية في المنهج وشرحه أنه لو قال كذا درهم بالرفع بدلا أو عطف بيان أو النصب تمييزا أو الجر لحناء أو السكون وفتا أو كذا كذا درهم بالاحوال الاربعة أو كذا كذا درهم بغير النصب لزمه درهم واحد وكذا كذا درهم با لعطف والنصب لزمه درهمان اه (قوله جملا على المحقق) هو اول كل مرتبة من مراتب العدد الصريح (قوله وعبارة التسهيل الخ) لم يذكر فيها كذا درهم كناية عن عشرين (قوله انطاف السابق) أي في جرم تمييز كائين عن هل هو لازم أو غير لازم (قوله ويليهما كائين) قال الخليل الياء الساكنة من أي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها مع فتحها وسكنت الهمزة لوقوعها مع رفع الياء الساكنة ثم قلبت الياء ألفا تحركها وانفتح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقبت الياء الاخيرة بعد كسرة فأذهب التنوين بعد زوال حركتها كمنه فمكسورة وأصله كائين قدمت الياء مشددة ثم فياء مكسورة والرابعة كئيبن بيا سلب كنه فمكسورة وأصله كائين قدمت الياء مشددة ثم خفت كيمت دما ميني (قوله أعني المركبة) أي لا الباقية على أصلها من عدم التركيب (قوله وهو الحديث) يعني اللفظ الواقع في الحديث عن شيء فعل أو قول قال النيبوطي في الاشياء والنظائر نقلا عن ابن هشام الذي شهد به الاستقراء وقضى به الذوق الصحيح أن كذا المكنى بها عن غير العدد دائما يتكلم بها من يخبر عن غيره فتكون من كلامه لا من كلام المخبر عنه فلا تقول ابتداء مررت بدار كذا ولا بدار كذا وكذا بل تقول بالدار الفلانية ويقول من يخبر عنك قال فلان مررت بدار كذا أو بدار كذا وكذا اه (قوله بكت وكيت وذيت وذيت) وهما مبنيان لنيابتها عن الجمل اه فاضى ولنيابتها عن الجمل جاز أن يعمل فيها القول وان كانا غير جملة فتقول قلت كيت وكيت أو ذيت وذيت فيكونان في محل نصب على المفعولية قال شيخنا والحكم بالنصب محلا على مجموع الكائينين أعني كيت وكيت وكذا ذيت وذيت لانهم ما صاروا بتركيب بمنزلة كلمة واحدة اه ويستفاد منه أن البناء أيضا للمجموع (قوله بفتح التاء وكسرها) أي وضعا كافي التسهيل (قوله كان من الامر الخ) اذا قيل كان من الامر كيت وكيت فكان شانية خبرها كيت وكيت لانه نائب عن الجملة ولا يكون كيت وكيت اسمان كان كالا يكون اسمها جملة قاله الفارسي واستحسنه ابن هشام لكن يلزم عليه تفسير ضمير الشأن بغير جملة مصرح بجزأها وانما ظاهر أن من الامر تبيين يتعلق باعني مقسدا تفسيره دما ميني (قوله وليس فيها حينئذ البناء على الفتح) أي بخلاف المحققين ففهم البناء على الفتح

قوله أو به صل من نصب راجع الى تمييز كائين دون كذا فلو قال ككم كائين وكذا ونصبا وقيل كائين بعده من وجبا • لكان أحسن من أوجه • أحدها التنصيص على انطاف السابق • ثانيها التبيين على اختصاص كائين بمن دون كذا • ثالثها افهام أن وجود من بعد كائين أكثر من عدمه الجريان خلف في وجوبها رابعها افادة أن كائين لغة في كائين وفيها خمس لغات أفصحها كائين وبها قرأ السبعة الابن كثير ويليهما كائين على وزن كاعن وبها قرأ ابن كثير وهي أكثر في الشعر من الاولى وان كانت الاولى هي الاصل ومنه البيتان السابقان وقوله وكان بالباطح من صديق يرافى لو أصبت هو المصايب • والثالثة كائين مثل كعنين وبها قرأ الأعمش وابن محيصة • والرابعة كئيبن بوزن كعيعن • والخامسة كائين على وزن كعن وسبب تلعبهم هذه الكلمة كثرة الاستعمال الثالث تأتي كذا هذه أعني والتكسر المركبة كناية عن غير العدد وهو الحديث مفردة ومعطوفة ويكنى بها عن المعرفة والتكررة ومنه الحديث يقال للعبديوم القيامة أتذكريوم كذا وكذا وتكون كذا أيضا كلمتين على أصلها وهما كاف التشبيه والاشارة بنحو رأيت زيدا فاضلا وعمرا كذا ومنه قوله وأسلمني الزمان كذا • فلا تطرب ولا أنس وتدخل عليها التبيين بنحو أه كذا عرشك بخاتمة يكنى عن الحديث أيضا بكيت وكيت وذيت وذيت بفتح التاء وكسرها والفتح أشهر وهما مخففتان من كية وذية وقالوا على الاصل كان من الامر كية وكية وذية وذية وليس فيها ما حينئذ البناء على الفتح ولا يقال كان من الامر كيت بل لابد من تكررها وكذلك ذيت لانها

والخامسة كائين على وزن كعن وسبب تلعبهم هذه الكلمة كثرة الاستعمال الثالث تأتي كذا هذه أعني والتكسر المركبة كناية عن غير العدد وهو الحديث مفردة ومعطوفة ويكنى بها عن المعرفة والتكررة ومنه الحديث يقال للعبديوم القيامة أتذكريوم كذا وكذا وتكون كذا أيضا كلمتين على أصلها وهما كاف التشبيه والاشارة بنحو رأيت زيدا فاضلا وعمرا كذا ومنه قوله وأسلمني الزمان كذا • فلا تطرب ولا أنس وتدخل عليها التبيين بنحو أه كذا عرشك بخاتمة يكنى عن الحديث أيضا بكيت وكيت وذيت وذيت بفتح التاء وكسرها والفتح أشهر وهما مخففتان من كية وذية وقالوا على الاصل كان من الامر كية وكية وذية وذية وليس فيها ما حينئذ البناء على الفتح ولا يقال كان من الامر كيت بل لابد من تكررها وكذلك ذيت لانها

وله
ذه
بن
ن
ت

كتابه عن الحديث والتكرير مشهور بالطول والحكاية هذا الباب للحكاية باي (٦١) وعن العلم بعد من (احك باي مالمسكور

والكسر بل والضم كالم

الحكاية

هي لغة المماثلة واصطلاحا اراد اللفظ المشعور على هيئته من غير تغيير كمن زيد اذا قيل رأيت زيدا
 أو اراد صفته نحو أيا لمن قال رأيت زيدا أو أما حكاية اللفظ أو معناه بالقول فلم يتكلم عليها المصنف
 وسيد كرها الشارح في الخاتمة (قوله احك باي) الباء الالة أو ظرفية اه سم وأي المحكي بها
 استفهامية وهي معربة لكن اختلف في حركتها والحروف اللاحقة لها فقيل اعراب فأى بالرفع
 مبتدأ أخبره محذوف مؤخر عنها لان الاستفهام له الصدر تقديره في قام رجل أي قام وأيام فمفعول
 لفعل محذوف وآخر عنها الماسم تقديره في ضربت رجلا أي ضربت وأي بالجر بحرف جر محذوف
 تقديره في مرت برجل أي مرت وكذا يقال في آيان وآيتان وآيون وآيات رفعا وآيين وآيتين وآيين
 وآيات نصبا وجر او يلزم على هذا القول اضماع حرف الجر وقيل حركات حكاية وحروف حكاية فهي
 مرفوعة بضمه مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية أو حرف الحكاية على أنها مبتدأ
 والخبر محذوف وقيل الحركة والحرف في حالة الرفع اعراب وفي حالتها النصب والجر حركة حكاية بحرف
 حكاية (قوله مالمسكور) احتراز عن المعرفة فانه لا تحكي باي سم (قوله في الوقف) متعلق باحك
 (قوله مذكور) أي سابق في كلام غيرك واحترازه عن المسؤول بها ابتداء فانه حينئذ على حسب
 العوامل (قوله لمن قال رأيت رجلا الخ) وتقول لمن قال جاء رجل أي بالرفع لمن قال جاء رجلا ن ايان
 وهكذا (قوله وآيتين) فلو قيل رأيت رجلا وامرأة قيل في السؤال أيا أو أية وهل يجوز أن يثنى مع
 تغليب المذكر سبأني فيه احتمالا عن أبي حيان (قوله وآيات) بكسر التاء نيابة عن الفتحة (قوله الا
 اذا كان موجودا في المسؤول عنه) كافي للمثال السابق من بنين وبنات فله شيعنا ولا يرد عليه أنهم في
 الحقيقة جمعان كغير تغير المفرد فيهما لان المراد بجمع التصحيح هنا الجمع بالواو والياء والنون أو
 الالف والتاء المزيدين (قوله أو صالحا) أي أو كان هو أي الجمع لا بقيد كونه تصحيحا لصالحا لان
 يوصف به أي بجمع التصحيح فلا يقال آيون أو آيين لمن قال عندي حير أو رأيت حيرا (قوله هذه اللغة
 الفصحى) أي حكاية مالمسكور من الاعراب والتذكير والافراد وفروعها (قوله ولا يثنى ولا
 تجمع) أي لفظه أي (قوله مالمسكور بن) أي منكور مذكور وانما اشترط في لحاق العلامة المذكورة
 من كونها سؤالا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم عن عنها ذكرت بعد من في الاغلب اما محكية
 أو غير محكية لان الاستفهام عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب
 التخصيف بخذف المسؤول عنه كافي النكرات اسقاطا والمراد بالمنكور هنا المنكور العغل لان من
 للعاقل بخلاف المنكور السابق في أي فان المراد به ما يعم العاقل وغيره لان آيات استعمال فيها وسيد ك
 الشارح ذلك (قوله والنون حرك الخ) العطف تفسير لاحتلال حكاية المنكور بن في الوقف نفس
 التحريك والاشباع لا غيرهما كالجوهمة العطف أفاده ابن هشام (قوله مطلقا) أي في أحوال اعراب
 المحكي الثلاثة (قوله وأشبعن) فيه اشارة الى أن الحروف اشباع دفعا للوقف على المتحرك وقيل
 الحروف اجتمعت أو لا للحكاية فلزم تحريك ما قبلها وصوبه ابن خروف وصححه أبو حيان وقيل بدل
 من التنوين أفاده في التصريح قال ابن غازي فون أشبعن تقييلا تخففت للوقف ولو كانت خفيفة
 بالاصالة لوجب ابدالها الفاء (قوله وقل منان الخ) انما هو أن منان ومنين ليس اسما معا بل
 قد يتوهم أي من التثنية وانما هو لفظ من وهي مبنية لكن زيد عليها هذه الحروف دلالة على حال
 المسؤول عنه وكذا يقال في منون ومنين ومنان ومنان ومنان فمن في الجميع مع هذه الزيادة اسم
 مبنى في محل رفع وهذه الكلمات ليست مثنى ولا جمع بل على صورته سم وقوله اسم مبنى أي على
 سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة مناسبة الحرف الذي جلبته الحكاية
 (قوله بانين) أي مع ابين أي ولي ابان وفي نسخة كابنين سم (قوله حكاية المجرور المنصوب)

سئل • عنه في الوقف
 أو حين تصل) أي يحكي
 بأى وصلا ووقفا مالمسكور
 مذكور مسؤل عنه بها
 من اعراب وتذكير وافراد
 وفر وعهما فيقال لمن قال
 رأيت رجلا وامرأة
 وغلامين وجاريتين وبنين
 وبنات أيا أو أية وآيين
 وآيتين وآيين وآيات هذا
 في الوقف وكذا في الوصل
 فيقال أيا يا هذا أو أية يا هذا
 الى آخرها واعلم أنه لا يحكي
 بها جمع تصحيح الا اذا كان
 موجودا في المسؤول عنه
 أو صالحا لان يوصف به نحو
 رجال فانه يوصف بجمع
 التصحيح فيقال رجال
 مسلمون هذه اللغة الفصحى
 وفي لغة أخرى يحكي بها
 ماله من اعراب وتذكير
 وتأنيث فقط ولا يثنى ولا
 يجمع فيقال أيا أو أيا يا هذا
 لمن قال رأيت رجلا أو
 رجلين أو رجلا أو أية أو أية
 يا هذا لمن قال رأيت امرأة
 أو امرأتين أو نساء (وقفا
 احك مالمسكور بن •
 والنون حرك مطلقا
 وأشبعن) فتقول لمن قال
 قام رجل منون لمن قال
 رأيت رجلا منان لمن قال
 مرت برجل منى هذا في
 المفرد المذكور (وقل) في
 المثنى المذكور (منان ومنين
 بعد قول القائل (لى •
 الفان بانين) وضرب
 حران عبيدين فنان
 لحكاية المرفوع ومنين حكاية المجرور والمنصوب (وسكن) آخرهما

(تعديل) وانما حرك في النظم للضرورة (وقل) في المفرد المؤنث (لمن قال أنت بنت منه) بفتح النون وقلب التاء هاء وقد يقال منت
 باسكان النون وسلامة التاء وقل في المثني المؤنث لمن قال لي زوجتان مع أمتين أو ضربت حرتان رقيقين متتان ومتين فنتان
 لحكاية المرفوع ومنتين لحكاية المجرور والمنصوب (والنون قبل التثنية مسكنة • والفتح) فيها (نزل) أي قليل وانما كان الفتح
 أشهر في المفرد والاسكان أشهر في التثنية لان التاء في منت منطرفة وهي ساكنة للوقوف فحرك ما قبلها لتلايق ساكن ولا
 كذلك منتان (وصل التاء والالف • بمن) في حكاية جمع المؤنث السالم بقل (بائر) قول انقال (ذابنوة كاف) منات باسكان التاء
 (وقل) في حكاية جمع المذكر السالم (٦٢) (منون ومنين مسكنا) آخرهما (ان قيل جا قوم لقوم فظنا) أو ضرب قوم قومًا فون

للمرفوع ومنين للمجرور
 والمنصوب بتثنيه في
 الحكاية بمن لغتان
 • احدهما وهي الفصحى
 أن يحكى بها مالمسؤول
 عنه من اعراب وافراد
 وتذكير وفروعها على
 ما تقدم ولم يذ كر المصنف
 غيرها • والاخرى أن يحكى
 بها اعراب المسؤول عنه
 فقط فيقال لمن قال قام
 رجل أو رجلان أو رجال
 أو امرأة أو امرأتان أو
 نساء منو وفي النصب منا
 وفي الجر منى (وان تصل
 فلفظ من لا يختلف) فتقول
 من يافتى في الاحوال كلها
 هذا هو الصحيح وأجاز يونس
 اثبات الزوائد وصالفتقول
 منو يافتى وتشهد الى الحركة
 في منت ولا نون وتكسر
 نون المثني وتفتح نون الجمع
 وتنون منات ضمًا وكسرا
 وهو مذهب حكاية يونس
 من بعض العرب وحمل
 عليه قول الشاعر

واقصر الناظم في التمثيل على المجرور هنا وفيما يأتي لان المنصوب محمول على المجرور في مثل ذلك
 (قوله تعديل) أي نعم العدل لان هذا حكم العرب سم (قوله وقل لمن قال أنت بنت منه) وكذا يقال
 في النصب والجر ولم يمكن اثبات حرف المد في منه للدلالة على الاعراب لان هاء التأنيث لا تكون في
 الوقف الا ساكنة فاكثفوا بحكاية التأنيث وتركوا حكاية الاعراب لان الاعراب فرع التأنيث
 واذ تعارضت مراعاة الاصل والفرع كانت مراعاة الاصل أولى كذا ذكر شيخنا ولعل معنى كون
 الاعراب فرع التأنيث أن الاحتياج الى الدلالة عليه دون الاحتياج الى الدلالة على التأنيث لان
 التأنيث صفة للمدلول والاعراب صفة للدال فتأمل ولو قيل باستحسان الاشارة بالشققتين الى حركة
 الاعراب لم يعد (قوله والنون قبل التثنية) وكذا النون الاخيرة لانه لا يوقف على متحرك اه
 فارضى ولم يذبه عليه المصنف لفهمه بالمقايعة من قوله وسكن تعديل (قوله مسكنة) تنبيهها باسكانها على
 أن التاء ليست لتأنيث الكامة اللاحقة لها بل لحكاية تأنيث كلمة أخرى (قوله لتلايق ساكنان)
 وان كان جائز في الوقف سم (قوله وان تصل) هذا مفهوم قوله وقفا (قوله وتشير) أي بحركة تاء منت
 الى الحركة أي حركة المحكي وقوله في منت متعلق بتشير ولو قال وتحرك تاء منت بحركة المحكي لكان
 أوضح (قوله مقدر اغير مذكور) بقدره قالوا اننا نقلت منون انتم اه زكريا وعليه يكون
 المقدر المحكي ضمير افيكون فيه شذوذ آخر ومنع صاحب التصريح كونه من حكاية المقدر وادعى
 كونه حكاية للضمير في أنو وهو مردود قال يس لا يجئني أن قول الشاعر أنو الخ حكاية لما وقع له
 مع الجن وأنه حين اتيانهم قال لهم منون انتم فحين اتيانهم لم يتكلم بقوله أنو نارى ثم بقوله منون
 انتم بل لم يتكلم بقوله أنو نارى الا بعد قوله منون انتم حين اتيانهم فإني التصريح ممنوع
 واضحا (قوله لشهر) بكسر الشين المعجمة وسكون الميم (قوله ر يغلط المنشد الخ) أي يغلطه من لم يدرك
 أنهم روايتان صحيحتان من قصيدتين (قوله عن أبي زيد الانصاري) ليس المراد أنه قال هذه
 الايات بل غافله ما قدمه من أنها تأبط شر أو لشهر الغساني بل أبو زيد من روايتها (قوله ونار قد
 خضت بعبد وهن) كذا يحفظ الشارح قالى عبد القادر في حاشيته على ابن الناظم خضت بالخاء
 والضاد المعجمتين معناه سعرت وأوقدت وبعيد طرف تصغير بعبد والوهن بفتح الواو وسكون الهاء
 من أول الليل الى ثلثه اشتق من وهن حين اذا قروضعف الهدوء الناس فيه والدار المسكان الذي
 عرس فيه اه أي نزل فيه ليلا (قوله الى خديج) بفتح الخاء المعجمة وكسر الدال المهملة (قوله قد نشر
 الجناح) أي ظلمته المشبهة بالجناح (قوله والعلم احكيه) اسما كان أو كنية أو لقباً دون بقية

• أنو نارى فقلت منون انتم وهذا شاذ عند سيديوه والجمهور من وجهين أحدهما اثبات العلامة وصلا
 والاخر تحريك النون وقال ابن المصنف والاخر أنه حكى مقدر اغير مذكور وقد أشار المصنف الى البيت المذكور بقوله
 (ونادر منون في نظم عرف) وهو لتأبط شر ويقال لشهر الغساني وتماسه فقالوا الجن قلت عموظلاما ويروي عمواصباحا ويغلط
 المنشد على احدى الروايتين بالرواية الاخرى وكذلك فعل الزجاجي فغلط من أنشده صبا حوا ليس الامر كما يظن بل كل واحد من
 الروايتين صحيحة فهو على رواية عموظلاما من أبيات رواها ابن دريد عن ابى حاتم السخيتاني عن ابى زيد الانصاري أولها ونار
 قد خضت بعيدوه • بدار ما أريد بها قاما • وهى مشهورة وعلى رواية عمواصباحا من أبيات معزوة الى خديج بن سنان
 الغساني أولها • أنو نارى فقلت منون انتم • فقالوا الجن قلت عمواصباحا • نزلت بشعب وادى الجن لما رأيت الليل قد
 نشر الجناح قيل وكلا الشعرين أكذوبة من أكاذيب العرب (والعلم احكيه)

المعارف

في باب الحكاية في خمسة أشياء • أحدها أن من تختص بحكاية العاقل وأي عامة في العاقل وغيره • ثانيها أن من تختص بالوقف وأي عامة في الوقف وفي الوصل • ثالثها أن من يجب فيها الاشباع فيقال منور ومناورني بخلاف أي • رابعها أن من يحكى بها المنكرة ويحكى بعدها العلم وأي تختص بالمتكورة • خامسها أن ما قبل تاء التأنيث في أي واجب الفتح تقول أبة وأبتان وفي من يجوز الفتح والاسكان على ما سبق ~~في~~ خاتمة الحكاية على نوعين حكاية جملة وحكاية مفردة فأما حكاية الجملة فضر بان حكاية ملفوظ وحكاية مكتوب فالملفوظ نحو قوله تعالى وقالوا الحمد لله وقوله سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح أنتجعي بالالا والمكتوب نحو قوله قرأت على فصح محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي مطردة ويجوز حكايتها على المعنى فتقول في حكاية زيد قائم قال قائم زيد فان كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الاصح وأما حكاية المفرد فضر بان ضرب بأداة الاستفهام ويسمى الاستثبات بأى أو بمن وهو ما تقدم وضرب

اعراب من خبرا مقدا والعم بعده مبتدأ مؤخر (قوله وحركة اعرابه الخ) أعاده مع تقدمه تأييدا له بكونه من كلام الجمهور (قوله مقدرة) أي في الاحوال الثلاثة للتعذر العارض باشتغال المحل بحركة الحكاية وذهب بعضهم الى أن حركته في الرفع اعراب ولا تقدير اذ لا ضرورة اليه همع (قوله أن من تختص بحكاية العاقل الخ) قد يقال من أين بان هذا إلا أن يقال بان من هنا بضميمة ما سبق في باب الموصول أن من للعاقل وأيما يجب ما تضاف اليه (قوله بخلاف أي) قد يقال هلا وجب فيها الاشباع عند الوقف دفعا للوقف على متحرك فتدبر (قوله على ما سبق) من أن الاشهر في المفرد الفتح وفي التثنية الاسكان (قوله فالملفوظ الخ) قال شيخنا مراده بالملفوظ الجملة المحكية بالقول وفروعه اه ويرد على تقييده بالجملة أن القول يحكى به لفظ المفرد أيضا نحو قلت زيد أي هذا اللفظ إلا أن يقال التقييد بالجملة لأنها الغالب (قوله وقوله سمعت الناس الخ) أتى به تنبيها على أنه يحكى بالسمع كما يحكى بالقول (قوله سمعت الخ) سمع الشاعر قوما يقولون الناس ينتجعون غيثا برفع الناس على الابتداء يحكى ذلك كما سمع وينتجعون بنون ثم جيم أي يطلبون وصيدح بصاد مهيمنة فتحتية فدل فخاء مهملتين بوزن حيدر اسم ناقته وبالل اسم المدح فهدا البيت محمل تخلص الشاعر الى المدح (قوله على فصح) بانفا والصاد المهملية أي فص خاتم النبي صلى الله عليه وسلم (قوله تعين المعنى على الاصح) أي مع التثنية على اللحن وانما تعين المعنى صواعن اللحن وللا بتوهم أن اللحن من الحكاكي فاذا قال شخص جاز زيد بالجر وأردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاز زيد لكنه خفض زيدا (قوله ويسمى) أي هذا الاستفهام في اصطلاحهم بالاستثبات لان السائل طالب للاثبات قال ابن هشام وكذا كل سؤال عن شيء سبق ذكره فان كانت أي سؤالا عن غير مذكور فلا تنكاد توجد الامفردة مذكرة وشذو قوله

بأى كتاب أم بأية سنة • ترى حبههم عار على وتحسب

(قوله وضرب بغير أداة وهو شاذ) محل شذوذه اذ قصد المعنى فان قصد اللفظ بان كان الحكم للفظ دون المعنى فلا شذوذ كما يدل عليه قول المصنف في الكافية

وان نسبت لاداة حكما • فاجل أو اعراب واجعلها اسما

وقد أوضح الفارضى هذه المسئلة فقال اذ انسب الى حرف أو غيره حكم هو للفظه دون معناه جاز أن يعرب على حسب العوامل وأن يحكى بلفظه فتقول على الاعراب من حرف جر بالرفع وعلى البناء من حرف جر بسكون النون وكذا نحو قام فعل ماض فتقول على الاعراب قام بالرفع وعلى الحكاية قام بفتح الميم ومن الحكاية قوله عليه الصلوة والسلام اياكم ولو فان لو فتفتح عمل الشيطان فلوا اسم ان قصد فيها الحكاية قاله المصنف في شرح الكافية ورواه غيره على الاعراب ولفظه اياكم واللوقان اللوقان فتح عمل الشيطان فلما جعلت الاداة اسما وأعربت دخلت عليها أل والاداة التي تعرب ان أولها بالكلمة منعتها الصرف ان استحققت ذلك أو بلفظ صرفتها فنحو قام اذا أعرب فيه وجهان كنهان أول بكلمة ونحو حرج ان أول بكلمة منع لانه رباعى كزيب ونحو ضرب ان أول بكلمة منع لانه كسقر وان أول كل بلفظ صرف والاداة التي على حرفين ان أعربت وجب تضعيف الحرف الثاني ان كان لينة فتقول لو حرف امتناع لا امتناع بالرفع وتضعيف الواو وفي حرف جر بالرفع وتضعيف الياء فان كان الحرف الثاني اللين لفاقبلت الالف الثانية همزة تخلصا من التقاء الساكنين فاذا ضعفت ما النافية قلت ما حرف نفي همزة بعد الالف وان حكيت فلا تضعيف ولا قلب بل تأتي بالو في وما على حالها اه ملخصا وسيأتى في باب النسب مزيد كلام (قوله وسأله رجل) أي عن رجلين والجملة حالية بتقدير قد وقوله فقال انها قرشيان عطف على سأل عطف مفصل على مجمل

بغير أداة وهو شاذ كقول بعض العرب وقد قيل له ها تان تمران دعنا من تمران قال سيمويه وسمعت اعرابيا وسأله رجل فقال انها قرشيان قال ايها قرشيان قال ايها قرشيان قال ايها قرشيان

وهمة انهما مفتوحة لانها همزة استفهام اجتمعت مع همزة ان فحذفت الثانية ويحتمل ان
المحذوف همزة الاستفهام والمذكور همزة المنكسورة ونظيره في دخول همزة الاستفهام
على ان قوله تعالى قالوا انك لانت يوسف هذا ما ظهر وقوله فقال ليسا بقرشيين كان ينبغي حذف
الفاء لان مدخولها المفعول الثاني سمعت او مال من اعرابيا على الخلاف (قوله قال ليس بقرشيا)
كان عليه حذف قال لان الجملة بعده مقول يقول ويمكن جعله توكيدا يقول

التأنيث

لوقال التأنيث والتذكير كفي الكافية والتسهيل لكان أحسن لانه نظير قوله المعرب والمبني
والنكرة والمعرفة والمقصود والممدود اه سيوطي وفيه نظر لان المصنف لم يتكلم هنا على
التذكير فكيف يذكره في الترجمة بخلاف المعرب والمبني والنكرة والمعرفة والمقصود والممدود
فانه تكلم على كل من ذلك (قوله علامة التأنيث) أي في الاسم المتمكن كافي التسهيل قال الدماميني
استرازا من المبني بطريق الاصلة فانهم لم يجعلوا علامة تأنيثه ما يذ كر بل ربما لو اعل على تأنيثه بغير
ذلك كالسمر في أنت والنون في هن ونحوه اه وفيه أنه ان أريد تأنيث المدلول ورد نحو طلحة
وجزة اسمي رجلين وان أريد تأنيث الكلمة ورد نحو ربت وعت بفتح التاء وسكونها فان تأنيثها ما
بالتاء مع أنهم ما حرفان ويمكن اختيار الاول ودفع ورود نحو طلحة وجزة بأن مدلولها ما في الاصل
مؤنث أي قبل جعلها ما اسمي رجلين والظاهر ان قول التسهيل في الاسم المتمكن صلة التأنيث
لا علامة أي التأنيث الكائن في مدلول الاسم المتمكن فتدخل تاء التأنيث المتصلة بالفعل لانه يصدق
عليها أنها علامة تأنيث مدلول الاسم المتمكن وهو الفاعل فلا يقال التقييد بالاسم يخرجها مع أن
المقصود دخولها كما صنع الشارح واعلم أن ما فيه تاء التأنيث ومدلوله مذكور كطلحة وجزة يذ كر
ولا يؤنث نظرا للفظ وشذوقه * أبوك خليفة ولدته أخرى * وأن الفرق بين المذكر والمؤنث ليس
في كل اللغات بل بعضهما لا يفرق فيه بينهما بفرق لفظي كالتركية والفارسية بل بالقرائن كما قاله
سم وغيره (قوله تاء أو أنف) أي بأ والتي لاحد الشيتين إشارة الى أن العلامتين لا يجتمعان في كلمة
واحدة فلا يقال في ذكرى مثلا ذكرا وأما علقاة وأرطاة فأنتهجام مع وجود التاء للاخلاق بجمع فرمع
عدمها للتأنيث قاله سم وتبعه شيخنا والبعض وفيه أن كون الالف عند عدم التاء للتأنيث غير لازم
بل هي حينئذ تختمل الاخلاق والتأنيث كما سلف (قوله وتختص بالاسماء) أي اذا لحقت آخر أو اذا
تمحضت للتأنيث فلا يرد أن الحركة تلحق أول المضارع للدلالة على تأنيث الفاعل وعلى المضارعة
(قوله وأف قبلها ألف فتقلب هي همزة) يفيد أن ألف التأنيث هي الثانية المنقلبة همزة لا الاولى
وهو كذلك اه سم أي على الراجح كما أوضحناه في باب ما لا ينصرف وسيأتي أيضا قريبا فان قلت اذا
كانت ألف التأنيث هي الالف الثانية المنقلبة همزة كانت مفردة وكلام الشارح يقتضي أنها غير
مفردة حيث قابلها المفردة قلت معنى كونها غير مفردة احتياجها لسبق مثلها عليهم افتأمل (قوله
وهي الممدودة) قال البصريون هي فرع عن المقصورة والكوفيون هي أيضا أصل كذا في الهمع
(قوله واعلم أن التاء أكثر الخ) ولذا قال المصنف ان التاء أصل للالف وقيل بالعكس لان التأنيث
بالالف لازم قال ابن اياز والذي أرى أن كلامهما أصل على حدته اسقاطي (قوله فانها تلتبس
بغيرها) كالف الاخلاق وألف التكمير (قوله ليشمل الساكنة) كاه قامت هند (قوله وعكس
الكوفيون) قال الدماميني نظرا الى أن الهاء تشبه الالف اه قال الرضي وليس أي قول
الكوفيين بشئ لان التاء في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف (قوله لانه الاصل)
لاصالة التذ كير دليلان أحدهما أنه ما من مذكرو لا مؤنث الا يطلق عليه شئ وشئ مذكور
والثاني أنه لا يقتصر الى زيادة والتأنيث لا يحصل الا بزيادة ولا يتحقق التذكير والتأنيث الا في

قال ليس بقرشيا والله أعلم
(التأنيث)
(علامة التأنيث تاء أو
ألف) فالتاء على قسمين
متحركة وتختص بالاسماء
كقائمة وساكنة وتختص
بالافعال كقامت والالف
كذلك مفردة وهي
المقصورة ككسلي وألف
قبلها ألف فتقلب هي همزة
وهي الممدودة ككراه
واعلم أن التاء أكثر
وأظهر دلالة من الالف
لانها لا تلتبس بغيرها بخلاف
الالف فانها تلتبس بغيرها
فيحتاج الى تمييزها بما يأتي
ذكرة ولهذا قدمها في
الذكرة على الالف واغما
قال تاء ولا يقل هاء لتشمل
الساكنة ولأن مذهب
البصريين ان التاء هي
الأصل والهاء المبدلة في
الوقف فرعها وعكس
الكوفيون وانما لم يوضع
للتذكير علامة لانه الاصل
فلم يحتاج لذلك :

(وفي أسام قدر والتا كالتكثف) والبد والعين ومأخذ السماع (ويعرف التقدير بالضمير) العائد على الاسم (ونحوه كالردفي التصغير) كيدية الى ماهى فيه حسا (٦٦) والاشارة اليه بنى وما فى معناها وجودها فى فعله وسقوطها من عدده وتأنيث

نخبه أو نعته أو حاله
والامثلة واضحة (ولانلى
فارقة فعولا • أصلا ولا
المفعال والمفعيل أى لا
تلى التاء هذه الاوزان
فارقة بين المذكر والمؤنث
فيقال هذا رجل صبور
ومهدار ومعطير وهذه
امرأة صبورة ومهدار
ومعطير وفهم من قوله ولا
تلى فارقة أنها قد تلى غير
فارقة كقوله هم ماولوة
وفروقة فان التاء فيهما
للمباغنة ولذلك تعلق المؤنث
والمذكر واحترز بقوله
أصلا عن فعول بمعنى مفعول
فانه قد تلحقه التاء نحو كولة
بمعنى ما كولة وركوبة بمعنى
مركوبة وما كولة بمعنى
مركوبة وانما كان فعول
بمعنى فاعل أصلا لان بنية
الفاعل أصل وقال الشارح
لانه أكثر من فعول بمعنى
مفعول فهو أصل له (كذلك
مفعول) أى لانليه التاء
فارقة فيقال رجل معشم
وامرأة معشم (وما تليه • تا
الفرق من ذى) الاوزان
الاربعة (فشدوذ فيه)
نحو عدو وعدوة وميقان
وميقان ومسكين ومسكينة
وسمع امرأة مسكين على
القياس كماه سيويه
(ومن فعيل) بمعنى مفعول
(كقتيل) بمعنى مقتول

الاسماء اذ قصد مدلولها فان قصد لفظ الاسم جازت كبره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة
وكذا الفعل والحرف وحرف الهجاء يجوز فيه الوجهان بالا اعتبارين وذو الفراء الى أن تذ كبر
حروف الهجاء لا يجوز الا فى الشعر مما بينى (قوله وفى أسام) جمع أسماء التى هى جمع اسم فهى جمع
الجمع (قوله قدر والتا) قال الرضى ولا يقدر غير هالان وضهها على العروض والانفكالك فيجوز
أن تحذف وتقدرها ولما مر من أن التاء أكثر وأظهر دلالة من الالف (قوله ويعرف التقدير) أى
تقدير التاء فى الاسم بقاعدة لا يميز مذكرة عن مؤنثه فان كان فيه التاء فهو مؤنث مطلقا كاخلة
والقهلة للمذكر والمؤنث وان كان مجردا من التاء فهو مذكرة مطلقا كالبرغوث للمذكر والمؤنث
قاله أبو حيان (قوله بالضمير) أى يعود الضمير على الكلمة مؤنثا نحو النار وعدها الله الذين كفروا
حتى تضع الحرب أوزارها وان جنحو للسلم فاجنح لها فان النار والحرب والسلم مؤنثات لتأنيث
ضميرها (قوله كالردفي التصغير) نحو عينه وأذينة مصغر عن عين وأذن من الاعضاء المزروجة فان
التصغير يرد الاشياء الى أصولها وغير المزروجة كالأرأس والقلب اه تصریح وما ذكره
أعني وان أقره أرباب الحواشى من المزروع الحجاب والصدغ والحد واللحم والمرق والزبد
والنكوع والكرسوع وهى مذكرة كلفى المصباح وقد عد الفارضى مما يذ كرو مؤنث الا بط وهو
مزروع والعنق واللسان والقفا وهى غير مزروجة وعدت مؤنث الكبد والكركش وهما غير
مزروجين وعدت المصباح مما يذ كرو مؤنث العضد وهو مزروع والذراع مؤنث قال الفراء
وبعض العرب بكل تذ كره فتقول هو الذراع اه قال اللطفاينى وهذه العلامة يعنى التصغير
تخص بالثلاثى قال الشاطبى وكذا الرباعى اذا صغر تصغير الترخيم نحو عنيقة فى عناق وذريعة فى
ذراع (قوله الى ماهى فيه حسا) متعلق برذ أى كذا الاسم فى حال تصغيره الى اسم تلك التاء فيه لفظا
كفاطمة ومعنى رذ اليه جعله مثله فى ظهور التاء ويحتمل أن يعنى كلام المصنف كذا التاء الى
الاسم فى حال تصغيره بل هذا أسهل مما صنع الشارح (قوله وما فى معناها) أى ما فى معنى ذى من
بقية اشارات المؤنث (قوله وجودها فى فعله) أى الفعل المسند اليه نحو ولما فصلت العير (قوله
وسقوطها من عدده) (قوله فارقة) حال من فاعل تلى وقوله أصلا حال من فعول
(قوله ومهدار) هو بالذال المججمة كثيرا الهذيان فى منطقة زكريا (قوله ومعطير) أى طيب الرائحة
(قوله مسلوله) من الممل وهو السائمة وفروقة من الفرق بفتح الراء وهو الخوف زكريا (قوله فان
التاء فى الملباغنة) وقال الرضى للنقل الى الاسمية اه ومقتضاه أنهم غلبت عليهم الاسمية
وصارا اسمين وقد يتوقف فيه (قوله فانه قد تلحقه التاء) يفيد أن لحاقها له غير واجب بل قليل وقد
يتوقف فى القلة (قوله معشم) بعين وشين مجتمعتين هو الذى لا يتمنى عمار يده وهو له شجاعته
تصريح (قوله وما) مبتدأ أول وشذوذ مبتدأ ثان والمسوغ وقوعه بعد الفاء وفيه خبر المبتدأ
الثانى والجملة خبر المبتدأ الاول (قوله نحو وعدو وعدوة) بمعنى من قام به العداوة فان أريد به من
وقعت عليه العداوة فلا شذوذ (قوله وميقان) من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل ميقان أى
لا يسمع شيئا الا يقنه (قوله ومن فعيل) متعلق بقتل وكتيل حال (قوله ان تبع موصوفه) قال ابن
هشام لا يريد الموصوف الصناعتى بل المعنوى لان فى نحو هذ قتل لا تلحق التاء مع أن قتل خبر
لانعت سيوطى (قوله غالباً) أى فى الغالب ويؤخذ من صديقه أن لحوق التاء فعيل لا معنى مفعول
خلاف الغالب لاشاذ بخلاف لحوق التاء للاوزان الاربعة السابقة فشاذ (قوله غير جار) حال مفسرة

وجرح بمعنى مجروح (ان تبع • موصوفه غالباً) لا تتنع فيقال رجل قتل وجرح وامرأة قتل وجرح والاحتراز لاستعمال
بقوله كقتيل من فعيل بمعنى فاعل نحو رحيم وظريف فانه تلحقه التاء فتقول امرأة رحمة وظريفه وبقوله ان تبع موصوفه من
أن يستعمل استعمال الاسماء غير جار على موصوف ظاهر ولا منوى لدليل فانه تلحقه التاء نحو رأيت قتيلا وقتيلة

على تعريب الاسماء المجمة نحو كبلية وكبلية وموزج وموازجة والكبلية مفردان من الكبل معروف والموزج الخلف وقد تكون مجرد تكثير حرف السكامة (٦٨) كما هي في نحو قريه وبلدة وغرفة وسقاية ونجى وعوضا من فاء نحو عدة أو من عين نحو

دما ميني (قوله على تعريب الاسماء المجمة) أي استعمال العرب اياها مع نفع تغييرها عما كان لها في النجبة (قوله نحو كبلية) بكاف مفتوحة فتحتية ساكنة فلام مفتوحة فحيم وعجاجة السبوطي في الهمع وكبلية جمع كبلج لكن ما في الشرح هو ما في القاموس (قوله وموزج) بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاي بعدها جيم اه تصریح (قوله مجرد تكثير حرف السكامة) أي للتكثير بالمجرد عما تقدم فلا ينافي أنها فيما يذكره من الامثلة لتأنيث السكامة أيضا كما نقله شيخنا عن المصنف فاندفع اعتراض البعض (قوله وتنزیه) بزاي بعد نون أي تحريك (قوله كرجل بهمة) بضم الموحدة فسكون الهاء ولعل اختصاص المذكرة به من حيث الاستعمال والاقالغنى وهو الشجاعة كما يكون في المذكرة يكون في المؤنث فتدبر ثم رأيت في الدما ميني ثم قال الدما ميني وانما جاز ذلك لانه صفة لمؤنث مقدر ان الأصل نفس بهمة كما ذكر حائض نظرا الى أنه صفة لمذكرة مقدر والاصل شخص حائض وان لم يستعملوه (قوله موخولة وعمومة) نظرفيه شيخنا وتبعه البعض بأن الطويلة والعمومة مصدران لاجعان كما قاله الدما ميني وعندى في التنظير نظر فقد صرح في القاموس بأنهما جاعاخال وعم أيضا (فائدة) قال في الهمع قديذ كرمؤنث وبالعكس جلا على المعنى نحو وقوله ثلاثة أنفس وثلاث ذود ذكر الأنفس بالمحاق التاء في عددها جلا على الاثنا عشر وسمع جاته كابي فاحتقرها أنت السكاب جلا على الصيغة ومن تأنيث المذكرة جلا على المعنى تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر كقوله تعالى ثم لم تكن فتنتهم الا أن قالوا في قراءة من نصب فتنتهم خبر نكن وقوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى الى محرم ما على طاعم يطعمه الا أن تكون مبيته في قراءة من قرأ أن تكون بالفوقية ومبيته بالنصب (قوله وذات مد) يصح عندى اجراؤه على قول البصريين ان ألف التأنيث هي الالف الثانية المنقابلة هـ زة وعلى قول الزجاج واليكوفيين انها الهمزة من غير انقلاب لها عن ألف فعلى كونها ذات مد على هذين أنها مصاحبة وتابعة له وعلى قول الاخفش ان الالف والهمزة معا للتأنيث فعلى كونها ذات مدا شهماها على المدوغاية ما يلزم على هذا أنه أطلق ألف التأنيث على المجموع ومثله سهل فحصل بما ذكرنا اندفاع ما ذكره شيخنا والبعض وأقره من الاعتراض بأن قوله وذات مد يقتضى أن ألف التأنيث في نحو جراء اسم للالف الاولى التي بعدها الهمزة لانها التي تمد وهذا لم يقل به أحد بل الخلاف منصرفى فى الاقول الثلاثة المذكرة (قوله نحو أنى الغر) أى نحو اسم انى الغر رسم أى ألف اسم الخ (قوله والاشتهار) مبتدأ وفى مبانى الاولى أى الالفاظ التي هي فيها حال من الهاء فى بيديه أو من الاشتهار على مذهب سيبويه وبيديه الخ خبر وفى كون هذه الاوزان كلها مشتهرة نظرفى التوضيح أن وزن أربى نادر وفى شرحه أنه شاذ وفى شرح العمدة أن سمهى وخلطى وشقارى من الأبنية الشاذة ويحباب بأن الحكم بالاشتهار على الاوزان التي ذكرها باعتبار مجموعها لاجتماعها وأراد بمبانى الاولى ما يكون لها أعم من أن يكون اغيرها أيضا أولا فلا ينافى الاشتراك فى بعضها (قوله أوزان) أى اثناعشر (قوله وأدى) بالبدال المهولة وشعبي بشين مجة فعين مهولة فوحدة (قوله بالنون) أى بعد الراء (قوله وجنى) بيم فنون ففاء وقوله لموضع تبسع فيه التوضيح والعصاح وفى القاموس وشرح الشارح على التوضيح أنه اسم ماء افزارة وأن الجوهرى رهم فقال اسم موضع (قوله وجعبي) بجميم فعين مهولة فوحدة وقوله لعظام النمل لى لكاره فهو جمع عظيم لاعظام كفى التصريح (قوله خشاء) بجماء مجة وشينين مجتين وعجاجة القاموس الحشا بانضم العظم الناقى خذاب الاذن وأصاها الحششا وهما خششاوان (قوله همى) بالباء الموحدة (قوله بردى) بموحدة فراء فذال

اقامة أو من لام نحو سنة وقد عوضت من مسدة تفصيل نحو تركيبة وتسمية وتنزیه وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكرة والمؤنث كبره للمعتدل القائمة من الرجال والنساء وقد تلازم ما يخص المذكرة كرجل بهمة وهو الشجاع وقد تجىء فى لفظ مخصوص بالمؤنث لتأنيثه كمنجحة وناقعة ومنه نحو سجارة وصقورة وخوولة وهمومة فانها تأنيث كيد التأنيث اللاحق للجمع (وألف التأنيث ذات قصر وذات مد نحو أنى الغر) أى جراء والمقصورة هى الأصل فلهذا قدمها (والاشتهار فى مبانى الاولى) أى المقصورة (بيديه) أى يظهره أوزان الاول (وزن) فعلى بضم الاول وفتح الثانى نحو (أربى) للداهية وأدى وشعبي لموضعين وزعم ابن قتيبة أنها الاربع الهاء ورد عليه أربى بالنون لرب يعقده اللبن وجنى لموضع وجعبي لعظام النمل (قوله تنبيهه) جعل فى التسهيل هذا الوزن من المشترك بين المقصورة والمدودة وهو الصواب ومنه مع المدودة

اهما خششا للعظم الذى خذاب الاذن وصفة ناقة عشره وامرأة نفاه وهو فى الجمع كثير نحو كرماء ومفضلا وخلفاء الثالث فعلى بضم الاول وسكون الثانى ومنه اسماهمى لنبت وصفة نحو جبلى (والطولى) ومصدر انجورجى وبشرى الثالث فعلى بفتحين ومنه اسم باردى لنهر بدمشق

وأجلى لموضع ومصدر اشكي وجرى (ومرطى) يقال بشكت الناقة وجزت ومرطت أى أسرعت وصفة كجدي (تنبية) عدنى التسهيل هذا الوزن من المشترك ومنه مع الممدودة قرما وحنفا لموضعين وابن دأنا وهى الامة ولا يحفظ غيرها الرابع فعلى بفتح الاول وسكون الثانى وقد أشار اليه بقوله (ووزن فعلى جعاً) نحو جرحى (أو مصدر) نحو تجرى (أو صفة) لانتى فعلى (كشبي) فان كان فعلى اسما يتعين كون ألفه للتأنيث ولا قصرها (٦٩) بل قد تكون مقصورة كسلبى

ورضوى وتكون ممدودة كالعوا وهى منزلة من منازل القمر وفيها القصر والمد وتكون للتأنيث كما مر وللحاق ومما فيه الوجهان أرطى وعلقى وتترى • الخامس فعلى بضم أوله وتكون اسما كسباني (وكسبارى) لظلمين وجعا كسكارى وزعم الزبيدى أنه جاء صفة مفردا وحكى قولهم جل علادى • السادس فعلى بضم الاو وكشديد الثانى مفتوحا نحو (سهى) للباطل • السابع فعلى بكسر الاول وفتح الثانى وتسكين الثالث نحو (سببرى) ودفعى لضربين من المشى • الثامن فعلى بكسر الاول وسكون الثانى مصدران نحو (ذكرى) وجعا نحو ججلى وطربرى جمع جملة وطربران على وزن قطران وهى دويبة تشبه ملهرة منقطة القسوة ولانثا لها فى الجوع فان كان فعلى غير مصدر أو جمع لم يتعين كون ألفه

• هملة (قوله وأجلى) بالجملة فاللام وقوله لموضع عبارة القاموس وأجلى بكزى مرعى لهم • معرف (قوله بشكى) بموحدة فشين مجمة فكف (قوله وجرى) بجميم فيم فزاي (قوله يقال بشكت الناقة الخ) الافعال الثلاثة على وزن ضرب وقوله أى أسرعت راجع للثلاثة (قوله كجدي) يقال جمار كجدي بجاء هملة فتصية قدال هملة أى يجيد عن ظله لنشاطه ولم يجئ نعت مذكر على فعلى غيره كفى الصحاح والقاموس (قوله قرما) بقاء فراء قال فى القاموس وقرمى بكزى وتقدم موضع بالجمامة وخطأ فى موضع آخر الجوهرى فى جعله بالفاء (قوله وجداء) لغة فى جنس فى السابق قال الشارح على التوضيح وفيه لغة ثالثة وهى جنفا ككمراء وذكروا فى القاموس له لغات خمس فقال بكزى وأربى ويمدان وكمرأه اه (قوله وابن دأنا) بدال هملة همزة فتثاثة وعبارة القاموس الدأنا وتحررك الامة والجمع دأث محركة مخففة وابن دأنا الاحق والذاهب الاصول اه (قوله ووزن فعلى) هو من الاوزان المشتركة (قوله ولا قصرها الخ) لوجه تخصيص فعلى اسما بدلك لجرىانه فى فعلى صفة أيضا فانه لا يتعين قصرها بل قد تكون مقصورة كسكزى وممدودة كمرأه فتأمل (قوله ورضوى) براء فضاء مجمة علم جبل (قوله ومما فيه الوجهان) كون الالف للتأنيث وكونه للالحاق والوجهان مبنيان على الصرف وعدمه فمن صرف قد الالف للالحاق ومن منع قد رها للتأنيث تصریح (قوله أرطى وعلقى وتترى) الارطى شجر يثبت فى الرمل يدبغ به الاديم والعلقى نبت والتترى قال فى القاموس جاؤا تترى وينود وأصلها وترى متواترين (قوله وكسبارى) اسم طائر المذكر والمؤنث والواحد والجمع وهو أشد الطير طيارا وولدها يسمى النهار وفرخ الكروان يسمى الليل فارضى (قوله جل علادى) بعين هملة أوله وقدال هملة قبل آخره كما يحفظ الشارح أى شديد ويوجد فى نسخ علاوى بالواو وهو تحريف من الناضخ (قوله ودنى) بدال هملة فقاء بقاء (قوله اضرب من المشى) فالاول مشية فيها بفتح والثانى مشية فيها بدقق واسراع تصریح (قوله ججلى) بجاء هملة بجميم (قوله وطربرى) بطاء مجمة فراء فوحدة (قوله جمع جملة) بفتحات اسم طائر (قوله ضئرى) بفتحة بعد الضاد المجمة أو همزة ويثا أوله فاذا هم رأفاده فى القاموس وبه يعلم أن تقييد الشارح بقوله بالهمزة ليس فى محله (قوله والشيزى) بشين مجمة فتصية فزاي (قوله والدنلى) بدال هملة فقاء فلام وقوله وهو شجر عبارة القاموس وهو نبت مر (قوله كيصى) بكاف فتصية فصاد هملة ويجوز فتح كاه قال فى القاموس فلان كيصى كعيسى وينون وكسكرى بأكل وحده وينزل وحده ولايمه غير نفسه اه ومنه يعلم أن كيصى مما فى ألفه وجهان للاطلاق فقط كما صنع الشارح واقره الحواشى (قوله وعزهى) بعين هملة فزاي (قوله ذفرى) بدال مجمة فقاء فراء وقوله وهو الموضع الخ فسرته فى انقاموس بالعظم الشاخص خلف الاذن من جميع الحيوان (قوله ومنهم أيضا الخ) أيضا مقدمة من تأخير والاصل ومنهم من نون دغلى أيضا وقد يقال كان المناسب حينئذ أن لا يذكر دغلى فى القسم الاول أعنى ما لا ينون عند التنكير فتكون ألفه للتأنيث وجهها واحد او بفتح صرعى ذكره فى القسم

للتأنيث بل ان لم ينون فى التنكير فهى للتأنيث نحو ضئرى بالهمزة وهى القسمة الجائرة والشيزى وهو خشب يصنع منه الجفان والدغلى وهو شجر وان نون فألفه للاطلاق نحو رجل كيصى وهو المرباع بالاكل وحده وعزهى وهو الذى لا يلهو وان كان ينون فى لغة ولا ينون فى أخرى فى ألفه وجهان نحو ذفرى وهو الموضع الذى يهرق خلف اذن البعير والاكثر فيه منع الصرف ومنهم أيضا من نون دغلى وعلى هذا فتكون ألفه للاطلاق • التاسع فعلى بكسر الاول والثانى مشددا نحو هجرى للعادة (وحشيشى)

مصدر حث ولم يجئ الامصدران في تنبيهه **هـ** عد هذا الوزن في التسهيل من المشترك وقد سمع منه مع المدودة قولهم هو عالم بدخيلاته
أى بأمره الباطن وخصيصه (٧٠) للاختصاص ونحوه للغر ومكينه للتمكن وهذه الكلمات تمد وتقتصر

وجعل الكسائي هذا
الوزن مقيسا والصحيح
قصره على السماع
• العاشر فعلى بضم الاول
والثاني وتشديد الثالث
نحو حذرى وبذرى من
الحذر والتبذير (مع
الكفرى) وهو وعاء الطلع
وهو بفتح الثاني أيضا مع
تثنية الكاف **و** تنبيهه **و**
حكى في التسهيل سلفاء
بالمد وحكا ابن القطاع
فعلى هذا يكون معن
الاوزن المشتركة
وحكى القراء سلفاء
وظاهره أن ألف السلفاء
ليست للتأنيث الا أن
يجعل شاذا مثل همزة
• الحادى عشر فعلى بضم
الاول وفتح الثاني مشددا
نحو قيطسى للناطف
(كذا لخيطسى) للاختلاف
ولغزى للغز **ز** تنبيهه **ز** سمع
منه مع المدودة هو عالم
بدخيلاته ولم يسمع غيره
• الثاني عشر فعلى بضم
الاول وتشديد الثاني نحو
خبازى (مع الشقارى)
لبنين وخضارى لطائر
(واعز) أى المنب
(لغيره) الاوزان فى
مباني المقصود
(استندارا) فمأندرى فعلى
تكمبرى للخسارة وفعلوى
كهنوى لنت وفعولوى
كفعولوى لضرب من مشى

الشخ وفعولوى كفيضوى وفعولوى كفيضوى للمفاوضة وفعولوى كبرحايا للجب وفعولوى
كاربعوى لضرب من مشى الارنب وفعولوى

كرهوتى

كرهبوتى) بفتح الراء والهاء وضم الموحدة وبعد الواو فوقية اسم للرهبة كرهبوتى للرجبة (قوله
 كخند فوقى) بفتح الحاء والدال المهملتين بينهما نون وضم القاف الاولى وكسر الحاء وكسرها
 والدال وفتح الدال والقاف الاولى مع فتح الحاء وكسرها وفي فونها قولان اصلية فوزن الكلمة
 فعلاولى أو زائدة فوزنها فعلاولى اه همع وعبد القادر باختصار غير محمل كالفعل البعض وبه يعلم
 أن الشارح جرى على القول باصالة النون وهو ما يفيد صنيح القاموس (قوله كهبيخى) بفتح الهاء
 والموحدة والتحتية المشددة والحاء المعجمة (قوله كهبيرى) بفتح التحتيتين بينهما هاء ساكنة وقبل
 آخره راء مشددة وقوله للباطل عبارة القاموس الهيرى مقصورا مشددا الماء الكثير والباطل
 ونبات أو شجر زنته يفعلى أو فعلى أو فعلى (قوله كايحلى) قال الفارضى بكسر الهمزة وتشديد اللام
 اه وقال الدمامينى همزة مكسورة فتعنيستخيم مكسورة فلام اسم موضع وقال الاصمعي اسم
 رجل اه ونص المرادى فى شرح التسهيل على سكون التحتية وكسر الهمزة والجيم ويتخالف
 ذلك جعل السيوطى فى الهمع وزنه افعل على بكسر الهمزة وفتح العين (قوله ومفعلى م) ذكر الشارح منه
 ثلاثة أوزان الاول بفتح الميم كايؤخذ من ضبط الدمامينى مكورى المفسر بعظيم الاربنة بفتح الميم
 وان قال بعد ذلك ونقل فيه ضم الميم وكسرها اه والثانى بضمها والثالث بكسرها كايؤخذ من ضبط
 الدمامينى مرقدى بكسر الميم والثلاثة بسكون الفاء وتشديد اللام والاولان منها بفتح العين والآخر
 بكسرها كايؤخذ من الدمامينى فعلم ما فى كلام شيخنا والبعض (قوله كدورى) بتشديد الراء فى
 الاول والثانى (قوله للعظيم الاربنة) وأما بغير هذا المعنى فمثل الميم قال فى القاموس رجل مكورى
 ومكورى وتثلث ميمها فاحش مكثار أولثيم أو قصير عريض (قوله كرفدى) بكسر الميم وسكون
 الراء وكسر القاف وتشديد الدال المهملة وهذه الكلمة اذا شدت قصر واذا خفف مد قاله الدمامينى
 وفى ابن عقيل على التسهيل أن الميم تفتح أيضا (قوله للسكندر الرقاد) الذى فى القاموس الارقاداد
 الاسراع ورجل مرقدى كمرعزى يسرع فى أموره اه (قوله كدورى) بفتح الدالين المهملتين بينهما
 واوسا كنه وتشديد الراء (قوله كصفلى) بكسر الشين المعجمة وسكون الفاء وكسر الصاد المهملة
 وتشديد اللام وحكى ابن القطاع فى شينه الكسر والفتح قاله الدمامينى وغيره فجعله فى نسخ الشرح
 بالقاف تصحيف وقوله لخل نبت بكسر الحاء وسكون الميم أى طرحه وفسره بعضهم بنبات يلتوى
 على الشجر وذكروا فى القاموس القولين فقال نبت يلتوى على الشجر أو غره وهو حب كالسهم
 (قوله كرحيا) بفتح الميم والراء والحاء المهملة والتحتية المشددة وقوله للمرح هو شدة الفرح
 والنشاط وقبل مر حيا موضع (قوله كبرديا) بموحدة مفتوحة كما فى القاموس والدمامينى وغيرهما
 فقول البعض بمثناة تحتية خطأ ثم رأيت شيخنا والبعض جزم فى باب التصغير بما صوبته غازيا شيخنا
 ذلك الى التصريح فراء ساكنة فالدال مهملة مفتوحة فراء فألف فتحتية وذكروا فى القطاع أن وزنه
 فعلايا (قوله كولايا) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو وقبل آخره تحتية وذكروا فى شرح
 التسهيل وأبو حيان والشعنى أن وزنه فعلايا كذا فى عبد القادر وما نقله عن الجماعة هو ما فى الدمامينى
 أيضا وهو أقرب مما قاله الشارح (قوله لمدها) من اضافة النوع الى جنسه فهى على معنى من ومد
 بمعنى ممدود أفاده سم وكلام الشارح يشعر بانها من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله كرعبا)
 بالراء والعين المعجمة مصدر رغب اليه اذا أراد ما عنده (قوله أوجعافى المعنى كطرفاء) انما قال فى المعنى
 لان فعلا كطرفاء ليس من ابنية جمع التكسير ولهذا كان الراجح أن طرفاء اسم جنس جمى لاجمع
 والطرفاء بالطاء المهملة والراء والفاء شجر قال فى القاموس وهى أربعة اصناف منها الاثل الواحدة
 طرفاء وطرفة محرك وهى القتب طرفه من العبد واسمه عمرو اه (قوله أو لغيره) أى لغير أنى أفعل
 كدعية هطلا فانه لا يقال صحاب أهطل بل هطل بكسر الطاء أو هطل بتشديد ها والديعة المطر الذى

كرهبوتى للرهبة وفعلاولى
 كخند فوقى لنبت وفعلى
 كهبيخى لمشية بتختير
 ويفعل على كهبيرى للباطل
 وافعل على كايحلى لموضع
 ومفعلى كدورى لعظيم
 الاربنة ومفعلى
 كدورى للعظيم الروثة
 من الدواب ومفعلى
 كمرقدى للكثرة يراد الرقاد
 وفرعلى كدورى للعظيم
 الخصبتين وفعلى كصفلى
 لخل نبت وفعلى كرحيا
 للمرح وفعلايا كبرديا
 وفعلايا كولايا وهذان
 لموضعين وفى كون هذه
 كاهنا نادرة نظر (لمدها) أى
 لالف التأنيت الممدودة
 أوزان مشهورة وأوزان
 نادرة وقد ذكر من المشهورة
 سبعة عشر وزنا الاول
 (فعلاء) كيف أتى اسمها
 كعرباء أو مصدرا كرعبا
 أو جمعافى المعنى كطرفاء أو
 صفة لائنشى أفعل كعرباء
 أولغيره كدعية هطلا
 والثانى والثالث والرابع
 (أفعلاء) مثلت العين
 كاربعاء وأربعاء وأربعاء
 بفتح الباء وكسرها وضمها

لرابع من أيام الاسبوع نعم هو بفتح العين من المشترك ذكره في التسهيل ومن المقصورة قولهم اجفلى لدعوة الجماعة (و) الخامس
 (فعلاء) كعقرباء لمكان وهو من المشترك ومن المقصورة فرتنى اسم امرأة (ثم) السادس (فعالا) كقصاصاء للقصاص كما
 حكاه ابن دريد ولا يحفظ غيره. والسابع (فعلا) بضم الاول كقرفصاء ولم يجئ الاسماء وحكى ابن القطاع انه يقال قعد القرفصى
 بالقصر فعلى هذا يكون مشتركا (٧٣) ويجوز في ثلثه الفتح والضم. والثامن (فأولا) كعاشوراء وهو من المشترك

ومن المقصورة بادولى اسم
 موضع (و) التاسع
 (فأعلاء) كقصاصاء لاحد
 بابي بحرة اليربوع. والعاشر
 (فعليا) بكسر الاول وسكون
 الثاني ككبرياء. والحادي
 عشر (مفعولا) كشيوخاء
 لجماعة الشيوخ. والثاني
 عشر والثالث عشر والرابع
 عشر فعلا. وفيه
 وفعولا. واليهما أشار بقوله
 (ومطلق العين فعلا)
 والفاء مفتوحة فيمن
 ففعلا. نحو براساء يقال
 ما أدري أى البراساء هو
 أى أى الناس هو وبراك
 القتال شدته وقد أثبت ابن
 القطاع فعلى مقصورا في
 ألفاظ منها خزازى اسم
 جبل فعلى هذا يكون
 مشتركاً وفعلا. نحو براساء
 بمعنى براساء وعمر قريناء
 وكريناء لنوع منه وعده
 في التسهيل من المشترك
 ومن المقصورة كثيرى
 وفعولا. نحو دوقا. للعذرة
 وحروراء لموضع تنسب
 اليه الحرورية. وتنبه
 على في التسهيل هذا الوزن
 في المختص بالممدودة
 وأثبت ابن القطاع فعولى

ليس فيه رعد ولا برق وهطلا. متتابعة المظراه زكريا مع زيادة من بعد التقادروا غمالم يقل أو لغيرها
 للتأول بالمدكور (قوله للرابع من أيام الاسبوع) مبنى على الراجح أن أول الاسبوع الاحد وآخره
 السبت وقيل السبت وآخر الجمعة (قوله اجفلى) بالجيم وانفاه. وقوله لدعوة الجماعة أى على العموم
 الى الطعام يقال دعوت القوم الجفلى محركة والاجفلى بالقصر والاجفلاء بالمد كما ذكره الدماميني
 وان اقتصر الشارح على القصر أى دعوتهم. وما الى الطعام ويقابله النقرى بالنون والقاف والراء.
 محركة أى دعوة قوم على الخصوص (قوله فعلاء) بفتح فسكون ففتح (قوله كقرباء) بعين مهملة
 ففأف فراء. فوحدة وقوله لمكان وقيل لانتى العقارب فارضى (قوله فرتنى) بفاء فراء. ففوقية فنون
 (قوله فعلا) بكسر الفاء (قوله بضم الاول) أى والثالث (قوله ويجوز في ثلثه الفتح والضم) أى على
 لغة المد كما يستفاد من الهمع وأما على لغة القصر فيجوز تثلث القاف والفاء كما في القاموس فتقول
 القرفصى بضمهم ارفقهم أو كسرهم. ما قال في القاموس وهى أن يجلس على أليسه وياصق بطنه
 بفخذه ويتأبط كفيه اه وفي بعض النسخ التعبير يكون بدل يجوز والاولى أولى لان فتح
 الثالث وضمه لم يعلم من كلام ابن القطاع حتى يعطف على المفعول عليه كما يتبادر من نسخة ويكون
 الخ والمأم من أن جوار فتح الثالث وضمه على لغة المد لا القصر كما يتبادر من نسخة ويكون الخ
 (قوله بادولى) بموحدة ودال مهملة ولا م وفي القاموس ان فى الدال الفتح والضم قال الدماميني على
 الضم يكون وزنه مشتركين الا فى اثنى عشر يدايل عاشوراء (قوله كقصاصاء) بقاف وصاد وعين مهملتين
 (قوله لجماعة الشيوخ) جمع شيخ وهو من استبانته فيه السن اذ من خمسين أو احدى وخمسين الى آخر
 عمره أو الى الثمانين اه قاموس (قوله ومطلق العين) الواو عاطفة فعلا على فعلا. ومطلق العين
 حال من فعلا وهذا المناسب للسياق بخلاف رفع مطلق على أنه خبره. فقدم لفعلا (قوله براساء)
 بموحدة وراء وسين مهملة (قوله وبراك القتال) بموحدة فراء. وفى الدماميني وابن عقيل على
 التسهيل ان البراك تبرزل الابل لينزل عنها للقتال على الارجح (قوله خزازى) بجاء معجمة فزازى
 فألف فزازى كما فى القاموس وعبارته فى مادة نرز بجاء. وزا بين مجبات وخزازى كجاء الى أو كسحاب
 جبل كانوا يوقدون عليه غداة الغارة (قوله قريناء) بقاف وراء ومثلثة بعد التحمية ومثله كريناء
 لكن بابدال القاف كافا (قوله كثيرى) بكاف مثلثة اسم لبرك كما فى الفارضى (قوله دوقا) بدال
 مهملة وموحدة وقاف وقوله للعذرة بفتح العين المهملة وكسر الدال المعجمة (قوله وحروراء) بجاء
 مهملة فراء فواو فراء فألف وفى القاموس انه قد يقصر (قوله تنسب اليه الحرورية) هم طائفة من
 الحوارج (قوله حضورى) بجاء مهملة فضاء معجمة فواو فراء (قوله ودوقا) بدال مهملة وقافين
 بينهما واو (قوله وقظورى) بقاف فطاء فواو فراء (قوله تنوفى) بفوقية فنون فواو ففاء (قوله وكذا)
 متعلق باخذا ومطلق فاء حال من الضمير فى اخذا وفعلا مبتدأ واخذا خبره (قوله سيراء) بسين
 مهملة فتحمية فراء (قوله كلامه يوهم الخ) أى لان الاقتصار فى مقام البيان يوهم الاقتصار
 لانكون المصنف قدم الخبر وهو الممدود على المبتدأ وهو فعلاء الخ لان تقديم الخبر على المبتدأ انما

بالقصر من ذلك حضورى لموضع ودوقا لغه فى دوقا بالممدود قوقى لقرية بالبحرين وقظورى قبيلة فى جرهم
 وفى شعر امرئ القيس عقاب تنوفى وعلى هذا فهو مشترك وهو الصحيح. والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر فعلا
 مثلث الفاء والعين مفتوحة فيها واليهما أشار بقوله (وكذا) مطلق فاء فعلا. واخذا) فالفتح نحو جنفا. اسم موضع وقد تقدم أن هذا
 الوزن من المشترك والكسر نحو سيراء وهو ثوب منخوط يعمل من القز والضم نحو عشراء ونفساء وقد تقدم أنه من المشترك. وتنبه
 كلامه يوهم حصر أوزان الممدودة المشهورة فبما ذكره وقد بقى منها أوزان ذكرها فى غير هذا الكتاب منها فعلاء نحو

يفيد حصر المبتدأ في الخبر لا حصر الخبر في المبتدأ نعم قد يعترض على المصنف بأن تقديم الخبر على
المبتدأ يفيد انحصار الاوزان المذكورة في الممدودة مع أن منها المشترك بين الممدودة والمقصورة
كما بينه الشارح ويحاج بان المصنف انما ذكر هذه الاوزان ممدودة وهي بهذه الصفة غير
مشتركة وجعل الشارح بعضها مشتركا انما هو بقطع النظر عن المدأ يقال التقديم للوزن لا
للحصر فاعرف (قوله ديكساء) قال في القاموس بكسر الهمزة والياء التحتية اه والكاف
مضبوطة بالقلم في النسخ الصحاح منه بالسكون فقول شيخنا وتبعه البعض انها بالفتح غير معول عليه
ومما يرد انه يلزم عليه توالي اربع متحركات في الكامة الواحدة وهو مرفوض عندهم قنأ مل ثم
رايت الدماميني ضبطها بغير ما مر فقال بدال مهملة مكسورة فتناة تحتية سا كنة فكاف مكسورة
فسين مهملة والياء فيه زائدة فوزنه فيعلاء وقيل أصلية فوزنه فعلاء وقواه بعضهم وقوله لقطعة من
الغنم عبارة القاموس لقطعة عظيمة من النعم والغنم (قوله يناعاء) بتحتية مفتوحة فنون فوحدة
مكسورة فعين مهملة اه دماميني وحكي في اوله الضم ايضا كما في ابن عقيل على التسهيل (قوله
كثر كضاء) بفرقية مفتوحة فراء سا كنة فكاف مضمومة فضاء محجة قال أبو حيان والمرادى
والشمني ويقال تر كضاء بكسر التاء والكاف قال في القاموس وعندى انهما الر كض اه عبد
القادر (قوله برناساء) بموحدة مفتوحة فراء سا كنة فنون فألف فسين مهملة وقوله برناساء بفتح
الموحدة وسكون الراء وفتح النون مثل عقربا قاله في الصحاح ثم ذكر فيه لغات أخرى فانظره (قوله
طر مساء) بطاء مهملة مكسورة فراء سا كنة فم مكسورة فسين مهملة (قوله خنفساء) بضم الخاء
المججمة والفاء ويقال لها خنفس بفتح الفاء وخنفسه بفتح الفاء وضمها كما في القاموس (قوله
وعنصلاء) بضم العين والصاد المهملتين وفتح الصاد أيضا وقال أيضا عنصم كقنفذ وعنصل
يكنذب أى بفتح الصاد قاله في القاموس (قوله معكوكا) بفتح الميم وسكون العين المهملة وضم
الكاف الاولى ومثله معكوكا لكن يابدال الميم بياء موحدة وقوله للشروا جلبية تراجع لكل منهما كما
يفيده كلام القاموس والجلبية بفتح الجيم واللام والموحدة ارتفاع الاصوات (قوله مشجاء) بضم
مفتوحة فشين محجة مكسورة فتحية سا كنة فحاء محجة وأصله مشجاء بسكون الشين وكسر الياء
فأعل اعلال مبيع وقد ضبطه باعجام الحاء الدماميني ولم يذكر معناه على هذا الضبط ثم قال وقال
ابن القطاع السعدى رحمه الله تعالى يقال القوم في مشجاء بجاء مهملة أى في جسد وعزم وفي شرح
الكافية لله صنف بالجيم وهو الاختلاط من قوله تعالى من لطفه أمشاج ووزنه على هذا فاعلياء اه
وفي القاموس في فصل الشين المججمة من باب الحاء المهملة هم في مشجاء من أمرهم ومشجى أى في
أمر يبتدرونه أو في اختلاط اه ولم أرفيه ولا في غيره من كتب اللغة مشجاء بالحاء المججمة بمعنى
الاختلاط وانما ذكر في القاموس مشجاء بفتح الميم وسكون الشين وضم التحتية جمع الشخ وقد مثلى
صاحب الهمع لوزن مفعلاء بفتح الميم وكسر العين بمرعزاء براء فعين مهملة فزاي وهو الزغب الذى
تحت شعر العنز فراجع (قوله وفعيلياء الخ) قال أبو حيان لم يذكره الا ابن القطاع وتبعه ابن مالك
وكانهم رأوا أن الياء بضعف مكانه في الاصل بنى على فعيلياء وان لم ينطق به فيكون كالوصغرت
كبرياء على كبرياء وما جاء في لسانهم على هيئة المصفر وضعافانه لا يثبت بناء أصليا سبوطى (قوله
مز بقاء) بميم مضمومة فزاي مفتوحة فتحية سا كنة فحافى مكسورة فتحية مخففة (قوله الاوزان
المشتركة الخ) لم يستوفها الشارح فقد ترك هنا منها مما تقدم التنبيه عليه أفعلى بفتح فسكون ففتح
كأجفلى بالقصر والمد وفعلى بفتح فسكون كالعواب القصر والمد ومما لم يتقدم التنبيه عليه فعليا
بفتحين فكسرة فتشديد كز كريا بالقصر والمد وفعلاء بفتحين ثم كسرة كينبا بالقصر والمد كما في
الدماميني (قوله وفعلاء الخ) بفتح فعليه فعلاء بكسر الاول والثالث وسكون الثاني كالهندبا بالقصر

ديكساء لقطعة من الغنم
ويفاعلاء نحو يناعاء
لمكان وفعلاء كثر كضاء
لمشبة المتبختر وفعلاء نحو
برناساء بمعنى براساء وهم
الناس وفعلاء نحو برناساء
بمعناه أيضا وفعلاء نحو
طر مساء لليلة المظلمة
وفعلاء نحو خنفساء
وعنصلاء وهو يصل البر
وفعلاء نحو معكوكا
للشروا جلبية وفعلاء
نحو عشوراء لغسة في
عاشوراء ومفعلاء نحو
مشجاء للاختلاط وفعيلياء
نحو مز بقاء لعمر وبن
عامر ملك اليمن وخاتمة
الاوزان المشتركة بينهما
فعلاء بفتحين وفعلاء بضم ثم
فتح وفعلاء بفتح الاول
والثالث وسكون الثاني
وفعيلياء بفتح الاول وكسر
الثاني وفعيلياء بكسر الاول
والثاني مشددا وفعيلياء بضم
الاول وفتح الثاني مشددا
وفاعولاء

وقد تقدم التنبيه عليها ومنها أيضا (٧٤) افعل على نحو اهجيري واهجيرا، وهى العادة وفعل على نحو خوزلى لضرب من المشى وحوصلى

للحوصلة وفي على نحو خيزلى
بمعنى خوزلى وديكسا بمعنى
ديكسا، وفعل على بكسر الاول
والثاني وتشديد الثالث
نحو زمكى وزمكا، ثبت
ذنب الطائر وفعل على بضم
الاول وفتح الثاني وسكون
الثالث نحو جلدنى
وجلدنا، وفعل على نحو
بخادى وبخادبا، لضرب
من الجراد، ثم فعلا
كعباء، وهو عرق فى العنق
وحرباء، وهو دوية وسيبىء
وهو جلد فقار الظهر
والشيشاء، وهو الشيص
وفعلا، كحواء، وهو نبت
واحدة حواء ومزاء، وهو
ضرب من الحجر وقوباء، وهو
الحزاز وخشاء، وهو العظم
النائى خلف الاذن فكل
هذه ألفها للاطلاق
بقرطاس وقرناس لانها
منونة

والمد (قوله وقد تقدم التنبيه عليه) أى على المذكور من الاوزان من جهة قصره ومدته وفى بعض
النسخ عليها وهى أظهر (قوله اهجيري) بكسر الهمزة والجرم كفى الهمع وغيره وفى القاموس انه قد
عدوا انه يقال هجيريه واهجورته وهجير ياره (قوله خوزلى) بجاء مبهمة مفتوحة فواو ساكنة فزاي
مفتوحة فلام مخففة (قوله وحوصلى) بجاء وصاد مهملتين (قوله وفي على نحو خيزلى الخ) عبارة
الدماء يبنى وفي على كاخيزلى لغة فى الخوزلى وكانهم أبدلوا الواو ياء تخفيفا هذا المقصور أما المدود
فكثرت بكسائه بفتح الدال والكاف لغة فى الديكسا، بكسر هاء وقدم اه (قوله وديكسا) بفتح
فسكون ففتح (قوله زمكى) بزي فم فكاف (قوله جلدنى) بجم مضمومة فلام مفتوحة فنون فдал
مهملة قال فى الهمع اسم ملك أى وصوب فى القاموس ضم اللام اذا قصر وأن قصها اذا مد فقط
(قوله بخادى) بجم مضمومة فخاء مبهمة فألف فدل مهملة مكسورة فوحدة وقوله لضرب من
الجراد هو الاخضر الطويل الرجلين ويقال له أبو بخادب وأبو بخادى أيضا كفى القاموس (قوله
وأما فعلا الخ) يعنى ان هذين الوزنين وهما فعلا بكسر الفاء وفعلا بضمها ليسا من اوزان الممدودة
لان ألفهما للاطلاق للتأنيث بدليل تنوينهما (قوله كعباء) بعين مهملة فلام فوحدة (قوله وحرباء)
بجاء مهملة فراء فوحدة (قوله وسيبىء) بسينين مهملتين بينهما تخنية وقوله وهو جلد فقار الظهر بفتح
الفاء وهو كفى القاموس ما انتضد من عظام الصلب من لدن السكاهل الى العجب (قوله والشيشاء)
بشيين مهملتين بينهما تخنية وانظر ما وجه تعريفه دون نظائره وقوله وهو الشيص أى التمر الذى لم
يشد (قوله كحواء) بجاء مهملة فواو (قوله ومزاء) بجم فزاي (قوله وقوباء) بقاف فواو فوحدة وقوله
وهو الحزاز بجاء مهملة مفتوحة فزاي مخففة فألف فزاي واحدة خزازة ويداوى بالريق (قوله
وخشاء) بخاء وشين مهملتين وقد أسلفنا عن القاموس ان أصل خشاء خشاء، وتقدم فى الشرح ان
ألف خشاء للتأنيث فتكون ألف خشاء أيضا للتأنيث وهذا يخالف ما ذكره الشارح فتأمل (قوله
للاطلاق بقرطاس وقرناس) فيه لف ونشر مرتب والقرطاس اسم للورق والقرناس بقاف
مضمومة فراء ساكنة فنون فألف فسين مهملة وتكسر أيضا القاف قال فى القاموس القرناس
بالضم والكسر شبهه الانف يتقدم من الجبل اه أى قطعة من الجبل متقدمة تشبه الانف فى
التقدم والبروز

المقصور والممدود

المقصور وهو الذى حرف
اعرابه ألف لازمة
والممدود وهو الذى حرف
اعرابه همزة قبلها ألف
زائدة وكلاهما قياسى
وهو وظيفة الحوى
وسماعى وهو وظيفة
اللغوى وقد أشار الى
المقصور القياسى بقوله
(اذا سمع) صحيح (استوجب)
من قبل الطرف فحقا
وكان ذا نظير من المعنى
(كلا أسف) مثال للصحيح

ذكر هذا الباب عقب ما قبله بمنزلة ذكر العام بعد الخاص فانه قد تقدم الالف المقصورة والالف
الممدودة اللتان هما علامتا تأنيث قال الجار بردى المقصور والممدود ضربان من الاعم المتمكن
فالخرف والفعل والاسم غير المتمكن لا يقال فيه اذلك وقولهم فى هؤلاء ممدود تسمع أو على مقتضى
اللغة كقول القراء فى جاء وشاء ممدودان (قوله المقصور هو الذى الخ) اعترض بانه غير مانع لشموله
نحو يخشى وأجيب بأن ألفه غير لازمة لحدفها عند الجازم فهو خارج بقوله لازمة كما خرج به نحو
أبالا لا يقال ألف المقصور الذى ينون تحذف عند تنوينه فلا يدخل فى التعريف لانا نقول حدفه
حيفا لا لتقاء الساكنين والمحدوف لعله تصر يفى كالثابت وخرج بقوله حرف اعرابه المبني
كهذا ومتى (قوله قبلها ألف زائدة) خرج ما آخره همزة بعد ألف بدل عن أصل نحو ما
أصله موه قلبت الواو ألفا والهاء همزة فانه لا يسمى ممدودا كما نص عليه الفارسى لعروض المد
فيه لان ألفه واو فى الاصل سم (قوله استوجب) أى استحق بمقتضى القواعد (قوله فلنظيره
الخ) أفاد ان المقصور القياسى اسم معتل له نظير من الصحيح استوجب ذلك النظر فتح ما قبل آخره
(قوله المعنى الاسرى) لوقال المعتل الاسرى كان أحسن (قوله جوى جوى) هو الحرفة من حزن
أو عشق (قوله نحو أسف أسفا الخ) معنى كونه نظيره أنه يوزنه وان كلا مصدر وان فعل كل فعل

(فلنظيره المعنى الاسرى) ثبوت قصر بقياس ظاهر) نحو جوى جوى وعى عى وهوى هوى فهذه المكسور
وما أشبهها مقصورة لان نظيرها من الصحيح مستوجب فتح ما قبل آخره نحو أسف أسفا وفرح فرحا وأسر أشرا

لما علمت في باب أبنية المصادر أن فعل المكسور العين اللازم باه فعل يفتح العين وأما قوله • اذا قلت مهلا غارت العين بالباء غراء ومدتها مدامع نيل • فغراء مصدر غارت بين الشينين غراء اذا وايت كما قاله أبو عبيدة لا مصدر غربت بالشئ أغرى به اذا غارت فيه في غضبت (كفعل) بكسر الفاء (وقيل) بضمها والعين مفتوحة فيهما (في جمع ما كفعلة) بكسر الفاء (وقيل) بضمها والعين ساكنة فيهما الاول للاول والثاني للثاني فالاول نحو فورية وفري ومرية ومري والثاني (٧٥) (نحو) الدمية و (الدمي) ومدية ومدى فان نظيرهما من

الصحیح قرينة وقرب بكسر القاف وقرينة وقرب بضمها وهـ • ومستوجب فتح ما قبل آخره وكذا اسم مفعول ما زاد على ثلاثة أحرف نحو معطى ومقتنى فان نظيرهما من الصحیح مكرم ومحترم وهو مستوجب ذلك وكذلك أفعال صفة لتفضيل كان كالاقصى أو لغير تفضيل كاعشى وأعشى فان نظيرهما هـ • من الصحیح الاعد والاعمش وكذلك ما كان جمعا للفعل على أنى الالف كالقصورى والقصى والدنيا والذنى فان نظيرهما من الصحیح الكبرى والكبرى والاخرى والاخر وكذلك ما كان من أسماء الاجناس دالا على الجمعية بالتجرد من التاء كائنا على وزن فعل بفتحين وعلى الوحدة بصاحبة التاء كخصاة وصصى وقطاة وقطافان نظيرهما من الصحیح شجرة وشجر ومدرة ومدرو وكذلك المفعول مدلولابه على مصدر أو زمان أو مكان

المكسور العين اللازم فليس المراد الزنة فقط (قوله لما علمت الخ) علة لقوله مستوجب فتح ما قبل آخره (قوله فغراء مصدر غارت الخ) أى فيه يكون غراء من الممدود القياسى لان له نظير من الصحیح قبل آخره ألف كقتال ويكون غارت في البيت بمعنى الت وأصله غارت فقلت اليباء ألتا فحركها وانفتح ما قبلها ثم حذف الالف لالتقاء الساكنين والباء في الباء زائدة والنون بضم النون وتشديد الهاء بمعنى الكثيرة كفى العينى وقوله لا مصدر غربت الخ أى كما يؤخذ هذا الانتفاء من وقوعه مصدر الغارت أى فلا يرد على قولنا ان فعل المكسور العين اللازم باب مصدره ففعل وفي قوله لا مصدر غربت الخ رد للقول بأنه مصدر غرى بالشئ على غير قياس كما نقله الفارضى وفي القاموس غرى به كرضى غرى وغراء أو لع به كأغرى به وغرى به مفهومة بين وعلى هذا القول الذى رده الشارح يكون غراء في البيت منصوبا على المصدرية لفعل محذوف معطوف على الفعل المدكور وفيه تعسف لا يخفى (قوله كفعلة الخ) قال ابن هشام كان حقه أن يقول وفعل بالواو وعطف على قوله كالاسف قال وكان به تقدير و كفعلة الخ العاطف اه سيوطى قال سم وفيه نظر ظاهر لان قوله كفعلة الخ قولته فان نظيره المفعول الآخر وقوله كالاسف تمثيل للاسم الصحیح فى قوله اذا اسم كالمشارح فكيف يعطف أحدهما على الآخر اه • وبه تعلم أن الواو التى قدرها الشارح فى بعض النسخ قبل قوله كفعلة الخ قولته نحو جوى الخ لا على قول المصنف كالاسف (قوله الاول للاول الخ) أى فكلام المصنف على اللف والنشر المرتب (قوله نحو فورية الخ) الفرية السكذبة والمرية من المرء وهو الجدال (قوله الدمية) بضم الدال المهملة وهى الصورة من العاج ونحوه والصنم كذا فى الصحاح والقاموس والمراد بها هنا الصورة وربما تستعار للذات الجميلة (قوله ومدية ومدى) المدية السكين (قوله الاعد والاعمش) نشر على ترتيب اللف فان الابدراجع للاقصى والاعمش راجع للاعشى (قوله أنى الالف) احترازه من نحوهمى لنبت وحبل و صفا فان مأخذ قصر نحوهما السماع دما معنى (قوله كائنا على وزن فعل) حال من الضمير فى دالا أو خبر ثان اسكان وفى كلامه اظهار المتعلق العام والجمهور على امتناعه فلم يلحقه جرى على مذهب ابن جنى المجوز الاظهار (قوله ومدى) بفتحين وهو كفى المصباح التراب المتبلد (قوله نحو ملهى ومسى) بفتح أول كل منهما (قوله نحو مرمى ومهدى) بكسر أول كل منهما (قوله وهو وعاء الهدية) هذا يقتضى ان مهدى اسم مكان لا اسم آلة ويمكن أن يكون اسم مكان واسم آلة باعتبارين فتأمل (قوله فان نظيرهما من الصحیح مخصف ومغزل) الاول اسم آلة الخصف بانحاء المجمة والصاد المهملة والفاء وهو الخرز والثانى اسم آلة الغزل فان قلت نظيرهما أيضا محراث ومجراف ونحوهما فان الآلة كما تاتى على مفعول تاتى على مفعول فهلا مدمرى ومهدى فالجواب أنه رجع النظر الى نحو مخصف ومغزل لاهربين الاول ان نحو مرمى ومهدى أشبه بنحو مخصف ومغزل كما هو ظاهر الثاني ان مجىء الآلة على مفعول أكثر من مجيئها على مفعول (قوله وما استحق الخ) أفاد أن المهود وقياسا هو اسم مهموز له نظير من الصحیح أى غير المهموز مستوجب ذلك النظر ألفا زائدة قبل آخره وقوله ألف نحو ملهى ومسى فان نظيرهما من الصحیح مذهب ومسرح وكذلك المفعول مدلولابه على آلة نحو مرمى ومهدى وهو وعاء الهدية فان نظيرهما من الصحیح مخصف ومغزل ثم أشار الى الممدود القياسى بقوله (وما استحق) أى من الصحیح (قبل آخر ألف) فالمدنى نظيره من المعتل (حتماء عرف) وذلك (كصدر الفعل الذى قد بدنا • بهم وصل كارعوى) ارعوا (وكان تأى) ارتبوا وكاستقصى استقصاء فان نظيرهما من الصحیح اطلق انطلاقا واقتدارا واقتدارا واستخرج استخرجا وكصدر أفعال نحو أطفى اعطاء فان نظيره من

الصحیح أكرم اكراما

وكصدر فعل دال على صوت أو مرض كالرغاء والثغاء والمشاء فان نظيره من الصحيح البغام والدوار وكفعل مصدر فاعل نحو والى ولا وعادى عدا فان نظيره من الصحيح ضارب ضربا أو قاتل قتالا وكفرد أفعله نحو كساء وأكسية ورداء وأردية فان نظيره من الصحيح حرار وأحرة وسلاح وأسلمة ومن (٧٦) ثم قال الاخفش أرحية وأقضية من كلام المولدين لان رحي وقفا مقصوران وأما

قوله في ليله من جمادى ذات أندية • لا يبصر الكلب من ظلماته الطنبا والمفسر دندى بالقصر فضرورة وقيل جمع ندى على نداء بك جمع وجمال ثم جمع نداء على أندية ويبعده أنه لم يسمع نداء جمعا وكذا ما صيغ من المصادر على تفعال ومن الصفات على فعال أو مفعال لقصد المبالغة كالتعداد والعداء والمعطاء لان نظيره من الصحيح التذكار والحجاز والمهذار (والعادم النظير ذاقصروذا • مدبقتل كالجاء وكالحذا) العادم مبتدأ وبنقل خبره وذا قصر وذا مسدحا لان من الضمير المستتر في الخبر وهو من تقديم الحال على عاملها المعنوي وفيه ما عرف في موضعه والمعنى أن ما ليس له نظير اطرد فوضع ما قبل آخره فقصره سماعى وما ليس له نظير اطرد زيادة ألف قبل آخره فسد سماعى فمن المقصور سماعا الفتى واحد القتيان والسعنا الضوء والترى التراب والجاء العقل ومن الممدود سماعا الفتاء حدائة السن والسناء الشرف والثراء كثرة المال

مفعول به لاستحق وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وقوله كار عوى أى انكف وقوله وكارتأى أى تدبر (قوله وكصدر فعل) بفتح العين مخففا ومضارعه يفعل بضمها (قوله كالرغاء) بضم الراء وتخفيف العين المججمة والثغاء بضم المثناة وتخفيف الغين المججمة والمشاء بضم الميم وتخفيف الشين المججمة والأولان دالان على الصوت الا أن الرغاء صوت ذوات الخف والثغاء صوت الشاة من ضان أو معز والثالث دال على المرض لانه استمطلق البطن وأفعال الثلاثة رغا وثغا ومشى كدعا (قوله البغام) بضم الموحدة وتخفيف الغين المججمة وهو صوت الظبية والدوار بضم الدال المهملة وتخفيف الواو وهو دوران الرأس (قوله حرار وأحرة) قال شيخنا كذا فى النسخ والذى بخط الشارح فى شرح التوضيح حمار وأحرة وسلاح وأسلمة اه وما فى نسخ الشارح صحيح أيضا اذ الحار بكسر الحاء المهملة جمع حر بضم الحاء كحرار أو جمع حرة بفتح الحاء وهى الارض ذات الحجارة السوداء وجمع الجيع أحرة أو بكسر الجيم جمع حرة بفتحها وهى الاناء المعروف وجمع الجيع أحرة (قوله ومن ثم) أى من أجل ان مفرد أفعله من المعنى ومدود قياسا (قوله المولدين) بفتح اللام وهم الذين عربيتهم غير محضة (قوله والمفرد ندى بالقصر) أى وجمعه القياسى أنداء (قوله ثم جمع نداء) أى المكسور الممدود على أندية كحمار وأحرة فيكون أندية جمع الجمع (قوله على تفعال) أى بفتح التاء وسكون الفاء دما مبنى (قوله ومن الصفات) احتراز عن مفعال المراد به الالة (قوله كالتعداد) مصدر عدا والعداء كثير العدد أى الجرى (قوله والمهذار) بالذال المججمة أى كثير الهذيان فى منطقته (قوله كالجاء وكالحذا) نشر على ترتيب اللف فالجاء المقصور لا غير والحذاء بمدود لا غير كذا كره الموضع وغيره فقصر المصنف الحذاء للضرورة وما يوجد فى بعض نسخ الشارح من ذكرا الجاء والحذاء فى المقصور والممدود من تصرف النسخ فاحذره فالصواب ما فى بعض النسخ من الاقتصار فى المقصور على ذكرا الجاء وفى الممدود على ذكرا الحذاء (قوله فن المقصور سماعا الفتى الخ) فهذه ونحوها وان كان لها موازن من الصحيح كغيب وطل هى مقصورة سماعا لان موازنها المذكور ليس نظيره اذ لم يجتمع فى مصدرية ولا جمع ولا آلية ونحو ذلك كما اجتمع نحو الجوى والاسف ونحو المرعى والغزل ونحو الدمى والغرف (قوله وقصر ذى المد الخ) قال الشاطبى ليد كذا نظم كيفية القصر ولا ما الذى يحذف والقياس حذف الالف قبل الاخر اه باختصار قال سم ولم يبين ما يفعل بعد حذف ما قبل الاخر فهل تبدل الهزة التى هى الاخر ألفا أو ترجع الى أصلها الذى انقلبت عنه وهو الالف فى جراء ولام الكلمة فى نحو كساء وحيا اذ أصلهما كساء وحبلى لكن نقر الالف بعد الرجوع اليها فى القسم الاول وتبدل اللام ألفا فى القسم الثانى فيه نظر اه (قوله بجمع عليه) أى على جوارزه (قوله اذا الاصل القصر) بدليل أن الممدود لا تكون ألفه الا زائدة وألف المقصور قد تكون أصلية والزائدة خلاف الاصل (قوله فهم مثل الناس الخ) أراد أن هؤلاء القوم الذين مدحهم مثل الناس يضر بونه أى يضر بون بهم المثل فى كل خير والذى نعم لمثل وأهل عطف على مثل وقوله من حادث وقديم أى فى زمن حادث وزمن قديم (قوله وأنت) قال شيخنا الذى بخط الشارح فقلت اه والتاء مكسورة كما يؤخذ من بقية القصيدة وقوله مشهولة هى الخرداذا كانت باردة الطعم قاله العينى (قوله والقارح) بالقاف وهو الفرس الذى بلغ خمس سنين العدا شديد العدو وكل طمرة بكسر الطاء المهملة

والحذاء النعل (وقصر ذى المد اضطرار اجمع عليه) لانه رجوع الى الاصل اذا الاصل القصر ومنه قوله لا بد من صنعا وكسر وان طال السفر وقوله فهم مثل الناس الذى يعرفونه وأهل الوفا من حادث وقديم (بضمه) منع الفراء قصره لانه قياس بوجب مدحه ونحو فعلا. أفعال فقول المصنف وقصر ذى المد اضطرار اجمع عليه يعنى فى الجملة ويرد مذهب الفراء قوله وأنت لو باكرت مشهولة صفر كون الفرس الاشقر وقوله والقارح العدا وكل طمرة ما ان ينال بد الطويل قذالها

(والعكس) وهو المد المقصور اضطرارا (بخلاف بفتح) فذعه جهورا بصريين مطلقا وأجازة جهورا الكوفيين مطلقا وفصل الفراء فاجاز مد ما لا يخرج المد الى ما ليس في أبياتهم فيجيز مد مقلى بكسر الميم (٧٧) فيقول مقلا لوجود مفتاح وينسج مد

مولى لعدم مفعال بفتح الميم وكذا عمد حتى بكسر اللام فيقول لعماء لوجود جبال وينسج في حتى بضم اللام لانه ليس في أبيته الجموع الا نادرا والظاهر جواز مطلقا لوروده من ذلك قوله والمره يبليه بلاء السربال تعاقب الالهال بعد الالهال وقوله

سيعنيني الذي أغناك عني فلا فقر يدوم ولا غناء وليس هو من غانيته اذا فاخرته بالغنى ولا من الغناء بالفتح بمعنى النسخ كما قيل لاقرانه بالفقر وقوله يالك من غر ومن شيشاء ينسب في المسعل واللاهة ومن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابن ولاد وابن خروف وزعم أن سيبويه استدل على جوازه في الشعر بقوله ورعما مدوا فقالوا منابير قال ابن ولاد فزيادة الالف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياه تنبيه على الكلام في هذه المسئلة هو الكلام في صرف ما لا ينصرف للضرورة وعكسه

وكسر الميم وتشديد الراء أي فرس طويلة القوائم وقوله ما ان الخ ان زائدة للتوكيد والقصد ال بفتح القاف والذال المعجمة القفا والشاهد في قصر العداء للضرورة (قوله والعكس وهو مد المقصور) لم يبين كيفية المد فهل معناه أنه زاد همزة في الاخر فيصير ممدودا أو معناه أنه زاد ألف قبل الاخر ثم يبدل الاخر همزة وهذه أو فوق بقولهم الممدود وما آخره همزة قبلها ألف زائدة اذ على الاول لا يكون ما قبل الهمزة ألفا زائدة مطلقا بل قد يكون كافي فعلى وقد تكون أصلية كما في جوى ومستدعي (قوله بلاء السربال) بكسر الباء أما البلاء بفتح الباء فممدود أصالة للضرورة (قوله وليس هو) أي غناء الذي في البيت من غانيته أي جزئيا من جزئيات مصدر غانته اذا فاخرته بالغنى بالقصر وقوله ولا الخ أي ولا جزئيا من جزئيات الغناء بالفتح أي مع المد بمعنى النسخ هكذا ينبغي تقرير العبارة ومراد الشارح بذلك ردنا ويل المانعين مد المقصور ضرورة بان ما في البيت مصدر غانته هو بالفتح والمد بمعنى النسخ فلا يكون من مد المقصور (قوله لاقرانه بالفقر) علة للنفي (قوله يالك الخ) بالتنبيه ولك خبر لمبتدأ محذوف أي لك شيء من ومن للبيان والشيشاء شيشين مجتمين أو لاهما مكسورة بينهما تحتية وهو الشيص أي القر الذي لم يشتدو ينسب بفتح الشين المعجمة أي يتعلق والمسعل موضع السعال من الحلق واللاهة جمع لاهة كالحصى جمع حصاة مده للضرورة واللاهة لجة مطبقة في أقصى سقف الحنك كذا في الفارسي مع زيادة من العيني وهذا البيت يرد على الفراء المفصل لان الشاعر مد الياه للضرورة مع كونه يخرج المد عن النظر اذ ليس في الجموع فعال بالفتح (قوله كز زيادة هذه الياه) أي قثت الجواز بالسمع كالم و بالقياس على الاشباع الجائر للضرورة بالاجماع قاله الشاطبي (قوله الكلام في هذه المسئلة الخ) يعني ان قصر الممدود للضرورة كصرف ما لا ينصرف للضرورة في الجواز بالاجماع وفي مد المقصور للضرورة ثلاثة أقوال الجواز مطلقا والمنع مطلقا والتفصيل بين ما يخرج الى عدم النظر فيمتنع وما لا فيجوز كما ان الاقوال الثلاثة في منع صرف المصروف للضرورة

كيفية تنبيه المقصور والممدود وجعلهما تعجيبا يخرجهما عطف على تنبيه وتعجيبا يترجمول عن جمع أي وكيفية تعجيب جمعها أو مصدر في موضع الحال من جمع أي معجبا (قوله انما اقتصر عليهما) أي المقصور والممدود (قوله لوضوح الخ) ولم يذكر هنا جمعها تكسيرا لانه عقد لجمع التكسير بابا فانسب ذكره فيه سم (قوله ان كان عن ثلاثة مرتقيا) لان ما زاد على الثلاثة من ذوات الياه يرد الى أصله وما زاد عليهما من ذوات الوه يرد الفعل فيه الى الياه نحو أهيت واستدعت واصطفت فلذلك جعل الاسم الزائد على الثلاثة في التنبيه ياء وان كان من ذوات الواو قاله الشارح على التوضيح (قوله وقبعثرى) هو الجمل الضخم والفصيل المهزول اه قاموس قال سم هلا قال الشارح أم سابعان نحو أربعاوى (قوله لطفى الابهة) بفتح الهمزة كافي التصريح (قوله مذروان) بكسر الميم وسكون الذال المعجمة أما المدرى بالمهملة فثنى كالمسئلة يصلح به قرن النساء نطق به هكذا بصيغة الافراد فاذا اثبتتها قلت مدريان على الاصل وأما مذروان الذي سخن فيه فبنى على صيغة المثني قاله الدماميني (قوله في التقدير) انما قال ذلك لما علمت من أنه موضوع على صيغة المثني ولم ينطقوا به مفردا والظرف متعلق بتنبيه ومعنى كونها تقديرية أنها واقعة على مفردة قدر وتسمى أيضا تنبيه صورية كافي كلام شيخنا فالثنية التحقيقية لا بد لها من مفرد مستعمل (قوله قولهم فهقران وخوزلان) والقياس فهقران وخوزليان سم مقصور ثنى اجعله ياء ان كان عن ثلاثة مرتقيا) ياء كان أصله أو واو اربعا كان نحو جلى ومعطى أو خامسا نحو مصطفي وجباري أو سادسا نحو مستدعي وقبعثرى تقول جبليان ومعطيان ومصطفيان وجباريان ومستدعيان وقبعثران وشذمن الرباعي قولهم لطفى الابهة مذروان والاصل مذريان لانه تنبيه مذرى في التقدير ومن الخاسمى قولهم فهقران وخوزلان

مقصورتى اجعله ياء ان كان عن ثلاثة مرتقيا) ياء كان أصله أو واو اربعا كان نحو جلى ومعطى أو خامسا نحو مصطفي وجباري أو سادسا نحو مستدعي وقبعثرى تقول جبليان ومعطيان ومصطفيان وجباريان ومستدعيان وقبعثران وشذمن الرباعي قولهم لطفى الابهة مذروان والاصل مذريان لانه تنبيه مذرى في التقدير ومن الخاسمى قولهم فهقران وخوزلان

بالحذف في تشبيه قهقري وخوزلي (كذا الذي اليها أصله) أي أصل ألفه (نحو الفتى) قال تعالى ودخل معه السجن فتيان وشذ
 قوله سم في حمي جوان بالواو (والجاء الذي أميل كمي) وبلي إذا سمى بم. ما فالت تقول في تشبيه مامتيان وبلدان (في غير ذا)
 المد كور أنه تقلب ألفه ياء (تقلب واو الالف) وذلك شبا. الاول أن تكون ألفه ثالثة بدلا من واو نحو عصا وقفا ومناغة في
 المن الذي يوزن به فتقول عصوان وقفوان ومنوان قال وقد أعددت للعدال عندي • عصافى رأسها منوا حديد وشذ
 قولهم في رضاضيان بالياء مع أنه من الرضوان والثاني أن تكون غير مبدلة ولم عمل نحو الألا استفتاحية وإذا تقول إذا سميت بهما
 ألوان واذوان (تنبيهان) الاول في الالف التي ليست مبدلة وهي الاصلية والمراد بها ما كانت في حرف أو شبهه والمجهولة الاصل
 ثلاثة مذاهب الاول وهو المشهور (٧٨) أن يعتبر حالها بالامالة فان أميلا ثانيا بالياء وان لم ياء الالف بالواو وهذا مذهب سيبويه

(قوله بالحذف) أي بحذف الياء (قوله جوان) والقياس جيان لان ألفه بدل من ياء تقول جيت
 المكان أجميه حامية (قوله والجاء) المراد به ما ليس له أصل معلوم يراد به ويدخل فيه ما ألفه أصلية
 وما ألفه مجهولة الاصل كما قاله شيخنا وقوله الذي أميل أي قبل الامالة ووجه قلب ألفه ياء أن الامالة
 الخاء الالف الى الياء (قوله إذا سمى بهما) أي ليصح تشبيها ووصفها بالقصر اذا التذية والقصر من
 خصائص الاسماء المتكينة كحمر وهم اقبل التسمية بهما ليسا ممتكنين بل متى اسم مبنى وبلي
 حرف (قوله تقلب واو الالف) اعتبار الاصل حقيقة أو حكما مع خفة الثلاثي اه سم وقوله حقيقة
 أي كافي القسم الاول أو حكما أي كافي القسم الثاني (قوله أن تكون غير مبدلة) أي عن حرف معلوم
 بعينه فدخلت المجهولة الاصل كما هو مقتضى صنيعه بعد (قوله ولم عمل) أي لم تقبل الامالة (قوله التي
 ليست مبدلة) أي عن أصل معلوم بأن لا تكون مبدلة بالكلية أو تكون مبدلة عن أصل مجهول
 عينه (قوله ما كانت في حرف) كبلي أو شبهه كمتى وظاهر كلام ابن المصنف أن التي في حرف وشبهه
 من المجهولة الاصل أيضا سم (قوله والمجهولة الاصل) عطف على الاصلية كما يدل عليه قول
 الشارح بعد والثالث الالف الاصلية والمجهولة الخ ومثل المرادى المجهولة الاصل بنحو الداد وهو
 اللهو قال لان ألفه لا يدري أهى عن ياء أو واو اه وانما قال عن ياء أو واو لما قاله زكريا أن الالف
 في الثلاثي المعرب لا تكون الا منقلبة عن احدهما (قوله ثلاثة مذاهب) بل أربعة رابعة رابعها قلبها
 واو أميلا أو لا كافي الهمع (قوله حالهما) أي الاصلية والمجهولة (قوله الالف الاصلية والمجهولة)
 لا حاجة الى التصريح بهما هنا لان الكلام ليس الا فيهما وقوله مطلقا أي سواء أميلا أم لا قلبت
 ألفه ياء في موضع أم لا (قوله رحيت) أي أدريت الرحي (قوله ما كان قبل) يعني في باب المعرب
 والمبنى قد ألف من ألف ونون مكسورة في حالة الرفع ويا مفتوح ما قبلها ونون مكسورة في حالتى
 الجر والنصب (قوله أي أول الواو) فيه قصور اذا الحكم المذكور لا يختص بالواو بل يجرى في الياء
 المنقلبة اليها الالف أيضا فكان الاولى أن يقول أي أول اللفظة المنقلبة اليها الالف من ياء أو واو
 أفاده سم وكلام انفارضى يفيد رجوع الضمير من أولها الى الالف المنقلبة ياء أو واو به صرح
 الشيخ خلف في اعرابه وما قاله سم أنظهر (قوله عشواء) بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهي
 التي لا تبصر ليلا وتبصر نهارا تخرج (قوله بحذف الهمزة والالف معا) أي الالف التي قبل الهمزة
 ولو قال بحذف الالف والهمزة معا لكان أوضح وان كانت الواو لا تنقضى ترتيبا (قوله ونحو) مبتدأ
 خبره بواو او همز (قوله وهما) أي العصبان المدلول عليهما بقوله عصبه (قوله وقرناس) تقدم

وبه جزم هنا والثاني ان
 أميلا أو قلبا ياء في موضع ما
 ثانيا بالياء والالف بالواو وهذا
 اختيار ابن عصفور وبه
 جزم في الكافية فعلى هذا
 يبنى على والى ولدى بالياء
 لا تقلب ألفه ياء مع
 الضمير وعلى الاول يثنى
 بالواو والقولان عن
 الاختصاص • والثالث
 الالف الاصلية والمجهولة
 يقبلان ياء مطلقا • الثاني
 قد يكون للالف أصلان
 باعتبار الغتين فيجوز فيها
 وجهان كرحى فانها يائية
 في لغة من قال رحيت
 وواوية في لغة من قال
 رحوت فلن ثناها أن يقول
 رحيان ورحوان والياء
 أكثر (وأولها ما كان قبل
 قد ألف) أي أول الواو
 المنقلبة اليها الالف ما ألف
 في غير هذا من علامة
 التثنية المذكورة في باب
 الاعراب (وما كبحرأه)
 مما همزته بدل من ألف

التأنيث (بواو ثانيا) نحو صحرا وان وجرأ وان بقلب الهمزة واو وزعم السيرافي أنه اذا كان قبل ألفه واو يجب الكلام
 تصحح الهمزة لتلاي جمع واو ان ليس بينهما الا الالف فتقول في عشوا عشوا ان بالهمزة ولا يجوز عشوا وان وجوز الكوفيون في
 ذلك الوجهين وشذ جريان بقلب الهمزة ياء وجرأ ان بالتصحیح كما شذ قاصعان وعاشوران في قاصعاء وعاشوراء بحذف الهمزة
 والالف معا والجيد الجارى على القياس قاصعا وان وعاشورا وان (ونحو علباء) وقوبا مما همزته بدل من حرف الاطلاق والعلباء
 عصبه العنق وهما علبا وان بينهما منبت العرف والقوبا داء معروف ينشرو ويتسع ويعالج بالريق وأصلها علباى وقوباى يباء
 زائدة لتلقها بقراطس وقرناس ونحو (كساء) مما همزته بدل من أصل هو واو اذا أصله كساو (ونحو حيا) مما همزته بدل من
 أصل هو ياء اذا أصله حياى يبنى (بواو او همز) فتقول علبا وان وكساوان وحيا وان وعلبا ان وكسا ان وحيا ان

نعم الأرجح في الأول الاعلال وفي الأخيرين التصحيح هكذا ذكره المصنف وفاقا لبعضهم ونص سيديويه والافخش وتبعهما
 الجزولي على أن التصحيح مطلقا أحسن إلا أن سيديويه ذكر أن القلب في اللحاق أكثر منه في المنقلبة عن أصل مع اشتراكهما
 في القلة وشذ كسايا بقلب الهمزة باء كما شذ ثنائيان لظرفي العقل قالوا عقل بعيره بثنايين والقياس بثناوين أو ثنائين لأنه تثنية
 ثناء على وزن كساء تقدير (وغير ما ذكر) من المهموز وهو ما هو منه أصلية أي غير مبدلة من شيء نحو قراء ووضاء (صحح) في التثنية
 فتقول قرا آن ووضا آن والقراء الناسك والوضاء الوضي وشذ قراوان بقلب الهمزة الأصلية واوا (وما شذ) في تثنية المقصور
 والممدود مما تقدم التثنية عليه في مواضعه (على نقل قصر) فلا يقاس (٧٩) عليه بـ تبيينه بـ جملة ما شذ من المقصور ثلاثة أشياء

• الأول قولهم مذر وان
 والقياس مذران كما تقدم
 وعلته تصحيحه أنه لم يستعمل
 الائمةني فلما لم يثبت التثنية
 صارت الواو كأنها من حشو
 الكلمة ومثله في الممدود
 ثنائان قال في التسهيل
 وصحوا مذروين وثنائين
 تصح شقاوة وسقاية للزوم
 على التثنية والتأنيث يعني
 أنه لم ينطق بمذروين وثنائين
 الائمةني ولم ينطق بشقاوة
 وسقاية الإبناء التأنيث
 فلما ثبتت الكلمة على
 ذلك قويت الواو والياء
 لكونهما حشوا بعدا عن
 التطرف فلم يعال لكن حكى
 أبو عبيد عن أبي عمر ومذري
 مفردا وحكى عن أبي عبيد
 مذري ومذريان على
 القياس • الثاني خوزلان
 وقهقران وقاس عليه
 الكوفيون • الثالث
 رضيان وقاس عليه
 الكسائي فأجاز تثنية رضي
 وعلامن ذوات الواو
 المكسور الأول والمضموم

الكلام عليه آخر باب التأنيث (قوله نعم الأرجح في الأول الاعلال) تشبيها للهمزة بهمزة حراء من
 جهة أن كلاهما بدل من حرف زائد تصريح (قوله وفي الأخيرين التصحيح) لأن الهمزة فيهما أقرب
 إلى الأصلية لكونها بدلا عنهما اسم (قوله مطلقا) أي في الثلاثة (قوله إلا أن سيديويه الخ) أي لكن
 سيديويه الخ ودفع هذا توهم استواء الثلاثة في قلب القلب (قوله ثنائان) بكسر الراء المثناة (قوله
 تقدير) انما قال ذلك لأنه لم يسمع لثنائين مفرد وتقديره بمعنى مقدر احوال من ثناء أو على زرع الخافض
 معمول لتثنية كحمر (قوله وغير ما ذكر الخ) وتلخص أن الممدود أربعة أضرب لأن همزته إما أصلية
 أو مبدلة من أصل أو من ياء اللحاق أو من ألف التأنيث وهذا هو التحقيق وان أفاد كلام ابن الناظم
 خلافه (قوله نحو قراء) بضم القاف ووضاء بضم الواو وكلاهما بوزن رمان (قوله الناسك) أي المتعبد
 وقوله الوضي أي الحسن الوجه (قوله مما تقدم التثنية عليه في مواضعه) وسيجده في قوله تبيينه
 جملة ما شذ الخ (قوله وعلته تصحيحه) أي عدم تغييره عما نطقوا إلى ما هو القياس والأفلا تصحح فيه
 فليست هذه العلة علة لنطقهم بخلاف القياس لأنها لا تصلح علة له كما لا يخفى على المتيقظ ويظهر في
 علة أن يقال لما أرادوا فرض المفرد والاقتصار على استعمال المثنى خالفوا القياس والتزموا
 الواو تبيينا بخلافه على الفرق بين تثنية ماله مفرد تحقيقا وماله مفرد تقدير اقتدير (قوله ومثله)
 أي في مخالفة القياس وعدم استعمال مفرد (قوله تصحح شقاوة) بفتح الشين المحجمة وسقاية بكسر
 السين المهملة أي والقياس لولا التثنية لبدل الواو والياء همزة ولذلك إذا حذفوا التثنية قالوا شقاء
 وسقاة (قوله أبو عبيد) هذا بالياء بخلاف الآخر فإنه بالتثنية فهما اثنتان كما يحفظ الشارح (قوله من ذوات
 الواو) حال من رضوا علا (قوله المكسور الأول) لا يصح أن يكون بالاضافة على أنه نعت حقيقي
 لذوات الواو لوجوب مطابقة النعت الحقيقي لمنعونه تذكيرا وتأنينا ولأن يكون برفع الأول نائب
 فاعل المكسور والرابط محذوف أي الأول منها على أنه نعت سببي لأنه يمنع منه قوله والمضموم
 بالاضافة إلى الضمير فتعين أن يكون نعتا للواو بتقدير مضاف أي المكسور أول كلمته فعلم ماني كلام
 البعض فتفظن (قوله في جمع) أي في حال إرادة جمع اسم منه (قوله على حد المثنى) أي طريقه في أنه
 أعرب بجر فبين وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون تحذف للاضافة زكريا (قوله لالتقاء الساكنين)
 أي الألف المقصورة وواو الجمع أو يائه (قوله والفتح أبق) وانما يبقى والكسر في المنقوص مشعرا
 لتثنية اه سم أي لتثنية قبل الواو (قوله مشعرا) حال من الفتح أو من فاعل أبق شاطبي (قوله
 وأنتم الاعلون الخ) والأصل الاعلون والمصطفون قلبت الواو الفالتهركها وافتتاح ما قبلها ثم
 حذف لالتقاء الساكنين وقول شيخنا الأصل الاعليون والمصطفين سمو (قوله زائدة) كجلبى

بالياء والذي شذ من الممدود خمسة أشياء • الأول حراء أن بالتصحيح حكى النحاس أن الكوفيين أجازوه • والثاني حريان بالياء
 وحكى بعضهم أنها لغة فزاره • والثالث نحو قاصعان بحذف الهمزة والألف وقاس عليه الكوفيون • والرابع كسايا بقلب الهمزة
 الكسائي ونقله أبو زيد عن لغة فزاره • والخامس قراوان بقلب الأصلية واوا وفي كلام بعضهم ما يقتضى أنه لم يسمع (واحد من
 المقصور وفي جمع على • حد المثنى ما به تكملا) يعني إذا جمعت المقصور الجمع الذي على حد المثنى وهو جمع المذكر السالم حذف
 ما تكمل به وهو الألف لالتقاء الساكنين (والفتح) أي الذي قبل الألف المحذوفة (أبق مشعرا بما حذف) وهو الألف نحو وأنتم
 الاعلون وأنهم عندنا لمن المصطفين بـ تبيينه بـ الأول أنهم أطلقوا أنه لا فرق فيما ذكره بين ما ألفه زائدة وما ألفه غير زائدة وهذا
 مذهب البصر بين رأيا الكوفيين فنقل عنهم أنهم أجازوا ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقا

كانت أصلية نحو قرأة وقرآت وجاز فيها القلب والتصحيح ان كانت بدلا من أصل نحو نباء فيقال نباءت ونباوات كما في التثنية
(والسالم العين الثلاثي اسما نل • اتباع عين فاء بما شكل • ان ساكن العين مؤنثا بدأ) يعني ان ما جمع بالالف والتاء وحاز
هذه الشروط المذكورة يتبع عينه فاء في الحركة مطلقا والشروط المذكورة خمسة • الاول ان يكون سالم العين واحترز به عن
شيتين أحدهما المشدد نحو جنة وجنة فليس فيه الا التسين والآخر ما عينه حرف علة وهو ضربان ضرب قبل حرف العلة
فيه حركة مجانسه نحو تارة ودرلة وديمة فهذا يبقى على حاله وضرب قبل حرف العلة (٨١) فيه فتحه نحو جوزة وبيضة وهذا

فيه لغتان لغة هذيل فيه
الاتباع ولغة غيرهم
الاسكان وسيأتي ذكره
• الثاني ان يكون ثلاثيا
واحترز به من الرابعي
نحو جعفر وخرنق وفسق
أعلاما لانها تبقى على
حاله • الثالث ان يكون
اسما واحترز به من الصفة
نحو مخضمة وجلفه وحلوة
فليس فيه الا التسين
• الرابع ان يكون ساكن
العين واحترز به من متحركها
نحو شجرة ونبقة وسهرة
فانه لا يغير نعم يجوز الاسكان
في نحو نبتات وسمرات كما
كان جائزا في المفرد لأن
ذلك حكم تجدد حالة الجمع
• الخامس ان يكون
مؤنثا واحترز به من المذكور
نحو بكر فانه لا يجمع هذا
الجمع فلا يكون فيه الاتباع
المذكور ولا يشترط
للااتباع المذكور ان يكون
فيه ناه التانيث كما أشار
الى ذلك بقوله (مختما
باتاء أو مجردا) فقال
المستكمل للشروط المذكورة
مختما باتاء جفنة وسدرة

المؤنث علامة تأنيث سم (قوله نحو نباءة) بفتح النون والباء الموحدة بعدها ألفا زائدة فهمة
بدل من واو قال الجوهري النبوة والنبوة ما ارتفع من الارض وأما ضبط عبد القادر المكي لها
بفتح النون وسكون الموحدة بعدها همة فتاء تأنيث وهي الصوت الخفي فلا يوافق قول الشارح
واذا كان قبلها همة تلى ألفا زائدة مع أنها بضبطه لا يجوز فيها ابدال الهمة واوا كما قاله
الاسقاطي (قوله ونباوات) أي ردت الهمة الى أصلها وهو الواو ويقال في نحو نباءة بفتح الموحدة
وتشديد النون مؤنث بناء بناء آت وبنائيات ردت الهمة الى أصلها وهو الواو لانه من بني يدي كما في
التصريح (قوله والسالم العين) أي من الاعلال والتضعيف والثلاثي نعت للسالم واسما حال الاتباع
مفعول ثان لانل ومفعوله الاول السالم وهو مصدر مضاف للمفعول الاول وفاءه مفعوله الثاني والباء
في عما معنى في والمعنى أعط الاسم الثلاثي السالم العين اتباعا لعينه لقائه في الحركة التي شككت بها
الفاء، وذكر ضمير الفاء لتأولها بالحرف ولم يبرز الضمير مع جريان الصلة على غير ما هي له الامن اللبس
وفي كلامه حذف العائد المحرور مع عدم مماثلة جاره بخار الموصول معني ومتعلقا وهو نادركا سلف
في باب الموصول (قوله مؤنثا) قيل لا حاجة اليه اذ الكلام في المؤنث لانه المقسم وهو مبني على
ربط قوله والسالم العين الخ بقوله وتا ذى التا الزمن تخييه فيكون المعنى والسالم العين من ذى التاء
وهذا امر لا دليل عليه بل يمنعه قوله ومختما بالباء أو مجردا فلها قال مؤنثا فتدبر (قوله يتبع عينه
فاءه) أي جوازا في مكسور الفاء ومضمومها ووجوبها في مفتوحها كما يؤخذ من ما يأتي فأن في كلام
المصنف مستعمل في الوجوب والجاوز معا (قوله مطلقا) أي فتحه أو ضمة أو كسرة (قوله خمسة)
بل ستة باعتبار تضمن سلامة العين شرطين ان لا يكون معتلها وان لا يكون مضعفها (قوله نحو جنة
الخ) الجنة بالفتح البستان وبالكسر الجنون والجن وبالضم الوقاية (قوله فليس فيه الا التسين) لان
تحريل العين يستلزم الفتح المؤدى الى الثقل (قوله وجلفه) بكسر الجيم مؤنث جلف وهو الرجل
الجاني (قوله فليس فيه الا التسين) لان الصفة ثقيلة بالاشتقاق وتحمل الضمير اه فارضي ومحل
التسين في جمع الصفة ما لم تحرك عينها او لا حركت عين الجمع كما يؤخذ مما أجاب به فيما يأتي عن
جلبات أفاده سم (قوله فانه لا يغير) بل تبقى عينه على حركتها الثابتة لها في الافراد وانما جاز
الاسكان في نحو سمرات ونبتات لجواز ذلك في المفرد تخفيفا من ثقل الضمة والكسرة لأن ذلك
حكم تجدد في حالة الجمع أفاده الشارح على التوضيح ثم رأيت في بعض نسخ الشارح بعد قوله فانه لا يغير
ما نصه نعم يجوز الاسكان في نحو نبتات وسمرات كما كان جائزا في المفرد لان ذلك حكم تجدد حالة
الجمع (قوله غير الفتح) بالنصب على المفعولية أو الجر على الاضافة (قوله ورده السيراني الخ) هذا
رد ثان للزعم المذكور ووجه الرد انه لو كان غرفات بضم العين وفتح الراء جمع الجمع والفتح فيه لكونه
أصليا في مفرد لا للتخفيف لما قيل ثلاث غرفات لان لفظ ثلاث ظاهر في الاتحاد الثلاثة وأقل

(١١ - صبان رابع) وغرفة ومثاله مجرد امنها عدد وهندو جل فنقول في جمعها الجمع المذكور جفنتا وسدرات وغرفات
ودعدات وهندات وجلات (وسكن التالى غير الفتح أو خففه بالفتح فكلما قدر ووا) أي يجوز في العين بعد الفاء المضمومة أو
المكسورة وجهان مع الاتباع وهما الاسكان والفتح في نحو سدرة وهند من مكسور الفاء وغرفة وجل من مضمونها ثلاث لغات
الاتباع والاسكان والفتح في نبيها • الاول أشار بقوله فكلما قدر ووا الى أن هذا اللغات منقولة عن العرب خلافا لمن زعم أن
الفتح في نحو غرفات انما هو على انه جمع غرف ورد بان العدول الى الفتح تخفيفا أسهل من ادعاء جمع الجمع ورده السيراني بقولهم
ثلاث غرفات بالفتح • الثاني أفهم كلامه أن نحو عدد وجفنة

لا يجوز تسكينه مطلقا واستثنى من ذلك في التسهيل معتل اللام كطييات وشبهه الصفة نحو أهل وأهلات فيجوز فيه ما تسكين
اختيارا (ومنعوا اتباع) الكسرة فيما لامه واو واتباع الضمة فيما لامه يا، كافي (نحو ذروه وزينه) لاستئصال الكسرة قبل الواو
والضمة قبل الياء، ولا خلاف في ذلك (وشذ كسجروه) فيما حكاه يونس من قولهم حروا بكسر الراء وهو في غاية الشذوذ لما فيه من
الكسرة قبل الواو (فتبينات) الأول (٨٢) قد ظهر أن لاتباع الكسرة والضمة شرطا آخر غير الشرط السابقة، الثاني فهم

من كلامه جواز الاسكان
والفتح في نحو ذروه وزينه
اذ لم يتعرض لمنع غير
الاتباع وبه صرح في شرح
السكافية • الثالث فهم
منه أيضا جواز اللغات
الثلاث في نحو خطوة وطيبة
ومنع بعض البصريين
الاتباع في نحو طيبة لان
فيه توالي كسرتين قبل
الياء وعليه مشى في
التسهيل ومنع الفراء
اتباع الكسرة مطلقا فيما
لم يسمع والصحيح الجواز
مطلقا قال ابن عصفور كما
لم يحفلوا باجتماع ضميتين
والوارى كذلك لم يحفلوا
باجتماع كسرتين والياء
(ونادر اوذواضطرار غير ما
قدمته أولا ناس انتهى)
• أي ما ورد من هذا الباب
مخالفا لما تقدم فهو ما
نادر واما ضرورة ومالفة
قوم من العرب فن النادر
قول بعضهم كهلات بالفتح
حكاه أبو حاتم وقياسه
الاسكان لانه صفة ولا
يقاس عليه خلافا لقطرب
ولا جفت في قولهم طيبات
وربعات في جمع طيبة
وربعه لان من العرب من

ما يصدق عليه جمع الجمع تسعة أحاد أفاده سم (قوله لا يجوز تسكينه) بل يجب فتحه اتباعا للقاء
فرق بين الصيغة والاسم وانما كانت الصيغة بالسكون أليق لتقلها باقتضائهما الموصوف ومشابهتهما
الفعل ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف دما ميني (قوله مطلقا) أي معتل اللام أولا وشبهه
الصفة أولا (قوله وشبهه الصفة) أي في الجري على الموصوف كما يفيد قول الفارسي وتسكن العين
أيضا في شبه الصفة نحو امرأة كبة ونساء كليات ذكره في التسهيل (قوله اتباع نحو ذروه وزينه)
أي اتباع جمع نحو الخ أي الاتباع فيسه (قوله كافي نحو) أي كالاتباع في جميع نحو ذروه بكسر الراء
المجتمعة وضمة كافي القاموس وهي أعلى الشيء وزينه بضم الزاي وسكون الموحدة وفتح التحتية وهي
حفرة للأسد (قوله جروه) هي بكسر الجيم لا غير وأما قول التصريح وشذ حروا بالكسرة في الراء
اتباع الجيم على إحدى اللغات فعلى إحدى اللغات يرجع لكسر الراء لا لكسر الجيم فقول الاسقاطي
بكسر الجيم على إحدى اللغات ناشئ عن عدم فهم عبارة التصريح والجروة انتهى من ولد السكاب
والسبع والصغيرة من الفناء (قوله شرطا الخ) وهو أن لا تكون اللام واو أو في اتباع الكسرة ولا ياء في
اتباع الضمة سم (قوله والفتح) أي تخفيفا ولا يضر كون الياء أو الواو متحركة مفتوحا ما قبلها في
هذه الامثلة لان الالف الساكنة التي بعدها كفت الاعلال كما سيأتي في محله (قوله في نحو خطوة
وطيبة) أي من كل اسم لامه واو بعد ضمة أو ياء بعد كسرة (قوله اتباع الكسرة مطلقا) أي قبل الياء
أو قبل غيرها (قوله الجواز مطلقا) أي فيما يسمع وما لم يسمع قبل الياء أو غيرهما مساوي الواو (قوله لم
يحفلوا) بجاء مهمله ساكنة وفاء مكسورة أي لم يبالوا (قوله كهلات) جمع كهلة وهي التي جاوزت
ثلاثين سنة تصريح (قوله في جمع طيبة) بلام مثناة وجيم ساكنة وياء موحدة قال في القاموس
الجببة مثناة الاول والجببة محركة والجببة بكسر الجيم والجببة كعنبه الشاة قل لبنها والغزيرة ضد
أو خاص بالمعزى والجمع بفتح الجيم وفتح الراء وقد جيت ككروم وبلبت تجيبا اه (قوله وربعه) بفتح الراء
وسكون الموحدة هو المعتدل الذي لا طويل ولا قصير (قوله عبرات بكسر العين) أي المهولة وفتح
الياء أي والقياس تسكين الياء لان مفردة معتل العين مكسورة والفاء فليس في عينه الا التسكين وفيه
شذوذ آخر وهو الجمع بالالف والتاء لان مفردة ليس مما يجمع بهما قايما (قوله الميرة) بكسر الميم وهو
الطعام الجلوب (قوله جمع عبر وهو الحمار) وعلى هذا أيضا النسخ نادر لان اتباع العين للقاء انما هو في
المؤنث والعبر بمعنى الحمار مذكر (قوله جمع عبر الذي في الكنف أو القدم) أي العظم النائي
الشاخص في وسطهما اه دما ميني وعلى هذا فليس فتح الياء من النادر بل من المنتهي لقوم لانه
حينئذ كبيضة وجوزة (قوله ومن الضرورة) أي الحسنه لان العين قد تسكن للضرورة مع الافراد
والثذو كيرفع الجمع والتأنيث أول لتقلهما (قوله وحملت زفرات الضحى الخ) الزفرات جمع زفرة
وهي خروج النفس بأنين تصريح (قوله أخو بيضات الخ) تمامه • رفيق بجمع المنكب من سبوح •
أخو بمعنى صاحب أي هو صاحب أي كصاحب بيضات مدح جملة بما ذكره من وصفه لذكر النعام
المسمى بالتظيم أي جلي في سرعة سيره كالظيم الذي له بيضات يسير ليلها ونهارها يصل اليها وبما

يقول جببة وربعه فاستغنى بجمع المقترح من جمع الساكن ومن النادر أيضا قول جميع العرب عبرات بكسر العين تقرر
وفتح الياء جمع عبر وهي الابل التي تحمل الميرة والعبر مؤنثة وذو المبرد والزجاج الى أنه عبرات بفتح العين قال المبرد جمع عبر وهو
الحمار وقال الزجاج جمع عبر الذي في الكنف أو القدم وهو مؤنث رمنه أيضا حروا كما تقدم ومن الضرورة قوله
وحملت زفرات الضحى فاطقتها • وماك بزفرات العشى يدان • وقول الرازي • فتسترى النفس من زفراتها • وقياسه الفخ ومن
المنتى الى قوم من العرب الاتباع في نحو بيضة وجوزة من المعتل العين فانها لغة هذيل ومنه قول شاعرهم • أخو بيضات راتح متأوب

وبلغتهم قرى ثلاث عورات لكم ومن المنتمى الى قوم ايضا نحو ظبيات واهلات باسكان العين كما تقدم (خاتمة) يتم في التثنية والجمع بالالف والتاء من المحذوف اللام ما يتم في الاضافة وذلك نحو قاض وشج وأب وأخ ورحم وهن من الاسماء الستة تقول قاضيان وشجيان وأبوان وأخوان ووجوان وهوان كما تقول هذا قاضيك وشجيك وأبوك (١٨٣) وأخوك ووجوك وهنوك وشذابان وأخان وما لا يتم في الاضافة لا يتم في التثنية

وتقرر علم رد تغليب من قال ان البيت في وصف الظلم ورائح من راح اذا ذهب وسار بالليل ومتأقرب من تأقرب اذا جاء أول الليل ووفق بجمع المنكسبين اى عالم بحركتهما في السير وسبوح اى حسو الجرى اه زكريا ببعض اختصار ورفيق من الرفق (قوله وبلغتهم قرى) اى شاذا كما قاله شيخنا السيد (قوله والجمع بالالف والتاء) كسنة وسنوات وكان الانسب ذكر مثال له (قوله من المحذوف اللام) بيان لما يتم مقدم عليه مشوب بتبعض (قوله يديان) يصح فتح الدال وسكونها بناء على القولين في أصل يد وهو يدى هل هو بفتح الدال أو سكونها وقوله محملم يضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد اللام المكسورة كما نقله شيخنا عن شرح فوايح الزمخشري للسعدونى المصباح حمله بالتشديد نسبة الى الحلم وباسم الفاعل سمى الرجل اه وفي الصحاح انه اسم لنهر أيضا وفي القاموس حمله تحليما وحلاما كذلك ابا جعله حليما وأمره بالحلم

جمع التكسير

(قوله هو الاسم الدال الخ) قال البعض تبعنا شيخنا قد يقال هذا التعريف صادق على جمع المذكر السالم فلا يكون مانعا فان أخرج بان تغييره لا آخر واحده لا اصيغته ورد صنوان في صنوالا أن يقال ذلك التغيير في نية الانفصال لانه اعراب الكلمة بخلاف صنوان فليتأمل اه وقوله ذلك التغيير اى الذى في جمع المذكر السالم وقوله في نية الانفصال اى فكان له لم يلحق جمع المذكر السالم تغيير أصلا وقوله لانه اعراب الكلمة اى لا جمل اعرابها اى واعرابها عارض عليها لانها ثم قال البعض ومع هذا فالتعريف صادق على جمع المؤنث السالم اه وأنا أقول الباقى قوله بصورة باء الالة كما يفيد كلام الشارح بعد وحينئذ لا يرد الجمعان لان التغيير فيها لا يدخل له في الدلالة على الجمعية بل الدال ما لحقه من الزيادة وان لزوما التغيير لا يقال بحدوثه صنوان لان الدلالة فيه على الجمعية بما لحقه من الزيادة لا نأقول دلالة على الجمعية بالصيغة التى منها تلك الزيادة (قوله الى ستة أقسام) بقى سابع وهو التغيير بالزيادة والنقص فقط وكأنه لم يذكره لعدم وجوده فتدبر (قوله كصنو وصنوان) اذا اخرج مختلفان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان صنوان بكسر النون غير منون والجمع صنوان بتحرريك النون بحسب العامل منونة (قوله أو بهن كغلام وغلمان) فان غلما نازيد في آخره ألف وتون ونقص منه الالف التى بين اللام والميم في غلام وتبديل شكله بكسرة فانه واسكان عينه (قوله غير الحركات التى في المفرد) اى وانما يكون التغيير حقيقيا اذا كانت حركات الجمع حركات المفرد ثم تبسدت قاله شيخنا وتبعه البعض دفعا قولهم لك أن تقول هذه المغايرة لا تمنع تغير صيغة الواحد حقيقة بل تحققه فعلل الأوجه أن يقال لان لفظ الجمع غير لفظ المفرد اه وفي الدفع نظرتأمل (قوله ودلاص) بديل وصادمه متين اى يراق يقال للواحد والجمع من الدروع (قوله وهجان) يقال للواحد والجمع من الابل (قوله للخاقصة) اى الطبيعية (قوله عفتان) بعين مههولة ففاء ففوقية وحكى ابن سبيده ناقة كازونوق كازاى مكنترة اللهم وزاد ابن هشام امام تقول هذا امام وهؤلاء امام وهذا ان امامان فتكسر الالفاظ سبعة (قوله كقفل) اى فى أن حركته لا دلالة لها على الجمعية وكذا يقال فيما بعد (قوله وكذا باقياها) فانها فى حالة الافراد تظير لجام وفى حالة الجمع نظير كرام (قوله ودعاه) اى سبويه الى ذلك اى كونها جوع تكسير ولم تكن مما

فضرورة
جمع التكسير
جمع التكسير هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحدة لفظا أو تقديرا وقسم المصنف التغيير الظاهر الى ستة أقسام لانه اما بزيادة كصنو وصنوان أو بنقص كقمة وقم أو بتبديل شكل كأسد وأسد أو بزيادة وتبديل شكل كرجل ورجال أو بنقص وتبديل شكل كقضب وقضب أو بهن كغلام وغلمان وانما قلت بصورة تغيير لان صيغة الواحد لا تتغير حقيقة لان الحركات التى في الجمع غير الحركات التى في المفرد والتغيير المقدر فى نحو قفل ودلاص وهجان وشمال

للخلفه قبل ولم يرد غير هذه الاربعة وذ كرفى شرح الكافية من ذلك عفتان وهو القوى الخافى فهذه الالفاظ الخمسة على صيغة واحدة فى المفرد والمجموع ومذهب سبويه انها جوع تكسير فيقدر زوال حركات المفرد وتبديلها بحركات مشبهة بالجمع فقلت اذا كان مفردا كقفل واذا كان جمعا كسبدن وعفتان اذا كان مفردا كسرحان واذا كان جمعا كغلمان وكذا باقياها ودعاه الى ذلك أنهم ثنوها فقالوا فلا كان ودلاصان فعمل أنهم لم يقصدوا بها ما قصدوا به وجوب مما اشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب

وهذان جنب وهو لاء جنب الفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجود التثنية وعدمها وعلى هذا مشى المصنف في شرح الكافية وخالفه في التسهيل (٨٤) فقال والاصح كونه يعني باب فلاك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير **تثنيه**

لا يرد على التعريف المذكور وهو جفناات ومصطفين فان التغيير فيهما لا يدخل له في الدلالة على الجمعية فان تقدير عدمه لا يحل بالجمعية واعلم ان جمع التكسير على نوعين جمع قلة وجمع كثرة فلول جمع القلة بطريق الحقيقة ثلاثة الى عشرة ومولدول جمع الكثرة بطريق الحقيقة مافوق العشرة الى المالا نهاية له ويستعمل كل منهما موضع الآخر مجازا كما سياتي وللأول أربعة ابنيته وللثاني ثلاثة وعشرون بناء وقد بدأ بالاول فقال (أفعلة أفعال ثم فعله • ثمت أفعال جوع قله) أي كاسلمة وأفلس وقتية وأفراس **تثنيهات** الأول ذهب الفراء الى أنه من جوع القلة فعل نحو ظلم وفعل نحو نم وفعله نحو قرده وذهب بعضهم الى أن منها فعلة نحو برة نقله ابن الدهان وذهب أبو زيد الانصاري الى أن منها أفعلا نحو أصدقاء نقله عنه أبو زكريا التبريزي والصحيح أن هذه كلها من جوع الكثرة • الثاني ذهب ابن السراج الى أن فعلة اسم جمع لاجمع تكسير وشبهته أنه لم يطرده الثالث يشارك هذه الابنية في الدلالة على القلة جمعاً التصحيح الرابع اذا قرن جمع القلة بأل لان التي للاستغراق أو أضيف الى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك الى الكثرة نحو ان المسلمين والمسلمات وقد جمع الامر بن قول حسان

اشترك فيه الواحد وغيره بجنب (قوله مستغنيا عن تقدير التغيير) أي كما هو شأن اسم الجمع واللفظ حينئذ مشترك بين المفرد واسم الجمع لا يثنى وبين الجمع وما ميني (قوله فان التغيير فيهما) أي بتعريفك ثنائي الاول وحذف ألف الثاني (قوله فان تقدير عدمه لا يحل بالجمعية) لانك لو قلت جفناات بسكون الفاء ومصطفين لتحققت الجمعية أيضا قال شيخنا لكن في كلام ابن هشام في القطر وكلام الشيخ خالد ما يقتضي أن مثل جفناات وحيليات جمع تكسير فليراجع (قوله فلول جمع القلة الخ) قد فرقت السعد التفتازاني بين جمعي القلة والكثرة بأن جمع القلة من الثلاثة الى العشرة وجمع الكثرة من الثلاثة الى ما لا يتناهى فالفرق بينهما من جهة النهاية لا من جهة المبدأ بخلاف ما ذكره الشارح قيل فعلى ما فرقت به السعد تكون النيابة من جانب القلة عن الكثرة لا العكس اه ذكر ياقال ابن قاسم ومن أظن في أن كلاما من الجمعين يطلق حقيقة على الثلاثة ونحوها وفي رد ما يخالف ذلك الشمس الاصبهاني في شرح المحصول وعلى ما ذكره عن السعد والاصبهاني يندفع ما ورد على قول الفقهاء في أن أفر بدراهم أنه يقبل تفسيره بثلاثة من أن دراهم جمع كثرة وأقله أحد عشر فكيف يقبل التفسير بالمجاز مع امكان الحقيقة (قوله الى عشرة) بادخال الغاية كما يعلم مما بعده (قوله مجازا) أي ان كان للمفرد الجمع انما اذا لم يكن له الاجمع قلة أو جمع كثرة فلا تجوز لانه حينئذ من قبيل المشترك كما سياتي في قول المصنف وبعض ذي بكثرة وضعائني وكما بصرح به كلام الرضى وغيره وعلى هذا أيضا يندفع الايراد المتقدم على الفقهاء في الاقرار بدراهم نعم يبقى الايراد في الاقرار بجمع كثرة لمفرده جمع قلة أيضا كالثياب والسيوف فيسندع بما مر عن السعد والاصبهاني (قوله أفعلة) نون للضرورة لانه غير منصرف للعلمية على الوزن والتأنيث اه خالد وفعال أيضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل قال في التصريح وانما اخصت هذه الاوزان الاربعة بالقلة لانها تصغر على لفظها نحو أ كلب وأجيمال وأحيمرة وصيغة بخلاف غيرها من الجمع وتصغير الجمع يدل على التقليل اه وعلل الرضى بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة وإيثارها فيه على سائر الجمع وان وجدت (قوله ثم فعله) ثم بمعنى الواو وقوله ثمت أفعال ثمت لغة في ثم (قوله جوع قله) اعترض بان جوع من ابنيته جمع الكثرة وهو هنا واقع على أربعة ألفاظ فيمكن المناسب التعبير ببناء القلة وأجاب ابن هشام بجوابين الاول أن مفرد جوع لم يجمع جمع قلة وحينئذ فاستعمال جوع في القلة حقيقة • الثاني أن القليل من هذه الالفاظ وأما موزوناتها فكثيرة فالتعبير بجمع الكثرة بهذا الاعتبار (قوله انه لم يطرده) أي في زنة مفرد مخصوص بكيفية أخواته بل هو مقصور على السماع (قوله يشارك هذه الابنية الخ) فيكون استعمالها في القلة حقيقيا وفي الكثرة مجازيا واستظهر الرضى بها لابن خروف أن جمعي التصحيح لمطلق الجمع من غير نظر الى قلة أو كثرة فيصالحان لهما ولي هما اسوة وأما قول البعض ان الظاهر ما أشار اليه الشارح لان اللفظ اذا دار بين المجاز والاشتراك كان المجاز أولى ففاسد لان ما ذكره في الاشتراك اللفظي والاشتراك هنا معنوي فعليه ان يبالا انصاف (قوله أو أضيف الى ما يدل على الكثرة) أي ما يدل الاضافة اليه على الكثرة وهو المعرفة مفردة أو جمعاً لان الاضافة الى المعرفة تعم ما لم توجد قريته تخصيصاً فاندفع ما ذكره شيخنا (قوله انصرف بذلك الى الكثرة) استشكله أبو حيان بما حاصله أنه وضع للقليل وهو من ثلاثة الى عشرة فاذا اقترن بأداة الاستغراق يبنى أن يكون الاستغراق فيما وضع له لجمع القلة بعد احتمالها لمادون العشرة يصير بأداة الاستغراق متعينا للعشرة ثم أجاب بما حاصله أنه وضع بوضع آخر مع أداة الاستغراق للكثرة قال البعض وقد يقال دلالاته على الكثرة حينئذ بالوضع لا بالأل والاضافة وهو خلاف ما يدل عليه عبارتهم اه وهو ساقط

تفسير وشبهته أنه لم يطرده الثالث يشارك هذه الابنية في الدلالة على القلة جمعاً التصحيح الرابع اذا قرن جمع القلة بأل لان التي للاستغراق أو أضيف الى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك الى الكثرة نحو ان المسلمين والمسلمات وقد جمع الامر بن قول حسان

لنا الحفقات الغري لمن في الضمى • وأسيافنا يقطرون من نجدة دما (و بهض ذى بكثرة وضعا يني) أى بعض هذه الابنية يأتي في كلام العرب للكثرة (كارجل) في جمع رجل فأنهم لم يحبه عوه على مثال كثرة ونظيره عنق واعناق وفؤاد وأفئدة (والعكس) من هذا هو الاستغناء ببناء الكثرة عن بناء القلة (جاء) وضعا (كالضمي) جمع صفاة وهى الصخرة المساء وكرجل ورجل وقلب وقلوب وصرده وصردان • تنبيهان الأول كما يغنى أحدهما عن الآخر وضعا كذلك يغنى عنه أيضا استعما الاقرب منه مجازا نحو وثلاثة قروه • الثاني ليس الضمى مما أغنى فيه جمع الكثرة عن جمع القلة لورود جمع القلة حتى الجوهرى وغيره صفاة وأصفاة واعلم أن اصطلاح النحويين في الجوع أن يذكروا المفرد ثم يقولون يجمع على كذا وكذا وعكس (٨٥) المصنف واضطلع على أن يذكرا الجمع فيقول هذا الوزن يطردي كذا

وكذا أول لكل وجه • وقد شرع في ذلك على طريقته المذكورة فقال (لفعل) اسما صغينا أفعل • ولرباعى اسما أيضا يجعل) يعنى أن أفعلا أحد جوع القلة يطردي نوعين من المقررات • الأول ما كان على فعل بشرطين أن يكون اسما وان يكون صحيح العين فشميل نحو فليس وكف ودلو وظبي ووجه فتقول في هذه أفلس وأكف وأدل وأظب وأرجسه واحترز بقوله اسما من الصفة نحو ضخم فلا يجمع على أفعال وأما عبد وأعبد فلغلبة الاسمية وبقوله صح عينا عن معتل العين نحو باب وبيت وثوب فلا يجمع على أفعال وشذ قياسا قولهم أعين وقياسا وسمعا قوله لكل دهر قد لبست أثوبا وقوله كأنهم أسيف بيض عمانية • والثاني ما كان رباعيا بأربعة شروط أن يكون اسما وأن

لان معنى كون الدلالة بأل أو الاضافة توقفها على وجود احدها لتكون الواضع شرط في دلالة جمع القلة على الكثرة وجود احدها أو معناه أن وجود احدها مع اعلامة لنا على كون هذا الجمع للكثرة لان الواضع وضعه مع احدها للكثرة وكل من المعنيين لا ينافي كون الدلالة وضعية كما هو واضح (قوله لنا الحفقات) جمع جفنة بفتح الجيم وهى القصعة والغربضم العين المجبة جمع غراء وهى البيضاء عيني (قوله وبعض ذى) أى بعض موزونات ذى (قوله جاء وضعا) أخذته من التقييده في المقابل ولولم يقيده بل عمم بأن قال وضعا أو استعما لالم يرد على المصنف ما ذكره الشارح في التنبيه الثاني (قوله كالضمي) أصله صفوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسرت الفاء للمناسبة زكريا (قوله لقرينته) وهى اضافة الثلاثة اليه في الاية دما ميني (قوله وأصفاة) همزة أخرى على وزن أفعال وما يوجد في بعض النسخ من هاء أخرى فحريف كما لا يخفى (قوله أن اصطلاح النحويين) لعل المراد اصطلاح أكثرهم والافسلكه المصنف طريقة جماعة منهم كما أفاده السيوطى (قوله وعكس المصنف واصطلع على أن يذكرا الجمع) أى أولا ولورتبة فقط كما في قوله لفعل اسما الخ لكن ما ذكره الشارح عن المصنف أغلبى لانه قد يذكرا المفرد أو الالفاظا ورتبة كما في قوله فعل وفعله فعلا لهما (قوله ولكل وجه) وجه الاول أن المفرد سابق على الجمع في الوجود ووجه الثاني أن الجمع هو المقصود بالذات لان الكلام فيه (قوله يعنى ان أفعلا) كان عليه منع صرف أفعال للعلمية على الزنه ووزن الفعل كما مر فاعرفه (قوله فتقول في هذه) أى في جمع هذه (قوله وأكف) أصله أكفف نقات ضمة الفاء الاولى وأدغمت (قوله وأدل وأظب) أصلهما أدلو وأظبي فقلبت ضمة اللام والياء كسرة والواو ياء وحذفت الياء الاصلية في أظبي والمنقلبة في أدلو على حد الحذف في قاض وغاز وقالوا في أمة بفتح الهمة والميم أم همزة فألف فيم مكسورة منونة وأصل أمة أموة فهو على وزن فعل لان الهاء في تقدير الانفصال فاذا جمع على أفعال كان أصله أموة ساكنة بعد مفتوحة فألغمت الثانية مدا كما في آثر ثم فعل به ما فعل بأدل فاضى لمخصا (قوله فلغبة الاسمية) في هذا الجواب دون أن يقول بشذوذ اشارته الى أن كل وصف غلبت عليه الاسمية اطردي فيه • هذا الجمع سم (قوله وشذ قياسا) أى لا استعما للكثرة استعما لا ومنه في القرآن وأعينهم تفيض من الدمع وتلذ الاعين (قوله كالعناق) بفتح العين المهملة وهى أنثى المعز (قوله وعقاب) بضم العين المهملة (قوله فيقال فيها) أى في جمعها (قوله طحال) بكسر الطاء (قوله وعتاد) بعين مهملة فقويه آخره دال مهملة كحساب العدة بضم العين كما في القاموس (قوله وأنبوب) بضم المهملة وهو من القصبة والرشح كعجمها • دما ميني ونظري التمثيل به بأنه خماسى والكلام في الرباعى (قوله ونحوها) كشهاب وأشهب (قوله

يكون قبل آخره مدة وأن يكون مؤنثا وأن يكون بلا علامة وقد أشار الى بقية هذه الشروط بقوله (ان كان) أى الاسم الرباعى (كالعناق والذراع في • مدوتأ نيت وعد الا حرف) فشميل ذلك نحو عناق وذراع وعقاب وعين فيقال فيها أعنق وأذرع وأعقب وأمين فان كان الرباعى صفة نحو شجاع أو بلا مدة نحو خنصر أو مذكرا نحو حمار أو بعلامة التأنيث نحو صحابة لم يجمع على أفعال ونذر من المذكر طحال وأظحل وغراب وأغرب وعتاد وعتاد وجنين وأجنن وأنبوب وأنيب ونحوها • تنبيهات الأول ما ذكرته من الشروط وغيرها مأخوذ من كلامه ففهم من تمثيله بالعناق والذراع أن حركة الاول لا يشترط أن تكون فتحه ولا غيرها التمثيل بالمفتوح والمكسور وفهم من اطلاق قوله في مدان الالف

وغيرها من أحرف المد في ذلك سواء فهم الشرط الرابع وهو التعرّي من العلامة من قوله وعد الاحرف اذ لو اغرض التثنية على ذلك لم تكن له فائدة لانه صرح اولاً بالباي والثاني مما حفظ فيه افعال من الاسماء فعل نحو جبل وأجبل وفعل نحو ضبع وأضبع وفعل نحو قفل وأقفل وفعل نحو قوطر وأقوطر (٨٦) وفعل نحو ضلع وأضلع وفعله نحو آكم وفعله نحو نعمة وأنعم وفي

فعل مطلقاً أي اسمها وصفة نحو ذئب وأذئب وجلف وأجلف فلا يقاس عليها ولم يسمع في فعل بكسر الفاء والعين ولا في فعل بضم الفاء وفتح العين الا قولهم ربيع وأربع * الثالث ليس التأنيت معصفاً لا طراداً فعمل في فعل نحو قدم خلافاً ليدوس ولا في فعل نحو قدر ولا في فعل نحو ضلع ولا ما قبله نحو قدم وضبع وغول وعنق خلافاً للقراء وغير ما فعل فيه مطرد من الثلاثي اسمها بفعال يرد) يعني أن أفعالاً يطرد في جمع اسم ثلاثي لم يطرد فيه أفعال وهو فعل الصحيح العين فاندرج في ذلك فعل المعتل العين نحو باب وثوب وسيف وغير فعل من أوزان الثلاثي وهي فعل نحو حرب وأحزاب وفعل نحو صلب وأصلاب وفعل نحو جبل وأجال وفعل نحو وعسل وأرعال وفعل نحو وضد وأعضاد وفعل نحو عنق وأعناق وفعل نحو رطب وأرطاب وفعل نحو ابل وآبال وفعل نحو ضلع وأضلاع واحترز بقوله اسمان الوصف فانه لا يجمع على أفعال الا

وغيرها) أي كاطلاق حركة الاول واطلاق المسد (قوله نحو قوطر وأقوطر) صوابه نحو عنق وأعناق لان القوطر ساكن الراء لامضه ومهما اه شنواني (قوله نحو ضلع) بكسر الضاد المعجمة وفتح اللام وقد تسكن اللام وهي مؤنثة كذا في القاموس (قوله نحو آكم) هي ما ارتفع من الارض وآكم بمعنى الهمزة وأصله آكم من تين ثنائيتهم آسا كنه فقلت ألفاً (قوله وفي فعل مطلقاً) أي وحفظ في فعل وخالف الشارح الاسلوب فلم يقل وفعل بالرفع عطفاً على فعل في قوله من الاسماء فعل تنبيهاً على رجوع قوله مطلقاً الى فعل فقط (قوله الا قولهم ربيع وأربع) راجع للثاني والرابع بضم الراء وفتح الموحدة القصيل يتج في الربيع كافي القاموس (قوله نحو قدر) بكسر القاف وسكون الدال المهملة (قوله ولا ما قبله) أي ما قبل فعل بكسر ففتح أي ما ذكر قبله في التثنية الثاني وهو أربعة أوزان أشار اليها بالتبثيل حيث قال نحو قدم الخ (قوله خلافاً للقراء) راجع للأوزان الستة (قوله وغير) مبتدأ وفيه متعلق بمطرد ومن الثلاثي بيان لغير مشوب بتبعيض فهو حال منه على مذهب سيبويه وحال من ضمير غير المستتر في يرد وأما جعله بياناً لما لا حالاً منها كما اختاره شيخنا وخزم به البعض ففيه نظر أما اولاً فانه ليس المقصود هنا بيان ما طرد فيه أفعال لانه تقدم بل بيان غيره لانه المتكامل عليه هنا وأما ثانياً فلان ما طرد فيه أفعال ليس الثلاثي فقط كما علم سابقاً فتدبر واسما حال من غير أو ضميره أو من الثلاثي وبأفعال متعلق يرد ويرد خبر غير (قوله وهو فعل الصحيح العين) فيه حذرة لان الضمير راجع الى الاسم الثلاثي الذي اطرده فيه أفعال وهو غير مذكور في عبارته وان أرجع الى قول المصنف ما أفعال فيه مطرد لزم تفكيك عبارة الشارح ولو قال وهو غير فعل الصحيح العين بارجاع الضمير الى الاسم الثلاثي الذي لم يطرد فيه أفعال لسكان أولي (قوله فاندرج في ذلك) أي في غير ما أفعال فيه مطرد (قوله نحو باب الخ) ونحو يوم بجمعه أيام وأصله أيام قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احدهما بالسكون (قوله وغير فعل) معطوف على فعل وحاصل ما ذكره تسعة أوزان وعدّها في التوضيح ثمانية باسقاط فعل بضم ففتح تبعاً لما في التسهيل من أن جمعه على أفعال شاذ كما سيأتي (قوله نحو صلب) بضم الصاد المهملة كل ظهر له فقار والغليظ الشديد كذا في المصباح (قوله نحو وعلى) بفتح الواو وكسر العين المهملة وهو التيس الجبلي (قوله رطب) في كلام شيخنا فيما يأتي مانصه رطب عند سيبويه اسم جنس لانه يتختم بالتاء في المفرد تقول رطبة اه وتعليقه منقوض بوجوده في الجمع ومفردة نحو نخمة ونخم فالاولى التعليل بتذكير ضمير رطب فافهم (قوله من الوصف) كضخم وحسن وقوله فانه لا يجمع على افعال بل نحو هذين الوصفين يجمع على فعال بكسر الفاء كما سيذكره المصنف بقوله فعل وفعله فعال لهما قال الشارح اسمين كانوا ووصفين (قوله مما سيأتي التثنية عليه) أي في التثنية الثالث (قوله ونادرا) أي شاذ في فعل نحو رطب وربع قال شيخنا يمكن أن يستثنى من كلام المصنف بدليل قوله الاتي وغالباً أغناهم فعلا في فعل قال الشارح هناك وأشار بقوله غالباً الى ما شذ من ذلك نحو رطب وأرطاب اه وفيه أن مقابل الغالب قليل لا شاذ فقامل (قوله لا يؤخذ من كلامه هنا) أي صريحاً والافيوخذ مفهوم المخالفة أنه ممنوع (قوله ماذا تقول الخ) الخطاب لعمربن الخطاب وكان قد سجن الشاعر الذي هو الخطيئة وأراد بالافراخ الاولاد وذو مخرج ميم وراء مفتوحين وخاء معجمة واد كثير الشجر وزغب الحواصل بضم الزاي وسكون العين المعجمة جمع زغباء حكيم وحجرا من الزغب بالتحريك وهو أول ما ينبت من الريش والشعر

ما شذ مما سيأتي التثنية عليه في تنبيهات الاول جعل في التسهيل أفعالاً قليلاً في فعل المعتل العين والحوصل نحو باب ومال ونادرا في فعل نحو رطب وربع ولا زمام في فعل نحو ابل وغالباً في الباقي * الثاني لا يؤخذ من كلامه هنا حكم جمع فعل الصحيح العين على أفعال وقد سمع منه قوله ماذا تقول لافراخ بذى مخرج زغب الحواصل لا ماء ولا شجره وقوله

وجدت اذاً الصلحواخيرهم ووزنك أنقب أزانادها بجمع فرخ على أفرخ وزند على أزاناد ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس وعليه مشى في التسهيل وذهب الفراء الى أنه ينقاس فيما فؤه حمزة نحو ألف أو واو نحو وهم وظاهر كلامه في شرح الكافية موافقته على الثاني فإنه قال ان أفعالاً أكثر من أفعال في فعل الذي فؤه واو كوقت وأوقات (٨٧) ووصف وأوصاف ووقف وأوقاف

وكرر وأوكر ووعر وأوعار
 ووعد وأوعاد ووههم وأوهام
 فاستثقاواضم عين أفعال
 بعد الواو فعدلوا الى أفعال
 كما عدلوا اليه فيما عينه
 معتملة وكما شذ في المعتل
 أعين وأتوب كذلك شذ
 فيما فؤه واو وأوجه هذا
 لفظه بجر وفه ثم قال ان
 المضاعف من فعل كالذي
 فؤه واو في أن أفعالاً في
 جمعه أكثر من أفعال كم
 وأعمام وجد وأجداد
 ورب وأرباب وبر وأبرار
 وشت وأشتات وفن
 وأفنان وفذو وأفذاذ هذا
 أيضاً لفظه الثالث مما
 حفظ فيه أفعال فاعيل بمعنى
 فاعل نحو شهيد وأشهاد
 وفاعل نحو جاهل وأجهال
 وفعل نحو جبان وأجبان
 وفعل نحو وعد وأعداء
 وفعله نحو هضبة وأهضاب
 وفعله نحو نضوة وأنضاه
 وفعله نحو بركة وأبرك
 والبركة طائر من طير الماء
 وفعله نحو غمرة وأغمروا
 أيضاً جلف وأجلافي وحر
 وأحرار وقاط وأقاط وغشاء
 وأغشاء وأغبيد وأغبياد
 ونخيدة وأنخاد وواد
 وأوداء وذوطة وأذواط

والحوصل جمع حوصلة الظير وقوله لا ماء أي لا ماء هناك ولا شجر قاله العيني الاتفسير الزغب بما
 مر فبعد القادر والاقول جمع زغباء كم وجرأ وبما ذكر يعلم فساد جعل البعض تبعاً لعدد القادر
 الزغب بالضم فالسكون جمع زغب بالتحريك وفي قول العيني وغيره أي لا ماء هناك ولا شجر منافاة
 لتفسير ذي مرخ بواو كسب الشجر فتأمل (قوله وزندك) بفتح الزاي وسكون النون وهو العود
 الاعلى الذي يقدح به النار والزندة بالماء العود الاسفل كذا في العيني والتصريح (قوله بجمع فرخ
 الخ) والقياس فيما أفرخ وفرخ وأزند وزناد (قوله أكثر من أفعال الخ) يقتضى أن أفعال في واو
 الفاء كثير وهو منافى لقوله آخر أشد فيما فؤه واو وأوجه ولعل هذا هو الحامل للشارح على قوله هذا
 لفظه بجر وفه وأما جواب شيخنا عن الثاني بأن أكثر بمعنى كثير فينا فيه اقتراحه بمن وأما جواب
 البعض عنه بأن معنى أكثر من أفعال أكثر بالنسبة اليه فغير دافع (قوله ووعر) كصعب وزناو معنى
 مصباح (قوله ووعد) بغين مبهمة ساكنة وهو الذي يخدم بطعام بطنه (قوله كما عدلوا اليه
 فيما عينه معتملة) لثقل الضمة على حرف العلة (قوله أوجه) أي وكان من القياس جمعه على أفعال
 لكن المسموع كثير وأوجه وأوجه فالذي يقتضيه صديقه أن القياس يقتضى جمع وجهه على أفعال
 لان جمعه على أفعال واقع في استعماهم حتى يرد اعتراض البعض تبعاً لشيخنا بأنه لم يسمع أوجه
 فتأمل (قوله وفذ) بفاء وذال مبهمة الواو وجاء القوم فذاذا بالضم مع التخفيف والتشديد وأفذاذا
 أي فرادى مصباح (قوله نحو هضبة) بضاد مبهمة ساكنة فوحدة الجبل المنبسط على وجه الارض
 والاكمة القليلة النبات والمطر ووجهها هضاب مصباح (قوله نحو نضوة) بكسر النون وسكون الضاد
 المبهمة الهزيلة من النوق زكريا (قوله نحو بركة) بضم الموحدة وسكون الراء (قوله نحو غمرة) بفتح
 النون وكسر الميم نوع من البسط (قوله وقالوا) أي شذوذاً ووجه الشذوذ في جلف وحر أنهم ما وصفان
 (قوله وقاط) قال في المصباح القماط خرقه عريضة يشدها الصغير ووجهه قط مثل كتاب وكتب
 وقط الصغير بالقماط قط من باب قتل ثم أطلق على الجبل فقيل قط الاسير قط من باب قتل اذا شد
 يديه ورجليه بالحبل اه (قوله وغشاء) بغين مبهمة مضمومة فتاء مثناة الهالك من ورق شجر يحاط
 زبد السيل (قوله وأغيد) قال في الصحاح الغيد النعومة ثم قال والاعيد الوسنان المسائل العنق
 (قوله ونخيدة) بفتح الخاء المبهمة المرأة الحسنه وذات الحياء والعذراء والواو التي لم تثقب (قوله
 وذوطة) قال الدماميني بزال مبهمة مضمومة فواو ساكنة مخمطة مهملة عنكبوت صفراء الظهور اه
 ومقتضى صنيع القاموس أنه بفتح الذال وسكون الواو فقول البعض بكسر الذال المبهمة وفتح الواو
 غير موافق لواحد من الضبطين (قوله أغناهم فعلان الخ) ذكر هذا الجمع هنا مع أنه جمع كثره لانه
 لما كان هو المطرد في هذا الوزن دون أفعال استدر له على قوله وغير ما أفعال الخ (قوله في فعل)
 قال شيخنا والبعض هل يشمل نحو عمر وأد فبهمعان على عمران وادان وأقول صرح الدماميني وابن
 عقيل على التسهيل بجمع أد على ادان كما يجمع صرد على صردان (قوله في صرد) بالصاد المهملة
 والراء طارض ضم الرأس بصطاد العصافير قيل وهو أول طير صام الله تعالى (قوله وفي جرد) بالجيم والراء
 والذال المبهمة قال الجوهرى ضرب من الفأر (قوله وفي نعر) بالنون والغين المبهمة والراء جمع
 نغرة قال الجوهرى كهمة وهو طير كالعصافير جمر المناقير اه تصريح وقال زكريا هو العصفور

لضرب من العناكب تلسع وقالوا أيضاً أموات بجمع ميت وميتة وكل ذلك شاذ لا يقاس عليه (وغالباً أغناهم فعلان في فعل
 كقولهم صردان) أي أن الغالب في فعل بضم الفاء وفتح العين أن يجمع على فعلان بكسر الفاء كقوله في صرد صردان وفي جرد
 جردان وفي نعر نعران وأشار بقوله غالباً الى ما شذ من ذلك نحو رطب وأرطاب تنبيهه نص في غير هذا الكتاب على أن
 فعلان مطرد في فعل

وكلامه هنا غير موفٍ بذلك (في اسم مذ كر رباعي بمد ثالث افعلة عنهم اطرِد) افعلة مبتدأ واطرِد خبره وفي اسم وعنههم بتهملقان باطرِد
وبعد في موضع جرسفة لاسم وثالث صفة (٨٨) لم يدعي أن افعلة يطرِد في جمع اسم مذ كر رباعي بمد قبل آخره نحو طعام واطعمة

ورغيف وأرغفة وعمود
وأعمدة واحترز بالاسم من
الصفة والمذكور من
المؤنث وبالرباعي من
الثلاثي والمد الثالث من
العارى عنه فلا يجمع شئ
من ذلك على افعلة الا ما
شذ من قولهم شحج
وأشحة وهو صفة وعقاب
وأعقبه وهو مؤنث وقدح
وأقدحة وهو ثلاثي وجائر
وأجوزة وليس مده ثلاثي
والجوزة المشبه الممدودة
في أعلى السقف ومما شذ
من ذلك مما لم يستكمل
الشروط فيحفظ ولا يقياس
عليه قولهم نجد وأنجدة
وصلب وأصلبة وباب
وأبوية ورمضان وأرضة
وعيسل وأعولة وجزة
وأجرة ونضيضة وأنضة
وقن وأقنة وخال وأخولة
وقفا وأقفية والجزة صوف
شاة مجزوة والنضيضة
المطرة القليلة (والزمة)
أى الجمع على افعلة (في
فعال) بالفتح (أفعال)
بالكسر (مصاحبي
تضعيف او اعلال)
فالاول نحو نبات وأبنة
وزمام وأزمة والثاني نحو
قبا وأقبية واناة وآنية
وشذ من الاول عنان
وعن وسجاج وسحج ومن
الثاني قولهم في جمع سماء

(قوله وكلامه هنا غير موفٍ بذلك) فيه أن معنى غلبة وزن جمع في وزن مفرد كونه أكثر فيه من غيره
وأكثرية فيه دليل اطراده فيه فتليل البعض كلام الشارح بأن الاغناء في الغالب لا يستلزم
الاطراد ممنوع (قوله وثالث صفة لمد) غير متعين بل يصح أن يكون مضافا اليه (قوله والمد الثالث)
كذا في نسخ وهو الموافق لما قدمه من كون ثالث صفة لمد وفي نسخ وبعده الثالث وهي مخالفة لما
قدمه وكذا ما في نسخ والمد للثالث ولعل نكتة المخالفة الاشارة الى جواز كون التركيب مضافا
(قوله شحج) وقياس جمعه أشحاء وشحاح (قوله وعقاب) وقياس جمعه أعقب وعقبان (قوله قدح)
بكسر القاف وسكون الدال المهملة وهو السهم قبل أن يرأس وقياس جمعه قداح وأقداح (قوله
وجائر) يجيئ أوله وزاى آخره (قوله نجد) بفتح النون وسكون الجيم وهو ما ارتفع من الارض (قوله
وعيل) بفتح العين المهملة وتشديد التثنية المكسورة واحدا عيال وقياس جمعه عيائل (قوله
وجزة) بكسر الجيم (قوله ونضيضة) بنون مقسوحة وضادين مجتمين ووجه شذوذ جمعه على أنضة
زيادته على أربعة أحرف نصريح (قوله فالاول) وهو المضاعف ومضاعف الثلاثي ما كان عينه
ولامه من جنس واحد نصريح (قوله نحو نبات) بموحدة مقسوحة وفوقيتين متاع البيت (قوله
وأبنة) أصله أبنته فالتقى مثلاً فنقلت حركة أولهما الى الساكن قبله ثم أضغم أحد المثلين في الآخر
وكذا يقال في أزمة ونحوه (قوله والثاني) وهو معتل اللام بأن تكون لامه يا أو واو (قوله عنان)
بكسر العين المهملة ما يقاد به الفرس وبفتحها السحاب كما في المصباح والمراد هنا المكسور كما يؤخذ
من قول اللماميني في مجت فعل بفتح عين وندر عن جمع عنان بالكسر ووطط جمع ووطط بفتح الواو
(قوله وسجاج) بفتح الجاء وكسرها وجهين العظم الذي ينبت عليه الحاجب كذلك الجوهرى زكريا
(قوله بمعنى المطر) أى ليكون مذكرا (قوله سمي) بضم السين وكسر الميم وتشديد التثنية كما ضبطه
الشارح بخطه أصله سهوى فعل به ما تقدم في الصفي واعلم أن نحو سبيل وطريق ولسان وسلاح مما
يذكر ويؤنث فان اعتبر التذكير قيل في جمع القلة أسبلة وأطرقه وأسنة وأسلحة وان اعتبر
التأنيث قيل في جمع القلة أسبل وأطرق والسن وأسلخ والبعر يقع على الذكور والانثى سمع صرعتي
بغيري فيقال على الاول أبعرة وعلى الثاني أبعرفارضى (قوله وسيأتى تقييد كلامه هنا بما ذكرته
في قوله الخ) فهم شيخنا وتبعه البعض أن مراده بما ذكره فيما يأتي اطراد جمع فاعيل وفعول
المضاعفين كسرير وذلول على فعل بضمين لا على افعلة ثم اعترض بأنه لا حاجة الى هذا التقييد
لاغناء كلام المصنف هنا عنه لانه قاله في فعال أو فعال فكلامه ليس الا فيما سنده ألف فيخرج
المضاعف الذي مدته يا أو واو ويمكن أن يكون مراده بما ذكره هناك جمع عنان على عن وسجاج
على سحج ووطط على ووطط شذوذاً يعنى أن ما ذكره المصنف هنا من لزوم افعلة في فعال أو فعال
المضاعفين ليس على اطلاقه بل مقيد بغير هذه الثلاثة لورود جمعها على فعل بضمين شذوذاً كما
يؤخذ من قول المصنف بعد ما لم يضاعف في الاعم ذوالالف (قوله لنحو أحر) قال ابن هشام يستغنى
منه اجمع وأكعب وأتبع وأبضع فانهم التزموا في جمعها جمع السلامة ولا يجيزون تكسيرها ولم يستثنها
المصنف لفظها سبوطى (قوله وصفين متقابلين) أى أحدهما للمذكر والآخر للمؤنث (قوله وصفين
منفردين) بأن يكون للمذكر افعال وليس للمؤنث فعلا أو بالعكس (قوله لما نفع في الخلق) بأن
تكون خليفة المذكر أو المؤنث غير قابلة للوصف (قوله للعظيم الكهرة) بفتح الكاف وسكون الميم
وهي حشفة الذكر (قوله وآدر) بفتح الهجزة الممدودة والدال المهملة تقويم الادرة بضم الهجزة

بمعنى المطر سمي وسمع أيضاً اسمية على القياس وسيأتى تقييد كلامه هنا بما ذكرته في قوله ما لم يضاعف وسكون
في الاعم ذوالالف (فعل) بضم الفاء وسكون العين جمع كثره وهو على قسمين قياسي وسماعي فالقياسي ما كان جمعاً (لنحو أحر وحرراً)
وصفين متقابلين فتقول فيهما جرراً أو لافعل وفعلاً وصفين منفردين لما نفع في الخلق نحو أكر للعظيم الكهرة وآدر

ورتقاء وعفلاء فتقول فيها كروا در ورتق وعفل فان كانا منفردين لما منع في الاستعمال خاصة نحو رجل آلى وامرأة عجزاه اذ لم
يقولوا رجل أعجز ولا امرأة ألباء في أشهر اللغات في اطراف فعل حينئذ خلاف نص في شرح الكافية على اطراده وتبعه الشارح
نص في التسهيل على أن فعلا فيه محفوف واطرافه هنا يوافق الاول **تنبيهات** الاول يجب كسرفاء هذا الجمع فيما عينه يا نحو
بيض لماسيد كفي التصريف الثاني يجوز في الشعر ضم عينه بثلاثة شروطه صحة عينه وصحة لامه وعدم التضعيف كقوله
وأنت كرتى ذوات العين النجل وهو كثير فان اعتلت عينه نحو بيض وسود أو لامة (٨٩) بنوعى وعشوا وكان مضاعفا

نحو غر جمع أغر لم يجز
الضم الثالث من قسم
السماعى من هذا الجمع
قولهم بدنة وبدن وأسند
وأسد وسقف وسقف وثنى
وثنى وعفوف وعفوف ونوم
ونوم وعمية وعم وبازل
وبزل وعائد وعوذ وحاج
وحج وأظل وظل ونقوق
ونق والنقوق الضفدعة
الصياحة والنوم الغمام
والعمية الضفدعة الطويلة
والأظل باطن القدم
والعائد الناقة القريبة
العهد بالنجاج (فعله جمعا
ينقل يدرى) فعله مبتدأ
خبره يدرى وجمعا مفعول
ثان يدرى أى من جوع
القلة فعله كما عرفت ولم
يطرد في شئ من الابنية بل
محفوظ في ستة أوزان فاعيل
نحو صبى وصبى وفعل نحو
فتى وفتية وفعل نحو شيخ
وشيخة وثور وثور وفعال
نحو غلام وغلمة وفعال نحو
غزال وغزلة وفعل نحو ثنى
وثنية والثنى هو الثانى في
السيادة ومر جمع ذلك كله
النقل لا التقياس كما أشار
اليه بقوله ينقل يدرى

وسكون الدال وهى الخصية المنتفخة (قوله ورتقاء) براء ففوقه ففاف من الرق بالتحريك بالهرو
انسداد الفرج باللحم (قوله وعفلاء) بعين ههمله ففاء من العقل بفتح العين والفاء وهو شئ يجتمع في
قبل المرأة يشبه الادرة للرجل تصریح (قوله آلى) مهملة ممدودة ثم ألف بعد اللام أى كبير الالبسة
والاصل آلى بهمزتين ثابتهن ما ساكنة وتحتية بعد اللام فقلت المهمزة الثانية ألفا وكذا التحتية
تحرکها وانفتاح ما قبلها (قوله عجزاه) بالميم والزاي أى كبيرة العجز (قوله في أشهر اللغات) وحكى
امرأة ألباء ورجل أعجز فعلى هذا يقال رجال ألى ونساء ألى ورجال أعجز ونساء أعجز تصریح (قوله
يوافق الاول) قال المرادى فان خص كلامه بالمتقابلين أخذنا من المثال لم يستقم لخروج
المنفردين لما منع في الخلقة فتعين التعميم اه قال سم وما ادعاه من عدم الاستقامة ممنوع لانه
اذا خص كلامه بالمتقابلين كان في المفهوم تفصيل وذلك جائز اه لكن لا يخفى أن عدم
التخصيص أولى (قوله ذوات العين النجل) بنون وجيم جمع نجل الاله وهى العين الواسعة (قوله
وثنى) بكسر المثناة وفتح النون مع القصر كذا في التصريح والفارضى ثم حكى الفارضى قولاً بأنه
بتشديد الياء التحتية كصبى والذي في الدمامينى أنه يضم المثناة وكسرها مع اسكان النون فيهما
وسيد كرا شارح أنه الثانى في السيادة (قوله وعمية) بعين مهملة مفتوحة (قوله وبازل)
بوحدة ثم زاي يقال بعير بازل وناقه بازل اذا انشق ناهمة وذلك في السنة التاسعة وربما كان
في الثامنة وقوله وبزل في القايموس أن بازلا تجتمع على بزل ككتب يعنى بضمين وهذا يضعف
ما قاله الشارح من جمع بازل على بزل بسكون الزاي لجواز أن يكون سكونه التثنية والاصل
الضم كسكون كتب ورسل ونحوهما كذا قال شيخنا والبعض لكن قول الصحاح يجمع حاج على
حج مثل بازل وبزل وعائد وعوذ ويؤيد كلام الشارح (قوله وعائد) بالذال المججمة (قوله وحاج) بحاء
مهملة وجيم مشددة من حج الكعبة (قوله وأظل) بفتح المهمزة والظاء المججمة وتشديد اللام ولا وجه
لما نقله شيخنا عن الشارح وأقره من ضبط اللام بقوله بالفتح الألى يدعى أنه في الاصل وصف فيمنع
من الصرف للوصف في الاصل ووزن الفعل (قوله ونقوق) بنون وفاقين على وزن صبور (قوله
وثيرة) وأصله ثورة قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها (قوله الثانى في السيادة) كالوزير بالنسبة
للسلطان (قوله التعريض بقول ابن السراج) انه اسم جمع وقد حصل التعريض بقوله في النظم اول
الباب جوع قلة فكانه خشى هنا الغفلة عن ذلك سم (قوله المنبته عليه) يحتمل منا وهو ظاهر
ويحتمل من المصنف فالمراد المنبته عليه تعريضاً ولا يخفى بعده (قوله من جوع القلة) يفهم منه
أنه قال مثل ذلك في بعض جوع الكثرة وهو كذلك كقوله وفعل جمعا لفعلة عرف (قوله لا سم رباعى)
مذكرا كان أم مؤنثا (قوله جمدا) الباء للمصاحبة وجملة قد زيد قبل لام نعت لمد وجملة اعلا لا فقد نعت
لللام (قوله في الاعم) أى في الاستعمال الغالب المطرد (قوله نحو قضيب الخ) من هنا وما تقدم يعلم أن

(١٣ - صبان رابع) (تنبيهات) الاول فائدة قوله جمعا التعريض بقول ابن السراج المنبته عليه اول الباب ولذلك لم يقل مثل هذا
في غيره من جوع القلة اذ لا خلاف فيها الثاني لو قدم قوله وفعله جمعا بنقل يدرى على قوله فعل نحو أحر وجرا لكان أنسب لتوالى
جوع القلة (وفعل لا سم رباعى جمدا قد زيد قبل لام اعلا لا فقد مالم يضاعف في الاعم ذوالالف) أى من أمثلة جمع الكثرة فعمل
بضمين وهو يطرد في اسم رباعى جمدا قبل لامه صحیح اللام وهو المراد بقوله اعلا لا فقد فاعلا لا مفعول مقدم فان كانت ممدوية أو
والم يشترط فيه غير الشروط المذكورة نحو قضيب وقضب وعمود وعمودان كانت ألفا لا يشترط فيه مع ذلك أن لا يكون مضاعفا

نحو قذال وقذل وجمار وجر واحترز بالاسم عن الصفة فانها لا تجتمع على فعل وشذ في وصف على فعال نحو صناع وصنع وفعل نحو
 ناقة كئناز ونوق كئزوحكى ابن سيده أن من العرب من يقول نوق كئناز بلفظ الافراد فيكون من باب دل اص وقد سبق الكلام عليه
 أول الباب وعلى فعيل نحو نذير ونذور يد عليه فعول لا بمعنى مفعول نحو صبور وغفور فانه يطرد فيه فعل نحو صبر وغفر وسبأ في
 التنبيه عليه واحترز بالرباعي من غيره نحو نار وفيل وسور ونحو قنطار وقطير وعصفور فانه لا يجمع على فعل شئ منها واحترز
 بالمدح الخالي منه فانه لا يجمع على فعل وشذ غمرة وغر وبكونه قبل اللام من نحو دائق وعيسى وموسى فلا يجمع على فعل وبصحة
 اللام عن المعتلها نحو سقاء وكساء فانه لا يجمع على فعل وبعدم التنصيف في ذى الالف عن نحو بنات وزمام فان قياسه أفعلة كما مر
 وشذ عنان وعن وحجاج وحجيج ووطاط ووطط كما أشار اليه بقوله في الاعم وهو من تخصيص ذلك بذى الالف أن المضاعف
 من ذى الياء نحو سير وذي الواو ونحو ذلول يجمع على فعل نحو سرور وذلل في تنبيهات في الاول لا فرق في الاسم الرباعي الجامع للشروط
 بين أن يكون مذكرا كما مثل أو مؤنثا (٩٠) مثل أتان وأئن وقلوص وقص وكلاهما يطرد فيه فعل الثاني ما مدته

نحو قضيب وعمود وجمار يطرد في جمعه كل من فعل وأفعلة (قوله نحو قذال) للمذكروهر بفتح القاف
 والذال المجمة جماع مؤنر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية تصریح (قوله نحو صناع)
 بفتح الصاد المهملة المرأة المتقنة ما تصنعه النساء (قوله ويرد عليه الخ) أجب عنه سم بأن في
 مفهوم قول المصنف لاسم تنصيف لا فلا يعترض (قوله لا بمعنى مفعول) بل بمعنى فاعل كما عبر به ابن
 المصنف سم (قوله وسبأ في التنبيه عليه) أى في التنبيه الرابع (قوله عنان) بكسر العين المهملة
 دما مئني (قوله ووطاط) أو مفتوحة وطاء من مهملةين وهو الضعيف تصریح (قوله مثل أتان)
 هى أتى الخبر (قوله وقلوص) بفتح القاف الناقه الشابة (قوله وكلاهما يطرد فيه فعل) المناسب فاه
 التفریع (قوله فظاهرا طرافه) أى حيث قال لاسم رباعي الخ فانه شامل لمفتوح الاول ومكسوره
 ومضمومه أو حيث قال ذوالالف من غير تقييد (قوله فانه مثل بقراد الخ) أى وكل من قراد وكراع
 مضموم الاول والكراع بكاف وراء وعين مهملة في الغنم والبقر بمنزلة لوظيف في الفرس والبعير
 وهو مستبق الساق يد كر ويؤنث والجمع أكرع ثم أكارع والكراع أيضا اسم لجماعة الخيل اه
 زكريا (قوله أغراشبايا) أى أبيضها أحمر من الحمة وهى لون بين الذهبه والكمته ودون الحوة كقافى
 القاموس وفيه ان الذهبه السوداء والكمته شدة الحمرة والحوة سواد الى خضرة أو حرة الى سواد
 واللثا جمع لثة وهى اللحمة المركبة فيها الاسنان والسوك جمع سوك والاصحل بكسر الهمزة
 والحاء المهملة يذها ماسين مهملة شجر تخذ منه المساويل (قوله في سبال) بسين مهملة مكسورة كقافى
 خط السيوطى لكن قال فى الصحاح السبال بالفتح ضرب من الشجر له شوك اه وكذا فى الاماميين
 (قوله سويل) أى بضمتين وسيل أى بكسر فسكون (قوله فان كان مضاعفا) مقابل للمذوف تقديره
 هذا أى تسكين عين الجمع اذالم يكن مضاعفا (قوله ذباب) بذال مجمة مضمومه وموحدة عين (قوله ولم
 يذكره) أى النوع الآخر (قوله نحو ضحكة) بضم فسكون وهو من يضحك منه كثيرا وأما بضم ففتح
 فهو من يضحك كثيرا (قوله بيه) بضم الموحدة الشجاع الذى لا يدري من أين يؤتى زكريا (قوله
 بهى) بضم الموحدة وسكون الهاء اسم لنبت معروف كقافى القاموس (قوله يعنى فعلا) تفسير للضمير

ألف على ثلاثة أقسام
 مفتوح الاول ومكسوره
 ومضمومه أما الاول
 والثاني ففعل فيهما مطرد
 وتقدم عشيلهما وأما الثالث
 فظاهرا طرافه هنا اطراد
 فعل فيه وبه صرح فى
 شرح الكافية فانه مثل
 بقراد وقراد وكراع وكرع
 فى المطرد وتبعه الشارح
 وذكر فى التسهيل أن
 فعلا نادرا فى فعال وهو
 الصحیح فلا يقال فى غراب
 غرب ولا فى عقاب عقب
 وإذا قلنا باطراده فيشترط
 أن لا يكون مضاعفا كما
 شرط ذلك فى أخويه
 الثالث يجب فى غير
 الضرورة تسكين عين هذا
 الجمع ان كانت واو ونحو
 سوار وسور ومن ضمها فى
 الضرورة قوله

أغراشبايا أحمر اللثا بحسنها سوك الاصحل ويجوز تسكين عينه ان لم تسكن واو ونحو قذال وجر
 وان كانت ياء كسرت الفاء عند التسكين فتقول فى سبال سيل وسيل فان كان مضاعفا لم يجز تسكينه لما يؤدى اليه من الادغام
 ونذر قولهم نعباب وذباب والاصل ذيب الرابع فعل يطرد فى نوعين أحدهما المتقدم والاخر ووصف على فعول لا بمعنى مفعول نحو
 صبور وصبر فان كان بمعنى مفعول لم يجمع على فعل نحو كروب ولم يذكره هنا فاهم أنه غير مقيس وليس كذلك (وفعل جماعا لصفة
 عرف ونحو كبرى) أى من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم ثم فتح ويطرد فى نوعين الاول فعلة بضم الفاء اسمها نحو غرفة وغرف فان كان
 صفة نحو ضحكة لم يجمع على فعل وشذ قولهم رجل مهمه ورجال بهمم الثاني الفعل أى الفعل نحو الكبرى والكبر فان لم يكن أى
 الافعل نحو بهى ورجعى لم يجمع على فعل (تنبيهات) الاول أخل باشتراط الاسميه فى فعلة وهو شرط كما عرفت وأما اشتراط
 كون فعلى أى الافعل فاعطاء بالمثال الثاني اقتصر هنا وفى الكافية على هذين النوعين وقال فى شرحها بعد ذكرهما وشذ فيما سوى
 ذلك يعنى فعلا وزاد فى التسهيل نوعا ثالثا

وهو فعلة اسمها نحو جمعة وجمع فان كان صفة نحو امرأة شله وهي السرية لم يجمع على فعل واستثقل بعض التميميين والكليبيين ضم عين فعل في المضاعف وجعلوا مكانها فتحه فقا الواحد وذلك بدل جدد وذلك في هذا النوع رابع على هذه اللغة يطرده فيه فعل. الثالث استلف في ثلاثة أنواع آخر اولها فعلى مصدر نحو رجعي وثانيها فعلة فيما ثانيه واولها كنه نحو حوزة فقاها الفراء في هذين النوعين فتقول في جمعها رجع وحوز كما قالوا في رؤيا ونون رؤى ونوب وغيره يجعل رؤى ونوب مما يحفظ ولا يقاس عليه. وثالثها فعل مؤنث بغير تاء نحو جعل فهذا يجمع على فعل فيما ساعد المبرد وغيره بقصره على السماع وكلامه في الكافية وشرحها يقتضى موافقة المبرد فانه قال فيها. وهند مثل كسر في فعل. وجل مثل برمة في فعل. وقال في شرحها ويلحق فعل وفعل مؤنثين بفعلة وفعلة فيقال هند وهند وجل وجل. الرابع مما حفظ فيه فعل قولهم تخمة وتخم وقرية (٩١) وقرى وعدو وعدى وتقرق وتقرق وحكى ابن

سيده في جمع نفسا. نفسا بالتخفيف ونفسا بالتشديد وعلامة جمع فعل الذي له واحد على فعلة أن لا يستعمل الاموثا نص على ذلك سيبويه فرطب عنده اسم جنس لقولهم هذا رطب وأكأ رطباً طيباً وتخم عنده جمع لانه مؤنث اه (ولفعلة فعلى) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلى بكسر أوله وفتح ثانيه وهو مطرد في فعلة اسمها تماماً كما قيده في التسهيل بذلك نحو كسرة وكسر وجمعة وجمع ومرية ومري والاحترار بالاسم عن الصفة نحو صغرة وكبرة وعجزة في أفعال ذلك المخصص وذكر أنها تكون هكذا للمفرد والمثنى والمجموع وشذرت جمعة ورجال صهم وامرأة ذرية ونساء ذرب والجمعة الشجاع والذرية الجديدة اللسان

في شذ (قوله وهو فعلة) أى بضمين (قوله شله) بضم الشين المجهمة واللام الاولى وقوله وهي السرية أى في حاجتها (قوله وجعلوا مكانها فتحه) سواء عندهم في ذلك الاسم والصفة كما قاله أبو الفتح والشلوبين (قوله فهذا نوع رابع قد يحاب من هذا الرابع بأن الجمع فيه محمول عن أصله تخفيفاً والكلام في الأصل سم (قوله كما قالوا في رؤيا ونون رؤى) بنون ثم موحدة وفيه مع ما قبله لف وشر مرتب (قوله رؤى) كهدى لانقلاب الياء انقلب كرها وانفتاح ما قبلها (قوله يجعل رؤى ونوب) الظاهر ونوب بالانصب كما في بعض النسخ عطف على مفعول يجعل لكنه رف. رؤيا ونوب على حكايتهما حال الرفع (قوله مما يحفظ ولا يقاس عليه) لان رؤيا ليست أنثى أفعال ونوب مفتوحة الاول والكلام في مضمومته ومثله جمع قرية على قرى (قوله وثالثها فعل) أى بضم فسكون (قوله وعلامة جمع فعل الخ) هذا متعلق بقوله مما يحفظ فيه فعل قولهم تخمة وتخم أى علامة كونه جمع الاسم جنسياً (قوله تماماً) أى مشتملاً على جميع أصوله سم (قوله نحو صغرة) بكسر الصاد المهملة وسكون العين المجهمة (قوله في أفعال الخ) أى حالة كونها من جملة أفعال في معنى من أو الظرفية من ظرفية الجزء في الكل ويصح أن تكون بمعنى مع والمخصص اسم كتاب في اللغة لابن السيد (قوله صمة) بكسر الصاد المهملة وتشديد الميم (قوله ذرية) بكسر الهمزة المجهمة وسكون الراء وبالواحدة اه. ذميرج وهولغة في ذرية كنبقة (قوله فان أصله ورق) كذا في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها ورقة وليس بصواب لان الهاء عوض من الواو فلا يجمع بينهما (قوله لم يبق على وزن فعلة) بل ولا كان على وزن فعلة خلافاً لما تقتضيه عبارته في بعض النسخ كما عرفت (قوله الثاني قال في التسهيل الخ) فيه تقييد الكلام الناظم بفعلة التي ليس لها اسم جنس جمعي على وزن فعل بكسر فسكون (قوله وسدر) أى بكسر. يفتح أما سدر بكسر فسكون فاسم جنس جمعي لا جمع (قوله أى نحو لثة) فان أصله لثى كعنب (قوله وقشع) بقاف مفتوحة مقشعين مبهمة ساكنة فعين مهملة (قوله وهضبة) أسلفنا تفسيرها قبيل الكلام على قوله وغالباً أعناهم فعلان الخ (قوله وهدم) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة (قوله وصورة) بضم الصاد المهملة (قوله الثوب الخلق) بفتحين أى البالى (قوله لا يكون فعل) أى بكسر ففتح ولافعال بكسر افاء (قوله الاماندر كيعار) راجع لقوله ولافعال فقط قال الدماميني وتخصيص المصنف لفظه بعبارة التسهيل يدل على أنه لم يسمع في فعل (قوله جمع يعر) بفتح التحتية وسكون العين المهملة (قوله وقد ينوب فعل الخ) قال

وبالتام عن نحو رقة فان أصله ورق ولكن حذف فائوه فانه لا يجمع على فعل وانما بقيد فعلة هنا بضم القيد من أقله مجيهاً صفة حتى ادعى بعضهم أنها لم تجي صفة وان كان الاصح خلافه كما عرفت ولان نحو رقة لم يبق على وزن فعلة فلا حاجة للاحتراز عنها. تنبيهات الاول قاس الفراء فعلا في فعل اسمها نحو ذكري وذكري في فعلة ياتي العين نحو ضيعة وضيع كقاس فعلا في نحو رؤيا ونون وقاسه المبرد في نحو هند كقاس فعلا في نحو جعل وقد تقدم ومذهب الجمهور أن ما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه. الثاني قال في التسهيل ويحفظ يعني فعلا بانفاق في فعلة واحد فعل أى نحو سدر والمعروض من لامة تاء أى نحو لثة وفي نحو معدة وقشع وهضبة وقامة وهدم وصورة وذرية وعدة ووحيد أه والقشع الجلد البالى والهدم الثوب الخاق. الثالث لا يكون فعل ولافعال لما فاؤه ياء الاماندر كيعار قاله في التسهيل واليعار جمع يعر ويعرة واليعر الجدى يربط في الزبية للاسد (وقد يجي جمعه) أى فعلة بالكسر (على فعل) بالضم قال في شرح الكافية وقد ينوب فعل عن فعل وفعل عن فعل فالاول ككلمة وحلى ولحبة

وعلی والثانی كصورة وصورة وقوى (فی نحو رام ذو اطراد فعله) فعلة مبتدأ خبره ذو اطراد أى من أمثلة جمع الكثرة فعلة بضم الفاء وهو مطرد فى فاعل وصف المذکر عاقل معتدل اللام نحو رام ورماء وقاض وقضاة وغاز وغزاة وقد أشار الى ذلك بالتمثيل فخرج نحو مشرواد وورامية وضاروصف أسا وضارب فلا يجمع شئ من ذلك على فعلة وشذكى وكفاة وباز وبزاة وهادر وهادرة وهو الرجل الذى لا يعتد به كاندروغوى وغواة وعريان (٩٢) وعراة وعدو وعداة ورذى ورذاة (وشاع نحو كامل وكله) أى من أمثلة جمع

الكثرة فعلة بفتح الفاء وهو مطرد فى فاعل وصف المذکر عاقل معتدل اللام نحو كامل وكله وباز وبزاة وقد أشار أيضا للمثال الى الشروط فخرج نحو حذر وواد وحائض وسابق وصف فرس ورام فلا يجمع شئ منها على فعلة وشذسىد وسادة وخبيث وخبيثة وبرورة وناعق ونعقة وهى لغريان ~~ب~~ تديسه لا يلزم من كونه شائعا أن يكون مطردا فكان الاحسن أن يقول كذلك نحو كامل وكله (فعلی لوصف كقتيل وزمن وهالك وميت به قن) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلى وهو مطرد فى وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلك أو توجع أو تشمت نحو قتل وقتلى وجرى وجرى وأسير وأسرى ويحمل عليه ما أشبهه فى المعنى من فعل كرم وزمنى وفاعل كهالك وهلكى وفعل كبت وموتى وفعيل لا يعنى فاعل كبرى يضمر ضى وأفعل كاجتق وحتق وفعلان كسكران وسكرى وبه قرأ

الفارضى ولعل هذا خاص بما لا مية أو واو (قوله ولى) أى بضم اللام وكسرت أيضا على القياس (قوله وصور) أى بكسر الصاد المهملة وضمت أيضا على القياس (قوله وقوى) أى بكسر القاف وضمت أيضا على القياس (قوله نحو رام ورماء وقاض وقضاة وغاز وغزاة) والاصل فهن رمية وقضية وغزاة قلبت اليا والواو ألفين لتحرهما وانفتاح ما قبلهما فقلت انهما فعلة بفتح الفاء وان الفتحة حوت ضمة للفروق بين معتدل اللام وصحبتها تصريح (قوله وضار) بتخفيف الراء كقاض من الضراوة لا بتشديدهما من الضرر والا كان صحيح اللام (قوله وباز) أى لانه اسم لا وصف (قوله وهادر) بـال مهملة وقوله وهادرة أى بضم الهاء وسيد كرا الشارح أنه يجمع على هادرة بكسر هاء أيضا وفى القاموس أنها مفتوح أيضا فهى مثلية (قوله وهو الرجل الخ) ويطلق أيضا كما فى القاموس على اللبن الذى خثر أعلاه وأسفله رقيق (قوله كاندروغوى الخ) انظر لم يقل وغوى الخ (قوله وعدو وعداة) عندى فيه نظر لجواز أن يكون العداة بضم العين جمع عاد لا جمع عدو حتى يكون مما ندر بل قال بذلك غير واحد فى نحو قول الشاعر .

لا يبعدن قومى الذين هم • سم العداة وآفة الجزر

ككلم وكذا يقال فى قوله غوى وغواة وعريان وعراة (قوله ورذى) راء فذال مجبة فتحته مشددة بوزن فعيل وهو البعير المنقطع من الاعياء ومن أمثله المرض (قوله أن يكون مطردا) أى مع أنه فى الواقع مطرد (قوله لوصف كقتيل الخ) أى فى الزنة والدلالة على هلك أو توجع أو تشمت (قوله قن) بكسر الميم بمعنى حقيق خبر عن ميت قاله الشاطبى وعليه فزمن وهالك بالجر عطف على قتل قال المكودى ويصح أن يكون زمن مبتدأ وهالك وميت معطوفين عليه وقن خبر وعلى هذا يتعين فتح ميمه فان قن المفتوح الميم يستوى فيه الواحد والمثنى والجمع اه وفى قول الشارح ويحمل عليه الخ ميل الى الإعراب الثانى (قوله ما أشبهه فى المعنى) قال شيخنا والبعض تبعالز كرى أى فى الدلالة على هلك أو توجع أو تشمت ولو فى غير الموصوف ليدخل فى ذلك ما سيمثل به الشارح من نحو اجق وسكران فان كلامهما قديم لك غيره أو يوجهه اه وأنت خبر بانه لا حاجة الى هذا التكلف لان شأن الاجق أن يهلك نفسه أو يوجهها والسكران كذلك مع أنه لو صح لم يكن جمع ذرب على ذربى شاذ لان شأن السنان الذرب أن يهلك غيره أو يوجهه فتأمل (قوله كبت) أصله ميت فعلى به ما فعل بسيد (قوله وترى الناس سكرى) أى مع الامالة (قوله ذلك المعنى) أى الهلاك أو التوجع أو التشمت (قوله وسنان ذرب) أى حاد (قوله والوضع الخ) يعنى أو وضع العرب قتل فعلة فى جمع فعل وفعل أى جعله قتيلا والاسناد مجاز عقلى لان المقتل حقيقة صحاح الوضع (قوله نحو درج) بضم الدال المهملة وسكون الراء وبالجميم وهو وعاء المغازل (قوله نحو غرد) بفتح الغين المعجمة وسكون الراء وبالذال المهملة وهو نوع من النكاة وحكى جماعة كسر الغين وقالوا ان غردة جمع مكسورها كما فى التصريح (قوله وحسل) بجماء وسين مهملتين (قوله هادر) تقدم معناه قريبا (قوله من الصفة) كحلومر (قوله وندر فى علق) أى شديد عجلة كان ينبغى اسقاطه لانه لم يقيد بالاسم الا فعلا المضموم

حزة والكسائى وترى الناس سكرى وما هم سكرى وماسوى ذلك محفوظ كقولهم كيسى وكيسى فانه ليس فيه ذلك المعنى الفاء وسنان ذرب وأسنة ذربى ومنه قوله انى امرؤ من عصابة سعدية ذرب الاسنة كل يوم تلاق (لفعل اسماصح لا ما فعله والوضع فى فعل وفعل قلله) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلة وهو لاسم صحيح اللام على فعل كثير ان نحو درج ودرجة وكوز وكوزة ودب ودبية وعلى فعل وفعل قليلا فالاول نحو غرد وغردة وزوج وزوجة والثانى نحو قرد وقردة وحسل وحسلة والحسل الضب وهو محفوظ فى هذين كما يحفظ فى غير ذلك كقولهم لضد الانشى ذكرود كرة وقولهم هادر وهادرة واحترز بالاسم من الصفة وندر فى علق وبالصحيح اللام

من نحو عضو وطبي ونحى فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة (وفعل لفاعل وفاعله • وصفين نحو عاذل وعاذله) أي من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو مطرد في وصف صحيح اللام على فاعل أو فاعلة نحو عاذل وعاذله وعاذل واحترز بوصفين من الاسمين نحو حاجب العين وجائزة البيت فلا يجمعان على فعل (ومثله) أي مثل فعل (الفعال فيما ذكرنا) أي في المذكر خاصة في مطرد في وصف صحيح اللام على فاعل نحو عاذل وعاذل وندى في المؤنث كقوله • أبصارهن إلى الشبان مائة • وقد أراهن عن غير صداد وتأوله بعضهم على أن صداد في البيت جمع صاد وجعل الضمير للابصار لانه يقال بصير صاد كما يقال بصير حاد (وذا) أي فعل وفعل (في المعنى لا ما ندرا) نحو غاز وغزى وغزاه وندرا أيضا في سخل وسخال ونفساء ونفس ونفاس وندرفعل أيضا في نحو أعزل وعزل وسرو وسروا وسرودة ونجد

تنبية • سمي في التسهيل المعتل اللام منها قليلا وما بعده نادرا (فعل وفعله فعال (٩٣) لهما) باطراد اسمين كانا أو وصفين نحو كعب وكعب وصعب وصعاب وقصعة وقصاع وخدلة وخدال (وقل فيما عينه اليانها) أي نحو ضيف وضياف وضعة وضياع • تنبيه • قل أيضا فيها فإثاء الياء منهما ومن القليل قولهم في جمع يعر ويعرة يعار كما قدمته وقد ذكره في التسهيل وشرح الكافية (وفعل أيضا فعال • ما لم يكن في لامه اعتلال) أي يطرد فعال أيضا في فعل نحو جبل وجبال وجمل وجمال وانما يطرد فعال في فعل بشروط ثلاثة الأول أن يكون صحيح اللام فلا يطرد في نحو قتي والى ذلك أشار مجز البيت والثاني أن لا يكون مضعفا فلا يطرد في نحو طلس والثالث أن يكون اسمها لاصفة نحو بطل والى الثاني الإشارة بقوله (أويك مضعفا) وأما الثالث فذكره في التسهيل (ومثل

الفاء وكذا لم يفيد بحجة اللام الاياه فكان يذبح اسقاط قوله وطبي ونحى أيضا على ان جمع المفتوح والمسكور على فعلة سماعي مطلقا فلا أثر للتفصيل فيه الا أن يجعل كلام المصنف من الحذف من غير الاول دلالة الاول ويجعل التفصيل في غير مضموم الفاء لتمييز القلبيل من النادر والمعدوم فافهم (قوله ونحى) بكسر النون وسكون الحاء المهملة وهو وعاء السمن (قوله صحيح اللام) خرج معتلها كرام وقاض (قوله نحو حاجب العين وجائزة البيت) احترز بالاضافة عن حاجب بمعنى مانع وجائزة بمعنى مارة فافهما وصفان فيقال فيهما ما يجب وجوز (قوله غير صداد) فيه الشاهد لانه جمع صادة بناء على أن الضمير للنسوة (قوله نحو غاز وغزى) والاصل غز وقبت الواو ألفا تحركها وانفتاح مقابلهما (قوله في سخل) بفتح السين المهملة وسكون الحاء المهملة وهو الرجل الرذل كذا في الفارسي (قوله وندرفعل أيضا) قيد بفعل اشارة الى أن فعلا لم يأت في ذلك سم (قوله في نحو أعزل) بعين مهملة وزاى وهو الذى لا سلاح له (قوله وسرو وسروا) ضبط الاول في نسخهمزة بعد واو ساكنة والثاني بهمزة بعد الواو وضبط الاول في نسخ أخرى بواو مشددة بعد الراء والثاني بألف بعد الراء محذوفة لالتقاء ساكنة مع التنوين بعدها وعلى كل فوزن الاول فعول بفتح الفاء والثاني فعل الا أن لام الثاني على النسخ الاولى ثابتة وعلى النسخ الاخرى محذوفة لالتقاء الساكنين وأما امرأ بوزن فعال فجمع سار كما في كلام ابن الناظم لاجمع سروء فلا مخالفة بين كلام الشارح وكلام ابن الناظم (قوله وخريدة) بفتح الحاء المهملة يقال امرأه خريدة أي حسنة أو ذات حياء أو عذراء كما تقدم (قوله وخدلة) بفتح المعجمة ودال مهملة أي ممتائة الساقين والذراعين (قوله وضيعه) بضاد معجمة وتحتية وهى العقار (قوله نحو بطل) مثال للصفة (قوله منه) أي من فعل أي على وزنه بدون التاء وأشار به الى أن مراد المصنف ذوات التاء الموازن بدون الفعل لا مطلق ذى التاء ولم يصرح المصنف بذلك لتكالا على وضوح المراد فاندفع اعتراض ابن هشام بان ظاهر النظم يقتضى أن ما فيه التاء فهو كفعل في أنه يجمع على فعال وان لم يكن بوزن فعل بدون التاء (قوله نحو فعلة) كان عليه أن يقول وهو فعلة (قوله نحو قدح) بكسر فسكون وهو السهم قبل أن يرأس كما مر (قوله كدى) هو القفيز الشامى وهو غير المدوق قياس جمعه أمدا (قوله ورد) أي باطراد أخذ من قوله كذا في انشاء أيضا اطرد (قوله وأنبه) اعترضه ابن هشام بأن المصنف نطق بفعالان ممنوع من الصرف وفعالان ممنوع من الصرف ليس له الاثنى واحدة وهى فعلى كما أن المصروف ليس له الاثنى واحدة وهى فعلانة وأجاب بأن مراده فعالان من حيث هو وانما نطق به ممنوعا من الصرف لعليته على الوزن وزيادة الالف والنون وفي بعض النسخ

فعل • ذواتها) منه نحو فعلة فيجمع على فعال باطراد نحو ربة ورفاب ويشترط فيها ما يشترط في فعل (وفعل مع فعل) أي يطرد فيهما أيضا فعال (فأقبل) نحو قدح وقدح ورمح ورمح ويشترط لاطرادها فيهما أن يكونا اسمين كما مثل احترز من نحو جلف وحاد ويشترط في ثانيهما أن لا يكون واوى العين كحوت ولا ياتى اللام كدى (وفي فعل وصف فاعل ورد) أيضا فعال (كذا في انشاء) أي أنثى فعيل بمعنى فعيلة (أيضا اطرد) بشرط صحة لامهما نحو ظريف وظراف وظيفه وظراف واحترز عن فعيل وصف مفعول وانشاء نحو جرح وجرحه فلا يقال فيهما جرح والاحتراز بحجة اللام عن نحو قوى وقوية فلا يقال فيهما قواى (وشاع) أي كثر فعال (في وصف على فعلانا) بفتح الفاء (وأنبه) أي أنثى فعلا ن وهما فعلى وفعلانة نحو غضبان وغضاب وغضبي وغضاب وندمانه وندام (أو) وصف (على فعلانا) بضم الفاء (ومثله) انشاء (فعلانة)

نحو خصان وخصان وخصان وخصان (تنبيه) أنهم بقوله وشاع أنه لا يطرد فيها وهو ما صرح به في شرح الكافية وكلامه في التسهيل يقتضى الاطراد (والزومه) أى فعالا (في نحو طويل وطويلة تني) والمراد بنحوهما ما كان عينه واو اولاه صحبته من فعل بمعنى فاعل وفعلية انشاء فتقول فيهما طول وخصان وقوله لا يطرد في نحو طويل وطويلة الا الى التصحيح نحو طويلين وطويلات (تنبيه) قد اوضح مما تقدم أن فعلا المطرد في ثمانية أوزان فعل كصعب وفعله كقصعة وفعل كجبل وفعله كرقبة وفعل كذئب وفعل كرمح وفعل وفعلية (٩٤) وشاع في خمسة أوزان فعلا كعضبان وفعل كعضبي وفعلانه كذمانه وفعلان

نكده صان وفعلانه كخصان
ومما يحفظ فيه فعل
تكرور وخراف وفعله
كقصعة ولقاح وفعل كتمر
ونمار وفعله كغرة ونمار
وفعله كعباءة وعباءة وفي
وصف على فاعل كصائم
وصيام أرفاعلة كصائفة
وصيام أوفعل كربي
ورباب أرفعال كجواد
وجياد أوفعال كهبان
للمفرد والجمع أوفعل كعير
ونخار أوفعل كعجف
وعجاف أوفعال كعفاء
وعجاف أوفعل بمعنى
مفعول كريبط ورباط وفي
اسم على فعلة كبرمة وبرام
أوفعل كربع ورباع أو
فعل كجهد وجاد أوفعلان
كسرحان وسراح أوفعل
كفصيل وفصال أوفعل
كرجل ورجال (و بفعل
فعل نحو كبد يخص غالبا)
أى من أمثلة جمع الكثرة
فقول وهو مطرد في اسم
على فعل نحو كبد وكبود
ونمر ونور وأشار بقوله
يخص الى أنه لا يجاوز فعولا
الى غيره من جوع الكثرة
غالبا وأشار بقوله غالبا الى
أنه قد يجمع على غير فعول

أو أنتبيه بأو التي بمعنى الواو (قوله نحو خصان) يقال رجل خصان الحشا وخص الحشا أى ضامر البطن (قوله لا يطرد فيها) أى في المذكورات (قوله يقتضى الاطراد) وبه صرح في العمدة كما قاله السيوطى (قوله والزومه) أى بالنسبة لتصبح التكسير فلا ينافى التصحيح اه سم وسشير الشارح اليه (قوله تني) بالفوقية مجزوم في جواب الامر والباء اشباع أى تني بحق اللغة (قوله انه لا يجاوز الخ) أى بخلاف الابنية المتقدمة التي تجتمع على فعال فانها تتجاوزها الى غيره من صيغ التكسير (قوله كقصعة) بكسر اللام وسكون القاف قال في المصباح اللقحة بالكسر الناقذة ذات لبن والفتح لغة والجمع لفتح مغل سدره وسدر أوقصعة وقصع والقوح يفتح اللام مثل القصة والجمع لقاح مثل قفوص وقلاص وقال ثعلب اللقاح جمع لقحة اه فعلم أن ما في كلام الشارح قول ثعلب (قوله كربي) بضم الراء وتشديد الموحدة ورباب بكسر الراء كاتني وراث والربي الشاة اذا ولدت أو مات ولدها قال في القاموس وجمعها على رباب بانضم نادر وظل شيخنا السيد ولا منافاة بينه وبين ما في الشرح لان كلا الجمعين نادر (قوله كعجف) أى هزيل (قوله كريبط) أى مربوط (قوله كربع) بضم الراء وفتح الموحدة الفصيل ينتج في الربيع (قوله كجهد) بجيم وميم ومضمومتين وتسكن الميم أيضا لكن جمع الساكن الميم على فعال مطرد كما علم مما مر وبهذا يعلم ما في كلام البعض من الابهام والجد الممكن الصلب المرتفع كذا في الصحاح (قوله كسرحان) بكسر السين الذئب (قوله وبفعل) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله يخص غالبا) لا منافاة بين الخصوصية والغلبة وان ادعاها ابن هشام معترضها على المصنف لان معنى تخصيص فعل بفعل جعله يجمع لا يتجاوزها الى غيره من أوزان جوع الكثرة كما قاله الشارح وعدم المجاوزة يستقيم تقييده بالغلبة ألا ترى أنه يصح أن يقال زيد لا يفارق عمر في الغالب (قوله من جوع الكثرة) قيد بذلك لان نحو كبد يجمع في القلة على أكاد قياسا كما يفيد كلامهم في أفعال حتى الشارح خلافا لما ذكره شيخنا والبعض تبع التصريح من أنه غير قياسى وأن قوله من جوع الكثرة ليس بقيد فعلم أن لغيره قياسين وهما غور وأعمار وجمعين سماعيين وهما غر وغار هذا هو تحقيق المقام (قوله كذلك يطرد في فعل اسم الخ) يؤخذ من هنا ومن قوله فعل وفعله فعال لهما أن فعلا المقفوح الفاء الصحيح العين يجمع على فعال وفعل وفي كلام أبي حيان أن العرب اذا جمعت على واحد منهما أو على غيره من أبنية الجوع اتبع فان لم يثبت عن المعرب فيه شيء جمع على واحد منهما على التخيير ويؤخذ منه أنه اذا جمع فيه غير قياسه امتنع النطق بقياسه وهو أحد قولين في المصدر الوارد على خلاف قياسه وهو نظير ما نحن فيه أفاده سم (قوله في فوج) هم الجماعة من الناس (قوله وشذنتي) بضم النون وكسرها همزة وتشديد التثنية أصله نؤوى اجتمعت الواو والياء والخ وقوله في نؤوى بضم النون وسكون الهمزة (قوله أياصر) بتثنية وصاد مهملة جمع أياصر وهو جبل قصير يشد في أسفل الجبال الى وتد (قوله بالمهملتين) أى مع ضم أولاهما وأما الخص بفتح الخاء مضمومة وصاد مهملة فالبيت من القصب أو البيت بسقف بجشب كالازج

نادر ونحو غر وغار أيضا كما مر (كذلك يطرد في فعل اسم مطلق الفاء) أى يطرد أيضا ففعل في اسم على فعل أوفعل فيجمع أوفعل وهو معنى قوله مطلق الفاء نحو كعب وكعوب ورجل ورجول وجند وجنود واحترز بالاسم عن الوصف نحو صعب وحلف واحوافلا يجمع على فعول الا ما شذ من ضيف وضيوف (تنبيه) اطراد فعول في فعل مشروط بان لا تكون عينه واوا وكحوض وشذ فووج في فوج ومشروط في فعل ان لا تكون عينه واوا أيضا كحوت ولا لامه ياء كمدى وأن لا يكون مضاعفا نحو خف وشذنتي في نؤوى ومنه قالت خلت الأياصر أو نياها والنؤى حفيرة حول الجبال لتلايد خله ماء المطر وشذ حص وحصوص والخص بالمهملتين

وهو الورس (وفعل له) فعل مبتدأ وله خبره والضمير لفعل أي فعل من أفراد فعول نحو أسد وأسود وشجن وشجون وندب وندوب
وذكر وذكور (بتنبيهات) الأول تردد كلام المصنف في أن فعولا مقيس في فعل أو محفوظ فقيس في التسهيل على الأول وفي
شرح الكافية على الثاني وبهزم الشارح وظاهر كلامه هنا موافقة التسهيل فإنه لم يذكر في هذا النظم غالبا إلا المطرد ولما يذكر
غيره يشير إلى عدم اطرادها غالبا بقدر أو نحو قول أوندرو وأما قول الشارح ويحفظ (٩٥) فعول في فعل ولذلك قال يعني المصنف

وفعل له يعني له فعول ولم
يقيده باطراد فعلم أنه
محفوظ فقيسه نظرا لأن
مثل هذه العبارة إنما
يستعملها المصنف في
الغالب في المطرد على ما هو
بين من صنيعه الثاني إذا
قلنا أن فعولا مقيس في فعل
فذلك بشرطين أن يكون
اسما أو أن لا يكون مضاعفا
فلا يقال في نصف نعوف
ولا في لب لبوب وشذفي
طال طول الثالث جعل
المصنف فعولا في التسهيل
على ثلاث مراتب مقيسا
في الاوزان الأربعة
المذكورة في النظم
بشروطها المذكورة
ومجموعا في فاعل وصفا
غير مضاعف كراد ولا
معتل العين كقامم نحو شاهد
وشهود وفي نحو فوسل وفوج
وساق وبدرة وشعبة وقنة
وشاذ في نحو ظريف
وأنسة وحص وأسينة
(وللفعال فعلا حاصل) أي
من أمثلة جمع الكثرة فعلا
بكسر الفاء وهو مطرد في
اسم على فعال نحو غراب
وغربان وغلام وغلمان
وقد تقدم عند قوله وغالبا
أغناهم فعلا في فعل

فيجمع على فعول كالاول ويزيد بفعال فيقال خصوص وخصاص قاله في القاموس (قوله وهو
الورس) ويقال الزعفران صحاح (قوله من أفراد فعول) يعني من مفرداته ولو عبر به لكان أوضح
(قوله وشجن) بشين مجمة وجم الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن أيضا الحزن والجمع
أشجان زكريا (قوله وندب) بنون ودال ههملية مفتوحة ومن موحدة الخطر وأثر الجرح إذا لم يرتفع
عن الجلد زكريا (قوله ولما يذكر غيره الخ) تركيب فاسد لأن المالحينية لا تدخل الأعلى ماض
(قوله يشير إلى عدم اطرادها غالبا الخ) وقد لا يشير إلى عدم اطرادها كما في قوله بعد وشاع في حوت وقاع
فان فعلا نامطرد في نحو حوت دون نحو قاع ولم يشير المصنف إلى عدم اطراد الثاني (قوله أو نحو قول
أوندرو) كشذ (قوله يعني له فعول) هذا المثل يقتضي أن ضميره لفعل وأن له خبر مبتدأ محذوف أي
له فعول وهو خلاف ما قدمه الشارح فتأمل (قوله في الغالب) ينبغي حذفه فان المصنف لم يستعمل
مثل هذه العبارة في غير المطرد أصلا فاعرفه فإنه مما غفل عنه (قوله على ما هو بين من صنيعه) منه
قوله أول الباب لفعل اسما صح عينا أفعال فان أفعال مطرد في فعل اسما صح العين اتفاقا كما سبق
(قوله في نصف) بفتح النون والصاد المهملة المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر (قوله في الاوزان
الأربعة) صوابه الخمسة (قوله وفي نحو فوسل) بفتح الفاء وسكون السين المهملة هو الرجل الرذل
الذي لا امرؤ له ووجه شذوه كونه صفة (قوله وبدرة) بفتح الموحدة وسكون الدال المهملة عشرة
آلاف درهم وقياس جمعها بدار بكسر الموحدة (قوله وشعبة) بشين مجمة فعين مهملة كما يحفظ
الشارح وهي بضم فسكون القطعة وفي بعض النسخ بسين مهملة مفتوحة وقاف ساكنة وهي
البحشة وولد الناقة أول ساعة تولد وتسقوب الأبل أرجلها جمع سقب بفتح فسكون فقول البعض وفي
نسخة سقبة بسين مهملة ففافي مفتوحة ومن وهي الرجل خطأ من وجهين فتنبه (قوله وقنة) بضم القاف
وتشديد النون وهي أعلى الجبل (قوله وشاذ) هذا يقتضي أن الشاذ غير المسهوع ويمكن أنه أراد
بأنشاذ ما خالف القياس مع قلة وبالمسهوع ما خالف القياس مع كثرة كالبعض (قوله وأنسة)
ضبطه الاسقاطي بفتح الهززة والنون والسين المهملة ضد الوحشة قال شيخنا ورأيت بخط الشارح
علامة المد على الألف فتسكون أنسة كقائمة اه (قوله وحص) بالمهملة من مضموم الأول كما مر
(قوله وأسينة) بفتح الهززة وكسر السين المهملة وبعد التختية نون قال في القاموس القوة من قوى
الوتر وسير من سيور نصف رجيحان ساعا وعنانا اه والنسج بكسر النون وسكون السين المهملة
آخره عين مهملة سير ينسج عريضا على هيئة أعنسه البغال يشد به الرجال قاله في القاموس فقوى
البعض هي سير من سيور الوتر تحليط (قوله على فعل) أي بضم فسكون أو على فعل أي بفتح السين (قوله
واوى العين) راجع لكل من فعل بالضم وفعل بفتح السين فالقاع وتاج وجار منقلبة عن واو مفتوحة
(قوله وحيثان) أصله حوتان قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ومثله نينان (قوله ونون) هو الحوت
(قوله في الأول من هذين) مفهومه أنه غير مطرد في الثاني وصرح كلام ابن المصنف أنه مطرد فيه
أيضا وأما كلام المتن فلا يقتضي الاطراد وان زعمه بعضهم لما صرح به الشارح من أنه لا يلزم من
الشيوع الاطراد (قوله وقل في غيرهما) أي غير نحو حوت ونحو قاع وأورد عليه ابن هشام أنه يدخل

التنبيه على اطرادها في فعل نحو صرد وصردان (وشاع) أي أكثر فعلا (في حوت وقاع مع ما ضاهاهما) من كل اسم على فعل
أو على فعل واوى العين فالاول نحو حوت وحيثان ونون ونيبان وكوز وكيزان والثاني نحو قاع وقيعان وتاج وتيبان وجيران
بتنبيه هو مطرد في الأول من هذين كما صرح به في شرح الكافية واقتضاء كلام التسهيل (وقل في غيرهما) أي مجي فعلا في
غير ما ذكر قليل يحفظ ولا يقاس عليه فن ذلك في الاسماء

قنوقن وان وصوار وصيران والصوار قطع بقهر الوحش وغزال وغزلان وخروف وخرقان وظليم وظلمان والظلم ذكرا النعام وحائط وحيطان ونسوة ونسوان وعمد وعميدان وبركة وبركان والبركة بالضم اسم لبعض طير الماء وقضفة وقضمان والقضفة بالفتح الاكثه وفي الاوصاف شيخ وشيخان وشجاع وشجعان وتنبية بمقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية وعليه مشى الشارح أن فعلا لا يطردي في فعل صحيح العين تكرب وخرقان وأخ واخوان ومقتضى كلامه في التسهيل اطراده فيه والحرب ذكرا الحباري (وفعلا اسما وفعيلا وفعل غير معتل العين فعلا نضم الفاء وهو مقبس في اسم على فعل نحو بطن وبطنان وظهور وظهران أو فاعيل (٩٦) نحو قضيب وقضبان ورغيف ورغفان أو فعل صحيح العين نحو ذكرا وجران وجلان وخرج بقوله اسما

نحو ضخم وجميل وبطل وبقوله غير معتل العين نحو قود فلا يجمع شئ منها على فعلا بتنبية في الاول ذكرا المصنف في شرح الكافية وتبعه الشارح في أمثلة فعل نحو جمدع وخذقان وذكرا في التسهيل أن فعلا يحفظ في جذع ولا يقاس عليه لانه صفة الثاني اقتضى كلامه أن نحو ذئب وذو بان غير مقبس وصرح في شرح الكافية بأنه قليل لكنه في التسهيل عدده من المقبس الثالث اقتضى كلامه أيضا أن فعلا مقبس في نحو سيف وقوس وقاع وعويل لانه لم يشترط صحة العين الا في الاخير وهو فعل بفتح العين الرابع مما يحفظ فيه فعلا فاعل كعابز وجزان وأفعل فعلا كاسود وسودان وأعمى وعميان وفعل كوار وحوران وزقاق

في الغير فعال باضم وفعل بضم ففتح مع أن فعلا نامطر دفيهما كما ذكره المصنف وأجاب سم بان الغير عام مخصوص بسوى هذين بدليل قوله وللفعال فعلا نضم الفاء وقوله وغالبا أغناهم فعلا ن في فعل (قوله قنوقن) قال في القاموس القنوب الكسر والضم والقناب الكسر والفتح الكفاية جمعه أقناء وقنوان وقنيان مثلين اه (قوله وصوار) بكسر الصاد المهملة وتضم أيضا لكن جمع المضموم على فعلا ن مطرد كما علم مما مر (قوله وظليم) بفتح الظاء المعجمة (قوله وبركة) بضم الواو (قوله والقضفة بالفتح) أي بفتح القاف وفتح الصاد المعجمة وفتح الفاء (قوله لا يطردي في فعل) أي بفتح العين أي كالأيطردي في فعل بفتح العين معتل العين كقاع وناج كما تقدم (قوله تكرب) بفتح الخاء المعجمة والراء (قوله وأخ واخوان) أصل أخ أخو بفتح العين حذف اللام اعتبارا وظهاره أن أخا يجمع على اخوان مطلقا ونقل الفارسي عن بعضهم أن الاخ في النسب يجمع على اخوة وفي الصداقة على اخوان ولا يرد عليه انما المؤمنون اخوة لان المعنى كالاخوة أو كلامه أغلبي (قوله والحرب ذكرا الحباري) سمى بذلك لكونه في الحرب تصرح (قوله وفعلا اسما الخ) اعترضه ابن هشام بأن الوصف الحباري مجرى الاسم كالاسم نحو عبد وعبدان وبأن تقييده فعلا الساكن العين بالاسمية واطلاقه فعلا المعنى يقتضى عدم اشتراط الاسمية في الاخيرين وليس كذلك لاشتراطها في الثلاثة كما صرح به في التسهيل وشرح العمدة وأجاب سم عن الاول بأن قوله اسما صادق بما كانت اسميته بالغلبة وعن الثاني بأنه حذف القيد ما بعد الاول لدلالة تقييد الاول عليه (قوله وفعل) وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (قوله نحو قود) بفتح العين وهو القصاص (قوله لانه صفة) هذا بسبب الاصل ثم غابت عليه الاسمية كعبد وعبدان فلا اعتراض على ما في شرح الكافية (قوله وقاع) كان ينبغي اسقاطه لان وزنه فعل بفتح العين كما مر قال شيخنا الأبن يقال النظر هنا للعالم اه وفيه ما فيه (قوله وعويل) هو رفع الصوت بالبكاء كما في المختار (قوله كوار) بضم الخاء المهملة وتخفيف الواو قال الجوهري وهو ولد الناقة ولا يزال حوارا حتى يفصل عن أمه فاذا فصل عنها فهو فصيل (قوله وزقاق) برأى وقافين وهو السكة (قوله كعود) هو بالفتح من الابل ما يقتضيه الراعي في كل حاجة قاموس (قوله ولكريم وبخيل فعلا) يعني أن فعلا يطردي فيما جمع ثمانية شروط أن يكون على وزن فاعل أو فاعل بضم الفاء وأن يكون وصفا لمدكر عاقل وأن يكون بمعنى اسم فاعل وأن يكون غير مضاعف ولا معتل اللام وأن يدل على سجيبة مدح أو ذم (قوله لما ضاهاها) أي في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط كما سبأتي (قوله نحو مبيع بمعنى مسجع) وأليم بمعنى مؤلم (قوله نحو خليط بمعنى مختلط) وجايس بمعنى مجالس (قوله فبطر بق الحمل على المذكر)

وزقان ذكرا هاسيوي وفعلة كقضفة وقضبان وفعول كعود وعودان (ولكريم وبخيل فعلا) كذ وقال

لما ضاهاها ما قد جعل (أي من أمثلة جمع الكثرة فعلا) وهو مقبس في فعل وصفا لمدكر عاقل بمعنى اسم فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام فشمع الذي بمعنى اسم الفاعل ما كان بمعنى فاعل نحو كريم وبخيل وطر يف وما كان بمعنى مفعول نحو مبيع بمعنى مسجع وما كان بمعنى مفاعل نحو خليط بمعنى مختلط فكذلك تجمع على فعلا فيقال كرماء وبخلاء وطر فاء وسعفاء وخطاء وخرج بالوصف الاسم نحو قضيب ونصيب فلا يقال قضباء ولا نصباء وبالمدكر المؤنث نحو مريم وشريفة فلا يقال عظام ريماء ولا نساء شرفاء وأما خلفاء في جمع خليفة ونساء سفهاء فبطر بق الحمل على المذكر وبالعاقل غير العاقل نحو مكان فسبح فلا يقال في جمعه فسعفاء وبكونه بمعنى فاعل نحو قنبل وجرح

فلا يقال قتلاه ولا جرحاه وشذوذ في ودفناه وسجينا وجلب وجلبا وستير وسترا حكاهن اللعبان وندر أسير وأسرا وبكونه غير مضاعف نحو شديدا وليب فلا يقال شديدا ولا لبيبا وبكونه غير معتل اللام نحو غنى وولى فلا يجمع على فعلا وندر تقي وتقواء وسخى وسخواء وسرى وسرواء ونهيات الأولى أشار بهذا كالمثالين إلى استواء وصف المدح والذم مما استكمل الشروط في الجمع على فعلا . الثاني قوله كذا الماضيهما أي شابههما يشبه ثلاثة (٩٧) أمور المشابهة في اللفظ والمعنى نحو ظرف

وشريف وخبيث ولثيم
والمشابهة في اللفظ دون
المعنى نحو قنيل وجريح
وهذا غير صحيح لما عرفت
والمشابهة في المعنى دون
اللفظ نحو صالح وشجاع
وفاسق وخفاف بمعنى
خفيف من كل وصف دل
على سجيته مدح أو ذم
وهذا صحيح أيضا وعليه
حمل الشارح معنى كلام
الناظم لكنه يوهم أن كل
وصف دل على سجيته مدح
أو ذم يجمع على فعلا وان
ذلك مطرد فيه وليس
كذلك فيهما أما الأول
فواضح البطلان وأما
الثاني فان المصنف
ذكر في التسهيل أنه
لا يقاس منه إلا ما كان
على فاعل أو فاعل كالمثل
وذ كرفيه وفي شرح
الكافية أن نحو جبان
وسمج وخلم وهو الصديق
فما ندر جمعه على فعلا
وكذلك قولهم في جمع
رسول رسلا وفي جمع
ودود وددا، فكل هذا
مقصود على السمعاع .
الثالث ما ذكرته من أن
كل وصف دل على سجيته

وقال الفارسي خلفاء جمع خليفه وأما خليفه فجمعه خلفا ولم يسم سيبويه خليا فاقال الفارسي لو
سمعه لم يقل ما قال وردة بعضهم بأن سيبويه سمع خلفاء ممن يقول خليفه اه دما ميني وانما ينهض
الرد اذا كان المجموع منهم ياتزمون خليفه ولا يقولون خليف (قوله فلا يقال قتلاه) أي الاشدوذا
كافي التصريح (قوله وسجيز) بالجيم أي مسجون (قوله وندر أسير وأسرا) صديقه يقتضى أنه
غير شاذ وليس كذلك إلا أن يريد هنا باشاذا ما خاف القياس وقل استعماله بالنادر ما خاف القياس
وأكثر استعماله فتأمل (قوله وهذا) أي الأمر الثاني وهو المشابهة في اللفظ دون المعنى أي شمول
كلام الناظم له غير صحيح لما عرفت من عدم اطراد جمع فعيل بمعنى مفعول على فعلا (قوله
وخفاف) بضم الخاء المحجمة (قوله وعليه) أي على الأمر الثالث وهو المشابهة في المعنى فقط لكن
يقطع النظر عن تشبيهه ويأنه بقوله من كل وصف الخ لنقل الشارح عنه فيما يأتي أنه اقتصر على فاعل
الدال على المدح وحيث فلا تنافي بين كلامه هنا وكلامه فيما يأتي هذا وتقدم الجار والمجرور
يقضى أن ابن الناظم حصر المراد بما ضاهاها فيما شابهها ما في المعنى فقط وهذا يؤدي إلى قصور
كلام المصنف لعدم شموله على هذا الغير كريم وبخيل مما شابهها في اللفظ والمعنى كظريف ولثيم
فاظهار أن الحصر المستفاد من التقديم اضافي أي بالنسبة إلى المشابهة في اللفظ فقط فاعرف ذلك
(قوله لكنه) أي كلام الناظم يوهم أي يقطع النظر عن جعل ابن الناظم بل ومع النظر إليه لكن
يكون مراد الشارح كل وصف مشابه في المعنى فقط دل على سجيته الخ (قوله يجمع على فعلا) أي
يقطع النظر عن كون الجمع قياسا أو شاذا فلا يغني هذا عن قوله وان ذلك مطرد فيه نعم صديقه يقتضى
أوضحية بطلان الأول عن بطلان الثاني والأمر بالعكس فافهم (قوله أما الأول) أي أن كل وصف
دل على سجيته مدح أو ذم يجمع على فعلا فواضح البطلان اذ لم يقل أحد بأن كل وصف مدح أو ذم
يجمع على فعلا لا سماعا ولا قياسا (قوله وأما الثاني) أي أن ذلك مطرد فيه (قوله أو فاعل) أي بضم
الفاء بديل قوله كما مثلت أي بصالح وشجاع وفاسق وخفاف وما نقله الشارح عن التسهيل من الحصر
في فاعل وفاعل بالضم هو ما رأيت في التسهيل وشرحه لابن عقيل وشرحه لعلي باشا لكن في النسخة
التي شرح عليها الدماميني زيادة فعال بفتح الفاء كما ضبطه الدماميني ومثل له يجبان وعلى هذه
النسخة اقتصر الاسقاطى وتبعه شيخنا والبعض فاعترضوا ونقل الشارح (قوله وذ كرفيه وفي شرح
الكافية الخ) لعل الكلام على التوزيع أو المراد بالذ كرمائشمل غير الصريح فإنه لم يصرح في
التسهيل بأن نحو جبان مما ندر جمعه على فعلا وان كان يؤخذ منه (قوله وسمج) بفتح السين المهملة
وسكون الميم وبالحاء المهملة وهو الكريم (قوله وخلم) بكسر الخاء المحجمة وسكون اللام كافي
القاموس والصحاح والفارسي والدماميني وابن عقيل وعلى باشا أنهم على التسهيل فضبط شيخنا
والبعض الخاء بفتح خطأ ونقل شيخنا الفتح من الفارسي غير صحيح فان الذي في الفارسي هو الكسر
كأمر ولعل عذره أن النسخة الواقعة له من الفارسي حرق السامخ فيها لفظ الكسر بلفظ الفتح
والله الموفق للصواب (قوله وظنين وأظناء) انما كان جمع ظنين على أظناء غير مقيس مع أنه مضعف

(١٣ - صبان رابع) مدح أو ذم وهو على فاعل أو فاعل حكمه حكم فعيل المذكور في الجمع على فعلا هو ما في التسهيل كما تقدم
واقصر في شرح الكافية وتبعه الشارح على فاعل وعلى معنى المدح بل ذكر في الكافية أن فعلا بما يقتصر فيه على السماع
انتهى (وناب عنه) أي عن فعلا (أفعلا في المثل) لا ما مضعف من فعيل المتقدم ذكره فالمعتل نحو غنى وأغنيا وولى وأوليا
والمضعف نحو شديدا وأشداء وخليل وأخلاء وهذا لازم الامتداد وتقدم أنه ندر تقي وتقواء وسخى وسخواء وسرى وسرواء وأشار
بقوله (وغير ذلك قل) إلى أن ورود أفعلا في غير المضعف والمعتل قبل نحو صديق وأصدقاء وظنين وأظناء ونصيب وأنصيباء

وهين وأهونا، فلا يقال عليه بخلاف الأول (فواعل لفعول وفاعل وفعلاء مع نحو كاهل وحوائض وصاهل وفاعله) أي من أمثلة جمع الكثرة فواعل وهو مطرد في هذه الأنواع السبعة أولها فوعول نحو جوهرو وجواهر وثانيها فاعل بفتح العين نحو طابع وطوابع وثالثها فاعلاء نحو قاصعاه وقواصع ورابعها فاعل اسماء علماء أو غير علم نحو جابر وجواهر وكاهل والى هذا التنويع الإشارة بلفظ نحو وخامسها فاعل صفة مؤنث عاقل نحو حائض وحوائض وسادسها فاعل صفة مذكر غير عاقل نحو صاهل وصواهرل وسابعها فاعلة مطلقا نحو ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم وناصية ونواص و زاد في الكافية ثامنا وهو فوعلة نحو صومعة وصوامع وذكر في التشهيل (٩٨) ضابطا لهذه الأنواع فقال فواعل لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل مما ثابته آف

زائدة أو واو غير ملحقة
بجماسي واحترز بقوله غير
ملحقة بجماسي من نحو
خورتق فانك تقول في جمعه
نرائق بحذف الواو ولا
خلاف في اطراد فواعل
في هذه الأنواع الا السادس
فقال جماعة من المتأخرين
انه شاذ ونسبهم في شرح
الكافية الى الغلط في ذلك
وقال نص سيبويه على
اطراد فواعل في فاعل صفة
لمذ كره غير عاقل قال وانما
الشاذ في نحو فارس وفوارس
يعني فيما كان الفاعل
صفة لمذ كره عاقل وقد
أشار الى هذا بقوله (وشد
في الفارس مع ما مثله)
وذلك قولهم في فارس
وناكس وهالك وغائب
وشاهد فوارس وفواكس
وهوالك وغوائب
وشواهد وكها صفات
للمذ كره العاقل وتأول
بعضهم ما ورد من ذلك على
انه صفة لطوائف فيكون
على القياس فيقدر في
قولهم هالك في الهوالك في

لانه ليس من فعيل المتقدم ذكره بل من فعيل بمعنى اسم المفعول أي المهتم (قوله مع نحو) عبر هنا بنحو دون ما قبله لانه ذكر هنا جزئيات سم (قوله كاهل) هو مقدم أعلى الظهر وما يلي العنق وهو الثلث الاعلى وفيه ست فقرات مصباح (قوله نحو طابع) بفتح الموحدة الحاخم وكسر الهاء (قوله نحو قاصعاه) هو بحر اليربوع الذي يقصع فيه أي يدخل زكريا (قوله نحو جار الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله فاعلة مطلقا) أي علماء أو غيره اسماء أو صفة لعاقل أو غيره (قوله نحو صومعة) هي بيت للنصارى كما في العاموس (قوله لغير فاعل الخ) دخل في غير فاعل ما ليس على وزن فاعل من فوعول وفاعل بفتح العين وفعلاء وفوعلة وفاعلة وبتقيد فاعل بما بعده دخل فاعل اسماء أو صفة لمؤنث أو غير عاقل (قوله مما ثابته آف زائدة) بيان لغير واحترز به من نحو ألف آدم فانها أبدلت من فاء الكلمة فلا يجمع على فواعل بل على أفاعل نحو أوادم سم (قوله غير ملحقة) بكسر الحاء (قوله من نحو خورتق) فان الوار فيه للاحاقه بسفر رجل والخورتق قال في القاموس قصر للنعمان الا كبر (قوله خرائق) برنة فعال كما سيأتي لافواعل تصريح (قوله الا السادس) وهو فاعل صفة مذكر غير عاقل (قوله في نحو فارس وفوارس) كان عليه حذف في (قوله وناكس) هو المطأطي رأسه (قوله في الطوائف الهوالك) فيكون جمع فاعلة لا جمع فاعل (قوله نحو حاجة) سمع في هذا المفرد حانحة فيجوز أن يكون حواج جمعها واستغنى عن جمع حاجة دما ميني (قوله ودواخن) والقياس دخان كغربان دما ميني (قوله وعشان) بالعين المهملة والمثلثة كغراب الدخان (قوله أو مزله) يحتمل أنه عطف على ذاتا والهاء ضمير مضاف اليه عائذ على التاء والتذ كبر باعتبار أن التاء حرف ويحتمل أنه عطف على محذوف نعت لتاء والهاء للتأنيث أي ذاتا ثابتة أو مزله (قوله ذؤابة) بضم الذال المججمة مهجوز الضفيرة من الشعر اذا كانت مرسله فان كانت ملووية فهي عقيصة والذؤابة أيضا طرف العمامة وطرف السوط مصباح (قوله وذوائب) أصله ذائبهم مرتين اسنة لولا أن تقع ألف الجمع بين همزتين فابدلوا من الاولى واوا (قوله نحو شمال) بكسر الشين مقابل العين وفتحها ربح تهب من ناحية انقلب وكل يجمع على شمائل كما في الشرح والتصريح ويطلق الشمال بالكسر على الطبع أيضا وجمعه شمائل كما في القاموس (قوله من هذا القبيل) أي قبيل المؤنث بدون علامة ظاهرة (قوله فلم يأت اسم جنس) أي جمع اسم جنس (قوله ولكنه بمقتضى القياس الخ) يؤخذ منه أنه لم يسمع جمعا لعلم مؤنث أيضا وكانه لم يجوز بمقتضى القياس كونه جمعا لفعيل اسم جنس مؤنث لعدم فعيل اسم جنس مؤنث ودفع بالاستدراك ما يوهمه قوله فلم يأت اسم جنس من أنه أتى بها اجمع علم مؤنث أو من أنه لا يجوز جمعه جمع علم مؤنث بمقتضى القياس فاندفع اعتراض شيخنا وتبعه البعض بأنه

الطوائف الهوالك قيل وهو ممكن ان لم يقولوا رجال هو اللك تنبيه على شذو ايضا فواعل في غير ما ذكر نحو حاجة وحوائج لا موقع ودخان ودواخن وعشان وعوان (و بفعال اجمن فعالة وشبهه ذاتا) ثابتة (او مزله) أي من أمثلة جمع الكثرة فعاقل وهو لاكل ربا على مؤنث عمدة قبل آخره محتوما بالتاء أو مجردا منها فتلك عشرة أو زان خمسة بالتاء وخسة بالياء فالتى بالتاء فعالة نحو صحابة وسحائب وفعالة نحو رسالة ورسائل وفعالة نحو ذؤابة وذوائب وفعولة نحو حولة وحوائل وفعيلة نحو صحيفة وصحائف والتي بالياء فعال نحو شمال وشمائل وفعال نحو شمال وشمائل وفعال نحو عقاب وعقائب وفعال نحو عجز وعجائز وفعال نحو سوسع وعيد علم امر آة يقال في جمعه سعا يقال في شرح الكافية وأما فعاقل جمع فعيل من هذا القبيل فلم يأت اسم جنس فيما أعلم ولكنه بمقتضى القياس يكون لعلم مؤنث كسعا ند جمع سعبد اسم امر آة تنبيهات الأول شرط هذه المثل المجردة من التاء أن تكون مؤنثة فلو كانت مذكرة لم تجمع

على فاعل الانادرا كقولهم جزور جزائر وسماه بمعنى المطر وسماى ووصيد ووصائد. الثاني شرط ذوات التاء من هذه المثل سوى
فعيلة الاسمية كافي المثل المذكورة كذا في التسهيل ولعله للاحتراز عن امر آتجبانة وفروقة وناقفة جلاله بضم الجيم أى عظيمة فلا
تجمع هذه الاوصاف على فاعل وشرط فعيلة أن لا تكون بمعنى مفعولة احترازا (٩٩) من نحو جريحه وقتيله فلا يقال جراح
ولا قتال وشذوقاهم ذبيحة

لاموقع للاستدراك لان العلم لم يدخل في اسم الجنس (قوله كقولهم جزور جزائر) قال في القاموس
الجزور البعير أو خاص بالناقة المجزورة اه وقال في المصباح الجزور من الابل خاصة يقع على الذكر
والانثى اه وحينئذ نقول الشارح كقولهم جزور أى واقعا على الذكر لا مطلقا لان جمع جزور
واقعا على أنثى على جزائر قياسي فاندفع بذلك اعتراض البعض تبع الشيخنا لان في كلام الشارح
مؤاخذه لان الجزور يقع على الذكر والانثى (قوله بمعنى المطر) أى ليكون مذكرا اسم (قوله
ووصيد) الوصيد يطلق على معان ذكرها في القاموس منها فناء البيت وعنته وبيت كالظيرة من
الجمارة وكهف أصحاب الكهف والجل والذى يحن مرتين (قوله سوى فعيلة) أما فعيلة فتجمع على
فاعل وان كانت صفة كطيفة ولطائف (قوله الاسمية) لم يقيده في التوضيح بالاسمية في ذى التاء ولا
في المجرى منها وصرح شارحه بالاطلاق (قوله وفروقة) من الفرق بفتحين وهو الحوف (قوله بضم
الجيم) أى وتخفيف اللام كافي القاموس (قوله وان أحقهن) أى المجرى به أى بفاعل (قوله بضم
لكثرة فيه) (قوله لانه لم يحفظ) بالبناء للفعول والضمير في لانه لفعيل أول الفاعل والضمير فيه في لانه
للمصنف وقول البعض لانه أى الناظم لم يحفظ فيه فاعل وان كان غيره حفظه كما يؤخذ مما تقدم
اه ممنوع كما لا يخفى على المتيقظ (قوله كما تقدم) أى عن شرح الكافية (قوله جرائض) بجمع
مضمومة فراء فألف فهمزة مكسورة فضاء مجهزة وهو العظيم البطن دماميني (قوله وفرياء) بقاف
مفتوحة فراء مكسورة فتحتية ثلثة فألف مدودة التمر والبسر الجيدان كافي القاموس (قوله
وبرا كاه) بفتح الواو والراء مع المد الثبات في الحرب صحاح (قوله وجولوا) بفتح الجيم وضم اللام
مع المدقربة بناحية فارس صحاح (قوله وحزاييه) بجماء مهملة مفتوحة فزاي فألف فوحدة فتحتية
فها تأنيت وهو القليل الى القصردماميني (قوله ان حذف ما زيد بعد لاميهما) أى لامى حبارى
وحزاييه وهما الراء من حبارى والموحدة من حزاييه (قوله ضرة) بفتح الضاد المعجمة وهى احدى
زوجتى الرجل أو زوجته (قوله وطنه) بفتح الطاء المهملة وتشديد النون رطبة حراء شديدة الحلاوة
دماميني (قوله وانما قيد حبارى وحزاييه الخ) ولعله لم يذ كر هذا القيد في قرياء وبراء كاه وجولوا مع
أنها اذا جمعت على فاعل حذف زياتها الاخيرة لانه ليس فيها الا هذا الوجه بخلاف حبارى
وحزاييه فان فيها وجهين بينهما الشارح أولان ألف التأنيت الممدودة كأنه حذفها عند التفسير
واضح لا يحتاج الى بيان (قوله عند حذفهما) أى الزائدين بعد اللامين وليس مراده حذف
الزائدين من كل منهما كما يوهمه قوله الا تى فقط فان حبارى لم يحذف فيه الزائد الثاني وأما الاول
أعنى الالف فقد قلب همزة بعد ألف فاعل كما سيأتى في قوله

لاموقع للاستدراك لان العلم لم يدخل في اسم الجنس (قوله كقولهم جزور جزائر) قال في القاموس
الجزور البعير أو خاص بالناقة المجزورة اه وقال في المصباح الجزور من الابل خاصة يقع على الذكر
والانثى اه وحينئذ نقول الشارح كقولهم جزور أى واقعا على الذكر لا مطلقا لان جمع جزور
واقعا على أنثى على جزائر قياسي فاندفع بذلك اعتراض البعض تبع الشيخنا لان في كلام الشارح
مؤاخذه لان الجزور يقع على الذكر والانثى (قوله بمعنى المطر) أى ليكون مذكرا اسم (قوله
ووصيد) الوصيد يطلق على معان ذكرها في القاموس منها فناء البيت وعنته وبيت كالظيرة من
الجمارة وكهف أصحاب الكهف والجل والذى يحن مرتين (قوله سوى فعيلة) أما فعيلة فتجمع على
فاعل وان كانت صفة كطيفة ولطائف (قوله الاسمية) لم يقيده في التوضيح بالاسمية في ذى التاء ولا
في المجرى منها وصرح شارحه بالاطلاق (قوله وفروقة) من الفرق بفتحين وهو الحوف (قوله بضم
الجيم) أى وتخفيف اللام كافي القاموس (قوله وان أحقهن) أى المجرى به أى بفاعل (قوله بضم
لكثرة فيه) (قوله لانه لم يحفظ) بالبناء للفعول والضمير في لانه لفعيل أول الفاعل والضمير فيه في لانه
للمصنف وقول البعض لانه أى الناظم لم يحفظ فيه فاعل وان كان غيره حفظه كما يؤخذ مما تقدم
اه ممنوع كما لا يخفى على المتيقظ (قوله كما تقدم) أى عن شرح الكافية (قوله جرائض) بجمع
مضمومة فراء فألف فهمزة مكسورة فضاء مجهزة وهو العظيم البطن دماميني (قوله وفرياء) بقاف
مفتوحة فراء مكسورة فتحتية ثلثة فألف مدودة التمر والبسر الجيدان كافي القاموس (قوله
وبرا كاه) بفتح الواو والراء مع المد الثبات في الحرب صحاح (قوله وجولوا) بفتح الجيم وضم اللام
مع المدقربة بناحية فارس صحاح (قوله وحزاييه) بجماء مهملة مفتوحة فزاي فألف فوحدة فتحتية
فها تأنيت وهو القليل الى القصردماميني (قوله ان حذف ما زيد بعد لاميهما) أى لامى حبارى
وحزاييه وهما الراء من حبارى والموحدة من حزاييه (قوله ضرة) بفتح الضاد المعجمة وهى احدى
زوجتى الرجل أو زوجته (قوله وطنه) بفتح الطاء المهملة وتشديد النون رطبة حراء شديدة الحلاوة
دماميني (قوله وانما قيد حبارى وحزاييه الخ) ولعله لم يذ كر هذا القيد في قرياء وبراء كاه وجولوا مع
أنها اذا جمعت على فاعل حذف زياتها الاخيرة لانه ليس فيها الا هذا الوجه بخلاف حبارى
وحزاييه فان فيها وجهين بينهما الشارح أولان ألف التأنيت الممدودة كأنه حذفها عند التفسير
واضح لا يحتاج الى بيان (قوله عند حذفهما) أى الزائدين بعد اللامين وليس مراده حذف
الزائدين من كل منهما كما يوهمه قوله الا تى فقط فان حبارى لم يحذف فيه الزائد الثاني وأما الاول
أعنى الالف فقد قلب همزة بعد ألف فاعل كما سيأتى في قوله

والمزيد ثالثا الثاني الواحد • همزيرى في مثل كالقلائد

ومثل حبارى فيما ذكر خزائب الا أنه حذف في خزائب مع الزائد الثاني وهو التعتية الهاء (قوله وان
حذفت الاول) أى الزائد الاول من كل منهما (قوله وبالفعالى) بكسر اللام وقدمه لانه أصل فعلى
بفتحها (قوله علقى) بفتح العين والقاف اسم نبت وألفه للاخلاق بجمع (قوله ذفرى) بكسر الذال
المعجمة وسكون الفاء الموضع الذى يعرق من قفا البعير خلف الاذن وألفه للاخلاق بدرهم (قوله
لا لا تى أفعلى) كان الاول أن يقول لا تى غير أفعلى لشمول عبارته فعلى لمذ كر كهى لنت معروف
كذا قيل وفيه أن نحوهم من خرج بقوله وصفا (قوله وصفا لا تى) كان عليه أن يقول لا تى غير

اشتراك وانفراد فيشتركان في أنواع • الاول فعلاء اسمها نحو صحراء وصحار وصحارى والثاني فعلى اسمها نحو علقى وعلق وعلاق
والثالث فعلى اسمها نحو ذفرى وذفار وذفارى والرابع فعلى وصفا لا تى أفعلى نحو حبل وحبال وحبال والخامس فعلاء ووصفا
لا تى نحو عذراء وعذار وعذارى وهذه كلها مقيسة كما أشار إليه بقوله والقيس اتبع الاء فعلاء ووصفا لا تى نحو عذراء فان الفعلى

أفعل ليخرج نحو حجرا، اذ لا يقال فيه حار ولا حارى كما في المرادى وقد يجاب بأنه حذف من الثاني
لدلالة الاول عليه (قوله في جمع مهري) بفتح الميم وسكون الهاء قال المرادى أصل المهري بعير
منسوب الى مهرة قبيصة من قبائل اليمن ثم كثرت استعماله حتى صار اسما للنخيب من الابل (قوله ولا
يقاس عليهما) أي على مهار ومهاري فلا يقال في قري قار وقارى مثلا (قوله حذريه) بجاء مهملة
مكسورة فذال مجمة سا كنه فراء مكسورة فتحية مخففة وهي القطعة الغليظة من الارض والاكمة
الغليظة قاموس (قوله وسعلاة) بكسر السين وسكون العين المهملة قال في القاموس السعلاة
والسعلاة بكسرهما الغول أو ساحرة الجن اه وفسره شيخنا وغيره بأخبث الغيلان (قوله وعرقوة)
بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف وهي الخشبة المعترضة على رأس الدلو تصرح (قوله
والمأقي) بفتح الميم وسكون الهمزة وكسر القاف وهو طرف العين مما يلي الانف ويقال له الموق والمأقي
وأما طرفها مما يلي الصدغ فالعاط قال في المصباح قال ابن القطاع مأقي العين فعلى وقد غلط فيه
جماعة من العلماء فقالوا هو مفعول وليس كذلك بل الباء في آخره للاخلاق (قوله من نحو جنبطي الخ)
تبع الشارح ابن الناطم في انفراد فعلى بالكسر بجنبطي وقلنوة وتبع المرادى في انفراد فعلى
بالفتح في نحو سكران وسكري قال زكريا وجعل الشارح يعني ابن الناطم جنبطي وقلنوة مما
اختص به فعلى أي بالكسر بخلاف جعل ابن هشام لهما مما اشترك فيه فعلى وفعلى ولم يختص
فعلى أي بالفتح بشئ كما قاله ابن هشام ولذا تركه الشارح وذكر المرادى أنه مختص بفعلان وفعلى
كسكران وسكري وفيه نظر اه ثم رأيت ما مر عن ابن الناطم لايه في التسهيل (قوله جنبطي)
بفتح الحاء المهملة والموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظم البطن وزيد فيه النون
والالف ليلتحق بسفرجل فاذا حذف أول زائديه وهو النون قيل في جمعه جباطى اه تصرح وفي
زكريا أنه يقال بهمزة بعد الطاء كما يقال بألف بعدها (قوله وعفرنى) بعين مهملة وفاء مفتوحة
سا كنه فنون مفتوحة وهو الاسد وأول زائديه النون دماميني (قوله وعدولى) بعين ودال مهملتين
مفتوحتين فواو سا كنه فلام مفتوحة وهي قرية بالبحرين وأول زائديه الواو دماميني (قوله
وقهوباء) بفتح القاف وهاء مفتوحة فواو سا كنه فوحدة وهوسهم صغير وأول زائديه الواو دماميني (قوله
وبلهنية) بموحدة مضمومة فلام مفتوحة فهاء سا كنه فنون مكسورة فتحية وهي السعة يقال
فلان في بلهنية من العيش أي في سعة وأول زائديه النون (قوله وقلنوة) بفتح القاف واللام
وسكون النون وضم السين المهملة مما يليس على الرأس وزيد فيه النون والواو ليلتحق بموحدة
وأول زائديه النون تصرح (قوله وكبكم) بكافين بينهما تحية (قوله في نحو حبط) بجاء مهملة
مفتوحة فوحدة مكسورة فطاء مهملة وهو البعير المنتفخ البطن لوجع دماميني (قوله وأيم)
بفتح الهمزة وتشديد التحية وهو من لازوجه له ولازوج لها دماميني (قوله وطاهر) بطاء
مهملة (قوله وشاة ورئيس) كذا في غالب نسخ الشارح وفي بعض النسخ وشاة رئيس وكذا وقع
في النسخة الواقعة للدماميني من التسهيل فقال يقال في جمع شاة شواهي وفي جمع رئيس وهو
لذكر من الظبي والمعز وأذا أتى عليه سنة تبايى بألف بعد الهاء والسين هذا مقتضى كلام
المصنف ولم أقف على ذلك اه لمخصا والذى رأيت في التسهيل وشرحه لابن عقيل وشاة
رئيس قالوا شياه رأسي والشاة الرئيس التي أصيب رأسها اه ولا يبعد أن الصواب هذا
وما عداه تحريف ويؤيد ذلك أن صاحب القاموس لم يذكروا شواهي وتبايى في جمع شاة ورئيس
وذكر ما نصه وشاة رئيس أصيب رأسها من غنم رأسي اه (قوله وفي غير يتيم) أي وان فعلى بضم
الفاء في غير يتيم من نحو قديم وأسير مستغنى به عن فعلى بفتحها فاقوالوا في قديم وأسير فعلى بضم الفاء
مستغنين به عن فعلى بفتح الفاء وانما استثنى يتيما لانهم لم يجمعوه على فعلى بضم الفاء (قوله وفي غير

والفعلى غير مقسرين فيه
بل محفوظان كما نص عليه
في التسهيل بخلاف
ما اقتضاه كلامه هنا في
شرح الكافية ويشتركان
أيضا في جمع مهري قالوا
مهار ومهاري ولا يقاس
عليهما وينفرد الفعالي
بالكسر في نحو حذرية
وسعلاة وعرقوة والمأقي
وفيها حذف أول زائديه
من نحو جنبطي وعفرنى
وعدولى وقهوباء وبلهنية
وقلنوة وحجاري وندر في
أهل عشرين وبله وكبكم
وهي البيضاء وينفرد فعلى
بالفتح في وصف على فعلان
نحو سكران وغضبان وعلى
فعلى نحو سكرى وغضبي
ويحفظ في نحو حبط ويتيم
وأيم وطاهر وشاة ورئيس
وهي التي أصيب رأسها
واعلم ان فعلى بضم الفاء
في جمع نحو سكران
وسكري راجع على فعلى
بفتحها وفي غير يتيم من نحو
قديم وأسير مستغنى به عنه
وفي غير

ذلك مستغنى عنه **ب** نبيهات **ك** الاول انما لم يذ كر هنا ما ينفرد به فعلى من نحو حذرية وما بعدها لانه مستفاد من قوله بعدو بفعلال وشبهه انطقا وسيأتي بيانه ولكنه اخل بفعلى بضم الفاء فلم يذ كره **•** الثاني فالواقي جمع صحراء وعذراء ايضا صحارى وعذارى بالتشديد وسيأتي **•** الثالث فعلى بالتشديد هو الاصل في جمع صحراء ونحوها وان كان محفوظا ليقاس عليه لان وزن صحراء فعلال فجمعه على فعاليل بقلب الالف التي بين اللامين يا لانكسار (101) ما قبلها وقلب ألف التانيث وهي

الثانية في نحو صحراء ياء وتذغم الاولى فيها ثم انهم آثروا التخفيف فحذفوا احدى الياءين فن حذف الثانية قال الصحارى بالكسر وهذا هو الغالب ومن حذف الاولى قال الصحارى بالفتح وانما فتح الراء وقلب الياء ألفا لتسلم من الخذف عند التنوين (واجعل فعالى لغير ذى نسب **•** مجدد كالكرهى تتبع العرب) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلى وهو ثلاثى ساكن العين مزيد آخره ياء مشددة لغير تجديده نسب نحو كرهى وكرامى وكركى وكرامى واحترز بقوله لغير ذى نسب مجرد من نحو كرى فلا يقال فيه تراكى وأما أناسى فجمع انسان لانسى وأصله أناسين فابدلوا النون ياء كما قالوا ظربان وظربانى وعلامة النسب المتجدد جواز سقوط الياء وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها

ذلك مستغنى عنه) أى وان فعلى بضم الفاء في غير نحو سكران وسكرى ونحو قديم وأسير مستغنى عنه بفعلى بفتح الفاء نحو حباطى وبتامى وأيامى (قوله لم يذ كر هنا ما ينفرد به فعلى) أى بكسر اللام ولم يذ كر أيضا ما ينفرد به فعلى بفتحها (قوله لان وزن صحراء الخ) تعليل لقوله هو الاصل (قوله فعلال) هذا مر دود وكذا قوله على فعاليل لان همزة التانيث لا تقابل باللام لانها زائدة ولانه لا يوافق قوله بعدو بقلب ألف التانيث الخ ولو قال لان وزن صحراء فعلاء فجمعه على فعالى بتشديد الياء بقلب الالف الاولى ياء الخ لاصاب (قوله ومن حذف الاولى الخ) كأن تخصصص الفتح بحذف الاولى لان الثانية محركة فاذا فتح ما قبلها قلبت الفان من غير تصرف فيها بتغييرها عن حالها سم (قوله لغير ذى نسب مجرد) بأن لا يكون فيه نسب أصلا كالمباة وقوباة وحولاي وكريهى أو فيه نسب غير مجدداً أى غير ملحوظ الا ان لكونه صار منسياً أو كالمئسى فالفتح بما لا نسب فيه بالكلمة كهرى كما سبذ كره الشارح وبتقدير كلامه على هذا الوجه يندفع اعتراض ابن هشام بأن مقتضى كلامه أن نحو كرهى فيه نسب غير مجدداً مع أنه لا نسب فيه أصلاً ولا يحتاج الى تكلف شيخنا والبعض الجواب بأن قوله جدد صفة كاشفة (قوله وأما أناسى الخ) قال أبو حيان ولود ذهب ذاهب الى أن الياء فى أناسى ليست بدلا وان أناسى جمع انسى وأناسين جمع انسان لذهب الى قول حسن واستراح من دعوى البدل اذ العرب تقول انسى فى معنى انسان كما قالوا بختى وقرى وبخاقى وقارى وكانه يشير الى تناسى النسب فى ذلك كما يعلم من قوله فى معنى انسان فتأمل سندوبى (قوله فجمع انسان لانسى) وحينئذ فلا يكون مما نحن فيه لان وزنه حينئذ فعالين بناء على أنه من الانس لافعالى قال الشيخ خالد ولو كان اناسى جمع انسى لقليل فى جمع جنى جنافى ونفى جمع تركى تراكى قاله ابن مالك فى شرح الكافية زاد ابنه وهذا لا يقول به أحد (قوله فابدلوا النون ياء) ثم ادغموا الياء المبسطة من ألف انسان فيها ومن العرب من يقول أناسين وظربان على الاصل من غير ابدال (قوله ظربان) بالظاء المجمة على وزن قطران ودوية منتهى الريح قيل تشبه الهر وقيل تشبه القرد وقيل تشبه الكاب قاله ابن عقيل فى شرح التسهيل قال الجوهرى تزعم الاعراب انها تنسوفى ثوب اقدمهم اذا صادها فلان ذهاب النون حتى يبلى الثوب (قوله على معنى مشعور به) وهو المنسوب اليه وقوله قبل سقوطها متعلق بمشعور (قوله منسياً) أى اذا لم يلاحظ النسب أصلاً أو كالمئسى أى اذا لوحظ فى بعض الاحيان (قوله وحولاي) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو مع القصر قال الدمامينى اسم موضع وقال فى القاموس قرية من عمل النهران (قوله وأنه يحفظ) وان كان هو الاصل فهو أصل لا يقاس عليه كما صرح به الشارح سابقا والمرادى (قوله وانسان وظربان) أى على القول بأن أناسى وظربانى ليس أصلهما أناسين وظربانين (قوله والمزيد فيه) أى والثلاثى المزيد فيه وقوله غير الملحق بكسر الحاء أى غير الحرف الملحق نائب فاعل المزيد وأخرج به المزيد فيه حرف ملحق كصيرف وصيارف بوزن فياعل وقوله والشبه به معطوف على الملحق وأخرج به المزيد فيه حرف شبيه بالحرف الملحق كاصبع وأصابع بوزن أفاعل ويظهرلى أن التقييد بغيره ما لكونه الغالب فى مفردات الجوع السابقة والا فها ما يزيدته للاحاق بجوهر

ب نبيهات **ك** الاول قد تكون الياء فى الاصل للنسب الحقيقي ثم يكتر استعمال ما هى فيه حتى يصير النسب منسياً أو كالمئسى فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوباً كقولهم فى مهري مهارى وأصله البعير المنسوب الى مهرة قبيلة باليمن ثم كتر استعماله حتى صار اسما للجبب من الابل **•** الثاني ذك ر فى التسهيل أن هذا الجمع أيضا نحو علبا، وقوباة وحولاي وأنه يحفظ فى نحو صحراء وعذراء وانسان وظربان **•** الثالث هذا آخر ما ذكره فى النظم من أمثلة تنكير الثلاثى المجرود المزيد فيه غير الملحق والشبه به وبجملته الابنة الموضوعه للكثرة

عبد وظؤار جمع ظؤرفيما
خلاف ذلك بعضهم أنهم
اسما جمع على الصحيح وقال
في التسهيل الاصح أنهما
مثلا لتكسيرا اسما جمع
فان ذكر فعيل فهو اسم
جمع لاجمع كاسيأتى بيانه
واما فعلى فلم يسمع جمعا الا
في جملي جمع جمل وظري
جمع ظريان ومذهب ابن
السراج أنه اسم جمع
لاجمع وقال الاصحى
الجللي لغة في الجمل وذهب
الاخفش الى أن نحوركب
وصحبت جمع تكسير
ومذهب سيديويه أنه اسم
جمع وهو الصحيح لانه يصغر
على لفظه وذهب الفراء
الى أن كل ماله واحد
موافق في أصل اللفظ نحو
ثمر وثمار جمع تكسير
وليس بصحيح (وبفعال
وشبهه انطقا في جمع
ما فوق الثلاثة ارتقى) أى
من أمثلة جمع الكثرة
فعال وشبهه والمراد
بشبهه ما عاينه في العدة
والهيئة وان خالفه في
الوزن نحو مفاعل وفعال
أما فعلى فيجمع عليه كل
مازادت أصوله على ثلاثة
وأما شبهه فيجمع عليه كل
ثلاثى مزيد الا ما أخرجه
بقوله (من غير ما مضى)
• أى وهو باب كبرى

وعلى فافهم (قوله منها) أى من أمثلة تكثير الثلاثى المجرى الخ (قوله جمع ظئر) بظاء مجهزة مكسورة
وهمززة ساكنة الناقية تعطف على ولا غيرها ومنه قيل للمرأة الحاضنة ولا غيرها ظئر وللرجل الحاضن
ولا غير ظئر والجمع أظار مثل حمل وأجال وربما جمعت المرأة على ظئار بكسر الظاء ووضعها كذا فى
المصباح (قوله فان ذكر فعيل) أى ككليب وجمع ويؤخذ منه تقييد قوله في التسهيل بجمعية فعيل
بتأنيته والحاصل أن المصنف مشى في التسهيل على المقابل للقول بأن فعلا اسم جمع
مطلقا قال المرادى وفي كلام بعضهم ما يقتضى أنه جمع تكسير مطلقا (قوله كاسيأتى بيانه) أى فى
الخاتمة (قوله جمع جمل بفتح الجاء المهملة والجيم طائر معروف) قوله وبفعال وشبهه الخ) أى على
التفصيل الذى سيذكره الشارح وليس المراد نحو يرجع ما ارتقى فوق الثلاثة على فعال وعلى
شبهه (قوله ما فوق الثلاثة ارتقى) شمل الرباعى كجعفر وصيرف واصبع والخامسى كسفرجل وخورنق
ومنطلي والسداسى كقبعثرى ومستخرج والسباعى كاستخراج (قوله من غير ما مضى) يرجع لقوله
وشبهه كما أشار اليه الشارح (قوله كل ما زادت أصوله على ثلاثة) يشمل الرباعى المجرى كجعفر والمزيد
فيه كمدحرج ومدحرج والخامسى المجرى كسفرجل والمزيد فيه كقبعثرى فهذه أنواع أربعة
يظرد جمعها على فعال فالرباعى المجرى لا يعمد فى شئ كجعفر وجعافر والخامسى المجرى يحذف
خامسه كسفرجل وسفارج نعم ان كان رابعه يشبه الحروف التى تزداد كالتى فى الحيارى حذف الرابع
أو الخامس كفرزدق وفرزدق وفرزق وأما الرباعى والخامسى المزيديهما فيجب حذف زائدهما
حرفا واحدا أو أكثر مع حذف الخامس الثانى فنقول فى جمع مدحرج ومدحرج وقبعثرى دحارج
وقباعث الا اذا كان زائدا للرباعى المزيديه لينا قبل الاخر ابعافى ثبت فنقول فى جمع عصفور
وقرطاس وقنديل عصافير وقرطاس بقلب الواو والالف ياء وقناديل كاسيأتى ذلك كله (قوله
بما استقر تكسيه على غير هذا البناء) أى فعال وشبهه وخرج بقوله مما استقر الخ نحو سحابة مما
يجمع على فعال ونحو جوهر مما يجمع على فواعل فانه ما وان كانا ماضى لكنهما استقر
تكسيههما على هذا البناء لان فعال وفواعل من شبه فعال فهو تقييد للمفهوم قول الناظم
من غير ما مضى أشار الى بعض ذلك زكريا (قوله أما الرباعى) أى ما حروفه أربعة لا ما أصوله أربعة
بدليل قوله بعد وان كان أى الرباعى زيادة أى بسببها وبدليل قوله جمع على شبه فعال فان الذى
يجمع على شبهه انما هو الثلاثى المزيديه (قوله نحو جعفر) هو النهر الصغير (قوله وزبرج)
بزاي مكسورة فوحدة ساكنة فراء مكسورة فخيم وهو الزهر والسحاب الرقيق الذى فيه حجرة (قوله
وبرثن) بوحدة مضمومة فراء ساكنة فثلاثة مضمومة فنون قال فى القاموس الكف مع الاصابع
ومجلب الاسد أو هو السبع كالاصبع للانسان وقبيلة اه وما مر من أنه بثلاثة قبل آخره هو
ما صرح به زكريا وبه رسم فى نسخ الصحاح والقاموس وقال فى التصريح بمشناه فوقية قبل آخره
وهو غير موثوق به (قوله وسبطر) بسين مهملة مكسورة فوحدة مفتوحة فطاء مهملة ساكنة فراء
الماضى اللسان كفى القاموس (قوله وبجذب) بجيم وحاء ودال مهملتين وموحدة كجعفر هو القصير
كفى القاموس وبجيم مضمومة وحاء مهملة ساكنة ودال مهملة مضمومة ضرب من الجراد أخضر
طويل الرجاين والجلل الضخم كفى الصحاح وغيره وبجيم مضمومة وحاء مهملة ساكنة ودال مهملة
مضمومة أو مفتوحة الاسد كفى القاموس (قوله نحو جوهر الخ) مقتضى كون الزيادة فى هذه
الأمثلة للحاق أن يكون وزنها فعلا فيجمع على فعال كجعفر وجعافر فكيف جعل جمعها شبه فعال

وسكرى وأجر وجرأ ورام وكامل ونحوها مما استقر تكسيه على غير هذا البناء وشمل قوله ما فوق الثلاثة الرباعى الا
ومازاد عليه أما الرباعى فان كان مجرد اجمع على فعال نحو جعفر وجعافر وزبرج وزبارج وبرثن وسبطر وسباطر وحب
وبجاد وان كان زيادة جمع على شبه فعال سواء كانت زيادته للحاق نحو جوهر وجواهر

هو الخبر أي انما يحذف زائد الخماسي اذا (١٠٤) لم يكن حرف لين قبل الاخر كما رأيت فان كان كذلك لم يحذف بل يجمع على فعاليل

به اخرج الشارح به نحو كنهو ووهيخ وحيث لا حاجة الى هذا الشرط وقتضى ما ذكرناه الحذف
في جمع جريل أيضا وان اقتضى ما ذكره سم الاثبات فاعرف ذلك والخيسفوج مخاء معجمة مفتوحة
ثم فاء مضمومة ثم جيم حب القطن والخشب البالي والجسول يجيم وراء ثم لام بهمزة الارض ذات
الجملة قاله في القاموس (قوله هو الخبر) أي وجملة المبتدأ والخبر نعت لينار مفعول ختم محذوف أي
ختم الكلمة (قوله زائد الخماسي) أي الذي هو رباعي الاصول (قوله بل يجمع على فعاليل) أي
بقلب كل من الواو والالف ياء لانكسار ما قبله كما في التوضيح (قوله الزائد وخامس الاصول) علم
حذف الزائد من هنا وخامس الاصول من قوله السابق ومن خماسي الخ وانظر هل يأتي هذا التغيير
بين الخامس والرابع بشرطه ولا يبعد الاثبات فليراجع قوله سم وأقره شيخنا والبعض وفيه أن
الخماسي في قول المصنف ومن خماسي قيده بقوله جرد ونحوه غير مجرد الا أن يراد العلم
بطريق المقايسة (قوله غرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء
طويل العنق ويقال له غرنوق كعصفور وغرنوق كفردوس كما في القاموس (قوله وفردوس)
هوستان يجمع ما في البساتين قاموس (قوله نحو كنهو) كسفر رجل المتراكم من الصحاب والضخم
من الرجال قاله في القاموس (قوله وهيخ) بفتح الهاء والموحدة وتشديد التثنية المفتوحة بعدها خاء
معجمة الغلام الممتلي (قوله وخرج أيضا نحو مختار ومنقاد) نظريه سم بأنه يقتضى أن نحو مختار
ومنقاد داخل في قوله العادي الرباعي وليس كذلك لانه من الثلاثي المزيد المشار اليه بقول المصنف
الاتي والسين والتالخ لام العادي الرباعي الذي الكلام فيه وهو ما زاد على أربعة أحرف
وكان رباعي الاصول أو خماسيها فكان الاولى بل الصواب اسقاط ذلك كما فعل المرادي (قوله لما
سبق) قال سم انظر في أي موضع سبق اه قال شيخنا وأقره البعض فكان ينبغي للشارح أن
يقول لماسياتي لما تقدم من أن نحو مختار ومنقاد من الثلاثي المزيد المشار اليه بقوله الاتي والسين
والتالخ اه وأنت خبير بأنه لا يصح أيضا أن يقول لماسياتي لأن المبين بقول المصنف والسين
والتالخ انما هو حذف الزائد في الثلاثي المزيد وكلام الشارح الاتي في حذف ألف مختار ومنقاد
وهي غير زائدة كما قال فكيف يعمله بماسياتي من حذف الزائد فتدبر (قوله والسين والتالخ) تقدم
عن سم أن هذا البيت يبان لما يحذف من مزيد الثلاثي لان مستدعيها كذلك لان أصوله ثلاثة
الدال والعين والياء وحيث تدفع في قول الشارح يعني نظر لان ما ذكره الشارح قاعدة تشمل بعض
ما تقدم كالرباعي والخماسي المزيدين وهذا البيت لا يدل على هذه القاعدة بل على بعض افرادها
فيكون الاولى اسقاط يعني ولهذا قال المرادي اعلم ان الاسم اذا كان فيه من الزوائد ما يحذف الخ
وقد يجاب بان تعليل المصنف يفيد هذه القاعدة (قوله اذ بينا الجمع الخ) حذف من التعليل شيئا
يعلم من قوله والميم أولى من سواه بالبقا والاصل اذ بينا الجمع بقاؤه مع ما مع ما مع
حذف الاخر والميم خلاف الاولى فاندفع ما أورد على التعليل من أن دفع الاخلال يحصل بحذف
الميم مع بقاء احدهما بأن يقال سداع أو تداع (قوله ما يحذف بقاؤه الخ) بأن يخرج عن فعالل
وفعاليل وما يشبههما في العدة والهيئة (قوله بمثالي الجمع) كأنه أراد مثالي الجمع وما شابههما في العدة
والهيئة وان خالفهما في الوزن بدليل الامثلة التي ذكرها فان نحو مداع ليس على فعالل ولا فعاليل
سم (قوله ابقى ماله مزينة) وتحصل المزينة بواحد من سبعة أمور التقدم والتحرك والدلالة على معنى
ومماثلة الاصول وهي كونه للالحاق والخروج عن حروف سألتمونها وأن لا يؤدي الى مثال غير
موجود وأن لا يؤدي حذفه الى حذف الآخر الذي ساواه في جواز الحذف وردها في التسهيل الى
ثلاثة أمور المزينة من جهة المعنى والمزينة من جهة اللفظ وأن لا يغني حذفه عن غيره والشارح
مشى على ما في التسهيل (قوله في مستدع) أي في جمع مستدع (قوله المعنى مختص بالاسماء) لانها تدل

ونحوه نحو عصفور وعصافير
وقرطاس وقرطاسيس
وقنديل وقناديل وشمل
قوله وزائد العادي الرباعي
نحو فبعثني مما أصوله خمسة
فهذا ونحوه اذا جمع
حذف منه حرفان الزائد
وخامس الاصول فتقول
فيه قباعت وشمل قوله
لينا ما قبله حركة مجانسة
كامل وما قبله حركة غير
مجانسة نحو غرنيق
وفردوس فتقول فيها
غرائيق وفراويس وخرج
عن ذلك ما تحرك فيه
حرف العلة نحو وكنهور
وهيخ فان حرف العلة
فيه لا يقلب ياء بل يحذف
فتقول كناهروهبان لان
حرف العلة حينئذ ليس
حرف لين وخرج أيضا نحو
مختار ومنقاد لانه لا يقال
قيها مختار ومنقاد بقلب
الالف ياء لانها ليست
زائدة بل منقلبة عن أصل
فيقال مختار ومنقاد لما
سبق (والسين والتالمن
كاستدع أزل • اذ بينا
الجمع بقاها مع ما مع
أنه اذا كان في الاسم من
الزوائد ما يحذف بقاؤه
بمثالي الجمع وهما فعالل
وفعاليل فتوصل اليهما
بجذبه فان أتى أحد
المثالين بحذف بعض وبقاؤه
بعض ابقى ماله مزينة في المعنى
أو اللفظ فتقول في مستدع
مداع بحذف السين والتاء

معان بقاءها مع ما يحذف ببنية الجمع وأبقت الميم لان لها مزينة في المعنى عليهما لكون زيادتهما المعنى مختص بالاسماء على

بمخلافه ما فانه ما يراذ ان في الاسماء والافعال وكذلك تقول في استخراج تخارج فقولوا استخرج بالبقاء على سببه لان التاء لها
مزية في اللفظ على السين لان بقاءها لا يخرج الى عدم النظر لان تفاعيل موجود في الكلام كما نيل بخلاف السين فانها لا تزداد
وحدها فلو اوردت بالبقاء لقل استخراج ولا نظيره لانه ليس في الكلام سفاعيل (١٠٥) ومن المزية اللفظية ايضا قولك في جمع

مر مر يس مر اريس
بمخذف الميم وبقاء الراء
لان ذلك لا يجهل معه
كون الاسم ثلاثيا في
الاصول ولو حذف الراء
واقيت الميم فقلت مر اميس
لا وهم كون الاسم رباعيا
في الاصل وانه فعامل
لافاعيل (الميم أولى
من سواء بالبقاء) لانه من
المزبة على غيره من أحرف
الزيادة وهذا لا خلاف فيه
اذا كان ثاني الزائدين
غير ملحق كنون منطلق
فتقول في جمعه مطابق
بمخذف النون وبقاء الميم
أما اذا كان ثاني الزائدين
ملحقا كسين مقعنس
في ذلك عند سيبويه
فيقال مقعنس وخالف
المبرد فمخذف الميم وأبقى
الملحق وهو السين لانه
يضاهي الاصل فيقال
قعاسس ورجح مذهب
سيبويه بأن الميم مصدره
وهي المعنى يخص الاسم
فكانت أولى بالبقاء (تنبيه)
لايعنى بالاولوية هنا رجحان
أحد الامرين مع جوازهما
لان ابقاء الميم فيما ذكر
متعين لكونه أولى فلا
يعدل عنه (والهمز والياء
مثله) أي مثل الميم في
كونها أولى بالبقاء (ان

سم أي أو اسم مفعول (قوله في استخراج) أي في جمع استخراج علما لان المصدر لا يجمع (قوله على
سينه) متعلق بتوثر (قوله مر يس) من أوصاف الداهية يقال داهية مر مر يس أي شديدة
والمر مر يس الاسم أيضا قاله الجوهري ووزنه فعفيل بتكرير الفاء والعين فهو ثلاثي الاصل
مزيد فيه كما ذكره الشارح (قوله مر اريس) فيه ابقاء الياء مع أنها خامسة فيؤخذ من ذلك أن
ما قدمناه من اشتراط كون اللين الذي يبقى رابعا نغما هو في غير ما تكررت فآؤه وعينه وبه صرح
الفارسي فقال واشتراط اللين الرابع يخرج غير الرابع كقرطوبس وعضرفوط فيحذف مع الاخير
نحو قرطاب وعضارف وهذا العمل لا يكون فيما كررت فآؤه وعينه كمر مر يس وهي الداهية فالميم
والراء الثابتان زائدتان فيقال مر اريس ببقاء الياء وان كانت غير رابعة في مر مر يس ولا يجوز
أن يجرى مجرى قرطوبس وعضرفوط بان يقال مر امر ولك أن تقول الياء رابعة بعد حذف
ما يحذف وهو الميم الثانية قياسا على ما يأتي للشارح في حيزبون فاعرفه وقوله كقرطوبس الذي في
القاموس قطربوس قال بفتح القاف وقد تكسر الشديدة الضرب من العقارب والناقاة السريعة أو
الشديدة اه وبه يعلم ما في كلام البعض وقوله وعضرفوط بعين مهمله مفتوحة وضاد موحدة ساكنة
وفاء مضمومة ثم طاء مهمله ووية بيضاء ناعمة يشبهها أصابع الجوارى كما في القاموس (قوله لان
ذلك لا يجهل الخ) لانه اذا كان بين المكررين فاصل احتملت اصالتها كراميس بخلاف ما اذا لم يكن
فاصل كر اريس فانه يحكم بزيادة أحدهما (قوله فتقول في جمعه مطابق) هل يقال في مصطفي ومحتفظ
مصافي ومخافظ سم (قوله أما اذا كان ثاني الزائدين) أراد بهما الحرف الملحق وماعده من أحرف
الزيادة والافالسين في مقعنس ليس ثاني زائدين بل ثالث زائدين وهو الميم والنون وأحمد السينين
(قوله ملحقا) يؤخذ من تمثيله ومن عبارة الفارسي تقييد الملحق بكونه ضعفا أصليا وعبارته والمبرد
يقول في جمع مقعنس قعاسس فيراعى الاصل وهو قعس فيحذف الميم والنون ويبقى أحد المثلين لانه
وان كان زائدا هو ضعف حرف أصلي والزائد اذا كان ضعفا حرف أصلي يحكم له بما للأصلي كما سيأتي
في التصريف فكان أصل مقعنس عنده قعس كجعفر اه (قوله مقعنس) أي متأخر الخلف
من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحذب جوهرى (قوله فيقال قعاسس) كذا في
بعض النسخ بلاياء بين السينين وهو الاشهر وفي بعضها يباء على لغة من يعوضها عما حذف (قوله
لايعنى بالاولوية) أي في قوله والميم أولى من سواء بالبقاء وقال السندوبي في كلام المصنف على حذف
قوله تعالى أضحاب الجنة يومئذ خير مستقرا وقولهم الصيف أحمر من الشتاء اه وقد قيل في نحو
الآية وقولهم المذكور انه على فرض وجود أصل الفعل في المفضل عليه فيكون كلام المصنف على
فرض استحقاق غير الميم البقاء (قوله لكونه أولى) أي والعمل بالاولى هنا واجب (قوله كافي التندد
ويلندد) بفتح أولهما وثانيهما وسكون فوهما واهمال دالهما واهما بمعنى الالء أي الشديد
الخصومة كافي الصحاح (قوله الآدويالات) والاصل الأددويالات فادغم أحد المثلين في الآخر
(قوله في موضع) وهو الاول وقوله على معنى هو التسكيم في الهمزة والغيبة في الياء (قوله بخلاف
النون فانها في موضع لا تدل فيه على معنى) فسر البعض الموضوع هنا بالانثناء وحينئذ يرد على كلام
الشارح أن النون في الانثناء قد تدل على المطاوعة كافي من كسر ومنهشم فاللائق تفسيره بما بين ثالث
الكلمة ورابعها (قوله من المزبة المعنوية) من سببية وانما اقتصر على المعنوية مع وجود اللفظية

(١٤ - صبان رابع) سبقا أي تصدرا كافي التندد ويلندد فتقول في جمعهما الآدويالات بمخذف النون وبقاء الهمزة والياء
لتصدرهما ولا تخم في موضع يقع فيه دالين على معنى بخلاف النون فانها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلا (تنبيه) بقاء الميم
والياء والهمز في المثل المذكور من المزبة المعنوية (والياء والواو احذف ان جمعت

ما • كيزبون) وعيطموس (فهو حكم حتما) فتقول خزابن وعطاميس بحذف الياء وبقاء الواو فتقلب ياء لانكسار ما قبلها وانما
أورث الواو بالبقاء في ذلك لان الياء اذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو لبقائها اربعة قبل الاخر فيفعل بها ما فعل بواو
عصفور ولو حذفت الواو اولم يغن (١٠٦) حذفها عن حذف الياء لانها ليست في موضع يؤمنها من الحذف (وخبروا

أيضا وهي التصدر لان المعنوية أقوى فهي أحق بالاعتبار منى وجدت (قوله ما كيزبون) مما حذف
أعذر زائديه مغن عن حذف الاخر دون العكس والخيزبون بحاء مهملة مفتوحة فتحية ساكنة
فزاي مفتوحة فوحدة مضمومة العجوز والعيطموس بعين وطاء وسين مهملات قال في القاموس
التامة الخلق من الابل والمرأة الجميلة أو الحسنه الطويلة النارة العاقر كالعطموس بالضم والناقفة
الهرمة والجمع عطاميس وعطامس نادر (قوله لبقائها اربعة) أي بعد حذف الياء فتكون داخله في
قوله ما ليك لينا اثره اللدخما (قوله ما فعل بواو عصفور) من قلبها ياء (قوله لم يغن حذفها عن حذف
الياء) لانك لو حذفت الواو وقلت حيازين بسكون الواو وحركة الهاء فتصغر الجمع واحتج الى
أن تحذف الياء أيضا ويقال خزابن (قوله لانها ليست في موضع الخ) لما علمت من أن بقاء هاء مقوت
اصيغته الجمع ولو قال الشارح كالمراي لان بقاء الياء مقوت لصيغة الجمع لكان أوضح (قوله
سرندي الخ) السرندي بسين مهملة وراء مفتوحتين ونون ساكنة ودال مهملة مفتوحة قال في
القاموس هو السريع في أموره أو الشديد والعندي بعين مهملة ولام مفتوحتين ونون ساكنة
ودال مهملة مفتوحة قال في القاموس الغليظ من كل شئ ويضم وشجر من العضاء له شوك واحده
بهاء (قوله فتقلب ياء) وتعل الكلمة حينئذ اعلال فاعز وغاز اه سم **فائدة** لا يجمع جمع
تكسير نحو مضروب ومكروم وشذملا عين جمع ملعون ويستثنى مفعول للمؤنث نحو وضع ومرضع
ذكرة ابن هشام في شرح بانت سعاد ومثمل مضروب مختار ومنقاد فيقال مختارون ومنقادون ولا
يجمع مكسرا ذكره الشيخ في العمدة اه فارضى وفيه مخالفة لما أسلفه الشارح أنه يقال مختار
ومناقد (قوله يجوز تعويض ياء الخ) أي ان لم يستحقها اللفظ غير تعويض كافي لغا غير جمع لغري فانه
حذفت ألفه بالاعويض لثبوت يائه التي كانت للمفرد كما سيد ذكره الشارح في التصغير (قوله في
مماثل مفاعل الخ) المراد مماثل مفاعل ومماثل مفاعيل ما وافقهما في العدة والهيئة وان خالفهما
في الوزن والافتعال على وزن فعال لا مفاعل وعصافير على وزن فعاليل لا مفاعيل (قوله وحذفها
من مماثل مفاعيل) قال بعض المتأخرين ينبغي أن يقيس ذلك بأن لا يؤدي الى التمام مثيل كقوله
اللابسات من الحرير جلابيا فانه مخالف للاصل من وجهين فلا ينبغي تجويزه الا لامضطر لمثله
دمايني (قوله في الكلام) أي النثر (قوله معاذيره) لانه جمع معذرة وقياسه معاذير (قوله مفاع
الغيب) لانه جمع مفتاح فقياسه مفاعيح بقلب ألفه ياء (قوله واستثنى فواعل) أي الوصف بقربنة
التسهيل بسوايغ فلا يقال في ضارب ضوارب أما لا سم فليس كذلك فقد حكى سيويه عن بعض
العرب دوانيق وطواييق وخواتيم أفاده الدمايني ولك أن تعمم وتجعل نحو دوانيق وخواتيم مما
شذم رأيت ابن عقيل على التسهيل صدر بهذا الاحتمال الذي قلته قنامل (قوله سوايغ) جمع
سابعة وهي الدرع الواسعة دمايني (قوله لا يجوز الا لضرورة) والمعاذير والمفاتيح في الـ
معدار ومفزع دمايني (قوله جمالات) ظاهر أنه جمع جمال وقال الفارسي قالوا في جمع جبل أجمل ثم
أجمال ثم جامل ثم جمال ثم جمالات فهو جمع جمع جمع جمع الجمع وعن يعقوب أنه قرأ
جمالات بضم الجيم (قوله واذا قصد تكسير مكسرا الخ) ظاهره أن جمع الجمع غير المستثنى بنفس
وقال أبو حيان ان جوع الكثرة لا يجمع قياسا اتفاقا واختلاف في جمع القلة فالأكثر ان يجمع
واختار ابن عصفور وعدم انقياسه اه دمايني وجمع الكثرة في أنه لا يطرده جمع اتفاقا اسم

في زائدي سرندي) وهما
النون والالف (وكل
ما ضاهاه) أي شابهه في
تضمن زيادتين لالحاق
الثلاثي بالجماسي
(كالعندي) والخبطني
والعزفي فلك أن تحذف
ما قبل الالف وتبقى الالف
فتقلب ياء فتقول سراد
وعلاو وحباطو وعفارو لك
عكسه فتقول سراند
وعلان وحبانط وعفان
وانما خبروا في هذين
الزائدين لثبوت التكافؤ
بينهما لانهم ما زيدا معا
لالحاق الثلاثي بالجماسي
فلامر به لاحدهما على
الاخر **خاتمة** تتضمن
مسائل • الاولى يجوز
تعويض ياء قبل الطرف
مما حذفت أصلا كان أو
زائدا فتقول في سفر جبل
ومنطلق سفاريج ومطابق
وقد ذكره هذا أول التصغير
كإسبأني • الثانية أجاز
الكوفيون زيادة الياء في
مماثل مفاعل وحذفها
من مماثل مفاعيل فيجوزون
في جعافر جعافير وفي عصافير
عصافير وهذا عندهم جائز
في الكلام وجعلوا من
الاول ولولأني معاذيره
ومن الثاني وعنده مفاع
الغيب ووافقهم في التسهيل
على جواز الأمرين واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعيل الا شذوذا كقوله سوايغ يعي ليجزها النبل ومذهب الجنس
المبصرون أن زيادة الياء في مثل مفاعل وحذفها في مثل مفاعيل لا يجوز الا للضرورة • الثالثة قد تدعو الحاجة الى جمع الجمع
كأن عدواي تثبته فكما يقال في جماعتين من الجمال جالان كذلك يقال في جماعات جالات واذا قصد تكسير مكسرا نظر

على جواز الأمرين واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعيل الا شذوذا كقوله سوايغ يعي ليجزها النبل ومذهب الجنس
المبصرون أن زيادة الياء في مثل مفاعل وحذفها في مثل مفاعيل لا يجوز الا للضرورة • الثالثة قد تدعو الحاجة الى جمع الجمع
كأن عدواي تثبته فكما يقال في جماعتين من الجمال جالان كذلك يقال في جماعات جالات واذا قصد تكسير مكسرا نظر

الى ما يشاكله من الا حاد في كسر يمثل تكسيرة كقولهم في اعيد اعد وفي اسلحة اسلح وفي اقول اقول بل شبهوها باسود واسود
 وأجردة وأجارد واعصار واعصير وقالوا في مصران مصران وفي غربان غربان تشبيها بسلاطين وسراحين وما كان من الجموع
 على زنة مفاعل أو مفاعل لم يجر تكسيرة لانه لا نظير له في الا حاد فيحمل عليه ولكنه قد يجمع بالواو والنون كقولهم في نواكس
 نواكسون وفي آيامن آيامن أو بالالف والتاء كقولهم في حدائد حدائد وفي (١٠٧) صواحب صواحب ومنه الحديث

اتكن لا تكتن صواحب
 يوسف الرابعة اذا قصد
 جمع ماصدره ذواو ابن من
 أسماء ما لا يعقل قيل فيه
 ذوات كذا وبنات كذا
 فيقال في جمع ذى القعدة
 ذوات القعدة وفي جمع ابن
 عرس بنات عرس ولا فرق
 في ذلك بين اسم الجنس غير
 العلم كابن لبون وبين العلم
 كابن آوى والفرق بينهما
 أن ثاني الجزأين من علم
 الجنس لا يقبل ال بخلاف
 اسم الجنس واذا قصد جمع
 علم منقول من جملة كبرى
 فخره توصل الى ذلك بأن
 يضاف اليه ذو وجموعا
 فيقال هم ذو و برق فخره
 وفي التثنية هما ذو و برق
 فخره ويساوى الجملة في
 هذا المركب دون اضافة
 على الصحيح فيقال هذان
 ذوا سيبويه وهؤلاء ذور
 سيبويه وهما ذوا معد يكرب
 وهم ذور معد يكرب وما
 صنع بالجملة المسمى بها
 يصنع بالثنى والجمع على
 حده اذا ثنيا أو جمعاً فيقال
 في تثنية زيد بن مسمى به
 هذان ذوا زيد بن كذا يقال
 في تثنية كلبتي الحداد
 هاتان ذواتا كلبتين

الجنس الذي لم تختلف أوعاه سواء كان له واحد ميمز بالتاء أو لافان اختلفت فالجمهوع على عدم
 اطراد جمعه لقلة ما جاء منه والمبرد والرماني وغيرهما على الاطراد وأما اسم الجمع فظاهر كلام
 سيبويه أنه لا يطر د جمعه ومن المسموع منه قوم وأقوام ورهط وأراط كذا في الهمع (فائدة) قال
 الجار ردي في شرح الشافية أعلم أن جمع الجمع لا ينطلق على أقل من تسعة كما أن جمع المفرد
 لا ينطلق على أقل من ثلاثة الا يجازا انتهى (قوله الى ما يشاكله) أي في عدة الحروف ومطلق
 الحركات والسككات وان خالفه في نوع الحركة كضمة أعبد مع فتحة أسود (قوله وأجردة وأجارد)
 مقتضى كلامه ان أجردة مفرد ولم آف عليه وان ظاهر أنه جمع جراد أو جريد (قوله واعصار) بكسر
 الهمزة وهو الرمح تشير السحاب أو التي فيها نار والتي تهب من الارض كالعمود ونحو السماء والتي
 فيها العصار وهو الغبار الشديد كالعصرة محركة قاموس (قوله في مصران) قال في القاموس المصير
 كما مير المعى والجمع أمصرة ومصران وجمع الجمع مصران (قوله تشبيها بسلاطين وسراحين) نشر
 على ترتيب الف وكل رابع لكل كما علم مما كتبناه على قوله الى ما يشاكله (قوله على زنة مفاعل
 أو مفاعل) زاد في التسهيل أو فعلة بضم الفاء وفتح العين أو فعلة بفتحة العين قال الدماميني فما كان
 موازاً للثنى من هذه الامثلة الاربعة لم يجمع اه والمراد بزنة مفاعل أو مفاعل ما وافقهما في العدة
 والهيئة وان خالفهما في الوزن الاصطلاحى بدليل عشيله بنواكس وحدائد وصواحب (قوله في
 حدائد حدائدات) كذا في نسخ وفي نسخ خرائد وخرائدات (قوله ذواو ابن) لم يقل أو أخ كما في
 التسهيل لانه لم يقع لكن لو وقع لكان هذا قياسه فلو سمى جنس باخي كذا القيل في جمع ما لا يعقل
 أخوات كذا (قوله بين اسم الجنس غير العلم الخ) المتبادر أن قوله غير العلم لاخراج اسم الجنس العلم
 وأن قوله وبين العلم معناه وبين اسم الجنس العلم فيكون أراد باسم الجنس اللفظ الدال على الجنس
 أعم من أن يكون في اصطلاحهم اسم جنس أو علم جنس بقريته التقسيم الى علم جنس وغير علم جنس
 وليس المراد باسم الجنس ما قبل علم الجنس (قوله هم ذو و برق فخره) أي أصحاب هذا الاسم (قوله
 المركب دون اضافة) هو المركب المزجي وأما الاضافي فيثنى ويكسر صدره (قوله على الصحيح)
 مقابله اي قاع التثنية والجمع على لفظه فتقول سيبويهان وبعليكان وسيبويهون وبعليكون (قوله
 بالثنى والجمع على حده) أي مسمى بهما (قوله وعلى هذا فقس) فيقال في تثنية الجمع مسمى به
 هذان ذوا زيد بن وفي جمعه هؤلاء ذور زيد بن (قوله اما ان يكون موضوعا للجموع الا حاد المجتمعة)
 لاحاجة الى لفظ مجموع ولهذا أسقطه المرادى وابن الناظم بل هو مضمرا لايها مه أن الجمع دائماً من
 باب الكل لا التثنية مع أن الغالب كونه من باب التثنية واعتراض عبد القادر التعبير بالوضع في تعريف
 الجمع بأن ظاهره أن المراد وضع الواضع وليس كذلك لقول المصنف في التسهيل في تعريف الجمع
 ما نصه الجمع جعل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين وقوله في شرحه المراد بالجمع تجريد الناطق
 حالة للاسم لم يوضع عليها ابتداءً فبذلك يخرج أسماء الجموع ونحوها وقوله في التثنية ليس المراد
 بالجمع وضع الواضع بل المراد بالجمع تصريف الناطق بالاسم على ذلك الوجه ويمكن دفعه بأن المراد
 بالوضع في التعريف الوضع النوعي وهو حاصل من الواضع كما بيناه في محله (قوله ملغى فيه اعتبار

ويقال في الجمع ذور زيد بن وذوات كلبتين وعلى هذا فقس الخامسة الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي من
 وجهين معنوي ولفظي أما المعنوي فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين اما أن يكون موضوعا للجموع الا حاد المجتمعة
 دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف واما أن يكون موضوعا للجموع الا حاد دالا عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسمى بها
 أن يكون موضوعا للحقيقة ملغى فيه اعتبار

الفردية فالاول هو الجمع وسواء كان له واحد من لفظه مستعمل كرجال وأسود أم لم يكن كما يبيل * والثاني هو اسم الجمع سواء كان له واحد من لفظه كركب وصحب أم لم يكن كقوم ورهط * والثالث هو اسم الجنس الجمعي ويفرق بينه وبين واحد بالتاء غالباً نحو تمر وتمرّة وجوز وجوزة وكلمة وربما عكس نحو الحكم والحب، والواحد والكماءة والحبأة للجنس وبعضهم يقول للواحد كماءة وللجنس كم على القياس وقد يفرق بينه وبين واحد بياء النسب نحو روم ورومي وزنج وزنجي أما اسم الجنس الافرادى نحو لبن وماء وضرب فانه ليس دال على أكثر (١٠٨) من اثنين فانه صالح للقليل والكثير واذا قيل ضرباً فالتاء للتنصيص على

الوحدة وأما اللفظى فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين ان لم يكن له واحد من لفظه فاما أن يكون على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه أولاً فان كان على وزن خاص بالجمع نحو آيبيل وعباديد أو غالب فيه نحو أعراب فهو جمع واحد مقدر والا فهو اسم جمع نحو ورهط وابل وانما قلنا ان أعراباً على وزن غالب لان أفعالاً نادر في المفردات كقولهم برمة أعشار هذا مذهب بعض النحويين وأكثرهم يرى أن أفعالاً وزناً خاص بالجمع ويجعل قولهم برمة أعشار من وصف المفرد بالجمع ولذلك لم يذكري الكافية غير الخاص بالجمع وليس الأعراب جمع عرب لان العرب يعي الحاضرين والبادين والأعراب يخص البادين خلافاً لمن زعم أنه جمعه وان كان له واحد من لفظه فاما أن يميز من واحد بياء النسب نحو روم أو

الفردية) أى غير منظور في وضعه الى الفرد كما بسطناه في مجت الكلام وهذا لا يدل على اعتبار الثلاثة فأكثري استعماله فيمكن الاولى أن يقول معتبراً في استعماله لا وضعه ثلاثة أفراداً أكثر ويرد أيضاً عليه أنه يصدق على اسم الجنس الافرادى ودفع البعض له بأن المقسم الاسم الدال على أكثر من اثنين يرتب أن الاخراج اغما هو باجزاء التعريف لا بخارج عنه كما صرحوا به (قوله كابابيل) بمعنى فرق فهو جمع لا واحد له من لفظه كما قاله الناظم وقيل له واحد من لفظه مستعمل فقيل أبول بفتح الهمزة وتشديد الموحدة المضمومة وقيل ابالة بكسر الهمزة وتشديد الموحدة أو تخفيفها وقيل ايل بكسر الهمزة والموحدة المشددة وقيل ايبال كدينا وفسر في القاموس الاربعة بالقطعة من الطير والخيل والابل (قوله وربما عكس) مقابل المحذوف بعد قوله بالتاء غالباً تقديره وتكون التاء في الواحد غالباً نحو تمر الخ وانما حذفه لانه لم يه من السياق (قوله وبعضهم يقول للواحد كماءة الخ) هذا القول في جباة واجب أيضاً (قوله وقد يفرق الخ) مقابل لقوله بالتاء غالباً (قوله نحو ابن) بفتح الباء أما بكسر هاء فاسم جنس جمعي واحد لانه فقول شيخنا بكسر الباء خطأ (قوله وضرب) مثله سائر المصادر (قوله فانه ليس دال على أكثر من اثنين) أى ولا على اثنين وانما اقتصر على نفي الدلالة على أكثر لانه المعبر في اسم الجنس الجمعي (قوله وعباديد) قال في القاموس العباديد والعباديد بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل جهة والاكام والطرق البعيدة (قوله برمة أعشار) أى مكسرة قطعاً (قوله من وصف المفرد بالجمع) تنزيلاً لاجزاء المفرد منزلة اجزاء الجمع اه دما يني قيل من وصف المفرد بالجمع قوله تعالى ثياب سندس خضر على قراءة خضر وقيل اسم جنس جمعي لسندسة واسم الجنس يوصف بالجمع (قوله وان كان له واحد من لفظه فاما أن يميز الخ) عبارة المرادى وان كان له واحد من لفظه فاما أن يوافق في أصل اللفظ دون الهيئة أو فيهما فان وافقه فيهما وثني فهو جمع بقدر تغييره نحو فاك وان لم يثنى فليس بجمع نحو جنب والمصدر اذا وصف به وان وافقه في أصل اللفظ دون الهيئة فاما أن يمتاز الخ (قوله بياء النسب) أى بحذف بياء النسب لان تمييز الجمع بحذف بياء النسب التي في واحد منه ولهذا قال المرادى بنزع بياء النسب وكذا يقال في قوله أو بناء التأنيت أو يعوم في هذا بأن يقال المراد أو بحذف تاء التأنيت غالباً واثباتها قليلاً كما في كماءة وجباة على أحد القولين (قوله وان لم يكن كذلك) بأن لم يميز من واحد بما ذكر (قوله مالم يسا والواحد في التذكير والنسب اليه) أى دون قبح وانما قلنا دون قبح لان الجمع قد يساوى الواحد فيما ذكر بفتح فيقال الرجال قام (قوله حكم على غزى) بفتح الغين المجع وكسر الزاى مخففة وتشديد الباء وأصله غزى على زنة فعمل فقلت الواو ياء لاجتماعها مع الباء ساكنة طلباً للتخفيف وأدغمت الباء في الباء فصار غزياً الا أن الجوهرى ذكر أنه جمع ونصه ورجل غاز والجمع غزاة مثل قاض وقضاة وغزاً مثل سابق وسبق وغزى مثل حاج وحجج وقاطن

بناء التأنيت ولم يلتزم تأنيته نحو تمر وأولافان ميز بما ذكر ولم يلتزم تأنيته فهو اسم الجنس الجمعي وان التزم تأنيته فهو وطين جمع نحو تخم وتمم حكم سيدي ويجه عيتمه لان العرب التزمت تأنيتهما والغال على اسم الجنس الممتاز واحد بالتاء التذكير وان لم يكن كذلك فاما أن يوافق أوزان الجموع الماضية أو لافان وافقها فهو جمع مالم يسا والواحد في التذكير والنسب اليه فيكون اسم جمع فلذلك حكم على غزى بانه اسم جمع لغا زلانه يساوى الواحد في التذكير وحكم أيضاً على ركاب بانه اسم جمع لركوبه لانهم نسبوا اليه فقالوا ركابي والجموع لا ينسب اليها الا اذا غلبت أو أهمل واحد كما سيأتى في بابها وان خالف أوزان الجموع الماضية فهو (قوله فقيل أبول بفتح الهمزة الخ هو بكسر هاء وتشديد الموحدة مفتوحة كما في القاموس اه)

وقطين وغزاه مثل فاسق وفساق اه وقال في القاموس في مادته والغزى كغنى اسم جمع اه وهو صريح في موافقه كلام الشارح وكلام الجوهرى يحتمل أن يكون أطلق فيه الجمع على اسم الجمع تجوزا ويحتمل أن يكون على حقيقته واللفظ مختلف فيه اه عبد القادر (قوله خلافا لابي الحسن) حيث ذهب الى أن فعلا من أبنية الجمع وجعل منه صحبا وركبا والحاصل أن اسم الجنس هو ما يتميز واحده بالتاء أو الباء ولم يلتزم تأنيثه واسم الجمع ما لا واحده من لفظه وليس على وزن خاص بالجمع ولا غالب فيه أوله واحد ولكنه مختلف لا وزن الجمع أو غير مختلف ولكنه مساو للواحد دون قبح في التذكير والنسب وإذا عرف اعرف الجمع مرادى

التصغير

هو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص يأتي بيانه تصريح (قوله من واحد) لان كلا يغير اللفظ والمعنى وقد يبحث في تعليل الشارح بأنه انما يتبع ذكر أحدهما عقب الآخر أعم من أن يكون المقدم التكسير أو التصغير ولا يتبع تأخر التصغير عن التكسير ولعل نكته أن التكسير أكثر وقوعا من التصغير فتقدمه أولى (قوله اذا صغرت) أى أردت تصغيره (قوله في تصغير قذى) أى برد الالف الى أصلها وهو الباء ثم ادغام ياء التصغير فيها لان التصغير يرد الاشياء الى أصولها ومثله قذى فى قى (قوله دينير) أى برد الباء الى أصلها وهو النون اذا أصله دنار كما أتى (قوله فلا بد من ضم أوله وفتح ثانيه) مما عمل به ذلك أنهم لما فتحوا فى التكسير أول الرابع والخامس ولم يبق الا الكسر والضم كان الضم أولى لقوته وفتحوا ثانيه لان ياء التصغير وألف التكسير فى نحو مفاعل متقابلان فعمل ما قبل الباء على ما قبل الالف اه مرادى مع بعض تغيير وقال بعضهم جعلوا الفتح والالف للجمع لتقله فطبا وفيه الخفة والضم والياء للمصغر لثقلته وجعلوا علامة التصغير بالمشابهة ألف الجمع فى اللين وأقر بيتها اليها من الواو فلو كان أوله مضموما كغراب أو ثانيه مفتوحا كغزال أو ما قبل آخره مكسورا كزبرج فهل نقول ان الحركه زالت وجاء غيرها أو الأصلية باقية احتمالا لان ذكرهما أبو حيان وجزم ابن اياز بالاول اه سيوطى ويؤخذ مما جزم به ابن اياز أن المكبر لو كان على هيئة المصغر كسيطر فانه يصغر بتقدير الحركات وبه صرح السهلبى اه تصريح وسبأنى بسط كلام السهلبى قال المرادى وظاهر التسهيل أن مثل هذا لا يصغر لانه شرط فى المصغر خاومه من صبح التصغير وشبهها اه وسبأنى فى الشرح أيضا وبكر على قول الشارح فلا بد من ضم أوله ما فى الهمع عن البصريين من جواز كسر الاول فى تصغير ما ثانيه ياء كبيت وشيخ وميت الا أن يكون الكلام باعتبار الغالب والاصل (قوله وزيادة ياء ساكنه بعده) أى الثانى قال فى التسهيل يحدف لها أى لاجل تلك الياء أول ياءين ولياها فيقال فى تصغير على على يحدف أول الباءين التين وليتاها و يقب ياء ما وليها من واو وجو بان سكتت فيقال فى تصغير عجز عجزا وأعلت فيقال فى تصغير مقام مقبم أو كانت لا ما فيقال فى تصغير دولدى واختيارا ان تحركت لفظا فى افراد ونكسيرا ولم تكن لا ما فالراجح أن يقال فى تصغير جدول جدل ويجوز جدول جملا على الافراد والتكسير وهو جد اول فان كانت الواو ما قبلت ياء فيقال فى تصغير كروان كرين وان تحركت فى الافراد والتكسير وهو كراوين اه بزيادة من الدمامينى وانظره (قوله فالامثلة ثلاثة) ان كان تفرع على المتن فظاهر أو على الشرح فلا وان زعمه البعض قال فى التصريح الامثلة الثلاثة من وضع الخليل قيل له لم ينبت المصغر على هذه الابنية فقال لاني وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار اه وفى التثنية والتثنية والجمع والمركب المزجى والعددى راجعة الى ما قبل علامة التثنية والجمع والى الجزء الاول من التركيبين اه ولا يخفى أن مثل علامة التثنية والجمع وعجز المركب ينقيه الاشياء الثمانية الا تبة فى قول المصنف وألف التانيث حيث مدا الخ (قوله فلا

اسم جمع نحو صحب وركب لان فعلا ليس من أبنية الجمع خلافا لابي الحسن والله أعلم

التصغير

انما ذكر هذا الباب اثر باب التكسير لانها ما كمال سيبويه من واد واحد لا شترا كهجا فى مسائل كثيرة بأنى ذكرها (فعلا اجعل الثلاثى اذا صغرت نحو) فليس فى تصغير فلس ونحو (قذى فى) تصغير (قذى) (فعل مع فاعيل لما فى) الثلاثى (فعل درهم درهم) وجعل دينار دينيرا • والحاصل أن كل اسم يمكن تصغيره فلا بد من ضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنه بعده فان كان ثلاثيا لم يغير باكثر من ذلك وان كان رباعيا فصاعدا كسر ما بعد الياء فالامثلة ثلاثة فعيل نحو فلس وفعيل نحو نحو درهم وفعيل نحو دينير • تنبيهات الاول للمصغر شرط أن يكون اسما فلا

من وكيف ونحوهما وشذ
تصغير بعض أسماء الإشارة
والموصولات كما سيأتي
وان يكون قابلا للتصغير
فلا يصغر نحو كبير وجسيم
ولا الا أسماء المعظمة وان
يكون خاليا من صيغ التصغير
وشبهها فلا يصغر نحو
الكميت من الخيل
والكعبت وهو البديل ولا
نحو ميطر ومهين
• الثاني وزن المصغر
بهذه الامثلة الثلاثة
اصطلاح خاص بهذا الباب
اعتبر فيه مجرد اللفظ
تقريبيا بتقليل الابنية
وليس جاريا على اصطلاح
التصريف الا ترى ان وزن
أحمر وكبير وسفيرج في
التصغير فعمل ووزنها
التصريف في أفعل ومفعل
وفعيل • الثالث فوائد
التصغير عند البصريين
أربع تصغير ما يتوهم أنه
كبير نحو جميل وتخصير
ما يتوهم أنه عظيم نحو
سبيع وتقليل ما يتوهم
أنه كثير نحو درهمات
وتقريب ما يتوهم أنه بعيد
زمنًا أو محلا أو قدرًا نحو
قبيل العصر وبعيد المغرب
وفوق هذا ودون ذلك
وأصغر منسك وزاد
الكوفيون معنى خامسا
وهو التعميم كقول عمر
رضي الله عنه في ابن
مسعود كنيف ملي علما
وقول بعض العرب أنا

يصغر الفعل) وكذا الاسماء العاملة عمله كاسم الفاعل لان شرط عملها عدم تصغيرها كما مر (قوله)
لان التصغير وصف في المعنى والفعل والحرف لا يوصفان (قوله فعل التعجب) في قوله
• ياما أميل غزلا ناشدت لنا • وجوز بعضهم القياس عليه كما هو في الهمع (قوله وان يكون متمكنا)
عبارته في شرحه على التوضيح وان يكون غير متوغل في شبه الحرف اه وهي المناسبة لما يأتي
من جواز تصغير المركب العددي خمسة عشر فافهم (قوله ولا من وكيف ونحوهما) كني واين قال
في الهمع ولا غير وسوى بمعنى غير بخلاف مثل لان المماثلة تقل وتكثر دون المغايرة أعنى كونه ليس
ايا ولا عند وبين ووسط وأمس وأول والبارحة وغد وحسبك والاسماء المختصة بالنفي وكل وبعض
ومع وأي وأسماء الشهور والمحرم وصفر وكذا أيام الاسبوع كالسبت والاحد على مذهب سيبويه
وابن كيسان ومذهب الكوفيين والمازني والجرمي جواز تصغيرها اه مع زيادة من الشاطبي قال
سم يؤخذ من كلام الشاطبي أن أمس اذا كان نكرة جاز تصغيره (قوله فلا يصغر نحو كبير وجسيم)
لانه لو صغر مثل ذلك لحصل التناقض وفيه أن مراتب القلة والكثرة تتفاوت ومن الاعلام كثير
وهو منقول من تصغير كثير والذي سوغ أن يقال قليل وأقل وكثير وأكثر وأقل من القليل يسوغ
التصغير اه دماميني (قوله ولا الاسماء المعظمة) كاسماء الله وأنبيائه وملائكته وكتبه
والمصحف والمسجد اه فارضى لان تصغيرها ينافي تعظيمها والمراد الاسماء المعظمة مرادها
مسمياتها العظيمة فان أريد بها غير جاز تصغيرها كما صرح به الشاطبي (قوله خاليا من صيغ
التصغير) بأن لا تكون صيغته للتصغير لا بحسب الاصل ولا في الحال فخرج نحو الكمييت
والكعبت مما وضع على التصغير ثم تنويع فيهِ ونحو جيل وزيد مما عرض تصغيره بلاتناسبه
وقوله وشبهها بأن لا تكون صيغته على هيئة صيغة المصغر أي على حركاتها وسكناتها فخرج نحو
ميطر ومهين مما ليس مصغرا لكن على هيئة المصغر (قوله نحو الكمييت من الخيل) هو الفرس
التي تضرب حجرته الى سواد (قوله والكعبت) بالعين المهملة كافي القاموس وغيره وما في النسخ من
رسمة بالقاء تعجيف (قوله وهو البلسل) أي الطائر المعروف وفي أكثر النسخ البلسد وهو تحريف
والصواب الذي في القاموس وغيره هو الاول (قوله ولا نحو ميطر) وقال السهيلي انه يصغر
فتحذف ياؤه الزائدة كما تحذف ألف مفاعيل ثم يلحق ياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير
ويظهر الفرق بين المصغر والمكبر في الجمع فالمكبر تحذف ياءه ويجمع على مباطر والمصغر لا يجوز
فيه الا مبيطرون لانه لو كسر حذف ياءه لانه تناسي ثالثة زائدة فيزول علم التصغير اه تصریح
ويؤخذ منه عدم جواز تكسير كل مصغر لزال علم التصغير عند التكسير ويؤيده أنهم لم يذكروا
المصغر فيما يكسر على الجموع المتقدمة في باب جمع التكسير فتأمل ثم رأيت الدماميني صرح
في باب اعراب المثني والمجوع بأن تكسير المصغر كرجيل متعذر (قوله ومهين) اسم فاعل
هين اذا كان رقبيا على الشيء ومثل ميطر ومهين مسيطر وهو المسطاط على الشيء (قوله مجرد
اللفظ) أي من غير نظرا الى مقابلة أصلي باصلي وزائد مثله (قوله أنه كبير) أي ذاتا وقوله أنه عظيم
أي رتبة (قوله وتقليل ما يتوهم) أي تقليل عدد ما يتوهم (قوله زنا) كافي المثالين الاولين أو محلا
كافي المثالين التاليين لهما أو قدرا كافي المثال الاخير (قوله وزاد الكوفيون الخ) وفي الفارسي زيادة
التعجب كإبني والترجم كسيكين (قوله كنيف) تصغير كنف بكسر الكاف وسكون النون تليها فاء
وهو كافي القاموس وعاء أداة الرعي أو عاء أسقاط التاجر شبه به ابن مسعود يجمع حفظ كل لما فيه
(قوله أنا جدي لها) تصغير جدل بكسر الجيم وسكون الذا المجهمة وهو العود الذي ينصب للابل
الجرني لتمثيله والمحكك بفتح الكاف الاولى مشددة هو الذي أكثر الاحتكاك به أي أنا من يستشني
برأيه كأنه تستشني الابل الجرني بالاحتكاك ثم لذا العود وقوله وعذيقها تصغير عذق بفتح العين المهملة

دويمية تصفر منها الانامل . وقوله فويق جبيل شاخ الرأس لم يكن . لتبلغه حتى تكمل وتعملا . ورد البصريون ذلك بالتأويل
الى تصغير التحقير ونحوه (ومابه) من الحذف (لمنتهى الجمع وصل) فيما زاد على اربعة احرف (به الى امثلة التصغير وصل) وللحذف هنا
من ترجيح وتخيير ماله هنالك فتقول في تصغير فرزدق فرزد بجدف الخامس او فريرق بجدف الرابع لماسبق في قوله والرابع الشبيه
بالمزيد الخ وتقول في سبطرى سيطرر في فدوكس فد يكس وفي مدحرج دحيرج وتقول في عصفور وقرطاس وقنديل وفرديوس
وغرينق عصيفير وقرطيس وقنديل وفرديس وغرينق وتقول في قبعثرى قبيعث (١١١) لماسبق في قوله وزائد العادى

الرابعى احذفه الخ وتقول
في مستدع مسديع وفي
استخراج تخير بيج لماسبق
في قوله والسين والتامن
كستدع ازل الخ وتقول
في منطلق ومقنعس
مطيسلق ومقيعس وفي
النددو يندد اولسد
ويولد بالادغام لماسبق
في قوله والمسيم اولي من
سواه بالبقا الخ وتقول
في حيزبون وعيطموس
حزيبين وعطيمس بجدف
البا وابقاء الواو مقابوبة
يا ملامر وتقول في سرندى
وعلندى سريندو وعليند
اوسريدو وعيلند لم المزية
بين الزائدين كما سبق
تنبية يستثنى من
ذلك هاء التأنيث والفتحة
الممدودة وياء النسب
والالف والنون اربعة
احرف فصاعدا فانهم
لا يحدفن في التصغير ولا
يعتدبن كما سياتى (وجازر
تعويض باقبل الطرف)
عن المحذوف (ان كان
بعض الاسم فيهما لم ي
الجمع والتصغير (انحذف)
وسواه في ذلك ما حذف منه
اصل نحو سفرجل فتقول

وسكون الذال المعجمة تليها قاف الخلة والمرحب بفتح الجيم المشددة من رجبته أى عظمته أو من
الرجبة بسكون الجيم وهى أن يبنى حول الخلة الكريمة بحجارة أو خشب اذا خيف عليها الطواها
أو كثرة حملها أن تقع وتحوط بشوك لئلا يرقى اليها وانما كان التصغير في ذلك للتعظيم لان المقام
للمدح (قوله دويمية الخ) فتصغيرها للتعظيم بقرب نسبة وصفها بالجملة بعدها التى هى كناية عن
الموت بها (قوله الى تصغير التحقير) أى كفاى دويمية ايذانا بان حثف النفوس قد يكون بصغار
الدواهى وقوله ونحوه أى كتصغير ما يتوهم أنه كبير الذات كفاى جبيل ايذانا بان الجبل دقيق العرض
وان كان عاليا شاق المصعد وكفاى كنيف وحنديل وعذيق ايذانا بان كثرة المعنى قد تكون مع صغر
الذات (قوله من ترجيح) أى تعيين لما مر في التفسير وذلك كفاى مستدع وقوله وتخيير أى بين أمرين
جائزين أعم من أن يكون أحدهما أرحم كفاى فرزدق أو متساو وبين كفاى سرندى وعلندى كذا قال
شيخنا والبعض ويحتمل أنه أراد بالترجيح ما يشمل التعيين والاحسنه وبالتخيير التخيير بين أمرين
متساويين فى الجواز (قوله فتقول فى تصغير فرزدق الخ) كان عليه أن يقول فتقول فى تصغير
سفرجل سيفيرج لماسبق فى قوله ومن خماسى جرد الخ وتقول فى تصغير فرزدق الخ لتم الاقسام
(قوله فريرق بجدف الخامس) أى وهذا أحسن من فريرق بجدف الرابع ولو ذكر الشارح هذا المكان
أولى لانه بذكره تظهر مقابله لقوله بعد وتقول فى سرندى وعلندى الخ فتنبه (قوله لماسبق فى قوله
الخ) راجع لجميع ما ذكره من سبطرى الى هنا (قوله ومقيعس) قال شيخنا نظر هل يأتى هنا خلاف
المبرد المتقدم (قوله اوسريدو وعيلد) بجدف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تصحح
ويفتح ما قبلها الا نه اللام لا يفتح ما قبلها كالمزى والالف اللاحق لا تبقى فى التصغير كما يأتى ثم أعلنت اعلال
قاص تصريح (قوله هاء التأنيث) كدحرجة وألفه الممدودة كقاصعا وياء النسب كاوزعى والالف
والنون بعد اربعة احرف فصاعدا كزعفران وكعبوران سم (قوله بعد اربعة احرف فصاعدا)
انما قيد بذلك لانه الذى يجمع منتهى الجمع اما نحو سكران فلا وان كان لا يحدف منه أيضا الالف
والنون عند تصغيره (قوله فانهم لا يحدفن فى التصغير) فتقول دحرجة وقو بصعاء ولويدعى
وزعفران وعبيثران بخلاف الجمع فانك تقول فيه دحرج وقواصع ولواذع وزعافرو وعماثر (قوله
ولا يعتدبن) بل يتركن على حالهن فى التكبير ويصغر ما قبلهن كما يصغر غير متممهن سم (قوله كما
سيأتى) فى قوله وائف التأنيث حيث مدا الخ (قوله على الوجهين) أى التعويض وعندهم (قوله قال
فى التسهيل الخ) مراده تقييد كلام الناظم هنا بكلامه فى التسهيل (قوله لغير تعويض) كوجودها
أو وجودها ما نقلت عنه فى المكبر (قوله من نحو لغاغيزى فى جمع لغغيزى) أى ومن نحو لغغيزى فى تصغير
لغغيزى ومن نحو حراجم وحريجيم فى جمع احرنجام وتصغيره اذ لا يمكن التعويض لاشتغال محله بالياء
المنقلبة عن الالف الكائنة قبل الميم (قوله ولم يحتاج الى تعويض) بل التعويض غير ممكن وان
أوهمت عبارة الشارح خلافه لاشتغال محله بالياء التى كانت فى المفرد (قوله قولهم فى المغرب

فى جمعه سفارج وان عوضت قلت سفارج وفى تصغيره سفيرج وان عوضت قلت سفيرج وما حذف منه زائد نحو منطلق فتقول فى
جمعه مظائق ومطابق وفى تصغيره مطيلق ومطيلق على الوجهين وعلم من قوله وجازر أن التعويض غير لازم **تنبية** قال فى التسهيل
وجازر أن يعوض ما حذف ياء ساكنة قبل الآخر ما لم يستحقها الغير تعويض واحترز بقوله لغغيزى عن لغغيزى
فانه حذف ألفه ولم يحتاج الى تعويض لثبوت يائه التى كانت فى المفرد (وحائذ عن القياس كل ما خالف فى البابين) أى باب التكسير
وباب التصغير (حكاهما) بما جاء مسموعا فيحفظ ولا يقاس عليه فما جاء حائذا عن القياس فى باب التصغير قولهم فى المغرب

وفي صبيه أصيبية وفي غلة
أغيلة فهذه الالفاظ مما
استغنى فيها بتصغير مهمل
عن تصغير مستعمل وبما
جاء أندا عن القياس في
التكسير فجاء على غير لفظ
واحد قوله هم رهط
وأراهط وباطل وأباطيل
وحديث وأحاديث وكراع
وأكارع وعروض
وأعاريض وقطبيع
وأقاطيع فهذه جوع لواحد
مهمل استغنى به عن جمع
المستعمل هذا مذهب
سيبويه والجهور وذهب
بعض النحويين الى أنها
جوع للمنتوق به على غير
قياس وذهب ابن جنى الى
أن اللفظ يغير الى هيئة
أخرى ثم يجمع فيرى في
أباطيل أن الاسم غير الى
ابطيل أو بطول ثم جمع
(لتلوي بالتصغير من قبل
علمه تانيث او مدته) أى
مدة التانيث (الفتح المحتم)
يعنى أن الحرف الذى بعد
ياء التصغير ان لم يكن حرف
اعراب فانه يجب فتحه قبل
علامه التانيث وهى التاء
وألف التانيث المقصورة
نحو قيصعة وقصيعة ودرجه
و دريجه وحبلى وحبيلى
وسلبي وسلبي وكذا ما قبل
مدة التانيث وهى الالف
الممدودة التى قبل الهمزة
نحو صحراء وصحراء وجرأ
وحجيرة **تتبعها**

مغربان) وقياسه مغرب وفي العشاء عشبان وقياسه عشية وقول التصريح قياسه عشى فيه نظر
لقول المصنف واختم بالتأنيث ما صغرت من مؤنث عار ثلاثى قال الشارح في الحال كسن أو فى
الاصل كيد أو فى المال وهذا نوعان أحدهما ما كان رباعيا بعدة قبل لام معتلة فانه إذا صغر تحقه
التاء نحو سماء وسمية وذلك لان الالف فى الالف ياء التصغير والثانية بدل المدة
والثالثة بدلى لام الكلمة فحذفت احدى الياءين الاخيرتين على القياس المقرر فى هذا الباب فبقى
الاسم ثلاثيا فحقت التاء اه (قوله وفي عشية عشيشية) وقياسه عشية بجذ فى احدى الياءين من
عشية لتوالى الامثال وادغام ياء التصغير فى الاخرى كذا فى الفارضى وغيره والاصل عشيشية بثلاث
يات ففعل ما مر فعلم بطلان قول البعض قياسه عشيشية بثلاث يات (قوله وفي انسان أنيسيان) ياء
قبل الالف وقياسه أنيسين ان اعتبر جمعه على أناسين وأنسان ان لم يعتبر وهو ما يصح به
الشارح بعد وقال الكوفيون أنيسيان تصغير انسان لان أصله أنيسيان على وزن افعالان بكسر
الهمزة والعين وإذا صغر افعالان قيل أفعالان وهو مبنى على قولهم انسان مأخوذ من النسيان فوزنه
افعالان ومذهب البصرى بين أنه من الانس فوزنه فعلان أفاده الفارضى (قوله وفي بنون أبنون)
وقياسه بنون وفي ليلة لييلية وقياسه لييلة وفي رجل رويجل وقياسه رجيل وفي صبيه بكسر الصاد
وسكون الموحدة جمع صبي أصيبية وقياسه صيبة وفي غلة بكسر الغين المججمة وسكون اللام جمع
غلام ٢ وقياسه غلجمة (قوله فهذه الالفاظ الخ) هذا التفرع لا يناسب المتن لان المتن يقتضى أن مثل
هذه الالفاظ شاذ وهذا التفرع يقتضى أنه تصغير قياسى لمهمل والمناسب للمتن ما ينقله الشارح
عن بعض النحويين وكذا يقال فى قوله فهذه جوع الخ (قوله بتصغير مهمل) بالاضافة وكذا قوله عن
تصغير مستعمل أى فغير بان وما بعده كانه تصغير مغربان وعشبان وعشاة بنشد يد الشين وانسيان
وليلة وواجل واصيبية وأغلة وأبنون (قوله على غير لفظ واحدة) أى على غير ما يقتضيه لفظ واحده
من الجموع (قوله رهط وأراهط) وقياسه رهوط وقول التصريح وأراهط ممنوع لان أفعالا غير مطرد
فى فعل الصحيح العين الساكنة هاو شذأ فراع فى فرخ كرامر (قوله وباطل وأباطيل) قال الشيخ خالد
وقياسه بواطل لانه من باب كاهل سم (قوله وحديث وأحاديث) وقياسه أحدثه وحديث وكذا
كراع يضم الكاف وهو مستندق الساق وقطبيع بفتح القاف (قوله وعروض) بفتح العين وقياسه
عراض كجوز وعجائر (قوله وذهب ابن جنى الخ) قال الفارضى وهو قريب من الاول (قوله الى هيئة
أخرى) أى تجمع على ذلك الجمع قياسا (قوله لتلوي بالتصغير الخ) هذا البيت والذى بمدته تقييد لقول
المصنف فعيل مع فعيل لما فاق يعنى يستثنى من كسر تلوياء تصغير ما زاد على ثلاثة أحرف هذه
الاشياء وزاد الشارح بحرف المتركب فانه يفتح التلوي الذى قبله أيضا وتلويته ملق بالفتح ومن قبل الخ حال
من تلوي والمراد بعلم التانيث تاؤه وألفه المقصورة (قوله أى مدة التانيث) الاولى رجوع الضمير لعلم
التانيث أى مدة علم التانيث أى المدة التى قبله كقوله سم لانه أدل على أن المدة ليست للتانيث (قوله
ان لم يكن حرف اعراب) فان كان حرف اعراب أجرى على مقتضى العامل لكن كونه حرف اعراب
انما يتأتى فى تصغير الثلاثى لافى تصغير ما فوقه الذى الكلام فيه فلهذا قال شيخنا والبعض التقييد
ليبان الواقع (قوله وألف التانيث) خرج ما ألفه للاخلاق مقصورة أو ممدودة كعزهى وعلباء يقال
فى تصغيرهما عزية وعلب بكسر ما بعد ياء التصغير مع التنوين كذا قال الفارضى أى ومع حذف الياء
المنقلبة عن الالف لالتقاء الساكنين وحذف همزة الممدودة (قوله أفهم كلامه أن الالف الخ) أى
لكونه عطفها على علم التانيث والعطف يقتضى المغايرة (قوله فى باب) أى باب ألف التانيث أى
الباب الذى ذكر فيه ألف التانيث وهو باب ما لا ينصرف وليس المراد باب التانيث لانه لم يذ كر ذلك

الاول أفهم كلامه أن الالف الممدودة فى نحو جراه ليست علامة التانيث وهو كذلك عند جهور البصريين وانما فى
العلامة عندهم الالف التى انقلبت همزة وقد تقدم بيان ذلك فى بابها ولذلك قال فى التسهيل أو ألف التانيث

أوالالف قبلها وأما قوله في شرح الكافية فإن اتصل بماولى الياء علامة تأنيث فتح كثيرة وحبيلى وحبراء حيث يقتضى أن المدة في نحو حبراء مندرجة في قوله علامة تأنيث فإنه قد تجوز فيه والتحقيق ما تقدم. الثاني المراد بقوله من قبل علم تأنيث ما كان متصلا كما مثل فلوا انفصل كسر على الاصل نحو حبرجة. الثالث عجز المركب منزل منزلة ناء التأنيث كما قاله في التسهيل حكمه حكمها فتقول بعيلك بفتح اللام (كذلك ما مدة أفعال سبق. أو مدسكران وما به التحق) أى يجب أيضا فتح الحرف الذى بعد ياء التصغير إذا كان قبل مدة أفعال أو مدسكران وما به التحق مما فى آخره ألف ونون (١١٣) زائدتان لم يعلم جمع ما هما فيه على

فعالين دون شذوذ فتقول في تصغير أجمال أجمال وفي تصغير سكران سكران لانهم لم يقولوا فى جمعه سكران وكذلك ما كان مثله نحو غضبان وعطشان فان جمع على فعالين دون شذوذ صغر على فعالين نحو سرحان وسريحين وسلطان وسليطين فانهما يجمعان على سرحان وسلطين وان كان جمعه على فعالين شاذ لم يلتفت اليه بل بصغر على فعالين مثله غرثان وانسان فانهم قالوا فى جمعه غرثان واناسين على جهة الشذوذ فاذا صغرا قيل فيه ما غرثان وانسان فان ورد ما آخره ألف ونون فزيدتان ولم يعرف هل تقلب العرب ألفه ياء أو لا حمل على باب سكران لانه الاكثر ~~تسميته~~ أطلق الناظم أفعالا ولم يقبده بأن يكون جمعا فشمل المفرد وفى بعض نسخ التسهيل أو ألف أفعال جمعا أو مفردا فقال الجمع ما ذكره وأما المفرد فلا

فى باب التأنيث بل فى باب ما لا ينصرف (قوله أو الألف قبلها) فيه استخدام فإنه ذكر ألف التأنيث بمعنى المقصورة وأعاد عليها الضمير بمعنى الممدودة (قوله قد تجوز فيه) حيث أطلق اسم الشئ على مجاوره (قوله ما كان متصلا) أى التالو الذى كان متصلا بعلم التأنيث (قوله عجز المركب) أى الذى ليس آخر صدره ياء إذا ما آخر صدره ياء كما يدى كبر لا يفتح ما قبل عجزه لانه ليس تالو ياء التصغير بل يبقى على شكله ويبقى التساوى على كسره (قوله بعيلك) بفتح اللام ومع يدى كبر بسكون الياء كما مر (قوله أو مدسكران الخ) يؤخذ من تسميته بسكران وما التحق به شرطان أحدهما ما ذكره الشارح بقوله لم يعلم جمع ما هما فيه الخ ثانيهما أن لا يكون ما فيه الألف والنون المزيديتان جمع كثيرة فان كان جمع كثيرة كعقبان لم يصغر على لفظه لا بفعالين ولا بفعالين وان كان بجمع على عقابين بل يرد الى القلة ثم يصغر فيقال فيه أعقب ذكره فى التسهيل (قوله وما به التحق) ضابطه أن يكون مؤنثه على فعلى فيخرج نحو سيفان مما مؤنثه على فعلا لانه فيقال فى تصغيره سيفين (قوله مما فى آخره ألف ونون زائدتان) شامل لنحو عمران وعثمان ومهران فى تصغيرها عميران وعثمان ومهران وخرج ما مؤنثه أصلية فإنه يكسر فى تصغيره ما قبل الألف قال الدماميني نحو حسان إذا أخذته من الحسن فتقول حسين بخذف احدى السينين وقلب الألف ياء وادغامها اه قال سم وانظر لم حذف احدى السينين وهلا بقيت وقل ادغامه فقيل حسين على فعيل اه أى كما قيل فى تصغير لغزى لغزى (قوله لم يعلم الخ) دخل تحت منطوقه ثلاث صور أن يعلم جمعه على غير فعالين وأن يعلم جمعه على فعالين شذوذ أو أن لا يعلم شئ ومفهومه صورة واحدة وهو أن يعلم جمعه على فعالين دون شذوذ وقد تعرض الشارح لجميع ذلك إلا أنه ذكر سورة المفهوم فى أثناء صور المنطوق (قوله لانهم لم يقولوا فى جمعه سكران) لان الألف والنون فيه شابه الألفى التأنيث بدل من منع الصرف فكما لا يتغير ألفا التأنيث لا يتغير ما أشبههما ولم يكن الألف والنون فى سرحان وسلطان كذلك حصل التغيير تصریح (قوله غرثان) بغير منجحة مفتوحة فراء ساكنة فثلثة وجمعه غرثان كسكارى من غرث كفرح جاع اه قاموس والظاهر جواز ضم غرثان وقبحها وان كان الضم أرجح يجوزهما فى سين سكارى مع رجحان الضم كما تقدم فى شرح قول المعصنف والفعالى جمعا الخ فاقتصر البعض على الضم تصغير (قوله هل تقلب العرب ألفه ياء) أى يجمعه على فعالين (قوله فاذا حقرت أفعالا) أى صغرنه (قوله فرقوا بينها) أى أفعال بفتح الهمزة وبين أفعال أى بكسرها حيث صغروا الاول على أفعال والثانى على افعال فقالوا فى تصغير أجمال أجمال وفى تصغير اخراج أخير يجمع ولا حاجة لتقييد اخراج بالعلمية كما صنع شيخنا وتبعه البعض (قوله ولا يكون أفعال الاجمعا) أى فى الحال أو فى الاصل بأن يكون علما منقولاً من جمع فلان فى بين هذا وقوله فاذا حقرت أفعالا اسم رجل (قوله هذا كلامه) أى كلام سيبويه (قوله وأسما) بالسين المهملة عطف مرادف يقال سئل الثوب سمولا خاق فهو ثوب أسما لكذا فى القاموس (قوله فان فرعنا على مذهب الخ) انما قيد

(١٥ - صبان رابع) يتصور تسميته على قول الأكثرين الاماسى به من الجمع لان أفعالا عندهم لم ثبت فى المفردات قال سيبويه فاذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت أفعال كما تحقرها قبل أن تكون اسما فتحقير أفعال كتحقير عطشان فرقوا بينها وبين أفعال لانه لا يكون الا واحدا ولا يكون أفعال الاجمعا هذا كلامه وقد أثبت بعض النحويين أفعالا فى المفردات وجعل منه قولهم برمة أعشار وثوب أخلاق وأسما وهو عند الأكثرين من وصف المفرد بالجمع كما تقدم فان فرعنا على مذهب من أثبتته فى المفردات فقطضى اطلاق الناظم هنا وقوله فى التسهيل جمعا أو مفردا

أنه يصغر على أفعال ومقتضى قول من قال من النحويين أو ألف أفعال جمعاً كما في موسى وابن الحجاب أنه يصغر على أفعال
بالكسر وقال بعض شراح تصريف ابن الحجاب قيد بقوله جمعاً احترازاً عما ليس يجمع نحو أفعال فان تصغيره أعيشير وقال الشارح
أو ألف أفعال جمعاً على هذا أنه بقوله سبق هذا القظة فقيد وحل كلام الناظم على التقييد وكان جعل سبق قيد الأفعال أي ألف
أفعال السابق في باب التكسير وهو الجمع (١١٤) أما تقييده فتبع فيه أبو موسى ومن وافقه وقال الشلوبين مشيراً إلى قول أبي

موسى هذا خطأ لان
سيبويه قال اذا حقرت
أفعالاً اسم رجل قلت فيه
أفعال كما تحقرها قبل أن
تكون اسماً أو ما حمل كلام
الناظم على التقييد فلا
يستقيم لان قوله سبق ليس
حالاً من أفعال فيكون
مقيداً به بل هو صلة ما
ومدة مفعول سبق تقدم
عليه والتقدير كذلك
ما سبق مدة أفعال وأيضاً
فان الناظم أطلق في غير
هذا الكتاب بل صرح
بالتعظيم في بعض نسخ
التسهيل فعلى ذلك يحمل
كلامه (وألف التأنيث
حيث مدها وتأوه منفصلين
عدداً كذا المزيد آخراً
للنسب وعجز المضاف
والمركب وهكذا زيادات
فعالنا من بعد أربع
كزفراناه وقد رانفصال
مادل على تنبيه أوجع
تصحح جلاً) يعني لا يعد
في التصغير هذه الأشياء
الثمانية بل تعد منفصلة
أي تنزل منزلة كلمة
مستقلة فيصغر ما قبلها
كما يصغر غير مضممها الأول
ألف التأنيث الممدودة

الاختلاف الذي سببه بالتحريف على مذهب من أثبت أفعالاً في المفردات لان الاختلاف الذي
سببه جار في غير أفعال الجمع من أفعال المفرد كأعشار وأفعال اسم رجل بدليل كلام بعض شراح
تصريف ابن الحجاب ورد الشلوبين على أبي موسى بكلام سيبويه وأما الاختلاف المتفرع على
مذهب من لا يثبت أفعالاً في المفردات فليس إلا في أفعال اسم رجل هكذا حقق المقام (قوله انه) أي
أفعالاً المفرد يصغر على أفعال وهذا هو الراجح (قوله لان سيبويه قال الخ) انما يتجه هذا التعديل اذا
كان تقييد أبي موسى بالجمع لاخراج المفرد بالمعنى الشامل لأفعال المسمى به كما أشيرنا إليه آنفاً أخذنا
باطلاق مفهوم تقييده بالجمع والافتقار يقال كلام سيبويه في المفرد الذي كان في الاصل جمعاً كاجال
اسم رجل وكلام أبي موسى في المفرد أصالة كثوب اسم مال ولا يلزم من تصغير الاول على أفعال
كتصغيره قبل التسمية بتصغير الثاني على أفعال فتأمل (قوله وأيضاً فان الناظم أطلق في غير هذا
الكتاب) أي كما أطلق هنا (قوله وألف التأنيث حيث مد الخ) قال سم ليس مقصود المصنف استثناء
هذه الثمانية من قوله السابق وما به المنتهى بالجمع وصل الخ حتى يكون المعنى أنه يتوصل في الجمع
بحدف هذه الأشياء الثمانية لا في التصغير فيرد عليه ان عجز المضاف لم يحدف لانه لا هناك فلا
يليق عده في المستثنيات وانما قصوده أنه اكتفى مع هذه الأشياء الثمانية بتحصول صبغة التصغير
تقديراً لتقدير انفصال ما يخل بالصيغة معها وهو أعم من أن يكون قد فعل مثل ذلك في الجمع
أولاً ومعلوم أن أكثرها هو السبعة منها لم يفعل مثل ذلك معه في الجمع فيعلم استثناءه من قول
المصنف السابق وما به المنتهى الجمع الخ فاستثناء السبع مرتب على المقصود من قول المصنف
وألف التأنيث حيث مد الخ وعجز المضاف ليس حدفه في الجمع لا فزمان كلامه حتى يرد الاعتراض
به فاندفع ما في التوضيح وشرحه وعلى هذا فقول الشارح الا في الاول هذا تقييد الخ فيه نظر
وكان الاولى أن يقول فيه تقييداً فلي تأمل اه وليس قوله وألف التأنيث الخ تكراراً مع قوله آنفاً
لأنه لا يصغر من قبل علم تأنيث او مدته الخ لان ذكره هناك من حيث استثناءه من كسر ما بعد ياء
التصغير وهنا من حيث انه يصغر الاسم بتقدير دخوله منه واخرج بقوله حيث مد المقصورة لانها
لا تعد منفصلة ولذلك تحذف اذا وقعت خامسة فأكثر وتبقى اذا كانت رابعة لانها لا تخل حينئذ
بصبغة التصغير ويقع ما قبلها لاجلها (قوله جلاً) يحتمل أنه بمعنى ظهر صفة الجمع تصحح احترازه عن
نحو سنين فان زيادته لا تعد منفصلة حتى تبقى حين التصغير لما سأتى في الخاتمة أنه لا يقال في تصغير
سنتين سنين بل سنين وسبأتي وجهه ويحتمل أن جلاً بمعنى أظهر عطف على دل وجع مفعول
جلاً مقدماً عليه (قوله كما يصغر غير مضممها) فلا يعتد أن أبنية التصغير خرجت عن أصلها اه
فأرضي (قوله عبقرى) بعين مهمله مفتوحة فوحدة ساكنة ففأف مفتوحة ففأف نسبة الى
عبقرى زعم العرب أنه اسم بلاد الجن فينسبون اليه كل شيء عجيب تصريح (قوله تركيب مزج) بخلاف
الاسنادى قال الفاضل لان الاسنادى كتاب شرط الا يصغر وشمل المركب تركيب مزج العددي
تكمسه عشر فتقول خمسة عشر بتصغير الصدر فقط سواء أردت العدد أو سميت به فأرضي (قوله

نحو جراء * الثاني تاء التأنيث نحو حنظلة * الثالث ياء النسب نحو عبقرى * الرابع عجز المضاف نحو
عبد شمس * الخامس عجز المركب تركيب مزج نحو بعلبك * السادس الالف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعداً نحو
زعفران وعبورثان واحتراز من أن يكونا بعد ثلاثة نحو سكران وسرحان وقد تقدم ذكرهما * السابع علامة التثنية نحو
مسيلون * الثامن علامة جمع التصحح نحو مسلمين ومسلمات بجميع هذه لا يعتد بهم او بقدر تمام بنية التصغير قبلها فتقول في
تصغيرها جبراء وحنظلة وعبقرى وعبيد شمس وبعلبك وزعفران وعبيرثان

ومسلمان ومسيولين ومسيلمات **تنبيهات** الاول هذا تقييد لاطلاق قوله وما به انتهى الجمع وصل وقد تقدم التنبيه عليه
الثاني ليست الالف الممدودة عند سيويه كاء التانيث في عدم الاعتداد بها من كل وجه لان مذهبه في نحو جلولاء وبراء
وقريشاً مماثلته حرف مد حذف الواو والالف والياء فيقول في تصغيرها جليلاء وبرياء وقريشاً بالتخفيف بخلاف فروقة فانه
يقول في تصغيرها فريقة بالتشديد ولا يحذف فقد ظهر ان الالف يعتد بها من هذا (١١٥) الوجه بخلاف التاء ومذهب

المبرد ابقاء الواو والالف
والياء في جلولاء وأخويه
فيقول في تصغيرها جليلاء
وبرياء وقريشاً بالادغام
مستويين ألف التانيث
وتائه لان ألف التانيث
الممدودة محكوم لما هي
فيه بحكم ما فيه هاء التانيث
وحجة سيويه ان لالف
التانيث الممدودة شبيهها
التانيث وشبهها بالالف
المقصورة واعتبار الشبهين
أولى من الغاء أحدهما وقد
اعتبر الشبه بالهاء من قبل
مشاركة الالف الممدودة
لهافي عدم السقوط وتقدير
الانفصال بوجه ما فلا غنى
عن اعتبار الشبه بالالف
المقصورة في عدم ثبوت
الواو في جلولاء ونحوها
فانها كالف جباري الاولى
وسقوطها في التصغير
متعين عند بقاء الثانية
فكذا يتعين سقوط الواو
المذكورة ونحوها في
التصغير واعلم ان تسوية
الناظم هنا بين ألف التانيث
الممدودة وتائه تقتضي
موافقة المبرد وليكنه صحيح
في غير هذا النظم مذهب
سيويه الثالث اختلف

ومسلمان ومسيولين) كذا في بعض النسخ واثبات الالف في الاول يقتضي رفع المتعاطفات واثبات
الياء في الثاني يقتضي عدم رفعها كما ان رسم عبقري بغير ألف بعد الياء التحسية يقتضي عدم
النصب ويمكن جعل المتعاطفات كلها بالرفع واجراء مسيلين على لغة من يجري جمع المذكر السالم
مجري حين أو بالجر حكاية طالعها في الجر واجراء مسيلان على لغة من يلزم المثني الالف ويوافق هذا
ما في أكثر النسخ ومسيلين ومسيلين فتأمل (قوله هذا تقييد الخ) تقدم ما فيه (قوله في عدم
الاعتداد بها من كل وجه) بل من بعض الوجوه كعدم السقوط في التصغير (قوله لان مذهبه في نحو
جلولاء الخ) فتكون هذه مستثناة من قول المصنف وألف التانيث حيث مدا (قوله حذف الواو
والالف والياء) اعتداد بألف التانيث الممدودة كما اعتد بالمقصورة في نحو جباري اذا صغرته على
حبيري فحذفت من أجلها الالف (قوله بخلاف فروقة) أي ونحوها مما فيه تاء التانيث وثالثه حرف
مد (قوله من هذا الوجه) وهو حذف الواو والالف والياء اولولم يعتد بالالف لم تحذف المدة قبلها بل
تبقى مع قلب الالف والواو ياء كما في تصغير جلول وبراء وقويث بلا ألف تانيث (قوله ومذهب المبرد
الخ) وعليه فألف التانيث الممدودة كأنه في عدم الاعتداد بها من كل وجه (قوله في جلولاء
وأخويه) مع قلب الواو والالف ياء (قوله بوجه ما) قال البعض متعلق بالشبه فكان الاولى تقدمه
وجعل قوله من قبل أي من جهة بيان ذلك الوجه كما لا يخفى اه وهو ناشئ عن عدم فهم عبارة
الشارح والذي يتجسده أنه متعلق بتقدير الانفصال يعني أن تقدير انفصال ألف التانيث الممدودة
في غير ما نالته حرف مد لا مطلقا والالف يحذف لاجلها حرف المد فيما نالته حرف مد فلا تغفل (قوله
فلا غنى الخ) الفاء اما فصحة أي واذا اعتبر الشبه بالهاء من هذا الوجه فلا غنى الخ أو تفرعية على
قوله واعتبار الشبهين الخ (قوله ونحوها) أي نحو الواو في جلولاء كالالف في براء والياء في قريشاً
(قوله عند بقاء الثانية) بان يقال حبيري بتخفيف الياء واثبات ألف بعد الراء (قوله أن تسوية
الناظم الخ) أي حيث أطلق في قوله وألف التانيث حيث مدا * وتاؤه منفصلين عدداً
(قوله في نحو ثلاثين علماً أو غير علم الخ) وجه التعميم فيه وتقييده ما بعده بالعلم أن نحو ثلاثين زيادته
غير طارئة مطلقا لانه لا مفرد له بخلاف نحو جدارين وما ذكر معه فانما تكون زيادته غير طارئة
اذا كان علماً بخلاف ما اذا لم يكن علماً لان له حينئذ مفرداً (قوله لان زيادته) هي علامة التثنية
والجمع غير طارئة على لفظ مجرد أي منها أما ثلاثون فلوضع على الزيادة وأما ما بعده فلوجود الزيادة
حال الجمعية قبل العلية وقوله فعومل معاملة جلولاء لعدم طرؤ الزيادة على كل (قوله زاد على
أربعة) أي ولم يتقدم على الخامسة مدة كما سأتى (قوله ان يثبتا) خبر المبتدأ وهو ألف وجواب
الشرط محذوف دل عليه الخبر وهو الجواب على تقدير الفاء ومجموع الشرط والجواب الخبر (قوله أي
اذا كانت ألف التانيث) أي المقصورة كما يفيد به المتن أما الممدودة فعلى تقدير الانفصال كما مر وكالف
التانيث المقصورة ألف اللاحق المقصورة كحبري فتقول في تصغيره حبير كقريقر والخبري بفتح
الخاء المهملة والموحدة وسكون الراء القرا وليست ألفه للتانيث لقولهم حبركات فهو متون وعن

أيضا في نحو ثلاثين علماً أو غير علم وفي نحو جدارين وظهر يفين وظهر يفات أعلاما مما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح وثالثه
حرف مد فذهب سيويه الحذف فتقول ثلثون وجدارين وظهر يفون وظهر يفات لان زيادته غير طارئة على لفظ مجرد فعومل
معاملة جلولاء ومذهب المبرد ابقاء حرف المد في ذلك والادغام كما يفعل في جلولاء واتفقا في نحو ظريفين وظهر يفات
اذ لم يجع ان أعلاما على التشديد ولم يذكر هنا هذا التفصيل (وألف التانيث ذوالقصر متى * زاد على أربعة ان يثبتا) أمحاذا
كانت ألف التانيث خامسة فصاعدا حذفت

لان بقاءها يخرج البناء عن مثال فاعيل وفعيعيل لانها لم يستقل النطق بها فصحكم لها بحكم المنفصل فتقول في نحو قرقرى ولغبرى
وبردرايا قرير و لغبر و برير فان (١١٦) كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وبقاء ألف التانيث و جاز عكسه

والى هذا أشار بقوله (وعند
تصغير حبارى خبير *
بين الحبيرى فادر والحبير)
ومثله قريرثا تقول فيه
قريرثا أو قريرثا اى ان
حذفت المدة قلت الحبيرى
وقريرثا وان حذفت ألف
التانيث قلت الحبير
وقريرثا بقلب المدة ياء ثم
تدغم ياء التصغير فيها
(واردد لابل تانيا لينا
قاب * فقيمه صير قومة
تصب) تانيا مفعول
لاردد ولينا نعت لتانيا
وقلب في موضع النعت
لتانيا ايضا يعنى ان تاني
الاسم المصغر يرد الى أصله
اذا كان لينا منقلبا عن
غيره فشمثل ذلك ستة أشياء
* الاول ما أصله وار
فانقلبت ياء نحو قومة فتقول
فيه قومة * الثاني ما أصله
واو فانقلبت ألفا نحو باب
فتقول فيه بوب * الثالث
ما أصله ياء فانقلبت واو
نحو موقن فتقول فيه
ميين * الرابع ما أصله
ياء فانقلبت ألفا نحو باب
فتقول فيه بيب
* الخامس ما أصله همزة
فانقلبت ياء نحو ذيب فتقول
فيه ذوب بالهمزة
* السادس ما أصله حرف
صحيح غير همزة نحو دينار
وقيراط فان أصلهما دنار

وقيراط والياء فيهما بدل من أول المثليين فتقول فيهما دنينير وقريريط وخرج عن ذلك ما ليس بليين فانه لا يرد الى أصله الموجود
فتقول في متعد متبعه ببقاء التاء خلافا للزجاج فانه يرد الى أصله فيقول مؤ بعد الاول مذهب سيبويه وهو الصحيح لانه اذا قبل
فيه مؤ بعد أو هم أن مكبره مؤعد أو مؤعد ومتبعه لا ياء فيه (تنبيهات) الأول

مراده بالقلب مطلق الابدال كما عبر به في التسهيل لان القلب في اصطلاح اهل التصريف لا يطلق على ابدال حرف لين من حرف صحيح ولا عكسه بل على ابدال حرف علة من حرف علة آخر ويستثنى من كلامه ما كان له ما مبدلا من همزة تلي همزة كما استثناه في التسهيل كالف آدم ويا ائمة فانهم لا يردان الى اصلهما اما آدم فقلب ألفه واوا واما ائمة فيصغر على لفظه وقد ظهر بما ذكرناه ان قوله في شرح الكافية وهو يعنى الردمشروط بكون الحرف حرف لين مبدلا من لين غير محرر بل ينبغي ان يقول مبدلا من غير همزة تلي همزة كفي التسهيل الثاني اجاز الكوفيون في نحو ناب مما ألفه ياء (١١٧) فويب بالواو واجازوا ايضا ابدال الياء

في نحو شيخ واوا ووافقهم في التسهيل على جوازه جواز امر جوحا ويؤيده انه سمع في بيضة بويضة وهو عند البصر بين شاذ الثالث اذا صغرا سم مقلوب صغر على لفظه لا اصله نحو جواه لانه من الوجاهة فقلب فاذا صغر قيل جويه دون رجوع الى الاصل لعدم الحاجة الى ذلك (وشذ في عيد عبيد) حيث صغروه على لفظه ولم يردوه الى اصله وقياسه عويد لانه من عاد يعود فلم يردوا الياء لئلا يلتبس بتصغيره عود بضم العين كما قالوا في جمعها اعياد ولم يقولوا اعود لما ذكرنا (وحتم) للجمع من ذاما لتصغير علم) يعنى انه يجب لجمع التكسير من رد الثاني الى اصله ماوجب للتصغير فيقال في ناب وباب وميزان آنياب وانبواب وموازن الاماشد كأعياد وقوله حتى لا يحل الدهر الا باذننا ولا نسأل الا قوامه مقصد الميثاق يريد الموائق **تنبيه** هذا الحكم في

الموجود فيها اجمال لا لباس فتأمل (قوله مراده بالقلب الخ) الحامل له على ذلك نعممه القلب في كلامه بحيث يشمل نحو الخامس والسادس والا فيمكن ابقاء القلب على ظاهره اصطلاحا وغاية الامر انه ترك بعض المسائل سم (قوله من حرف صحيح) كفي دينار وقيراط اه سم وكفي ذئب بناء على ان الهمزة حرف صحيح (قوله ولا عكسه) أى ولا على عكسه كفي متعد (قوله فيصغر على لفظه) فيقال ائمة ولا يضر التقاء الساكنين فيه لانه على حده لان الاول حرف لين والثاني مدغم فيه فهو تكويصة تصغير خاصة سم (قوله غير محرر) لانه يخرج عنه اللين المنقلب عن صحيح غير الهمزة كفي دينار والمنقلب عن همزة تلي همزة كفي ذئب مع انه ما يردان. (قوله في نحو شيخ واوا) فيقال شويخ (قوله على جوازه) أى جواز الابدال واوا في نحو ناب ونحو شيخ كما هو صريح التسهيل (قوله وهو) أى ما سمع من بويضة بقرينه قوله شاذ المقتضى للسمع فارجاع البعض الضمير الى ما تقدم من قلب ألف ناي ويا شيخ وبويضة واوا غير مناسب الا لسمع القلب في ياء ناب وشيخ ايضا وهو خلاف المتبادر من تعبيره بالاجازة نعم سمع في ناب للمسنه من الابل فويب كفي الهمع فاعرفه (قوله اسم مقلوب) أى قلبا مكانيا (قوله لانه من الوجاهة) فأصله وجه فقلب قلبا مكانيا بان قدمت العين على الفاء ثم قلبت الفاء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله وقياسه عويد) قال سم هل يمنع النطق بالقياس اه قال الاسقاطى وقد يخرج على الخلاف في المصدر اذا ورد على خلاف القياس ولم يرد القياسى هل يجوز استعمال القياسى اه وجزم البعض بالمنع اخذنا من التعليل بالالباس بتصغيره عود (قوله فلم يردوا الياء) أى الى اصلها وهو الواو (قوله وحتم للجمع الخ) قال أبو حيان أحال الجمع على التصغير وقد تقدم الجمع والحواله انما تكون على المتقدم في الذ كر لاعلى المتأخر اه سيوطى قال سم وهو عجيب لان الواجب في الحواله تقدم حكم المحال عليه وهو حاصل هنا (قوله عقد الميثاق) كذا يحفظ الشارح وفي بعض النسخ عهد والاول هو مافى الشواهد للعين وفي قوله الميثاق دون الميثاق ياء بعد المثناة موافقه لمذهب الكوفيين من جواز حذف المدة قبل الآخر بلا تعويض الياء عنها في نحو قوطاس وعصفور كامر (قوله المزيد) يدخل فيه ألف حائض فيقال فيه حويض وسبأى أن تصغيره تصغير ترخيم حبيض اه اسقاطى وقوله فيقال فيه حويض أى برد الهمزة الى اصلها وهو الياء فيصير على مثال فاعيل هذا هو الصواب وما فى كلام البعض مما يخالف ذلك خطأ (قوله صاب) بصاد مهملة وموحدة اسم شجر مر (قوله الالف الثاني المبدل الخ) ومنه أيضا الالف المنقلبة عن واو كياب كامر فالالف الثانية تقلب عند التصغير واوا في أربعة مواضع كما نقاب ياء في موضع واحد وهو ما تانيه ألف منقلبة عن ياء (قوله وكل المنقوص) أى الناقص منه شئ ولو مبدلا بالآخر بدليل تمثله بالماء على ماسيأتى لا المصطلح عليه (قوله ومحل هذا) أى التكميل المذكور (قوله ما لم يحو الخ) أى ما لم يحو بعد الحذف حرفا زائدا ثالثا غير التاء وقولنا زائدا هو ما يؤخذ من التنبية الثاني الا فى كلام الشارح أى وغير همزة الوصل

التكسير الذى يتغير فيه الاول اما لا لا يتغير فيه فيبقى على ما هو عليه نحو قيمة وقيم وديمة وديم (والالف الثاني المزيد يجعل) واوا نحو ضارب وضورب وماش وموئش (كذا ما الاصل فيه يجعل) كألف صاب وعاج فتقول فيهما صوب وعويج **تنبيهان** الاول مما يجعل واوا ايضا الالف الثاني المبدل من همزة تلي همزة كآدم تقول فيه اويدم كما تقدم التنبية عليه * الثاني حكم التكسير في ابدال الالف الثاني حكم التصغير فتقول ضوارب واوادم (وكل المنقوص) وهو ما حذف منه أصل بان ترد اليه ما حذف منه (في التصغير) لتأتى بنية فاعيل ومحل هذا ما لم يحو غير التاء ثالثا

الفاء ومنيد وسقيه برد العين
ويديه وحرج برد اللام
وان كان على ثلاثة
والثالث تاء التأنيث لم يعد
بها ويكمل أيضا كما يكمل
الثاني نحو عدة وسنة
فتقول فيها وعيدة
وسنية برد فاء الاول ولام
الثاني وان كان للمنفقوص
ثالث غير التاء لم يرد اليه
ما حذف لعدم الحاجة
اليه لان بنية فعيل تأتي
بدونه فتقول في هاروشاك
وميت هوير وشويك
وميت وشذ هوير برد
المحذوف وأشار بقوله كما
الى أن الثاني وضعيا يكمل
أيضا في التصغير كما يكمل
المنفوقوص توصلا الى بناء
فيعيل الآن هذا النوع
لا يعلم له ثالث يرد اليه
بخلاف المنفوقوص وأجاز في
الكافية والتسهيل فيه
وجهين أحدهما أن يكمل
بحرف علة فتقول في عن
وهل مسمى بماعنى وهلى
والآخر أن يجعل من
قييل المضاعف فتقول
فيهما عنين وهليل وصرح
في التسهيل بأن الاول
أولى وبه جزم بعضهم لكنه
لا يظهر لهذين الوجهين
أثر في ما الاسمية أو الحرفية
اذا سمى بها فانك تقول
على التقديرين موى
تسبها \times الاول انما
قال غير التاء ولم يقل غير
إلهاء ليشمل تاء بنت وأخت
فانما لا يعتد بها أيضا بل يقال بنية وأخيه برد المحذوف

ليدخل نحو ابن وسبأ في الشرح الاعتذار عن ترك المصنف هذا والنفي صادق بأن لا يحوى ثالثا
أصلا كيد أو يحوى ثالثا هو ما ذكر كسنة وابن وقول البعض أو يحوى ثالثا غير التاء خطأ يجعل
شيخنا النفي صادقا بأن لا يحوى ثالثا أصلا وهو ثانی الوضع لان موضوع المسئلة الاسم المنفوقوص
وغير التاء حال من ثالثا على قاعدة أن نعت النكرة اذا تقدم عليها أعرب حالانها (قوله كما)
مثال للمنفوقوص ان جعل بمعنى المشروب الا أن المصنف قصره للضرورة وتنظير في التكميل ان
جعل ما الاسمية أو الحرفية واعلم أن الشارح أو لا جزم بأن مراده اسم المشروب حيث قال أصله
موه الخ وثانيا جزم بأن مراده ما الاسمية أو الحرفية حيث قال وأشار بقوله كما الى أن الثاني الخ
وثالثا تردد حيث قال الرابع قوله كما الخ فهذا عجيب فليتامل سم (قوله في خذوكل ومذاعلاما) أصل
خذوكل أو خذوا وكل بهم مرتين حذف الثانية التي هي فاء الكلمة فتبعا همزة الوصل لعدم الاحتياج
اليها حيث بدأ أصل مذمنذ وانما قال أعلاما ليصح تصغيرها اذا ليصغرا لا الاسم المتمكن كما مر
(قوله موه) أصله سته وهو البرود بدأ أصلها يدي بسكون الدال أو فتحها على الخلاف وحراً أصله حرج
وهو الفرج (قوله ويديه) كذا في غالب النسخ وفي نسخة ويدي بلاتا والصواب الاول (قوله لم
يعتد بها) لكونها في حكم المنفصل (قوله فتقول فيها موه وسنيه) اعتراضه بأن فيه جمع بين
العوض والمعوض عنه ويمكن دفعه بأن تاء المصغر تعضت للتأنيث ولم يقصد بها عوضية أصلا فهي
ليست التي كانت عوضا بل التي تظهر عند تصغير المؤنث (قوله وسنيه) برد لانه وهى الواو وقلبها
يا لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق احداها ما بالسكون ومن جعل لامها هاء صغرها على سنية
(قوله في هاروشاك) اعلم أن أصلها هاور وشواك فحذفت الواو على غير القياس فوزن ما قال وكان
القياس قلبها هورة وقد جاء على القياس أيضا فقييل هائر وشانك بوزن فاعل وقال بعضهم حذف
الالف الزائدة وقلب الواو ألفا لفتحها وانفتاح ما قبلها فوزن ما فاعل بسكون العين باعتبارها بعد
القلب وبكسرهما باعتبارها قبله وعلى أن المحذوف الواو جري الشارح حيث قال وشذ هوير برد
المحذوف يعنى الواو لان الكلام في رد المحذوف الاصلى لا الزائد وفيها لغة ثالثة وهى جعل عينهما
بعلاهما ثم قلب العين ياء وضمة اللام كسرة لتناسب الياء فوزن ما فاعل وعرابهما على هذا اعراب
المعتدل كداع وغازو على غيره مما تقدم اعراب الصحيح فتحرك الراء والكاف بحركات الاعراب
الثلاث وتصغيرهما على هذا في الرفع والجرح هوير وشويك بكسر الراء والكاف من غير رد المحذوف
لثلاثي سبأ كان هو والتنوين وفي النصب وشويك ياءه على لغة هائر وشانك هوير وشويك بتشديد
التيهية وعلى غيرهما هوير وشويك بتخفيف الياء من غير رد المحذوف (قوله وميت) بتخفيف الياء
وهذه الياء فيعمل المحذوف عين السكامة (قوله بحرف علة) بأن يزداد عليه ياء وقيل ان شئت أحققه
بعلامه ياء فقلت في هل هلى أو واو فقلت هليو ثم أعلته اعلال سيد وفيه زيادة عمل والاظهر
الاول وبه جزم الابدى واقتضاء كلام التسهيل وحجة الثاني أن ما حذف لانه واوا أكثر ما حذف
لامه ياء تخرج مع بعض زيادة من المرادى (قوله فانك تقول الخ) لانك على الوجه الاول ان كملت
بياء وجب ادغام المثليين أو بواو وجب قلبها ياء ثم ادغامها وعلى الوجه الثاني تراد ألف وتبدل ياء
وتدغم فيها ياء التصغير وأما ألف ما قبلها واوا بكل حال فلا بقوله والالف الثاني المزيد يجعل واوا
الخ اه سم وفي كلام الفارضى ما يشعر بالفرق حيث قال اذا سمى بحرفين ثانيهما ألف أو واو
أو ياء وجب التضعيف في التصغير وغيره فلو سمى شخص بما وجب تضعيف الالف ثم قلب الالف
الثانية همزة لاجتماعها سا كنتين فبصير ما فاذا صغر يقال موى بتشديد الياء الاولى ياء التصغير
والثانية أصلها الهمزة قلبت ياء جوازا اه فقوله جوازا يقتضى أنه يقال موى بهمزة بعد ياء
التصغير فيحصل الفرق (قوله برد المحذوف) أى وحذف التاء والانيان بهاء التأنيث والمحذوف الواو

أرأى أو وسطا فالاول كقولك في تصغير يري مسمى به يري من غير داء تعدادا بحرف المضارعة وأجاز أبو عمرو والمجازي الرد فيقولان يري ويونس يرد ولا ينون على أصل مذهبه في يعيل تصغير يعلى ونحوه وتقدم مثال الوسط * الثالث لا يعتد أيضا بهمة الوصل بل يرد المحذوف مما هي فيه وانما لم يذ كر ذلك لان ما هي فيه اذا صغر حذف منه فيبقى على حرفين لثالث لهما نحو اسم وابن تقول في تصغيرهما مسمى وبني بحذف همز الوصل استغناء عنها بتخريفك (119) الاول * الرابع قوله كان أراد

به اسم الماء المشروب فهو تمثيل صحيح وهذا هو الظاهر كما مر الشرح عليه وان أراد بما للكلمة التي تستعمل موصولة ونافية فهو تنظير لا تمثيل لان ما اسمية كانت أو حرفية من الثاني وضعها لان قبيل المنقوص فيكون مراده أن نحو ما يكمل كما يكمل المنقوص لانه منقوص وتتمام القول في هذا أنه اذا سمى بموضع ثنائيا فان كان ثانياه صحيحا نحو هل وبلى لم يرد عليه شيء حتى يصغر فيجب أن يضعف أو يرد عليه يا فيقال هليل أو هلي فان كان معتلا وجب التضعيف قبل التصغير فيقال في لوكي وما أعلاما لوكي بالتشديد وما بالمد وذلك لان الالف على الالف القافالتقى ألفان فأبدلت الثانية همزة فاذا صغر ن أعطين حكم دوي وحى وما فيقال لوي كما يقال دوي وأصلهما لوي ودوي وي قال كي بثلاثيات كما يقال حي ويقال موي كما يقال في تصغير الماء المشروب

المنقلبة في التصغير ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق احدهما بالساكنون (قوله مسمى به) قيدته لان الفعل والحرف لا يصغر ان الاذاسمى بهما (قوله من غير رد) أي لعينه وهي الهمزة اذا أصله يري (قوله فيقولان يري) بهمة بعد ياء التصغير وبتنوين عوض عن الياء المحذوف لانتقاء الساكنين (قوله على أصل مذهبه في يعيل) أي من اثبات الياء وعدم تنوين العوض كما مر في باب ما لا ينصرف مما يوجد في بعض النسخ من كتابة يعلى بالياء وما يوجد في بعضها الآخر من كتابته بالياء صحيحان لان الاول على مذهب يونس المحدث عنه والثاني على مذهب غيره الا رجع فما ذكره شيخنا وتبعه البعض من أن معنى قول الشارح ولا ينون أنه لا ينون تنوين الصرف ويزون تنوين العوض وما ذكره البعض من أن كتابة يعيل في بعض النسخ بالياء تحريف كلاهما مخبط منشؤه الغفلة عن مذهب يونس المتقدم في الشرح في باب ما لا ينصرف والله تعالى هو الهادي (قوله وتقدم مثال الوسط) وهو نحو هار وشاك وميت (قوله حذف منه) لانه يضم أوله فيستغنى عنها بتحرك أوله تصريح (قوله كما مر الشرح عليه) أي في قوله أصله مؤه الخ عقب قول المصنف كما (قوله فهو تنظير) أي في مطلق التكميل والافتكامل المنقوص برده ما حذف منه اليه وهذا لا يعلم له محذوف فيرد اليه أفاده المرادى (قوله حتى يصغر) أي الى أن يصغر (قوله وجب التضعيف) قال البعض لئلا يلزم اثبات اسم معرب على حرفين آخره حرف لين متحول وهذا لا نظيره اه وقد يقال عدم النظر لازم على القسم الاول لان أقل وضع الاسم المعرب على ثلاثة أحرف وهـ ل وبلى مسمى بهما مخالفاً لذلك على أن الثنائي وضعها اذا سمى به لا يتعين فيه الاعراب بل تجوز فيه الحكاية فتأمل (قوله فأبدلت الثانية همزة) كما قالوا في حمراء (قوله أعطين) ماض مجهول مبني على ساكنون الياء لاتصاله بنون الاناث (قوله دوي وحى) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما والدو بالادية والحي القبيلة اه تصريح ودال الدومهملة (قوله وأصلهما لوي ودوي) أي فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احدهما بالساكنون (قوله ويقال موي) أي بابدال الهمزة ياء وادغام ياء التصغير فيها وتقدم عن القارضى ما يفيد جواز ابقاء الهمزة بالابدال (قوله في تصغير الماء المشروب الخ) ويقال في ثنيتيه ما آن وما وان قرأ الجحدرى فالتقى الماء والحسن فالتقى الماء وان وجعه في القلة أمواه اه فارضى أي وفي الكسرة مياها وأصله مواه فقلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله لامه ها) وأصله موه قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم الهاء همزة (قوله ومن يترخيم) أي معه ومن موصولة أو موصوفة فيصغر بالرفع واكتفى خبر من أو شرطية فيصغر بالجرم وحرك بالكسرة لاتقاء الساكنين واكتفى جواب الشرط (قوله بالاصل) وهو ما كان في مقابلة الفاء والعين واللام سندوبي (قوله المعطفا) قال الشاطبي المعطف في اللغة العطف وهو الجانب من كل شيء وعطفا الرجل جانبه من لدن رأسه الى وركبته وقال المكودي المعطف بكسر الميم هو الكساء خالد (قوله تجر يده من الزوائد) أي الصالحة للبقاء كما في التوضيح ليخرج متسدرج ومخرج نجم لا تمتاع بقاء الزيادة فيها الا خلاها بالزائدة عند تصغير غير الترخيم أي فلا يسمي تصغيره اعلى دحرج

مويه الا أن هذا لامه ها فردت اليه كما تقدم * الخامس قال في شرح الكافية وقد يكون المحذوف حرفا في لغة وحرفا آخر في لغة فيصغر تارة بردها وتارة بردها كقولك في تصغير سنة سنينة وسنينة وفي تصغير عضة عضة وعضة عضة اه (ومن يترخيم يصغرا كتنى * بالاصل كالعطيف يعني المعطفا) أي من التصغير نوع يسمى تصغيرا الترخيم وهو تصغير الاسم بتجريدته من الزوائد فان كانت أصوله ثلاثة صغر على فعمل وان كانت أربعة فعلى فعمل فتقول في معطف عطيف وفي أرهر زهير وفي حامد وحمدان وحامد ومحمود وأحمد

جيدو تقول في فرطاس وعصفور فرطس وعصيفر **تنتهيات** الاول اذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثي الاصول ومسماه مؤنث لحقته التاء فتقول في سوداء (١٢٠) وحبل وسعاد وغلاب سويده وحبيلة وسعيدة وغلبية الثانية اذا صغرت نحو حواض

وحر يجم تصغير ترخيم اه زكريا وقوله الصالحة للبقاء أى في تصغير غير الترخيم وفي قوله من الزوائد اشارة الى ان نحو جعفر وسفرجل لا يصغر تصغير الترخيم لعدم الزوائد به صرح في التوضيح فلا بد من أمرين ان يكون في الاسم زيادة وأن تكون هذه الزيادة معاملة للبقاء في تصغير غير الترخيم (قوله جند) وان صغرت لا بترخيم قلت في حامد حويد وفي حمدان حميدان ان ثبت له جمع على حمادين والاخميدان وفي محمود حميد وفي حمدان حميدان اه فارضى أى وفي حماد حميد وكان على الشارح أن يذكر مع الاسماء الخمسة حمدا فان تصغيره بترخيم أيضا حميد قال خالد ولم يلتفت للاباس ثقة بالقرائن اه وقال سم وتبعه البعض هو من باب الاجمال لا الاباس اه وفيه أن المتبادر من حميد كونه مصغر حمد وهو خلاف المراد وبادر خلاف المراد لباس وقد يمنع التبادر لقلة التسمية بجمه بدقني الامر على الاجمال أو يقال مراد سم أن حميدا محتمل للاسماء الخمسة على السواء فلا ينافي بتبادر غيرهما منه فتأمل (قوله لحقته التاء) لانه من المؤنث الثلاثي في المآل أى اذا صغرت تصغير الترخيم كما استعرفه (قوله وغلاب) بالعين المحجمة وفي القاموس أنهم سمو بغلاب كسحاب وغلاب ككتاب وغلاب كقطام وعلى ضبطه هنا كقطام اقتصر شيخنا السيد (قوله الثاني اذا صغرت نحو حواض الخ) لوجعله اسماء مما قبله وقال الا اذا كان وصفا خاصا بالمؤنث فلا تلحقه التاء لكان أنسب (قوله لانها في الاصل صفة لمذكر) والاصل شخص حائض وشخص طالق أى فضعت عن نحو سوداء وسعاد في اقتضاء التاء فروعى فيها الاصل ولولا ذلك للحقته التاء لانه مؤنث ثلاثي في المآل وذلك اذا صغرت تصغير الترخيم فهو كحبل أفاده الاستقاطى (قوله في تصغير ابراهيم واسماعيل) أى تصغير ترخيم (قوله وهو شاذ) أى باتفاق من سيبويه والمبرد وقياسه على رأى سيبويه برهيم وعلى رأى المبرد أبيريه (قوله لانه فيه حذف أصلين) أى والاصول لا يحذف منها أكثر من واحد كما مر (قوله انها أصلية) لان بعدها أربعة أصول ولا تكون الههزة زائدة أولافى بنات الاربعة فهو خامس فلا يحذف منه في التصغير الا ما يحذف من نحو سفرجل وهو الخامس شرح التوضيح للشارح (قوله انها زائدة) لانه اسم أعجمى لا يعرف له اشتقاق فيقدر فيه زيادة الههزة شرح التوضيح للشارح (قوله أبيريه واسماعيل) يحذف الخامس وتعيوض الباء عنه (قوله برهيم وسميعيل) يحذف زائدهما (قوله براه) بكسر الهاء منونة وأصله براهى بالياء فحذفت لالتقاءهما ما كنه مع التنوين ثم اجازة ثعلب براه ان كانت بالقياس على براه كما أشعر به كلام الشارح وصرح به الفواضى ورد عليه أنه قياس على شاذ وشاذ لا يقاس عليه مع أنه قياس مع الفارق وهو أن التصغير يكون للتخيم بخلاف الجمع ومع أنه يلزمه اجازة سماع أيضا قياسا على سميع وان كانت بالسماع ولم يسمع سماع فالامر ظاهر (قوله كما يقال في تصغيره) أى تصغير ترخيم (قوله والوجه أن يجمع عا جمع سلامة) لعدم الخلاف فيه (قوله جاء بأمر الريق) بضم الراء وفتح الموحدة أى بالدهية وانظر ما مر جمع الضمير في جاء ولعله الرجل ويكون من اقامه ضمير الغيبة مقام ضمير المتكلم ومعنى مجيئه بها اخباره برؤيتها والله تعالى أو تكون الاضافة في قول رجل على معنى في أى من قول الناس في شأن رجل الخ لكن يمنع الاول والاخير قول القاموس رأى رجل الغول على جبل أورد فقال جاء بأمر الريق على أريق اه فتدبر (قوله أورد) هو من الابل ما فى لونه بياض الى سواد وهو من أطيب الابل لحما العم الاوسير اقاموس (قوله في خفندد) بخاء محجمة فنون فدالين مهملتين كسفرجل ومثله خفندد الا أن أوله ضد محجمة (قوله الظلم) بفتح الظاء المحجمة وهو ذكر

وطالق من الاوصاف الخاصة بالمؤنث تصغير الترخيم قلت حبيص وطلبق لانها في الاصل صفة لمذكر الثالث حكى سيبويه في تصغير ابراهيم واسماعيل برهيم واسماعيل وهو شاذ لا يقاس عليه لانه فيه حذف أصلين وزائدان لان الههزة فيها الميم واللام أصول أما الههزة ففيها خلاف مذهب المبرد أنها أصلية ومذهب سيبويه أنها زائدة وينبئ عليها ما تصغير الاسمين لغير ترخيم فقال المبرد أبيريه واسماعيل وقال سيبويه برهيم وسميعيل وهو الصحيح الذى سمعه أبو زيد وغيره من العرب وعلى هذا ينبنى جمعهم افعال الخليل وسيبويه ابراهيم وسماعيل وعلى مذهب المبرد أباريه واسماعيل وحكى الكوفيون ابراهم وسماعل بغير ياء وبرايم وسماعله والهاء بدل من الباء وقال بعضهم أباريه واسماعل و اجاز ثعلب براه كما يقال في تصغيره براه والوجه أن يجمع عا جمع سلامة فيقال ابراهيمون واسماعيلون الرابع لا يختص تصغير الترخيم بالاعلام بخلاف للفراء

وثعلب وقيل للكوفيين بدل ليل قول العرب يجرى بليلى ويذم مصغرا بلىق ومن كلامهم جاء بأمر الريق على أريق النعام قاله الأصمعي تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جبل أورد فقلت الواو في التصغير ههزة الخامس لافرق بين الزوائد التي للاخلاق وغيرها فتقول في خفندد وسماعل وخفندد وخفندد وقعبس وخفندد بخذ في الزوائد للاخلاق والخفندد الظلم السريع

والضفندد الضخم الاحق (واختتم بتا التاء نبت ما صغرت من مؤنث عار) من التاء (ثلاثي) في الحال (كسن) ودار فتقول في تصغيرهما سنية ودوية وفي الاصل كيد فتقول في تصغيره يديه أو في المآل وهذا نوعان أحدهما كان رباعيا بمدة قبل لام معتلة فانه اذا صغرت لحقه التاء نحو سماء وسمية وذلك لان الاصل فيه سميبي بثلاث يات الاولى ياء التصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت احدى الياءين الاخيرتين على القياس المقرر في هذا الباب في الاسم ثلاثيا فلحقت التاء كما لحق الثلاثي المجرود والآخر ما صغرت تخميم مما اصوله ثلاثة نحو حبل وقد تقدم (١٣١) بيانه ثم استثنى من الضابط المذكور نوعين لا تلحقهما التاء

أشار الى الاول منهما بقوله (مالم يكن بالتاري ذال بس) * كشجرو بقر) في لغة من أنشهما (وخس) أي فانه يقال فيها شجير وبقر يقال وخيس بغير تاء ولا يقال شجيرة وبقرة وخيسة بالتاء لانه يلتبس بتصغير شجرة وبقرة وخسة ومثل خمس بضع وعشر يقال فيها بضيع وعشير ولا يقال بضيعة وعشيرة لانه يلتبس بعدد المذكر وأشار الى الثاني بقوله (وشذ ترك دون لبس) أي شذ ترك التاء دون لبس في ألفاظ مخصوصة لا يقاس عليها وهي ذود وشول وناب للمسمن من الابل وحرب وفرس وقوس ودرع للعديد وعرس وضحي ونعل وعرب ونصف وهي المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر وبعض العرب يذكرون الحرب فلا يكونان من هذا القبيل وبعضهم ألحق التاء في عرس وقوس فقال عريسة

النعيم (قوله ثلاثي) خرج نحو سعاد وزينب فتصغيرهما سعيد بشديد الياء وزينب واختص ثلاثي المؤنث بلحاق التاء خلفه وعدم طوله (قوله بدل لام الكلمة) هي الواو المنقلبة همزة في سماء لان أصله سماء لانه من سماء يسمر وقول شيخنا والبعض أصله سماء يسمر وقول شيخنا والبعض أصله سماء كسا (قوله فحذفت احدى الياءين الاخيرتين) هي الثالثة لام الكلمة عند الجمهور ومقتضى كلام الناظم في التسهيل أنها الثانية المنقلبة عن الالف قاله الشارح على التوضيح (قوله على القياس) وهو حذف احدى اليات الثلاث عند اجتماعها في الطرف وبعد عين الكلمة فلا يرد تصغير مهيام على مهيم وحتى على حي (قوله ذال بس) أي متبادر منه خلاف المراد (قوله بضع وعشر) أي وست وسبع وتسع (قوله وذود) بذال محجمة مفتوحة فواو ساكنة فذال مهملة من ثلاثة أبعرة الى عشرة وقيل غير ذلك (قوله وشول) بفتح الشين المحجمة وسكون الواو اسم جمع شائلة وهي من الابل مائة عابها من حملها أو وضعها سبعة أشهر خف لبنها وجمع الجمع أشوال وأماشول كرفع جمع شائل وهي الناقة التي تشول بذنباها أي رفعه للقاح ولا يلبس لها أصلا كذا في القاموس وغيره والمراد هنا الاول لان شولا كرفع رباعي والكلام في الثلاثي ولهذا قال البعض قوله وشول جمع شائلة الخ وأما شيخنا السيد فبعد نصر يحه بفتح الشين ذ كرمالا يناسب الا الثاني وهو خلط (قوله وسرب) قد يقال تصغير حرب مع ملوق التاء يوقع في اللبس بمصغر حرب الحديد اه سم أي فيكون من النوع الاول (قوله وفرس) قال في القاموس الفرس للذكرو الانثى وهي فرسة اه فعلم أن الفرس يقع على الذكرو الانثى وحينئذ يحتاج المثال الى التقييم بالواقع على الانثى (قوله للعديد) اخترز به عن درع المرأة بمعنى قبصها فانه مذكور وجمع درع الحديد ادراع وأدرع ودرع وجمع الدرع بمعنى القميص أدرع كذا في القاموس (قوله وعرس) قال في القاموس العرس بالكسر امرأة الرجل وربها ولبوة الاسد ثم قال وبالضم وبضمين طعام الواجبة ثم قال والنكاح اه فعلم أن المناسب هنا العرس بالكسر وان ضبط شيخنا له بالضم وضبط البعض له بالضم والكسر فهما انظر قد بر (قوله وعرب) بفتح عين وضم فسكون خلاف الجعم (قوله ونصف) بفتح عين كافي القاموس والتصريح وقال الفارسي بفتح النون وكسر الصاد المهمل (قوله ويونس بحيزه) أي اعتبار الاصل كما يحيزه اعتبار الحال (قوله واخج) بالبناء للمجهول أو للفاعل ولعله ضمير من ذكر من ابن الانباري ويونس (قوله اذا سميت مؤنثا بنت وأخت الخ) مثله ما اذا لم تسم به ما أصله كافي الدماميني وانما قيد بالتسمية ليقرب بين تسمية المؤنث وتسمية المذكر (قوله في ورا) وأمام وقدام الخ) فضيحه أن هذه الظروف الثلاثة مؤنثة وكانته على اعتبار الجهة لكن في الفارسي عن ابن صفور أن الظروف كلها مذكورة الا ورا وقدام وعليه يكون لحاق التاء أما ما شاذ من وجهين كونه مذكورا أو كونه رباعيا ولا تصغر الظروف غير المتمكنة كتي وآين وفي الفارسي أيضا عن ابن بابشاذ ولا تصغر عند لان المراد بتصغير الظروف القرب وعند في غاية

(١٦ - صبان رابع) وقوية في تنبيهات الاول لم يتعرض في الكافية وشرحها والتسهيل لاستثناء النوع الاول نحو شجر وخس الثاني لا اعتبار في العلم بما نقل عنه من تذكرو تاء نبت بل تقول في مخرج علم امرأة رمجة وفي عين علم رجل عيين خلافا لابن الانباري في اعتبار الاصل فتقول في الاول رمج وفي الثاني عيينة ويونس بحيزه واخج لذلك يقول العرب بؤرة وعيينة وأذينة وفهيرة وهي أسماء رجال وليس ذلك بحجة لا مكان أن تكون التسمية بها بعد التصغير الثالث اذا سميت مؤنثا بنت وأخت حذفت هذه التاء ثم صغرت وألحقت تاء التاء نبت فتقول بنية وأخيه واذا سميت به ما مذكور لم تلحق التاء فتقول بني وأخي (وندر) لحاق تاء في ثلاثيا (كثير) ثلاثيا مفعول بكثرو وهو بفتح التاء بمعنى فاق أي ندر لحاق التاء في تصغير ما زاد على ثلاثة وذلك قولهم في ورا وأمام وقدام

ورئيسه بالهمزة وأمية وقديمة ^(تنبيهه) أجاز أبو عمرو أن يقال في تصغير حبارى ولغزى حيرة ولغزيرة فيجاء بالتاء عوضاً من
الالف المحذوفة وظاهر التسهيل موافقته (١٢٢) فإنه قال ولا تلحق التاء دون شدوذ غير ما ذكر إلا ما حذفته منه ألف التانيث

خامسة أو سادسة وعمراده
المقصورة لقوله بذلك
ولا تحذف الممدودة
في عوض منها خلافاً لابن
الانباري أي فإنه يجيز في
نحو باقلاء وبرناسا بوقلة
وبريسه والصحيح بوقلاء
وبريساء (وصغروا
شدوذ الذي التى وذامع
الفرع منها تاقوتى) يعنى
لما كان التصغير بعض
تصاريح الاسماء الممكنة
ناسب ذلك أن لا يلحق اسمها
غير متممك ولما كان فى
ذوالذى وفروعها شبه
بالاسماء الممكنة بكونها
توصف ويوصف بها
استبج تصغيرها لكان على
وجه خولف به تصغير
المتمم فترك أولها على
ما كان عليه قبل التصغير
وعوض من ضمها ألف
مزيدة فى الآخر ووافقت
المتمم فى زيادة ياء
ساكنة تالفة بعد فتحه
فقبل فى الذى والتى اللذان
والتبى وفى تثنيتهما
اللذان والتبى وأما
الجمع فقال سيبويه فى
جمع الذى اللذان رفعا
والذين جرا ونصبا بالضم
قبل الواو والكسر قبل
الباء وقال الاخفش اللذان
والذين بالفتح كالمقصور
ومتشا الخلاف من التثنية
فسيبويه يقول حذف
ألف اللذان فى التثنية تحفيقا

وفوقها بين المتمم وغيره والاختف يقرول حذف لالتقاء الساكنين وقالوا فى جمع التيات وهو جمع التيات تصغير
التى ولم يذ كر سيبويه من الموصولات التى صغرت غير اللذان والتبى وتثنيتهما ووجهها وقال فى التسهيل والتبى والتبى اللذان

واللوياء واللويون في اللاتي واللاتين فزاد تصغير اللاتي واللاتين وظاهر كلامه أن اللتيات واللويات كلاهما تصغير اللاتي
 أما اللويين فصح ذكره الاخفش وأما اللتيات فأنما هو جمع اللتياء كما سبق فنجوز في جعله تصغير اللاتي ومذهب سيبويه أن اللاتي
 لا تصغر استغناء بجمع اللتياء وأجاز الاخفش أيضا اللوياء في اللاتي غير مهموز وصغروا من أسماء الإشارة ذواتا فوالوا ذواتا وتيا وفي
 التثنية ذيان وتيان وقالوا في أولي بالقصر أوليا وفي أولاء بالمد أولياء ولم يصغروا منها غير ذلك **تنبيهات** الأول لاسماء الإشارة في
 التصغير من التثنية والخطاب ماله في التكسير قاله في التسهيل الثاني قال في شرح (١٢٣) الكافية أصل ذياتا وذيواتا بثلاث

يات الأولى عين السكامة
 والثالثة لامها والوسطى
 ياء التصغير فاستثقل توالي
 ثلاث يات فقصدا التخفيف
 بحذف واحدة فلم يحجز
 حذف ياء التصغير لدلائلها
 على معنى ولا حذف الثالثة
 الحاجة الالف الى فتح ما
 قبلها فلو حذف لم فتح ياء
 التصغير وهي لا تحرك
 لشبهها بالفتحة التكسير
 فتح عين حذف الأولى مع أنه
 يأنوم من ذلك وقبوع ياء
 التصغير ثانية واعتقر
 لكونه عاضدا لما قصد من
 مخالفة تصغير ما لا يمكن
 له لتصغير ما هو متمكن
 الثالث قول الناظم
 وصغروا شذوذا البيت
 معترض من ثلاثة أوجه
 أولها أنه لم يبين كيفية
 تصغيرها بل ظاهره يوهم
 أن تصغيرها كتصغير
 المتمكن ثانيها أن قوله
 مع الفروع ليس على
 عمومها لأنهم لم يصغروا
 جميع الفروع كما عرفت
 ثالثها أن قوله منها تاتى
 يوهم أن تصغيرها كما صغرتا

أن يكون المصغر خماسيا بزيادة الالف في آخره سوى ياء التصغير وذلك لا يكون في المصغر أفاده
 سم (قوله واللوياء) بقلب ألف اللاتي واو فتحها لاجل ياء التصغير وقلب الهمزة ياء وحذف الياء
 وزيادة ألف التعويض هذا قياس ما مر في اللويين لكن في الفارسي أن المحذوف من هذه الهمزة
 (قوله واللويون) أى مطلقا وفي حالة الرفع واللويين في حالة النصب والجر لغتان والياء المشددة
 ياء التصغير مدغمه في الياء المبدلة من همزة اللاتين قال عبد القادر روي في نسخة محجورة من
 شرح الشافعية للمصنف اللويون باثبات الهمزة بعد المشاة التحتية الساكنة (قوله في اللاتي
 واللاتين) نشر على ترتيب اللف (قوله فنجوز في جعلها تصغير اللاتي) لان اللتيات بمعنى تصغير
 اللاتي وهو اللويين (قوله أولياء الخ) ضمة أولياء بالقصر وأولياء بالمد ليست الضمة المحذوبة للتصغير
 بل هي الضمة الموجودة حال التكبير كما قاله الشارح على التوضيح (قوله من التثنية والخطاب) كان
 عليه أن يقول ولا م البعد (قوله ثلاث يات الخ) تقريره إنما يأتى على أن ذواتا وتيا وأن أصله ذى
 يياء من وأن المحذوف منه عينه لا على قول الكوفيين انه وضع على حرف هو أصل وهو الذال وحرف
 زائد لبيان حركة الحرف الاصل وهو الالف كما لا يخفى ولا على قول السيرافي انه وضع على أصلين كما
 لان الثاني وان كان يكمل في التصغير كما تقدم الا أن أصل ذيا عليه ذوا بالذياء والالف على القول بأن
 أصله ذوا وان أصل ذيا عليه ذوا واخذت العين وقلب اللام ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احدهما
 بالسكون ولا على القول بان أصله ذوى لان أصل ذيا عليه ذوا واخذت عين السكامة ولا على أن
 المحذوف من ذالامه لان المحذوف من ذيا عليه اللام هذا هو تحقيق المقام وبه يعلم ما في كلام شيخنا
 والبعض من التسهيل والقصور (قوله فاستثقل توالي ثلاث يات) أورد عليه شيخنا السيد
 تصغير حى على حى مع أن فيه تواليها وأجاب بأن تصغير اسم الإشارة لما كان على خلاف القياس لم
 يحتمل فيه ذلك التوالى بخلاف المتمكن (قوله من ثلاثة أوجه) بقى رابع وهو أن قوله وصغروا
 شذوذا يقتضى أنه لا يقاس على ما سمع منه وليس كذلك بل قاس جمع من كبار النحاة كالمأزنى
 وغيره على ما سمع منه وحينئذ لا يوصف بالشذوذ وأجيب عن هذا بان المصنف لم يتبع المقاتلين
 بالقياس بل تبع سيبويه القائل بعدم القياس غزى (قوله لم يبين كيفية تصغيرها الخ) أجيب بأن
 سكونه عن كيفية التصغير لانه أحال الامر في ذلك على السماع غزى (قوله يوهم أن فى صغر) إنما
 عبر بالايهام لاحتمال أن معنى قوله منها أى من الفروع لا بقيد التصغير (قوله غيرتا) علل في
 التوضيح عدم تصغير ذى بالبائه بتصغير ذوا وعدم تصغير ذى بالاستغناء عنه بتصغيرتا (قوله الا
 أربعة) زاد في الهمع المتأدى وأوه فيقال أويه كما قالوا رويديدا (قوله والمركب المزجى) ولو عد ديا
 (قوله فى لغة من بناهما) أى بعلمك وسيبويه (قوله بعلمك وسيبويه) أى بتصغير صدرهما
 كما تقدم (قوله يصغرا اسم الجمع) كرهط وقوم ونفر فيقال رهبط وقويم ونفير ولا تلحقه التاء ان كان

وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث الا تاء وهو المفهوم من التسهيل فانه قال لا يصغروا من غير المتمكن الا اذا والذى
 وفروعها الا تى ذكرها ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تاء الرابع لم يصغروا من غير المتمكن الا أربعة اسم الإشارة واسم الموصول
 كما تقدم وأفعل في التعجب والمركب المزجى كبعلمك وسيبويه فى لغة من بناهما فاما من أعربهما فلا اشكال وتصغيرهما تصغير
 المتمكن نحو ما أحسنه وبعلمك وسيبويه **خاتمة** يصغرا اسم الجمع لشبهه بالواحد فيقال فى ركب ركب وفي سرة سرة وكذلك
 الجمع الذى على أحد أمثلة القلة كقولك فى أجمال أجمال وفى أفلس أفليس وفى قتيبة قتيبة وفى أنجدة أنجدة ولا يصغروا جمع على
 مثال من أمثلة الكثرة لان بنيتها تدل على الكثرة وتصغيره يدل على القلة

فتنافيا وأجاز الكوفيون تصغير ماله نظير من أمثلة الأحد فأجازوا أن يقال في رغبان رغبان كما يقال في عثمان عثمان وجعلوا من ذلك أصيلا نازحوا أنه تصغير أصلان وأصلان جمع أصيل وما زعموه مردود من وجهين أحدهما أن معنى أصيلان هو معنى أصيل فلا يصح كونه تصغير جمع لان تصغير الجمع جمع في المعنى الثاني أنه لو كان تصغير أصلان لقليل أصيلين لان فعيلان وفعيلان إذا كسر اقبل فيهما فعالين كدهران (١٣٤) ومصارين وخشمان وخشامين وعقبان وعقابين وغربان وغرابين

للا كدسين وان جازأ نبتة بخلاف ذودابل فيقال ذويدة وأبيد له قاله الجوهري وأما ك ب فعلى كونه اسم جمع وهو المشهور فيقال ركب وركيب وعلى كونه جمع راكب كما عند الاخفش فيرد الى مفردة ويصغر ثم يجمع فيقال روي ويكبون كذا في الفارسي وكاسم الجمع اسم الجنس الجمعي فيقال في غير تميم كافي الهمع ويمكن أن الشارح أراد باسم الجمع ما يشمله (قوله فتنافيا) قد يقال لان تنافي لان الكثرة والقلة مقولان بالتشكيك (قوله أنه تصغير أصلان) بضم الههزة وقوله جمع أصيل هو العشى (قوله لان فعيلان) أى بالضم وفعيلان أى بالكسر يعنى الجمعين بقريته التثليل الا ترى فلا يرد تكبير عثمان وعمران على عثمانين وعمرانين مع تصغيرهما على فعيلان (قوله وخشمان) في القياموس في فعل الحاء المججمة من باب الميم والخشام كغراب الاسد والعظيم من الانوف والجبيل اه فلعل الخشمانى في عبارة الشارح بكسر الخاء المججمة جمع خشام بضمها كغراب وغربان (قوله وانما أصيلان الخ) يعنى أنه تصغير أصيل على خلاف القياس (قوله كما وردت جموع الخ) أى بجمع رهط على أراهط وياطل على أباطيل (قوله رده الى واحده) فلو كان واحده القياسى مهملان لم يكن له واحد مستعمل بأن لم ينطق له بمفرد أصلا لاقياسى ولا غيره ردا الى واحده القياسى المهمل فيقال في جاء اخوتك شماطيط جازأ شميططين وفي جاءت حواريلك شماطيط جاءت شميططات وان كان له واحد مستعمل ردا اليه لالى المهمل القياسى خلافا لابي زيد فيقال في ملاح ومذا كبير ليجات وذ كيرات ردا الى لحمه وذكر لالى ملهمة ومذكار لثلاثم تصغير لفظ لم تتكلم به العرب من غير داعية الى ذلك وكان أبازيدتالم ينطق له بو احد قياسى جعل الواحد الذى ليس على القياس كالمعدوم فسوى بين ملاح وشماطيط اه همع ببعض اختصار ومفاد القاموس ان شماطيط له واحد قياسى مستعمل حيث قال والشهطوط بالضم الطويل والفرقة من الناس وغيرهم كاشهطاط والشهطيط بكسرها وقوم شماطيط متفرقة اه واللاتو التمثيل بعبا يسد أو عباديد في القاموس العبايد والعبايد بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس والليل الذاهبون في كل وجه (قوله ثم جمعه بالواو والنون وان كان لمذ كراقل) لانه حينئذ في معنى الصفة وان كان قبل التصغير لا يجمع بالواو والنون قال الفارسي وهذا العمل لا يكون في نحو سكارى وهو جمع كثره لان مفردة لا يجمع بواو ونون على المشهور اه ومراهه سكارى جمع سكران كما هو ظاهر فلا ينافى أن سكارى جمع سكرى يرد الى مفردة ويصغر ويجمع بالالف والتاء فيقال سكرىات كفى الهمع (قوله غليجون) بتشديد الباء (قوله جازأ ن يرد اليه مصغرا) كما جازأ ن يرد الى المفرد (قوله فنيه) بتشديد الباء (قوله ويقال في تصغير سنين الخ) هذه مسألة مستقلة (قوله رده ذاعلامه) أى لكن حذف لاجل علامة الجمع (قوله لزم المحذوران المذكور) أى الجمع بين العوض وهو الاعراب بالحرف والمعوض عنه وهو التاء الموجودة بالقوة لوجود مقتضيهما وهو التصغير لكن حذف لفظا لعله وهى وجود علامة الجمع والمحذوف لعله كالنائب (قوله قال في تصغيره سنين) أى على وزن فعيل (قوله ويجوز سنين) أى على وزن فاعيل بحذف الباء الزائدة بين النونين (قوله أن أصله) أى الثاني أما

وكل ما كسر على فعالين
 يصغر على فعيلين فبطل
 كون أصيلان تصغير
 أصلان جمع أصيل وانما
 أصيلان من المصغرات
 التى جى بها على غير بناء
 مكبرها وتظيره قولهم فى
 انسان آيسان وفى مغرب
 مغربان ولا استبعاد فى
 ورود المصغر على بنية
 مخالفة لبنية مكبره كما وردت
 جموع مخالفة آينيتها
 لانبية آحادها والحاصل
 أن من قصد تصغير جمع من
 جموع الكثرة رده الى
 واحده وصغره ثم جمعه
 بالواو والنون ان كان
 لمذ كراقل كقولك فى
 غلمان غليجون وبالالف
 والتاء ان كان لمؤنث أو
 لمذ كرا يعقل كقولك فى
 جوارود راهم جويريات
 ودرهمات وان كان لما
 قصد تصغيره جمع فله جاز
 أن يرد اليه مصغرا
 كقولك فى قنبان قنينة
 ويقال فى تصغير سنين على
 لغة من أعربها بالواو
 والياء منيات ولا يقال
 سنينون لان أعربها بالواو
 والياء انما كان عوضا

من اللام واذا صغرت ردت اللام فلوقبى اعربها بالواو والياء مع التصغير لزم اجتماع العوض والمعوض اصله منه وكذا الارضون لا يقال فى تصغيره الارضات لان اعراب جمع أرض بالواو والياء انما كان تعويضا من التاء فان حق المؤنث الثلاثى أن يكون بعلامه ومعلوم أن تصغير الثلاثى المؤنث يرد ذاعلامه فلوقبى اعرب حينئذ بالواو والياء لزم المحذوران المذكور ومن يجعل اعراب سنين على النون قال فى تصغيره سنين ويجوز سنين على مذهب من يرى أن أصله سنى بياء سنى بياء من أولاهما زائدة والثابتة بدل من واوهى لام الكلمة ثم أبدلت نونا فكما أنه لو صغرت سنيا

لحذف الياء الزائدة وأبى السكائنة موضع اللام كذا اذا صغر سنيها معتقدا كون (١٣٥) النون بدلا من الياء الاخيرة فعامل

الكلمة بما كان يعاملها
لولا لم تكن بدلا وان جعل
سنون علما وصغرا فلا يقال
الاسنين رفعا وسنين
جرا ونصبارد اللام ومن
جعل لامها هاء قال سنيون
والله أعلم

النسب

هذا هو الاعرف في ترجمة
هذا الباب ويسمى أيضا
باب الاضافة وقد سماه
سيمويه بالتسميتين ويحدث
بالنسب ثلاث تغييرات
الاول لفظي وهو ثلاثة
اشياء الحاق ياء مشددة
آخر المنسوب وكسر ما قبلها
ونقل اعرابه اليها والثاني
معنوي وهو صيرورته
اسما للم يكن له والثالث
حكمي وهو معاملته
معاملة الصفة المشبهة في
رفعه المضمرة والظاهر
باطراد وقد اشار الى التغيير
اللفظي بقوله (ياء كيا
الكبرى زاد والنسب
وكل ما تليه كسره وجب)
يعني اذا قصدوا نسبة شيء
الى أب أو قبيصة أو بلد
أو نحو ذلك جعلوا حرف
اعرابه ياء مشددة مكسورا
ما قبلها كقولك في النسب
الى زيد زيدى بنيمه
افهم قوله كيا الكبرى
أمرين أحدهما التغيير
اللفظي المذكور والآخر
أن ياء الكبرى ليست
للسب لان المشبه به غير

أصله الاول فسنيون فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احدهما بالسكون والى هذا يشير قوله
والثانية بدل من واو (قوله لحذف الياء الزائدة) أى لتوالى ثلاث يآت (قوله كذا اذا صغر سنيها
الخ) أى فيحذف الياء الزائدة معاملة للفرع بحكم الاصل كما أشار اليه الشارح ولا اجتماع ثلاث
يآت بالقوة لان بدل الياء في قوتها فاندفع اعتراض البعض بأن حذف الياء الزائدة من سنى لكراهة
توالى ثلاث يآت وهذه العلة لا تأتي في تصغير سنين لانها لو ثبتت فيه لاجتمع يآت فقط (قوله فعامل
الكلمة) وهى سنين وقوله بما كان أى بحذف الياء الزائدة الذى كان وقوله لولا لم تكن بدلا أى لولا
تكن النون بدلا عن الياء الاخيرة أولولم تكن الكلمة ذات بدل عن يائها الاخيرة بأن بقيت
ياؤها الاخيرة ولم تبدل فوالى في بعض النسخ لولا لم يكن بدل أى لولا يوجد بدل عن الياء الاخيرة بالنون
والمعنى فعامل سنيها بعد ابدال يائها الاخيرة فوالى بما كان يعاملها به قبل هذا الابدال من حذف يائها
الزائدة في تصغيرها وان كان آخره صغرسنى قبل الابدال ياء ومصغرها بعده فوالى (قوله فلا يقال الخ)
أى لان العلم ينظر فيه الى حالته الراهنة لا الى ما نقل عنه (قوله قال سنيون) أى في الرفع وسنيين
أى فى النصب والجر **تتمة** قد تبدل ياء التصغير ألقا تخفيفا اذا ولها حرف مشددة مع في دو بيسة
وشويبة تصغير دابة وشابدة دابة وشوابة كما نقله شيخنا السيد وغيره

النسب

هو كيا يؤخذ من الشافية الحاق ياء مشددة في آخر الاسم لتسدل على نسبة الى المجرى عنها قال يس
ويقال فيه نسبة بضم النون وكسرها ولم تلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا والواو لثقلها
وشددت الياء ليجرى عليها وجوه الاعراب الثلاثة ولو أوردت لاستقلت الضمة والكسرة عليها
وثلاثا يلبس بياء المتكلم ولان الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين (قوله باب الاضافة) أى اللغوية
قال الفارضى واعلم أن هذه الياء حرف عليه الاعراب ونقل القواس عن الكوفيين أنها اسم مضاف
اليه في محل جر واحتموا بقول بعض العرب رأيت التيمى تيم عدى بجر تيم فقالوا انه بدل من ياء
النسب وأجيب بأن التقدير صاحب تيم عدى فحذف المضاف وبقي المضاف اليه على حاله وان كان
مثل هذا قبله كما سبق في الاضافة اه والظاهر أن الاضافة على قولهم مقولوبه بجمع المعنى
كالاضافة الفارسية فانهم يقدمون المضاف اليه على المضاف وأن ظهور اعراب المضاف على
قولهم على المضاف اليه لكون هذا المضاف اليه بصورة الحرف وكالجزء من المضاف (قوله
بالتسميتين) الباء زائدة في المفعول المطلق (قوله آخر المنسوب) صوابه المنسوب اليه (قوله اسما
لمالم يكن له) وهو المنسوب وقد كان قبل ذلك اسما للمنسوب اليه (قوله زاد والنسب) أورد
عليه أن قوله ياء الخ يتضمن تعريف النسب بأنه زيادة ياء مثل ياء الكرى للتعريف فيكون أخذ
النسب في تعريف النسب وأخذ المعرف في التعريف بوجوب الدور وأجاب سم بأن قواعد التعريف
اغتمت على التعريف الصريح دون المضمن لغيره والغزى بأن النسب في قوله للنسب بمعناه اللغوي
لا الاصطلاحى (قوله أو نحو ذلك) كحرفة (قوله التغيير اللفظي المذكور) فيه أن من جعلته كسر
ما قبل الياء فيلزم عليه التكرار في قوله وكل ما تليه الخ فالمناسب جعل التشبيه بياء الكرى في
كونها مشددة آخر ما نقول اليها الاعراب فقط صوتا للكلامه عن التكرار (قوله لان المشبه به غير
المشبه) ناقش سم في هذا التعليل بأن المغايرة بالكيفية والجزئية كافية وحينئذ لا يدل التشبيه على
أن ياء الكرى ليست للنسب وان كان الواقع أنها ليست للنسب (قوله وقد ينضم الخ) لان التغيير
يأنس بالتغيير مع (قوله أو أكثر) أى من تغيير واحد كفى خلفي نسبة الى خليفة فان فيه حذف الياء
وحذف التاء زيادة على التغييرات الثلاثة (قوله ومثله مما حواه احدق) قال ابن هشام فان قلت من

المشبهه وقد ينضم الى هذه التغييرات في بعض الاسماء تغيير آخر أو أكثر فن ذلك ما أشار اليه بقوله (ومثله مما حواه احدق) وتأتي او مدمته لان ثبوتا) يعنى أنه يحذف لياء النسب

كل ياء تماثلها في كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا وتحوّل ياء النسب مكانها كقولك في النسب إلى الشافعي شافعي وإلى المري
مري بقدر حذف الأولى وجعل ياء النسب في موضعها الثلاثا مجتمع أربع ياءات ويظهر أثر هذا التقدير في نحو بخاتي في جمع بختي إذا
سمى به ثم نسب إليه فانك تقول هذا بخاتي مصر وفا وكان قبل النسب غير مصر وف ويحذف ياء النسب أيضا ناء التانيث فيقال في
النسب إلى فاطمة قاطمي وإلى مكة (١٢٦) مكئي لئلا تجتمع علامتا تانيث في نسبة امرأة إلى مكة وأما قول المتكلمين

قال في معنى يمان إذا نسب إليه هل بقول يعني ويحذف الألف كما يحذف الياء لأن الألف مع الياء
بمنزلة الياء من قلت لانس على ذلك ولك أن تقول انما حذفوا الياء كراهة نوال ياءات وهذا المعنى
مفقود في مسألة يمان فان قلت ما ناب عن التثنية دليل مررت بجوار قلت الثقل في اجتماع
الياءات لافي وجودها غير مجتمعة فانهم الفرق سبوا على باختصار (قوله كل ياء تماثلها الخ) سواء كانت
للنسب كشافعي أو غيره كرمي وكسبي وقري وسبأني ما إذا كانت بعد حرف واحد في قوله

• ونحو سبي فصح ثانياً يجب • وما إذا كانت بعد حرفين في قوله • وألقوا مع لام عري الخ سم (قوله
مري) • أي على الألف مع سبأني مقابله في قوله • وقيل في المري مرموي (قوله بقدر حذف الأولى
الخ) فيه أن حذف الأولى وجعل ياء النسب مكانها واقع لا مقدر (قوله لئلا يجتمع أربع ياءات) فيه أن
اجتماع أربع ياءات أولها وثالثها ساكنان جازبل وورد كافي محبي وأميبى على ما سبأني في شرح
قوله كذا ياء المنقوص الخ قد بر (قوله إذا سمي به) قيد بالتسمية لأن جمع التثنية إذا لم يكن علماً
ولا جارياً مجرى العلم لا ينسب إليه على لفظه بل يرد إلى مفرد ثم ينسب إليه وقيد في التوضيح
التسمية بكونها المذكراً احترازاً عما إذا سمي به امرأة فان مانعه من الصرف العلمية والتأنيث لا يصغره
منتهى الجوع كذا في التصريح (قوله مصر وفا) لفقده مقابله لأن ياء النسب في تقدير الانفصال
شرح التوضيح للشارح (قوله غير مصر وف) استعجاباً لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية تصریح
(قوله لئلا يجتمع الخ) ولئلا يؤدي إلى وقوع ناء التانيث حشواً (قوله في نسبة امرأة إلى مكة) لأنه
كان يقال مكئية (قوله فلحن) أي من وجوه في ذاتي لأن القياس قلب ألفه واو وورد لأمه وقلبها واوا
وحذف التاء ومن وجهين في خليفتي لأن القياس حذف الياء والتاء (قوله المقصورة) وأما الممدودة
فستأتي في قوله وهو مزمى مدينال في النسب الخ (قوله وفي قبعتري الخ) ظاهراً أن ألف قبعتري
للتأنيث والذي في القاموس خلافه وعبارته القبعتري مقصور الجمل الضخم والفصيل المهزول ودابة
تكون في البحر والعظيم الشديد والألف ليست للتأنيث وللإلحاق بل قسم ثالث اه وفي كلام غير
واحد كالشارح فيما يأتي قريباً أنهم للتثنية (قوله جزى) بفتح الجيم والميم والزاي أي سربح (قوله
أي نصيره ذاً أربعة) الضمير يرجع إلى قوله ذانان سكن ولو أخرج التفسير عن قوله ذانان سكن لكان
أليق كالأبختي (قوله فقلها واوا) تشبيهاً بألف نحو ملهى وحذفها تشبيهاً بقاء التانيث لزيادتها كذا
في التصريح (قوله ليس في كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين الخ) قال سم هذا ممنوع بل قوله
الآتي وللأصل قلب يعتمى كالتصريح في أن الأجود فيها الحذف لأن هذا بيان لمخالفة الأصل لها
والإيتماع إليه اه وردة الإسقاطي بأن بيان مخالفة الأصل لها حاصل مع كون الوجهين فيها
على السواء (قوله بل الحذف هو المختار) لأن شبهها بقاء التانيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل
نصريح (قوله لشبهها) أي في كونها أربعة ثانی كلمتها ساكن كما يؤخذ من التوضيح وان لم يفصح
الشارح باعتبار سكن الثاني (قوله المحقق) بكسر الحاء أي المحقق كلمته بكلامه أخرى (قوله نحو ذفري)
بذل مجبه مكسورة ففاء ساكنة (قوله وبصطفى عقيلة مال القاحش المتشدد) عقيلة الشيء

في ذات ذاتي وقول العامة
في الخليفة خليفتي فلحن
وصوابها ذوروي وخاني
ويحذف لها أيضاً مدة
التأنيث والمراد بها ألف
التأنيث المقصورة وهي
أما رابعة أو خامسة
فصاعداً فان كانت خامسة
فصاعداً حذف وجهها
واحداً كقولك في جباري
جباري وفي قبعتري
قبعتري كما سبأني وان
كانت رابعة في اسم ثانياً
متحركاً حذف كالخامسة
كقولك في جزى جزى
وان كان ثانياً ساكناً
فوجهان قلبها واوا
وحذفها وإلى هذا أشار
بقوله (وان تكن أربع)
أي نصيره ذاً أربعة (ذا)
مان سكن • فقلها واوا
وحذفها حسن) ومثال
ذلك حبلى تقول فيها على
الأول حبلى وعلى الثاني
حبلى • تنبيهات الأول
يجوز مع القلب أن يفصل
بينها وبين اللام بألف
زائدة تشبيهاً بالممدودة
فتقول • بلأولى • الثاني
ليس في كلام الناظم
ترجيح أحد الوجهين على

الأخر وليس على حد سواء بل الحذف هو المختار وقد صرح به في غير هذا النظم وكان الأحسن أن يقول تحذف اذن احسنه
وقلمها واوا حسن (لشبهها المحقق والأصل ما لها) يعني أن الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق نحو ذفري أو منقلبة عن الأصل نحو
مري فلها ما لالف التانيث في نحو حبلى من القلب والحذف فتقول ذفري وذفري ومري ومري لأن القلب في الأصل أحسن
من الحذف فمري أفصح من مري وإليه أشار بقوله (وللأصل قلب يعتمى) أي يختار يقال اعتماه يعتميه إذا اختاره واعتماه
يعتاه أيضاً قال طرفه • أرى الموت بعتم الكرام وبصطفى • عقيلة مال القاحش المتشدد • تنبيهات الأول أراد بالأصل

المنقلب عن أصل واو أو ياء لان الالف لا تكون أصلا غير منقلبه الا في حرف أو شبهه. الثاني تخصيصه الاصل بترجيح القلب
يوهم أن ألف الالحاق ليست كذلك بل تكون كالف التأنيث في ترجيح الحذف لانه مقتضى قوله ما لها وقد صرح في الكافية
وشرحها بأن القلب في ألف الالحاق الرابعة أجود من الحذف كالاصلية لكن ذكر أن الحذف في ألف الالحاق أشبهه من الحذف
في الاصلية لان ألف الالحاق لشبهه بألف حبل في الزيادة. الثالث لم يذ كر سيويه (١٢٧) في ألف الالحاق والمنقلبه عن أصل

غير الوجهين المذكورين
وزاد أبو زيد في ألف
الالحاق ثالثا وهو الفصل
بالالف كفي حب الاوى
وحكى أرتاوى وأجازة
السيراني في الاصلية
فتقول مر ماوى (والالف
الجائر أربعاً) أى اذا
كانت ألف المقصور خامسة
فصاعدا حذفت مطلقا
سواء كانت أصلية نحو
مصطفي ومستدعي أو
للتأنيث نحو حبارى
وخليطى أو لالالحاق أو
التكثير نحو حبرى وقبترى
فتقول فيها مصطفي
ومستدعي وحبارى وخليطى
وحبرى وقبترى بتثنيه
اذا كانت الالف المنقلبه
عن أصل خامسة بعد حرف
مشدد نحو معلى فذهب
سيبويه والجهور الحذف
وهو المفهوم من اطلاق
النظم وذهب يونس الى
جعله كملهى فيجوز فيه
القلب وهو ضعيف وشبهته
أن كونها خامسة لم يكن
الا بتضعيف اللام
والمضعف بادغام في حكم
حرف واحد فكأنها رابعة

أحسنه وعل المراد بالفاحش المتشدد البخيل المتكلف للشدة بمعنى انه قرأى المفتر على نفسه
وباصطفاء الموت أحسن ماله أنه يمته ويذهبه بلا نفع (قوله الا في حرف) كما الحرفية أو شبهه
كما الاسمية (قوله لانه مقتضى قوله ما لها) أى في الواقع وقد ثبت لالف التأنيث في الواقع رجحان
الحذف وان لم يعلم رجحانه فيها من قول المصنف وان تكن تربع الخ كما ذكره الشارح هناك (قوله
لكن ذكر الخ) دفع به توهم كون الحذف فيها على السواء في الضعف (قوله في الزيادة) أى وحذف
الزائد غير من حذف الاصل (قوله وحكى) أى أبو زيد وقوله أرتاوى لعله رفعه حكايته لرفعها في
تركيب سيمع هو كذلك فيه (قوله والالف الجائر) بالجيم أى الجاوز وضبطه الشاطبي بالخاء المهملة أى
الجائر اليه أربعة أحرف بأن كان هو خامسا أو سادسا أو سابعا (قوله أول التأنيث) لاجابة الخ ادخال
ألف التأنيث في قوله والالف الجائر الخ لدخولها في قوله قبل ذلك وتأنأ نيت اومدنه لا تبتئا (قوله نحو
حبرى) بجاء مهملة فوحدة مهملة وهو القراء وقال الزبيدي الطويل الظهر القصير الرجلين وألفه
للالحاق بسفر رجل (قوله وقبترى) مثال لما فيه ألف التكثير وليست ألفه للتأنيث لقولهم قبتره
ولالالحاق اذ ليس لهم اسم سداسى مجرد بلحق هو به اذ نهاية المجرى خمسة كما سياتى كذا في الفارضى
ويبحث فيه بأنهم الحقوا بالسداسى المزيد كالحاق اقعنس بأجر نجح (قوله فتقول فيها مصطفي) قال
المرادى قد ظهر أن قولهم مصطفي خطأ سم (قوله نحو معلى) استشكله سم بأن معلى
ليس ثانياه سا كما ومثله ملهى مقيدة بسكون الثاني فكيف يلحق نحو معلى بملهى (قوله وشبهته
أن كونها الخ) كذا بنظرة وفي بعض النسخ وهو ضعيف لان كونها الخ وعليه فاللام لتعجيل مذهب
يونس للضعف (قوله وسياتى بيان الخ) أى في قوله وحكى قلب ثالث عن (قوله محبى) هو داخل
في عبارة المصنف من حيث حذف خامسة غاية الامر أن فيه عملا آخر سم (قوله لاجتماع ثلاث
يات) لان الاصل محبى اعل اعلال فاض سم أى فاجتماعهما بحسب الاصل (قوله تشبه ياء زائدة)
أى في الصورة اللفظية (قوله فتلى) أى بعد حذف الياء الاولى (قوله فتقلب أنفا) فتصير محمى (قوله
ساكنه) حال من الضمير المستكن في الطرف الخبر (قوله فتسقط عند دخول ياء النسب)
استشكله سم بأنها محذوفة قبل النسب لالتقاء الساكنين هى والتنوين قال وكلام المهرد
متجه لسلامته من هذا فليتامل اه قال البعض وقد يقال التنوين يحذف لياء النسب فتعود
الياء فيتجه ما ذكر اه وفيه أن ياء النسب مانعة كالتنوين من عود الياء فكان ينبغي للشارح
أن يقول بدل قوله وبعد الخ واستمر سقوط الياء الساكنة التى هى لام الكلمة عند دخول ياء
النسب لان أحد الساكنين اللذين حذفت لام الكلمة لالتقاء ما قبل ياء النسب وهو التنوين
وان زال بدخول ياء النسب لكن خلفه ياء النسب اسكون صدرها فان قلت قد أعادوا ألف فتى ويا شج
عند النسب اليهما بدليل قلب الالف واو الياء ألفا ثم واو مع وجود ياء النسب وهذا يؤيد ما ذكره
الشارح قلت لم يعيد وهما حقيقة وانما لظهورهما لاجل محبى الواو المتحركة فهى الجماعة لياء النسب
دونها ولا حاجة في محوى الى لفظ الياء الاخيرة هذا ما ظهر لى هنا فتأمل (قوله وتقلب الالف واو)

وسياتى بيان حكم الالف اذا كانت ثالثة (كذالكا المنقوص خامسا عزل) أى اذا كانت ياء المنقوص خامسة فصاعدا واجب حذفها
عند النسب اليه فتقول في معتدوم مستعل معتدى ومستعلى بتثنيه كذا ان سبت الى محبى اسم فاعل حيا محبى قلت محوى يحذف الياء
الاولى لاجتماع ثلاث يات وكانت اولى بالحذف لانها ساكنة تشبه ياء زائدة فتلى الفتحة الياء التى كانت الياء المحذوفة مدغمة فيها
فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وبعد ذلك الياء التى هى لام الكلمة ساكنة فتسقط عند دخول ياء النسب لالتقاء الساكنين
وتقلب الالف واو اقصير محويا

قال الجرمي وهذا وجود كما تقول أموى وفيه وجه آخر وهو محبي كما تقول أمى قال المبرد وهو أجود لا نأخذ في الباء الأخيرة
لا اجتماع سا كنين ووقوعها خامسة فتصير (١٢٨) الى محبي كما في ثم تضيف باء النسبة فتقول محبي فيجتمع أربع بآت لسكون

الاولى والثالثة (والحذف
في الباء) من المنقوص حال
كون الباء (رابعاً أحق من
قلب) فتقولك في النسب
الى قاض قاضى أجود من
قاضى ومن القلب قوله
فكيف لنا بالشرب ان لم
يكن لنا • دراهم عند
الخانوى ولا نقده جعل
اسم الموضع حانية ونسب
اليه قال السيرافى والمعروف
في الموضوع الذى يباع فيه
الخرمانه بالاياء تنبيه
ظاهر كلام المصنف ان
القلب في هذا ونحوه مطرد
وذ كر غيره ان القلب عند
سيبويه من شواذ تغيير
النسب قبل ولم يسمع الا فى
هذا البيت (وحم قلب
ثالث يعن) سواء كان ياء
منقوص أو ألف مقصور
نحو عم وفتى فتقول فيهما
عموى وفتوى وانما قلبت
الألف فى فتى واوا أصلها
الباء كراهة اجتماع
الكسرة والياء (وأول
ذا القلب انفتاحاً) أى أن
ياء المنقوص اذا قلبت واوا
فتح ما قبلها والتحقيق أن
الفتح سابق للقلب وذلك
أنه اذا أريد النسب الى نحو
شج فتحت عينه كما فتح
عين عمرو سبأنى فاذا فتحت
انقلب الباء ألفاً كتحريكها
وانفتاح ما قبلها فيصير شجى
مثل فتى ثم قلب ألفه واوا

لوجوب كسر ما قبل باء النسب والالف لا تقبل الحركة ولم تقلب الالف ياءً لئلا يجتمع الكسر والياءت
كما سينب عليه الشارح فى شرح قوله وحم قلب ثالث يعن (قوله قال الجرمي وهذا أجود) أى لعدم
توالى الياءت (قوله كما تقول أموى) يضم الهمزة نسبة الى أمية قبيصة من قريش وشذا أموى بفتح
الهمزة اهـ شرح الشافى (قوله كما تقول أمى) قال المرادى فى تنظيره به نظر لان أمياً شاذو أما
محبي فهو وجه قوى اهـ وقد يقال التنظير به انما هو فى مجرد الهيئة واجتماع أربع بآت (قوله قال
المبرد وهو أجود) قال لافى لا أجمع حذفاً بعد حذف على كلمة واحدة (قوله لا اجتماع الساكنين) هما
على هذا الوجه الباء والتنوين (قوله فيجتمع أربع بآت الخ) أى اجتماعاً جزئياً فقوله لسكون الاولى
الخ لتعليل الحذف أى وبجاز هذا الاجتماع لسكون الخ (قوله حانية) وهى فاعلة من حنوت اذا
عطفت كانه جعل البقرة الجامعة للشراب حانية عليهم كما تحنوا الاءم على بنينا نقله شيخنا عن الشارح
(قوله يعن) أى يعرض والجملة نعت ثالث (قوله - واء - كان ياء منقوص أو ألف مقصور) بقى ما اذا
كان ثالث الكلمة ياء ساكناً ما قبلها كظبي وظبية فذهب سيبويه الى النسب اليه على حاله بالقلب
فيقال ظبي ومذهب يونس والزجاج فتح ما قبل الباء فتقلب هى ألفاً ثم قلب الالف واوا فيقال
ظبوى واحتج بقول بعض العرب قروى بفتح الراء نسبة الى قرية كذا فى الفارضى وقول البعض
ظاهر كلام المصنف القلب فيما اذا كان الثانى ساكناً كظبي لا يناسب حمل الشارح كلام المصنف
على المنقوص والمقصور والذى فى الهمع أن نحو ظبي وغزوة لا يغير اتفاقاً وان الخلاف فى المؤنث
بالتاء كظبية وغزوة فذهب سيبويه والتحليل أنه لا يغير أيضاً بعد حذف التاء ووافقهما ابن
عصفور فى الواوى ومذهب يونس والزجاج فتح ما قبل الباء وقلبها واوا فى البائى وفتح ما قبل الواوى
الواوى ووافقهما ابن عصفور فى البائى وأن فى نحو غاية مماثلته ياء بعد ألف ثلاثة أوجه عدم تغييره
بعد حذف التاء وابدال الباء همزة وابدال الهمزة المبسلة من الياء واوا أو وسطها أجودها وأن فى
نحو سقاية وحولاً يا وجهين ابدال الياء همزة لان التاء والالف يحذفان فتتطرف الياء وقبلها ألف
زائدة فتقلب همزة كما هو قاعدة باب الابدال وابدال هذه الهمزة واوا وأما نحو سقاوة فتبقى الواوى فيه
بجائها ولا تقبل همزة (قوله نحو عم) بكسر الميم كشج ليكون مثلاً للمنعوق وان كان رسمه بالياء
فى كثير من النسخ بأبى ذلك (قوله وأول ذا القلب) أى صاحب القلب أى الحرف المقلوب ويحتمل
أن ذا اشارية والقلب بمعنى المقلوب نعت أو بدل أو عطف بيان (قوله اذا قلبت واوا) أى بعد ذلك ان
كانت محذوفة وقبلها ألفاً مطلقاً والشارح أطلق كالناظم القلب فشمل الواجب كفى الشجى والجزاز
كفى القاضى فتقول الشجوى والقاضوى بفتح ما قبل الواو كما صرح به الفارضى (قوله والتحقيق
أن الفتح سابق للقلب) أى لاجله أى وكلام المصنف غير وافر بذلك لانه انما يفيد تبعية الحرف
المقلوب للفتح وأما سبق الفتح على نفس القلب فسكوت عنه وان كان ظاهر قول الشارح أى أن ياء
المنقوص اذا قلبت واوا فتح ما قبلها أن عبارة المصنف تفيد سبق القلب على الفتح وانما قلنا ظاهر
لا يمكن حمل قوله اذا قلبت واوا على معنى اذا أريد قلبها واوا أعم من أن تقلب بالفعل أولاً وهذا ولو أتى
القلب على معناه المصدرى نعتاً أو بدلاً أو بياناً من ذا الاشارية لا فاد سبق الفتح على نفس القلب لان
المفعول الاول فاعل فى المعنى فيكون كلامه صريحاً فى أن القلب ولى الفتح هكذا ينبغي تقريره هذا
الحل وبه تعلم ما فى كلام شيخنا والبعض (قوله شج) بالشين المجهة أى حزين (قوله فتحت عينه) تخفيفاً
وتوصلاً الى القلب سم (قوله وجب فتح عينه) خالف فى وجوبه ظاهر القزوينى فجوز بقاء كسرة العين
كما نقله عنه أبو حيان قاله فى الهمع (قوله كراهة اجتماع الكسرة مع الياء) أل فى الكسرة للجنس

كما تقلب فى فتى (وفعل • وفعل عينهما افتتح وفعل) يعنى أن المنسوب اليه اذا كان ثلاثياً مكسوراً العين وجب فتح عينه الصادق
سواء كان مفتوح الفاء كعمر أو مكسورها كابل أو مضمومها كدمل فتقول فيها غمرى وابلى ودلى كراهة اجتماع الكسرة مع الياء

وشد قولهم في النسب الى الصعق بصعق بكسر الفاء والعين وذلك أنهم كسروا الفاء اتباعا للعين ثم استعجموا وذلك بعد النسب شدوا
 في تنبيههم من اقتصاره على الثلاثي أن ما زاد على الثلاثة مما قبل آخره كسرة لا يغير فأندرج في ذلك صور الاولى ما كان على خمسة
 أحرف نحو بحمرش والثانية ما كان على أربعة أحرف متحركات نحو جندل والثالثة ما كان على أربعة وثانية ما كان نحو
 تغلب فالاولان لا يغيران وأما الثالث فغيبه وجهان أعرفهما أنه لا يغير ولا يفتح وقد سمع الفتح مع الكسرة في تغلبي
 ويحصبى ويثربى وفي القياس عليه خلاف ذهب المبرد وابن السراج والزماني ومن وافقهم الى اطراده وهو عند الخليل وسيبويه
 شاذ مقصور على السماع وقد ظهر بهذا أن قول الشارح وان كانت الكسرة (١٣٩) مسبوقه بأكثر من حرف جاز الوجهان
 ليس بجيد لشموله الصور

الثلاث وانما الوجهان في
 نحو تغلب (وقيل في المرعى
 مر موى واختير في
 اسمتعمالهم مر موى) هذه
 المسئلة تقدمت في قوله
 ومثله مما حواه احذف
 لكن أعادها هنا للتنبيه
 على أن من العرب من يفرق
 بين ما ياءه زائدتان
 كالشافعي وما احدى ياءيه
 أصلية كمرى فيوافق في
 الأول على الحذف فيقول
 في النسب الى شافعي شافعي
 وأما الثاني فلا يحذف ياءيه
 بل يحذف الزائدة منهما
 ويقاب الاصلية واوا
 فيقول في النسب الى مر موى
 مر موى وهي لغة قليلة
 المختار خلافا قال في
 الارشاف وشذفي مر موى
 مر موى **تنبيه** هذا
 البيت متعلق بقوله ومثله
 مما حواه احذف فكان
 المناسب تقديمه اليه كما
 فعل في الكافية ولعل
 سبب تأخير ارتباط
 الايات المتقدمة بعضها
 بعض فلم يمكن ادخاله بينها

المصادق بكسرتين كافي غمري وثلاث كافي ابل ويرد عليه أن هذا الاجتماع موجود في نحو بحمرش
 وجندل وقال ابن هشام لثلاث استولى الكسرات على أكثر حروف الكلمة ومن ثم وجب بقاء
 الكسرة في نحو غلبط وانما جاز الوجهان في تغلب على ما ذكرنا ان الساكن منهم من يعتد به
 ومنهم من لا يعتد به فعلى الاول هو بمنزلة غلبط وعلى الثاني هو بمنزلة غمرا وهذا سالم ممامي (قوله
 الى الصعق) هو في الاصل بفتح الصاد وكسر العين فكسروا الفاء اتباعا للعين قبل النسب كافي
 الفارضى ثم استعجموا كسرها بعد النسب كافي الشرح وحينئذ المنسوب اليه الصعق بكسر الصاد
 والعين (قوله ثم استعجموا وذلك) أى كسر الفاء والعين بعد النسب شدوا وكان القياس أن يفتحوا
 عينه فتفتح فوزه لزال سبب كسرها وهو اتباع كسر العين وليس اسم الاشارة راجعا الى كسر الفاء
 فقط لان مجردة ليس بشاذ (قوله بحمرش) بفتح الجيم وهو كوكب الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء
 بعدها شين مجمة وهى الجوز الكبيرة والمرأة السمجة (قوله جندل) أى بضم الجيم وفتح النون
 وكسر الدال وهو الموضع الذى تجتمع فيه الحجارة قاله فى القاموس وسيأتى للشارح فى التصريف
 جعله بفتح الجيم فيكون فيه الوجهان (قوله وفى القياس عليه) أى على الفتح قال الفارضى
 فتقول أى على القول بقياسيته فى النسب الى مغرب مغربى بفتح الراء (قوله واختيرى استعمالهم
 مر موى) وقال بعضهم مر موى أحسن من جهة أمن اللبس (قوله هذه المسئلة تقدمت الخ)
 قال ميم فيه مساهلة اه ووجهها أن الذى تقدم فى قوله ومثله مما حواه احذف أنه يقال فى
 النسبة الى مر موى بحذف ياءيه معا وأما أنه يقال مر موى وأن المختار مر موى فلا (قوله بل يحذف
 الزائدة منهما) وهى الاولى لانقلابها عن واو مفعول (قوله وشذفي مر موى) تعبير الارشاف
 بالشذوذين فى ما يتبادر من تعبير الشارح بقوله مر موى وتعبير المصنف والشارح باختبار مر موى من
 اطراد مر موى مع مر موى فعمل فى المسئلة خلافا فاقام (قوله ويعامل معاملة المقصور
 الثلاثي) أى من قاب ثالثه ألفا تحركه وانفتاح ما قبله ثم وارا الاجل ياء النسب (قوله جوى) ولم
 يقلب حرف العلة الاول فى حيوى وطوى ألفا لما يلزم من زيادة التغيير مع اللبس أولان حركته
 عارضة ولا الثانى لسكون ما بعده ووجوب كسرها تاليا النسب (قوله رددته الى أصله) أى زيادة على
 ما تقدم من فتح ثابته فقاب ثالثه ألفا فواو (قوله وارددته) أى الثانى (قوله فسيأتى حكمها) أى فى
 قوله وألحقوا مع لام عرياه ميم (قوله فقد تقدم حكمها) أى فى قوله ومثله مما حواه احذف سم
 (قوله وعلم التثنية) أى علامته احذف للنسب أى لاجله لان المشى والجمع قبل التسمية بهما انما
 ينسب لمفردهما كما فى التوضيح قال الفارضى فان خيف بسجى بقريته اه فاما اذا كان الخوف
 الاجمال فلا تجب القرينة (قوله فى جمع تعجيب) أى لمذكر أو مؤنث كما سيأتى فى الشرح (قوله مسلمى)

(١٧ - صبان رابع) بخلاف الكافية (ونحو سحى فتح ثابته يجب) أى اذا نسب الى ما آخره ياء مشددة فاما أن تكون مسبوقه بحرف
 أو بحرفين أو ثلاثة فأكثر فان كانت مسبوقه بحرف لم يحذف من الاسم شئ عند النسب ولكن يفتح ثابته ويعامل معاملة المقصور
 الثلاثى فان كان ثابته ياء فى الاصل لم يزد على ذلك كقولك فى سحى حيوى ففتح ثابته فقلت الياء الاخيرة ألفا تحركها وانفتاح ما قبلها
 ثم قلت واو الاجل ياء النسب وان كان ثابته فى الاصل واو ارددته الى أصله فتقول فى طى طوى لان من طوى بيت وقد أشار الى هذا
 بقوله (وارددته واوا ان يكن عنه قلب) وان كانت مسبوقه بحرفين فسيأتى حكمها وان كانت مسبوقه بثلاثة فأكثر فقد تقدم حكمها
 (وعلم التثنية احذف للنسب ومثل ذانى جمع تعجيب واجب) فتقول فى النسب الى مسلمين ومسلمين ومسلمات مسلمى وفى المنسب الى

أى هذا اللفظ والمفرد المراد منه افظه يعمل فيه القول فلا حاجة الى ما تكلفه البعض من جعله خبر مبتدأ محذوف أى هذا مسلمى والجملة مقول القول نعم رفعه حكاية لحاله فى جملة وقع فيها مر فوعا (قوله الى تمرات) بالفوقية وقوله تمرى بالاسكان أى للميم لانه الموجود فى المفرد المردود واليه الجمع عند المناسب اليه (قوله على لغة الحكاية) أى لغة اعرابه بعد التسمية كاعرابه قبلها (قوله كذلك) أى كالمثنى والجمع غير المسمى به ما فى حذف العلامة والرد الى المفرد ثم لحاق يا النسب (قوله مجرى حمدان) أى فى لزوم الالف والمنع من الصرف لزيادة الالف والنون وفى الفارضى أن منهم من يجزى به مجرى سرحان فى لزوم الالف والصرف وأن النسب اليه على هذا الوجه بثبوت الالف والنون ويمكن ادراجه فى قوله مجرى حمدان بأن يراد مجزاه فى لزوم الالف وجعل الاعراب على النون أعم من أن يكون مصروفاً ولا لكن صرفه مشكل مع اجتماع العلية وزيادة الالف والنون (قوله مجرى هرون) أى فى لزوم الواو والمنع من الصرف للعلية وشبه العجمة (قوله أو مجرى عربون) أى فى لزوم الواو والصرف (قوله أو الزمه الواو وفتح النون) أى فيكون معر باعنده بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها حكاية أصله حاله رفعه التى هى أشرف أحواله كما أن لزوم فتح النون لحكاية أصله لا التقل لانه لا ينهض حالة النسب لحفة الفتح على الواو (قوله ومن منع صرف الخ) لما فرغ من التثنية وجمع المذكر السالم المسمى به ما أخذتكم على جمع الاناث السالم المسمى به (قوله نزل ناء الخ) هذا فيما ثابته متحرك وألفه رابعة وأما نحو مسلمات وسرادقات فهو وان كان كذلك فى حذف الالف والتاء الا أنه سيذكره فلو أدخلناه هنا لزم فى كلامه تكرار وأما نحو ضخمات ففيه الحذف والقلب كما سيأتى يعنى وأما من أعر به اعراب أصله الذى هو جمع المؤنث السالم فيحذف الالف والتاء أيضاً لكن لا لاجل التنزيل المذكور بل لان علامة جمع التصحيح تحذف عند النسب كما مر ويقول تمرى بسكون الميم كما هو مقتضى قول الشارح سابقاً وحكم ما سمي به من ذلك الخ وبما ذكره من التنزيل يظهر وجه حذف علامة جمع المؤنث السالم المسمى به على غير لغة حكاية أصله وابقاء علامة المثنى وجمع المذكر السالم المسمى به ما على غير لغة حكاية أصلهما فتدبر (قوله وأما نحو ضخمات) أى مما ثابته ساكن وألفه رابعة لا فرق بين الصفه كضخمات والاسم كهندات فتقول هندی وهندوى كذا فى الفارضى وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله فى ألفه القلب) أى مع الفصل بالالف وبدونه فتقول ضخمواى وضخموى كفى حبل (قوله والحذف) قال الفارضى وهو المختار (قوله وايس فى ألف نحو مسلمات وسرادقات) أى مما ألفه خامسة فصاعداً سواء كان جماعاً لاسم أو صفة ومعلوم من تصدير الشارح كلامه فى الجمع المؤنث بقوله ومن منع صرف الجمع المؤنث أن فرض كلامه هنا فى لغة من منع صرفه وان وجب حذف الالف والتاء فى نحو مسلمات وسرادقات على لغة من حكى أيضاً كما فهم من قوله سابقاً وحكم ما سمي به من ذلك على لغة الحكاية كذلك اهتقول على اللغتين مسلمى وسرادقى لانه على اللغة الاولى تحذف التاء وتجزى مسلمان وسرادقا مجزى قرقرى ومستقصى فى حذف الالف وعلى الثانية تحذف الالف والتاء لان علامة جمع التصحيح تحذف عند النسب كذا فى الفارضى فعلم أن نحو تمرات مما ألفه رابعة وثابته متحرك كعوم مسلمات وسرادقات مما ألفه خامسة فصاعداً فى وجوب حذف الالف والتاء وان أروهم تغييره أسلوب التعبير بخلافه (قوله اثنى وثنوى) أى بالرد الى المفرد المقدر لكن الاول نسب اليه على لفظه بابقاء همزة الوصل وعدم رد اللام لان همزة الوصل عوض عنها والثانى نسب اليه على أصله لان أصل اثنى المقدر ثنوى وبخذا ما قررناه من قول الشارح فى شرح قول المصنف واجبر برد اللام الخ ما نصه اذا نسب الى ما حذف لامة وعوض منها همزة الوصل جاز أن يجزى وتحذف همزة وأن لا يجزى وتستحب فتقول فى ابن واسم واست بنوى وسهوى وسهتى

الى تمرات تمرى بالاسكان وحكم ما سمي به من ذلك على لغة الحكاية كذلك وعلى هذا يقال فى النسب الى نصيبين نصيبى والى عرفات عرفى وأما من أجرى المثنى مجزى حمدان والجمع المذكر مجزى غملمين فانه لا يحذف بل يقول فى النسب الى من اسمه مسلمان مسلمانى وفى النسب الى نصيبين نصيبينى ومن أجرى الجمع المذكر مجزى هرون أو مجزى عربون أو الزمه الواو وفتح النون قال فى من اسمه مسلمان مساوانى ومن منع تصرف الجمع المؤنث نزل تاء منزلة تاء مكة وألفه منزلة ألف جزى فحذفهما فيقول فى من اسمه تمرات تمرى بالفتح وأما نحو ضخمات فى ألفه القلب والحذف لانها كالف حبل وليس فى ألف نحو مسلمات وسرادقات الا الحذف وحكم ما ألحق بالمثنى والمجوع تصحيحاً حكمهما فتقول فى النسب الى اثنتين اثنى وثنوى

على الأول وابنى واسمى واستقى على الثاني اه فعلم بطلان ما نقله شيخنا والبعض عن سم وأقراه
من أنه اذا سمى باثنان قبل اثني اعتبارا بلفظه واذالم يسم به فيسئل ثنوي ردا الى أصله ثم ما ذكره
الشارح من أنه يقال اثني أو ثنوي انما هو في النسب الى اثنان غير مسمى به أو مسمى به على لغة حكاية
ما قبل التسمية أما المسمى به على غير لغة الحكاية من اجرائه مجرى حمدان أو سرحان فيقال اثنا في
بلزوم الالف والنون هذا مقتضى قول الشارح وحكم ما ألحق بالثنى والمجموع تصحيا حكهما (قوله
والى عشرين عشري) أى سواء كان المنسوب اليه هو عشرون غير مسمى به أو مسمى به ولكن
على لغة حكاية ما قبل التسمية أما هو على غير لغة الحكاية من بقية الأوجه المتقدمة فى المسمى
بالجمع الحقيقي فيقال عشرين بلزوم الياء والنون عند من يجرى المسمى به مجرى عشرين وعشرون
بلزوم الواو والنون عند من يجرى به مجرى هرون أو عربون أو يلزمه الواو وقبح النون هذا مقتضى
قول الشارح وحكم ما ألحق بالثنى والمجموع تصحيا حكهما (قوله والى أولات أولى) قد يقال هلا قيل
أولوى لان الالف اما زائدة كالتاء ولا م الكلمة محذوفة والاصل أوليات كما قيل فترد اللام وتقلب
ألفا ثم واو عند النسب اليه وتحذف الالف والتاء المزيدتان كسائر الجوع وعهما المحذوفة اللام
لا فرق في ذلك على هذا الوجه بين أن ينسب اليه قبل التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية وهو ظاهر
أو على لغة منع الصرف لان ترد اللام وتحذف تاء التأنيث ثم الالف اجراء لها مجرى ألف جبرى كما
سبق فى الجمع أو منقلبة عن اللام والاصل اليه كما قيل أيضا بل رجح على الاول لضعفه بأن أولات
عليه جمع حقيقي والمقرر أنه ملحوظ فتقلب ألفا ثم واو عند النسب وتحذف التاء لا فرق فى ذلك على
هذا الوجه أيضا بين أن ينسب اليه قبل التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية أو منع الصرف لانه
على هذا الوجه كفتاة نعم يظهر على الوجه الاول جواز أولى أيضا لجواز عدم رد اللام التى لم ترد فى
ثنية وجمع ويصدق على لام أولات على الاول انها لم ترد فى ثنية أو جمع هكذا ينبغي تقريره هذا
المحل ومنه يعلم خال تقرير الحواشي لا يرد وخال ما اجابوا به عنه فتنبه والله الموفق (قوله اذا وقع
الح) حاصله أن الشروط ثلاثة كون الياء مشددة وكونها مكسورة وكونها متصلة بالحرف الاخير
(قوله حذفت المكسورة) وهى الياء الثانية (قوله فى طيب الخ) مثل بمثابة إشارة الى أنه لا فرق بين
أن تكون الياء المكسورة أصلية كفى طيب أو منقلبة عن أصل كفى ميت (قوله كراهة اجتماع
اليات والكسرة) أل للجنس اذ فيه كسرتان وعبارة الفارضى لا اجتماع كسرتين وأربع يات
(قوله فان كانت الياء مفردة) محترز قوله مدغم فيها مثلها وقوله أو مشددة مفتوحة محترز قوله
مكسورة وقوله أو فصل الخ محترز قوله قبل الحرف المكسور وفقه لف ونشر مشوش (قوله نحو
مغبل) ضبطه سم بضم الميم وسكون الغين المججمة وكسر التمنية اسم فاعل من أغبلت المرأة ولدها
أرضعته وهى توتى أو وهى حامل وفى القاموس ما يشهد له ويؤيده بقية قوافى القصيدة فيكون
عدم اعلاله كقيم ومبين سما عيا (قوله نحو هبيخ) هو الغلام المملى ثمعها او قيل الغلام الناعم (قوله
نحو مهيم) لا يقال اجتمع ثلاث يات ولم يحذف احداها فيصانف ما تقدم لانا نقول ذلك اذا اجتمعت
طرفا حقيقة أو حكما سم (قوله تصغير مهيام) أو تصغير مهوم من هوم الرجل اذا هز رأسه من
النعاس أو تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحب اذا جعله هائما تصریح (قوله من هام اذا عطش)
أو من هام على وجهه اذا ذهب من شدة العشق تصریح (قوله دخل فى اطلاق الناظم) أى نحو طيب
حيث لم يقيد به بكون يائه متصلة أو عارضة بسبب تصغير مثلا ولا ينافى الدخول قوله ثالثا لما
سأذكره من أنه بيان للواقع فى طيب (قوله وقد نص على ذلك جماعة) فلا يترط كون هذه الياء
المحذوفة ثالثة بل الرابعة كما ذكر كذلك كما قاله الفارضى ونقله عن غيره واحد كان عقيل فى شرح
التسهيل فقول المصنف وثالث ليس تقييدا بل بيان للواقع فى طيب اذا الواقع ان الياء فى طيب ثالثة

والى عشرين عشري والى
أولات أولى (وثالث من
نحو طيب حذف) أى اذا
وقع قبل الحرف المكسور
لاجل ياء النسب ياء
مكسورة مدغم فيها مثلها
حذفت المكسورة فتقول
فى طيب طيبى وفى ميت
ميتى كراهة اجتماع
اليات والكسرة (وشذ)
فى النسب الى طيبى (طائى)
مقولا بالالف اذ يسه
طيبى بسكون الياء كطيبى
فقلبوها أفاعلى غير قياس
لانها ساكنة ولا تقلب ألفا
الا المتحركة فان كانت الياء
مفردة نحو مغبل أو
مشددة مفتوحة نحو هبيخ
أو فصل بينها وبين
المكسور نحو مهيم تصغير
مهيام مفعال من هام لم
تحذف بل يقال فى النسب
الى هذه مغبلى وهبيضى
ومهيمى لنقص الثقل
بعدم الادغام وبالفتح
وبالفصل بالمد تنبيه
دخل فى اطلاق الناظم نحو
غزبل تصغير غزال فتقول
فيه غزبلى وقد نص على
ذلك جماعة وان كان
سببويه لم يعمل الا بغير
المصغر ودخل فيه أيضا

أثم يقال فيه أي وهو مقتضى اطلاق سيبويه والنحاة وقال أبو سعيد في كتابه المستوفى وتقول في أم أي لانك لو حذف الباء
المحركة لم يبق ما يدل عليها قيل وليس بتعليل واضح ولو علل بالالتباس بالنسب إلى أم لكان حسنا (وفعلي في فعيلة التزم) أي التزم
في النسبة إلى فعيلة حذف التاء والياء (١٣٣) وفتح العين أي كقولهم في النسبة إلى حنيفة حنفي وإلى بجيلة

وان وقعت في بعض صور نحو رابعة مثلا كغزبل واليه يشير قول الشارح دخل في اطلاق الناظم
وقول المصنف * ونحو ثالث اطيح حذف * لكان أو في المراد (قوله أم) هو من لزوج لها
ومن لا امر أقله كما في القاموس (قوله لم يبق ما يدل عليها) أي فيلتبس بالنسب إلى أم بسكون الباء
فهذا التعليل في الحقيقة بمعنى التعليل الثاني لكن لما حذف منه محط العلة وهو ما يترتب على
عدم الدلالة على حذف الباء من الالتباس المذكور اعترضه بعضهم بعدم الوضوح (قوله ولو علل
بالالتباس الخ) يرد عليه أنه موجود في ميثي بالتخفيف نسبة إلى ميث بالتشديد لالتباسه بالنسب
إلى ميث بالتخفيف على أن سم جعل اللازم في أم بسكون الباء اجالا لا لالتباس فلا يرد على مقتضى
اطلاق سيبويه وقد ينازع فيه فتأمل (قوله إلى أم) بفتح الهوزة وسكون التحتية مصدر أم بعد
الهوزة كباع أي ضارعا بالتشديد (قوله وفعلي في فعيلة التزم) ذكر الشيخ خالد أن كلا من فعيلة وفعيلة
ممنوع من الصرف للعلية على الوزن والتأنيث كما قدمه في نظيرهما أفعله (قوله حذفوا تاء التأنيث
أولا) أي لأنها لا تجتمع بياء النسب (قوله ثم حذفوا الباء) أي فرق بين المؤنث والمذكر كما ينبغي
وشرقي في النسب إلى حنيف وشرقي كإسبأني ولم يعكس والآن المؤنث حذف منه تاء التأنيث
في النسب لحذف الباء تبعالها اه فاضى ويقال مثل هذا في حذف بياء فعيلة بضم الفاء فان قلت
هذا مقتضى لا بقاء بياء فعيل وفعيل المعنى اللام فلم حذف قلت اجتمع مع هذا مقتضى مانع وهو
اجتماع أربع ياءات كما سبأني فلذا حذفوا الباء تغليبا للمانع ولذا لم يحذفوا في نحو طوبى وجليلة (قوله
ثم قلبوا الكسر فتحا) أي لئلا تتوالى كسرتان وياء النسب (قوله في سلبه) يعني سلبه الأردأما
سلبه غير الأزدي يقال سلمى على القياس تصریح (قوله معربا) حال من ضمير يتكلم (قوله يلو
لسانه) لاك الشيء في فمه عليكه عيني (قوله فان هذه الكلمات) خبر عن قولهم والعائده محذوف أي
فيه (قوله وأشد منه قولهم عبدى وجذى) أي بضم العين والحيم في بنى عبيدة وجذيمة أي بفتحهما
وأما كان أشد مما قبله قال المرادى لان ما تقدم رجوع إلى أصل مرفوض وأما الضم فلا وجه له
(قوله فرقى) أي بفتح الراء وعدوى أي بفتح الدال كما صرح بذلك الفارضى وعبارته اذا نسب إلى اسم
فيه او اربعة فصاعدا قبلها ضمة حذف الواو فتقول في النسب إلى مروة وقعدوة مرمى وقعدى
فان كانت الواو ثالثة وقبلها ضمة حذف كذلك عند سيبويه كقرقى وعدوى في فروقة وعدوة بفتح
عين الكلمة كما يقال حنفي في حنيفة اه مع بعض حذف فعلى مذهب سيبويه يفارق النسب إلى
عدوة النسب إلى عدو لان النسب إلى عدو باتفاق كما أتى عدوى بضم الدال وتشديد الواو (قوله
شهوة) حتى من اليمن اه خالد (قوله كساول) في القاموس وساول نخد من قيس وهم بنو مرة
ابن صعصة وساول أمهم (قوله ولم يسمع) أي سيبويه والجملة حالية (قوله في ردينه) أي في النسب
إلى ردينة وهى امرأة السهمرى كانا يقومان الرماح (قوله شرطان) في التصريح أن عدم اعتلال
العين يعنى اذا كانت اللام صحيحة ليس شرطاني فعيلة بالضم لان حرف العلة اذا انضم ما قبله
لا ينقلب ألفا فلا يلزم المحذور يعنى كثرة التغيير مع اللبس كإسبأني (قوله عدم التضعيف) يخرج نحو
جليلة وقديلة مما عينه ولا مة من جنس حرف واحد وقوله وعدم اعتلال العين الخ يخرج نحو طوبى و
(قوله واللام صحيحة) الجملة حالية فالو كانت اللام معتلة لم يؤثر اعتلال العين فتقول في النسب إلى

بجلى وإلى صحيفه صحفى
حذفوا تاء التأنيث أولا ثم
حذفوا الباء ثم قلبوا
الكسر فتحا وأما قولهم في
سلبه سلبى وفي عميرة
كعب عميرى وفي السليقة
سليقى والسليقى الذى
يتكلم بأصل طبيعته
معر با قال الشاعر
ولست بنحوى يلوك لسانه
ولكن سلبقى أقول فأعرب
فان هذه الكلمات جاءت
شاذة للتنبية على الاصل
المرفوض وأشد منه قولهم
عبدى وجذى بالضم في
بنى عبيدة وجذيمة (تنبية)
أطلق سيبويه فعولة بفعيلة
صحيح اللام كان أو معتلا
فتقول في النسب إلى
فروقة وعدوة فرقى وعدوى
وحجته في ذلك قول العرب
في النسب إلى شنوة شئى
وهذا عند المبرد من الشاذ
فلا يقاس عليه بل يقول
في كل ما سواه من فعولة
فعولى كما يقول الجميع في
فعول صحيفا كان كساول
أو معتلا كعدو اذا لا يقال
فيهما باتفاق الاسولى
وعدوى وأما قاس
سبويه على شئى ولم يسمع
في ذلك غيره لانه لم يرد ما
يخالفه (وفعلي في فعيلة

حتم) أي حتم في النسبة إلى فعيلة حذف الباء والتاء أيضا كقولهم في النسب إلى جهينة جهنى وإلى قرظلة طوية
قرظى وإلى مزينة مزنى حذفوا تاء التأنيث ثم حذفوا الباء وشذ من ذلك قولهم في ردينه ردينى وفي خزينة خزينى وخزينة من
أسبها البصرة (تنبية) * الاول لوسمى باسم شذت العرب في النسب إليه لم ينسب إليه الاعلى ما يقتضيه القياس * الثاني
ما تقدم من أنه يقال في فعلة فعلى وفي فعيلة فعلى له شرطان عدم التضعيف وعدم اعتلال العين واللام صحيحة

وسبأتي التنبيه على هذين الشرطين وهما معتبران أيضا في فعولة على رأى سيويه (والحقرا مع لام عربيا) من التاء (من المثالين) أي فعيلة وفعيلة (بما التا أوليا) منه ما في حذف الياء وفتح ما قبلها ان كان مكسورا فاقوالا في النسب الى عددي وقصى عدوي وقصوي كما قالوا في النسب الى غنية وأميسة غنوي وأموي وظاهر كلامه أن هذا الالحاق واجب وقد صرح بذلك في الكافية وصرح به أيضا ولده وذكر بعضهم فيهما وجهين الحذف كما مثل والاثبات نحو (١٣٣) قصبي وعدبي وهو أنقل لكسرة الدال

وتناول كلامه نحو كسي
تصغير كساء وفيه وجهان
قال بعضهم يجب فيه
الاثبات فيقال فيه كسي
يباءين مشددين وأجاز
بعضهم كسوي فان كانا
صحيحي اللام اطرده فيهما
عدم الحذف كقولهم في
عقبيل وعقبيل عقيلي
وعقبلي هذا مذهب
سيويه ومفهوم قوله مع
لام وذهب المبرد الى جواز
الحذف فيهما فالوجهان
عنده مطردان قياسا على
ما سمع من ذلك ومن
المسموع بالحذف قولهم
في ثقيف ثقفي وقولهم في
سليم سلمى وفي قويم قويم
وفي قريش قرشي وفي هذيل
هذلي وفي فقيم كانه فقوي
ليفرقوا بينه وبين فقيمي
في فقيم عيم وفي ملبخ خزاعة
ملحي ليفرقوا بينه وبين
مليحي في ملبخ بن عمرو بن
ربيعة وملك بن الهون بن
خزيمة ووافق السيرافي
المبرد وقال الحذف في هذا
خارج عن الشذوذ وهو
كثير جدا في لغة أهل الحجاز
قبيل وتسوية المبردين
فيعيل وفعيل ليست يجيدة

طويقة وجيبة طوري وحيوي كما قاله الدماميني وسبأتي في الشرح (قوله وسبأتي التنبيه الخ) أي في
قوله وتمموا الخ (قوله مع لام) يعني معتلها وقوله من المثالين أي من موازنها حال من مع لام
أو من ضميره في عربيا (قوله في حذف الياء) أي الزائدة وقلب الأخرى واوا بدليل أمثله الا تبة
سم (قوله وظاهر كلامه أن هذا الالحاق واجب) ولم تقلب الواو في المنسوب هنا ألفا مع أنها
تحركت وافتح ما قبلها التا لابتوائى اعلا لان على الكلمة الواحدة أو لان الياء المشددة تكف
الاعلال كاسيأتى في التصريف فارضى (قوله فيهما) أي في فعيل وفعيل (قوله وهو) أي عدبي
أنقل من قصبي (قوله قال بعضهم الخ) هو الراجح (قوله يجب فيه الاثبات) قال أبو حيان وعلة ذلك
أنه اجتمع ثلاث ياءات ياء التصغير والياء المنقلبة عن الالف والياء المنقلبة عن لام الكلمة
فحذفت الياء المنقلبة عن الالف وهي الوسطى يعني تخفيفا والاف باقيا وهالا يحل بناء التصغير
كما لا يخفى وأدغمت ياء التصغير في الياء الاخيرة فبقي كسي كاسي فاذا دخلت ياء النسبة قبل كسي
ولا يجوز أن تحذف إحدى الياءين الباقيتين لانها اذا حذفت ياء التصغير لم يجوز لانها المعنى والمعنى
باق وان حذفت الياء الاخيرة لم يجوز لما فيه من توالي اعلاين لانه قد حذفت الياء المنقلبة عن ألف
كساء مع ما يلزم عليه من تحريك التصغير وهي لا تحرك فلهذا التزم فيه التثقيب قال وما كان
مثل الكساء مصغرا ثم نسب اليه فانه لا يحذف أصلا سيوطي (قوله وأجاز بعضهم كسوي) أي
بحذف ياء التصغير وقلب الثانية ألفا ثم قلبها واوا الخ هذا ضعيف (قوله فيهما) أي في فعيل وفعيل
(قوله قويم) بقاف وقوله فقيم بقاء فقاف وقوله ملبخ بحاء فمهله وقوله الهون قال شيخنا السيد بضم
الهاء كما يفهم من القاموس (قوله فقيم كانه) أي فقيم الذين هم من كنانة وكذا يقال فيما بعد (قوله
ليفرقوا الخ) هذا الفرق كظهير الا تى حكمة بعد الوقوع لاعلة والاليم الحذفوا حيث لا تعدد وحذفوا
كلما وجد التعدد وكلاهما منتف كما يؤخذ من أمثلة الشارح (قوله أسعد) يصح قراءته بصيغة
الماضى المبني للمجهول أي سوعد وبصيغة أفعال التفضيل (قوله كالطويله) وهو كذا ما كان
كالجليله) وظاهر أن مجردهما كذلك اه سم أي لانه مما خرج بقوله مع لام (قوله أي مما هو
صحيح اللام) هذا مكرر مع قوله قريبا صحيح اللام (قوله لزم قلب الواو ألفا) فيكثر التغيير مع اللبس ولولم
يقبلوا لزم الاستئصال قاله الجار بردي تصریح (قوله وألحق بفعيلة في ذلك فعيلة) هذا يخالف ما مر
عن التصريح ونقله سم عن السيوطي من اختصاص شرط صحة الهمزة اذا كانت اللام صحيحة
بفعيلة وفعولة دون فعيلة بالضم لان التعليل المتقدم لا يأتي فيه لان حرف العلة اذا انضم ما قبله
لا يقبل ألفا فلا يلزم المحذور لكن ما في الشرح هو الموافق لما في الهمع (قوله لنتب) كذا في النسخ
ولم أجد في القاموس أن لوزيرة أو نوزيرة أو لوزري أو نوزري اسم لنتب والذي فيه أن نوزيرة اسم لناحية
بصر فجعل البعض قوله لنتب راجعا للثاني يحتاج لنقل صحيح (قوله والطويلة حتى) كذا في بعض
النسخ ولم أجده في القاموس والذي فيه أن الطويلة اسم لروضة مخصوصة (قوله فانه يقال فيهما
طوري وحيوي) قد منافي الكلام على شرح قول المصنف ونحو حتى الخ علة عدم قلب حرف العلة

اذ سمع الحذف في فعيل كثير ولم يسمع في فعيل الا في ثقيف فاو فرق بينهم السكان أسعد بالنظر (وتمموا) أي لم يحذفوا (ما كان) من
فعيلة معتل العين صحيح اللام (كالطويله) أي مما هو صحيح اللام فقال طويلي لانهم لو حذفوا الياء وقالوا طوي لزم قلب الواو ألفا
لتحركها وتحرك ما بعدها وافتتح ما قبلها والحق بفعيلة في ذلك فعيلة بالضم من نحو لوزيرة ونوزيرة فقالوا لوزري ونوزري ولم يقولوا
لوزي ونوزري لنتب والطويلة حتى والاحتراز بصحيح اللام من نحو طوية وحيية فانه يقال فيهما طوري وحيوي (وهكذا) تمموا
(ما كان) من فعيلة وفعيلة مضاعفا (كالجليله) والقليلة فقالوا لجليلى وقليلى ولم يقولوا لجليلى وقليلى

كراهه اجتماع المثليين **تثنيه** ومثل فعيلة فيما ذكر فعولة نحو قولته وصرورة فيقال فيها قولتي وصروري لا قولتي وصروري لما ذكر
(وهو موزن مدينال في النسب ما كان في تثنيه له انتسب) أي حكمه موزن الممدود في النسب كحكمه في التثنية القياسية فان كانت
بدلا من ألف التأنيث قلبت واوا كقولك (١٣٤) في صحراء صحراوي وان كانت أصلية سلمت تقول في قراء قرائي وان كانت بدلا

من أصل أول اللحاق جاز
فيها أن تسلم وإن قلب
واوا فتقول في كساء
وعلباء كسائي وعلبائي
وان شئت قلت كساوي
وعلباوي وفي الاحسن
منهما ماسبق وانما قيدت
التثنية بالقياسية احترازا
من التثنية الشاذة نحو
كسايين فانه لا يقاس على
ذلك في النسب كما صرح به
في شرح الكافية فلا يقال
كسايي **تثنيته** الأول
مقتضى كلامه هنا في
شرح الكافية أن الاصلية
تتبعين سلامتها وصرح
بذلك الشارح فقال وان
كانت أصلا غير بدل وجب
أن تسلم وذكر في التسهيل
فيها الوجهين وقال أجودهما
التصحیح الثاني اذ لم تكن
الهمزة للتأنيث ولكن
الاسم مؤنث نحو السماء
وصراء وبقاء اذا أردت
البعوضة فقيسه وجهان
القلب والبقاء وهو
الاجود للفرق بينهما وبين
صحراء وان جعلت صراء
وقباء مذكرين كانا كراء
وكساء بالتأنيث اذ انسبت
الى الماء وشاء فالسهموع
قلب الهمزة واوا نحو ماوي
وشاوي ومنه قوله لا ينفذ
الشاوي فيها شانه ولا

فيها الفاعل تحركه وانفصاح ما قبله (قوله كراهه اجتماع المثليين) لم ياقبه من الثقل مع عدم الادغام
لان الادغام فيما ذكره مجتمع لان وزن الاول فعل بفتحسين وهو واجب الفل كلب والثاني فعل بضم
ففتح وهو واجب الفل أيضا كصقف جمع صفة (قوله لما ذكر) أي من لزوم قلب الواو ألقابا بالنسبة
لقولتي وكراهه اجتماع المثليين بالنسبة لصروري ولا شئت في تقدم ذكر اللزوم والكراهه المذكورين وان
كان اللزوم فيما سبق مرتب على حذف الياء وهما على حذف الواو بفعل البعض التقدير لنظير ما ذكر
غير محتاج اليه (قوله ينال) بالبناء للمفعول أي يعطى فيما مفعول ثان أو بالبناء للفاعل أي يصيب فما
مفعوله (قوله قلبت واوا) ليكون الهمزة أنقل من الواو ولم تقلب ياء لتلاي جمع ثلاث يات مع
الكسرة تصرح ومن العرب من يقر هذه الهمزة قال في التوضيح وذلك قليل ردي اه همع (قوله
سلمت) أي من القلب لقوتها باصالتها (قوله في قراء) بضم القاف وتشديد الراء مع المد المتسك كقافي
المختار (قوله وفي الاحسن منها ماسبق) من أن القلب أولى فيما ألفه لللاحق كعلباوي والتصحیح
أولى فيما همزته بدل من أصل كيميائي وكسائي (قوله تتعين سلامتها) فتقول في النسب الى قراء قرائي
(قوله الوجهين) أي التصحیح والقلب واوا (قوله اذ لم تكن الهمزة للتأنيث) بأن كانت لام الكلمة
كقافي الامثلة فان سهاه فعال بالفتح وحراء فعال بالكسر وبقاء فعال بالضم وفي كل من حراء وبقاء المد
والقصر والتذكير باعتبار المكان فيصرف والتأنيث باعتبار البقعة فيفتح من الصرف (قوله اذا
أردت البقعة) راجع للاخيرين فقط وأما السماء فليس فيها الا للتأنيث كما يؤخذ من اقتصاره على
الاخيرين في قوله وان جعلت الخ (قوله كانا كراء وكساء) فيجوز فيهما التصحیح والقلب واوا
والتصحیح أجود كما تقدم وحيث فلا معنى لهذا التفصيل اذ لا فرق حينئذ بين أن يكونا مؤنثين أو
مذكرين (قوله اذا انسبت الى ماء الخ) قال ابن هشام اذا نسب الى ماء نسب اليه كما ينسب الى كساء
فتقول ماوي وماوي لان الهمزة بدل غايه ما فيه أن المبدل منه مختلف فيهما فهو في كساء واوا وفي ماء
هاء لان أصله موه اه يس أي فاطمق ابن هشام جواز الوجهين وفصل الشارح بين ما قبل التسمية
فيتعين القلب وقوف على ماسمع وما بعدها فيجوز الوجهان (قوله ولا أدانته) بفتح الهمزة أي آتته (قوله
على القياس) أي قياس ما همزته بدل من أصل من جواز الوجهين (قوله وانسب لصدر الخ) بقي أنهم
قالوا الوسمى بعامل ومعه مول كقائم أبوه أعرب قائم بحسب العوامل وبقي معه وله بحاله وانه لو سمي
بتابع ومتبوع نحو رجل عاقل أعرب الاول وتبعه الثاني في اعرابه وسكتوا فيما علمت عن بيان النسبة
اليهما ولا يبعد أن ينسب الى الجزء الاول منهما كما في الجملة والمركب المزجي وقالوا الوسمى بعاطف
ومعطوف نحو وزيد أو ثم زيد حكى فانظر كيف النسبة اليه سم بانتصار (قوله وأجاز الجرمي
الخ) وأجاز أبو حاتم السجستاني النسب اليهما معا فيقال تأبطى شري كما أجاز في المزجي والعددي
كذا في الهمع قال سم الظاهر أن معنى كل منهما حينئذ المنسوب الى تأبط شرا الا أن الاول منسوب
الى تأبط والثاني الى شرا وحينئذ فهما مترادفان فلو قيل هذا تأبطى شري فهل كل منهما خبر أو الخبر
أحدهما والثاني تأكيده ويحتمل أن مجموعهما هو المنسوب الى تأبط شرا الا كل منهما فيكونان
خبرا واحدا كما في هذا حلوحامض فليراجع اه ويلزم على الاحتمال الاخير وقوع ياء النسب حشا وما
ذ كره يجري في النسب الى جزأي المزجي والعددي معا (قوله كنتي) سمي الشيخ الكبير بذلك لكثرة
قوله كنت وكنت والعاجن الذي يهتد على ظهر أصابع يديه عند قيامه من الكبر (قوله نسبة الى كنت)

حجاءه ولا أدانته فلو سمي بجاء أو شاء لجرى في النسب اليه على القياس فقيل ماوي وشاوي وشاوي (وانسب لصدر) أي
ماسمي به من (جملة) وهو المركب الاسنادي نحو برق نجره وتأبط شرا فتقول في برقي وتأبطى وأجاز الجرمي النسب الى الجرمي بقول
شعري وشعري وشذ قولهم في الشيخ الكبير كنتي نسبة الى كنت ومنه قوله فاصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا

والقياس كوني (و) انساب الى (صدر ما ركب مزجا) نحو بعلبك وحضر موت فتقول بعلي وحضري وهذا لوجه مقيس اتفاقا
وهو اربعة اوجه الاول ان ينسب الى عجزه نحو بكى اجازة الجرعى وحده ولا يميزه (١٣٥) غيره • الثاني ان ينسب اليهما معا

مزلا تر كيهما معا نحو
بعلي بكى اجازة قوم منهم
أبو حاتم قياسا على قوله
تزوجتهارامية هر مزية
• الثالث ان ينسب الى
مجموع المركب نحو بعلبكى
الرابع ان يبنى من جزأى
المركب اسم على فعل
وينسب نحو وحضرى
وهذان الوجهان شاذان •
لا يقاس عليهما تنبيهان •
الاول حكم لولا وحيثما مسمى
هما حكم المركب الاسنادى
فى النسب اليهما فتقول لوى
بالتخفيف وحيثى وحكم
نحو خمسة عشر حكم المركب
المزجى فتقول خمسة
• الثاني قوله وانسب
لصدر جملة أجد من قوله
فى التسهيل ويحذف لها
بمعنى ياء النسب عجز المركب
لانه لا يقتصر فى الحذف
على العجز بل يحذف ما زاد
على الصدر فلو سميت
بمخرج اليوم زيد قلت خرجى
(و) انسب (لثان تماما •
اضافة مبدوءة بـان أو اب
• أو ماله التعريف بالثانى
وجب) هذا الاخير من
عطف العام على الخاص
أى يجب أن يكون النسب
الى الجزء الثانى من المركب
الاضافى فى ثلاثه مواضع
ذ كرمها فى هذا البيت
موضعين وسيد كر الثالث
• الاول أن تكون

أى الى هذا اللفظ وما قصد لفظه بصير علما لنفسه فصح كونه من أفراد مسمى به من جملة كاهن
موضوع المسئلة (قوله والقياس كوني) بضم الكاف المنقول اليها من الواو بعد نقل الفعل عند ارادة
اسناده الى ضمير الرفع المتحرك من فعل بالفتح وزن كان اصاله الى فعل بالضم وانما كان القياس
كواو يبرد الواو لزال سبب حذفها وهو التقاء هاسا كنه مع النون المسكنه لاتصال ضمير الرفع
المتحرك بها (قوله مزجا) أى تركيب مزج أو حاله كون ما ركب ممزوجا (قوله فتقول بعلي) وتقول
فى ممد يكره معدى ومعدوى لانه كفاض وينبغى أن يكون الراجح هنا الحذف كما هناك ز كريا (قوله
وهذا الوجه مقيس اتفاقا) قد يشعر هذا مع قوله الا ترى وهذا الوجهان شاذان الخ بأن الوجهين
الاولين من الاربعه مختلف فى شدوذهما وقياسيتهما لارجحان قياسيتهما ايضا وان ادعى ذلك شيخنا
والبعض (قوله رامية هر مزية) نسبة الى رام هر من بلدة بنوا سحى خورستان (قوله حكم لولا
وحيثما) أى ونحوهما كلوما وأيضا وقوله فى النسب اليهما متعلق بقوله حكم لولا وحيثما وكان
الاحسن تقديمه على قوله حكم المركب الاسنادى (قوله بالتخفيف) أى تخفيف الواو ولا ينافى فى هذا
قوله الا ترى وضاعف الثانى من ثنائى لان المراد بالثنائى فيه الثنائى وضاعف كما صرح به الشارح ثم
والمنسوب اليه هذرا باعى وضاعف وصيرورته هنا ثنائيا عرضت له عند النسب (قوله وحكم نحو خمسة
عشر) أى مسمى به نقله شيخنا عن ابن غازى وفى الفارضى ما يقتضى الاطلاق وقوله حكم المركب
المزجى أى حكم بقية افراد المركب المزجى فوافق ما فى المرادى من أن العددى من المزجى (قوله
فتقول خمسى) أى وان انسب لثان الخ) شروع فى النسب الى المركب الاضافى وعبارة التسهيل مع شرحه
للدما مبنى ويحذف لها صدر المضاف ان تعرف بالثانى تحقيقا كابن الزبير وابن عمر فتقول زبيرى
وعمرى أو تقديرا كابى بكر وأبى حفص حيث لا بكر ولا حفص والافهام من القسم الاول فتقول بكرى
وحفصى والاي تعرف بالثانى لا تحقيقا ولا تقديرا فجزه أى فيحذف لها عجزه وينسب الى صدره
وذلك مثل امرئ القيس فتقول امرئى ومرئى لانه لم يتعرف صدره بعجزه اذ لم يسبق له اضافة قبل
استعماله علما وقد يحذف صدره خوف اللبس أى لاجل خوف اللبس كانه نسبة الى عبد القيس وعبد
الاشهل وعبد مناف فانهم قالوا فى ذلك قيسى وأشهل ومنافى ومرد المصنف بالمضاف ما كان علما
أو غالبا لامثل غلام زيد مما ليس علما فانه ينسب فيه الى غلام والى زيد فيكون من قبيل النسبة الى
المفرد لالى المضاف اذ ليس للمجموع معنى مفرد ينسب اليه بخلاف ابن الزبير ونحوه كذا قال الشارح
اه يعنى المرادى (قوله أو اب) بنقل حركة همزة أب الى الواو أى أو أم قال السيوطى فى النهج
وهل يلحق بما ذكر المبدوء بـنت اذا قلنا انه كنية أو لام أر من ذكره اه ثم رأيت بخط بعض الافاضل
عن تصريح الشاطبى فيقال فى النسب الى بنت غيلان غيلانى (قوله أو ماله) أى أو مبدوءة بما ثبت
له التعريف بالثانى قبل العملية بالغلبة (قوله هذا الاخير من عطف العام على الخاص) أى لشمله
الابن والاب وغيرهما من كل ما يتعرف بالاضافة والمناسب لعدم ارتضائه فيما بعد كونه من عطف
العام على الخاص اسقاط هذا الكلام هنا كما فى كثير من النسخ ولعل ذلك كره فى نسخ اخرى مجازة لما
مشى عليه ابن الناطم بقى أنه يرد عليه أن عطف العام على الخاص انما يكون بالواو (قوله الاول
أن تكون الاضافة كنية) أى والمصنف ذ كرهذا بقوله أو اب وقوله والثانى أن يكون الاول
الخ أى والمصنف ذ كرهذا بقوله اضافة مبدوءة بـان وبقوله أو ماله الخ فالمراد منهما واحدا
على ما قاله شيخنا وسيأتى ما فيه وفى كلامه مسامحة اذ الكنية والعلم بالغلبة المركب الاضافى

الاضافة كنية كابى بكر وام كاثوم • والثانى أن يكون الاول علما بالغلبة كابن عباس وابن الزبير فتقول بكرى وكافوى
وعباسى وزبيرى تنبيه • كان الاحسن أن يقول اضافة من البكى أو اشتهر مضافا غلبة كابن عمر

الكافية وإذا كان الذي ينسب إليه مضافاً وكان معرفاً صدره بجزءه أو كان كنية حذف صدره ونسب إلى بجزءه كقولك في ابن الزبير يبرى وفي أبي بكر بكرى هذا كلامه وكذا قال الشارح إلا أنه زاد في المثل غلام زيد وعلى هذا فقول الناظم أو ماله التعريف بالثاني من عطف العام على الخاص لا اندراج المصدرين فيه وهو تمثيل فاسد لأنهم يعنون بالمضاف هنا ما كان علماً أو غالباً لا مثل غلام زيد فإنه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب إليه بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد ويكون ذلك من قبيل النسب إلى المفرد إلى المضاف وإن أراد غلام زيد مجموعاً لعلما فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثاني بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره مالم يخف لبس (فيما سوى هذا) المذكور أنه ينسب فيه إلى الجزء الثاني من المركب الإضافي (انسن للاول) منها نحو عبد القيس وامرئ القيس وهما قبيلتان تقول امرئ وعبدى وإن شئت قلت مرئى قال ذوالرمة ويحذف منها المرئى لقوا كماء العنب في الدبة الحواء

لا الاضافة ولا الاول وحده (قوله لان عبارته توهم الخ) ولا نهالست صريحة في المراد بالاضافة المبدوءة بالابن أو الاب كهذا البيت (قوله قسم برأسه) أي مغاير للكنية والعلم الغلبي المبدوءة بـابن لان العطف خصوصاً بـأو يقتضى المغايرة (قوله فشمّل نحو غلام زيد) اعلم أن كونه قسم برأسه صادق بان يكون عامياً شمل نحو غلام زيد والاضافة المبدوءة بـابن أو اب وصادق بان يكون مبيناً امرئاً آمنه جميع ما عدا المبدوءة بـابن أو اب وأمرئاً آمنه بعض لا يشمل نحو غلام زيد وحينئذ فتفريع الشارح الشمول المذكور على كونه قسم برأسه لا يتخلو من نظر (قوله وليس كذلك) أي ليس قسم برأسه بل المراد منه خصوص العلم الغلبي المبدوءة بـابن الذي ذكره المصنف بقوله اضافة مبدوءة بـابن لتعرف أوله بثانيه قبل صيرورته علماً بالغلبة وإن كان تعرف المجموع الاثنى بالغلبة بالغلبة فالمراد من قوله اضافة مبدوءة بـابن وقوله أو ماله الخ واحد على ما قاله شيخنا وسأيت ما فيه (قوله قال في شرح الكافية) استدلال على قوله وليس كذلك لان مراد شارح الكافية بالمعريف صدره بجزءه خصوص العلم بالغلبة كما يشعر به التمثيل (قوله وكان معرفاً صدره بجزءه) يعني قبل صيرورته علماً أما بعد ها فتعرف المجموع بالعلمية (قوله وعلى هذا) أي زيادة ابن الناظم في المثل غلام زيد وليس المراد على ما في شرح الكافية وإن مشى عليه شيخنا والبعض (قوله لانهم يعنون بالمضاف هنا) أي في المركب الإضافي الذي ينسب إلى بجزءه وقوله ما كان علماً أي كنية وقوله أو غالباً أي علماً بالغلبة وحينئذ فالمناسب أن يراد به التعريف بالثاني وجب خصوص العلم بالغلبة المبدوءة بـابن لتعرف أوله بثانيه قبل الغلبة فيكون المراد من قوله مبدوءة بـابن وقوله أو ماله الخ واحداً هكذا قال شيخنا والاولى أن يراد بالاضافة المبدوءة بـابن الكنية المصدرية بـابن ليغايره المعطوف أعني المبدوءة بما تعرف بالثاني المراد منها العلم الغلبي المبدوءة بـابن والفرق بينهما أن علمية الكنية بل للوضع وعلمية العلم الغائب بالغلبة فتدبر (قوله بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد) أي بحسب الحال (قوله فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثاني) أي بل مما تعرف فيه المجموع بالعلمية وأورد عليه شيخنا أن المراد تعرف الأول بالثاني قبل العلمية كأمير وأشار البعض إلى جوابه بأن المراد ليس منه في هذا المقام لان المراد به خصوص العلم بالغلبة فتأمل (قوله نحو عبد القيس الخ) قضية ضيعة أن النسب إلى صدر عبد القيس لا لبس فيه بخلاف النسب إلى صدر عبد الأشهل وعبد مناف ففيه لبس ولا يخفى فساده فان النسب إلى الصدر في جميع ما بدى بعبد فيه لبس فالصواب عندى اسقاط التمثيل بعبد القيس كفى كثير من النسخ ونصها كأمير القيس فتقول امرئ ومرئى وهذا مالم يخف الخ ولا اعتراض عليها (قوله مرئى) قال المصريح والفارسي بفتح الميم والراء (قوله ويسقط الخ) قال البعض لبس بنظم وانظر ما ضبطه وما معناه فان لم أوقف عليه اه لكن وجد في بعض النسخ على وجه كونه نظاماً من بحر الوافر ولفظه • ويحذف منها المرئى لقوا كماء العنب في الدبة الحواء بضمير التثنية في منه واضبط لقوا كعز وسكون فون العنب وتخفيف باء الدبة وواو الحواء وفي كثير من النسخ اسقاطه كما قدمناه في القولة قبله (قوله مالم يخف لبس) قال ابن هشام ينبغي بل يجب أن لا يختبئ اللبس بل يقال عبدى كما قال الشاعر • وهم صلوا العبدى • وذلك لانهم لم يحتنبوه في النسب إلى مصطفي ومصطفين وإلى ضارب وضاربين وإلى مسجد ومساجد وإلى زيدين وزيدين وإلى خمسة وخمسة عشر ثم قال رب الجملة فالقول بجراعاة الالباس هادم لقواعد الباب أو يقتضى ترجيح أحد المتساويين وفي المقرب مثل ما قال الناظم وفي كلام ابن الخباز ما يخالفه كذافي يس (قوله ولم يقولوا عبدى) أي لا لالباس وفيه أن هذا الاجمال لا لباس وقد يقل القصد بالنسب ايضاح المنسوب فلا يليق الاجمال أيضا لان محل عدم كون الاجمال عيباً إذا

وهذه (مالم يخف) بالنسب إلى الاول (لبس) فان خيف لبس نسب إلى الثاني (كعبد الأشهل) وعبد مناف لم حيث قالوا فيه ما أشهلى ومنافى ولم يقولوا عبدى

تنبية) شذ بناء فعل من جزأى الاضافي منسوب اليه كما شذ ذلك في المركب المزجي والمحفوظ من ذلك تبلي وعبدري وعمر قسي
 وعقبسى وعشمى في تيم اللات وعبدالدار وامرئ القيس بن حجر الكندي وعبد القيس وعبد شمس وانما فع اول ذلك فرارامن
 اللبس وقالوا تعشم وتعيس واما عششم بن زيد مناة فقال أبو عمرو بن العلاء أصله عب شمس أى حب والعين مبدلة من الحاء وحب
 الشمس ضوءها وقال ابن الاعرابي أصله عب شمس والعب والعدل واحد أى هو نظير شمس (واجبررد اللام ما) اللام (منه حذف
 جواز ان لم يدره) أى اللام (ألف) في جمى التصحيح أوفى التثنية وحق (١٣٧) مجبور) بر دلامه اليه (بهذى)
 المواضع الثلاثة أى فيها

(توفيه) بردها اليه في
 النسب اليه ويحتمل أن
 يكون هذى إشارة الى
 اللام أى حذف المجبور
 بهذى اللام أى بردها اليه
 في المواضع المذكورة
 التوفية بردها اليه في
 النسب اعلم أنه اذا نسب
 الى الثلاثى المحذوف منه
 شئ فلا يخولوا ما أن يكون
 المحذوف الفاء أو العين
 أو اللام فان كان محذوف
 الفاء أو العين فسيأتى وان
 كان محذوف اللام فاما
 أن يجبر في تسمية أو جمع
 تصحيح أولا فان جبر كفى
 أب وأخ فانهما يجبران في
 التثنية وكعضة وسنة
 فانهما يجبران في الجمع
 بالالف والباء وحب جبره
 في النسب فتقول أبوى
 وأخوى وعضوى وسنوى
 أو عضهى وسنهى على
 الخلاف في المحذوف لانك
 تقول أبوان وأخوان
 وعضوات وسنوات أو
 عضهات وسنهات على
 الوجهين وان لم يجبر لم يجب
 جبره في النسب بل يجوز فيه

لم يكن المقام مقام بيان فأعرفه (قوله بناء فعل) أى منحوتان من الكلمتين وقوله كما شذ ذلك أى بناء
 فعل في المركب المزجي أى في النسب اليه حيث قالوا حضرمي في النسب الى حضرموت (قوله ابن
 حجر) بجاء ههوله تخيم قال في القاموس حجر بالضم وبضمين والدارمى القيس وجده (قوله وقالوا
 تعشم) أى فكما وقع النعت في النسب وقع في الفعل ومعنى تعشم انتسب الى عبد شمس وقوله
 وتعيس كذا في النسخ بتقديم القاف والقياس بتقديم العين لانه نسبة الى عبد القيس (قوله وأما
 عششم) بسكون الباء وقوله أصله عب شمس بتشديد الباء أى تخفف بحذف الباء الثانية وليس
 من باب النعت وقوله وقال ابن الاعرابي أصله عب شمس لعلة بسكون العين مع الههزة آخره واحد
 الاعباء تخفف بقلب الكسرة فتحة وحذف الههزة وليس من باب النعت على هذا أيضا (قوله واجبر
 بر دلام الخ) يجوز تقييد المسئلة بما اذا لم يعوض عن اللام ببديل قوله الآتى وبأخ اختار الخ
 ويجوز أن يطلق بحيث يشمل هذا الآتى ويكون ذكره للتنبية على خلاف يونس سم (قوله
 جوازا) أى جبراجزا أو ذاجوازا (قوله في جمى التصحيح) أى جمع التصحيح لمذ كرو جمع التصحيح
 لمؤنث (قوله ويحتمل أن يكون الخ) فعلى هذا يكون المجبور به مذكور اصريحا والمجبور فيه
 محذوف فالعلم به من قوله في جمى الخ وعلى الاول يكون المجبور فيه مذكور اصريحا والمجبور به محذوف
 للعلم به من قوله بر دلام (قوله فسيأتى) أى فى قوله واهى يكن كشيبة ما القاعدم الخ وفى شرحه
 (قوله بل يجوز فيه الامر ان) أى الجبر وعدمه (قوله وحسى وغدوى) بفتح لاء فى الامل والبدال
 المهمة فى الثانى عند سيبويه والأكثر واسكانهما عند الاخفش كما بأتى (قوله وتبوى) أى سواء فلما
 ان لامها ياء وهوما سيبويه والأكثروا ساكنهما عند الاخفش كما بأتى (قوله وتبوى) أى سواء فلما
 (قوله ومن شفة الهاء) أى على الراجح بديل شافهت والشفاء قال الموضع ومن قال ان لامها واو
 قال اذارد شقوى (قوله ومن ثبة الباء) أى على أحد الوجهين وقيل الواو كالم (قوله لا تظهر فائدة
 لذك جمع تصحيح المذكور) أى لا غناء ذكر التثنية عن ذكره لان كل ما يرد فيه يرد فيها من غير عكس
 كلام أب وأخ فانه تزد فى التثنية دون الجمع الا أن يدعى أنها ردت فيه ثم حذفت للاعلال (قوله
 احترازا) علة لقوله مفيد (قوله شاهى) بر دلام وهى الهاء لان الاصل شوهة بسكون الواو وبديل
 شياه حذفت الهاء تخفيفا ففتحت الواو لاجل التاء ثم قلبت ألفا فتحر كها وانفتاح ما قبلها كذا فى
 الفارضى ويرد عايه أن حركة الواو عارضة وانما قلب الواو والياء ألفا للحركة الاصلية (قوله وعلى
 أصل الاخفش) هونسكين ما أصله السكون (قوله شوهى) أى بسكون الواو كفى التصريح فتزد
 الالف الى أصلها وهو الواو الساكنة (قوله دووى) أى بر دلام وفتح العين والفاء لان أصلهما الفتح
 كما تقدم بسطه فى باب الاعراب فقلب اللام ألفا ونسب اليه كما نسب الى فتى قاله الدماميني (قوله
 جاز الوجهان) فتقول يدي ويدوى سم (قوله ووجب الرد عند من يقول يديان ودميان) أى بر د

(١٨ - صبان رابع) الامر ان نحو حور وغدو وشفة وثبة فتقول فيها حرى وغدى وشفى وثبى بالحذف وحسى وغدوى وشفهى وثنوى
 بالجبر بر دالمحذوف وهو من حراء ومن غدا الواو ومن شفة الهاء ومن ثبة الباء تنبيهات الخ الاول لا تظهر فائدة لذك جمع تصحيح
 المذكور وقد اقتصر فى التسهيل وشرح الكافية على التثنية والجمع بالالف والتاء الثانى أطلق قوله جواز ان لم يدره ألف وهو
 مفيد بأن لا تكون العين معلة فان كانت عينه معلة وجب جبره كذا ذكره فى الكافية والتسهيل وان لم يجبر فى التثنية وجمع التصحيح
 احترازا من نحو شاة وذى بمعنى صاحب فتقول فى شاة شاهى وعلى أصل الاخفش الآتى بيانه شوهى وفى ذى ذوى اتفاقا لا شوزنه
 عند الاخفش فعل بالفتح الثالث اذا نسب الى يدوم جاز الوجهان عند من يقول يديان ودميان ووجب الرد عند من يقول يديان

وتستحب فتقول في ابن واسم واست بنوى وسموى وستى على الاول وابنى واسمى واستى على الثانى الخامس مذهب سيويه وأكثر الخويين أن المجهور تفتح عينه وان كان أصله السكون وذهب الاخفش الى تسكين ما أصله السكون فتقول في يدوم وغد وجر على مذهب الجمهور يدوى ودموى وغدوى وجرى بالفتح وعلى مذهب الاخفش يدى ودمى وغدوى وجرى بالسكون لانه أصل العين في هذه الكلمات والصحيح مذهب سيويه وبه ورد السماع قالوا فى غدغدى وحكى بعضهم عن الاخفش انه رجع الى مذهب سيويه انتهى (وبأخ اختاوبان بنتا الخوقونى أبى حذف التاء) أى اختلف فى النسب الى بنت وأخت فقال سيويه كالنسب الى أخ وابن يحذف التاء ويرد المحذوف فتقول أخوى وينوى كما يقال فى المذكر وقال يونس بنب البهائم على لفظهما ولا تحذف التاء فتقول أختى وبنتى وأزله الخليل أن ينسب الى بنت ومنه بابنات التاء وهو لا يقول به وله أن يفرق بأن التاء فيها

اللام فى التثنية قال الفارض هكذا أطلقوا الوجه أن يداودما يلزمان الالف مطلقا فى لغة كفى فيكون يديان وديمان تثنية ما على هذه اللغة كما تقول فى قتيبان اه (قوله رديمان) قال البعض بفتح الميم اتفاقا فعد الشارح دما فيما سأتى فيما أصله السكون سبق قلم اه ويبدله قول التصريح ما نصح وأصل يدوم وشفة فعل يسكون العين أما يد فلا خلاف فيها وأمدم فعلى الصحيح عند سيويه والاخفش وذهب المبرد الى أنه فعل بفتح العين وضعفه الجار بردى وأما شفة فنص صاحب الضياء على أنها يسكون الفاء واذا ثبت أن هذه الثلاثة أصلها السكون فى التثنية فى الالف بين سيويه والاخفش من الردى السكون الاصلى وعدمه اه وكما قيل دميان قيل دموان كفى التسهيل (قوله وتحذف الهمزة) أى وجوبا لثلاث لا يلزم الجمع بين العوض والمعوض (قوله فتقول فى ابن واسم الخ) وتقول فى ابنم ابنى وابنى وبنوى همع (قوله وسموى) بكسر السين وضمها وأما الميم ففتوحه على رأى سيويه ساكنة على رأى الاخفش كما استعرفه من التثنية الخامس (قوله ان المجهور) أى برد اللام بقريته الامثلة وأن الكلام فيه فسقط اعتراض أرباب الحواشى تبع اللدما مبنى على اطلاق قوله تفتح عينه وان كان أصله السكون بأن ذلك مقيد بما اذا لم يكن مضعفاً ان كان مضعفاً لم تفتح عينه كرب بتخفيف الياء فانك اذا نسبت اليها قلت ربى بتشديد الياء اتفاقا ووجه سقوطه أن رب المحقفة محذوفة العين كما سيصرح به الشارح خبرها عند النسب اليها برديتها لبرلامها والسكلام فى المجهور بردي لامه فتنبه (قوله ودم) صريح فى أنه ساكن العين وهو الصحيح عند سيويه والاخفش كما مر عن التصريح وبه تعلم سقط اعتراض شيخنا والبعض تبعا لسم بأن دما ليس أصله السكون فانهم (قوله يدوى) برد المحذوف وهو الياء وقبله ألفا ثم واوا كراهه اجتماع الكسرة والياء اه تصريح (قوله الحق) أى فى ثبوت المجهور برد اللام بقطع النظر عن وجوده وجوازه فلا اعتراض بأن مقتضى الحاق بنت بابن جواز الجبر وعدمه فى بنت كما فى ابن مع أن جبر بنت واجب كجبر أخت (قوله أخوى وبنوى) أى بفتح أولهما وثانىهما لانه أصلهما (قوله ولا تحذف التاء) أى لانه وان أشعرت بالتأنيث أشبهت تأنيثا، جبت وسحبت فى سكون الحرف الصحيح قبلها والوقف عليها بالتاء لابلها وكاتبها مجرورة فكانت لهم تشعرا بالتأنيث وأورد عليه أنهم عاموا بفتاواختا معاملة المؤنث بالهاء حيث جمعوهما على بنات وأخوات دون بنات واختات والفرق بين النسب والجمع بأن الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب اذ حذف التاء فيه يلبس المنسوب الى المؤنث بالنسب الى المذكر كما غابتهض اذا قلما بضر ز اللبس فى هذا الباب وقد أسلفنا ما فيه (قوله الى بنت ومنه) يسكون التون فيها كما ضبطه الشارح بخطه وهنت كناية عن المرأة وقيل عن الفعلة القبيحة وقضية كلام الشارح كغيره أن هنت ومنه ما حدثت لامه وعض عنها التاء وهو ظاهر فى هنت لان أصله كالهنت وهو وأما هنت فأصلها من هسى ثنائية وضعها (قوله رهولا يقول به) بل يقول فى النسب الى هنت هنى وانظر ماذا يقول فى النسب الى بنت ومقتضى ما سيصرح به الشارح من جواز تضعيف تانى الثنائى الصحيح وعدمه أن يقال منى بالتخفيف ومنى بالتشديد (قوله فى الوصل خاصة) أى وتبدلها فى الوقف فليست بالزامة اه تصریح وظاهر سكوتها على التون عند ابدال التاء فى الوقف بقاؤها على السكون كما فى الوصل فتأمل (قوله فى الوقف خاصة) أى على غير اللغة الفصحى اذ اللغة الفصحى فى الوقف على منتهى ابدال التاء اه كما تقدم فى قول المصنف وقيل لمن قال أنت بنت منه أى وأما فى الوصل فتذهب التاء فىقال من ياهذا كما مر فى الحكاية (قوله كالنسب الى مذكراتها) مقتضى التشبيه فتح المثلثة من بنوى لانه حركة النسب الى المذكر كما تقدم وهو كذلك كما يدل عليه قول التسهيل مع شرحه للدمامبنى مانصه والنسب الى أخت ونظائرهما كنبنت وثنان وكلتا وكبت وذيت

لا يلزم بخلاف بنت وأخت لان التاء فى هنت فى الوصل خاصة وفى بنت فى الوقف خاصة وحكم نظائر أخت وبنت حكمهما وهى ثنتان وكلتا وذيت وكبت فالنسب اليها عند سيويه

كالنسب

كالنسب الى مذ كراتها فتقول ثنوى وكلوى وذيوى وكبوى وعند يونس تقول ثنى وكفى أو كلثوى وذيوى وكبى وذكر بعضهم في النسب الى كلتا على مذهب يونس كاتى وكلثوى وكلثارى كالنسب الى حبلى بالوجه الثلاثة وذهب الاخفش في أخت و بنت ونظائرهما الى مذهب ثالث وهو حذف التاء واقرار ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته فتقول أخوى وبنوى وكلوى وثنوى وقياس مذهبه في كبت و ذبت اذا رد المحذوف أن ينسب (١٣٩) اليهما كما ينسب الى صحى فتقول كبوى

وذيوى في تبيين الأول
فدا تضع مما سبق أن أختنا
وبتأ حذف لا مهما لان
التعويين ذكر وهما فيما
حذفت لانه فالتاء اذن
فيهما عوض من اللام
المحذوفة وانما حذفت في
النسب على مذهب
سيبويه لما فيها من الاشعار
بالتأنيث وان لم تكن
متعوضة للتأنيث وظاهر
مذهب سيبويه أن التأنيث
كأنت وأخت وأن الالف
للتأنيث وعلى هذا ينبغي
ما سبق وذهب الجرى الى
أن التاء زائدة والالف
لام الكلمة ووزنه فعن
وهو ضعيف لان التاء
لا تزد وسطا فاذا نسب
اليه على مذهبه قيل
كلثوى والمشهور في النقل
عن جهور والبصريين
ونقله ابن الحاجب في
شرح المفصل عن
سيبويه أن التاء في كلتا
بدل من الواو التي هي لام
الكلمة ووزنها فعلى
أبدلت الواو تاء اشعارا
بالتأنيث واذا كان هذا
مذهب الجهور فالذي

كالنسب الى مذ كراتها فتقول في أخت أخوى وفي بنت بنوى كما تقول ذلك في النسب الى أخ وأخت
وكذا البواقي والقرائن تدفع اللبس اه فضبط البعض ثنوى وانسبه الى ثنتان بكسر أوله خطأ ثم
مقتضى قوله الى مذ كراتها أن لكبت وذبت أيضا مذ كرا ولعل مراده به أصلهما قبل لحوق التاء
(قوله فتقول ثنوى) ما ذكره من الخلاف في النسب الى ثنتان انما يظهر في ثنتان قبل التسمية به
وكذا بعد ها على لغة الحكاية أما بعد ها على لغة اجرائه مجرى حمدان في لزوم الالف والمنع من
الصرف أو مجرى سرحان في لزوم الالف والصرف فينبغي أن يقال فيه قول واحد ان ثنتان كما يؤخذ
من النظائر السابقة (قوله وكلوى) مقتضى صنيعه أن هذه الواو هي لام كلمة المحذوفة منها فتكون
ألف تأنيثها حذفت عند النسب قاله سم ويظهر لي توجيه حذفها بأن سيبويه يفتح عين المحبور
وهي في كلتا اللام فلولا حذف بل قلبت واو الزم اجتماع أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة
وقيل وجهه أن سيبويه يفتح العين واذا فتحت مع رد اللام صار اللفظ كلوى بثلاث حركات قبل
الالف فتكون الالف رابعة فيما ثنيه متحرك كجزمى وشأنها السقوط عند النسب كما مر (قوله
وهو حذف التاء) أى مع رد اللام المحذوفة (قوله واقرار ما قبلها على سكونه) أى ان لم تقتض
القواعد تحريكه كفى النسب الى كبت وذبت كما سيبينه وقد أشار الى هذا القيد بقوله وقياس
الخ (قوله فتقول كبوى وذيوى) أى لانك اذا حذفت التاء لاشعارها بالتأنيث ثم رددت اللام أعنى
الياء المحذوفة صار كما وذا كفى وانما فتحت الياء لاقتضاء يكون قلب الواو ياء لان الواو والياء
اذا اجتمعا وسبقت احدهما بالساكن قلبت الواو ياء فيلزم اجتماع أربع ياءات مع الكسرة (قوله
لما فيها من الاشعار بالتأنيث) أى وتاء التأنيث تحذف للنسب سم (قوله وان لم تكن متعوضة
للتأنيث) بل له وللعوضيه وللحاق بقفل وجذع كفى التصريح (قوله كأنت وأخت) أى فى
العوضيه عن اللام المحذوفة وفى الاشعار بالتأنيث كما يصرح به ويرد عليه أنه يلزم اجتماع علامتى
تأنيث الأنا يقال الممتنع اجتماع علامتين متعوضتين للتأنيث مع أن الالف تقلب ياء حال النصب
والجر فيحتاج الى التاء (قوله وعلى هذا) أى ظاهر مذهب سيبويه ينفى ما سبق من أن سيبويه يقول
في النسب الى كلتا كلوى برد اللام وحذف التاء وأما حذف ألف التأنيث فقد أسلفنا توجيهه (قوله
الى أن التاء زائدة) أى لا عوض عن أصل هو اللام (قوله والمشهور في النقل الخ) مغاير لما سبق أنه
ظاهر مذهب سيبويه لان اللام على هذا موجودة أصلها واو فأبدلت تاء وعلى ما سبق محذوفة
والتاء عوض (قوله التي هي لام الكلمة) فأصلها كلوى وقيل كذا فأصلها ياء فارضى (قوله اشعارا
بالتأنيث) ولم يكتفوا فى التأنيث بالالف لان الالف تقلب ياء فى النصب والجر فارضى (قوله فالذى
ينبغى الخ) فيه أنه حينئذ مثل حبلى فيجوز فيه كلثوى وكلثارى أيضا لأن يقال الحصر اضافى
بالنسبة الى منع كلوى (قوله ولا يمنع أن يقال الخ) يحتمل أن يكون جوابا عما وقع فى كلام من جرى
على ظاهر مذهب سيبويه من التعبير بالبدل ويحتمل أنه توفيق بين هذا المذهب وما قدمه عن
جهور البصريين ونقل أيضا عن سيبويه وقوله اذا قصد هذا المعنى أى العوضيه (قوله فرقايد كر

ينبغى أن يقال فى النسب اليه كفى وأيضا لا ينبغى على هذا القول أن يعد فيما حذفت لانه لان ما أبدلت لانه لا يقال فيه
محذوف اللام فى الاصطلاح والالزم أن يقال فى ما محذوف اللام والذى يظهر من مذهب سيبويه ومن وافقه أن لام كلتا
محذوفة كلام أخت و بنت والتاء فى الثلاثة عوض من اللام المحذوفة كما قدمته أولا ولا يمنع أن يقال هى بدل من الواو اذا
قصد هذا المعنى كما قال بعض التعويين فى تاء بنت وأخت انما بدل من لام الكلمة وأما ان أريد بالبدل الاصطلاحى فلا لان ينبغى
الإبدال والتعويض فرقايد كر

بقلب كسرة الراء فتحة والياء ألفا ثم هذه الالف واو افعال مروي لا يقال قاسوه على ديه وشبهه لاننا
نقول هذا قياس مع الفارق لان ديه وشبهه بقيا على حرفين ثانيهما لين وهذابق على ثلاثة ثالثها لين
فلا حاجة لرد الهمزة ولئن سلمنا ردها لكان اللائق جواز قلب الياء واوالانه حينئذ كالقاضي وهو
يجوز فيه الوجهان ولا نعلم احداً اوجب رد العين المحذوفه بحال الا المصنف ومن قلده وكانه نزل المسم
زيادتها منزلة العدم فبقي الاسم على حرفين ثانيهما لين فوجب رد المحذوف وهذا كما قال في لم يع بوجوب
هاء السكت اه ويمكن أيضاً ان يقال الاقتصار على المروي بحذف الياء لرخصه على المروي بقلبها
واوالاتجيه ومثل ما ذكر يجري في يرى ايضاً فيقال ينبغي جعله كفتى فيكون النسب اليه بقلب
ألفه واو بالارد الهمزة (قوله واليرى) اي بفتحة على الياء والراء ورد العين على قول سيبويه من
ابقاء الحركة بعد رد المحذوف وذلك لانه يصير بعد الردي راي بوزن جزى فيجب حينئذ حذف الالف
لانها رابعة كلمة ثانيها متحرك وقياس قول أبي الحسن الاخفش من عدم ابقاء الحركة بعد الردي
بسكون الراء وحذف الالف أو يراوى بسكون الراء وقلب الالف واو كما تقول ملهى وملهوى كذا
في التصريح (قوله وفي فتح العين وسكونها) لا يخفى أن عين المرئي واليرى الهمزة وهى لكونها قبل
ياء النسب واجبة الكسر انفاً وانما الوجهان في فاء الكلمة وهى الراء فكان الصواب التعبير بالفاء
بدل العين كافي التصريح وغيره الا أن يقال أراد بالعين الراء وسماها عيناً لتوسطها كالعين (قوله
المذهبان) أى مذهب سيبويه ومذهب الاخفش (قوله والواحد اذ كراخ) قال أبو حيان بشرط أن
لا يكون رد الجمع الى الواحد يغير المعنى فان كان كذلك نسب الى لفظ الجمع كما عرابي اذ لو قيل فيه
عربي رد الى المفرد لتبادر الاعم والقصد الاخص لا اختصاص الاعراب بسكان البوادي وعموم
العرب اه همع وتمثيله مبنى على أحد القولين ان الاعراب جمع عرب (قوله للجمع) قال الشاطبي
وتبعه ارباب الحواشي أراد بالجمع الجمع اللغوي فيدخل التثنية كالمكسر والسالمين اه وفيه انه لا حاجة
الى ذلك لعلم حكم التثنية بل والسالمين من قوله وعلم التثنية ا حذف للنسب الخ مع أنه يدخل في الجمع
اللغوي اسم الجمع والنسب اليه على لفظه كافي التسهيل واسم الجنس الجمعي قال الدماميني ولا يعلم
ما المنسوب اليه منه أهو المفرد أم الجمع الا الله تعالى لان تاء التأنيث لا بد من سقوطها لتبته (قوله
بالوضع) متعلق بشابه والياء بمعنى في (قوله له واحد قياسي) أى بحسب الا ان يخرج ماله واحد
قياسي بحسب الاصل وهو الجمع المسمى به واحد او الغالب على الواحد فصح كلامه بعده فافهم (قوله
فرضي) لان واحد الفرائض فريضه ومم أن النسب الى فعيلة فعلى (قوله وقلنسى) نسبة الى قلنسة
بحذف الواو كما هو فاعلة المنسوب الى اسم فيه واو رابعة فصاعد اقبلها ضمها كما قدمنا نحن
الفارضي (قوله خطأ) فيه نظر بالنسبة الى الاول فقد نقل الدونشيري عن بعض الافاضل أن
الفرائض من قبيل العلم ككفار وكلاب الاتيين بل قال في الهمع أجاز قوم أن ينسب الى الجمع
على لفظه مطلقاً أى سواء كان له واحد قياسي من لفظه أو لا يخرج عليه قول الناس فرائضى
وكتبي وقلانسى اه (قوله كعباديد) هم الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجهه والا - كام
والطرق البعيدة واسم موضع وكعباديد آبايل وأعراب وقيل ان أعرابا جمع عرب (قوله ماله واحد
شاذ) في نسبة الشذوذ الى الواحد تسمح فيما يظهر اذ الواحد هو الاصل والجمع فرع عنه فاللائق
نسبة الشذوذ اليه بأن يقال ملاح جمع شاذ للحمه ويشهد لما قلناه صنيعهم في غير هذا الموضوع فتدبر
(قوله لحمه) بفتح اللام كما يؤخذ من القاموس (قوله ذهب أبو زيد الى أنه كالاول الخ) يتبادر منه ان
أبا زيد يوجب النسب الى لفظه وهو خلاف المتبادر من قول الهمع وأجازة أى النسب الى لفظ الجمع
أبو زيد في ماله واحد شاذ كذا كبير ومحاسن اه (قوله في المحاسن) جمع حسن على غير قياس وقيل
جمع لا واحد له كاعراب وآبايل ذلك المصنف في العمدة اه فارضي (قوله وقد يحتمله كلامه

واليرى برد المحذوف وفي فتح
العين وسكونها المذهبان
(والواحد اذ كرا سبب للجمع
ان لم يشابه) الجمع (واحد
بالوضع) الواحد مفعول
بأذكر وناسيا حال من الضهير
المستتر في اذ كرا يعنى انك
اذا نسبت الى جمع له واحد
قياسي وهو معنى قوله
ان لم يشابه واحد بالوضع
حي هو واحد وانسب اليه
فتنقل قول في النسب الى
فرائض وكتب وقلانس
فرضي وكتبي وقلنسى وقول
الناس فرائضى وكتبي
وقلانسى خطأ فان شابه
الجمع واحد بالوضع نسب
الى لفظه وشمل ذلك أربعة
أقسام الاول مالا واحد
له كعباديد فتقول فيه
عباديدى لان عباديد
بسبب اجمال واحد شابه
تتقوم ورهط بمالا واحد
له والثاني ماله واحد شاذ
كالملاح واحد لحمه وفي
هذا القسم خلاف ذهب
أبو زيد الى انه كالاول
ينسب الى لفظه فتقول
ملاحى وكتبي ان العرب
قالت في المحاسن محاسنى
وغيره ينسب الى واحد
وان كان شاذاً فيقول في
النسب الى ملاح لحمى وعلى
ذلك مشى لناظم في بقية
كتبه وعبارته في التسهيل
وذو الواحد الشاذ كذنى
الواحد القياسي لا كالمهل
الواحد خلافاً لابي زيد وقد
يحتمله كلامه .

هنا والثالث ما سمي به من الجموع (١٤٣) نحو كلاب وأغار ومدين ومعافر فتقول فيه كلابي وأغارى ومدائني ومعافري وقد

يرد الجمع المسمى به الى الواحد اذا أمن اللبس ومثال ذلك الفراهيدي علم على بطن من أسد قالوا فيه الفراهيدي بالنسب الى لفظه والفراهودي بالنسب الى واحده لا من اللبس لانه ليس لنا قبيلة نسمى بالفرهود وانما قالوا في النسب الى الرباب ربي لان الرباب ليس باسم لواحد وانما الرباب نسبة وعكس وتميم وثور وعدى والربة الفرقة فلما اجتمعوا وصاروا ايدا واحدة قيل لهم الرباب والرابع ما غاب فخرى مجرى الاسم العليم كقولهم في الانصار انصارى وفي الانبار وهم قبائل من بني سعد بن عبدمناة ابن تميم أنباري بنبيه ~~بن~~ اذا نسب الى تمرات وأرضين وسنين باقية على جمعيتها قيل تمرى وأرضى وسنهى أو سنوى على الخلاف في لاهه واذا نسب اليها اعلاما التزم فتح العين في الاولين وكسر الفاء في الثالث (ومع فاعل وفعال فعله في نسب أغنى عن البدء فقبل) أى يستغنى عن ياء النسب غالباً بصوغ فاعل مقصوداً به صاحب الشئ كقوله ~~و~~ وغررتي وزعمت أن سئل ابن في الصيف تامر قال سيبويه أى صاحب لبن وتمر وقالوا فلان طعام كاس أى ذو طعام وكسوة ومنه قوله

هنا) بأن يكون المراد بما شابه الواحد ما لا يقياسوا ولا شذوا أو سمي به أو غلب سم (قوله والثالث ما سمي به) اعترض بأن هذا ليس مما نحن فيه لانه واحد لا جمع يشابه الواحد ويجاب بأنه جمع بحسب الاصل ومثابه الا لان لواحد اصله فهو مما نحن فيه بالاعتبار المذكور (قوله نحو كلاب وأغار) اسمان لقبيلتين ومدائين اسم بلد بالعراق ومعافر بعين مهله ثم فاه فراه هو ابن مرثد بن تميم ابن مر (قوله لانه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود) كذا قال الشارح وغيره وتعقبه الدماميني بأنه قد نقل غير واحد من أهل اللغة أن الفرهود ولد الاسد وولد الوعل واللبس يحصل اذا كانت كلمة فرهود مستعملة لشيء آخر وان لم يكن قبيلة اذ لا دليل على أن الفرهودي نسبة الى القبيلة لجواز أن يكون نسبة الى غيره وحينئذ فاللبس باق وتعقبه المصرح ايضا بأن في الصحاح أن الفرهود بالضم الغليظ وحى من نجد وهو بطن من الازد فاللبس حاصل (قوله وانما قالوا الخ) قال البعض هذا جواب مما يرد على قولهم ان الجمع المسمى به ينسب الى لفظه وحاصل الجواب أنه باق على جمعيته اه وفيه أن ظاهر قوله فلما اجتمعوا وصاروا ايدا واحدة قيل لهم الرباب أن الرباب صار علما بالعلبة على مجموع القبائل الخمس ويؤيده أن لفظ الرباب اذا أطلق لا ينصرف الا اليهم فينبغي أن حاصل الجواب ان الرباب لم يصر علما لواحد بل لمجموع قبائل خمس أشبه ما لم يصر علما بما هو باق على جمعيته فعمل معاملة له لكن يرد أنه يكون حينئذ من القسم الرابع كالانصار والانباء فها قالوا رباني كما قالوا أنصاري وأنباري تدير (قوله الى الرباب) بكسر الراء جمع ربة بضمها كما في الصحاح (قوله ربي) بضم الراء كما في الصحاح (قوله تنبيه الخ) قال شيخنا هذا تقدم في شرح قوله وعلم التثنية الى آخره فلينظر ما حكاه أمادته اه قال البعض أعاده هنا تمهيدا لقوله واذا نسب اليها اعلاما الخ لان هذا لم يتقدم اه وهو باطل اتقدم حكم النسب الى ما سمي به من ذلك أيضا نعوذ بالله من التسهيل ويمكن أن يقال المقصود بالذات فيما تقدم بيان حذف علامة التثنية والجمع وهما بيان غير ذلك فتأمل (قوله اذا نسب الى تمرات الخ) وكذا اذا نسب الى سدرات وغرفات باتباع عينهما لفظا ثم ما يقين على الجمعية قيل سدرى وغرفى بالاسكان أو علمين قيل سدرى وغرفى بالتحريك لكن مع ابدال كسرة عين الاول فتحمة كما تقول ابلى بكسر الهمزة وفتح الواحدة كذا في الهمع (قوله قيل تمرى الخ) أى يسكون عين الاولين وفتح فاه الثالث بوجهيه لان النسب الى الجمع يرد الى واحدة قال الاسقاطى وتبعه غيره وينبغي أن الحكم كذلك اذا نسب اليها اعلاما بناء على لغة الحكاية كما علم مما مر (قوله وسنهى أو سنوى الخ) هذا اذا أعربت سنين كالجمع فان جعلت الاعراب على النون مثل حين نسبت اليه على لفظه لانه حينئذ مفرد لفظا جمع معني فصار مثل قوم فتقول سنيني سم (قوله انتم فتح العين الخ) أى لانه لا يتصرف في العلم المنقول عن جمع التصحيح أو الملتحق به بالتحذف علامة الجمع كلها أو بعضها على ما مر تفصيلا للفرق بين النسبة اليها اعلاما والنسبة اليها جوعا وقد علم تقييد ما ذكره في صورة العلمية بغير لغة الحكاية وأن صورة العلمية على لغة الحكاية كصورة الجمعية (قوله ومع فاعل الخ) فعل مبتدأ خبره أغنى ومع فاعل حال من الضمير في أغنى أو من فاعل على قول سيبويه يجوز الحال من المبتدأ والمعية في الحكم وفي نسب متعلق بأغنى والفرق بين اسم الفاعل وفاعل في النسب العلاج وقبول تاء التانيث في الاول دون الثاني نقله شيخنا السبعة عن شرح الشافعية (قوله غالبا) سيأتي محترزه أى في قوله وقد يؤتى بياء النسب في بعض ذلك الخ (قوله أى صاحب لبن وتمر) أى عنده لبن وتمر وليس المراد أنه يبيعهما ويحترف فيهما والا كان من معنى فاعل (قوله أى ذو طعام وكسوة) أى عنده ذلك وليس المراد أنه يأكل ويكسو والا كانا سمي فاعل وتعبيره تارة بصاحب وتارة بذى للتفنن (قوله ومنه قوله الخ) ان أربح الضمير في منه الى طعام كاس في قوله وقالوا فلان الخ كان وجه الفصل بمنه ظاهر وكان قوله وقوله كلبني الخ بالجر عطف على مجرور

واقعد فانك أنت الطاعم الكاسى وقوله كائني لهم يا أمية ناصب أي ذى نصب وبصوغ فعال مقصودا به الاحتراف كقولهم
بزلز وعطار وقد يقوم أحدهما مقام الآخر فن قيام فاعل مقام فعال قولهم حائل في (١٤٣) معنى حوالا لانه من الحرف ومن

الكاف السابق وان أرجع الى فاعل المقصود به صاحب الشيء لم يظهر وجه الفصل وكان قوله وقوله
كائني الخ بالرفع عطفا على قوله في قوله ومنه قوله الخ (قوله كائني لهم يا أمية ناصب) تقدم الكلام
على هذا البيت في النداء (قوله أي ذى نصب) أي يتسبب عنه النص فليس هو اسم فاعل لأن
الهم متعب لا تابع (قوله بزاز) بزازين كفاي أكثر النسخ أي يباع البر وهو القماش (قوله قولهم
حائل) مثله صانع في معنى صواغ قال الدماميني أي ضرورة دعت الى صرف هذين اللفظين عن
كونهما اسمي فاعل من صاغ وحال الى النسب (قوله فيطعنني) يضم العين والنصب في جواب النفي
في المختار أن الطعن في السن وبالشرح ومعنى القصدح من باب نصر وأن القراء أجاز فتح عين المضارع
في الكل (قوله أي وليس بذى نيل) أي وليس المراد أنه ليس بصانع نيل بديل ما قبله (قوله وعلى
هذا حمل المحققون الخ) أي فرار من الحمل على صيغة المبالغة الموهوم انصباب النفي عليها ثبوت
أصل الظلم مع أن الله تعالى منزه عن ذلك وأجيب أيضا على تسليم الحمل على صيغة المبالغة بأن المراد
بها اسم الفاعل لكن عدل عنه اليها تعريضا بأن ثم ظلاما للعبيد من ولاية الجور وبأن العبید جمع
كثرة غنى في مقابله بالكثرة (قوله في بعض ذلك) أي في بعض ما ستمه في فاعل وفعال للنسب
(قوله وليباع البتوت) بموحدة ففوقيتين بينهما واو (قوله نهاري أي عامل بالنهار) نفسه نهر
نهاري بمعنى عامل بالنهار تفسير بما بول اليه المعنى اذ معنى نهر ذو نهاري أي ذو عمل بالنهار (قوله
كقولهم امرأه معطار أي ذات عطر) هذا لا ينافي أنهم يقولون أيضا امرأه معطار أي كثيرة
التعطر حتى يجبه اعتراض الدماميني بقول الصحاح رجل معطير كثيرا التعطر وامرأه معطير كشيئته
وكذلك معطارا وهو قد ذكر في الصحاح أن المعطير جاء بمعنى العطار أيضا (قوله أي ذات حضر) يضم
الحاء المهملة وسكون الضاد المجهمة (قوله وان كان بعضها كثيرا) فيه اشارة الى ما صرح به سابقا
من أن الكثرة لا تثبت القياس (قوله يقبس هذا) أي نحو دقاق وفكاه وبرار وشعار على ما سمع
كعطار وراز (قوله مقررا) حال من الهاء في أسلفته واقتصر بصيغة الماضي المبني للمفعول خبر
عن غير و نائب الفاعل قوله على الذي ينقل منه قدم للضرورة أو على قول أوضهبر مستتر في اقتصر
يعود على صدره المفهوم منه أو بصيغة الامر والالف بدل من فون التوكيد الخفيفة لاجل الوقف
وعلى هذا فغيرا ما مبتدأ خبره فعل الامر أو منصوب على الاشتغال واقتصر مفسر لتأصب غير
بطريق اللزوم أي اقتصد غير الخ مثلا (قوله وبعضه أشد من بعض) لعلة لكثرة التغيير المخرج عن
القياس أو قوته فمروزي أشد من بصرى بالكسر لان التغيير بالحرف أقوى من التغيير بالحركة ونحو
رقباني أشد منهما لان التغيير فيه زيادة حرفين (قوله بصرى بكسر الباء) اعلم أن باء البصرة مثناة
والفتح أقصع وسمع في المنسوب اليها الفتح والكسر ولم يسمع الضم لثلاث تلحق النسبة اليها بالنسبة الى
بصرى الشام كما قيل وان كان المتجه عندي جواز الضم بناء على عدم المبالاة بالنسب في باب النسب كما
مر اذا علمت ذلك علمت أنه يجوز حمل البصرى بالكسر على النسبة الى البصرة بالكسر والبصرى
بالفتح على النسبة الى البصرة بالفتح فلا يكون ثم شذوذ أصلا وأفضحية الفتح لا تمنع النظر الى الكسر
فتدبر (قوله جالولا) بفتح الجيم وتخفيف اللام المضمومة وبالمد وحروا بفتح الحاء المهملة وتخفيف
الراء المضمومة وبالمد (قوله جالولي وحوروي) أي وكان القياس جالولا وحوروا وحورواي بالبدال
ههزة المداواو (قوله بحراني) لك أن تقول لم لا يكون بحراني على لغة من جعل المثني المسمى به جاريا
بحراني سلمان زكريا (قوله أموي بفتح الهمزة) والقياس ضمها (قوله ابن أبي سؤل) اعلم أن اسم

العكس قوله وليس بذى
ريح فيطعنني به
سيف وليس بنبال
وليس بذى نيل قال
المصنف وعلى هذا
حمل المحققون قوله تعالى
وما ربك بظلام للعبيد أي
بذى ظلم وقد يؤتى بياء
العصب في بعض ذلك قالوا
ليباع العطر وليباع
البتوت وهي الاكسية
عطار وعطري وبتات وبتى
وبصوغ فعل مقصودا به
صاحب كذا كقولهم رجل
طعم وليس وعمل بمعنى ذى
طعام وذى لباس وذى
عمل أشد سبويه واست
بلسلى وليكني نهره أراد
ولكني نهاري أي عامل
بالنهار بنسبته الى الاول
قد يستغنى عن بياء النسب
أيضا بمفعال كقولهم
امرأه معطار أي ذات
عطر ومفعيل كقولهم
ناقة محضير أي ذات حضر
وهو الجري الثاني هذه
الابنية غير مقبولة وان كان
بعضها كثيرا هذا مذهب
سبويه قال لا يقال
لصاحب الدقيق دقاق ولا
لصاحب الفا كهة فكاه
ولاصحاب البربرار ولا
لصاحب الشعير شععار
والمراد يقبس هذا انتهى
(وغير ما أسلفته مقررا

على الذي ينقل منه اقتصرا) يعني أن ما جاء من النسب مخالفا لما تقدم من الضوابط شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وبعضه أشد من
بعض فن ذلك قولهم في النسب الى البصرة بصرى بكسر الباء والى الدهر دهرى بضم الدال والى مرو مروزي والى الرى رازى والى
خراسان خراسى والى جالولا وحوروا موضعين جالولى وحوروى والى البحرين بحراني والى أمية أموي بفتح الهمزة والى
السهل سهلى بضم السين والى بنى الحلبى وهم حى من الانصار منهم عبد الله بن أبي سؤل المناق وسهى أبوهم الحلبى لعظم

بطنه جبلى يضم الحاء
 وفتح الباء ومنه قولهم
 رقباني وشعراني وجاني
 وطياني للعظيم الرقبة
 والشعر والجم والجمعة
 وقولهم في النسب الى الشام
 واليمن وهامة رجل شام
 ويعمان وهام وكلها
 مفتوحة الاول وقد تقدم
 من ذلك ألفاظ في اتناء
 الباب **في خاتمة** الحقا
 آخر الاسم ياء كياء النسب
 للفرق بين الواحد وجنسه
 فقالوا ربيع وزنجي وتر
 وتركي بمنزلة تمر وتمره ونخل
 ونخلة وللمبالغة فقالوا في
 أحمر وأشقر أحمرى
 وأشقرى كما قالوا روية
 ونسابة وزائدة زيادة لازمة
 نحو كرسى وبرنى وهو
 ضرب من أجود التمر ونحو
 بردى بالفتح وهو نبت وهذا
 كادخال التاء فيما لا معنى
 فيه للتأنيث كغرفة وظلة
 وزائدة زيادة عارضة
 كقوله **أطربا وأنت**
 قنصرى والدهر بالانسان
 دوارى **أى دوارومنه**
 قول الصلتان **أنا الصلتاني**
 الذى قد علمت **أذا ما تحكم**
 فهو بالحكم صاعد **والله**
 أعلم **في الوقف**
 (تنويننا ارفع اجعل ألفا
 ووقفا ولو غير فتح احدفا)
 الوقف قطع النطق عند
 آخر الكلمة والمراد هنا
 الاختيارى وهو غير الذى
 يكون استنباتا وانكارا
 ونذكر اوزرعا

أبيه أبى واسم أمه سلول فالذى يذبحى ابن أبى ابن سلول وتكتب ألف ابن سلول والذى بخط الشارح
 ابن أبى رأس المنافقين (قوله والجمه) بضم الجيم وتشديد الميم شعر الرأس اذا وصل الى المنكب (قوله
 شام الخ) الاصل شامى ويعنى وهامى بكسر التاء فخذفوا احدى ياءى النسب وعروضوا منها فى
 الاولين الالف وفى الاخير فتحة التاء لتأدية التعويض فيه بالالف الى اجتماع ألفين فيضطر الى
 حذف احداهما وحينئذ فلا معنى للتعويض بها وسمع شذوذ شامى ويعمان بتشديد الياء جمع بين
 العوض والمعوض قال الدمامينى نقلنا عن المرادى ولا يجرى ذلك الا فى الشعر (قوله وكلها مفتوحة
 الاول) لاحاجة الى بيان فتح أول شام ويعمان اذا لاشبهة فيه (قوله للفرق بين الواحد وجنسه) أى
 اسم جنسه الجمعى واستظهر الدمامينى أن الياء فى نحو زنجى وتركى للنسب (قوله كما قالوا روية
 ونسابة) أى بتاء زائدة لاصل المبالغة فى الاول وتأكدها فى الثانى (قوله وزائدة) أى للنسب ولا
 للفرق وللمبالغة ومعطوف هذه الواو محذوف لدلالة ما قبله عليه ناصب زائدة على الحال أى وتلقى
 زائدة الى آخره (قوله وبرنى) أى بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وبالنون وقوله ونحو بردى بالفتح
 أى بفتح الباء فقط وسكون الراء وبالذال قال فى القاموس عقب ذكره أن البردى بفتح الباء
 وسكون الراء وبالذال نبات معروف مانصه وبالضم عرجيد اه وظاهره أن ياء البردى بالضم أيضا
 زائدة لازمة وصنيع الشارح بوجه خلافه وبما ذكرته يعلم مافى كلام البعض من الخلل (قوله زيادة
 عارضة) أى غير مقارنة للوضع على ما قاله البعض أو غير لازمة على ما تفيد مقابله لللازمة وسيأتى
 التعبير به فى كلام الدمامينى (قوله أطربا) أى أنطرب طربا والهمزة للتوبيخ وقوله قنصرى نسبة الى
 قنصرين بفتح النون وكسرها كورة بالفشام كما فى القاموس وقال فى المغنى وأنت شيخ كبير (قوله
 دوارى) قال الدمامينى يحتمل كون الياء فيه لتأكيد المبالغة كالتاء فى علامة والمثال الجيد
 للزائدة غير اللازمة قول الصلتان المذكور (قوله قول الصلتان) بفتح اللام (قوله تحكم) بالفوقية
 أوله وسكون الميم آخره للوزن **في الوقف**

(قوله تنويننا ارفع) ينقل حركة الهمزة الى التنوين ومراده بالفتح ما يشمل الحركة الاعرابية قال فى
 فى التصريح وانما تبدل التنوين بعد الفتحه ألقان التنوين يشبهه الالف من حيث ان اللسين فى
 الالف يقارب الغنة فى التنوين ولم تبدل بعد الضمة واواو بعد الكسرة ياء لثقل الواو والياء فى
 أنفسهما واذا اجتمع مع الضمة والكسرة زاد الثقل اه باختصار (قوله وقفا) أى لاجل الوقف أو
 واقفا أو فى الوقف (قوله قطع النطق عند آخر الكلمة) أحسن من قول ابن الحاجب قطع الكلمة عما
 بعدها الا انه قد لا يكون بعدها شئ (قوله والمراد هنا الاختيارى) بالتحية أى لا الاضطرارى ولا
 الاختيارى بالموحدة وبيان ذلك أن الوقف ان قصد لذاته فاختبارى بالتحية وان لم يقصد أصلا بل
 قطع النفس عنده فاضطرارى وان قصد لادائه بل لاختبار حال الشخص هل يحسن الوقف على نحو
 عم وفيم وبم أو لا فاختبارى (قوله وهو) أى الاختيارى المراد هنا غير الذى يكون استنباتا الخ أى
 لا مطلق الاختيارى فالاستنباتى هو الواقع فى الاستنبات والسؤال المقصود به تعيين مبهم نحو منو
 ومناومنى لمن قال جاء فى رجل ورأيت رجلا وممرت برجل وأيون وأيين لمن قال جاء فى قوم ورأيت
 قوما وممرت بقوم والانكارى هو الواقع فى السؤال المقصود به انكار خبر المخبر وانكار كون الامر
 على خلاف ما ذكر فان كانت الكلمة منونة كسرت التنوين وتيمت الياء مدة نحو أزيد نيه بضم
 الدال وكسر النون لمن قال جاء فى زيد وأزيد نيه بفتح الدال وكسر النون لمن قال رأيت زيدا وأزيد نيه
 بكسره المن قال ممرت بزید وان لم تكن منونة آتيت بالمسدة من جنس حركة آخر الكلمة نحو أعمروه
 وأعمراه وأخذاميه لمن قال جاء فى عمرو ورأيت عمرا وممرت بجذام والتذكى هو المقصود به تذكر
 باقى اللفظية وفى آخر الكلمة بمدة من جنس حركة آخرها نحو قالوا وتقولون فى الدارى ولو قصد الوقف

وغالبه يلزمه تغييرات وترجع الى سبعة اشياء السكون والروم والاشمام والابدال والزيادة والحذف والنقل وهذه الواجه مختلفة في الحسن والمحل وسنأتي مفصلة واعلم ان في الوقف على المنون ثلاث لغات الاولى وهي الفصحى ان يوقف عليه بابدال تنوينه ألفا ان كان بعد فتحة ومجذفة ان كان بعد ضمة أو كسرة بلا بدل تقول رأيت زيدا وهذا زيد وممرت يزيد . الثانية ان يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الاخر مطلقا ونسبها المصنف الى ربيعة . والثالثة ان يوقف عليه بابدال التنوين ألفا بعد الفتحة وواو بعد الضمة ويا بعد الكسرة ونسبها المصنف الى الازدي تنبيهات في الاول (١٤٥) شمل قوله اثر فتح فتحة الاعراب

نحو رأيت زيدا وفتحة البناء نحو اياما ووجها فكلما النوعين يبدل تنوينه ألفا على المشهور . الثاني يستثنى من المنون المنصوب ما كان مؤنثا بالياء نحو قائمته فان تنوينه لا يبدل بل يحذف وهذا في لغة من يقف بالهاء وهي الشهيرة وأما من يقف بالياء فبعضهم يجزئها مجزئ المحذوف فيبدل التنوين ألفا فتقول رأيت قائمتا وأكثر أهل هذه اللغة يسكنها لاغير . الثالث المقصور المنون يوقف عليه بالالف نحو رأيت فتى وفي هذه الالف ثلاثة مذاهب الاول انها بدل من التنوين في الاحوال الثلاث واستحب حذف الالف المنقلبة وصلا وقفها وهو مذهب أبي الحسن والفراء والمأزني وهو المفهوم من كلام الناطم هنا لانه تنوين بعد فتحة . والثاني انها الالف المنقلبة في الاحوال الثلاث وان التنوين

لا للتذكري لم يؤت بها والترغى كالوقف في قوله . اقل اللوم عاذل والعتابن . بالتنوين المسمى تنوين الترخم (قوله وغالبه) احترز بالغالب عن المقصور غير المنون كالفتى وحسبى والمنقوص غير المنون كالغاضى اذ لا تغيير فيهما وجمع التغييرات باعتبار افراد الوقف (قوله وترجع الى سبعة اشياء) من رجوع الجزئيات الى كليتها ولا يرد التضخيم لانه زيادة حرف مع اسكان فلم يخرج عن السبعة كما يشير الى ذلك تعبيره بالرجوع (قوله وهي الفصحى) ولهذا اقتصر المصنف عليهم (قوله مطلقا) أي ليجرى الباب مجزئ واحد اه سم (قوله ونسبها المصنف الى ربيعة) قال ابن عقيل والظاهر ان هذا غير لازم في لغة ربيعة ففي اشعارهم كثير الوقف على المنصوب المنون بالالف فكأن الذي اختصوا به جواز الابدال سم (قوله شمل قوله اثر فتح فتحة الاعراب) هذا الشمول باعتبار المراد من الفتح هنا لا باعتبار ظاهره (قوله على المشهور) مقابله الحذف بعد فتحة البناء فيقال ويه (قوله يستثنى الخ) قد يقال لا يرد هذا على المصنف لانه نبه عليه بعد بقوله . في الوقف تانأيت الامم هاجل . ورده سم بأنه يحتمل أن يكون ذكركم آخر لتاء التأنيت زيادة على ما هنا فلا ينافي في دخولها في الحكم المذكور هنا ونظيره أن المنصوب يجوز فيه الروم فهو داخل في قوله الا ترى أوقف رائم التحرك مع دخول المنون منه في قوله تنويننا اثر فتح الخ (قوله ما كان مؤنثا بالتاء) المراد الهاء فخرج المؤنث بالتاء نحو بنت وأخت فانه يبدل فيه التنوين ألفا في النصب كغير المؤنث سيوطى سم (قوله بل يحذف) لنقل المؤنث بالتاء تخفف بحذف تنوينه في الوقف الذي هو موطن تخفيف (قوله يجزئها مجزئ المحذوف) أي يجزئ الكلمة التي فيها هاء التأنيت مجزئ الكلمة المحذوف منها هاء التأنيت في ابدال التنوين ألفا ناصبا وفي بعض النسخ مجزئ الحروف وهكذا في المراد أي مجزئ باقي الحروف في ذلك الابدال (قوله ثلاثة مذاهب) ثمرة هذا الخلاف تظهر في الاعراب فعلى أنها بديل التنوين يعرب بحركات مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين وعلى أنها المنقلبة عن الياء يعرب بحركات مقدرة على الموجودة لانها حينئذ محل الاعراب فاحفظه (قوله ووقفا) كان ينبغي حذف الالف ليكون معمول الاستحباب اذ المعنى واستحب في الوقف حذفها في الوصل (قوله ويقوى هذا المذهب) يقوى ايضا كتابة الالف في الامام بالياء اسقاطى (قوله بامالة الالف ووقفا) كسدى بالامالة في قراءة حمزة والكسائى (قوله غير صالح لذلك) أي لانه كور من الامالة والروى (قوله رهط ابن مرحوم) بالجيم كافي شواهد العيني قال ومن رواه بالحاء المهملة فقد صحفه (قوله سرى) هو بضم السين السير لئلا قال الكلام على حذف مضاف أي زمن السرى أو المراد به اللبس على التجريد وهذا محل الشاهد لا الفتى لانه غير ممنون والكلام في المنون وانما ذكر الشرط الاول دفعا لتوهم أن الروى الراء ولا حاجة الى ما تكلفه

(١٩ - صبان رابع)

حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروى عن أبي عمرو والكسائى والكوفيين واليه ذهب ابن كيسان والسيرافى ونقله ابن البناذش عن سيديوه والخليل واليه ذهب المصنف في الكافية قال في شرحها ويقوى هذا المذهب ثبوت الرواية بامالة الالف ووقفا والاعتداد بهما وياوبدل التنوين غير صالح لذلك ثم قال ولا خلاف في المقصور غير المنون أن لفظه في الوقف كلفظه في الوصل وان ألفه لا تحذف الا في ضرورة كقول الراجز رهط ابن مرحوم ورهط ابن المعلى أراد ابن المعلى انتهى ومثال الاعتداد بهما وياقول الراجز . انك يا ابن جعفر نعم الفتى . الى قوله . ورب طه طرق الحنى سرى والثالث

اعتباره بالصحيح فالالف في النصب بدل من التنوين وفي الرفع والجرب بدل من لام الكلمة وهذا مذهب سيبيويه فيما نقل أكثرهم
قيل وهو مذهب معظم النحويين واليه ذهب أبو علي في غير التذكرة وذهب في التذكرة الى موافقة المازني (واحد في لوقفه
في سوى اضطرار • صلة غير الفتح في (١٤٦) الاضمار) يعني اذا وقف على هاء الضمير فان كانت مضمومة أو مكسورة حذف

صلتها ووقف على الهاء
ساكنة تقول له وبه يحذف
الواو والياء وان كانت
مفتوحة تخور أيتها ووقف
على الالف ولم يحذف
واحترز بقوله في سوى
اضطرار من وقوع ذلك في
الشعر وانما يكون ذلك
آخر الابيات وذكروا في
التسهيل أنه قد يحذف
ألف ضمير الغائبة منقولاً
فتحه للمقابلته اختصاراً
كقول بعض طيبي والكرامه
ذات أكرمكم الله به يريد
بها واسئس بكل قوله اختصاراً
فانه يقتضي جواز القياس
عليه وهو قليل (وأشبهت
اذا منوناً نصب • قاله في
الوقف فونها قلب) اختلف
في الوقف على اذن فذهب
الجمهور الى أنه يوقف عليها
بالالف لشبهتها بالمنون
المنصوب وذهب بعضهم
الى أنه يوقف عليها بالمنون
لانها بمنزلة أن ونقل عن
المازني والمبرد واختلف
في رسمها على ثلاثة
مذاهب أحدها أنها تكتب
بالالف قبل وهو الأكثر
وكذلك رسمت في المعحف
• والثاني أنها تكتب
بالنون قبل واليه ذهب
المبرد والآخر وصححه
ابن عصفور وعن المبرد

البعض (قوله اعتباره بالصحيح) أي قياسه عليه (قوله واحذف) أي وجوباً وقوله لوقف ايضاح لعلم
شكون الحذف للوقف من المقام وقوله في سوى اضطرار أي وأما في الاضطرار فلا يجب الحذف بل
يجوز الابيات ومن هذا يعلم رد توجيه الغزالي قول المصنف لوقف وان تبعه شيخنا والبعض (قوله
صلة غير الفتح) أي المقترح وقوله في الاضمار في بمعنى من البيان به الغير مشوبه بتبعيض والاضمار
بمعنى المضمرة هذا هو الاحسن (قوله فان كانت مضمومة أو مكسورة) أي وكان ما قبلها متحرراً كخروج
ما اذا كان قبل الهاء ساكن ثابت أو محذوف للجزم أو للبناء فانه يجوز حذف صلته في الاختيار
وابتائها فتقول منه ومنه وعلية وعلية ولم يدعه ولم يدعه ولم يرهمي وادعه وادعه
وارمه وارهمي شاطبي (قوله حذف صلته ووقف على الهاء ساكنه) أفاد أن الكلام في هاء الضمير
المتصلة فلا يجوز حذف واو هو وياه هي لتعاصيهما بالحركة عن الحذف بل يوقف عليهما بسكون الواو
والياء (قوله من وقوع ذلك) أي ثبوت صلة غير الفتح وفقاً (قوله وانما يكون ذلك) أي ثبوت صلة غير
الفتح وفقاً في الشعر وقوله آخر الابيات انما خصه بآخر الابيات لانه المعد للوقف اتفاقاً بخلاف آخر
الاشطار الاول فليس معد للوقف وان كان حكمه في الوقف عليه كحكم آخر الابيات عند
المبرد ومن تبعه كما أسلفته في عوامل الجزم فاندفع اعتراض يس وتبعه شيخنا والبعض بأن كلامه
يقضي أنه لا يكون في آخر المصراع الاول مع أنه قد يكون فيه كقوله
ومهمه مغبرة أرجائه • كان لون أوضه سماؤه • على أنه يجوز أن يكون ما استشهد به من
مشطور الرجز فيكون أرجائه آخر بيت لا آخر شرط أهل (قوله يريد بها) أي حذف الالف ونقل حركة
الهاء الى الياء (قوله واستشكل قوله اختيار الخ) لا اشكال عندي أصلاً ودعوا اقتضاء قوله اختياراً
جواز القياس عليه ممنوعة فيكم لفظ شاذ وقع اختياراً وقوله وهو قليل جملة حاله أي والحال أنه قليل
كإفئدة التعبير بقا الداخلة على المضارع (قوله وأشبهت الخ) كان اللائق أن يلصق هذا البيت
بالبيت الاول يس (قوله اختلف) أي في غير القرآن أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالالف اجماعاً
كأبي الاتقان وغيره (قوله يوقف عليها بالنون) اختاره ابن عصفور واجماع القراء السبعة على
خلافه توضيح (قوله بمنزلة أن) أي التناصب للمضارع (قوله أشبهت أن أ كوى الخ) قال سم وأقره
غيره كتب هذا مع رسمها في المعحف بالالف كما تقدم اه • ولك أن تقول خط المعحف لا يقاس
عليه بل هو طريقة متبعة وكلام المبرد فيميطب فيه اتباع القياس (قوله لانها مثل ان ولن الخ)
صريح في أنها حرف وهو الصحيح قال المصريح وذهب أبو سعيد علي بن مسعود في المستوفى الى أن
ما صل اذن اذا ما يستقبل ثم ألحق النون عوضاً عن المضاف اليه كافي يومئذ وعلى هذا يتضح وجه
الوقف عليها بالالف اه أي وجه كتابتها (قوله فان ألغيت كتبت بالالف الخ) مثله في الجمع
في خاتمة الخط والذي في المعنى وفي باب النواصب من هذا الشرح عن الفراء وهو العكس لانها عند
الغائما تكتب باذ الشرطية وعند اعمائها لا تكتب بها فافهم (قوله وينبغي أن يكون هذا الخلاف)
أي الجاري في رسمها مفرعاً على قول من يقف بالالف فيه عندى نظراً لان المبرد من أهل هذا
الخلاف وهو قائل بالوقف عليها بالنون ولان من يقف بالالف لا يسعه أن يكتبها بالنون لان العبرة
في الرسم بحال الوقف كما أن من يقف بالنون لا يسعه أن يكتبها بالالف كما قاله الشارح للعلة
المذكورة وجه ما يبحث فيما حكى عن الجمهور من كتابتها بالنون مع قولهم بالوقف عليها بالالف ولعل

أشبهت أن أ كوى يد من يكتب اذن بالالف لانها مثل أن ولن ولا يدخل التنوين في الحروف • والثالث هذا
التفصيل فان ألغيت كتبت بالالف اضعفها وان أعمت كتبت بالنون لقوله الفراء وينبغي أن يكون هذا الخلاف مفرعاً على
قول من يقف بالالف وأما من يقف بالنون فلا وجه لكتابتها عنده بغير النون

(وحذف بالمنقوص ذي التنوين ما لم ينصب اولى من ثبوت فاعلمنا) أى اذا وقف على المنقوص المنون فان كان منصوبا أبدل من تنوينه ألف نحو رأيت قاضيا وان كان غير منصوب فاختار الوقف عليه بالحذف (١٤٧) فيقال هذا قاض وممرت بقاض ويجوز

الوقف عليه بردياء
كقراءة ابن كثير ولكل
قوم هادى وماله من
دونه من والى وما عند الله
باقى ومحمل ما ذكر اذا لم
يكن المنقوص محذوف
العين فان كان تعين الراء
كسبى أى فى قوله وفى نحو
مزلوم رد اليا اقفى وأما
غير المنون فقد أشار إليه
بقوله (وغير ذى التنوين
بالعكس) أى المنقوص
غير المنون بالعكس من
المنون فاثبات الياء فيه
أولى من حذفها وليس
الحذف مخصوصا بالمضرورة
خلاف البعضهم وقد دخل
تحت قوله غير ذى التنوين
أربعة أشياء الاول
المقرون بال وهو ان كان
منصوبا فهو كالصحيح نحو
رأيت القاضى فيوقف عليه
بإثبات الياء وجه واحد
وان كان مرفوعا أو مجرورا
فكذلك كقولنا فاختار
القاضى وممرت بالقاضى
بالإثبات ويجوز القاض
بالحذف والثانى ماسقط
تنوينه للتداء نحو يا قاض
فالحليل يختار فيه الإثبات
ويونس يختار فيه الحذف
ورجح سيبويه مذهب
يونس لان التداء محمل
حذف ولذلك دخل فيه
الترخيم ورجح غيره مذهب

هذا وجه تصدير الشارح حكايته عنهم بقيل وقد عز الشارح فى باب النواصب كتابها بالالف الى
الوجه - ورالف الذى ينبغى أن القولين الاولين فى رسمها مبنيان على الخلاف الاول فن يقف بالالف
يكتبها بالالف ومن يقف بالنون يكتبها بالنون وأما القول الثالث المفصل فلا يظهر تفرعه على
قول من قولى الخلاف بل هو قول مستقل غير مبني على قول آخر نعم هو لا يتجس الا مان وقف قائله
بالالف ان أهملت وبالنون ان عملت فليراجع وبما ذكرته يعلم ما فى كلام البعض (قوله وحذف
يا المنقوص) أى عدم ردها كما يشير اليه الشارح والافهى محذوفة قبل الوقف لالتقاء الساكنين
وأما ياء الفعل المعتل وواوه فان كانتا متحركتين نحو لن يرمى ولن يدعوسك وكذا قضا أو ساكتين نحو يرمى
وينبى ويدعو بقياهما هو ولا يحذفان الا فى قافية أو فاصلة كوقف نافع وأبى عمرو على والليل اذا
يسر بحذف الياء وسكون الراء راعاة للفواصل وأما ياء المتكلم فان كانت ساكنة أو محذوفة
بقيت بحالها وسكن ما قبل المحذوفة وان كانت متحركة سكنت وقفا أو بقيت متحركة لم تحذفها هاء
السكت همع باختصار وزيادة (قوله ما لم ينصب اولى) بنقل حركة همزة أولى الى ما قبلها وافهم تقييد
الاولوية بعدم النصب أنه اذا نصب لا يكون الحذف أولى بل حكمه فى قوله سابقا تنويننا ارفع اجعل
ألفا وقلالان هذا منه (قوله فاختار الوقف عليه بالحذف) هذا مذهب سيبويه والمتأخرين لان
الياء غير ثابتة وصلها لفا قصد الوقف عليه حذفته وحركته وتنوينه قياسا على الصحيح ولان الوقف
محل راحة فلا يليق أن يؤتى فيه بما لم يكن فى الوصل يس (قوله محذوف العين) أى أو محذوف الفاء
كما سيذكره الشارح فى شرح قوله وفى نحو مر الخ (قوله و غير ذى التنوين بالعكس) أى فاثبات يائه
ما لم ينصب أولى من حذفها وانما قلنا ما لم ينصب لان الاصل مقيد به فيكون العكس كذلك فاندفع
اعتراض الشارح الاتى بان المصنف لم يستثن المنصوب (قوله فهو كالصحيح) أى غير المنون كالرجل
فى اسكان آخره للوقف (قوله وجه واحد) قال المرادى وينبى لمن قدر فتحه الياء فى النصب أن
يقف بالوجهين (قوله فكما ذكر) أى فى المتن من جواز الامرين واولوية الاثبات ولذا قال فاختار
القاضى الخ ولا ترد قراءة غير ابن كثير بالحذف فى قوله تعالى الكبير المتعال وقوله يوم التنادلان
الاكثر قد يتفقون على الوجه المرجوح بل يجوز بعضهم اتفاق السبعة على المرجوح (قوله فالحليل
يختار فيه الاثبات) لعلم المصنف وافق الحليل فأطلق رجحان الاثبات فلا يرد هذا القسم على
المصنف (قوله لان الحذف مجاز) بضم الميم أى أجازته النحاة على خلاف الاصل وقوله ولم يكثر أى
حتى يكون راجحا (قوله نحو رأيت جوارى) المناسب لصيغة فى القسم الاول ان ية قول وهو ان كان
منصوبا ونحو رأيت جوارى وقف عليه الخ (قوله نصبا) وأما رفاعا رفاعا فى الهمع ان الاثبات
والحذف جائزان وأن الاصح الاثبات (قوله بإثبات الياء) أى وجوبا وقوله كما تقدم فى المنصوب
أى المقرون بال نحو رأيت القاضى (قوله قالوا لانه لما زالت الاضافة الخ) وبنوع على ذلك فراعوه
أن ماسقطت نونه للاضافة اذا وقف عليه ردت نونه نحو هو لا قاضوزيد فاذا رقت عليه قلت
قاضون لزوال سبب حذفها فاما وقف القراء على قوله تعالى غير محلى الصيد بحذف النون فاتباع
للرسم قلت وفى هذا نظر مرادى (قوله عاد اليه مذهب سببها) وهو التنوين وحينئذ لا يكون دخلا
فى قوله وغير ذى التنوين بل يدخل فى قوله وحذف المنقوص ذى التنوين الخ فلا اعتراض عليه
بهذا القسم قاله سم قال وقضية ذلك أى عود ما ذكر أنه يبدل التنوين فى النصب ألفا والسابق
الى الفهم أنه غير مراداه أى لضعف التنوين العائد بعدم ظهوره عن التنوين الظاهر الذى يبدل

الحليل لان الحذف مجاز ولم يكثر ف يرجح بالكثر والثالث ماسقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جوارى نصبا فيوقف عليه بإثبات
الياء كما تقدم فى المنصوب والرابع ماسقط تنوينه للاضافة نحو قاضى مكة فاذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان فى المتنون
قالوا لانه لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه مذهب سببها وهو التنوين

الاربعه وليس حكمها واحدا والاخر انه لم يستثن المنصوب وهو متعين الاثبات كما ذكر ذلك في الكافية (وفي نحو مر لزوم رد الياقتني) يعنى اذا كان المنقوص محذوف لاسين نحو مر اسم فاعل من ارأى رقى أصله مرفى على وزن مفعول فاعلى اعلال قاض وحذفت عينه وهى الهمزة بعد نقل حركتها فانه اذا رقف عليه لم يزل رد اليا واليا لزم بقاء الاسم على أصل واحده وهو الراء وذلك اجحاف بالسكلمه ومثله فى ذلك محذوف الفاء كيف علمنا فنقول هذا مرى وبني ومررت عبرى وبني (وغديرها التانيث من محركه وسكنه أوقف رانم التعرك) فى الوقف على المتحرك خمسة أوجه الاسكان والزوم والاشمام والتضعيف والنقل ولكل منها حد وعلامة فالاسكان عدم الحركة وعلامته خ فوق الحرف وهى الخاء من خف أو خفيف والاشمام ضم الشفتين بعد الاسكان فى المرفوع والمضموم وللإشارة للحركة من غير صوت والغرض به الفرق بين الساكن والمسكن فى الوقف وعلامته نقطة قدام الحرف هكذا والروم وهو أن تأتى بالحركة مع

فى النصب ألفا) قوله بخازفيه ماجاز فى المنون أى مع رجحان الحذف كل منون (قوله معترض من وجهين) قد عرفت اندفاع الاعتراض بالوجه الأول بمنع شمول عبارته للاربع وعدم ضرر رشمولها للثلاثة الأولى غاية ما فيه أنه مشى فى الثانى على مذهب الخليل الذى رجحه غير سيويده واندفاع الاعتراض بالوجه الثانى بأنه أخرج المنصوب فى ضمن قوله بالعكس كما بيانه (قوله أحدهما أن عبارته الخ) فيه أن كون عبارته شاملة للأنواع الاربعه مع أن حكمها ليس واحدا يتضمن وجهى الاعتراض لدخول منصوبها فيها فكان ينبغى أن يقول أحدهما أن عبارته شاملة لهذه الأنواع الاربعه رفعها وجرها وليس حكمها واحدا ثانياً ما الخ (قوله فأعل اعلال قاض) أى حذفت يائه لاتقاءها ساكنه مع التنوين (قوله بعد نقل حركتها) أى الى الراء (قوله وذلك اجحاف بالسكلمه) فان قلت هذا لازم فى حالة الوصل أيضا قلت لا يمكن اثباته اوصلها لما يلزم من الجمع بين ساكنين مع أن فى ابقاء التنوين وصلها جبر السكلمه بخلاف الوقف مرادى (قوله ومثله) أى مثل محذوف العين من المنقوص فى ذلك أى فى لزوم رديائه ووقفه محذوف الفاء من المنقوص وان لم ينون فليس الكلام فى خصوص المنقوص المنون حتى يرد على تشبيهه بيف علماء اعتراض الدمامينى بأنه ممنوع من الصرف للعلية وزن الفعل فلا تنوين فيه والسكلمه فى المنقوص المنون على أنالوسه لما ان السكلمه فى المنقوص المنون فلا نسلم أن نحو بيف علماء غير منون بل هو وان كان ممنوعا من الصرف منون تنوين عوض كما يفيد قول الناظم فيما سبق

وما يكون منه منقوصا فى * اعرابه نسيج جوارى رقتنى

فاعرفه (قوله وغيرها التانيث الخ) لما ذكر الناظم حكم الوقف على ما ينبغى ذكره من الساكن أخذ يذكر المتحرك فقال وغير الخ اه مرادى ودخل فى الغير تاء بنت وأخت فيجوز فيها غير الاسكان وقول البعض فيتعين فيها الاسكان خطأ واضح ودخل أيضا ميم الجمع اذا وصل بها واو أو ياء نحو بكم وبهم لكن قال ابن الحاجب الاكثر على أن لا روم ولا اشمام فيها كهاء التانيث قال زكريا فى معنى ميم الجمع الضهير المذكور اذا ضم مقبله أو كسر أو كان واو أو ياء نحو بضر به وبه وضربوه وفيه (قوله من محرك) أى من حرف موقوف عليه محرك أى قبل الوقف أى حركة غير عارضة كما قيد بذلك فى العمدة لان اذا الحركة العارضة فى حكم الساكن فلا يوقف عليه الا بالاسكون المحض كما تانيث الفعل فى اقتربت الساعة وذال يومئذ كما فى شرح العمدة (قوله رانم التعرك) أى آتيا فى التعرك بالروم (قوله فى الوقف على المتحرك) أى جنس المتحرك بقطع النظر عن خصوص كونه هاء التانيث أو غيرها بدليل تفصيله هذا الاجمال بعد بقوله فان كان المتحرك هاء التانيث الخ وقوله وان كان غيرها الخ فافهم والمراد المتحرك غير المنصوب المنون عند من يبدل تنوينه ألفا ذولا يأتى فيه شئ من الخمسة على خلاف فى النقل يأتى كذا فى الهمع وغيره (قوله وعلامة) أى وجودية أو عدمية فلام قوله فى الخامس وعلامته عدم العلامة وفى عبارته حذف الواو مع ما عطف أى وغرض لكنه سكت عن الغرض من الاسكان وهو مزيد الاستراحة لظهوره (قوله وعلامته خ الخ) وقال الموضع انما هى رأس جيم أو رأس ميم وكلاهما مختصر من اجزءه والظاهر أنها رأس حاء مهملة مختصرة من استرح لما مر من أن الوقف استراحة تصريح (قوله ضم الشفتين) أى مع بعض انفراج بينهما يخرج منه النفس دمامينى (قوله قدام الحرف) أى بعده ولم تكن فوقه كسابقه لدفع توههم أنها جزءه كما أن علامة الروم لم تكن فوقه لدفع توههم أنها نصبة وانما قال هنا هكذا لصدق النقطة بالصغيرة جدا وغيرها وبالجملة وغيرها كما أنه قال هكذا فى علامة الروم لصدق الخط بالقائم والثام (قوله ومع اضعاف صوتها) أى اخفائه لان لزوم الحركة مختلصا لها ولا تتها نقله المصوح عن الجار بردى قال فى الهمع فيكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون (قوله يدركه الاعمى والبصير) لان فيه مع حركة الشفة

اضعاف صوتها والغرض به هو الغرض بالاشمام الا أنه أتم فى البيان من الاشمام فانه يدركه الاعمى والبصير والاشمام صوتنا

لا يدركه الا البصير ولذلك جعلت علامته في الخط أتم وهو خط قدام الحرف هكذا والتضعيف تشديد الحرف الذي يوقف عليه
والغرض به الاعلام بأن هذا الحرف متحرك في الاصل والحرف المزيد للوقف هو الساكن الذي قبله وهو المدغم وعلامته ش فوق
الحرف وهي الشين من تشديد والنقل تحويل الحركة الى الساكن قبلها والغرض به اما بيان حركة الاعراب أو الفرار من التقاء
الساكنين وعلامته عدم العلامة وسيأتي تفصيل ذلك فان كان المتحرك (١٤٩) هاء التانيث لم يوقف عليها الا

صوتيا كاد الحرف يكون به متحركا مابني أي متحركا كحركة محضة فلا ينافي أنه متحركا كحركة غير محضة
في غير ذلك قدم استثناءها وان كان غيرها جازا ن يوقف عليه
بالاسكان وهو الاصل وبالروم مطلقا أعنى في
الحركات الثلاث ويحتاج في
في الفتحه الى رياضة لطفه
الفتحه ولذلك لم يجزه أكثر
القراء في المفتوح ووقفهم
أبو حاتم ويجوز الاشمام
والتضعيف والنقل لكن
بالشروط الاتية وقد
أشار الى الاشمام بقوله (أو
اشم الضمه) أي اعرابية
كانت أو بنائية وأما غير
الضمة وهو الفتحه
والكسرة فلا اشمام فيهما
واما ما ورد من الاشمام في
الجرع عن بعض القراء
فمحمول على الروم لأن
بعض الكوفيين يسمي
الروم اشماما لا مشاحة
في الاصطلاح ثم أشار الى
التضعيف بقوله (أو وقف
مضعفا مالم ليس همزا أو
عليه لان قفا) أي تبع
(محركا) كقولك في جعفر
جعفر وفي وعمل وعمل وفي
ضارب ضارب واحترز
بالشروط الاول من نحو

صوتيا كاد الحرف يكون به متحركا مابني أي متحركا كحركة محضة فلا ينافي أنه متحركا كحركة غير محضة
(قوله المزيد للوقف) أي لتضعيف الوقف أي للتضعيف المأني به للوقف وقوله قبله أي قبل الحرف
الذي يوقف عليه وهو المدغم فيه (قوله وعلامته ش) عبارة التصريح رأس ش وقوله من تشديد
المناسب لقوله سابقا من خف أو خفيف أن يزيد أو شدد (قوله أو الفرار الخ) قال شيخنا وتبعه
البعض أو لمنع الخلو فتجوز الجميع اه وما دعياه من منع الخلو ممنوع لان من لغة تخم كإسياتي في
الشرح لوقف على هاء الغائبة بحذف الالف ونقل فتحة الهاء الى المتحرك قبلها وهذا النقل ليس
لواحد من الامرين فان قيل كلاهما باعتبار اللغة المشهورة قلنا لم يصح حينئذ قوله افتجوز الجميع
لتلازمه اعلى اللغة المشهورة فالجمع واجب لاجاز وانما يكون جائزا على لغة تخم من نقل الحركة الى
المتحرك لان الغرض من هذا النقل بيان الحركة فقط الا أن يقال المراد بجواز الجمع عدم امتناعه
فتدبر (قوله وسيأتي تفصيل ذلك) أي بذكر الشروط والمحال (قوله فان كان المتحرك هاء التانيث)
تسميته هاء مجاز باعتبار حالة الوقف التي هو فيها ساكن وان كان باعتبار حالة الوصل التي هو فيها
متحركا ناهيا لها (قوله ولذلك قدم استثناءها) لان تقديمه يؤذن بان المستثنى لم يحكم عليه بجمع
الاحكام المذكورة وهذا صادق بالحكم عليه ببعضها وهو هنا التسيكن (قوله وهو الاصل) انما كان
الاسكان أصلا لان الحرف الموقوف عليه ضد المبدوء به فينبغي أن تكون صفة مضافة لصفته أو
لان المقصود من الوقف الاستراحة وساب الحركة أبلغ في تحصيل هذا المقصود وما عني (قوله الى
رياضة) أي تودة وتأن (قوله لطفه الفتحه) وسرعتها في النطق ولا تكاد تخرج الاعلى حالها في
الوصل دما ميني (قوله أو اشم الضمه) أي اشم الحرف الضمه أي اجعله شاملا لها بان تنهى العضو
لنطق بها على الحرف (قوله مالم ليس همزا الخ) زاد بعضهم شرطا آخر وهو أن لا يكون منصوبا مانونا
وقيل لا يحتاج الى اشتراطه لان المنصوب المنون يبدل تنوينه ألثاقا فيكون الحرف الموقوف عليه
الالف لا ما قبلها والكلام في الموقوف عليه المحرك وفيه أن المراد بالمحرك في قول المصنف وغيرها
التانيث من محرك المحرك وصلافه والمتكلم عليه بالوجه الخمسة وهو باطلاقه يشمل المنصوب
المنون فلا بد من قيده بخبره كما أسلفنا ويمتنع في المنصوب المنون الروم أيضا قاله السيوطي ولم ينقل
التضعيف عن أحد من القراء الا عن عاصم في مستطير في سورة القمر كما في شرح التوضيح للشارح
وكافي الهمع للسيوطي عن أبي حيان ثم قال السيوطي قال أبو حيان ولم ينقل النقل عن أحد من
القراء الا ما روى عن أبي عمرو أنه قرأ وتواصل بالصبر بكسر الباء وعن سلام أنه قرأ والعصر بكسر
الصاد قال بخلاف الاسكان والروم والاشمام فانها مروية عنهم (قوله مالم تكن عينا) نحو سأل
(قوله والقاضي والفتي) الاولى حذفتها لان الكلام في المحرك وهما ساكن (قوله ان يحظلا) أي
ان يمنع لغة سواء أمكن نطقا كما تفسر تحريكه والمستلزم تحريكه فكذلك ادغام تمنع اللغة فكذلك أول يمكن
نطقا كما تفسر تحريكه كما سيذكره الشارح (قوله هذا بكر ومررت بكسر) ولم يمثل بالمنصوب لان
فيه خلافا يأتى في قوله ونقل فتح الخ (قوله من عنزي) أي قصير (قوله فان لم يكن المنقول اليه ساكنا)

بنا، وخطا، فلا يجوز تضعيفه لان العرب اجتنبت ادغام الهمزة مالم تكن عينا وبالشرط الثاني من نحو مرويتي والقاضي والفتي
فلا يجوز تضعيفه وبالثلث من نحو بكر فلا يجوز تضعيفه ثم أشار الى النقل بقوله (وحركات انقلا) الساكن تحريكه ان يحظلا
أي يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه الى ما قبله بشرطين أحدهما أن يكون ساكنا والاخر أن يكون تحريكه ان يحظلا أي
ان يمنع فتقول في نحو بكر هذا بكر ومررت بكسر بكسر (قوله هذا بكر ومررت بكسر) ولم يمثل بالمنصوب لان
فنقل ضمة الهاء الى الباء فان لم يكن المنقول اليه ساكنا وكان غير قابل للتحريك ا مالم تكون تحريكه منه سذرا كافي نحو ناب

في الاسماء، ونادى هذا في غير المهموزاً ما المهموز فيجوز فيه ذلك كما أشار اليه بقوله (وذلك في المهموز ليس بمنعم) فتقول هذا رده
ومررت بكف، لاسم التنبيه عليه من ثقل الهمزة وهذه لغة كثير من العرب (101) منهم تميم وأسد وبعض تميم

يفرون من هذا النقل
الموقع في عدم النظر الى
اتباع العين للفاء فيقولون
هذا ردي مع كفؤ وبعدهم
يتبع ويبدل الهمزة
بعد الاتباع فيقول هذا
ردي مع كفؤ وتنبهان
الاول لجواز النقل شرط
رابع وهو أن يكون
المنقول منه صحيحاً فلا
ينقل من نحو طي ودلو
الثاني اذا نقلت حركة
الهمزة حذفها الجازيون
واقفين على حامل حركتها
كما يوقف عليه مستبدانها
فيقولون هذا الخب
بالاسكان والروم والاشعاش
وغير ذلك بشرطه وأما
غير الجازيين فلا يحدونها
بل منهم من يثبتها ساكنة
نحو هذا البطور وأبت
البطأ ومررت بالبطي
ومنهم من يبدلها بمجانس
الحركة المنقولة فيقول
هذا البطور وأبت البطأ
ومررت بالبطي وقد تبدل
الهمزة بمجانس حركتها
بعد سكون باقي نحو هذا
البطو ومررت بالبطي
وأما في الفتح فيلزم فتح
ما قبلها وقد يبدلونها كذلك
بعد حركة غير منقولة
فيقولون هذا النكلو
ومررت بالكلى وأهل
الجاز يقولون الكلافي

الوعل بضم فكسر لغة في الوعل بفتح فكسر وهو التيس الجبلي (قوله في الاسماء) أي غير
الاعلام فخرج الفعل كضرب والعلم كدئل (قوله ونادى) أو لتنوع الخلاف وهذا القول هو
الراجح لوجوده في الاسم غير العلم كما أسلفناه (قوله هذا) أي امتناع النقل المؤدى الى عدم النظر
(قوله وذلك) أي النقل المؤدى الى عدم النظر (قوله من ثقل الهمزة) أي زيادة الصعوبة
بسكون ما قبل الهمزة الساكنة (قوله منهم تميم) أي بعض تميم بدليل ما بعده (قوله يتبع ويبدل
الهمزة) أي بمجانس حركة الاتباع قبلها (قوله شرط رابع) لم يقل خامس الغاء للشرط الثالث
المختلف فيه (قوله فلا ينقل من نحو طي ودلو) لتأديته الى تواليها ضمنه وكون الآخر واولها ضمنه
في المرفوع وقلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة في المحفوض وحمل الياء المحفوض على غيره (قوله على
حامل حركتها) أي بالقوة لانه لم يحمل بالفعل عند الجازيين الا السكون فنبه (قوله كما يوقف عليه)
كذا في بعض النسخ بتدبير الضمير أي على حامل الحركة وفي بعضها كما يحذف الشارح عليها بتأنيث
الضمير الراجع الى حامل الحركة لا كتسابه التأنيث من المضاف اليه كذا قال شيخنا وفيه أن شرط
الاكتساب وهو صلاحية المضاف للحذف غير موجود هنا فتأمل (قوله مستبدانها) حال من مجرد
على الراجع الى الحامل وضميرها الحركة أي مستبدانها بأن كانت له أصالة (قوله وغير ذلك) لوقال
والضعيف لكان أولى لشمول الغير للنقل مع أنه غير مراد لانه لا يجري فيه على اللغة المشهورة أما
على لغة تخم من النقل الى المتحرك فلا يبعد الجواز فراجع (قوله وقد تبدل الهمزة الخ) على هذا
الوجه والذي بعده لا يكون في الكلمة نقل أصلاً (قوله بلقي) احتراز عن النقل والاتباع اه سم
لكن صرح الفارسي بأن السكون على هذه اللغة لا يبقى بل يبدل بمثل حركة الهمزة فقال ولا أثر
لكون ما قبل الهمزة ساكناً كما في الخب فيقولون مررت بالخبى ببدال الهمزة المكسورة ياء فتكسر
الباء الساكنة لاجلها وأبت اغلبا ببدال الهمزة ألفاً وفتح الباء لاجلها وهذا الخب يبدال الهمزة
واو اوضح الباء لاجلها اه (قوله وأما في الفتح) أي وأما ببدالها بمجانس حركتها في الفتح ولو قال في
النصب لكان أحسن وفي بعض النسخ وأما في غير الفتح وهو خطأ (قوله فيلزم فتح ما قبلها) أي فيلزم
فيه فتح ما قبلها المناسبة الالف للنقل لعدمه على هذه اللغة كما في الدماميني (قوله وقد يبدلونها
كذلك) أي بمجانس حركتها (قوله فيقولون) أي في الوقف على الكلا الذي هو الحشيش هذا السكلو
ومررت بالكلى أي بفتح اللام وسكون الواو والياء (قوله الابعانستها) أي بمجانس هذه الحركة
(قوله في الوقف الخ) هذا مفهوماً قوله وغيرها التأنيث هندوي (قوله تاناً نأنيث الاسم) أي ولو بسبب
الوضع فقط لتدخل تاء المبالغة كما في رواية وزياتها كما في علامة وفيه في التسهيل التاء بكونها
في آخر الاسم احترازاً من نحو قائمتان وبغني عنه كون الكلام في الحرف الموقوف عليه وبغني أن
يراد بالاسم هنا ما يجمع التصحیح والمليق به وغيره او بالجعل ما يعم الجعل القليل والجعل الكثير
فيكون قوله بعد وقل ذا البيت تفصيلاً للاجمال هنا (قوله من تاء الفعل) وكذا تاء الحرف نحو ربت
عند الجمهور كما يشير اليه الشارح وانما التزم التاء في الفعل والحرف خوف اللبس بالضمير نحو
ضربه وربه وحمل ما لا يلبس فيه على ما فيه لبس وفي الخطاريات لابن جنى قال سيبويه لو سميت رجلاً
بضربت ثم حقرته لقلت ضربه فيموقف عليها بالها لانه قد انتقل من الفعل الى الاسم اه تصریح
وقوله خوف اللبس بحث في التعليل بنحو اللبس بانه يقتضى أن لا يوقف على نحو ضارب بالها
لوجود لبسها بالضمير وقوله ثم حقرته الخ قال بس أم قبل التحقير فهل يوقف عليه بالها ظاهر تعليقه

الاحوال كلها لانهم لا يبدلون الهمزة بعد حركة الابعانستها ولذلك يقولون في أكوأ كوو في ممتلى (في الوقف تاناً نأنيث
الاسم جعل ان لم يكن ساكن صح وصل) نحو فاطمة وحزرة وقائمة واحترز بالتأنيث من تاء الغيرة فانها لا تغير وشد قول بعضهم
فعدنا على الفراه وبالاسم من تاء الفعل نحو قامت فانها لا تغير وبعدم الاتصال بساكن صحيح

من تاء بنت وأخت ونحوهما فانها لا تغير وشمل كلامه ما قبله متحرك كما مثل وما قبله ساكن غير صحيح ولا يكون الألف نحو الحياة
والفتاة والاعرف في هذين النوعين ابدال التاء ها في الوقف وانما جعل حكم الألف حكم المتحرك لانها منقلبة عن حرف متحرك
(وقل اني جمع تصحيح وما ضاهي) أي قل جعل التاء ها في جمع تصحيح المؤنث نحو مسلمات وما ضاهاه أي شابهه وأراد بذلك هيات
وأولات كما صرح به في شرح الكافية فالاعرف في هذا سلامة التاء وقد سمع ابدالها ها في قول بعضهم دفن البناه من المكروماه يريد
دفن البنات من المكرمات وكيف بالاخوة (٢٥١) والاخواه وسمع هياهاه وأولاه ونقل بعضهم أنها لغة طي وقال في الافصح شاذ

لا يقاس عليه **نبيه**
اذا سمى رجل بهيات على
لغة من ابدل فهي كطلمة
تمنع من الصرف للعلية
والتأنيث واذا سمى به على
لغة من لم يبذل فهي
كعرفات يجرى فيها وجوه
جمع المؤنث السالم اذا سمى
به (وغير ذلك بالعكس انتهى)
الإشارة الى جمع التصحيح
ومضاهيه يعني أن غيرهما
يقبل فيه سلامة التاء
بعكسهما سواء كان مفردا
كسلة أو جمع تكسيرا كغلة
ومن اقرواها تاء قول
بعضهم يا أهل سورة
البقرة فقال يجب
ما أحفظ منها ولا آيت
وقوله

الله أنجال بكفي مسلمات
من بعدما بعد ما وبعدهم
كادت نفوس القوم عند
الغصم
وكادت الحيرة أن تدعى
أمت
وأكثر من وقف بالتاء
يسكنها ولو كانت منونة
منصوبة وعلى هذه اللغة
بها كتب في المصحف ان

نعم وظاهر كلامه لا وانظر ما للحكم اذا سمى بنت وربت وولات وقد يقال لا يوقف قبل التحقير بالهاء
لتقوى جانب الفعلية والحرفية حينئذ فيبقى على سكنون التاء وقفا اه (قوله من تاء بنت وأخت)
كون تاءهما للتأنيث لا ينافي كونها للتعويض عن لام الكلمة أيضا وقوله ونحوهما أي كهنت
(قوله ولا يكون) أي الساكن الذي هو غير صحيح الوقف قبل التاء (قوله والاعرف في هذين
النوعين) أي ما قبله متحرك وما قبله ساكن غير صحيح ابدال التاء ها في الوقف وهذا مستغنى عن
ذكره بقول المصنف وغير ذلك الخ (قوله وقل ذا) أي جعل التاء ها في جمع تصحيح يعني ما جمع بألف
وتاء من يدين (قوله وما ضاهي) أي شابه جمع التصحيح في الدلالة على متعدد حال كالأولات أو في
الأصل كعرفات أو في التقدير كهيات فانه في التقدير جمع هياهاه ثم سمي به الفعل وهو بعد كافي
التوضيح فقوله وأراد بذلك هيات وأولات فصر عن نحو عرفات وأذرعان (قوله في قول بعضهم
دفن البناه من المكروماه) يوهم أنه ليس بمحدث وفي تمييز الطبيب من الحديث حديث دفن البنات من
المكرمات رواه الطبراني في الكبير والوسط وغيرهما عن ابن عباس إلا أن يقال راعى الشارح
خصوص الوقف بالهاء يس (قوله وكيف بالاخوة والاخواه) الباء زائدة في المبتدأ وأسقطها في
التوضيح (قوله اذا سمى رجل بهيات) الظاهر أن مثله أولات لجر يان اللغتين الأبدال وعدمه فيه
أيضا (قوله من بعدما) أي من بعدما كادت وما بين ذلك فوكيد وقوله وبعدهم أصل مت قال ابن
جنى ما فابدل الألف ها ثم ابدل الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث فوقف عليها بالتاء وقوله عند
الغصم بفتح الغين المحجمة والصاد المهملة أي رأس الخلقوم (قوله وأكثر من وقف بالتاء الخ)
وبعضهم يقف على المؤنث بالهاء المنون المنصوب كما يقف على المنون المنصوب المجرد (قوله وأشباه
ذلك) نقل شيخنا السيد أن كل امرأه ذكر في القرآن مع زوجها تسم بالتاء المجرورة (قوله فوقف
عليها بالتاء الخ) اعلم أن التاء ان رسمت ها ووقف عليها كل القراء بالهاء وان رسمت تاء فنهى من
يقف بالهاء مراعاة للأصل ومنهم من يقف بالتاء موافقة للرسم العثماني قاله شيخنا السيد (قوله على
لات بالهاء) مثلها ذات كما قاله الفارسي وغيره (قوله قياسا على قولهم الخ) فيه أن الوقف على لات
بالهاء ليس قياسا فكيف يقاس عليه حفيد (قوله وقف بها السكت الخ) أي للتوصل الى بقاء الحركة
في الوقف كما اجتمعت همزة الوصل للتوصل الى بقاء السكون في الابتداء وسميت هاء السكت لانه
يسكت عليها دون آخر الكلمة اه تصریح وموضع اطرادها ثلاثة تأتي في النظم الفعل المعتل
المحذوف الآخر وما الاستفهامية والمبني على حركة بناء لازم (قوله بحذف آخر) أي فقط كافي أعط
أو مع حذف الفاء كافي لم يبق ولم يبق أو العين كافي لم يبق (قوله المعتل) أخذه من المثال ومن لزوم
الاعتلال للاعلال (قوله أو وقفا) ليس المراد به هنا مقابل الوصف اذ يلزم عليه أن الحكم المذكور
في المحذوف الآخر بما لا يختص بالوقف وليس كذلك بل المراد به البناء وبه عبر ابن هشام زكريا (قوله

شجرت الزقوم وامرأت فوح وامرأت لوط وأشبهه ذلك فوقف عليها بالتاء نافع وابن عامر وعاصم وحمة
وقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ووقف الكسائي على لات بالهاء ووقف الباقون بالتاء قال في شرح الكافية ويجوز
عندي أن يوقف بالهاء على ربت وثمان على قولهم في لات لاه (وقف بها السكت على الفعل المعتل بحذف آخر كما عطف من سأل)
يعني ان هاء السكت من خواص الوقف وأكثر ما تزد بعد شيئين أحدهما الفعل المعتل المحذوف الآخر كما يحول يعطه أو وقفا
نحو أعطه والثاني ما الاستفهامية اذا جرت بحرف نحو على مه ولمه أو باسم نحو اقتضاهمه ولحاقها الكل من هذين النوعين واجب
وجاز أما الفعل المحذوف الآخر

فقد نبه عليه بقوله (وايس حتماني سوى ما كع أو كسبح مجز وما فراع مارعوا) يعني أن الوقف بها السكت على الفعل المعلن بحذف
الإخرايس واجبا في غير ما بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد (١٥٣) فالاول نحو عه أمر من وعى يحي ونحوه أمر من

رأى يرى والثاني لم يبع ولم
يره لان حرف المضارعة
زائد فزيادة هاء السكت في
ذلك واجبة لبقائه على أصل
واحد كذا قاله الناظم قال
في التوضيح وهذا مردود
باجماع المسلمين على وجوب
الوقف على لم أو من تق
بترك الهاء **تنبيه**
مقتضى تمثيله ان ذلك انما
يجب في المحذوف الفاء
وانما أراد بالتشثيل التنبيه
على ما بقي على حرف واحد
أو حرفين أحدهما زائد كما
سبق فمحذوف العين كذلك
كلمة سبق في التمثيل بنحوه
ولم يره وفهم منه أن لحاقها
لما بقي منه أكثر من ذلك
نحو أعطه ولم يعطه جائز
لا لازم (وما في الاستفهام
ان جرت حذف ألفها)
وجو بسواه جرت بحرف
أو اسم وأما قوله **على**
ما قام يشتمني لغيم ضرورة
واحترز بالاستفهامية عن
الموصولة والشرطية
والمصدرية نحو مرت
بما مرت به وبما تفرح
أفرح وعجبت بما تضرب
فلا يحذف ألف شيء من
ذلك وزعم المبرد أن حذف
ألف ما الموصولة بشئت
لغة ونقله أبو زيد أيضا
قال أبو الحسن في الاوسط
وزعم أبو زيد أن كثير
من العرب يقولون سئل

فقد نبه عليه) أي على حكم لحاق الهاء له من الوجوب والجواز وقوله بقوله أي بمنطوقه في الجواز
ومفهومه في الوجوب (قوله مجزوما) حال من يع (قوله نحو عه) أصله او عه حذف الواو التي هي فاء
الكلمة فحذفت همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها فالباقي عين الكسامة وقوله ونحوه أصله اذ آة
نقلت حركة الهزة الى الراء ثم حذف وحذفت همزة الوصل لماسر فالباقي فاء الكسامة وفي الدماميني
على المعنى أن حذف هاء السكت في مثل هذين الفعلين حالة الوصل انما هو في اللفظ لا في الخط
ومثلها امر من وأي يئ وأي يعنى وعد واذا وقع قبله ساكن من كلمة ونقلت حركة الهزة
اليه على غير قياس تخفيف الهزة قلت قل بالخير يازيد وهند قالت بالخير يا عمرو فلم يبق من
الفعل الا الكسرة في لام قل وتاء قالت وتقول على هذا يازيد قل بالخير يا هند فلم يبق الا الحركة
وأما الياء فضمير الفاعل الذي كان متصلا بالهمزة وقد قيل في ذلك في أي لفظ يا نخاة المله حركة
قامت مقام الجمله ومن ذلك اللغز المشهور ان هند المليحة الحسناء وأي من أضمرت محل وفاء
فاصل ان ابن حذف ياء الفاعل لالتقاء ساكنة مع فون التوكيد وهند منادى والمليحة نعت
له على اللفظ والحسناء نعت له على المحل ورو أي مصطر مبهين للنوع أي عدن يا هند وعد امر آة
أضمرت وفاء نخلها (قوله واجبة) قد يقال هلا كانت جائزة فقط في الثاني لان حرف المضارعة كالجزء
كجازت فقط في ما الاستفهامية المجرورة بالحرف لانه كالجزء اه سم بل كون حرف المضارعة
كالجزء أقوى من كون حرف الجر كالجزء من ما لان حرف المضارعة لا تقوم بنية المضارع الا به
(قوله قال في التوضيح وهذا مردود باجماع المسلمين الخ) اجيب بأجوبة مرددة منها أن الليس
معتل الآخر والكلام فيه ومنها أن القراءة سنة متبعة فلا ينهض حجة على المصنف ويرد الاول
بأن كون الآخر معتل الآخر لا يفيد لان المصنف على بقاء الفعل على أصل واحد وهو موجود في
الوكونه غير معتل الآخر لا أثر له على أن كون الكلام في معتل الآخر غير مسلم بل هو في المعلن
يحذف الآخر والله ويرد الثاني بأن القراءة الصحيحة لاختلاف العربية ولا تأتي على ما تنعنه
وحيث حذف فوق جميع المسلمين على لم أو من تق بترك الهاء دليل قاطع على عدم وجوبها نعم رد على
ابن هشام انه وافق المصنف في أو اخرايب كان من شرح القطر وقال بمقالته في رد عليه ما أورده على
المصنف (قوله على وجوب الوقف) أي حيث أريد الوقف وجب ما ذكره والوقف على موضع
بخصوصه ليس واجبا حفيد (قوله بترك الهاء) وانما يوقف على أو تق بسكون الكاف والقف (قوله
مقتضى تمثيله الخ) أي لان عاداته الغالبة اعطاء الحكم بالمثال (قوله جائز لا لازم) لكن الاجود
الانبان بالهاء ومحافظه على دليل اللام المحذوفة أعنى حركة ما قبل اللام (قوله سواء جرت بحرف) نحو
عم يتساءلون أو اسم نحو يحيى عم جئت وقال الشاطبي حذف الألف من الجرورة باسم جائز لا لازم
ونقله عن سيويه تصريح (قوله على ما قام يشتمني) من باب ضرب ونصرك في القاموس (قوله
ضرورة) أي بناء على أنها ما وقع في الشعر مما لا يقع مثله في النثر والافلاشاعر مندوحة عن اثبات
الألف بحذفها غاية ما يلزم عليه العقل وهو جائز في الواو في صلوح وحكاة الشيخ خالد لغة وعليها قراءة
بعضهم عما يتساءلون (قوله قال أبو الحسن في الاوسط) دليل لقوله ونقله أبو زيد أيضا (قوله لكثرة
استعمالهم اياه) أي التركيب المذكور (قوله أن المرفوعة) نحو ما هذا والمنصوبه نحو ما اشتريت
قال سم وقد يفرق بين الجرورة وغيرها بأن الجار يتصل بها اتصال الجزء فكان كالعوض من
حذف الألف ولا كذلك غير الجرورة اه وهو واضح في الجرورة بالحرف دون الجرورة بالاسم الا
أن يقال حملت الجرورة بالاسم على الجرورة بالحرف (قوله الام) فمفعول تقول لانه في معنى الجملة

(٣٠ - صبان رابع) عم شئت كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم اياه وفهم من قوله ان جرت ان المرفوعة والمنصوبه لا تحذف ألفها
وهو كذلك وأما قوله الام تقول الناعبات الامه **ألا** فاند يا أهل الندى والكرامه

فضرورة التنبيهات في الاول أهمل المصنف من شروط حذف ألفها أن لا تتركب مع ذافان ركبت معه لم تحذف الألف نحو على
 ماذا لمونسي وقد أشار إليه في التسهيل نقله المرادى • الثاني سبب هذا الحذف ارادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية
 وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية فانها متعلقة بما بعدها وبخلاف الموصولة فانها والصلة اسم واحد الثالث قد ورد
 تسكين ميمها في الضرورة مجرورة بحرف (١٥٤) كقوله • يا أسديالم أكلته لمه (وأولها الهان نقف) أي جواز ان حرت بحرف نحو

عنه ووجوب ان حرت باسم
 نحو اقتضاهمه وهذا قال
 (وليس حتما في سـوى
 ما اقتضاه باسم كقولك
 اقتضاهم اقتضى) أي وليس
 أي الأثرها الهاء واجبا في
 سوى المجرورة بالاسم وقد
 مثله وعلته ذلك أن الجار
 الحرفي كالجزء لا اتصالها
 لفظا وخطا بخلاف الاسم
 فوجب إلحاق الهاء للمجرورة
 بالاسم لبقائها على حرف
 واحد في تنبيهه في اتصال
 الهاء بالمجرورة بالحرف وان
 لم يكن واجبا أجود في قياس
 العربية وأكثر وانما وقف
 أكثر لقراء غير هاء اتباعا
 للرسم (ووصلها بغير
 تحريك بناه أديم شذفي
 المدام استحسننا) يعني أن
 هاء السكت لا تعصل بحركة
 اعراب ولا شبهة بها فلذلك
 لا تلحق اسم لا ولا المنادى
 المضموم ولا ما بنى لقطعه
 عن الاضافة كقبل وبعد
 ولا العدد المركب نحو خمسة
 عشر لان حركات هذه
 الاشياء مشابهة لحركة
 الاعراب وأما قوله
 يارب يوم لى لا أنظله •
 أرمض من تحت وأضحى
 من عله فشاذ لان حركة عل

أي أي كلام تقول والناعبات جمع ناعيه وفي بعض النسخ الناعيا في بصيغته تنبيه ناعى وهو
 الانسب بقوله ألافانديا نعم العرب تحاطب الواحد والجمع بصيغته التثنية (قوله ضرورة) أي بناء
 على ما مر والأفشا عر مندوحة عن حذف الألف باثباتها ولا يلزم شيء بل يكون الجزء سالما من
 الزحاف (قوله أهمل المصنف) قد يقال لا اهمال لان المصنف أشار إليه بكون المحدث عنه في كلامه
 افظ ما فيخرج لفظ ماذا لان لفظ ما غير لفظ ماذا المتقرر أن الشيء مع غيره غير في نفسه (قوله وبين
 الموصولة والشرطية) أي والمصدرية أو أراد بالموصلة ما يعمها فكلامه هنا على غط قوله سابقا
 واحترزا بالاستفهامية الخ (قوله اسم واحد) أي كالاسم الواحد (قوله تسكين ميمها) أي وصلا إذ
 تسكين ميمها وبقا جزاء نظمها ونثرا أفاده سم (قوله يا أسديالم أكلته لمه) كأنه لم يقصد معينا من بنى
 أسد فنصب ونكر قال العيني وأنشده أبو الفتح ياقعسى والشاهد في لم أكلته حيث سكن الميم وصلا
 للضرورة (قوله وقد مثله) أي الاسم الجار (قوله لا اتصالها لفظا) أي اتصالا قويا يدل على عدم وقفهم
 على الجار بدون مجروره بخلاف المضاف (قوله وخطا) أي غالباً فلا يرد حتام والام وعلام (قوله وان
 لم يكن واجبا) جملة حالية (قوله أجود في قياس العربية) لتسكون الهاء عوضا عن الألف المحذوفة
 (قوله ووصلها بغير الخ) يوجد في بعض النسخ قبل هذا البيت بيت آخر هو •

• ووصل ذى الهاء أجز بكل ما • حرك تحريك بناء لزمنا فيكون قوله ووصلها بغير الخ تفصيلا لاجال
 هذا البيت (قوله مشابهة لحركة الاعراب) أي في العروض عند مقتضياتها وزوالها عند عدمها سم
 (قوله لا أنظله) بالبناء للمجهول أي لا أنظله فيه نفيه حذف وإيصال وقوله أرمض الخ قال زكريا
 أرمض مجهول من روضت قدمه اذا احتترقت من حر الرضاء وهى الارض التى بها حرارة الشمس
 وأصل تحت تحتى وأضحى مجهول أيضا من ضحيت للشمس بالكسر والفتح ضعى اذا برزت لها اه
 وسبقه إلى ذلك العيسى وتبعهما أرباب الحواشي ولا يخفى ما فيه من الخلل لان جعل الفعلين من
 روضت قدمه وضحيت للشمس ينافى كونهما مجهولين لان روضت بهذا المعنى وضعى أو ضعا لزمان
 كيدل عليه كلام القاموس وغيره والمجهول الذى نائب فاعله غير ظرف وجار ومجرور ومصدر
 لا يكون إلا من المتعدى بنفسه فالذى ينبغى بناؤه للفاعل وناقش الدماميني في الاستشهاد بالبيت
 باحتمال أن الهاء ضمير وبنى على لاضافته إلى مبنى وأجاب عنه سم بأنه خلاف الظاهر وعندى
 فى صحته ما ذكره من الاحتمال نظر اذا المعهود فى المبنى لاضافته إلى مبنى البناء على الفتح لا الضم
 ومنه قوله • اذهب قريش واذا ما مثلهم بشر بفتح مثل فتأمل (قوله فحركة على الخ) الفاء تعليلية (قوله
 وشم) بفتح المثناة وضهها فيما يظهر لحوها كل متحرك حركة بناء دائمة الا الماضى (قوله اقتضى
 قوله ووصلها بغير تحريك بناه أديم الخ) دفع يجعل النفي راجعا للقيء فقط وهو أديم فكانه قال ووصلها
 بغير يك بناء غير مدام ويجعل اضافة غير إلى ما بعده للجنس على أن سيويه حكى أعطى أبيضه
 بلحوق الهاء للمعرب شذوذا واقتضى أيضا أن وصلها بحركة ليست بناء ولا اعرابا كما فى الزيدانه
 والمسلونه شاذ لشمول غير تحريك بناه المدام لها مع أنه يجوز أن تلحقها الهاء بلا شذوذ كما فى الهمع
 وغيره واقتضى أيضا أن وصلها بالمبنى على غير حركة شاذ شذوذا لغير الحركة مع أن منه ما يجوز

حركة بناء ماضية لقطعه عن الاضافة فهى كقبل وبعد والى هذا أشار بقوله ووصلها بغير تحريك بناه أديم شذوفا وصله
 على غير حركة بناء مدام بل حركة بناء غير مدام وأشار بقوله فى المدام استحسننا الى ان وصل هاء السكت بحركة البناء المدام أى الملتزم
 جائز مستحسن وذلك كفتحة هو وهى وكيف ثم يقال فى الوقف هو وهى وكيفه وشمه • التنبيهان في الاول اقتضى قوله ووصلها بغير
 تحريك بناه أديم شذوان وصلها بحركة الاعراب قد شذوا أيضا لان كلامه

يشمل نوعين أحدهما تحريك البناء غير المدام والآخر تحريك الأعراب وليس ذلك إلا في الأول والثاني قوله في المدام - تحسنا يقتضى جواز اتصالها بحركة الماضي، لأنها من التحريك المدام وفي ذلك ثلاثة أقوال الأول المنع مطلقا والثاني الجواز مطلقا والثالث الجواز إن أمن اللبس نحو قعدته والمنع إن تحب اللبس نحو ضربته (١٥٥) والصحيح الأول وهو مذهب سيويوه

والجمهور وواختاره المصنف لأن حركته وان كانت لازمة فهي شبيهة بحركة الأعراب لأن الماضي إنما بني على حركة أشبهه بالمضارع المعرب في وجوه تقدمت في موضعها فكان من حق المصنف أن يستنبطه كإفعل في السكافية فقال فيها

وصله بالهاء باطراد كيدل عليه قول الهمع قال أي أبو حيان وكل مبني آخره ألف نحوها وأولها وهذا يجوز فيه ثلاثة أوجه أبقاؤها ألفا كما في الوصل وأبدائها همزة والحق هاء السكت بعدها وشدة قلب الألف هاء في قوله من ههنا ومن ههنا في الالف والوجه الثالث نحو يزيده ولا يوقف عليه بالألف فقط ولا تبدل ألفه همزة أما المعرب فلا تحقه هذه الهاء فلا يقال موساه ولا عيساه لئلا يلبس بالمضارع الذي في باب النديمة من الشرح والهمع وغيرهما أن الوقف على المنذوب بالألف فقط جائز وأن الجمع بين الألف والهاء غالب لا واجب (قوله يشمل نوعين) بل ثلاثة بل أربعة كما عرفت (قوله ليس ذلك) أي الشذوذ إلا في الأول أي فلم يرد في الثاني اه سم وقد عرفت ما فيه مما مر عن سيويوه (قوله إن أمن اللبس) أي لبس هاء السكت بهاء الضمير وقوله نحو قعدته أي لأن قعد لا يزوم فلا يتعدى للمفعول به حتى تلبس هاء السكت بضمير المفعول به بخلاف ضرب به وقد يقال هاء قعدته وإن لم تلبس بضمير المفعول به تلبس بضمير المصدر إلا أن يقال هو احتمال بعيد والحاصل معه اجبال للبس بخلاف ضربه (قوله في وجوه الخ) أي في وقوعه صفة وصلته وخبرها وحالها وشرطا (قوله لفظ الوصل) الاضغفة على معنى في أي اللفظ في الوصل وقوله ما للوقف أي لفظ في الوقف غسنت المقابلة (قوله ما للوقف) أي من اسكان مجرد أو مع الروم أو مع الأشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت تصريح (قوله وفشا) أي الاعطاء المفهوم من أعطى وقوله منتظما حال سبيبية على تقدير مضاف من فاعل فشا أي منتظما محله وهو اللفظ الذي حصل فيه الاعطاء أو الضمير راجع للفظ الوصل المعطى حكم لفظ الوقف والحال على هذا ظاهرة (قوله لم يتسنه وانظر) قال شيخنا السيد أشار بذكر وانظر إلى أن الخلاف في إثبات الهاء إنما هو في الوصل أما في الوقف فتأبته وفاقا اه وكذا يقال فيما بعد (قوله إنما تبدل هذه الألف واو في الوقف) أي عند بعض طي المدكور وعبارة الهمع ربما قلبت الألف الموقوفة عليها همزة أو ياء أو واو نحو هذه أفعأ أو أفعي أو أفعو في هذه أفعي وهذه عصأ أو عصي أو عصو والأولى والأخيرة لغة بعض طي والثانية لغة فزارة ونص سيويوه على أن هذه اللغات الثلاث في كل ألف في آخر اسم سواء كانت أصلية أو غير أصلية وحكى الخليل أن بعضهم يقول رأيت رجلا فيهمز لأنها ألف في آخر الاسم (قوله ممنون أنتم) والقياس من أنتم لأن من لا يختلف لفظها واصلها جوارها واصلها مجردا ورفقا (قوله بتسكين الروي) أي حقيقته أو حكايا فدخل في الروي العروض المصرفة فلا اعتراض بان العتاب في البيت المستشهد به ليس رويبا بل هو عروض (قوله بجدة) أي ألف أو واو أو ياء (قوله وأثبتها الجازيون مطلقا) أي قصدوا الترخم أي مد الصوت فوق حركتين أو لا بقربيه قوله وان ترخم التميميون الخ أي قصدوا الترخم فعلم أن الترخم غير لازم للمدة وأن ابطال شيخنا تفسير الاطلاق بما ذكر بان الترخم لازم للألف باطل مع ما فيه من القصور (قوله فكذلك) أي أثبتوا المدة (قوله والاعوضوا منها) أي من المدة التنوين أي ليقطعوا به الترخم مطلقا أي بعد ضمة أو فتحه أو كسرة بقربيه التثليل

الامالة

(قوله ونسبى الكسر) أي لما فيها من الامالة إلى الكسر وقوله وبالطخ أي لما فيها من بطخ الفتحة

ووصل ذى الهاء أجز بكل ما حركت نحو بلغنا لزما ما لم يكن ذلك فعلا ماضيا (وربما أعطى لفظ الوصل ملة للوقف يثرا وفتشا منتظما) أي قد يتحكم للوصل بحكم الوقف وذلك في النثر قليل كما أشار إليه بقوله وربما ومنه قراءة غير حمزة والكسائي لم يتسنه وانظر فيهمز ادهم اقتده قل ومنه أيضا ما لبه هلك عنى سلطانيه محذوه ما فيه نار حامية ومنه قول بعض طي هذه جبالوا فإني لأنه إنما تبدل هذه الألف واو في الوقف فأجرى الوصل مجراه وهو في النظم كثير من ذلك قوله مثل الحريق وافق القصبا فشدد الباء مع وصلها بحرف الاطلاق وقوله

أقوانارى فقلت ممنون أنتم وقد تقدم في الحكاية خاتمة وقف قوم بتسكين الروي الموصول بجدة كتوله أقل اللوم عاذل والعتاب وأثبتها الجازيون مطلقا فيقولون العتاب وان ترخم التميميون فكذلك والاعوضوا منها التنوين مطلقا كقوله سقيت الغيث أثبتا الخيامن وكقوله يا صاح ما حاج العميون الذرفن وكقوله لما نزل برحلتنا وكان قد دن واندد أعلم الامالة ونسبى الكسر والميطخ والأضجاع وقدمها في التسهيل والسكافية على الوقف وما هنا أنسب لأن أحكامه

أهم والنظر في حقيقتها فأندتها وحكمها ومحلها وأسبابها وأسبابها أما حقيقتها فإن ينحى بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف إن كان بعدها ألف نحو الياء وأما فأندتها فاعلم أن الغرض الأصلي منها هو التناسب وقد ترد للتنبيه على أصل أو غيره كما سيأتي وأما حكمها فالجواز وأسبابها الآتية بحجزة لها لا موجبة وتعتبر أي على ومن تبعه عنها بالموجبات تسمح فكل مما لا يجوز فتحه وأما محلها فالأسماء المتمكنة والأفعال هذا هو (106) الغالب وسيأتي التنبيه على ما أميل من غير ذلك وأما أسبابها فقيم ومن جاورهم من

سائر أهل نجد كما سند وقيس
وأما أهل الحجاز فيخمون
بالفتح وهو الأصل ولا
يميلون إلا في مواضع قليلة
وأما أسبابها فقسمان
لفظي ومعنوي فاللفظي
الياء والكسرة والمعنوي
الدلالة على ياء أو كسرة
وجملة أسباب امالة الألف
على ما ذكره المصنف ستة
• الأولى انقلابها عن الياء
• الثانية ما لها إلى الياء
• الثالثة كونها بدل عين
ما يقال فيه قلت • الرابع
ياء قبلها أو بعدها • الخامس
كسرة قبلها أو بعدها
• السادس التناسب
وهذه الأسباب كلها
راجعة إلى الياء والكسرة
واختلف في أيهما أقوى
فذهب الأكثرون إلى أن
الكسرة أقوى من الياء
وأدعى إلى الامالة وهو
ظاهر كلام سيبويه فإنه قال
في الياء لأنها بمنزلة الكسرة
تجعل الكسرة أصلا
وذهب ابن السراج إلى أن
الياء أقوى من الكسرة
والأول أظهر لوجهين
أحدهما أن اللسان يتسفل
بها أكثر من تسفله بالياء
والثاني أن سيبويه ذكر أن

طلع الكسرة أي امالتها اليه وأصل طبع الشيء القارؤه ورميه ويلزمه امالته (قوله أهم) لأنه لا بد منه
بخلاف الامالة (قوله والنظر) مبتدأ أو قوله في حقيقتها المخبر وكان عليه أن يزيد الموانع وموانع
الموانع (قوله فإن ينحى الخ) شامل لامالة الألف لأن فيها أيضا امالة الفتحة نحو الكسرة كما يفيد
تقريره وقضية صنيعة أنها عمل واحد يلزمه عند وجود الألف عمل آخر وهو ظاهر بخلاف قول ابن
الناظم هي أن نحو بالفتحة نحو الكسرة وبالالف نحو الياء مع أن قوله المذكور يخرج عنه امالة
الفتحة التي ليس بعدها ألف (قوله هو التناسب) أي تناسب الأصوات وصيرورتها من غط واحد
بيان ذلك أنك إذا قلت عابد كان لفظك بالفتحة والألف تصعدوا واستعلا وبالكسرة انحدروا وتسفلا
فيكون في الصوت بعض اختلاف فإذا أملت الألف قربت من الياء وامتزج بالفتحة طرف من
الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الألف ونصير الأصوات من غط واحد وهذا نظير اشتباههم
الصاد زاي في نحو يصدر للتناسب لأن الصاد حرف مهموس والدال حرف مجهور فبينهما انقرا والزاي
تشاكل الصاد في الصغير والدال في الجهر فإذا أشربوا الصاد زاي حصل تناسب الأصوات حفيد
(قوله أو غيره) كقلبها ياء في التثنية وإن لم يكن أصلها ياء (قوله فكل مما لا يجوز فتحه) أي رجوعا
إلى الأصل قال البعض وكان الأحسن أن يقول يجوز عدم امالته ليشمل الألف اه وجوابه
ما سيصرح به الشارح عند قول المصنف • والكف قد يوجه ما ينفصل • من أن المراد بالفتح ترك
الامالة (قوله فيخمون بالفتح) أي وجوباً في غير المواضع القليلة الآتية (قوله وجملة أسباب امالة
الألف) أي تفصيلاً بخلاف ما قبله فاجال (قوله على ما ذكره المصنف) فيه أنه لم يذكر في النظم بعض
الرابع وهو الياء بعد الألف إلا أن يقال المراد ذكره في الجملة أولاً بقيد هذا النظم (قوله الأول
انقلابها عن الياء الخ) الأول والثاني يرجعان إلى الدلالة على ياء لأن انقلاب الألف عن الياء أو إلى
الياء في بعض الأحوال سبب للدلالة على الياء ثم لا يخفى أن سبب السبب سبب فلا تنافي بين جعله أولاً
الدلالة سبباً وجعله ثانياً إلا أن انقلاب سببها والثالث يرجع إلى الدلالة على الكسرة لأن كون الألف
بدل عين ما يقال فيه عند اسناده إلى ضمير المتكلم فلت سبب للدلالة على الكسرة ثم سبب السبب
سبب فلا تنافي أيضاً والرابع والخامس يرجعان إلى قسمي السبب اللفظي والسادس لا يرجع إلى
خصوص واحد من قسمي اللفظي ولا خصوص واحد من قسمي المعنوي بل يرجع في كل موضع
بواسطة سبب امالة ما لاجله التناسب إلى هذا السبب أي كان قد دبر (قوله ما لها) أي أبولتها أي
رجوعها (قوله راجعة إلى الياء والكسرة) قال البعض كان الأولى هي الدلالة على الياء والكسرة اه
وهو ساقط لأن ما ادعى أوليته لا يشمل الرابع والخامس بخلاف عبارة الشارح وقد بينا آنفاً وجه
الرجوع فلا تغفل (قوله وأدعى إلى الامالة) لعلة عطف تفسير (قوله يميلون الألف للكسرة) أي لاجل
الكسرة (قوله لا يميلون للياء) أي لاجل الياء أي فن يميل الألف للكسرة أكثر ممن يميل للياء فكانت
أقوى (قوله من الكائنة عينا) أي ففهم أنه تفصيل فإن كانت عين فعل كالالف في دان أميلت وإن كانت
عين اسم كالالف في ناب لم عمل على خلاف سيأتي ولا لاجل التفصيل والخلاف قال وسيأتي حكمها (قوله
دون مزيد) أي من يزيد ليس على تقدير الانفصال فلا يرد أن ألف نحو ملهى إنما تقلب ياء بزيادة علامة

أهل الحجاز يميلون الألف للكسرة وذكر في الياء أن أهل الحجاز وكثيراً من العرب لا يميلون للياء فدل هذا من التثنية
جهة النقل أن الكسرة أقوى وقد أشار المصنف إلى السبب الأول بقوله (الألف المبدل من باقي طرف • أمل) أي سواء في ذلك
طرف الاسم نحو رمي والفعل نحو رمي واحترز بقوله في طرف من الكائنة عينا وسيأتي حكمها وأشار إلى السبب الثاني بقوله
(كذا الواقع منه بالاختلاف • دون مزيد أو شدود) أي عمال الألف إذا كانت صائرة إلى الياء دون زيادة ولا شدوذ وذلك ألف نحو

مغزى وملهى من كل ذى ألف متطرفة زائدة على الثلاثة ونحو حبلى وسكرى من كل ما آخره ألف تأنيث مقصورة فانها تمثال
لانها تؤل الى الياء فى التثنية والجمع فأشبهت الالف المنقلبة عن الياء واحترز بقوله دون مزيد من رجوع الالف الى الياء بسبب
زيادة كقولهم فى تصغير قفاقنى وفى تكسيره فى فلا يعمل قفا لذلك واحترز بقوله أو شدوذ من قلب الالف ياء فى الاضافة الى ياء
المتكلم فى لغة هذيل فانهم يقولون فى عصا وقصاعصى وقفى ومن قلب الالف ياء فى الوقف عند بعض طيى نحو عصى وقفى فلا تسوغ
الامالة لاجل ذلك وخلف فى كلامه حال من الياء ووقف عليه بالسكون لاجل النظم (١٥٧) ويجوز فى الاختيار على لغة ربيعة

تثنية والجمع لانها زائدة على تقدير الانفصال (قوله فانها) أى ألف نحو مغزى وملهى ونحو حبلى
السبب الثانى هو أيضا فى
الالف الواقع طرفا كالاول
الثانى قد علم مما تقدم أن
نحو قفا وعصا من الاسم
الثلاثى لعمال لان ألفه
عن واو ولا يؤل الى الياء
الافى شدوذ أو زيادة وقد
سعت امالة العشام صدر
الاعشى وهو الذى لا يبصر
ليلا ويبصر نهارا والمكا
بالفتح وهو حجر الثعلب
والارنب والى الكا بالكسر
الكاسة وهذه من ذوات
الواو لقولهم ناقة عشواء
وقولهم المكور والمكورة
بمعنى المسكا لقولهم كبوت.
البيت اذا كنته والالفاظ
الثلاثة مقصورة وهذا
شاذ لا يقال لعل امالة الكا
لاجل الكسرة فلا تكون
شاذة لان الكسرة لا تؤثر
فى المنقلبة عن واو وأما
الربا فامالتهم له وهو من
ربا ربوا لاجل الكسرة فى
الراء وهو مسموع مشهور
وقد قرأ به الكسائى وحزة
الثالث يجوز امالة الالف
فى نحو دعا وعزما فى الفعل
الثلاثى وان كانت عن

التثنية والجمع لانها زائدة على تقدير الانفصال (قوله فانها) أى ألف نحو مغزى وملهى ونحو حبلى
وسكرى (قوله والجمع) أى بالالف والتاء (قوله فأشبهت الالف المنقلبة عن الياء) أى بجمع
الارتباط بالياء فى كل (قوله فى تصغير قفاقنى الخ) أصل المصغر قفى واجتمعت الواو والياء وسبقت
احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وأصل الجمع قفو وقلبت الواو الاخرى ياء
كراهة اجتماع واوين فصارت قفى واجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو
ياء وأدغمت الياء فى الياء وقلبت ضمة الفاء كسرة لاجل الياء وضمة القاف كسرة لاتباع كسرة الفاء
ومثله عصا قاله المصريح (قوله من قلب الالف ياء فى الاضافة الى ياء المتكلم فى لغة هذيل) نظريه
الشاطبي بأنه كيف يصح اطلاق الشاذ على لغة شهيرة واستتقر أنه احتراز عن قلب الالف ياء فى
الوقف عند بعض طيى ومن تنية رضاعى رضيان لنذوركى (قوله مما تقدم) أى من التقييد بعدم
الشدوذ (قوله من الاسم الثلاثى) أى المنقلبة ألفه المتطرفة عن الواو بخلاف نحو ملهى ومغزى
من الاسم المجاوز لثلاثة أحرف المنقلبة ألفه المتطرفة عن الواو لرجوعها ياء دون زيادة وشدوذ (قوله
العشا) بالفتح والقصر (قوله لقولهم) تعميل لقوله وهذه أى الثلاثة من ذوات الواو (قوله لان
الكسرة) أى كسرة غير الراء بدليل ما بعده (قوله لاجل الكسرة فى الراء) أى لانها تؤثر فى امالة
الواوى سواء تقدمت على الالف كفى الربا أو تأخرت عنها كما فى الدار نقله سم عن الجار بردى
(قوله مسموع مشهور) قد يوهى أنه غير مقيس وليس كذلك بمن صرح بأنه مقيس شيخ الاسلام فى
شرح الشافية (قوله يجوز امالة الالف فى نحو دعا الخ) قال الموضع على هذا يشكك قول الناظم ان
امالة ألف تلافى قوله تعالى والقمر اذا تلاها المناسبة ألف جلا وقول ابنه ان امالة ألف سبب المناسبة
ألف قلبا بل امالتهم القولك تلا وسببا وسبباً فى الشرح عند قول المصنف وقد أمالوا التناسب الخ
أن تمثله بتلاغما هو على رأى غير سيبويه كالمبرد وطائفة فلا تغفل وفى القاموس سببا سبجوا سكن
اه وحينئذ فى الآية مجاز عقلى لان السكون فى الحقيقة للناس فى الليل لاله (قوله ظهر الفرق
الخ) لان الفعل الثلاثى الواوى تؤل ألفه الى الياء دون مزيد وشدوذ بخلاف الاسم الثلاثى
الواوى (قوله وقال أبو العباس) أى المبرد وهذا مقابل قوله وهو عند سيبويه مطرد فقوله وقد تجوز
على بعد أى عن القياس فهى غير مطردة ودفع به ما قد يوهى قوله قبيحة من عدم اجتماعها أصلا يدل
على كونه مقابلة قول الشارح فى شرح قول المصنف وقد أمالوا التناسب الخ ليس بخاف أن تمثله
بتلاغما هو على رأى غير سيبويه كالمبرد وطائفة أما سيبويه فقد تقدم أنه يطرد عنده امالة نحو غزا
ودعا الخ فقول البعض ان هذا تأنيديا قبله غفلة عن صريح كلام الشارح فيما يأتى وأيضا كيف
يقال فى المطرد انه قبيح وقد يجوز على بعد (قوله ولما تلبه الخ) يرجع للالف المنقلبة عن ياء والالف
الصائرة ياء وان أوهمت عبارة الشارح قصره على الاولى وقوله ما الها على تقدير مضاف أى حكم
ما الها والها مفعول مقدم لعدم بفتح فكسر أى فقد (قوله من الامالة) بيان لما للالف المتطرفة فقوله

واولانها تؤل الى الياء فى نحو دعى وغزى من المبني للمفعول وهو عند سيبويه مطرد وبهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثى والفعل
الثلاثى اذا كانت ألفه مع واو وقال أبو العباس وجماعة من النحاة امالة ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف نحو دعا وغزا
قبيحة وقد تجوز على بعد اه وأشار بقوله (ولما تلبه ها التانيث ما الها عدما) الى أن للالف التى قبلها التانيث فى نحو مائة
وقناة من الامالة لتكونا منقلبة عن الياء امالة الالف المتطرفة لانها التانيث غير معتد بها فالالف قبلها متطرفة تقديره وأشار الى
السبب الثالث بقوله (وهكذا يدل عين الفعل

ان يؤول الى فلت) أي تمام الالف أيضا اذا كانت بدلان عين فعل تكسر فاؤه حين يسند الى تاء الضمير سواء كانت تلك الالف منقلبة عن واو مكسورة (كجاضى خف) وكدهو وخاف وكادأوعن ياء نحو وماضى بع (ودن) وهو باع ودان فانك تقول فيها خفت وكذت وبعثت وندت فيصيران في اللفظ على وزن فلت والاصل فعلت فحذفت العين وحركت الفاء بحركتها وهذا واضح في الاولين وأما الاخيران فقيل بقدر نحو يله الى فعل بكسر العين ثم تنقل الحركة هذا مذهب كثير من النحويين وقيل لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتذبة للدلالة على أن العين (١٥٨) ياء وليبيان ذلك موضع غير هذا واحترز بقوله ان يؤول الى فلت من نحو طال

وقال فانه لا يؤول الى فلت بالكسر وانما يؤول الى فلت بالضم نحو طالت وقلت والحاصل أن الالف التي هي عين الفعل تمام ان كانت عن ياء مفتوحة نحو دان أو مكسورة نحو هاب أو عن واو مكسورة نحو خاف فان كانت عن واو مضمومة نحو طال أو مفتوحة نحو قال لم عمل تنبيهات في الاول اختلاف في سبب امالة نحو خاف وطاب يقال السيراني وغيره انها للكسرة العارضة في فاء الكلمة ولهذا جعل السيراني من أسباب الامالة كسرة تعرض في بعض الاحوال وهو ظاهر كلام الفارسي قال وأما لو خاف وطاب مع المستعملين طلبا للكسرة في خفت وقال ابن هشام الخضر اوى الاولى أن الامالة في طاب لان الالف فيها منقلبة عن ياء وفي خاف لان العين مكسورة أرادوا الدلالة على الياء الكسرة الثاني نقل عن بعض الجازيين امالة نحو خاف وطاب وفاقا

لكونها أي الالف المتطرفة منقلبة عن الياء تعديل لثبوت الامالة للالف المتطرفة وقوله لان هاء التانيث لم يخ تعديل لثبوت مال الالف المتطرفة من الامالة للالف التي قبل هاء التانيث فاستقامت عبارته لكن في قوله لكونها منقلبة عن الياء قصور ولو قال منقلبة عن الياء أو يؤول الى الياء لشمل نحو مغزاة وملمهة فتدبر (قوله ان يؤول الى فلت) من ذلك مات على لغة من يقول مت بكسر الميم بخلافه على لغة من قال مت بضمها (قوله وهو خاف وكاد) والدليل على أن الفهنا منقلبة عن واو الخوف والكسرة قال في الصحاح كاد يفعل كذا وكاد أو مكادة (قوله أم عن ياء) أي مفتوحة كافي باع ودان أو مكسورة كافي هاب (قوله فيصيران في اللفظ على وزن فلت) هذا لا ينفرع على مجرد حذف العين صدقه مع ضم الفاء أيضا فكان الاولى ان يقول بحذف عين الكلمة ونقل حركتها الى الفاء فيصيران الخ ولو اقتصر على قوله فانك تقول فيها خفت وندت على وزن فلت والاصل الخ لو في المراد وسلم مما مر (قوله فحذفت العين) لأنها لما نقلت حركتها الى الفاء التقت ساكنة مع اللام فحذفت لاتقاء الساكنين فعلم أن الحذف بعد الحذف لكن الشارح نظر الى أن الواو لا تقتضي الترتيب فعطف بالواو والنقل على الحذف (قوله وهذا) أي تحريك الفاء بحركة العين واضح في الاولين أي خاف وكاد لان أصابها خوف وكود بكسر الواو وقوله وأما الاخيران أي باع ودان وقوله فقيل بقدر نحو يله مقتضى الظاهر نحو يلهما ولعله أقر باعتبار كل أو المذكور (قوله فقيل الخ) في تقديمه على القول بعده وعزوه لكثير من النحويين أشعر بترجيحه ويرجحه أيضا ظهور سبب حذف العين عليه دون ما بعده فقام (قوله ثم تنقل الحركة) يصح قراءته بالنصب بأن مضمرة عطف على نحو يله أي ثم يقدر نقل الحركة وبالرفع عطف على يقدر أي ثم تنقل الحركة المقسدة والمال واحد (قوله لما حذفت العين) أي بلانقل حركتها (قوله عن ياء مفتوحة الخ) لعل اقتصاره في الياء على الفتح والكسر مع ذكرهما اذ كرا الضم في الواو لعدم الضم في الياء ثم رأيت شيخنا السيد جزم به (قوله انها للكسرة) أي لوجودها في بعض أحوال الكلمة (قوله مع المستعملين) أي الخاء والطاء وهذا القيد لبيان الواقع في المثالين وللإشارة الى ان حرف الاستعلاء غير مانع هنا من الامالة وان منع منها في مواضع أخر كاسيأتي (قوله طلبا للكسرة) أي للدلالة عليها وقوله في خفت أي وطبت (قوله امالة نحو خاف وطاب) أي لاجل الكسرة العارضة في بعض أحوالها لاجل الياء في طاب لما أسلفه الشارح من أن أهل الجازييون لاجل الكسرة لاجل الياء وبهذا يترجح مذهب السيراني المتقدم على مذهب ابن هشام الخضر اوى (قوله فلا يميلون) لعله لعدم تقوى الكسرة العارضة في بعض أحوال الكلمة بالياء بخلاف الالف الكسرة في ذوات الياء فانها متقوية بالياء (قوله لاتعمال مطلقا) أي سواء كانت منقلبة عن ياء أو واو وسواء كانت منقلبة عن حرف مكسور أو غير مكسور (قوله وصرح بعضهم) تأييدا للاستدراك وقوله وصرح ابن اياز الخ قول ثالث (قوله وتقول) بصيغة الماضي أو المصدر وان اقتصر شيخنا والبعض على الاول (قوله

لبنى تميم وعامتهم يفرقون بين ذوات الواو ونحو خاف فلا يميلون وبين ذوات الياء نحو طاب فيميلون الثالث أنهم قوله بدل والنول عين الفعل أن بدل عين الاسم لاتعمال مطلقا وفصل صاحب المفصل بين ما هي عن ياء نحو ناب وعاب بمعنى العيب فيجوز وبين ما هي عن واو نحو باب ودار فلا يجوز لكنه ذكر بعد ذلك فيما شد عن القياس امالة عاب وصرح بعضهم بشدذو اماله الالف المنقلبة عن ياء عيناني اسم ثلاثي وهو ظاهر كلام سيبويه وصرح ابن اياز في شرح فصول ابن معطى بجواز امالة المنقلبة عن الواو المكسورة كقولهم رجل مال أي كثير المال ونال أي عظيم العظمة والاصل مول ونول وهما من الواو لقولهم أموال وتقول

والنول وانكسار الواو والواو لهما صفتان مبينتان للمبالغة والغالب على ذلك كسر العين وأشار الى السبب الرابع بقوله (كذلك
 يلى الياء والفصل اغتفره بحرفه بحرفها بحرفها أدر) أى عمال الالف التى تتسويها أى تتبعها متصلة بها نحو سيال بفتح السين
 لضرب من شجر العضاء أو منفصلة بحرف نحو شيبان أو بحرفين ثانيهما هاء نحو جيبها أدر فان كانت منفصلة بحرفين ليس أحدهما
 هاء أو با أكثر من حرفين امتنعت الإمالة بتبنيها (الاول انما اغتفر الفصل بالهاء تخفها فلم تعد حازما الثاني قال فى التسهيل
 أو حرفين ثانيهما هاء وقال هنا أومع هاء لم يقيد بكون الهاء ثانية وكذا فعل فى الكافية والظاهر جواز إمالة هاتان شويهما لما
 سياتى من أن فصل الهاء كلاً فصل وإذا كانت الهاء ساقة من (١٥٩) الاعتبار فوشويهما مساو لنحو شيبان الثالث

أطلق قوله أومع هاء وقيدته
 غيره بأن لا يكون قبل
 الهاء ضمة نحو هذا جيبها
 فانه لا يجوز فيه الإمالة
 الرابع الإمالة للياء
 المشددة فى نحو يباع أقوى
 منها فى نحو سيال والإمالة
 للياء الساكنة فى نحو
 شيبان أقوى منها فى نحو
 حيوان الخامس قد
 سبق أن من أسباب
 الإمالة وقوع الياء قبل
 الالف أو بعدها ولم يذكر
 هنا إمالة الالف ليا بعدها
 وذكرها فى الكافية
 والتسهيل وشرطها إذا وقعت
 بعد الالف أن تكون
 متصلة بنحو يبعته وسائرته
 ولم يذكر سيبويه إمالة
 الالف للياء بعدها وذكرها
 ابن الدهان وغيره وأشار
 الى السبب الخامس بقوله
 (كذلك ما يليه كسر أو يلى
 تالى كسر أو سكون)
 أى أو يلى تالى سكون (قد
 ولى كسر أو فصل الها كلاً
 فصل يعد درهماً من
 عمله بصد) أى كذا عمال

والنول) بفتح النون وسكون الواو (قوله والغالب على ذلك كسر العين) كأنه احتراز من الوصف
 بالمصدر السباكن العين للمبالغة نحو رجل عدل ولعل المانع منه فى نال انقلاب عينه ألفاً ذلوا كانت
 عينه وهى الواو ساكنة لكان قلبها ألفاً بخلاف القياس فتدبر (قوله كذلك) أى كالسابق فى جواز
 الإمالة الالف تالى الياء (قوله أومع هاء) قال المسكودى معطوف على مقدر التقدير بحرف وحده
 أومع هاء وقال الشاطبى معطوف على حرف لكن على تقدير أو حرف مع هاء كأنه قال بحرف واحد أو
 حرف مع هاء (قوله لضرب من شجر العضاء) بكسر العين المهملة آخره هاء جمع عضاهته قال فى
 القاموس العضاء بالكسر أعظم الشجر أو الخيط أو كل ذات شوك أو معظم منها وطال كالعضه
 كعنب والعضه كعنبه والجمع عضاه وعضون وعضوات اه (قوله ثانيهما هاء) هذا التعبير
 مخالف لعبارة الناظم هنا موافق لعبارة فى التسهيل الآتية فى كلام الشارح ولو قال أحدهما هاء
 لكان أولى لانه الموافق لعبارة المصنف هنا ولقول الشارح بعد والظاهر جواز إمالة الخ فعلم فساد
 جعل شيخنا قوله ثانيهما هاء من المبادرة بالإصلاح وهى من الصلاح (قوله بحرفين ليس أحدهما
 هاء) نحو بيننا أو با أكثر من حرفين نحو عيشتنا (قوله بان لا يكون قبل الهاء ضمة) أى عندنا خالها
 عن الحرف الآخر ولا يبعد كقوله مم أن يكون ضم الهاء عند تقدمها كضم ما قبلها فى اقتضاء
 المنع له (قوله فانه لا يجوز فيه الإمالة) لان الضمة فيها ارتفاع فى النطق والإمالة فيها انخفاض
 فتدافعتا مع (قوله الإمالة للياء المشددة الخ) أى لتكرار السبب وهو الياء وقوله والإمالة للياء
 الساكنة الخ أى لان انخفاض الصوت بالساكنة أظهر منه فى المتحركة اه تصرح أى
 فالساكنة أقرب من المتحركة للكسرة (قوله أو بعدها) قال الحفيد مراده بالياء بعد الالف الياء
 المفتوحة لان المكسورة كفى ما يباع لاثنا تير لها فى الإمالة وانما التأثير فيها للكسرة بدليل جواز
 الإمالة مع وجود الكسرة وعدم الياء اه ولم يصرح فى المضمومة بشئ وظاهر كلامه أو لانهما
 لا تؤثر الإمالة وظاهر كلامه آخر اثنا تيرها ويرد على تعليقه أنه يجوز اجتماع السين وانفرادهما
 فتدبر (قوله أن تكون متصلة) ينبغى أو منفصلة بالها مكشاهين سم (قوله ولم يذكر سيبويه الخ) أى
 فالناظم تبع سيبويه (قوله كذلك ما) أى ألف والهاء فى يلبه والضمير فى أو يلى يرجعان الى ما والضمير
 فى ولى يرجع الى السكون (قوله قدره مال الخ) وذكر ابن الحاجب أن إمالة ذلك شاذة وهو ظاهر لان
 أقل درجات الساكن والهاء أن ينزل منزلة حرف واحد متحرك غيرهما وإمالة مع الفصل بمحركين
 قاله المصرح (قوله إذا وليها كسرة) أى ظاهرة كما مثل أو مقدره كفى حاد إذا أصله حاد (قوله نحو
 شملا) بالشين المحجمة وهى الناقصة الخفيفة تصرح (قوله من ذكر الغالب) قيد به لان من أسباب
 الإمالة التناوب وسيد كره بعد والياء بعد الالف ولم يذكرها (قوله وكذا تكفرا) أى عند جمهور

الالف إذا وليها كسرة نحو عالم ومساجد أو وقعت بعد حرف يلى كسرة نحو كتاب أو بعد حرفين وليا كسرة أولهما ساكن نحو شملا
 أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء نحو يريدان يضربها أو ثلاثة أحرف أولها ساكن وثانيها هاء نحو هذا درهمك وهذا الذى
 قبله مأخوذان من قوله وفصل الهاء كلاً فصل يعد فانه إذا سقط اعتبار الهاء من الفصل ساوى أن يضربها نحو كتاب ودرهمك
 نحو شملا وفهم من كلامه أن الفصل إذا كان بغير ما ذكر لم تجز الإمالة بتبنيها (أطلق فى قوله وفصل الهاء كلاً فصل وقيدته غيره
 بأن لا ينضم ما قبلها احترازاً من نحو هو يضربها فانه لا يعمل وقد تقدم مثله فى الياء ولما فرغ من ذكر الغالب من أسباب الإمالة
 شرع فى ذكر مواضعها فقال (وحرف الاستعلاء كيف مظهراً)

أى يمنع تأثير سبب الامالة الظاهر (من كسر واو وكذا انكسر را) يعنى أن موانع الامالة الثمانية أحرف منها سبعة تسمى أحرف الاستعلاء وهى مافى أوائل هذه الكلمات قد صادف راعلام خالى طلحة ظلمة والثامن الراء غير المكسورة فهذه الثمانية تمنع امالة الالف وتكف تأثير سببها اذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل يأتى وعلة ذلك أن السبعة الاولى تستعمل الى الحذف فلم تمل الالف معها طلبا للمجانسة وأما الراء فشبّهت (١٦٥) بالاستعلاء لانها مكررة وقيد بالمظهر للاحتراز من السبب المنوى فانها لا تمنع فلا يمنع

حرف الاستعلاء امالة الالف فى نحو هذا فاض فى الوقف ولا هذا ماص أصله ماصص ولا امالة باب خاف وطاب كسابق تنبيهات الاول قوله أو يانصرح بأن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الامالة اذا كان سببها ياء ظاهرة وقد صرح بذلك فى التسهيل والكافية لكنه فى التسهيل الكسرة والياء الموجودتين وفى شرح الكافية الكسرة الظاهرة والياء الموجودة ولم يمثّل لذلك وما قاله فى الياء غير معروف فى كلامه مـ بل الظاهر جواز امالة نحو طغيان وصياد وعريان وريان وقد قال أبو حيان لم نجد ذلك يعنى كفى حرف الاستعلاء والراء فى الياء وانما يمنع مع الكسرة فقط الثانية انما يكف المستعملى امالة الاسم خاصة قال الجزولى وينع المستعملى امالة الالف فى الاسم ولا يمنع فى الفعل من ذلك نحو طاب وبغى وعلته أن الامالة فى الفعل تقوى مالا تقوى فى الاسم ولذلك

العرب وبعضهم يميل ولا يلتفت الى الراء جمع (قوله أى يمنع تأثير) أشار الى أن قول المصنف يكف مظهرا على حذف مضاف أى يكف تأثير مظهر (قوله وهى مافى أوائل هذه الكلمات) اعترضه البعض تبعا لشيخنا بأن فيه ظرفية الشئ فى نفسه ويمكن دفعه بأن المراد بالاولى ما قبل الاواخر فتكون الظرفية من ظرفية الجزء فى الكل (قوله ظلمة) مفعول صا وادو الظلم كأمير ذكوان النعام (قوله اذا كان كسرة ظاهرة) اقتصر عليها مع ذكر المصنف للياء أيضا للتراع فيها كسببها (قوله لانها مكررة) أى قابلة للتكرير اذا شددت أو سكنت فكانها أكثر من حرف واحد فلها قوة (قوله من السبب المنوى) هو فى فاض وبقا وما ص كسرة زائدة للوقف والاذغام وفى خاف وطاب كسرة تعرض فى بعض أحوالهما أو كسرة الواو المنقلبة ألفا فى خاف والياء المفتوحة المنقلبة ألفا فى طاب على الخلاف السابق فى الشرح والمراد بكون الكسرة والياء فى خاف وطاب منويتين كونهما غير ظاهرتين واعتبارهما لكن اجراء كلامه هنا على الوجه الاول هو الموافق لاقتصار الشارح على الكسرة واجراءه على الثانى هو الموافق لذم المصنف الكسرة والياء (قوله فانها لا تمنع) لانه خفى فلم يمنعته لانه تنفى ما يدل عليه من الامالة بخلاف الظاهر فانه غنى بظهوره عن دلالة الامالة عليه (قوله ولا امالة باب خاف وطاب) كذا فى بعض النسخ ولا اشكال فيها وفى أخرى ولا امالة باب وخاف وطاب فيكون ذكر باب بناء على ما قدمه عن الزنجشمرى من جواز امالة عين الاسم اذا كانت عن ياء (قوله لكنه قال فى التسهيل الخ) استدراك على قوله صرح دفعه اجماعه أن المصنف فى التسهيل والكافية عبر بالظهور فى جانبى الكسرة والياء والمراد بالوجود الظهور كما يصرح به مقابلته فى التسهيل الموجودتين بالمنويتين فالاختلاف فى العبارة فقط وعبرة التسهيل فان تأخر عن الالف مستعمل متصل أو منفصل بحرف أو حرفين غلب فى غير شذوذ والياء والكسرة الموجودتين الى أن قال بالمنويتين اه قال الدمامي سنى المراد بغلبته منعه من الامالة (قوله ولم يمثّل لذلك) عبارة الفارضى ولم يمثّل للياء بشئ (قوله نحو طغيان الخ) وكذا نحو بياض وهذه أيبارك مما تأخر فيه حرف الاستعلاء والراء عن الالف (قوله وانما يمنع) أى ما ذكر من حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة مع الكسرة فقط هذا يقتضى أن الياء أقوى من الكسرة وتقدم أن الراجح العكس ويمكن أن يكون هذا هو الحامل للتأخر على زيادة الياء (قوله من ذلك نحو طاب وبغى) استشكله سم بأن السبب فيه ما مقدور ولا يمنع المانع الامالة لاجلها فى الاسم ولا فى الفعل حتى يفرق بين الاسم والفعل وانما الكلام فى السبب الظاهر فما ذكره الجزولى لا يختلف ما قاله المصنف (قوله تقوى مالا تقوى فى الاسم) يكفى دليلا على ذلك ما ذكره بعد وقول البعض انه لا يجزى نفعاً غير مسلم (قوله الى أن ألفه) أى الفعل (قوله للعلم بذلك من قوله الخ) وجه العلم أن المكسورة مانعة للمانع فلا تكون مانعة للامالة (قوله بعد) حال ومتصل خبر كان وقف عليه بالسكون على اغتر ببعده هذا ما قاله شيخنا تبعا لغيره وهو أنسب بالمقصود من العكس الذى صنعه البعض (قوله أو بحرفين) هل يغتفر هنا الفصل بحرفين وهما أخذنا سابقا أو أخذنا من اطلاقه واطلاق الشارح توقف فى ذلك شيخنا وغيره

لم ينظر الى أن ألفه من الياء أو من الواو بل أميل مطلقا الثالث انما يقيد الراء بغير المكسورة للعلم بذلك من وتطلبته قوله بعد وكف مستعمل وراينتكف بكسر را وأشار بقوله (ان كان ما يكف بعدم متصل أو بعد حرف أو بحرفين فصل) الى أنه اذا كان المانع المشار اليه وهو حرف الاستعلاء أو الراء متأخرا عن الالف فشرطه أن يكون متصلا لنحو فاقد وناصح وباطل وباخل ونحو هذا عوارك ورأيت عذارك أو منفصلا بحرف نحو منافق ونافخ وناشط ونحو هذا عاذرك ورأيت عاذرك أو بحرفين نحو موثق ومنافخ ومواعظ ونحو هذه دنانيرك ورأيت دنانيرك أما المتصل والمنفصل بحرف فقال سببوه لايعللها أحد الامن لا يؤخذ بلغته

وأما المنفصل بحرفين فنقل سيبويه ما لته عن قوم من العرب تراخي المانع قال سيبويه وهي لغة قليلة وحزم المبرد بالمنع في ذلك وهو
 محجوج بنقل سيبويه وقد فهم مما سبق أن حرف الاستعلاء أو الراء لو فصل بأكثر من حرفين لم يمنع الامالة وفي بعض نسخ التسهيل
 الموقوف ج أور يغلب المتأخر أبعاء ومثال ذلك يريد أن يضربها بسوط فبعض العرب يغلب في ذلك حرف الاستعلاء وإن بعد
 وأشار بقوله (كذا إذا قدم ما لم ينكسر * أو يسكن اثر انكسر كالمطواع مر) الى أن المانع المذكور إذا كان متقدما على الالف
 اشترط لمنعه أن لا يكون مكسورا ولا سا كبا بعد كسرة فلا تجوز الامالة في نحو طالب وصالح وغالب وظالم وقائل وزا شد بخلاف نحو
 طلاب وغلاب وقنال ورجال ونحو اصلاح ومقدام ومطواع وارشاد **تنبيهان** (١٦١) * الأول من أصحاب الامالة من يمنع

الامالة في هذا النوع وهو
 الساكن اثر انكسر لاجل
 حرف الاستعلاء ذكره
 سيبويه ومقتضى كلامه
 في التسهيل والكافية أن
 الامالة تميمه وتركها على
 السواء وعبرة الكافية
 كذا إذا قدم ما لم ينكسر
 وخيران سكن بعد منكسر
 وقال في شرحها وان سكن بعد
 كسر جاز أن يمنع وأن لا يمنع
 نحو اصلاح وهو مخالف
 ما هنا * الثاني ظاهر قوله
 كذا إذا قدم أنه يمنع ولو
 فصل عن الالف والذي
 ذكره سيبويه وغيره أن
 ذلك إذا كانت الالف تليه
 نحو قاعد وصالح (وكف)
 مستعمل ورا ينكف
 * بكسر راء كغراملا
 أجفوا) يعني أنه إذا وقعت
 الراء المكسورة بعد الالف
 كفت مانع الامالة سواء
 كان حرف استعلاء أو راء
 غير مكسورة فيمال نحو على
 ابصارهم وغارم وضارب

وتطلبته في همع الهوامع وشرح التسهيل وغيرهما فلم أجده (قوله فنقل سيبويه الخ) أي فيكون
 قول المصنف أو بحرفين باعتبار لغة الجمهور (قوله قال سيبويه) من وضع الظاهر موضع المضمحل
 (قوله وحزم المبرد بالمنع في ذلك) أي عند جميع العرب بقريته قوله وهو محجوج الخ (قوله كذا متعلق
 بجمدوف) أي يمنع ما يكف إذا قدم كذا أي كالمأخر المفهوم من قوله ان كان ما يكف بعد إذا قدم
 أي ما يكف وأرئني الأمرين معا كما هو شأنها بعد النفي والنهي (قوله كالمطواع) أي كثير الطوع
 مر من ماره أي أنه بالميرة وهي الطعام أو أعطاء مطلقا وهو أشهر قاله الشاطبي (قوله ورجال)
 الصواب اسقاطه إذا مانع فيه لان الراء المانعة هي الراء غير المكسورة كما مر ولو قال بدله وارشاد
 لكان مناسباً (قوله ظاهر قوله الخ) أي حيث أطلق بل هو صريح مثاله واشترطه عدم كسر المانع
 وعدم سكونه بعد كسر إذ لو شرط الاتصال للغا لشرطه ما ذكر إذ لا يتصور مع اتصال المانع
 انكساره ولا سكونه بعد كسره حتى يشترط عدمهما (قوله إذا كانت الالف تليه) فالفصل لا يعترف
 في المتقدم ويعترف في المتأخر على ما مر لان المنع بالمتأخر أقوى من المنع بالمتقدم لصعوبة التصعد
 بعد التسفل بخلاف العكس (قوله ورا) أي وكف ربا التنوين ولا بد كقولهم شربت ما ترك تنوينه
 خطأ كذا قال الشاطبي وتقدم له عند قوله ورا بالجر وانصب الخ نحو ذلك وانه لا يحذف التنوين
 الا ضرورة وقد مناه أنه يحذف أيضا للوصل بنية الوقف وسيأتي عند قوله
 * ذوالين فانافي افعال أبدا * مزيد كلام فيه (قوله ينكف بكسرا) لان الراء المكسورة بمنزلة
 حرفين مكسورين فقوت جنب الامالة وهذا عند جمهور العرب وبعضهم يجعل الراء المكسورة
 مانعة عن الامالة كالمفتوحة والمضمومة همع (قوله بعد الالف) فان كانت قبلها لم تؤثر كما في ومن
 رباط الخليل لئلا يلزم التصعد بعد التسفل سم (قوله كفت مانع الامالة) محل كف الراء المكسورة
 حرف الاستعلاء إذا تقدم على الالف دون ما إذا تأخر عنها السهولة التسفل بعد التصعد وعبوة
 العكس كذا في همع الهوامع وغيره قال سم وحينئذ يشكل تمثيل الشارح بطارق اه ولم
 يتعرضوا لهذا التقييد في الراء غير المكسورة وقضية تعليلهم عدم التقييد فيها لعدم استعلائها
 فتأمل (قوله ونحو دار القرار) الشاهد في القرار (قوله ووربما أثرت الخ) هذه العبارة تقييد أن
 الراء إذا انفصلت لم تؤثر غالباً وإنما قد تؤثر مع الفصل وقد ذكر الشارح الأول بقوله ان الراء إذا
 تباعدت الخ وذ كر الثاني بقوله ومن العرب الخ (قوله يعني الراء) أي سواء كانت مانعة للامالة وهي
 غير المكسورة أو كافة لمانع الامالة وهي المكسورة كما يدل عليه ما بعده (قوله إذا تباعدت عن
 الالف) أي ولو بحرف كما يفهم من المثال ومن هنا يعلم أن كلام المتن في راء متصلة سم (قوله

(٢١ - صبان رابع) وطارق ونحو دار القرار ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء، والراء غير المكسورة لان
 الراء المكسورة غلبت المانع وكفتته عن المنع فلم يبق له أثر **تنبيهات** * الأول من هنا علم أن شرط كون الراء مانعة من
 الامالة أن تكون غير مكسورة لان المكسورة مانعة لمانع فلا تكون مانعة * الثاني فهم من كلامه جواز امالة نحو والى
 جارك بطريق الأولى لانه إذا كانت الالف شمال لاجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الامالة وهو حرف الاستعلاء
 أو الراء التي ليست مكسورة فامالتها مع عدم المقتضى اتركها أولى * اشأث قال في التسهيل وربما أثرت يعني الراء
 منفصلة تأثيرها متصلة وأشار بذلك لى أن الراء إذا تباعدت عن الالف لم تؤثر امالة في نحو بقادر أي لانكف مانعها وهو
 القاف

ولا تفخيمها في نحو هذا كافر ومن العرب من لا يعتد بهذا التبعاد فيميل الأول ويفخم الثاني ومن امالة الاول قوله • عسى الله يغني
 عن بلاد ابن قادر • قال سيديويه والذين يميلون كافر أكثر من الذين يميلون بقادر (ولا تغل لسبب لم يتصل) بأن يكون منفصلا أي
 من كلمة أخرى فلا تمال ألف ساوير للياء قبلها في قولك رأيت يدي ساوير ولا ألف مال للكسرة قبلها في قولك لهذا الرجل مال وكذلك
 لو قلت ها ان ذى عذرة لم تغل ألف ها ان لكسرة (١٦٣) ان لانها من كلمة أخرى والحاصل أن شرطاً ثانياً سبب الامالة أن يكون من

الكلمة التي فيها الالف
 تنبيهان الأول يستثنى
 من ذلك ألف ها التي هي
 ضمير المؤنثة في نحو لم
 يضر بها وأدرج فيها فانها
 قد أميلت وسببها منفصل
 أي من كلمة أخرى • الثاني
 ذكر غير المصغف أن
 الكسرة اذا كانت منفصلة
 عن الالف فانها قد تمال
 الالف لها وان كانت
 أضعف من الكسرة التي
 معها في الكلمة قال سيديويه
 وسببها هم يقولون لزيد
 مال فاما واللكسرة فشبوه
 بالكلمة الواحدة فقد بان
 لك أن كلام المصنف ليس
 على عمومته فكان اللائق
 أن يقول • وغيرها ليا
 انفصال لا تغل • وانما كان
 ذلك دون الكسرة لماسبق
 من أن الكسرة أقوى
 من الياء (والكف قد
 يوجه ما يتفصل) من
 الموانع كما في نحو يريد أن
 يضرها قيل فلا تمال
 الالف لان القاف بعدها •
 وهي مانعة من الامالة وانما
 أثر المنع منفصلا ولم يؤثر
 السبب منفصلا لان الفتح
 أعنى ترك الامالة هو الاصل

ولا تفخيمها في نحو هذا كافر) أي لا تمنع هذه الراء المضمومة امالة للاف لكسرة الفاء بل تمال
 ومقتضى كلام التسهيل المذكور وتقرير الشارح له أن الامالة في نحو هذا كافر هي اللغة
 المشهورة وان التفخيم لغة قبله ولا يخفى وان لم يتنبه له شيخنا والبعض ان هذا مصادم لما ذكره
 الشارح نقلا عن سيديويه عند قول المصنف ان كان ما يكف الخ من أن المانع المتصل بالالف نحو
 ناصح وهذا عذارك والمنفصل بحرف نحو ناشط وهذا عاذرك لا يعامل معهما أحد الا من لا يؤخذ
 بلغته وقول شيخنا السيد الكثرة هنا اضافية فلا تنافي ما مر لا يخفى ما فيه لكن المصرح به في التوضيح
 وخواشي زكريا وغيرهما أن الاتصال شرط أي أغلبي في منع الراء غير المكسورة للامالة وفي كف
 المكسورة لما نفع الامالة وهو موافق لما في الشرح هنا (قوله والذين يميلون كافر) رفع كافر على
 الحكاية (قوله لسبب لم يتصل) أي سواء كان كسرة أو ياء وسواء تقدم على الالف أو تأخر ولهذا
 عدد الشارح الامثلة لكن ترك مثال الياء المتأخرة (قوله ها ان ذى عذرة) قال شيخنا السيد نقلا
 عن المختار العذرة بكسر العين المهملة العذوة وبضمها البكارة (قوله ألف ها الخ) قال سم هذه الالف
 يعلم استثنائها من قول المصنف السابق بحكيها أو فذلك مخصص لهذا بغير ألف ها كما أن هذا
 مخصص لذلك بغير المنفصل هـ وقال ابن غازي لاحاجة الى استثنائها إذ مثل هذا بعد متصل (قوله
 فانها قد تمال الالف لها) للمصنف أن يحمله على الشذوذ (قوله وان كانت أضعف) أي في اقتضاء
 الامالة ولا وجه لأفعل التفضيل إذ لا ضعف في الكسرة المتصلة واعتدأ شيخنا عنه بأنه على غير
 بابه يمنع منه اقتترانه بمن (قوله ليس على عمومته) أي بل دخله تخصيصان (قوله وغيرها ليا انفصال
 لا تغل) أي لا تغل غير كلمة ها لاجل ياء منفصلة (قوله لسبب محقق) المناسب لسبب قوي (قوله في نحو
 مررت بمال ملق) استشكل هذا التمثيل بأن السياق لمن لا يعتد من العرب بحرف الاستعلاء مع
 اعتداده غيره به وحرف الاستعلاء في هذا المثال لا يعتد به من يعتد بحرف الاستعلاء لانفصاله بأكثر
 من حرفين ولا اعتداد بما هو كذلك كما تقدم كذا قال شيخنا وتبعه البعض وزاد أن عدم الاعتداد
 بالمنفصل بالأكثر جمع عليه وهو غفلة عما أسلفه الشارح نقلا عن بعض نسخ التسهيل الموثوق بها
 من أنه قد يؤثر حرف الاستعلاء مع كونها رابعا نحو يريد أن يضرها بسوط وحينئذ يستقيم
 كلام الشارح هنا فندير (قوله قال في شرح الكافية الخ) المقصود منه قوله فيقال أتى أحمد بالامالة
 وأتى قاسم بترك الامالة (قوله أتى أحمد) اعترض بأن السبب لا يقال فيه متصل أو منفصل الا اذا
 كان خارجا عن الالف الممالاة بأن كان قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم بنفس الالف وهو ابد الهاء عن
 الياء في الطرف وبأنه لا حاجة لذكر أحمد بل ذكره بوجه توقف الامالة عليه كتوقف منع الامالة على
 قاسم مع أنه ليس كذلك (قوله وليس كذلك) لما مر من أن حرف الاستعلاء لا يكف مع اتصاله السبب
 المقدر فكيف يكف مع انفصاله والمثال الجديد كتاب قاسم (قوله بأيا التي هي حرف نداء) أي فقاف
 قاسم تمنع امالة الالف للياء انظاهرة قبلها لكن هذا انما يصح على ما مر في النظم لاعلى ما قدمه
 الشارح من أن حرف الاستعلاء انما يكف الكسرة الظاهرة ولا يكف الياء مطلقا أي أنه سيأتي

فيصار اليه لادنى سبب ولا يخرج عنه الا لسبب محقق تنبيهات الأول فهم من قوله قد يوجه أن ذلك ليس عند كل
 العرب فان من العرب من لا يعتد بحرف الاستعلاء اذا ولي الالف من كلمة أخرى فيميل الا أن الامالة عنده في نحو مررت بمال ملق
 أقوى منها في نحو بمال قاسم • الثاني قال في شرح الكافية ان سبب الامالة لا يؤثر الامتصلا وان سبب المنع قد يؤثر منفصلا فيقال
 أتى أحمد بالامالة وأتى قاسم بترك الامالة وتبعه الشارح في هذه العبارة وفي التمثيل بأتى قاسم نظر فان مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع
 امالة الالف المنقلبة عن ياء وليس كذلك فلعل التمثيل بأيا التي هي حرف نداء فصحفها الكتاب بأنى التي هي فعل

• الثالث في اطلاق الناظم منع السبب المنفصل مخالفة لكلام غيره من النحويين قال ابن عصفور في مقربه واذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا فيما أميل لكسرة عارضة نحو بحال قاسم أو فيما أميل من الالفات التي هي صلات الضمائر نحو أراد أن يعرفها قبل انتهى ولولا ما في شرح الكافية لحلت قوله في النظم والكف قد يوجب الخ على هاتين الصورتين لاشعار قد بالتقليل (وقد أمالو التناسب بلا داع سواء كعمادا وتلا) • (١٦٣) هذا هو السبب السادس من

أسباب الامالة وهو التناسب وتسمى الامالة للامالة والامالة لمجاورة الممال وانما آخره لضعفه بالنسبة الى الاسباب المتقدمة والامالة الالف لاجل التناسب صورتان احدهما أن عمال لمجاورة ألف مماله كاماله الالف الثانية في رأيت عمادا فانها لمناسبة الالف الاولى فانها مماله لاجل الكسرة والاخرى أن عمال لمكونها آخر مجاور ما أميل آخره كاماله ألف تلامن قوله تعالى والقمر اذا تلاها فانها انما أميلت لمناسبة ما بعدها مما ألفه عن ياء أعني جلالها ويغشاها **تنبيهان** الاول ليس بخاف أن تمثله بتلا انما هو على رأى غير سيبويه كالمبرد وطائفة أما سيبويه فقد تقدم أنه يطرده عند امالة نحو غزا ودعا من الثلاثي وان كانت ألفه عن واو لرجوعها الى الياء عند البناء لانه فعول فامالته عنده لذلك للتناسب وقد مثل في شرح الكافية لذلك بامالة ألفي والضحي والليل اذا جعي فأما مجعا

أن الحروف لا عمال الالفاظ سمعت امالته شاذ واذ كروا منها يا كما سيد كرهه الشارح ولم أرى بعد المراجعة من ذكر منها أيا ومن المعلوم أن الشاذ لا يقاس عليه فحينئذ لا تصح امالة ألف أيا حتى يستقيم كلام الشارح وبهذا يعلم ما في كلام البعض من الخلل فتأمل (قوله في اطلاق الناظم الخ) تبع فيه صاحب التوضيح ولا يخفى أن مجرد كلام ابن عصفور لا ينهض حجة على المصنف ولا يقتضى أن نصوص النحويين بخلاف ما قاله اه سم (قوله الا فيما أميل لكسرة عارضة نحو بحال قاسم) فان الكسرة فيه عارضة بدخول عامل الجر وانما غالب المنفصل الكسرة العارضة لضعفها فكيفها أدنى مانع وقوله أو فيما أميل الخ أي لان الضمير مع ما قبله كالكلمة الواحدة (قوله ولولا ما في شرح الكافية الخ) هذا كلام الموضع عقب نقله كلام ابن عصفور ولا يخفى أن ما في شرح الكافية لا يمنع صحة حمل كلامه هنا على الصورتين لجواز أن يكون الناظم مخالفا لها لما في شرح الكافية كما يقع ذلك كثيره واغيره من الأئمة (قوله على هاتين الصورتين) أي صورة الكسرة العارضة وصورة الالفات التي هي صلات الضمائر (قوله بلا داع سواء) فائده بيان أن التناسب سبب مستقل اذ لو اقتصر على ما قبله لم يقد ذلك صراحة وانما قال سواء ليصح في الداعي اذا التناسب داع فلا يصح نفيه على الاطلاق سم (قوله كعمادا) بالنصب بلا تنوين على ارادة الوقف كما به عليه المكودي وقد قرئ اليتامى والنصارى بالمتنئين فأملت الالف الاخيرة لقلبها ياء في التثنية على ارادة الجماعتين وأمملت الاولى لمناسبة الثانية عكس ما سبق في عمادا (قوله لمجاورة الممال) أي الالف الممال سواء كان في كلمتها كما في الصورة الاولى أولا كما في الثانية اذ آخر المجاور مجاور فيان دخول الصورة الثانية من صورتى التناسب وان دفع ماله بعض فتدبر (قوله لمجاورة ألف مماله) أي في كلمتها (قوله لمكونها آخر مجاور ما أميل الخ) أي آخر تر كيب مجاور لتر كيب أميل آخره كذا قال البعض ويحتمل أن المعنى لمكونها آخر لفظ مجاور للفظ أميل آخره اذ المجاورة هنا تصدق مع عدم التلاصق (قوله على رأى غير سيبويه) لو حمل قوله بلا داع سواء على معنى بلا اعتبار داع سواء أعم من أن يكون داع أولا أمكن كونه على مذهب سيبويه اه سم ومقتضاه صحة اعتبار السبب الضعيف فقط مع وجود القوى ولا يخفى بعده (قوله للتناسب) أي لان التناسب سبب ضعيف انما يعتبر عند عدم غيره فاندفع قول البعض قد يقال ما المانع من كونها للسببين معا نعم يؤيده كلام سم السابق قريبا مع ما فيه (قوله ان امالة ألفه) أي مع أنها عن واو بدليل الضحوة وقوله للتناسب أي لمناسبة ألف سجاو فلا وما بهما (قوله والاحسن أن يقال الخ) فيه نظروا أن آفوه أرباب الحواشي فان تثنية هؤلاء الجماعة ما كان من ذوات الواو مضموم الاول أو مكسوره بالياء شاذة وانقلاب الالف ياء في بعض أحوال الكسامة انما يكون سببا في الامالة اذ لم يكن شاذا كما تقدم في قوله كذا الواقع منه الياء الحذف دون مزيد أو شذوذ (قوله والرأيا) انما أتى به للتمثيل لمكسور الاول من ذوات الواو والتمثيل لما أميل لانقلاب ألفه ياء في التثنية على لغة بعض العرب كما لا يخفى فسقط قول البعض قد يقال ان سبب امالته أي الربا كسرة الراء فلا حاجة الى اعتبار رجوع ألفه الى الياء في التثنية (قوله فكان الاحسن أن يمثل) أي لما أميل للتناسب بقوله تعالى شديد القوى فيه نظر

فهو مثل تلافية ما تقدم وأما الضحى فقد قال غيره أيضا ان امالة ألفه للتناسب وكذا والشمس وضحاها والاحسن أن يقال انما أميل من أجل ان من العرب من يثنى ما كان من ذوات الواو اذا كان مضموم الاول أو مكسوره بالياء نحو الضحى والربا فيقول ضحيان ور بيان فاميات الالف لانها قد صارت ياء في التثنية وانما فعلوا ذلك استئقالا للواو مع الضمة والكسرة فيجوز الاحسن أن يمثل بقوله تعالى شديد القوى

في قول من قال عمادا
فاماله ما جميعا وذا قياس
(ولا تمل ما لم ينل تمكاه دون
سماع غيرها وغيرنا) أي
الامالة من خواص الأفعال
والاسماء المتمكنة فلذلك
لا تطرد امالة غير المتمكن
ينجو اذا وما الاها وان نحو
منها ونظر اليها ومنها
ونظر اليها فهذان تطرد
امالهما لكثرة استعمالهما
وأشار بقوله دون سماع
الى ما سمعت امالته من
الاسم غير المتمكن وهوذا
الاشارة ومضى وأنى وقد
أميل من الحروف بلى
ويانى النداء ولا فى قولهم
امالا لان هذه الاحرف
نابت عن الجمل فصار لها
بذلك هزبة على غيرها
وحكى قطرب امالة
لالكونها مستقلة وعن
سيديويه ومن وافقه امالة
حتى وحكى امالته عن
هزة والكسائي (تنبهات)
الأول لا تمنع الامالة فيما
عرض بناؤه نحو يافتى
وياحبلى لان الاصل فيه
الاعراب الثاني
لا اشكال فى جواز امالة
الفعل الماضى وان كان
مبنيًا بخلاف ما أورده
كلامه قال المبرد وامالة
عسى جيدة الثالث
انما تمل الحروف لان
ألفها لا تكون عن ياء ولا
تجاور كسرة فان سمي بها
أميلت وعلى هذا أميلت

فان الجمع قد ينبنى فيجرى فيه ما جرى فى الضمى بل فى هذا مقتضى آخر لقلب ألفه فى التثنية ياء وهو
استثقال تولى وارين (قوله ظاهر الخ) قال سم لم عبر بان ظاهر مع قوله وذا قياس اه وتبعه أرباب
الحواسمى جازمين بأنه كان ينبغي أن يقول صريح كلام سيديويه وقد يقال يحتمل أن الواو فى قول
سيديويه وقالوا مغزانا راجعة الى العرب فيكون المعنى وقال العرب مغزانا بامالة الالفين جريا على
قولهم عمادا بامالة الالفين ويكون قوله فى قول من قال من وضع الظاهر موضع المضمحل وهذا أى
الامالة للأمالة فى المتأخرين أمر مقبس عليه مطرد ويحتمل أن المعنى وقالوا أى الناس أو النخاة
مغزانا بامالة الالفين جريا منهم على قول العرب عمادا بامالة الالفين وهذا أى الامالة للأمالة فى
مغزانا قياس منهم على ما سمع من العرب وعلى الثانى يحتمل أن يكون سيديويه حاكيا للقياس ولا يلزم من
حكايته أن يكون فأنابه نعم اقراره ظاهر فى قوله به فلا جمل ما ذكر قال ظاهر دون صريح وعلى
الأول يكون مصرحا بقياسية الامالة للأمالة فتأمل (قوله لمناسبة الخ) علة لامالة (قوله وقالوا
مغزانا) أى بامالة الالفين الأولى لرجوعها الى الياء فى التثنية والثانية لمناسبة الأولى وقوله فى قول
أى جارين على قول وقوله فأمالهما أى أنى عمادا عطف على قال (قوله مغزانا) قال البعض بكسر
الميم اه والذى فى المختار مغزانا بفتح الميم مقصدنا من الكلام (قوله ولا تمل ما لم ينل تمكاه) أى من
الاسماء بقريضة قوله السابق وهكذا يدل عين الفعل الخ وقوله كعماد اوتلا (قوله غيرها وغيرنا)
مقتضاه أن امالتهما ليست من قسم المسموع مع أنها عنه وان كثرت فكان الأولى أن يقول الا الذى
سمع نحو هو انا (قوله نحو مريم الخ) مثل بمثابة فى كل اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون سبب الامالة
الكسرة أو الياء (قوله فهذان تطردا ما بينهما) قال سم ان أراد به جواز امالتهما فى غير التركيب
الذى سمعت امالتهما فيه فالظاهر أن هذا ثابت فى كل مسموع وأن وزانهما فى الامالة وزان غيرهما
مما لم يتمكن وان أوهمت عبارة الناظم خلافة وان أراد به أن امالتهما لا تضعف فيها فالظاهر خلافة
وأن امالة غير المتمكن مطلقا ضعيفة الا الفعل الماضى كما أتى اه ويمكن أن يكون أراد بالاطراد
الكثرة (قوله امالة لا) أى الجوابية وقوله لكونها مستقلة أى فى الجواب كما فى المرادى (قوله فيما
عرض بناؤه) لا يرد هذا على المصنف لانه انما منع الامالة فيما لم ينل تمكاه أى بالكلية كما يقتضيه
وقوع الكسرة فى سياق النفي وهذا نال تمكاه فى غير حاله نداء مثلا (قوله خلاف ما أورده كلامه)
يجاب بان قوله وهكذا يدل عين الفعل الخ وقوله كعماد اوتلا قريضة على استثناء الماضى من كلامه
هنا (قوله ولا تجاور) بالراء المهمله وكلامه باعتبار الغالب والافان الى مجاورة لكسرة الهزبة
(قوله فان سمي بها) الضمير راجع الى الحروف باعتبار عموم كونها كلمات لا باعتبار خصوص كونها
حرفا لصيرورتها بالتسمية بها أسماء لاحرفا ويقال سمها بعد التسمية بها حرفا باعتبار ما كان
(قوله أميات) أى اذا وجد سبب الامالة فلو سمي بجنى أميلت لان الألف الرابعة فى الاسم تقلب ياء
فى التثنية بخلاف ما لو سمي بالى لان التسمية تجعله من الواوى لانه أكثر من اليائى ولهذا تقول فى
تثنيته الوان نقله شيخنا السيد عن شرح الشافية (قوله وعلى هذا) أى وبناء على ما ذكر من امالة
الحروف بعد التسمية بها أميلت الراء من المر والى وكما أميلت حروف المعانى بعد التسمية بها أميلت
حروف المعانى بعد التسمية بها وان افرقتا ببقاء حروف المعانى بعد التسمية على صورتها قبل التسمية
وعدم بقاء حروف المعانى لزيادة ألف مقصورة أو ممدودة فى أسماء حروف التهجى ومن هذا يؤخذ
أنه كان على الشارح أن يقول أميلت رامن المر والى وهما طوارح فى فواتح السور بقصر الاربعة أى
لفظة راو لفظه الخ لان الراء والهاء والطاء والحاء أسماء لاحرف أحادية وهى ره ط ح مع أن
المال أحرف ثنائية هى راها طاحا وقوله والى ينطق به كما ينطق به فى قول السور فهو عطف على المر
وقوله والهاء عطف على فاعل أميلت وكان عليه أن يزيد الياء واعلم أنه سياتى فى الخاتمة أن الامالة

في فواتح السور لانها أسماء ما يلفظ به من الاصوات المشددة في مخارج الحروف كما أن غاق اسم لصوت الغراب وطبخ اسم لصوت
 الضاحك فلما كانت أسماء لهذه الاصوات ولم تكن كما ولا أرادوا بالامالة فيها الاشعار بانها قد صارت من حيز الاسماء التي لا تمتنع
 فيها الامالة وقال الزجاج والكوفيون أميلت الفواتح لانها مقصورة والمقصود يغلب عليه الامالة وقد ردها بذبان كثير من
 المقصور لا تجوز امالته وقال الفراء أميلت لانها اذا نثرت ردت الى الياء فيقال طيان وحيان وكذلك امالة حروف المعجم نحو
 باوتوا اه (والفتح قبل كسر راء في طرف * أمل) كما تم الالف لان الغرض الذي لاجله تم الالف وهو مشأ كلمة الاصوات
 وتقريب بعضها من بعض موجود في الحركة كما أنه موجود في الحرف ولا مالة الفتحه سببان الاول أن تكون قبل راء مكسورة
 متظرفة (كلايسر مل تكف الكلف) ترى بشر غير أولى الضرر والثاني سبباً في تنبيهات في الاول فهم من قوله والفتح أن
 الممال من ذلك الفتح لا المفتوح وقول سيبويه أمالو المفتوح فيه تجوز * الثاني لافرق (170) بين أن تكون الفتحه في حرف

في فواتح السور واسماء حروف التهجي شاذة فليحمل ما هنا عليه وان أوهم صنيعة هنا خلافة فاعرف
 هذه التديقات (قوله في فواتح السور) نحو كهيعص جمع سق طه حم (قوله فلما كانت) أي الراء
 والهاء والطاء والحاء في فواتح السور (قوله ولم تكن كما ولا) أي في الحرفية (قوله أرادوا بالامالة
 فيها الاشعار الخ) حاصل ما ذكره في علة امالته اثنان اقول (قوله وكذلك امالة حروف المعجم) أي
 أسماء حروف المعجم التي ليست في فواتح السور على لغة قصر تلك الاسماء (قوله كسر راء) من اضافة
 الصفة الى الموصوف كما يشير اليه الشارح (قوله وتقريب بعضها من بعض) عطف تفسير (قوله
 موجود في الحركة) أي في امالة الحركة وقوله كما أنه موجود في الحرف أي في امالة الحرف (قوله
 كلايسر) أي الامر الايسر اه خالده أي الاسهل (قوله ظاهر صنيعة) أي حيث عبر بالقبلي المتبادر
 منها الاتصال وأي بمثال فيه الفتحه متصلة بالراء ومن عادته اعطاء الحكم بالمثال وعبر بالظاهر لصدق
 القبلي مع الانفصال وجواز مخالفة تمثيله هنا لعادته اذ هي اعلية لا كية وبهذا التحقيق يعلم
 سقوط ما عترض به سم وتبعه ارباب الحواشي (قوله أن الفتحه لا تمال الخ) فرق شيخنا السيد بين
 الفتحه والالف حيث لم عمل الفتحه لكسرة راء قبلها وأميلت الالف لياء قبلها أو بعدها أو كسرة
 كذلك بأن الالف قبل الامالة من الفتحه أي فاحتمل فيها ما لم يحتمل في الفتحه (قوله غير ياء) يرجع
 لسا كلفظ كما تفيد عبارة شرح التسهيل لعل باشا (قوله لاني نحو يجير) مثال للفواصل بين الفتحه
 والراء اذا كان ياء سا كسنة ولم يعمل للفواصل بينهما اذا كان غير مكسور بأن كان مضمومًا نحو سمر
 وهو نوع من الشجر أو مفتوحًا نحو شجر فلا تمال الفتحه الاولى (قوله في قولهم رأيت خبط رياح) لعله
 بفتح الخاء المجهة والباء الموحدة آخره طاء مهملة أي ورفانفضته الرياح من الشجر كما استفاد من
 القاموس ويؤخذ من الامالة في المثال أنه لا يشترط في امالة الفتحه بكسرة راء بعدها كونها في كلمة
 واحدة (قوله والاخر أن لا يكون الخ) قال سم وتبعه ارباب الحواشي هذا الاخر قد يؤخذ من
 قوله في طرف اه سم وانما يتم الاخذ اذا كان حرف الاستعلاء لا يمنع امالة الفتحه الا اذا كان
 في كلمتها وهو خلاف قياس امالة الفتحه على امالة الالف التي قد يمنعها المنفصل كما مر في قول الناظم
 والكف قد يوجب ما ينفصل لخرره (قوله لاجل امالته) أي الفتحه (قوله أمال هنا ألف المحاذر الخ)

استعلاء نحو من البقر أو
 في راء نحو بشرر أو في
 غيرهما نحو من التكبر
 * الثالث فهم من قوله قبل
 كسر راء أن الفتحه لا تمال
 لكسرة راء قبلها نحو رجم
 وقد نص غيره على ذلك
 * الرابع ظاهر صنيعة
 أن الفتحه لا تمال الا اذا
 كانت متصلة بالراء فلو فصل
 بينهما لم عمل وليس ذلك على
 اطلاقه بل فيه تفصيل
 وهو أن الفاصل بين الفتحه
 والراء ان كان مكسوراً
 أو ساكناً غير ياء فهو
 معتبر وان كان غير ذلك
 منع الامالة فتمال الفتحه
 في نحو أشمرو في نحو عمرو ولا
 في نحو يجير نص على ذلك
 سيبويه ونبه عليه المصنف
 في بعض نسخ التسهيل
 * الخامس اشتراط كون
 الراء في الطرف هو بالنظر

الى الغالب وليس ذلك باللازم فقد ذكر سيبويه امالة فتحه الطاء في قولهم رأيت خبط رياح وذ كرهه أنه يجوز امالة فتحه العين
 في نحو العرد والراء في ذلك ليست بلام * السادس أطلق في قوله أمل فعمل أن الامالة في ذلك وصلار وقفاً بخلاف امالة الفتحه للسبب
 الآتي فانها خاصة بالوقف وقد صرح به في شرح الكافية * السابع هذه الامالة مطردة كما ذكره في شرح الكافية * الثامن بقي
 لامالة الفتحه لكسرة الراء شرطان غير ما ذكر أحدهما أن لا تكون على ياء فلا تمال فتحه الياء في نحو من الغير نص على ذلك سيبويه
 وذكره في بعض نسخ التسهيل والاخر أن لا يكون بعد الراء اعترف استعلاء نحو من الشرق فانه مانع من الامالة نص عليه سيبويه
 أيضاً فان تقدم حرف الاستعلاء على الراء لم يمنع لان الراء المكسورة تغلب المستعلى اذا وقع قبلها فلها أميل نحو من الضرر * التاسع
 منع سيبويه امالة الالف في نحو من المحاذر اذا أميلت فتحه الذال قال ولا تقوى على امالة الالف أي ولا تقوى امالة الفتحه على امالة
 الالف لاجل امالته وزعم ابن خروف أن من أمال ألف عماد الالف قبلها أمال هنا ألف المحاذر لاجل امالة فتحه الذال
 وضعف بأن الامالة للامالة من الاسباب الضعيفة

فينبغي أن لا ينقاس شيء منها إلا في المسموع وهو إمالة الألف لاجل إمالة الألف قبلها أو بعدها (كذا) الفتح (الذي يليه هاء التانيث في وقت إذا ما كان غير ألف) هذا هو السبب الثاني من سببي إمالة الفتحه فتمثال كل فتحه تليها هاء التانيث إلا أن أمالتها مخصوصة بالوقف وبذلك قرأ الكسائي في إحدى (١٦٦) الروايتين عنه والرواية الأخرى أنه أمال إذا كان قبل الهاء أحد خمسة عشر

حرفا يحجمها قولك غنث زينب لذود شمس وفصل في أربعة يحجمها قولك أ كهر فأمال فتحها إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة على ما هو معروف في كتب القراءات وشمل قوله هاء التانيث هاء المبالغة نحو علامة وأمالتها جارة وخرج بها التانيث هاء السكت نحو كباية فلاعمال الفتحه قبلها على الصحيح واحترز بقوله إذا ما كان غير ألف عما إذا كان قبل الهاء ألف فانها لاعمال نحو الصلاة والحياة في تنبيهات الأول الضمير في قوله يليه راجع إلى الفتح لأنه الذي عمال لا الحرف الذي تليه هاء التانيث وإذا كان كذلك فلاوجه لاستثنائه الألف بقوله إذا ما كان غير ألف إذ لم يندرج الألف في الفتح وهو انما فسه لدفع توهم أن هاء التانيث تسوخت إمالة الفتح كما سوخت إمالة الفتحه فكان حق العبارة أن يقول عاطفا على ما تقدم وقبلها التانيث أيضا ان تقف ولاعمل لهذه الهاء الألف الثاني انما قال هاء التانيث ولم يقل تاء التانيث لخروج التاء التي لم تقلب هاء فان الفتحه

ظاها العبارة أن إمالة الألف لإمالة الفتحه مسموعة وحيثئذ لا ينهض التضعيف إلا في قوله فينبغي أن لا ينقاس أي لا يطرده شيء منها أي من أنواعها إلا في المسموع أي لكن الاطراد في المسموع من أنواعها يقبل ولو قال فينبغي أن لا ينقاس شيء منها على المسموع لكان أوضح (قوله قبلها) أي كافي عمادا أو بعدها أي كافي التانيث (قوله مخصوصة بالوقف) لانها في الوصل تاء والتاء لا تشبه الألف (قوله غنث الخ) قال في القاموس جثا كدعا ورى جثا واوجثا بضمهم ما جلس على ركبته وقام على أطراف أصابعه اه والنود بذال مجمة مفتوحة وواو ساكنة ودال مهملة من معانيه السوق والطرده أي لاجل سوق الشمس ودفعها زينب بحر هاء هذا ما ظهر لي (قوله أ كهر) قال في القاموس الكهر القهر والانتهاز والضعف واستقبالك انسا يوجه عابس تها ونابه واللهو وارتفاع النهار والمشتداد الحر والمصاهرة والفعل كنع اه فقول الشارح أ كهر كأ كرم من باب التعدية بالهمزة أو أفعال تفضيل (قوله هاء المبالغة) لانها هاء تانيث في الاصل (قوله فانها لاعمال) إلا إذا كان فيها ما يوجب الإمالة نحو إمالة مرضاة وثقاة اه جمع وارتضى البعض مما قيل في علة عدم إمالة الألف قبل هاء التانيث أن وقوع الألف قبل الهاء أزال شبهها بألف التانيث لان هاء التانيث لا تقع بعدها ثم قال ووقع في بعض الحواشي التعليل بغير هذا المعنى له فاحذره اه وفيه أن ما ارتضا لا يصح الالوجع لعلة إمالة الألف شبهها بألف التانيث ولا يحتمل به فهو أيضا لا معنى له فاللاحق في التعليل ما ظهر لي والله الحمد من أن سبب إمالة الفتحه قبل هاء التانيث كما يأتي شبهها بألف التانيث وألف التانيث لا يقع قبلها ألف فلما وقع قبل الهاء ألف ضعف شبه الهاء بألف التانيث فلم تقتض إمالة ما قبلها (قوله فلاوجه لاستثنائه الألف) أي اخراجه اياه من الفتح راجع إليه هاء يليه بقوله إذا ما كان الخ لعدم شمول الفتح للألف فعلم أن الاستثناء في كلامه بالمعنى اللغوي نعم لوجعل المستثنى منه الضمير في كان صرح جعل الاستثناء اصطلاحا لكنه خلاف ظاهر صنيع الشارح ثم ما ذكره الشارح من عدم وجه الاستثناء قال مع مبني على أن موصوف الموصول الفتح وليس بالازم لجواز أن يكون موصوفه الشيء الشامل للفتح والألف اللذين لا يكون قبل الهاء إلا أحدهما فينتجه الاستثناء على أنه يمكن جعل كان تامه بمعنى وجد وغير ألف حال على معنى المغيرة في الحكم والتقدير عمال الفتح إذا وجد حال كونه مغيرا للألف في هذا الحكم فلا يكون هناك استثناء أصلا (قوله التي لم تقلب هاء) يشمل تاء نحو فاطمة ورجة عند من يقف بالتاء فلا يعمل حيثئذ كما صرح به غيره وتاء التانيث المتصل بالفعل نحو باعت (قوله أنها شبهت بألف التانيث) أي المقصورة لانفاقهما في المخرج وهو أقصى الحلق وفي المعنى وهو الدلالة على التانيث وفي الزيادة على أصول الكلمة وفي التطرف في آخرها وفي الاختصاص بالأسماء الجامدة والمشتقة تصریح (قوله قال سيبويه الخ) استدلال على قوله أحدهما الفرق الخ (قوله لانها أسماء ما يلفظ به) أي من الحروف ويؤخذ منه ان ذ الألف من أسماء حروف التهجي كالباء يقصر كما يمد وبه صرحوا بل قال في الهمع يجوز قصره ومده بالايجاع وجمعه على القصر يات مثلا بقلب الألف المقصورة ياء وعلى السدب آت باقرار الهمزة (قوله وحروف التهجي) مبتدأ خبره قوله ان كان في آخرها ألف فتم الخ وفي كلامه حذف مضاف أي وأسماء حروف التهجي وقول البعض ان حروف التهجي معطوف على راوما أشبهها

لاعمال قبلها الثالث ذكر سيبويه أن سبب إمالة الفتحه قبل هاء التانيث شبه الهاء بالألف فأميل ما قبلها كما عمال ما قبل ان الألف ولم يبين سيبويه بأي ألف شبهت والظاهر أنها شبهت بألف التانيث وخاتمة ذكر بعضهم لا إمالة الألف سببين غير ما سبق أحدهما الفرق بين الاسم والحرف وذلك في راوما أشبهها من فواتح السور قال سيبويه وقالوا رايوا تانيثي بالامالة لانها أسماء ما يلفظ به فليست كالي وما ولا وغيرها من الحروف المبنية على السكون وحروف التهجي التي في أوائل السور ان كان في آخرها ألف

فهم من يفتح ومنهم من يعسل وان كان في وسطها ألف نحو كاف وصاد فلا خلاف في الفتح والا سخر كثرة الاستعمال وذلك اما انتهم
الجاح علما في الرفع والنصب وكذلك الجاح في الرفع والنصب ذكره بعض (١٦٧) النحويين وامالة الناس في الرفع والنصب

قال ابن برهان في آخر شرح
اللمع روى عبد الله بن
داود عن أبي عمرو بن
العلاء امالة الناس في جميع
القرآن مر فوعا ومنصوبا
ومجرورا قاله في شرح
الكافية قال وهذه رواية
أحمد بن يزيد الحلواني عن
أبي عمرو والدوري عن
الكسائي ورواية نصر
وقدبية عن الكسائي انتهى
واعلم أن الامالة لهذين
السببين شاذة لا يقاس
عليها بل يقتصر في ذلك على
ما سمع والله أعلم

التصريف
اعلم أن التصريف في اللغة
التغيير ومنه تصريف
الرياح أي تغييرها وأما في
الاصطلاح فيطلق على
شيئين الاول تحويل
الكلمة الى أبنية مختلفة
لضروب من المعاني كالتصغير
والتكبير وماسم الفاعل
واسم المفعول وهذا القسم
جرت عادة المصنفين بذكره
قبل التصريف كما فعل
الناظم وهو في الحقيقة
من التصريف والا سخر
تغيير الكلمة لغير معنى طار
عليها ولكن لغرض آخر
وينحصر في الزيادة
والحذف والابدال وانقلب
والنقل والاذغام وهذا
القسم هو المقصود هنا

ان لم يكن فاسدا بالكيفية فهو تعسف لا حاجة اليه فتأمل (قوله من يفتح) أي لا يعسل (قوله علما)
بخلاف ما اذا كان صفة للمبالغة فانه لا يعامل لانه لم يكثر استعماله دما ميني (قوله في الرفع والنصب)
أي لا في الجر فان الامالة فيه قياسية لوجود سببها وهو الكسرة (قوله شاذة) أي قياسا فلا ينافي قراءة
بعض السبعة بالامالة في فواتح السور قاله شيخنا السيد

التصريف

(قوله على شيئين) بل على ثلاثة ثالثها العلم بأحكام بنية الكلمة كما ينقله عن ابن الناظم (قوله الى
ابنية) أي صيغ (قوله كالتصغير الخ) ان كان تمثيلا للضروب من المعاني احتاج قوله واسم الفاعل
واسم المفعول الى تقدير مضاف أي ودلالة اسم الفاعل الخ وان كان تمثيلا لابنية المختلفة كان
التصغير والتكبير بمعنى الصيغتين المعروفتين (قوله بذكره) أي بذكر متعلقه الذي هو تلك
الابنية المختلفة اذ هي المذكورة قبل هذا الباب لانفس التحويل وقوله قبل التصريف أي بالمعنى
الاسترخا لا حتى فانهم (قوله وهو في الحقيقة من التصريف) ان أراد من التصريف اللغوي فهو غير
محتاج اليه لوضوحه من تعريف التصريف لغة واصطلاحا وان أراد من التصريف بالمعنى
الاصطلاحي الا في باطل لتغير المعنيين الاصطلاحيين كما ينطبق بكلامه أو بالمعنى الاصطلاحي
السابق في باطل أيضا اذ لا معنى ليكون الشيء من نفسه فتدبر (قوله تغيير الكلمة) أي عن أصل
وضعها (قوله ولكن لغرض آخر) كالاتحاد والتخلص من التقاء الساكنين والتخلص من اجتماع
الواو والياء وسبق احدهما بالسكون (قوله وينحصر) أي هذا التغيير (قوله وقد أشار الشارح الى
الامر ين بقوله الخ) نظريه سم بان هذا القول ليس فيه أن التصريف يطلق بمعنى تغيير الكلمة
لتغير معنى الخ وعارضه البعض فقال أشار الى الاول بقوله هو تغيير بنيتها الخ والى الثاني بقوله ولهذا
التغيير أحكام فان تلك الاحكام ما عهد العجوة تغييرات مخصوصة لا غرض فسقط نظير بعضهم بانه
ليس فيه اشارة الى المعنى الثاني اه وأنت خبير بأن المعنى الثاني تغيير الكلمة لتغير معنى طارئ
عليها ولكن لغرض آخر وينحصر في الانواع الستة المتقدمة فليس هو المعنى طارئ على الكلمة
وليس منه العجوة والاحكام التي جعل ابن الناظم معرفتها علم التصريف جعلها أحكاما للتغيير المعنى
طارئ لانه المشار اليه بقوله ولهذا التغيير أحكام وأدخل فيها العجوة حيث قال كالعجوة والاعلال فن
أين يكون قوله ولهذا التغيير أحكام اشارة الى المعنى الثاني فالخ مع من نظريه كلام الشارح بما
ذكره نعم يمكن أن يتكلف تصحيح كلام الشارح يجعل اسم الاشارة راجعا الى التغيير لا بقيد كونه المعنى
طارئ بل مطلقا وجعل العجوة والاعلال حكيم للتغيير المعنى طارئ والاعلال فقط بأنواع الستة
حكيم للتغيير لغرض آخر والله الموفق للصواب (قوله هو تغيير بنيتها) أي تحويل بنيتها الى صيغ مختلفة
ولا يخفى أن هذا التعريف بمعنى التعريف الاول في كلام شارحنا (قوله الى التثنية والجمع) قال
زكريا الانسب الى المثني والمجموع اه والجواب أن التثنية والجمع يطلقان على المثني والمجموع
(قوله ولهذا التغيير) أي ولتعلق هذا التغيير من المغير والمغير اليه اذ العجوة مثلا صفة للفظ لا للتغيير
ولا للتغير وبهذا يعرف ما في كلام شيخنا والبعض (قوله كالعجوة والاعلال) الظاهر أن الكاف
استقصائية اذ الاعلال التغيير وهو صادق بالانواع الستة المتقدمة (قوله وما يتعلق بها) كشم وطها
(قوله فالتصريف) أي فعل التصريف يطابق قوله تسمى علم التصريف أو المراد التصريف بمعنى
العلم وقوله اذن أي اذا استعمل في معرفة تلك الاحكام ثم اذا أطلق التصريف بمعنى العلم فيه الاوجه

بقولهم التصريف وقد أشار الشارح الى الامر ين بقوله تصريف الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى كتغيير
المفرد الى التثنية والجمع وتغيير المصدر الى بناء الفعل واسمى الفاعل والمفعول ولهذا التغيير أحكام كالعجوة والاعلال ومعروفة
تلك الاحكام وما يتعلق بها تسمى علم التصريف فالتصريف هو العلم بأحكام بنية الكلمة

بالحروف فهمان أصالة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك اه ولا يتعلق التصريف الا بالاسماء المتكسفة والافعال المنصرفه وأما الحروف وشبهها فلا تتعلق لعلم التصريف بها كما أشار الى ذلك بقوله (حرف وشبهه من الصرف برى * وما سواه ما بتصريف حرى) أى حقيق والمراد يشبه الحرف الاسماء المبنية والافعال الجامدة وذلك عسى وليس ونحوها فانما تشبه الحرف في الجود وأما الحوق التصغير ذا والذى والحذف وسوف وان والحذف والابدال لعل فشاذ يوقف عند ما سمع منه **تنبيه** التصريف وان كان يدخل الاسماء والافعال إلا أنه للافعال (١٦٨) بطريق الاصله لكثرة تغيرها وتظهور الاشتقاق فيها (وليس أدنى من ثلاثى

الثلاثة في غيره من أسماء الفنون وهى كونه بمعنى الملكة أو المسائل أو الادراكات وعلى هذا الثالث قول الشارح والتصريف اذن هو العلم بأحكام بنية الكلمة الخ (قوله بما الحروفها) بدل من قوله بأحكام (قوله وشبه ذلك) قال زكريا وأقره شيخنا والبعض أى كالاخفاء والاظهار والادغام اه وفيه ان الاخفاء والادغام من الاعلال والاظهار من العجة الأنا يخصا فتدبر (قوله ولا يتعلق التصريف) أى بمعنى المقصود بقولهم التصريف كما سبق بقريته كلامه في التنبيه الا ترى فلا ينافى ان بعض الاسماء المبنية يبنى ويجمع ويصغر كاسماء الاشارة والموصولات على أن تصغيرها شاذ وتثنيها وجمعها صوربان لا حقيقيان على التحقيق (قوله والافعال المنصرفه) أى غير الجامدة (قوله الاسماء المبنية) كسك ومن ولم يعمل لها لكثرة (قوله ونحوها) كنعم وبئس (قوله وأما الحوق التصغير ذا والذى) فيه أن هذا لا يريد الا لو أريد بالتصريف المتكلم عليه التغيير لمعنى طارئ وقد أسلف الشارح أن المقصود هنا التصريف بمعنى التغيير لغير معنى طارئ فليس منه التصغير حتى يرد علينا تصغير ذا والذى (قوله وليس أدنى من ثلاثى الخ) ان قلت هذا البيت مستغنى عنه بما قبله لاستلزام نفي قبول الحرف للتصريف نفي قبول أدنى من ثلاثى وضعه لان الادنى المذبذوب لا يكون الاحرف قلت ليس مستغنى عنه بالنسبة الى المبتدى الذى لا يعرف أن الادنى المذبذوب لا يكون الاحرف (قوله ثلاثى الخ) فى اصل (أى فصاعدا نحووم) عند من يجعله مختصرا من ايم (قوله عند من يجعله محذوفا) أى مختصرا (قوله شربت ما) أى بالقصر من أن يكون على حرف واحد (قوله ومنتهى اسم) أى حروف اسم (قوله فالثلاثى الاصول) أى فالزيد فيه الثلاثى الاصول (قوله مصدر اشهاب) بتشديد الموحدة اذا صار اشهب من الشبهة بضم الشين وهى بياض يحاطه سواد (قوله مجرد الخ) حال من ضمير حرف المد المستكن في بعده فهو راجع الى بعده فقط (قوله وهو العطاء الذكر) عبارة القاموس العضروف العذوق أو ذكر العطاء أو هو من دواب الجن وركائبهم والجمع عضارف وعضرفوطان اه وقال فى محل آخر العذوق بالضم دويبه بيبضاء ناعمة تشبه بها أصابع الجوارى اه وقال فى محل آخر العظاية دويبه كسام أبرص والجمع عطاء اه وسام أبرص بتشديد الميم قال فى القاموس من كبار الوزغ اه وفى المصباح أن العظاية بالمداغمة أهل العالية والعظاية لغة تميم وأن جمع الاولى عطاء وجمع الثانية عطايا (قوله والمشفوع نحو قبعرة) الانسب بقوله نحو عضرفوط أن يقول ونحو قبعرة (قوله قرعبلانه) بفتح القاف والراء وسكون العين المهملة وفتح الموحدة (قوله لانه زيد فيه حرفان) أى غير الهاء (قوله الامن كتاب العين) أى المشو بالخطا (قوله محبظية) بضم الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وكسر العطاء المهملة وتخفيف التثنية أى منتفخة البطن كفى القاموس ولعل المراد بمنتفخة البطن عظيمة البطن فيكون تأكيدها مقابلة (قوله قريبه) أى بحذف الخامس كما هو قاعدة تصغير الخماسى

برى قابل تصريف سوى ما غيرا) يعنى أن ما كان على حرف واحد أو حرفين فإنه لا يقبل التصريف الا أن يكون ثلاثيا فى الاصل وقد غير بالحذف فان ذلك لا يخرج عن قبول التصريف وقد فهم من ذلك أمران أحدهما أن الاسم المتكمن والفعل لا ينقصان فى أصل الوضع عن ثلاثة أحرف لانهما يقبلان التصريف وما يقبل التصريف لا يكون فى أصل الوضع على حرف واحد ولا على حرفين والاخر أن الاسم والفعل قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف أما الاسم فإنه قد يرد على حرفين بحذف لامة نحو يد أو عينه نحو سه أو فإنه نحو عذوة وقد يرد على حرف واحد نحووم الله عند من يجعله محذوفا من عين الله وكقول بعض العرب شربت ما وذلك قليل وأما الفعل فإنه قد يرد على حرفين نحو قل وبع وسل وقد يرد على حرف واحد نحووع كلامى وق نفسك وذلك

فيما أعلت فأره ولا مه فيحذفان فى الامر (ومنتهى اسم خمس ان تجرداه وان يزد فيه فماسبعا عدا) أى ينقسم الاسم الاصول الى مجرد وهو الاصل والى مزيد فيه وهو فرعه فغاية ما يصل اليه مجرد خمسة أحرف نحو سفر رجل وغاية ما يصل اليه المزيد فيه بالزيادة سبعة أحرف فالثلاثى الاصول نحو اشهباب مصدر اشهاب والرباعى الاصول نحو احرجام مصدر احرجمت الابل أى اجتمعت وأما الخماسى الاصول فإنه لا يزد فيه غير حرف مد قبل الاخر أو بعده مجرد أو مشفوعا ماء التائيت نحو عضرفوط وهو العطاء الذكرو قبعرة وهى البعير الذى أكثر شعره وعظم خلقه والمشفوع نحو قبعرة ونذر قرعبلانه لانه زيد فيه حرفان وأحدهما نون قبل انه لم يسمع الامن كتاب العين فلا يلتفت اليه والقرعبلانه دويبه عريضة عظيمة البطن محبظية وقالوا فى تصغيرها قريبه

وذكر بعضهم أنه زيد في الخاسي حرفا مقبلا الآخر نحو مغناطيس فان صح ذلك وكان عربيا جعل نادرا وقد حكاه ابن القطاع
 أعنى مغناطيس **تثنية** في الأول انما لم يستثن هنا هاء التأنيث وزيد في التثنية وجمع التصحيح والنسب كما فعل في التسهيل فقال
 والمزيد فيه ان كان اسمها مجاوزا وسبعة الابهاء التأنيث أو زيد في التثنية أو التصحيح لما علم من أن هذه الزوائد غير معتد بها
 لكونها مقدرة الانفصال الثاني انما قال خمس وسبعاء ولم يقل خمسة وسبعة لان حروف الهجاء تذكروا ثبوتها باعتبار تذكيرها
 تثبت الهاء في عددها باعتبار تأنيدها تسقط التاء من عددها (وغير آخر التلاشي افتح وضم **وا** كسر وزد تسكين ثانيه تم) تقدم
 أن المجرى ثلاثي ورباعي وخمسي فالتلاشي تقتضى القسمة العقلية أن تكون أبنيته اثني عشر بناءً لأن أوله يقبل الحركات الثلاث
 ولا يقبل السكون اذ لا يمكن الابتداء بساكن وثانيه يقبل الحركات الثلاث ويقبل السكون أيضا والحاصل من ضرب ثلاثة في
 أربعة اثناعشر فهذه جملة أوزان التلاشي المجرى كما أشار الى ذلك بقوله تم (وفعل) بكسر الفاء وضم العين (أهمل) من هذه
 الاوزان لاستثقالهم الانتقال من كسر الى ضم وأما قراءة بعضهم والسماء (١٦٩) ذات الحبل بكسر الحاء وضم الباء فوجهت

على تقدير صحتها بوجهين
 أحدهما أن ذلك من
 تداخل اللغتين في جزأى
 الكلمة لانه يقال حبل
 بضم الحاء والباء وحبل
 بكسرهما فركب القارئ
 منهما هذه القراءة قال
 ابن جني أراد أن يقرأ
 بكسر الحاء والباء فبعد
 نطقه بالحاء مكسورة
 مال الى القراءة المشهورة
 فنطق بالباء مضمومة قال
 في شرح الكافية وهذا
 التوجيه لو اعترف به
 من عزيت هذه القراءة
 له دلل على عدم الضبط
 ورداءة البلاغة ومن هذا
 شأنه لا يعتمد على ما سمع
 منه لا مكان عروض ذلك
 له والاخر ان يكون كسر
 الحاء اتباعا لكسرة تاء

الاصول (قوله وذكر بعضهم الخ) مقابل قوله لا يزداد فيه غير حرف مد (قوله نحو مغناطيس) بفتح
 الميم كما يفيد صنيع القاموس (قوله وكار عربيا) يظهر أنه عطف سبب على مسبب (قوله أعنى
 مغناطيس) لعلمه منعه من الصرف ميلا الى احتمال محتمته مع كونه علما على القفل لان الموارد لفظه
 (قوله الابهاء التأنيث) كقوله لانه سم (قوله أو زيد في التثنية) كقولك في تثنية اشهب باب
 اشهب بابان في جمعه اشهبابون عند التسمية به وفي النسب نحو اشهبابى دمامينى (قوله الى ضم)
 أى ضم لازم فخرج نحو يضرب اذا الضمة نزول نصبا وجزءها (قوله وأما قراءة بعضهم) هو أبو السمال
 بفتح السين وتشديد الميم آخره لام (قوله والسماء ذات الحبل) في القاموس الحبل من السماء طرائق
 النجوم والسماء حبيكة (قوله على تقدير صحتها) انما قال ذلك لانه قد قيل انها لم تثبت (قوله من تداخل
 اللغتين الخ) اعترض بأن التداخل في جزأى الكلمة الواحدة غير معهود انما المعهود التداخل في
 الكلمة من نحو كدت بضم الكاف اكد فان كدت بالضم على لغة من قال كاديكودرا كاد على لغة
 من قال كاديكاد (قوله قيل وهذا أحسن) قائله أبو حيان واعترض بأن أداة التعريف كلمة
 منفصلة ومن ثم امتنع القراء من ضم أول الساكنين اتباعا ضم ثالثه في نحو ان الحكم وقل الروح
 وغلبت الروم ولم يلحقوها بقل انظر واقالسا كن المذكور جازم صين على أنه لا يجري في غير الآية
 اه وقد يقال اعترضه بما ذكرنا في أحسنيته مما قبله مع أن قوله على أنه لا يجري في غير
 الآية لا يرد اذ لم يسمع في غير الآية (قوله تخصيص فعل بفعل) الباء داخلة على المقصور (قوله فيما لم
 يسم فاعله) صفة لفعل أى الكاشن في أوزان ما لم يسم فاعله (قوله جاؤا بجيش الخ) قاله كعب بن مالك
 الانصارى يصف جيش أبي سفيان حين غزا المدينة بالقلعة والحقارة وقوله معرسة بضم الميم وسكون
 العين المهملة وفتح الراء أى مكان نزوله ويقال معرس كعمد لان الفعل أعرس معرسة بالتشديد
 والشاهد في الدئل فانه بضم فكسرى يكون هذا الوزن مستعملا (قوله والرثم) براء فهزمة وقوله اسم
 للاسن أى الدبر (قوله لغة في قول) أى بفتح لواو وهو التيس الجبلى (قوله الازيم) بزي فحتمية

(٢٣ - صبان رابع) ذات ولم يعتمد باللام الساكنة لان الساكن جازم غير صين قيل وهذا أحسن
 (والعكس) وهو فعل بضم الفاء وكسر العين (يقول) في لسان العرب (لقصدهم تخصيص فعل بفعل) فيما لم يسم فاعله نحو ضرب
 وقتل والذي جاء منه دئل اسم دويبة سميت بها قبيلة من كنانة وهى التى ينسب اليها ابو الاسود الدؤلى وأنشد الاخفش ملك كعب
 ابن مالك الانصارى جاؤا بجيش لوقيس معرسة ما كان الا كعرس الدئل والرثم اسم للاسن والوعل لغة في الوعل معكاه الخليل
 فثبت بهذه الالفاظ أن هذا البناء ليس عهول خلافا لمن زعم ذلك نعم هو قليل كما ذكر **تثنية** قد فهم من كلامه أن ما عدا هذين
 الوزنين مستعمل كثيرا أى ليس عهول ولا نادروها عشرة أوزان أولها فاعل ويكون اسمها نحو فلس وصفة نحو سهل وثانيها فاعل
 ويكون اسمها نحو فرس وصفة نحو بطل وثالثها فاعل ويكون اسمها نحو كيد وصفة نحو حذر ورابعها فاعل ويكون اسمها نحو عضد
 وصفة نحو يقظ وخامسها فاعل ويكون اسمها نحو عدل وصفة نحو نكس وسادسها فاعل ويكون اسمها نحو عنب قال سيديوه ولا تعلمه
 جاء صفة الا في حرف معتل بوصف به الجمع وهو قولهم عدا وقال غير لم يأت من الصفات على فعل الازيم بمعنى متفرق وعدا اسم جمع
 وقال السيراني استدرك على سيديويه قديما

في قراءة من قرأ دينا قما ولعله يقول انه مصدر بمعنى القيام اه واستدرك بعض النحاة على سيبويه ألفاظا آخر وهي سوى في قوله تعالى مكا ناسوى ورجل رضى وماء روى (١٧٠) وماء صرى وسبى طيبة ومنهم من تأولها وسابها فاعل ويكون اسمها نحو ابل ولم

وقوله بمعنى متفرق يقال منزل زيم أى متفرق النبات (قوله في قراءة من قرأ) وهم الكوفيون وابن عامر (قوله ولعله يقول الخ) ظاهر صنيعة أن مثل ذلك لا يأتي في زيم (قوله وماء روى) أى كثير مر و يقال رواء كسما (قوله وماء صرى) كذا في نسخ بكسر الصاد المهملة وفتحها أى طال مكثه كذا في القاموس وفي نسخة هرى بالهاء ولعله تحريف فاقى لم أجد في اللغة (قوله وسبى) بسين مهملة فوحدة في المصباح سبيت العدوسيباو لاسم السبباء مثل كتاب والقصر لغة اه وفي القاموس السبى ما يسبى والجمع سبى والنساء لانهن بسين القلوب أو بسين فيمكن اه وقوله طيبة بوزن غنية كما في القاموس وفيه الشاهد ومعناه نالوه بلا غدر ونقض عهد كما في القاموس وتوهم البعض أن الشاهد في سبى فقال بعد نقل عبارة المصباح وأنت خبير بأن هذا الادالة قيسه على كونه وصفا (قوله ومنهم من تأولها) أى بأنها مصادر ووصفها (قوله اطل) بالطاء المهملة (قوله في الاطل) أى بكسر فسكون والوئد أى بفتح فسكون أو فتح المشط أى بثلاث أوله فسكون وبفتح فسكون وبضمتين مع تخفيف الطاء وتشديد ها كما في القاموس واللبس أى بكسر فسكون وجعل البعض المشط كاللبس بكسر فسكون قصور (قوله عبرة) أى بحاء مهملة فوحدة وقوله أى ففتح بقاف فلام فخاء مهملة هو صفرة الاسنان (قوله حلج) بحاء مهملة فلام فميم بلج بوحدة فلام فميم على ما في النسخ ولم أرهما في القاموس وجنن يميم فلام فنون بلن بوحدة فلام فنون كما في القاموس (قوله عيل) بعين مهملة فحتمية (قوله وأما قوله الخ) ليس متعلقا بكلام ثعلب لان عيلا ورجلا ليسا وصفين بل هو دفع لتوهم استدراكهما أيضا على سيبويه (قوله من فعل ثلاثي) أى مبنى للفاعل بديل قوله وزد نحو ضمن (قوله لا يكون الامفتوح الاول) أى لا كما قال فضهم الابتداء بالساكن ولا مكسورا ولا مضموما الا عند البناء للمفعول كما يأتي لثقلها واثقل الفعل (قوله ولا يكون ساكنا) أى أصالة فلا يرد نحو ورد وشم ولب ولا نحو قال وخاف وطال ولا نحو علم بالسكون مخفف علم ولا نعم ولبس وليس لان أصل عين الكل الحركة على أن الكلام في الافعال الغير الجامدة والثلاثة الاخيرة جامدة فلا ينالها التصريف (قوله الاول فعل) ولا تفتح عين مضارع دون شذوذ كما في أبي وسلا سلى وقلا يقلى وقيل الفتح لكسر عين الماضي في لغة فيكون ذلك من بداخل لغتين الا اذا كانت العين أو اللام حرفا حلقيا كسأل يسأل ومدح ومدح بل يخبر فيها بين الكسر والضم ما لم يشتهر أحد الأمرين فان اشتهر أحدهما تعين كالكسر في يضرب والضم في يقتل وقال ابن عصفور بل يجوز الأمران مع اشتهار أحدهما لوقال ابن جنى يتعين الكسر عند عدم الاشتهار وما لم يلتزم أحدهما السبب يقتضى ذلك كالتزام الكسر عند غير بنى عامر فيما فوزه وواو كوجد ويجد أتما بنوعا فلم يلتزموا الكسر في ذلك فقالوا ويجد بالضم وعند الجميع فيما عينه يا كعاب يبيع وفيما لامة يا وعينه غير حلقية كرمى رعى فان كانت عينه حلقية فتحت كسعى يسعى ونهى ينهى وفي المضاعف غير المسموع ضمه كمن يحن وأن بين بخلاف ما سمع ضمه فقط كرمى وردت أو مع كسره كصد يصد وصد وعض يشط ويشط وكالتزام الضم فيما عينه واو كقام يقوم وشذتاه ونبه وطاح يطبخ في لغة من قال ما أتوه وما أطوحه وفيما لامة واو وابست عينه حلقية كغزايغزو بخلاف ما عينه حلقية كما يحى في احدى لغاته وفي المضاعف المتعدى غير المسموع كسره كرتد بخرتد بخلاف ما سمع كسره فقط وهو حبه يحبه أو مع ضمه كشدته يشده ويشده وفيما هو للغلبة كسابقى فسبقته أسبقته ما لم يكن فيه ملزم الكسر كواعدى فوعدته أعدده وبايعنى فبعته أبيعته ورامانى فريمته أريمه ولاتأثير لطفى في ذى الغلبة خلاف الكسالى فتقول

يد كوسبويه من فعل الا ابلوا وقال لانعلم في الاسماء والصفات غيرة وقد استدرك عليه ألفاظ فن الاسماء اطل وهي الناصرة ذكره المبرد وروى قول امرئ القيس له اطل اطلبى بالكسر وقيل كسر الطاء اتباع ووند ومشط ودبى لغة في الاطل مر الوئد والمشط واللبس وقالوا باسنانه حبرة أى قلع وقالوا للعبدة المصبيان حلج بلج وبلن بلن وقالوا حبل لغة في الحبل كما تقدم وعيل اسم بلد ومن الصفاف قولهم اتان ابداومة ابداوى ولودوامرأة بلزأى ضخمه قال ثعلب ولم يأت من الصفات على فعل الا حرفان امرأة بلزواتان ابد وأما قوله عليها اخواننا بنوعيل * شرب النبيذ واصطفاقا بالرجل * فهو من النقل للوقف أو من الاتباع فليس باصل وثانها فعل ويكون اسمها نحو فضل وصفة نحو حلو * وتاسعها فعل ويكون اسمها نحو صرد وصفة نحو حطم وعاشرها فعمل ويكون اسمها نحو عنق وصفة وهو قليل والمحفوظ منه جنب وشلال وناقعة سرح أى سريسة (واقف وضم

واكسر الثاني من فعل ثلاثي) أى للفعل الثلاثي المجرى لثلاثة أبنية لانه لا يكون الامفتوح الاول وثانيه يكون مفتوحا مكسورا ومضموما لا يكون ساكنا لانه يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع الاول فعل

ويكون متعديا نحو ضرب ولا زما نحو ذهب ويرد لمعان كثيرة ويختص بباب المغالبة وقد يجيء (١٧١) فعل مطاوعا للفعل بالفتح

فيهما ومنه قوله قد جبر الدين
الاله بخبر والثاني فعل
ويكون متعديا نحو شرب
ولا زما نحو فرح ولزومه
أكثر من تعديه ولذلك غلب
وضعه للنعوت اللازمة
والاعراض والالوان
وكبر الاعضاء نحو شغب
وفلج ونحو برئ ومرض
ونحو سود وشهب ونحو
أذن وعين وقد يطاوع فعل
بالفتح نحو خدعه فخدع
والثالث فعل نحو طرف
ولا يكون متعديا الا
بتضمين أو تحويل
فالتضمين نحو رحبتكم
الدهر وقول علي ابن بشر اقد
طاع العين ضمن الاول معنى
وسع والثاني معنى بلغ وقيل
الاصل رحبت بكم فخدع
الخاض توسعا والتحويل
نحو سده فان أصله سودته
بفتح العين ثم حول الى فعل
بضم العين ونقلت الضمة
الى فائه عند حذف العين
وفائدة التحويل الاعلام
بأنه واوى العين اذ لولم
يحول الى فعل وحذفت
عينه لالتقاء الساكنين
عند انقلابها انقلب الالف
الواوى بالياء هذا مذهب
قوم منهم الكسائي واليه
ذهب في التسهيل وقال
ابن الحاجب وأما باب سده
فالصحيح أن الضم لبيان
بنات الواو لا للنقل ولا يرد
فعل الالف مطبوع عليه

فانحرف ففخرته أخف به باضم وقد يجيء، ذوالملق غير تسمى الغلبة بكسر كزح يزح أو بضم كدخل يدخل
وبكسر وفتح كنج ينج ويمنح وبضم وفتح كعجا يعمو ويحياو بالثلاث كرجح يريج ويرجم ويرجم
والمعتمد في ذلك السماع فاذا فقد رجح الى الفتح دما ميني باختصار (قوله ويكون متعديا) وتعديه
أكثر من لزومه عكس فعل بكسر العين دما ميني (قوله ويرد لمعان كثيرة) منها السلب يقال قرزته
وأقررت أي أزلته عن مقره ومنها الغلبة والمطاوعة ونبه أشار على هذين (قوله ويختص بباب
المغالبة) البناء داخلة على المقصود والمراد بباب المغالبة أسناد الغلبة في فعل بين اثنين الى الغالب
فيه منهما نحو صار بنو زيد فصر به أي غلبته في الضرب (قوله مطاوعا) أي مشعرا بتأثير فاعله بفعل
آخر ملاق له في الاشتقاق (قوله بخبر) أي انخبر (قوله والثاني فعل) وحق عين مضارعه الفتح
وكسرت في ألفاظ قليلة كورث يرث وورق يرق وأما فضل بالكسر يفضل بالضم من الفضلة فن باب
التداخل (قوله ولذلك) أي اكون لزومه أكثر من تعديه وقوله للنعوت اللازمة أي الصفات اللازمة
للذوات القائمة هي بها فالمراد النعت اللغوي وقوله والاعراض الخ أي وكل من المد كوروات لا
يطلب زيادة على قيامه فم بجملة (قوله نحو شنب الخ) في كلامه لف ونشر مرتب والشنب بالتحريك
ماء ورقة وبرودة في الاسنان وشنب كفرح فهو شارب وشنيب وأشنب وهي شنباء فاموس
(قوله وفلج) بانفا والجميم كآيته في نسج وهو كفرح من الفلج وهو تباعد الاسنان وقضية كلام
شيخنا بل صريحه أنه بالقاف والخاء المههولة كفرح من الفلج وهو صفرة الاسنان وتعلل الأهل
هو المناسب لكونه مثلا للنعوت اللازمة (قوله الابتضمين أو تحويل) قال الدماميني وتبعه شيخنا
والبعض وشيخنا السيد أي مصاحب لذلك فالبناء للمصاحبة ولا يجوز أن يكون سببية لعطفه
التحويل على التضمين والتحويل ليس سببا للتعدي قطعا ولا يعطف على السبب الاسباب
ومنشؤه ملاحظتهم في قوله أو تحويل المحول عنه اليه دون المحول والانسب بالسباق العكس
بأن يكون المراد أو تحويل عن فعل بالفتح وحينئذ يصلح سببا لان حاصله مراعاة الاصل والله
المهادي (قوله ثم حول) أي واستحب التعدي الثابت له قبل التحويل دما ميني (قوله عند حذف
العين) أي عند ارادة حذفها والا فالنقل متقدم على الحذف (قوله لالتقاء الساكنين) هما
الالف المنقلبة عن العين لتحركها وانفتاح ما قبلها وآخر الفعل الساكن عند اتصال تاء المتكلم
به (قوله لا تبس الواوى بالياء) أي واوى العين بيائها لان الفتح لا يدل على أحد هما ولعل المراد
بالالتباس هنا الاجمال وهو أيضا معيب في مقام البيان كما حققناه سابقا (قوله هذا) أي ما ذكر من
أن ضم فاء نحو سده لنقل حركة عينه اليها بعد تحويله الى فعل بالضم (قوله ان الضم) أي ضم الفاء
وقوله لبيان بنات الواوى أي للكلمات الواوية العين (قوله أو كطبوع) أي أو لمعنى غير
مطبوع) بل طرأ بالاكتساب لكنه كالمطبوع في عدم المفارقة (قوله أو شبهه) الضهير يرجع الى
الكاف الاسمية التي بمعنى مثل في قوله أو كطبوع أي أو شبهه مثل المطبوع ووجه الشبه طوره
كمثل المطبوع هذا هو اللائق في حل عبارته ولا ينافيه قوله شبه بنحس لان المراد النجاسة المعنوية
اللازمة بعد اكتسابها كملكية اتقان المكفر فسقط ما للبعض وأما رجاء شيخنا والبعض الضمير الى نحو
فقه والمعنى أن مثل المطبوع قسمان ما لا يزول نحو فقهه وما يزول نحو جنب فغفلة عما يلزم ذلك من
كون نحو جنب كالمطبوع فيكون غير زائل والفرض أنه زائل كما اعترفا به فاعرفه (قوله ولذلك) أي
لكون فعل لا يرد الالف مطبوع عليه الخ وقوله لخصوص معناه بالفاء أي اختصاصه به وعدم
طلبه زائد عليه وهذا علة للعلة (قوله ولا يرد يائي العين) أي استنقلا للضمة على الياء دما ميني
(قوله الا هيؤ) أي حسنت هيئته (قوله ولا متصرفا الخ) اخترت متصرفا من نحو قوضو بمعنى ما أقضاه

من هو قائم به نحو كرم واؤم أو كطبوع ونحو فقه وخطب أو شبهه نحو جنب شبه بنحس ولذلك كان لازما لخصوص معناه بالفاعل
ولا يرد يائي العين الا هيؤ ولا متصرفا يائي اللام

الانحوانه من النهية وهو العقل ولا مضاعفا الا قليلا مشروكا نحو لب وشمر وقالوا لب وشمر بكسر العين أيضا ولا غير مضموم
 عين مضارعه الابتداء لثنتين كافي كدت تكاد والماضي من لغة مضارعه تكود حكاه ابن خالويه والمضارع ماضيه كدت
 بالكسر فأخذ الماضى من لغة المضارع من أخرى وأشار بقوله (وزد نحو ضمن) الى أن من أبنية الثلاثى المجرد الاصلية فعل مالم
 يسم فاعله نحو ضمن فعلى هذا تكون أبنية الثلاثى المجرد أربعة والى كون صيغة مالم بسم فاعله أصلا ذهب المبرد وابن الطراوة
 والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازنى وذهب البصريون الى أنها فرع مغيرة عن صيغة الفاعل ونقله غير
 المصنف عن سيبويه وهو أظهر القولين وذهب اليه المصنف في باب الفاعل من الكافية وشرحه بالانحوائيات في الاول للمالم بتعرض
 لبيان حركة فاء الفعل فهم انها غير مختلفة (١٧٣) وانها فحة لان الفتح أخف من الضم والكسر فاعتباره أقرب * الثاني ما جاء من

فانه مطرد في باب التمجيد كما مر وذ كر شينا والبعض زهوم مع قضوتها للدما مئتي غير مناسب لان زهو
 واوى اللام والكلام في بابها (قوله الانحوا) أصله نهي كما يشير اليه قول الشارح لانه من النهية
 أبدت ايماء والمنااسبة الضمة قبلها (قوله مشروكا) بالشين المحجمة كافي عبارة التسهيل أى
 مشروكا بغيره من الاوزان كما بينه الدما مئتي ونبه عليه الشارح بقوله وقالوا لب الخ ووقع في نسخ
 متروكا بالفوقية وهو تحريف منافع لقوله قليلا (قوله ايب) أى صار ليبيبا وشمر رأى صار ذا شمر
 (قوله كافي كدت) أى بضم الكاف وقوله تكاد أى وقياس مضارع كدت بانضم تكود الا أنهم
 استغنوا بمضارع كدت بالكسر وهو تكاد عن مضارع كدت بانضم وهو تكود كافي ابن عقيل على
 التسهيل (قوله والماضي) المناسب فاء التعليل وقول البعض فاء التفريع غير ظاهر (قوله وذهب
 البصريون) أى جهورهم (قوله ما جاء من الافعال الخ) وارد على قوله غلظوا فاقضه وقوله سابقا ولا
 يكون أى ثاني الفعل الثلاثى ساكنا (قوله أوسا كن الثاني) وما نفعه خلق فحجوز الجمع كافي شهد بكسر
 فسكون في فائدة كافي تسكين عين فعل المكسورا لعين أو المضمومها من الافعال كعلم وظرف والاسماء
 ككتف ورجل للتخفيف لغة تميمية كافي التسهيل (قوله كافي في الكافية) راجع لقوله أو يتر كهما
 معا (قوله في أبنية الفعل المجرد) ثلاثيا كان أو رباعيا (قوله ومذهب سيبويه والمازنى) المناسب
 قراءتها بالنصب عطا على فعل الامر (قوله أن يذ كر) بالبناء للمفعول وقوله للرباعى كان عليه أن
 يقول للمجرد أو يزيد والثلاثى لان الامر من الثلاثى قد يكون مجردا نحو قوم وبع ودع (قوله الا
 أنهم الخ) اعتذار عن عدم ذكر النحويين الماضى المصوغ للمجهول وفعل الامر لان ترك المصنف
 فعل الامر دون المصوغ للمجهول لانه لا يصلح اعتذارا عنه كما هو واضح (قوله لجر يانها) أى الصبيغ
 الثلاث للرباعى على سبب مطرد أى طريق غير مختلف بخلافها في الثلاثى في بيان احداها بيان
 للآخرين (قوله ولا يلزم من ذلك) أى من الاستغناء بالماضي وجعل بيانه بياناً للآخرين (قوله كالم
 يلزم من الاستدلال على المصادر الخ) كاستدلالنا بكون الفعل على وزن فعل بفتح العين لازما على
 كونه مصدره الفعول وقوله انتفاء أصلها أى المصادر (قوله ومنتهاه أربع) وانما لم يتجاوزها الى
 الخمس لثلاثى اسماوى الاسم وهو نازل عنه بدليل احتياجه اليه واشتقاقه منه قاله الدما مئتي (قوله كما
 سبق) الكاف بمعنى لام التعليل أى لما سبق من جريانها على سنن واحد (قوله لان التصرف فيه أكثر)
 لعل مراده بالتصرف التغير ويشهد له كلامه قبيل قول المصنف وليس أدنى من ثلاثى يرى

الافعال مكسورا الاول أو
 ساكن الثاني فليس بأصل
 بل هو مغير عن الاصل
 نحو شهد وشهد وشهد
 الثالث مذهب البصريين
 أن فعل الامر أصل برأسه
 وأن قسمة الفعل ثلاثية
 وذهب الكوفيون الى أن
 الامر مقتطع من المضارع
 فالقسمة عندهم ثنائية
 فعلى الاول الصحيح كان من
 حق المصنف اذ ذكر فعل مالم
 يسم فاعله أن يذ كر فعل
 الامر أو يتر كهما معا كما
 فعل في الكافية قال في
 شرحها جرت عادة النحويين
 أن لا يذ كروا في أبنية
 الفعل المجرد فعلى الامر
 ولا فعل مالم يسم فاعله مع
 أن فعل الامر أصل في
 نفسه اشتق من المصدر
 ابتداء كاشتقاق الماضى
 والمضارع منه ومذهب
 سيبويه والمازنى أن فعل
 مالم يسم فاعله أصل أيضا

فكان ينبغي على هذا اذا عدت صبيغ الفعل المجرد من الزيادة أن يذ كر للرباعى ثلاث صبيغ
 صبيغ للماضى المصوغ للفاعل كدحرج وصبيغ له مصوغا للمفعول كدحرج وصبيغ للامر كدحرج الا أنهم استغنوا بالماضى الرباعى
 المصوغ للفاعل عن الاخرين لجر يانها على سنن مطرد ولا يلزم من ذلك انتفاء أصلها كالم يلزم من الاستدلال على المصادر
 المطردة بأفعالها انتفاء أصلها لهذا كلامه (ومنتهاه) أى الفعل (أربع ان جردا) وله حينئذ بنا، واحد وهو فعل ويكون متعديا
 نحو دحرج ولا زما نحو عرب و قال الشارح له ثلاثة أبنية واحد للماضى المبني للفاعل نحو دحرج وواحد للماضى المبني للمفعول
 نحو دحرج وواحد للامر نحو دحرج وفيه ما تقدم من أن عادة النحويين الاقتصاد على بناء واحد وهو الماضى المبني للفاعل كما سبق
 (وان يرد فيه ما استعدا) أى جاوز لان التصرف فيه أكثر

من الاسم فلم يحتمل من
 عدة الحروف ما احتمله
 الاسم فالثلاثي يبلغ
 بالزيادة أربعة نحو أكرم
 وخسة نحو اقتدر وستة
 نحو استخرج والرابعي
 يبلغ بالزيادة خمسة نحو
 تدرج وستة نحو اخرجهم
 وتنبهات الأول قال في
 التسهيل وان كان فعلا لم
 يتجاوز ستة الا بحرف
 التفتيس أو تاء التأنيث
 أو فون التأكيد وهكذا
 عن هذا الاستثناء وهو
 أحسن لان هذه في تقدير
 الانفصال **المثال الثاني** لم
 يتعرض الناظم لذكر أوزان
 المزيد من الاسماء والافعال
 لكثرتها ولانه سيد كرماته
 يعرف الزائد أما الاسماء
 فقد بلغت بالزيادة في
 قول سيبويه ثلثمائة بناء
 وثمانية أبنية وزاد
 الزيدى عليه أيضا على
 الثمانين الآن منها
 ما يصح ومنها ما لا يصح
 وأما الافعال فلم يزيد فيه
 من ثلاثها خمسة وعشرون
 بناء مشهورة وفي بعضها
 خلاف وهي أفعال نحو أكرم
 وفعل نحو فرح وفعل
 نحو تعلم وفاعل نحو ضارب
 وتفاعل نحو وضارب
 واقفعل نحو اشتمل وانفعل
 نحو انكسر

الخ (قوله من الاسم) أي من التصرف فيه (قوله نحو اخرجهم) أي اجتمع (قوله وان كان) أي المزيد
 فيه (قوله سيد كرماته يعرف الزائد) أي وهذا يعني عن ذكر أوزان التصرف معرفة (قوله نيفاعلي
 الثمانين) أي قدر الزائد اعلم أي أكثر منها (قوله وهي أفعال) يعني لمعان منها التعددية كإخراج
 زيد عمرا وللثلاثة كإضرب المكاب أي كإضربه وأعال الرجل أي كإثر عياله وللصيرورة كأغسد
 البعير أي صار ذا غسدة والاعانة على ما اشتق الفعل منه كإحلبت زيدا أي أعنته على الحلب
 والتعريض له كإبعث العبد أي عرضته للبيع واسلمه كإقتطع زيدا أي أزال عن نفسه القسوط وهو
 الجور وأشجيت زيدا أي أزلت شكايته ووجدان المفعول متصفا به كإجئت زيدا أي وجدته
 بجيلا وبلوغه كإمات الدراهم أي بلغت مائة وأجهد زيدا أي بلغ نجدا والمطاوعة كإكببته فإكب
 دما ميني باختصار (قوله وفعل) بتشديد العين واختلاف في الزائد منه فالخليل وسيبويه على أنه الأول
 لانه في مقابلة الياء من يبظر وقال آخرون الزائد هو الثاني لانه في مقابلة الواو في جهوز وكلا الوجهين
 حسن قيل وهذا الخلاف في الزائد من كل مكرر ويجي فعل لمعان منها تعددية اللازم أودى الواحد
 كإفحنت زيدا وخوقته عمرا والتكثير في الفعل كإطوف زيدا أي كإطوفه أو الفاعل كإبركت الأبل
 أو المفعول كإغلفت الأبواب والسلب كإفردت البعير أي أزلت قراده والتوجه كإشرق وغرب أي
 توجه إلى الشرق والغرب ونسبة المفعول إلى ماشتق الفعل منه كإفسقت أي نسبته إلى الفسق
 والصيرورة كإجزت المرأة أي صارت مجزوا ولا أصل الفعل كإفكر أي تفكر ومن فعل ما يصح من
 المركب لا اختصار حكايته نحو هلال إذا قال لا إله الا الله وأمن إذا قال آمين وآيه إذا قال أيها الرجل
 ونحوه دما ميني باختصار (قوله وتفاعل) يعني لمعان منها المطاوعة كإكسرتة فكسروا وعلمته فعلم
 وفي المثال الثاني كلام أسلفناه في باب تعدد الفعل ولزومه والتكلف أي معاناة الفاعل الفعل
 ليحصل كإشجع أي تكاف الشجاعة وعاناهما التحصل فهو يريد وجودها وإرادة حصول الأصل
 هنا وعدمها في تفاعل هي الفارقة بينهما مع كون كل لاظهار الأصل بالحققة والتجنب
 كما تم أي تجنب الأثم والصيرورة كإبعث المرأة أي صارت أيعا والأخذ كإتنبهته أي اتخذته
 ابنا والطلب كإجمل الشيء أي طلب عجلته وتبينه أي طلب بيانه دما ميني باختصار ولاصل
 الفعل كإفكر أي فكر (قوله وفاعل) هو لاقسام الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك فيهما
 معنى فزيد وعمرو من ضارب زيد عمرا قد اقتسما الفاعلية والمفعولية بحسب اللفظ فإحدهما
 فاعل والآخر مفعول واشتركا فيهما بحسب المعنى إذ كل منهما ضارب لصاحبه ومضروب له
 ولهذا يجوز بعضهم اتباع مرفوعه بمنصوب والتعكس وقد جاء لأصل الفعل كإعده أي أعده
 وسافر زيد وقاله الله وبارك فيه (قوله وتفاعل) هو للاشتراك في الفاعلية لفظا وفيها وفي المفعولية
 معنى وقد جاء لأصل الفعل كإعالي الله وتخييل الاتصاف به كإجاهل والمطاوعة كإعده قباعد
 (قوله واقفعل) يعني لمعان منها التسبب في الشيء والسعي فيه تقول كإكتسبت المال إذا
 حصلته بسعي وقصد وتقول كإسبته ان لم يكن بسعي وقصد كالمال الموروث ولاصل الفعل كإتجى
 أي طلعت لحبته والمطاوعة كإوقدت النار فإتقدت ومعنى تفاعل كإقتتلوا واختصوا دما ميني
 باختصار (قوله وانفعل) هو لمطاوعة الفعل ذي العلاج أي التأثير المحسوس كإقسمة فإنقسم فلا
 يقال علمت المسئلة فإنعلت ولا تظن ذلك حاصل فانظن لان العلم والظن مما يتعلق بالباطن وليس
 أثرهما محسوسا وأما نحو فلان منقطع إلى الله تعالى وانكشفت لي حقيقة المسئلة وحديث أنا عند
 المنكسرة قلوبهم من أجل من باب التجوز سلمنا أنه حقيقة لكن لا نسلم أنه مطاوع بل هو من باب
 انطلق زيد وجاء لأصل الفعل كإنطلق أي ذهب ولبلوغ الشيء كإنجز أي بلغ الحجاز واستغوا عن

واستعمل نحو استغفر
 وافعل نحو اجتر وافعل
 نحو اشهاب الفرس
 وافعول نحو اغد ودن
 الشعر وافعول نحو
 اعلو ط فرسه اذا
 اعروراه وافعول نحو
 اخشوشن وافعل نحو
 ما هيخ وفعول نحو حوقل
 اذا ادبر عن النساء وفعول
 نحو هرول وفعول نحو شمائل
 اذا اسرع وفعول نحو يبرط
 وفعول نحو طشيباً رايه
 ورهياً اذا غلط وفعول نحو
 سلقاه اذا انقاه على فقاءه
 وافعول نحو واسلتي
 وافعل نحو احبنا لغة
 في احبنا اذا نام على
 بطنه وافعل نحو اخرنظم
 اذا غضب وفعول نحو سبيل
 الزرع وفعول نحو تمندل
 اذا مسح يده بالمنديل
 والكثير تمندل ويحيى
 بكل واحد من هذه الاوزان
 لمعان متعددة لا يمتثل
 الحال ابرادها هنا وللمزيد
 من رابعها ثلاثة ابيته
 تفعل نحو تدحرج وافعل
 نحو احرنجم وافعل نحو
 اقشعروهي لازمة واختلف
 في هذا الثالث فقبل هو
 بناء مقتضب وقيل هو
 ملحق باحرنجم زاد واقبه
 الهمزة وادغموا الاخير
 فوزنه الا ان افعل ويدل
 على الحاقه باحرنجم يحيى
 مصدره كصدره (لاسم
 مجرد رباع فعول *
 وفعول وفعول وفعول

افعل بافتعل فيما فاره لام كوايته فالتوى او واو كرفعته فارفع او واو كوصلته فاصل ارنون كنفلة
 فانتقل وكذا الميم غالباً ككلامه فامتلا ومع محوته فامحى ومزته فاماز والاصل امحى وانما زقلت
 النون ميماً وادغمت وقد يستغنون عنه به في غير ذلك كاستتر واشتد وقد يتشاور كان في غير ذلك
 كحجبت الشيء فالحجب واحجب دما ميني باختصار (قوله واستفعل) يحيى لمعان منها الطلب
 كاستغفرت الله وعد الشيء متصفاً بالفعل كاستهمنت زيدا أي عددته ميمنا والصيرورة كاستحجر
 الطين أي صار حجراً ولو جدان الشيء متصفاً بالفعل كاستوبأت الارض وجدها أو بيته والمطاوعة
 كارحته فاستراح وتقدم في باب تعدي الفعل ولزومه مزيد (قوله واقعل) بتشديد اللام وكذا افعال
 وأكثر مجيئها اللالوان ثم العيوب الحسية وقد يحيثان غيرهما كانهض الطائر أي سقط واملاس
 الشيء من الملاسة والاكثر في ذى الانف العروض وفي ساقطها اللزوم وقد يكون الاول لازماً كقول
 تعالى في وصف الجنين مداهماتان والثاني عارضا كاحروجهه بخلا دما ميني باختصار واختلف في
 أهمها الاصل كما في الهمع (قوله نحو اشهاب الفرس) أي غلب سواده على بياضه ومثله اشهب نقله
 شيخنا السيد عن شرح الشافية (قوله افعول) يحيى لمعان منها المبالغة نحو اخشوشن الشعر أي
 عظمت خشونته واعشوشب المكان أكثر عشبه والصيرورة نحو احولى الشيء أي صار حلوادما ميني
 (قوله نحو اغد ودن) بغين مجة فدالين مهملتين بينهما واو أي طال (قوله واقعول) بتشديد الواو
 وقوله نحو اعلو ط فرسه بعين وطاء مهملتين وقوله اذا اعروراه أي ركبها عرياً والذي في القاموس
 اعلو ط البعير تعلق بعنقه وعلاه أو ركبها بلا خطام أو عريا اي (قوله واقعول نحو اخشوشن) فيه
 أن اخشوشن كاعودن وهو بوزن افعول كما مر في كلام الشارح لا افعول بل مر عن الدما ميني
 أن اخشوشن بوزن افعول ومعنى اخشوشن الشعر عظمت خشونته كما مر (قوله نحو اهبج) بجاء
 مجة يقال اهبج الغلام أي امتلا (قوله نحو شمائل) بالشين المجهة فالميم فاللامين كما في القاموس (قوله
 نحو يبرط) أي عمل صنعة البيطرة وهي معالجة الدواب (قوله اذا غلط) بالطاء المهمل وهو راجع
 الى الفعلين قبله كما قاله شيخنا السيد ولم يذ كر في القاموس الفعل الاول أصلاً وانما ذكر الهمزة
 وفسرها لمعان منها الضعف والتواني وفساد الرأي (قوله واقعول) مذهب سيبويه عدم تعدي هذا
 البناء وخالفه أبو عبيدة وابن جنى فقالا قد يحيى متعدياً كقوله

قد جعل التعاس يغرنيني * أدفعه عنى ويسرنيني

قال الزبيدي أحسب هذا مصنوعاً ومعنى هذين الفعلين واحد أي يغلبني دما ميني (قوله واقعولاً
 نحو احبنا) بهمزة بعد اللام وبعد الطاء (قوله نحو اخرنظم) بجاء مجة فراء فنون فطاء مهمل
 ويظهر لي أنه كاحرنجم فيكون من مزيد الرباعي (قوله بالمنديل) بفتح الميم وكسرهما (قوله والكثير
 تمندل) بل هو الفصح وأما تمندل وتمنطق ونحوهما فشاذاذ كره شيخنا السيد (قوله ويحيى بكل واحد
 الخ) رد عليه أن منها ما لم يوضع لفائدة معنى من المعاني التي تقاد بالابنية كفعول وفعول وفعول
 وفعول (قوله من رابعها) أي الافعال (قوله وقيل هو ملحق باحرنجم) فأصله قشعر كرجم زاد واقبه
 الهمزة واحدى الراى فصارقشعر ثم نقلوا الى العين فحقة الراى الاولى توصل الى ادغامها في الثانية
 ورد هذا القول بأن الملحق به اذا كانت فيه زيادة يجب اشتغال الملحق عليها واقعة فيه واقعها في
 الاصل والنون من احرنجم منتقبة من اقشعروبانه لا يجوز في الملحق الادغام مطلقاً ولا الاعلال الا
 في الآخر ويجرد يحيى مصدره كصدر احرنجم لا يدل على الاطلاق بل لا بد من استيفاء شرائط الاطلاق
 (قوله وادغموا الاخير) لوقال والراء وادغموا الاخير فيها المكان أو وضع وفي قوله وادغموا الاخير إشارة
 الى أن الراء الاولى هي الاصلية وفي ذلك خلاف (قوله فوزنه الا ان افعل) ووزنه قبل ذلك فعال
 كدحرج (قوله رباع) بمحذوف الثانية من ياء النسب تخفيفاً ثم حذف الاولى لالتقاء الساكنين

ومع فعل فعلا) أي للرباعي المجرى منه أبنية. الأول فعل بفتح الأول والثالث ويكون اسمها نحو جعفر وهو النهر الصغير وصفة ومثله بسهل وشجع والسهب الطويل والشجع الجري. وقيل إن الهاء في سهل والميم في شجع زائدتان وجاءا بالتاء مجوز شهرية ومهيرة للكبيرة وبهكنا للضخمة الحسنة. الثاني فعل بكسر الأول والثالث ويكون اسمها نحو بروج وهو السحاب الرقيق وقيل السحاب الأحمر وهو من أسماء الذهب أيضا وصفة نحو خرمل قال الجري الخرم المرأة الحقا. مثل الخذعل ونحو ناقة دلغم قال الجوهري هي التي أكلت أسنانها من الكبر. الثالث فعل بكسر الأول وفتح الثالث ويكون اسمها نحو درهم وصفة نحو هبلع للأكول الرابع فعل بضم الأول والثالث ويكون اسمها نحو برتن وهو واحد برتن (١٧٥) السباع وهو كالمخلب من الطير

وصفة نحو جرشع للعظيم مسن الجمال ويقال الطويل. الخامس فعل بكسر الأول وفتح الثاني ويكون اسمها نحو قطر وهو وعاء الكتب وقطل وهو الزمان الذي كان قبل خلق الناس قال أبو عبيدة والاعراب تقول هو زمن كانت الحارة فيه رطبة قال العجاج. وقد أتاه زمن القطل. والصخر مبتل كطين الوحل. وقال آخر زمن القطل إذا السلام مرطاب. وصفة نحو سبطر وهو الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة (قوله قال العجاج) تبع فيه المرادى قال العيني وهو غير صحيح وإنما قاله روية (قوله إذا السلام) بكسر السين المهملة أي الحجارة جمع سلمة بفتح فكسر والرباط بكسر الراء جمع رطبة بفتحها كقصاع وقصعة (قوله نحو سجد) بيمين نفاء ميمه فدل مهمله تصريح (قوله بالضم) أي ضم اللام وقوله لان جميع ما سمع فيه الفتح أي فتح اللام (قوله عرفط) بعين مهمله فراء ففاء فضاء مهمله (قوله برجد) بموحدة فراء بفتح فاء فمهملة (قوله ولم يسمع فيها) أي الثلاثة المذكورة في قوله وقال الخ فعل بالفتح أي فقد انفرد الضم دون الفتح وذلك يدل على أصالة الضم (قوله حكى جوذرا) أي بفتح الذال المعجمة وهو ولد البقرة لوحشية كالجسدز بالياء والجوذز بالواو مع ضم الجسيم أو فتحها أو مع فتحها وكسر الذال كذا في القاموس (قوله وزعم الفراء الخ) دليل على الضم متفولا كما قاله شيخنا وكذا قوله وقال الخ لكن كان الأنسب حذف الواو من وزعم (قوله أنهم قد أحقوا به) أي والألحاق به يدل على أصالته إذ لا يلحق إلا بالأصلي سم (قوله عندد) باهمال العين والدا لين وقوله عا طت باهمال العين والطاء وقوله سودد في داله الأولى الضم أيضا (قوله التي استثنى فيها) أي من وجوب ادغام المثليين في غير الملحق (قوله وأجاب الشارح) أي عن الاستدلال بالأمر الآخر قال سم وكان حاصل الجواب الأول

وان شئت قلت حذفت ياء النسب برمتها للضرورة (قوله ومع فعل فعلا) أو عاطفة لفعل على المبتدا ومع فعل حال من فعل أو من مجموع الأوزان الخمسة (قوله سنة أبنية) ومقتضى القسمة أن تكون ثمانية وأربعين بضرب اثنين عشر في أربعة أحوال اللام الأولى لكن لم يأت أكثرها الالتقاء الساكنين أو للثقل أو لتوالي أربع متحركات ومقتضى القسمة أن تكون أبنية الخماسي مائة واثنين وتسعين بضرب ثمانية وأربعين في أربعة أحوال اللام الثانية لكن لم يأت أكثرها الماسر همع (قوله وبهكنا) بموحدة فهاء فكاف فنون (قوله نحو خرمل) بجماء معجمة فواء فمهم فلام بكافي القاموس (قوله المرأة الحقا) أي وصف المرأة الحقا. (قوله مثل الخذعل) بجماء معجمة مكسورة فذال معجمة ساكنة فعين مهمله فلام بكافي القاموس وما في كلام شيخنا مما يخالف ذلك فيه نظر (قوله دلغم) ببدل مهمله فلام ففاء (قوله التي أكلت أسنانها) من باب فرح أي تكسرت كذا في القاموس (قوله نحو هبلع) بها فوحدة فلام فعين مهمله وقيل الهاء فيه زائدة (قوله نحو برتن) بموحدة فراء نفوقية على ما في التصريح وضبطه كرايا بالثالثة بدل الفوقية وصوبه يس (قوله نحو جرشع) بيمين فراء فشين معجمة فعين مهمله تصريح (قوله وهو وعاء الكتب) قال الشاعر ليس بعلم ما حوى القمطر. ما العلم إلا مارعاه الصدر (قوله رقطل) بالفاء والطاء والهاء المهملتين تصريح (قوله وهو الزمان الخ) وقال المصريح هو زمن الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة (قوله قال العجاج) تبع فيه المرادى قال العيني وهو غير صحيح وإنما قاله روية (قوله إذا السلام) بكسر السين المهملة أي الحجارة جمع سلمة بفتح فكسر والرباط بكسر الراء جمع رطبة بفتحها كقصاع وقصعة (قوله نحو سجد) بيمين نفاء ميمه فدل مهمله تصريح (قوله بالضم) أي ضم اللام وقوله لان جميع ما سمع فيه الفتح أي فتح اللام (قوله عرفط) بعين مهمله فراء ففاء فضاء مهمله (قوله برجد) بموحدة فراء بفتح فاء فمهملة (قوله ولم يسمع فيها) أي الثلاثة المذكورة في قوله وقال الخ فعل بالفتح أي فقد انفرد الضم دون الفتح وذلك يدل على أصالة الضم (قوله حكى جوذرا) أي بفتح الذال المعجمة وهو ولد البقرة لوحشية كالجسدز بالياء والجوذز بالواو مع ضم الجسيم أو فتحها أو مع فتحها وكسر الذال كذا في القاموس (قوله وزعم الفراء الخ) دليل على الضم متفولا كما قاله شيخنا وكذا قوله وقال الخ لكن كان الأنسب حذف الواو من وزعم (قوله أنهم قد أحقوا به) أي والألحاق به يدل على أصالته إذ لا يلحق إلا بالأصلي سم (قوله عندد) باهمال العين والدا لين وقوله عا طت باهمال العين والطاء وقوله سودد في داله الأولى الضم أيضا (قوله التي استثنى فيها) أي من وجوب ادغام المثليين في غير الملحق (قوله وأجاب الشارح) أي عن الاستدلال بالأمر الآخر قال سم وكان حاصل الجواب الأول

جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم نحو سجد وطعلب ورفق في الأسماء وجرشع في الصفات وقالوا للمغلب برتن ولشجر البادية عرفط وانكساء مخطط برجد ولم يسمع فيها فعل بالفتح وذهب الضم وفيمون والاختش إلى أنه بناء أصلي واستدلوا بذلك بأمرين أحدهما أن الاختش حكى جوذرا ولم يحد في الضم فدل على أنه غير مخفف وهو مراد في الضم فيه منقول أيضا وزعم الفراء أن الفتح في جوذرا أكثر وقال الزبيدي إن الضم في جميع ما ورد منه أفصح والأخر أنهم قد أحقوا به فقالوا عندد يقال مالى عن ذلك عندد أي بدو قالوا عا طت الناقه عوطا إذا شتمت الفعل وقالوا سودد فخا وإهملة فكوكه وليست من الأمثلة التي استثنى فيها المثليين لغير الإلحاق فوجب أن يكون للإلحاق. وأجاب الشارح بأننا نسلم أن فلن الادغام للإلحاق بنحو سجد وأنما

هو لان فعلا من الابنية المختصة بالاسماء فقياسه انقل كافي جدد وظلل وحمل وان سلمنا انه للحاق فلا نسلم انه لا يلحق الا بالاصول
فانه قد اُلحق بالمزيد فيه فقالوا اقعنسس فألقوه باحر نجم فكما اُلحق بالرفع بالزيادة فكذلك يلحق بالرفع بالتخفيف * الثاني ظاهر كلام
الناظم هنام وافقه الاخفش والكوفيين على اثبات اصالة الفعل وقال في التمهيل وتفرع فعل على فعل أظهر من اصلته * الثالث
زاد قوم من النحويين في ابنية الرباعي ثلاثة أوزان وهي فعل بكسر الاوّل وضم الثالث حتى ابن جنى انه يقال لجوز القطن الفاسد
خرع ويقال أيضا لزبر الثوب زبر وللضئيل وهو من أسماء الداهية ضئيل وفعل بضم الاوّل وفتح الثاني نحو خبعت وذلز وفعل بفتح
الاوّل وكسر الثالث نحو طحربة ولم يثبت الوجه وهذه الاوزان وما صح نقله منها فهو عندهم شاذ وقد عدا كرا الاوّل من هذه الثلاثة
في الكافية فقال وربما استعمل أيضا فعمل (١٧٦) والمشهور في الزبر والضئيل كسر الاوّل والثالث * الرابع قد علم بالاستقراء

منع أنه ليس من الامثلة التي استثنى فيها فلما مثلين لغير الحاق (قوله بالزيادة) الباء سببية متعلقة
بانفرع وكذا قوله بالتخفيف (قوله خرع) ببناء مجهزة قراء فعا، فعين مهملة كما في التصريح (قوله لزبر
الثوب) بكسر الزاي وسكون الهمزة وكسر الموحدة وهو ما بعلا الثوب الجديد وقوله لزبر أي بضم
الموحدة (قوله وللضئيل) بكسر الضاد المجهمة وسكون الهمزة وكسر الموحدة وقوله ضئيل أي بضم
الموحدة (قوله نحو خبعت) ببناء مجهزة فوحدة فعين مهملة فثلثة اسم للضخم وقيل الشديد العظيم
الخلق (قوله وذلز) بدال مهملة فلام قيم فزاي اسم للصلب الشديد (قوله نحو طحربة) بطاء فحاء
مهملتين فراء فوحدة رفية ثلاثة أوجه أخرى هي التي اقتصر عليها صاحب القاموس فقال بفتح
الطاء والراء وهو الأشهر وبكسرهما وبضمهما القطعة من الغيم (قوله ولا يتوالى) المناسب للتفريع
(قوله لم يثبت فعل) أي بضم ففتح فكسر (قوله فلنك محذوف) أي مختصر (قوله دودم) بدالين
مهملتين (قوله عطاط وعجلاط وعكاط) باهمال عين كل من الثلاثة وطائه وقيل اللام من الاوّل مثلثة
ومن الثاني جيم ومن الثالث كاف (قوله أي تخين حائر) يرجع لكل من الثلاثة قبله وفي القاموس
ختر اللبن ويثث خثرا وخثورا وخثارة وخثورة وخثرا ناغلظ اه فقول الشارح خاثر تا كيد لقوله
تخين (قوله ولا فعل) أي بفتح الفاء والعين وضم اللام الاوّل (قوله عرثن) بعين فراء مهملتين فثلثة
(قوله عرفصان) بعين فراء مهملتين مفتوحتين ففاف مضمومة فصاد مهملة (قوله ولا فعل) أي
بفتح الفاء والعين وكسر اللام الاوّل (قوله على فعيل) أي عنه (قوله وليست محذوفه) أي مختصرة
من شيء آخر (قوله لماسبق) أي من امتناع توالي أربع متحركات في كلمة (قوله الاسم المجرد) فيه
اشارة الى أن الضمير في علا يرجع الى الاسم المجرد مجردا عن وصفه بالرباعي ليصح الاستناد فافهم
(قوله عن أربعة) عن بمعنى على (قوله فع فعل) الظرف حال من مفعول حوى والضمير في حوى
يرجع الى الاسم الخامس الاصول (قوله نحو شمردل) باعجام الشين فقط (قوله بحمرش) بجيم فحاء
مهملة قيم فراء فتمين مجهزة (قوله وقهبلس) بقاف فحاء فوحدة فلام فسبين مهملة (قوله لعظيم
الكمره) أي للرجل العظيم الكمره أي حشفة الذكركريناسب قوله فيكون اسمها (قوله فيكون
اسمها) أي على القولين الأخيرين (قوله خرعبل) ببناء مجهزة فواي فعين مهملة فوحدة (قوله
المستطرفة) يحتتمل ضبطه بالطاء المهملة وبالطاء المشالة (قوله وقد عمل) بقاف فذال مجهزة فعين
مهملة (قوله وجل خيعثن) ببناء مجهزة لاقاف كما وقع في بعض النسخ فوحدة فعين مهملة فثلثة (قوله

أن الرباعي لا بد من اسكان
ثانيه أو ثالثة ولا يتوالى
أربع حركات في كلمة
ومن ثم لم يثبت فعل وأما
عبط للضخم من الرجال
وناقة عبط أي عظيمة
فذلك محذوف من فعال
وكذلك دودم وهو شئ
يشبه الدم يخرج من شجر
السمر ويقال حينئذ
حاضت السمرة وكذلك
لبن عطاط وعجلاط وعكاط
أي تخين خاثر ولا فعل وأما
عرثن لنبت يدبغ به فأصله
عرثن مثل قرنفل ثم
حذفت منه النون كما
حذفت الالف من علاط
واستعملوا الهمل والفرع
وكذلك عرفصان أصله
عرفصان حذفوا النون
وبقي على حاله وهو نبت
ولا فعل وأما جندل فانه
محذوف من جنادل
والجندل الموضع فيه جحاة
وجعله الفراء وأبو علي

فرعا على فعيل وأصله جندل واختاره الناظم لان جندل مفرد فتفرعه على المفرد أولى وقد أورد بعضهم هذه قوطب
الاوزان على أنها من الابنية الاصول وليست محذوفة وليس بصحح لماسبق (وان علا) الاسم المجرد عن أربعة وهو الخامس (قع
فعل حوى فعلا كذا فعل وفعل) فالاول من هذه الابنية فعل وهو بفتح الاوّل والثاني والرابع يكون اسم نحو سفرجل وصفة
نحو شمردل للطويل والثاني وهو بفتح الاوّل والثالث وكسر الرابع قالوا لم يجز الاصفه نحو حمرش للعظيمة من الافاعي وقال السيرافي
هي الجوز المسنة وقهبلس للمرأة العظيمة وقيل لحشفة الذكركرو وقيل لعظيم الكمره فيكون اسمها والثالث وهو بضم الاوّل وفتح
الثاني وكسر الرابع يكون اسمها نحو خرعبل للباطل وللأحداث المستطرفة وقد عمل يقال ما أعطاني قد عملا أي شيا وصفه يقال
جبل قد عمل للضخم والقد عملة من النساء القصيرة وجل خبعثن وهو الضخم أيضا وقيل الشديد الخلق العظيم وبه سمي الاسد
والرابع وهو بكسر الاوّل وفتح الثالث يكون اسمها

نحو قرطعب وهو الشئ الحقيق وصفة نحو جرحل وهو الضخم من الابل وحزقرو هو القصير **تنبية** زاد ابن السراج في أوزان
الجاسي فعال نحو هندلع اسم بقله ولم يثبت سيويوه والصحيح أن فونه زائدة والالزم (١٧٧) عدم النظير وأيضا فقد حكى كراع

في الهندلع كسر الهاء فلو
كانت له نون أصلية لزم
كون الجاسي على ستة
أوزان فيفوت تفضيل
الرباعي عليه وهو مطاوب
ولانه يلزم على قوله أصالة
فون كنهيل لان زيادتها
لم تثبت الا لان الحكم
بان التهام وقع في عدم
النظير مع ان فون هندلع
ساكنة ثانية فأشبهت
فون عنبر وحظل ونحوهما
ولا يكاد يوجد نظير
كنهيل في زيادة فون ثانية
متحركة فالحكم على فون
هندلع بالزيادة أولى وزاد
غيره للخجاسي أوزانا
آخر لم يثبتها الا كثرون
لندورها واحتمال بعضها
للزيادة فلا تظيل بدكرها
(وما غير) من الاسماء
المتكسنة ما سبق من
الامثلة للزيد والنقص
انتمى نحو ويد وجندل
واستخراج وكان ينبغي أن
يقول أو الندور لان نحو
طعـرية مغاير للاوزان
المذكورة ولم يتم الى
الزيادة ولا النقص ولكنه
نادر كما سبق ولهذا قال في
التسهيل وما خرج عن هذه
المثل فشاذا أو غير يذفيه أو
محدوف منه أو شبه الحرف
أمر كـب أو أعجمي
(والحرف ان يلزم)
الكلمة في جميع تصاريفها

قرطعب) بقاف فراء فظاء فعين مهملةين فوحدة (قوله وهو الشئ الحقيق) هذا التفسير على وزن
تفسيره القهلبس بالمرأة العظيمة فلم جعل قرطعب بمعنى الشئ الحقيق اسما وقهلبس بمعنى المرأة
العظيمة صفة الا ان يدعى عدم اعتبار الحقايرة في مفهوم قرطعب دون العظم في مفهوم قهلبس ولا
يخفى ما فيه (قوله جرحل) بجيم فراء فذال خفاء مهملةين (قوله وحزقرو) بحاء مهملة فنون فزاي
فقاف فراء كافي القاموس (قوله فعلال) بضم فسكون فثلاث لامات اولاهما مفتوحة وثانيتها مكسورة
وكان مقتضى الظاهر نصبه بزاد وعلله رفعه حكاية لحالة رفعه (قوله هندلع) بهاء فنون فذال مهملة
فلام فعين مهملة (قوله والالزم عدم النظير) حاصل ما ذكره في توجيهه زيادة النون ثلاثة أوجه
(قوله كراع) بضم الكاف اسم عالم لغوي (قوله فيفوت تفضيل الرباعي عليه) لانه على ستة أوزان كما
مر (قوله ولانه يلزم) لوقال وأيضا يلزم لناسب ما قبله (قوله كنهيل) بفتح الكاف والنون وسكون
الهاء وفتح الموحدة وضمها قال في القاموس التكنهيل وتضم باؤه شجر عظام كالكنهيل والشعير
الضخم السنبلة (قوله لم تثبت الا لان الحكم باصالتها الخ) فيه أن الحكم بزيادتها موقع أيضا في عدم النظير
كاسيد كره بقوله ولا يكاد الخ الا أن يقال في التعديل حذف تقديره مع كون باب الزيادة أوسع كما
سيأتي في الشرح (قوله وزاد غيره) أي غير ابن السراج (قوله واحتمال بعضها للزيادة) أي لم يكون
بعض حروفه زائدا (قوله من الاسماء المتكسنة) هكذا قيد غيره أيضا وعم بعض الشراح جعل المراد
ما غير من الاسماء والافعال لانه تكلم فيما سبق على الافعال أيضا وهو أوجه وان وجه سم الاول
بما فيه نظر ظاهر وان آخره شيخنا والبعض (قوله نحو يد وجندل واستخراج) نقص من بد أصل وهو
الياء اذ أصله يدى ومن جندل بفتح الجيم والنون وكسر الدال زائد وهو الالف والياء اذ أصله جندل
أو جندل على الخلاف السابق في الشرح وزيد في استخراج همزة الوصل والسين والتاء ولالاف (قوله
أو الندور) أي الشذوذ (قوله نحو طعـرية) تقدم ضبطها وتفسيرها (قوله أو محذوف منه) أي فازه
كعدة أو عينه كسه أو لامة كيد أو شبه الحرف كمن أو مر كـب كضمر موت أو أعجمي كـبـلـش بفتح
الموحدة واللام وسكون الخاء المحجمة والشين المحجمة اسم حجر معروف وانما لم يذبه المصنف على هذه
الثلاثة لان كلامه هنا في الاسماء المتكسنة البسيطة العربية ولهذا لم يعترض الشارح عليه الا بعدم
التنبية على النادر (قوله والحرف) مبتدأ ووجه الشرط وجوابه في محل رفع خبر (قوله هذا محذوف) قال
في القاموس هذا محذوف فعل فعله (قوله ويقال أيضا احتذى أي اتعل) ويقال أيضا احتذاء أي
ألبسه الحذاء أي النعل قال في القاموس هذا النعل حذو او حذاء قدرها وقطعها والرجل نعل ألبسه
اياها كاحتذاءه اه (قوله كل الحذاء) مفعول مطلق ان جعل مصدرا بمعنى الاحتذاء وهو فعول به ان
جعل بمعنى النعل وهو الاقرب وقول البعض مده للضرورة خطأ محض اذ هو محدود ووضعا كما مر في
باب المقصور والممدود (قوله وأما الساقط الخ) دفع به الاعتراض على المصنف بأن كلاما من تعريفي
الاصل والزائد غير جامع وغير مانع أما عدم جمع تعريف الاصل فلخروج نحو وواو عدمها وأصل
ويسقط في بعض تصاريف الكلمة لعله وأما عدم منعه فلا دخول نحو فون قرنفل مما هو زائد ولا
يسقط أصلا وأما عدم جمع تعريف الزائد ومنعه فلخروج الثاني عنه ودخول الاول فيه وحاصل
الجواب أن المراد بالزوم للزوم لفظا أو تقديرا والساقط لعله كالثابت وبالسقوط السقوط لفظا
أو تقديرا ونحو فون قرنفل في تقدير السقوط (قوله من الاصول) حال من الساقط (قوله فانه مقدر
الوجود) أي فلا يرد على تعريف الاصل جمعا والزائد منعا سم (قوله في تقدير السقوط) أي فلا يرد

(٢٣ - صلبان رابع) (فأصل والذي لا يلزم) بل يحذف في بعض التصاريف فهو (الزائد مثل نا احتذى) لان تقول هذا محذوف فعلم
بسقوط التاء انما زائدة في احتذى يقال احتذى به أي اقتدى به ويقال أيضا احتذى أي اتعل قال كل الحذاء يحتذى الحافي الوقع
والحذاء النعل وأما الساقط لعله من الاصول كواو يذفه فانه مقدر الوجود كما أن الزائد اللزوم كنون قرنفل وواو كوكب في تقدير السقوط

على تعريف الاصل منعاً والزائد جعاً سم (قوله ولذا) أي لتكون الساقط لعله كالثابت والزائد
 اللازم في تقدير السقوط (قوله وللحاق) هو جعل ثلاثي أو رباعي موازاً لما فوقه كما في التسهيل
 قال الدماميني والمراد الموازنة بحسب الصورة والألوان مختلف بحسب الحقيقة ألا ترى أن وزن
 جعفر مثلاً فعال ووزن كوث فوعل اه وقد أفرد الناظم في تسهيله الزائد للحاق بفصل ينبغي
 مراجعته مع شرحه للدماميني (قوله كواو كوث ووجدول) الكوث يطلق على معان منها الحبير
 الكثير ونهر في الجنة والجدول جعفر ودرهم النهر الصغير كذا في القاموس (قوله ويا صيرف
 وعثر) الصيرف والصير في المحال في الأمور والعثر التراب والحجاج والأثر الخفي كذا في القاموس
 (قوله وألف أرطى ومعزى) الأرطى نبت والمعزى بالقصر ويمد لخلاف الضأن كذا في القاموس
 وممه مكسورة كما يفيد قول الدماميني أن ألفه للحاق بدهم (قوله ونون جحافل ورعشن)
 الجحافل بفتح الجيم والحاء المهملة وسكون النون وفتح الفاء الغليظ الشفة والجيش العظيم كياتي في
 الشرح والرعشن المرعش (قوله كما زنادقة) فأنها عوض عن يا زنديق سم (قوله واقامة) فان
 التاء عوض عن عين الكلمة المنقلبة ألفاً وعن ألف الأفعال الزائدة على الخلاف السابق في
 المحذوف من الالفين (قوله وسين بسطيع) فأنها عوض عن حركة العين كاسياتي قبيل فصل في زيادة
 همزة الوصل في شرح قوله واللام في الإشارة المشهورة سم (قوله وللتكثير) أراد بان تكثير ما يشمل
 تفخيم المعنى وتكثير اللفظ بقرينة قوله بعد لتفخيم المعنى وتكثيره أي تكثير داله (قوله ستمهم)
 القاموس الستهم بالضم الكبير المعجز اه وفيه أيضاً الزرق محركة والزرقه لون معروف زرقت
 عينه كفرح ثم قال والزرقهم بالضم الشديد الزرق لاهم كرو الموث (قوله ألف قبعة ثرى وكثرى)
 القبعة ثرى الجبل الضخم والفصيل المهزول ودابة تكون في البحر اه قاموس والكثيرى بضم
 الكاف وفتح الميم (قوله ويوقف عليه) أي وقفاً جارياً على وجهه السابق في بابه فلا يقال يمكن أن
 يبتدأ بحرف ويوقف عليه باقياً على حركته دون زيادة (قوله ويا زيدا) عطف على ماله كما لا يخفى
 وان جعله الاسقاطى عطفاً على هاء السكت (قوله لبيان الحركة وبيان الالف) فيه لف ونشر
 مرتب والمراد كمال بيان الالف (قوله أول غيره) كالتعدية (قوله فلا يختص بأحرف الزيادة) أي
 المصطلح عليها وهي حروف أمان وتسهيل (قوله أمان اتصال) أي اتصال الزائد بالأصل الذي
 هو تكثيره (قوله نحو قتل) أي بالتشديد وهل الزائد التاء الأولى أو الثانية خلاف كما في التصريح
 والخلاف في نحو اقنسس أيضاً كما في الهمع قال واختار ابن مالك في التسهيل أن الثاني أولى بالزيادة
 في باب اقنسس والأول أولى في باب علم (قوله نحو عقنقل) بفتح العين المهملة والقافين بينهما نون
 ساكنة وهو التثنية العظيم المتداخل الرمل وربما سماه واما من الضب عقنقلا قاله الجوهري
 (قوله أو تكثير لأم كذلك) أي مع الاتصال أو الانفصال ولا يأتي فيه التفصيل بين الانفصال بزيادة
 والانفصال بأصل لان تكثير اللام لا يفصل بأصل أبداً (قوله جلبب) بزيادة الباء الثانية للحاق
 بدسرح قال في القاموس جلباب كسر داب وسنمار القميص وثوب واسع للمرأة دون المخمفة
 أو ما تغطي به ثيابها من فوق كالمخمفة أو هو الخمار وقد جلببه فتحلبب اه ويطلق جلباب مصدراً
 أيضاً جلبب كما في التصريح مثل جلببية (قوله مع مباينة اللام) أي للمكرر وقوله نحو ممر يس
 بفتح الميم وسكون الراء الأولى هو الداهية ووزنه ففعل (قوله نحو صمصح) بمهمات على وزن
 سقرجل وهو الشديد الغليظ ووزنه عند البصريين فاعل وسستأى بقبه الاقوال فيه (قوله
 كقرقف) بقافين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وهو الخمر ووزنه ففعل (قوله وسندس) هورقيق
 الدياتج ووزنه فعلف (قوله كحدر) بمهمات على وزن جعفر اسم رجل قال في التصريح ولم يحى على
 ففعل بتكرير العين غيره (قوله المجموعة في أمان وتسهيل) الواو من جملة المجموع فيه وجعها في

على معنى كحرف المضارعة
 وألف المفاعلة وللحاق
 كواو كوث ووجدول ويا
 صيرف وعثر وألف أرطى
 ومعزى ونون جحافل
 ورعشن ولهد كالف
 رسالة ويا صحيفة وواو
 حاوية وللعوض كما زنادقة
 واقامة وسين بسطيع وميم
 اللهم وللتكثير كيم ستمهم
 وزرقهم وابنه زيد لتفخيم
 المعنى وتكثيره ومن هذا
 المعنى ألف قبعة ثرى وكثرى
 وللا مكان كالف الوصل
 لانه لا يمكن أن يبتدأ
 بساكن وهاء السكت في
 نحو عه وقه لانه لا يمكن
 أن يبتدأ بحرف ويوقف
 عليه ولبيان كهاء السكت
 في نحو ماله ويا زيدا زيدت
 لبيان الحركة وبيان
 الالف بتبيينها في الأول
 الزائد نوعان أحدهما أن
 يكور تكثيراً للاحاق
 أول غيره فلا يختص بأحرف
 الزيادة وشرطه أن يكون
 تكثير عين امام اتصال
 نحو قتل أو مع الانفصال
 بزيادة نحو عقنقل أو تكثير
 لام كذلك نحو جلبب
 وجلبب أو فاء وعين مع
 مباينة اللام نحو ممر يس
 وهو قليل أو عين ولام مع
 مباينة الفاء نحو صمصح
 أما مكرر الفاء وحدها
 كقرقف وسندس أو العين
 المفصولة بأصل كحدر
 فاصلي والاسترخان لا يكون
 تكثيراً لأصل وهذا لا يكون

وهذا معنى تسميتها بحروف الزيادة وليس المراد أنها تكون زائدة أبدا لأنها قد تكون أصولا وذلك واضح وأسقط المبرد من حروف الزيادة الهاء وسبأتي الرد عليه الثاني أدلة زيادة الحرف عشرة أولها سقوطه من أصل كسقوط ألف ضارب في أصله أعنى المصدر ثانياً سقوطه من فرع كسقوط ألف كتاب في جمعه على كتب ثالثاً سقوطه من نظيره كسقوط ياء ايطل في اطل والايطل الخاصرة وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من أصل أو فرع أو نظير على زيادته أن يكون سقوطه لغيره فان كان سقوطه لعله كسقوط واو وعد في يعد أو في عدة لم يكن دليلاً على الزيادة رابعاً كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق وذلك كالنون اذا وقعت ثالثاً سبأ كنه غير مدغمه وبعدها حرفان نحو ورتل وهو الشر وشربث وهو الغلبت الكفين والرجلين وعصنصر وهو جبل فالنون في هذه ونحوها زائدة لأنها في موضع لا تكون فيه (١٧٩) مع المشتق الا زائدة نحو جحفل من

الجحفلة وهي لذى الحافر كالجحفلة للانسان والجحفل العظيم الشفة وهو أيضاً الجليش العظيم خامسها كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالهزمة اذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف فانها يحكم عليها بالزيادة وان لم يعلم للاشتقاق فانها قد كثرت زيادتها اذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه وذلك نحو أرنب وافكل يحكم بزيادة هزنته حملاً على ما عرف اشتقاقه نحو أحرر والافكل الربعة سادسها اختصاصه بموضع لا يقع فيه الأحرف من حروف الزيادة كالنون من كئناو ونحوه وحنظأ ووسندأ أو قندأ أو فالكئناو الوافر اللجبة والحنظأ والعظيم البطن والسنندأ والقندأ أو الرجل الخفيف سابعها لزوم عدم النظر

التسهيل بقوله سألتمونيها قال الدماميني وهذه العبارة وقعت لبعض النحاة وقد سأله أصحابه عن حروف الزيادة فقال سألتمونيها فقالوا نعم فقال أحببتكم (قوله وهذا) أي كون الزائد غير تكرير الأصل لا يكون إلا أحد الأحرف العشرة معنى تسميتها الخ هكذا أفهم العبارة واستغن به عما وقع لبعض من التعسف البار بالمبنى على الفهم الكاسد (قوله في اطل) أي وهو كايطل معنى ومادة (قوله في يعد أو في عدة) الأول نظير وعد والثاني أصله ولم يمثل للسقوط من فرع (قوله مع عدم الاشتقاق) أي اشتقاق الكلمة التي هو فيها (قوله ورتل) بفتح الواو والراء وسكون النون وفتح الفوقية وقوله وشربث بفتح الشين المعجمة والراء وسكون النون وفتح الموحدة آخره مثله وقوله وعصنصر بفتح العين والصادين المهملات وبين الصادين نون وآخره واو (قوله مع المشتق) أي ولو من اسم عين لا مصدر يدل ما بعده فالاشتقاق بمعنى مطلق الاخذ (قوله نحو جحفل) تقدم ضبطه قريباً (قوله وان لم يعلم الاشتقاق) أو الالحال فلا ينافي قوله كونه مع عدم الاشتقاق (قوله فانها قد كثرت زيادتها الخ) مقتضاه أنها قد تكون في هذا الموضع أصلية فانظره (قوله سادسها اختصاصه الخ) لوجه للتعبير بالاختصاص إلا أن يراد به لوجوده ولو قال كونه بموضع الخ كما عبر به في نظائره لكان واضحاً وقوله بموضع الخ ان أجرى على اطلاقه الشامل للمشتق نحو كئناو وبمثله بعد النون الزائدة من كئناو لحيته كنع أي طالت وكثرت كافي القاموس وغير المشتق كالامثلة الاربعة التي في الشرح وأريد بنحو الاربعة ما يتناول كئناو بالمثلثة كان الدليل الرابع مندرجاً في السادس وان قهر على غير المشتق أخذ من الامثلة التي ذكرها وأريد بنحو الاربعة مثل حنظأ وناظا المشالة المعجمة وهو الحنظأ وبالطاء المهمله كان الدليل الرابع نفس السادس فتأمل في المقام صعوبتها وان أهملوه (قوله من كئناو) بفوقية بعد النون الزائدة ويرادفه الكئناو وبمثله بعد النون ليكن الذي بالفوقية غير مشتق والذي بالمثلثة مشتق كما يستفاد من القاموس كما مر فلا تغتر بما يقتضى خلاف ذلك وقوله ونحو حنظأ ووسندأ أو لهما وثالثهما ولو قدم الشارح تنوعاً على كئناو لكان أحزل وقوله وقندأ أو بقاف ثم دال مهمله وأول مثل من الالفاظ المذكورة مكسور ثالثه مفتوح (قوله في تلك الكلمة) متعلق بلزوم (قوله نحو برثن) تقدم ضبطه وتفسيره (قوله عند لزوم الخروج عن النظر) أي على تقدير الاصاله وعلى تقدير الزيادة (قوله وذلك في كئهل) أي على لغة من ضم الباء بدليل ما بعد وقد تقدم ضبطه وتفسيره (قوله فععل كسفر رجل بضم الجيم) لوقال فععل بضم اللام الأولى اسلم من تكلف الخطا في ضم الجيم (قوله فعنل) كذا في النسخ بتقديم العين على النون

بتقدير الاصاله في تلك الكلمة نحو تنفل بفتح التاء الأولى وضم الفاء وهو ولد الثعلب فان تاءه زائدة لأنها لو جعلت أصلاً لكان وزنه فععل وهو مفقود تامنها لزوم عدم النظر بتقدير الاصاله في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تنفل على لغة من ضم التاء والفاء فان تاءه أيضاً زائدة على هذه اللغة وان لم يلزم من تقدير اصالتها عدم النظر فانها لو جعلت أصلاً كان وزنه فععل وهو موجود نحو برثن لكن يلزم عدم النظر في نظيرها أعنى لغة الفصح فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفصح حكم بزيادتها في لغة الضم أيضاً اذا الأصل اتحاد المادة تاسعها دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة وألف اسم الفاعل عاشرها الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظر وذلك في كئهل فان وزنه على تقدير اصاله النون فععل كسفر رجل بضم الجيم وهو مفقود وعلى تقدير زيادتها فعنل وهو مفقود أيضاً ولكن ابنه المزيد فيه أكثر

ومن أصولهم المصير الى الكثير ذكر هذا ابن اياز وغيره وقال المرادى هو مندرج في السابع انتهى (بضم فعل قابل الاصول في وزن) يعني اذا اردت ان ترن كلمة لتعلم الاصل منها والزائد فقابل اصولها بأحرف فعل الاول بالافاء والثاني بالعين والثالث باللام مسويا بين الميزان والموزون في الحركة والسكون فتقول في فلس فعل وفي ضربت فعل بفتح الفاء والعين وكذلك في قام وشد لان أصله اقوم وشد وفي علم فعل وكذلك في هاب ومل وفي ظرف فعل وكذلك في طال وحب (وزائد بلفظه اكنفي) عن تضعيف أصله من الميزان فتقول في أكرم (١٨٠) ويطر وجوه وانقطع واجتمع واستخرج وانقطع واجتمع واستخرج أفعال وفي فعل

والصواب فتعلم بتقديم النون على العين (قوله ومن أصولهم) أمح قواعدهم (قوله هو مندرج في السابع) أي لزوم عدم النظر بتقدير الاصلية بان يراد به ماهو الاعم من أن يعدم النظر بتقدير الزيادة أيضا أو يوجد فاندفع ما ذكره شيخنا (قوله بضم فعل) أي ما تضمنه من الحروف ولم يقل بفعل لان المقصود مادة فعل دون هيئته اذ الميزان لا يلزم هذه الهيئة وقوله في وزن المراد به المعنى المصدرى أي في وقت وزن قال في الهمع وانما اصله طحواعلى الوزن بهذه المادة لتناولها جميع الافعال من أكل وشرب ومشى وغيرها وحل ما لا يدل عليها من الاسماء كرجل وأسد على ما يدل عليها اه بايضاح (قوله لتعلم الاصل منها والزائد) فيه نظر لان الوزن فرع معرفة الاصل والزائد فان قرئ لتعلم بوزن تكلم صح سم (قوله وكذلك في قام وشد) فيونان بفعل بفتح العين نظر الاصلها قبل الاعلال والادغام (قوله وكذلك في هاب ومل) أي لان أصلها هيب وملل بكر ثانياهما (قوله وكذلك في طال وحب) أي لان أصلها لمطول وحبب بضم ثانياهما (قوله وزائد) أي حرف زائد في الموزون وقوله عن تضعيف أصله أي عن مقابله بضعف أصل من ميزان الكلمة التي هو منها فاضافة الاصل الى ضمير الزائد لادنى ملائسة فلا يقال في وزن أكرم مثلا ففعل (قوله لان المقضى للابدال) أي لا بدال تاء الارتفاع طاء وهو وقوعها بعد حرف من حروف الطباق (قوله أو غيره) أي كالتعدية (قوله كما يأتي بيانه) أي في قوله وان يك الزائد ضعف أصل الخ سم (قوله وضاعف الميزان الخ) هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فذهبوا الى أن نهاية أصول الكلمة ثلاثة وما زاد عليها حكمه وازيدته فيزنون ما كان ثلاثيا بلفظ فعل وما زاد عليه نحو جمع فاختلفوا فيه فقبل لا يوزن لانه لا يدري كيفية وزنه وقبل يوزن ويقابل آخره بلفظه وقبل يوزن ويقابل ما قبل آخره بلفظه فوزن جمع فاما فاعل كما يقول البصريون أو فعل بزيادة الراء أو فعل بزيادة الفاء أو لا يدري ماهو أقوال أربعة كذا في التصريح (قوله فستق) بضم الفوقية وفتحها كما نقله القارضي عن الجلال المحلى (قوله قد عمل) تقدم ضبطه وتفسيره في الشرح (قوله فاجعل له الخ) لا يقال يلزم التباس الاصل بالزائد حينئذ لانقول نعم ولكن يزول بالاضابط السابق في قوله والحرف ان يلزم الخ (قوله من أحرف الميزان) من تبعية حال من مال الاصل فقوله ثانيا منها تاء كيد هذا هو التحقيق ومن جعل قوله من أحرف الميزان متعلقا بجعل كشيئنا والبعض فقد تسامح قائله وقوله الذي هو أي ذلك الحرف الزائد ضعفه أي ضعف الاصل منها أي من أحرف الميزان (قوله في حلتيت) بجاء مهملة مكسورة ففوقيتين بينهما تخفية وهو صغ الايجذان بفتح الهزرة وضم الجسيم وانجمام الذال نبات جيد لوجع المفاصل (قوله وفي سخنون) بضم السين المهملة وسكون الحاء المهملة بعدها فونان بينهما واو وهو أول المطر والريح قاله شيخنا السيد (قوله وفي مر مريس) تقدم ضبطه وتفسيره (قوله وفي اغدودن) بانجمام الغين واهمال الدالين يقال اغدودن الشعر اذا طال واعدودن الثبت اذا اخضر تصريح (قوله وما شاكلها) كفجر وفخر وفخره وكذا الى آخر حروف الهجاء (قوله الى آخر

وفوعلى وانفعل واقفعل واستفعل وانفعال واقفعل واستفعال واستثنى من الزائد فونان لا يعبر عنها بلفظها أحدهما المبدل من تاء الارتفاع فانه يعبر عنه بالتاء التي هي أصله فيقال في وزن اصطر بافتعل وذلك لان المقضى للابدال مفقود في الميزان والآخر المكرر للحاق أو غيره فانه يقابل بما يقابل به الاصل كما يأتي بيانه (وضاعف اللام) من الميزان (اذا أصل بقى) من الموزون بان يكون رباعيا أو خماسيا (كراء جمع فروفاق فستق) وجميم ولام سفر رجل وميم ولام قد عمل فتقول في وزن الاول فعلل وفي الثاني فعلل والثالث فعلل والرابع فعلل (وان يك الزائد ضعف أصل فاجعل له في الوزن) من أحرف الميزان (مال الاصل) الذي هو ضعفه منها فان كان ضعف الفاء قبل بالفاء وان كان ضعف العين قبل بالعين وان كان ضعف

اللام قبل باللام فتقول في حلتيت فعليل وفي سخنون فعلاول وفي مر مريس فعفعليل وفي اغدودن الحروف افوعلى وفي جلبب فعلل وأجاز بعضهم مقابلة هذا الزائد بثله فتقول في حلتيت فعليلت وفي سخنون فعلاون وفي مر مريس فعمريل وفي اغدودن افعدول وفي جلبب فعلب ويلزم من هذا المذهب أمران مكروهان أحدهما تكثير الأوزان مع امكان الاستغناء بواحد في نحو صبر وقتر وأكثر فان وزن هذه وما شاكلها على القول المشهور فعل ووزنها على القول المرغوب عنه فعلل وفعلل وفعلل وكذا الى آخر

الحروف وكفى بهذا الاستئصال منفرا والآخر التباس ما يشاكل مصدره تفعيلا بما يشاكل مصدره فعلة وذلك أن الثلاثي المعتل العين قد تضعف عنه للاختلاف وغير الاختاق ويعد اللفظ به كبين مقصودا به الاختاق ومقصودا (١٨١) به التعدية ففعل القصد الاول مصدره

تبيينه مشاكل درجة
وعلى القصد الثاني مصدره
تبيين ولا يعلم امتياز
المصدرين الا بعد العلم
باختلاف وزني الفعلين
واختلاف وزني الفعلين
فما نحن بصده ليس الا
على المذهب المشهور
تبيينات الاول اذالم
يكن الزائد من حروف امان
وتسهيل فهو وضعف اصل
كالباء من جلب وان كان
منها فقد يكون ضعفا وقد
يكون غير ضعف بل صورته
صورة الضعف ولكن دل
الدليل على انه لم يقصده
تضعيف فيقابل في الوزن
بلفظه نحو سمان وهو ماء
ليني ربيعة فوزنه فعلا
لافعال لان فعلا لانه
نادر لم يأت منه غير المكرر
نحو الزوال الاخر عال وهو
ناقص بها ظلع وفهقار للعجر
واما بهرام وشهران فيجيان
الثاني المعبر في الوزن
ما استقصه الموزون من
الشكل قبل التغيير فيقال
في وزن رد ومر دفع
ومفعول لان اصلها مردد
ومردد الثالث اذا وقع
في الموزون قلب تغلب الزنة
لان الغرض من الوزن
التبيين على الاصول
والزوايد على ترتيبها فتقول
في وزن آدر أعقل لان
أصله آدور فقدت

الحروف) فيقال في نحو فجر مفجور وهكذا (قوله التباس ما) أي فعل يشاكل مصدره تفعيلا على حذف مضاف أي موازن تفعيل أخذ من قوله الآتي مصدره تبيينه مشاكل درجة (قوله أن الثلاثي المعتل العين) أي يكون (قوله مشاكل درجة) أي كصدر الملقى به كدحرج سم (قوله واختلاف وزني الفعلين فيما نحن بصده) أي نحو بين بوجهه ليس الاعلى المذهب المشهور قال سم وأقره شيخنا والبعض كان مقصوده أن وزن المقصود به التعدية فعل لانه يذ كر الزائد اذا كان تكريرا أصل بما يذ كر به ذلك الاصل واما المقصود به الاختاق بالرباعي فعلى المشهور يكون وزنه فعال لان الملقى وزنه وزن الملقى به وحينئذ يختلف وزن الفعلين وعلى غير المشهور وزنه فعيل في الحالين فلم يختلف الوزن فتأمل اه وفيه عندي نظر تصرح الشارح سابقا بان المكرر للاختاق أو لغيره يقابل بما يقابل به الاصل وحينئذ فوزن بين مطلقا فعل فلم يختلف وزن الفعلين على المذهب المشهور أيضا قدبر (قوله فقد يكون ضعفا نحو سؤال) بتشديد الههزة سم (قوله وقد يكون غير ضعفا ملح) ليس في كلامه حصري في القسمين فلا ينافي وجود قسم ثالث وهو ما ليس ضعفا ولا على صورته كالههزة في اكرم مثلا (قوله ولكن دل الدليل) كندور فعلا لغير مكرر الفاء والعين (قوله على انه لم يقصده بتضعيف) أي بل قصد مجرذ زيادة الحرف وان وافق لفظه لفظ أصلى (قوله فيقابل في الوزن بلفظه) مفرع على قوله وقد يكون غير ضعفا ملح (قوله نحو سمان الخ) الذي في القاموس أن مفتوح السين المهملة موضع ومكسور هاء بلد ومضمومها جبل فلعل مراده موضع فيه الماء الذي ذكره الشارح فيتوافق كلامهما (قوله لان فعلا لا) أي بفتح الفاء (قوله غير المكرر) المراد بالمكرر ما كررت فآؤه وعينه فخرج نحو قهقار لانه مكرر الفاء فقط (قوله الاخر عال) بخاء مجع فزاي فعين مهملة بدل من غير المكرر على المختار كما قال المصنف وبعدي أو كفى انتخب اتباع ما اتصل (قوله بها ظلع) باجمام الفاء واهمال العين أي عرج (قوله وقهقار) بقافين زاد في القاموس القسطال بالقاف فاسين فالطاء المهملة تين وهو الغبار والخراطال بالخاء المعجمة فالراء فالطاء المهملة وهو حب معروف (قوله واما بهرام وشهران فيجيان) أي علمان عجميان فالاول علم لرجل ولفرس النعمان بن عتبة العسكي كافي القاموس وذ كر شيخنا السيدان في بانه الموحدة الفتح والكسر (قوله الثاني المعتبر الخ) هذا التبيينه مكرر مع ما أسلفه في شرح قول الناظم بضم فعل الخ حيث قال وكذلك في قام وشيدلان أصلهما قوم وشدد وكذلك في هاب وممل ثم قال وكذلك في طال وحب فاعرفه فانه مما لم يتنبه عليه (قوله قاب) أي مكاني كان قدمت العين على الفاء أو اللام على الفاء والعين (قوله على ترتيبها) أي الواقع في الموزون (قوله فتقول في وزن آدر) بجمدة قبل الدال المضمومه جمع دار أصله آدور على وزن أفعال استنقلت الضمة على الواو فقدت العين على الفاء ثم قلبت الواو الفاصار وزنه أعقل وقيل أبدلت الواو قبل التقديم همزة ثم قدمت فابدلت الفاقيا ساقاله الفارضي (قوله قدمت العين على الفاء) أي وقلبت ألفا سم (قوله وتقول في ناء) بنون فالف فههزة وأصله ناءى فقدت اللام وهي الباء على العين وهي الههزة فصار ناء على وزن فلع فقلبت الباء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ناء كذا في التصريح والظاهر انه يجوز كون قلب الباء ألفا قبل تقديمها على الههزة (قوله وفي الحادى) أصله واحد فأخرت الفاء وهي الواو عن اللام وهي الدال ولا يمكن الابتداء بالالف فقدت الخاء عليها فصار حاد وقلبت الواو اياها انظر فيها اتركسرة فصار حادى (قوله بتأصيل أصول حروف) لوجه زيادة الشارح أصول (قوله الرباعي الذي تكررت فآؤه وعينه) سواء كان اسما كمثلها أو فعلا كززل

العين على الفاء وتقول في ناء وقع لانه من النأى وفي الحادى عالف لانه من الوحدة وكذلك اذا كان في الموزون حذف وزن باعتبار ما صار اليه بعد الحذف فتقول في وزن قاض فاع وفي بع فل وفي بعد يعل وفي عدة علة وفي عم أمر من الوعى عه الا اذا أريد بيان الاصل في المقلوب والمحذوف فيقال أصله كذا ثم أعل انتهى (واحكمم بتأصيل) أصول (حروف) الرباعي التي تكررت فآؤه وعينه

وليس أحد المكررين فيه صالحا لسقوط كحروف (سمسم) ونحوه لان اصله أحد المكررين فيه واجبه تكمية لا لاقول الاصول وليس
اصالة أحدهما أولى من اصالة الآخر فكيف بمصالحهما معا (والخلف في) الرباعي المذكور الذي أحد المكررين فيه صالح للسقوط
(كلم) أمر من لمم وكفف أمر من كفف فاللام الثانية والسكاف الثانية معصالحان للسقوط بدليل صحة كفف ولم فليل انه كالنوع
الاول حروفه كلها محكوم باصالتها من مادة لمم وكفف غير مادة لمم وكفف فوزن هذا النوع فعلل كالنوع الاول وهذا مذهب البصر بين
الازواج وقيل من الصالح للسقوط زائد فوزن (١٨٣) كفف على هذا فعمل وهذا مذهب الزجاج وقيل ان الصالح للسقوط

بدل من تضعيف العين
فاصل للملم فاستثقل نوالى
ثلاثة أمثال فابدل من
أحدها حرف مماثل الفاء
وهذا مذهب الكوفيين
واختاره الشارح ويرده أنهم
قالوا في مصدره فعمله ولو
كان مضاعفا في الاصل لجا
على التفعيل فان تكررت في
الكلمة حرفان وقبلهما
حرف أصلي كصممع
وسمع مع حكم فيه زيادة
الضعفين الأخيرين لان
أقل الاصول محفوظ
بالاولين والسابق كذا قاله
في شرح التكافية وقال في
التسهيل فان كان في
الكلمة أصل غير الاربعة
حكم بزيادة ثاني المتماثلات
• وثالثها في نحو صممع
وثالثها ورباعيها في نحو
مرمرس انتهى فانفق
كلامه في نحو ممرس
واختلف في نحو صممع
فوزنه في كلامه على الاول
على طريقة من يقابل
الزائد بلفظه فعلمح وفي
كلامه الثاني فعمل
واستدل بعضهم على زيادة
الحاء الاولى في نحو صممع

ووسوس (قوله المكررين) هما في مثاله السين الثانية والميم الثانية (قوله كحروف سمسم) بكسر
السينين لمحب المعروف وبفتحهما الثعلب قاله الفارسي (قوله والخلف الخ) ظاهره انه لا خلاف في
القسم الاول مع ان فيه خلافا أشار اليه بعضهم بسيوطي (قوله في الرباعي المذكور) أي الذي
تكررت فآؤه وعينه (قوله حروفه كلها محكوم باصالتها) أورد عليه أن هذا مناف لقوله في بيان محل
الخلاف الذي أحد المكررين فيه صالح للسقوط وأوجب بان قوله صالح للسقوط أي ولو في مادة أخرى
من المعنى أو أنه مبني على غير القول الأول (قوله وقيل ان الصالح للسقوط) أي الذي هو الحرف
الثالث (قوله فوزن كفف على هذا فعمل) جرى الشارح هنا على المذهب المرغوب عنه من
مقابلة تكرير الاصل بلفظه ولو جرى على المشهور يقال فعقل وكذا يقال في نظائره الا انه (قوله ولو
كان مضاعفا في الاصل الخ) قال أبو حيان يمكن الجواب عن هذا بأنه انما كان يلزم ذلك لو بقي على
ادغامه فاما بعد الابدال والتفكيك فقد أشبه في الصورة ما ألحق بالرباعي نحو حباب فجاء مصدره
على وزن مصدره (قوله فان تكررت في الكلمة حرفان الخ) محترز قوله الرباعي الذي تكررت فآؤه
وعينه (قوله كصممع وسممع) باهمال حروفه او الصممع الشديد الغليظ كما مر والسممع صغير
اللحمة والرأس ويطلق على غير ذلك كما في القائموس (قوله ثاني المتماثلات وثالثها) يعني الحاء الاولى
والميم الثانية (قوله فانفق كلامه في نحو ممرس) انما كان يحسن هذا النقل الشارح كلاما
للمصنف في نحو ممرس غير كلامه في التسهيل (قوله واستدل بعضهم على زيادة الحاء الاولى الخ)
قال شيخنا والبعض هذا اشارة الى قول مغاير للقولين قبله لانه اقتصر على أن الزائد هو الحاء الاولى
فقط فوزن صممع على هذا فعمل ولا دليل عليه بل الاقرب انه تأييد لكلام المصنف في التسهيل
وانما خص الحاء الاولى بالذكر لانها التي يتبع دليله زيادتها اذ لا يحذف في التصغير غيرها (قوله ان وزنه
فعمل) بثلاث لامات (قوله من يبار ما يعرف به الزائد من الاصل) اعترض بأن ما يعرف به ذلك هو
قوله والحرف ان يلزم البيت وما عداه زائد على ما يعرف به ذلك فكان المناسب أن يزيد وما يتبعه
(قوله فأنف) أراد الالف اللينة وأما الهمزة فستأني (قوله كذلك) أي مصاحبة أكثر من أصلين
(قوله فيه) أي في أه أكثر ما وقعت فيه الالف كذلك (قوله فيعمل عليه ما سواه) أي على الاكثر
ماسوى الاكثر (قوله نحو رمي ودعا) لا تخفى على بنية حكمة تعداد الامثلة (قوله وما ذكره) أي من
منطوق قوله فانف أكثر الخ ومفهومه وملخصه أن كون الالف مازائدة أو منقلبة عن أصل انما
هو في الاسماء المتمكنة والافعال أما الحروف والمبنيات نحو بلى والى وعلى ونحو متى ومهما فليست
الالف فيها زائدة ولا منقلبة عن أصل اذ الاشتقاق فيها بل هي أصلية غير منقلبة كذا قال شيخنا
عازيا للطبلاوى وتبعه البعض وفيه أن اقتصار الشارح على نفي زيادتها في قوله فلا وجه للحكم الخ
ظاهر في أن مراده ما ذكره المصنف من منطوق قوله فانف أكثر الخ فقط وكون المعنى فلا وجه
للعلم بزيادتها فيها ولا بانقلابها عن أصل لا دليل عليه من كلامه الا أن يقال تعليقه بقوله لان ذلك

والميم الثانية في نحو ممرس بخلافهما في التصغير حيث قالوا صممع ومرمرس ونقل عن الكوفيين في صممع أن وزنه الخ
فعمل وأصله صممع أبدلوا الوسطى ميمًا ولسا فرغ من بيان ما يعرف به الزائد من الاصل في شرع في بيان ما تكرر زيادته من الحروف
العشرة فقال (فانف) أكثر من أصلين صاحب زائد بغير ميم) انف مبتدأ أو الجملة بعده صفة له وزائد خبره والميم الكذب أي اذا
صحبت الالف أكثر من أصلين حكم بزيادتها لان أكثر ما وقعت الالف فيه كذلك دل الاشتقاق على زيادتها فيه فيعمل عليه ما سواه
فان صحبت أصلين فقط لم تكن زائدة بل بدلان من أصل ياء أو واو نحو رمي ودعا ورحا وعصا وباع وقال وناب وباب وما ذكره انما هو

في الاسماء المتكئة والافعال اما المبنيات والحروف فلا وجه للحكم زيادتها فيها لان ذلك انما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود وكذلك
الاسماء الاعجمية كبراهيم واسحق . واعلم ان الالف لاتراد اولا لامتناع الابتداء بها وتراد في الاسم ثانياة نحو ضارب وثالثة نحو
كتاب ورابعة نحو حبل وسرداح وخامسة نحو انطلاق وحادثة وسادسة نحو (١٨٣) قبعثى وسابعة نحو ار بماوى

وتراد في الفعل ثانياة
نحو قاتل وثالثة نحو تغافل
ورابعة نحو سلق وخامسة
نحو اجأوى وسادسة نحو
اغرندى **تدبها**
الاول يستثنى من كلامه
نحو عاى وضوضى من
مضاعف الرباعى فان
الالف فيه بدل من اصل
ولست زائدة . الثاني
اذا كانت الالف مصاحبة
لاصليين ولثالثي محتمل
الاصالة والزيادة فان قدرت
اصالته فالالف زائدة وان
قدرت زيادته فالالف غير
زائدة لكن ان كان المحتمل
همزة او ميماء صدره او
نوناً ثالثة ساكنة في خماسي
كان الارجح الحكم عليه
بالزيادة وعلى الالف بأنها
منقلبة عن اصل نحو افعى
وموسى وعقبتى ان وجد
في كلامهم ما لم يدل دليل على
اصالة هذه الاحرف وزيادة
الالف كما في ارطى عند من
يقول اديم ماروط اى
مسدبوغ بالارطى وكما في
معزى لقولهم معزوان كان
المحتمل غير هذه الثلاثة
حكماً باصالة وزيادة الالف
انتهى (واليا كذا والواو)
اى مثل الالف في ان كلا

الخ يشعر بهذه الضميمة (قوله في الاسماء المتكئة) اى المعربة وكان عليه ان يزيد العربية به الا ان
يقال تركها انكالا على اخذها مما بعده (قوله لان ذلك انما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود) فيه ان
مقتضى قوله فيحمل عليه ما سواه ان يحتمل على المشتق ما ليس مشتقا ولو حرفا واسما غير ممكن او اسما
اعجميا الا ان يراد بما سواه خصوص ما ليس مشتقا من الاسماء المتكئة العربية (قوله وسرداح)
باهمال حرفه وكسر اوله الناقفة الطويلة (قوله وحتلاب) بكسر الحاء المهملة واللام وهو اللدباب
كذا في القاموس ولا وجود له فيه بالجيم (قوله نحو ار بماوى) يضم الهمزة والموحدة فعدة المتربع كما في
القاموس وقد اسلفنا في باب ائى التائىث عن السيوطى والداممى ضبطه بفتح الهمزة (قوله نحو
سائق) في القاموس سلق فلانا طعنه كسلفاه (قوله نحو اجأوى) قال في الصحاح الجؤوة حمرة تضرب
الى سواد وفي القاموس انه يقال جؤوة حمرة وكسبه وجأى كجوى والفعل جئى الفرس ومجأى
واجأوى والنعت أجوى وجأوا (قوله نحو اغرندى) بالغين المحجمة فالراء اى علا (قوله نحو عاى)
بعينين مهملتين اى زجر الضأن فقال عاوعو اوعاى ويقال ايضا في الفعل عوعى وعيى كما في
القاموس وقوله وضوضى بضاضين مجتسين قال في القاموس في باب الهمزة الضأضاء والضوضاء
اصوات الناس في الحرب ورجل مضوض مصوت وقال في باب الالف اللينة الضؤة الجلبة
كالمضوضاء اه والجلبة بفتح الجيم واللام الاصوات (قوله من مضاعف الرباعى) يعنى مالا مه
الاولى من جنس فائه ولا مه الثانية من جنس عينه (قوله فان الالف آل للجنس اذ كل من ائى عاى
الاولى والثانية وائف وضوضى بدل من اصل لان وزنه ما فاعل (قوله الثاني اذا كانت الالف الخ)
يؤخذ من هذا التنبيه ان قول المصنف اكثر من اصلين اى محققا اصالة جميعه فان كان فيه ما ليس
محققها بل محتملها فقط ففيه تفصيل (قوله والثالثي محتمل الاصالة والزيادة) كما في ابا ن فانه محتمل
ان وزنه فعال زيادة الالف واصالة الهمزة او افعال بالعكس (قوله مصدره) يرجع لكل من الهمزة
والميم (قوله منقلبة عن اصل) قال شيخنا نظره ل هوىاء او واو (قوله نحو افعى) نظر الدمامى في
التمثيل به بان منع صرفه اى الوصفية المتخيلة ووزن الفعل دل على زيادة همزته اى فليس مما
زيادة همزته راجحة الذى الكلام فيه بل مما زيادة همزته متعينة (قوله وموسى) مراد به موسى
الحديد لا اسم النبي اه دمامسى اى لانه اعجمى (قوله وعقبتى) لم اجده في القاموس وعقبتى ذلك
نكتة قول الشاوح ان وجد في كلامهم ومقتضى الحكم على الفه بانها منقلبة عن اصل ان وزنه
فعا عمل (قوله ما لم يدل دليل الخ) قيد في قوله كان الارجح الحكم عليه بالزيادة (قوله عند من يقول
اديم ماروط بخلافه عند من يقول اديم مرطى لدلالة الدليل عنده على زيادة الهمزة واصالة الالف
(قوله حكما باصالة وزيادة الالف) ظاهره تعين ذلك اه اسقاطى واقره غيره وفيه انه كيف
تعين اصالته مع فرض انه محتمل الاصالة والزيادة الا ان يقال معنى احتماله للزيادة انه من الاحرف
العشرة التى قدر تاد (قوله اذا صحب اكثر من اصلين) كما في قيسل ومقتول (قوله ان لم يبق الخ) اى
ولم تصدر الواو مطاقا عند الجمهور ولا اليا . قبل اربعة اصول في غير المضارع كما سيذكر الشارح كل
ذلك (قوله كما هما الخ) اى وقوعا مثل الوقوع الذى هما واقعا عليه في يؤووعوا ان جعلت ما
موصولا اسميا او وقوعا كوقوعهما في يؤووعوا ان جعلت موصولا حرفيا (قوله الالف الثاني)

منهما اذا صحب اكثر من اصلين حكم زيادته (ان لم يبقا) مكررين (كما هما في يؤو) اسم طارضى محلب يشبه الباشق (ووعوا)
اذا صوت فهذا النوع يحكم فيه باصالة حروفه كلها كما حكم باصالة حروف سميم والتقسيم السابق في الالف بائى هنا ايضا فتقول
كل من اليا والواو له ثلاثة احوال فان صحب اصلين فقط فهو اصل كبيت وسوط وان صحب ثلاثة فصاعدا مقطوعا باصالتها فهو
زائد الالف الثاني

المكرر كما تقدم في المتن وان صحب اصلين وثالثا محتملا فان كان المحتمل همزة أو ميم مصدره حكم بزيادة المصدر منهما واصلها الياء والوارى نحو أيدع ومزودا لأن يدل دليل على أصله المصدر وزادتهما كما في أولق وعند من يقول ألق فهو مألوق أي جن فهو مخنون وكما في ابطل لما تقدم من قولهم فيه اطل أو أصله الجميع كما في مريم ومدين فان وزنهما فعمل لا فاعيل لانه ليس في الكلام ولا مفعول والاوجب الاعلال وان كان المحتمل غيرهما حكم باصلته وزيادة الياء والوارى ما يدل دليل على خلاف ذلك كما نحو يهر وهو الحجر الصلب وقال ابن السراج اليه براسم (١٨٤) من أسماء الباطل قال وربما زادوه ألفا فقالوا يهيري وقيل هو السراب يقال أكذب

من اليه ير أي من السراب فانه قضى فيه زيادة الياء الاولى دون الثانية لانه ليس في الكلام فاعيل ولا تخفاء في زيادتها في نحو يحمر وكما في عزوبت وهو اسم موضع وقيل هو القصير أيضا فانه قضى فيه باصالة الواو وزيادة الياء والتاء لانه لا يمكن أن يكون وزنه فعويا لانه ليس في الكلام ولا فاعيل لان الواو لا تكون أصلا في بنات الاربعة ولا فعويا لان الكلمة تصير بغير لام فتعين أن يكون وزنه فعليا مثل عفرت . واعلم أن الياء تراد في الاسم أولى نحو يلع وثانية نحو ضيغ وثالثة نحو قضيب ورابعة نحو حذرية وخامسة نحو سلخية قيل وسادسة نحو مغناطيس وسابعة نحو خنزوانية وتراد في الفعل أولى نحو يضرب وثانية نحو يطر وثالثة عند من أثبت فاعيل في أبنية الأفعال نحو رهيا ورابعة نحو قلسيت وخامسة نحو قلسيت وسادسة نحو

المكرر) هو والمعبر عنه آنفا عضعف الرابحة (قوله مصدره) راجع لكل من الهمزة والميم ولم يقل اوفونا ثالثة ساكنة في خماسي كما قال في الالف لعله لعدم الظفر بمثاله هنا (قوله نحو أيدع) بفتح الهمزة وسكون التختية وفتح الدال المهملة بعدها عين مهملة له معان منها الزعفران (قوله ومزود) المزود كمنبروعة الزاد وهو طعام المسافر (قوله كما في أولق) هو اسم على وزن جوهري بمعنى الجنون (قوله عند من يقول) ألق بالبناء للمجهول لزوما كما في القاموس أي وأما عند من يقول ولق بالبناء للفاعل أي أسرع كما في القاموس فالواو أصلية والهمزة زائدة (قوله كما في مريم) مقتضاه أن مريم اسم عربي واللام يأتي فيه حكم باصالة أو زيادة لما قدمه الشارح (قوله والاوجب الاعلال) بان يقال مرام ومدان بنقل حركة الياء الى الساكن قبلها ثم قلبها ألفا لتحررها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن (قوله وان كان المحتمل غيرهما) أي غير الهمزة والميم المصدرين (قوله كما في نحو يهر) بتشديد الراء مثال للمني أعني ما دل الدليل على خلاف ما تقدم أي على أصلها الياء أو الواو وزيادة المحتمل والمحمول فيسه لولا دليل الزيادة هو الياء الاولى (قوله ولا تخفاء الخ) كانه تعليل في المعنى لمحدوف والتقدير لانه ليس في الكلام فاعيل بخلاف يفعل اذ لا تخفاء الخ (قوله وكما في عزوبت) عطف على قوله كما في نحو يهر وهو بكسر العين المهملة وسكون الزاي آخره فوقية (قوله باصالة الواو وزيادة الياء والتاء) أي لا باصالة الواو والتاء معا على وزن فعليل ولا بزيادتهما معا على وزن فعويت ولا بالعكس على وزن فعويل فالقسمة رباعية وذكره زيادة الياء التختية غير ضروري اذ لا تتوهم أصلتها (قوله نحو يلع) بالعين المهملة وهو السراب (قوله نحو حذوية) بكسر الحاء المهملة وسكون الدال الموحدة وكسر الراء وتخفيف التختية القطعة الغليظة من الارض (قوله نحو سلخية) بضم السين المهملة وفتح اللام وسكون الحاء المهملة وكسر الفاء حيوان معروف (قوله نحو مغناطيس) بفتح الميم كما يفيد صنيح القاموس (قوله نحو خنزوانية) بضم الخاء المعجمة وسكون النون وضم الزاي وبعد الالف نون مكسورة فتختية مخففة التكبيرة (قوله نحو رهيا) أي غلط كما قدمه الشارح وفسر في القاموس الرهيا بجمع منها الضعف والتوالي وفساد الرأي (قوله نحو قلسيت الخ) يقال قلسيته فتقلسي أي ألبسته القلسوة فلبسها ويقال أيضا قلسيته فتقلسن كما في القاموس (قوله نحو اسلنقيت) أي نمت على ظهري (قوله عرقوة) بعين مهملة مفتوحة فراء ساكنة فتقاف مضمومة إحدى خشبتي الدلو اللتين على فمه كالصليب (قوله نحو أرباعوى) تقدم قريبا ضبطه وتفسيره (قوله نحو جهور) أي رفع صوته وأما جهور كجعفر فاسم موضع (قوله نحو اغدودون) تقدم قريبا ضبطه وتفسيره (قوله اطرد همزها) أي قلبها همزة (قوله قد يوقع في اللبس) أي بما همزته أصلية غير منقلبة كما في وكل بالتخفيف فانه اذا بنى للمجهول تطرق اليه قلب الواو همزة فيلبس بأكل الذي همزته أصلية وجعل شيخنا اللبس باعتبار احتمال انقلاب الهمزة عن ياء وعن واو وغير ظاهر اذ مثل هذا اجمال لللبس (قوله ورنتل) تقدم ضبطه وتفسيره في شرح قول المصنف والحرف

اسلنقيت والواو تراد في الاسم ثانية نحو كوثر وثالثة نحو عجوز ورابعة نحو عرقوة وخامسة نحو قلسوة وسادسة نحو أرباعوى وتراد في الفعل ثانية نحو قول وثالثة نحو جهور ورابعة نحو اغدودون (تنبيهان) الاول مذهب الجمهور أن الواو لا تراد أو لا قيل لتقلها وقيل لانها ان زيدت مضمومة اطرد همزها أو مكسورة فكذلك وان كان همز المكسورة أقل أو مفتوحة فينتظر اليها الهمز لان الاسم يضم أوله في التصغير والفعل يضم أوله عند بناؤه للمفعول فلما كانت زيادتها أو لا تؤدي الى قلبها همزة رفضوه لان قلبها همزة قد يوقع في اللبس وزعم قوم أن واو ورنتل زائدة على سبيل الدور لان الواو لا تكون أصلا في بنات

الاربعه وهو ضعيف لانه يؤدى الى بناء وفنعل وهو هو ومفقدو الصحيح ان الواو اصلية وان اللام زائدة مثلها في فجعل بمعنى فحج
وهدمل بمعنى هدم فان لزيادة اللام آخر انظار بخلاف زيادة الواو اوله الثاني (١٨٥) اذا تصدرت الياء وبعدها ثلاثة اصول فهى

زائدة كما سبق في يلمع واذا
تصدرت وبعدها أربعة
اصول في غير المضارع
فهى اصل كالياء في يستعور
وهو اسم مكان بالجواز وهو
ايضا اسم شجر يستاك به
لان الاشتقاق لم يدل على
الزيادة في مشله الا في
المضارع انتهى (وهكذا
همز وميم سابقا * ثلاثة
تأصلها تحقفا) أى الهمزة
والميم متساويتان في أن
كلاهما اذا تصدرت وبعده
ثلاثة أحرف مقطوع
باصالتها فهو زائد نحو أجد
ومسجد دلالة الاشتقاق
في أكثر الصور على الزيادة
لجمل عليه ما سواه فخرج
بقيد التصدر الواقع منهما
حشوا أو آخر فإنه لا يقضي
بزيادته الا بدليل كما سيأتي
بيانه وبقيد الثلاثة نحو
أكل ومهد ونحو اصطبل
ومر زجوش وبقيد الاصلة
نحو أمان ثم عزى وبقيد
التحقق نحو أرطى فإنه سمع
في المذبوغ به مأروط
ومرطى فمن قال مأروط
جعل الهمزة أصلية والالف
زائدة ومن قال مرطى
جعل الهمزة زائدة والالف
بدلا من ياء أصلية فوزنه
على الاول فعلى والفسه
زائدة للاخلاق فلوسمى به
لم ينصرف للعلية وشبهه
التأنيث ووزنه على الثاني
أفعل فلوسمى به لم ينصرف

ان يلزم الخ (قوله في فجعل) بقاء هاءه هامة بغير كهمزة وقوله بمعنى فحج عبارة القاموس ذكر الخ
الفجعل وفسر به بالافحج وقال في جعل آخر فحج كنع تكبر وفي مشبهه نادى صدور قدميه وتبعاعد
عقباه اه وقال شيخنا الفصح المتباعد السابق واللام للاخلاق أى يجعفر وعبارة الشارح بعم
في مجت زياة اللام وقد سمع من كلامهم قولهم في عبد عبدل وفي الافحج وهو المتباعد الفخذين
فجعل اه (قوله وهدمل) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة وكسر الميم واللام للاخلاق بزرج
وقوله بمعنى هدم هو الثوب الخلق (قوله فان لزيادة اللام الخ) تعليل نقوله والصحيح الخ (قوله في
يستعور) بفتح التحتية وسكون السين المهملة وفتح الفوقية وضم العين المهملة آخره راء على وزن
فعلول كافي التصريح (قوله الا في المضارع) كيدسرح (قوله وهكذا همز الخ) اعترض بأنه كان
ينبغي أن يقول ثلاثة فقط ليجزج ما سبق أكثر كاصطبل ومر زجوش وبأنه كان مقتضى استثنائه
فيما سبق نحو يؤرؤوعوع بعد تنصيصه أو لا على مسألة سيمس أن يستثنى هنا نحو مرعوب بأنه
كان ينبغي أن ينص على ان الميم التي في أول اسم فاعل الفعل الحاررى أربعة أحرف فاكثروا اسم
مفعوله والمصدر الميمي واسمى الزمان والمكان زائما سواء كان بعدها ثلاثة اصول أم أكثر وان
الهمزة تقع في أول الفعل زائدة ولو كان بعدها أكثر من ثلاثة اصول (قوله فانه لا يقضى بزيادته
الابدليل) كيم دلامص وزرقم لقيام الدليل على زيادتها فيهما كما سيدكره الشارح بخلاف ميم
ضرقام مثلا لعدم قيام الدليل على زيادتها (قوله كما سيأتي) أى في التنبيه الثاني (قوله نحو أكل
ومهد الخ) أى فلا يحكم بزيادتهما بل يحكم باصالتها أما اذا سبقا أصلين فقط فتسكيما لاقول الابنية
وأما اذا سبقا أربعة فلا ان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في نحو ذلك الا في فعل أو محمول عليه نحو
أدسرح ومدسرح فوزن اصطبل فعمل ووزن مر زجوش فعلول وقياس ابراهيم واسماعيل أن تكون
همزهما أصلية ولو كانا غير عزيين اه مرادى فان سبقا أربعة أحرف وكان بعضها زائدا فهما
أيضا زائدان كما كرام وانطلق ومضروب ومنطلق (قوله ونحو اصطبل ومر زجوش) أى لان قيد
الثلاثة يخرج الاقل منها والاكثروا الاصطبل بقطع الهمزة معروف والمر زجوش بفتح الميم
وسكون الراء وفتح الزاي وضم الجيم آخره شين معجمة وهو المردقوش بيم وراء ودال مهملة وفاق ثم
شين معجمة على وزن الاول بقلة طيبة الرشح وكلا اللفظين فارسي معرب كافي زكريا ويقال
للمر زجوش مر زجوش بزيادة نون ساكنة قبل الجيم كافي القاموس (قوله وبقيد التحقق نحو أرطى
الخ) وقوله فيما يأتي الثالث أفهم قوله تأصيلها تحقفا الخ كلاهما يتعلق بمفهوم قوله تأصيلها تحقفا
فكان ينبغي ذكر حاصلها في محجل ولمحد ثم عبارته توهم أن أحدا الحرف الثلاثة التي بعدهمزة
أرطى يحتمل الاصلة والزيادة وهو ممنوع لتحقيق اصلة الثلاثة عند من يقول مرطى وتحقق
زيادة الالف عند من يقول مأروط كما يؤخذ ذلك من قوله فن قال مأروط الخ الا أن يراد باحتمال
الحرف لهما ما يشمل اختلاف العرب في أصلته وزيادته (قوله ومرطى) أصله مرطوى اجتمعت الواو
والياء وسبقت احدهما بالاسكون فقلبت الواو ياء وكسر ما قبلها المناسبتها وأدغمت الياء في الياء (قوله
وشبهه التأنيث) أى شبه ألف التأنيث وهو ألف الاخلاق (قوله وأرطى الابل) لم أرنا في ضبطه
وكتب شيخنا عقبه اسم الفاعل أرط (قوله وأرطى الارض) أى همزة فأف مبدلة من همزة ساكنة
وبهذا يحصل الفرق بينه وبين ما بعده وقول البعض همزة من تسجح في القاموس أرطى الارض
أخرجت الارطى كأرطى ارطاء وهذه لمن للجوهري اه ولعل اللغة الثانية هي مراد الشارح
بقوله وقيل أيضا أرطى الارض (قوله وكذا الاولاق لانه قيل الخ) على هذا القول اقتصر في القاموس

(٣٤ - صبان رابع) للعلية ووزن الفعل والقول الاول أظهر لان تصاريفه أكثر فأنهم قالوا أرطى الاديم اذا دبغته بالارطى
وأرطى الابل اذا أكتسه وأرطى الارض اذا أنبتته وقيل أيضا أرطى الارض اذا أنبت الارطى وكذا الاولاق لانه قيل هو

من أنق فهو مألق إذا جن فالهمزة أصل والواو زائدة وقيل هو من ولق إذا أسرع فالهمزة زائدة والواو أصل ووزنه أفعل والاول
أرجح وكذا الاونسكي لانوع من التمردي ودايرين أن يكون وزنه أفعل كاجفلى وفوعلى تكوزلى ويخرج به ايضا نحو موسى فان ميمه
محملة الاصله والزيادة ولكن الارجح الزيادة كما مر في تنبيهات الاول محل الحكم بزيادة ما استكمل القيود المذكورة من الحرفين
المذكورين مالم يعارضه دليل على الاصله من اشتقاق ونحوه فان عارضه دليل على الاصله عمل بمقتضى الدليل كما في ميم مرجل
ومغفور ومرعزى حكم باصالتها على أن (١٨٦) بعدها ثلاثة أصول أما مرجل فذهب سببويه وأكثر النحويين أن ميمه أصل

لقولهم مرجل الحائث
الثوب اذا نسجه موسى
يوشى يقال له المراجل قال
ابن خروف الممرجل ثوب
يعمل بدارات كالمراجل
وهى قدور النحاس وقد
ذهب أبو العلاء المعرى
الى زيادة ميم مرجل اعتادا
على الاصل المسذكور
وجعل ثبوتها فى التصريف
كثبوت ميم تمسكن من
المسكفة وتندل من
المنديل وتدرع اذا لبس
المدرعة والميم فيها زائدة ولا
سجته فى ذلك لان الاكثر
فى هذا تسكن وتندل وتدرع
قال أبو عثمان هو الاكثر
فى كلام العرب وأما مغفور
فمن سببويه فى نفسه قولان
أحدهما أن الميم زائدة
والآخر أنها أصل لقولهم
ذهبوا يتغفرون أى
يجمعون المغفور وهو ضرب
من السكاة وأما مرعزى
فذهب سببويه الى أن ميمه
زائدة وذهب قوم منهم
الناظم الى أنها أصل لقولهم
كساء مرعزون مرعز
وكفى همزة لمعنه وهو
الذى يكون تبعالغيره

فقال الاول الحنون أو شبهه أنق كعنى فهو مألق ومألق اه (قوله من أنق) بالبناء للمجهول
كأمر (قوله وقيل هو من ولق) بالبناء للفاعل قال فى القاموس ولق يلق أسرع وفلا ناطعنه خفيقا
وبالسيف ضرب به فى السير والكذب استمر (قوله ووزنه أفعل) أى على الثانى وأما على الاول فوزنه
فوعلى (قوله وكذا الاونسكى) بفوقية بين الواو والكاف وألفه زائدة قطعاً فليس الكلام فيها وإنما
الكلام فى الهمزة مع الواو (قوله كأجفلى الخ) تقدم ضبط اجفلى وخوزلى وتفسيرهما فى باب ألف
التأنيث (قوله فان ميمه الخ) كان المناسب للسياق أن يقول فان ألفه محمولة للاصله والزيادة ولكن
الارجح الاصله فيكون الارجح زيادة ميمه (قوله ونحوه) كالتصغير والجمع واللغات كما سياتى فى
دلا مص (قوله كفى ميم مرجل ومغفور ومرعزى) المرجل بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم المشط
والقدر من الحجارة والنحاس والمغفور بضم الميم وسكون الغين المعجمة وضم الفاء شئ ينضجه الثمام
والعشر والرمث كالعسل والمرعزى والمرعز بكسر الميم وسكون الراء وكسر العين المهملة وتشديد
الزاي فان خففتهما مدت وقد تفتح الميم فى الكل الزغب الذى تحت شعر العنز كذا فى القاموس وبه
يعلم ما فى كلام البعض من الخلل (قوله على أن) أى مع أن (قوله لقولهم مرجل الخ) أى ولو كانت
الميم زائدة لقالوا رجل الحائث الثوب بخذفها (قوله موسى) حال من ضمير الثوب أى مزينا (قوله
يقال له المراجل) أى يطلق عليه ذلك على طريق المجاز أو حذف اداة التشبيه كما فى عباره ابن
خروف الا تبته (قوله وهى قدور النحاس) أى أو قدور الحجارة كما يدل عليه ما نقلناه آنفا عن
القاموس (قوله اعتمادا على الاصل المذكور) أى القاعدة المذكورة فى قول الناظم وهكذا همز
وميم سببوا الخ (قوله اذا لبس المدرعة) بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء نوع من الثياب
الصوف كفى القاموس (قوله لان الاكثر فى هذا تسكن الخ) أى فليست الميم فى هذا ابابته فى
التصريف بلزوماً بخلاف الميم فى مرجل فقياس مرجل على هذا قياس مع الفارق (قوله لقولهم ذهبوا
يتغفرون) أى ولو كانت ميمه زائدة لقالوا يتغفرون (قوله منهم الناظم) أى فى غير هذا الكتاب
قال المرادى وألزم المصنف سببويه أن يوافق على الاصله فى مرعزى أو يخالف فى الجميع (قوله
مرعزون مرعزى) بتشديد الزاي فهما (قوله وكفى همزة امعه) عطف على قوله كفى ميم مرجل
وهو همزة مكسورة قيم مشددة فعين مهملة (قوله وهو الذى يكون تبعالغيره الخ) زاد الشارح فى
شرح التوضيح والذى يتبع الناس الى الطعام من غير أن يدعى والذى يقول أنامع الناس (قوله على
أن بعدها) أى مع أن بعدها (قوله وحكا) فيحكم باصالة همزته كما مع (قوله وهو الذى يأتمر الخ)
لا حاجة اليه بعد قوله ومعنى الا أن يجعل معنى آخر أخص مما سبق لامعه قنأمل (قوله بعد ألف
وقبلها أكثر من أصلين) أى كفى جراء فان همزته زائدة وان كانت فى الآخر وقوله كما سياتى فى
كلامه أى فى قوله كذا همز آخر بعد ألف الخ (قوله واحبنتاً بالحاء والطاء المهملتين أى انتفض
بطنه (قوله دلاص) بضم الدال المهملة وتخفيف اللام آخره صادمه جملة وسيفسره الشارح (قوله

لضعف رأيه والذى يجعل دينه تبعالدين غيره ويقلده من غير برهان حكم باصالة همزته على أن بعدها ثلاثة أصول فوزنه وفيها
فعله لا فاعله لانه صفة وليس فى الصفات فاعلة واتمرة مثل امعه وزنا ومعنى وحكا وهو الذى يأتمر لىك من يأمره لضعف رأيه ويقال
أيضا اتع واتمرة الثانى أفهم قوله سببوا أنهم الا يحكم بزيادة ما متوسطتين ولا متأخرين الا بدليل ويستثنى من ذلك الهمزة المتأخرة
بعد ألف وقبلها أكثر من أصلين كما سياتى فى كلامه فمثال ما حكم فيه بزيادة الهمزة وهى غير مصدره شمال واحبنتاً ومثال ما حكم فيه
بزيادة الميم وهى غير مصدره دلاص وزرقم وبابه أما الشمال فالدليل على زيادة همزتها اسقوطها فى بعض لغاتها

وفيها عشر لغات شمائل وشامل بتقديم الهمزة على الميم وشمائل على وزن قذال وشمول بفتح الشين وشميل بفتح الميم وشميل باسكان الميم وشميل على وزن صيقل وشمائل على وزن كآب وشميل على وزن طويل وشمائل بتشديد اللام واستدل ابن عصفور وغيره على زيادة همزة شمائل بقولهم شمائل الريح اذا هبت شمائل او اعترض بأنه يحتمل أن يكون (١٨٧) أصله شمائل فتقل فلا يصح الاستدلال به

وأما اجتناباً فالدليل على زيادة همزته سقوطها في الحبط يقال حبط بطنه اذا انتفخ وأما دلاص ويقال فيه دماص ودملص ودميلص وهو البرلق فلقوله هم درع دلاص ودلاص ودلاصته أنا وذهب أبو عثمان الى أن الميم في دلاص أصل وان وافق دلاص في المعنى فهو عنده من باب سبط وسبطر وأما زرهم وبابه نحو ستهم ودقم وضرهم وفسحهم ودرهم فلا نه من الزرقه والسته والاندلاق وهو الخروج والضرز وهو الخيل يقال ناقه ضرزة أى قليلة اللبن والانفاسح والدرد وهو عدم الاسنان والوصف منه أدرد ودرده الثالث أفهم قوله تأصلها تحقفاً أنها اذا سبقتا ثلاثه لم يتحقق تأصيل جميعها بل كان في أحدها احتمال أنه لا يقدم على الحكم بزيادتهما الا بدليل وهو خلاف ما جزم به في التسهيل وهو المعروف بمن أن الهمزة والميم اذا سبقا ثلاثه أحرف أحدها يحتمل الاصاله والزيادة أنه يحكم بزيادة الهمزة والميم وأصله ذلك المحتمل

وفيها عشر لغات) زاد في القاموس شوملاً بكوه (قوله على وزن قذال) بفتح القاف وتحميف الدال المعجمة مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية كما في القاموس (قوله على وزن صيقل) بفتح الصاد المهملة وسكون التخمية رفح القاف جلاء السيوف (قوله بتشديد اللام) أى مع فتح الشين وسكون الميم وفتح الهمزة (قوله شمائل الريح) أى تحولات شمائل او بابه دخل اه مختار (قوله فنقل) أى نقات حركة الهمزة الى الميم ثم حذف الهمزة (قوله في الحبط) بفتح تين وهو ان تأكل المشايبة فتكثر حتى تنتفخ لذلك بطونها ولا يخرج ما فيها وقال ابن السكيت هو ان ينتفخ بطنها من أكل الذرق وهو الحندقوق صحاح (قوله حبط بطنه) من باب فرح (قوله ويقال فيه دماص ودملص) كذا في نسخ وفي نسخ أخرى ودملص بتقديم اللام وكل صحح اذ كل منها بالغة في دلاص كما سيعلم من كلامه في التنييه الرابع فكان ينبغي ذكرهما معاً وكل بضم الاول وفتح الثاني محققاً وكسر ما قبل الاخر (قوله وهو البرلق) بفتح الواو وتشديد الراء (قوله دلاص ودليص) الاول ككتاب والثاني كما في القاموس (قوله ودلاصته أنا) ظاهر قول القاموس التديص التليين والتليس أن لام دلاصته مشددة (قوله في دلاص) زاد المرادى وأخواته (قوله من باب سبط وسبطر) الاول ككتف والثاني كهزبر كما في القاموس أى من المترادفات المتفقة في معظم الحروف فليست الراء زائدة بل هى أصلية اذ هى ليست من حروف سألتمونيها ولا ضعف أصل (قوله وأما زرهم وبابه) أى من كل ثلاثى زيدى آخره ميم تكثير اللفظ ومبالغة فى المعنى والزرهم بضم الزاى وسكون الراء وضم الالف التشديد الزرقه والسته ميم تكثير اللفظ ومبالغة فى المعنى والزرهم بضم الزاى وسكون الراء وضم الالف مكسورة الجوز والناقه المسنة المتكسرة الاسنان والضرهم بضم الضاد مجه قراء فرأى قال في القاموس كزبرج وجعفر المسنة من النوق أو وفيها بقية شباب أو الكبيرة القليلة اللبن وأفعى ضرهم كزبرج شديدة الغض وقال في الصحاح قال ابن السكيت الضرهم من النوق القليلة اللبن مثل الضمرز قال ونرى أنه من قولهم رجل ضرز اذا كان بخيلاً والميم زائدة وقال غيره الضمرز الناقه القوية وأما الضرهم فالمسنة وفيها بقية شباب اه فعلم من كلام القاموس أن قول البعض بكسر الضاد والراء وتشديد الزاى خطأ وفسحهم بضم الفاء وسكون السين المهملة وضم الحاء المهملة يقال مكان فصح كقفل وفسحهم متسع ورجل فصح كقفل وفسحهم واسع الصدر والدرهم بالاهمال وكسر الدالين وسكون الراء المرأة التى تجبى وتذهب بالليل والناقه المسنة (قوله والسته) بفتح تين وهو الذبر (قوله والضرز) ضبطه الشارح بضمه بكسر الضاد والراء وتشديد الزاى وكذا هو في القاموس (قوله والدرد) بفتح تين (قوله ودرد) على وزن فرح (قوله أنه لا يقدم الخ) الصواب حذف أنه كما في عبارة المرادى لان جواب اذ الا يصدر بان المفتوحة والتكف لتصحبه بأنه على حذف الفاء وجعل ان المفتوحة ومعمولها في تأويل مصدر مبتدأ والخبر محذوف أو على حذف الفاء وقراءة ان بالكسر يعكس عليه ان حذف الفاء فى مثله لا يجوز فى الاختيار (قوله أنه يحكم الخ) فيه ما قدمناه (قوله ولذلك) أى للحكم بزيادة الهمزة والميم وأصله المحتمل عند عدم الدليل على خلاف ذلك (قوله وايدع) تقدم ضبطه وتفسيره فى شرح قوله ان لم يقعا كما هو الخ (قوله يحتمل) بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون السترس (قوله فيمن قال) أى فى لغة من قال أديم مأروط أى وأما فى لغة من قال أديم مرطى فبالعكس (قوله وبإصاله ميم مهدوماً جج) الاول بدلين مهملتين من أسمائهن والثاني بيمين موضع وكلاهما بوزن جعفر

الا أن يقوم دليل بخلاف ذلك ولذلك حكم بزيادة همزة أفهى وايدع وميم موسى وهز ودجاء فى ميم مجن عن سيبويه قولان أحدهما انها زائدة فان دل الدليل على اصاله الهمزة والميم وزيادة ذلك المحتمل حكم بجمعهما كما حكم بإصاله همزة أرطى فيمن قال أديم مأروط وهمزة أوق فيمن قال ألق فهو ألق كما سبق وبإصاله ميم مهدوماً جج

وزيادة أحد المثليين اذلو كانت ميمه زائدة لكان مفهولا فكان يجب ادغامه وأجاز السيراني في مهلهدومأجج أن تكون الميم زائدة ويكون فكهما أشادا كما فكنا الاجل في قوله الحمد لله على الاجل . الرابع تراد الهيمزة في الاسم أولى كاجر وثانيه كشامل وثالثه كشمال ورابعة كخطاظر وهو القصير وخامسة كحمراء وسادسة كعقرباوهى بلد وسابعة كبرناساء والبرناساء الناس والميم تراد أولى كمرحب وثانيه كدملص وثالثه كدملص ورابعة كزرقم وخامسة كضبارم لانه من الضبر وهو شدة الخلق وذهب ابن عصفور الى أنها في ضبارم (١٨٨) أصلية قال في الصحاح الضبارم بانضم الشديد الخلق من الاسداه (كذلك همز

كذا في القاموس (قوله وزيادة أحد المثليين) أى للاطلاق بجمع وهو قال ثانياً المثليين لكان أوضح (قوله اذلو كانت ميمه) أى المذكور من مهلهدومأجج (قوله كخطاظر) بضم الخاء المهملة وتخفيف الطاء المهملة (قوله كعقرباوه) بفتح العين المهملة وسكون القاف وفتح الراء بعدها موحدة (قوله كبرناساء) بفتح الموحدة وسكون الراء بعدها فون ثم سين مهملة كذا في الدماميني وغيره فقول البعض بضم الباء وفتح الراء غير صحيح (قوله كضبارم) بضم الصاد المهملة وفتح الموحدة مخففة وكسر الراء (قوله وهو شدة الخلق) بفتح الخاء المهملة وسكون اللام (قوله من الاسد) على صيغة الجمع (قوله أكثرتم) بضم عول وهى وقوله لفظها أى الالف (قوله بزيادة الهيمزة) اماللاطلاق كملبا وهى وقوبا وهى للابدال من ألف التانيث لا لتاقائها كسنة مع الالف قبلها كحمراء وجرأ (قوله نحو جرأ الخ) عدد الامثلة اشارة الى أنه لا فرق بين همزة الاطلاق وهمزة التانيث ولا بين ما قبل ألفه ثلاثة أصول وما قبل ألفه أربعة ولا بين مفتوح الاول ومكسوره ومضمومه (قوله كما سبق في خطاظر) الذى سبق له في خطاظر انما هو ذ كر زيادة همزته دون الدليل على زيادتها كما قومه بعبارة والدليل على زيادة همزته سقوطها في بعض التصاريف كالخط والمخروط وقوله واحتفظا هذا سبق له ذ كر زيادة همزته وأن الدليل على زيادة الهيمزة والنون قولهم حبط بطنه (قوله فالهمزة في ذلك ونحوه أصل) كما في شاء جمع شاة أو بدل من أصل كما في ماء ركساء ورداء فان همزة ماء بدل من هاء وهمزة كساء بدل من واو وهمزة رداء بدل من ياء كذا قال سم وأقره شيخنا والبعض وفي كون همزة شاء أصلا غير منقلبة عن شئ نظرفان الظاهر أنها منقلبة عن هاء والأصل شوه قلبت الواو والفاء والهاء همزة بدليل قولهم في المفرد ما صل شوهه وحينئذ يكون قول الشارح أصل بالنظر الى بعض نحو ذلك لا الى ذلك أو بقرأ شاء في عبارته بضم الفعيل الماضى قد بر (قوله نحو سلاء) بضم السين المهملة وتشديد اللام شولا الخلل واحده سلاء قال الدماميني ولا يصح التمثيل بسلاء لزوال الاحتمال عنه بكتابة أبى زيد سلاءت الخلل سلاء اذا ترعت سلاءه أى شركه (قوله نحو زراء) بزايين معجمتين مكسورا ولا همزة الارض الغليظة (قوله وزيادة أحد المثليين) أى في نحو سلاء وحواء أو اللين في نحو زراء وقوبا (قوله من الحوابة) لم أظفر بنهص في ضبط الخاء وقول البعض بفتح الخاء لا يعتمد عليه وحده لكثرة نساها كالا يتخفى على مملوس حاشيتنا بل النفس الآن تهيدل الى الكسر لكثرة في أمثال هذه اللفظة كالهداية والوقاية والحماية والعناية والرعاية والرمية والسرايعر والولايه (قوله من الحوة) بضم الخاء المهملة وتشديد الواو وسواد الى خضرة أو حجرة الى سواد (قوله اذ لم يصرف) لان منع الصرف يدل على كونها همزة التانيث وهى زائدة (قوله فلوقال الناظم) أكثر من أصلين لكان أجود (أى ليخرج ما ردت فيه الالف ثلاثة أحدها محتمل واعترضه البعض بأن هذا أيضا لا يشهد اشتراط تحقق اصالة الثلاثة لان قوله أكثر من أصلين صادق بكون الثالث غير متحقق الاصاله ويدفع بان المعنى أصولا أكثر من أصلين بقرينة قوله من أصلين فيستفاد منه الاشتراط المذكور فقام مل (قوله ان تكون

آخر بعد ألف * أكثر من حرفين لفظها ردف) أى يحكم بزيادة الهيمزة أيضا باطراد اذا وقعت آخر بعد ألف قبل تلك الالف أكثر من حرفين نحو حمراء وعلماء وقرصاء ونحوه بفتح الالف الهيمزة الواقعة في الحشو وبقيدها ألف الواقعة آخر او ليست بعد ألف فانه لا يقضى بزيادة هاتين بالابدال كما سبق في خطاظر واحتفظا وبقيده أكثر من حرفين نحو مائة وشاء وكساء ورداء فالهمزة في ذلك ونحوه أصل أو بدل من أصل لازادة (تنبيه) مقتضى قوله أكثر من حرفين أن الهيمزة يحكم بزيادة في ذلك سواء قطع باصالة الحروف التى قبل الالف كلها أم قطع باصالة احرفين واحتمل الثالث وليس كذلك لان ما آخره همزة بعد ألف بينهما وبين الفاء حرف مشدد نحو سلاء وحواء أو حرفان أحدهما لين نحو زراء وهى بقاء فانه محتمل لاصاله الهيمزة وزيادة أحد المثليين أو اللين وللعكس

فان جعلت الهيمزة أصلية كان سلاء فعلا لا من الحوابة وان جعلت زائدة كان سلاء فعلا وحواء فعلا من زيادة الحوة فان تأيد أحد الاحتمالين بدليل حكم به أو لئى الآخر ولذلك حكم على حواء بأن همزته زائدة اذ لم يصرف وبأنها أصل اذ صرف نحو حواء للذى يعانى الحيات والاولى في همزة سلاء أن تكون أصلا لان فعلا في النبات أكثر من فعلا فلوقال الناظم أكثر من أصلين لكان أجود اه (والنون في الآخر كالهيمزة) أى فيقضى بزيادتها بالشرطين المذكورين في الهيمزة وهما أن يسبقها ألف وأن يسبق تلك الالف أكثر من أصلين نحو عثمان وغضبان بخلاف نحو أمان وزمان ومكان وبشترط لزياة النون مع ما ذكر أن تكون

زيادة ما قبل الالف على حرفين ليست بتضعيف أصل فالنون في نحو خنجان أصل لازائدة وهذا الشرط مستفاد من قوله سابقا واحكم بتأصيل حروف سيمم وقد اقتضى اطلاقه أنه يقضى بزيادة النون عينا فيما يتوسط فيه بين الالف والفاء حرف مشدد نحو حسان ورمان أو حرفين نحو عقبان وعنوان وهذا الاطلاق على وفق ما ذهب اليه الجمهور فانهم يحكمون بزيادة النون في مثل حسان وعقبان إلا أن يدل دليل على اصالتها بدلالة منع صرف حسان على زيادة فونه في قول الشاعر الأيمن مبلغ حسان عنى مغاللة تدب الى عكاظ لكنه ذهب في التسهيل والكافية الى أن النون (١٨٩) في ذلك كالمهززة في تساوي الاحتمالين فلا يلغى

أحدهما إلا بدليل فكان ينبغي له أن يقيد اطلاقه بذلك وهذا مذهب لبعض المتقدمين وزاد بعضهم لزياتها آخر شرط آخر وهو أن لا تكون في اسم مضموم الأول مضعف الثاني اسماء النبات نحو رمان فجعلها في ذلك أصلا لان فعالا في أسماء النبات أكثر من فعلا والتي هذا ذهب في الكافية حيث قال نخل عن الفعلان والفعلاء في النبات للفعال كالسلاء وردبان زيادة الالف والنون آخر أكثر من مجيى النبات على فعال ومذهب الخليل وسيبويه أن نون رمان زائدة قال سيبويه وسألته عنى الخليل عن الرمان إذا سمى به فقال لا أصرفه في المعرفة وأجله على الأكثر إذ لم يكن له معنى يعرف به وقال الاخفش فونه أصلية مثل قرص وحمض لان فعالا أكثر من فعلا عنى في النبات والصحيح ما ذهب اليه لا لما ذكره بل لشبوتها في الاشتقاق قالوا أرض مرمنة

زيادة الخ) الظاهر انبان هذا الشرط في المهززة أيضا مع انه لم يذكر فيها (قوله ليست بتضعيف أصل) يعنى الفاء لا مطلق أصل والالم يتم قوله وهذا الشرط مستفاد الخ فتأمل (قوله في نحو خنجان بكسر الجيم الاولى وأصله خنجن كسهم قال في القاموس الجنان عظام الصدر الواحد خنجن وخنجنه بكسرهما ويفتحان وخنجون بالضم) قوله وهذا الشرط مستفاد من قوله الخ) أى لان أصل خنجان خنجن كسهم على ما مر (قوله بزيادة النون عينا) أى زيادة متعينة (قوله نحو عقبان) بكسر العين المهملة وسكون القاف وفتح التخمينة ذهب بنبت ك كما في القاموس (قوله بدلالة) متعلق بحكمون وفي بعض النسخ باللام وفي بعضها بالكاف وهى للتعليل أو مجرد التنظير (قوله الأيمن مبلغ الخ) قاله أمية بن خلف الخزاعي من قصيدة من الوافر بهجوها حسان رضى الله تعالى عنه وألا للتنبيه ومن استفهامية مبتدأ ومبلغ خبره والرسالة المغلظة المحمولة من بلد الى بلد وعكاظ سوق من أسواق الجاهلية اه عيني ومغلظة بعينين مجتئفين وتدب بضم الدال المهملة تسير (قوله فكان ينبغي له) أى على ما ذهب اليه في التسهيل والكافية وقوله بذلك أى بأن لا يتوسط بين الالف والفاء حرف مشدد أولين وقوله وهذا أى ما ذهب اليه في التسهيل والكافية (قوله لزياتها) أى النون (قوله وأجله على الأكثر) عطف عملة على معلول أى انما منعت الصرف اذا كان علما على الاكثر وهو زياة الالف والنون وقوله اذ لم يكن الخ كذا يحتمل الشارح على انه تعليل للعمل على الاكثر أى لانه ليس له علامة يعرف بها حال فونه وفي نسخ اذا (قوله مثل قرص) بضم القاف وتشديد الراء آخره صاد البابونج وعشب ربيعى والورس قاله في القاموس (قوله وحمض) بضم الحاء المهملة وتشديد الميم آخره ضاد محجمة (قوله لا لما ذكره) أى لردده كما مر بأن زيادة الالف والنون آخر أكثر من مجيى النبات على فعال (قوله لقالوا مرمة) نقل شيخنا عن الشارح انه ضبطه بخطه بفتح الميم والراء والميم الثانية مع تشديدها قال وقياسه ضبطه مرمنة بفتح الميم وسكون الراء اه وبه جزم شيخنا السيد (قوله وعقنقل) بعين مهملة وقافين بينهما نون يطلق على الوادى العظيم المتسع وعلى الكتيب المتراكم (قوله وورنتل) بفتح الواو والراء وسكون النون وفتح الفوقية الداهية والامر العظيم وموضع كذا في القاموس (قوله لثلاثة أمور) ليس من مدخول أى لعدم تضمن كلام المصنف أن الاطراد لتلك الامور الثلاثة وقول البعض الآن يقال هو مستفاد من لفظ نحو لا يخفى فساد (قوله كاه سميدع) بفتح السين المهملة والميم وسكون التخمينة وفتح الذال المججمة بعلمها عين مهملة السيد الكريم الموطأ الاكاف والشجاع والذئب والخفيف في حواشيه والسيف (قوله وواو فدوكس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف بعدها سين مهملة الاسد والرجل الشديك كذا في القاموس وفي محل آخر منه أن الاسد يقال له دو كس أيضا بالفاء فعلم ما في كلام البعض من الخطب (قوله ولف عذافر) بضم العين المهملة وتخفيف الذال المججمة وكسر الفاء بعدها الراء الاسد والعظيم الشديك من الابل (قوله وخنجاب) بضم الجيم وتخفيف الحاء المججمة وكسر

الكثيرة الرمان ولو كانت النون زائدة لقالوا مرمة (و) النون (في) نحو غضنفر وعقنقل وقرنفل وورنتل مما هو فيه متوسط وتوسطه بين أربعة أحرف بالسوية وهو ساكن وغير مدغم (أصله كنى) كنى مجهول فيه ضمير النون هو المفعول الاول ناب عن الفاعل وأصله نصب بالمفعول الثاني أى اطردت زيادة النون فيما تضمن القيود المذكورة لثلاثة أمور أولها ان النون في ذلك واقعة موقع ما يقنن زيادته كاه سميدع وواو فدوكس ولف عذافر وخنجاب قوله وفتح الذال المججمة الخ الذى في القاموس السمدع بالدال المهملة اه

ثانيها أنها تعاقب حرف اللين غالباً اقوالهم للغليظ الكفين شربث وشرايث وللضخم جرنفش وجرافش وانبت عن نقصان وعرف بقصان ثالثها أن كل ما عرف له اشتقاق أو تصرف وجدت فيه زائدة فيحمل غيره عليه وقد خرج بالقيد الاوّل النون الواقعة أو لا فانها أصل نحو غسل الأذن يقضى زيادتها دليل كافي نحو جرس لانها لو كانت أصلاً لكان وزنه فعلل وهو مفقود وبالقيد الثاني نحو قنطار وقنديل وعنقود (١٩٠) وخندريس وعندليب فانها أصل الأذن يقضى دليل بالزيادة كافي نحو عنبس لانه

من العبوس وحنظل لقولهم حظلت الأبل وغسل لانه من العسلان وعرند لانه من قولهم شئ عرد أي صلب وكنهبل لقولهم فيه كهبل ولعدم النظر على تقدير الاصله وبالقيد الثالث نحو عرنيق وهو السيد الرفيع ونحروب وكأبيل فالنون أصلية اذ ليس في الكلام فعنيل ولا فعنول ولا فعنيل وبالرابع نحو عجنس فانه تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لانه اكثر وجعل وزنه فعلل كعدبس قال أبو جيان والذي أذهب اليه أن النونين زائدتان ووزنه فعنل والدليل على ذلك أنا وجدنا النونين مزيدتين فيما عرف له اشتقاق نحو ضغنط وزونك ألا ترى أنه من الضفاطة والزوك فيحمل ما لا يعرف له اشتقاق على ذلك

الدال المهملة بعدها موحدة عظيم الخاق (قوله شربث) بفتح الشين والراء وسكون النون وفتح الموحدة بعدها مثلثة (قوله وشرايث) بضم الشين وتخفيف الراء وكسر الموحدة كعلابط (قوله جرنفش) بفتح الجيم والراء وسكون النون وفتح الفاء بعدها شين موحدة (قوله وجرافش) على وزن علابط (قوله عنقود) بفتح العين المهملة والراء وسكون النون وفتح القاف بعدها صاد مهملة (قوله وعرف بقصان) بضم العين وفتح الراء وسكون التختية وكسر القاف (قوله أن كل ما عرف له اشتقاق الخ) نحو حنظل فان اشتقاقه من الحنظلة كما امر يدل على زيادة نونه فيحمل عليه غيره كشرنث (قوله نحو غسل) بنون فهاء فشين موحدة كجعفر الذئب (قوله لكان وزنه فعلل) بكسر اللام الأولى (قوله وخندريس) بفتح الخاء الموحدة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها تختية فسين مهملة من أسماء الخمر (قوله وعندليب) بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر اللام بعدها تختية فوحدة طأ ريصوت أنواع يقال له الهزار جمع عنادل وعنادب كافي القاموس (قوله حظلت الأبل) في القاموس حظل البعير كفرح أكثر من أصل الحنظل (قوله وعنسل) بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح السين المهملة (قوله من العسلان) بالتحريك وهو الاضطراب (قوله وعرند) بفتح العين المهملة وسكون الراء وفتح النون بعدها دال مهملة (قوله شئ عرد) بفتح العين وسكون الراء (قوله وكنهبل) بفتح الكاف والنون وسكون الهاء وفتح الموحدة وضمها شجر عظيم والشعر الضخم السنية قاله في القاموس (قوله لقولهم فيه كهبل) أي بفتح الباء (قوله ولعدم النظر) أي مع دخول أضييق البابين والافتداح النظر لازم على تقدير الزيادة أيضاً اذ كالمس في الأوزان فعنل بضم اللام الأولى المشددة ليس فيها فعلل بضم اللام الأولى لكن باب الزيادة أوسع كما مر (قوله نحو عرنيق) بضم العين الموحدة وسكون الراء وفتح النون وسكون التختية بعدها قاف طير من طيور الماء يطلق على غير ذلك كافي القاموس (قوله وكأبيل) بكاف مضمومة فنون مفتوحة فوهزة ساكنة فوحدة مكسورة فتختية ساكنة فلام اسم موضع باليمن كذا في التصريح (قوله نحو عجنس) بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون بعدها سين مهملة الجمل الضخم الشديد (قوله كعدبس) بفتح العين والدال المهملتين وتشديد الموحدة بعدها سين مهملة الشدي من الأبل وغيرها والشمس الخلق والضم الغليظ وضبطه شيخنا السيد بنون بدل الموحدة وهو خلاف ما في نسخ القاموس الصحيحة (قوله نحو ضغنط) بفتح الضاد الموحدة والفاء وتشديد النون آخره طاء مهملة كافي القاموس والدما ميني ويحفه البعض فضبطه بالعين الموحدة بدل الفاء (قوله وزونك) بفتح الزاي والواو وتشديد النون بعدها كاف (قوله من الضفاطة) وهي الجهل وضعف الرأي وضخامة البطن والفسه ككرم أه قاموس (قوله والزوك) بفتح الزاي وسكون الواو مشى الغراب وتحريك المنسكين في المشى والتجتر (قوله عبورثان) بفتح العين والموحدة وسكون الواو وفتح المثناة وضمها ويقال له عيبثان بالتحية مكان الواو نبات طيب الرائحة (قوله والتاء في التأنيث الخ) قديهم اقتصاره على ما ذكر أن تاء ترجان بفتح التاء والجيم وضمها وفتح التاء وضم الجيم وهو المقسر للسان أصلية وهو الاصح الذي يدل عليه ثبوتها في بقية تصاريف الكلمة وهو معرب وقيل

كالآخر بنجام وانما سكت عنها لوضوحها الثاني انما يذكر التنوين ونون التثنية والجمع وعلامة الرفع في الامثلة عربي الخمسة ونون الوقاية ونون التوكيد لان هذه زيادة متميزة ومقصود الباب تمييز الزيادة المحتاجة الى تمييز لاختلاطها باصول الكلمة حتى يصارت جزءاً منها الثالث اعلم أن النون تراد أولى نحو ضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو عصفور ورابعة نحو عرسن وخامسة نحو عثمان وسادسة نحو عفران وسابعة نحو عبورثان (والتاء) تراد في أربعة مواضع (في التأنيث)

كضربت وضاربة وضربة وأنت وفروعه على المشهور (هـ) في (المضارعة) كضرب (و) في (نحو الاستفعال) من المصادر وذلك
الافتعال كالاستخراج والافتقار وفروعهما والتفعيل والتفعال كالترديد والترداد (١٩١) دون فروعهما (و) في نحو

(المطاوعة) كتعلم تعلماً
وتدحرج تدحرجاً وتعافل
تعافلاً ولا يقضى زيادتها
في غير ما ذكر الأبدال
واعلم أنه قد زيدت التاء
أولاً وأخراً وحشوا فأما
زيادتها أولاً فمطرود
وقد تقدم ومنه مقصور
على السماع كزيادتها في
تنضب وتنفض وتذراً
وتحلي وأما زيادتها أخيراً
فكذلك منه مطرد وقد
تقدم ومنه مقصور على
السماع كالتاء في رغوت
ورجوت وما ككوت
وجبروت وفي رغوت وهو
صوت القوس عند الرمي
لأنه من السترم ووزنه
تفعولت وفي عنكبوت
ومذهب سيبويه أن نون
عنكبوت أصل لقولهم في
معناه العنكب فهو عنده
رباعي وذهب بعض النحاة
إلى أنه ثلاثي ونونه زائدة
وأما زيادتها حشواً فلا تطرد
إلى الاستفعال والافتعال
وفروعهما وقد زيدت
حشواً في ألفاظ قليلة وأقلية
زيادتها حشواً ذهب
الأكثر إلى أصلها في
يستعور وإلى كونها بدلاً
من الواو في كاتما (والهاء
وقفاً كلمه ولم تره) أي الهاء
من حروف الزيادة كما
سبق إلا أن زيادتها قليلة
في غير الوقف ولم تطرد إلى
الوقف على ما الاستفهامية

عربي (قوله كضربت) جل الشارح التأنيت في النظم على ما يعم تأنيث الاسم وتأنيث الفعل وكان
عليه حينئذ أن يدخل فيه تأنيث الحرف أيضاً كربت وعت ولات قال ابن هشام عندي أن تاء قامت
ونحوها لا تعد في هذا الباب لأنها كلمة مستقلة قائمة بنفسها بخلاف تاء مسلمة ومسلمات فانها جزء
كلمة ولهذا يجعلها الأعراب (قوله وضربة) كذلك في نسخ بالتاء المربوبة بمعنى المرة من الضرب وفي
نسخ بتاء مجرورة على أنه فعل مبني للمجهول وقوله قبله كضربت بالتاء للفاعل فلا تنكرار وأما
ما يتوهم من أنه بتاء خطاب مكسورة فغلط إذ هذه التاء اسم لانها فاعل والكلام في الحروف الزائدة
(قوله على المشهور) مقابله قولان الأول أن التاء هي الاسم الضمير وأن حرف عماد وكون التاء
على هذا ليست حرفاً وإنما ظاهر الثاني أن المجموع هو الضمير فتكون التاء جزءاً وقد يقال كونها
جزء الاسم لا ينافي زيادتها كما لا يخفى فتأمل (قوله والمضارعة) قال ابن هشام لم يعد من حروف
المضارعة إلا التاء ولا فرق بينها وبين غيرها اهـ (قوله وذلك) أي نحو الاستفعال فاندفع قول ابن
هشام أنها بقيت عليه نعم فإنه التنبية على زيادة السين في الاستفعال وسبب الشارح عن هذا (قوله
وفروعهما) من الفعل والوصف (قوله دون فروعهما) لأن فروعهما كردد ومرد دون تاء (قوله
وفي نحو المطاوعة) كان ينبغي حذف نحو وجعل المطاوعة عطفاً على نحو الاستفعال إذ لا نحو فتاء
المطاوعة تطرد زيادتها وأما تاء نحو ترسمه بمعنى رسمه فزيادتها غير مطردة فتدبر (قوله في تنضب
وتنقل وتذروا تحلي) الأول بفتح التاء وسكون النون وضم الضاد المجهمة آخره موحدة شجر حجازي
شوكه كشوك العوسج وقرية قرب مكة والثاني بتاء من فقاء كتنضب وققدورهم وجعفر وزبرج
وجندب ويقال تفل كسكر الثعلب أو جروه كتنضب ما يبس من العشب أو شجر أو نبات أخضر
والثالث بضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء يقال رجل ذنودر أو ذنودرأة مفاع ذوعز
ومنع والرابع بكسر الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام مشهروجه الأديم ووسخه وسواده
كالخلعة وما أفسده السكين من الجلد إذ اقشر اهـ قاموس مع زيادة من الهماميني وبه يعلم ما في
كلام البعض من الخطأ تارة والقصور أخرى (قوله وفي رغوت) بفتح فسكون ففتح ضم قاله شيخنا
السيد (قوله فلا تطرد إلى الاستفعال الخ) تغييره الأسلوب يوم أن زيادتها حشواً باطراد أقل
من زيادتها أولاً وأخيراً باطراد وليس كذلك كما هو ظاهر (قوله والهاء) وفقاً قال ابن هشام قد قمر في
باب الوقف أن التاء في نحو طلمة ومسلمة أصل وأنها منقلبة إلى الهاء فلا تعدها طلمة ومسلمة وفقاً
زيدت فيه الهاء بل تعد في ما زيدت فيه التاء لأنها الأصل (قوله كلمه) الغزفيه بعضهم فقال

ياقارنا أليسية ابن مالك • وسالك في أحسن المسالك
في أي بيت جاء في كلامه • لفظ يدعي الشكل في نظامه
حروفه أربعة تضم • وإن تشأ فقل ثلاث واسم
وهو إذا نظرت فيه أجمع • مركب من كلمات أربع
وصار بالتركيب بعد كلمه • وقد ذكرت لفظه لفهمه
(قوله أو وقفاً) أراد بالوقف البناء لا مقابل الوصل (قوله وعلى كل مبنى على حركة لازمه) أي للكلمة
نحو هو وكيفه بخلاف المبنى على حركة عارضة لسبب قد يرول كالنادي واسم لا (قوله إلا ما تقدم
استثناؤه) وهو الفعل الماضي (قوله وهي واجبة في بعض ذلك) يعني الوقف على ما الاستفهامية
المجرورة بالاسم المضاف إليها نحو اقتضاهم والفعل الباقي بعد الحذف على حرفين ونحوه ولم
يعه وقوله وجائزة في بعضه يعني ما عدا ذلك (قوله وأنكر المبرد زيادتها) أي جنس الهاء لا خصوص

مجرورة نحو لمه وعلى الفعل المحذوف اللام جزماً أو وقفاً وعلى كل مبنى على حركة لازمة إلا ما تقدم استثناؤه في باب الوقف وهي
واجبة في بعض ذلك وجائزة في بعضه على ما تقدم في بابها وأنكر المبرد زيادتها وقال أنها لما لحق في الوقف بعد تمام الكلمة

والصحيح أنها من حروف
 الزيادة وان كانت زيادتها
 قليلة والدليل على ذلك
 قولهم في أمات أمهات
 ووزنه فعلمات لانه جمع
 أم وقد قالوا أمات والهاء
 في الغالب فهم يعقل
 واسقاطها فيما لا يعقل
 وقالوا في أم أمه ووزنها
 فعلمة وأجاز ابن السراج
 أن تكون أصلية وتكون
 فعلمة مثل قبرة وأممه
 ويقوى قوله ما حكاه
 صاحب كتاب العين من
 قولهم تأمته اما معنى
 اتخذت ثم حذف الهاء
 فبقي أم ووزنه فع فان ثبت
 هذا فأم وأممه أصلان
 مختلفان كسبب وسبب
 ودمث ودمسث فكسكون
 أمهات على هذا جمع أمه
 وأمهات جمع أم وما ذهب
 إليه ابن السراج ضعيف
 لانه خلاف لما ظهر وأما
 حكاية صاحب العين فلا
 يخرج بها ما فيه من الخطأ
 والاضطراب قال أبو الفتح
 ذا كرت بكتاب العين يوماً
 شيخنا أبا على فأعرض عنه
 ولم ير ضمه لما فيه من القول
 المرذود والتصريف
 الفاسد وزيديت الهاء في
 قولهم أهرقت الماء فانا
 أهريقه اهرقة والاصل
 أراق يريق اراقه وألف
 أراق منقلبة عن الياء
 وأجعل يريق يوريق ثم أبدلوا من الهمزة
 لاستثقالهم الهمزتين

هاء السكت بدليل قوله فيما يأتي ولا جواب لله برد عن زيادتها في أهرق الخ (قوله للبيان) أي بيان
 الحركة وبيان الالف أي كمال بيانها كما تقدم في محله وقوله وللأمكن أي امكان الوقف الذي لا يكون
 الاعلى ساكن (قوله فهى كالتنوين و باء الجر) أي فهى زيادة متميزة ومقصود الباب تمييز الزيادة
 المختلفة بأصول الكلمة حتى صارت جزأ منها لانها المحتاجة للتمييز (قوله والصحيح أنها) أي جنس الهاء
 لكن في ضمن غير هاء السكت فلا ينافي في قوله الاتى التحقيق أن لاتذ كرها السكت مع حروف
 الزيادة (قوله لانه جمع أم) تعليل لدلالة قولهم المذكور على ذلك (قوله وقد قالوا أمات) لما لم يكن
 قوله في أمات نصافي سماعه نص على سماعه بقوله وقد قالوا أمات تأييداً لكون هاء أمهات زائدة
 لان سقوط الحرف في بعض التصارييف من علامات الزيادة كما مر (قوله وقالوا في أم أمهه) يعنى
 فكما زادوا الهاء في الجمع زادوا هاء المفرد (قوله قبرة) طائر وأمهه هى العظمة والبهجة والكبر
 والنخوة اه قاموس (قوله ويقوى قوله الخ) وجه التقوية أن الهاء لو لم تكن أصلية لقالوا تأمته
 بيم مشددة فيم ساكنة (قوله ثم حذف الهاء الخ) اعلمه عطف على محذوف والتقدير فاصل أم أمهه
 ثم حذف الهاء الخ وجوز البعض أن يكون عطفاً على قوله وقالوا في أم أمهه وهو سهو ظاهر لما
 يلزم عليه من التنافي الواضح بين المتعاطفين لان الشارح قال في جانب المعطوف عليه ووزنها
 فعلمه تصرح بأن الهاء زائدة وقال في جانب المعطوف بقي أم ووزنه فع فصرح بأن الهاء أصلية
 (قوله فبقي أم) أي بقي هذا اللفظ ولو قال بقي أمابا لنصب أي فصار اللفظ أمالكان أوضع (قوله فان
 ثبت هذا) المتبادر رجوع اسم الاشارة الى ما حكاه صاحب كتاب العين وحينئذ في كلامه نظر لان
 ثبوت ما حكاه يقتضى أن أمافرع أمهه وأن أمهه فقط هو الاصل وعبارة المرادى عقب قوله
 ووزنه فع أو تكون أمهه وأم من باب سبب وسبب اه وهى ظاهرة لتعبيره بأونعم ان أرجع اسم
 الاشارة الى ما حكاه وما يدل عليه الكلام السابق من أن وزن أم فعل صحت عبارته (قوله كسبب
 وسبب) السبب ككسبب الطويل وكذا السبب ككسبب كزبر كافي القاموس وأما السبب بفتح فسكون
 وبفتحتين أو بفتح فكسبب فليس بمعنى السبب بل هو تقييد الجعد كافي القاموس فلا يناسب أن
 يكون مراد الشارح وبهذا التحقيق تعلم ما في كلام شيخنا (قوله ودمث ودمسث) الدمث بثلثة
 ككسبب السبب وكذا الدمث بضم الدال المهملة وفتح الميم وكسر المثلثة وبكسر الدال وفتح الميم
 وسكون المثلثة وفتح الدال وسكون الميم وفتح المثلثة كذا في القاموس (قوله لانه خلاف الظاهر)
 لوجود ما يفيد الزيادة في أمهه وهو أم دون قبرة وأمهه مع قلة باب سبب وسبب قاله شيخنا السبب (قوله
 في قولهم أهرقت الماء) بفتح الهاء وسكونها كافي زكريا على الشافية (قوله والاصل) أي أصل
 أهرق يريق اهرقة (قوله منقلبة عن الياء) أي لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الا أن
 (قوله وأصل يريق يوريق) ان كان مراده الاصل الاول كان يوريق بسكون الراء وكسر الياء
 بعد هاء عليه يكون الشارح حذف تمام التصريف وهو نقل كسرة الياء الى الراء وان كان مراده
 الاصل الثانى كان يوريق بكسر الراء وسكون الياء بعدهاء عليه يكون الشارح نازكاً للاصل الاول
 وهذا أقرب الى اقتضائه على قوله ثم أبدلوا من الهمزة هاء بدون أن يقولوا ونقلوا كسر الياء الى
 الراء (قوله ثم أبدلوا من الهمزة هاء) هذا يفيد أن الهاء لم تزد في المضارع من أول وهلة وانما هى
 فيه بدل من مز يد بخلاف الماضى والمضارع تدبر (قوله وانما قالوا يهريقه الخ) في عبارته عندى
 حرازة لان هذا الكلام ان كان جواب سؤال حاصله لم أتوا بالهاء بدلا من الهمزة مع رفضهم الهمزة
 بالكسبة في مثل يريق ويحيزو ويكرم فحق العبارة أن يقولوا وانما قالوا يهريقه وهم لا يقولون يوريقه
 لحقة الهاء وان كان جواب سؤال حاصله لم أبدلوا من الهمزة هاء ولم يقولوا الهمزة فحق العبارة أن

يقول وأجعل يريق يوريق ثم أبدلوا من الهمزة هاء وانما قالوا يهريقه وهم لا يقولون آأريقه لاستثقالهم الهمزتين

وقالوا أيضاً أهرق الماء برفه أهرقا ولا جواب للمجرد عن زيادتها في أهرق الادعوى الغلط من قائله لأنه لما أبدل الهـ مزه هاء
بـوهم أهمافاء الحكامة فأدخل الهـ مزه عليها وأسكنها وأدعى الخليل زيادة (١٤٣) الهاء في هر كوكه وأنها فعولة وهي العظمة

الور كين لانها تر كل في
مشيها والاكثرون على
أصانها وأنها فعولة وقال
أبو الحسن انها زائدة في
هبلع وهو الأكل وهجرع
وهو الطويل فهما عنده
هفلع لان الأول من البلع
والثاني من الجرع وهو
لمسكان السهل وحجة
الجماعة أن العرب تقول
في الهجرع هذا أهرج
من هذا أي أطول وكذلك
تقول في هلقامة وهو
الاسد والضخم الطويل
أيضا ويجوز أن تكون
زائدة في سهلب وهو
الطويل لان السلب
أيضا الطويل يقال قرن
سهلب وسلب أي طويل
ويجوز أن يكون من باب
سبطر وسببط ^{نبيه}
التحقيق أن لا تذكرها
السكت مع حروف الزيادة
لما تقدم اهـ (واللام في
الإشارة المشتهرة) أي من
حروف الزيادة اللام
والقياس يقتضى أن
لا تزداد بعد هاء من حروف
المدفلهـ إذا كانت أقل
الحروف زيادة ولم تطرد
زيادتها الا في الإشارة
نحو ذلك ونلك وهناك
وأولئك وماسواها فبابه
السمع وقد سمع من كلامهم
قولهم في عبد عبد وفي

يقول وإنما قالوا برفه ولم يقولوا بثور برفه استثقالا للهـ مرتين في أربقه وطرده للباب في بقية
الصور فتأمل (قوله وقالوا أيضا الخ) بيان للغة نائسه جاءت على وزن أفعل يفعل أفعالا (قوله لما
أبدل الهـ مزه) أي التي في المضارع للعلمة السابقة وقوله فأدخل الهـ مزه عليها أي في الماضي
والمصدر (قوله وأسكنها) قدمنا عن زكريا أن في هاء أهرق السكون والفتح (قوله في هر كولة)
بكسر الهاء وسكون الراء وفتح الكاف كبرذونه كما في القاموس فضبط شيخنا السيد والبعض له بغير
ذلك فيه نظر (قوله لانها تر كل) في القاموس الرمل ضرب من الفرس برحلك ليعدو اهـ وبابه نصر
كما يفيد هـ قاعدة القاموس في ضبط مثل ذلك ولا يخفى أن الركل بهذا المعنى لا يستند حقيقة الى الدابة
فلم يل الفعل في عبارة الشارح مبنى للمجهول وأما قول البعض قوله لانها تر كل في مشيها أي تنأى
ففيه نظر كما علمت من كلام القاموس (قوله في هبلع) كدرهم وفتح الهاء والباء وتشديد اللام
ويقال هبلع كقرطاس (قوله وهجرع) بالراء كدرهم وجعفر وأما هجرع بالزاي كدرهم فاجلبان
هفلع من الجرع كذا في القاموس وهذا مما يرد على منكر زيادة الهاء (قوله فهما عنده هفلع)
صوابه هفعل كما في بعض النسخ (قوله من الجرع) قال في الصحاح الجرعة بالتحريك واحدة الجرع وهي
رملة مستوية لا تنبت شيئا وكذلك الجرعاء والاجرع (قوله وحجة الجماعة) أي في أصل الهاء هجرع
ووجه الحجة أن الهاء لو كانت زائدة لقالوا أهرج بخذف الزائد وبقاء الأصل فلما قالوا أهرج علمنا أن
الهاء أصل وإنما حذفوا العين مع أنها أيضا أصل بالاختلاف لان الحذف أبقى بالواو (قوله وكذلك
تقول في هلقامة) أي كما قلته لك في هجرع من الخلاف يقول أنت في هلقامة بكسر فسكون (قوله
في سهلب) كذا في النسخ بتقديم الهاء على اللام والذي في القاموس تقديم اللام على الهاء وكذا
الصلب بالصاد المهملة بمعنى السهلب أيضا وكل منهما أوزن جعفر وأما ضبط البعض بيهلب بكسر
اللام خطأ (قوله لان السلب) بفتح السين وكسر اللام كما في القاموس (قوله واللام في الإشارة
المشتهرة) يصح أن يكون خبرا مبتدأ جملة فعلية تقديره ترادف في الإشارة المشتهرة والى هـ فإشار
الشارح في قول المصنف والتأنيب التأنيت الخ وعليه يتعين كون المشتهرة صفة لازمة للإشارة ولا
يصح كونها صفة للام لا ممتنع الاخبار قبل التعت وأن يكون الخبر جار مجرورا تقديره من أحرف
الزيادة والى هذا أشار الشارح هنا بقوله أي من حروف الزيادة اللام وعليه يصح أن يكون المشتهرة
صفة لازمة للإشارة وأن يكون صفة ثانية لازمة للام أي اللام الكائنة في الإشارة المشتهرة هي
أي تلك اللام وعلى هذا يكون المراد المشتهرة في الجملة فلا يخرج اللام في أولئك ولا يصح على هذا
عندي أن تكون للاحتراز عن اللام التي شذت زيادتها كما في عسبل وزيدل وان نقله السيوطي
عن ابن هشام وأقره أرباب اللوامي لخروج هذه اللام بالصفة الأولى أعنى قوله في الإشارة فاعرفه
(قوله لبعدها من حروف المد) قد يمنع بأن ما فيها من الاستطالة يقربها من حروف المد (قوله
وأولئك) بقصر أولي لأن أولاء المدود لا تلحقه اللام (قوله وماسواها) أي الإشارة (قوله وفي
الافحج) بتقديم الحاء المهملة على الجيم (قوله وفي الهيق) بفتح الهاء وسكون التحتية آخره قاف
(قوله وهو الظليم) بإظهار المجهمة كما يرد ذكر النعام (قوله وفي الفيشة) بفتح الفاء وسكون التحتية
بعدها شين مجهزة (قوله وهي الكمرة) بسكون الميم أي حشفة الذر (قوله وفي الطيس) بفتح
الطاء المهملة وسكون التحتية آخره سين مهملة (قوله وهو الكثير) أي الرمل الكثير كما في نسخ
(قوله وحده) أي دون البواقي من زيدل وغيره وكان أبو الحسن يقول بأن البواقي من باب

(٢٥ - صبان رابع) الافحج وهو المتباعد الفخذين فجعل وفي الهيق وهو الظليم هيقل وفي الفيشة وهي الكمرة فيشلة وفي الطيس
وهو الكثير طيسل ونقل عن أبي الحسن أن لام عبدل أصل وهو مركب من عبد الله كما قالوا عبشي وبعده قولهم في زيدل
على أنه قال في الاوسط اللام ترادف في عبدل وحده وجمعه عبادة

فيكون له قولان نعم البواقي يحتمل أن تكون من مادتين كسبط وسبطر **تنبهان** الأول حق لام الاشارة أن لاند كرمع أحرف
الزيادة لما قلناه في هاء السكت من أنها كلمة برأسها الثاني ذكر في النظم من أحرف الزيادة تسعة وسكت عن السين وهي تزداد
باطراد مع التاء في الاستفعال وفروعه قبل وبعد كالف المؤنثة وقضائراً كرمكس وهي الكسكة ويلزم هذا القائل أن يعدّ السين
الكسكة نحواً كرمكس والغرض من (١٩٤) الاثبات بما يبان كسر الكاف في كرمها حكم هاء السكت في الاستقلال ولا

تطرز يادتها في غير ذلك بل
تحفظ كسين قدموس
بمعنى قديم وأسطاع
يستطيع بقطع الهمزة وضم
أول المضارع فان أصله
عند سبويه أطاع يطيع
وزيدت السين عوضاً
عن حركة العين الفعل لان
أصل أطاع أطوع والعذر
للبناظم أن السين لا تطرد
زيادتها إلا في موضع واحد
وقدمثل به في زيادة التاء
اذقال ونحو الاستفعال
فكانه اكتفى بذلك ولهذا
قال في الكافية في ذكره
زيادة التاء ومع سين زيد
في الاستفعال وفروعه
كاستقص ذا الاستكمال
انتهى (وامنع زيادة بلا
قيد ثبت) أي متى وقع شيء
من هذه الحروف العشرة
خالداً عما قيدت به زيادته
فهو أصل (ان لم يبين حجة)
على زيادته (كحظلت)
الابل اذا تاذت من أكل
الحنظل فسقوط النون
في الفعل حجة على زيادتها
في الحنظل مع أنها خلت
من قيد الزيادة وهو كونها
آخرها بعد ألف مسبوق
بأكثر من أصلين أو واقعة
كأهي في نحو غضنفر كما

بعبط وسبطر (قوله فيكون له) أي في عبدل (قوله نعم البواقي) أي لم يسوى عبدل وقوله يحتمل
أن تكون من مادتين الخ أي فيصع قوله تزداد في عبدل وحده (قوله والغرض من الاثبات بهما الخ)
اعتراض ثان على هذا القائل (قوله قدموس) بضم القاف والميم وبينهما ما دل ساكنة وفي آخره
سين مهولة العظيمة وهو ملحق بعصفور وفي خط ابن المرحل قدموس على وزن قروبوس اه تصرح
أي فيكون بفتح القاف والداد (قوله بقطع الهمزة الخ) احتراس من اسطاع يستطاع بوصول
الهمزة وفتح أول المضارع بمعنى اسطاع يستطاع (قوله وزيدت السين الخ) اعتراض عليه المبرد
بأن حركة العين لم تذهب وانما نقلت الى الفاء لان أصله أطوع فنقلت حركة العين وهي الواو الى فاء
الكلمة فسكتت العين ثم قلبت الفاء تحركها في الاصل وانفصاح ما قبلها الا أن واجب بأن
التعويض انما وقع من ذهاب حركة العين من العين لان ذهاب الحركة مطلقاً (قوله ومع سين زيد)
أي التاء (قوله ان لم يبين) بفتح التاء الفوقية مبنياً للفعل بحذف احدى التامين ووجه فاعله ويجوز
ضم التاء على انه مضاعف بين فيكون مبنياً للمفعول ووجه نائب الفاعل اه غزى (قوله حجة) أي
دليل (قوله كحظلت) مثال للحجة على الزيادة وبابه فزح كما مر عن القاموس (قوله فسقوط النون في
الفعل) لم يقل فقوله حظلت بسقوط النون مع انه أنسب بقول المصنف كحظلت اشارة الى أن
الحجة في الحقيقة سقوط النون في حظلت لانفس حظلت

فصل في زيادة همزة الوصل

قال الفارسي تعرف همزة الوصل بسقوطها في التصغير كبنى وتسمى في ابن واسم بخلاف همزة
القطع كما تقول أبي وأخي في أب وأخ وان كان أول المضارع مقنوجاً يكتب ويستخرج فالهمزة
من أمره ووصل نحواً كتب واستخرج وان كان مضموماً ككرم ويعطى فقطع نحواً كرم وأعطى ولا
تحذف همزة القطع الا في الضرورة كقوله ان لم أقابل فالسوفى برعاً واذا استفهمت عما هي
أي همزة القطع فيه تقول أأكرمت يا زيد عمراً أو أكرمت بألف بين همزتين كراهة اجتماعهما أو
أكرمت بألف بعد همزة الاستفهام وتقول أأعطيتك يا زيد همزتين أو أعطيتك بقلب الثانية واو
أو أعطيتك بألف بين همزتين أو أعطيتك بألف بين همزة وواو وقرئ بالوجه أنزل عليه الذكر
وتقول أنزل ذاهب همزتين أو أينك بقلب الثانية ياه أو أينك بألف بين همزتين أو أينك بألف بين
همزة وياه وقرئ بالوجه أنها المبعوثون اه باختصار (قوله لاختصاصه) أي الفصل أي اختصاص
المتكلم عليه فيه وهو الهمزة أو الضمير راجع للهمزة وذكرها باعتبار أنها أحرف ولو قال لاختصاصها
لكان أوضح (قوله كاستثبتوا) ضبطه ابن المصنف بفتح التاء الاولى على أنه أمر ويجوز ضمها على
البناء للمفعول اه غزى ويصح فتح التاء الاولى والموحدة أيضاً على انه ماض مبنى للفعل (قوله
وما ثبتت فيهما) يشمل همز نحواً كل وأخذ فتكون همزتها مع كونها فاء الكلمة همزة قطع وفي كلام
الفارسي السابق ما يدل عليه ويحتمل أن يكون الوصل والقطع من عوارض الهمز الزائد فلا تسمى
همزة نحوها همزة قطع كالاسمى همزة وصل ويمكن اخراجها على هذا بايقاع ما على همز زائد
(قوله لقوله للوصل همز) أي دون أنه يقول ألف (قوله وقيل يحتمل الخ) عبارته في شرح التوضيح

سبق بيانه وقد تقدمت أمثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة لجهة مع خلوه من قيد الزيادة فليراجع **فصل في زيادة** وقيل
همزة الوصل هو من تمة الكلام على زيادة الهمزة وانما أفرد لاختصاصه بأحكام وقد أشار الى تعريف همزة الوصل بقوله
(للوصل همز سابق لا يثبت الا اذا ابتدئ به كاستثبتوا) أي همز الوصل كل همز ثبت في الابتداء وسقط في اللاحق وما ثبتت فيهما فهو
همز قطع وقد اشتمل كلامه على فرائد الاولى أن همزة الوصل وضعت همزة لقوله للوصل همز وهذا هو الصحيح وقيل يحتمل أن يكون

أصلها الألف الأتري إلى ثبوتها ألفا في نحو الرجل في الاستفهام لمالم يضطر إلى الحركة الثانية أن همزة الوصل لا تكون إلا سابقة
لأنه إنما جئ بها وصلة إلى الابتداء بالساكن إذا ابتداء به متعذرة الثالثة أنها لا تختص بقيل بل تدخل على الاسم والفعل والحرف
أخذ ذلك من إطلاقه والمثال لا يختص الرابعة امتناع اثباتها في الدرج الاضرورة (١٩٥) كقوله ألا أرى اثنين أحسن شعبة

• على حدثان الدهر منى
ومن جمل • واختلف في
سبب تسميتها همزة الوصل
مع أنها تسقط في الوصل
فقيل أتساءل وقيل لأنها
تسقط فيتصل ما قبلها بها
بعدها وهذا قول الكوفيين
وقيل لو وصل المتكلم بها
إلى النطق بالساكن وهذا
قول البصريين وكان
الخليل يسميها سلم اللسان
• ثم أشار إلى مواضعها
مبتدأ بالفاعل لأنه لا يصل
في استحقاقها المسأذ كره
بعده فقال (وهو الفعل ماض
أحتوى على أكثر من
أربعة) أمابها (نحو انجلى
وانطلق أو سواها نحو
استخرج (والامر والمصدر
منه) أي من المحتوى على
أكثر من أربعة نحو انجلى
انجلا، وانطلق انطلاقا
واستخرج استخرجا) وكذا
أمر الثلاثي الذي يسكن
ثاني مضارعه انظاسواء
في ذلك مفتوح العين
ومكسورا ورها ومضمومها
(كأخس وامض وانفذا) فان
تحرك ثاني مضارعه لم يتحجج
إلى همزة الوصل ولو سكن
تقدرا كقولك في الامر
من يقوم قم ومن بعدد
ومن يردد و يستثنى خذ
وكل ومر فانها يسكن ثاني
مضارعه انظارا لا أكثر

وقيل وضعت ألفا ثبوتها ألفا في نحو الرجل في الاستفهام اه وبين العبارتين فرق فانظر ما وافق
للوامع منها (قوله إذا ابتداء به متعذر) أي محال في كل لغة اجما في الألف وأما في غيرها فعلى
ما نص عليه أبو الفتح وأبو البقاء العكبري وذهب السيد الجرجاني والكافيجي إلى أنه يمكن إلا أنه
مستثقل قاله السيوطي (قوله والحرف) يعني آل وأم في لغة حمير على القول بأن همزة فيها للوصل
(قوله والمثال) أي قوله كاستثباته وقوله لا يختص أي ليس نصا في التخصيص فلا ينافي بتبادر
التخصيص من أمثلة المتن بسبب ان عادة المصنف الغالبة اعطاء الحكم بالمثال (قوله على حدثان
الدهر) بفتح الحاء والدال أي ما يحدث فيه من النوائب والنوازل وجعل بضم الجيم وسكون الميم اسم
أمر أه قاله العيني (قوله مع أنها تسقط في الوصل) أي في مكان المناسب أو تسمى همزة الابتداء (قوله
فقيل أتساءل) أي تجوز العلاقة الضدية فيما يظهر (قوله فيتصل ما قبلها بما بعدها) اعلم أن الوصل
مصدر ووصل المتعدي والوصول مصدر ووصل اللازم بمعنى اتصل ومقتضى عبارة الشارح في هذا
القول والذي بعده أنه الوصول فكان ينبغي حينئذ تسميتها همزة لوصول لا همزة الوصل ولو قيل
في هذا القول لأنها تسقط في وصل المتكلم ما قبلها بما بعدها لوافق تسميتها همزة الوصل فاعرف ذلك
فانه مما غفل عنه مع وضوحه (قوله المسأذ كره بعد) من اصالة الفعل في التصريف وبناء أوله في
بعض الأمثلة على السكون (قوله لفعل ماض الخ) ليس المراد لكل فعل ماض احتوى الخ فان من
الجماسي ما لا تدخل همزة الوصل فيه ولا في الامر والمصدر منه نحو تخرج وتعلم ثم المراد كما هو
ظاهر الفعل الماضي وفعل الامر الباقيان على فعليتها وآل الباقية على صرفيتها فلو سميت شخصا
بشيء من ذلك أو قصدت به لفظه وجب قطع همزة على قياس همزات الاسماء الصرفة غير العشرة
المستثناة الآتية وبقولنا الصرفة أي التي ليست جارية بحجى الفعل لا يرد نحو الانطلاق
والاقتدار والاستخراج وإنما بقيت همزة الوصل على حالها فيما إذا سميت أو قصدت اللفظ بنحو
الانطلاق أو اسم من العشرة مع تغير المعنى لان الكلمة لم تنقل من قبيل إلى قبيل فاستحب ما كان
بخلاف مثل انجلى واستخرج وأل فان نقل الكلمة من الفعلية إلى الاسمية قاله
الداميني (قوله نحو انجلى وانطلق أو سواها نحو استخرج) كذا في نسخ وهو الصواب وفي نسخ نحو
انجلى أو سواها انطلق واستخرج وهو خطأ (قوله والامر والمصدر) مخفوضان بالعطف على فعل
(قوله الذي يسكن ثاني مضارعه لفظا) لم يقيد بمثل ذلك أمر مازاد على أربعة لعله لأن ثاني مضارعه
لا يكون إلا ساكنا بالاستقرار فيحتاج وإنما إلى همزة الوصل كذا قال سم وأقره أرباب الحواشي
ويرد عليه نحو تخرج وتعلم فتدبر (قوله فان تحرك ثاني مضارعه) أي لفظا كما عرف بنبيه وذكر
أمر مازاد على أربعة وأمر الثلاثي وسكت عن أمر الرباعي كانه لأن ثاني مضارعه لا يكون إلا
متحركا كقاتل يقاتل ويخرج يخرج فلا حاجة إلى همزة الوصل سم (قوله ويستثنى) أي من
قوله وكذا أمر الثلاثي الذي يسكن ثاني مضارعه لفظا (قوله خذ وكل ومر) فالقياس في الثلاثة
أو خذوا وكل وأمر لكنهم حذفوا همزة الاصلية لكثرة الاستعمال ثم همزة الوصل لعدم
الاحتياج إليها زال الابتداء بالساكن وهذا حذف غير قياسي (قوله والاكثر في الامر منها الخ)
جملة طائفة وما ذكره الشارح من ان الحذف في كل وخذ أكثر فقط لا واجب بخالفه ما في شرح أصريف
العزى لسعد الدين التفتازاني ان الحذف فيها واجب بخلاف مر لأنهم أكثر استعمالا (قوله
وفي اسم است الخ) وكفرد ههنا فتقول اسمان واستان همزة الوصل وكذا البقية (قوله

في الامر منها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل (وفي اسم است ابن ابن سمع واثنين وامرئى وتأنيث تسبع واثنين) فهذه عشرة
أسماء لان قوله وتأنيث تسبع عنى به ابنته واثنين وامرأة ونه بقوله سمع على ان افتتاح هذه الاسماء العشرة همزة الوصل غير مقبوس

وانما طر يقه السماع وذلك أن الفعل لاصالته في التصريف استأثر بأمر منها بناء أوائل بعض أمثله على السكون فإذا اتفق
الابتداء بها صدرت همزة الوصل للامكان ثم حلت مصادر تلك الأفعال عليها في اسكان أو ثلها واجتلاب الهمزة وهذه الأسماء
العشرة ليست من ذلك فكان مقتضى القياس ان تبنى أوائلها على الحركة ويستغنى عن همزة الوصل وانما شذت عن القياس لما
سأذكره أما اسم فاصله عند سيبويه فهو كقنوقيل وهو كقفل فخذت لامة تخفيفا رسكن أوله وقيل نقل سكون الميم الى السين وأتى
بالمهمزة توصلا وتعويا لهذا الميم بجمعها وبينهما بل أنبتوا أحدهما فقالوا في النسبة اليه اسمي أو سموي كما عرف في موضعه
واشتقاقه عند البصريين من السمو (١٩٦) وعند الكوفيين من الوسم ولكنه قلب فأخرت فأخره فجعلت بعد اللام وجاءت تصاريفه

على ذلك والخلاف في هذه
المسئلة شهير فلا تطيل
بذكرةه وأما است فاصله
سته لقولهم ستيه وأستاه
وزيد أستاه من عمره
جذفت اللام وهي الهاء
تشبها بحروف العلة وسكن
أوله ووجب بالهمزة لما ذكر
وفيه لغتان أخرتان سه
بجذف العين فوزنه فل وست
بجذف اللام فوزنه فع
والدليل على كون الاصل
سته بفتح الفاء فتحها في
هاتين اللغتين والدليل على
التحريك والفتح في العين
ما يدكر في ابن وأما ابن
فاصله بنوكفلم فعل به
ما سبق في اسم واست
ودليل فتح فائه قولهم في
جمعه بنسون وفي النسب
بنوي بفتحها ودليل تحريك
العين قولهم في جمعه أبناء
وأفعال انما هو جمع فعل
بفتح الهمزة ودليل
كونها فتحة كون أفعال في
مفتوح العين أكثر منه
في مضمونها كعضد

لاصالته في التصريف) تقدم تعديله في أول التصريف (قوله بعض أمثله) هو الخماسي والسداسي
وأمر الثلاثي بشرطه السابق (قوله فإذا اتفق الابتداء بها) أي بهذا البعض وأنت ضميره مراعاة للمعنى
لان بعض الأمثلة أمثلة ثلاثة كما عرفت (قوله للامكان) أي امكان الابتداء بها (قوله عليها) أي
على ذلك البعض وفي تأنيث الضمير ما قلناه (قوله ليست من ذلك) أي من مصادر تلك الأفعال وتذكير
اسم الإشارة باعتبار المذكور (قوله فأصله عند سيبويه وهو الخ) بدليل جمعه على أسماء وتصغيره
على سبغته وقوله في فصوله سميت والاصل اسماء وسميو وسموت فاقضى القانون التصريف في قلب الواو
همزة في الأول ويا في الأخير ولو كان أصله وسما بكسر الواو كما يقول الكوفيون لقبل أو سام
ووسيم ووسمت وادعاء القلب المتكافئ بعيد (قوله وقيل وهو كقفل) مقتضى صنيعه أن لا قائل بأن
أصله سموي بفتح السين ووجهه أن فعلا بالفتح لا يجمع على أفعال (قوله فخذت لامة تخفيفا) وقيل
لثقل تعاقب الحركات الاعرابية على الواو قال الدماميني وهو غير مستقيم بدليل دلوقنوقوشاو
ونحوها (قوله وسكن أوله) يعلم منه ومن قوله فأصله عند سيبويه أن قولهم اسم من الكلمات
العشر التي بنيت أوائلها على السكون معناه وضعت وضعائنا في الأوليا (قوله وتعويا) أي عن
لللام المحذوفة (قوله ولهذا الميم بجمعها) أي بين اللام والهمزة (قوله أو سموي) أي بكسر
السين أو ضمها مع فتح الميم فيهما وأجاز بعضهم سكونها كما مر في محله (قوله واشتقاقه) قال شيخنا
السيد المراد به اللغوي وهو مجرد الاخذ (قوله من السمو) اعلمه على قديمه الفعل والحرف بوقوعه
في ركني الاستناد (قوله من الوسم) لانه علامة على مسماه (قوله لقولهم ستيه) ظهور تاء التانيث في
التصغير يدل على أن الاست مؤنث وهو ما يفيد صنيع القائم (قوله على كون الاصل سته)
يرفع سته حكاية لقوله سابقا فأصله سته (قوله والفتح) عطف خاص على عام (قوله فأصله بنوكفلم
الخ) قال في المصباح وقيل أصله بنوكسر الباء مثل حمل بدليل قولهم بنت وهذا القول يقل فيه
التغيير وقلة التغيير تشهد بالاصالة اه يعني تغيير بنت فافهم (قوله ما سبق في اسم واست) أي من
جذوف لامة وتسكين فائه واجتلاب الهمزة (قوله بفتحها) أي في الجمع والنسب (قوله ودليل تحريك
العين) أي بعد ثبوت فتح الفاء فلا يرد ما عترض به شيخنا على الدليل وتبعه البعض من أن جمع اسم
أسماء ولم يدل على تحريك عينه (قوله والحمل على الألف) مبتدأ وخبر (قوله واشتقاقه من بنى
بأمر أنه) لان الابن مسبب عن بناء الاب بالام (قوله وهي من الياء) لكن قلبت الياء واو المناسبة
الضمة والواو اللتين قبلها واو ادغمت الواو في الواو (قوله للمبالغة) لان تكثير الحروف يدل على زيادة
المعنى (قوله والالكان المحذوف في حكم الثابت) أي للتعويض عنه بالميم (قوله ولم يحذف لامة
الوصل) أي للتعويض بالميم وعدم تسكين الفاء حينئذ (قوله لانه من ثبوت) تعليل لكون اللام ياء

وأعضاد ومكسورها ككبدوا وكادوا والحمل على الاكثر ودليل كون لامة واو الاياء لانه أمور أحدها أن الغالب على
ما حذف لامة الواو الا الياء والثاني أنهم قالوا في مؤنثه بنت فأبدلوا التاء من اللام وأبدال التاء من الواو أكثر من ابدالها من الياء
كما ستعرفه في موضعه والثالث قولهم البنوة ونقل ابن السجري في أماليه أن بعضهم ذهب الى أن المحذوف ياء واشتقاقه من
بنى بأمر أنه يبنى ما ولد دليل في البنوة لانها كالفتوة وهي من الياء ولو بنيت من حيث فعلة القلت حوة وأجاز الزجاج الوجهين
وأما بنم فهو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة كما زيدت في زرهم قال الشاعر وهل لي أم غيرها ان ذكرتها أبي الله الآن أن كون لها ابنا
وليسبع عوضا من المحذوف والالكان المحذوف في حكم الثابت ولم يحذف الى همزة الوصل وأما ثمان فأصله ثمان بفتح الفاء والعين لانه
من ثبوت وقولهم في النسبة اليه بنوي فخذت لامة وسكن أوله ووجب بالهمزة لما مر فاصله من تخفيف بنقل حركة الهمزة الى الراء

ثم حذف الهمزة وعوض عنها هـ هـزة الوصل ثم ثبتت عند عود الهمزة لان تخفيفها سائغ أبدا فجعل المتوقع كالواقع وأما تأنيث ابن واثنين وامرئ فالكلام عليها كالكلام على مذكراتها وانما في ابنته واثنين (١٩٧) للتأنيث كالتاء في امرأة كما أفهمه

وقوله وقولهم في النسبة اليه ثنوى أى بفتحين لتعليل لفتح الفاء والعين ويرد عليه أن قولهم ثنوى لا يمنع سكن العين في الاصل لان تقول في النسبة الى اسم سهوى بفتح الفاء والعين على الصحيح كما تقدم في باب النسب فتأمل (قوله ثم حذف الهمزة وعوض عنها هـ هـزة الوصل) أى وسكنت الميم كما في نظائره (قوله لان تخفيفها) أى الهمزة التي هي اللام بنقل حركاتها الى الساكن قبلها مع أل كفي التصريح ثم حذفها (قوله فجعل المتوقع) أى التخفيف المتوقع كالواقع فاستحسبت همزة الوصل (قوله) وأما تأنيث ابن واثنين وامرئ أى مؤنثاتها يعنى ابنته واثنين وامرأة وقوله فالكلام عليها الخ أى فالاصل بنوة وثنتين وامرأة (قوله لو سميت بهما رجلا صرقتها) فلو سميت بهما امرأة لجاز الصرف وعدمه وهو أولى كمر في محله (قوله وافهام التأنيث الخ) هذا بنا في ما أسلفه في غير هذا الباب من أن تاء بنت وأخت للتعويض والاشعار بالتأنيث الا أن يحتمل ما هنا على أنها لا تفهم التأنيث أصالة أو صراحة فلا ينافي أنها تفهمه عروضا أو اشعارا فتأمل (قوله المخصوصون بالقسم) احتراز عن أيمن في نحو قولهم بر القوم في أيمنهم فليس فيه الخلاف الا في بل هو جمع عين اتفاقا (قوله) لانه عندهم جمع عين (رد بان هـ هـزة سمع كسرهما وحذفها وصلوا وميمه سمع فتحها) (قوله وعند سيبويه) أى وغيره من البصريين قال في المغني ويلزمه أى أيمن الرفع بالابتداء وحذف الخبر أى أيمن الله قسمي و اضافته الى اسم الله تعالى وجوز ابن درستوميمه حره بواو القسم وابن مالك اضافته الى الكعبة وكاف الضمير والذي وابن عصفور كونه ضميرا والمخوف مبتدأ أى قسمي أيمن الله اه بتلخيص وزيادة من الدماميني (قوله أعضاؤه الهمزة في أوله) ان كانت الهمزة موجودة قبل الحذف فله معنى قصدا وكونها عوضا وان كان أصله عين بلا همزة فحذفت النون واجتلبت الهمزة عوضا عنها فينبغي أن يقول فلما حذفت نونه أعضاؤه الهمزة في أوله فقيس أيمن الله (قوله همزاي و أيمن) بنصب همزة على المفعولية ووصل همزة أيمن وقل حركة همزة أو الى راء اكسر وكسر همزة ام وضم ميمها وقوله فافتح واكسر أى مع ضم الميم فيها وقوله أو من بضم النون وقوله بالتثنية أى تثنية الميم راجع لم ومن وقوله و أيمن اختتم به أى بكسر الهمزة وفتح الميم والحاصل أن همزة أيمن ان فتحت تعين ضم الميم وان كسرت جازضها وفتحها اه يس على الفاكهي مع زيادة من الفارضى ونقل شيخنا السيد عن شرح الشافيه أم بفتح الهمزة وضم الميم و أيمن بفتح الهمزة والميم بدل عين بكسر الهمزة وفتح الميم وعلى هذا لا يتعين في أيمن مفتوح الهمزة ضم الميم وتحصل من مجموع ذلك اربع عشرة لغة وقيد أسلفنا في أول حروف الجر عن الهمع عدها عشرين وقوله كلا ضف بنقل حركة أضف الى نونين كلا (قوله ومذهب الخليل الخ) مقابله بقول المصنف همز آل كذا (قوله في غير هذا الكتاب) أى وأما في هذا الكتاب فلم يصرح بالتعريف لوقوف (قوله ولا في حرف غير آل) أى المعرفة أو الزائدة وأما الموصولة فهي اسم على الراجح ولهذا قال الشارح فتكون الاسماء غير المصادر اثني عشر (قوله كان ينبغي أن يزيد أيمن) خص أيمن بالزيادة دون أم وهذا يوهم أن همزتها همزة قطع فتأمل (قوله اثني عشر) هي الاسماء العشرة المذكورة في قوله وفي اسم الخ وآل الموصولة الداخلة في قوله همز آل كذا و أيمن (قوله) يقال و ابنم هو ابن الخ) لهم أن يتخلصوا بالفرق بأن ابنما حدث له زيادة الميم اتساع النون للميم في حركاتها بحسب العوامل فصار كالكتابة الاصلية حتى ذهب الكوفيون الى أنه معرب من مكانين بخلاف أيمن لغة في أيمن فإنه لم يصر حينئذ هذه المثابة ثم لا خصوصية للمعارضه بذلك وإنما فان مؤنثات هذه الاسماء هي مذكراتها بزيادة التاء اه تصریح وعندى في هذا الفرق وان أقروه نظر لان

وقوله وقولهم في النسبة اليه ثنوى أى بفتحين لتعليل لفتح الفاء والعين ويرد عليه أن قولهم ثنوى لا يمنع سكن العين في الاصل لان تقول في النسبة الى اسم سهوى بفتح الفاء والعين على الصحيح كما تقدم في باب النسب فتأمل (قوله ثم حذف الهمزة وعوض عنها هـ هـزة الوصل) أى وسكنت الميم كما في نظائره (قوله لان تخفيفها) أى الهمزة التي هي اللام بنقل حركاتها الى الساكن قبلها مع أل كفي التصريح ثم حذفها (قوله فجعل المتوقع) أى التخفيف المتوقع كالواقع فاستحسبت همزة الوصل (قوله) وأما تأنيث ابن واثنين وامرئ أى مؤنثاتها يعنى ابنته واثنين وامرأة وقوله فالكلام عليها الخ أى فالاصل بنوة وثنتين وامرأة (قوله لو سميت بهما رجلا صرقتها) فلو سميت بهما امرأة لجاز الصرف وعدمه وهو أولى كمر في محله (قوله وافهام التأنيث الخ) هذا بنا في ما أسلفه في غير هذا الباب من أن تاء بنت وأخت للتعويض والاشعار بالتأنيث الا أن يحتمل ما هنا على أنها لا تفهم التأنيث أصالة أو صراحة فلا ينافي أنها تفهمه عروضا أو اشعارا فتأمل (قوله المخصوصون بالقسم) احتراز عن أيمن في نحو قولهم بر القوم في أيمنهم فليس فيه الخلاف الا في بل هو جمع عين اتفاقا (قوله) لانه عندهم جمع عين (رد بان هـ هـزة سمع كسرهما وحذفها وصلوا وميمه سمع فتحها) (قوله وعند سيبويه) أى وغيره من البصريين قال في المغني ويلزمه أى أيمن الرفع بالابتداء وحذف الخبر أى أيمن الله قسمي و اضافته الى اسم الله تعالى وجوز ابن درستوميمه حره بواو القسم وابن مالك اضافته الى الكعبة وكاف الضمير والذي وابن عصفور كونه ضميرا والمخوف مبتدأ أى قسمي أيمن الله اه بتلخيص وزيادة من الدماميني (قوله أعضاؤه الهمزة في أوله) ان كانت الهمزة موجودة قبل الحذف فله معنى قصدا وكونها عوضا وان كان أصله عين بلا همزة فحذفت النون واجتلبت الهمزة عوضا عنها فينبغي أن يقول فلما حذفت نونه أعضاؤه الهمزة في أوله فقيس أيمن الله (قوله همزاي و أيمن) بنصب همزة على المفعولية ووصل همزة أيمن وقل حركة همزة أو الى راء اكسر وكسر همزة ام وضم ميمها وقوله فافتح واكسر أى مع ضم الميم فيها وقوله أو من بضم النون وقوله بالتثنية أى تثنية الميم راجع لم ومن وقوله و أيمن اختتم به أى بكسر الهمزة وفتح الميم والحاصل أن همزة أيمن ان فتحت تعين ضم الميم وان كسرت جازضها وفتحها اه يس على الفاكهي مع زيادة من الفارضى ونقل شيخنا السيد عن شرح الشافيه أم بفتح الهمزة وضم الميم و أيمن بفتح الهمزة والميم بدل عين بكسر الهمزة وفتح الميم وعلى هذا لا يتعين في أيمن مفتوح الهمزة ضم الميم وتحصل من مجموع ذلك اربع عشرة لغة وقيد أسلفنا في أول حروف الجر عن الهمع عدها عشرين وقوله كلا ضف بنقل حركة أضف الى نونين كلا (قوله ومذهب الخليل الخ) مقابله بقول المصنف همز آل كذا (قوله في غير هذا الكتاب) أى وأما في هذا الكتاب فلم يصرح بالتعريف لوقوف (قوله ولا في حرف غير آل) أى المعرفة أو الزائدة وأما الموصولة فهي اسم على الراجح ولهذا قال الشارح فتكون الاسماء غير المصادر اثني عشر (قوله كان ينبغي أن يزيد أيمن) خص أيمن بالزيادة دون أم وهذا يوهم أن همزتها همزة قطع فتأمل (قوله اثني عشر) هي الاسماء العشرة المذكورة في قوله وفي اسم الخ وآل الموصولة الداخلة في قوله همز آل كذا و أيمن (قوله) يقال و ابنم هو ابن الخ) لهم أن يتخلصوا بالفرق بأن ابنما حدث له زيادة الميم اتساع النون للميم في حركاتها بحسب العوامل فصار كالكتابة الاصلية حتى ذهب الكوفيون الى أنه معرب من مكانين بخلاف أيمن لغة في أيمن فإنه لم يصر حينئذ هذه المثابة ثم لا خصوصية للمعارضه بذلك وإنما فان مؤنثات هذه الاسماء هي مذكراتها بزيادة التاء اه تصریح وعندى في هذا الفرق وان أقروه نظر لان

الكتاب ومثل آل أم في لغة أهل اليمن في تنبيهات الاول علم من كلامه أن همزة الوصل لا تكون في مضارع مطلقا ولا في حرف غير آل ولا في ماض ثلاثي ولا رابعي ولا في اسم المصدر الخماسي والسداسي والاسماء العشرة المذكورة الثاني كان ينبغي أن يزيد أيمن لغة في أيمن فتكون الاسماء غير المصادر اثني عشر فان قيل هي أيمن حذفت اللام يقال و ابنم هو ابن وزيدت الميم انتهى (ويبدل)

همز الوصل المفتوح (مداني الاستفهام) وهو الارجح (أوسهل) بين الهمزة والالف مع القصر ولا يحذف كما يحذف المضموم من نحو قولك أظطر الرجل وكما يحذف (١٩٨) المكسور في نحو أخذناهم سحر يا استغفرت لهم لثلاثه لتبس الاستفهام بالخبر ولا يحقق

لان همز الوصل لا يثبت في الدرج الاضرورة كما مر فتقول الحسن عندك وآمن الله عينك بالمدراجا وبالتهليل من جوار منه قوله الحق ان دار الرب تباعدت * وانبت جبل أن قلبك طائر وقد قرئ بالوجهين في مواضع من القرآن نحو الذي كرين **١٩٨** لان **١٩٨** في مسائل **١٩٨** الاولي اعلم ان الهمزة الوصل بالنسبة الى حركتها سبع حالات وجوب الفتح وذلك في المبدوء بها آل ووجوب الضم وذلك في نحو انطلق واستخرج مبنيين للمفعول وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الاصل نحو اقل واكتب بخلاف امشوا وامضوا ورجحان الضم على الكسر وذلك فيما عرض جعل ضم عينه كسرة نحو اغزى قاله ابن الناظم وفي تكلمة أبي على أنه يجب اشمام ما قبله الخطابية واخلاص ضم الهمزة وفي التسهيل أن همزة الوصل تشم قبل الضم المشم ورجحان الفتح على الكسر وذلك في آيمن وايم ورجحان الكسر على الضم وذلك في كلمة اسم وجواز الضم والكسر والاشمام وذلك في نحو اختار وانقاد

مبنيين للمفعول ووجوب الكسر وذلك فيما بقي وهو الاصل الثانية قد علم أن همزة الوصل انما جيء بها للتوصل الى اي الابتداء بالسكون فاذا تحرك ذلك الساكن استغنى عنها نحو استراذ اقصدا فام تاء الافتعال فيما بعد هانفت حركتها الى الفاء فقبل ستر لان لام التعريف اذا انقلت حركة الهمزة اليها في نحو الاجر فالارجح اثبات الهمزة فتقول الجر قائم وبضعف الجر قائم والفرق

أيما أيضا حدث له بالنقص جعل الاعراب على الميم فكل من ابنم وايم تغير محل اعرابه لكن الاول بسبب الزيادة والثاني بسبب النقص وتخالفة ما بهذا غير مؤثر فتدبر (قوله همز الوصل المفتوح) وذلك في أم بدلها في لغة حير وايم ولعل الشارح أرجح الضمير في يبدل الى همز الوصل المفتوح مع أن الظاهر من صنيع المصنف رجوعه الى همز آل فقط لان ما فعه الشارح أكثر فائدة (قوله أوسهل) وهذه للتخيير والتسهيل وان كان مرجوحا هو القياس لان الابدال مداسان الهمزة الساكنة كذا في التصريح قال شيخنا السيد لا يمتوهم من كون التسهيل مرجوحا أنه لم يقر به اذ لا منافاة بين كونه مرجوحا وكونه فصيحيا وقد صرح السعد في حواشي الكشاف بأن القراء قد يجمعون على وجه مرجوح عربية كافي قوله تعالى وجمع الشمس والقمر (قوله أظطر الرجل) بالاقتصار على همزة الاستفهام المفتوحة وحذف همزة الوصل المضمومة بعدها (قوله لثلاثه لتبس الخ) علة لقوله ولا يحذف (قوله ولا يحقق) بقا في عطف على قوله يبدل (قوله وبالتهليل مرجوحا) لسكنه القياس كما مر (قوله ومنه) أي من التسهيل (قوله ألق الخ) الحق مر فروع بالابتداء وان شرطية وأن قلبك طائر خبره وجواب الشرط محذوف للعلم به من جملة المبتدأ والخبر وقيل منصوب بالظرفية في محل الخبر والرباب براء وموحدين كسحاب اسم امرأة وانبت انقطع والجبل العهد (قوله وذلك في المبدوء بها آل) هي لكثرة الاستعمال (قوله وفي أمر الثلاثي الخ) أي كراهة للخروج من الكسر الى الضم لان الحائز الساكن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الاصلية حكاه ابن جنبي في المنتصف عن بعض العرب ووجهه أنه الاصل ولم تلتق الكسرة والضممة تفصل الساكن بينهما والوجهان مرجعهما الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداد به اه تصریح وفي الفارسي أن الكسر لغة رديئة (قوله في الاصل) متعلق بالمضموم ومعنى كون الضم في الاصل أنه أصلي غير عارض (قوله بخلاف امشوا وامضوا) فان الهمزة فيهما مكسورة لان عينهما في الاصل مكسورة والاصل امشيوا وامضوا استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم الياء لالتقاء الساكنين وضمت العين لمناسبة الواو وان شئت قلت فنقلت منها الى ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين فالضمة على الاول مجتنبه وعلى الثاني منقولة تصریح باختصار والثاني أشهر (قوله نحو اغزى) بضم الهمزة ورجحا وكسرها مرجوحا لان الاصل اغزوى استثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظر الى الاصل والكسر نظر الى الحالة الراهنة ومر جمع الوجهين الاعتداد بالعارض وعدم الاعتداد به ولم يجز هذان الوجهان في امشوا لان الاصل كسر الهمزة وقد عارضه بأصل كسر العين فأبغى العارض لمعارضه أصليين ولا كذلك اغزى لان هذا العارض داع لاصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم في امشوا اه تصریح باختصار (قوله وفي تكلمة أبي على الخ) مخالف لما قاله ابن الناظم في حكم الهمزة (قوله انه يجب اشمام الخ) المراد بالاشمام هنا ما يسهى عند القراءة وما هو أن يعنى بالضمة نحو الكسرة لا ما تقدم من ضم الشفتين من غير صوت وانما وجب ذلك تنبيها على الضم الاصل (قوله ان همزة الوصل تشم قبل الضم المشم) يعني اذا اشتمت الثالث اشتمت الهمزة والافلاقيسه مخالفة لكلام أبي على من وجهين وجوب اشمام واخلاص ضم الهمزة اه تصریح (قوله في نحو اختار وانقاد مبنيين للمفعول) فنقول اختيار وانقيد بضم الهمزة والثالث وكسرهما واشمامهما قاله اللماميني (قوله فيما بقي) أي من الاسماء العشرة والمصادر والافعال تصریح (قوله وهو الاصل) أي الكسر هو الاصل (قوله فقبل ستر)

أن النقل للادغام أكثر من النقل لغير الادغام. الثالثة إذا اتصل بالمضمومة (١٩٩) ساكن صحيح أو جار مجزأ جاز كسره

وضمه نحو أن اقتلوا أو
انقص . الرابعة مذهب
البصريين أن أصل همزة
الوصل الكسر وإنما فتحت
في بعض المواضع تخفيفا
وضمت في بعضها اتباعا
وذهب الكوفيون إلى أن
كسرها في اضرب وضمها
في اسكن اتباعا للثالث
وأورد عدم الفتح في اعلم
وأجبت بأنها لو فتحت في
مثله لالتبس الأمر بالخبر
والله أعلم

أي بفتح السين وتشديد التاء ويظهر الفرق بين هذا وبين القسمة في المضارع والمصدر لأنك
تفتح حرف المضارعة من هذا وتضمه في الثاني وتقول في مصدر هذا ستارا بكسر السين وفي
مصدر الثاني ستيرا (قوله أن النقل للادغام أكثر) أي فلم يعتبر معه ما كان قبل النقل (قوله
أوجار مجزأ) أي أو ساكن معتل جار مجزئ العجج بأن تكون حركة ما قبله غير مجزئة له فخرج نحو
قالوا اقتلوا (قوله نحو أن اقتلوا أو انقص) على اللف والنشر المرتب (قوله مذهب البصريين الخ)
عبارة الهمع اختلف البصريون في كيفية وضعها فقال الفارسي وغيره اجتمعت ساكنة لأن أصل
المبنى السكون وكسرت لالتقاء الساكنين وقبل اجتمعت متحركة لأن سبب الايمان بها التوصل إلى
الابتداء بالساكن فوجب كونها متحركة كما أن الحروف المبدوء بها وأحق الحركات بها الكسرة لأنها
راجحة على الضمة بقلة الثقل وعلى الفتحة بانها لا توهم استفهاما اه فراد الشارح الاصل الثاني
أو الاول على القولين (قوله وأورد) أي على قول الكوفيين (قوله بالخبر) أي بالمضارع حالة الوقف
اه تصريح بالمضارع ليس بقيد لأنه قد يلتبس أيضا بالماضي المعدي بالهمزة كما في مثال الفارح
فان فتح همزة اعلم بلبس بالمضارع وقفوا بالماضي المعدي بالهمزة وقفوا والله أعلم

الابدال

الغرض من هذا الباب
بيان الحروف التي تبدل
من غيرها ابداءً لغاها
ادغام فان ابدال الادغام
لا ينظر اليه في هذا الباب
لانه يكون في جميع حروف
المجسم الا الالف كما أن
الزائد للتضعيف لا ينظر
اليه في جروف الزيادة لذلك
وأراد بالابدال ما يشمل
القلب إذ كل منهما تغيير
في الموضع الا أن ابدال
ازالة والقلب حالة ومن
ثم اختلفت بحروف العلة
والهمزة لانها تقارب
حروف العلة بكثرة التغيير
وذلك كما في قام عمله قوم
فألفه منقلبة عن واو في
الاصل وموسى ألفه عن
الياء ورأس ألفه عن
الهمزة وإنما لبنت لثبوتها
فاستحالت ألفا والبدال

هو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقا فخرج بقيد المكان العوض فإنه قد يكون في غير
مكان المعوض عنه كاء عدة وهمزة ابن وبقيد الاطلاق القلب فإنه يختص بحروف العلة اه
تصريح ومقتضاه أن ابدال يجري في جميع الحروف وهو كذلك ان كان هذا تعريفا لمطلق
الابدال الشامل لابدال الادغام وكذلك ان كان هذا تعريفا للابدال غير ابدال الادغام لكن أعم
من أن يكون شائعا أو غير شائع (قوله ابداءً لغاها) أي في التصريف لما استعرفه أن الشائع في كلام
العرب أعم من الشائع في التصريف المراد هنا (قوله حروف المجسم) قيل المجسم صفة موصوف
محدوف أي الخط المجسم اسم مفعول أعجمت الحرف نقطته وقيل مصدر ميمي بمعنى الاعجم أي
النقط فتكون اضافة الحروف من اضافة الشيء إلى ما هو من متعلقات ذلك الشيء وفي العبارة على
الوجهين تغليب أكثر الحروف وهو ما ينقط وقيل المجسم من أعجمت الكتاب أي أزلت عجمته أي
خفاءه بما يوضحه كالنقط كما في المصباح وغيره وعليه لا تغليب لان اللفظ كما يزول عما ينقط كالجيم
بنقطه يزول عما لا ينقط كالحاء المهمله بترك نقطه وهذا ما نقله ابن جني عن أبي علي الفارسي
وارتضاه كافي حاشية السيوطي على المعنى (قوله وأراد بالابدال ما يشمل القلب) أي مجازا فالابدال
على هذا جعل حرف مكان حرف آخر أعم من أن يكون على وجه الاحالة أو الازالة وقوله إذ كل منهما
أي من الابدال بالمعنى الخاص الحقيقي للمباين للقلب والقلب في كلامه استخدام وقوله الا أن
الابدال أي بالمعنى الخاص الحقيقي فلا تنافي بين جعله أو لا ابدال أعم من القلب وجعله ثانيا
الابدال مبايناله وقوله ومن ثم أي من أجل أن القلب حالة اختصاص الخ لان الاحالة انما تكون
بين الاشياء المتشابهة المتقاربة ثم اخصيه أحد الشئيين من الآخر محلا لالتنافي تباينهما مفهوما
وان توهمه شيخنا والباء في قوله بحروف العلة داخلة على المقصور عليه (قوله الا أن ابدال الخ)
انظر ما الدليل على هذه الدعوى (قوله وموسى) أي الذي هو اسم للحديد المعروف (قوله لثبوتها)
عبارة بعضهم لكثرتها وعبارة المرادى لشدها (قوله ويخالفهما التعويض) سكت عن الاعلال وهو
كما في شرح الغزوي تغيير حرف العلة بقلب أو حذف أو اسكان للتخفيف (قوله كاء عدة الخ) فان التاء
عوض عن فاء السكابة والهمزة عوض عن لامها والياء عوض عن خامس سفر جمل (قوله كسين
اسطاع) فان السيز بدل من حركة عين أطاع عند سيبويه ومن وافقه كما مر ذلك مع بيان الخلاف فيه

لا يختص كما ستراه ويخالفهما التعويض فان العوض يكون في غير موضع المعوض منه كاء عدة وهمزة ابن وباء سفير يرح
ويكون عن حرف كما ذكره عن حركة كسين اسطاع

كأنه قدم وقد ضمن الناظم هذا الباب أربعة أحكام من التصريف الإبدال والقلب والنقل والحذف وأشار إلى حصر حروف
 البديل الشائع في التصريف بقوله (أحرف الإبدال هـ دأت موطيا) وخرج بان شائع البديل الشاذ نحو إبدال اللام من فون أصيلا
 أصغيرا أصيلا على غير قياس كما في مغرب ومغربان في قوله وقفت فيها أصيلا لا أسانها * أعيت جوابا وما بالربع من أحد
 ومن ضادا صطجيم في قوله (٢٠٠) * مال إلى أرطاة حقف فالطجع والقليل نحو إبدال الجيم من الياء المشددة في الوقف كقوله

خالى عويف وأبو عالج
 المطعمان اللحم بالعشج
 وبالغداة كتل البرنج
 يقطع بالود وبالصبح
 ويربما أبدلت دون وقف
 كقولهم في الأيل اجل ودون
 تشديد كقوله
 لا هم ان كنت قبلت شحج
 فلا يزال شاحج ياتيلج
 أقرنات ينزى وفرنج
 وتسمى هذه عجيحة قضاة
 ومعنى هـ دأت سكنت وموطيا
 من أوطائه جعلته وموطيا
 فالياء فيه بديل من الهوزة
 وذكره الهاء زيادة على
 ما في التسهيل إذ جمعها فيه
 في طوبيت دائما ثم انهم
 يتكلم عليها هنا مع عددها
 ووجهه أن إبدالها من التاء
 إنما يطرد في الوقف على نحو
 رجة ونعمة وذلك مذكور
 في باب الوقف وأما إبدالها
 من غير التاء فمجموع
 كقولهم هياك ولهنا قائم
 وهرقت الماء وهردت الشيء
 وهرحت الدابة تنبيهات
 الأولى ذكر في التسهيل أن
 حروف البديل الشائع يعني
 في كلام العرب اثنتان
 وعشرون حرفا وهذه
 التسعة المذكورة هنا

(قوله الشائع في التصريف) أما الشائع في كلام العرب ولو قوم منهم مخروفه أكثر من تسعة (قوله
 تصغير أصيل) وقال الجوهري تصغير أصيلان جمع أصيل على غير قياس أيضا لان الجمع انما يصغر
 على لفظ واحد اه والاصيل الوقت بعد العصر إلى المغرب كما في الصحاح اه نصريح (قوله
 أعيت جوابا) أي عجزت دار الحبيسة عن الجواب وقوله وما بالربع أي المنزل (قوله ومن ضادا
 اضطجع) لان بعض العرب كما قاله المازني بكروه الجمع بين حرفي اطلاق ويبدل من الضادا أقرب حرف
 اليها وهو اللام (قوله مال إلى أرطاة حقف فالطجع) الضهير يرجع إلى الذئب والأرطاة شجر من شجر
 الرمل والحقف بكسر الحاء المهملة وسكون القاف بعدها فاء المعوج من الرمل عيني (قوله في الوقف)
 أي على الحكمة المشتملة على الجيم المبدلة من الياء وان لم يكن على نفس الجيم كما في الشعر الذي
 استشهد به فان الجيم في أشطاره الأربعة مشددة وبعدها ياء الاطلاق فلم يكن الوقف على الجيم حتى
 يستشكل بتشديد هابل على حرف الاطلاق كما في سائر القوافي المطلقة وأما نقله المصريح عن السيد
 في شرح الشافية وأقره وتبعه شيخنا والبعض من أن هذا من اجراء الوصل مجرى الوقف ففيه نظر
 لان الضروب وما في حكمها من الاعراض المقصود موافقتها للضروب محال للوقف ولا ضرورة إلى
 دعوى الوصل فتدبر (قوله كتل البرنج الخ) السكتل يضم الكاف وفتح الفوقية جمع كنية يضم الكاف
 وسكون الفوقية وهي القطعة المجتمعة والبرنج بفتح الواو وسكون الراء ضرب من التمر والود بفتح
 الواو وتشديد الال والوند سكنت التاء تخفيفا وأبدلت الال والأدغمت في الال والصبيصى بكسر
 الصادين المهملة من قرن البقرة (قوله الأيل) يضم الهوزة وكسرهما مع فتح التحتية المشددة وبفتح
 الهوزة مع كسر التحتية المشددة الوعل كذا في القاموس (قوله شاحج) يشين معجمة وجاء مهملة بعدها
 جيم هو البغل وقوله أقرأي أيض صفة لشاحج وكذا نوات بفتح النون وتشديد الهاء آخره فوقية أي
 صياح وكذا جلة ينزى بفتح النون وتشديد الزاي أي يحرك والوفورة شعر الرأس اذا بلغ شحمة الأذن
 (قوله وذكره الهاء) أي في اجمال العدد هنا زيادة الخ ووجهه أنها تقع بدلا من التاء ووقفا باطراد ووجه
 اسقاط التسهيل لها في اجمال العدد وتفصيله علم ذلك من باب الوقف (قوله ولهنا قائم) بفتح اللام
 وكسر الهاء ولم يبالوا بتوالي حرفين مؤكدين لتغيير صورة الثاني بهذا الإبدال (قوله الشائع يعني في
 كلام العرب) منه يعلم أن الشائع في التصريف وهو الإبدال الضروري في التصريف أقل من الشائع
 في كلام العرب كله م أو قوم منهم (قوله وهذه التسعة الخ) ليس المعنى وذكر هذه التسعة الخ لانه
 لم يذكر فيه التسعة بل ثمانية وأسقط الهاء كما أسلفه الشارح وكما سبق له عنه بقوله فقال يجمع حروف
 البديل إلى أن قال والضروري في التصريف هـ طوبيت دائما بل هذه جملة معترضة بين المعطوف
 عليه وهو قوله ذكر في التسهيل والمعطوف وهو قوله فقال ولو حذفها لكان أحسن (قوله بل حذف
 شكس الخ) الشكس بفتح الشين المعجمة وضم الكاف أو كسرهما الصعب الخاق كذا في القاموس
 (قوله وهي الحاء والحاء الخ) كلها بالأعجام إلا الحرف الأول فبالإهمال (قوله لحم خراذل وخرادل)
 في القاموس خردل اللحم قطع أعضائه وافرقة أو رقطعه وفرقه ولحم خراذل مخردل ثم قال وخرذل
 اللحم أي بأعجام الذال لغة في خردل أي بهما لها ولم يذكر فيه خراذل بالتحسية والمتبادر من صنيع

حروف الإبدال الضروري في التصريف فقال يجمع حروف البديل الشائع في غير ادغام قولك بل حذف
 شكس آمن طي ثوب عزته والضروري في التصريف هـ طوبيت دائما هذا كلامه فأفهم أن باقي حروف المعجم وهي الحاء والحاء
 والذال والنظاء والضاد والغين والقاف قد تبدل على وجه الشذوذ وقد قال ابن جنى في قراءة الأعمش فشرذبهم بالذال المعجمة ان الذال
 بدل من الدال كما قالوا لحم خراذل وخرادل

والمعنى الجامع لهما أنهم ما جهوران ومتقاربان وخرجهما الزمخشري على القلب بتقدسيم اللام على العين من قولهم شذرمذروا فهم
 أيضا أن من الشائع ما تقدم من ابدال اللام من النون ومن الضاد ومن ابدال الجيم من الياء وكذا ابدال النون من اللام كقولهم
 في الرفل وهو الفرس الذيال رفل ومن الميم كقولهم في أمغرت الشاة اذ اخرج لبنها أجمر كالمغرة أنغرت وينبغي أن لا يسمى ذلك شائعا
 بل الشائع في ذلك ما طرد أو أكثر في بعض اللغات كالمجججة في لغة قضاة والععنة كقولهم ظننت عنك ذاهب أي أنك والبكشكشة
 في لغة تميم كقولهم في خطاب المؤنث ما الذي جاء بش يريدون بك وقراءة بعضهم قد جعل ريش تحتش سرىا والبكشكشة في لغة بكر
 كقولهم في خطاب المؤنث أبوس وأمس يريدون ابوك وأملك قال في شرح الكافية (٢٠١) وهذا النوع من الإبدال جدير بان

يد كرفي كتب اللغة لاني
 كتب التصريف والالزم
 أن تذكر العين لان ابدالها
 من الهمزة المتحركة مطرد
 في لغة بني تميم ويسمى ذلك
 عنعنم وكان يلزم أيضا أن
 يذكر الكاف لان ابدالها
 من تاء الضمير مطرد كقول
 الرازي يا ابن الزبير طامسا
 عصيكا وطامسا عنيتنا البكا
 أراد عصيت وأمثال هذا
 من الحروف المسدلة من
 غيرها كثيرة وإنما ينبغي أن
 يعد في الإبدال التصريف
 ما لو لم يبدل أو وقع في الخطأ
 أو مخالفة الأكثر فالمرجع في
 الخطأ كقولك في مال
 مول والموقع في مخالفة
 الأكثر كقولك في سقاء
 سقاء هذا كلامه الثاني
 عد كثير من أهل التصريف
 حروف الإبدال اثني عشر
 حرفا وجمعوها في تراكيب
 كثيرة منها طال يوم أنجدنه
 وأسقط بعضهم اللام
 وعددها أحد عشر وجمعها
 في قوله أجد طوبت منها
 وزاد بعضهم الصاد والزاي

القاموس أن الخاء مفتوحة (قوله والمعنى الجامع لهما) أي للدال والذال (قوله وخرجهما) أي قراءة
 الاعمش وقوله على القلب أي المسكافي (قوله شذرمذروا) كلمتان مبنيتان على الفتح للتركيب قال في
 القاموس وتفرقا شذرمذروا بكسر أولهما ذهبا وفي كل وجه وتشذرا لجمع تفرقا (قوله ان من
 الشائع) يعني في كلام العرب ولو قوما منهم فلا ينافي ما أسلفه من اخراج ما ذكر بالشائع في التصريف
 (قوله في الرفل) بكسر الراء وفتح الفاء وتشديد اللام كافي القاموس (قوله الذيال) بفتح الدال المعجمة
 وتشديد التحتية أي طويل الذيل (قوله كالمغرة) المغرة بفتح الميم وسكون العين المعجمة وبفتحة طين
 أجمر والمغرة بضم الميم والمغرب بفتحة نون ليس بناصع الحجر أو شقرة بكسرة كذا في القاموس (قوله
 أن لا يسمى ذلك) أي المذكور من ابدال اللام من النون وما بعده (قوله كالمجججة) هي ابدال الجيم
 من الياء (قوله والععنة) هي ابدال العين من الهمزة كما سيذكره الشارح بعد فقول شيخنا أبو من
 الخاء في حتى أو نحو ذلك فيه نظر (قوله في لغة تميم) راجع للععنة أيضا بدليل كلام شرح الكافية
 الآتي قريبا (قوله وهذا النوع) أي المعجمة وما بعدها إلا أنه لم يذكر في شرح الكافية قبل اسم
 الإشارة الععنة ولهذا قال والالزم أن تذكر العين الخ (قوله والالزم أن تذكر العين الخ) فيه اشعار
 بأن من ذكر في كتاب التصريف جميع الحروف التي تبدل من غيرها باطراد أو كثرة ولو عند قوم من
 العرب لا اعتراض عليه وإنما الاعتراض على من ذكر البعض وترك البعض ويخالفه أول كلامه
 وآخره فتدبر (قوله ما لو لم يبدل) أي ابدال ما أي حرف لو لم يبدل الخ وذلك أن تستغنى عن التقدير
 وتوقع ما على الإبدال (قوله كقولك في مال مول) لوجوب قلب الواو أو الفاء التحوركها وانفتاح ما قبلها
 (قوله كقولك في سقاء) بفتح السين وتشديد القاف تأنيث سقاء وكذا قوله سقاية إلا أن الأول
 بالهمزة على التشكيل والثاني بالياء على القليل لماسيا أتى في شرح قول الناظم فأبدل الهمزة من واوياً
 الخ (قوله حروف الإبدال) أي الأعم من الضرورى (قوله طال يوم أنجدنه) باضافة الظرف إلى
 الجملة (قوله أجد) فعل أمر من الاجادة (قوله طاه) بالطاء المهجولة اسم فاعل من طها يطهه وأي طبخ
 وهو فاعل زل وجد فاعل أنصت (قوله فان أورد) أي الزمخشري على وجه التمثيل لوقوع السين
 بدلا وقوله اسمع أي بتشديد السين وتخفيف الميم وعلى وزنه اذ كروا ظلم (قوله اذ كروا ظلم) والاصل
 اذ تكروا وظلم فأبدلت التاء في الأول ذال والأول ذال والأول ذال وأدغم وفي الثاني طاء والطاء وأدغم أي
 فكان ينبغي أن يذكر الدال المعجمة والطاء المشددة (قوله لانه من باب الادغام الخ) علة لمخذف أي مع
 أنه لا يصح إيراد اسمع لانه من باب الادغام أي من باب الإبدال لادغام لام من باب الإبدال المجرد عن
 الادغام (قوله في ست) اسم العدد المخصوص قال في القاموس الست بالكسر معروف أصله سدس
 فأبدلت السين تاء وكذا الدال وأدغم (قوله فلعله) أي الزمخشري (قوله في بعض التصاريف الخ)

(٢٦ - صبان رابع) وعددها أربعة عشر وجمعها في قوله أنصت يوم زل طاه جد وعددها الزمخشري ثلاثة عشر
 وجمعها في استجده يوم طال قال ابن الحاجب هو وهم لانه أسقط الصاد والزاي وهما من حروف الإبدال كقولهم زراط وزقرفي صراط
 وصقرو زاد السين ولبست من حروف الإبدال فان أورد اسمع ورد اذ كروا ظلم لانه من باب الادغام لام من باب الإبدال المجرد هذا
 كلامه قلت قد أجاز النحاة في استخذ أن يكون أصله اتخذ فأبدلوا من التاء الأولى السين كما أبدلوا التاء من السين في ست اذ أصله
 سدس فلعله نظر إلى ذلك والذي ذكره سيدي به أحد عشر حرفا ثمانية من حروف الزيادة وهي ما سوى اللام والسين وثلاثة من غيرها
 وهي الدال والطاء والجيم الثالث يعرف الإبدال بالرجوع في بعض التصاريف إلى المبدل منه لزوما وغلبة فالاول نحو حذف فان فاه

بدل من ثاء جلد لانهم قالوا في الجمع اجدث بالثاء فقط والثاني نحو افظ أي اقلت فان طاءه بدل من التاء لان التاء اغلب فيه في الاستعمال وكذا قولهم في لص لصت التاء (٢٠٤) بدل من الصاد لان جمعه على لصوص أكثر من لصوت فان لم يثبت ذلك في ذي

استعمالين فهو من أصلين نحو أرخ وورخ ووكدا وكدا لان جميع التصاريف جاءت بهم ما ليس أحدهما بدلا من الآخر وقال ابن الحاجب يعرف البدل بكثرة اشتقاقه كتراث فان أمثلة اشتقاقه ورث ووارث وموروث وبقلة استعماله كقولهم التعالى في الثعالب والاراني في الارانب وأنشد سيويه لها أشارير من لحم تمره من التعالى وورخ من أرانيها قال ابن جنى ويحتمل أن يكون التعالى جمع تعالة ثم قلب فيكون كقولهم شراعى في شراعى والذي قاله سيويه أولى ليكون كارانيها وأيضاً فان تعالة اسم جنس وجمع أسماء الاجناس ضعيف يعنى بقوله اسم جنس علم جنس وكونه فرعاً والحرف زائد كضويرب تصغير ضارب لانه لما علم الاصل علم أن هذه الواو مبدلة من الالف وكونه فرعاً وهو أصل كمويه فانه تصغير ماء فلما صغر على مويه علم أن الهمزة مبدلة من هاء ويلزم بناء مجهول نحو هراق يحكم بان أصله أراق لانه لو لم يكن كذلك لوجب أن يكون وزنه هفعل وهو بناء مجهول

أى في بعض تصاريف الكلمة التي فيها البدل فيكون محل الرجوع الى المبدل منه لزوماً أو غلبة غير تلك الكلمة من تصاريفها وهم سدا تعلم أنه لا يصح التمثيل للثاني الذي هو الرجوع غلبته بأفظ لان غلبته الرجوع الى التاء هي في نفس أفظ فان استعمالها بالتاء أكثر من استعمالها بالطاء لاني غيرها من تصاريفها كقفلت ومفلات أى وافلات لزوم التاء ببقية تصاريفها كقاله الدماميني فكان عليه أن يمثّل به للأول أيضاً ويقتصر في التمثيل للثاني على نحو لصت وتعلم أيضاً أن التعليل بقوله لان التاء أغلب فيه أى في أفظ في الاستعمال غير مناسبات لا قول كلامه فننبيه (قوله في اص) يكسر اللام أفصح من الضم والفتح وقوله لصت بفتح اللام نقل ذلك شيخنا السيد عن شرح الشافعية (قوله فان لم يثبت ذلك) أى الرجوع لزوماً أو غلبة وقوله في ذي استعمالين أى في لفظ ذي استعمالين وقوله فهو أى ذو الاستعمالين (قوله بكثرة اشتقاقه) على تقدير مضافين أى بكثرة أمثلة اشتقاق مبدله أى بكثرة الامثلة الملاقية للفظ البدل في الاشتقاق المشتملة على الحرف الاصل المبدل منه (قوله كتراث) هو المال الموروث (قوله وبقلة استعماله) على تقدير مضاف أى استعمال لفظه أى اللفظ المشتمل على البدل (قوله لها أشارير الخ) الضمير يرجع الى فرخة عقاب والاشاير بالشين المعجمة قطع قديد من اللحم وانتمير بفتحين التخييف ووخز بالخاء والزاي المجتمعتين شئ قليل وهو عطف على أشارير (قوله ثم قلب) أى الجمع قلباً ما كانا بتقديم اللام على الهمزة والاصل ثعائل كذوابه وذوئب الا أن الهمزة لما آخرت عن محلها أبدلت يا تخفيفاً (قوله ضعيف) لان الجمع للافراد وموضوع علم الجنس الماهية باعتبار حضورها ذهناً وقطع النظر عن الافراد (قوله يعنى بقوله اسم جنس الخ) أى بقوله أسماء الاجناس اعلام الاجناس (قوله وكونه) أى البدل أى لفظه أى اللفظ المشتمل عليه فرعاً أى عن لفظ آخر (قوله والحرف) أى المبدل منه زائد أى على أصول الكلمة من فائها وعينها ولاهها وأتى به هذه الجملة الحالية ونظيرتها أعنى قوله بعد وهو أصل تقسيماً للفرع قسمين (قوله لانه لما علم الاصل) وهو المكبر (قوله وكونه فرعاً وهو أصل الخ) هذه العبارة عندى غير مستقيمة لانها ان أجريت على نسق ما قبلها بأن كان المراد يكون لفظ البدل فرعاً عن لفظ آخر والحرف المبدل منه أصل من أصول الكلمة ورد أن الفرع الذى هو مويه ليس لفظ البدل بل لفظ الحرف الاصل المبدل منه كما سيذكره بقوله فلما صغر على مويه علم أن الهمزة مبدلة من هاء فان قلت كون الهمزة المكبر بدلا من هاء لا ينافى كون هاء المصغر بدلا من همزة مكبره ولا دور لاننا ندع أن همزة المكبر بدل من نفس هاء التصغير قلت لو أراد الشارح بيان بدلية هاء المصغر من همزة المكبر لقال على نسق ما قبله لانه لما علم الاصل وهو المكبر علم لفظ هاء مويه بدل من همزة ماء وان كان أصل همزته هاء مع أنه يرد عليه أيضاً لانه لا وجه تخصيص الهمزة بالذكر لان واو المصغر بدل من ألف المكبر كما أن ألف المكبر أيضاً بدل من واو قامل (قوله وهو بناء مجهول) أى لا يعرف في الاوزان (قوله آخرها) جملة حاله من المتعاطفين قبله وان أحوج افراده الى تأويلها بالمدكور والى ارتكاب الحال من النسكرة بلا مسوغ وهو نادر وهو السالم ما يلزم على جعل آخرها ظرفاً للصفة محذوفة أى كالتين في آخر من ظرفية الشئ في نفسه المستفاد من نصب لاماني قول الشارح بعد فلواتى موضع قوله آخرها بلا ما يقال لا ما باثر ألف زيد لاستتمام فاعرف ذلك (قوله أى تبدل الهمزة الخ) كان ينبغى حذف أى الا أن يدعى أنه نفس الهمزة فاعرف ذلك (قوله أى تبدل الهمزة الخ) كان على المسائل الاربع (قوله اذا نظرت احدهما) بأن كانت لا ما أو زائدة بعدها لا للاحاق على ما ستعرفه (قوله بعد ألف زائدة) سواء كسر أو قل كلمتها أم فتح أم ضم اه تصريح وهذا بكتة

(فابدل الهمزة من واو ياء آخر اثر ألف زيد) أى تبدل الهمزة من الواو والياء وجوباً في أربع مسائل الاولى هذه وهى اذا نظرت احدهما بعد ألف زائدة نحو كساء وساء ودعاء

ونحو بناء وظباء وقضاء بخلاف نحو قاول ويابع وتعاون وتباين لعدم التطرف ونحو غزور ووطي لعدم الالف ونحو وراوى لعدم زيادة الالف لانها أصلية فيها فلا ابدال والاتوالى اعلالان وهو ممنوع **تنبيهات** الأولى تشاركهما في ذلك الالف في نحو جراء فان أصلها جرى كسكرى فزيدت الالف قبل الاسترخاء كما في كتاب وغلام فبدلت الثانية همزة فكان الاحسن أن يقول كما قال في الكافية من حرفين آخر بعد ألف مزيدا بديل همزة وذات ألف الثانية (٢٠٣) هذا الابدال مستحب مع هاء التانيث

العارضه نحو بناء و بناءة فان كانت هاء التانيث غير عارضه امتنع الابدال نحو هداية وسقاية وادارة وعدارة لان الكلمه بنيت على التاء أى أنها لم تبني على مد ك قال في التسهيل وربما صح مع العارضه وابدل مع اللازمه فالاول كقولهم في المثل اسق رقاش فانها سقاية لانهما كان مثلا والامثال لا تغير أشبه بما بنى على هاء التانيث ومنهم من يقول فانها سقاة بالهمز كماه في غير المثل والثاني كقولهم صلاة في صلاية وحكم زيادتي التثنية حكم هاء التانيث في استصحاب هذا الابدال نحو كسباء وورداءين فان بنيت الكلمه على التثنية امتنع الابدال وذلك كقولهم عقلته بثنايين وهما طرفا العقل الثالث قد أورد على الضابط المذكور مثل غاوى في النسب اذا رخته على لغة من لا ينوي فانك تقول يا غاوى بضم الواو ومن غير ابدال مع اندراجها في الضابط المذكور وانما

تمثيل الشارح لكل من الواو والياء بثلاثة أمثلة ومبني ذلك أن ظباء بضم الظاء المعجمة ولم أجد في القاموس ظباء بالضم والمد بل جمع الظبية بالكسر والمد وجمع الظبية التي هي حذو السيف ونحوه بالضم والقصر وكذا اسم الموضوع على ما في نسخ القاموس (قوله ونحو بناء الخ) قال في التصريح ونحو علباء وقوبا فانهمزة فيها مبدلة من يا زائدة للاتحاق بقراطس وقرناس (قوله لعدم التطرف) أى لوقوعهما عينا (قوله ونحو وراوى) أى اسم الحرف المخصوص وأى بمد الهمزة جمع أيتبعنى العلامة أو أقطع من السورة (قوله لانها أصلية فيها) أى منقلبه عن أصل وهو في الكلمه الأولى واو عند أبى على ويا عند أبى الحسن وفي الثانية يا ووزن كل فعل يفتح من قلب العين ألقا بجرها وانفتاح ما قبلها قاله المصريح (قوله والواو) بأن أبدت لامها وقوله لتوالى اعلالان هما مقبوعينهما ألفا وقلب لامها همزة ومن تذكر ما تقدم عن شرح الغزوى من أن اعلال تغيير حرف العلة بقلب أو حذف أو اسكان علم أن قول شيخنا والبعض الأولى أن يقول والاتوالى اعلال وابدال للأأن يجعل في كلامه تغليب أو يقال مراده بالاغلال مطابق التغيير فيه نظرا ظاهر (قوله تشاركهما) أى الواو والياء (قوله فكان الاحسن أن يقول الخ) أى لشهولة الاحرف الثلاثة (قوله مع هاء التانيث العارضه) أى على صيغة المذكر قال سم وعبارة المصنف صادقة على ذلك بان يراد الاسترخاء تقدير الاء التانيث في تقدير الانفصال (قوله نحو بناء و بناءة) كلاهما صيغة مبالغه (قوله وسقاية) بكسر السين وضمها موضع السبق كافي القاموس (قوله وادارة) بكسر الهمزة وهى المطهرة كافي القاموس (قوله لم تبني على مذكر) أى لم تصغ بغير تاء المذكر من المعنى بان لم تصغ لمذكر أصلا كهداية أو صيغته من معنى آخر كسقاية فان السقاء جلد السخلة المهيأ للماء أولان كافي القاموس وهو غير معنى السقاية الذى هو محل السبق كما مر (قوله وربما صح) أى حرف اللين أى أبقى من غير قلب (قوله اسق رقاش فانها سقاية) بفتح السين وتشديد القاف ويروى سقا بالياء وهاء وعليه فلا شاهد فيه وهو مثل يضرب للمحسن أى أحسن اليه لاحسانه (قوله لانهما كان مثلا الخ) فيه عندي نظر لانه انما يصلح تعليلا لتصحح البناء بعد صيرورة هذا التركيب مثلا لا لتصححها في النطق به أولا (قوله كقولهم صلاة في صلاية) بفتح الصاد وتخفيف اللام فيهما قال في القاموس الصلاية ويمنز الجيمه واسم ومدق الطيب والجمع صلى وصلى (قوله في استصحاب هذا الابدال) أى جواز فلا ينافى قول الناظم السابق ونحوه كسواء وحياها وواو أو همزة (قوله نحو كسباءين ورداءين) أى مما همزته بديل من أصل أو من حرف الحاق لا من ألف تانيث لان الهمزة المبدلة من ألف التانيث يجب في التثنية قلبها وراوى (قوله على الضابط المذكور) أى في قوله فابدل الهمزة من واو وبالخ لان التقدير من كل واو ياء (قوله في النسب) ليس بقيد فانه انما رخم غاوى بل بالنسب كان حكمه كذلك ومن ثم لما نقل السبوطى في النكت عبارة المرادى أسقط هذه اللفظة منها نعم الشرط في ترخيجه أن يكون علما كما هو صرح به وأجيب عن ايراد ما ذكرناه لا يرد لان واو غاوى ليست آخرها بل هى حشو والحذف عارض سم (قوله بحذف لامه) أى لاجل ياء النسب كما أفصح به المرادى (قوله لاستقام) لانه يخرج غاوان الواو فيه عين اسم ويرد على التعبير بلا ما أنه لا يشمل

لم يبدل لانه قد اعل بحذف لامه فلم يجمع فيه بين اعلالين فلا أتى موضع قوله آخر بلا ما فقال لا ما بارأف زيد لاستقام الرابع اختلف في كيفية هذا الابدال فقبل أبدت الياء والواو همزة وهو ظاهر كلام المصنف وقال حذاق أهل التصريف أبدال من الواو والياء الف ثم أبدلت الالف همزة وذلك أنه ما قيل كساو ورداى تحركت الواو والياء بعد فتحه ولا حيز بينهما الا الالف الزائدة وليست بحاجز حصين اسكونها وزادتها وانضم الى ذلك أنهم ما في محل التغيير وهو الطرف فقلبا ألفا حذاق على باب عصار حذاق التى سا كان

نحو علباء وقوباء مما الهمزة فيه مبدلة من ياء زائدة للالحاق ولهذا قال المرادى فاصلاح الضابط
 أن يقال من واو وياء هي لام أو ملحق بها ويرد أيضا على تعبير الشارح بلا ما وعلى اصطلاح المرادى
 الضابط أنهم الإيشلان نحو حرام مما الهمزة فيه مبدلة من ألف التأنيث (قوله فقلبت الألف
 الثانية همزة) ولم تقلب الأولى لان قلبها يفوت الغرض منها وهو المدح لان التغيير أليق بالآخر
 ولان في تجريد الثانية تخصص بالانظهور والاعراب الذي يحصل به الفرق بين المعاني (قوله لانها
 من مخرج الألف) فيه تساهل لان الهمزة من أقصى الحلق والألف من الجوف فهما متقاربان
 المخرج **بفائدة** في حاشية السبوطي على المعنى أن الفراء يرى ترادف الهمزة والألف فيقول
 الهمزة هي الأصل والألف الساكنة هي الهمزة تركها همرها وقرئ سيرو يديهم ما فقال الهمزة
 حرف كالعين يحتمل الحركة والسكون ويكون في أول الكلمة وآخرها ووسطها والألف حرف آخر
 لا يكون إلا ساكنا ولا يكون في أول الكلمة ولذلك وضع واضع حروف المعجم الهمزة أول
 الحروف والألف مع اللام قبل الباء وقال ابن جنى في سر الصناعة اعلم أن حروف المعجم عند
 الكافية تسمة وعشرون حرفا بعد الهمزة والألف اللينة حرفين وعددها أبو العباس ثمانية
 وعشرين باسقاط الهمزة لانها لا تثبت في الخط على صورة واحدة كبقية الحروف وهو غير مرضي
 وبيان ذلك أن الألف التي في أول حروف المعجم هي صورة الهمزة في الحقيقة وانما كتبت الهمزة
 واو امرأة ويا مرة على مذهب أهل الحجاز في التخفيف ولو أريد تحقيقها لكتبه لوجب أن تكتب
 ألفا على كل حال يدل على صحة ذلك أنك اذا أوقعتهما موقعا لا يمكن فيه تخفيفهما يجر أن تكتب
 الألفا مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة وذلك اذا وقعت أو لا نحو أخذوا وأخذوا إبراهيم وان
 كل حرف سميت فأول حروف اسمه لفظه بعينه وكذلك ألف أول حروف همزة فهذا دليلان على
 أن صورة الهمزة مع التحقيق ألفا اما الألف في نحو قام وكتب فصورتها أيضا صورة الهمزة المحققة
 إلا أن هذه الألف لا تكون إلا ساكنة ولا ينافي اتحاد صورتها بصورة الهمزة المحققة
 اختلاف مخرجها مبدل أن النون الساكنة من نحو من وعن والحركة من نحو منم ونفرتسي
 كل واحدة منهما فانوارا يكتبان شكلا واحدا مع أن المتحركة من طرف اللسان مع ما يليه من
 الحسنة الأعلى والساكنة من ذلك مع الخيشوم وأما الخراج أبي العباس لها من الحروف محتجا
 بعدم ثباتها على صورة واحدة فليس بشئ لان جميع هذه الحروف انما أثبتت لوجودها في اللفظ
 الذي هو قبل الخط والهمزة موجودة في اللفظ كغيرها من الحروف وانقلابها في بعض أحوالها
 لعارض كتحفيفها وابدالها لا يخرجها عن كونها حرفا ألا ترى أن انقلابها غير في بعض أحوالها
 لعارض لا يخرجها عن كونها حرفا اه وقال التفعا زاني في حاشية الكشاف الألف اسم له عدة
 التي هي أوسط حروف جاء والهمزة التي هي آخرها مبدل قوتهم الألف واللام للتعريف وألف
 الوصل تسقط في الدرج وقوتهم الألف على ضمير بين لينة ومتحركة فاللينة تسمى ألفا والمتحركة تسمى
 همزة والهمزة اسم مستحدث لأصلي وانما يذكر في حروف التهجي اسم الألف لا الهمزة اه
 فلم أن الألف تطلق بمعنى عام يشمل الهمزة والألف اللينة وبمعنى خاص باللينة اه ما في حاشية
 السبوطي بتلخيص وبعض زيادة وفي الجمع عن ابن جنى لما يمكن أن يلفظ بالألف اللينة في أول اسمها
 كما قيل في أخواتها توصل الى النطق بهم باللام وقيل في اسمها الا كما توصل الى النطق باللام التعريف
 بالألف وقيل في الابتداء الغلام ليتقارضا وقول المعلمين لام ألف خطأ لان كلام اللام والألف
 مضى ذكره وليس الغرض ببيان كيفية تركيب الحروف بل سرد أسماء الحروف البسائط اه
 ويرد عليه أن تقارض اللام في نحو الغلام مع الهمزة لا مع الألف اللينة وقد يجاب بأنه يكفي في
 تحقق تقارض اللام مع الألف اللينة أن كلام من الهمزة والألف اللينة يسمى ألفا وقوله لان كلا

فقلبت الألف الثانية
 همزة لانها من مخرج الألف
 انتهى

(قوله وبيان) رده أولا
 باعتبار الرسم وثانيا بقوله
 واما الخ باعتبار النطق
 (قوله فهذا) الاول ظاهر
 والثاني باعتبار رسم ألف
 في حروف الاسم

ثم أشار الى الثانية بقوله (وفي فاعل ما أعل حينئذ التثنية) أي اتبع ذا الإشارة الى ابدال الواو والياء همزة أي يجب ابدال كل من الواو والياء همزة اذا وقعت عينا لا اسم فاعل أعلنت عين فعله نحو قائل وبائع الاصل قائل وبائع فاعل الاعلال بخلاف نحو عور وهو عاور وعين فهو عاين **تذييلات** الاول هذا ابدال جار فيما كان على فاعل (٢٠٥) وفاعله ولم يكن اسم فاعل كقولهم

جائز وهو البستان قال

صعدة نابتة في جائز
أيما الريح تميلها غل
وكقولهم جائزة وهي خشبة
تجعل في وسط السقف
وكلام الناظم هنا وفي
الكافية لا يشمل ذلك وقد
فيه عليه في التسهيل
الثاني اختلف في هذا
الابدال أيضا فقيل أبدلت
الواو والياء همزة كما حال
المصنف وقال الاكثر
بل قلبنا ألفا ثم أبدلت
الالف همزة كما تقدم في
كساء ورداء وكسرت
الهمزة على أصل التقاء
الساكنين وقال المبرد
أدخلت ألف فاعل قبل
الالف المنقلبة في قال وباع
وأشبهاهما فالتقى اللذان
وهما ساكنان فحركت العين
لان أصلها الحركه والالف
اذا تحركت صارت همزة
الثالث يكتب نحو قائل
وبائع بالياء على حكم
التخفيف لان قياس الهمزة
في ذلك أن تسهل بين
الهمزة والياء فلذلك
كتبت ياء وأما ابدال الهمزة
في ذلك ياء محضة فنصوا
على أنه لحن وكذلك تصحح
الياء في بائع ولو جاز تصحح
الياء في بائع لجاز تصحح الواو
في قائل ومن ثم امتنع نطق

من اللام والالف مضى ذكره برده عليه أن الالف الماضي ذكرها صدر الحروف الهمزة لا الالف
اللينة المشار إليها بالكامر بموجبه قول المعلمين لام ألف بان ذكرهم الالف تنبيه على أن لا إشارة
الى الالف اللينة وذكروهم اللام لانها المتوصل بها الى النطق بالالف اللينة في قولهم لا فاعل ذلك
(قوله ثم أشار الى الثانية) أي من مسائل ابدال الهمزة من الواو والياء (قوله وفي فاعل ما أعل
عينا) أي وفي اسم فاعل فعل أعلنت عينه ولا فرق في اسم الفاعل المذكور بين أن يتجرد من علامة
التأنيث والتثنية والجمع أولا (قوله اذا وقعت) أي كل منهما (قوله فاعل الفاعل في الاعلال)
قال في التصريح ما ذكره تبعه غيره من أن اسم الفاعل فرع الفعل في الاعلال والتصحح مشكل
لوجهين أحدهما أنه قد يدخله الاعلال وان لم يكن له فعل أصلا كما سيذكره من جائز وجائزة فان ادعوا
أنهما منقولان من أسماء الفاعلين فقد كثروا النقل في أسماء الاجناس وهو قليل بل قيل ممنوع
والوجه الثاني أن التصحح أن الوصف فرع عن المصدر لاعتنا الفعل اه وقد يجب عن الاول
بالترام النقل ومنع التكتسير وعن الثاني بأن فرع الالف عن المصدر على الراجح من حيث
الاشتقاق وهذا لا ينافي ما قالوه هنا من أن فرع الالف عن الفعل من حيث الاعلال والتصحح فافهم
(قوله في الاعلال) أي في مطلق الاعلال وان كان الاعلال فيها ما يقلب العين همزة وفي الفعل
بقائها ألفا (قوله نحو عور الخ) في القاموس العور ذهاب حس إحدى العينين عور كفرح وعار يعار
واعور واعوار فهو عور والجمع عور وعيران وعوران وفيه عين كفرح عينا وعينه بالسكسر عظيم
سواد عينه في سعة فهو أعين (قوله هذا ابدال جار) بالراء من الجري كفي عبارة المرادى وفي نسخ
من الشرح جائز بالراء من الجواز بمعنى عدم الامتناع لوجوب ابدال في هذا القسم أيضا كما هو
صريح التسهيل واغتر شخبنا السيد بنظائر ما في هذه النسخ فقال ما قال (قوله كقولهم جائز) ضبطه
الشيخ خالد بالجيم والراء وفسره بالستان وضبطه العيني في البيت بالحاء المهملة والراء وفسره
بجمع الماء (قوله صعدة) هي القنطرة المستوية تنبت كذلك قاموس (قوله لا يشمل ذلك) لانه لا فعل
له بل ليس اسم فاعل حقيقة (قوله كما قال المصنف) لوقال وهو ظاهر كلام المصنف كما قال في نظيره
السابق لكان أحسن (قوله قلبنا ألفا) لتحرك كل منهما بعد فحة فصوله بجاز غير حصين (قوله قبل
الالف الخ) عبارة التمه صرح على ألف قال وباع ونحوهما اه أي فلم يلحظ الواو والياء في اسم
الفاعل على قول المبرد بخلافهما على القولين قبله هذا ما ظهر لي وبه يفارق قول المبرد قول الاكثرين
فتأمل (قوله بالياء) أي مع رسم همزة فوقها وبها استغنى عن النقطتين (قوله التخفيف) أي
بتسهيل الهمزة بين الهمزة المحضة والياء المحضة بدليل ما بعده (قوله فلذلك كتبت ياء) مكر ومع
ما قبله (قوله تصحح الياء) أي الايتان بها على أنها الاصلية لا مبدلة من الهمزة فهو غير ما قبله (قوله
ومن ثم) أي من أجل أن ما ذكره من ابدال والتصحح لحن (قوله هذا خطأ من) كان الواجب أن
يقول خطأ من هذا الوجوب صدارة الاستفهام وما أضيف اليه (قوله والمد) أي حرف المد واو أو ياء
أو ألفا ووجه زيد حال من ضمير يري وثالثا حال من ضمير زيد فهي حال متداخلة أو من ضمير يري فهي
مترادفة وقوله في الواحد بيان للواقع للاحتراز ولهذا لم يذكره الشارح محترزا (قوله أي يجب
ابدال الخ) وذلك لانك لما جمعت قلدادة على مفاعل وقعت ألف الجمع ثالثة ووقع بعدها ألف

الياء من قائل وبائع قال المطرزي نطق الياء من قائل وبائع عامي قال ومر في بعض تصانيف أبي الفتح ابن جني أن أبا علي الفارسي
دخل على واحد من المتسمين بالعلم فاذا بين يديه جزء مكتوب فيه قائل بنقطتين من تحت فقال أبو علي لذلك الشيخ هذا خطأ من فقال
خطي فالتفت الى صاحبه وقال قد أضعنا خطأنا في زيارة مثله وخرج من ساعته انتهى ثم أشار الى الثالثة بقوله (والمدريد ثالثا في
الواحد همز يري في مثل كالفلا ند) أي يجب ابدال حرف المد الزائد الثالث همزة اذا جمع على مثال مفاعل

فخور عوفه ورعائف وقلادة وقلادة وصحيفة وصحائف وعجوز وعجائز وسليق وسلائق وشمال وشمال بخلاف نحو قسورة وقساور
لعدم المد وبخلاف نحو فارة ومفاوز ومعيشة ومعاش ومثوبة ومثابو لعدم الزيادة وشذم صائب ومنازل والاصل مصابوب ومناويز
وقد نطق فيها بهذا الاصل (٢٠٦) وبخلاف نحو صيرف وعوسج وحائط ومفتاح وقنديل ومكوك لعدم كونه ثالثا ثم أشار الى

الارابعة بقوله (كلمة الثاني
لينين اكتنفا مدمفاعل
يجمع نيفا) نيفا انصب على
المفعول به بالمصدر المنون
وهو جمع وأضافه في
المكافيه للفاعل فقال
يجمع شخص نيفا أى يجب
أيضا ابدال كل من الواو
والياء همزة اذا وقع ثاني
حرفين لينين بينهما ألف
مفاعل سواء كان اللينان
يأين كنيانف جمع نيف
أرواوين كاوائل جمع أول
أو مختلفين كسيانف جمع
سيد وأصله سيود و صوائف
جمع صائد والاصل سباد
وصوائف * واعلم أن
ما اقتضاه اطلاق الناظم
هو مذهب الخليل وسيبويه
ومن وافقه كما ذهب
الاخفش الى أن الهمزة
في الواو ن فقط ولا يهمز
في الياء ن ولا في الواو مع
الياء فيقول نيايف وسيباد
وصوائف على الاصل
وشبهته أن الابدال في
الواو ن إنما كان لتقلها
ولان لذلك نظيرا وهو
اجتماع الواو ن أول كلمة
وأما اذا اجتمعت الياء ن
أو الياء والواو فلا ابدال
لانه اذا التقت الياء ن أو
الياء والواو ن أول كلمة فلا

قلادة فاجتمع أنفان فلم يكن بد من حذف احدهما أو تحريكهما فلو حذفوا الاولى فانت الدلالة على
الجمع ولو حذفوا الثانية تغير بناء الجمع لان هذا الجمع لا بد أن يكون بين ألفه وحرف اعراه حرف
مكسور ليكون كفاعل فتعين تحريك الثانية بالكسر لتسكون كعين مفاعل والالف اذا حركت قلبت
همزة ثم شبهت واو عجز وزياء صحيفة بألف قلادة لتسكونها ما اثر حركتها من جنسهما كالالف هذا لتعليل
ابن جنى وقال الخليل انما همزت الالف والياء والواو في رسائل وصحائف وعجائز لان حروف اللين
فيهن ليس أصلهن الحركه وانما هي حروف مبتدئة لا تدخلن الحركه فلما وقع بعد الالف همز ن ولم
يظهروا إذ كن لا أصل لهن في الحركه كذا في التصريح (قوله نحو عوفه) بالراء والعين المهملة
والفاء من ر ع ف كنصر ومنع وكرم وعنى وسمع خرج من أنفه الدم كذا في القاموس (قوله وسليق)
كاميز يطلق على معان منها ماتحات من صغار الشجر وسليق الطريق جانبه (قوله قسورة) هو
الاسد ويقال فيه قسور بغير تاء (قوله وشذم صائب ومنازل) وشذأ يضاهم معاش في رواية عن
نافع والمشهور عنه الياء كفي المرادى (قوله وقد نطق فيهما) الضمير راجع لمصائب ومنازل بقطع
النظر عن همزهما (قوله نحو صيرف وعوسج) فيه أن صيرف وعوسج خارجا بقيد المد والصيرف
المحتال في الامور كالصيرفي والعوسج شوك واسم فرس كذا في القاموس (قوله اكتنفا) أى أحاطا
(قوله نيفا) هو الزيادة على العقد من ناف ينيف وقول الشاطبي أصله نيوف مبنى على أنه من ناف
نيوف وتقدم في العدد يانه كذا في التصريح (قوله بالمصدر المنون) تصریح بأن لفظ جمع في قوله
يجمع ليس عبارة عن اللفظ الدال على جماعة وحينئذ لا يصح التمثيل به لمفاعل لانه لفظ فلا يمثله
بالحدث ولا بالابدال لان الجمع ليس ابدالواو ويجب أن يمثله بمفاعل على حذف مضاف أى كحاصل
جمع نيفا أى الحاصل به أى كاللفظ الحاصل بسبب جمع نيفا وهو نيايف فقد مثل بنيايف وهو لفظ
سم (قوله أو مختلفين) تحته صورتان تقديم الياء على الواو وعكسه وقد مثل لهما (قوله وصوائف)
الواو بدل ألف صائف اه سم لما تقدم في قوله في التصغير الذى مثله التفسير والالف الثاني
المزید يجعل هو اوا (قوله في الواو ن) أى في صورة الواو ن (قوله ولان لذلك نظيرا) الاشارة للابدال
في الواو ن وقوله وهو اجتماع أى الابدال عند اجتماع الواو ن أول الكلمة نحو أو اصل فان اصله
وواصل ومناظرة هذا المسئلة في مطلق ابدال احدى الواو ن همزة وان كانت المبدلة في مسئلتنا
الثانية وفي النظر الاولى (قوله وأما اذا اجتمعت الياء ن أو الياء والواو) أى في جمع مفاعل نحو
نيايف وسيباد ولو حذف قوله وأما الخ واقصر على قوله وانما التقت الياء ن الخ لكان أخصر
وأما بدل (قوله نحو بين ويوم) الاول بفتحين قرية بالين وعين أو واد بين ضاحك وضو يحل وهما
جبلان بالجاز والثاني بفتح فكسر يقال يوم أيوم ويوم كفتح شديد كذا في القاموس ومنه يعلم أنه
كان الاولى أن يقدم المثارح قوله اسم موضع على قوله ويوم كما صنع المصرح (قوله في جمع ضيون)
بفتح الضاد المعجمة وسكون التحتية وفتح الواو كصقل كأنقله يس عن شرح الشافية (قوله ذكر
السنانير) جمع سنور بكسر السين المهملة وتشديد النون مفتوحة وسكون الواو (قوله من جهة قرية)
من سيبية وأضافه جهة الى قرب اللينان وفي الكلام حذف أى قرب حرف العلة منه (قوله وهو) أى
الابدال بالهمزة (قوله سيقه) ياء مهددة ما استاقه العدو من الدواب والدرية يستتر فيها الصائد

همز نحو بين ويوم اسم موضع واحتج أيضا بقول العرب في جمع ضيون وهو ذكر السنانير ضياون من غير همز والصحيح فيرى
ما ذهب اليه الاقران للقياس والسماع أما القياس فلان الابدال في نحو أوائل انما هو بالحل على كساء وراء لشبهه به من جهة
قربه من الطرف وهو في كساء وراء لا فرق بين الياء والواو فكذلك هنا وأما السماع فخكى أبو زيد في سيقه سياتق بالهمز وهو فعيلة
من ساق يسوق وحكى الجوهرى في تاج اللغة جيسد وجياند وهو من جاد وحكى أبو عثمان عن الاصمعي في جميع عيسل عبائل

لام هدية ثم أبدلت الأولى همزة كفاي صحائف ثم قلبت كسرة الهمزة فتحه ثم قلبت الياء ألفا ثم قلبت الهمزة ياء فصارت هدايا بعد أربعة
 أعمال وأصل مطايا مطا يولان أصل مفردة وهو مطية مطبوة فعملية من المطا وهو انظر أبداً الواء ياء وأدغمت الياء فيها على
 حد ما فعل بسيد وميت فقلب الواء ياء لتطرفها بعد كسرة كفاي الغازي والداعي ثم قلبت الياء الأولى همزة كفاي صحائف ثم أبدلت
 الكسرة فتحه ثم الياء ألفا ثم الهمزة ياء فصارت مطايا بعد خمسة أعمال وان كانت الهمزة أصلية سلمت نحو المرأة والمرائي فان الهمزة
 موجودة في المفرد فان المرأة مفعلة من الروية فلا تغير في الجمع وشذرها كهدايا سلوكا بالاصلي مسلك العارض كما شذعكسه وهو
 السالوك بالعارض مسلك الاصلي في قوله (٣٠٨) فبارحت أقدا منافي مكاننا • إلا لتساخي أزيروا المنابيا وقول

وهو الجوف فقول شيخنا والبعض لكونها من مخرجها فيه تساهل (قوله وهو مطية) المطية
 الراحة (قوله من المطا وهو الظهر) أو من المطو وهو المديقال مطوت بهم في السير أي مددت
 تصريح (قوله أبدلت الواء الخ) راجع للمفرد وقوله فقلب الواء الخ راجع للجمع (قوله وان
 كانت الهمزة) أي الواو لالف مفاعل أصلية هذا مخترا القيد الذي تضمنه قول المصنف الهمز
 بلام العهد لان المعهود الهمز السابق في كلامه وهو الهمز المبديل من مدة الواحد الزائدة أو ثاني
 لينيه أو المقيد الذي في قول الشارح أعني ما استحق الهمز لكونه أي الهمز في الاصل مداخر يدي في
 الواحد (قوله مفعلة) بكسر الميم تصريح (قوله فلا تغير في الجمع) بل تبقى هي وكسرتا والياء
 بعدها (قوله سلوكا بالاصلي) أي الهمز الاصلي مسلك العارض أي الهمز العارض بسبب الجمع
 (قوله فبارحت أقدا منافي الخ) قاله عبيدة بن الحرث بن عبد المطلب ابن عم النبي صلى الله عليه
 وسلم من قصيدة قالها في شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله ومبارزته وهو حزة وعلى وهم
 المراد من قوله ثلاثنا ومات رضى الله عنه بالصفراء وهم راجعون وثلاثنا بديل من نافي أقدا منا
 (قوله وقول بعض العرب) بجر قول عطف اعلى قول الجور ربني قبله (قوله والنوع الثاني) أي الجمع
 الذي ألفه بين لينين (قوله مثاله زاوية وزوايا) لم يقل قياس صنيعة في النوع الاول مثال مالا مه
 ياء منه زاوية وزوايا ومثال مالا مه واومنه لم تسلم في الواحد كذا وكذا لعدم هذا القسم فيما يظهر
 فتدبر (قوله أصله زواني) أي أصله الثاني كما يؤخذ من بقية كلامه وأصله الاول زواوى (قوله
 حسبما فتح السين (قوله غاير بينهما في التسهيل) لعطف الهمزة على حرف العلة والعطف يقتضى
 المغايرة (قوله وفي مثل هراوة) أي في جمع مثل هراوة وهى العصا الضخمة كفاي التصريح (قوله
 جعل موضع الهمزة) لو قال أبدلت الهمزة فيه واو أو جعلت الهمزة فيه واو كما قال الناظم لكان
 أخصر ما أظهر في كون الواو مبداً للهمزة (قوله لما سبق) أي من اجتماع شبه ثلاث ألفات
 وهم يكرهون اجتماع الامثال (قوله لان الواو ظهرت في واحده الخ) الا أن الواو في الواحد لام
 الكلمة وفي الجمع بدل من الهمزة الزائدة المبجلة من ألف الواحد (قوله فقصد تشاكل الجمع لواحد)
 قد يستغنى عنه بقوله طلبا للتشاكل على أن صوابه أن يقول تشاكل الجمع وواحد أو مشاكلة الجمع
 لولحده لان التشاكل تفاعل يقتضى التعدد ولازم لا يتعدى ولا بلام التقوية (قوله انما ترد الهمزة
 ياء الخ) هذا التنبيه متعلق بقوله واقف ورد الهمز الخ فكان المناسب ذكره في شرحه مع التنبيه
 المذكور ثم مع انه مكروم مع قوله سابقا وان كانت الهمزة أصلية الخ نعم في بعض النسخ اسقاط ما سبق
 وعليه لا تكرار هنا (قوله وقاس الاخفش على هداوى) أي بالبدال ورسمه في بعض النسخ بالراء

بعض العرب اللهم اغفر لي
 خطائى همزتين والنوع
 الثاني مثاله زاوية وزوايا
 أصله زواوى ببدال الواو
 همزة لكونها ثاني لينين
 اكتنفاً من مفاعل ثم
 خفف بالفتح فصارت زواوى
 ثم قلبت الياء ألفا فصارت
 زواا ثم قلبت الهمزة ياء
 على نحو ما تقدم في هدايا
 تنبيه • أدرج الناظم
 هنا الهمزة في حروف العلة
 حسبما حل الشارح كلامه
 على ذلك ولكنه غاير بينهما
 في التسهيل وفي الهمزة
 ثلاثة أقوال أحدها حرف
 صحيح والثاني حرف علة
 واليه ذهب الفارسي
 والثالث أنها شبيهة بحرف
 العلة انتهى وأشار بقوله
 (وفي مثل هراوة جعل •
 واوا) الى أن المجموع على
 مثال مفاعل اذا كانت
 لامة واوا لم تعلق في الواحد
 بل سلمت فيه كواو هراوة
 جعل موضع الهمزة في
 جمعها واو فيقال هراوى

تحريف

والاصل هراوى بقلب ألف هراوة همزة ثم هراوى بقلب الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة
 ثم خففت بالفتح فصارت هراوى ثم قلبت الياء ألفا لتحررها وانفتاح ما قبلها فصارت هراوا فكذا هو ألفين بينهما همزة لما سبق
 فابدلوا الهمزة واوا طلبا للتشاكل لان الواو ظهرت في واحده رابعة بعد ألف فقصد تشاكل الجمع لواحد فصارت هراوى بعد
 خمسة أعمال • تنبيهات • الاول انما ترد الهمزة ياء فيما أعل لا ما من الجمع المسد كوراذا كانت عارضة كما رأيت فان كانت
 أصلية سلمت • الثاني شذ جعل الهمزة واوا فيما لامة ياء وذلك قولهم في هدايا هداوى وفيما لامة واوا أعلت في الواحد وذلك
 قولهم في مطايا مطاوى وقاس الاخفش على هداوى وهو ضعيف اذ لم ينقل منه الا هذه اللفظة • الثالث مذهب الكوفيين أن
 هذه الجوع كلها

على وزن فعلى صحت الواو في هراوى كما صحت في المفرد وأعلت في مطايا كما أعلت في المفرد وهذا على وزن الاصل وأما خطأ الجاء على خطية بالابدال والادغام على وزن هندية وذبح البصريون الى أنها (٢٠٩) فعائل جلاله معتل على الصحيح ويدل على صحة

تجوز يف ولا يبعده عندي أن يقاس على مطاوى أيضا فإنه أولى بأن يقاس عليه من هداوى لان الاتيان بالواو في مطاوى له وجه وهو الرجوع الى الاصل فراجع (قوله وهو ضعيف) وقال الدماميني لا يظهر لقياسه على هداوى وجه (قوله على وزن فعلى) فإبدا ألف الجمع لام الكلمة والالف للتأنيث (قوله وهو ايا على وزن الاصل) أى على طبق المفرد أى صحت لامه كما صحت لام المفرد فقوله هنا على وزن الاصل بمنزلة قوله في هراوى صحت الواو فيه كما صحت في المفرد وقوله في مطايا أعلت الواو فيه كما أعلت في المفرد الا أنه خالف الاسلوب فنحن في التعبير فلا يرد الاعتراض بأن هراوى ومطايا على وزن الاصل (قوله جاء على خطية بالابدال والادغام) رداً أنه على هذا يكون خطأ ياء أيضاً على وزن الاصل كهراوى ومطايا وهذا لا يتحسن مقابلة الثلاثة بخطايا في قوله وأما خطأ الخ لا أن يقال المقابلة من حيث ظهور كون السلاثة على وزن الاصل من غير احتياج الى شئ بخلاف خطأ ياء فانهم احتجوا في كونها على وزن الاصل الى جعلها جمع خطية بالابدال والادغام فافهم (قوله وذبح البصريون الخ) وهو الذى ذهب اليه المصنف جلاله معتل كهندية وهذا على الصحيح كصحة (قوله لان الف عندهم للتأنيث) أى فائدة للتأنيث وأما اللين الزائد في المفرد فخطيف في الجمع لتخلص من التقاء الساكنين (قوله يدل من المدة) أى التى كانت في المفرد وقوله المؤخره أى التى عرض تأخيرها في الجمع بعد أن كانت مقدمة في المفرد وهى المدة التى تغلب همزة في فعائل (قوله لا تبدل في هذا) أى فيما لامه همزة بخطية (قوله لئلا يلزم اجتماع همزتين) اعترض بأن القياس قلب الياء همزة واذا اجتمع همزتان فعل فيهما ما يقتضيه القياس وبأنهم قد نطقوا به على الاصل مع بعض العرب اللهم اغفر لى خطأئى ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة البتة كذا في المرادى والتصريح (قوله بل تغلب) أى مدة الواحد قبلها مكانها فقوله على الياء من وضع الظاهر موضع المضمرة وكان مقتضى الظاهر أن يقول عليها أى المدة (قوله وهمزة) منفعول ثان لرذو أول مفعوله الاول (قوله الاشد) نائب فاعل ووفى والاشدو يضم أوله القرة وهو ما بين ثمانى عشرة الى ثلاثين سنة واحدا على صيغة الجمع أو جمع لا واحدا له من لفظه أو واحدا شدة بالكسر على غير قياس أو شد ككلب وأكلب أو شد كذئب وأذئب قاله في القاموس وعن ابن عباس في قوله تعالى بلغ أشده أن الاشد ثلاث وثلاثون سنة (قوله أى هذه مسألة خامسة) أى للمسائل الاربعة المذكورة في قوله فابدل الهمزة من واو بالخ لكن هذه الخامسة مختصة بالواو بخلاف الاربعة ولم يقدمها على قوله وافتح ورد الهمز الخ لتعلقه بالثالثة والرابعة فقط ما اعترض به شخصاً وتبعه البعض (قوله أن لا تكون للثانية منها) أى مدة غير أصلية) بأن تكون غير مدة أو تكون مدة أصلية (قوله من ألف فاعل) بفتح العين (قوله وهى أنثى الاوأل) ان قرئ الاوأل واوأسا كنية فههمزة فالضمير فى وهى راجع للوئلى بالهمزة وان قرئ واو مشددة فالضمير راجع للوئلى بلاهمزة (قوله أن تكون عارضة) أى لا لابدال لتباين هذه الصورة ما قبلها (قوله مثال فوعلى) بفتح فسكون ففتح (قوله ثم ترده الى مالم يسم فاعله) فتقول ووعلى الثانية مدة عارضة لعروض الضمة قبلها كما يفهم من كلامه الآتى والعارضة غير أصلية سم (قوله مثال طومار) يضم الطاء المهملة الضميمة ويقال له الطامور أيضاً كذا في القاموس (قوله غير مبذلة من زائد) أى وان كانت مدة زائدة بخلاف راو نحو ووفى (قوله فان الضمة الخ) تعميل لتكون الثانية غير مبذلة من زائد أى بخلاف الضمة قبل مدة نحو ووفى واعترض البعض التعميل بأنه يفيد أن الضمة اذا كانت عارضة تكون الثانية مبذلة دائماً وليس كذلك كما شهد له ما تقدم في الثالثة وفيه نظر لانه انما يفيد

مذهب البصريين قوله حتى أزيروا المنان وأما ما نقل عن الخليل من أن خطايا وزنها فعلى فليس كقول الكوفيين لان الالف عندهم للتأنيث وعندهم بدل من المدة المؤخره وذلك لانه يقول ان مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة لئلا يلزم ما اجتماع همزتين بل تغلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير خطائى ثم يعمل كما تقدم انتهى (وهما أوّل الواو بن رده في بدء غير شبه ووفى الاشد) أى هذه مسألة خامسة اختصت بها الواو يعنى ان كل كلمة اجتمع في أولها واو وان أولها ما يجب ابدالها همزة بشرط أن لا تكون الثانية منهما مدة غير أصلية فخرج أربع صور الأولى أن تكون الثانية مدة بدلاً من ألف فاعل نحو ووفى الاشد ووروى عنهما والثانية أن تكون مدة بدلاً من همزة كالوئلى مخفف الوئلى واو مضمومة فههمزة وهى أنثى الاوأل فعل تفضل من وأل اذا الجأ والثالثة أن تكون عارضة كأن تبني من الوعد مثال فوعلى ثم ترده الى مالم يسم فاعله والرابعة أن تكون زائدة كأن تبني من الوعد مثال طومار فتقول

(٢٧ - صبان رابع) ووعاد فهذه الصور الاربعة لا يجب فيها الابدال بل يجوز وخالف قوم في الرابعة فأوجبوا الابدال لاجتماع واو بن وكون الثانية غير مبذلة من زائد فان الضمة التى قبلها غير عارضة والى هذا ذهب ابن عصفور واختار المصنف القول بجواز

الوجهين لان الثانية وان كان مدها غير متجدد لكنهما مدة زائدة فلم تخل عن الشبه بالالف المنقلبة ودخل صورتان يجب فيهما
 الابدال الاولى ان تكون الثانية غير مدة نحو قولك في جمع الاولى انثى الاول اول الاصل وول وقولك في جمع واصلة وواقية أو اصل
 وأواق والاصل وواصل ووداق وواوين أو لهما فاء الكلمة والثانية بدل من ألف فاعلة كما تبدل في التصغير نحو أو يصل وأوبق
 وكذا الوبيت من الوعد مثال كوكب (٢١٠) قلت أو وعد والاصل ووعد والثانية ان تكون مدة أصلية نحو الاولى

أنثى الاول أصلها وولى
 بواوين أو لهما فاء
 مضمومة والثانية عين
 ساكنة وانما وجب
 الابدال حينئذ كراهة
 ما لا يكون في أول الكلمة
 من التضعيف الا نادرا
 كدود وخرج بتقييده
 بالبدء نحو هوى ونوى
 بنفيسات الاول ظهر
 ان في كلام المصنف أمورا
 أحدها انه يوههم قصر
 المستثنى على نحو ووفى مما
 مدته زائدة بدل من ألف
 فاعل وان ما سواه مما مدته
 زائدة يجب فيه الابدال
 وليس كذلك كما عرفت
 بانها انه يوههم ايضا ان
 المستثنى ممنوع الابدال
 وليس كذلك لما عرفت ان
 الصور الاربع المخرجة
 يجوز فيها الابدال ثالثها
 ان كلامه ليس صريحا في
 وجوب الابدال فيما يجب
 فيه مما سبق فلوقال
 واوا وهمز ابداء واولى
 مبداء - تما سوى ما الثمان
 طارمدا - تلخص من ذلك
 كله لما عرفت الثاني زاد
 في التمهيد لوجوب
 الابدال شرطا آخر وهو ان
 لا يكون اتصال الواوين

ألف الضمة اذا كانت عارضة لا يلزم ان تكون الثانية غير مبدلة وهذا صادق بكونها في بعض الصور
 غير مبدلة كما في المثال المتقدم للثالثة (قوله وان كان مدها غير متجدد) أي ابنا الكلمة ووضعها
 عليه (قوله بالالف المنقلبة) أي الصائفة وواو ثانية في نحو ووفى ولوقال بالواو المنقلبة عن الالف
 لسكان واضحا (قوله وأواق) وهو مما اعل اعلال قاض فتثبت الياء اذا حلى بال (قوله ورواق) بثلاث
 واراء أو لهما عطفة والثانية والثالثة من بنية الكلمة وهما مراد الشارح بقوله بواوين الخ (قوله
 كما تبدل) أي ألف فاعلة وواو في التصغير لان التفسير كالتصغير في ذلك (قوله نحو أو يصل وأوبق)
 تصغير واصل وواق فالواو في تصغيرها بدل من الفهما كما تقول في ضارب ضو رب ولوقال نحو أو يصل
 وأوبقة كما كان أنشبت بما قبله (قوله حينئذ) أي حين اذ كانت الواو الثانية غير مدة أو مدة أصلية
 (قوله كراهة الخ) ولا نهم لما أجاز والبدل في وجوه وهي واو مفردة لثقلها بالاضمة التزامه عند توالي
 واوين لانه أثقل من واو مفردة مضمومة (قوله من التضعيف) قال سم قد يقال التضعيف موجود في
 الصور الثلاث الاولى من الصور الخارجة العاقبة الا ان يقال هو عارض فلا يعتبره وأقره شيخنا
 وتبعه البعض وهو مشكل سؤالا وجوابا أما الاول فلان التضعيف موجود في الصورة الرابعة من
 الصور الخارجة فلا وجه لتخصيص السؤال بالثلاث الاولى منها أو الثاني فلان الصورة الثالثة لم
 يعرض فيها التضعيف وانما العارض فيها المدفقامل (قوله كدود) بفتح الدالين المهملتين اللب
 (قوله نحو هوى ونوى) أي في المنسوب الى هوى ونوى فلا تبدل الواو الاولى همزة لعدم تصدورها
 تصریح (قوله يوههم قصر المستثنى) اعترض بأن فيه قصر الشيء على نفسه وأجيب بأن المراد
 بالمستثنى الاستثناء أو ال في المستثنى للجنس فالمعنى المستثنى في كلام النحاة لا في خصوص المتن وما
 أجاب به فلبعض عن هذا الاجام من أن المراد شبهه ووفى الاشدها مدته عارضة أو زائدة انما يصح
 عبارة المصنف لا يدفع اجامها (قوله يوههم ايضا ان المستثنى الخ) أجاب سم بان رد فعل أمر لا ماض
 مجهول والاصل في الامر الوجوب فالمفهوم حينئذ انه لا يجب الابدال فيما خرج لانه لا يجوز قال شيخنا
 وتبعه البعض ومنه يعلم جواب الامر الثالث وفيه نظر اذا صرح بما لا يحتمل غير المراد ورد على
 تسليم انه فعل أمر ظاهر في الوجوب لا صريح فيه كما لا يخفى على من له مسكة (قوله واوا) معمول جعل
 في قول المصنف وفي مثل هراوة جعل واو الخ هراوة عطف على واو ابداء بالرفع عطف على نائب
 فاعل جعل والمعنى جعل أول واوين وقعا مبدأ كلمة أي صدرها هو واحتما وخفف الشارح مبداء
 بابدال همزته ألفا كما خفف طار بابدال همزته ياء وأعله اعلال قاض وقوله سوى ما الثمان الخ استثناء
 من مبداء وما موصول عانده محذوف أي سوى الصدر الذي الثاني منه أو ال عوض عن ضمير آي
 ثانية ومداء بفتح الميم تغيير محمول عن فاعل طار والاصل طارئ مده لا يقال لا يخرج بهذا الاستثناء نحو
 ووفى لان مد ثانيا لم يطرأ ثانيا الامر ان الثاني بعد عرض البناء للمجهول واو قبله ألف لانا تقول
 شخص مد ووفى طارئ والمسد الموجود قبل ذلك غيره (قوله ان بنى افعل) أي موازن افعل عمل
 (قوله من الواو) بفتح الواو وسكون الهمزة وهو الوعد (قوله فاذا انقلت الخ) فيه وفيما بعده مخالفة لما
 سيأتي في قول المصنف اسما كن صح الخ مع أن النقل انما يكون لحرف صحيح فقام مل (قوله الى وواو)

عارضاً بخلاف همزة فاصلة مثال ذلك أن بنى افعل من الواو فتقول يا وواو والاصل أو أو أي فقلت الواو الاولى يا وواو
 لسكونها بعد كسرة وقلت الياء الاخيرة ألفا تحركها وانفتح ما قبلها فاذا انقلت حركة الهمزة الاولى الى الياء الساكنة قبلها
 جذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ورجعت الياء الى أصلها هو الواو وال موجب قلبها فتصير الكلمة الى وواو فقد اجتمع
 واوان أول الكلمة ولا يجب الابدال ولكن يجوز الوجهان وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية الى الواو

فصارت وواجه الوجهان وفاقاً للفارسي قيل ونذهب غيره الى وجوب الابدال في ذلك سواء نقلت الثانية أم لا الثالث بقى مما تبدل منه الهمزة خمسة أشياء أحدها الواو المضمومة ضمة لازمة غير مشددة ولا موصوفة بموجب الابدال السابق ثانياً الياء المكسورة بين ألف وياء مشددة ثالثها الواو المكسورة المصدرية رابعها واخامها الهاء والعين وقد ذكرنا في التسهيل وانما يذكر هذه الخمسة هنا لان ابدال الهمزة منها جائز لا واجب وانما تعرض هنا للواجب وان تعرض لغيره فعلى سبيل الاستطراد فاما ابدال الهامن الواو المضمومة المذكورة فحسن مطرد نحو أجوه جمع وجهه وأدور جمع داره ونور جمع نار الاصل وجوه وأدور وأنور ونحو سووق جمع ساق وغور ومصدر غار الماء يغور وغوراء وغور وليس القلب في هذا الاجتماع الواوين لان الثانية مدة زائدة والاحتراز بالمضمومة عن المكسورة والمفتوحة وسيأتي الكلام عليهم ما يكون انضمة لازمة من ضمة الاعراب نحو هذه ولو وضمة التقاء الساكنين نحو اشتر والضلالة ولا تنسوا الفضيل والاحتراز بغير مشددة من نحو (٢١١) التعمود والتحول فانه لا يبدل

فيها والاحتراز بالقياس الاخير من نحو أو اصل هو أوق فان ذلك واجب كما مر وأما ابدال الهامن الياء المذكورة فتحوراني وغاني في النسب الى راية ومخاية الاصل راني وغاني بثلاث يات تخفف بقلب الاولي همزة وأما ابدالها من الواو المكسورة المصدرية فتحواشاح وافادة واسادة في وشاح ووفادة وسادة وقرأ أبي وابن جبير والتقي من اعاء أخيه وراى أبو عثمان ذلك مطرداً مقبلاً وقصره غيره على السماع والاحتراز بالمصدرية عن نحو واو طويل فلا تقلب لان المكسورة أخف من المضمومة فلم تقلب في كل موضع والوسط أبعد من التغيير وأما الواو المفتوحة فلا تقلب لطفة الفتحه الا

بواو مفتوحة فواو ساكنة فهزمة مفتوحة فألف (قوله فصارت و) بواو مفتوحة حين فألف (قوله الوجهان) اقرار الواو وابدالها همزة سم (قوله نقلت الثانية) أى حركة الهمزة الثانية (قوله أحدها الواو المضمومة الخ) مصدرية كالمثال الاول أو لا كما في الامثلة (قوله لازمة) بما خرج به ضمة واو سور جمع سوار لانها يجوز - كأنها تخفيفاً (قوله وقد ذكرنا) في بعض النسخ ذكرنا وهي الاولى لذ كر الخمسة في التسهيل (قوله وان تعرض لغيره) أى كما أتى في قوله وأوم ونحوه وجهين في ثابته أم (قوله لان الثانية مدة زائدة) أورد شيخنا وتبعه البعض على التعليل أنه لا ينافى بجواز الابدال لما تقدم من أنه يجوز اذا كانت الثانية مدة زائدة فالصواب تعديل سم بأنهم ما يعنى المبدأ ذلك دفعه بأن الذى تقدم الجواز فقط والذى ذكره الشارح هنا أن ابدال الواو المضمومة المذكورة حسن والحسن أخص من الجائز (قوله وسيأتي الكلام عليهم) أى في قوله وأما ابدالها من الواو المكسورة الخ وقوله وأما الواو المفتوحة الخ (قوله من نحو أو اصل وأوق) سبقه الى هذا المرادى في شرح التسهيل قال الدماميني وهو سهولان الكلام في الواو المضمومة لا المفتوحة (قوله وراى أبو عثمان الخ) عبارة الدماميني وهذا مطرد عند الجمهور وبعض النحاة يجعل ذلك مقصوراً على السماع والصحيح اطراده ثم نقل عن المرادى أنه قال رأيت في بعض الكتب أنه لغة هذيل (قوله آناة) بالنون بوزن فناة (قوله من الوينية) بفتح الواو وسكون النون كما يفهم من القاموس (قوله اسم امرأة) احترز به عن أسماء جمع اسم (قوله فقبل همزته أصلية) وقيل يبدل من الواو (قوله فقليل) أى شاذ (قوله واعلال حرفين الخ) استثناف نيه به على أن فى ماء شذوذاً من وجهين (قوله والافعلت) هذا أحد قولين ثانيهما أن الهمزة أصلية كما أن الهاء أصلية فالأوهامادان مستقلتان (قوله وماج ساعات الخ) قال فى القاموس الملاة كقناة فلاة ذات حروساب والجمع ملا وقال أيضاً الوديقه شدة الحرود كرم من معانى العباب الموج وقال أيضاً ضحك لسحاب برق والقرود صوت (قوله من أب) بتشديد الموحدة (قوله دابة وشأبة وياض) بفتح الهمزة فى الثلاثة للسكان قاله شيخنا السيد (قوله أدية) بفتح الهمزة وسكون الدال المهملة وقال الفارسي هي لغة قديمه وأديه بمغزلة يللم والم نازعه بليذه أبو الفتح بن جنى اه فارضى (قوله فى أسنانه ألل) يقال ألت أسنانه من

ماشد من قولهم امرأة آلهة والاصل وناة لانه من الوينية وهو البظ قال ابن السراج وأسماء اسم امرأة لانه فى الاصل وسما من الوسامة وهو الحسن وأحد المستعمل فى العدد أصله وحد من الوحدة بخلاف أحد فى ما جاء فى أحد فقبل همزته أصلية لانه ليس بمعنى الوحدة وأما ابدال الهمزة من الهاء والعين فقليل فمن ابدال الهامن الهاء قولهم ماء والاصل ماء وأصل ماه موه بدليل أمواه ومويه فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفا واعلال حرفين متلاصقين من الشاذ ومن ذلك أيضاً قولهم آل فعلت والافعلت بمعنى هل فعلت وهلا فعلت ومن ابدالها من العين قوله وماج ساعات ملا الوديق * أباب بحر ضاحك هروق فأصل أباب عباب وقال بعضهم ليست الهمزة فيه بدلامن العين وانما هو فعال من أب اذا تهيأ لان البحر يتهيأ للارتجاج فالهمزة على هذا أصل ومما شذذ ابدال الهامن الالف فى قولهم دابة وشأبة وياض وماروى عن البخاج من همز العالم والخاتم وابدالها من الياء فى قولهم قطع الله أدية أى يديه يريد به فرددت اللام وأبدات الياء همزة وقالوا فى أسنانه ألل أى بلل والهمال قصر الاسنان وقيل

احديدها الى داخل القم
يقال رجل ايل وامرأة
يلا وهمز بعضهم الشجة
وهي الخلقه وكذلك رثبال
وهو الاسد انتهى (ومدا
ابدل ثاني الهمزين من *
كلمة ان يسكن كما تروا تثن)
أي اذا اجتمع همزتان في
كلمة كان لهما ثلاثة أحوال
أن تتحرك الاولى وتسكن
الثانية وعكسه وأن
يتحرك معا والرابع وهو
أن يسكنا معا فتعذر فان
تتحركت الاولى وسكنت
الثانية وجب في غير تدور
ابدال الثانية حرف مد
يجانس حركة ما قبلها نحو
آرت أو ثا يثار الاصل
أأرت أو ثا يثار او من
الابدال ألفا بعد الفتحة
قول عائشة رضي الله عنها
وكان يأمرني أن آثر
بهمزة فألف وعوام
المحدثين يحرفونه فيقرؤنه
بألف وتاء مشددة وبعضهم
يرويه بتحقيق الهمزين ولا
وجه لواحد منهما وانما
وجب الابدال لعسر النطق
بهما وخص بالثانية لان
افراط الثقل حصل بها
وشذت قراءة بعضهم
انلافهم رحلة الشتاء
والصيف بتحقيق الهمزين
والاحتراز يكونهما من كلمة
عن نحو أو أتم زيد أم لا
وأنت فعلت هذا وأتمر
بكرام لافانه لا يجب فيه
الابدال بل يجوز التحقيق
كجارات والابدال فتقول
أو أتم زيد أم لا

باب فرح (قوله احديدها) أي ميلها (قوله رجل ايل) بفتح الهمزة والتخمية وتشديد اللام وقوله
وامرأة يلا بفتح التخمية وتشديد اللام مع المد كذا في القاموس (قوله الشجة) بشين مجمة (قوله
وكذلك رثبال) براء مكسورة فهوزة أو تخمية ساكنة فوحدة (قوله ومدا ابدل) بنقل فتحة همزة
الاولى الى التثوين (قوله ان يسكن) أي الثاني أي والاول متحرك لوضوح تعدد سكوتهم معا (قوله
وا تثن) بفتح التاء على أنه فعل أمر كما نقل عن خط ابن هشام لانه مقتضي رسمه بالتخمية لا بضمها على
أنه ماض مجهول وان أو همزة صنيع الشارح بعد وصنيع الفارضي لانه لو كان كذلك لرسم بالواو
ونكتة تعدد المثل الاشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون أولى الهمزين همزة قطع أو همزة وصل
ثم التمثيل با تثن باعتبار حالة الابتداء به اذ لا يلتقي الهمزتان الا حينئذ لا باعتبار حالة وصلهما بما قبله
كافي عبارة الناظم حيث عطفه على ما قبله ولو حذف المصنف واو العطف ليكون قوله ا تثن همزة
وصل مكسورة فياء مبدلة من همزة ساكنة على أنه جملة مبتدأة غير موصولة بما قبلها لكان واضحا
(قوله أي اذا اجتمع) المناسب حذف أي كالا يخفى (قوله همزتان) لم يتعرض المصنف والشارح
لتفصيل الهمزة المفردة وفي الهمع يجوز تخفيف الهمزة المفردة الساكنة ما قبلها بما يجانس حركتها
فتبدل ألفا في رأس وياء في ذنب وواو في بؤس والمتحركة بعد ساكن بحذفها ونقل حركتها الى
الساكن قبلها كقولك في أسأل سل ما لم يكن الساكن قبلها ممددا اذا غير ألف تحطيطه ومقرونة
أويا تصغير كحطيطه فتبدل الهمزة بمثل المد وتندغم فيه أو نون انفعال كأنا طرأ أي اعوج فتقر
الهمزة أو ألفا فتسهل بجعلها بينها وبين جانس حركتها كالباءة وهي أرض لفظان وكذا تسهل ان
تتحركت بعد فتح مطلقا مفتوحة كسأل أو مكسورة كسئم أو مضمومة كآؤم أو كانت بعد كسر أو
ضم وهي في صورتين مكسورة أو مضمومة كئمين وسئل ويستترى ورؤس فان كانت مفتوحة
أبدلت بعد الكسرة ياء كبرى في ترجع مائة وهي التيمية وبعد الضم واو يكون في جؤن جمع جؤنة
وهي سل معشى يجلي يجعله العطار طرفا الطيبة ورجل سولة في سؤلة وخالف الاخفش في صورتين
المضمومة بعد كسر كاستترى والمكسورة بعد ضم كسئل فابدل الاولى ياء والثانية واوا اه بزيادة
من القاموس قال الرضي في شرح الشافية وقد تبدل الهمزة ألفا اذا انفتحت وانفتح ما قبلها كسأل
ويا ساكنة اذا انكسرت وانكسر ما قبلها كاستترى وواو اذا انضمت وانضم ما قبلها
كروس قال عيبويه وهذا سماعي وليس بقياسي الا في الضرورة اه ملخصا واذا أبدلت ياء
ساكنة في مستترئين وواو ساكنة في رؤس التي ساكنة في حذف أحدهما للتخلص (قوله في غير
تدور) احتراز من قراءة انلافهم همزين شذوذ (قوله وكان) أي النبي صلى الله عليه وسلم يأمرني
أي اذا حضرت أن آثر أي طرأ ما وراء الأزار من الحائض (قوله بألف) أي يابسة وهي الهمزة
(قوله ولا وجه لواحد منهما) لان التاء لا تبدل من الهمزة العا كمنه تحقيق الهمزين ممنوع قال
شيخنا السيد لكن أجاز البغداديون آثر واعم واتهل من الأزار والامانة والاهل بقلب الثانية
تاء وادغامها في التاء وحكى الزمخشري آثر بالادغام وقال الناظم انه مقصور على السماع (قوله عن
نحو أو أتم زيد) بصيغة المعلوم وهمزة الاستفهام مفتوحة فههمزة ساكنة هي فاء الكلمة وحذفت
همزة الوصل المكسورة التي كانت بينهما الاستغناء عنها لعدم الابتداء بكلماتها بعد دخول همزة
الاستفهام وقوله وأنت بهمزين مفتوحين فان قلت هذا المثال لا يناسب فرض كلامه وهو سكوت
الهمزة الثانية قلت لعل الشارح أراد بالضمير في قوله والاحتراز يكونهما الهمزين لا بقيد كون
ثانيتهما ساكنة اشارة الى أن كونهما من كلمة شرط لوجوب الابدال في غير صورة سكوت ثانيتهما
ايضا وقوله وأتمر بكر بصيغة المعلوم وهمزة استفهام مفتوحة فههمزة ساكنة هي فاء الكلمة
وحذفت همزة الوصل المكسورة التي كانت بينهما الماسم (قوله فتقول أرتم الخ) كذا في النسخ

وانت فعلت وايمر بكرا م لان همزة الاستفهام كلمة والهمزة التي بعدها اول كلمة اخرى واما قول القراء في همزة الاستفهام وما يليها همزتان في كلمة فتقريب على المتعلمين وان سكنت الاولى وتحركت الثانية فان كانتا في موضع العين ادغمت الاولى في الثانية نحو سوال ولال ورأس ولويد كرهذا القسم لانه لا ابدال فيه وان كانتا في موضع اللام فسيأتي الكلام عليهما عند قوله ما لم يكن لفظا اتم وان تحركتا معا فاما ان يكون ثانيهما في موضع اللام أولا فهذا ان ضربان فاما (٢١٣) الاول فسيأتي بيانه واما الثاني فله

رسم اوتن بألف فواو ورسم ايمر بألف فباء وفيه كإف ال سم توقف لان همزة الاستفهام مفتوحة وابدال الهمزة الثانية انما يكون من جنس حركة الاولى فواجه قلب الثانية في اوتن واوا وفي ايمر ياء واعتذر شيخنا وتبعه البعض بان الابدال واوا ويا ويا فيما ذكر مبني على فرض ضم همزة الاستفهام أو كسرهما فقرأ اوتن بضم همزة الاستفهام وايمر بكسرها والمثال لا يشترط صحته وانا أقول هذا فرار من خطأ الى خطأ وازالة الضرر بضرر والذي ينبغي قراءة اوتن وايمر بضمهم همزة استفهام مفتوحة قالف لينه وانما رسم الشارح هذا الا في في الاول واوا وفي الثاني ياء اعتبار الماير رسم في بعض احوال الكلامتين قبل دخول الاستفهام وهو حال قراءة اوتن بالبناء للجهول وايمر بصيغة الامر ولا يخفى بعده فتأمل (قوله وانت فعلت) همزة استفهام مفتوحة قالف لينه بعلم من همزة أنت وقول البعض بابدال همزة أنت ياء واوا خلافا لما في الحواشي خطأ فاحش ونقول باطل (قوله واما قول القراء) بالقاف جمع قارئ كقول الشاطبي منهم باب الهمزتين من كلمة وعدت من ذلك نحو أنذرتهم (قوله فان كانتا في موضع العين الخ) ولا تنبغي ان في موضع الفاء لتعذر الابدال بالساكن سم (قوله نحو سوال) أي كثير السؤال ولا تنبغي أي بائع اللؤلؤ ورأس أي بائع الرأس سم (قوله فسيأتي الكلام عليهما) عنده قوله ما لم يكن لفظا اتم فانه سيصبح ثم بان ان اذا نبت من قرأ مثال قطر قلت قرأى بابدال الهمزة الثانية ياء (قوله فاما ان يكون ثانيهما) لم يقل فاما ان يكونا على صنيعة في الهمزتين الساكنة أولا هما لان الهمزتين الساكنة أولا هما كالحرف الواحد بخلاف المتحركتين (قوله فسيأتي بيانه) أي في الكلام على قوله ما لم يكن لفظا اتم فانه سيصبح ثم بان الثانية تبدل ياء مطلقا سواء فتحت الاولى أو كسرت أو ضمت (قوله ان يفتح الخ) هذا نصريح بمفهوم قوله ان يسكن لمافيه من التفصيل (قوله نحو أو ايدم الخ) قال المصريح التمثيل بجمع آدم وتصغيره مبنى على أنه عربي وقد اضطرب فيه كلام الزنجشري فذهب في الكشف الى أنه أعجمي على وزن فاعل كما زر وذهب في المفصل الى أنه عربي على وزن أفعل اه وأقره أرباب الحواشي وأنت خير بان هذا الخلاف انما هو في آدم العلم لا آدم الصفة المشتقة من الادمه وهي اللون المعروف فانه عربي باتفاق ولا ضرورة الى حمل المثال على العلم حتى يجعل التمثيل به مبني على أحد القولين فافهم (قوله وايسب) أي الواو في التصغير والجمع بدلا من ألفه أي ألف آدم (قوله كما في ضارب) راجع للون في (قوله لان المقترض) هو وقوعها ساكنة بعدها همزة مفتوحة (قوله بدل من الالف الخ) أي لان الهمزة حتى يرد على المازني وقوله لانه صار الخ عطف وقوله بدل من الالف وقوله صار مثل خاتم أي فاشبهت ألفه المبدلة من همزة ألف خاتم الغير المبدلة (قوله ويا اتركس ينقلب) معطوف على جملة قوله ان يفتح الخ أي وينقلب الهمز الثاني المفتوح ياء بعد كسر الهمز الاول (قوله وثانيهما) هذا تقدير لمعوت ذو (قوله مطلقا) حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور أعني كذا (قوله من أم) بفتح الهمزة وتشديد الميم أي قصد (قوله حركة الميم الاولى) وهي الفتحة وقوله فتصير الكلمة ايم أي بكسر الهمزة وفتح الياء (قوله وما يضم الخ) لم يقل مطاقا كما في سابقه ولاحقه اكتفاء بترك التقييد ببعض الاحوال

تسعة أنواع لان الثانية اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة وعلى كل حال من هذه الثلاثة فالاولى أيضا اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة فعلا في ثلاثة بتسعة وقد أخذني بيان ذلك بقوله (ان يفتح) أي ثاني الهمزتين (اترضم أو فضع قلب واوا) فهذا ان اثنتان من الهمزة الاولى نحو أو ايدم تصغير آدم والثاني نحو أو ادم جمعه والاصل أو ايدم وأدم همزتين فالواو بدل من الهمزة وليست بدلا من ألفه كما في ضارب وضارب وضارب لان المقترضى لابدال الهمزة الفأزال في التصغير والجمع وذهب المازني الى ابدال المفتوحة اثر فح ياء فيقول في أفعل التفضيل من أن زيداً من عمرو ويقول الواو في أو ادم بدل من الالف المبدلة من الهمزة لانه صار مثل خاتم والجمهور يقولون هو أو ان من عمرو (ويا اثر كسر ينقلب) ثاني الهمزتين للمفتوح وثانيهما (ذو الكسر مطلقا كذا)

أي ينقلب ياء سواء كان اثر فح أو كسر أو ضم فهذه أربعة أنواع مثال الاول أن تبني من أم مثل اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء فتقول انهم همزتين مكسورة فساكنة ثم تنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة قبلها فيمكن من ادغامها في الميم الثانية فتصير اتم ثم تبدل الهمزة الثانية ياء فتصير الكلمة ايم ومثال الثاني والثالث والرابع أن تبني من أم مثل اصبع بفتح الهمزة أو كسرهما أو ضمها والباء فهن مكسورة وتنفعل ما سبق فتصير الكلمة ايم وايم وايم واما قراءة ابن عامر والكوفيين أعني بالتحقيق فيما يوجب عنده ولا يتجاوز (وما يضم) من ثاني الهمزتين المذكورين

(واو أصم) سواء كان الاول مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً فهذه ثلاثة أنواع بقية التسعة المذكورة أمثلة ذلك أو بجمع أب وهو المرعى وان بنى من أم مثل اصبع بكسر الهمزة وضم الباء أو مثل أبل فتقول أو تم همزة مكسورة وواو مضمومة وأوم همزة وواو مضمومة متين وأصل الاول أب على وزن أفلس وأصل الثاني والثالث أتم وأزم فنقولوا فين ثم أبدلوا الهمزة وواو وأدغموا أحد المتلين في الآخر **تنبيه** خالف الاخفش في نوعين من هذه التسعة وهما المكسورة بعد ضم فابدلها وواو والمضمومة بعد كسر فابدلها ياء والصحيح ما تقدم انتهى ثم أشار (٢١٤) الى الضرب الاول من ضربى اجتماع الهمزتين المتحركتين وهو ان

يكون ثانيهما في موضع اللام بقوله (مالم يكن) أى ثانياً الهمزتين (لفظاً أتم) أتم فعل ماض ولفظاً اما مفعول به مقدم والجملة خبر يمكن أو خبر يمكن ومفعول أتم محذوف أى أتم الكلمة لعمى كان آخرها والجملة نعت للفظا (فبدال ياء مطلقاً) أى سواء كان ارتفع أو كسر أو ضم أو سكون أمثلة ذلك أن بنى من قرأ مثل جعفر وزجج وبرثن وقطع فتقول فى الاول قرأ على وزن على والاصل قرأ فأبدلت الهمزة الاخيرة ياء ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتح ما قبلها وتقول فى الثاني قرء على وزن هند والاصل قرئى أبدلت الهمزة الاخيرة ياء ثم أعل اعلال قاض وتقول فى الثالث قرء على وزن جل والاصل قسرو وأبدلت الهمزة الاخيرة ياء ثم أعل اعلال أى سكنت الياء وأبدلت الضمة قبلها كسرة فهذا الذى قبله

عن التصريح بالاطلاق (قوله وواو أصم) أى صيره وواو (قوله جمع أب) يفتح الهمزة وتشديد الواو (قوله أمثلة أتم) بضم الهمزة واللام وبينهما ما وجدته ساكنة وهو سجع المقل تصريح (قوله مالم يكن الخ) تنازعه كل من قوله قلب وواو وقوله ولما أصم لانه تنبيه لهما (قوله اما مفعول به مقدم) ولفظاً على هذا وقع على الكلمة المختومة بالهمزة وعلى الثاني واقع على نفس الهمزة فيكون عليه من الاخبار الموطئة لما بعدها كفى بل أنتم قوم تجهلون فأعرفه (قوله أو سكون) فيه أنه فرض كلام المصنف فى الهمزتين المتحركتين فكان يذهبى أن يقول وكذا اذا سكنت الاولى وتحركت الثانية (قوله وتقول فى الثاني قرء) أى بكسر الهمزة لانه منقوص وكذا الثالث كما سيد كره الشارح (قوله ثم أعل اعلال قاض) أى سكنت الياء تخفيفاً ثم حذف لتقاء الساكنين (قوله أيدى كسرة أى كسرة أى لتناسب الياء أى ثم حذف الياء لتقاء الساكنين وهل التيسير قبل ابدال الضمة أو بعد كل محتمل ولعل الثاني أولى ثم ما صنعه الشارح أقرب مسافة مما صنعه الدماهينى وعبارته واذا بنيت مثل برثن قلت قرؤ وأصله قرؤ وقلب الثانية ياء فقبل قرى فاستثقلت الضمة على الياء فسكنت فان قلبت الياء وواو لانضمام ما قبلها فصار آخر الاسم وواو ساكنة قبلها ضمة فقبلت الضمة كسرة والواو ياء فأعل اعلال قاض اه (قوله كل منهما على هذا الوزن) الكلام على التوزيع أى الاول على وزن هند والثانى على وزن جل وانما أعاده توطئة لقوله رفعاً وجرأ الخ (قوله وقرئياً) همزته مكسورة كهمزة ما قبله لامضمومة كما توهم ببديل اقتصار الشارح على عود الياء وبديل فبكف أيدى الناس عنكم (قوله أبدلت المتحركة ياء) أى فراراً من الثقل وسأل أبو عثمان أبا الحسن هلا أدغموا فى مثال قطر من قرأ كما أدغموا فى سأل فأجاب بأن العينين لا يكونان الا من جنس واحد بخلاف اللامين بديل درهم وقد رد أى فالعينان أحرى بالادغام من اللامين وبأن الحشو يجوز فيه ما لا يجوز فى الطرف بديل نوالى الواو فى هووى وامتناعه فى جمع واقية (قوله وانما أبدلت الهمزة الاخيرة ياء الخ) توجيه لقول المصنف فذال ياء مطلقاً وسكنت عن توجيهه الابدال بعد سكون الهمزة الاولى ولعلها لجل على الابدال بعد الحركة فتدبر (قوله لو كانت أصلية) أى غير منقلبة عن همزة وقوله ووليت كسرة أو ضمة أى كفى فى نحو (قوله رابعة) أى كعطيان فان ياءه منقلبة عن الواو التى هى أخيرة تقدير الان علامة التثنية فى تقدير الانفصال (قوله وأزم الخ) تقييد لبعض الصور المتقدمة فتأمل (قوله تشبيها الخ) تعليل لجواز الوجهين والجامع دلالة كل من الهمزتين على معنى زائد على أصل معنى الكلمة (قوله لمعاقبتها الخ) تعليل لتشبيه همزة المتكلم همزة الاستفهام أى انما شبهنا همزة المتكلم همزة الاستفهام دون الهمزة التى من كلمة الهمزة الثانية لمعاقبتها بقية أحرف المضارعة التى يجوز فى الهمزة بعدها الوجهان كفى يؤمن من الإيمان ويؤمن من التأمين ولو جعله

منقوصاً على هذا الوزن رفعاً وجرأ وتعدله الياء فى النصب فيقال رأيت قرئياً وقرئياً وتقول فى الرابع قرأى علة والاصل قرأهمزتين ساكنة فتحركة أبدلت المتحركة ياء وسملت لسكون ما قبلها وانما أبدلت الهمزة الاخيرة ياء ولم تبدل وواو قال فى شرح الكافية لان الواو الاخيرة لو كانت أصلية ووليت كسرة أو ضمة لقلب ياء ثالثة فصاعداً وكذلك قلب رابعة فصاعداً بعد الفتحه فلما أبدلت الهمزة الاخيرة وواو فيما نحن بصدده لا بدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء (وأزم ونحوه) مما أولى همزته للمضارعة (وجهين فى ثابته أم) أى قصدوا وهما الابدال والتحقيق فتقول فى مضارع أتم وأن أوم وأين بالابدال وأزم وأئن بالتحقيق تشبيهاً الهمزة المتكلم همزة الاستفهام نحو أنذرتم لمعاقبتها النون والتاء والياء **تنبيهات** الاول قد فهم من هذا

أن الابدال فيما أولى همزته غير المضارعة واجب في غير ندور كما سبق • الثاني لو توالى أكثر من همزتين حقت الأولى والثالثة والخامسة وأبدلت الثانية والرابعة مثاله لو بنيت من الههزة مثل أترجة قلت أو أرواة والاصل أأأ آة • الثالث لأن تأثير الاجتماع همزتين بفصل نحو أأ أو آة انتهى (وياء قلب ألفا كسرا تلاما أو ياء تصغير) ألفا مفعول أول بقلب وياء مفعول ثان قدم وكسرا مفعول بتلا وياء تصغير عطف عليه وتلا ومفعول في موضع نصب نعت لالف والتقدير قلب أأ تلاما كسرا أو تلاما تصغير ياء أي يجب قلب الالف ياء في موضعين الأول أن يعرض كسرا قبلها كقولك في جمع (٢١٥) مضباح ودينار مضابيح ودينار وفي

تصغيرهما مضميغ ودنيزير
 • والتصغير كقولك في تصغير
 غزال غزيلي (بوأذا)
 القلب (افعلا • في آخر)
 أي تفعل بالواو الواقعة
 آخر ما تفعل بالالف من
 قلبها ياء إذا عرض قبلها
 كسرة أو ياء التصغير
 فالاول نحو رضى وغزى
 وقوى وغاز أصلهن رضى
 وغزو وقوو وغازو لأنهن
 من الرضوان والغزو
 والقوة فقلبت الواو ياء
 كسرا ما قبلها وكونها آخر
 لأنها بالتأخير تتعرض
 لسكون الوقف وإذا سكنت
 تعذرت سلامتها فعومات
 بما يقتضيه لسكون من
 وجوب ابدالها ياء توصل
 الى الخفة وتناسب اللفظ
 ومن ثم لم تتأثر الواو
 بالكسرة وهي غير متطرفة
 كعوض وعوج الا اذا
 كان مع الكسرة ما يعضدها
 كحياض وسياط كسراتي
 بيانه والثاني كقولك في
 تصغير جرحى والاصل
 جريو فاجتمعت الياء والواو
 وسبقت احدهما

علمة ثانية لجواز الوجهين في همزة المتكلم لكان أحسن (قوله أن الابدال) أي المذكور سابقا من ابدال المفتوحة أثر همزة مفتوحة أو مضمومة ولو لم يثر مكسورة ياء وهكذا (قوله حقت الأولى الخ) أي فيما إذا كانت الهمزات خسار وقس على ذلك ماذا كانت أقل من خمس أو أكثر (قوله قلت أو أرواة) أي همزة مضمومة فواو ساكنة فهمزة مضمومة فواو ساكنة فهمزة مفتوحة فتاء تأتيث وقوله والاصل أأأ آة أي بخمس همزات الثانية والرابعة ساكنتان والأولى والثالثة مضمومتان والخامسة مفتوحة (قوله نحو آة) همزة مفتوحة فالألف ساكنة فهمزة اسم ترفع من الشجر كفي اللام يني مفردة آة (قوله ذا القلب) أي الى الياء لا بقيد كونه قلب ألف (قوله في آخر) أعربه بعضهم صفة لواء وهو ما يشير اليه صنيع الشارح وعليه فالفصل بين النعت والمنعوت للضرورة وأعربه بعضهم ظرفا لغواما متعلقا بفعل الأول أظهر معنى (قوله إذا عرض قبلها الخ) في التعبير بالعروض هنا تغليب ياء التصغير وكسرة غزى المبني للمجهول على كسرة رضى وقوى وغاز (قوله وقوى) انما رجحوا الابدال في قوى ويقوى على الادغام كفي قوة مع تحقق مقتضى الادغام أيضا وحصول التخفيف به أيضا لان التخفيف بالابدال أكثر من التخفيف بالادغام لان التلظز بالهمزة فالبدل أسهل من التلظز بالهمزة المدغمة فالهمزة المدغمة فيها نقله الدوشرى (قوله واذا سكنت) أي للوقف وقوله تعذرت سلامتها أي صنعها لوقوعها ساكنة اثر كسرة والقاعدة تقتضى قلبها ياء وقوله فعومت أي وهي متحركة في غير الوقف بما يقتضيه السكون أي للوقف والذي يقتضيه سكونها مع كسرها قبلها قلبها ياء كما قال من وجوب الخ (قوله وتناسب اللفظ) أي المقفوط به من الكسرة والياء (قوله ما يعضدها) أي وهو الالف الذي هو في حكم الياء كما يأتي سم (قوله كسراتي) أي في شرح قوله وجمع ذى عين الخ سم (قوله وفقد المانع من الاعلال) هو كونها من كلمتين كالتقاضى ولئى وكون السابق غير متماثل ذاتا وسكونا كديوان لان أصله دووان قلبت الواو الأولى ياء كما يأتي ذلك (قوله وأدغمت في الياء) في العبارة قلب والاصل وأدغمت فيها الياء (قوله لا يختص الخ) قد يقال عدم الاختصاص المسد كور لا يمنع من كون الثاني أيضا مقصودا بكلام المصنف لا يقال يلزم على قصده تكراره مع ماسياتي لدخوله في عموم ماسياتي لانا نقول ذكر الهمم بعد الخاص لا تكرار فيه نعم قد يجاب بأن المراد ليس بواجب القصد وأما جواب الحواشى بان المراد ليس بمقصود بالذات فلا يدفع الاعتراض بالسكينة فتأمل (قوله متطرفة) حال من الضعيف في الواقعة (قوله أو قبل التأنيث) عطف على في آخر قال المصرح ولم يفرقوا بين كون تاء التأنيث بنيت الكلمة عليها أولا وكان ينبغى في عرقية أن لا تقلب الواو ياء لان الكلمة قد بنيت على التاء بدليل أنه ليس ناسما معرب آخره واولها ضمة اه (قوله أو زيادتي فعلان) ليس المراد خصوص فعلان بهذه الهيئة بل هو تمثيل لموضع الزيادة لان الواو لا تقلب ياء في فعلان ساكن العين بل في مكسورها كما سيصرح به الشارح ولهذا عبر بالموضع بقوله أو قبل الالف والنون

بالسكون وفقد المانع من الاعلال فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء • تنبيه • هذا الثاني ليس بمقصود من قوله بوأذا افعلا في آخر انما المقصود التنبيه على الاول لان قلب الواو ياء لا يجتمعها مع الياء وسبق احدها بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ولا بما سبقها ياء التصغير على ماسياتي بيانه في موضعه ولذلك قال في التسهيل تبدل الالف ياء لوقوعها اثر كسرة أو ياء تصغير وكذلك الواو الواقعة اثر كسرة متطرفة فاقصر في الواو على ذكر الكسرة فلو قال • باثر ياء التصغير أو كسرة الف • تقلب ياء الواو ان كسرا ردف في آخر لطابق كلامه في التسهيل انتهى (أو قبل التأنيث أو زيادتي فعلان) أي

نحو شجوية وأكسبة وغاز به وعريقية تصغير عرقوة الاصل شجوة وأكسوة وغازوة وعريقية ونحو غزيان وشجيان من الغزو
والشجوة والاصل غزوان وشجوان فلهذا القلب ياء هو تطرف الواو بعد كسرة لان كلامنا ان الثابت وز ياد في فعالان كلمة تامة فالواقع
قبلها آخر في التقدير فعمل معاملة الاخر حقيقة وشذو تصحيحا من الاول مقاومة بمعنى خدام وسواسوة جمع سواء ومن الثاني اعلا لا
قوله من رجل عليان مثل عطشان مع علوت وناقاة عليان وقولهم صيدان بضم الصاد واما صينية وصيدان بكسر الصاد فهل أمره
وجود الكسرة والفاصل بينه •• (٢١٦) وبين الواو ساكن وهو جاز غير حصين ثم أشار الى موضع ثاب نقاب فيه

الزائدتين (قوله أي نحو شجوية) بتخفيف الياء أي خزينة وانما خص الشارح الكلام بالواو بعد
كسرة كما هو ظاهر صنيعة مع أن ظاهر المتن يشمل الواو قبل ياء التصغير أيضا بجزئية تصغير جروة
جريا على ما أسلفه من أن قلب الواو ياء بعد ياء التصغير غير مقصود هنا وتقدم ما فيه (قوله وعريقية)
قال المصريح كان ينبغي في عريقية أن لا نقاب الواو ياء لبناء عرقوة على التاء اذ ليس لنا اسم
معرب آخره واو قبلها ضمة وحينئذ فعرقوة بمنزلة عنقوان (قوله تصغير عرقوة) بفتح العين المهملة
وسكون الراء وضم اليقاف كما في القاموس احدى الحشبتين المعترضتين على فم الدلو (قوله وشجيان)
قال المصريح على وزن قطران بفتح القاف وكسر الطاء اهـ ويؤخذ منه أن الالف والنون فيسه
ليستما للثنية بل هما زائدتان كما هما في قطران (قوله مقاومة) بقاف ثم فوقية قال الدماميني جمع
مقتواسم فاعل من اقتصوى بمعنى خدم اهـ وأصله كما في التصريح مقتو وقلت الواو الثانية ياء
لتطرفها ثم كسرة ثم اعل اعلا لفاض (قوله وسواسوة) قال الدماميني هم الجماعة المستورون في
السن اهـ وقوله جمع سواء بفتح السين والمد بمعنى مستور والواو واسوة على الاصل في الاعلال
وزنه فعاقلة وفيه شذوذ من جهات أخرى احداها تكرر الفاء في الجمع مع عدم تكرارها في
الواحد وهو نظير تكرار العين في تصغير عشية على عشيشية مع عدم تكرارها في المكبر الثانية جمع
فعال على هذا الوزن فان قياس جمعه أسوية كقباء وأقيسة الثالثة تكرار الفاء زائدة مع عدم
تكرار العين معها فان قياس تكرارها زائدة أن تكرر العين معها كمريس فان كانت أصلية
فتكرارها وحدها قياس كقرقف وسندس كذا في التصريح (قوله ومن الثاني اعلا لا) أي وشذ
من الثاني اعلا لا الخ ووجه الشذوذ أن الكلام في الواو المكسورة ما قبلها الواو في المذكورات لم
يكسر ما قبلها بل سكن فيكون الاعلال شاذاً (قوله لصحة عين الفعل) أي عدم اعلاها والافه
معتلة يس (قوله لعدم الالف) كان عليه أن يزيد ونحو رواج وعوار لعدم الكسرة قبل الواو اذ
ما قبلها في الاول مفتوح وفي الثاني مضموم يستكمل محترزات الشروط الاربعة (قوله فعلوها في
المصدر) صوابه فأعولها (قوله وقبل حرف) هو الالف وقوله يشبه الياء أي يقرب منها قرباً أكثر
من قربها من الواو (قوله فأعلت) مكرر مع قوله فعلوها قال البعض وفي النسخ الصحيحة اسقاط قوله
فعلوها في المصدر (قوله بصير العمل في اللفظ) أي الماسمة من مرجحة واحد وهو الاعلال وان كان
في الفعل بالقلب الفواو في المصدر بالقلب ياء (قوله قولهم نار) بنون ثم راء (قوله وكان الاحسن) لم
يقبل الصواب لا مكان الجواب بأنه أراد بالمعتل المعل وقد وقع من المصنف ذلك غير مرة (قوله الى
الشرط الاخير) وهو أن يكون بعد العين ألف (قوله منه) أي من مصدر الفعل المعل عيننا (قوله في
الانفعال والافتعال) أي كالانقياد والاعتقاد (قوله كاسيأتى) أي في قوله وفي فعل وجهان والاعلال
أولى كالحليل (قوله من فعل مصدر) هذا مجمل مخالفة التسهيل للنظم (قوله وجمع) أي وأما جمع كما قيل

الواو ياء بقوله (وذا) أي
الاعلال المذكور في
الواو بعد الكسرة (أيضا
رأوا في مصدر) الفعل
(المعتل عيننا) اذا كان
بعدها ألف كصيام وقيام
وانقياد واعتقاد بخلاف
سواك وسوار لانقفاء
المصدرية ونحو لاوذلو اذا
وجارر جوار الصحة عين
الفعل وحال حولا وعاد
المريض عود العدم
الالف والاصل صوام
وقوام وانقواد واعتواد
لكن لما أعلت عينه في
الفعل استقل بقاؤها في
المصدر فعلوها في المصدر
بعد كسرة وقبل حرف يشبه
الياء فأعلت يقلبها ياء
جملا للمصدر على فعله
فقلبها ياء بصير العمل في
اللفظ من وجه واحد وشذ
تصحيحا مع استيفاء الشروط
قولهم نار فوار أي نفر
ولا نظيره وكان الاحسن
أن يقول المعل عيننا لان
لاوذ يطاق عليه معتل
العين اذ كل ما عينه حرف
عله فهو معتل وان لم يعمل

وقد أشار الى الشرط الاخير بقوله (والفعل) منه صحيح غالباً نحو الحول) يعني أن كل ما كان على فعل من مصدر الفعل المعل في
العين فالغالب فيه التصحيح نحو الحول والعود قال في شرح الكافية ونبه بتصحيح ما وزنه فعل على أن اعلال المصدر المذكور مشروط
بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال انتهى وفي تخصيصه بفعل نظر فان الاعلال المذكور لا يختص به لما عرفت من مجيئه في
الانفعال والافتعال كما سبق واحترز بقوله منه أي من المصدر عن فعل من الجمع فان الغالب فيه الاعلال كاسيأتى لكن قال في
التسهيل وقد يصح ما حقه الاعلال من فعل مصدر أو رجعا وفعل مصدر أو سوى بين هذه الثلاثة في أن حقه الاعلال وهو يخالف
ما هنا من أن الغالب على فعل مصدر التصحيح ثم أشار الى موضع ثالث نقاب فيه الواو ياء بقوله (وجمع)

ذى عين أعل أو سكن فاحكم بهذا الاعلال) أى المذكور وهو القلب ياء لكسر ما قبلها (فيه حيث عن) أى اذا وقعت الواو عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهى فى الواحد اما معلة واما شبيهة بالمعل وهى الساكنة وجب قلبها ياء فالاولى نحو دار وديار وحيلة وحيل وقيمة وقيم الاصل دوار وحول وقوم لانه لما انكسر ما قبل الواو فى الجمع نحو ديار وكانت فى الافراد معلة بقلبها الفاضحةفت فسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الالف واعلال الباقي لاعلال واحده ولو وقع الكسرة قبل الواو وشذ من ذلك حاجة وحوج والثانية وشرطها أن يكون بعدها فى الجمع ألف نحو سوط وسياط وحوض وحياض (٢١٧) وروض ورياض الاصل سواط

وحواض ورواض لانه لما انكسر ما قبلها فى الجمع وكانت فى الافراد شبيهة بالمعل لسكونها ضعفت فسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الالف لقسرها من الياء وصحة اللام لانه اذا سكنت اللام قوى اعلال العين فتحصل أن لقلب الواو ياء فى هذا ونحو خمسة شروط أن يكون جمعا وأن تكون الواو فى واحده مية بالسكون وأن يكون قلبها فى الجمع كسرة وان يكون بعدها فى الالف وأن يكون صحيح اللام فالسلاثة الاول مأخوذة من البيت والرابع يأتي فى البيت بعده والخامس لم يذكره هنا وذكروه فى التسهيل فخرج بالاول المفرد فانه لا يعمل نحو خوان وسوار الا المصدر وقد تقدم وشذ قولهم فى الصوان والصوار صبان وصار وبالثنائي نحو طويل وطوال وشذ قوله تبين لى أن القماء ذلة وأن أعزاء الرجال طباها

فى وربك فكبر اسم وجعل خالد الفاء فى فاحكم زائدة (قوله ذى عين) أى مفرد ذى عين (قوله بهذا الاعلال) يؤخذ منه أن العين واو وأن قلبها كسرة (قوله حيث عن) أى ظهر هذا الجمع غزى (قوله فالاولى) أى الواو المعلة ولا يشترط أن يكون بعدها فى الجمع ألف كما يؤخذ من التمثيل بحيلة وحيل وقيمة وقيم ومن ذكر هذا الشرط فى الثانية وتركه هنا لکن هذا الصنيع اعماياو اق ما مر عن التسهيل من أن حق فعل مصدر أو جمعا الاعلال والموافق لقوله هنا بهذا الاعلال وقوله وفى فعل وجهان الخ تقييد الواو المعلة أيضا بان يكون بعدها فى الجمع ألف ولم يجر الشارح على ما لو وافقه لانه سيرده (قوله لانه لما انكسر الخ) لتعليل قلب الواو ياء فى نحو ديار وقوله واعلال الباقي الخ لتلليل قلبها ياء فى نحو حيل وقيم (قوله فى نحو ديار) أى مما كان بعد عينه ألف وقلت عين مفردة ألفا وقوله وكانت أى الواو (قوله فسلطت الكسرة عليها) أى غلبت عليها (قوله وجود الالف) أى لما قر من أن الالف تشبه الياء (قوله فى هذا) أى المذكور من سباط وحياض ورياض ونحوه أى من كل جمع كان بعد عينه ألف فهو له فتحصل الخ مربط بالواو الثانية فقط أعنى الشبهة بالمعل ولهذا اقتصر على قوله وان تكون الواو فى واحده مية بالسكون ولم يقل أو معلة وذكروا من الشروط أن يكون بعدها ألف وهذا الغمايشترط فى الثانية قاله سم (قوله مية بالسكون) أى بسبب السكون (قوله مأخوذة من البيت) محل أخذ الثالث منه امم الاشارة فى قوله بهذا الاعلال كما مر (قوله يأتي فى البيت بعده) أى يؤخذ من البيت بعده (قوله نحو خوان) الخوان ككباب وخراب ما يؤكل عليه الطعام قاموس (قوله فى الصوان) صوان الثوب وصيانه مثلثين ما يصان فيه اه قاموس (قوله والصوار) بالصاد المهملة ككباب وخراب قطيع من البقر قاموس (قوله أن القماء) بفتح القاف والمدأى القصر (قوله قبل ومنه) أى من شذوذ الاعلال الواو المتحركة فى المفرد وهو مبنى على أن الجياذ جمع جواد (قوله الصافنات) أى الخيل الصافنات وهى التى تقوم على ثلاث قوائم وطوف حافر الرابعة وهو من الصفات المحمودة فى الخيل لانه كاذن تكون الا فى العرب الخالص الجياذ أى المسرعة فى جريها وقيل التى تجود بالرخص ويظهر أن الاول مبنى على أن الجياذ جمع جيد من الجودة والثانى على أنه جمع جواد من الجود ووصفها بالامر ين ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وسائرة (قوله وقيل انه جمع جيد لاجواد) عبارة التصريح وقيل الجياذ فى الالة ليس بشاذ وانما هو جمع جيد بشديد الياء لاجمع جواد اه أى وأصل جيد جويد فيكون من أفراد الواو المعلة (قوله وعود) بعين مفتوحة ووال مهملةين وهو المسن من الابل والشاة كما فى القاموس (قوله فى قولهم) أى فى الجمع من قولهم سم (قوله فقالوا فى الحيوان ثيرة ملح) ولم يعكسوا مع حصول الفرق بالعكس أيضا لانهم لما قالوا فى جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها اجلوا ثيرة فى جمعه عليه وليس ثور من الاقط ما يحمل جمعه فى القلب عليه نقله المصرح عن الجار بردي (قوله فيما حكاه الخ) انما قال ذلك لخالفه هذه الحكاية للحكاية قبلها (قوله نحو راء) كرجل وأصله روى أبدلت الياء همزة لتطرفها اثر ألف زائدة

(٢٨ - صبان رابع) قيل ومنه الصافنات الجياذ وقيل انه جمع جيد لاجواد وبالثالث نحو أسواط وأحواض وبالرابع ما أشار اليه بقوله (وصححو فغلة) أى جعلها عدم الالف فقالوا كوز وكوزة وعود وعودة وشذ الاعلال فى قولهم ثور وثيرة قال المبرد أرادوا أن يفرقوا بين الثور الذى هو الحيوان والثور الذى هو القطعة من الاقط فقالوا فى الحيوان ثيرة وفى الاقط ثورة وذهب ابن السراج والمبرد فيما حكاه عنه الناظم أن ثيرة مقصور من فعالة وأصله ثيرة كجبارة حذف الالف وبقيت الفتحمة دليلا عليها وقيل جموه على فعلة بسكون العين فقلب الواو ياء لسكونها ثم حركت وبقيت الياء وقيل جماع على ثيران ليجرى الجمع على سنن واحد وبالخامس نحو راء

في جمع ريان وأصله رويان لأنه لما أعلت اللام في الجمع سلمت العين للالاجتماع اعلالان ومثله جوا جمع جوا بالتشديد أصله جوار
 فلما أعلت اللام سلمت العين (وفي فعله) جمعاً (وجهان) الاعلال والتصحيح (والاعلال أولى كالحليل) جمع حيلة والقيم جمع قيمة .
 والديم جمع ديمة وجاء التصحيح أيضاً نحو حاجة وحوج في تنبيهان في الأول اقتضى تعبيره بأولى أن التصحيح مطرد وليس كذلك بل هو
 شاذ كما تقدم فكأن اللاتق أن يقول وصححوا فعلة وفي فعله قد شد تصحيح فتم أن يعمل وقد تقدم نقل كلامه في التسهيل . الثاني
 انما خالف فعل فله لان فله لما . . (٢١٨) عدمت الالف وخفف النطق بالواو بعد الكسرة لقلبة عمل اللسان انضم الى

ذلك تحصيل الواب بعدها
 عن الطرف بسبب هاء
 التأنيث فوجب تصحيحها
 بخلاف فعل ثم أشار الى
 موضع رابع تغلب فيه الواو
 ياء بقوله (والواو لا يبعد
 فتح يا انقلب . كالمعطيان
 رضيان) أي اذا وقعت
 الواو طرفاً رابعة فصاعداً
 بعد فتح قلبت ياء وجوباً لان
 ما هي فيه حينئذ لا يبعد
 نظيراً يستحق الاعلال
 فيعمل هو عليه وذلك شعور
 أعطيت أصله أعطوت
 لأنه من عطا يعطو بمعنى
 أخذ فلما دخلت همزة
 النقل صارت الواو رابعة
 فقلبت ياء جلالاً لماضي
 على مضارعه وقد أفهم
 بالتمثيل ان هذا الحكم
 ثابت لها سواء كانت في اسم
 كقولنا المعطيان وأصله
 المعطون فقلبت الواو
 ياء جلالاً اسم المفعول على
 اسم الفاعل أم في فعل
 كقولنا رضيان أصله
 رضوان لأنه من الرضوان
 فقلبت الواو ياء جلالاً بناء
 المفعول على بناء الفاعل
 وأما رضيان المبني للفاعل

تصريح (قوله في جمع ريان) نقيض عطشان (قوله وأصله رويان) أجمع فيه الواو والياء وسبقت
 احدهما بالساكن فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء واكتفى هنا باستفادة أصل الجمع من ذكر
 أصل المفرد عن التصريح بأصل الجمع الذي سلمت في لاحقه (قوله اعلال العين يابدالها
 ياء للكسرة قبلها راء اعلال اللام يابدالها همزة لوقوعها طرفاً ثانياً زائدة فاقصر على اعلال
 اللام لانها محل التغيير تصريح (قوله كما تقدم) أي في قوله وشذ من ذلك حاجة وحوج (قوله فتم أن
 يعمل) تصريح بما فهم من قوله قد شد تصحيح (قوله وقد تقدم) أي في شرح قوله والفعل منه صحح
 غالباً نحو الحول وقوله نقل كلامه في التسهيل أي الدال على ما قلنا من شذوذ التصحيح (قوله لما
 عدمت الالف وخفف الخ) لعل العطف من عطف المسبب على السبب إذ يفقد البعيد من الواو وهو
 الالف يخفف النطق بالواو ولا يخفى أن عدم الالف وخفف النطق جهة جمع وموافقه لاجهه فرق
 ومخالفه فكان اللاتق أن يقتصر على قوله لان في فعلة تحصيل الواب الخ (قوله لا ما) حال من ضمير
 انقلب هو قوله كالمعطيان بفتح الطاء رضيان بفتح الضاد مع فتح أوله أروضه وعلى هذا حل الشارح
 (قوله طرفاً) أخذه من قوله لا ما وقوله رابعة فصاعداً أخذ من التمثيل بجعله قيدا اسم (قوله لان
 ما هي فيه) أي لان اللفظ الذي تلك الواو فيه (قوله نظير) كالمعطيان اسم فاعل فانه نظير معطيان اسم
 مفعول (قوله فيعمل) بالرفع هو أي ما هي فيه عليه أي على النظر (قوله وذلك) أي المستوفى
 للشروط (قوله على مضارعه) لانها قلبت في مضارعه وهو يعطى ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله أقولك
 رضيان) يضم أوله على البناء للمفعول أخذ مما بعده (قوله على بناء الفاعل) وهو رضيان بكسر
 الضاد مع ضم أوله (قوله وأما رضيان) أي بفتح أوله وثالثه (قوله فلقولك في ماضيه رضى) أي وأصل
 رضى رضو فقلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله نحو المعطاة) فألفه منقلبه عن ياء تحركها
 وانفتاح ما قبلها وهذه الياء منقلبه عن واو لوقوعها رابعة اترفتح وفي التسهيل وشرحه للداميني
 بعدم مجتأ ابدال الواو الواقعة اثر كسرة ياء ما نصه وكذلك الواو الواقعة اترفتح في الاسم نحو الهسى
 أرفى الفاعل نحو عادت فصاعداً نحو مصطفي واصطفت طرفة كما مثلنا أو قبل هاء التأنيث نحو
 مدعاة ومصطفاة أه فقلبت الواو ياء أع من الظاهر والمقدر نحو شخبنا التمثيل بنحو المعطاة
 على ما إذا نى أو جمع فانه يقال فيه حينئذ المعطيان والمعطيان غير محتاج الياء بل غير ملائم للتعبير
 بهام التأنيث اذ المستعجب معه حينئذ تا التأنيث لاهأه لان تاء هي الموجودة في تسمية المعطاة
 وجمعه بل دعوى أن تثنيته المعطيان غير صحح لان تثنيته المعطاتان لا غير فاعرف ذلك والله
 الموفق (قوله مع أن المضارع) وهو تنغازي وتنغاضي (قوله وهو) عائد على معلوم من السياق وهو
 المعلن المجرد من التاء (قوله في مضارع شأو) بفتح الهمزة وكذلك المضارع (قوله لانه من الشأو)
 بسكون الهمزة أي فهو واري (قوله فقلبت) بالنصب أي حتى تقلب وكذا قوله فيعمل (قوله قلت
 يشأيان) بالبناء للمفعول وقوله جلا على المبني للفاعل أي المقالوبه واوه ياء لاجل الكسرة قبلها وفي

من الثلاثي المجرد فلقولك في ماضيه رضى في تنبيهان في الأول يستعجب هذا الاعلال مع هاء التأنيث
 بنحو المعطاة ومع تاء التفاعل نحو تنغازي بناو د اعينامع أن المضارع لا كسر قبل آخره قال سيبويه سألت الخليل عن ذلك فأجاب بأن
 الاعلال ثبت قبل مجي التاء في أوله وهو غازي بناو د اعينامع على تنغازي ونداعى ثم استعجب معها . الثاني شد قولهم في مضارع
 شأو بمعنى سبق يشأيان والقياس يشأوان لانه من الشأو ولا كسرة قبل الواو فقلبت لاجلها ياء ولم تقلب في الماضي فيعمل مضارعه
 عليه نعم ان دخلت عليه همزة النقل قلت يشأيان جلا على المبني للفاعل وأشار بقوله

(ووجب ابدال واو بعد ضم من ألفه ويأكون بذالها اتعرف) الى ابدال الواو من أختها الألف والياء أما ابدالها من الألف ففي
مسئلة واحدة وهي أن ينضم ما قبلها نحو يوبع وضرب وفي التنزيل ما وري عندهما وأما ابدالها من الياء لضم ما قبلها ففي أربع
مسائل الأولى أن تكون ساكنة مفردة أي غير مكررة في غير جمع نحو موقن وموسر أصلهما ميقن وميسر لانهما من أيقن وأيسر
فقلب الياء واو الا نضمام ما قبلها وانخرج بالساكنة المتحركة نحو هيام فانها تحصنت بحركتها فلا تقلب الا فيما سيأتي بيانه وبالمفردة
المدخنة نحو حيص فانها لا تقلب لتحصنها بالادغام وبغير الجمع من أن تكون في جمع فانها لا تقلب واو ابل تبدل الضمة قبلها كسرة
فنصح الياء والى هذا أشار بقوله (ويكسر المضموم في جمع كما يقال هيم عند جمع (٣١٩) أهيم) أو هيماء فأصل هيم هيم يضم

الهاء لانه نظير جر جمع
أجر أو جراء فخفف بابدال
ضمة فائه كسرة لتصح
الياء وانغمم تبدل ياره
واو كما فعل في المفرد لان
الجمع أنقل من المفرد
وتوار أثقل من الياء
فكان يجتمع مع ثقلان
ومثل هيم بيض جمع أبيض
أو بيضاء (تنبهات)
الأول سمع في جمع عائط
عوط باقرار الضمة وقلب
الياء واو وهو شاذ وسمع
عيط على القياس الثاني
سيأتي في كلامه أن فعلي
وصفا كالكوسى أنثى
الاكيس يجوز فيها
الوجهان عنده فكان
ينبغي أن يضمها الى ما تقدم
في الاستثناء من الاصل
المذكور الثالث حاصل
ما ذكره أن الياء الساكنة
المفردة المضموم ما قبلها
إذا كانت في اسم مفرد غير
فعلي الوصف تقلب واو
وتحت ذلك نوعان أحدهما

بعض النسخ قلت يشبان وكان قياسا وتقول فيه مبنيا للمفعول يشأيان بالقلب أيضا الخ وعليه
يقرأ قلت يشبان بالبناء للفاعل (قوله ووجب لبدال الخ) اعترضه الغزوي بأن فيه العيب المسمى
بالضمين وهو أن يتصل آخر البيت بأول البيت بعده وقوله من ألف متعلق بابدال (قوله ويأكون)
أي باعتبار أصله فلا يقال موقن ليا فيه (قوله بذال) الاشارة راجعة الى ابدال واو الا بقيد
كون المبدل منه أنفا (قوله الى ابدال الواو) أي ابدالها غير ما تقدم في محله من ابدال الواو من
الألف في جمع نحو ضاربة على ضوارب وتصغير نحو ضارب على ضورب وكذا قوله أملا ببدالها من
الألف فصح قول الشارح في مسئلة واحدة وان دفع الاعتراض عليه بمسئلة الجمع أما التصغير
فدأخل في عموم هذه المسئلة الواحدة وان أوهم اقتصاره في التمثيل لها على نحو يوبع وضورب
خلافه (قوله نحو موقن وموسر) هذا في الاسم وبمثاله من الفعل يوقن ويوسر (قوله نحو هيام)
بضم الهاء وتخفيف الياء يطلق على العطش الشديد وعلى اختلال العقل من العشق وعلى
ما يأخذ الابل فتم في الارض ولا ترعى (قوله الا فيما سيأتي بيانه) أي في قوله واو الا ان الضمرد
اليامتي الخ (قوله نحو حيص) بتشديد الياء جمع حائص فهذا المثال خارج بقوله في غير جمع أيضا
قاله المصريح والمثال الجيد أن يبنى من البيع مثل حاض فتقول يباع ولا يعمل لما ذكرنا (قوله
فكان يجتمع ثقلان) اسم كان ضمير الشأن (قوله عائط) بعين وطاء مهملةين الناقاة التي لا تحمل
تصریح (قوله كالكوسى أنثى الاكيس) والكياسة تطلق على معان منها العقل وخلاف الحق (قوله
عنده) أي المصنف أما عند سيديويه والجهور فيتمين فيه اقرار الضمة وقلب الياء واو كما سيأتي
(قوله فكان ينبغي أن يضمها) أي باعتبار أحد وجهيها وهو ابدال الضمة كسرة واقراء الياء ويوجب
بأن ضمها الى ذلك معلوم مما يأتي سم (قوله الى ما تقدم) أي الجمع الذي تقدم وقوله في الاستثناء
أراد الاستثناء بالمعنى اللغوي وهو مطلق الاخراج وقوله من الاصل المذكور أي القاعدة
المذكورة في قوله ويأكون الخ لانه في قوة قولك كل ياء قبلها ضمة تقلب واو (قوله في اسم مفرد)
قيد بالاسم مع أن كلام المصنف يشمل الفعل نحو يوقن ويوسر كما مر فلو قال فع فعل أو اسم مفرد الخ
لكان موافقا (قوله مثل برد) أي اسم مفرد اهلي وزن برد (قوله وظاهر كلام المصنف موافقه)
لدخوله في قوله كوقن مع كونه لم يستثن الا الجمع (قوله أن يكون فعلا بالكسر) اذ لو كان فعلا بالضم
لوجب أن يقال فيه دول (قوله قلت) أي بعد نقل ضمة العين الى الفاء ثم قلبها كسرة (قوله أن تكون
مفعلة بالكسر) اذ لو كانت مفعلة بالضم لوجب أن يقال فيه معوشة (قوله بين العيشة) بعين وسين
مهملةتين يياض يحافظه شقرة كافي القاموس (قوله على حد أجر بين الحجر) أي على طريقته

ما الياء فيه فاه الكلمة نحو موقن وقدمر والاخر ما الياء فيه عين الكلمة كما اذا بنيت من الياء مثل برد فتقول بيض وفي
هذا خلاف قد ذهب سيديويه والخليل ابدال الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع ومذهب الاخفش اقرار الضمة وقلب الياء واو
وظاهر كلام المصنف موافقه فتقول على مذهبهما بيض وعلى مذهبه بوض ولذلك كان دليل عندهما محتملا لان يكون
فعلا وأن يكون فعلا ويتعين عنده أن يكون فعلا بالكسر واذا بنيت مفعلة من العيش قلت على مذهبهما معيشة وعلى مذهبه
معوشة ولذلك كانت معيشة عندهما محتملة أن تكون مفعلة وأن تكون مفعلة ويتعين عنده ان تكون مفعلة بالكسر
واستدل لهما بأوجه أحدها قول العرب أعيس بين العيشة ولم يقولوا العوسة وهو على حد أجر بين الحجر ثانيها قولهم مبيع
والاصل مبيوع

نقلت الضمة الى الباء ثم كسرت لتصح الياء وسيأتي بيانه ثالثها ان العين حكم لها بحكم اللام فابدلت الضمة لاجلها كما ابدلت لاجل اللام واستدل الاخفش بأوجه أحدها قول العرب مضافه لما يحذر منه وهي من ضاف بضيف اذا أشفق وحذر قال الشاعر
 * وكنت اذا جرى دعا مضافه * (٢٣٠) أشهر حتى يبلغ الساق مستزرى * ثانيها ان المفرد لا يقاس على الجمع لانا وجدنا الجمع

يقاب فيه ما لا يقاب في المفرد الا ترى ان الواو في المتطرفين يقابلان ياء في الجمع نحو عتي جمع عات ولا يقابلان في المفرد نحو عتو مصدر عتا ثالثها ان الجمع أثقل من المفرد فهو وادعى الى التخفيف وصحح أكثرهم مذهب الجليل وسيبويه وأجابوا عن الاول من أدلة الاخفش بوجهين أحدهما ان مضافه مضاف لا يتنى عليه القواعد والآخر ان أبانكر الزبيدي ذكره في مختصر العين من ذوات الواو وذكر أضاف اذا أشفق رباعيا ومن روى ضاف بضيف فهو قليل وعن الثاني والثالث بأخما قياس معارض للنص فلا يلتفت اليه اه ثم أشار الى ثلاث مسائل أخرى ثانية وثالثة ورابعة تبدل فيها الياء واوا لانضمام ما قبلها بقوله (وواو اثر الضم رد اليامتى * ألى لام فعل أو من قبل تا كما بان من رمى كمقدرة كذا اذا كسبعا صيره) فالاولى من هذه الثلاثة ان تكون الياء لام فعل نحو قوض الرجل ورمو وهذا مختص بفعل التعجب

فيكون أصل العيسة بضم العين (قوله نقلت الضمة الى الباء) أى الموحدة أى فحذفت الواو لالتقاء السباكسرين وقوله ثم كسرت أى الباء الموحدة لتصح الياء أى التختية (قوله ان العين حكم لها الخ) حاصله ان الضمة ابدلت كسرة لاجل اللام في نحو وأطب جميع ظبي اذا صغره أظبي كارجل فكسرت الموحدة لتسلم التختية فيقاس على ذلك ابدالها كسرة لاجل العين فيما اذا بنيت من البياض مثل برد ولو قال الشارح ثالثها يقاس العين على اللام في ابدال الضمة كسرة لاجلها كان أوضح (قوله مضافه) بضم مضافة وفاء (قوله اذا أشفق وحذر) العطف للنفسير كما يفيد كلام القاموس (قوله أشهر الخ) كناية عن شدة قيامه واهتمامه في نصره جاره عند حلول النائية به والساق بالعصب مفعول مقدم ومترى فاعل مؤخر (قوله نحو عتي) بضم العين وكسرها واقتصار البعض على الكسرة قصور (قوله جمع عات) أصله عتو وواو ين فاستقل اجتماعهما بعد ضميتين فكسرت التاء فانقلبت الواو الاولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فاجتمعت واو ياء وسبقت احدها بما بالسكون فنقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسرت العين في احدى اللغتين انبا علما بعدها (قوله ولا يقابلان في المفرد) أى لا يجب ذلك بل هو قليل لما سيأتي عند قوله كذا الذو وجهين جاء الفعل الخ انه يقل الاعلال المذكور نحو عتي عتيا (قوله ان الجمع أثقل من المفرد) لوجهه علة ثانية لتكون المفرد لا يقاس على الجمع لكان أحسن (قوله ان مضافه مضاف) أى والقياس مضافة وحكى أبو سعيد سماعه وسماع مضافة أيضا كفى العين (قوله من ذوات الواو فيكون مضافه من ضاف يضاف فلا شاهد فيه لان الواو حينئذ أصل لا بدل ياء (قوله وذكر أضاف اذا أشفق رباعيا) هذا زيادة فائدة ولا دخل له في الجواب (قوله بأنهم يقاس) لعل مراده بالقياس بما كان من جهة منظر العقل لا من جهة النقل وقوله للنص هو قول العرب أعيس بين العيسة وقولهم ميبع (قوله ثم أشار الى ثلاث مسائل الخ) قال الاسقاطى جعل الشارح هذا البيت اشارة الى ثلاث مسائل وقياس ما أسلفه في قول الناظم قبل الواو اذا فعلت آخر أو قبل تاء التأنيث أو زيادتي فعلا من جعل ذلك مسألة واحدة أن يجعل ما هنا مسألة واحدة اه ويمكن توجيهه المخالفة بأنها اشارة الى جواز الاعتبارين (قوله وواو اثر الضم الخ) أى رد أى صير الياء اثر الضم واوامتى ألى أى وجد الياء لام فعمل أو من قبل تاء التأنيث كما شخص بان من رمى كلمة كمقدرة بفتح الميم وضم الدال كذا رد الياء اثر الضم واو اذا صير الباني لفظ رمى مثل سبعان بفتح السين المهملة وضم الموحدة وأضاف التاء للباني للملازمة لها لانه المتكلم بها وسبعان قال ابن هشام الصواب فتح نونه على لغة من أجرى المثني مسمى به مجرى سلبان ولو كسرت النسب لزم أن يقال كسبعاين اه وعندى فيما ذكره من الزوم نظر لان الزام المثني وما ألحق به الالف لغة كما سبق (قوله وهذا) أى كون الياء بلنقلية واو الوقوعها اثر ضم لام فعل مختص الخ (قوله فانك تقول مر موة) ولا يرد قولهم ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة لازمة لان التاء لما كانت لازمة لبناء الكلمة عليها كانت الواو كأنها حشولا لام ولهذا لم يقل توافة لان تاء هالست لازمة كما سيذكره الشارح (قوله بخلاف نحو توائيه) هذا محترز قوله بنيت الكلمة عليها (قوله لانه ليس الخ) علة لسلامة الياء من القلب (قوله وبقي الاعلال بحاله الخ) جواب عما يقال لا يلزم بعد طر والتاء من اعادة الضمة

فالمعنى ما أفضاه وما أرماه ولم يجئ مثل هذا في فعل متصرف الا ما ندر من قولهم هو الرجل فهو ونهى اذا كان كامل النهيته وقاب وهو العقل والثانية ان تكون لام اسم مختوم بتاء بنيت الكلمة عليها كان تبنى من الرمي مثل مقدرة فانك تقول مر موة بخلاف نحو توائى توائيه فان أصله قبل دخول التاء توائيا بضم كتنكاسل تنكاسلا فابدلت ضمة كسرة لتسلم الياء من القلب لانه ليس في الاسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة ثم طرأت التاء لافادة الوحدة وبقي الاعلال بحاله لانها عارضة لا اعتداد بها والثالثة ان تكون

لام اسم محتوم بالالف والنون كان بنى من الرمي مثل سبعان اسم الموضع الذي يقول فيه ابن أجر ألا ياديار الحى بالسبعان أمل عليها بالبي الملوون فانك تقول رموان والاصل زميان فقلبت الباء واوا وسلمت الضمة لان الف والنون لا يكونان أضعف حالا من التاء اللازمة في التحصين من الطرف (وان تكن) الباء الواقعة ارضم (عين الف على وصفاء) فذلك بالوجهين عنهم) أى عن العرب (بلنى) أى يوجد كفولهم فى أنثى الاكيس والاضيق الكيسى والضيق (٢٣١) والكوسى والضوق بترديد بين جملة

على مذكرة تارة وبين رعاية الزنة أخرى واحترز بقوله وصفا عما اذا كانت عين الف على اسما كطوبى مصدر ا لطاب أو اسما لشجرة فى الجنة تظللها فانه يتعين قلبها واوا وأما قراءة طيبى لهم فشاذة **نفسه** فعلى الواقعة صفة صليح ضم بين أحدهما الصفة المحضة وهذه يتعين فيها قلب الضمة كسرة لسلامة الباء ولم يجمع منها الاضمة ضيرى أى جائرة يقال ضازره حقه بضيرزه اذا بخره وجر عليه ومشية حيكى لى يتحرك فيها المنسكان يقال حال فى مشية يحث اذا حرك منسكبه والاخر غير المحضة وهى الجارية مجرى الاسماء وهى فعلى أفعال كاطوبى والكوسى والضوق والخورى مؤنثات الاطيب والاكيس والاضيق والآخر وهذا الضرب هو مراد المصنف وهو فيما ذكره مخالف لما عليه سيبويه والتخوين فانهم ذكروا هذا الضرب فى باب الاسماء فحكموا له بحكم الاسماء أعنى من اقرار الضمة وقلب الباء واوا كطوبى مصدرا وظاهر كلام

وقلب الباء واوا وقوع اسم معرب آخره وارقبها ضمة لازمة فهال قبيل توافوة واطلاق الاعلال على ابدال الضمة كسرة مجاز لان الاعلال كفى الشافية تغيير حرف العلة للتخفيف بحذف أو قلب أو اسكان (قوله ابن أجر) رده العينى بأن قائله تميم بن أبى مقبل لابن أجر (قوله أمل) املال الكتاب واملأوه أن يقوله فيكتب عنه ولعله ضمن أمل معنى كرفعاه بالباء والبي بكسر الموحدة والمصدر مصدر بلى الثوب اذا خلى والملوان الليل والنهار (قوله لا يكونان أضعف الخ) لك أن تقول اذا بنى من الغزو مثل ظربان فانه يقال غزيان فيعطى ما قبيل الاف والنون حكم ما وقع آخر المحضا كرضى أى من قلب الواو ياء تطرفها اثر كسرة ومقتضى هذا أنه لا يقال فى مثل سبعان من الرمي رموان لانه لا يجوز أن يقال فى مثل عضد من الرمي رءولانه ليس لنا اسم يمكن آخره وبلازمة بعد ضمة بل يجب أن تقلب الضمة كسرة فتسلم الباء فتقول رم فيكذا يجب أن يقال رميان باعلال الحركة دون الحرف فانه الموضع اه نصرح وقوله فى التحصين متعلق بأضعف أى تحصين الواو وقوله من الطرف أى من أن تكون طرفا فيلحقها الاعلال أى بل هما كالتاء أو أقوى فى هذا التحصين (قوله فذلك) أى الباء الواقع ارضم (قوله بالوجهين) أى السابقين وهما ابدال الضمة التى قبل الباء كسرة وابقا الضمة فتقلب الباء واوا (قوله بترديد) أى لى على المذكور والباء سببية وفى نسخ ترديدا وقوله بين جملة على مذكرة أى فى وجود الباء وتعبيره بالحمل أولا وبالرعاية ثانيا فتغن ولو قال رعاية لمذكرة تارة وللزنة أخرى لكان أوضح وأخضر (قوله مصدرا) عبارة المرادى اسم مصدر من الطيب (قوله ومشية حيكى) جاء مهملة مكسورة فتحية ساكنة فكاف ويقال فيها حيكى بفتحات كحزمى كما فى القاموس (قوله كاطوبى) تمثله هنا بالطوبى للصفة الجارية مجرى الاسماء لا ينافى تمثله به سا بقاللا اسم لان الممثل به هنا طوبى مؤنث الاطيب كما يصرح به وسابقا طوبى المصدر أو اسم الشجرة كما صرح به (قوله هو مراد المصنف) أى وان صدق كلامه على الاولى أيضا (قوله فى باب الاسماء) أى نوعها الجارية مجراها وقوله فحكموا الاحسن وحكموا بالواو وقوله أعنى من اقرار الضمة يبنى حذف أعنى أو من فتأمل (قوله كفى طوبى) أى كالعامل الذى فى طوبى والكاف للتنظير وقوله مصدر أى أو اسم الشجرة لان طوبى الاسم ليس محصورا فى طوبى المصدر كما مر (قوله كما يقال فى جمع أفكل) أى الذى هو اسم لاصفة (قوله وأجاز فيه الوجهين) أى فيكون مخالفا لسبويه والتخوين من وجهين (قوله السالم من الايهام) أى ايهام الشمول للصفة المحضة وقوله الملاقى لغرضه أى من خصوصه الصفة الجارية مجرى الاسماء (قوله وان يكن) يا بيا الضمة كفى قول المصنف وان يكن عين الف على وصفاء بقرينه إشارة المذكرة فى قوله فذلك

سبويه انه لا يجوز فيه غير ذلك والذى يدل على أن هذا الضرب من الصفات جارية مجرى الاسماء ان أفعال التفضيل يجمع على أفعال فيقال أفضل وأفاضل وأكبر وأكبر كما يقال فى جمع أفكل وهى الرعدة أفاكل والمصنف ذكره فى باب الصفات وأجاز فيه الوجهين ونص على انه ماسم وعان من العرب فكان التعبير السالم من الايهام الملاقى لغرضه أن يقول وان يكن عين الف على أفعلا فذلك بالوجهين عنهم يجتلى **فصل** من لام فعلى اسما أى الواو وبدل بياء كنعوى غالبا جازا البدل) أى اذا اعتلت لام فعلى فتح الفاء

• (بالعكس جاء لام فعلى وصفاء • وكون قصوى نادرا الاضغني) أى اذا اعتلت لام فعلى بضم الفاء فتارة تكون لامها ياء وتارة تكون واوا فان كانت ياء سامت في الاسم نحو الفتيا وفي الصفة نحو القصصياتأثبت الاقصى فلم يفرقوا في فعلنى من ذوات الياء بين الاسم والصفة كالم يفرقوا في فعلى بالفتح من ذوات الواو كما سبق وان كانت واوا سملت في الاسم نحو حزوى اسم موضع قال الشاعر
أدارا بحزوى هجت للعين عبرة • فاء الهوى يرفض أو يترفرق وقلبت ياء (٢٢٣) في الصفة نحو اناز بنا السماء الدنيا ونحو

قولك للمتقين الدرجة العليا وأما قول الجاز بين القصوى فشاذا قياسا فصيح استعما لانبه به على الاصل وتعيم بقولون القصيا على القياس وشذا أيضا الخاوى عند الجميع **•** (تنبيهه) مذهب اليه الناظم مخالف لما عليه أهل التصريف فانهم يقولون ان فعلى اذا كانت لامها واوا انقلب في الاسم دون الصفة ويجعلون حزوى شادا قال الناظم في بعض كتبه • الخاوى يقولون هذا مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون الا بصفة محضة أو بالدنيا والاسمية فيها عارضة ويرغمون أن تصحح حزوى شادا كتصحح حيوة وهذا قول لا دليل على صحته وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لأئمة اللغة حكى الازهرى عن الفراء وابن السكيت أنهم قالوا ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فانه بالياء فانهم يستعملون الواو مع ضمة أوله وليس فيه اختلاف الا أن أهل الجاز أظهروا الواو في القصوى وبنو تميم قالوا القصيا انتهى وأما

الاربعة في قوله نوارذا فعلا الى قوله يرضيان (قوله بالعكس) أى عكس لام فعلى بالفتح اسما (قوله تأثبت الاقصى) قال شيخنا والبعض احتراز من القصصيات الا فى الخلاف فيها بين الجاز بين والتميين فان أصلها الواو وهذه أصلها الياء • وما ذكره من التفرقة هو صريح كلام الشارح ومقتضاه أن القصيا المختلف فيها ليست تأثبت الاقصى وفيه توقف فتأمل (قوله نحو حزوى) بجاء مهملة فزاي (قوله أدار الخ) الهمة للنداء ونصب المنادى مع أنه نكرة مقصودة لوصفه بما بعده والنكرة المقصودة اذا وضعت ترجح نصبها على ضمها كفى حديث يا عظيم ابرجى لكل عظيم والعبرة بفتح العين المهملة الدمع وماء الهوى دمه أضيف اليه لكونه سببه ويرفض بسكون الراء وفتح الفاء وتشديد الصاد المحجمة يسبل بعضه في اثر بعض و يترفرق براءين وقافين يبقى في العين مضميرا يجى • ويذهب (قوله الدنيا الخ) الاصل الدنوى والعلوى لانهم من الدنوى والعلو قلبت الواو فيها ياء لاستئصال الواو مع الضمة وعلامة التأثبت في الصفة تصريح (قوله فصيح استعمالا) لوروده في قوله تعالى وهم بالعدوة القصوى (قوله على الاصل) وهو الواو (قوله يقولون هذا) أى قلب الواو على ياء (قوله ثم لا يمثلون الخ) أى فتمثيلهم بنا في دعواهم (قوله أو بالدنيا) أى المراد بها ما قابل الاخرة لانها التي عرضت لها الاسمية لا الواقعة صفة موصوف كالتي في قوله تعالى اناز بنا السماء الدنيا لانها محضة بدليل النعت بها فتأمل (قوله كتصحح حيوة) بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية والدرجاء المحدث أى وكان القياس قلب الواو ياء كما جرى في الفصل الا فى (قوله مؤيد بالدليل) قال شيخنا والبعض كالبيت السابق وهو قوله أدارا بحزوى الخ أى وكون حزوى شادا خلافا للاصل (قوله يستعملون الواو مع ضمة أوله) أى ومع نقل النعت فلا يرد أن ذلك القدر موجود في الاسم (قوله أظهر الواو) أى مخالفين للقياس تنبها على الاصل كما مر **•** (قوله واتصلا) بأن كانا من كلمة ولم يفصل بينهما فاصل فحقت قوله واتصلا لشرطان (قوله ومن عروض) أى جاز كما في روية مخفف رؤية بالهـ من جنس الاف العروض الواجب فانه لا يمنع الابدال كما في أيم الله فانه على مثال أيم بضم الاول والثالث وأصله أريم أبدلت الهمة الثانية واوا وجوب بالسكونها وضمت ما قبلها فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء للقاعدة كذا في المرادى والتصريح (قوله ومن عروض عربيا) المقادير من صنيع الناظم أن الالف للتثنية والمفهوم من كلام الموضع والشارح أنه اللاتلاق وقضية أنه لثاني لو كان عارضا جات هذه القاعدة وهو كذلك كما في ريبا للرائحة قائمها قلبت ياؤها الثانية واو اعلا بالقاعدة المتقدمة في الفصل السابق ثم قلبت الواو ياء عملا بالقاعدة المذكورة في قوله ان بسكن السابق الخ هذا ما ارتضاه شيخنا وتبعه البعض وقد يقال لاحاجة الى هذا التكلف وما المانع من أن يقال محل القاعدة المتقدمة في الفصل السابق اذا لم يمنع منها مانع كزوم قلب الواو ياء كما مر (قوله فباء الواو اقلين) لانها أقل من الياء (قوله أو ما هو في حكم الكلمة كسلمى) أى حالة الرفع لان المتضايين كالشئ الواحد لاسيما اذا كان المضاف اليه ياء المتكلم (قوله ويجب حينئذ) أى حين اذ قلبت الواو ياء (قوله أصلها سيود وميوت) لانها من ساد

قول ابن الحاجب بخلاف الصفة كالغزوى يعنى تأثبت الاغزى فقال ابن المصنف هو تمثيل من عنده وليس معه نقل والقياس أن يقال الغزيا كما يقال العليا انتهى **•** (فصل) (ان يسكن السابق من واو ياء • واتصلا ومن عروض عربيا) فباء الواو اقلين مدغمنا أى هذا موضع سادس قلب فيه الواو ياء وهو أن تلتقى هي والياء في كلمة أو ما هو في حكم الكلمة كسلمى والسابق منهما ساكن متأصل ذاتا وسكونا ويجب حينئذ ادغام الياء في الياء مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء سيود وميوت ومثاله فيما تقدمت فيه الواو طوى ومصدر اطوى وتلويط رأسها ما طوى وتلوى

ويجب التصحيح لم يلقيا كزيتون وكذا ان كانا من كلمتين نحو يد عوايس ووربي واعدا وكان السابق منهما منخر كما نحو طويل
 وغبور أو عارض الذات نحو روية مخفف روية ودوان إذا أصله دوان وبوبيع إذا واره بدل من ألف بايع أو عارض السكون نحو قوى
 فان أصله الكسر ثم سكن للتخفيف كما يقال في علم علم ^{بالتنبيه} لوجوب الإبدال المذكور شرط آخر لم يقبه عليه هنا وهو أن لا يكون
 في تصغير ما يكسر على مفاعل فتخرج قول (٢٢٤) وأسود للعيبة تجوز في مصغره الاعلال نحو جديل وأسيد وهو القياس

يسودا نفا قوامات عوت على احدى اللغتين ووزنهما على الراجح عند البصريين في فعل بكسر العين
 وقال البغداديون في فعل بفتحها كضيم و صيرف نقل الى فعل بكسرهما قالوا لانه لم يوجد مكسورا العين
 في الصحيح حتى يحمل عليه المعتل ورد بان المعتل نوع مستقل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح فيجوز
 أن يخص هذا البناء بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بـ فـ فـ بضم الفاء كقضاء ورمه كذا في
 التصريح (قوله ويجب التصحيح) الاولى فاء التفریع (قوله نحو روية) أي بالواو مخفف روية أي
 بالهمزة (قوله نحو قوى) أي بسكون الواو وقال المصرح وأجاز بعضهم في بالادغام بعد القلب (قوله كما
 يقال في علم) أي بكسر اللام علم أي بسكونها (قوله وهو أن لا يكون) أي اجتماع الواو والياء في
 تصغير ما يكسر على مفاعل أي في مصغر مفرد محرك الواو يجمع جمع تكسير على مفاعل واحترزنا
 بقولنا محرك الواو من نحو عجز لان اعلال مصغره واجب وان جمع على مفاعل والفرق ضعف
 الساكن وقوة المحرك تصريح (قوله بالابدال) أي والادغام مع أن الواو عارضة الذات (قوله وحكى
 بعضهم اطراده) أي الابدال في نحو الراء ياتما واره بدل من همزة هكذا يظهر (قوله نحو ضيون)
 بفتح الضاد المجهمة وسكون التحتية وفتح الواو (قوله أيوم) أي كثير الشدة تصريح (قوله ورجاء)
 براء خيم ممدودة وقوله ابن حيوة بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية (قوله وهو نحو) قال المصرح
 بضم النون وتبديد الواو والقياس هي لان أءـ له نحوى لانه فعول من النهى اه قال شيخنا
 انظر هل هو مصدر ووصف به الواحد للمبالغة أو هو جمع زاد البعض وظاهر عبارة الشارح أنه
 مصدر أي حيث عبر بضمير الواحد في قوله وهو نحو والوجه عدى أنه بفتح النون مبالغة الناهي فهو
 على فعول بفتح الفاء ويؤيده انه يقال على القياس هي عن المنكر أمور بالمعروف كقافي القاموس
 ثم رأيت في كلام يس ما يؤيده (قوله أصل) ضبطه الشيخ خالد بالبناء للمجهول وأقره غيره وفيه
 عندي نظرا لانه أفا يصح اذا كان له من هذا المعنى فعل متعد مبني للفاعل ولم أجده بعد من اجعة
 القاموس وغيره وحينئذ ينبغي قرأته في المتن ككسر بمعنى تأصل وان لزم عليه اختلاف حركة ما قبل
 الروى المقيد وهو عيب من عيوب القافية يسمى سنادا التوجيه فاعرف ذلك ثم رأيت هذا الضبط
 منقولاً عن خط ابن النحاس تلميذ الناظم فله الحمد (قوله ألفا بديل) بنقل همزة أبدي الى تنوين ألفا
 (قوله لسكونهما) علة لعلبسة اشتراط التحرك أي ويقضى اشتراط التحرك الصحة في القول
 والبيع لسكونهما (قوله مخفي جيئل وتوأم) أي حال كونهما مخفي في الخ اه تصريح وانما جعله حالا
 لاضفة لان المراد لفظ جيئل ولفظ توأم فهما معرفتان والجيئل بالجمع الضبيع والتوأم بالفرقية
 معروف (قوله والحليل) بالحاء المهملة (قوله أي في كلمتهما) لم يقل أي في كلمتهما من غير فاصل مع أن
 المراد بالاتصال مجموع الأمرين كما مر اقتصارا على الخفي (قوله في أن عمرو جديريد) انما كان ذلك
 في حكم المنفصل لجواز الوقف بين الكلمتين (قوله والخامس) هذا لا يؤخذ من المتن (قوله علبط)
 بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الموحدة الضخم (قوله غزوروي) أصلها غزور وواوين ورمي
 بياءين وقوله منقوصا أي فتسكون الواو والياء الموجودتان مكسورتين ويكون اعلال الكلمتين

والتصحيح نحو جديل
 وأسود جلالا للتصغير على
 التذكير أما أسود صفة
 فتقول فيه أسيد لا غير لانه
 لم يجمع على أسود (وشذ
 معطى غير ما قدر سما)
 وذلك لانه أضرب ضرب
 لأعل ولم يستوف الشروط
 كقراءة بعضهم ان كنتم
 للرياء تعبرون بالابدال وحكى
 بعضهم اطراده على لغة
 وضرب صح مع استيفائها
 نحو ضيون وهو السنور
 المذكور يوم أيوم وعوى
 الكلب عوية ورجاء بن
 حيوة وضرب أبدلت فيه
 الياء واوا وأدغمت الواو
 فيها نحو عوى الكلب عوة
 وهو نحو وعن المنكر ثم أشار
 إلى ابدال ألف من أختيها
 بقوله (من واو ارباء بتعريفك
 أصل ألفا بديل بعد فتح
 متصل أي يجب ابدال
 الواو والياء ألفا بشرط
 أحد عشر الاول أن يتحرك
 فذلك صحتا في القول
 والبيع لسكونهما والثاني
 أن تكون حركتهما أصلية
 ولذلك صحتا في جيئل وتوأم
 مخفي جيئل وتوأم وفي
 اشتر والاضلالة وتلبون

كاعلال

في أموالكم وأنفسكم ولا تنسوا الفضل بينكم والثالث أن يفتح ما قبلهما ولذلك صحتا في

العوض والحليل والسور والرابع أن تكون الفتحه متصله أي في كلمتهما ولذلك صحتا في ان عمرو جديريد والخامس أن يكون
 اتصالهما أصليا فلو بنيت مثل علبط من الغزور والرمي قلت فيه غزوروي منقوصا ولا تقلب الواو والياء ألفا لان اتصال الفتحه
 بهما عارض بسبب حذف الالف اذا اصل غزوروي ورمي لان علبط أصله علابط والسادس أن يتحرك ما بعدهما ان كاتساعين
 وان لا ياء ألف ولا ياء مشددة ان كانتا لامين والى هذا أشار بقوله

(ان حرك التالى) أى التالى (وان سكن كف) اعلال غير اللام وهى لا يكف اعلاها بساكن غير ألف. أو ياء التثنية فيها قد ألف) ولذلك صحت العين فى نحو بيان وطوىل وغيره وخورنق واللام فى نحو ريمى واغزو وقتيان وعصوان وعلاوى وقتوى وأعلت العين فى قام وباع وناب و باب التحرك ما بعدها واللام فى غزاد عاورى وتلا اذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة وكذلك يخشون ويمحون وأصلهما يخشون ويمحون فقلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفنا (٢٢٥) للساكنين وكذلك تقول فى جمع عصا

مسمى به قام عصون والاصل
عصون ففعل به ما ذكر
وعلى هذا لو بنيت من الرمي
والغزو مثل عنكبوت
قلت رميوت وغزوت
والاصل رميوت وغزوت
ثم قلبا وحذف الملاقاة
الساكن وسهل ذلك أمن
اللبس اذ ليس فى الكلام
فعلوت وذبح بعضهم الى
تصحح هذا ليكون ما هو
فيه واحدا وانما صححوا
فعل الالف والياء المشددة
لانهم لو أعلوا قبل الالف
لا جمع ألفان ساكنان فيحذف
احدهما فيحصل اللبس فى
نحور مبالا انه يصير رمى ولا
يدرى للمثنى هو أم للمفرد
وحل ما لا لبس فيه على
ما فيه لبس لانه من باب
وأما نحو علاوى فلان واؤه
فى موضع تبدل فيه الالف
واو السابع أن لا تكون
احداهما عين الفعل الذى
الوصف منه على أفعل
والثامن أن لا تكون عينا
لمصدر هذا الفعل والى
هذين الشرطين الإشارة
بقوله (وصح هين فعل)
أى نحو اتعد والحول
(وفعلا) أى نحو غيد

كاعلال قاض وأفرد مقوصامع أن صاحب الحال اثنان للتأويل بما ذكر (قوله ان حرك التالى) أى ان كان هنا فالتال واللام بنات هذا الاشرط (قوله اعلال) بالنصب ففعل كف وقوله غير اللام هو العين (قوله أو ياء الخ) أى أو فون توكيد ولم يذ كر ذلك لعلمه من باب فون التوكيد (قوله وخورنق) بفتح الخاء المعجمة قصر فى العراق كفى التصريح وعبارة القاموس قصر للنعمان الاكبر (قوله وعلاوى وقتوى) جمع بين هذين المثالين لان الواو فى الاول منقلبة عن ياء على الثانية المنقلبة عن واو فى الثانية منقلبة عن واو فى الفعل الثانى والاسم الاول عن ياء (قوله ورعى) ألفه عن ياء وألفات الاثنى قبله والرابع بعده عن واو فالجمع بين الثلاثة للإيضاح (قوله ويمحون) أى بفتح الخاء المهملة على لغة من قال محاه بمحاه محو الالف من قال محاه بمحاه محيا كما زعم البعض لانه يرده قول الشارح ويمحون بو او بن لان أصله على هذه اللفظة يمحون بيا، فواو نعم وجد هكذا فى بعض النسخ ففعل كتابة البعض على هذه ولا على لغة من قال محاه بمحاه محيا لان محاه بمحون على هذه مضمومة ولان أصله عليها يمحون لا يمحور ولا على لغة من قال محاه بمحوه محوا وهى الأشهر راضم حاء يمحون على هذه أيضا نعم ان قرئ بالبناء للمفعول صح عليها فتبين أن فيه أربع لغات كفى القاموس واندفع اعتراض المصرح بأن يمحالم يثبت لغة وانما الثابت بمحور فلا يصح التمثيل يمحون بفتح الخاء الا أن يقرأ بالبناء للمفعول (قوله مسمى به) أى مسمى به مذ كر عاقل والتقييد بذلك ليصح جمعها بالواو والنون (قوله وعلى هذا) أى ما ذكر فى يخشون ويمحون وعصون (قوله قات رميوت وغزوت) أى بفتح أولهما وثالثهما وسكون ثانيهما (قوله أمن اللبس) أى لبس المعلى بالاصل (قوله اذ ليس فى الكلام فعلوت) أى يفهم أنه معلى والاصل فعلوت (قوله الى تصحح هذا) أى حرف العلة فى المعنى على عنكبوت من الرمي والغزو بقرينه قوله ليكون ما هو فيه واحدا أى ليكون اللفظ الذى حرف العلة فيه واحدا ولو كان اسم الإشارة راجعا الى نفس المبنى المذكور لقال ليكون واحدا يعنى والواحد دون الجمع أى الدال على جماعة كخشون ويمحون وعصون فى الثقل فناسب فى الجميع التخفيف بالاعلال المذكور (قوله ولا يدرى الخ) لوقال ويبدل منه المفرد لكان أولى لاقتضاء عبارته أنه اجمال لللبس (قوله ما لا لبس فيه) نحو قتيان وعصوان (قوله لانه من باب) أى على طرفه فى أن بعد الياء والواو ألفا ساكنة (قوله فلان واؤه الخ) أى لاق ياء النسب تستوجب قلب الالف واو اذ لو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قلبت الالف واو الأجل ياء النسب ولزم التماسك ولم تزل فى قلب الالف وقلب الالف الى الواو (قوله افعل) بكسر العين (قوله ذا أفعل) حال من المعطوف (قوله كاغيد) هو بالغين المعجمة الناعم البدن وقل فى الاثنى غيداء وغاد (قوله جلا على افعل) قال شيخنا السيد هو بتشديد اللام وقوله لانه معناه فعور بمعنى اعور بتشديد الراء وهكذا (قوله وحل مصدر الفعل عليه) أى على الفعل فهو مقبس على المقيس (قوله بدليل أمن) أى وأمن ضد خاف والشئ يعرف بضده (قوله لان الوصف منه) أى من نحو خاف (قوله ولم تفل) عطف على سلمت (قوله

(٢٢٩ - صبان رابع) وحول (ذا أفعل) أى صاحب وصف على أفعل (كاغيدوا حولا) وانما التزم تصحح الفعل فى هذا الباب جلا على افعل نحو حول واعور لانه معناه وحل مصدر الفعل عليه فى التصحح واحترز بقول ذا أفعل من نحو خاف فانه فعل بكسر العين بدليل أمن واعتدل لان الوصف منه على فاعل تتخالف لا على أفعل والتاسع وهو مختص بالواو أن لا تكون عينا لاقتعل الدال على معنى التفاعل أى التشارك فى الفاعلية والمفعولية والى هذا أشار بقوله (وان بين) أى يظهر تفاعل من افتعل وبالعين واو سلمت ولم تفل) أى اذا كان افتعل واوى العين بمعنى تفاعل صحح جلا على تفاعل

لكونه بمعنى نحو اجتور واورد وجوا واحترز بقوله وان بينه تفاعل من أن يكون افعال بمعنى تفاعل فانه
يجب اعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واجتاز بمعنى جاز وبقوله والعين واو من أن تكون عينه ياء فانه يجب اعلاله ولو كان دالا
على التفاعل نحو امتاز واوبتا عوا واستفوا أى تضار بوا بالسيوف بمعنى غار واوتبا عوا وتسا بقوالان الياء أشبهه بالالف من
الواو فكانت أحق بالاعلال منها والعاشر (٢٢٦) أن لا تكون احداهما متلوحة بحرف يستحق هذا الاعلال والى هذا أشار

بقوله (وان الحرفين ذا
الاعلال استحق * صح
أول) أى اذا اجتمع فى
الكلمة حرفا فعلة واوان
أويا أن أوراو ويا وكل
منهما يستحق أن يقبل ألفا
لتحركه وانفتاح ما قبله فلا
يبد من تصحيح احدهما للثا
يجمع مع اعلالان فى كلمة
والاخر أحق بالاعلال
لان الطرفين محل التغيير
فاجتماع الواو ينحصر
الحوى مصدر حوى اذا
أسود وتبدل على أن ألف
الحوى منقلبة عن واو
قولهم فى مثناه حور وان فى
جمع أحوى حور وفى مؤنثه
جوا واجتماع الياء ينحصر
الحيا للغيث وأصله حى لان
تثنيته حيان فأعلت الياء
الثانية لما تنقلم ولجماع
الواو والياء نحو الهوى
وأصله هوى فأعلت الياء
ولذلك يجمع فى نحو حيون
لان المستحق للاعلال هو
الواو واعلاله ممنوع لانه لام
ولها ألف وأشار بقوله
(وعكس قديح) الى أنه
ربما أعل خفا تقدم الاول
وصحح الثانى كجنى نحو غاية
أصلها غيبة أعلت الياء

الاولى وصحبت الثانية وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفا ومثل غاية فى ذلك ثانية وهى سجارة صغار يضعها الراعى يدل
عند متاعه فيشوى عندها وطاية وهى السطح والد كان أيضا وكذلك آية عند الخليل أصلها آية فأعلت العين شذوذ اذا القياس
اعلال الثانية وهذا أسهل الوجهه كما قال فى التسهيل أمامن قال أصلها آية بسكون الياء الاولى فيلزمه اعلال الياء الساكنة ومن
قال أصلها آية على وزن فاعلة فيلزمه حذف العين غير موجب ومن قال أصلها آية كنية فيلزمه تقديم الاعلال على الادغام
والمعروف العكس بدليل ابدال همزة آية بالألف والحادى عشر

لكونه بمعنى) أى فحركة تاء اجتور وفى حكم السكون (قوله نحو اجتور وا) بالميم وقوله واورد وجوا
أصله از تو جوا والهدلت التاء دالا (قوله مطلقا) أى يائيا نحو اورتاب أو واو يا نحو اجتلز ومثله اختان
لانه وان كان من الحيانة فأصل الحيانة الخوانة بدليل خان يخون وان أوهم صنيع الشارح خلافه
(قوله أشبهه بالالف) أى أقرب اليها فى الخفة وقوله فكانت أى الياء (قوله ذا الاعلال) بنقل حركة
الهمزة الى اللام وحذف ألف ذابقاء لما كان من حذفها الالتقاء الساكنين وان زال هذا الالتقاء
بعد نقل حركة الهمزة الى اللام هذا ما ظهر لى فاحفظه فانه نفيس (قوله وكل منهما الخ) فلو كان
المستحق للاعلال أحدهما وان لم يكن لزم من اعلاله اعلال الآخر لم يكن ذلك من توالى الاعلالين
الممنوع فلا اشكال فى نحو معدى وعصى جمع عصا وعتى مصدر عتا فله البعض (قوله احداهما)
أى الواو والياء (قوله لئلا يجتمع اعلالان) أى بلا فاصل والاف اجتماعهما مجاز مع الفاصل نحو يفون
اذ أصله يوفيون بل ردى فى شرح السكاكية أن توالى الاعلالين اجحاف ينبغي اجتنابه على الاطلاق فنجع
تواليهما اذا اتفقا واعتفراه اذ اختلفا كما وشاه وتسمى فان الأصل موه وشوه وترأى وقد يجب بان
هذه الألفاظ شاذة قاله يس (قوله والاخر) بكسر الخاء (قوله نحو الحوى) بفتح الحاء المهملة وقوله
مصدر حوى أى على وزن قوى (قوله حوى) بضم الحاء وتشديد الواو (قوله نحو الحيا) بالقصر (قوله قد
يحقق) أى يثبت شذوذا (قوله فيما تقدم) أى فى اجتماع حرفى علة فى الكلمة (قوله أصلها غيبة) أى
بفتح الياء من (قوله ثانية) بفتح التاء المثلثة كما يؤخذ من قوله فيشوى عندها وأما الثانية بانفوقية فهى
الطائفة كما فى القاموس (قوله فيشوى) بوزن رعى أى يقيم (قوله وهذا أسهل الوجهه) أى الستة على
ما فى التصريح وأقره شيخنا والبعض وغيرهم الأربعة التى ذكرها الشارح الخامس أن أصلها آية
بضم الياء الاولى كسيرة قلبت العين أنفا قال المصريح ورد بأنه انما كان يجب قلب الضمة كسرة اه
وفيه نظر لا يخفى وان أقره وعبارة الفارضى وقبل آية يضم الياء الاولى فاعلالها على القياس اه
السادس أن أصلها آية بفتح الاولى كالقول الاول الا أنه أعلت الثانية على القياس فصار آية
كحياة فقدمت اللام الى موضع العين فوزنها حينئذ فلعة بثلاث فحركات وفى تفسير القاضى البيضاوى
ويجهان آخران آوية بسكون الواو وآوية بفتحها فتكون الأوجه ثمانية (قوله فيلزمه حذف العين
غير موجب) أى لحذفها لان المعهود فى مثله قلب الياء الاولى همزة كفى بأعنة وقائلة (قوله فيلزم
تقديم الاعلال الخ) فيه ان هذا لازم على الوجه الاو أيضا وافتة قد ثبتت فى كلامهم تقديم الاعلال
على الادغام كفى قوى والمراد بالتقديم الترجيح أى اختيار الشئ على شئ آخر كفى تقديم الاعلال
على الادغام فى آية وقوى أو البدء به أو لا قبل غيره كفى تقديم الادغام على الاعلال فى أعنة (قوله
بدليل ابدال همزة آية بالألف) وجه الدلالة أن ابدال الهمزة ياء انما هو لتقديم الادغام على
الاعلال وبيان ذلك أن أصل أعنة آة فلم يقدموا الاعلال وابدلوا الهمزة الثانية الساكنة
أنما من جنس حركة الهمزة الاولى بل قدموا الادغام فنقلوا الجله أولا كسرة الميم الاولى الى
الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية وأدغموا ثم ابدلوا الهمزة الثانية ياء من جنس حركتها وهذا منهم

أن لا تكون عينها آخره زيادة تختص بالاسماء والى هذا أشار بقوله (وعين ما آخره قد زيد ما يخص الاسم واجب أن يستلما) يعنى أنه يمنع من قلب الواو والياء ألقا التحركهما وانفتاح ما قبلهما كونهما عينين لما فى آخره زيادة تختص الاسماء لانه بتلك الزيادة بعد شبهه بما هو الاصل فى الاعلال وهو الفعل وذلك نحو جولان وسيلان وما جاء من هذا النوع معلا عثاذا نحو داران وماهان وقياسهما داران وموهان وخالف المبرد فزعم أن الاعلال هو القياس والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه **(تنبيهات)** الاول زيادة تاء التانيث غير معتبرة فى التصحيح لانها لا تخرج عن صورة فعل لانها تلحق الماضى فلا تثبت بها قهها مباينة فى نحو قاله وباعه وأما تصحيح حوكة وخونة فشاذ بالاتفاق الشافى اختلف فى ألف التانيث (٢٢٧) المقصورة فى نحو صورى وهو اسم ماء فذهب

المازنى الى أنها مائة من المازنى الى أنها مائة من الاعلال لا اختصاصها بالاسم مذهب الاخفش الى أنها لا تمنع الاعلال لانها لا تخرج عن شبه الفعل لكونها فى اللفظ بمنزلة فعل لا تصحح صورى عند المازنى مقيس وعند الاخفش شاذ لا يقاس عليه فلو بنى مثلها من القول لقبيل على رأى المازنى قولى وعلى رأى الاخفش قالا وقد اضطرب اختيار النساظم فى هذه المسئلة فاختر فى التسهيل مذهب الاخفش موفى بعض كتبه مذهب المازنى وجه جزم الشارح واعلم أن مذهب اليه المازنى هو مذهب سيبويه الثالث بقى شرطان آخران أحدهما وذكره فى التسهيل وشرح الكافية أن لا تكون العين بدلا من حرف لا يعلى واحترزه عن قولهم فى شجرة شيرة فلم يعالوا لان الياء بدل من الجسيم قال الشاعر

يدل على أن عنيتهم بالادغام فوق عنيتهم بالاعلال وذهب الجاربرى الى تقديم الاعلال وبعضهم الى تقديم الادغام فى العين وتقديم الاعلال فى اللام كما بسطه المصرح فانظره (قوله أن لا تكون) أى احدى الواو والياء (قوله زيادة تختص بالاسماء) كالألف والهمزة وألف التانيث تصریح (قوله ما آخره) بنصب آخره على الطرف متعلق بزيد وما فى قوله ما يخص الاسم نائب فاعل زيد وواجب خبر عين (قوله من هذا النوع) أى نحو جولان وسيلان مما عينه واو أو ياء وفى آخره ألف ونون (قوله داران وماهان) قال شيخنا السيد قبل انهما أعجميان فلا يحسن عداهما فباشدا (قوله فزعم أن الاعلال) أى فيما عينه واو أو ياء وفى آخره ألف ونون وقوله هو القياس أى لان الألف والنون لا يخرجان الامم عن مشابهة الفعل لكونه ما فى تقدير الانفصال قال الفارسي ويؤيده قولهم فى زعفران زعفران فى قيا فى التصغير ولم يحد فتصریح (قوله لا تخرجها) أى لا تخرج ماهى فيه (قوله لانها تلحق الماضى) الضمير يرجع لتاء التانيث لا بقيد اللاحقة للاسماء وهى المتحركة يعنى أن جنس تاء التانيث يلحق الماضى فلا يختص بالاسماء فلهذا تمنع الاعلال اذا لحقت آخر الاسم المستحق للاعلال وان كانت تاء التانيث المتحركة تختص بالاسماء فاندفع تنظير الاسقاطى وأقره شيخنا والبعض بأن اللاحقة للماضى هى الساكنة والكلام فيما يخص الاسماء وهى المتحركة (قوله فى نحو قاله وباعه) جمعى قائل وبائع أصله ما قوله وتبيعه ككلمة جمع كامل وكذلك حوكة وخونة جميعا حائل وتخان (قوله فى نحو صورى) بفتح الصاد المهملة والواو والراء تصریح (قوله اسم ماء) مشله فى شرح المرادى وقال الصغاني اسم واد وقد دخل عنه الصحاح والقاموس كذا فى التصريح والذى فى القاموس صورى كسكرى ماء ببلاد مزينة (قوله بمنزلة فعلا) أى بمنزلة ألف فعلا الدالة على اثنين (قوله مثلها) أى مثل هذه الكلمة التى هى صورى (قوله لا يعلى) أى لا يجوز اعلاله قياسا (قوله شيرة) بفتح الشين وكسرها أجود نقله شيخنا السيد عن شرح الكافية (قوله وان لم تكن بدلا) الواو والحال (قوله لو كانت فى موضعها) الظاهر أن الضمير للهزة ويصح رجوعه للياء أى موضع الياء الذى حدث لها بسبب التأخير وقوله لم يعدل أى لغدم توفر شروط ابدالها القياسى (قوله انتفاء علمتها) أى لا انتفاء علمتها أى لا ينتفى اعلالها لو أعلت اذ لو أبدت ألفا زال القلب لا متناع توالى اعلالين واذا زال القلب لم يكن لا بد لها ألفا بسبب فيردى اعلالها الى عدمه وما أدى وجوده الى عدمه كان باطلا من أصله وفى نسخة ابقاء علمتها بالموحدة فالقاف أى لبقى اعلالها بالقلب المكافى (قوله النقل) أى القلب المكافى (قوله والاصيد) بالصاد المهملة له معان منها التكبير ومبيل العنق وداى يصيب الابل (قوله والجيسد) بالجيم والوصف

اذ لم يكن فىمكن ظل ولاجنى فأبعد كن الله من شيرات والاخر أن لا تكون فى محل حرف لا يعلى وان لم تكن بدلا والاحتراز بذلك عن نحو ايس بمعنى يس فان ياءه تحركت وانفتح ما قبلها ولم تعل لانها فى موضع الهمزة والهمزة لو كانت فى موضعها لم تبدل فعملت الياء معا ملتها لوقوعها موقعا هكذا قال فى شرح الكافية قال ويجوز أن يكون تصحيح ياء ايس انتفاء علمتها فانها كانت قبل الهمزة ثم آخرت فلوا بدت لا جمع فيها تغييران تغيير النقل وتغيير الابدال هذا كلامه وذكر بعضهم أن ايس انما لم يعلى لعروض اتصال الفتحة به لان الياء فاء الكلمة تهى فى نية التقديم والهمزة قبلها فى نية التأخير وعلى هذا فليس تغنى عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط أصالة اتصال الفتحة الرابع ذكر ابن باشا هذا الاعلال شرطا آخر وهو أن لا يكون التصحيح للتبني على الاصل المرفوض واحترز بذلك عن القود والصيد والجيد وهو طول العنق وحسنه

والحيدى يقال حمار حيدى اذا كان يجمد عن ظله لنشاطه والحوكة والحوننة وهذا غير محتاج اليه لان هذا مما شذم استيفائه
 الشروط ومثل ذلك في الشذوذ قولهم روح وغيب جمع رانح وغائب وعقوة جمع عقوف وهو الخش وهيوه وأوجع أوة وهو الداهية
 من الرجال وقروه جمع قرووهى ميلة الكلب انتهى (وقبل بالقلب ميم النون اذا كان مسكنا) أى تبدل النون الساكنة قبل
 الباء ميماً وذلك لما في النطق بالنون (٢٣٨) الساكنة قبل الباء من العسر لاختلاف مخارجهما مع تنافر لين النون وغنتها الشدة

منه لئلا يبدلوا لاشي جيداء ويجيدانه والجمع جود قاله في القاموس (قوله والحيدى) بحاء مهمله
 وكون الحيدى شاذاً انما يتشى على مذهب الاخفش أن ألف التعاقب لا تمنع للاعلال لاعلى
 مذهب المازنى أنها تمنعه (قوله روح وغيب) الاول براء ثم حاء مهمله والثانى بغين معجمة ثم موحددة
 وقوله جمع رانح وغائب أى وجمع غائب ومرادها وفيما بعده الجمع اللغوى (قوله وعقوة) صريح
 كلامه أنه بفتح القاء وعليه فهل العين المهملة مفتوحة ككاملة أو مكسورة كقردة حرره والذي في
 القاموس عقوة بفتح العين المهملة وسكون القاء وقوله جمع عقوف بتثنية العين وسكون القاء كفى
 القاموس (قوله وهيوه) كذا في النسخ بها فتحية فواؤها تأنيث ولم أجدها كذا في القاموس (١)
 والمصباح وغيرهما والذي وجدته في التسهيل هيوها مفتوحة فتحية مضمومة فهزمة مرسومة
 واو اعلى صيغة الفعل الماضى فالظاهر أن ما في النسخ تحريف وان لم يتنبه له أحد من المحشين والله
 الهادى (قوله رأو) بضم الهمزة كسر وقوله جمع أوة بضم الهمزة وتشديد الواو كذا في القاموس
 (قوله وقروه) بقاف فسراء وقوله جمع قرو بتثنية القاف كفى القاموس وانظر حركة قاف الجمع فاني
 لم أر لها في الجمع كذا في القاموس (قوله ميلة الكلب) ميلة الكلب وميلغته بكسر الميم فيهما الاناء
 الذى يبلغ فيه قاله في القاموس (قوله بين المنفصلة) أى النون المنفصلة عن الباء ان كانت في كلمة
 والباء في أخرى مع الاقبيما (قوله كمن بت) في نسخة بالفوقية وعليها شرح الشارح وفي نسخة
 بالمشة أى من أشى أسراراً (قوله انبذا) بكسر الموحدة (قوله لماعرفت أول الباب) أى من أن
 القلب اصطلاحاً انما يكون في حروف العلة أو الهمزة (قوله ياهال) منادى مرخم هالة علم امرأة
 والتمام من التهمة وهى تكرير التاء والميم والبنام أطراف الاصابع وكفل ما بالرفع مبتدأ والمخضب
 البنام تركيب اضافى خبره والجملة حال من المادى أو من الضمير في ذات لانه معنى صاحبة أو بالجر
 عطف على المنطق والمخضب نعت له أو بالنصب مفعول المقدر ولا يصح نصبه عطف على المنادى لما مر
 في النداء انه لا يصح يا غلاماً قال يس والجر هو المضبوط به في النسخة المعجمة والله أعلم
 فصل في علم أن نقل حركة حرف العلة الى الساكن الصحيح قبله في أربع مسائل احدها أن يكون
 حرف العلة عين فعل وذ كرها بقوله لساكن صح الخ الثانية أن يكون عين اسم يشبه المضارع في
 وزنه دون زيادته أو عكسه وذ كرها بقوله ومثل فعل الخ الثالثة أن يكون عين افعال أو استفعال
 وذ كرها بقوله وألف الافعال الخ الرابعة أن يكون عين مفعول وذ كرها بقوله وما لافعال الخ
 (قوله انقل التحريك) أى أثره وهو الحركة (قوله ذى لين) أى أو همزة كما سيأتى في الشرح
 (قوله كاتين) فعل أمر أجعله أبين نقلت حركة الياء الى الباء الموحدة وحذفت الياء لانتقالها ساكنة
 مع النون وهذا العمل مع زيادة في نحو قول والاصل أقول نقلت ضمة الواو الى القاف وحذفت همزة
 الوصل للاستغناء عنها بالحركة والواو لانتقاء الساكنين (قوله لاستنقاها الخ) أى اذا كانت
 الحركة ضمة أو كسرة فان كانت فتحة فنقلها جمل اعلى أختمها وطردها للباب وانما لم تستنقل الضمة
 والكسرة على الواو والياء في نحو دولو وظي فنقل الى الساكن قبلها لان حركة الاعراب منتقلة

الباء وانما اختصت الميم
 بذلك لانها من مخارج الباء
 ومثل النون في الغنة ولا
 فرق في ذلك بين المنفصلة
 والمتصلة وقد جمعهما في قوله
 (كمن بت انبذا) أى من
 قطعك فالقه عن بالك
 وطرحة وألف انبذا بدل
 من نون التوكيد الخفيفة
 تنبيهات في الاول كثيرا
 ما يعبرون عن ابدال النون
 ميماً بالقلب كما فعل الناظم
 والاولى أن يعبر بالابدال
 لما عرفت أول الباب
 الثاني قد تبدل النون ميماً
 ساكنة ومتحركة دون باء
 وذلك شذذ فالساكنة
 يقولهم في حنظل حنظل
 والمتحركة كقولهم في بنان
 بنام ومنه قوله
 ياهال ذات المنطق التتمام
 وكفل المخضب البنام
 وجاء عكس ذلك في قولهم
 اسود يمان وأصله فاتم
 الثالث أبدلت الميم أيضاً
 من الواو في فم اذا أصله فوه
 بدليل افواه فخذفوا الهاء
 تخفيفاً ثم أبدلوا الميم من
 الواو فان لم يضيف رجع به الى
 الاصل فقيل فولاً وربما
 بقى الابدال نحو حلو فوف فم
 الصائم فصل في (لساكن

صح انقل التحريك من ذى لين ات عين فعل كاتين) أى اذا كان عين الفعل واو أو ياء وقبلها ما ساكن صحيح وجب
 لا نقل حركة العين اليه لاستنقاها على حرف العلة نحو يقوم وبين الاصل يقوم وبين بضم الواو وكسر الياء فنقلت حركة الواو والياء الى
 الساكن قبلها وهو قاف يقوم وباء بين فسكنت الواو والياء ثم اعلم انه اذا نقلت حركة العين الى الساكن قبلها فتارة تكون العين
 (١) في آخر ورقة من القاموس ما نصه وهو بالضم بلد بالصعيد وهيوه حصن بالهن قاله نصر

مجانسة للحركة المنقولة وتارة تكون غير مجانسة فان كانت مجانسة لها لم تغير بأكثر من تسكينها بعد النقل وذلك مثل ما تقدم وان كانت غير مجانسة لها ابدلت حرفا مجانسا للحركة كما في نحو أقام وأبان أصلهما أقوم وأبين فلما نقلت الفتحة الى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلت الفاتحة كها في الاصل وانفتاح ما قبلها ونحو يقيم أصله يقوم فلما نقلت الكسرة الى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلت ياء اسكونها وانكسار ما قبلها ولهذا النقل شروط • الاول أن يكون الساكن المنقول اليه صحيحا فان كان حرف علة لم ينقل اليه نحو قاول وبيع وعوق وبين وكذا الهمزة لا ينقل اليها نحو يأيس ضاوع آيس لانها معوضة للاعلال بقلبها الفانص على ذلك في التسهيل وانما لم يستثنها هنا لانه قد عدها من حروف العلة فقد خرجت بقوله صحيح • الثاني أن لا يكون الفعل فعل تجب نحو ما بين الشيء وقومه وأبين به واقوم به جلوه على نظيره من (٢٣٩) الاسماء في الوزن والدلالة على المزية وهو أفعال التفضيل

لا لازمه ولا نهاده على معنى فكانت قوية (قوله مجانسة للحركة المنقولة) بأن كانت واوا والحركة ضمة أو ياء والحركة كسرة (قوله مثل ما تقدم) أي من يقوم وييسين (قوله وانفتاح ما قبلها) أي الا أن (قوله نحو يابس) بتحتين مقنوتين بينهما همزة ساكنة (قوله بقلبها ألفا) أي تخفيفا أي فكأنها ألف والالف لا ينقل اليها الا انها لا تقبل الحركة والياء للتصوير (قوله في الوزن لا يخفى أن الموازن لا فعل التفضيل انما هو ما أفعله لا أفعله به لكنه حمل على ما أفعله قاله الفارسي وحكي أبو حيان عن الكسائي جواز النقل في التجب نحو أقوم به فتقول أقوم به وهو ضعيف اه (قوله وهو أفعال التفضيل) انما لم يعل أفعال التفضيل لكونه اسما أشبه المضارع في الوزن والزيادة وسيأتي ان ما كان كذلك يصحح (قوله نحو وايض واسود) بتشديد الضاد والبدال (قوله لو أعل الاعلال المذكور) بان نقلت حركة الياء الى البناء ثم قلبت الفاتحة كها في الاصل وانفتاح ما قبلها الا أن وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وكذلك ياتبس اسود بسا من السد تصريح (قوله باض) بتشديد الضاد (قوله انه فاعل) بفتح العين (قوله بالام علالا) أي حكم بأنه حرف علة قال ابن غازي انما قال بالام علالا لئلا يظن خصوص أفعال فيخرج استهوي ونحوه (قوله موافقا) أي في المعنى بل يدل على خلقه أولون وقوله بمعنى افعال بتشديد اللام وقوله نحو يعور ويصيد تمثيل للموافق (قوله وكذا ما نصرّف منه) أي من الموافق المذكور (قوله بذكره) أي ضمنا لا صريحا ولو قال بفهمه لكان أوضح (قوله فان العلة) أي علة التصحيح هنا وهناك واحدة وهي الخجل على افعال بتشديد اللام (قوله ضاهي مضارعا) انما اشترط في اعلال الاسم مشابهته للمضارع من وجه لان الفعل هو الاصل في الاعلال فلا يحمل عليه فيه الا اذا أشبهه من وجه واشترط مخالفته له من وجه لدفع التباسه به الحاصل على تقدير اعلال الاسم مع المشابهة من كل وجه (قوله وفيه وسم) أي علامة يمتاز بها عن المضارع (قوله فانه موافق للفعل في وزنه فقط) لان أصله مقوم بفتح الميم والواو وسكون القاف كي علم فقلوا وقلوا (قوله وجب الاعلال) أي بالنقل ثم القاب (قوله ولو بنيت من البيع مفعلة الخ) انما اعلت مفعلة بواجبها الثلاثة لمشايتها المضارع في الوزن دون الزيادة لان تاء التأنيث في تقدير الانفصال فلا تمنع الوزن ولا تمنع توهم مخالفتها في الوزن أيضا بسبب تاء تاء به الشارح على اعلالها (قوله فعلى مذهب سيديويه) أي من ابدال الضمة في مثل ذلك كسرة وقوله وعلى مذهب الاخفش أي من اقرار الضمة وقلب الياء واوا (قوله وقد سبق ذكر مذهبهم) أي في شرح قول المصنف ويكسر المضوم في جمع الخ (قوله بكسر التاء) أي الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام بطلق

• الثالث أن لا يكون من المضاعف اللام نحو وايض واسود وانما لم يعالوا هذا النوع لئلا يلبس مثال بمثال وذلك ان ايض ولو أعل الاعلال المذكور لقليل فيه باض وكان يظن انه فاعل من البضاضة وهي نحو مسة البشارة • الرابع أن لا يكون من المعتل اللام نحو أهوى فلا يدخله النقل للتأنيث والى هذه الشروط الثلاثة أشار بقوله (مالم يكن فعل تجب ولا كايض أو أهوى بلام علالا) وزاد في التسهيل شرطا آخر وهو أن لا يكون موافقا للفعل الذي بمعنى افعال نحو يعور ويصيد مضارعا عور وصيد وكذا ما تصرف منه نحو أعوره والله وكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكره في الفصل السابق في

قوله وضح عين فعل وفعلاه ذا أفعال فان العلة واحدة (ومثل فعل في ذا الاعلال اسم ضاهي مضارعا وفيه وسم) أي الاسم المضاهي للمضارع وهو الموافق له في عدد الحروف والحركات فيشارك الفعل في وجوب الاعلال بالنقل المذكور بشرط أن يكون فيه وسم يمتاز به عن الفعل فانه في ذلك نوعان أحدهما موافق المضارع في وزنه دون زيادته كقيام فانه موافق للفعل في وزنه فقط وفيه زيادة تنبئ على أنه ليس من قبيل الافعال وهي الميم فأعل وكذلك نحو مقيم ومبين وأمامدين ومريم فقد تقدم أن وزنها فاعل لا مفعول والاوجب الاعلال ولا فعيل لفعله في الكلام ولو بنيت من البيع مفعلة بالفتح قلت مبيعة أو مفعلة بالكسر قلت مبيعة أو مفعلة بالضم فعلى مذهب سيديويه تقول مبيعة أيضا وعلى مذهب الاخفش تقول مبيعة وقد سبق ذكر مذهبهم ما را الاخر ما وافق المضارع في زيادته دون وزنه كأن تبنى من القول أو البيع اسما على مثال تحلى بكسر التاء وهمزة بعد اللام فان قلت تقول تقيل وتيسع

بكسر تين بعدهما ياء ساكنة واذا بنيت من اليبس اسماعلى مثال ترتب قلت على منه ذهب سيبويه يبيع بضم فكسر وعلى مذهب
 الاخفش تبوع فالوهم الذى امتاز به هذا النوع عن الفعل هو كونه على وزن خاص بالاسم وهو ان تغل بكسر التاء وضمها لا يكون
 فى الفعل ولذلك اعل اماما شابه المضارع فى وزنه وزيدته او يابنه فيهما معا فانه يجب تحججه فالاول نحو ابيض واسود لانه لو اعل
 لتوهم كونه فعلا واما نحو يزيد علمنا فنقول الى العلمية بعد ان اعل اذ كان فعلا والثانى كخبط هذا هو الظاهر وقال الناظم وابنه
 حق نحو خبط ان يعل لان زيادته خامة (٢٣٠) بالاسماء وهو مشبه لتعلم أى بكسر حرف المضارعة فى لغة قوم لكنه حمل

على مخيط لشبهه به لفظا
 ومعنى انتهى وقد يقال
 لوصح ما قال للزم ان
 لا يعل مثال تحلى لانه
 يكون مشبهما بحسب فى
 وزنه وزيدته ثم لو سلم ان
 الاعلال كان لازما لما
 ذكر الم يلزم الجميع بعل
 من يكسر حرف المضارعة
 فقط وقد اشار الى هذا
 الثانى بقوله (ومفعول صحيح
 كما مفعول) يعنى ان مفعولا
 لما كان مبيانا للفعل أى
 غير مشبه له فى وزن ولا
 زيادة استحق التصحیح
 كسوال وميكال وحمل
 عليه فى التصحیح مفعول
 لمشابهته له فى المعنى كقول
 ومقوال ومخيط ومخيط
 وانظاهر ما قدمته من ان
 علة تصحیح نحو مخيط
 مبياته المفعول فى وزنه
 وزيدته لانه مقصور من
 مخيط فهو ولا انه محمول
 عليه وعلى هذا كثير
 من أهمل التصريف
 (وألف الافعال واستفعال
 ازل لذا الاعلال والتالزم

على شعروحه الإديم ووسخه وقشره (قوله بكسر تين الخ) راجع لكل من الكلمتين وقوله بعدهما
 ياء ساكنة أى أصلية فى تبيع ومنقلبه عن الواو فى تقيل فاعلال تبيع بالنقل فقط واعلال تقيل
 بالنقل والقلب (قوله على مثال ترتب) بنفوقيتين مضمومتين وتنفخ الثانية بينهما راء آخره موحدة
 الشئ المقيم الثابتة (قوله وهو) أى كونه على وزن خاص بالاسم أى يبان ذلك (قوله بكسر التاء) أى
 والعين وهذا راجع الى ما على مثال تحلى وقوله وضمها أى مع ضم العين وهذا راجع الى ما على مثال
 ترتب (قوله لا يكون فى الفعل) أى فلا يتوهم كون موازته فعلا (قوله نحو ابيض واسود) هما
 وصفان على وزن آخر فهذا ان أشبهما أعلم فى الوزن والزيادة (قوله واما نحو يزيد الخ) جواب عما يقال
 نحو يزيد علمنا شابه المضارع وزنا وزيادته مع أنه اعل وحاصل الجواب ان علميته بعد اعلاله لان اعلاله
 حين فعليته (قوله نحو خبط) بكسر الميم فانه مبيان للمضارع فى كسر أوله وكون أوله مما زادته
 (قوله هذا) أى كون تصحیح نحو مخيط لمباينته المضارع وزنا وزيادته بدون التقات الى من يكسر حرف
 المضارعة لقلته (قوله لكنه حمل على مخيط) لم يكسورا لاصالة التصحیح دون الاعلال والضمير فى
 لكنه حمل ان أرجع الى نحو مخيط كان قوله على مخيط على تقدير مضاف أى على نحو مخيط وان
 أرجع الى مخيط فلا والمراد بالحمل القياس واما ما فى التصريح وأقره شيخنا والبعض من أن المراد به
 أن مخيطا مقصور من مخيط فى غاية البعد من العبارة (قوله لفظا) أى لعدم الفرق بين لفظيهما الا
 بالالف ومعنى أى لاتحاد معناه هما (قوله لوصح ما قال الخ) أجيب بأن صحته فى مخيط لم يعارضها
 شذوذ فى الفعل بخلافها فى مثال تحلى لان كسر العين فى تحسب شاذ كذا ذكره زكريا وأقره شيخنا
 والبعض وفيه أنه انما ينفع فى خصوص تحسب دون غيره من الافعال المضارعة المكسورة العين
 قياسا كجلس وتضرب وتعرف لموازنة تحلى لها على لغة من يكسر حرف المضارعة بدون شذوذ
 كسر العين (قوله مشبهما بحسب) أى بكسر التاء فى لغة قوم (قوله لم يلزم الجميع) أى جميع العرب
 تصریح (قوله الى هذا الثانى) أى الميادين للمضارع وزنا وزيادته كخبط (قوله لانه مقصور الخ)
 لعل احتياجه الى تعليل المبيانية بذلك لا دفع دعوى موازنة مخيط لتعلم فى لغة من يكسر حرف المضارعة
 (قوله لا انه محمول عليه) عطف على مبيانية (قوله عوض) حال من التاء ووقف عليه بالسكون
 على لغة ربيعة (قوله مما أعلت عينه) خبر ثان لكان أو حال من افعال واستفعال أى كائنين
 مما أعلت عينه أى مما عينه حرف علة وأعل فى فعله (قوله تحركها فى الاصل الخ) علل
 الانقلاب هنا هذا وعلة قبله بجانسة الفحة اشارة الى صحة التعليلين وان كان الثانى أقوى وأورد
 على كلامه أن شرط قلب الواو ألفا اذا كانت عينان لا يقع بعدها ساكن كالمهم وأجيب بأن
 محل ذلك فى غير الافعال والاستفعال لان الاعلال فيه بالحل على الفعل والاشتراط المذكور وانما
 هو فى استحقاق الكلمة لذاتها هذا الاعلال ويمكن دفعه أيضا بان هذا الساكن لما كان يحذف

عوض) أى اذا كان المصدر على افعال أو استفعال مما أعلت عينه جعل على فعله فى
 الاعلال فتنتقل حركة عينه الى فائه ثم تقلب ألفا لتجانس الفحة فيلتقى ألفان فتحذف احدهما لالتقاء الساكنين ثم
 تعوض عنها تاء التأنيث وذلك نحو اقامة واستقامة أصلهما اقوام واستقوام فنقلت فحة الواو الى القاف ثم قلبت الواو ألفا
 لتحركها فى الاصل وانفتاح ما قبلها فالتقى ألفان الاولى بدل العين والثانية ألف افعال واستفعال فوجب حذف
 احدهما واختلف النحويون أيتهم المحذوفة فذهب الخليل وسيبويه الى أن المحذوفة ألف افعال واستفعال لانها الزائدة
 واهربها من الظرف

ولان الاستئصال بما حصل والى هذا ذهب الناظم ولذلك قال وألف الافعال واستفعال أزل وذهب الاخفش والفرء الى أن المحذوفة تبدل عين الكلمة والاول اظهر ولما حذف الاف اعوض عنها تاء التأنيث فقبل اقامه واستقامة وأشار بقوله (وحذفها بالنقل) أى بالسمع (ربما عرض) الى أن هذه التاء التى جعلت عوضا قد تحذف فيقتصر فى ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه من ذلك قول بعضهم آراه آراء وأجابه اجابا حكاها الاخفش قال الشارح ويكثر ذلك مع الاضافة كقوله تعالى واقام الصلاة قيل وحسن حذف التاء فى الآية مقارنة لقوله بعد وابتاء الزكاة (تنبيه) قد ورد تصحيح افعال واستفعال وفروعهما فى ألفاظ منها أعول أو أعويت السماء اغيا ما واستحوذ استحوذا واستغيل (٣٣١) الصبي استغيا لا وهذا عند

بعد الاعلال بناء على مذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم كان وجوده كالعدم (قوله ولان الاستئصال) نظريه الدفوسرى بأنه لا يمكن الجمع بين الالفين حتى يحصل الاستئصال وزيادة الاستئصال بان الجمع بين الالفين ممكن بل واقع كما هو صريح كلام القراء والتعويين أى عند المد بقدر أربع حركات (قوله بدل عين الكلمة) يؤيد هذا المذهب تعويض التاء عنها لان المعهود فى التاء أنها لا تعوض الا من الاصول كفى عدة وثبة وسنة (قوله بالنقل) البناء للملابسة متعلقة بعرض (قوله آراه) أصله رأى نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها ثم حذف الهمزة وتطرفت الياء اثر ألف زائدة فقبلت همزة ولم يؤت بتاء التعويض لا يقال المتحرك فيه همزة لاحرف علة لاننا نقول قد تقدم أن الناظم عداه من حروف العلة اه زكروا أو قره غيره لكن ظاهر قوله ثم حذف الهمزة أنها حذف ابتداء بدون قلبها الفتح كهابسب الامل وانفتاح ما قبلها الا ن وهو خلاف صورة المسئلة فلعل المراد حذف بعد قلبها الفتح على أن المحذوف بدل عين الكلمة (قوله ويكثر ذلك مع الاضافة) أى لسدها مسد التاء أفاده المصريح (قوله أعول اعوالا) هو بالعين المهملة يطلق بمعنى رفع صوته بالكاء ويعنى كثر عياله (قوله وأعويت السماء) بالغين المعجمة أى صارت ذا غيم أى سحاب وقوله واستحوذ أى غلب (قوله واستغيل الصبي) أى بالغين المعجمة أى شرب الغيل بفتح الغين المعجمة وسكون التحتية وهو اللبن الذى ترضعه المرأة ولدها وهى توتى أو وهى حامل (قوله تصحيح أفعال الخ) الظاهر ان مثل أفعال واستفعال ما تصرف منهما كالمصدر واسم الفاعل (قوله وقام) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها اسقاطه وكذا أسقطه المرادى واعترض أرباب الحواشى ذكره بأنه ليس فى نسخة نقل والكلام فيما فيه نقل وقد يقال بل المراد فيما حكاها الجوهري عن أبي زيد الاعم مما فيه نقل بأن يراد ما عينه حرف علة مطلقا (قوله فى الباب كاه) أى سواء أهمل ثلاثيه أو لا (قوله وهذا مثل الخ) يحتمل رجوع اسم الاشارة الى مجموع الجملتين والى كل منهما (قوله من الحذف ومن نقل) أى دون التعويض بالتاء وقوله ففعل أى فاعم مفعول الفعل الثلاثى المعتل وقوله به متعلق بعم (قوله لما حذف واوه على رأى سيبويه) أورد عليه أمر ان الاول أن الواو علامة اسم المفعول فلا تحذف وأجيب بمنع أنها علامة بدل ليل عدمها فى اسم مفعول المزيد كالمنتظر وانما جى بهم الرضهم مفعلا الا فى مكرم ومعون ومألك ومهلك وانما العلامة الميم الثانى أن المحذوف من نحو قاض الاصل وهو الياء دون الزائد وهو التنوين ومن نحو قول وبع وخف الساكن الاول الثانى وأجيب بأن محل ذلك كاه اذا كان نانى الساكنين حرفا صحيحا وهما هنا حرفا علة اه تصرف بياضاح وزيادة (قوله وقد خالف الاخفش الخ) فيه عندى نظروا ان آقروه لاننا لا نسلم أن قلبه ههنا الضمة كسرة والواو ياء اعاءة للعين المحذوفة بل للفرق بين ذوات الواو وذوات الياء كما قدمه الشارح فافهم (قوله فى هذا)

بعد الاعلال بناء على مذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم كان وجوده كالعدم (قوله ولان الاستئصال) نظريه الدفوسرى بأنه لا يمكن الجمع بين الالفين حتى يحصل الاستئصال وزيادة الاستئصال بان الجمع بين الالفين ممكن بل واقع كما هو صريح كلام القراء والتعويين أى عند المد بقدر أربع حركات (قوله بدل عين الكلمة) يؤيد هذا المذهب تعويض التاء عنها لان المعهود فى التاء أنها لا تعوض الا من الاصول كفى عدة وثبة وسنة (قوله بالنقل) البناء للملابسة متعلقة بعرض (قوله آراه) أصله رأى نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها ثم حذف الهمزة وتطرفت الياء اثر ألف زائدة فقبلت همزة ولم يؤت بتاء التعويض لا يقال المتحرك فيه همزة لاحرف علة لاننا نقول قد تقدم أن الناظم عداه من حروف العلة اه زكروا أو قره غيره لكن ظاهر قوله ثم حذف الهمزة أنها حذف ابتداء بدون قلبها الفتح كهابسب الامل وانفتاح ما قبلها الا ن وهو خلاف صورة المسئلة فلعل المراد حذف بعد قلبها الفتح على أن المحذوف بدل عين الكلمة (قوله ويكثر ذلك مع الاضافة) أى لسدها مسد التاء أفاده المصريح (قوله أعول اعوالا) هو بالعين المهملة يطلق بمعنى رفع صوته بالكاء ويعنى كثر عياله (قوله وأعويت السماء) بالغين المعجمة أى صارت ذا غيم أى سحاب وقوله واستحوذ أى غلب (قوله واستغيل الصبي) أى بالغين المعجمة أى شرب الغيل بفتح الغين المعجمة وسكون التحتية وهو اللبن الذى ترضعه المرأة ولدها وهى توتى أو وهى حامل (قوله تصحيح أفعال الخ) الظاهر ان مثل أفعال واستفعال ما تصرف منهما كالمصدر واسم الفاعل (قوله وقام) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها اسقاطه وكذا أسقطه المرادى واعترض أرباب الحواشى ذكره بأنه ليس فى نسخة نقل والكلام فيما فيه نقل وقد يقال بل المراد فيما حكاها الجوهري عن أبي زيد الاعم مما فيه نقل بأن يراد ما عينه حرف علة مطلقا (قوله فى الباب كاه) أى سواء أهمل ثلاثيه أو لا (قوله وهذا مثل الخ) يحتمل رجوع اسم الاشارة الى مجموع الجملتين والى كل منهما (قوله من الحذف ومن نقل) أى دون التعويض بالتاء وقوله ففعل أى فاعم مفعول الفعل الثلاثى المعتل وقوله به متعلق بعم (قوله لما حذف واوه على رأى سيبويه) أورد عليه أمر ان الاول أن الواو علامة اسم المفعول فلا تحذف وأجيب بمنع أنها علامة بدل ليل عدمها فى اسم مفعول المزيد كالمنتظر وانما جى بهم الرضهم مفعلا الا فى مكرم ومعون ومألك ومهلك وانما العلامة الميم الثانى أن المحذوف من نحو قاض الاصل وهو الياء دون الزائد وهو التنوين ومن نحو قول وبع وخف الساكن الاول الثانى وأجيب بأن محل ذلك كاه اذا كان نانى الساكنين حرفا صحيحا وهما هنا حرفا علة اه تصرف بياضاح وزيادة (قوله وقد خالف الاخفش الخ) فيه عندى نظروا ان آقروه لاننا لا نسلم أن قلبه ههنا الضمة كسرة والواو ياء اعاءة للعين المحذوفة بل للفرق بين ذوات الواو وذوات الياء كما قدمه الشارح فافهم (قوله فى هذا)

ساكنان الاول عين الكلمة والثانى واو مفعول الزائدة فوجب حذف احدهما واختلف فى أيتهما المحذوفة على حد الخلف فى افعال واستفعال المتقدم ثم ذوات الواو ونحو مصون ومقول ليس فيها عمل غير ذلك وأماد ذوات الياء نحو مبيع ومكيل فانه لما حذف واوه على رأى سيبويه بنى مبيع ومكيل بياء ساكنة بعد ضمة فجعلت الضمة المنقولة كسرة لتصح الياء وانما على رأى الاخفش فانه لما حذف ياءه كسرت الفاء وقلبت الواو ياء فرقا بين ذوات الواو وذوات الياء وقد خالف الاخفش أصله فى هذا فان أصله أن الفاء اذا ضمت وبعدها ياء أصلية باقية قلبها واو والانضمام ما قبلها الا فى الجمع نحو بيض وقد قلب ههنا الضمة كسرة فاعاءة للعين التى هى ياء مع حذفها و اعاءتها موجودة أجدر (تنبيه) وزن مصون

عند سيبويه مفعول وعند الاخفش مفعول وتظهر فائدة الحذف في نحو مشوه ومخففا قال أبو الفتح سألني أبو علي عن تخفيف مسوء
فقلت أما على قول أبي الحسن فأقول رأيت مسووا كما تقول في مقروء ومقروءة لأنها عند وار مفعول وأما على مذهب سيبويه فأقول
رأيت مسووا كما تقول في خبء خب (٣٣٢) فتحرك الواو لأنها في مذهبه العين فقال لي أبو علي كذلك هو اه (وندر) تصحیح

ذی الواو) من ذلك في قول
بعض العرب ثوب مصوون
ومسك مسدوف وفريس
مقوود ولا يقاس على ذلك
خلافه لبرد (و) التصحیح
(في ذی اليا) من ذلك
(الشهر) نطفة الباء كقولهم
خذوه مطبوقة به نفسا وقوله
كلها نفاحة مطبوقة وقوله
واخال أنك سيد معينون
وقوله حتى تذكري ضات
وهيجه موم الرذاذ عليه
الدجن مغيوم وهذه لغة
تجيبه بتثنية كقولوا مشيب
في المختلط بغيره والاصل
مشوب ولكنهم لما قالوا في
للفعل شيب جعلوا عليه
اسم المشعول وكما قالوا
مشيب بناء على شيب قالوا
مهوب بناء على هوب الامر
في لغة من يقول بوع المتاع
والاصل مهمب (وصحیح
المفعول من) كل فعل واوى
اللام مفعول العين كافي
(نحو) ودعا فانك
تقول في المفعول منهما
معدو ومدعو جلا على فعل
الفاعل هذا هو المختار
ويجوز الاعلال مرجوحا
كما أشار إليه بقوله (وأعلل
ان لم تحس) أي لم تصد
(الاجودا) فتقول معدى
ومدعى ويروي بالوجهين
قوله أنا للث معدى عليه
وعاديا * أنشده المازني

متبعاق بخائف أى في نحو مبيع ومكيل (قوله عند سيبويه مفعول) بضم الفاء وسكون العين (قوله مخففا)
أى بابدال همزته واوا ثم ادغام واو مفعول فيها على رأى الاخفش وينقل حركتها الى الواو التي هي
عين ثم حذفها على رأى سيبويه ولا يخفى أنها أصل مسوء مسووء بوزن مفعول (قوله أما على قول الخ)
وجه ذلك أن الهمزة المتحركة اذا كانت الواو التي قبلها زائدة لغير الحاق قلبت الهمزة واوا وادغمت
الواو فيها وان كانت أصلية نقلت حركة الهمزة اليها وحذفت (قوله خب) أى بحذف الهمزة بعد نقل
حركتها الى الباء (قوله كذلك هو) أى تخفيف مسوء (قوله ومسك مدوف) بدال مهملة ثم فاء آخره
أى مبالغة وقيل مسحوق وسمع مدوف على القياس كذا في المختار وغيره ورسمه بنون كافي بعض
الذخ تحريف (قوله خذوه مطبوقة) اسم مفعول طابه يقال طابه وأطابه أى طيبه ولعل الصواب
مطبوقة به نفس برفع نفس على النيابة عن الفاعل أو مطبوقة بابه نفسا بالتدكير وانابة الضمير في
مطبوقة بالعاقد على فاعل خذ عن الفاعل فتأمل (قوله كأنها) أى الخمرة (قوله معينون) اسم
مفعول عانه من باب باع أى أصابه بالعين (قوله حتى تذكر) الضمير يرجع لذكر النعام ويوم فاعل
هيجه والرذاذ بذالين مجتمين كصحاب المطر الضعيف ويروي يوم رذاذ بالتسكير ويظهر أن الهاء
في عليه لليوم وأن على بمعنى في والدجن بفتح الدال المهملة وسكون الجيم كافي كذب اللغة لباس الغيم
السماء ودجن يومنا من باب نصر صار ذاجن وقوله مغيوم أى ذو غيم مطبق صفة ثانية ليوم الرذاذ
يعلم الصفة الجملة أعنى فيه الدجن بناء على أن ال جذسية مدخولها في معنى التكرة بدليل الرواية
الثانية فان جعل خبرا عن الدجن والجملة صفة أو حال من يوم احتج الى جعل الدجن بمعنى الغيم والى
ادعاء المبالغة في وصف الغيم لأنه مغيوم ثم صرح كلام القاموس وغيره ان قام لازم بمعنى صار ذا غيم
وحيث ذفبناء اسم المفعول منه خلاف القياس ولك أن تجعله على الحذف والايصال أى مغيوم
فيه أى اليوم السماء أو مغيوم به أى الدجن هذا ما ظهر لي في تقرير البيت فتأمل (قوله قالوا مشيب)
أى بقاب ضمته كسرة واو هاء بعد صيرورته مشوبا فرع مشوب بنقل ضمة واو هاء الى شينه وحذف
احدى الواو من الساكنين على الحذف (قوله والاصل) أى القياس مشوب لا مشيب لانه واوى
العين وليس مراده الاصل التصرفي اذ هو مشوب واو ين (قوله قالوا مهوب) أى بابقاء الضمة بعد
نقلها من الياء وحذف الياء بناء على مذهب الاخفش أن المحذوف العين وبإبقاء الضمة بعد نقلها من
الياء وقلب الياء واوا بناء على مذهب سيبويه أن المحذوف واو مفعول فعل لم ياتي كلام الحواشي من
القصور (قوله والاصل) أى القياس مهيب لانه ياتي العين وليس مراده الاصل التصرفي اذ هو
مهيب وياء فواو (قوله وصحیح المفعول) أى اسم المفعول (قوله جلا على فعل الفاعل) وهو عرافانه
صحیح بمعنى أنه لم يعل بقلب واو هاء وان قلبت ألفاظ كريا (قوله ويجوز الاعلال مرجوحا الخ) كلام
المصنف والشارح يفيد عدم شذوذ الاعلال وهو مرح ابن هشام بشذوذه (قوله واعلل ان لم) بنقل
حركة الهمزة الى اللام وحذف الهمزة (قوله جلا على فعل المفعول) وهو عدى ودعى (قوله والمصدر
ليس الخ) يجب ان يجوز تعدد العمل فيجوز أن تكون الة في المصدر شيئا آخر وبان المصدر يصلح
للفاعل والمفعول فاعل مصدر المفعول وحل عليه مصدر الفاعل طرد الباب المصدر يس (قوله
ليس مبنيا) أى محمولا (قوله لان الواو الاولى) أى من معدو ومدعو (قوله كأنها وليت الضمة) أى
وليس في الاسماء العربية المعربة بالحر كات ما آخره وار قبلها ضمة لتثقل ذلك وقوله فقلبت ياء أى

معدو وبالصحیح وأنشده غيره بالاعلال واختلف في علة الاعلال فقيل جلا على فعل المفعول وهو قول الفراء وتبعه والضمة
المضعف واعترض بوجود القلب في المصدر نحو عتاعيا والمصدر ليس مبنيا على فعل المفعول وقيل أعل تشبيها بباب أدل وأجر لان
الواو الاولى ساكنة زائدة حقيقة بالادغام فلم يعتد بها اجزا فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وليت الضمة فقلبت ياء

على حد قلبها في أدل وأحر والاحترابواوي اللام من يائها فإنه يجب فيه الاعلال نحو موى وقلي فانك تقول في المفعول منه موى ومقلى والاصل مرموى ومقلى قلب الووايا واجتماعها مع الياء وسبق احداها بالساكون وأدغمت في لام الكلمة وكسر المضموم لتصح الياء وقد سبق الكلام على هذا ويكون مفتوح العين من مكسورها وهو على قسمين مالميس عينه واوا وما عينه واو فأما الاول فنحورضى فان الاعلال فيه أولى من التصحيح لان فعله قد قلبت فيه الواو يا في حالة بناءه للفاعل وفي حالة بناءه لله ففعل فساكن اجراء اسم المفعول على الفعل في الاعلال أولى من مخالفتها له ولهذا جاء الاعلال في القرآن دون التصحيح فقال تعالى أرجعي الى ربك راضية مرضية ولم يقل مرمضة مع كونه من الرضوان وقرأ بعضهم مرمضة وهو قليل (٢٣٣) هذا ما ذكره المصنف أعنى ترجيح الاعلال على التصحيح في نحو مرمى

والضممة التي قبلها كسرة بشير الى ذلك كله قوله على حد قلبها الخ وعدم ذكر المصنف هذا في أسباب قلب الواو يا لا ينض الاعتراض به على الشارح وان اعترضوا به مع أنه يمكن تقديم قلب الضمة كسرة على قلب الواو يا فيكون من الأسباب التي ذكرها المصنف قياً مل (قوله على حد قلبها في أدل وأجر) أي على طريقته من قلب الضمة التي قبل الواو كسرة دون بقية أعمال أدل وأجر وكانهم لم يستقلوا الضمة والكسرة على الياء فيجذفوها ثم يحدفوا الياء لالتقاء الساكنين كما فعلوا في أدل وأجر نظراً الى كون الواو تلت في الواقع ساكنة فخفت (قوله فإنه يجب فيجذف) أي في انهم مفعوله الاعلال سواء كانت عينه مفتوحة أو مكسورة وسواء كانت واو أو غيرها (قوله وقد سبق الكلام على هذا) أي في عموم قوله ان يسكن السابق من واو يا الخ (قوله وبكونه) أي الفعل الواوي اللام اذا الكلام فيه (قوله فان الاعلال فيه) أي في اسم مفعوله (قوله وقرأ بعضهم مرمضة) أي شدوذا (قوله ما ذكره المصنف) أي في غير هذا الما كتاب كالتسهيل (قوله فان كان فعل الخ) مقابل قوله فاما الاول فنحورضى الخ ولو قال وأما الثاني فنحورضى فبمعين اعلاله لكان أخصراً وأحسن في المقابلة وقد علم من كلام المصنف والشارح أن الفعل الذي لامة واو ثلاثة أقسام ما يختار تصحيح اسم مفعوله وهو ما ذكره الناظم بقوله وصحح المفعول الخ وما يختار اعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين غير واو يا كرضى وما يتعين اعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين واو يا كقوى (قوله ثم قلبت المتوسطة ياء) ولا يضر عروضاها لان اشتراط الاصاله ذاتا وسكونا انما هي في السابق من الواو والياء كما مر والسابق هنا أصلي نقله شيخنا السيد عن الدوشيرى (قوله باب مرضى ومقوى) لم يقل ومعدى لقلة قلب واو ياء كاهم (قوله ذوا وجهين) حال من الفعول بضم الفاء والعين مؤكدة لما يستفاد من التشبيه وقوله لا م جمع حال من الواو (قوله أي اذا كان الفعول) لا يخفى أنه ينبغي اسقاط أي (قوله جـ على باب أدل) وجهه ما أسلفه الشارح قريبا في قوله وقيل أي عمل أي اسم مفعول نحو عدائهم باب أدل وأجر الخ (قوله ما استقر لملها) أي في قول المصنف ان يسكن السابق الخ وقوله من ابدال وادغام أي وكسر ما قبل الياء (قوله أبو وأخو) جمع عين لاب وأخ كما هو ابن الاعرابي تصريح (قوله ونحو) بلقاء المهملة حكى سيبويه لانكم لتطربون في نحو كثيرة تصريح (قوله هراق ماؤه) كذا في النسخ والذي في القاموس وغيره أن هراق متعد فالصواب نصب ماؤه أو بناء الفعل للمجهول (قوله جمع البهو) بفتح الموحدة وسكون الهاء نصريح (قوله أي ولي وكبر) واجمع لكلا الفعلين والعطف للتفسير هذا ما فيه كتب اللغة (قوله التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع في الوجهين) لا يخفى أن التسوية بينهما في الوجهين صادقة بتساوي الوجهين في كل منهما

وذكر غيره أن التصحيح في ذلك هو القياس وأن الاعلال فيه شاذ فان كان فعل بكسر العين واو يا نحو قوى تعين الاعلال وجهها واحدا فتقول مقوى والاصل مقور وواستقل اجتماع ثلاث واوآت في الطرف مع الضمة فقلبت الاخرية ياء ثم قلبت المتوسطة ياء لانه قد اجتمع ياء وواو وسبقت احداهما بالساكون ثم قلبت الضمة كسرة لاجل الياء وأدغمت الياء في الياء فقبل مقوى **تنبيه** باب مرضى ومقوى سابع موضع تقلب فيه الواو يا (كذلك اذا وجهين جـ الفعول من ذى الواو لام جمع او فرديع) هذا موضع ثامن تقلب فيه الواو يا أي اذا كان الفعول مما لامة واو لم يخل من أن يكون جمعاً أو مفرداً فان كان جمعاً جاز فيه الاعلال والتصحيح الأمن الغالب

(٣٠ - صبان رابع) الاعلال نحو عصا وعصى وقفاوق في ودلو ودلى والاصل عصوو وقفوو ودلوو وفأ بدلت الواو الاخرية ياء جملا على باب أدل وأعطيت الواو التي قبلها ما استقر لملها من ابدال وادغام وقد ورد بالتصحيح الفاظ قالوا أبو وأخو ونحو جمع النجوى وهي الجهة ونحو بالجم جمع النجوى وهو الصحاب الذي هراق ماؤه وهم تجميع لهم وهو المصدر وان كان مفرداً جاز فيه الوجهان الآن الغالب التصحيح نحو وعتموا وعتموا كبير الا يريدون عاتوا في الارض ولافساد وتقول غما المال غموا وسمازيد سوما وقد جاء الاعلال في قوله هم عتوا الشيخ عتيا وعسا عسيا أي ولي وكبر وقسا قلبه قسيا وانما كان الاعلال في الجمع أرجح والتصحيح في المفرد أرجح لثقل الجمع وخفة المفرد **تنبيه** في الاول في كلامه ثلاثة أمور أحدها أن ظاهره التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع في الوجهين وليس كذلك كما عرفت ثانياً ظاهره أيضا التسوية بين الاعلال والتصحيح في الكثرة وليس كذلك كما عرفت وقد رفع هذين الأمرين

في الكافية بقوله ورجح الاعلال في الجمع وفي مفرد التصحيح أولى ما قفي ثابها أطلق جواز التصحيح في فعل من الواوي اللام وهو مشروط بأن لا يكون من باب قوى فلو بنى من القوة فعول وجب أن يفعل به ما فعل بمفعول من القوة وقد تقدم فكان التعبير السالم من هذه الامور المناسب لغرضه أن يقول كذا الفعول منه مفردا وان يعن جمعافه بالعكس يعن والضمير في منه يرجع نحو عدا في البيت قبله الثاني ظاهر كلامه هنا في الكافية وشرحا أن كلام من تصحيح الجمع واعلال المفرد مطرد يقاس عليه أما تصحيح الجمع فذهب الجمهور الى (٣٣٤) أنه لا يقاس عليه واليه ذهب في التسهيل قال ولا يقاس عليه خلافا للقراء هذا لفظه وأما اعلال المفرد فظاهر

التسهيل اطراده والذى ذكره غيره أنه شاذ اه (وشاع) أى كثر الاعلال بقلب الواوياء اذا كانت عين الفعل جمعاصح اللام (نحو نيم في نوم) جمع نائم يعنى في صوم جمع صائم وجميع في جوع جمع جائع ومنة قوله ومعروض تغلى المراحل فتحته عجت طبعته لقوم جميع ووجه ذلك أن العين شبهت باللام لقربها من الطرف فأعلنت كاجل اللام فقلبت الواو بالاخيرة ياء ثم قلبت الواو الاولى باو وأدغمت الباء في البناء ومع كثرته التصحيح أكثر منه نحو نوم وصوم ويجب ان اعلمت اللام لا يتوالى اعلالا وذلك كشوى وغوى جمع شاو وغاوأ وفصلت من العين كنوام وقوام لبعدها العين حينئذ من الطرف (ونحو نيام شذوذ غنى) أى روى في قوله فما أرق النيام الا كلامها (تنبهات) الاول قوله شاع ليس نصا في أنه مطرد وقد فص غيره من

و يكون التصحيح أولى في كل وبكون الاعلال أولى في كل وحينئذ لا يقع هذا الامر الاول عن الامر الثاني المذكور بقول الشارح ثابها ظاهرة أيضا التسوية بين الاعلال والتصحيح في الكثرة أى اعلال الجمع والمفرد وتصحيحهما نعم الامر الثاني يعنى عن الاول لاستلزام الثاني للاول لئلا يكون ليس من عادتهم الاعراض باغناء الثاني عن الاول كما هو مشهور وفعل ما في كلام شيخنا والبعض نعم يرد على الشارح أنا لا نسلم الامر الثاني لان قول المصنف كذلك ناف لا استواء التصحيح والاعلال مقتضى لرجحان التصحيح في الجمع والمفرد لرجوع اسم الاشارة الى المفعول من نحو عدا المتقدم في قوله وتصحيح المفعول ملح فكان ينبغي للشارح أن يقول في كلامه أمر ان أحدهما أن ظاهره التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع في رجحان التصحيح على الاعلال وليس كذلك كما عرفت ثانيهما أطاق جواز التصحيح الخ (قوله المناسب لغرضه) قد يمنع بأن ما ذكره من البيت لا يشمل الفعول من باب رضى لارجاعه الضمير في منه نحو عدا (قوله جمع نائم) أصله ناوم لانه من النوم فأبدلت الواو همزة على القاعدة وكذا صائم وجائع (قوله ومعروض) بضم الميم وفتح العين المهملة والراء المشددة وبالصاد المهملة وهو اللحم المتى في العرصة للجفاف ويروى بغير هذا الوجه كفى العينى وتغلى كترى كفى القاموس والمراحل جمع مرجل وهو القدر من الخناس (قوله ويجب ان اعلمت اللام) هذا محقق قوله تصحيح اللام وقوله أرفصلت من العين محترز اتصال اللام بالعين المفهوم من التمثيل نحو نيم في نوم (قوله كشوى وغوى) بالجمام أولهما وضمه وشديد ثانيهما والاصل شوى وغوى قلبت ياؤهما ألفا لفتحهما وانفتح ما قبلهما ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله جمع شاو وغاوأ) اسمى فاعل شوى يشوى كرمى روى وغوى يغوى كرمى روى غيا وغوى يغوى كرمى روى غياوى بالفتح كما في القاموس والاول أفصح كفى التصريح (قوله أى روى) وقال السندوبى أى نسب له الماء العربية (قوله جمع ألوى) ضبط في نسخ القاموس كفاعل التفضيل (قوله مثل فعل) أى بكسر الفاء وضم العين (قوله نحو طول) بكسر الفاء المهملة وفتح الواو وتخفيفه جبل تشدبه قائمة الدابة كفى القاموس (قوله وصوائى) هو وعاء الشئ (قوله نحو اجلوان) بالجيم والذال المهجدة دوام السير مع السرعة تصریح (قوله واغلواط) بالهمين والطاء المهملتين التعلق بالتعلق يقال اغلوط بعيره أى تعلق بعنقه تصریح والله أعلم

فصل (قوله فانا) تقدم للشاطبي أن ما لم يصف وقصر من أسماء هذه الحروف منون على حد شربت ما بالقصر ونقل ابن عاوى عن بعضهم أن الصواب عدم تنوينها لانها مبنية لوضعها ووضع الحروف وعندى أنه يجوز الوجهان التنوين على أن مقصود تلك الاسماء مختصر من ممدودها وعدمه على أنه موضوع أصالة فافهم (قوله فاء الارتفاع) أى وفروعه بدليل ما بعد (قوله يعنى واوا أو ياء) انما أتى بالناية لان حرف اللين يشمل الالف مع أنه ليس مرادا كما سيذكره الشارح (قوله

التحويين على اطراده وقد بان لك أن قوله شاع نحو نيم هو بالنسبة الى نيام لا الى نوم الثاني يجوز في فاء فعل المعلن العين ابدالها الضم والكسر والضم أولى وكذلك فاء نحو دلى وعصى والى جمع الوى وهو شديد الخصومة الثالث هذا الموضع تاسع موضع تغلب فيه الواوياء وبقى عاشر لم يذكره هنا وهو أن تلى الواو كسرة وهى ساكنة مفردة نحو ميزان ومبيقات الاصل موزان وموقات فقلبا الواوياء استثقالا للخروج من كسرة الى الواو كالخروج من كسرة الى ضمة ولذلك لم يكن في كلامهم مثل فعل وخرج بالقيده الاول نحو موعده والثاني نحو طول وعوض وصوان وسوار وبالثلث نحو اجلواذ واعلواط (فصل) ذو اللين فانا في افتعال أبديلا تام مفعول ثان لا قبل والاول ضمير مستتر نائب عن الفاعل يعود على ذى اللين وفالحال منه أى اذا كان فاء الارتفاع حرف لين يعنى واوا أو ياء

وجب في اللغة الفصحى ابدالها تاء فيه وفي فروجه من الفعل واسمى الفاعل والمفعول لعدم النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لمبايعة ما من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف لان حرف اللين من المجهور وانشاء من المهمل ومن مثال ذلك في الواو اتصال واتصل ويتصل واتصل ومتصل ومتصل به والاصل او اتصال واتصل ويواصل واتصل (٢٣٥) ومواصل ومواصل به ومثاله في الياء

اتسار واتسر ويئسر واتسر
ومتسر ومئسر والاصل
اتسار وايئسر ويئسر
وايئسر وميئسر وميئسر
وانما ابدلوا الفاء في ذلك
تاء لانهم لو اقرروها
لتلعبت بها حركات ما قبلها
فكانت تكون بعد
الكسرة ياء وبعد الفتحة
الفاء وبعد الضمة واو والما
رأوا مصيرها الى غيرها
لتغير احوال ما قبلها ابدلوا
منها حرفا يلزم وجهها واحدا
وهو التاء وهو اقرب
الزوائد من ما قبل الواو
وليوافق ما بعده فيدغم فيه
وقال بعض النحويين البدلي
في باب اتصال اعماهو من
الياء لان الواو لا تثبت مع
الكسرة في اتصال وفي
اتصل وحمل المضارع وايسم
الفاعل واسم المفعول منه
على المصدر والماضى
تثنيها في الابدال واللين
يشمل الواو والياء كما تقدم
واما الالف فلا مدخل لها
في ذلك لانها لا تكون فاء
ولا عينوا ولا اياما الثاني
من اهل الحجاز قوم يتركون
هذا الابدال ويجعلون
فاء الكسامة على حسب
الحركات قبلها فيقولون
ياتصل ياتصل فهو موصل

ابدالها تاء) ولم تقلب الواو ياء تحتية على ما هو مقتضى القياس لانها ان قلبت ياء لزم قلبها تاء في هذه
اللغة فالاولى الاكتفاء باعلال واحد كذا ذكره ابن الحاجب قال التفتازاني وفيه نظر اذ لو قلبت
الواو ياء تحتية لم يجز قلب التحتية فوقية كما في الياء التحتية المنقلبة عن الهمزة والجبب بانه يجوز
هنا للفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة لان الهمزة لا تبدل فوقية بخلاف الواو
كذا في التصريح (قوله اتسار) فسره الفارسي بالقهر وقره شيخنا ووجه اخذه من اليسر بان
اهل الجاهلية كانوا يظنون انه يورث اليسار وفي المصباح الميسر مثال ما وجد في العربية يقال منه
يسر الرجل يسرا من باب وعد فهو ياسر (قوله لتلعبت بها حركات ما قبلها) اي طلبا للجمانسة
(قوله فكانت تكون) لاحاجة الى تكون وقوله ياء اي اصلية ان كانت الفاء ياء ومنقلبة عن واو
ان كانت الفاء واو او كذا يقال في قوله وبعد الضمة واو (قوله وبعد الفتحة الفاء) يراد به ان شرط
قلب الياء والواو انما تحركهما كما مر في قوله من ياء او واو بتعريف الاصل الخ الا ان يقال هذا الشرط
لم تجمع عليه العرب كما يستند من التثنية الثاني (قوله وهو اقرب الزوائد) في معنى التعليل
لحذوف يدل عليه قوله وهو التاء وتقديره واختار ما الفاء لانه اقرب الخ والمراد الاقربية في المخرج
لان التاء من بين طرف اللسان والثنتين العينين والواو من الشفة ان لم تكن حرف مد فان كانت
حرف مد فن الجوف واقربية التاء اليها حينئذ من حيث مرور الحرف الجوفى على مخرج التاء وغيره
لا في الصفة اذ صفة التاء الهمس وصفة حرف اللين الذي منه الواو الجهر فهما متباعدان صفة ورد
على دعواه اقربية التاء الى الواو الميم فانها اقرب الى الواو مخرجا من التاء لانها من الشفة الا ان
يقال مراده الاقربية في الجملة ولما كان يراد حينئذ ان يقال هلا جعلوا البدل الميم دفعه بقوله
ليوافق ما بعده فيدغم فيه والمراد بالزوائد حروف الزيادة المجموعة بقول بعضهم سأتونونها وقوله
من الميم اي الخارجة من الميم والمراد مقدم الميم من الشفتين والثنايا وطرف اللسان او ما يعم
جميع المخارج وقوله الى الواو متعلق باقرب وقوله ليوافق المناسب انه على حذف العاطف على
قوله وهو اقرب الخ بقربية التصريح به في نسخة ولما كان التعليل بالوافقة الجارية فيها مقبلا (قوله وقال
ابدال التاء من الواو دون ابدالها من الياء) اي بالتعليل بالوافقة الجارية فيها مقبلا (قوله وقال
بعض النحويين الخ) للاول ان يقول محل قولهم ان الواو لا تثبت مع الكسرة اذا اريد ثبوتها دائما
وهنا ليست كذلك فتثبت ثم يدل تاء زكريا (قوله ولا عينوا ولا اياما) اي مع اصابة الالف فلا ينافى
انها تكون عينوا ولا ما هو يدل كفي قام وري (قوله من اهل الحجاز الخ) هذا مع قوله وحكى الجرمي
الخ محترز قوله سابقا في اللغة الفصحى (قوله نحو ايتسلا) قال المرادى ظاهره تيسله بايتسلا منه مما
سمع فيه الابدال شذوذ وهو ما يدل عليه كلام بعضهم وفي كلام الشارح يعني ابن الناظم خلافه
حيث قال ولا يريد انه يقال في افتعل من الاكل ليتسلا اه اي بل المراد ان الابدال سمع فيها هو
من جنسه وان كان لم يسمع فيه اه ملخصا وقول شارحنا نحو قولهم صريح في الاول (قوله اتسلا
واتزر) مقول قولهم (قوله في اوتمن) بالبناء للمجهول كما يدل عليه قوله بابدال الواو الخ اذ لو كان
مبنيًا للفاعل لقال بابدال الياء (قوله والاتوالى اعلان) فيه نظروا و اقروه لان توالى الاعلان
الممنوع تواليها على حرفين لا على حرف واحد كما هنا مقبلا (قوله وهم) عهده التفتازاني كما في

وايتسر ياتسر فهو موئسر وحكى الجرمي ان من العرب من يقول اتسلا واتسر بالهمز وهو غريب باه (وشذ) ابدال فاء الافتعال
تاء (في ذى الهمز نحو) قولهم في (ايتسلا) وايتزر اقلع من الاكل والازار اتسلا واتزر بابدال الياء المبدلة من الهمزة تاء وادغامها
في التاء وكذا قولهم في اوتمن اقلع من الامانة اتمن بابدال الواو المبدلة من الهمزة تاء واللغة الفصحى في ذلك كله عدم الابدال
والاتوالى اعلان وقول الجوهرى في اتخذانه اقلع من الاخذ وهم

وانما التاء أصل وهو من تحذف كاتبع من تبع قال أبو علي قال بعض العرب تحذف بمعنى أخذ ونازع الزجاج في وجود مادة تحذف وزعم
أن أصله اتخذ وحذف وصحح ما ذهب إليه الفارسي بما حكاه أبو زيد من قولهم تحذف يتخذ تحذف وذهب بعض المتأخرين إلى أن تحذف
مما أبدلت فأوّه تاء على اللغة الفصحى لأن فيه لغة وهي وخذبالوا وهذه اللغة وإن كانت قليلة إلا أن بناءه عليها أحسن لأنهم
نصوا على أن اتن لغة رديئة (طائفة افتعال رداً لمطبق) طام مفعول ثان لرد والمفعول الأول ثان كان رد أمر أو ضميره إن كان رد
مجهولاً أي إذا بنى الافتعال وفروعه مما فاءه أحد الحروف المطبقة وهي الصاد والضاد والطاء والظاء ويجب أن تبدل تائه طاء
فتقول في افتعل من صبر اضطر ومن ضرب اضرب ومن طهر اطهر ومن ظلم اظلم والأصل اضطر واضرب واطهر واطلم
فاستقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب المخرج (٢٣٦) وتباين الصفة إذ التاء مهموسة مستقلة والمطبق

مجهول مستعمل فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجه وهو الطاء (بنيته) إذا أبدلت التاء طاء بعد الطاء اجتمع مثلاً والاول منهم ما ساكن فوجب الإدغام وإذا أبدلت بعد الطاء اجتمع متقاربان فيجوز البيان والإدغام مع إبدال الاول من جنس الثاني ومع عكسه وقد روي بالأوجه الثلاثة قوله وهو الجواد الذي يعطيك تائه عفواً ويظلم أحياناً فيظلم روى فيظلم وفيظلم وقد روى أيضاً فيظلم بالنون وليس مما نحن فيه وإذا أبدلت بعد الصاد اجتمع أيضاً متقاربان فيجوز البيان والإدغام بقلب الثاني إلى الاول دون عكسه فتقول اضطر واضبر ولا يجوز اطرب في الصاد من الصغير الذي يذهب في الإدغام وإذا أبدلت بعد الضاد اجتمع أيضاً متقاربان فيجوز البيان والإدغام بقلب الثاني إلى الاول دون عكسه فتقول اضطر واضرب ولا يجوز اطرب لأن الضمير الضاد حرف مستطيل فلو ادغم في الطاء لذهب ما فيه من ذلك وقد حكى في الشذوذ الطبع وهو في الندور والغرابية مثل الطبع باللام وقد روي بالأوجه الأربعة قوله مال إلى ارطاة حقف والطبع اه (في ادان وازدد واد كر الابق) أي إذا بنى الافتعال مما فاءه دال نحو ادان أو زاي نحو زاد أو ذال نحو ذاد أو ذال نحو ذاد أو ذال نحو ذاد واد كر والاصل ادان وازداد واذنكر فاستقل مجيء التاء بعد هذه الحروف لأن هذه الحروف مجهورة والتاء مهموسة فخى بحرف يوافق التاء في مخرجه ويوافق هذه الحروف في الجهر وذلك الدال بنبهات الاول إذا أبدلت تاء الافتعال دالاً بعد الدال وجب الإدغام لاجتماع المثليين وإذا أبدلت دالاً بعد الزاي جاز الأظهار والإدغام بقلب الثاني إلى الاول دون عكسه فيقال ازدبر وازجر ولا يجوز ادجر لفوات الصغير وإذا أبدلت دالاً بعد الدال جاز ثلاثة أوجه الأظهار والإدغام بوجهه فيقال ادكر ومنه قوله والهرم تذر به ادرا عجباً

التصريح بأنه لو كان من الإخذ لوجب أن يقال يتخذ بغير إبدال وإدغام (قوله وانما التاء) أي الاولى أما الثانية فتاء الافتعال قطعاً وقوله أصل أي لا بد من ياء مبدلة من همزة كما زعم الجوهري (قوله وزعم أن أصله اتخذ الخ) يحتمل أنه يقول أصل تحذف افتعل من الإخذ كما يقول الجوهري أو من الوخذ كما سيحكيه الشارح عن بعض المتأخرين وهو الاولى واقتصار شيخنا والبعض على ترجيح أنه يقول بالاول قصور (قوله وحذف) أي حذف منه همزة الوصل وتاء الافتعال وفحقت التاء التي هي فاء الكلمة وكسرت الحاء (قوله تحذف يتخذ) من باب تعب وقد تسكن حاء المصدر بقوله في المصباح (قوله إلا أن بناءه) أي اتخذ عليها بأن يكون افتعل من الوخذ والاصل أو تحذف الواو تاءً وادغمت في تاء الافتعال على القياس وقوله أحسن أي من جعله افتعل من الإخذ (قوله تاء الافتعال) وقد تجرى تاء الضمير مجرى هذه التاء تشبيهاً في نحو حط من الحوص وهو الحياطة حكاه الجار بردي فاضى (قوله وضميره) أي ضمير تاء (قوله المطبقة) بفتح الموحدة على الحذف والإيصال أي المطبق عندها اللسان بأعلى الحنك فاندفع ما قبله هنا ويجوز كسرها كما في زكريا على الجزرية (قوله من تقارب المخرج) أي في الجملة والألفن المطبق الطاء وهي من مخرج التاء كما سيذكره لشارح قريباً على أن مخرجهما الشخصيين مختلفان في الحقيقة كما قرر في محله (قوله حرف استعلاء) أي وجهه كما لا يخفى فتم تباين الصفة (قوله من مخرجهما) عبارة التصريح من مخرج المطبق واحتيرت الطاء لكونها من مخرج التاء (قوله ومع عكسه) قال التقطازي في هذا عكس الإدغام أي المشهور الذي هو ادخال الحرف الاول في الثاني لأن هذا ادخال الثاني في الاول وقال شيخنا لا يسمى هذا ادغاماً عند القراء (قوله وهو الجواد) الضمير لهرم بن سنان والنائل العطاء وقوله عفواً أي سهلاً بلا من ولا مظل وقوله ويظلم أحياناً بالبناء للمجهول أي يطلب منه في أوقات لا يطلب من مثله فيها فيظلم أي يتجمل ذلك ولا يرتسأله نقله المصريح عن الجار بردي (قوله الذي يذهب في الإدغام) أي ادغامها في الطاء بعد قلبها طاء (قوله مال) أي الذئب والارطاة شجرة من شجر الرمل والحقف بكسر الحاء المهملة وسكون القاف بعد هاء الرمل المعوج عيب (قوله الابق) دالاً خبرياً في فأنها بمعنى صار والضمير في بق يعود على التاء أه فاضى وأعرب المكودي دالاً حالاً من فاعل بق (قوله ويوافق هذه الحروف الخ) فيه أن من جملة هذه الحروف الدال ولا معنى لموافقته الشيء نفسه إلا أن يقال التعبير بالمواقفة باعتبار الجملة (قوله والهرم تذر به ادرا عجباً صدره) تنحى على الشول جازاً مقضياً

وادكر واذا كر بئال مجمة وهذا الثالث قليل وقد قرئ فماذا فهل من مذكر بالمجمة الثاني مقتضى اقتصار الناظم على ابدال
تاء الافتعال طاء بعد الاحرف الاربعة وذلك بعد الثلاثة انها تقرأ بعد سائر الحروف ولا تبدل وقد ذكر في التسهيل انها تبدل تاء
بعد التاء فيقال ائربثاء مثله وهو افتعل من ثرد أو تدغم فيها التاء فيقال ائربثاء (٢٣٧) مشاء قال سيبويه والبيان عندي

جيد يعني الاظهار فيقال
ائربث ولم يذ كر المصنف
هذا الوجه وذ كر في
التسهيل أيضا انها قد تبدل
دال بعد الجيم كقولهم في
اجتمعوا اجتمعوا واتي
اجتاز اجتز ومنه قوله فقلت
لصاحبي لا تحبسانا
ينزع أصوله واجدز شيئا
وهذا الايقاس عليه وظاهر

كلام المصنف في بعض
كتبه انه لغة لبعض العرب
فان صح انه لغة جاز القياس
عليه وهذا آخر ما ذكره
الناظم من باب الابدال
وما يتعلق به من أوجه
الاعلال بخاتمة قد علم
بما ذكره ان حروف
الابدال منقسمة الى ما
يبدل ويبدل منه كالهزة
وحروف العملة الثلاثة
وكالهاء قائم بتبدل من
الهزة أو لا ككهراتق
وتبدل منها الهزة آخر
كما فان أصله معوه والى
ما يبدل ولا يبدل منه وهو
المسيم والطاء والدال والى
ما يبدل منه ولا يبدل وهو
التاء أما ابدال الحروف
المتقاربة بعضها من بعض
لاجل الأذغام فلم يعدر هاق
باب الابدال لعروضها
وعلم أيضا ان الهزة تبدل

والضهير في تنحى يرجع الى الناقه وهو بالنور فالحاء المهملة امامه يبنى للفاعل من انحى على الغنى أى
أقبل عليه كافي القاموس أو لولا سفعول من أنجاه أى أماله كافي القاموس وجر از يجيم فراء ثم زى
كغراب السيف القاطع كافي القاموس وأما قول البعض المراد بالجر از بكسر الجيم فساق الناقه فلم
أرله مساعد في كتب اللغة وهو حال من الضهير في تنحى على تقدير أداة التشبيه وقضبا بقاف فضا
مجمة فوحدة كمنبر السيف القاطع والمنجل كافي القاموس وهو بدل من جر از والهرم بفتح الهاء
وسكون الراء قال في القاموس نبت وشجر أو البقلة الحقاء اه وقوله تذر يدضم الفوقية من أذرى
قال في القاموس ذرت الرج الشئ ذروا وأذرت ذرته وأطرتته وأذبتته وذرا هو بنفسه اه وأخبرني
بعض من أتق به من فضلاء الطلبة أن في شرح دلائل الخيرات للفايحي أنه يقال ذرت الرج الشئ
ذروا وذروا على هذا يصح فتح تاء المضارعة في البيت وقوله اذ ذرا مفعول مطلق لتدغمه موافق
له في أصل الاشتقاق نحو والله أنتكم من الارض نباتا هذا ما ظهر لي في ضبط البيت وحده وتكلم
شيخنا السيد عليه بما هو بمعزل عنه معنى ولفظا (قوله وهذا الثالث) أى اذ كر بئال مجمة (قوله تاء
بعد التاء) أى تاء مثلثة بعد التاء المثلثة (قوله أو تدغم فيها) أى في التاء الفوقية التاء أى المثلثة أى
بعد قلبها تاء فوقية كما هو معلوم (قوله وفي مبتدأ) بالزاي بقربة ما بعد (قوله لا تحبسانا) مع خطاب
الواحد بما للآخرين كما قد تفعله العرب أى لا تحبسانا عن شئ اللعم بقلع أصول الكلاب بل جز الشح
وأسرع لنا في الشئ قاله العينى (قوله الى ما يبدل) أى يكون بدلا وقوله ويبدل منه أى يكون مبدلا
منه (قوله وكالهزة الخ) فيه أن هذا لم يعلم بما ذكره الناظم ولا يدفع الاعتراض إعادة الكاف وأن
زعمه البعض (قوله أولا) حال من الهزة وقوله بعد آخر حال من الضهير في منها العائد على الهاء وانما
قلنا ذلك اعتبارا بالاصل في الموضوعين (قوله وهو التاء) ان قرئ بالفوقية كافي غالب النسخ ورد أنه قد
علم من النظم كما سيعرف به الشارح أن الفوقية تبدل ويبدل منها الاول من قوله ذوالهين فاتاني
افتعال ابدلا والثاني من قوله طاتا افتعال ردا ثم مطبق وان قرئ بالمثلثة كافي بعض النسخ ورد
أن كلامه في حروف الابدال التي ذكرها المصنف بدليل قوله قد علم بما ذكره الخ مع أن المثلثة
وقعت بدلا ومبدلا منها كما أفاده الشارح فيما قرئ بها وفيما يأتي وبهذا التحقيق يعرف ما في
كلام البعض من الخطا (قوله أما ابدال الحروف المتقاربة الخ) مقابل المحذوف تقديره هذا في غير
ابدال الحروف المتقاربة لا كالتاء (قوله فلم يعدر هاق) أنت الضهير مع رجوعه الى ابدال
الحروف المتقاربة لا كالتاء (قوله ولم يعلم أيضا) أى من كلام الناظم حيث
قال أحرف الابدال هادت موطيا فابدل الهزة من واوويا

لمخ الا أن الشارح لم يذ كر هنا أول الاحرف التي يجتمعها هادت موطيا وهو الهاء اكتفاء بذكره
لها قرين في قوله وكالهاء الخ واقتداء بالمصنف في عدم ذكره لها في نقصه على أحرف الابدال استغناء
بما ذكره في باب الوتف من ابدالها من تاء التأنيث وفقا (قوله وهي الالف) فيه أن ابدال الهزة
من الالف لم يعلم من كلام المصنف وانما ذكره الشارح في شرح قول المصنف فابدل الهزة من
واوويا الخ واعترض هنالك على المصنف بعدم شمول عبارته الالف (قوله الضروري في التصريف)
أى اللزوم بمقتضى قاعدة التصريف (قوله الشائع) أى في كلام العرب كلهم أو قوم منهم على
من ثلاثة أحرف وهي الألف والواو والياء وأن الياء تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهزة والالف والواو وأن الواو تبدل من ثلاثة
أحرف وهي الهزة والالف والياء وأن الالف تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهزة والواو والياء وأن الميم تبدل من النون وأن
التاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء وأن الطاء تبدل من التاء وأن الدال تبدل من التاء وأن الشاء تبدل من التاء على ما سبق
مفصلا وقد تقدم أول الباب أن ما قصد الناظم ذكره هنا هو الضروري في التصريف وأن حروف الابدال الشائع اثنان

وعشرون حرفاً وأن الأبدال قد وقع في غيرها أيضاً ولكنه ليس بشائع وقد رأيت أن أذيل ما سبق ذكره باستيفاء الكلام على ابدال جميع الحروف على سبيل الإيجاز من تبال للحروف على ترتيبها في الخارج فأقول وبالله التوفيق • الهمزة • أبدلت من سبعة أحرف وهي الألف والياء والواو والهاء والعين والحاء والغين وقد تقدم الكلام عليها سوى الأخيرين فأما ابدال الهاء من الحرفين صرخ صراً حكاها الاخفش عن الخليل ومن الغين قولهم في رغن أنه حكاها النضر بن شميل عن الخليل وابدال الهاء من هذين الحرفين غير يب جدا • الألف • أبدلت من أربعة أحرف وهي الياء والواو والهمزة والنون الخفيفة وقد تقدم الكلام عليها سوى الأخيرة فأما ابدال الهاء من النون الخفيفة فتحولتسفا • الهاء • أبدلت من ستة أحرف وهي الهمزة والألف والواو والياء والتاء والحاء فأبدال الهاء من الهمزة قد تقدم أول الباب (٣٣٨) وأما ابدال الهاء من الألف في قوله • قد وردت من أممكته • من ههنا ومن ههنا

• ان لم أروها فقه • فأبدل الهاء في ههنا من الألف وأما قوله فقه فيجوز أن يكون من ذلك أي فأصنع أو فإل انتظاري لها ويجوز أن يكون فقه بمعنى اكفف أي أنها قد وردت من كل جانب وكثرت فان لم أروها فلا تلني واكفف عني ومن ذلك قولهم في أنا أنه ويجوز أن تكون ألحقت لبيان الحركة وقالوا في حيله ان الهاء الأخيرة بدل من الألف في حيله وأما ابدال الهاء من الواو في قوله • وقد رأيت قولها ياهنا • ويحل ألحقت شرابشر وقد اختلف في ذلك فذهب الجماعة الى انها مبدلة من الواو والاصل ياهنا وقال أبو الفتح ولو قيل ان الهاء بدل من الألف المنقلبة من الواو الواقعة بعد الألف لكان قولاً قوياً اذ الهاء الى الألف أقرب منها الى الواو وابدال الهاء من

ما مر في أول باب الأبدال (قوله ما سبق ذكره) أي متنا وشرحا (قوله في رغن) الرغن كالمنع الاصغاء للقول • قوله (قوله وقد تقدم الكلام عليها) أي في باب الأبدال فلا يعترض قوله معسوى الأخيرة بتقدم الكلام عليها في باب نوني التوكيد (قوله قد وردت) أي الألف (قوله ومن ذلك) أي من ابدال الهاء من الألف (قوله أن تكون) أي الهاء ألحقت أي في الوقف بعد حذف الألف لبيان الحركة أي حركة النون اذ لو وقف عليها بعد حذف الألف بدون الهاء لسكنت لأن الهاء بدل من الألف وياضاح ذلك أن الف أنازيدت عند البصر بين وقف لبيان حركة النون وقد تحذف الألف ويوقع بالهاء فيجتمل أن يكون الايمان بها ابدالها من الألف ويحتمل أن تكون لبيان حركة النون كالألف اذ لم تحذف وعلى هذا الاحتمال اقتصر الاماميني في باب الضمير من شرح التسهيل حيث قال بعد ذكره أن ثبوت الألف في الوقف لبيان الفتحة مانعه وقد تبين فتحتهما بهاء السكت كقول حاتم هكذا فردي أنه (قوله وقالوا في حيله الخ) لعل وجه التبري أنه يجوز أن تكون الهاء لبيان الحركة كما جاز هذا في أنه (قوله ولو قيل ان الهاء بدل من الألف) الظاهر أن مراده بالألف الهمزة لانها المبدلة من الواو في باب كساء وغطاء (قوله في قولهم هذه) أي باسكان الهاء (قوله وهنيهة في هنية) هي الشيء اليسير (قوله ومنه الدلو بمعنى متعتها) بقوية فيها قال في القاموس منه الدلو كمنع متعتها وفسر المتع في موضع آخر بالزرع وفسر المبع بالتحية في موضع آخر بدخول المبرلمة الدلو لقله ماؤها في المصباح تحت الدلو من باب نفع اذا استخرجتها ثم قال في موضع آخر ما ح الرجل مبحاً من باب باع المتحدر في الركية فلا الدلو وذلك حين يقل ماؤها ولا يمكن أن يستقي منها الا بالاعتراف باليد فهو ما تح اه ولم أجد فيها ولا في غيرهما اليه بمعنى المبع بالتحية فيها وانما المية كافي القاموس طلاء السيف وغيره بماء الذهب ومعه الوكبة وموهها كثره ماؤها فعلم ما في كلام شيخنا من الخطار والله الهادي (قوله وفرق بعضهم الخ) قال البعض الظاهر أنه على هذا الأبدال لأن يكون التخصيص في كل استعماله الاوضاعها اه وهو متجه (قوله ضبع) بضاد مجمة فوحدة يقال ضبع الفرس كمنع أي صوت صوت تاليس بصهيل ولا همهمة (قوله بمعنى خطر يحظر) في القاموس خطر بالهوا عنة يحظر ويحظر خطورا ذكره بعد نسيان والفعال بذنبه يحظر خطورا وخطرا ناو خطيرا ضرب به عينا وشمالا والرجل بسيفه ورمحاه رفعه مرة ووضعته أخرى في مشبته رفع يديه ووضعته ما خطرا ناو الرمح اهتر اه وقاعدته أنه اذا ذكر المضارع مرة واحدة ولم يقيد به صراحة بضبط فهو بكسر العين وحيتئذ تصيد عبارته أن مضارع

قولهم هذه في هذي وهنيهة في هنية وابدال الهاء من التاء في نحو طلحة في الوقف على مذهب البصريين وقد تقدم خطر وحكى قطرب عن طيبي أنهم يقولون كيف البنون والبناء وكيف الاخوة والاخوان وهو شاذ ومن الشاذ أيضاً قولهم في التابوت تابوه قال ابن جنى وقد قرئ بها يعني في الشواذ قال وسبع بعضهم يقول قعد ناعلى القراه يريد على القرات وابدال الهاء من الحاء في قولهم طهر الشيء بمعنى طهره أي ابعده ومنه الدلو بمعنى متعتها ومدهه بمعنى مدحه وفرق بعضهم بين ذى الحاء وذى الهاء فجعل المدح في الغيبة والمدح في الوجه والاصح كونها بمعنى واحد الا أن المدح هو الاصل • العين • أبدلت من حرفين الحاء والهمزة فالحاء في قولهم ضبع بمعنى ضبع والهمزة في نحو عن زيد قائم بمعنى ان زيد قائم وهي عن عنة تميم وقد تقدم • الغين • أبدلت من حرفين وهما الحاء والعين فالحاء نحو قولهم غطر بيديه يعطر بمعنى خطر يحظر حكاها ابن جنى والعين في قولهم لغن

في لعن الحاء. أبدلت من العين قالوا ربح وهو قليل الخاء. أبدلت من العين قالوا الاخن يريدون الاغن فقد وقع التكافؤ بينهما وذلك في غاية القلة القاف. أبدلت من الكاف قالوا في وكنة الطائر وهي مأواه من الجبل وقته حكاة الخليل الكاف. أبدلت من حرفين القاف والتاء فالقاف في قولهم عربي كح أي قح وفسر الاصمعي القح فقال هو الخالص من اللؤم فقد وقع التكافؤ بينهما لكن ابدال الكاف من القاف أكثر من عكسه والتاء في قوله يابن الزبير طالمعصيا كوقد تقدم الجيم. أبدلت من الياء وقد تقدم الشين. أبدلت من ثلاثة أحرف الكاف التي للمؤنث والجسيم والسين فالكاف في نحو أكرمك قالوا أكرمك وهي كشكشته تميم كما تقدم والجيم في قوله. اذ ذلك اذ جبل الوصال مدمش. أي مدح قال ابن عصفور ولا يحفظ غيره وسهل ذلك كون الجيم والشين متقنين في المخرج والسين قالوا جعشوش في جعسوس (٢٣٩) وهو القمى. الذليل ويجتمع بالمهملة دون المهملة

وبذلك علم الابدال
 الياء وهي أوسع حروف
 الابدال أبدلت من ثمانية
 عشر حرفا من الالف في
 نحو مصابيح وغليم تصغير
 غلام ومن الواو في
 نحو أغزيت وما تصرف
 منه ومن الههزة في نحو
 بير في بثرو من الهاء قالوا
 دهديت الحجر في دهدته
 وقالوا ص صيب بالرجل
 أي صصمت به اذا قلت
 له صه ومن السين في
 قوله اذا ما عدت أربعة
 فقال فز وجل خامس
 وأبول سادي أي سادس
 ومن الباء في قولهم الاراني
 والشعالي والاصل الارانب
 والشعالب وقدم ومن
 الزاء في قيراط وشيراز
 والاصل قيراط وشيراز
 لقولهم في الجمع قراريط
 وشراير وقال بعضهم في
 شيراز شواريز فيكون
 البدل من الواو والاصل
 شوراز ومن النون في
 أناسي وطراي والاصل

خطر بباله بكسر العين وضهها ومضارع غيره بالكسر لا غير فاحفظه (قوله في لعن) أي التي هي لغة في
 لعل (قوله ربيع) قال في انقاموس ربيع كنع وقف وانتظر ثم ساق معاني آخر (قوله يريدون الاغن)
 هو الذي يخرج صوته من خيشومه (قوله فقد وقع التكافؤ بينهما) أي ابدال كل منهما من الاخرى
 (قوله وذلك) أي التكافؤ بينهما (قوله وكنة الطائر) بتثنية الواو وسكون الكاف بعدها نون وأما
 وقته بالقاف فيا لضم لا غير وفي نسخ رسمها بقاء بدل النون وهو تحريف نقله شيخنا السيبوي (قوله أي
 مدح) أي مدخل بعضه في بعض اشدة قلبه واحكامه (قوله جعشوش) بوزن عصفور وقوله وبذلك
 أي يجتمع بالمهملة دون المهملة (قوله وهو القمى) قاف مفتوحة قيم مكسورة فياء ساكنة فههزة
 قال في انقاموس قأ يجمع وكرم فأوقاؤه وقفاة بالضم وبالكسر ذل وصغر فهو قى. اه وفي بعض النسخ
 وهو المقما بالهمزة على صيغة اسم مفعول أقما قال في القاموس قأه كنعه وأقأه صخره وأذله اه وعلى
 كل فقول الشارح الذليل صفة كاشفة وان كان أنسب بالنسخة الاولى (قوله في نحو أغزيت) بغين
 مجة فزاي يقال اغزيت ما اغزيتته بغزو مصباح (قوله وما تصرف منه) أي من مصدره نحو يغزي
 ومغزي (قوله دهديت الحجر) أي دحرجته (قوله فسال) بكسر الفاء جمع فسأل بفتحها وسكون السين
 المهملة أي ردى. كافي المصباح (قوله فز وجل) بكسر الكاف بقرينة نذ كير خامس (قوله وشيراز)
 في المصباح الشيراز مثل دينار اللبن الزائب يستخرج منه ماؤه وقال بعضهم لبن يغلي حتى يتخن ثم
 ينشف حتى يتقرب ويعل طعمه الى الجوضة وشيراز بلد بفارس اه (قوله في شيراز) أي في جمعه
 (قوله لم يتسنه) لم يتغير عبر السنين عليه (قوله أصله يتسن) أي فأبدلت النون الاخيرة ياء ثم الياء
 ألقا التحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذف للجازم وزيدت هاء السكت وغير قول أبي عمرو وقولان
 أحدهما أن أصله يتسنو بناء على أن أصل سنة سنو لقولهم سائيت قلبت الواو ألفا ليجر كها وانفتاح
 ما قبلها ثم حذف للجازم وزيدت هاء السكت ثانيهما أن الهاء أصلية بناء على أن أصل سنة تسنه
 لقولهم سائنت (قوله من حلم) أي طين أسود مسفون أي متغير (قوله في قولهم قصيد أظفاري)
 بتشديد الصاد قال في المصباح قصصته قصا من باب قتل قطعته وقصيته بالتثنية مبالغة والاصل
 قصصته فاجتمع ثلاثة أمثال فأبدل من أحدها ياء للتخفيف اه (قوله ابتدر والباغ) بدر الى المشئ
 من باب قعد وابتدر وبادر أسرع والباغ بوحدة ثم غين مجة الكرم كافي العين والمصباح وعبارته
 الباغ الكرم لفظة أعجمية استعملها الناس بالالف واللام اه والضمير في بدر يرجع الى الممدوح
 وقوله يقضى البازي في القاموس انقض الطائر هو يلقع كتقضى وتقضى اه ومنه يؤخذ أن
 التقضى مصدر تقضى فيكون بكسر الصاد المهملة المشددة كالتدلى والتجلى والتعلي والتخلي وهو

أناسين وطرايين لانهم اجعوا انسان وطر بان وكذلك تظنبت أصله تظننت من الظن وكان أبو عمرو بن العلاء يذهب الى أن قوله
 تعالى لم يتسنه أصله يتسن أي لم يتغير من قوله تعالى من حلم. سنون وكذلك دينار أصله دينار لقولهم دينار ودينير وقالوا في انسان
 ايسان بالياء ومن الصاد في قولهم قصيد أظفاري والاصل قصصت وقيل ان الياء ههنا أصلها الواو وان المعنى تتبعت أقصاها ومن
 الضاد في قوله اذا الكرام ابتدروا بالباغ بدره تقضى البازي اذا البازي كسر أي تقضى البازي
 (قول المحشى ومضارع غيره بالكسر لا غير) كان الصواب ومضارع خطر الفعل بالكسر لا غير ومضارع خطر الرجل يسيفه
 ورحمه وفي مشبته وخطر الرمح بالضم لا غير لان ما لم يذ كر مضارعه يكون بالضم قطعاً كما صرح به في القاموس في ديباجته قاله نصر

من الانقضاض ومن اللام في أمليت وأصله أمليت ومن الميم في قوله ترزرايم ألهة فيتقى وأما بفتح الصالحين فيأتي قال ابن
العرابي أراد فيأتي ومن العين في قوله ومنهل ليس له حوازي * ولفظا دي جبه نقانق يريد واضفادع وقالوا تلعت من
اللعاعة وهي بقلة والاصل تلعت ومن الدال في التصديقه وهي التصفيق والصوت والاصل تصددة لانها من صدت أصدا قال
تعالى اذا قومك منه يصدون ومن التاء (٢٤٠) في قوله قام بها ينشد كل منشده وايصلت بمثل ضوء الفرقد أي واصلت ومن التاء

في قوله قدم يومان وهذا
الثالث أي الثالث ومن الجيم
في قوله فابعك الله من
شيرات * أي من شجرات
وقالوا دياجي في جمع ديجوج
والاصل دياجيج ومن
الكاف في قولهم مكولة
ومككاكي والاصل مككاكيك
وهو مككيال * الصاد *
أبدلت من حرفين من
السين في قولهم صراط في
السرراط ومن اللام في
قولهم رجل جصد أي جلد
* اللام * أبدلت من حرفين
وهما النون في أصيلان
وللصاد في الطجع كما
* الراء * تبدلت من اللام
في قولهم نثره بمعنى نثله
ورعل بمعنى لعل * النون *
أبدلت من أربعة أحرف
من اللام في قولهم لعل في
لعل ونابن فعلت كذا في
لا بل فعلت كذا ومن
الميم في قولهم للحمية أيم
وآين وقالوا أسود قائم وقائ
ومن الواو في صنعاني
وبهراني نسبة الى صنعاء
وبهراء والاصل صنعواي
وبهراوي لان همزة
التأنيث في النسب تقلب
واوا كما تقدم في بابهم ومن

مفعول مطلق ليدرملاق له في المعنى كفرح جديلا (قوله من الانقضاض) أي ما خرد من الانقضاض
ويجعل هذه الأخذ الا اشتقاقا يندفع ما يقال لا يشتق مصدره من أي منه (قوله حوازي) بجاء
مهملة وقبل القاف زاي أي جوانب تحرق الماء أي تحبسه وقوله واضفادى جمعه ضفادى مضاف
وجم مضاف اليه وجم مضاف والهاء مضاف اليه أي اضفادى عظمه وكثرته كما نقله شيخنا السيد
عن الجار بردي وقوله نقانق بفتح النون الاولى وقافين أي أصوات وهو مبتدأ مؤخر خبره لاضفادى
(قوله تلعت الخ) ضبط في القاموس اللعاعة بضم اللام وفسرها جمان منها الهندبا فاعلمها مراد
الشارح بالبقلة ثم قال وتلعي تناولها ويؤخذ منه أن العين في قول الشارح تلعت مشددة وكذا العين
الاولى من قوله تلعت (قوله في التصديقه) أقول وكذا في التصدي قال في المصباح تصديت للامر
تفرغت له وتبنت والاصل تصدت فأبدل للتخفيف (قوله من صدت أصدا) من باب ضرب يضرب
كافي المصباح (قوله في جمع ديجوج) بدل مهملة وتحتية وجيمين يقال ليلة ديجوج أي مظلمة (قوله
والاصل دياجيج) قال البعض أي خذفت يا الجمع ثم أبدلت الجيم ياء اه والقياس أن يقال مثل
هذا في قوله والاصل مككاكيك وهو انما يصح اذا كانت الياء من دياجي ومككاكي مخففة فاذا كانت
مشددة كما ضبطت به ياء مككاكي فيمار آيته من نسخ القاموس العجيبة فلا بل تكون الياء الساكنة ياء
الجمع والتي تليها بدل الجيم والله أعلم (قوله بمكول) كتنور وقوله وهو مككيال أي يسع صاعا ونصفا
على أحد أقوال ذكرها في القاموس (قوله الصاد أبدلت من حرفين من السين في قولهم صراط في
السرراط ومن اللام الخ) كذا في بعض النسخ قال السندوبي كل كلمة فيها سين بعدها طاء أو خاء أو غين
أو قاف جازا بديل سينها صاد اسواء كانت هذه الحرف ثابته أو نالته أو رابعة نحو صراط وبسط
والضعب والمصغبة وصيقل في سرراط وبسط وضعب ومسغبة وسيقل اه وعلى هذه النسخة يكون قوله
بعد الصاد أبدلت من السين في نحو صراط مكررا وفي بعض النسخ الضاد أي المجهة أبدلت من اللام
في قولهم رجل جصد أي جلد وعلى هذه النسخة لا تكرار ولا يخفى أن النسختين متعارضتان في رجل
جصد لاقتضاء النسخة الاولى أنه بالصاد المهملة واقتضاء الثانية أنه بالمجهة فخره فاني لم أجده في كتب
اللغة بعد المراجعة شيئا من اللفظين (قوله النون في أصيلان) رسمه بالنون التي هي مبدل منها دون
اللام التي هي بدل مع أن رسمها باللام قياس صنيعه في النظائر لتعين الناظر أن اللام المبدلة نوناهي
اللام الثانية لا الاولى (قوله نثره بمعنى نثله) بنون فتمتة فيها على ما رأيت في النسخ وفيه أن نثله بمعنى
استخرج به وليس نثره بهذا المعنى فاعلموا أي كلامه بنون فقوية لتشاركها ما حينئذ في معنى الجذب
(قوله أيم وآين) بفتح همزته واسكون ياءهما التعمية قال في الصحاح قال ابن السكيت أصل أيم أيم
نخفف مثل ابن ولبن وهين وهين اه وما نقله عن ابن السكيت هو قضية صنيع القاموس (قوله أسود
قائم وقائم) قال في القاموس القائم كصاحب الغبار ثم قال والاقتم الأسود كالتائم اه وحينئذ القائم
تأ كيدل للأسود (قوله ومن الواو في صنعاني وبهراي الخ) انما جعلوا النون بدل الواو لا بدل همزة
التأنيث اجراء للنسب الى ذى همزة على وتيرة واحدة في قلب الهمزة واوا (قوله كنون سكران

وغضبان

الهمزة حكى الفراء حناك في حناء وهو الذي يخضب به وأما قول الخليل وسيبويه ان نون فعالان الذي

مؤنثة فعلى بدل من همزة فعلاء كنون سكران

قول المحشي فاني لم أجده في كتب اللغة الخ فيه نظر لان صاحب القاموس كتبها فيه بالحجرة الدالة على انها من زيادته على الصحاح
واعترضه محشيه بانها موجودة في الصحاح أي حيث قال في مادة جلد ما نصه وربما قالوا رجل جصد يجمع لون اللام مع الجيم ضادا
لذا سكنت اه ورأيت صاحب المزهر نقل عن ديوان الادب مثل ما في الصحاح والله الهادي قاله نصر

وغضبان فليس المراد به هذا البدل وإنما المراد أن ما لتون عاقبت الهمزة في هذا الموضع كما عاقبت لام التعريف التنوين الطاء .
 أبدلت من حرفين من التاء في الأفعال بعد حروف الاطباق وقد تقدم ومن الدال حكي يعقوب عن الاصمعي مط الحرف في مده
 والابعا في الابعاد الدال . أبدلت من ثلاثة أحرف من التاء في الأفعال بعد الدال والذال والزاي والحيم كما ومن الطاء قالوا
 المردي في المرطى وهو حيث يمرط الشعر حول السرة ومن الذال في قولهم ذكرك في جمع ذكيرة . التاء . أبدلت من سبعة أحرف من
 الطاء في فستاط والاصل فسطاط لقولهم في الجمع فساطيط دون فساتيط ومن الدال في قولهم فلفه تربوت والاصل دربوت أي مدللة
 لانه من الدر بته ومن الواو في تراث وتجاه ونحوهما ومن الباء (٣٤١) في نحو اسر الاصل اسر كما مر وفي قولهم نثنان الاصل

ثنيان لانه من ثبت الواحد
 ثنيا وفي قولهم كبت وذبت
 الاصل كبه وذبه فخذت
 تاء التانيث وأبدلت من
 الباء الاخيرة وهى لام
 الكلمة تاء لقولهم يمكن
 من الامر كيه وكية وذية
 وذية ومن الصاد في قولهم
 في اصصت ومن السين في
 قولهم في طس طسب وقولهم
 في العددست والاصل
 سدس لقولهم سدسة ثم
 أبدلت الدال تاء وأدغمت
 ومن الباء في قولهم ذعالتشى
 ذعالب والذعالب والذعالب
 الاخلاق من الثياب
 الواحد ذعلوب قال في
 التسهيل وربما أبدلت
 من هاء السكت ومثاله ما
 تأوله بعضهم في قوله
 العاطفونة حين ما من
 عاطف . أنه أراد
 العاطفونه هاء السكت ثم
 أبدلها تاء وحركها للضرورة
 ومثله بعضهم بنحو جنت
 ونعمت لانه جعل الهاء
 أصلا . الصاد . أبدلت
 من السين في نحو صراط

(وغضبان) تمثيل لنون فعلان (قوله هذا البدل) أي الاصطلاح الذي الكلام فيه (قوله عاقبت
 الهمزة) لان الهمزة للمؤنث والنون للمذكر فلا يجتمعان وفي اطلاق المعاقبة على ذلك نحو زلان
 الحرفين المتعاقبين يكونان في كلمة واحدة وما هنا ليس كذلك اذ مؤنث سكران سكرى بالقصر
 لاسكراء بالمد (قوله في المرطى) لم أقف على نقل صحيح فيه بالمعنى المذكور في الشرح والذي في
 القاموس مرطى بكهزى ضرب من العدو والمرطاء كالغبراء ما بين البصرة أو الصدر الى البعانة وساق
 معاني أخر ثم قال وما اكتنف العنقفة من جانبيها كالمرطوان بالكسر والابطوبان بالقصر الهاء اه ولم يزد
 في الصحاح على ما في القاموس بل لم يستوعبه فخرر (قوله وهو حيث يمرط الشعر) براء مرطاه مهملة
 قال البعض أي المكان الذي ينبت فيه الشعر اه وانظر ما سنده في ذلك فان الذي رأته في الصحاح
 والقاموس وغيرهما أن مرط الشعر نغفه بنون فتوقية ففاء وضبط شيخنا السيد عمر ط في عبارة
 الشارح بالفوقية وفتح الميم وشيد الراء على صيغة الماضي وفيه نجات (قوله ذكر في جمع ذكره)
 هما كعبرة وعبر كما قاله شيخنا السيد وقال في الصحاح المذكور والذكرى نقيض النسيان وكذلك الذكر
 اه ونقل صاحب القاموس عن الليث أن المجهمة تبدل بالمهملة في الذكرك جمع ذكره اذا دخلت عليه
 أل فاذا جرد منها قبل ذكر بالمجهمة (قوله فستاط) يضم الفاء الخيمية (قوله تربوت) بوزن لم يكون
 وقوله أي مدللة يعنى سهلة وقوله من الدر بته يضم الدال رسكون الراء وهى اعتياد الشيء والجرامة
 عليه ويلزم من اعتياد الحيوان شيئا وجرأته عليه سهولته فيه (قوله الاصل ثيان) ضبطه البعض
 بفتحات (قوله من ثبت لواحد) من باب رمى أي صرت معه ثانيا كذا في المصباح وبه يعرف ما في
 كلام البعض (قوله ذعالت) بذال مجهمة فبين مهملة وقوله الواحد ذعلوب أي كعصفور (قوله
 الاخلاق) أي البائيات (قوله وحركها للضرورة) فيه ان الوزن صحيح بدون تحريكها فلا ضرورة
 اليه كما لا يخفى على من له أدنى المسام بالعروض (قوله نحو زدل في بسدل الخ) تبدل بالإلام من بابي
 ضرب ونصرأى أرخى وسدر بالراء من باب فرح كذا في القاموس (قوله ونحو القردم) بقاف فزاي
 (قوله فان تحركت الصاد لم تبدل) وكذا السين وانما اقتصر على الصاد لانه انما أتى بهذا الكلام
 نوطه لما بعده (قوله لم يحرم الرشد) بكسر الراء وسكون الفاء أي العطاء والهاء في من فزده ترجع الى
 المهذوح (قوله على أحد الوجهين) قال البعض والوجه الثاني أن السين أصلية اه أي فيكون
 مستخدما فعمل من مستخدولست على وثوق منه فاني لم أجد في القاموس ولا في غيره وجود المادة مستغفرا
 فعمل الوجه الثاني ان السين بدل من واوهى فاه الحكامة بناء على ما نقله الشارح سابقا عن بعض
 المتأخرين أن الاصل قبل تاء الأفعال ونحو بعدها واتخذت فبدأت الواو سينا تارة وتاء أخرى (قوله
 وهو في غاية الشذوذ) أي ابدال اللام من السين (قوله من معثور والاصل مغفور) الذي يؤخذ من

(٣١ - صبان رابع) الزاي . أبدلت من حرفين من السين الساكنة قبل دال نحو زدل في بسدل ويزدر في بسدر يقال
 سدر البعير بسدر سدر اذا تحير من شدة الحر ومن الصاد الساكنة قبل الدال نحو زردق في يصدق ونحو القرد في القصد فان
 تحركت الصاد لم تبدل وفي كلامهم لم يحرم الرشد من فزده أي من فصله فأسكن الصاد وأبدلها زاي . السين . أبدلت من ثلاثة
 أحرف من التاء في استخذ على أحد الوجهين وأصله اتخذ ومن الشين في قولهم في مشدود مسدود ومن اللام في قولهم استقطه في
 التقطه وهو في غاية الشذوذ . الظاء . لم أر في ابداله شيئا . الذال . أبدلت من حرفين من الدال في قراءة من قرأ فشرذهم بالمججمة ومن
 التاء في قولهم تاعذم الرجل أي تلغم اذا أبطأ في الجواب . التاء . أبدلت من حرفين من الفاء في معثور والاصل مغفور ومن الذال

في قولهم في الخذوة من النار جثوة الفاء. أبدلت من حرفين من التاء في قولهم قام يهدم عمر وأي ثم عمر وحكاه يعقوب وقولهم قوم
 بمعنى قوم ومن الباء في قولهم خذوه بأفانه أي بابانه الباء. أبدلت من حرفين من الميم في قولهم بالاسمك يريدون ما اسمك ومن الفاء في
 قولهم البسك في الفسك الميم. أبدلت من أربعة أحرف من الواو في فم عند الاكثر أصله فوه مثل فوج فخذفت الهاء تخفيفا
 لانه قد يضاف الى الضمير فيقال فوهه (٣٤٢) فيستقل ذلك ثم أبدلت الميم من الواو ومن التون في نحو عمر والبنام في البنان

ومن الباء في قوله...
 بنات مخزفي بنات بنجر
 للسحاب لانه من الخار
 وقولهم مازلت راتعا على
 هذا أي راتبوا عن ابن
 السكيت رأيت من كتب
 ومن كتب أي قرب فالميم بدل
 من الباء لانهم قالوا كتب
 الفقيه الامر ولم يقولوا
 كتب ومنه قوله فبادرت
 سر بها على مشاركة حتى
 استفت دون محيا جديها
 نغما فراد نغبا والنغبة
 الجرعة ومن لام التعريف
 في اللغة العينية الواو
 أبدلت من ثلاثة أحرف
 الألف والباء والهوزة وقد
 تقدمت والله أعلم

القاموس أنهم جميع مضمومة وغين معجمة فانه قال في فصل الغين المعجمة من باب الراء المغثور بالضم
 والمغثر كمنع شئ ينضجه التمام الى أن قال والجمع مغائر ثم قال والمغائر بالمغائر الوله حد مغثر كمنع
 ومغثر ومغثور بضمهما ومغثار ومغثير بكسبهما اه ولم يصنع مثل ذلك في عثر وعثر بالعين
 المهمة وحينئذ فرسم مغثور ومغثور في كلام الشارح بالعين المهمة لتخفيف وان لم يتنبه له أرباب
 الحواشي (قوله بأفانه) بكسر الهوزة وتشديد الفاء أي في رقتسه (قوله في الفسك) كقنفذ وزج
 الفرس الذي يجي في الخلدسة آخر الخليل ورجل فسك كزج رذل في القاموس في فصل الفاء من
 باب اللام وقد فسك وفسك غيره لازم متعد اه وفيه في فصل الباء الموحدة البسك بالضم الفسك
 من الخليل اه (قوله في بنات بنجر) بفتح الموحدة وسكون الخاء المعجمة كما في القاموس (قوله من
 كتب ومن كتب) بكاف ومثلثة مفتوحة فيهما كما في المصباح والقاموس فسكاتها بالالفوقية
 تصحيف وان لم يتنبه له شيخنا او البعض وغيرهما وقوله لانهم قالوا كتب الفقيه الامران كان بالفوقية
 كما في النسخ فهو تصحيف أو تعديل باطل نظروا عن الموضوع وان كان بالمثلثة فإلعل معناه قرب
 من الامر (قوله فبادرت سر بها) أي أسرعت الى جماعتها وقوله مشاركة بمثلثة ثم موحدة أي مواظبة
 على الجملة والسرعة يقال تارعلى كذا أي واظب كما في القاموس وقوله دون محيا جديها العله حال
 من نغما أي حال كونه دون القدر الذي به حياة عنقها يعني نفسها وقوله نغما بفتح النون وسكون
 الغين المعجمة وكذا النغب وفعلة نغب كنع ونصر وضرب كما في القاموس (قوله والنغبة الجرعة) في
 القاموس النغبة أي بالفتح الجرعة ونضم أو الفتح للمرة والضم للاسم اه

فصل في الاعلال بالحدف

(قوله ثلثة أنواع) ما يتعلق بقاء الكلمة وما يتعلق بحرف زائد فيها وما يتعلق بعينها أو لامها على
 الخلاف الآتي وقد ذكرها على هذا الترتيب (قوله اذا كان الفعل) أي الماضي وقوله مفتوح
 العين في مفهومه تنصهيل لان مضمومها لا تحذف فاء مضارعه نحو وضو يوضو ووسم يوسم
 ومكسورها ان كسرت عين مضارعه حذفته فاه مضارعه نحو وثق يثق وومق يبق وورث يرث وان
 فتحت فقد تحذف فاه مضارعه نحو وسع يسع ووطئ يطأ وقد لا تحذف نحو وجل يوجل ووجع يوجع
 وان استعملت بالكسرة والفتح جاز حذفته فاه مضارعه وعدم حذفه كقوله فانه جاء من باب تعجب فلم
 تحذف فاه مضارعه ومن باب وعد حذفته لكن هذه لغة قليلة كما في المصباح (قوله لوقوعها بين ياء
 مفتوحة وكسرة) أي وهما ضدان للواو والواقع بين ضديه مستقل (قوله وتعو يض التاء)
 أي التعويض بالتاء وقوله هنا العله احتراز عن التعويض بالتاء في باب اقامة واستقامة فانه
 غالب للازم (قوله لازم) فحذفها شاذ على الراجح (قوله وقد أجاز بعضهم الخ) مقابل قوله
 وتعويض التاء هنا لازم وقوله للاضافة أي لقيامها مقام التاء (قوله وخرجه بعضهم الخ) اعلم أن
 احتمال ما في البيت لان يكون مفردا وأن يكون جمعا انما هو بقطع النظر عن رسمه والافهوان
 رسمه بألف بعد الدال تعين كونه جمعا أو لا تعين كونه مفردا فان دفع ما ذكره شيخنا والبعض (قوله ان

فصل في الاعلال
 بالحدف وهو على ضربين
 مقيس وشاذ فالمقيس هو
 الذي تعرض لذكره في هذا
 الفصل وهو ثلاثة أنواع
 وقد أشير الى الاول منها
 بقوله (فأمر او مضارع
 من كوعده احذف وفي
 كعدة ذلك اطرد) أي اذا
 كان الفعل ثلاثيا أو
 الفاء مفتوح العين فان فاه
 تحذف في المضارع ذي
 الياء نحو وعد بعدوا والاصل
 يوعده فحذفت الواو استمقالا

لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة وجل على ذي الياء أخوانه نحو أعدت وعدت وعدوا الامر نحو وعدوا المصدر السكان على حذف
 فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو عدة فان أصله وعد على وزن فعل فحذفت فاءه جلا على المضارع وحركت عينه بحركة الفاء وهي
 الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها عوضا ومنها تاء التأنيث ولذلك لا يجتمع معان وتعويض التاء هنا لازم وقد أجاز
 بعضهم حذفها للاضافة تمسكا بقوله وأخلفوا عدوا الامر الذي وعدوا يعني عدة الامر وهو مذاهب الفراء وخرجه بعضهم
 على أن عدوا جمع عدة أي ناحية أي وأخلفوا فواحي الامر الذي وعدوا والتنبيهات الأولى فهم من قوله من كوعده

أن حذف الواو مشروط بشرط أولها أن يكون ايماء مفتوحة فلا تحذف من يوعدمضارع أو عدولا من يوعدمبنياء للمفعول
وشد من ذلك قولهم يدع ويدزى لغة ثانية أن تكون عين الفعل مكسورة فإن كانت مفتوحة فتحويوجل أو مضومته نحو يوضولم
تحذف الواو وشد قول بعضهم في مضارع وجد يحد ومنه قوله لوشئت قد نفع الفؤاد بشرية تدع الصوادي لا يجدن غليلا وهي
لغة عامية وأما حذف الواو من يقع ويضع ويهب فلهكسر المقدر لان الاصل (٢٤٣) فيها كسر العين اذ ما ضيف الفعل بالفتح فقياس

حذف الواو (أي من المضارع) قوله يدع ويدزى (بنياءهما للمفعول) وشذوذهما كما في التصريح من
وجهين ضم ياءهما وفتح عينيهما فقد انتفى فيهما الشرط الاول والثاني والقياس يودع ويؤذر لکن حمل
فعل المفعول على فعل القاعل وحسنه أن هذه الواو ينطق بها في شيء من أصناف هذين الفعلين
الانادرا (قوله أن تكون عين الفعل) أي المضارع فالمدار على كسر العين فيه لا على فتحها في الماضي
وان أروهمه كلامه السابق (قوله يجدن) أي بضم الجيم أما على اللغة المشهورة من كسرهما فلا شذوذ
(قوله لوشئت) خطاب لامامة وتقع بالنون والقاف والعين المهملة أي روى والصوادي جمع صادية
وهي العطشى وغليلا بالعين المحجمة مفعول لا يجدن بمعنى لا يصبن ولهذا اقتصر على مفعول واحد
والجمله حال من الصوادي اه عيني وفي القاموس نفع بالشراب كنع اشتق منه وفيه أيضا الغليل
كامير العطاش أو شدته أو حرارة الجوف (قوله دل ذلك) أي حذف الواو منه وقوله على أنه كان الخ
قد يبحث فيه بأنه يحتمل أن يكون الحذف مجرد شذوذ كما يشير إليه قول المصرح وشذيع من وجهين
كون ماضيه مكسور والعين وكون مضارعه مفتوحة اه نعم الوجه الاول لا يعض مع كون
المدار على كسر عين المضارع كما قدمنا وبأن القياس على ومق يوق في كسر عين المضارع فقياس على
ما هو خلاف القياس لان قياس الماضي مكسور العين فتح عين مضارعه فتدبر ثم رأيت في المصباح
كلاما آخر حسنا لا يرد عليه ما ذكره عبارة قبل الاصل في المضارع الكسر ولهذا حذف الواو
لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ثم فحمت بعد الحذف لكان حرف الحلق ومثله هب ويقع ويدع ويبلغ
ويطأ ويضع ويبلغ اه (قوله للفضة) أي المضروبة (قوله للارض الموحشة) بكسر الحاء المهملة
أي الخالية التي لا أنيس بها كما يستفاد من الصحاح والقاموس (قوله ومن الصفات لدة بمعنى ترب)
بفوقه مكسورة فراهسا كنه فوحدة من ساوالسا ولم أجد لدة سوا قلنا انه صفة أو مصدر فعلا
بهذا المعنى والذي في القاموس ولدت تلدر لاد او لادة والادة ولدة ومولدا ثم قال واللدة الترب ثم قال
وروقت الولادة كالمولد والميلاد (قوله رأين) أي النسوة لدا من أي أترابهن مؤزرات أي مستورات
بالازرور شرخ لداي بشين محجمة مفتوحة فراهسا كنه فخام محجمة قال البعض أي يستأتر أرابي
اه ولم أجد في القاموس ولا الصحاح ولا غيرهما الشرخ بمعنى الستر وعبارة الصحاح الشارخ
الشاب والجمع شرخ مثل صاحب وصحب ثم قال وشرخ الامر والشباب أوله ثم قال وهما شرخان
أي مثلان والجمع هروخ وهم الأتراب اه وانظر هل الهرام جمع هرم ككتف يطلق على النفس
والعقل وكبير السن كما في القاموس وتأمل المعنى (قوله عند من جعلها) أي جهة اسمها أي لا مصدر
كما يأتي عن الشلو بين (قوله وقد أنكر سيدي ويهجي) صفة على حرفين (المناسب للسباق ان المراد
استعمال صفة على حرفين أصليين وان وضعت في الاصل على ثلاثة أحرف حذف أحدها عوض عنه
ثم يحتمل ان المراد أنكر سيدي ويهجي صفة كذلك غير لدة فيكون تأييد الما قبله ويحتمل أن المراد
أنكر ذلك بالكلمة حتى منع كون لدة صفة فيكون مقابلا له (قوله لا يحذف منهما) أي لا تحذف
واوهم اللالباس تصریح (قوله قالوا وتره) يقال وترقا العدد أفردته والصلاة جعلتها وترًا وزيد أحقه

حذف الواو (أي من المضارع) قوله يدع ويدزى (بنياءهما للمفعول) وشذوذهما كما في التصريح من
وجهين ضم ياءهما وفتح عينيهما فقد انتفى فيهما الشرط الاول والثاني والقياس يودع ويؤذر لکن حمل
فعل المفعول على فعل القاعل وحسنه أن هذه الواو ينطق بها في شيء من أصناف هذين الفعلين
الانادرا (قوله أن تكون عين الفعل) أي المضارع فالمدار على كسر العين فيه لا على فتحها في الماضي
وان أروهمه كلامه السابق (قوله يجدن) أي بضم الجيم أما على اللغة المشهورة من كسرهما فلا شذوذ
(قوله لوشئت) خطاب لامامة وتقع بالنون والقاف والعين المهملة أي روى والصوادي جمع صادية
وهي العطشى وغليلا بالعين المحجمة مفعول لا يجدن بمعنى لا يصبن ولهذا اقتصر على مفعول واحد
والجمله حال من الصوادي اه عيني وفي القاموس نفع بالشراب كنع اشتق منه وفيه أيضا الغليل
كامير العطاش أو شدته أو حرارة الجوف (قوله دل ذلك) أي حذف الواو منه وقوله على أنه كان الخ
قد يبحث فيه بأنه يحتمل أن يكون الحذف مجرد شذوذ كما يشير إليه قول المصرح وشذيع من وجهين
كون ماضيه مكسور والعين وكون مضارعه مفتوحة اه نعم الوجه الاول لا يعض مع كون
المدار على كسر عين المضارع كما قدمنا وبأن القياس على ومق يوق في كسر عين المضارع فقياس على
ما هو خلاف القياس لان قياس الماضي مكسور العين فتح عين مضارعه فتدبر ثم رأيت في المصباح
كلاما آخر حسنا لا يرد عليه ما ذكره عبارة قبل الاصل في المضارع الكسر ولهذا حذف الواو
لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ثم فحمت بعد الحذف لكان حرف الحلق ومثله هب ويقع ويدع ويبلغ
ويطأ ويضع ويبلغ اه (قوله للفضة) أي المضروبة (قوله للارض الموحشة) بكسر الحاء المهملة
أي الخالية التي لا أنيس بها كما يستفاد من الصحاح والقاموس (قوله ومن الصفات لدة بمعنى ترب)
بفوقه مكسورة فراهسا كنه فوحدة من ساوالسا ولم أجد لدة سوا قلنا انه صفة أو مصدر فعلا
بهذا المعنى والذي في القاموس ولدت تلدر لاد او لادة والادة ولدة ومولدا ثم قال واللدة الترب ثم قال
وروقت الولادة كالمولد والميلاد (قوله رأين) أي النسوة لدا من أي أترابهن مؤزرات أي مستورات
بالازرور شرخ لداي بشين محجمة مفتوحة فراهسا كنه فخام محجمة قال البعض أي يستأتر أرابي
اه ولم أجد في القاموس ولا الصحاح ولا غيرهما الشرخ بمعنى الستر وعبارة الصحاح الشارخ
الشاب والجمع شرخ مثل صاحب وصحب ثم قال وشرخ الامر والشباب أوله ثم قال وهما شرخان
أي مثلان والجمع هروخ وهم الأتراب اه وانظر هل الهرام جمع هرم ككتف يطلق على النفس
والعقل وكبير السن كما في القاموس وتأمل المعنى (قوله عند من جعلها) أي جهة اسمها أي لا مصدر
كما يأتي عن الشلو بين (قوله وقد أنكر سيدي ويهجي) صفة على حرفين (المناسب للسباق ان المراد
استعمال صفة على حرفين أصليين وان وضعت في الاصل على ثلاثة أحرف حذف أحدها عوض عنه
ثم يحتمل ان المراد أنكر سيدي ويهجي صفة كذلك غير لدة فيكون تأييد الما قبله ويحتمل أن المراد
أنكر ذلك بالكلمة حتى منع كون لدة صفة فيكون مقابلا له (قوله لا يحذف منهما) أي لا تحذف
واوهم اللالباس تصریح (قوله قالوا وتره) يقال وترقا العدد أفردته والصلاة جعلتها وترًا وزيد أحقه

والتاء قال رأين لدا من مؤزرات • وشرخ لداي استأتر الهرام وفيها احتمال وهو أن تكون مصدرا وصف به ذكره
الشلو بين وقوله في التسهيل وربما عمل بهذا الاعلال اسماء كرفة وصفات كلاة فيه نظرا لان مقتضاها وجراد أقل الجمع من النوعين
أما الاسماء فقد وجد رقة وحشة وجهة عند من جعلها اسماء وأما الصفات فلا يحفظ غير لدة وقد أنكر سيدي ويهجي صفة على حرفين
ثانيهما أن لا تكون لبيان الهيئة نحو الوعدة والوقفه المقصود بهما الهيئة فإنه لا يحذف منهما كما اقتضاه كلام الكافية الثالث
قد ورد اتمام فعلة شاذًا قالوا وتره وترًا وتره

بكسر الواو حكاها أبو علي في أماليه قال الجرمي ومن العرب من يخرجها - إلى الأصل فيقول وعدة وزئبه ووجهه وذهب المازني والمبرد
والفارسي إلى أن وجهه اسم للمكان المتوجه إليه فعلى هذا الأشد وفي إثبات واوه لأنه ليس بمصدر وذهب قوم إلى أنه مصدر وهو
ظاهرا كلام سيبويه ونسب إلى المازني أيضا وعلى هذا فإثبات الواو فيه شاذ قال بعضهم والمسوخ لإثباته فيه دون غيره من المصادر
أنه مصدر غير جار على فعله إلا يحفظ وجهه فلهذا فقد مضارع لم يحذف منه إذا لا موجب لحذفها إلا حله على مضارعها ولا مضارع
والفعل المستعمل منه توجهه واتجهه والمصدر الجارى عليه التوجه فحذفت زوائده وقيل وجهه ورجح الشلو بين القول بأنه مصدر
قال لأن وجهه ووجهه بمعنى واحد ولا يمكن أن يقال في جهة أنها اسم للمكان إذا لا يبقى للحذف وجهه الرابع وربما فحذفت عين هذا المصدر
لفتحها في مضارعه نحو سعة وضعه وقد نضم (٢٤) قالوا في الصلة صلة بالضم وهو شاذ الخامس ربما أغلقت هذا الاعلال مصدر فعل

بالضم نحو وقع قعدة
سادس فهم من تخصيص
هذا الحذف بما فاءه واو أن
ما فاءه ياء لاحظ له في هذا
الحذف إلا ما شذ من قول
بعضهم في مضارع يسر
يسر والاصل يسر وفي
مضارع ينس ينس والاصل
ينس انتهى ثم أشار إلى
النوع الثاني بقوله (و-حذف)
همز أهل استمر في
مضارع وبتيتي متصف
أي مما طرد حذفه همزة
أفعل من مضارعه واسمى
فأعله ومفعوله وهما المراد
بقوله وبتيتي متصف
فتقول الأكرم بكرم فهو
مكرم ومكرم والاهل
بؤكرم ومؤكرم ومؤكرم
إلا أنه لما كان من حروف
المضارعة همزة المتكلم
حذفت همزة أفعل معها
لئلا تجتمع همزتان في
كلمة واحدة وحل على ذى
الهمزة أخواته واسما
الفاعل والمفعول ولا يجوز

إثبات هذه الهمزة على الأصل إلا في ضرورة أو كلمة مستندرة في الضرورة قوله * فانه أهل لان بؤكرما (قوله)
والكلمة المستندرة قولهم أرض مؤنسية بكسر النون أى كثيرة الأراب وقولهم كساء مؤنرب إذا خلط صوفه بوبر الأراب هذا
على القول بزيادة همزة أرنب وهو الاظهر في تنبيهه لو أبدلت همزة أفعل هاء كقولهم في أراق هراق أو عيننا كقولهم في أهل الأبل
عنه لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هراق هراق فهو مؤنرب ومهراق وعنه الأبل بعنه هاء فهو معنه هاء وهى معنه هاء
انتهى ثم أشار إلى النوع الثالث بقوله (ظلت وظلت في ظلت استعمال) أى كل فعل ثلاثى مكسورا العين ماض عينه ولا منه من
جنس واحد يتم عمل في أسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه تماما كظلت ومحدوف اللام مع نقل حركة العين إلى الفاء كظلت
بدون ظلت وكذا تفعل في ظلت فان زاد على الثلاثة تعين الاتمام نحو أقرت

نقصته اياه والكل من باب وعد كذا في المصباح (قوله بكسر الواو) راجع للثاني فقط (قوله من
يخرجها) أى فعله المصدر أن ينطق به على الأصل الذى هو الاتمام شذوذ الياو فى ما قبله فها بعده
ويحتمل أن مراد الجرمي أن ذلك لغة مطردة لبعض العرب فيكون قول آخر (قوله إلى أنه مصدر)
أى غير جار على فعله وهو توجهه أو اتجهه لحذف زوائده قال الطبري وهذا هو المراد بقول بعضهم
اسم مصدر لان اسم المصدر هو المصدر الجارى على غير فعله اه (قوله لإثباته فيه) أى شذوذ
وقوله دون غيره من المصادر ل هذا القائل لم يطع على ورود وتره ووعده ووثبه ولم يثبت عنده
ورودها (قوله التوجه) أى أو الاتجاه (قوله ولا يمكن أن يقال في جهة أنها اسم) قدم الشارح
أن منهم من جعلها اسما حذفت واوها شذوذ كرفة وحشة (قوله إذا لا يبقى للحذف وجهه)
أى لأن الاسم لا يحذف منه وإنما يحذف من المصدر والقائل باسمها يقول المصدرية شرط
لا طراد الحذف والحذف في جهة شاذ (قوله نحو سعة وضعه) بفتح الواو بكسر في لغة
وبالكسر قرأ بعض التابعين ولم يؤت سعة من المال كفى المصباح (قوله وقد نضم) أى عين
المصدر وان كانت في مضارعه مكسورة (قوله وقع قعدة) القعدة والوقاحة قلة الحياء كفى المصباح
(قوله يسر يسر) كوعد بعد أى لعب القمار كفى المصباح (قوله وفي مضارع ينس) اعلم أن كلام
مضارع ينس بختية همزة مكسورة ومضارع ينس بختية فوحيدة مكسورة جاء كمنع اطرادا
وكبسر ب شذوذ كفى القاموس وأن كلام من المضارعين سمع فيه الحذف شذوذ كفى شرح على
باشاعلى التسهيل فيصح ضبط ينس في عبارة الشارح بالهمزة وبالوحدة والظاهر أن سماع الحذف
فيهما على لغة كسر عينهما أو الا كان شذوذ الحذف فيهما من وجهين كون المحذوف الياء وكون
عينه مفتوحة (قوله وبتيتي متصف) أى صيغتي الذات المتصف أى الصيغتين الذاتيتين على الذات
المتصف بذلك المعنى على جهة القيام به الوقوع عليه سم (قوله أخواته) نحو نكرم ونكرم
وبكرم (قوله كساء مؤنرب) بفتح النون كفى القاموس (قوله هذا) أى استندار قولهم أرض مؤنسية
وكساء مؤنرب على القول الخ أما على القول بأصالة همزة أرنب فلا يكون قولهم ذلك مستندرا (قوله
أو عيننا) أى مههلة (قوله مؤنرب) بفتح الهاء وكذا مهريق وهريق (قوله استعمال) ألفه للثنائية
(قوله تماما) هو وما بعده بدل من قوله على ثلاثة أوجه الواقع حالا فلا إشكال في نصب تماما (قوله فان
زاد الخ) محترز ثلاثى وقول بركذا يعين الاتمام ان كان الخ محترز مكسورا العين وقوله وان كان الفعل
الخ محترز ماض ولم يذ كر محترز قوله عينه ولا منه الخ لوضوحه (قوله نحو أقرت) فلا يقال أقرت

وشداحست في احسست وكذا يتبعين الاتمام ان كان مفتوح العين نحو حلت وشدهمت في هههت حكاه ابن الانباري وان كان
الفاعل مضارعا أو أمر او اتصل بنون نسوة جاز الوجهان الا ان فقط نحو يقرن وقرن وقرن وقرن والى ذلك الاشارة بقوله
(قرن في اقرن) أي استعمل قرن في اقرن قال تعالى وقرن في بيوتكن وهو أمر من قرنت بالمكان أقر بالفتح في الماضي والكسر في
المستقبل فلما أمر منه اجتمع مثلان وأولهما مكسور وخسن الحذف كما فعل بالماضي وقيل هو أمر من الوفاء يقال وقرن فيكون قرن
محدوف الفاء مثل عدن ورجح الاول لتوافق القراءتان فان كان اول المثليين مفتوحا كما في لغة من قال قرنت بالمكان بالكسر
أقر بالفتح والتخفيف قليل واليه أشار بقوله (قرن نقلا) أي في قراءة نافع وعاصم لانه تخفيف لغتو وقد أفهم بقوله نقلان ذلك
لا يطر دو صرح به في الكافية عما الذي قبله فصرح في الكافية باطراده فقال (٢٤٥) • وقرن في اقرن وقس معتضدا •

وذ كر غيره انه لا يطر دو هو
ظاهر كلام التسهيل بل
ذهب ابن عصفور الى ان
الحذف في ظلت ونحوه غير
مطر دو وقد صرح سيويه
بأنه شاذ وان لم يرد الا في
لفظتين من الثلاثي وهما
ظلت ومست وفي لفظا ثالث
من الزوائد على ثلاثة وهو
احسست في احسست والى
الاطراد ذهب الشلوبين
وحكى في التسهيل ان
الحذف لغة سليم وبذلك يرد
على ابن عصفور **تنبيه**
• الاول اختلف كلام
الناظم في المحذوف فذهب
في شرح الكافية الى ان
المحذوف اللام وذهب في
التسهيل الى ان المحذوف
العين وهو ظاهر كلام
سيويه • الثاني أجاز في
الكافية وشرحها الحاق
المضموم العين بالمكسور
فأجاز في اغضن ان يقال
غضن قياسا على قرن

(قوله وشداحست في احسست) حذف منه العين أو اللام ونقلت حركة العين الى الفاء (قوله جاز
الوجهان الا وان فقط) أي الاتمام وحذف اللام مع نقل حركة العين وهي الكسرة الى الفاء لكن
العين هنا عين المضارع أو الامر وفيما سبق عين الماضي (قوله من وقرن) كوعدي بعد (قوله
فالتخفيف) أي بحذف الهزة مع نقل حركة العين وهي الفتح الى الفاء (قوله لانه تخفيف لغتو) قوله
تعليل لقوله فالتخفيف قليل وجوز في شرح الكافية أن يكون المفتوح من قوله بقار اذا اجتمع ومنه
القارة وهي الاكمة لاجتماعها (قوله والى الاطراد) أي اطراد الحذف في ظلت ونحوه فهو مقابل
لقوله بل ذهب ابن عصفور الخ (قوله على ابن عصفور) أي وعلى سيويه أيضا (قوله في اغضن
ان يقال غضن) بنون النسوة فيهما هذا هو الصواب واسقاطها تحريف لان الكلام في الفعل
المسند الى فون النسوة كما قاله الشارح فيما مر (قوله فلك المفتوح) أي الذي هو أخف من فلن المكسور
الذي هو أخف من فلن المضموم (قوله أحق بالجواز) لما فيه من مزيد الثقل

فصل في الادغام

(قوله اللاتق بالتصريف) وهو ادغام المثليين في كلمة والاحتراز به عن الادغام اللاتق بالقراء فانه
أعم (قوله وهو) أي الادغام لا بقية اللاتق بالتصريف حتى يرد ان التعريف أعم من المعرف
(قوله لغة الادخال) يقال ادغمت العظام في فم الفرس أي ادخلته (قوله الا تيان الخ) وسمى هذا
ادغاما لخفاء الساكن عند المتحرك كخفاء الداخلة في المدخول فيه (قوله من مخرج واحد) صفة
لحرفين ومخرج به الاخفاء لان الحرف الخفي ليس من مخرج ما بعده وقوله بلا فصل يظهر انه متعلق
بالا تيان وان المراد به دفعة واحدة بدليل تعريف كثيرين الادغام بأنه رفع اللسان بالحرفين رفعا
واحدا ووضعهم معا كذلك ومخرج به الفلك (قوله افعال منه) فاصله ادغام فقلت التاء دالا
لوقوعها بعد الدال وادغمت الدال في الدال (قوله ويكون الادغام) أي لا بالقياس السابق (قوله
وفي المتقار بين) أي باعتبار الاصل والافليس الا في المتماثلين لان المتقار بين لا بد من قلب أحدهما
مماثل للآخر (قوله اول مثليين محزكين) أما المثلان الساكن أولهما المتحرك ثانيهما فيجب ادغام
أولهما بثلاثة شروط أحدها أن لا يكون أول المثليين هاء سكت فان كان هاء سكت لم يدغم لان
الوقوف على الهاء منبوي الثبوت وقد روي عن ورش ادغام ما ليس به هلك وهو ضعيف من جهة
القياس والثاني أن لا يكون همزة منفصلة عن الفاء نحو لم يقرأ أحد فان الادغام في ذلك ردي

واحتج له بأن ذلك المضموم أنقل من فلن المكسور واذا كان ذلك المفتوح قد فر منه الى الحذف في قرن المفتوح القافي ففعل ذلك
بالمضموم أحق بالجواز قال ولم أره منقولاً اه **فصل في الادغام** يعني اللاتق بالتصريف كما قيده في الكافية وهو لغة
الادخال واصطلاحا الا تيان بحرفين ساكن متحرك من مخرج واحد بلا فصل والادغام بالتشديد افعال منه وهو لغة
سيويه وقال ابن يعيش الادغام بالتشديد من الفاظ البصريين والادغام بالتخفيف من الفاظ الكوفيين ويكون الادغام في
المتماثلين وفي المتقار بين وفي كلمة وفي كلمتين وهو باب تسع واقتصر الناظم في هذا الفصل على ذكر ادغام المثليين في كلمة فقال
(أول مثليين محزكين في • كلمة ادغم) أي يجب ادغام أول المثليين المتحركين بشروط وهي أحد عشر أحدها أن يكونا في كلمة نحو
شدومل وحب أصلهن شدد بالفتح ومل بالكسر وحب بالضم فان كانا في كلمتين مثل جعل لك كان الادغام جائزا لا واجبا
بشرطين أن لا يكونا همزتين نحو قرأ آية فان الادغام في مثله ردي، وأن لا يكون الحرف الذي قبلهما ساكنا غير لين •

فلو كانت الهزة متصلة بالفاء وجب الادغام نحو سأل والثالث أن لا يكون مدة في الاخر أو مبدلة
من غير هادون لزوم فان كان أول المثليين مدة في الاخر لم يدغم نحو يعطى ياسر ويدعو واقد لئلا
يذهب المد بسبب الادغام بخلاف ما لو كان لينا فقط نحو اخشى ياسر واخشوا واذا فيدغم فان
لم تكن في الاخر وجب الادغام نحو مغز وأصله مغز ووعلى وزن مفعول واغفر زوال المدة في هذا
لقوة الادغام فيه وان كان مدة مبدلة من غير هادون لزوم لهيچب الادغام بل يجوز ان لم يلبس
نحو آثا ورتا في وقف حمزة ويمتنع ان اليبس نحو قول النبي للمفعول لأنه لو ادغم لالتبس بقول
وان كانت المدة مبدلة من غير هادون الا لا فواجب الادغام كالمعنى من الوب على مثال أسلم
فتقول أوب همزة مضمومة وواو مشددة مضمومة أصله أوب همزة مضمومة فساكنة
أبدت الثانية واو أو ادغمت في الواو الثانية ويمتنع الادغام اذا تحرك أول المثليين وسكن ثانيهما
نحو ظلت ورسول الحسن لان شرط الادغام تحرك المدغم فيه اه تصریح مع زيادة من الدماميني
وقد ذكره في الكافية فقال

أول مثليين ادغم ان سسكا * وليس همزة نأت عن فالبناء
وليس هاسكت ولا مداختم * أو مبدلا ابداله لم يلبس

(قوله نحو شهر رمضان) خذ العفو وأمر بالعرف وأنها الشئ الحسب من اجتماع الساكنين على
بخري يوهئ (قوله لا يجوز ادغامه عند جهور البصريين) لما يلزم عليه من اجتماع الساكنين على
غير حده وصلوا ومقابل جهورهم أبو عمرو فانه منهم كما في الهجوع عن أبي حيان وعبارته لم يجره
البصريون غير أبي عمرو وهو رأس في البصريين (قوله وتأولوه على اخفاء الحركة) أي فيكون
تسميته ادغاما لقر به منه ومقتضاه ان اباعرو لا يقرأ بالادغام المحض وليس كذلك بل يقرأ به كما
نقله شيخنا وغيره وقد نقل ابن الحاجب هذا التأويل عن الشاطبي وأنه جمع به بين منع النخاعة هذا
الادغام وتجوير القراءة ثم رده بأن القراء لا يمتنعون من الادغام المحض بل كان الشاطبي نفسه يقرأ
به فلا يصح الجمع بذلك ثم قال والاولى الاخذ بقول القراء اذ ليس قول النخاعة حجة الاعتداجاعهم
ولم يجمعوا على المنع ولا هم ناقلون عن ثبت عصمته عن الغلط في مثله وهو رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولشبهت القرآن تواترا وما نقله النخاعة أحاد ولو سلم أن مثل ذلك ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأكثر
اه باختصار وعبارة الخاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر اذا كان ما قبل المدغم ساكنا
صحيحا عسر الادغام معه لكونه جمعا بين ساكنين ليس أولهما حرف علة وذلك نحو شهر رمضان وقبه
طريقان صحيحان طريق المتقدمين ادغامه ادغاما صحيحا وطريق أكثر المتأخرين اخفاؤه بمعنى
اختلاس حركته وهو المسمى بالراء وهو في الحقيقة مرتبة ثالثة لا ادغام ولا اظهار وليس المراد به
الاخفاء المذكور في باب النون لاساكنة والتنوين لان الجمع بينهما كعين أولهما صحيح لا يجوز
الاوقفا لمرضه لا وصلوا وأجاب المجوزون للادغام المحض بان لا نسلم أن الجمع بين الساكنين غير
جائز بل هو غير مقيس وما خرج عن القياس وثبت جماعه يقبل ويكون شاذا قياسا فقط ولا يمتنع
وقوعه في القرآن وبأن الوصل هنا كالوقف اذ لا فرق بين الساكن للوقف والساكن للادغام اه
باختصار (قوله نحو ددن) بدلين مهملتين وهو اللعب ويقال فيه ددى كفتى ودد كدم (قوله وسيأتي
الكلام عليه) أي في شرح قوله كذا نحو تجلي واستر (قوله جمع صفة) اسم لبناء والصفة
أيضا الظلة كالصفة عزى (قوله جمع جدة) بضم الجيم وتشديد الدال تصریح (قوله جمع كلمة)
هي بكسر الكاف وتشديد اللام الستر الرقيق يحاط كالبيت يتق به من البعوض ويسمى في عرفنا
الناموسية تصریح (قوله جمع لمة) بكسر اللام وتشديد الميم الشعر المحجوز شحمة الاذن اه
تصریح وعبارة المصباح الشعر بل بالمشكب أي يقرب اه (قوله نحو لب) هو موضع القلادة من

نحو شهر رمضان فان هذا لا
يجوز ادغامه عند جهور
البصريين وقد روى عن
أبي عمرو ادغام ذلك وتأولوه
على اخفاء الحركة وأجازه
الفرقة الثانية ان لا يتصدر
نحو ددن قال المصنف في
بعض كتبه الا أن يكون
أولهما تاء المضارعة فقله
تدغم بعد مدة أو حركة نحو
لا تيموا وتكاد تيموا انتهى
ويجوز الادغام في الفعل
الماضي اذا اجتمع فيه تاء
والثانية أصلية نحو
تتابع ويؤتى همزة الوصل
فيقال اتابع وسبأني
الكلام عليه ولم يذكر هنا
هذا الشرط لوضوحه وقد
ذكره في الكافية وغيرها
* الثالث والرابع والخامس
والسادس أن لا يكون في
اسم على فعل بضم أوله وفتح
ثانيه كصفف جمع صفة
وجدد جمع جدة وهي
الطريق في الجبل أو فعل
بضمين نحو ذلل جمع ذلول
بالمجعة ضد الصعبة ووجدد
جمع جديد أو فعل بكسر
أوله وفتح ثانيه نحو كمال جمع
كلمة ولم يجمع لمة أو فعل
بفتحين نحو لب

وطلل فكل هذه يمنع ادغامها الى ذلك أشار بقوله (لا كمثل صنف وذل وكال ولب) وعلامة امتناع الادغام في هذه الامثلة
 الاربعة ان الثلاثة الاول منها مخالفة للافعال في الوزن والادغام فرغ عن الاظهار فخص بالفعل لفرعيته وتبع الفعل فيه ما وازنه
 من الاسماء دون مالم يوازنه واما الرابع فانه وان كان موازنا للفعل الا انه لم يدغم لخصته وليكون منها على فرعيه الادغام في الاسماء
 حيث ادغم موازته في الافعال نحو رد فيعلم بذلك ضعف سبب الادغام فيه وقوته في الفعل (تنبيهات) الاول يمنع الادغام ايضا فيما
 وازن أحده هذه الامثلة بصدره لا يجملته نحو خششاه اعطله خلف الاذن ونحو رددان مثل سلطان بمعنى سلطان من الرود ونحو حبة
 جمع حب ونحو الديجان مصدر دج بمعنى دب الثاني كان ينبغي ان يستثنى مثلا لانها مسماة بمنع الادغام وهو فعل نحو ابل لكونه
 مخالفا لوزان الافعال فلو بنيت من الرد مثل ابل قلت رده بالفك واعل عذره (٢٤٤) في عدم استثنائه انه بناء لم يكثر في

الاصول ولم يسمع في
 المضاعف وقد استثناه في
 بعض نسخ التسهيل
 الثالث اعلم ان اوزان
 الثلاث التي يمكن فيها
 اجتماع مثلين متحركين
 لا تزيد على تسعة وقد سبق
 ذكر خمسة منها وبقيت
 اربعة منها واحد مهمل
 فلا كلام فيه وهو فعل
 بكسر الفاء وضم العين
 وثلاثة مستعملة وهي فعل
 نحو كتف وفعل نحو عضد
 وفعل نحو دل فاذا بنيت
 من الرد مثل كتف أو
 عضد قلت رد أو رد
 بالادغام لانها متوافقان
 لوزن الفعل وليساني خفة
 فعل نحو ابل هذا مذهب
 الجمهور وخالف ابن كيسان
 فقال ردد وردد بالفك
 ووافق الناظم في التسهيل
 في الاول دون الثاني واذا
 بنيت من الرد مثل دل
 قلت ردد بالفك ومن رأى

الصدر وما يشد على صدر المركوب لمنع الرحل من الاسترخار وما استدق من الرمل زكريا (قوله
 وطلوع) هو الشاخص من آثار الديار نصح (قوله وتبع الفعل فيه الخ) الفعل مفعول مقدم وما
 فاعل مؤخر (قوله وان كان موازنا للفعل) الواو للعال (قوله وقوته في الفعل) أي لثقله بتركب
 مدلوله فاحتاج للتخفيف بالادغام بخلاف الاسم (قوله نحو خششاه) بمجمات فانه موازن بصدره لفعل
 بضم ففتح وفي الصحاح ما يخالف كلام الشارح كما موضع فانه قال الخشاء أصله الخششاء على فعلاء
 فادغم نبه عليه المصحح (قوله ونحو رددان) من الرد فانه موازن بصدره لفعل بضمين وقوله مثل
 سلطان بضم اللام في المصباح السلطان بضم اللام للاتباع لغة (قوله ونحو حبة) بجاء مهملة
 وموحدين جمع حب بضم الحاء وهو الخابيه كافي اللام يعني فانه موازن بصدره لفعل بكسر ففتح
 (قوله ونحو الديجان) بدل مهملة فخمين فانه موازن بصدره لفعل بفتحين (قوله قلته رد أو رد)
 بفتح الراء فيهما ولا يفتح ضم راء تجدهما لان حركة المدغم لا تنقل لما قبله الا اذا كان ما قبله ساكنا
 كما يأتي وكان يكفيه الاقتصار على تحدهما كافي عبارة المرادى (قوله بل هو) أي الفلك أولى في هذا
 لان ابن كيسان فك فيما هو على الوزن المتفق على أصواته في الفعل وهو ردد بفتح فكسر وردد بفتح
 فضم فلان ينقل فيما هو على الوزن المختلف في أصواته في الفعل وهو ردد بضم فكسر بالاولى (قوله
 مدغم فيه) أي حرف مدغم في أول المثليين وهو مسماة لقول الموضع أن لا يتصل أول المثليين بمدغم
 (قوله وهو الجاسوس) الضمير يرجع الى الجاس من جس الخبر وقال جماعة الجاسوس بالجيم صاحب
 خبر الشري والجاسوس بالحاء المهملة والناموس صاحب خبر الخير (قوله حركة الههزة) أي من أبي (قوله
 كهيل) فعل ماض ملحق بدحرج وهو أحد الالفاظ المخوثة من المركبات كبسم ل اذا قال بسم الله
 وسبعل اذا قال سبحان الله وحوقل اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وسبعل اذا قال حج على كذا وحجل
 اذا قال الحمد لله وسبعل اذا قال جعلت فداك وطلبق اذا قال أطال الله بقاءك ودمعز اذا قال أدام
 الله عزك وحسبل اذا قال حسبي الله والباب سماعي وقد أوسعنا الكلام فيه في آخر رسالتنا الكبرى
 على البسمة (قوله وهذا) أي ما المثلان فيه ملحق بغيره المشار اليه بقوله كهيل (قوله نوعان) بل ثلاثة
 ثالثها ما حصل فيه الالتحاق بأحد المثليين وغيره نحو وقع نسي أي تأخر ورجع فانه ملحق بالآخر
 والالتحاق حصل فيه بالسين الثانية على المختار وبالهمزة والنون قاله المصحح (قوله ما قصد من
 الالتحاق) هو موازنة الملحق للملحق به (قوله في ال) بوزن فرح (قوله بيب) بدل مهملة فوحدتين

أن فعل أصل في الفعل ينبغي أن يدغم وقياس مذهب ابن كيسان الفلك بل هو في هذا أولى وعليه مشى في التسهيل انتهى السابع
 من الشر وطان لا يتصل بأول المثليين مدغم فيه واليه أشار بقوله (ولا يكسر) وهو جمع جاس اسم فاعل من جس الشيء اذا مسه أو
 من جس الخبر اذا خص عنه وهو الجاسوس وانما وجب الفلك لانه لو ادغم التمدغم فيه لالتقى ساكنا الثامن أن لا يعرض بتجريك
 ثانيهما واليه أشار بقوله (ولا كخصص ابى) لان الاصل اخص بالاسكان فيقلبت حركة الههزة الى الساكن قبلها فلم يعتد بها عروضها
 التاسع أن لا يكون ما هما فيه ملحقا بغيره واليه أشار بقوله (ولا كهيل) وهذا نوعان أحدهما ما حصل فيه الالتحاق برائد قبل المثليين
 نحو هيل اذا كثر من لاله الا الله فان الياء فيه مزيدة للالتحاق بدحرج والآخر ما حصل فيه الالتحاق بأحد المثليين نحو جلب فان
 احدى ياءه مزيدة للالتحاق بدحرج وانما امتنع في هذين النوعين لاستلزامه قوات ما قصد من الالتحاق العاشر أن لا يكون مما
 شذت العرب في فكها اختيارا وهي الفاظ محفوظة لا يقاس عليها الى هذا أشار بقوله (وشذني آل) ونحوه فك بنقل فقيل أي شذ
 الفلك في أفاظ منها قولهم آل السقما اذا تغيرت رائحته وكذلك الاسنان اذا فسدت والاذن اذا رقت وقوله دب الانسان

اذ انبت الشعر في جبينه وسكان الفرس اذا اصطكت عرقوباه وضربت الارض اذا كثرت ضباها وقطط الشعر اذا اشتدت جعودته ولحخت العين ولحخت اذا التصقت بالرص ومششت الدابة اذا تخلصت في وظيفتها بحجم دون صلاحية العظم وعززت الناقة اذا ضاق احليلها وهو بحري ابنها فشد وذترك الادغام (٣٤٨) في هذه الافعال كشد وذترك الاعلال في نحو القرد والحيد والصيد والحوكة

قال شيخنا والبعض بابه ضرب وقد يؤخذ من كلام القاموس كونه من باب فرح (قوله اذا انبت الشعر في جبينه) مثله في الصحاح وعبارة الفارسي في جبينه (قوله وسكان الفرس) جعله شيخنا نقلا عن المختار من باب دخل وتبعه البعض في هذا الضبط وقد راجعت المختار فلم اجد فيه سكان بالمعنى الذي ذكره الشارح وانما فيه ما نضه صكه ضرب به عوبابه ردومنه قوله تعالى فصكت وجهها اه والذي في القاموس رجل اصله مضطرب الر كبتين والعرقوبين وقد صكت يارجل كملت صكتها اه وهو يفيد ان بابه فرح (قوله عرقوباه) العرقوب من الانسان عصب غليظ فوق عقبه ومن الدابة في رجليها منزلة الركبة في يدها قال الاصمعي كل ذي اربع عرقوباه في رجليه وركبته في يديه ومن القطا ساقتها كذا في الصحاح وغيره (قوله وضبيت) بضم واو معجمة فوحدة وزن فرح كذا في القاموس وقوله ضباها بكسر الصاد جمع صب كذا في القاموس (قوله وقطط) بفتح قاف فطائين مهملة وزن فرح وجاء بالادغام ايضا كذا في القاموس (قوله ولحخت العين) بلام فخا من مهملة قال شيخنا السيد والبعض من باب فرح (قوله ولحخت) بلام فخا من معجمة ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس الامدغما (قوله ومششت) بيم فشينين معجمتين بوزن فرح كذا في الصحاح والقاموس (قوله افشخص) قال البعض بضم الخاء وهو خطأ لان المضعوم الخاء بمعنى بدن وضخم وهو لا يناسب هنا واما شخص بغير هذا المعنى كالذي بمعنى ارتفع والذي بمعنى طلع فبفتح الخاء كنع كذا في القاموس (قوله في وظيفها) الوظيف بظاء معجمة ثم فاء مستدق الذراع والساق من الحبل والابل وقوله نجم أي شيء ذو نجم وقوله دون صلاحية العظم أي ليس لهذا الشيء الشاخص صلاحية العظم الصحيح هكذا تفيد عبارة الصحاح (قوله وعززت) بعين مهملة فزايين معجمتين قال شيخنا وتبعه البعض بابه دخل والذي في القاموس العزوز الناقة الضيقة الاحليل والجمع عزوز وقد عززت كدت عزوا واوا بالاكسر وعززت ككمرت وأعزت وتعززت اه (قوله كشد وذترك الاعلال في نحو القرد الخ) فيه نظروا ن سكتوا عليه لان تصحح العين في ذلك مطرد مستثنى من قاعدة قلب الواو والياء ألفا عند تحريكهما وانفتاح ما قبلهما كما مر في قول الناظم وضع عين فعل وفعل الخ (قوله رجل ضف الحمال) بضم واو معجمة ففاء من بوزن كتف من الضغف بفتحين وهو الضيق والشدة والحاجة والذي في القاموس والصحاح رجل ضف الحمال بالادغام فليس بضمف في عبارة الشارح كلب حتى يتجه توقف البعض في شد ذلك ضف في قولهم رجل ضف الحمال بانه كلب نعم يتجه التوقف في طعام قضض بقاى فضا من معجمتين لانه كلب على ما في القاموس وعبارته قضض الطعام يقض بالفتح وهو طعام قضض محركة ثم قال وقض الممكان يقض بالفتح قضضا فهو قضض وقضض ككتف صار فيه القضاء كقض واستقض اه وقوله صار فيه القضاء بفتحين أي الحصى الصغار كذا في القاموس والصحاح (قوله ومحبب) بضم واو معجمة فوحدة وزن على وزن اسم المفعول (قوله لازم تحريكهما) صوابه تحريك ثانيهما كما عهدها به الموضع وغيره وكما سيظهر به في قوله وحركة ثانيهما لازمة لان اللازم تحريكه من نحو حبي الياء الثانية فقط لانه فعل ماض مبنى على الفتح الظاهر أبا الاولى فيجوز تحريكها على الفتح واسكانها على الادغام (قوله كالعارضة) أي بجمع عدم اللزوم في جميع التصاريف (قوله والعارض لا يعتد به غالبا) أي فكذا ما هو كالعارض (قوله ومن ثم) أي من أجل عدم الاعتدال بعارض (قوله في نحو ان يحبي) مضارع أحياء ورأيت محببا اسم فاعل أحياء ولان حركة الثانية فيها عارضة بعروض الناصب وهو ان ورأيت (قوله سيكة)

والخوكة مما سبق في موضعه فلا يجوز القياس على شيء من هذه المفكوكات كما لا يقاس على شيء من تلك المعجمات وما ورد من ذلك في الشعر عدم الضرورات كقول أبي النجم الحمد لله العلي الأجل بضم نبيه بفتح شذ الفل أيضا في كلمات من الالهام منها قولهم رجل ضف الحمال ومحبب وحكي أبو زيد طعام فضض اذا كان فيه يمين (وحبي) وعبى ونحوهما مما يعينه ولا مة بأن لازم نحو بكهما افسك وادغم دون حذف في واحد منهما لو ورد من ادغم نظر الى أنهم ما ملان في كلمة وحركة ثانيهما الازمة وحق ذلك الادغام لاندراجعه في الضابط المتقدم ومن فل نظر الى أن حركة الثاني كالعارضة لوجودها في الماضي دون المضارع والامر والعارض لا يعتد به غالبا ومن ثم لم يجز الادغام في نحو ان يحبي ورأيت محببا وأما قوله وكأنا بين النساء سيكة تنشى بسدة بيتها فتى فشاذا لا يقاس عليه خلافا للفراء بضم نبيه بفتح الفل وجود من الادغام وان كان

كل منهما فصيحاً مقصراً وبه المتواتر ولعل الناظم أو ما إلى ذلك بتقديم الفل في النظم انتهى (كذلك) يجوز الفل والادغام أي فيما اجتمع فيه تا أن مافي أوله أو وسطه (نحو تجلي واستتر) أما الاول فقال في شرح الكافية اذا ادغمت فيما اجتمع في أوله تا أن زدت همزة وصل تتوصل بها الى النطق بالهاء المسكنة للادغام فقلت في تجلي تجلي هذا كلامه وفيه نظر

لان تجلي فعل مضارع واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع والذي ذكره غيره من النحاة أن الفعل المفتوح بناءً من ان كان
 ماضياً نحو تتبع وتتابع جاز فيه الادغام واجتلاب همزة الوصل فيقال اتبع واتابع وان كان مضارعاً نحو تذر كرم يجز فيه الادغام
 ان ابتدئ به لما يازم من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع بل يجوز تخفيفه بحذف احدى التاءين وسيأتي في كلامه
 وان وصل بما قبله جاز ادغامه بعد متحرك أو لين نحو تكاد تميز ولا تيمموا العدم الاحتياج في ذلك الى اجتلاب همزة الوصل وأما
 الثاني وهو استترو ونحوه من كل فعل على افتعل اجتمع فيه تاءان فهذا يجوز فيه الفتح وهو قلمي لبناء ما قبل المثلين على السكون
 ويجوز فيه الادغام بعد نقل حركة أول المثلين الى الساكن فتقول (٣٤٩) ستر يترج همزة الوصل من أوله لتحرك الساكن

بحركة النقل تنبيهات
 الاول اذا أوزر الادغام في
 استتصار اللفظ به كاللفظ
 بسنن الذي وزنه فعل
 بتضعيف العين ولكن
 عتازان بالمضارع والمصدر
 لانك تقول في مضارع
 الذي أصله افتعل يستر
 بفتح أوله وأصله يسترفقل
 وأدغم وتقول في مضارع
 الذي وزنه فعل يستر بضم
 أوله وتقول في مصدر الذي
 أصله افتعل ستارا وأصله
 استتار فلما أريد الادغام
 نقلت الحركة فطرحت الهمزة
 وتقول في مصدر الذي
 وزنه فعل تستير على وزن
 تفعيل الشئ يجوز في
 استترو ونحوه اذا أدغم
 آخره وان يقال ستر بكسر
 فائه وذلك أن الفاء ساكنة
 وحين قصد الادغام سكنت
 التاء الاولى فالتى ساكنان
 فكسر أولهما على أصل
 التقاء الساكنين ويجوز
 على هذه اللغة كسر التاء
 اتباعاً لالف الكسامة فتقول
 فعل والمضارع واسم الفاعل

أى قطعة مستطيلة من فضة وسدة البيت بضم السين يابه اه عيني زيادة وقوله فتعي ضبطه البعض
 بفتح ابناء الفوقية وهو خطأ لان الكلام في المثلين العارض تحريك ثانياً ما ونعى بفتح التاء مضارع
 عني فارغها ما لانه بياء تحمية فألف معذرة التحريك بل هو بضم الفوقية وكسر العين المهملة
 مضارع أعيا كقوله الدمامي وكسرة العين منقولة اليها من الياء الاولى عند ارادة ادغامها في الياء
 الثانية وأعياء يستعمل لازماً متعدياً ومن الاول ما هنا والشاهد في فتعي حيث أدغم اعتماداً
 بالحركة العارضة في البيت لاجل الروي مع أنها في غيره أيضاً عارضة لاجل التناصب (قوله لان تجلي
 الخ) عبارة التوضيح ولم يخلق الله همزة وصل في أول المضارع وانما ادغام هذا النوع في الوصل دون
 الابتداء وبذلك قرأ البرز في الوصل نحو ولا تيمموا ولا تبرجن (قوله واجتلاب همزة الوصل لا يكون
 في المضارع) فديقال مرادهم أنها لا تكون فيه على وجه اللزوم له عند الابتداء به كافي الماضي والامر
 والمصدر ولا يظن بالمصنف أن يقدم على ذلك بمجرد التشهي من غير سند كسماع واستنباط من لغة
 العرب وقياس ليس في لغتهم ما ينفيه وناهيك عن نقل الثقات عنه أنه قال طالعت الصحاح جميعاً فلم
 أستقدم منها الا ثلاث مسائل ولا يضره عدم ذكر البند صريحاً قال يس ونص ابن الناظم على
 أن الناظم ذكر المسئلة في بعض كتبه على ما وافق الجمهور (قوله فيقال اتبع) أى بتشديد الفوقية
 والموحدة (قوله ونحوه) كقتل واكتتب (قوله وهو قياسه) فيه عندي نظروا وسكتوا عليه لانه
 يقتضى أن الادغام خلاف للقياس وليس كذلك لتوفر ضابط الادغام فيه ولو قال وهو الاحسن لكان
 مستقيماً (قوله لبناء ما قبل المثلين على السكون) أى فيجوز الادغام الى تكلف نقل حركة أول
 المثلين الى الساكن (قوله بفتح أوله) أى وثانيه وتشديد ثالثه مع كسره ولم يذكر الشارح ذلك لانه
 قدر مشترك بين المضارعين (قوله ستارا) بكسر أوله وتشديد ثانيه (قوله بكسر فائه) وهى السين
 (قوله على أصل التقاء الساكنين) فليست الكسرة منقولة اذ لا كسر في التاء المدخلة (قوله مبنية
 على ذلك) أى فان فجت سين الماضي فجت سين المضارع واسم الفاعل واسم المفعول وكان افتاء
 على ما يقتضيه الحال فهى مكسورة في المضارع واسم الفاعل ومفتوحة في اسم المفعول وان
 كسرت سين الماضي وتاؤه كسرتا في التثنية وحينئذ يشبه اسم الفاعل واسم المفعول كقوله
 الشارح (قوله من الضابط المتقدم) أى ضابط وجوب الادغام المتقدم في قوله أول مثلين الخ (قوله
 قد يقتصر الخ) قد للتحقيق أو للتقليل النسبي وفي قول الشارح وهذا الحذف كثير جداً من
 الاول (قوله نار انطى) فأصله تلتطى فحذفت إحدى التاءين ولو كان ماضياً لقبلت لوجوب
 التأنيت مع المجازى اذا كان ضميراً متصلاً (قوله لان الاستئصال بها حصل) وللالالة الاولى على

(٣٣ - صبان رابع) واسم المفعول مبنية على ذلك الا ان اسم الفاعل يشبهه بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء اتباعاً
 فيصير مشتركاً كما يحتاج الى قرينة الثالث ما ذكره في هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم انتهى (وما بناءً من
 ابتدئ قد يقتصر فيه على تآكبين العبر) الاصل تقيين بناءً من الاولى تاء المضارعة والثانية تاء فعل وعلة الحذف انه لما نقل
 عليهم اجتماع المثلين ولم يكن سبيل الى الادغام لما يودى اليه من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع عدلوا الى
 التخفيف بحذف احدى التاءين وهذا الحذف كثير جداً ومنه في القرآن مواضع كثيرة نحو تنزل الملائكة والروح لا تكلم نفس
 نار انطى تنبيهات الاول مذهب يبيو به والبصريين أن المحذوف هو التاء الثانية لان الاستئصال بها حصل وقد صرح بذلك
 في شرح الكافية وقال في التسهيل والمحذوفه هى الثانية لا الاولى

وغلط في تجويزه الفتح وأما الكسر فالصحيح أنه لغية سمع الاخفش من ناس من عقيل مداه وعضه بالكسر والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا رد القوم لان الحركة التقاء الساكنين في الاصل ومنهم من يفتح وهم بنو أسد وحكي ابن جني الضم وقد روى بهن قوله • فغض الطرف انك من غير • نعم الضم قليل قال في التسهيل في باب التقاء الساكنين ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح هذا اللفظ فان لم يتصل الفعل بشئ مما ذكر ففیه ثلاث لغات الفتح مطلقا نحو رد وفروعض وهي لغة أسد وناس غيرهم والكسر مطلقا نحو رد وفروعض وهي لغة كعب وغيره والاتباع طرقة الفتح نحو رد وفروعض وهذا أكثر في كلامهم اه (وقل أفعال في التجب التزم) قال في شرح المكافية باجماع وكاتبه أراد اجماع العرب لان المسموع الفتح ومنه قوله (٢٥١) • وقال نبي المسلمين تقدروا •

وأوجب اليان أن تكون المقدماء والافتدحكي عن الكسائي اجازة ادغامه (والتزم الادغام أيضا في هلم) باجماع كما قاله في شرح المكافية فلم يقل فيه هلم • نبيها في الاول هذا البيت استدرال على ما قبله أي يستثنى من فعل الامر صيغتان لا تخيير فيهما ما لا يولي أفعال في التجب فانه ملتزم فكذلك الثانية هلم في لغة تميم فانه ملتزم ادغامه وقد سبق في باب اسماء الافعال أن هلم عند الحجاز بين اسم فعل وهلم أحضر أو قبل وعند بني تميم فعل أمر وباعتبار هذه اللغة ذكرها هنا • الثاني • التزموا أيضا ففتح هلم وحكي الجرمي الفتح والكسر عن بعض تميم واذا اتصل بها هاء الغائب نحو هلم لم يضم بل يفتح وكذا اذا اتصل بها ساكن نحو هلم الرجل وقد تقدم أن الكسائي عند تميم فعلا اتصل بها

الغائب وان وليت كسرة أو ياء ساكنة لا على لغة غيرهم لان غيرهم يكسرها بعد هاءين كما تقدم في باب الضمير (قوله وغلط في تجويزه الفتح) لا وجه لتغلطه بعد حكاية الكوفيين له ومن حفظ حجة على من لم يفتح (قوله فالصحيح أنه لغية) أي في مضموم الفاء ومفتوحها بدليل قوله سمع الاخفش الخ (قوله فغض الطرف انك من غير) قاله جبري وتمامه • فلا كعبا بلغت ولا كلابا • وغير بضم النون من قيس عيلان اه عيني (قوله قال في التسهيل الخ) استدلال بانكار المصنف الضم على قلبه لان شأن ما ينكره كثير الاطلاع مع وجوده أن يكون قليلا (قوله مما ذكر) أي واو الجمع ثناء المخاطبة ونون التوكيد وها الغائبة وها الغائب (قوله طامقا) أي مضموم الفاء أو مكسورا أو مفتوحا وقد مثل للثلاثة على هذا الترتيب (قوله وذل أفعلي) بكسر العين تصریح (قوله اجازة ادغامه) فيقول أحب يزيد (قوله في هلم باجماع) لتقلها بالتركيب وقع كيفية تركيبتها خلاف سبذ كره الشارح (قوله من فعل الامر) أي ولو صورة فدخل فعل التجب فصح استثنائه من فعل الامر (قوله ذكرها هنا) أي على وجه استثنائها من فعل الامر (قوله التزموا أيضا) أي كما التزموا الادغام (قوله ففتح هلم) تخفيفا لتقلها بالتركيب ولم يجزوا في آخرها ما أجازوا في آخر ضرورة من الضم للاتباع والكسر على الاصل في التخاص من التقاء الساكنين (قوله هاء الغائب) مثلها بالاولى هاء الغائبة (قوله لم يضم) أي تبعالضم الهاء (قوله بل يفتح) هل يأتي هنا ما حكاها الجرمي عن بعض تميم من الكسر (قوله أن لكوتها) اسم أن ضمير الشأن محذوف (قوله وكسرها قبل الياء) لم يقل وفتحها قبل الالف ليجيء على الاصل فيها فلم يفتح للتبينة عليه (قوله واذا اتصل بها نون الاناث الخ) حاصل مذكوره فيها حينئذ أربعة أقوال (قوله وقاية لفتح الميم) لان نون النسوة تستدعي سكون ما قبلها كغيرها من ضمائر الرفع البارزة المتحركة فلولا زيادة النون لسكنت الميم (قوله بكسر الميم) أي لمناسبة الياء بعدها وقوله وزيادة ياء ساكنة أي محافظة على ما تستدعيه نون النسوة من ما كان قبلها (قوله وحكي عن بعضهم هلم بضم الميم) أي مع تشديدها ولعل ضمها تباع لضم اللام وهلم مع زيادة نون ساكنة قبل نون الاناث كما تقدم عن الفراء والاقرب الاول فراجع (قوله اجمع نفسك اليان) هذا الغائب مناسب استعماله بمعنى أقبل والمناسب استعماله بمعنى احضر اجمع نفسك اليان (قوله تخفيفا) أي ونظر الى أن أصل لام لم قبل الادغام السكون كما في التصريح أي فالمد في التخفيف وللتخلص من اتقاء الساكنين باعتبار الاصل (قوله فحذفت الهمزة) أي همزة الميم الذي هو أصل لم قبل الادغام (قوله ثم نقلت حركة الميم الاولى) أي وأدغمت في الميم الثانية بعد تحريكها تخلفا من الساكنين (قوله بالجماع) حركتها على الساكن قبلها (قوله قال في البسيط الخ) بهذا

ضمائر الرفع البارزة فيقال هلمار هلمار وهلمى بضم الميم قبل الواو وكسرها قبل الياء واذا اتصل بها نون الاناث فالقياس هلمون وزعم الفراء أن الصواب هلمن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم ثم تدغم النون الساكنة في نون الضمير وحكي عن أبي عمرو أنه سمع هلمين يانسوة بكسر الميم مشددة وزيادة ياء ساكنة قبل نون الاناث وحكي عن بعضهم هلمن بضم الميم وهو شاذ الثالث مذهب البصريين أن هلم مركبة من هاء التنبيه ومن لم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شعته أي جمعه كانه قبل اجمع نفسك اليان فحذفت ألفها تخفيفا وقال الخليل ركا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الالف لاتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وأدغمت وقال الفراء مركبة من هل التي للزجر وأم بمعنى اقصد فحذفت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم ونسب بعضهم هذا القول الى الكوفيين وقول البصريين أقرب الى الصواب قال في البسيط ومنهم من

يقول انها ليست مركبة انتهى **بإختمه** في النون الساكنة ومنها التنوين **بإعلم** أن النون الساكنة أربعة أحكام أولها الادغام وهو بلاغته في اللام والراء بغنة في حروف (٢٥٢) يفومالم تكن مواسلتها في كلمة واحدة كالدينياوصنوان وأتمار فان الفسك في ذلك لازم

رتدادها. بعضهم الاجماع على تركيبها وان كان تركيبها هو الاصح (قوله مالم تكن مواسلتها الخ) أنت خبير بأن هذا التقييد بالنسبة الى الياء والميم والواو دون النون ولهذا لم يمثله لمواسلة النون للنون في كلمة لان ادغام احدي الزنوين في الاخرى واجب ولو كان اجتماعهما في كلمة واحدة نحو فمن الله علينا واضافة مواسلتها من اضافة المصدر الى فاعله أو مفعوله (قوله ويستوي) أي في القلب ومثله الاظهار والاختفاء كونها أي النون مع الياء وقوله أو كلمتين أو بمعنى الواو لان الالف سواء انما يكون بين متعدد (قوله ان الباء بعدت من النون أي في الصفة لان النون حرف لين أغن والياء حرف شديد مع أن يخرجها بمختلفا وقوله وشابهت أي النون وكذا الضمير في بعدت وادغامها وقوله ولما قربت) أي النون من الياء وقوله بمشابهة الخ أي بسبب مشابهة النون الحرف القريب من الياء وهو الميم لتكون الميم والياء من مخرج واحد وجه المشابهة كما أسلفه أن كلاما من النون والميم حرف أغن ويصغى ان يكون قوله مؤنثا اذعه كل من قربت والقريب (قوله لانها أختها) أي لان النون أخت الميم في الغنة (قوله قد ثوى) بالمثلثة أي أقام وقوله زيد في ضى حال من فاعل ثوى بتقدير قد ويحتمل غير ذلك وقوله كما ذاق طير صيد بالبناء للمجهول نعمت اظير وقوله سوء مفعول ذاق وقوله شباظفر بشين مجبهة مقبوضة فرحده أي حدة ظفر الصائد من كلب وصقر ونحوهما (قوله لان حروف الخ) علة لقوله قربت منها قربت بامتوسطا (قوله وحروف لم يرو) من الرواية أو الراء أو الراء أو الراء والواو لا كان حقه أن يكتب بالفاء بعد الواو لانها او اجاعة وكاتبته ما تحل وحروف لم يرو هي حروف الادغام اعم من أن يكون بغنة أو لا وأسقط منها النون لانه لا يصح أن يقال قربت النون من النون ولأن وجوب ادغام النون الساكنة في النون في غاية الوضوح (قوله اكمال ما عديه) لوقال اكمال ما استعان الله فيه لكان أوفق بما سلف في الخطبة (قوله وما يجتمع عنيت) الواو والاستثنا في أول عطف قصة على قصة ومما وصله واقعة على الالفاظ على ما هو الاقرب والالاق بقوله نظما الخ وقوله أحصى الخ وبذلك ضمير ما باعتبار لفظها أو لان المراد مجموع الالفاظ لانه المناسب لقوله يجتمع (قوله قد كمل) بتثنية الميم والكسر أضعف اللغات والفتح أفصحها وأولى هنا سلامة البيت عليه من عيب سناد التوجيه اللازم على الضم وهو اختلاف حركة ما قبل الروى المقيده والكمال والتمام بمعنى واحد لغة كالتكميل والتقييم وأما في اصطلاح علماء المعاني فالتكميل ويسمى بالاحتراس أيضا هو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه كما في قوله فسقى ديارك غير مفهوما • صوب الريع ودعيتهم في والتقييم أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفصولة من مفعول أو حال أو نحوهما بالنسبة كلمة بلغة في نحو بطعمون الطعام على حبه أي مع حبه (قوله على جل المهمات) فيه إشارة الى نعم قوله في الخطبة مقاصد النعم على حذف مضاف كما تقدم بسطه والمهمات جمع مهم أرجع مهمة فتقدير الموصوف على الاقوال الاحكام المهمات وعلى الثاني المسائل المهمات لكن يلزم على الثاني وصف جمع الكثرة لما لا يعقل بالمطابق مع أن الافصح فيه الافراد كما أن الافصح في غيره المطابقة الآن يقال ما حذف ضعف عن المراعاة وقوله اشتمل أي اشتمال الدال على المدلول والجملة يتحمل أن تكون في محل نصب ضفة نظما وعليه تقدمه شارح فيما يأتي لانه أقرب أو حالا أخرى أو في محل رفع خبرا آخر لما وكذا جملة أحصى فافهم (قوله ويلزم بناؤه للمفعول) أي وان كان بمعنى المبني للفاعل كما في قوله عبارته انما يلزم ذلك اذا كان بمعنى اهتم أماعنا عنوا من باب فعد بمعنى خضع وذلك

الجمعة عشر لم تبعد بعدتيك ولم تقرب قرب هذه فأخفيت والاختفاء حال بين الاظهار والادغام والله سبحانه وعنا موتعالى ألم • ولما سير الله له اكمال ما عديه في الخطبة من قوله مقاصد النعم بها محروبه أخبر بذلك فقال (وما يجتمع عنيت قد كمل • نظما على جل المهمات اشتمل) يقال عنى بكذا أي اهتم به ويلزم بناؤه للمفعول

وعناية وعذرة بمعنى أخذ الشيء قهرا أو صلحا وعنى من باب رمى بمعنى قصد وعناه كذا من باب رمى
 شغله وعنى من باب تعب أصابه مشقة فبالبناء للفاعل كذا في المصباح (قوله و بناؤه للفاعل)
 أى مجعولا كرمى رمى عناية كفى المصباح وقوله لغية أى قليلة (قوله وأنشد عليها) وجهه أن
 اسم الفاعل انما يصاغ من المبني للفاعل فعلى اللغة المشهورة انما يقال أنا معنى بكذا (قوله حال)
 أى فيكون مصدرا بمعنى لمعم المفعول أما على كونه تميميزا فباق على مصدرية وقوله من الهاء
 في يجمعه فيه عندي نظرا لما يلزم عليه من الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي وهو قد كمل وذلك
 ممنوع فينبغي جعله حالا من ضمير في كمل ثم محال هنا موطئة لما بعد لا انفهام كونه نظما من
 قوله وما يجمعه عنيت لان الذي عنى يجمعه أفضيه في النحو والافسية انما تكون نظما وكذا يقال
 في احتمال التمييز (قوله أو تمييز الخ) رجع هذا بأن مجي المصدر حالامع كثرته سماعي وقد ترجع
 الحالية بأنها أوفق بوصف نظما بالجملة بعد لان الاشتغال على المهمات والخصاء خلاصة الكافية
 أليق بالنظم بمعنى المنظوم من النظم بالمعنى المصدرى فتدبر (قوله من الكافية) لئى من معانيها
 ومن تبعضية حال من الخلاصة أو ابتدائية متعلقة بأحصى والى هذا الشانى أشار الشارح بعد
 وبالخلاصة اشهر هذا النظم أعنى الالفية (قوله أى جمع هذا النظم الخ) أشار به الى أن أحصى
 فعل ماضٍ من الكافية صلته والخلاصة مفعوله قال جماعة ولا يجوز أن يكون أحصى أفعلى
 تفضيل خبرا مقدما والخلاصة مبتدأ مفعول ان بناء أفعلى التفضيل من الرباعى شاذ على الصحيح
 ولتكذيب الحس له اذا الكافية مشتملة على أبواب كاملة ليست في الخلاصة كباب ضمير اشان
 وضمير الفصل والقسم والتاريخ والتقاء الساكنين وتصحيحه بأرادة كافية ابن الحاجب
 تكلف بارد وما يؤيد كون أحصى فعلا اسناد الفعل الى ضمير النظم في قوله كما اقتضى والانتقال
 كما اقتضت ثم ان كانت ال فى الخلاصة للاستغناء كما هو المناسب للمدح كان فى الكلام مبالغة
 لان المقام مقام مدح والافق قلت الالفية كثير من زبد الكافية كاعلم (قوله كما اقتضى)
 ما مصدرية والجار والمجرور صفة لمصدر محذوف أى احصاء كاقضاء الغنى بجمع حصول السرور
 والنعيم بكل فان قلت مقتضى جعله احصاء الالفية خلاصة الكافية مشبه واقضاءها الغنى مشبهابه
 أن الاقتضاء أقوى من الاحصاء فأوجه ذلك قلت وجهه أنه يلزم من اغناء المطالبين احصاؤها
 خلاصة الكافية والالم تغنهم لاحتياجهم حينئذ الى ما فى الكافية ولا يلزم من الامعاء الاغناء
 لاحتمال احتياجهم الى زيادة على خلاصة الكافية مع أن الكاف قد تأتى بمجرد التثنية بين شيئين
 فى أمر من غير اعتبار كون المشبه به أقوى كفى كل من زيد وعمر وكصاحبه (قوله أى أخذ غنى)
 المناسب لتفسيره الاقتضاء بالانخذ أن يكون المراد بالغنى القصد بالمعنى كما يفيد وقوله وهو أى الغنى
 كناية أى اغوية عما جمع من المحاسن الظاهرة وعبر عنه بالمصدر مبالغة فان فسر الاقتضاء
 بالاستلزام لم يحتج لذلك والغنى بالكسر والقصر الاستغناء والكسب والمد الغنى والقبح والمد الغنى
 وقوله بالاختصاص أى فقد دفع به توهم تحلل الفقر بين أزمنة الغنى وفى كلامه تشبيه العلم بالمسائل
 المتكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهرو قد قيل العلم محسوب من الرزق وانما مدح هذا
 النظم باقتضائه الغنى بالاختصاص لانها الصغرىها تقبل الناس علمها فيحصل لهم الغنى بما فيها
 والكافية لكبرها تقصر عنها هم كثير من الناس فلا يشتغلون بها فلا يحصل الغنى بمسائل العربية
 (قوله و عنى) أى بركنه وقوله فى البدء والخطاب مرد عليه أن المناسب لاقتضائه أو لاعلى مقابلة نعمة
 الاتمام أن يقول فى الاتمام كالبدء الا أن بقدر قبل التعليل كقوله فى الابتداء (قوله وبعنى
 واياه فى دار السلام) اعترض الشارح سابقا على تخصيص النظم فى الخطبة الدعاء بنفسه وبابن

وبناؤه للفاعل لغية حكاهما
 فى اليواقيت وأنشد عليها
 فان بأخرها طوبى لل شغل
 ونظما حال من الهاء فى
 يجمعه أو تمييزيز محمول عن
 الفاعل واشتمل نعمت لنظما
 وعلى حل المهمات متعلق
 باشتمل ثم وصف نظما بصفة
 أخرى فقلى (أحصى من
 الكافية الخلاصة) أى
 جمع هذا النظم من
 منظومة المصنف المسماة
 بالكافية الخالص المصنفي
 مما يذكره (كالكافية)
 أى أخذ غنى بالاختصاصه
 تشويه والخصاء تشبه
 الغنى وهو كالتصحيح
 من المحاسن الظاهرة
 قابل بالشكر لعمدة
 الاتمام وأردفه بالصلاة
 على سيدنا محمد سيد الانام
 وعلى آله وأصحابه الكرام
 لا حراز أجز ذلك وعنه فى
 البدء والخطام فقال رجه
 الله وجمعنى واياه فى دار
 السلام

معطى بأن الاولى تعميم الدعاء فيعرض على الشارح هنا يمثل ذلك (قوله فأحمد الله) أى فيسبب كمال
 هذا النظم على الوجه المذكور الخ (قوله مصليا) في كون هذه الحال مقدرة أو مقارنة ما سلف في
 نظيره في الخطبة (قوله خير نبى) بدل من محمد لانتفاءه ولا عطف بيان لاختلاف محمد وخير نبى
 تعريفه تكبرا (قوله وآله) الاولى أن يراد بهم أتباعه كأنه قدم بسطه (قوله الغر) جمع أغر وهو
 فى الأصل الابيض الجبهة من الخيل فى الكلام استعارة تصريحية أو تشبيهه ببلغ ويحتمل أن
 يكون تلميحاً إلى ما رصف به نبينا صلى الله عليه وسلم آمنه بقوله أتم الغر المحجلون يوم القيامة من
 من أثر الوضوء (قوله المنتخبين) أى المختارين (قوله الخيرة) بكسر الخاء المعجمة وفتح التحتية وسكونها
 بمعنى الاختيار كما فى المصباح فهو مصدر أو اسم مصدر على الخلاف ووصف به بمبالغة ولهذا التزم
 افراده وحيث كان المراد من الخيرة هنا المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيداً ليدلان المقام مقام مدح
 قال ابن غازى ويحتمل أن يضبط هنا بفتح الخاء على أنه جمع خير حكى الفراء قوم خيرة بره اه
 (قوله أولاً وآخر) ظرفاً عاملاً للاستقرار الذى هو متعلق بالجار والمجرور قبله أو محذوف تقديره أقول
 ذلك أولاً وآخر والله أعلم

(فأحمد الله مصلياً على
 محمد خير نبى أرسلنا)
 وآله الغر الكرام البرره
 وصحبه المنتخبين الخيره
 الحمد لله أولاً وآخر باطننا
 وظاهراً وصلى الله على
 سيدنا محمد سيد المرسلين
 وعلى آله الطيبين الطاهرين
 وصحبه أجمعين صلاة
 وسلاماً دائماً متلازمين
 إلى يوم الدين

تم بعون الله تعالى ما قصدته من حاشية نطقت بعناق هذا الشرح ونكاته وكشفت النقاب عن
 وجوه مخبذراته ومخباته وأوضحت من محسوسات أمراره ما خفى على الواقفين وأزرت من
 غرائس أبكاره ما احتجب عن الناظرين فهى جديرة بأن ترد عذب مناهل تحقيق قائم النظامون
 حقيقة بأن يمتدى بأنوار شمس تدقيق قائم الخارون ومع ذلك لم أبعث بشرط البراءة من كل عيب
 لأن الانسان محل الخطا والنسيان بل اربب غير أن كثير الحسنيات محقوقليل السيئات
 فالحمد لله على ما أولاه والصلوة والسلام على نبيه الجنام قال مؤلفها خاتمة المحققين وتمة
 المدققين كان الفراغ من رقم هذه الحاشية ضحوة يوم الثلاثاء لاربعة عشرة ليلة مضت من صفر
 سنة ١١٩٣ ثلاث وتسعين ومائة وألف على يد مؤلفها الفقير إلى عفو مولاه محمد بن على الصبان
 عاملهما مولاهما بمزيد الاحسان آمين

يقول الفقير أحمد مروان

بحمد من جعل اختلاف اللغات من الآيات واصطفى من بينها لسان العرب كما هو أشهر من
 البدييات والصلوة والسلام على نبيه وآله وصحبه ووليه قد تم طبع حاشية أبى العرفان العلامة
 محمد الصبان المستغنى فضلها عن الايضاح والبيان على شرح العلامة نور الدين أبى الحسن على
 ابن محمد الأشموني على ألفية ابن مالك وبها مشه الشرح المذكور وبعضه يقرر ان العلامة الشيخ
 أحمد الرفاعي المالكي وذلك بالمطبعة الخيرية المنشأة بحوش عطى بجمالية

مصر المحمية على ذمة صاحب المطبعة المذكورة حضرة كل

من السادة عمر حسين الخشاب وشريكه الشيخ محمد

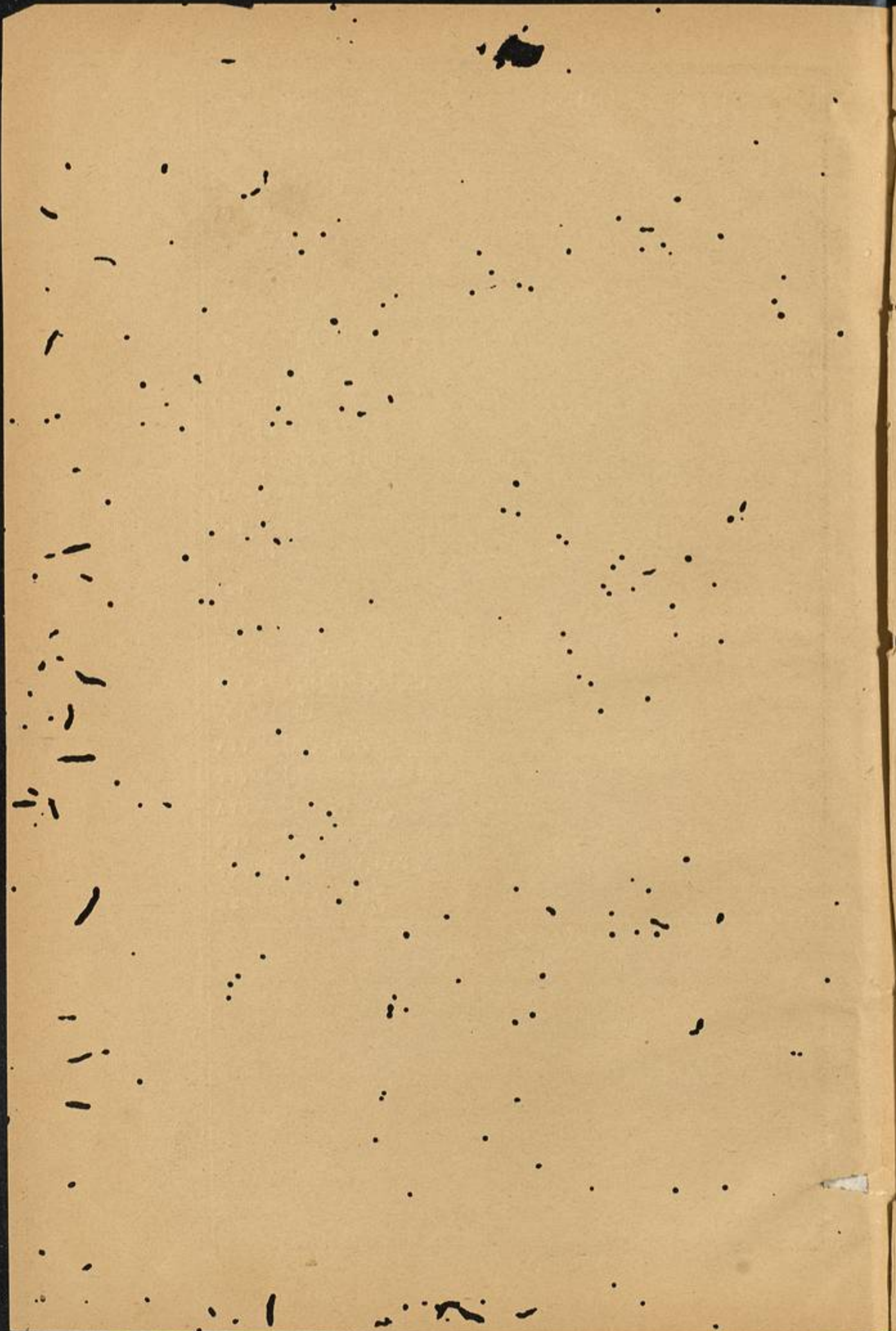
عبد الواحد الطوبى فى ثامن الحجة سنة

١٣٠٥ هجرية على صاحبها

أبى السلام وأتم

التحية

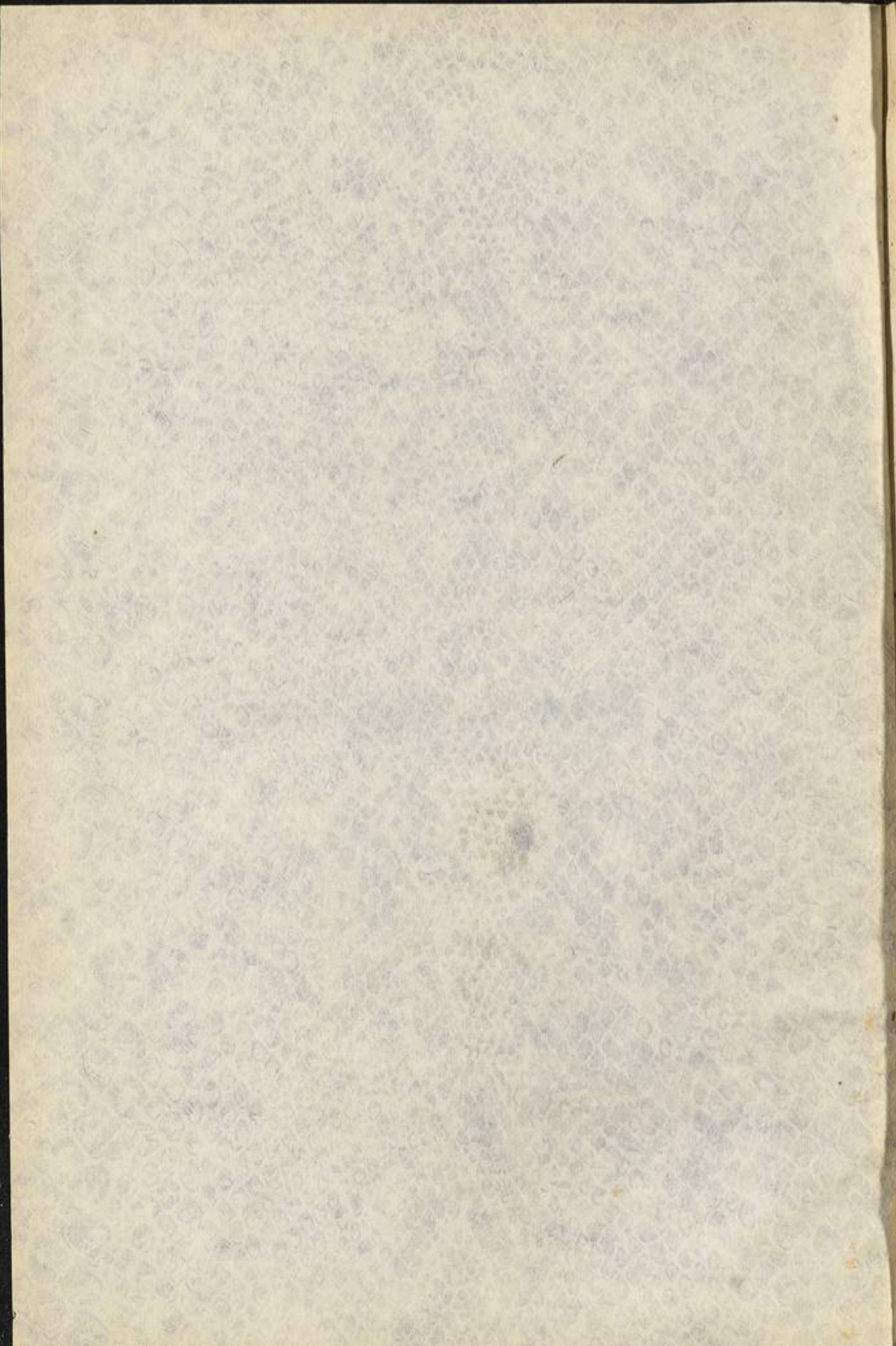
آمين

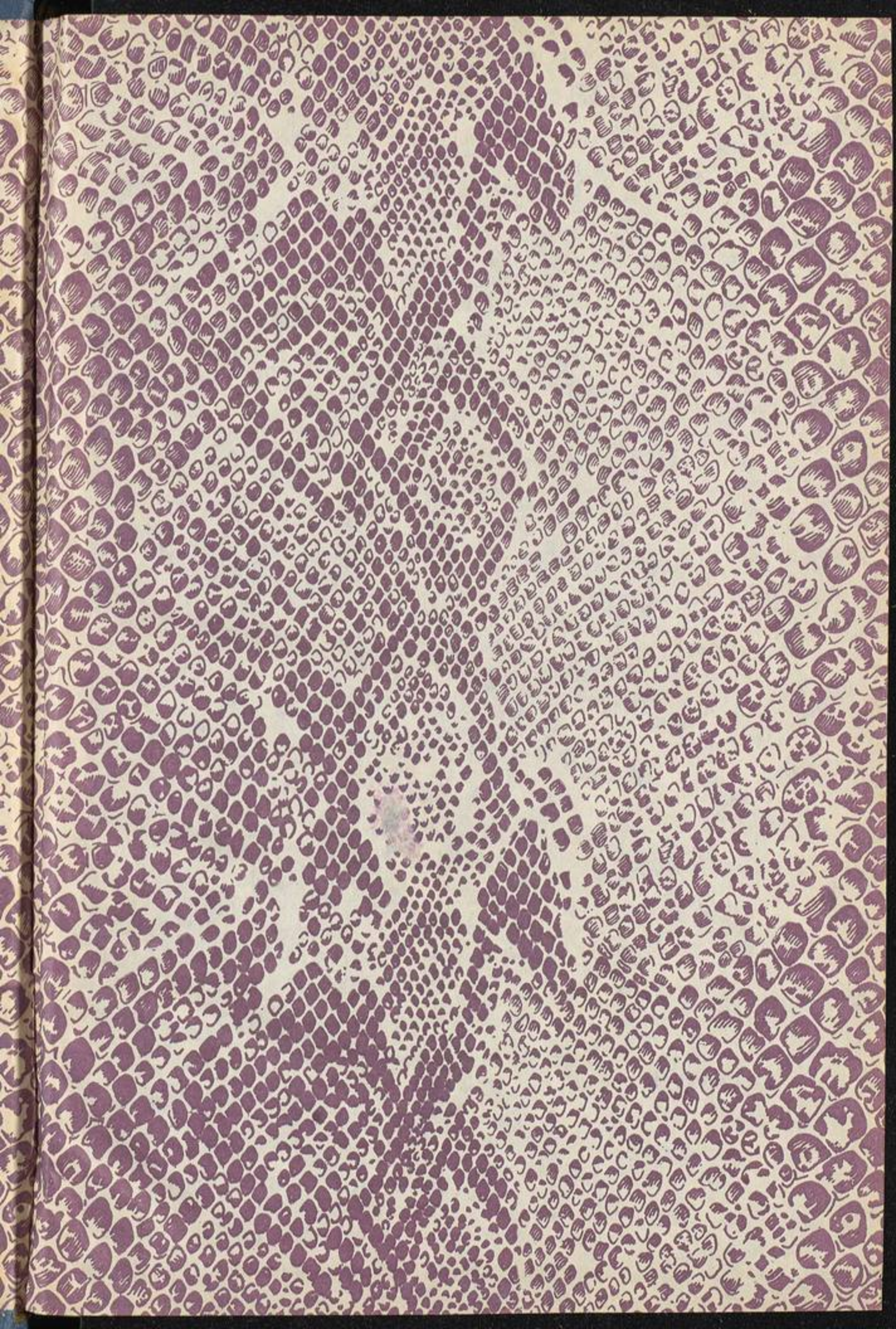


صيفة

| | |
|---|-----|
| ظواهر الجزم | ٢ |
| فصل نو | ٢١ |
| أما لولا ولوما | ٢٩ |
| الاخبار بالذى والالف واللام | ٣٥ |
| العدد | ٤١ |
| كم وكأين وكذا | ٥٥ |
| الحكاية | ٦١ |
| التأنيث | ٦٥ |
| المقصور والممدود | ٧٤ |
| كيفية تثنية المقصور والممدود وجههما أنهما | ٧٧ |
| تجمع التكسير | ٨٣ |
| التصغير | ١٠٩ |
| الذنب | ١٢٥ |
| الوقف | ١٤٤ |
| الإمالة | ١٥٥ |
| التصريف | ١٦٧ |
| فصل في زيادة هزة الوصل | ١٩٤ |
| الابدال | ١٩٩ |
| فصل من لام فعلى افعال الخ | ٢٢١ |
| فصل ان يسكن السابق الخ | ٢٢٣ |
| فصل لسعا كن صح الخ | ٢٢٨ |
| فصل ذو الملتين الخ | ٢٣٤ |
| فصل في الاعلال بالحدف الخ | ٢٤٢ |
| فصل في الامتاع الخ | ٢٤٥ |

تمت الفهرست





893.74
Ib575
v.3-4

NOV 30 1966

